

فرنان برودل

الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية

من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر

ترجمة: مصطفى ماهر



الجزء الثاني

ميراث الترجمة

التبادل التجاري وعملياته

1874



ليس من شك في أن هذا الكتاب الموسوعي بأجزائه الثلاثة من أهم الكتب التي ظهرت في فرنسا في القرن العشرين، وليس غريباً أن يترجم إلى كثير من اللغات. إن مؤلفه صاحب مدرسة في التاريخ اتسمت بالنظر إلى التاريخ نظرة تجمع شتات الحياة في العصور التي يتناولها، فجعلت التاريخ تاريخ بشر بقدر ما هو تاريخ دول، وذلك حين طرح موضوع نمو أوروبا قبل دخولها عصر الصناعة على مائدة البحث، ودخولها المتدرج في الأنماط العقلانية للسوق والمشروع والاستثمار الرأسمالي. إنه كتاب يتناول مرحلة مفصلية في تاريخ البشرية وليس في تاريخ أوروبا فقط.

الحضارة المادية
والاقتصاد والرأسمالية
الجزء الثانى

المركز القومي للترجمة

إشراف: جابر عصفور

سلسلة ميراث الترجمة

المشرف على السلسلة: مصطفى لبيب

- العدد: 1874

- الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية: من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر
(الجزء الثاني) التبادل التجارى وعملياته

- فرنان برودل

- مصطفى ماهر

- 2013

هذه ترجمة كتاب:

Civilisation Matérielle, Économie et Capitalisme, XV^e-XVIII^e Siècle

Tome 2

Les Jeux de l'échange

Par: Fernand Braudel

Copyright © 1986, 4e by Armand Colin Publisher

Arabic Translation © 2013 , National Center for Translation

All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com

Tel: 27354524

Fax: 27354554

الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية

من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر

(الجزء الثانى)

التبادل التجارى وعملياته

تأليف : فرنان برودل

ترجمة : مصطفى ماهر



<p>بطاقة الفهرسة إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشؤون الفنية</p>	
<p>برودل: فرنان الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر / (الجزء الثاني) تأليف: فرنان برودل؛ ترجمة: مصطفى ماهر القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣ ٨٣٢ ص؛ ٢٤ سم ١- الاقتصاد - تاريخ (أ) ماهر، مصطفى (مترجم) (ب) العنوان ٣٣٠ . ٩</p>	
<p>رقم الإيداع ٢٠١١/١٠٤٥٥ الترقيم الدولي 0 - 651 - 704 - 977 - I.S.B.N طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية</p>	

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

مقدمة المترجم

هذا هو المجلد الثاني من كتاب فرنان برودل الموسوعي «الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر»، نقدمه إلى القاريء بعد المجلد الأول الذي ظهر في العام الماضي في طباعة ممتازة. وبقي المجلد الثالث، الذي ندعو الله أن يوفقنا إلى إتمامه في العام القادم، إذا كان في العمر بقية. وقد وفر على برودل مهمة الحديث عن صعوبة الصياغة فذكر في مقدمته أنه صاغ الكتاب المرة تلو المرة حتى وصل إلى هذه الصياغة العاشرة فدفع بها إلى قراء الفرنسية دون أن يكون مطمئناً كل الاطمئنان إلى بلوغ الهدف، ويمكننا أن نتصور أن المترجم مر بهذه المراحل العشر، وسعى ما استطاع إلى السعي من سبيل إلى أفضل تطابق أو على الأقل تقارب بين الفكرة والكلمة في هذه الترجمة التي يقدمها إلى قراء العربية.

وإذا كان موضوع هذا المجلد هو التجارة بكل صورها في القرون الأربعة بين غروب العصر الوسيط وشروق عصر الصناعة، فقد جال بنا المؤلف الموسوعي في جولات، مس بها موضوعات تتصل بحياتنا المعاصرة أشد الاتصال. وإذا كان برودل يهتم بتاريخ فرنسا وأوروبا في المقام الأول، فهو يضع دراساته وأفكاره في إطار العالم كله من حيث هو وحدة متكاملة، وهو يعرض منهج الإطارات المتعددة التي تنتظم البحوث العلمية الحديثة. فالباحث يتنقل في دراساته بين إطار تخصصه الضيق المحدود وبين العديد من الإطارات حتى تكتمل الصورة. وهكذا اندفع بنا شرقاً وغرباً مع الجغرافيا والتاريخ ودار بنا دورات في علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وعرج إلى الثقافة واللغة والفلسفة والفنون، وطرح موضوعات أساسية مثل الدولة واقتصاد السوق والرأسمالية، والإنتاج والتجارة واللعب بالمال، ولم يكتف بآرائه هو بل قدم العديد من الآراء، منها ما ارتضاه وفي مجمله أو في

جزء منه، ومنها ما رفضه في مجموعه أو في جانب منه. ومناقشة برودل لآراء الآخرين مدرسة بمعنى الكلمة في مناهج الحوار مع الفكر الآخر.

ونلاحظ أن برودل مس في هذا المجلد موضوع تأثر أوروبا بالحضارة الإسلامية فنأشأ في مواضع متعددة إلى مجالات تقدم الشرق التي يرى أن الغرب نقل عنها، ومنها مثلاً الأسواق بأنواعها المختلفة العادية والموسمية والمتخصصة، فيحدثنا عن الأسواق الموسمية التي ارتبطت بالموالد. وكيف نشأت وتطورت في مصر، ويذكر من أمثلتها مولد السيد الببوي في طنطا، والرأي عنده أن ظهور هذا النمط من الأسواق الموسمية الدائمة فيما بعد في هولندا، يمكن أن يغني أن هولندا نقلته عن العالم الإسلامي. كذلك يرجع إلى كتاب المقرئ في فيجد فيه حديثاً يشهد على أن مصر عرفت سوقاً من نوع البورصة سبقت أوروبا، وهذا شاهد آخر على أن البورصة يحتمل أن تكون قد نشأت في مصر، وأن الإطالين نقلوا فكرتها إلى أوروبا. ويتسع الحديث عن احتمالات تأثير الشرق على الغرب، فيتناول برودل موضوع الكمبالة، والصكوك التي عرفت باسم السفتجة أو ما شابه ذلك من أسماء ، ويرى أن الشرق عرفها قبل الغرب بزمان طويل. بل إن موضوع التقييد المزبوج الذي أحدث تحولاً كبيراً في المحاسبات التجارية، وفي الأنظمة المالية والمصرفية، تشير الدلائل على أن العرب ابتكروه، ونقله الغرب عنهم.

دكتور مصطفى ماهر

القاهرة في يونية ١٩٩٣

مقدمة

لو كان للحديث أن يتصل في سهولة ويسر، لقلت إننا تصورنا موضوعنا على صورة بيت يتكون من دور أرضي، ترتفع فوقه أنوار البناء المختلفة. ولقد فرغنا في المجلد الأول من دراسة الحياة المادية التي تمثل الدور الأرضي من البناء، وهانحن أولاً ننقل في هذا المجلد الثاني إلى الأنوار التالية مباشرة حيث الحياة الاقتصادية، ومن فوقها الرأسمالية. وما أظن إلا أن صورة البيت هذه تترجم حقيقة الأشياء التي نتناولها بالدراسة خير ترجمة، عندما نتقل المفاهيم المجردة إلى أشياء ملموسة محسوسة.

وما بين الحياة المادية التي نغني بها الاقتصاد في صورته الأولى، وبين الحياة الاقتصادية، آلاف من النقاط المتواضعة التي لا تأتلف في نسج متواصل، وإنما تجسم الاتصال على نحو أو آخر، نذكر منها الأسواق، والدكاكين والحوانيت... وتعتبر هذه النقاط علامات تدل على الحد الفاصل بين جانبيين : من ناحية : الحياة الاقتصادية بما أوتيت من ألوان التبادل، والعملات، ونقاط الالتقاء، والوسائل المتميزة العالية المستوى من قبيل المراكز التجارية، والبورصات، والأسواق الموسمية ؛ ومن ناحية ثانية : **الحياة المادية** أو اللإقتصادية، الحياة التي تقوم على الاكتفاء الذاتي، أو التي يمثل الاكتفاء الذاتي علامتها المميزة الفارقة. اقتصاد من ناحية ولإقتصاد من الناحية الأخرى ؛ ولكن الاقتصاد يبدأ حيث يبدأ التبادل، أو بعبارة أخرى يبدأ عند ما نصل إلى تلك العتبة التي تقوم على قيمة **التبادل**.

ولقد سعت في هذا المجلد الثاني من الكتاب إلى تحليل ممارسات التبادل التجاري في **مجموعها**، من المقايضة البدائية إلى الرأسمالية في أكثر صورها شطارة. وانطلقت في هذا التحليل من وصف حرصت فيه على التدقيق والحيدة ما استطعت إليهما سبيلاً، واهتمت

بالإحاطة بالمسارات المتسقة اتساق القاعدة، وبالأليات، ساعياً إلى كتابة نوع من تاريخ اقتصادي عام، على هيئة الجغرافيا العامة، أو إذا أردنا أن نعبر بلغات أخرى، سعيت إلى التوصل إلى نمطية، أو إلى نموذج، أو نحو *grammaire* قادر على الأقل على تحديد معنى بعض الكلمات الأساسية، الكلمات المفتاحية، وبعض الحقائق الواقعة الأساسية الواضحة. ولست أدعي أن هذا **التاريخ العام** له صفة الدقة الحاسمة، ولا أن هذه **النمطية** لها صفة الإلزام أو الاكتمال، ولا أن **النموذج** ينضبط انضباطاً رياضياً دقيقاً قابلاً للبرهنة، ولا أن **النحو** أعطانا مفتاح لغة اقتصادية أو خطاب اقتصادي، هذا إذا كانت هناك أصلاً لغة اقتصادية لها نصيب كاف من الثبات من خلال العصور المختلفة والأماكن المتباينة. ويمكننا أن نقول بصفة عامة إننا نقوم بمحاولة إلقاء الضوء على المادة المتاحة لكي نتبين فيها تقسيمات وتطورات معينة، بل ولنتبين فيها أيضاً تلك القوى الهائلة التي تحفظ النظام التقليدي وتبقي عليه، وتحفظ كذلك ما أسماه جان بول سارتر «ألوان العنف البليد»؛ ويمكننا أن نصف محاولتنا أيضاً بأنها دراسة تلقي فيها علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد. وليس هناك في التصدي لمثل هذه المحاولة إلا منهج واحد ممكن: الملاحظة... ثم الملاحظة... ثم الملاحظة حتى تعجز العين عن المزيد، والاستعانة بمختلف علوم الإنسان، والقيام بعملية أهم من هذه وتلك هي المقارنة المنظمة، ومواجهة الخبرات المتشابهة بعضها ببعض الآخر، وليس هناك خوف كبير من الوقوع في فوضى لا معنى لها ونحن نقوم بهذه المقارنات والمواجهات، فكل منظومة لها صلابتها التي تحتفي بها، ومارك بلوك يفضل منهج المقارنة على كل المناهج الأخرى الممكنة، ونحن نتبع هنا منهج المقارنة من منظور الامتداد الزمني. ويتيح لنا المستوى الحالي للعلم إمكانية التجول في أفاق الزمان والمكان والتقاط معطيات عديدة قابلة للمقارنة، حتى إن الإنسان يشعر بأنها ليست معطيات جمعتها الصدفة المحضة، بل يوشك أن يظن أنها تجارب أجريت حسب خطة موضوعة. ومن هذا المنطلق أسلك كتابي في مكان وسط بين التاريخ - من حيث هو معين معلومات بالغ الأهمية - وبين العلوم الإنسانية الأخرى.

ولقد تبينت مراراً، عن طريق هذه المقارنة والمواجهة بين النموذج والملاحظة، أن هناك تعارضاً مؤكداً بين اقتصاد مقايضة عادي كثيراً ما استقر استقرار الروتين - وكان هذا اللون من الاقتصاد يسمى في القرن الثامن عشر اقتصاداً **طبيعياً** - وبين اقتصاد عال معقد - كانوا يسمونه في القرن الثامن عشر اقتصاداً **مصطنعاً**^(١). ولقد تأكد لي أن هذا التعارض واضح ملموس يوشك الإنسان أن يلمسه بديه، لأن **العوامل الفعالة** والبشر وألوان السلوك والتوجهات تختلف من هذا الاقتصاد الطبيعي إلى ذلك الاقتصاد المصطنع اختلافاً بلياً، فكل منهما يمثل طابقاً مختلفاً من طوابق البناء. كذلك تأكد لي أن قواعد

اقتصاد السوق، التي يصفها علم الاقتصاد الكلاسيكي، والتي نجدها في بعض المستويات، لا تظهر إلا نادراً في إطار المنافسة الحرة في المنطقة العالية من البناء الاقتصادي وهي منطقة الحساب والتدبير والمضاربة. هذه المنطقة العالية التي تحيط نفسها بأستار تحجب عنها الضياء، تتصل فيها أنشطة المحنكين العليمين بالأسرار، هي المنطقة التي تبدأ فيها. في اعتقادي - جنور ما نسميه الرأسمالية، من حيث هي تراكم سلطة (سلطة تقييم المبادلة التجارية على أساس موازين القوة بقدر ما تقيّمها أو أكثر مما تقيّمها على أساس الاحتياجات المتبادلة)، ومن حيث هي تطفل اجتماعي سواء، كان هذا التطفل الاجتماعي شيئاً لا بد منه أو كان شيئاً من الممكن تلافيه، والجدل الدائر يشمل هذا التطفل وغيره من ألوان التطفل. ومجمل القول إن هناك هيكل هرمي ينخرط فيه عالم التجار، حتي ولو لم تكن الطوابق العلوية - كما هي الحال في كل الهياكل الهرمية عامة - تستطيع الحياة بدون الطوابق السفلى التي تستند عليها وتربيع فوقها. ولا ننسى أن هناك من تحت طابق المبادلات تتصل حلقات أنشطة الحياة المادية - وهكذا أسمى هذه الأنشطة لأنني لم أجد التسمية المطابقة التي ندل عليها - وكانت أنشطة الحياة المادية تمثّل في العهد القديم - قبل الثورة الفرنسية - أكثر مناطق البناء الاقتصادي كثافة.

وربما وجد القاري، أمراً يلوح له مثيراً للجدل، بل ربما لاح له أكثر إثارة للجدل من المغارة بين مستويات الاقتصاد المختلفة، هو أنني استخدمت لفظة الرأسمالية في وصف المستوى الأعلى أو الطابق الأعلى من البناء الاقتصادي. وكلمة الرأسمالية هذه لم تظهر في صورتها الناضجة وبقوتها المتفجرة إلا متأخراً مع بداية القرن العشرين؛ نشأت الرأسمالية نشأتها الحقيقية في الوقت الذي تحدد فيه معناها العميق، وسيقول قائل إن نقل هذه اللفظة القرون الطوال إلى الوراء، والقاعها بالبراشوت في الفترة بين عام ١٤٠٠ وعام ١٨٠٠ يعني ارتكاب المؤرخ للخطيئة الكبرى، ألا وهي خطيئة مجافاة التاريخ أو اللاتاريخية. والحق أنني لم أحس بخيرة كبيرة حيال هذا الاستخدام. وكان لي رأيي الذي اعتمدته. فالمؤرخون يخترعون الكلمات واللفظات التي يستخدمونها - في مسيرتهم النكوصية من الحاضر إلى الماضي - عند توصيف مشكلاتهم وعصورهم: من هذه الإطلاقات حرب المائة عام، النهضة - الرينسانس، الإنسانية - الهومانية، الإصلاح .. [وهي إطلاقات لم يكن حملة هذه الأحداث ومعاصروها يعرفونها بل اخترعها المؤرخون متأخراً، دون أن تكون هناك شبهة اللاتاريخية] ولقد وجدتنى بحاجة إلى كلمة خاصة أطلقها على هذا الطابق من البناء أو على هذه المنطقة التي ليست هي اقتصاد السوق الحقيقي بل كثيراً ما قامت منه مقام المعارض والنقيض. وكانت الكلمة التي عرضت لي وألحت على إلحاحاً لا سبيل إلى درئه هي كلمة: الرأسمالية. فلماذا لا أستخدم هذه الكلمة

الموجبة بالصور، متناسياً ومستبعداً كل المناقشات الساخنة التي أثارتها والتي لا تزال تثيرها ؟

ولقد اتبعت في تأليف المجلد الثاني من كتابي هذا القواعد التي تحكم إقامة كل نموذج بحثي، فانطلقت من البسيط إلى المعقد. والمجتمعات الاقتصادية القديمة تَبَسُّطُ أمام الملاحظة الأولى دون صعوبة ما يُسمى عادة **التداول أو الدوران أو اقتصاد السوق**. ولهذا عكفت في البابين الأولين من الكتاب : « **أنوات التبادل** » و « **الاقتصاد في مواجهة الأسواق** » على وصف الأسواق، والباعة الجائلين، والدكاكين، والأسواق الموسمية، والبورصات .. وربما أكثر من التفاصيل فأُسْرِفت. وحاولت استخلاص قواعد التبادل إذا كانت هناك قواعد. أما البابان التاليان : « **الإنتاج أو الرأسمالية في غير عالمها** » و « **الرأسمالية في عالمها** » فإنهما يدرسان على هامش التداول والدوران مشكلات الإنتاج المختلطة ! وتناولت شيئاً أساسياً لا مناص عنه، هو التحديد الدقيق لمعنى كلمات لها مواقعها الحاسمة في الجدل الذي قبلنا الدخول فيه : رأس المال، الرأسمالي، الرأسمالية ! ويتضمن البابان محاولة لتحديد موضع القطاعات الذي نشطت فيها الرأسمالية، وكان السعي إلى إقامة هذا التنميط وسيلتنا لكشف حدود الرأسمالية ، وبطبيعة الحال لكشف طبيعتها. وهكذا وصلنا إلى صلب مشاكلنا، لا إلى نهاية جهودنا المضنية. أما الباب الأخير « **المجتمع : الإطار الأكبر، أو إطار الإطارات** » وهو أكثر الأبواب ضرورة بلا شك، فيحاول وضع الاقتصاد والرأسمالية في الإطار العام للواقع الاجتماعي، وهو الإطار الذي لا يمكن أن يتخذ أي شيء معناه الكامل إلا فيه.

ولكن الوصف والتحليل والمقارنة والتفسير يعني في كثير من الأحيان الوقوف خارج الرواية التاريخية، أو هو تجاهل أو تعدد تحطيم الأزمنة المستمرة في التاريخ، الاستمرارية. ولكن هذه الأزمنة المستمرة، وهذه الاستمرارية، موجودة : وسنلتقي بها في المجلد الثالث : « **الزمن في العالم** ». وهكذا فإننا في مجلدنا الثاني هذا نقف في مرحلة تمهيدية لم نركز الاهتمام فيها على الزمن في استمراريته، بل استخدمناه كوسيلة من وسائل الملاحظة.

ولم يؤد هذا إلى تسهيل مهمتي، فقد تناولت الأبواب التي يأتلف منها الكتاب أربع أو خمس مرات بالتعديل والصياغة، وناقشتها في الكوليج دي فرانس وفي مدرسة الدراسات العليا. كتبتها مرة ثم أعدت كتابتها بالكامل مرات. ولقد حكى لي أحد أصدقاء الرسام هنري ماتيس Henri Matisse وكان يقف مودياً أمامه، أن هنري ماتيس اعتاد أن يرسم ثم يمزق ما رسمه، ويلقي به في سلة المهملات ثم يعود فيرسم من جديد عشر مرات متتالية، يوماً بعد يوم، ولا يحتفظ إلا بالرسم الأخير الذي كان يعتقد أنه وجد فيه نقاء الخط وبساطته. وأنا لست هنري ماتيس، للأسف. بل إنني لست متأكد من أن صياغتي الأخيرة هي أوضح

الصياغات، وأكثرها مطابقة لما فكرت فيه أو لما حاولت أن أفكر فيه. ولقد واسيت نفسي بتكرار عبارة قالها مؤرخ هو فريدريك ميتلاند Frederic W. Maitland في عام ١٨٨٧ : «ليست البساطة هي نقطة البداية، بل هي الهدف»^(٧) وقد يؤتى الإنسان الحظ أحياناً فتكون نقطة الوصول.

الباب الأول

أدوات التبادل

تبين لنا النظرة الأولى إلى الاقتصاد أنه يتكون من مجالين رئيسيين هائلين : مجال الإنتاج ومجال الاستهلاك. أما مجال الاستهلاك فهو المجال الذي ينتهي إليه كل شيء، ويستهلك فيه كل شيء، وأما مجال الإنتاج فهو المجال الذي يبدأ فيه كل شيء، الذي ينشأ فيه كل منتج، وعملية الإنتاج عملية مستمرة، ما تكاد مرحلة منها تبلغ منتهاها حتى تبدأ غيرها من جديد، وهكذا نواليك. وكارل ماركس Karl Marx ^(١) هو القائل : " لا يستطيع أي مجتمع أن يكف عن الإنتاج، ولا أن يكف عن الاستهلاك ". هذه حقيقة بديهية. وقد عبر برونون Proudhon (١٨٠٩-١٨٦٥) عن المعنى نفسه تقريباً عندما أكد أن الغاية الواضحة التي يسعى إليها الإنسان هي : العمل والاكل. هناك اذن عالمان كبيران : عالم الإنتاج وعالم الاستهلاك . ولكننا عندما ننعم النظر نتبين أن هناك عالماً ثالثاً يندس بين هذين العالمين، عالم ضيق، ولكنه على ضيقه قوي مثل النهر العارم، وهو أيضاً عالم من الممكن التعرف عليه من النظرة الأولى : ذلك هو عالم التبادل، أو التجارة، أو إذا شئنا اقتصاد السوق - وكان اقتصاد السوق هذا ، إبان القرون التي ندرسها في هذا الكتاب، يفتقر إلى الكمال، وإلى الاستمرارية، ولكنه كان مؤثراً ضاعطاً، وكان بكل تأكيد يتسم بالثورية. هذا العالم، عالم التبادل، إذا ما نظرنا إليه في وسط إطار جامع، وجدناه يحرص حرصاً عنيداً على التمسك بالتوازن القائم المكوف، فهو لا يخرج منه إلا يعود إليه من جديد، ولكنه كان إلى ذلك منطقة التغيير والتجديد .. وكارل ماركس هو الذي وصف عالم التبادل هذا بأنه يقوم على التداول أو الدوران Zirkulation ^(٢) والرأي عندي أن هذا الوصف موفق كل التوفيق . وليس من شك في أن كلمة دوران، التي أخذت عن الفسيولوجيا وطبقت على الاقتصاد ^(٣) كلمة ذات دلالات كثيرة، توشك كثرتها أن تكون مفرطة. ويذهب ج.

شيلله G. Schelle الذي نشر الأعمال الكاملة لتورجو Turgot إلى أن تورجو كان يفكر في تأليف مقال عن التداول أو الدوران *Traité da la circulation* كان ينوي أن يتكلم فيه عن البنوك وعن طريقة لو Law والائتمان والتحويل والتجارة وأن يختمه بحديث عن الترف، أي يتناول فيه موضوعات الاقتصاد كله تقريباً كما كانوا يتصورونه في ذلك الزمان. ويمكننا على سبيل المقارنة أن نتساءل: ألم يتسع مجال مصطلح اقتصاد السوق اليوم هو الآخر فأصبح يتجاوز بكثير المفهوم البسيط للتداول والدوران والتبادل؟

هناك إذن ثلاثة عوالم. وإذا كنا قد أفسحنا المجال في المجلد الأول للحديث عن الاستهلاك، فإننا سنتناول بالحديث في الفصول التالية من هذا المجلد الثاني موضوع التداول أو الدوران، أما مشكلات الإنتاج الصعبة فسنؤخر حديثنا عنها إلى النهاية^(٦). وليس معنى هذا أننا نستطيع أن نجادل ماركس أو پروتون في اعتبارهما هذه المشكلات مشكلات جوهرية. ولكن المؤرخ الذي يقوم عمله على أساس النظر من الحاضر إلى الماضي يصعب عليه أن يبدأ بمجال الإنتاج فهو مجال مضطرب متداخل متشابك، لم يحط التسجيل بكل جوانبه إحاطة كافية، ومن الصعب تتبع مسالكه ومعالجه تتبعاً واضحاً. أما التداول فيمتاز بأن من السهل ملاحظته وتتبعه: فكل شيء فيه يتحرك، وكل حركة فيه واضحة. يطالعنا التداول أو الدوران في الأسواق، والأسواق ملء السمع والبصر، لا تغيب عن إدراكنا في أيامنا هذه، فهي تنتشر من الصخب والضجيج ما لا يمكن أن تغفل عنه أذاننا. ويمكنني أن أقول في غير مبالغة إنني أستطيع أن أتمثل التجار الكبار والباعة الصغار وأخلاق العملاء وراغبى الشراء في سوق ميدان رياتو بالبندقية حول عام ١٥٢٠ عندما أنظر من نفس النافذة التي كان أريتينو Aretino يطل من خلالها، فيرى المشهد اليومي نفسه ويتمتع به^(٧)؛ كذلك يمكنني أن أعود إلى عام ١٦٨٨، بل ربما قبل هذا التاريخ، فأدخل إلى بورصة أمستردام، وأسير في جنباتها دون أن أضل طريقي، وكدت أقول إنني أستطيع أن أمارس المضاربة هناك دون أن أخطيء. ومن الممكن أن أتصور أن يعترض عليّ جورج جورفيتش Georges Gurvitch قائلاً إن الأشياء التي تسهل ملاحظتها أشياء عديمة القيمة أو أشياء ثانوية. وهو يلقي كلامه بثقة غريبة، يتمسك بأهدياتها، ولا أجد لنفسى من سبيل إليها، ولا أعرف كيف يمكنني أن أتبع رأيه: ولست أتصور أن رجلاً مثل تورجو، نعرف عنه أنه كان حانقاً على الإطار الكلي للاقتصاد في زمانه، يمكن أن يكون قد أخطأ خطأً جوهرياً، تحول به من الضد إلى الضد، عندما استثنى التداول والدوران، وميزه تمييزاً لا مراء فيه. أضف إلى هذا أن نشأة الرأسمالية ترتبط أوثق الارتباط بالتبادل، وهذا شيء، لا يمكن أن يغفل عنه الإنسان. والإنتاج يعني تقسيم العمل، ويعني بالضرورة أن البشر قضى عليهم بالتبادل.

من هذا الذي يمكن أن يهونَ فعلاً من دور السوق ؟ حتى إذا كانت السوق بدائية فإنها المكان المفضل للعرض والطلب ، وللالتجاء إلى الآخرين، وهي أشياء لا يمكن بدونها أن يكون هناك اقتصاد بالمعنى العادي للكلمة، وإنما تكون الحياة حياة *مغلقة* (بالفرنسية *enfermée* وتسمى بالإنجليزية *embedded* أي راقدة في الفراش) محبوسة في نطاق الاكتفاء الذاتي أو للاقتصاد. السوق تحرر وانفتاح ودخول إلى عالم آخر. السوق خروج إلى السطح، وانظر إلى نشاط البشر والفائض الذي يتبادلونه تجده يمر شيئاً فشيئاً من خلال السوق، هذه الفجوة الضيقة، مروراً يكون عسيراً في البداية مثل مرور جمل من ثقب إبرة أو سم الخياط كما يقول الكتاب المقدس . ثم اتسعت الثقوب، وتعددت، وأصبح المجتمع في نهاية المطاف ، " مجتمعاً ذا سوق عامة" ^(٧)، وإذا كنا قد استخدمنا عبارة " في نهاية المطاف " فإننا نعني بها أن الأسواق جاءت متأخرة، ونضيف إلى ذلك أنها لم تظهر في كل مكان من العالم، ولم تظهر في وقت واحد، ولا على نحو واحد. ولهذا فإن تاريخ تطور الأسواق ليس تاريخاً سهلاً بسيطاً يسير على وتيرة واحدة. كانت هناك السوق التقليدية، والسوق العتيقة، والسوق الحديثة، والسوق الحديثة جداً يجاور بعضها البعض الآخر في وقت واحد، بل لا تزال هذه الصورة مكلفة حتى الآن . ومن السهل أن نجد الصور الشاهدة عليها، وأن نجعلها معاً، ولكن ليس من السهل، حتى بالنسبة إلى أوروبا - وهي حالة متميزة - أن نرتبها في تتابع يبين علاقتها الواحدة بالأخرى.

فهل ترجع هذه الصعوبة، وهذا التداخل، إلى أن الفترة التي تنصب عليه ملاحظتنا - من القرن الرابع عشر إلى القرن الثامن عشر - فترة ليست كافية لتعتبر قصيرة نسبياً بالقياس إلى الموضوع المطروح للبحث؟ هذه إجابة ممكنة. وليس من شك في أن المجال المثالي لمثل هذه الدراسة ينبغي أن يشمل أسواق الدنيا كلها منذ أصولها الأولى وحتى يومنا هذا. وهذا هو المجال الذي أكب عليه بالأمس كارل بولاني *Karl Polanyi* وتحمس حماساً خارقاً للمألوف بونه حماس المتعصبين لتحطيم الصور الذين عرفهم تاريخ المسيحية ^(٨). ولكن هل من الممكن أن نشمل كل الأسواق بتفسير واحد عام شامل، ينطبق على أسواق بابل القديمة التي لم تكن أسواق بمعنى الكلمة، كما ينطبق على حلقات التبادل التي لا يزال البدائيون في جزر تروبريان *Trobriand* يقيمونها، وعلى أسواق أوروبا في العصر الوسيط وعصر ما قبل الثورة الصناعية ؟ هذا شيء، لا أراني مقتنعاً به كل الاقتناع.

أيأ كان الأمر فلسفاً نريد من البداية أن نحس أنفسنا في تفسيرات عامة. سنبدأ أولاً بالوصف. ستكون أوروبا نقطة انطلاقنا، نسمع شهادتها، فأوروبا شاهد أساسي في

قضيّتنا، ونحن نعرف أوروبا أفضل من معرفتنا بغيرها من بقاع الدنيا. ولكننا سننتقل إلى تلك البقاع بعد ذلك، فالرأي عندنا أن أي وصف لا يمكن أن يؤدي بنا إلى بداية تفسير له قيمته إلا إذا دار حول العالم.

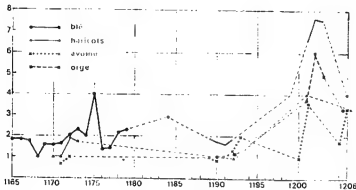


جسر رياتو Rialto في البندقية.

لوحة من رسم كارياتشو Carpaccio ترجع إلى عام ١٤٩١

أوروبا : الآليات عند أدنى حدود المبادلات

تبدأ إذن بأوروبا. أوروبا سبقت، منذ ما قبل القرن الخامس عشر إلى التخلي عن الصور العتيقة للمبادلات. وأسعار السلع التي وصلت إلينا، أو التي نفترض وجودها منذ القرن الثاني عشر أسعار تتسم بأنها ليست ثابتة، بل متارجحة^(١١)، وهذا دليل على أن الأسواق كانت في ذلك الزمان أسواقاً عصرية. وأنها كانت قادرة، عندما تتاح لها الفرصة،



١. تَارَاجِحَاتِ الْأَسْعارِ الْمَبْكُورَةِ فِي إِنْجِلْتَرَة.

نقلًا عن D.L.Farmer, "Some Prices Fluctuations in Angevin in England" in : The Economic History Review, 1956-1957. وتلاحظ الارتفاع المتزامن الذي شمل أسعار القلال المختلفة نتيجة لسوء الحاصل في عام ١٢٠١.

على أن ترتبط بعضها ببعض الآخر، وعلى أن ترسم صوراً أولية لشبكات تجارية تضم عدداً من المدن. ونحن نعرف أن المدن الكبيرة والصغيرة وحدها هي التي كانت لها أسواق. كانت هناك بعض الأسواق الريفية في القرن الخامس عشر^(١٢). ولكنها تلاشت، وأصبحت شديدة الندرة، فلا تريب علينا إذا اعتبرناها كمها مهملاً. أما المدينة في الغرب فقد التهمت كل شيء، وأخضعت كل شيء لقوانينها واحتياجاتها وإشرافها، وأصبح السوق آلية من آلياتها^(١٣).

أسواق عادية كأسواقنا الحالية

لا تزال الأسواق التقليدية موجودة إلى يومنا هذا في صورتها البدائية، لعلها تتشبث بالحياة، وأيحلاوة الروح التي تسبق الإعدام ! لا زلنا نرى الأسواق بعيوننا تقوم في أيام معلومة، وأماكن معلومة في مدننا، أسواقاً تتسم بسماتها المعهودة من هرج ومرج وزحام وتكالب وصياح وجلبة وروائح نفاذة، وبضائع طازجة. ولم تكن صورة الأسواق فيما مضى من الزمان تختلف كثيراً عن صورتها في أيامنا : كانت عبارة عن بضعة حوامل من الخشب، وغطاء من القماش لدرء المطر، ومكان مرقوم لكل بائع ^(١٢) قد حُدّ له من قبل تحديدًا، وسُجِّل رسمياً في السجلات، كان على البائع حسب الأعراف أن يسدّد عنه أجراً إلى السلطات الحكومية أو إلى الملاك ؛ ثم كانت السوق جمهرة من راغبي الشراء، وجمهرة من الباحثين عن الربح القليل، وجمهرة من الكادحين يعج بهم المكان : منهم النساء اللاتي يُفصّصن البسلة واللاني ذاعت شهرتهن في الثرثرة والتقول والغيبة والتهمية، ومنهم الرجال الذين يسلمون الضفادع ويجهزون أوراكيها للبيع (وكانت الضفادع تصل إلى جينيف ^(١٣) وإلى باريس بحمولات كبيرة تحملها البغال)، ومنهم العتالون، والكناسون، والعرجية، والباعة، والبائعات. ومن هؤلاء وأولئك من كانوا يبيعون خفية، ويحرصون على أن يتواروا عن الأنظار؛ ويختلف إلى السوق من يتصنعون الصرامة من المفتشين الذين يتوارثون حرقهم الصعبة أباً عن جد؛ وتجار القطاعي، والفلاحون والفلاحات يُعرفون بمظهرهم، ونساء بورجوازيات يسعين إلى الشراء، وخادما يصفهن سادتهم الأغنياء بالشطارة والمكر، ويقولون إنهن يعرفن كيف يقطعن لأنفسهن من كل شيء نصيباً، واستخدموا في وصف هذا المكر عبارات استعارية، فمن قائل إن هذه تلعب بمقيض السلة حتى كأنه يرقص في يدها، وتلك وصلت في الشطارة إلى أبعد الحدود حتى إنها إذا شاعت تستطيع أن تركب للبيضة جدوة ^(١٤)؛ وترى في السوق فراتين يبيعون الخبز الفلاحي، وجزارين نصبوا مناضدهم المتنقلة حيث شاءوا فهي لا تكف عن عرقلة الحركة في الطرقات : وتجار الجملة، وبيعة الأسماك، وبيعة الجبن والزبد ^(١٥)، ومحصلي الضرائب والعوائد... فإذا نظرت حواليك رأيت البضائع منشورة، على عينك يا تاجر، كتلاً من الزبد، وأكواماً من الخضروات، وتلالاً من الجبن، وأكديساً من الفاكهة، وأنواعاً من السمك الطازج يقطر منها الماء، وأخطأ من حيوانات وطيور الصيد، وأصنافاً من اللحم يقطعونه تحت أعين الزبائن، وكتباً مرتجعة يستخدمون صفحاتها المطبوعة ورقاً للفضائل ^(١٦). ومن بقاع الريف المختلفة كانت تأتي إلى الأسواق بضائع أخرى منها القش والخشب والتبن والصوف، وقد يأتي القنب والكتان أو أقمشة نسجه القرويون.

وإذا كانت هذه السوق البدائية، التي لا تشبه إلا ذاتها، قد قاومت البلى وبقيت على مر القرون، فإنما يرجع ذلك يقيناً إلى أنها، ببساطتها العتيدة، لا سبيل إلى القضاء عليها، فهي تعرض البضائع التي يسهل فسادها طازجة، تأتي بها من الحدائق والحقول المجاورة مباشرة، وهي تعرض البضائع بأسعار منخفضة لأن السوق البدائية سوق يتم فيها البيع بلاوساطة، من اليد الأولى^(٢٩) مباشرة، وهذه الطريقة هي أكثر طرق التبادل مباشرة ووضوحاً، وأفضلها خضوعاً للرقابة، وأنافها عن الغش. وربما جاز لنا أن نسال: هل هي أكثرها عدالة؟ وإليك هذا الكتاب الذي يجيب عن السؤال بالإيجاب، ويلج على ذلك إلحاحاً، إنه كتاب الحرف Le Livre des Métiers لإثنين بوالو Boileau (الذي ألفه حول عام ١٢٧٠ بتكليف من الملك لويس التاسع المعروف بالقديس)^(٣٠) يقول: «فهم يعاينون البضائع التي تأتي إلى قلب السوق ليتأكدوا من جودتها وسلامتها [...] وترامح يبيعون في السوق بضائع للناس على مختلف درجاتهم [...] فينال الأغنياء بغيتهم، ويجد الفقراء حاجتهم». ويصور التعبير الألماني عن أسلوب التعامل في السوق بأنه التجارة يبدأ في يد وعيناً في عين Hand-in-Hand- und Auge-in-Auge-Handel^(٣١) أي التبادل المباشر: فما يباع يباع على الفور، وما يشتريه الناس يتسلمونه على الفور، ويسددون ثمنه حالاً؛ ولا تكاد نجد الائتمان يلعب دوره إلا في القليل من الأسواق^(٣٢). كان الناس يمارسون هذا اللون القديم العتيق من التبادل في بومبيي وأوستيا Ostia بإيطاليا وتاموجادي Thamugadi بشمال أفريقيا أيام خضوعها للرومان (حالياً في الجزائر)، وقبل هذه وتلك بمئات أو آلاف السنين كانت بلاد الإغريق لها أسواقها: كذلك كانت الصين القديمة ومصر الفرعونية لها أسواقها، وفي بلاد بابل حيث مارس الناس المقايضة منذ وقت جد مبكر^(٣٣). ولقد أسهب الأوروبيون في وصف الألوان المزرകشة الخلافة والنظام الذي قامت عليه سوق تلاتكو Tlatelco المجاورة لتينوكتيتلان Tenochtitlan عاصمة الأزتيك التي ابتنى المستعمرون مكانها مدينة مكسيكو^(٣٤) وكذلك الأسواق المنظمة والمتحضرة في أفريقيا السوداء والتي أثار نظامها إعجابهم على الرغم من تواضع حجم التبادل^(٣٥). أما الأسواق في إثيوبيا فإنها ترجع إلى عصور سحيقة تخيم عليها ظلمات بداية التاريخ^(٣٦).

المدن والأسواق

تقام الأسواق الحضرية عادةً مرة أو مرتين أسبوعياً، ويحتاج الريف لكي يمد السوق بالبضاعة إلى وقت لينتج المواد الغذائية وليجمعها، كذلك لابد له أن يتمكن من أن يخلي طائفة من اليد العاملة تتولى البيع (وكان أهل الريف يفضلون أن يوكلوا هذا العمل إلى النساء). والحق أن الأسواق في المدن الكبيرة أخذت تنج إلى الانقراض يوماً، وكان المفروض في باريس مثلاً أن تنعقد الأسواق أيام الأربعاء وأيام السبت، وكثيراً ما كان هذا يحدث

بالفعل^(٢٧). وأياً كان الأمر، فسواء كانت الأسواق متقطعة أو مستمرة، فقد كانت هذه الأسواق البدائية، من حيث قيامها بالتجارة بين الريف والمدينة، تمثل بعددها الكبير وتكرارها المتزايد أكبر نمط معروف من التبادل، كما لاحظ آدم سميث Adam Smith، فلا غرابة في أن تمسك السلطات الحضرية في يدها بزمام تنظيم الأسواق ومراقبتها والسهر عليها : فذلك أمر حيوي بالنسبة إليها، وهي سلطات قريبة من الأسواق، سريعة في تأدية خدماتها، وفي التنظيم، وفي مراقبة الأسعار عن كثب مراقبة مباشرة. ويشير ما لدينا من معلومات عن صقلية إلى أن البائع الذي تحدثه نفسه بأن يتجاوز التسعيرة بمقدار ملهم واحد من فئة الجرانو granone كان يعرض نفسه لعقوبة لا تقل عن التجديف على سفن العذاب الجاليرية؛ وقد حدث ذلك بالفعل في ٢ يولية من عام ١٦١١، في مدينة باليرمو^(٢٨). أما في مدينة شاتودان Chateaudun^(٢٩) فكان الخبازون الذين يرتكبون مخالفة للمرة الثالثة « يقذف بهم دون رحمة أو شفقة من فوق عربة وقد لفوا بالحيال حتى أصبحوا على هيئة المقاتن ». وترجع هذه الطريقة في العقاب إلى عام ١٤١٧ عندما أعطى الملك شارل دورليان Charles d'Orléans رجال القضاء المحلي حق الرقابة على الخبازين، ولم تحصل السلطة المحلية على رفع هذا النمط من التعذيب إلا في عام ١٦٠٢.

ولكن الرقابة والعقوبات لم تمنع السوق من الازدهار ومن التوسع مع زيادة الطلب، ومن الانتقال إلى قلب الحياة في المدينة. ولما كان الناس يختلفون إلى السوق في أيام محددة، فقد أصبحت السوق مركزاً طبيعياً للحياة الاجتماعية، يتلاقون فيها، ويتحدثون، ويتسابقون، وينتقلون من التهديد بالكلام إلى التضارب بالأيدي؛ ثم كانت الحوادث تحدث، والتحقيقات والقضايا تكشف عن خبايا التواطؤ والمتواطئين؛ وربما تدخلت الشرطة، في حالات نادرة، ولكن تدخلها كان يتسم بالإثارة ما في ذلك شك، ويتسم كذلك بالحدز^(٣٠)، وكانت الأسواق مجالاً تنبع فيه الأخبار السياسية، وغير السياسية. وشهد ميدان سوق فاكنينهام Fakenham في دوقية نورفوك Norfolk في عام ١٥٣٤ رجلاً رفعوا أصواتهم بنقد تصرفات الملك هنري الثامن ومشروعاته^(٣١). وهل خلت سوق من أسواق إنجلترا على مر السنين يوماً من وعاظ يلقون على مسامع الناس عظات تفيض حماساً وتتأجج ناراً؟ فقد غشت الأسواق جماهير من الناس تغريها تنعطف كل أنواع القضايا، حتى الطيبة منها. كذلك كانت السوق المحل المختار لعقد الاتفاقات التجارية أو العائلية، هكذا « نري في چيفوني Giffoni بإقليم ساليرنو الإيطالي في القرن الخامس عشر، بناءً على سجلات المؤرخين أن يوم انعقاد السوق كان يشهد، علاوة على بيع المواد الغذائية ومنتجات الصناعات الحرفية المحلية، نسبة أعلى من الماكوف من تسجيل عقود شراء وبيع الأطيان، وعقود تأجير التراكات، وعقود الوهبة، وعقود الزواج واتفاقات المهور »^(٣٢). والخلاصة أن

السوق بثت السرعة في كل شيء، حتى في حركة البيع والشراء، في الدكاكين والمحلات، خارج السوق، وهو شيء منطقي، هكذا نقرأ أن وليم ستاوت William Stout الذي كان يمتلك دكاناً في لانكستر بإنجلترا في القرن السابع عشر كان يتخذ لنفسه من يساعدونه مساعدة إضافية في أيام الأسواق العادية والأسواق الموسمية^(٢٢). وليس من شك في أن هذا الذي كان يفعله كان قاعدة عامة، بطبيعة الحال، شريطة ألا يكون على هذه المحلات والدكاكين بحكم القانون أن تغلق أبوابها في أيام الأسواق العادية والموسمية. كما كان يحدث في كثير من المدن^(٢٣).

أما أن السوق تتخذ مكاناً خاصاً في حياة الناس وما تتصل فيها من علاقات، فهو ما تشهد عليه الأمثال الشعبية، ونذكر منها بعض النماذج^(٢٤) : « كل شيء يباع في السوق ويشترى إلا الكياسة والشرف » ، « إذا اشتريت السمك في البحر [قيل أن يكون في قبضتك] فقد لا تنال إلا رائحته » ، « إذا لم تكن تعرف فن البيع والشراء فعليك بالسوق فهي كفيّلة بتعليمك إياه » . وحكمة الأمثال السائرة تعلم الإنسان أنه ليس وحده، فهذا مثل يقول : « لا تفكر في نفسك، بل فكر في نفسك وفي السوق » ، أي فكر في نفسك وفي الآخرين . والحكمة الإيطالية تقول : « لن يكون لك أصدقاء في السوق خير من أن تكون لك أموال في الصندوق » . والتراث الشعبي الحالي في داهومي يصور في أمثاله أن الحكيم هو من يقاوم إغراء السوق : « إذا قال لك البائع تعال اشتر ولا تبالي، فالزم باب الحكمة، وقل له : لن أنفق أكثر من مالي »^(٢٥).

الأسواق تتزايد وتتخصص

تلقت المدن الأسواق، فإذا الأسواق تنمو مع نمو المدن، وتتعدد وتتكاثر، بل لقد تضخمت وأوشكت على الانفجار في الربوع الحضرية التي كانت أضيق من أن تتسع لها. ولما كانت الأسواق تمثل العصرية المندفعة في طريقها فلم تكن ترضى بأن تعوق سرعتها أية معوقات. بل كانت تفرض على المدينة في إصرار اختناقاتها ونفاياتها وجماهيرها العنيدة. ولم يكن أمام المدينة من حل آخر سوى أن تقذف بالأسواق صوب الأبواب أو وراء الأسوار، أو تبعداها حتى تبلغ بها الضواحي، وهذا هو الحل الذي أصبحوا يأخذون به عند إنشاء سوق جديدة . وهكذا فعلوا في باريس عندما أقاموا السوق في ساحة سان برنار Saint-Bernard في ضاحية سانت أنطوان Saint-Antoine (٢ مارس ١٦٤٣)، وهكذا فعلوا أيضاً في باريس في أكتوبر ١٦٦٠ عندما أقاموا السوق بين بوابة سان ميشيل Saint-Michel وخنق « عاصمتنا باريس وشارع دانغير d'Enfer وبوابة سان جاك Saint-Jacques »^(٢٦). ولكن نقل السوق لم يكن يؤثر على اللقاءات القديمة التي كانت تتم فيها عندما كانت في قلب المدينة، كانت هذه اللقاءات تستمر في مكانها القديم المألوف : بل



في باريس سوق الخبز وسوق الطيور على رصيف أوجيستائن
quai des Augustains حول عام ١٦٧٠.

لقد كان مجرد نقل السوق نقلاً بسيطاً عملاً صعباً، على نحو ما جرى في عام ١٦٦٧، عندما نقلت السوق من أول جسر سان ميشيل إلى نهايته^(٣٨)، أو ما جرى بعد ذلك بنصف قرن، عندما نقلت السوق في مايو ١٧١٨ من شارع موفتارد Mouffetard إلى فناء دا البطارقة القريب^(٣٩). فما كانت السوق الجديدة تستطيع أن تزيج السوق القديمة كل الإزاحة. ولما كانت أسوار المدن تتزحزح إلى الخارج كلما تضخمت التجمعات الحضرية، فإن الأسواق، التي كان أصحاب الحل والعقد يأخذون أنفسهم بالحكمة وبقيومتها على أطراف المدينة، كانت بمرور الوقت، وبزحزحة الأسوار إلى الخارج، تجد نفسها ذات يوم في داخل أسوار المدينة، فتتشتب بموضعها.

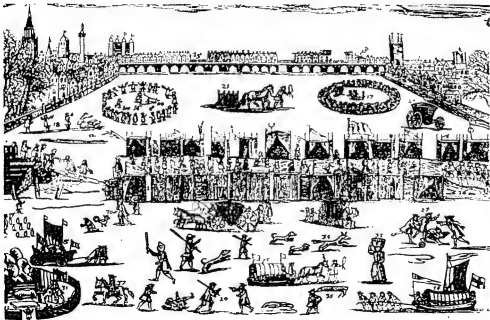
وإذا نحن نظرنا إلى باريس، وجدنا البرلمان ورجال السلطة القضائية ورئيس الشرطة يبذلون منذ عام ١٦٦٧ جهوداً ياتسه من أجل أن تلزم الأسواق حدوداً عادلة. ولكن جهودهم كانت تذهب أدراج الرياح. وهكذا لم يكن المارة يستطيعون السير في شارع سانت أونوريه Saint-Honoré في عام ١٦٧٨، لأن سوقاً قامت هناك في مكان قريب دون سند

من القانون أمام جزارة في شارع سانت أونوريه ، قرب مبرة العميان : كانت نساء ريفيات وبائعات يأتين في أيام السوق، من الحقول ومن المدينة على السواء، وينشرن بضائعهن في قلب الشارع ويعرقلن الحركة في هذا الشريان الذي كان يعتبر واحداً من أهم شرايين المرور في باريس والذي كان من الضروري أن يظل خالياً بغير معوقات^(٤٠). كان الخل واضحا، ولكن كيف السبيل إلى معالجته ؟ كان إخلاء مكان، يعني شغل مكان آخر. ومن هنا نفهم أن تلك السوق الصغيرة المواجهة لمبرة العميان ظلت في مكانها نفسه بعد خمسين عاما تقريباً، وهذا ما نستنتج من هذه المذكرة التي رفعها مفتش الشرطة بروسيل Brussel في ٢ يونية من عام ١٧١٤ إلى رئيسه في مديرية الشرطة التي اتخذت من الشاتيلي Châtelet مقراً لها : « تلقت اليوم يا سيدي شكوى من المواطنين في منطقة السوق الصغيرة عند مبرة العميان - وكنت هناك للتفتيش على الخبز - والشكوى موجهة ضد بائعات سمك الماكريل اللاتي يلقين بنفايات سمكهن على الأرض مما يؤثر سخط الناس بما يبثه في السوق من نثر. وسيكون من الخير [...] أن تطالب النسوة بالقاء نفايات السمك في سلال يتم تفريغها في عربة القمامة كما يحدث بالنسبة لنفايات البسلة »^(٤١). وهناك حالة أخرى، أكثر نكراً لأنها كانت تجري على رصيف كاتدرائية نوتردام في أثناء شعائر الأسبوع المقدس، ونعني بها سوق شحم الخنزير Foire du Lard التي كانت في حقيقة الأمر سوقاً كبيرة لفقراء باريس. ولن هم أقل من الفقراء، يلمون بها ليشترتوا احتياجاتهم من لحم الخنزير المقدس المعروف باسم الجامبون، وشحم الخنزير. وكان الوزان الرسمي يتخذ مكانه تحت مظلة بوابة الكاتدرائية، حيث كان الناس يتزاحمون ويندافعون على نحو يفوق الوصف، فقد كان كل واحد يسعى إلى أن يسبق الآخرين في وزن مشترواته، وكان الناس إلى هذا التزامم، يتراشقون بالنكات، ويعبث بعضهم ببعض عبثاً صاخباً. وربما تعرض البعض للسرقة والنشل. بل إن رجال الدرك الفرنسيين أنفسهم، الذين كانوا مكلفين بحفظ النظام، لم يكونوا في سلوكهم أفضل من غيرهم ! وحدث ولا حرج عن الدفانين وحملة النعوش الذين كانوا يترددون على المستشفى المجاور لنقل الموتى، فقد كانوا يسمحون لأنفسهم بالكوان من العبث الصاخب^(٤٢). إلا أن هذا كله لم يمنع السلطات من التصريح للفارس دي جرامون Gramont في عام ١٦٦٩ بإقامة « سوق جديدة بين كنيسة نوتردام وجزيرة الباليه Palais »، وكانت النتيجة تتمثل في اختناقات رهيبية تصيب المرور أيام السبت، فمن هذا الذي كانت له القدرة على تدبير حركة مرور المواكب الدينية أو عربة الملكة في وسط هذا الميدان المزدهج بالناس أشد الإزدحام^(٤٣) ؟

ومن البديهي أن الأسواق كانت تتحيز للفرص، فما يكاد مكان يخلو حتى تحتله، ففي موسكو مثلاً عندما تتجمد مياه نهر الموسكوف Moskova في الشتاء، كانت الدكاكين

والأكشاك والنصباء تقام فوق صفحة النهر التي استحال إلى تلج، وكانت هذه الفترة من العام التي تسبق أعياد الميلاد تشهد زيادة خارقة للمالكوف في عمليات التبادل. حيث كان النقل يجري في سهولة باستخدام الزحافات الثلجية، وكان الهواء البارد يتولى تجميد اللحوم والحيوانات المذبوحة. أما لندن، فقد أُلْت بها في القرن السابع عشر إبان فصول الشتاء موجات قارسة، تجاوزت برودتها المالكوف، وكم كانت فرحة الناس عندما استطاعوا أن يستخدموا صفحة النهر المتجمد في إقامة احتفالات الكرنفال التي نقلوها إليها من «ربوع انجلترا كلها، وظلوا على هذه الحال إلى ما بعد الغطاس». بل كانوا يقيمون فوق صفحة المياه المتجمدة «أكواخاً تتخذ سمة الحانات»، ويشيرون أفضاً ضخمة من لحوم البقر في الهواء الطلق، ويقدمون النبيذ الإسباني والبراندي، يجذبون بهذا كله الجماهير الغفيرة، بل ربما اجتذبوا الملك نفسه كما حدث في يوم ١٣ يناير ١٦٧٧^(٤٦). فلما زادت الأحوال سوءاً في يناير وفبراير من عام ١٦٨٢، وفوجئت المدينة بموجات من البرد القارس لم يسمع أحد بمثل قسوتها من قبل، فكانت كتل من الثلج الضخمة عند مصب نهر التيمز تهدد بتحطيم السفن التي عجزت عن الحركة، وعزت الأقوات والبضائع، وارتفعت الأسعار إلى ثلاثة أو أربعة أمثالها، وغصت الشوارع بالثلج الهشة والصلدة فلم يعد من الممكن السير فيها. هنالك لاذ الناس بحياتهم فوق صفحة النهر المتجمد، فاستخدموها طريقاً لعربات نقل الأقوات، ولعربات الأجرة، وأقام التجار والباعة والحرفيون عليها أكشاكاً لهم، وهكذا نشأت سوقاً مرتجلة هائلة تعكس ضخامة أعداد الناس في العاصمة الهائلة - ولقد كانت السوق هائلة فعلاً حتى إنها اتخذت سمات السوق العملاقة، على حد قول شاهد من أهل توسكانا - ومن البديهي أن المحتالين والخلعاء وأرباب الألاعيب والحواة ما لبثوا أن أتوا ليحققوا لأنفسهم شيئاً من الربح^(٤٧). وخلفت هذه السوق ذكراها في رسم حمل اسم The Fair on the Thames سوق على صفحة التيمز^(٤٨)، وهي صورة محفورة على النحاس، تفتقر إلى المهارة الفنية، ولكنها سجلت الواقعة، دون أن تعطينا انطباعاً كافياً عن الحركة الجياشة الحاشدة المزركشة التي اتصلت أسبابها هناك^(٤٩).

إلا أن زيادة حركة التبادل أدت بالمدن إلى إنشاء الأسواق المسقوفة التي عرفت بالفرنسية باسم halles، وكانت في أغلب الأحوال أروقة تُبنى حول السوق المكشوفة، وغلب على هذه الأسواق المسقوفة أنها كانت أسواقاً دائمة ومتخصصة. فكانت هناك أسواق عديدة تخصصت في المنسوجات^(٥٠)، بل إن مدينة فرنسية متوسطة مثل كاربنتراس Carpentras اتخذت لنفسها سوقاً مسقوفة خاصة بها،^(٥١) وابتنت مدينة برشلونه سوق منسوجاتها ala dels draps فوق البورصة Lonja^(٥٢)، ويرجع تاريخ بناء سوق المنسوجات في لندن Blackwell Hall^(٥٣) إلى عام ١٣٩٧ وأعيد بناؤها في عام ١٥٥٨، فلما أتى عليها حريق عام ١٦٦٦



سوق على صقلية التيمز في عام ١٦٨٢. هذه الصورة المعقورة على التماس ظهرت في كتاب إدوارد روبنسون Edward Robinso عن المقاتي الإنجليزية المبكرة The early English Coffee House تبين مشاهد السوق التي قامت على صقلية مياه النهر المتجمدة. وإلى اليسار يظهر برج لندن، ويبدو جسر لندن في مؤخرة الصورة.

أعيد بناؤها في عام ١٦٧٢ بمقاييس كبيرة خارقة للمالوف. وظلت عمليات البيع في البداية قاصرة على بضعة أيام في الأسبوع، ثم أصبح البيع يتم يومياً، واعتاد تجار المنسوجات الريفيون country clothiers أن يودعوا مخازن السوق القطع التي لم يتم بيعها، ليعرضوها في يوم انعقاد السوق التالي. وما نصل إلى عام ١٦٦٠ تقريباً حتى نرى السوق قد أصبح لها مندوبيها وموظفوها ونظامها الخاص المعقد، ولكننا نلاحظ، حتى قبل بداية هذا الازدهار، أن شارع بينزجهول Basinghall Street الذي قام فيه البناء الكبير بأقسامه الكثيرة المتداخلة قد أصبح "قلب حي الأعمال"، وأن دوره كان يفوق دور فندق الألمان Fondacho dei Tedeschi (١٦٢).

ومن البديهي أنه كانت هناك أسواق مشيدة متنوعة بحسب تنوع البضائع التي تتناولها، فكانت هناك سوق للقمح (في تولوز منذ عام ١٢٠٢) وسوق النبيذ، وسوق الجلود، وسوق الأحذية، وسوق الغراء (كانوا يسمونها في ألمانيا Kornhäuser, Pelzhäuser،

(Schuhhäuser)، بل إننا نجد في منطقة جورليتس بألمانيا Görlitz التي كانت تنتج النيلة pastel، مادة الصباغة النباتية الثمينة، سوقاً لصبغة النيلة^(٥٦). أما في القرن السادس عشر فقد شهدت مدن انجلترا الصغيرة والكبيرة إنشاء العديد من الأسواق المشيدة بأسماء مختلفة، وكثيراً ما كان تاجر غني من المنطقة ينفق على إنشائها بدافع من الكرم^(٥٧). وفي مدينة أميان Amiens الفرنسية كانت السوق في قلب المدينة خلف كنيسة سان فيرمان *أن كاستيون* Saint-Firmin-en-Castillon على بعد خطوتين من السوق الكبيرة أو سوق القمح: وكان الحرفيون يتزودون هناك بخيوط الصوف التي كانت تسمى سايتت sayette، وكانت تُنقى من الدهن وتمشط وتُغزل عادة بمغزل صغير: وكان هذا الغزل منتجاً يحمله إلى المدينة الغزالون من أهل الريف القريب^(٥٨). وربما نشأت السوق بتقريب النصباء بعضها من البعض الآخر في مكان مسقوف، وهذا ما حدث عندما ضُمَّت نصبات الجزارين فنشأت سوق كالمشيدة في مدينة إيفرو Evreux بفرنسا (٥٨)، كذلك نشأت سوق من هذا النوع في مدينة طروا Troyes الفرنسية، في هانجار مظلم^(٥٩). ومن هذا القبيل أيضاً جزارات البندقية الكبيرة، التي عرفت باسم بيكاري Beccarie، حيث ضُمَّت بعضها إلى البعض الآخر منذ عام ١٣٢٩ على بعد بضعة خطوات من ميدان رياتو، في كاكورني Ca'Querini. وكان الشارع والقناة يحملان نفس الاسم بيكاري، وكانت للجزارين كنيتسهم، كنيسة سان ماتيو San Matteo التي ظلت باقية زمنًا طويلاً ولم تهدم إلا في مطلع القرن التاسع عشر^(٦٠).

ومن الممكن أن تتخذ كلمة halle الفرنسية والتي نعرّبها إلى *السوق المشيد* دلالات متعددة تبدأ من السوق المسقوفة، وتصل إلى التنظيم المعقد لسوق باريس Halles التي اعتبرت منذ وقت مبكر بمثابة *بطن باريس*. ويرجع تاريخ هذه السوق الباريسية الهائلة إلى الملك فيليب أوغست^(٦١)، ففي زمنه شيد البناء الضخم فوق أرض الشامبو Cham-peaux على مقربة من *قراقة الأبرياء* التي لم تلغ إلا في وقت متأخر، في عام ١٧٨٦^(٦٢). إلا أن الكساد الضخم الذي اتسع مداه من عام ١٣٥٠ إلى عام ١٤٥٠ غير أحوال هذه السوق بشكل واضح. تغيرت أحوال السوق إذن نتيجة لهذا الكساد، وتغيرت كذلك نتيجة لمنافسة المحلات المجاورة. وأياً كان الأمر فإن الأزمة التي ألمت بسوق باريس لم تكن أزمة باريسية خالصة، بل كانت أزمة شملت مدناً أخرى في المملكة، حيث أهملت بعض الأسواق المشيدة وتهدمت، بل كان منها ما تحول إلى مقلب زبالة المنطقة. وانظر إلى سوق *النساجين* في باريس تجد في "الحسابات التي وصلت إلينا من عام ١٤٨٤ إلى عام ١٤٨٧ ما يشهد على أنها استخدمت على الأقل جزئياً كجراج لعربات الدفعية الملكية"^(٦٣). ولقد قرأنا آراء روبرتو س. لوبيث Roberto S. Lopez^(٦٤) التي يتناول بها دور *المؤشرات* الذي تلعبه المباني الدينية: فإذا تعثر بناؤها، كما حدث لكاتدرائية بولونيا

Bologna في عام ١٢٢٢، أو كاتدرائية سينا Siena في عام ١٢٦٥، أو كاتدرائية Santa Maria del Fiore سانتا ماريا دل فيوري في فلورنسا بين عامي ١٢٠١-١٢٠٢. فذلك مؤشر يقيني على وجود أزمة. فهل يحق لنا أن ندفع بالأسواق المشيدة، التي لم تحط بها إلى الآن دراسة شاملة، إلى ذلك الموقع الكريم الذي تعتبر فيه بمثابة مؤشرات ؟ وإذا صح هذا، وكان ما يجري على بناء الأسواق مؤشرات لها دلالاتها، فإننا نستنتج أن باريس شهدت ازدهاراً إبان الفترة من ١٥٤٣ إلى ١٥٧٢، وأنه كان على الأرجح في السنوات الأخيرة أبرز مما كان في السنوات الأولى من هذه الفترة. وما كان المرسوم الذي أصدره الملك فرانسوا الأول في ٢٠ سبتمبر من عام ١٥٤٣، وتم تسجيله في المحكمة في الحادي عشر من أكتوبر التالي، إلا خطوة أولى، تبعته خطى أخرى، كانت تهدف في الظاهر إلى تجميل باريس، ولكنها في الحقيقة كانت تهدف إلى إقامة مؤسسات قوية في العاصمة. وهكذا كانت عملية تنشيط الحياة في العاصمة وتجديدها، وتوسيع رقعتها، وإصلاح سوق باريس وما تبع هذا الإصلاح من تناقص عدد المحلات ونقاط البيع في المنطقة القريبة عملية تجارية فاقت المألوف. أياً كان الأمر فإن سوق باريس تغيرت حالها منذ نهايات القرن السادس عشر، بعد أن جدّت جلدها كما يقولون، فاستعادت نشاطها القديم الذي مارسه في عصر الملك القديس لويس في القرن الثالث عشر. وكان الذي حدث في هذا المجال " نهضة " من نوع حركة النهضة التي عرفت باسم الرينسانس والتي اتصلت أسبابها في ذلك العصر (٦٥).

وليس هناك تخطيط لسوق باريس les Halles يمكن أن يعطي صورة صحيحة عن هذه السوق الضخمة في مجموعها: بمساحاتها المكشوفة، ومساحات المسقوفة، وأعمدتها التي ارتكزت عليها بواكي البيوت المجاورة، وحياتها التجارية المتدفقة التي كانت تمتد فتغزو كل حافة وهامش، وتفقد من الهرج والمرج، بل تخلقهما خلقاً لتحقيق لنفسها المزيد من الخير. ويؤكد سافاري Savary فيما كتبه في عام ١٧٦١ أن السوق المجمع ظلت على حالها فلم تتغير ولم تتحور منذ القرن السادس عشر (٦٦). ولا ينبغي أن نصدق هذا الكلام علي علته: فقد جرت في السوق حركات وتنقلات داخلية مستمرة، أضف إلى ذلك تجديدين في القرن الثامن عشر: في عام ١٧٦٧ نقل جناح القمح وابتني له مبنى في مكان دار آل سواسون Soissons، وفي نهاية القرن الثامن عشر أعيد بناء جناح السمك البحري، وجناح الجلود ونقل جناح النبيذ خارج بوابة سان برنار Saint-Bernard، وتوالت المشروعات لتنظيم الأجنحة أو نقلها، ولكن السوق الضخمة في مجموعها - وكانت مساحة الأرض التي شغلتها خمسين ألف متر مربع - بقيت في مكانها، وهذا شيء منطقي.

ولم تحتل الأروقة المسقوفة سوى الأجنحة الخاصة بالأقمشة المصنوعة من الصوف أو الجوخ، والأقمشة المصنوعة من التيل، بالأسماك المملحة، والأسماك البحرية الطازجة. ومن حول هذه الأجنحة المبنية التصقت بها في الهواء الطلق أسواق القمح والدقيق والزبد القوالب، والشمع والنبوار وحبال الأبار. وعلى مقربة من العمدان، عمدان السوق، اتصلت حلقات حياة صعبة في منطقة محيطة، عاش فيها باعة الكراكيب والخبازون وصناع الأحذية وغير هؤلاء. وأولئك من التجار الفقراء في باريس ممن كانوا يسدون الرسوم ليصرح لهم بافتراض هذا المكان^(١٧). ويحكي اثنان من الرحالة الهولنديين أنهما شاهدا في أول شهر مارس من عام ١٦٥٧^(١٨) سوق الكراكيب la Fripperie القريب من سوق باريس، وهو عبارة عن رواق طويل يعتمد على عمدان من الحجر المقطوع أقام من تحتها كل باعة الكراكيب القديمة [...] وتقام السوق مرتين في الأسبوع [...] : عند ذاك يغرش هؤلاء الباعة، ومن بينهم عدد كبير من اليهود على ما يبدو، وفي كل ساعة يمر الإنسان بهم يزعمونه بنداياتهم التي لا تنتهي : بالطوفلاحي مفتخر ! فستان جميل يا جميل ! ويكثر من ذكر تفصيلات بضائعهم، ويشدون الزبائن إلى داخل محلاتهم [...] والإنسان لا يكاد يصدق أنهم يعرضون هذا الكم الهائل من الثياب والموبيليات القديمة : ومنها ماهو جميل بديع، ولكن من الخطر أن يشتري الإنسان هناك، إذا لم يكن من العليمين بهذه الأشياء، فلديهم موهبة رائعة في تناول الأشياء القديمة بالترقيع والتلميع حتي تبدو كالجديدة. ولما كانت المحلات سيئة الإضاءة فقد تظن أنك اشتريت ثوباً أسود اللون، فإذا خرجت إلى حيث الإضاءة الواضحة وجدته أخضر أو بنفسجي اللون أو مبرقشاً كقراء الفهد.

كانت سوق باريس مجمعة من الأسواق، يلتصق بعضها ببعض، وترتفع في جنباتها أكوام القمامة، وتجمع مياه الصرف، ويتراكم السمك المنتن، ولهذا فقد كانت هذه السوق الجميلة " أسوأ أحياء العاصمة وأشدّها قذارة". وهذا هو ما يعترف به في عام ١٧٤٢ بيجانبول ديلافورس Piganol de la Force^(١٩). وكانت هذه السوق في جانب من جوانبها بؤرة المشاحنات الصاخبة واللغة السليطة الجارحة. وكانت البائعات أكثر عدداً من الباعة الرجال، وكن يصفين على السوق سمته المميزة، وذاعت شهرتهن في الكلام السليط والشتائم البذيئة والردح، ومن كلامهن [ما نحاول ترجمته إلى] : " هيه، يا ولية يا كُتْحة، يا بيجحة ! اشجينا، اطربينا. يا وسخة، يا شرشوحة، يا مفضوحة ! يا اللي بتجري روا عيال المدارس ! هالا هاله ! روقينا ! ياله انكشحي، وزقي عجلك على جمعية سف وهف ! يا ولية انكسفي علي دمك ! يا قرشانة.. يا عجرانة. يا كركوبية. روجي انتيللي بستين نيلة، يا سكرانة. ياللي في الخمرة غرقانة، يا طينة، يا اللي الهباب طافح كما الحرارة من بوزك. كانت تلك عبارات الردح التي كانت بيعاعات السمك وغيرهن من نسوة السوق يطلقنهن في القرن السابع عشر^(٢٠)، وبعد القرن السابع عشر أيضاً، ما في ذلك شك.



في باريس بائعة الرنجة وبيانات السمك الأخريات في عز الجمعة على بلاط سوق باريس - ونرى في مقدمة الرسم بائع حلويات. رسم بالحفر لرسم مجهول ، ترجع إلى منتصف القرن السابع عشر. (متحف الرسومات بالكتابة القومية بباريس).

على المدينة أن تتدخل

ومهما كانت هذه السوق المركزية الباريسية من التعقيد والتشابك والغراب، فإنها تعكس تعقيدات وضرورات تكوين مدينة كبيرة خرجت منذ وقت مبكر على المقاييس المألوفة، فمنذ أن تطورت لندن على النحو الذي نعرفه - والأسباب نفسها تؤدي إلى النتائج نفسها - غزت الأسواق المتشابكة، المرتبطة، المزدهرة. لم تستطع هذه الأسواق المتضخمة أن تلزم أماكنها القديمة، ففاضت على الشوارع المجاورة حتى تحول كل شارع إلى سوق متخصصة. سوق السمك، سوق للخضروات، سوق للطيور الخ. وأخذت هذه الأسواق في عصر الملكة اليرابث تزحف على أكثر الشوارع حركة، فلا تكف عن زحفها، وترهقها بالزحام والجلبة. ولم يتغير الوضع إلا بعد الحريق الكبير Great Fire في عام ١٦٦٦ حيث بدأ تنفيذ برنامج تنظيم عام، وبنيت السلطات مبان متسعة حول أحواش فسيحة، فنقلت إليها الأسواق الذي زحمت الشوارع، وكانت المباني الجديدة أسواقاً مغلقة مسورة، ولكنها كانت مكشوفة الأحواش تحت قبة السماء، ومن الأسواق ما كانت متخصصة، ومنها ما كانت أسواقاً للجملة، أو أسواقاً متنوعة.

وهكذا أنشئت سوق ليدنهول Leadenhall التي كانت أوسع الأسواق جميعاً - ومن قائل إنها كانت أوسع أسواق أوروبا قاطبة - وكان منظرها شبيهاً بمنظر سوق باريس المركزية. امتصت سوق ليدنهول في أربعة مبان ضخمة كل الأسواق التي كانت قبل عام ١٦٦٦ قد ترعرت شيئاً فشيئاً حول مكانها القديم، وهي أسواق

Gracechurch Street, Cornhill, The Poultry, New Fish Street, Eastcheap في حوش من أحواش السوق نصبت مائة نصبة جزارين لبيع لحم الكندوز، وفي حوش آخر نصبت مائة وأربعون نصبة لبيع أنواع اللحوم الأخرى، وفي حوش ثالث كانوا يبيعون السمك، وغيره للجن والزبد والمسامير والمصنوعات الحديدية... والخلاصة أن تلك السوق كانت سوقاً هائلة، كانت المدينة فخورة بها، وكانت مزاراً من أعظم مزاراتها. ولكن من البديهي أن النظام الذي كانت سوق ليدنهول رمزاً له لم يدم طويلاً، فقد ظلت المدينة تتسع وتجاوزت في اتساعها الطول المعقولة، وعادت تواجه المشكلات القديمة. ففي عام ١٦٩٩ - بل قبل ذلك بلا شك - غزت نصبات الجزارين الشوارع من جديد، واستقرت تحت أبواب البيوت، وانتشر باعة القطاعي في جنبات المدينة على الرغم من الحظر المتكرر الذي فرض على الباعة الجائلين والسريعة. وكانت أطراف مناظر السريعة هي مناظر بيعات السمك المناديات على بضاعتين بدياعات مميزة، يرفعن فيها أصواتهن الصارخة، وقد حملن السمك في مشنات فوق رؤوسهن. وكانت بيعات السمك سيئات السمعة، مضفة تلوكها الأقواه المستنكرة، ويسخر منها الساخرون، ويفيض في وصفهن الواصفون. ولك أن تتأكد، إذا

باعت النسوة بضاعتهن بربيع طيب، من أنك سترهن في حانة من حاناتهن الأثيرة إذا أرخى المساء أستاره : ليس من شك في أنهن كن سليات اللسان، متمكنات من الشجار والفجار والردح مثل نظيراتهن في سوق باريس (٧٠).

ولنعد إلى باريس. كان على باريس أن تحيط نفسها بمنطقة هائلة تؤمن منها تموينها: كانت الأسماك والمحار تأتي إلى باريس من ديبب Dieppe، وكروتوا Crotot وسان فاليري Saint-Valéry، ويحدثنا أحد الرحالة مرّ بالمدينتين الأخيرتين في عام ١٧٢٨: « لم نصادف هنا سوى عربات تنقل السمك » ويضيف إلى ذلك قوله: « ولم تستطع أبصارنا أن تحيط بكل شحنات السمك التي انتشرت في كل ناحية [...] وهم ينقلون كل هذا السمك إلى باريس » (٧١). أما أنواع الجبن المختلفة فكانت تأتي إلى باريس من مو Meaux؛ والزبد من جورني Gournay على مقربة من ديبب، أو من إيزني Isigny؛ وحيوانات الذبح من أسواق البهائم في پواسي Poissy وفي سو Sceaux وفي نوبور Neubourg؛ والخبز الجيد من جونس Gonesse؛ والبقول الجافة من كوديبك Caudebec بمنطقة نورمانديا، حيث كانت سوقها تقام كل سبت... (٧٢) وكان من الضروري اتخاذ الإجراءات لتلو الإجراءات، وتناولها بالتعديلات بعد التعديلات، من أجل تحقيق هدف جوهرى يتمثل في حماية منطقة التموين المباشر للمدينة، وإتاحة فرص العمل فيها للقائمين بالإنتاج والبيع والنقل، وكانوا كلهم أناساً متواضعين نشبههم بالمتكئين المتواضعين الذين يقومون بأنوار متواضعة في تمثيلية كبيرة هي تزويد أسواق المدينة. كذلك كانت الإجراءات تهدف إلى منع التجار المحترفين من أن يمارسوا في هذه المنطقة القريبة نشاطهم التجاري الحر، بل كان عليهم أن يظلوا خارج حدودها، وهناك أمر من شرطة الشاتيليه Châtelet في باريس حدد بعشرة أميال قطر الدائرة التي يسمح للتجار خارجها بشراء القمح والاتجار فيه؛ وحددت الشرطة في عام ١٦٦٥ قطر الدائرة بسبعة أميال بالنسبة لشراء التجار للبهائم القائمة؛ وفي عام ١٦٦٥ حددت قطر الدائرة بعشرين ميلاً بالنسبة لشراء العجول المسمنة التي كانوا يسمونها brouitiers وكذلك الخنازير؛ وأربعة أميال بالنسبة لأسماك المياه العذبة منذ مطلع القرن السابع عشر (٧٣)؛ وعشرين ميلاً بالنسبة لشراء النبيذ بالجملة (٧٤).

وكانت هناك مشكلات أخرى تتصل بتموين باريس: من أشدها مشكلة تدبير الخيول - وكذلك تدبير الماشية بصفة عامة. وكانت هذه العمليات تجري في أسواق صاخبة، كانوا يجتهدون قدر الطاقة في القذف بها إلى حافة المدينة أو خارج حزام المدينة. ولقد ظلوا زمناً طويلاً يقيمون سوقاً للخيل في المكان الذي تحول فيما بعد إلى ميدان فوج la place des Vosges، وكان ساحة مهملة مهجورة قرب التورنيل Tournelles (٧٥). وهكذا كانت باريس محاطة بهالة من هذه الأسواق، التي تكاد تكون أسواقاً دائمة. فإذا انقضت سوق، قامت

الأخرى في اليوم التالي بنفس الحشود البشرية، ونفس القطعان من الخيل والبهاائم. ويحدثنا شهود عيان^(٧٦) عن إحدى هذه الأسواق، ولا بد أنها سوق سان فيكتور، في عام ١٦٦٧، فيقولون: « كان هناك أكثر من ثلاثين ألف حصان [مرة واحدة]، وهذا شيء عجيب، لأن السوق تتعقد مرتين أسبوعياً ». والحق أن تجارة الخيول كانت متغلغلة في جنبات المدينة كلها : كانت هناك الخيول *الجديدة* القادمة من الأقاليم أو من الخارج، وكانت هناك أكثر منها الخيول *القديمة*، أي [...] التي كانت تعمل من قبل ، وكانت أرخص سعراً، وكان أهل المدن [أحياناً] يؤثرون التخلص منها بالبيع المباشر دون الالتجاء إلى إرسالها إلى سوق «، ولهذا تكونت طائفة من السماسرة ومن البياطرة تقوم بأعمال الوساطة في خدمة تجار الخيول وراغبي البيع من أصحاب الاسطبلات. أضف إلى ذلك أن كل حي كان به من يؤجر الخيول.

كذلك كانت أسواق البهاائم الكبيرة أماكن احتشاد وهرج ومرج ضخمة، نذكر منها سوق سو Sceaux (كل اثنين)، وسوق مدينة پواسي Poissy (كل خميس) وكانت تتعقد عند بوابات المدينة الصغيرة الأربع^(٧٨) (وهذه البوابات هي :

les portes aux Dames, du Pont, de Conflans, de Paris)، وكانت هناك تجارة نشيطة منظمة في اللحوم تتولاها شبكة أو سلسلة من المتعهدين يدفعون في الأسواق النقود مقدماً عند الشراء. (ويستربونها بعد ذلك)، ومن الوسطاء والسماسرة (من السماسرة من سمو باسم griblins ومنهم من سمو باسم bâtonniers) كانوا يتنقلون بين ربوع فرنسا كلها ليشتروا حيوانات الذبح، أضف إلى هؤلاء وأولئك الجزائريين أنفسهم، فلم يكونوا جميعاً من البائسين الذين يعملون بالقطاعي، بل كان منهم من أسسوا أسراً بورجوازية مرموقة^(٧٩). وهناك حسابات تبين بأرقام مفرقة أعداد الحيوانات التي كانت تباع في باريس أسبوعياً في عام ١٧٠٧ وهي: ١٢٠٠ من البقر، ٨٢٠٠ من الضأن، نحو ٢٠٠٠ من العجول (١٠٠٠٠ في السنة). وفي عام ١٧٠٧ شكوا المتعهدون الذين « كانوا قد أحكموا قبضتهم على سوق پواسي وسوق سو من أن هناك صفقات تعقد [خارج سيطرتهم] في المنطقة حول باريس، في بيتيمونترى مثلاً Petit-Montreuil^(٨٠) ».

ولنذكر أن سوق اللحوم التي كانت تزود باريس باحتياجاتها كانت منطقة ممتدة تغطي مساحة واسعة من فرنسا، شبيهة بالمناطق التي كانت العاصمة تستمد منها القمح، على نحو منتظم أو غير منتظم^(٨١). وكان اتساع المنطقة يطرح مشكلات الطرق والاتصالات - وهذا موضوع هام لا يمكن أن نعرض حتى خطوطه العريضة بكلمات قليلة، ولكننا نشير إلى بعض الأمور الجوهرية، ومنها بلا شك استخدام وسائل النقل المائية لتموين باريس : نهر اليون Yonne ونهر الأوب l'Aube ونهر المارن la Marne ونهر الواز l'Oise، وكلها أنهار

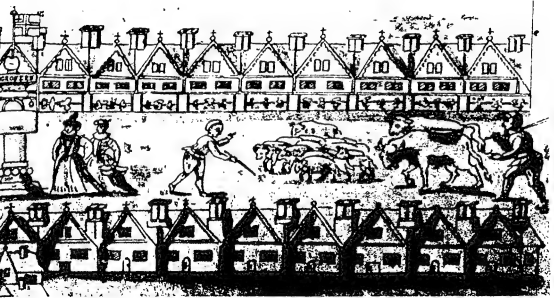
تصب في السين، واستخدام نهر السين نفسه، ونهر السين يخترق باريس، وتطل عليه مجموعة من الموانئ - كان عددها ٢٦ ميناء، في عام ١٧٥٤ - وكانت هذه الموانئ نفسها أسواقاً واسعة ومدمشة، تُشتري فيها البضائع بأسعار أرخص. وكان أهم مينائين في باريس هما ميناء جريف Grève الذي كانت تنتهي إليه التجارة القادمة من ناحية المنبع: القمح والنبذ والخشب والدريس (على الرغم من أن ميناء التويليري كان على ما يبدو هو الميناء الذي غلب عليه الاهتمام بتموين الدريس): والميناء الثاني هو ميناء سان نيقولا^(٨٧) الذي كان يتلقى التجارة القادمة من ناحية المصب. وكانت صفحة الماء، تغص بالمراكب التي لا يحصيها العد، وصنادل مسطحة تجرها الخيول، وقوارب صغيرة تحت طلب الزبائن، وكانت أشبه شيء بالحنطور النهري^(٨٨) ويألف الجرمات أو الجنذولات التي كان يغص بها نهر التيمز من وراء جسر لندن في اتجاه المنبع، وكان الناس يفضلونها على الحناطير الصاخبة التي تجري خلال المدينة^(٨٩).

قد تبدو حالة باريس معقدة في ظاهرها، ولكنها على الرغم من ذلك قريبة الشبه من عدد من المدن الأخرى لا يقل عن عشر مدن وقد يصل إلى عشرين مدينة. ومجمل القول إن كل مدينة هامة تحتاج إلى منطقة تموين خاصة بها، على مقاسها. مدريد مثلاً. فقد شهد القرن الثامن عشر تعبئة مسرفة لغالبية وسائل المواصلات في قشتالة لخدمة مدريد إلى الحد الذي حطم اقتصاد البلاد بالكامل^(٩٠). ولتأخذ لشبونة مثلاً آخر. إذا صدقنا تيرسو دي مولينا Tirso de Molina وما كتبه في عام ١٦٢٥، فقد كانت أمور تموين لشبونة سهلة ميسرة، كانت الفواكه تأتي من منطقة سيرا ديستريلا Serra d'Estrela، ومنها كانوا يجلبون الثلوج، وكل الأطعمة عن طريق البحر الكريم: «كان الناس، وهم يجلسون إلى المائدة ويتناولون الطعام، يرون شباك الصيادين تمتليء بالسمك [...] تحت أبواب بيوتهم»^(٩١). وهناك نص يرجع إلى شهري يولية أغسطس من عام ١٦٢٣ يقول إن العين لتبتهج عندما ترى على صفحة نهر التيخو Tejo مئات بل آلاف من سفن الصيادين^(٩٢). وكانما كانت تلك المدينة الشرهة، الكسولة، التي تتخذ البلاد أحياناً سمة مميزة لها، توشك أن تاكل البحر. ولكن هذه الصورة فيها من الجمال أكثر مما فيها من الحقيقة، والحقيقة أن لشبونة كانت تتعب تعباً لا نهاية له من أجل أن تجمع القمح الذي تحتاج إليه في طعامها اليومي. فكلما زاد عدد سكان أية مدينة، تعقدت سبل تموينها، وارتفعت بالقدر وأحكامه. وإليك مدينة البندقية التي كان عليها، منذ القرن الخامس عشر، أن تشتري من المجر الأبقار التي تحتاج إلى لحومها ف طعامها^(٩٣). وكانت استانبول في القرن السادس عشر، وقد بلغ عدد سكانها نحو ٧٠.٠٠٠ نسمة، تلتهم كل قطعان الضأن في البلقان، وتلتهم قمح البحر الأسود ومصر. ولو تراخت حكومة السلطان القاسية، لتعرضت المدينة الضخمة لمشكلات صعبة وموجات غلا، عارمة وقحط رهيب، وهو ما جرى عليها بالفعل^(٩٤).

حالة لندن

وتعتبر حالة لندن حالة نمطية لها خصوصيتها، فهي تشمل - مع الأخذ في الاعتبار كل الاختلافات الخاصة بكل مدينة على حدة - كل العناصر التي يمكن أن تخطر ببالنا عند الحديث عن العواصم التي تضخمت علي نحو خارق في وقت مبكر. ونظراً لأن حالة مدينة لندن أصبحت أكثر وضوحاً من حالات العواصم الأخرى نتيجة لما تم من بحوث ودراسات تاريخية^(٩٠) فإنها تتيج لنا أن نصل إلى استنتاجات تتجاوز حدود الطرافة في التصوير والنوادر. ولقد كان جراس N. S. B. Gras^(٩١) على حق عندما اعتبرها مثلاً نمطياً يشهد على القواعد التي قال بها فون ثونن von Thünen والتي تنص على أن الساحة الاقتصادية من حول العاصمة ترسم فيها مناطق أو دوائر متتالية عرفت باسم *الدوائر الثوننية* Die Thünenschen Kreise. وربما سبق هذا التنظيم الذي ارتسم حول لندن التنظيم الذي ارتسم حول باريس بقرن من الزمان^(٩٢). وتوشك المنطقة التي خصصت لخدمة لندن على أن تغطي كل المجالات الإنتاجية والتجارية في إنجلترا. أياً كان الأمر فقد كانت المنطقة التي تخدم لندن في القرن السادس عشر تصل شمالاً إلى اسكتلندة، وجنوباً إلى بحر المانش، وشرقاً إلى بحر الشمال الذي كانت الملاحة قرب الشاطيء فيه شيئاً جوهرياً بالنسبة للحياة اليومية، وغرباً إلى ويلز وكورنويل. ولكن هذه المنطقة كانت تضم مساحات لم تستغل جيداً أو استغلت استغلالاً رديئاً، أو وعرة، منها مثلاً بريستول Bristol وما حولها. وانظر إلى خريطة لندن تجدها شبيهة بخريطة باريس (وطبقاً لتخطيط فون ثونن) كانت المناطق أكثر بعداً هي المناطق الخاصة بتجارة البهائم. وكان إقليم ويلز يشارك في هذه العملية منذ القرن السادس عشر، ثم شاركت اسكتلندة فيما بعد متأخرة بعد اتحادها مع إنجلترا في عام ١٧٠٧.

أما قلب السوق اللندنية فكان يتكون بطبيعة الحال من الأراضي المطلة على التيمز. وهي أراض قريبة، كان من السهل الوصول إليها، فيها الممرات المائية التي تستخدم في النقل، وفيها شبكة المدن التي تقوم مقام المحطات (وهي يوكسبريدج Uxbridge وبرينتفورد Brentford وكينجستون Kingston وهامبستيد Hampstead واتفورد Watford وسانت ألبانس St Albans وهيرتفورد Hertford وكرويدون Croydon ودارتفورد Dartford) والتي كانت تبذل الجهد كل الجهد لخدمة العاصمة، فتقوم بطحن الحبوب، وتوريد الدقيق، وإعداد الشعير النابت اللازم للبيرة، وإرسال المواد الغذائية والمنتجات المصنعة إلى المدينة الضخمة. ولو كانت لدينا صور متتابعة تصور المراحل المتتالية لتطور سوق العاصمة، لرأيناها تمتد، وتتضخم عاماً بعد عام، مواكبة إيقاع نمو المدينة نفسها : في عام ١٦٠٠ كان عدد سكان لندن ٢٥٠٠٠٠ نسمة على أكثر تقدير، فبلغ ٥٠٠٠٠ في عام ١٧٠٠ بل



سوق إيستشيب Eastcheap للبهائم في لندن، في عام ١٥٩٨. وقد وصفها ستو Stow (في كتابه الخطط اللندنية Survey of London) بأنها سوق اللحوم وكان الجزائريون يقيمون في البيوت على جانبي الشارع، وكذلك الطهاة والشاؤون الذين كانوا يبيعون وجبات جاهزة

ربما زاد عن هذا العدد، وكان العدد الكلي لسكان إنجلترا يتزايد بلا انقطاع هو الآخر، ولكن بإيقاع أقل سرعة. وهل من الممكن أن نجد تعبيراً أفضل من تعبير تلك المؤرخة التي قالت إن لندن كانت تتأهب لتلتهم إنجلترا "is going to eat up England" (٩٣) ؟ وكان الملك جاكوب الأول يعبر عن معنى شبيه عندما قال إن إنجلترا ستتحول بمرور الزمن إلى لندن "With time England will only be London" (٩٤). وليس من شك في أن هذه العبارات فيها من الصواب مثل ما فيها من الخطأ، وفيها من التهويل مثل ما فيها من التهوين، فلم تكن لندن تلتهم فقط ما بداخل إنجلترا، بل كانت تلتهم أيضاً - إذا صح هذا التعبير - ما خارجها، بمعنى أنها كانت تستهلك ثلثي أو ثلاثة أرباع التجارة الخارجية كذلك (٩٥). ولكن لندن، بدعمها ثالث البلات والجيش والبحرية لم تكن تلتهم كل شيء، ولم تكن تخضع كل شيء لسيطرة جاذبية رؤوس أموالها وأسعارها العالية. بل إن تأثير لندن قد رفع الإنتاج القومي سوا، في المناطق الريفية أو في المدن الصغيرة التي كانت تقوم بالتوزيع أكثر مما كانت تقوم بالاستهلاك (٩٦). كانت هناك علاقة تبادلية تحكم الخدمات المؤداة.

أما الشيء الذي تحقق مواكباً لاتساع لندن فكان تحول الحياة الإنجليزية إلى العصرية، وتغلغل الثراء في الربوع الريفية المجاورة، وظهر هذا الثراء واضحاً جلياً أمام أعين الرحالة الذين قالوا عن خادمت الحانات انهن « كن يلبسن ثياباً بالغة النظافة والأناقة، حتى إن الإنسان ليظنهن من الهوانم. » كذلك حسن هندام الفلاحين الذين راحوا يأكلون العيش الأبيض، ونبؤوا القباقيب الخشبية التي كان الفلاحون الفرنسيون يلبسونها، ولبسوا الأحذية، ومنهم من كانوا يركبون الخيل^(٩٧). كانت أذرع لندن تمتد بالتطور الحضري إلى بعيد فتحيط بانجلترا واسكتلندة وويلز، وتحدث فيها ما تحدث من التأثير والتغيير^(٩٨). وكانت كل منطقة يصل إليها تأثير لندن تتجه إلى التخصص والتحول والتحول التجاري، وإن صح أن هذا التطور كان يجري في قطاعات محدودة، لأن النظام الزراعي القديم، بمزارعه التقليدية وزراعاته التقليدية كثيراً ما كان يبقى قائماً في المناطق التي تدخلها العصرية. كانت هذه هي الحال في منطقة كنت Kent جنوبي التيمز، الشديدة القرب من لندن، حيث ظهرت فيها حدائق الفاكهة، وحقول حشيشة الدينار التي كانت تؤمن العاصمة، ولكن كنت بقيت على الرغم من ذلك على حالها، بفلاحيتها، وحقول قمحها، وتربية ماشيتها، وغاباتها الكثيفة (التي كانت مخبأ لقطاع الطرق) بما عمرت به من طيور الصيد الوفيرة - التي تعتبر دليلاً واضحاً على بقاء الأحوال القديمة - طيور الدُرَج ، والحجل، والديك البري، والسمان، والشرشير، والبط البري... ونوع من طائر الجنايني الإنجليزي المعروف باسم traquet - « الطائر كله لا يزيد عن قضة واحدة، ولكن لحمه طري غرض العصارة لا يدانيه في ذلك طائر آخر^(٩٩) ».

ومن النتائج التي ترتبت على تنظيم السوق اللندنية نذكر أقول نجم السوق التقليدية، السوق المفتوحة open market، العمومية، المكشوفة التي كانت تجمع مباشرة المنتج القائم بدور البائع وأبن المدينة المستهلك القائم بدور المشتري، ولم يكن من سبيل إلى وقف هذا التحول نظراً لتعاظم المهام التي وقعت على السوق. ومن هنا بعدت المسافة بين الطرفين بعداً هائلاً، المنتج البائع من ناحية والمستهلك المشتري من ناحية ثانية، ولم يعد في مقدور الصغار اجتيازها اجتيازاً كاملاً. وهنا ظهر الطرف الثالث، الشخصية الثالثة، شخصية التاجر، التي ظهرت في إنجلترا منذ وقت طويل، على أقل تقدير منذ القرن الثالث عشر، تمارس نشاطها بين الريف والمدينة، وبخاصة في مجال تجارة القمح. وامتدت شيئاً فشيئاً سلاسل من الوسطاء، بين المنتج وبين التاجر الكبير من ناحية، ومن ناحية ثانية بين التاجر الكبير وتجار القطاعي، وعن طريق هذه السلاسل سار تصريف أكبر قدر من تجارة الزبد والجبن، ومنتجات المزارع الداجنة، والفاكهة والخضروات واللبن. وأدت هذه العمليات إلى أن اللوائح والعادات والتقاليد التي كانت قائمة تبددت وذرتها الرياح. هكذا تولدت عن السوق تغييرات

ثورية. وأمين هذا الإنسان الذي كان يمكنه أن يتنبأ بأن بطن لندن، أو بطن باريس كانا يتهيان ليحدثا تطورات ثورية ! لم يكونا بحاجة إلا إلى النمو الضخم ليلعبا هذا الدور.

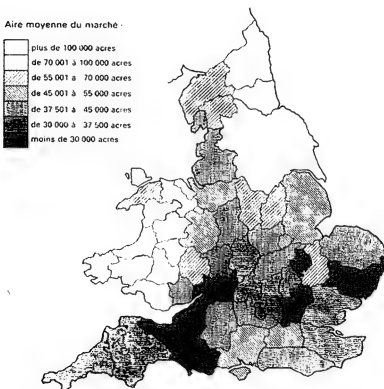
خير لنا أن نعد

هذه التطورات تصبح أكثر وضوحاً أمام عيوننا إذا أتاحت لنا أرقام وحسابات ووثائق ذات سمة دورية. والحق أنه من الممكن جمع مثل هذه البيانات بكمية كبيرة على نحو ما تبين الخريطة التي استعرتها من الدراسة الممتازة التي نشرها آلان إيفريت Alan Everitt في عام ١٩٦٧، وتناول فيها أسواق إنجلترا وويلز بين عام ١٥٠٠ وعام ١٦٤٠ (١٠٠)؛ أو الخريطة التي تناولنا فيها منطقة كان Caen في عام ١٧٢٢؛ أو البيانات التي أعدها Eckart Schremmer عن أسواق بافاريا بألمانيا في القرن الثامن عشر (١٠١). ولكن هذه الدراسات وما شابهها لا تزيد عن أن تكون بداية اتجاه.

وإذا غرضنا الطرف عن خمس أو ست قرى، احتفظت، على سبيل الاستثناء، بسوقها، فإننا نجد في إنجلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ٧٦٠ مدينة أو بندراً فيها سوق واحدة أو عدة أسواق، و ٥٠ في ويلز، ويصنف عامة ٨٠٠ موضع أونيت أسواقاً منتظمة. وإذا كان عدد سكان إنجلترا وويلز يقدر بنحو ٥٠٥ مليون نسمة، فمعنى ذلك أن كل موضع كان يخص في المتوسط ٠ من حيث التبادل التجاري، ما بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ نسمة، في حين أنه لم يكن يضم من السكان في حدوده سوى ١٠٠٠ نسمة، ومعنى هذا أن التجمع البشري التجاري يقوم بتبادلات تجارية مع ست أو سبع أمثال عدد الأهالي الذين يكونون سكانه. ونحن نجد نسباً مناظرة لهذه النسب في بافاريا في أواخر القرن الثامن عشر : حيث كانت هناك في المتوسط سوق لكل ٧٣٠٠ نسمة (١٠٢). ولكن لا ينبغي أن تدفعنا هذه النسب المناظرة التي نعتبرها وليدة الصدفة إلى استنتاج قاعدة ثابتة. فليس من شك في أن النسب تتغير من عصر إلى عصر، ومن مكان إلى مكان. ثم إنه ينبغي أن يتنبه الإنسان إلى الطريقة التي يتم به الحساب في كل حالة.

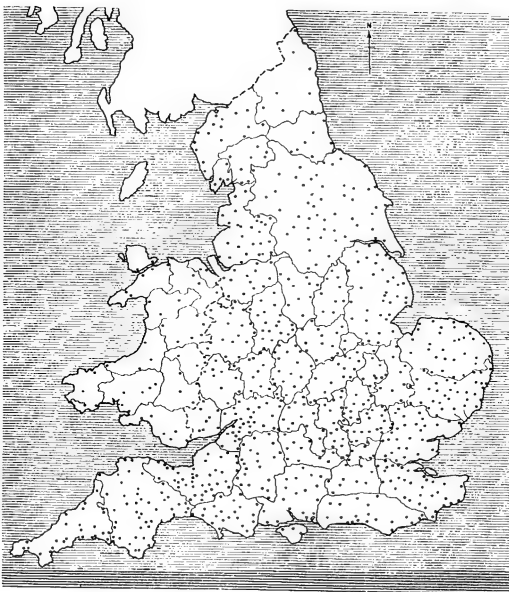
أياً كان الأمر فإننا نعرف أنه كان هناك على الأرجح في إنجلترا إبان القرن الثالث عشر من الأسواق أكثر مما كان بها في عصر الملكة إليزابيث، وكان عدد السكان في العصورين متساوياً تقريباً. وهذا ما يمكن تفسيره بأن عصر الملكة إليزابيث شهد نشاطاً أكبر، وبالتالي كانت كل وحدة تبت إشعاعاً أوسع، أو يمكن تفسيره بأن إنجلترا في العصر الوسيط كان فيها زيادة مفرطة في الأسواق، حيث كان السادة الإقطاعيون يتحمسون لإنشاء الأسواق إما عن اعتداد بالكرامة، أو كغف بالكسب. وسواء صح هذا الاحتمال أو ذاك، فقد كان هناك فيما بين العصورين *أسواق تلاشت* (١٠٣) ليس من شك في أنها كانت لها أهمية مثل أهمية القرى التي تلاشت التي أثار كتاب التاريخ في الآونة الأخيرة حولها ضجة أي ضجة، وكانوا على حق.

فلما حدث التطور في القرن السادس عشر، وبخاصة بعد عام ١٥٧٠، نشأت أسواق جديدة، أو عادت إلى الحياة من وفاتها، أو من مراقدها. وما أكثر الشجار الذي نشب إذًا! كانوا يستخرجون الوثائق القديمة ليعرفوا منها من له حق الحصول على عوائد السوق، وعلى من تقع تكاليف تجهيزات السوق: القانوس، والجرس، والصليب، والميزان، والدكاكين، والأقبية والمخازن التي تعرض للإيجار. إلى آخر هذه الأمور.



٢- كثافة المدن ذات الأسواق في إنجلترا وويلز من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٦٨٠
 انطلق إيرفريت في حسابه من أن الزمام في المتوسط من المنطقة التي تخدمها مدينة ذات سوق، فأنشئ إلى زمامات قد تكبر فترتيد مساحة الواحد منها على ١٠٠٠٠٠ أكر (= ١٥٠٠ هكتار حيث أن الأكر = ١٥٠ متراً مربعاً) وقد يصغر الزمام في أقصى الشمال والغرب إلى ما بين ٢٠٠٠٠ أكر أي نحو ١٥٠ هكتاراً. ويتضح من البيانات أنه كلما زاد عدد السكان قلت مساحة السوق. نقلًا عن A.Everitt, The Market Town, in: The agrarian History of England and Wales, p.p. 1.

Thirsk, 1967, p. 497

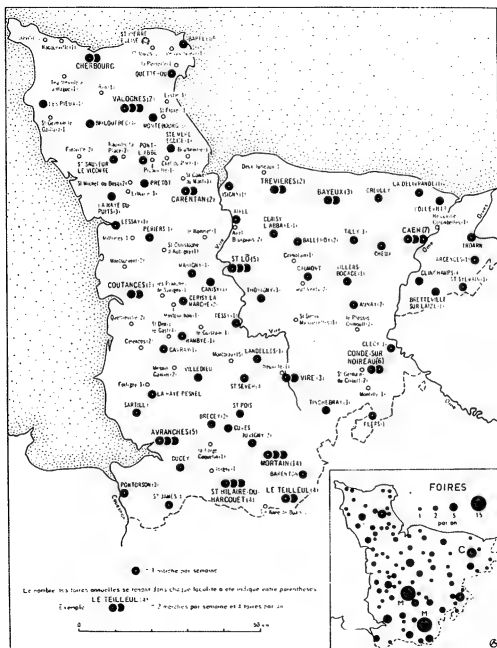


٣- المدن ذات الأسواق في إنجلترا وويلز . وكان عددها ٨٠٠ في الفترة بين ١٥٠٠ و ١٦٤٠ .
 في كل مدينة على الأقل سوق عادية ، وفيها عادة أكثر من سوق . ويتنهي أن نضيف إلى الأسواق العادية ، الأسواق الموسمية
 والخريطة مأخوذة من نفس المرجع السابق من ١٦٨ - ١٧٣

ثم ظهرت على المستوى القومي ظاهرة تقسيم عمليات التبادل بين الأسواق، بحسب طبيعة البضائع المعروضة، وبحسب المسافات، أو التسهيلات - المتاحة أو غير المتاحة - الخاصة بالطرق والمواصلات، وبحسب جغرافية الإنتاج، وجغرافية الاستهلاك التي لا تقل عنها أهمية. كانت الثمانمائة سوق الحضرية التي عددها إيفريت تحيط الواحدة منها بدائرة قطرها ٧ أميال [أي ١١ كيلومتراً]. ونعلم أن القمح الذي كان ينقل حول عام ١٦٠٠ بطريق البر لم يكن ينقل إلى مسافات أبعد من عشرة أميال، ولم تكن في أكثر الأحوال تزيد على خمسة أميال؛ وكانت الأبقار تنقل إلى مسافات تصل إلى ١١ ميلاً؛ والأغنام ما بين ٤٠ و ٧٠ ميلاً؛ والأصواف والمنسوجات الصوفية ما بين ٢٠ و ٤٠ ميلاً. وإذا نحن نظرنا إلى دونكاستر Doncaster في منطقة يوركشير Yorkshire وهي واحدة من أكبر أسواق الصوف، وجدنا أن المشتريين كانوا في عصر الملك تشارلس الأول يأتون من جينسبورو Gainsborough أي يقطعون مسافة ٢١ ميلاً، ومن لينكولن Lincoln (٤٠ ميلاً)، وورسوپ Warsop (٢٥ ميلاً)، وپليزلي Pleasley (٢٦ ميلاً)، وبلانكني Blankney (٥٠ ميلاً). فإذا انتقلنا إلى لينكولنشير Lincolnshire وجدنا جون هاتشر John Hatcher وهو من أهل كيربي Careby يبيع غنمه في ستامفورد Stamford ويبيع ثرائه ويقراة في نيورك Newark ويشترى عجوله اللباني في سپيلسبي Spilsby، وسمكه في بوسطن، ونبيذه في بورن Bourne، وبضائعه الترفية في لندن.

كانت الأسواق إذن مبعثرة، وفي ذلك دليل على تخصصها المتزايد، فمن بين ٨٠٠ مدينة ويستر في إنجلترا وويلز كانت ٣٠٠ على الأقل قد حددت أنشطتها في حدود التخصص الصارم: ١٣٣ تجارة القمح؛ ٢٦ تجارة الشعير النابت؛ ٦ تجارة الفاكهة؛ ٩٢ تجارة العجول؛ ٢٢ تجارة الغنم؛ ١٣ تجارة الخيل؛ ١٤ تجارة الخنازير؛ ٣٠ تجارة السمك؛ ٢١ تجارة الصيد والطيور؛ ١٢ تجارة الزبد والجبن؛ أكثر من ٣٠ تجارة الصوف الخام أو المغزول؛ ٢٧ أو أكثر يبيع الأقمشة الصوفية؛ ١١ المنتجات الجلدية؛ ٨ التل؛ ٤ على الأقل القنب. وهناك علاوة على هذه التخصصات الواسعة تخصصات ضيقة، ربما لا يتوقع الإنسان وجودها، من ذلك مثلاً أن وایموندهام Wymondham كانت متخصصة في الملاعق والصنابير المصنوعة من الخشب.

ومن البديهي أن تُخصَّصَ الأسواق اتجه إلى التزايد في القرن الثامن عشر، ولم يكن هذا الاتجاه قاصراً على إنجلترا وحدها. ولو أتاحت لنا إمكانية جمع إحصائيات تبين مراحل هذا التطور في بقية بلدان أوروبا، لتكوّنت أمامنا خريطة نمو أوروبا، ولحلت هذه الخريطة على نحو إيجابي مفيد محل البيانات الوصفية البحتة التي بين أيدينا.





الفلحة تذهب إلى السوق لتبيع طيورها الحية. صورة من مخطوط في المتحف البريطاني يرجع إلى عام ١٥٩٨ (Eg. 1222, 1.73)

إلا أن أهم استنتاج نخلص به من كتاب إيفريت : هو أن إقامة هذه الأسواق المنتظمة لم يف على نحو كاف مناسب بمتطلبات الزيادة السكانية في إنجلترا، ولا بمتطلبات التقدم في القرنين السادس عشر والسابع عشر على الرغم مما أخذت به من التخصص ومن التركيز، وعلى الرغم من الدور المكمل الهام الذي أدته الأسواق الموسمية - التي تعتبر أداة أخرى تقليدية من أدوات التبادل ستعود للحديث عنها فيما بعد ^(١٠٤). ولقد شجعت زيادة التبادل

٤- الأسواق والأسواق الموسمية في زمام قان عام ١٧٢٥

خريطة اعداها ج. اربيللور G. Arbellot استناداً على بيانات أرشيف كالفادوس Les Archives départementales du Calvados (المحافظة رقم C 1358) . وقد نيهني J. -C. Perrot . إلى ست أسواق موسمية إضافية أخرى في المنطقة (التي سان جان دو فال Saint-Jean-du-Val ٢٠ في بيرى Berry ١٠ في مورتان Mortain ٢٠ في لاسني) لا تضمها هذه الخريطة . ويبلغ عدد الأسواق الموسمية ١٩٧ سوقاً ، أكثرها كانت تنعقد يوماً واحداً ، ومنها ما كان يستمر يومين أو ثلاثة أيام . وكانت سوق قان الموسمية الكبيرة تستمر خمسة عشر يوماً كل عام . وكانت هذه الأسواق الموسمية في مجموعها تنعقد ٢٢٢ يوماً في العام ، في مقابلها ٨٥ سوقاً تقام أسبوعياً ، وهو ما يساوي في مجموعه ٤٤٢٠ يوماً سنوياً . وكان عدد أهالي هذا الزمام في ذلك العهد بين ٦٠٠٠٠ و ٦٢٠٠٠٠ نسمة . وكانت مساحته حوالي ١١٥٢٤ كم ٢ . ولو جمعت بيانات شبيهة عن مناطق فرنسية أخرى لالتاحت لنا مقارنات مثمرة .

الالتجاء إلى قنوات جديدة للدورة الاقتصادية تكون أكثر حرية ومباشرة. ولقد رأينا أن نمو لندن قد أسهم في إحداث هذا التطور. وكان هذا هو السبب في الحظ الذي نعمت به السوق الخاصة private market وهذه هي التسمية التي أخذ بها إيفريت، فلم يجد أفضل منها، ولم تكن السوق الخاصة في حقيقة الأمر سوى صورة مقلوبة أو عكسية للسوق العامة، السوق المفتوحة open market التي تخضع للرقابة الوثيقة. وكان أرباب هذه الأسواق الخاصة غالباً من تجار الجملة الجائلين، بل من السريعة والدلائل. وكانوا يذهبون إلى قلب المزارع، ويشتررون مقبماً القمح والشعير والخراف والصوف والطيور وقراء الأرناب والخراف. وكان هذا يعني أن الأسواق زحفت وفاضت على القرى. وكثيراً ما كان هؤلاء القادمون الجدد، الذين أنوا للشراء من المنتجين المباشرين أو غيرهم، يعتقدون جلساتهم في الحانات التي أصبحت بديلاً عن الأسواق، ويدأت تلعب دورها الهائل. وكانوا يتنقلون من دوقية إلى أخرى، ومن مدينة إلى أخرى، فيعتقدون هنا اتفاقاً مع صاحب محل، وهناك مع سربيع أو مع تاجر جملة. بل كان يحدث أحياناً أن يلعبوا هم أنفسهم دور تجار الجملة الحقيقيين، دور الوسطاء على اختلاف أنواعهم، مستعدين لكل الأعمال التجارية، من توريد الشعير لصناع البيرة في البلاد الواطنة، إلى شراء حبوب الجاودار في منطقة البلطيق لتواريدها إلى من يطلبونها في بريستول. وربما اشترك اثنان أو ثلاثة معا ليوزعوا بينهم المخاطر.

أما أن هذه الشخصية الجديدة ذات الأوجه المتعددة تعرضت للكراهية والمقت نتيجة لما أخذت به من أساليب الشطارة والمكر، وما اتسمت به من الصلابة والقسوة، فهذا شيء تبيينه لنا بما فيه الكفاية القضايا التي تداولتها المحاكم آنذاك. هذه الأشكال الجديدة للتبادل التجاري، التي كانت تحسب حساباتها على ورقة عادية، وتلزم البائع نهائياً (وكثيراً ما كان البائع لا يعرف القراءة)، كانت تتسبب في خلافات ومشاجرات تعود إلى سوء الفهم، بل ربما نشأت عنها أنواع من المأسى الحقيقية. ولكن التاجر الذي كان يتابع خيوله المحملة بالبضائع، أو يشرف على تحميل غلاله فوق المراكب على صفحات الأنهار، كان يجد في ممارسة التنقل والجري وراء الصفقات ما يستهويه ويفتنه : اجتياز ربوع إنجلترا من اسكتلندة إلى كورنويل، الالتقاء مع الأصدقاء أو الرفاق، تارة في هذه الحانة، وتارة في تلك، الشعور بأنه ينتمي إلى عالم أعمال ذكي وجريء - كان يتمتع بكل هذا ويكسب حياته على خير وجه. كانت تلك ثورة ماجت بها مياه الاقتصاد ومازالت تموج حتى فاضت من مجال الاقتصاد وزحفت إلى مجال السلوك الاجتماعي. والرأي عند إيفريت أنه لم تكن من قبيل المصادفة أن تلك الأنشطة الجديدة تطورت في نفس الوقت الذي شقت فيه جماعة المستقلين السياسية طريقها ومكنت لنفسها. حدث هذا في الوقت الذي انتهت فيه الحرب الأهلية، عندما أعيد فتح الشوارع والطرق من جديد، حول عام ١٦٤٧ ؛ ولستمع إلى هيو

بيتر Hugh Peter – وهو واعظ من أبنا كورنول – يرفع صوته بالثناء والتهليل : « ما أسعد الإنسان عندما يرى هذا التغيير ! عندما يرى الناس يتحرك من جديد، وتخرج من إبنبره لتشق طريقها حيث تريد، فتصل حتى لسان لاندسند Land's End، في أبعد طرف في الجنوب الشرقي لكورنول دون أن يصدهم أحد عند أبوابنا، في بلادنا ! ما أسعد الإنسان عندما يرى الطرق الكبيرة تدب فيها الحركة والنشاط من جديد : ويسمع صغير الحوذي يحث الحيوان على المسير ! ويرى رجل البريد ينطلق مرة أخرى هنا وهناك إلى مختلف الاتجاهات حاملاً الرسائل في مشاويره الأسبوعية المنتظمة : وأن يشاهد التلال يعود إليها الشباب، والوديان تضحك من جديد ! (١٠٥) ».

حقيقة انجليزية

حقيقة أوروبية

ولكن السوق الخاصة ليست فقط حقيقة واقعة في إنجلترا وحدها، فنحن نجد من الدلائل ما يوحي إلينا بأن التاجر في القارة الأوروبية عاد يستطعم مذاق الرحيل هو الآخر، ويحب السفر سعياً وراء التجارة، وإليك أندرياس ريف Andreas Ryff هذا الرجل الحكيم النشيط من أبنا مدينة بازل الذي لم يكف طوال النصف الثاني من القرن السادس عشر عن القيام برحلات وكأنا كان ينتشر كاشعة النور في كل اتجاه، فهو الذي قال عن نفسه: « ما كنت أركن إلى السكون، وأنوق القليل من الراحة حتى أحس بالسرغ يشدني لامتطي صهوة حصاني وأنطلق إلى سفر جديد (١٠٦) ». والحق أنه ليس من السهل علينا، إذاً، قصور معلوماتنا، أن نفرق دائماً بين تجار الأسواق الموسمية الذين كانوا يتنقلون من سوق إلى سوق، وبين التجار الذين كانوا يسافرون رغبة في الشراء من مصادر الإنتاج نفسها. ولكن الشيء المؤكد هو أن السوق العامة قد تبين في أوروبا كلها تقريباً أنها لم تعد كافية، وأنها ترزح تحت عبء رقابة مبالغ فيها، وأن هناك، في كل موضع تصل إليه الملاحظة، طرق ملتوية، أو سبل تحايل معوجة، يستخدمها الناس بالفعل، أو يوشكون على الالتجاء إليها.

وهناك ملحوظة وردت فيما كتبه ديلامار Delamar عن صور الغش والتحايل التي يلجأ إليها التجار السريعة في باريس في أبريل من عام ١٦٩٢ ليتفادوا البيع داخل السوق، يقول : « إنهم بدلاً من أن يبيعوا بضائعهم في قاعات السوق المشيدة أو في الأسواق العامة، يبيعونها في الحانات [...] وفي خارج الأسواق (١٠٧) ». ثم يقدم عرضاً مسهباً دقيقاً لسبل التحايل التي يلجأ إليها الطحانون والخبازون والجزائرون والتجار وأصحاب المخازن لكي يشتروا البضائع بسعر أرخص، مما يضر بواردات الأسواق العادية (١٠٨). ونجد حول عام ١٢٨٥، في إيفرو Evreux بنورمانديا، وثائق تدلنا على أن القائمين على النظام العام كانوا

يؤشرون المنتجين والباعة الذين كانوا يعقدون اتفاقاتهم « همساً، أو يستخدمون إشارات خاصة وهم يتكلمون بصوت منخفض، أو يتكلمون بعبارات غريبة أو ملتوية ». ومن أشكال التحايل على القواعد أن يسرع التجار إلى الفلاحين فيشترون منهم البضاعة قبل أن يذهب الفلاحون بها إلى السوق^(١١٠). ومن هذا القبيل أيضاً ما كانت بائعات الخضروات في كارپنتراس Carpentras تفعله في القرن السادس عشر. حيث كن يذهبن إلى الطرق الزراعية ويشتري من الفلاحين بثمان بخس البضاعة التي يحملنها إلى السوق^(١١١). وكان ذلك النهج مألوفاً في كل المدن^(١١٢). ولم يغير من الأمر شيئاً أن أصحاب الحل والعقد كانوا في إنجلترا، في أبريل من عام ١٧٦٤ يستنكروون هذه الطريقة ويعتبرونها من طرق التهريب والتحايل. ونقرأ في رسالة كتبها واحد من الدبلوماسيين « أنه ينبغي على الحكومة على الأقل أن تهتم نوعاً ما بهمسات التزمز التي يتهامس بها الشعب نتيجة لغلاء الأقوات ؛ خاصة وأن هذه الهمسات المترمرة تدور حول فساد يمكن أن ينسب بحق إلى رجال الحكومة [...] فالسبب الرئيسي لهذا الغلاء [...] هو جشع وشراة المحتكرين الذين تنص بهم المدينة. فقد دخلوا منذ حين في سياق مع السوق، فتراهم يسارعون إلى الشوارع والطرق مبهجرين، ويتلقفون الرقيقين القادمين ببضائعهم قبل أن يصلوا بها إلى السوق، فيستولون على كميات الأطعمة المختلفة التي يأتون بها، ويبيعونها هم بالسعر الذي يرونه مناسباً...^(١١٣). ويسمي هذا الشاهد هؤلاء التجار « الطغمة الخبيثة ». ولكنها فئة من الناس نجدها في كل مكان.

كذلك نجد في كل مكان نشاط التهريب الحقيقي بأنواعه المختلفة، قد فشلت كل محاولات التصدي له، وكأنه كان يسخر من كل اللوائح والقرارات ومن إجراءات الجمارك والمراسيم. كان المهربون يتعاملون في كل شي : أقمشة الهند الملونة، الملح، النبيذ، الكحول. وتحديثنا وثيقة بتاريخ أول يولية ١٧٢٨ عن الأحوال في ضول Dole بمنطقة الفرانس كونتية Franche-Comté فنعرف منها أن الاتجار في البضائع المهربة كان يتم علناً وليس أدل على ذلك من أن أحد التجار كانت لديه الجرأة ليذهب إلى المحكمة ليستصدر حكماً على عميل يلزمه بدفع ثمن بضائع مهربة اشتراها منه^(١١٤). وهذا واحد من وكلاء ديماريه Desmarests، آخر مفتش عام في عصر لويس الرابع عشر، يكتب إليه : « لو أنك، يا صاحب السعادة، وضعت جيشاً كاملاً، على كل سواحل بريطانيا ونورمانديا، لما حال ذلك نون التحايل للتهريب^(١١٥) ».



بائعة الخضروات وحمارها، لعلها كانت تتنادي : حلو يا كرات ! جميل يا سبانخ ! رسم بالمفر على الخشب من القرن السادس عشر.

أسواق وأسواق :

سوق حتى للعمل

كانت هناك أسواق مباشرة، وأسواق غير مباشرة، تتصل فيها حلقات تبادل متعدد الأشكال، لا يكف عن رج الاقتصاد، حتى في أنماطه التي تتسم بالثبات أشد الثبات. كانت عمليات التبادل تهز الاقتصاد هزاً، وربما قال البعض إنها لم تكن تضر به، بل كانت تبث فيه الحياة. أياً كان الأمر، فليس من شك في أن كل شيء كان يمر ذات يوم بالسوق، لا يقتصر ذلك على ما تنتجه الأرض أو الصناعة، بل يشمل الأطين، ويشمل المال الذي كانت يتحرك بسرعة تفوق سرعة البضائع الأخرى، ويشمل العمل الذي يكبح الإنسان فيه، ناهيك عن الإنسان نفسه.

ومن البديهي أنه كانت هناك دائماً في المدن الكبيرة، والمدن الصغيرة والقرى عمليات تجارية تدور حول أراضي البنا، والمساكن، والمحلات ومساكن الإيجار. وليس المهم أن نستعين بالوثائق المتوفرة لدينا لنتثبت أن بيوتاً كانت تباع في جنوة في القرن الثالث عشر^(١١٤)، أو أنه كانت هناك في هذا العصر نفسه أراض للإيجار أقيمت عليها البيوت^(١١٥). إنما المهم أن نتبين أن عمليات التبادل والمعاملات في هذا المجال زادت، وأن نتبين ملامح أسواق العقارات التي اكتملت صورها وأصبحت ذات يوم تشهد موجات عارمة

من المضاربات ، مما يدل على أن حجم المعاملات كان قد نما نمواً كبيراً، وهذا هو ما تشهد عليه حركة الإيجارات في باريس - بما في ذلك إيجارات الدكاكين - في القرن السادس عشر : فقد كانت هذه الإيجارات تصعد مع النمو الاقتصادي وتهدد عندما يحل الكساد^(١١٧). ولما كانت الإيجارات كثيرة التغير، فقد أعد عقود إيجارات مطبوعة لتكون جاهزة تحت أيدي الناس. والدليل بين أيدينا : فقد وجدنا في مدينة صغيرة هي تشيزينا Cesena في إقليم إميليا Emilia الإيطالي عقد إيجار دكان بتاريخ ١٧ أكتوبر من عام ١٦٢٢ حفظته بطريق المصادفة المكتبة البلدية ، كتب هذا العقد على نموذج مطبوع، كان المطلوب ملء فراغاته وتوقيعه^(١١٨). أما المضاربات فقد بدأت متأخرة، واتخذت صبغة عصرية، وليست مضاربات أصحاب مشروعات البناء وعملائهم من ظواهر العصر الحاضر. فمن الممكن تتبع بعض المضاربات التي شهدتها باريس حتى نصل إلى أصول لها في القرن السادس عشر، منها تلك التي دارت حول الأرض التي ظلت فضاء ردهاً من الزمن في منطقة بريونكلير Pré-aux-Clercs^(١١٩) على مقربة من نهر السين، أو الأرض التي كانت خالية على النحو نفسه في منطقة تورنيل Tournelles حيث قام كونسورسيوم يرأسه هارلي Harley منذ عام ١٥٩٤ بعملية مريحة تمثلت في بناء بيوت رائعة نراها اليوم تطل على ميدان الفوج Vosges وقد أجرت هذه البيوت فيما بعد إلى أسر كبار النبلاء^(١٢٠). وفي القرن السابع عشر جرت مضاربات شبيهة على مشارف ضاحية سانجيرمان، وليس هناك شك في أن مضاربات شبيهة جرت في أماكن أخرى^(١٢١). ففي أيام حكم الملك لويس الخامس عشر، ثم الملك لويس السادس عشر، امتلأت العاصمة الفرنسية بساحات نشطت فيها أعمال البناء، وشهد سوق العقارات فيما بعد أياماً زاهرة. ففي أغسطس من عام ١٧٨١ ذكر رجل من أهل البندقية لواحد من مراسليه أن منتزه بوروايال في باريس قد خرب وقطعت أشجاره على الرغم من تزمز وامتعاض أهل المدينة جميعاً *nonostante le mormorazioni di tutta la città*، فقد قام دوق شارتر «بإنشاء بيوت ليسكنها الناس بالإيجار...»^(١٢٢).

وشمل التطور نفسه مجال الأطيان : فقد انتهى أمر الأرض إلى الدخول إلى قلب السوق، وتدل البيانات على أن أراضي السادة في بريتانيا - وغير بريتانيا بطبيعة الحال - كانت، منذ القرن الثالث عشر^(١٢٣)، وقيناً قبل القرن الثالث عشر، تباع وتباع. وتحت أيدينا بالنسبة لأوروبا، فيما يتعلق ببيع الأطيان، أرقام متتابعة من الأسعار، لها مدلولها^(١٢٤)، ولدينا مراجع عديدة تبين ارتفاعها المتتالي المنتظم. بالنسبة لإسبانيا كتب أحد سفراء البندقية في إسبانيا في عام ١٥٥٨^(١٢٥) :

...i beni che si solevano lasciare a otto e dieci per cento si vendono a quatro

e cinque يعني أن الأطنان التي كان أصحابها يزلون عنها بالبيع لقاء ما بين ٨ ٪ أو ١٠ ٪ - أو بعبارة أخرى ١٢,٥ أو ١٠ أضعاف مربودها - أصبحت تباع لقاء ما بين ٤ و ٥ ٪، أو ما يساوي ٢٥ أو ٢٠ مثل مربودها ، وهو ما يعني أن الأسعار تضاعفت نتيجة **لهجرة النقود**. وفي القرن الثامن عشر كانت هناك عمليات تأجير للعرب البريطانية إلى تجار كبار في سان مالو Saint-Malo، وكانت تتم عن طريق شبكات من الوسطاء تمتد فتصل إلى باريس وإلى دائرة الحكر العام (١٢٦). وكانت الصحف تتلقى كذلك إعلانات عن أطنان معروضة للبيع (١٢٧). وهكذا تلاحظ أن الإعلام واكب هذا التطور. أياً كان الأمر، فسواء كان هناك إعلام أو لم يكن، ففي ربوع أوروبا قاطبة، لم تكف الأرض عن الانتقال من يد إلى يد، سواء عن طريق الشراء أو البيع أو البيع المتكرر، ومن الواضح أن هذه الحركة كانت في كل الأنحاء مرتبطة بالتحول الاقتصادي والاجتماعي الذي جرد الملوك القدامى، سوا كانوا من السادة أو من الفلاحين، من أملاكهم، ونقلها إلى أبناء المدينة الأغنياء الجدد. وكانت جزيرة إيلديفرانس في القرن الثالث عشر تعج ب**سادة نبلاء لا أرض لهم** - وهذا التعبير من صياغة مارك بلوك Marc Bloch وجي فوركان Guy Fourqui هو الذي تحدث عما أسماه **العرب المجتة** (١٢٨).

أما سوق المال وإقراضه لأجل طويلة أو قصيرة فموضوع سنعود إلى الحديث عنه تفصيلاً، ولكننا نقول هنا إنها كانت تقوم من نمو أوروبا مقام القلب، ومن الأشياء التي لها دلالتها أن هذه السوق لم تتطور في كل مكان بنفس الإيقاع ولا بنفس الفعالية. اختلف الإيقاع، واختلفت الفعالية باختلاف المكان، أما الشيء العام، الذي حدث في كل مكان، فهو وجود مقرضي المال، وشبكات من المرابين، منهم اليهود واللومبارديون وأبناء مدينة كانو Cahors الفرنسية، أو رهبان بعض الأديرة في بافاريا جنوبي ألمانيا الذين تخصصوا في تسليف الفلاحين (١٢٩). ما نتاح لنا بيانات حتى نتبين أن الربا كان قائماً، وموفر الصحة، كامل العافية، تلك حقيقة لا تنطبق على حضارة نون أخرى، بل تنطبق على كل حضارات العالم.

إلا أن سوق تسليف المال بالأجل لا يمكنه أن يثبت أركان وجوده إلا في المناطق التي يكون الاقتصاد فيها تياراً عالي الجهد، إذا استخدمنا مصطلحاً من هندسة الكهرباء. وبلغت سوق مال من هذا النوع منذ القرن الثالث عشر في إيطاليا، وألمانيا، والأراضي الواطنة. كانت كل العوامل تتضافر من أجل إنشاء هذه السوق : تراكم رؤوس الأموال، التجارة الخارجية البعيدة، وسائل وحيل صكوك الائتمان، سندات الدين العام التي أنشئت مبكرة، استثمارات الأنشطة الحرفية والصناعية وعمليات إنشاء السفن، ورحلات السفن التي أخذت أحجامها تتزايد حتى قبل نهاية القرن الخامس عشر فلم تعد ملكاً لفرد واحد. ثم نلاحظ أن سوق المال انتقلت إلى هولندا. وفيما بعد انتقلت إلى لندن.

وأهم سوق من هذه الأسواق المتشابكة، من منظور كتابنا هذا هي سوق العمل. وسأترك جانباً، مثمناً فعل كارل ماركس، الحالة الكلاسيكية للعبودية التي لم تنحسر إلا لتمتد من جديد، ولم تختف إلا لتعود إلى الظهور^(١٣٠). المشكلة التي تعيننا تتمثل في أن نتبين كيف أصبح الإنسان، أو على الأقل كيف أصبح عمل الإنسان بضاعة. ولقد عرفنا رجلاً جريئاً هو توماس هوبز Thomas Hobbes (١٥٨٨ - ١٦٧٩) قال : « قدرة كل فرد [والأحرى بنا أن نقول القدرة على العمل] بضاعة »، إنها شيء. يعرض عادة للتبادل في إطار منافسة السوق^(١٣١) - ولم تكن عبارته هذه تعبر عن معنى مألوف في زمانه. وأنا أحب تلك الفكرة العابرة التي عبر عنها قنصل فرنسي عجيب في جنوة، من المؤكد أنه لم يكن يواكب فكر زمانه، بل كان متخلفاً عنه، يقول : « هذه هي المرة الأولى التي أسمع فيها، يا صاحب الغبطة، أن الرجل يمكن أن يترجم إلى مال أو يرمز إليه بالمال ». أما ريكاردو Ricardo فهو يكتب في وضوح : « العمل مثله مثله كل الأشياء التي تباع وتشترى... »^(١٣٢).

ومع هذا فليس هناك شك في أن سوق العمل - سواء من ناحية الواقع أو من ناحية المفهوم - لم تكن من ابتداع عصر الصناعة. وسوق العمل هي السوق التي يأتي إليها الإنسان، من أي مكان، مجرداً من كل معينات الإنتاج التقليدية، على فرض أنها أتاحت له، ونعني بها مثلاً : الأرض، نول النسج، الحصان، العربية الخشبية... ليس لديه من شيء يعرضه إلا يديه، ساعديه، **قوة العمل** . وعلاوة عليها بطبيعة الحال **المهارة** . والإنسان الذي يؤجر نفسه أو يبيع نفسه على هذا النحو، يدخل من خلال الثقب الضيق إلى السوق، ويخرج من الاقتصاد التقليدي. وتلوح لنا هذه الظاهرة واضحة وضوحاً، دونه وضوح الشمس، في حالة عمال مناجم وسط أوروبا. كان هؤلاء العمال في بداية الأمر عمالاً حرفيين مستقلين، يمارسون عملهم في مجموعات صغيرة، فاضطروا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى الخضوع لسيطرة التجار، الذين كانوا هم وحدهم القادرين على تقديم المال اللازم للاستثمارات الكبيرة التي تطلبها تجهيز المناجم العميقة. وإذا بهم يتحولون إلى أجراء. وقال شيوخ مدينة يواخيمستال Joachimsthal الصغيرة في عام ١٥٤٩، وهي من مدن منطقة بوهيميا المعروفة بمناجم الفضة، كلمة جامعة لا يشق لها غبار: **رجل يدفع ورجل يعمل** بالألمانية Der eine gibt das Geld, der andere tut die Arbeit. هل من الممكن أن نجد أبلغ من هذه العبارة في وصف المواجهة المبكرة بين رأس المال وبين العمل^(١٣٣) ؟ والحق أن الأجير عندما يتخذ صفة الأجير يمكن أن يفقد كيانه ويتحول إلى العبودية، يشهد على ذلك ما حدث في بساتين الكروم في المجر، في توكاي Tokai منذ عام ١٥٧٠ وما بعده، وفي ناجيبانين Nagybanyn في عام ١٥٧٥، وفي سنتجيورجي بازين Szentgyörgy Bazin في عام ١٦٠١، حيث قام نظام استعباد الفلاحين هناك في كل

مكان^(١٢١). ولكن هذا الوضع وضع خاص بأوروبا الشرقية، أما أوروبا الغربية فإن عمليات تحول الناس إلى أجراء - وهي عمليات تمثل ظاهرة اتسمت بالحمية - فقد حدثت في وقت مبكر في كثير من الأحيان، وكثيراً ما شملت أعداداً من البشر أكبر بكثير مما يورده الكتاب عادة.

وإذا نحن رجعنا ببصرنا إلى الورا، إلى القرن الثالث عشر، وجدنا ميدان جريف Grève في باريس، وإلى جواره ميدان جوريه Jurée ناحية سان بول ديشامب Saint-Paul-des-Champs والميدان الممتد عند رأس كنيسة سان جيرفيه Saint-Gervais قرب la maison de la Conserve، كانت تلك هي الأماكن المكونة للأجرا^(١٢٥). ولقد وجدنا عقود عمل عجيبة ترجع إلى عام ١٢٨٨ وعام ١٢٩٠ بقيت في أضاير المحفوظات، وتخص العمل في صناعة القرميد في المنطقة المحيطة ببياتشنتسا Piacenza في اللومبارديا بإيطاليا^(١٢٦) كذلك لدينا من الوثائق ما يشهد على أن الريف البرتغالي عرف بين عام ١٢٥٢ وعام ١٣٧٩ العمال الأجرا^(١٢٧). وشهد عام ١٣٩٣ في مدينة أوسير Auxerre البورجوندية^(١٢٨) إضراباً قام به عمال بساتين الكروم - ويصح أن نذكر هنا أن المدينة كانت كالغارقة إلى نصفها في الحياة الزراعية وأن الكروم كانت أساساً يقوم عليه شيء من صناعة. ونتبين من مطالعة أخبار هذا الإضراب تفصيلات لها مغزاها، منها : أن العمال الأجرا والمخدمين كانوا يلتقون عند مشرق الشمس كل يوم من أيام الموسم في ميدان بعينه في المدينة، وكثيراً ما كان المخدمون ينيبون عنهم من يمثلونهم، من قبيل مقاولي الأنفار أو المعلمين، وكانوا يسمونهم closiers. كانت هناك سوق من أسواق العمل الأولى أمكننا أن نكتشفها اعتماداً على الوثائق. ومن الوثائق ما يدلنا على أن عمال اليومية Tagelöhner كانوا في عام ١٤٨٠ في مدينة هامبورج الألمانية يذهبون إلى جسر تروستبروكه Trostbrücke بحثاً عن سيدٍ يستخدمهم، وكانت تلك السوق سوق عمل واضحة المعالم لا شك فيها^(١٢٩). وفي الوقت الذي عاش فيه كاتب المذكرات تاليمان دي روء Tallemant des Réaux في أفينيون Avignon « كان الخدم الذين يبحثون في أفينيون عن عمل يقفون فوق الجسر »^(١٣٠). وكانت هناك أسواق عمل أخرى، منها على الأقل ما كانت تقوم في إطار الأسواق الموسمية، وكانوا يسمونها louées حيث كان الأجرا يُستأجرون، وكانت هذه الأسواق الموسمية تقام في أيام ترتبط بموالد القديسين أو الأعياد الدينية مثل عيد القديس يوحنا [٢٤ يونيو]، وعيد القديس ميخائيل وعيد القديس مارتن، وكل القديسين، وعيد الميلاد المجيد، وعيد الفصح^(١٣١) وكان الأجرا والأجيرات الزراعيون يعرضون أنفسهم لاختبار المخدمين الذين كانوا من كبار الفلاحين أو من السادة النبلاء من أمثال السيد جوبرفيل Gouberville^(١٣٢) كما تُعرض البهائم التي كان مشتروها يتفحصونها لتقدير قيمتها والتأكد

من ميزاتها. « كان كل مركز أو قرية كبيرة في شمال نورمانديا، حول عام ١٥٦٠، فيه ساحة لاستئجار الأجراء، كانت تشبه سوق العبيد وسوق العيد في آن واحد »^(١١٣). في مدينة إيفرو Evreux كانت سوق الحمير تقام في يوم القديس يوحنا [٢٤ يونيو] وكانت سوق الأجراء تقام في اليوم نفسه، فقد كان هو يوم استخدامهم^(١١٤). أما في مواسم الحصاد والجنني فكانت أعداد من العمالة الإضافية تهرع من كل صوب وحذب التماساً للعمل، وكانت تعمل بحسب العرف القائم، إما لقاء أجر من المال أو أجر عيني. فإذا سأل سائل: هل كانت تلك الأعداد تمثل حركة ضخمة؟ رددنا بالإيجاب عن يقين، وإنما نجيب عن السؤال اعتماداً على بيانات. فنحن نجد من حين لآخر إحصائية^(١١٥) تؤكد ذلك كل التأكيد. وربما وجدنا بعض تفاصيل دقيقة، كذلك التي وصلت إلينا من القرنين السابع عشر والثامن عشر عن ناحية مدينة شاتو جونتيري Château-Gontier، وهي مدينة صغيرة في إقليم أنجو Anjou^(١١٦)، تتيج لنا أن نتصور أخلاط الأجراء، عمال اليومية، الذين يتوافدون زرافات زرافات للعمل « في قطع الشجر، ونشر الكتل، وتقطيع خشب التدفئة؛ وتقليم الكروم، وجني العنب؛ واقتلاع الحشائش، وتقليب التربة، وتجهيز الحدائق [...]، وبذر الخضروات، وحش النجيل وتخزين الدريس؛ وحصاد القمح، وضم القش، وضرب الحب، وحصصة الغلال...». وهناك بيان عن باريس^(١١٧) يذكر الحرف المختلفة التي مارسها العمال في ميناء الدريس، فذكر «عمال الشحن، والشياطين، والسُّياس، والحوزيين، والحزامين، والشغالين باليومية...». هذه القوائم وأشباهاها تفتح أمامنا باب الأحلام، نرى فيها وراء كل كلمة تستحي صورة وحركة، فنشاهد في المجتمع الريفي أو الحضري، عملاً يقوم به عامل مقابل أجر يدفع إليه عن مدة طالت أو قصرت، عملاً مأجوراً يتصف بشيء من الدوام، زاد هذا الدوام أو قل. وليس من شك في أنه ينبغي علينا أن نتجه إلى الأرياف، التي ضمت في ربوعها غالبية السكان، لنكون صورة أقرب إلى جوهر الموضوع، نتبين فيها أعداد العاملين وحركة سوق العمل. ولقد عرفت سوق العمل نوعية من تشغيل الأجراء على نطاق واسع ضخم، متمثلة فيما واكب نمو الدولة بشكلها الحديث من استخدام الجنود المرتزقة. كانت لهم سوق يعرفها من يسعى إلى شراء هذه النوعية من السلع، ويعرفها أولئك الذين يبيعون أنفسهم جنوداً مرتزقة. كانت العملية تتم طبقاً لنظام السوق. كذلك الحال بالنسبة للمستخدمين والخدم، سواء منهم من كانوا يعملون في المكاتب، أو من يلبسون زي الشماشرجية، برتبهام المتدرجة التي كانت تترتب حسب هيكل هرمي دقيق، وكانت لهم مكاتب تخديم. كالتوكيلات، أنشئت منذ وقت مبكر، فنراها في باريس منذ القرن الرابع عشر، ولدينا وثيقة تشهد يقيناً على وجود هذه المكاتب في مدينة نورمبرج الألمانية في عام ١٤٢١^(١١٨).

ويمرور الأعوام اكتسبت أسواق العمل سمات رسمية، وازدادت قواعدها وضوحاً. وإليك هذا الكتاب الذي يحمل عنوان **الدليل المريح لعناوين باريس في عام 1692** Le Livre commode des adresses de Paris pour 1692 من تأليف أبراهام دي برادل Abraham du Pradel، وهو اسم مستعار أطلقه على نفسه مؤلف اسمه نيقولا دي بلييني Nicolas de Bléigny. إنه كتاب يقدم إلى أهل باريس معلومات من النوع التالي^(١٤١): « هل تريد خادمة ؟ اذهب إلى شارع فانيري Vannerie إلى مكتب التوصيات فستجد خادماً في سوق المارشيه نيف أي السوق الجديدة Marché Neuf، وطباخاً في سوق جريف la Grève. هل تريد صبياً حرفياً ؟ إذا كنت تاجراً فإذهب إلى شارع كانكامپوا Quincampoix، وإذا كنت جراحاً فإذهب إلى شارع كوديليه Cordeliers؛ وإذا كنت أجزجياً فإذهب إلى شارع هوشيت Huchette؛ أما البنائون والفعلة من أبناء منطقة الليموج فتجدهم تحت أمرك في ميدان الجريف؛ وأما صناع الأحذية، وصناع المفاتيح، والتجارون، وصناع البراميل، والضاربون ببندقية الأركبوز، والطهاة الذين يعدون الشواء، وغيرهم فإنهم يسعون إلى العمل بأنفسهم، فيدخلون المحلات ليعرضوا خدماتهم على أصحابها »

والحق أن تاريخ العمل بالأجر لا تزال معرفتنا به سيئة، ولكن هناك من البحوث المتفرقة ما يكشف لنا عن الاتساع المتزايد الذي شهده قطاع العمال الأجرا، فإذا نحن نظرنا إلى إنجلترا في عصر آل تودور Tudor [١٤٨٥-١٦٠٣] وجدنا « بالدليل الموثوق أن أعداداً تفوق بكثير نصف، بل ثلثي الأسر تتلقى كلياً أو على الأقل جزئياً دخلها في صورة أجر أو راتب »^(١٤٠). وفي بداية القرن السابع عشر كانت أعداد الأجرا في مدن الهانزا، وبخاصة في مدينة شترالزوند Stralsund تمثل على الأقل ٥٠٪ من السكان^(١٤١). أما باريس، فكانت النسبة فيها، عشية الثورة الفرنسية، تربو على ٥٠٪^(١٤٢).

ولكن تطوّر العمل المأجور الذي بدأت حلقاته منذ وقت طويل لم يبلغ بطبيعة الحال غايته، بل ظل يفتقر إلى الكثير، وهذا هو تورجو Turgot يشكو من هذا النقص في حديث عابر: « ليست هناك دورة للعمل مثل دورة المال »^(١٤٣). ومع هذا فنحن نلاحظ أن حركة العمل كانت قد بدأت، وانطلقت، وأصبحت تسير إلى كل ما يمكن أن يتضمّنه المستقبل في هذا المجال من ألوان التغيير والتكيف والمعاناة أيضاً.

وأين هذا الذي يمكن أن يشك في أن الانتقال إلى العمل المأجور – أيأ كانت دوافع هذا الانتقال والمنافع التي يعود بها – كان انتقالاً واكبته نوع من التدهور الاجتماعي ؟ نشهد على ذلك الإضرابات العديدة^(١٤٤) ونشهد عليه القلق الواضح في أوساط العمال في القرن الثامن عشر. ولقد وصف جان چاك روسو حال هؤلاء العمال قائلاً: « إذا فكر أحد في

مضايقتهم، فما أسرع ما يحزمون أمتعتهم، ويحملونها على ذراعهم، وينصرفون إلى حال سبيلهم « (١٥٥). فهل ولدت هذه الحساسية لدى العمال، وهذا الوعي الاجتماعي بالفعل نتيجة للإرهاصات التي كانت قد بدأت تشير إلى عصر الصناعة الكبيرة ؟ هذا سؤال نجيب عنه بالنفي. ولدينا من الشواهد ما نعتمد عليه في نفينا هذا. فنحن إذا انتقلنا إلى إيطاليا وجدنا أن الرسامين كانوا طبقاً لتقاليد استغرت منذ زمن طويل يعتبرون من العمال الحرفيين، وكانوا يعملون في محلاتهم مع مستخدميه، الذين كثيراً ما كانوا في أكثر الأحيان أبناءهم. وكانوا، مثلهم مثل التجار، يمسكون دفاتر حسابات، ولدينا دفاتر حسابات لورنتسو لوتو Lorenzo Lotto وياسانو Bassano وفاريناتي Farinati والجيرتشينو Guercino Il (١٥٦). وكان صاحب المحل هو التاجر الذي يتعامل مع الزبائن ويتلقى طلباتهم. أما مساعدوه، بمن فيهم أبنائهم أنفسهم، فما أسرع ما كانوا يتمردون عليه على الرغم من أنهم كانوا يتلقون أفضل الأجور بالقياس إلى ما كان الأجرا - الآخرون يحصلون عليه. وما مادنا قد علمنا هذا فإننا نفهم بسهولة ويسر ما أسر به الرسام برناردينو إنديا Bernardino India إلى مراسله شيببوني تشيبو Scipione Cibo : لقد عرض عليه الرسامان المرموقان أليساندرو أكتشايولي Alessandro Acciaiuoli وبالدوفيني Baldovini أن يشغلاه عندهما بالأجر، فرفض، مفضلاً حريته، رافضاً ترك أعماله الخاصة في مقابل أجرة حقيرة "per un vil salario" (١٥٧). حدث هذا في عام ١٥٩٠ !

السوق حد

ولكنه حد متغير

وما السوق في حقيقة الأمر إلا حد، أو خط فاصل من نوع الخطوط الفاصلة التي تمثلها الأنهار. والإنسان لا يعيش في هذا الجانب على نفس النحو الذي يعيش عليه في الجانب الآخر. فمن الناس من قضى عليهم أن يشتروا متطلباتهم كلها من السوق وحده، كما جرى على عمال الحرير في ميسينا Messina (١٥٨)، وما مثلهم إلا واحد من مئات الأمثلة الشبيهة، فقد هاجروا إلى قلب المدينة، وأحيط بهم في سجن نظامها التيموني، وكانت حالتهم أشد قسوة من حالة النبلاء، أو أهل المدينة المقيمين الذين كثيراً ما كانت لهم أرض قريبة، أو حديقة، أو بستان، أي كانت لهم مصادر خاصة بهم يستمدون منها طعامهم. كان هؤلاء العمال ياكلون القمح القادم عن طريق البحر، وكان قمحاً رديئاً أصابه قدر كبير من العفن، يصنع الخبازون منه خبزاً يبيعهون إليهم بسعر مرتفع، فإذا سئموه، لم يكن أمامهم من سبيل آخر إلا أن يرحلوا إلى كاتانيا Catania أو إلى ميلاتسو Milazzo ليبدلوا عملاً مأجوراً بعمل مأجور، وسوقاً بسوق أخرى يشترون منها ما يقيمون به أودهم، وهذا هو ما فعلوه في عام ١٧٠٤.

أما السوق، فإنها تبدو لغير المعتادين عليها، أي لأولئك الذين لا شأن لهم عادة به أو الذين تباعد الظروف بينهم وبينها، كأنها حقلٌ خارق للمألوف، أو كأنما كان الذهاب إليها رحلة، أو رحلة عجيبة توشك أن تكون مغامرة. وكان الذهاب إلى السوق فرصة **للظهور** كما يقولون بالأسبانية *presumir*، يظهر فيها الإنسان أما الناس ويتظاهر. وهناك كتاب **مدخل إلى التجارة والتجار** صدر في منتصف القرن الخامس عشر (١٥٩١) يصف البحار بأنه غشيم أحمر، استبد به الغشم والحمق حتى إنه إذا تناول مشروباً في حانة أو اشترى رغيفاً من **السوق** ظن نفسه انساناً مهماً. وما أشبهه بذلك الجندي الإسباني (١٦٠) الذي ألفت به المقادير، بين معركتين، إلى سوق سرقسطة في عام ١٦٤٥، فذهل إذ رأى ما لم يكن يخطر له على بال، رأى أكواماً من سمك التونة الطازج، ومن السلمون، ومن مئات الأصناف من الأسماك المختلفة أتوا بها من البحر أو النهر القريب. فماذا اشترى بـ **زِيَهَمَاتِهِ** القليلات بعد طول الفرجة في السوق؟ اشترى شيئاً من السردين المملح *sardi nas salpadas* قامت صاحبة الحانة على الناصية بشيها، فكانت وليمة أي وليمة، رواها بالنبذ الأبيض.

ومن البديهي أن الحياة الريفية هي التي بقيت في المقام الأول المنطقة خارج قبضة السوق - على الأقل إلى نصفها - فقد ظلت منطقة الاستهلاك الذاتي والاكتفاء الذاتي والانتوا، الذاتي. فالفلاحون كانوا يقنعون لموايل حياتهم، بما تنتجه أيديهم أو بما يقدمه إليهم الجيران مقايضةً على أقوات أو خدمات يقدمونها إليهم. ولكنهم كانوا كذلك يختلفون إلى سوق المدينة أو المركز، يتوافدون عليها بأعداد كبيرة. وليس أولئك الفلاحون الذين يقنعون من السوق بشراء سلاح للمحراث، أو بالمقايضة للحصول على المال الذي يحتاجون إليه لتسديد الضرائب والعوائد مقابل سلة من البيض، أو قالب من الزبد، أو بعض الطيور أو الخضروات، ليس أولئك الفلاحون مشاركين حقيقيين في عمليات تبادل السوق. إن علاقتهم بالسوق لا تزيد عن أن تكون مس حافته. من هذا القبيل أيضاً الفلاحون النورمانديون، الذين كانوا يحملون إلى السوق بضاعة قليلة، يتلقون ثمنها ١٥ أو ٢٠ سولاً، ملاليم، فيدخلون حانة، يتناولون فيها مشروباً لا يكلفهم أكثر من هذا المبلغ الضئيل الذي كسبوه... « (١٦١). ولم يكن الاتصال بين القرية والمدينة يتخذ دائماً هذه وتلك من الصور المباشرة، فكثيراً ما كان يتم عن طريق وسيط، قد يكون تاجراً من هذه المدينة، أو ناظر الزراعة القيم على دائرة السيد في الناحية (١٦٢).

وكثيراً ما نبه الباحثون إلى هذه الحياة التي كان الناس يعيشونها بعيداً عن السوق، وليس هناك من يستطيع أن ينكر وجود هذه الحياة البعيدة عن السوق. وعلينا أن نلاحظ أن البعد عن السوق له درجات، وأن هناك من الاستثناءات أكثر مما نتصور عادة، فهناك من

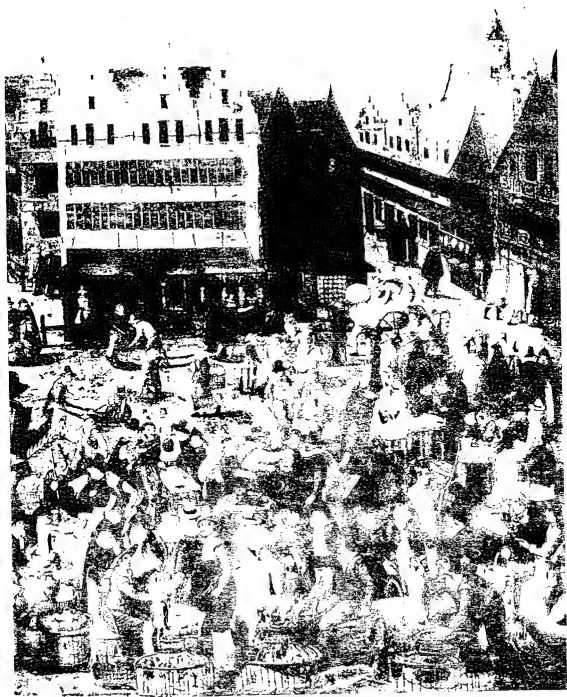


في المجر في القرن الثامن عشر. عاملان يحملان خنزيراً إلى كلية دبريسن الداخلية (وثيقة من مقتنيات المؤلف).

الشواهد ما يدلنا على أن كثيراً من الفلاحين الموسيرين كانوا يستخدمون السوق على أوسع نطاق : منهم **المزارعون** الإنجليز - الذين استأجروا أطيان السادة - وعرفوا السبيل إلى التسويق التجاري لحاصيلهم، فلم تعد بهم حاجة إلى تمضية كل شتاء في غزل صوفهم أو قنبهم أو كتانهم ونسجه، بل أصبحوا من عملاء السوق المنتظمين. ومنهم الفلاحون في القرى الكبيرة المتقاربة أو المتباعدة في الأقاليم المتحدة الهولندية [التي استقلت بنفسها متحالفة ضد فيليب الثاني في مطلع القرن الثالث عشر] ومن هذه القرى ما كان عدد سكانه ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ نسمة. كان فلاحوها ينتجون الألبان واللحوم والشحوم والجن والنباتات ذات الاستخدامات الصناعية، ويشتررون القمح وخشب الوقود. ونجد في المجر الفلاحين ينتجون المواشي. ويصدرون القطعان إلى ألمانيا وإيطاليا، وكانوا يشترون القمح الذي يحتاجون إليه ومن الفلاحين الموسيرين الذين استخدموا السوق على نطاق واسع: كل زراع الخضروات في المناطق المحيطة بالمدن، الذين كثيراً ما نوه بهم علماء الاقتصاد، كان هؤلاء الزراع يطوقون المدينة الكبيرة، ويثرون منها ولقد كان الثراء الواسع الذي نعمت به مونتري Montreuil قرب باريس مما كانت تبعية من إنتاج بساتين كرومها

وخوخها، ثراء كتب عنه لويس سيباستيان ميرسييه Louis-Sébastien Mercier^(١٦٢) في عام ١٧٨٢ أنه خرافي كالأحلام. ومن منا لا يعرف النمو المتزايد الذي حققته مراكز إنتاج الطعام حول لندن، وحول بورديو Bordeaux وحول أنجوليم Angoulême^(١٦١) هذه بلا شك حالات استثنائية إذا قيسَت بالعالم الريفي الذي كان في ذلك العصر يمثل في مجموعهِ ما بين ٨٠ و ٩٠ ٪ من سكان العالم. ولا ينبغي أن ننسى أن الأرياف الفقيرة نفسها شملها نوع من الاقتصاد المستقر، كما يتسلل المرض خفية في البدن. كانت قطع النقود تصل إليها بطرق مختلفة تتجاوز السوق بمعناها المحدد. كان يتولى هذا الأمر التجار الجائلون، والمرابون في المركز أو القرية - ولنذكر هنا المرابين اليهود في أرياف شمال إيطاليا^(١٦٥)، وأصحاب الأعمال القانسون بالصناعات الريفية، والبورجوازيون، والمزارعون الذين حققوا ثراءً، وكانوا يبحثون عن عمالة لاستغلال أراضيهم، بل وأصحاب الدكاكين الريفية...

من الضروري أن نأخذ في الاعتبار هذه الأمور التي لا تمنع المؤرخ الذي يتصدى للاقتصاد القديم من النظر إلى السوق من حيث هي اختبار، أو مؤشر لا يهون من قيمته أبداً. ولم تخطئ بيسترا تسفيتكوفا Bistra A. Cvetkova عندما تبنت أن السوق من حيث هي مؤشر تمثل نوعاً من الهيكل الهرمي المدرج، وقامت على هذا الأساس بتحديد الوزن الاقتصادي للمدن البلغارية المطلة على نهر الدانوب بناءً على قيمة الضرائب التي كانت تفرض على مبيعات السوق، مبينة أن الضرائب كانت هناك تسد بتقود قضية من نوع الأقبا aspres [الأقبا عملة عثمانية فضية، هي الوحدة الأساسية، كانت البارة تساوي ٣ أقبا : القرش = ١٢٠ أقبا] وأنه كانت هناك آنذاك أسواق متخصصة في ذلك الوقت الميكرو^(١٦٦). وتبين ملحوظتان أو ثلاث ملحوظات عن مدينة ياسي Jassy بمولدافيا أن المدينة كان فيها في القرن السابع عشر * سبع ساحات تتداول البضائع، كان بعضها يحمل اسم البضائع الأساسية التي تباع في هذه الساحة أو تلك، فهذه سوق الأحذية الطويلة، وتلك سوق الدقيق....^(١٦٧). وهكذا يتكشف لنا نوع من التقسيم شمل الحياة التجارية. أما آرثر يانج Arthur Young فيخبطو خطوات أبعد في ملحوظاته، فعندما برح أراً Arras في أغسطس من عام ١٧٨٨ لقي ما لا يقل عن « مائة حمار محملة [...] على ما يبدو بأحمال خفيفة جداً، ورأى زرافات من الرجال والنساء تشبه الأسراب » كانت هذه العمالة تغطي حاجة السوق بل تغرقه. هكذا كانت « أعداد كبيرة من العمالة الريفية تترك العمل الريفي في أثناء موسم الحصاد حتى تزود المدينة بالأقوات »، ولو كانت هذه المدينة في إنجلترا لزودها بحاجتها من الأقوات واحد على أربعين من هؤلاء العمال. إنني عندما أرى أسراباً بشرية من هذا النوع تتسكع في سوق من الأسواق - وهذه هي النتيجة التي يخلص إليها - فأبني استنتج أن الملكية الزراعية قد تفتت يقيناً إلى أقصى حد^(١٦٨). فهل معنى هذا أن



سوق في مدينة أنتويرب. لوحة من رسم رسام مجهول من نهاية القرن السادس عشر.



(المتحف الملكي للفنون الجميلة في أنتويرب)

الأسواق التي يقل فيها البشر، والتي لا يلهو فيها الناس ولا يتسكعون أكثر مما ينبغي، هي سمة الاقتصاد العصري ؟

ما تحت

السوق

بينما كان الاقتصاد التجاري يتسع ويهز أركان منطقة الأنشطة التي تجاوره، ومنطقة الأنشطة التي من دونه، كانت الأسواق تكبر وتتعاظم، وكانت الحدود تتغير، والأنشطة الأساسية تتحور وتتعدل. وليس هناك من شك في أن المال لم يكن إلا في حالات نادرة يمثل في الأرياف رأسمال حقيقي، بل كان يستخدم في شراء الأراضي، ويهدف من خلال هذا الشراء إلى التعبير عن الصعود الاجتماعي، وكان في أحوال أكثر من السابقة يُكتنز؛ وعلينا أن نذكر قطع العملة التي كانت عقود النساء في أوروبا الوسطى تُصنع منها، ولنذكر كؤوس وطاسات الصياغ الريفيين في المجر^(١٧٩)، والصلبان الذهبية التي كانت تتخذها الفلاحات الفرنسيات عشية الثورة الفرنسية^(١٨٠). ولكن المال كان على الرغم من ذلك يلعب دوره في هدم القيم والتوازنات القديمة. فقد اعتاد الفلاح الأجير، الذي أصبح له حساب في دفتر المخدم، أن يحسب على أساس نقدي، حتى إذا كان سيده يعطيه جزءاً مقدماً في صورة عينية يغطي مستحقاته بحيث لا يتبقى له في نهاية العام عند تقبيل الحساب مستحقات يتلقاها نقداً في يده^(١٨١). وقد أدى هذه المعاملة النقدية على المدى الطويل إلى تغيير العقلية، وتغيير علاقات العمل كما أدى إلى تسهيل التكيف مع المجتمع العصري، ولكن هذا التغيير لم يكن قط في صالح الأكثر فقراً.

وليس هناك مؤرخ اقتصادي برع في بيان مدى تأثير الملكية والسكان في الريف بالتقدم الحتمي الذي سار اقتصاد السوق في مدارجه أكثر من ذلك المؤرخ الاقتصادي الشاب إيميليانو فرنانديث دي بينيدو Emiliano Fernández de Pinedo وهو من أبنا، الباسك^(١٨٢). كانت ديار الباسك قد غلب عليها في القرن الثامن عشر اتجاه عام زين لها أن تصبح **السوق القومية** ونجم عن ذلك ظهور نهج تجاري ظل يتزايد حتى شمل الملكية الريفية؛ وما زالت الأراضي المختلفة تنزل إلى السوق فتباع وتشترى، حتى انتهت إلى السوق أراضي الكنيسة نفسها، وأراضي من أطلق عليهم اسم الأرشدin majorat وهي أراضي النبلاء التي كانت التقاليد تقضي بوقفها على الإبن الأرشد، وكانت مثل أراضي الكنيسة أراض حرام لا تمس. وإذا بالملكية العقارية تتركز في أيدي قليلة محدودة، وإذا بالفلاحين الذين كانوا يعانون الفقر والبؤس يزدون فقراً وبؤساً، فقد أصبح عليهم، أن يسلكوا بأعداد أكبر، لم تشهدوا البلاد من قبل، من خلال الفتحة الضيقة لسوق العمل، سواء كانت تلك السوق في المدينة، أو في الريف. وكانت السوق، عندما اتسعت وتعاظمت،

هي التي أحدثت هذه الدوامات وما نتج عنها من نتائج لم يعد إلى ردها من سبيل. وليس ما جرى هنا سوى صورة متكررة من تطور حدث من قبل - مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات المرتبطة بالظروف المختلفة - في انجلترا قبل ذلك بزمان طويل، وأدى هناك إلى ظهور عمليات الاستغلال التي قام بها كبار المزارعين الإنجليز.

وهكذا شاركت السوق في التاريخ بمعناه الكبير. والسوق درجة من درجات الهيكل الاقتصادي الهرمي، حتى أكثر الأسواق تواضعاً درجة في هذا الهيكل الهرمي، هي بطبيعة الحال أوطى الدرجات. ولو أننا لاحظنا الملاحظة أن نكتشف بيئة لم تعرف السوق، أو كانت السوق فيها عارية عن الأهمية، ووجدنا فيها المال نادراً مفرط الندرة، اتخذ لنفسه قيمة هائلة نصفاً بأنها انفجارية، فإننا نكون يقيناً حيال بيئة تدنت فيها حياة البشر إلى درجة الصفر، وهي الدرجة التي يكون فيها على كل فرد أن ينتج بنفسه كل شيء تقريباً. كانت هناك مجتمعات قرورية عديدة في أوروبا قبل عصر الصناعة تعيش في هذا المستوى، على هامش اقتصاد السوق. وكان الرحالة الذي تحمله المغامرة إلى مثل هذه البقاع يستطيع، بما معه من قطع نقدية قليلة زهيدة، أن يقتني كل خيرات الأرض بأسعار بخسة لا يصدقها العقل. وليس من الضروري، لمشاهدة هذه العجائب أن يذهب الإنسان مثل المعلم مانريك Maestre Manrique إلى أراكان Arakan^(١٧٣) في بورما حول عام ١٦٢٠، حيث وجدهم يبيعون ثلاثين دجاجة بأربعة ريالات، ومائة بيضة بريالين [بملايم]. كان يكفي أن يبتعد الإنسان في أوروبا عن الطرق الكبيرة الرئيسية، وأن يتوغل في دروب الجبال، أو يهبط جزيرة سردينيا، أو يلم بالشاطئ، في موضع غير مألوف عند ساحل إستريا Istrie على البحر الأدرياتيكي. والخلاصة أن حياة السوق التي يسهل على المؤرخ أن يدركها، تواري عنه في أحوال كثيرة كثرة مفرطة حياة أخرى تتصل أسبابها من تحتها، هي حياة هينة، ولكنها مستقلة قائمة بنفسها، وكثيراً ما تكون مكثفة بذاتها، أو ساعية إلى الاكتفا، الذاتي. تلك الحياة تمثل عالماً آخر، اقتصاداً آخر، مجتمعاً آخر، ثقافة أخرى. ومن هنا كانت أهمية المحاولات - من نوع محاولات ميشيل مورينو Michel Morineau^(١٧٤) أو ماركو كاتينو Marco Cattino^(١٧٥) - التي استهدف دراسة ما يجري من تحت السوق، وما فلتت من السوق، أو باختصار دراسة رقعة الاستهلاك الذاتي الريفي. ولقد سلك المؤرخان طريقاً واحداً: انطلقا من سوق الغلال، ونظرا إلى الرقعة العامرة بالسكان التي تعتمد على هذه السوق من ناحية، ونظرا من ناحية ثانية إلى طلب السكان، ومن الممكن حساب استهلاك السكان طبقاً للمعايير المعروفة. فإذا نحن عرفنا، علاوة على ذلك، مقدار الانتاج المحلي، والأسعار، والكميات التي يجري تداولها في السوق، والكميات التي تستهلك محلياً، والكميات التي يتم تصديرها أو استيرادها، فإننا نستطيع أن نكون فكرة عما يجري، عن المفروض

أن يجري، من تحت السوق، وقد انطلق ميشيل مورينو في بحثه من مدنة متوسطة هي شارلڤيل Charleville ؛ وانطلق كاتيني من بندر من بندر مودينا Modena أكثر قرباً من الحياة الريفية، في منطقة منزوية إلى حد ما.

ويسلك الباحث إيڤ ماري بېرسې Yves-Marie Bercé نهجاً مشابهاً، وإن سلك سبلاً مختلفة^(١٧٦)، فيما عبر عنه من رأي مؤخراً حول ثورات الفلاحين في أكيٲانيا في القرن السابع عشر. وهو يدرس هذه الثورات ويستنتج منها عقليات السكان ودوافعهم، وهي أمور كثيراً ما لا يحيط بها التاريخ. وأنا أقدر على نحو خاص ما يقوله عن أرباب العنف من مرتادي الحانات الريفية التي كانت مواضع متفجرة.

أياً كان الأمر فقد أصبح الطريق مفتوحاً أمام الباحثين. قد تتغير المناهج والسبل وطرق المعالجة (وهو ما نعرفه مسبقاً)، ولكن هناك شيء ثابت لا يقبل التغيير وهو أنه ليس هناك من سبيل إلى كتابة تاريخ كامل، وبخاصة تاريخ للريف يستحق أن يتسمى بهذا الاسم، إذا لم يكن في مقدورنا أن نصور على نحو شامل متكامل مترابط حياة الناس خارج نطاق السوق، أو في تلك المنطقة التي نتصورها تحت السوق.

الدكاكين

أما المنافس الأول للسوق (وإن كانت منافسة أفادت التبادل) فقد تمثل في الدكاكين. والدكاكين عبارة عن خلايا صغيرة لا حصر لها، وهي أداة أولية أخرى من أدوات التبادل. الدكاكين تشبه السوق، ولكنها تختلف عنه : فالسوق ليست مستمرة ليست قائمة مفتوحة على الدوام، بينما الدكان مستمر، مفتوح على الدوام، تقريباً بلا توقف. هذه هي القاعدة العامة، وما من قاعدة إلا لها استثناءاتها.

فنحن علي سبيل المثال نترجم كلمة سوق العربية soukh إلى مارشيه marché بالفرنسية التي يضع لها القاموس كلمة سوق كمقابل لها، ولكن السوق في المدن الإسلامية في كثير من الأحوال حارة تكتنفها الدكاكين أو الحوانيت التي تخصصت جميعها في تجارة واحدة، وهي صورة كانت معروفة أيضاً في كل بلدان الغرب. ففي باريس كانت هناك منذ القرن الثاني عشر دكاكين جزارة مجاورة لسانت اتيين دي مون Saint-Étienne-du-Mont هي التي أعطت شارع مونتاني سانت جينيڤيف Montagne-Saint-Geneviève اسم rue des Boucheries أي شارع الجزارات^(١٧٧). ونقرأ عن باريس في عام ١٦٥٦ « أن كل تجار الحديد والنحاس الأصفر والنحاس الأحمر والصاج اتخذوا دكاكينهم بجانب قراة سانت إنوسان Saint-Innocent... »^(١٧٨) وشهد شاهد في عام ١٦٤٣ أن، الطيور كانت تباع في ليون Lyon في دكاكين خاصة، في منطقة الفراجية، شارع سان جان^(١٧٩). كذلك عرفت المدن الأوروبية شوارع تضم دكاكين محلات البضائع الترفية (انظر تخطيط مدينة

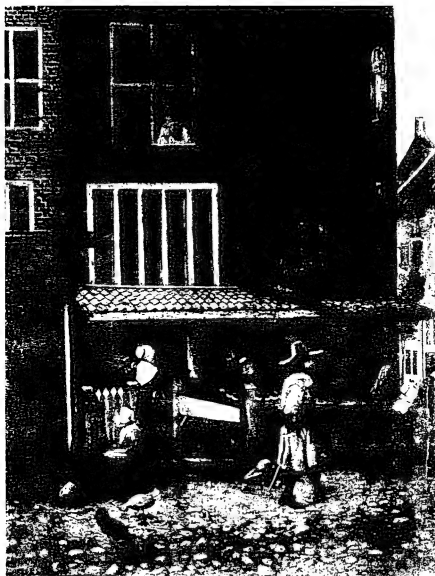
مدريد على الصفحة المقابلة)، ومن هذا القبيل أيضاً شارع الميرتشييريا Merceria الممتد من ميدان سانماركو إلى جسر رياتو في البندقية، وهو شارع قال عنه أحد الرحالة في عام ١٦٨٠ إنه جدير بأن يعطي الإنسان صورة عظيمة عن البندقية^(١٨٠)، ومن قبيل الدكاكين المصفوفة التي تكتنف الشاطيء الشمالي في الميناء القديم بمارساليا، حيث كانت تباع بضائع الشرق، وكانت هذه الدكاكين «رائجة لدرجة أن دكاناً مساحته عشرين قدم مربع - كما ذكر دي بروس de Broses - كان يؤجر بخمسمائة جنيه ليقره»^(١٨١). وتعتبر هذه الشوارع بدكاكينها من قبيل الأسواق المتخصصة.

وهناك استثناء آخر من القاعدة : هناك خارج أوروبا ظاهرتان لم يعرفهما أحد في أوروبا من قبل. كانت أولهما في إقليم سيتشوان وهو المنطقة العليا من حوض نهر اليانج تسي كيانج الذي احتله الاستعمار الصيني من جديد في القرن السابع عشر. حكى الرحالة عن هذا الإقليم أنه كان أشبه شي، بمجموعات متناثرة من الأحياء المتباعدة المتفرقة : كانت صورته تختلف عما كانت عليه الحال في الصين نفسها التي كانت القاعدة فيها هي تجمع السكان تجمعاً مكثفاً ؛ في وسط هذا التناثر الذي تميز به إقليم سيتشوان كانت تقوم في الخلاء مجموعات من الدكاكين الصغيرة ياؤتيين yao-tien كانت تلعب آنذاك دور السوق الدائمة^(١٨٢). ونعتمد على الرحالة مرة أخرى فنعلم منهم أنهم لما نزلوا جزيرة سيلان في القرن السابع عشر وجدوا فيها الظاهرة نفسها : لم تكن بها أسواق بل كانت بها دكاكين^(١٨٣). وإذا نحن عدنا إلى أوروبا رأينا في باريس أكشاكاً أنشئت حيثما اتفق في شوارع باريس، على الرغم من قرار حظرها الذي صدر في عام ١٧٧٦ : كانت هذه الأكشاك عبارة عن فرش خفيف طياري مثل فرش الأسواق، ولكن الفرق بينهما كان يكمن في أنها كانت تقوم بالبيع يومياً على طريقة الدكاكين^(١٨٤). هذه هي بعض الشكوك التي تساورنا في هذا المقام، ومن شكوكنا مثلاً ما نعلمه من أن بعض المناطق التجارية، مثل ويسترهام Westerham، أوتيت صفواً row من دكاكين البقالة والخربوات قبل أن تؤت سوقاً بزم طويل^(١٨٥). ومن شكوكنا أيضاً أن الكثير من الدكاكين كان يقام على أرض السوق نفسها ؛ وأنها كانت تستمر في البيع حتى عندما تبدأ السوق في نشاطها. ثم أليس تهينة مكان كاللدان وسط سوق السمك في مدينة ليل الفرنسية Lille لبيع السمك المملح هو في الحقيقة جمع بين السوق والدكان ؟^(١٨٦).

ولكن هذه الشكوك لا تمنع بطبيعة الحال أن الدكان تميز عن السوق، وأن تميزه عنه ازداد وضوحاً بمرور الأيام.

به ربطاً وثيقاً « كارتباط الحازونة بقوقعتها »^(١٨٧). وكانت سلطات المدينة، الحريصة على حماية مصالح المستهلكين، تفرض عليه الذهاب إلى السوق لأن السوق كانت أسهل في الرقابة من الدكان الذي يكون فيه الحرفي هو سيد نفسه تقريباً^(١٨٨). ولكن الحرفي سرعان ما أخذ يبيع انتاجه في دكانه، من خلال *نافذته*، كما كانوا يقولون، في الأيام التي لم يكن فيها سوق، في عطلة السوق. وهكذا كان هذا النشاط بالمراوحة في أثناء عطلة السوق هو الذي جعل من الدكان مكاناً للبيع المتقطع، شبيهاً من هذه الناحية بالسوق. وكان الجزار في مدينة إيبورا Evora البرتغالية حول عام ١٢٨٠ يقطع اللحم ويجهزه في دكانه، ثم يبيعه في سوق من أسواق المدينة الثلاث التي تقام في أيام معلومة كل أسبوع^(١٨٩). وقد دهش رجل من أهل شتراسبورج في عام ١٦٤٢ عندما رأى في مدينة جرينوبل Grenoble الجزائريين يقطعون اللحم ويبيعونه في دكاكينهم، لا في الأسواق، بل كانوا يبيعونها « في مكان مثل دكاكين التجار الآخرين »^(١٩٠). وكان الخبازون في باريس يبيعون الخبز العادي والخبز الفاخر في دكاكينهم، وكانوا عادة يبيعون الخبز الكبير في السوق في أيام الأربعا والسبت^(١٩١). وفي مايو من عام ١٧١٨ صدر مرسوم جديد أحدث هزة في النقود، وتكرر الارتباك الذي تبع انهيار نظام لو Law. وكان من نتائج الهزة التي أحدثها المرسوم أن الخبازين، بدافع من الخوف أو الخبث، لم يحملوا إلى السوق الكميات التي كانوا يبيعونها هناك عادة، فإذا حان الظهر لم يجد إنسان خبزاً في السوق العامة، والأدهى من ذلك، أن الخبازين كانوا في اليوم نفسه يبيعونه غالباً برفعون السعر بمقدار سولين إلى ٤ سولات للرطل الفرنسي، وينتهي السغير التوسكاني في باريس^(١٩٢) وهو الذي نستشهد به، إلى أن النظام « ليس مستتباً في هذه الأمور بالصورة التي تراه عليها في البلاد الأخرى ».

والخلاصة أن الحرفيين هم أول من اتخذوا الدكاكين، ثم جاء أصحاب الدكاكين الحقيقيون بعدهم : ونعني بهم أولئك الذين لعبوا في عمليات التبادل دور الوسطاء، فكانوا يندسون بين المنتجين والمشتريين، ويقنعونهم بالشراء والبيع دون أن ينتجوا بأيديهم شيئاً من البضائع التي يعرضونها (على الأقل انتاجاً كاملاً). إنهم - منذ البداية، وبصفة أساسية - مثل ذلك التاجر الرأسمالي الذي عرفه كارل ماركس بأنه دائماً ينطلق من المال (م) فيحصل على البضاعة (ض)، ثم يعود من البضاعة دائماً إلى المال (م) حسب التخطيط م ض م : « إنه لا يفصل عن ماله إلا وفي تدبيره أن يستعيده ». بينما الفلاح كثيراً ما يأتي إلى السوق لبيع بضائعه ليشتري على الفور البضائع التي يحتاج إليها : فهو ينطلق من البضاعة ويعود إلى البضاعة حسب المسار التالي : م ض. كذلك الحرفي الذي يلتمسه قوته في السوق، لا يظل قابضاً على المال. وهناك بطبيعة الحال استثناءات ممكنة.



دكاكين الخبازين ودكاكين القماشين، بعضها بجانب البعض الآخر في أمستردام
 لوحة من أعمال ياكوبوس فرييل Jacobus Vrel من رسامي المدرسة الهولندية في القرن السابع
 عشر (مجموعة فستلر في أمستردام) Amsterdam, Collection H.A. Wetzlar

ولقد كان المستقبل من حظ الوسيط، فهو شخصية خاصة قائمة بذاتها، متغلظة، وهذا المستقبل هو ما يعيننا، يعيننا أكثر من الماضي والمصادر الأولى التي يصعب حل تعقيداتها، على الرغم من أن العملية كان يمكن أن تكون بسيطة، فهؤلاء هم التجار الجائلون، الذين بقوا بعد أفول نجم الامبراطورية الرومانية، قد فوجئوا منذ القرن الحادي عشر - وربما قبل هذا التاريخ - بنمو المدن، فكف بعضهم عن التجوال واستقروا، واندمجوا في قطاعات الحرف الحضرية. وهذه الظاهرة لا ترتبط بتاريخ معين، ولا ترتفع بمكان بعينه، وهي لم تظهر في ألمانيا وفرنسا في القرن الثالث عشر، وإنما اعتباراً من القرن الثالث عشر^(١٨٢). وهذا هو **البائع الجوال** الفلاني، يقدمه المغبرتين، يكف عن حياة التجوال، ويستقر على مقربة من الحرفيين، في دكان شبيه بدكاكينهم، ولكن دكانه كان يختلف عنها اختلافاً ظل يتزايد مع الأيام وضوحاً. كان دكان الخباز في القرن الثامن عشر يشبه إلي حد كبير دكان الخباز في القرن الخامس عشر أو حتى الرابع عشر. أما دكاكين التجار فقد تغيرت من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر في شكلها وفي مناهج التجارة تغيراً لا تخطئه العين.

ومع ذلك فالتاجر صاحب الدكان لم ينفصل منذ البداية عن الاتحادات الحرفية التي اتخذ مكانه فيها عندما اندمج في العالم الحضري. ولكنه ظل ينطبع بوصمة ما ترجع إلى أصله وإلى حالات الاضطراب التي تولدت عنه. وحتى عام ١٧٠٢ نقراً في تقرير فرنسي: «صحيح أن التجار يعتبرون الأوائل بين الحرفيين، يعتبرون أعلى منهم درجة، ولكنهم لا يزيّنون عن ذلك»^(١٨٤). هذا الكلام ينطبق على فرنسا، التي لا يحل فيها البائع marchand عملياً مشكلة رتبته الاجتماعية عندما ينسب باسم التاجر négociant، وإليك نواب التجارة يعبرون في عام ١٧٨٨ عن حزنهم من أن التجار كانوا حتى ذلك التاريخ يعتبرون من « طبقة من الطبقات الدنيا في المجتمع »^(١٨٤). كانت هذه هي العبارات التي ترد في فرنسا عند الحديث عن التجار، ولكنها لم تكن تستخدم في أمستردام أو لندن ولا حتى في إيطاليا^(١٨٦).

كان أصحاب الدكاكين في بداية القرن التاسع عشر، بل ويعد القرن التاسع عشر، يبيعون دون تفريق البضائع التي يلقونها من اليد الأولى، أو الثانية أو الثالثة. وتكشف عن طبيعة عملهم هذا، تسميتهم الأولى، المألوفة في فرنسا mercier، وهي كلمة مشتقة من اللاتينية merx, mercis بمعنى بضاعة، أي بضاعة، والمثل الفرنسي السائر يقول: «كالتاجر، يبيع كل شيء، ولا يعمل شيئاً». ونحن في كل مرة نتاح لنا فيها بيانات عن محتويات دكاكين البدالين، نجد فيها بضائع متباينة أشد التباين، سواء كانت هذه الدكاكين في باريس في القرن الخامس عشر^(١٨٧) أو بواتييه^(١٨٨) أو كراكاو^(١٨٩) أو فرنكفورت المظلة على نهر الماين^(١٩٠). أو كان المقصود هو دكان أبرهام دينت Abraham Dent - البدال

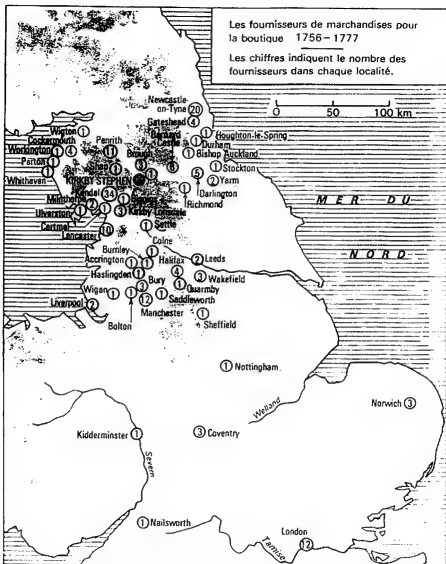
shopkeeper - في مدينة كيركبي ستيفن Kerkby Stephen وهي مدينة صغيرة في منطقة ويستمورلاند Westmorland شمالي إنجلترا^(٢٠١).

كان دكان هذا البقال العطار الإنجليزي، الذي نستطيع أن نتابع أعماله اعتماداً على أوراقه التي تتناول الفترة من ١٧٥٦ إلى ١٧٧٦، يبيع كل شيء. كان في المقام الأول يبيع الشاي (الأسود والأخضر) بمختلف أصنافه - بأسعار مرتفعة طبعاً لأنه كان بعيداً عن السواحل فلم يكن يفيد من البضائع المهرية الرخيصة؛ ثم يأتي بعد ذلك السكر، العسل الأسود، الدقيق، النبيذ، والبراندي، والبيرة، والسيدر، والشعير، وحشيشة الدينار، والصابون، والاسبيداج البلدي، والسناج، والرماد، والشمع الخام، والشحم، والشموع، والتبغ، وملح الليمون، واللوز، والزبيب، والخل، والبسلة الناشفة، والفلفل، والبهارات، وجوزة الطيب، والقرنفل... كذلك نجد عند أبراهام دينت أقمشة حريرية، وصوفية، وقطنية، وكل أصناف الخردوات، والإبر، والدبابيس الخ بل نجد لديه الكتب والمجلات والتقويم، والورق... وربما كان الأفضل أن نذكر ما لم يكن الدكان يبيعه؛ لم يكن يبيع الملح، ولسنا نعرف لذلك ميراً مقبولاً، ولم يكن يبيع البيض والزبد والجبن، لأنها على الأرجح كانت متوفرة في السوق.

والزبائن الرئيسيون الذين كانوا يشترون من دينت هم منطقياً سكان المدينة الصغيرة والقرى المجاورة، أما الموردون فكانوا (انظر الخريطة المقابلة) (٢٠٢) فكانوا منتشرين على مساحة كبيرة، مترامية الأطراف على الرغم من أن مدينة كيركبي ستيفن لم تكن مرتبطة بوسائل مواصلات تستخدم مجاري المياه. ولكن النقل بطريقة البر، وكان يقيناً غالي التكلفة. كان منتظماً، وكان مقاوِماً للنقل يقبلون البضائع التي يكلفون بنقلها، ويقبلون كذلك خطابات وصور التحويل الائتمانية التي كان يستخدمها كوسائل للدفع. وكان الائتمان في الحقيقة يلعب دوره على نطاق واسع لصالح زبائن الدكان، ولصالح صاحب الدكان نفسه حيال مورديه.

ولم يكن أبراهام دينت يكتفي بنشاطه في محل البقالة، فقد اشترى جوارب تريكو وصنعها في كيركبي ستيفن والمنطقة المحيطة بها. وبهذا أصبح صاحب أعمال صناعية وتاجراً يبيع منتجاته التي كان الجيش الإنجليزي يتزود بها، يوردها إليه تجار الجملة اللندنيون. ولما كان هؤلاء التجار الكبار يسمحون له بأن يصدر خطابات ائتمان مسحوبة عليهم، فيبدو أن أبراهام دينت اشتغل مروجاً dealer لخطابات الائتمان: والحقيقة أن خطابات الائتمان التي تعامل فيها كانت تتجاوز بكثير حجم أعماله التجارية. وكانت التعامل في هذه الخطابات الائتمانية يعني تسليف المال.

ونحن عندما نقرأ كتاب ويلان T. S. Willan نشعر بأن أن أبراهام دينت كان صاحب دكان من نوع خارج عن المألوف، وكأنما كان رجل أعمال واسع النشاط. ربما كان الرجل



٦ - موردو البضائع إلى البقال أبراهام دينت في كيركبي ستيفن

نقلًا عن كتاب : T. S. Willan, Abraham Dent of Kirkby Stephen, 1970.



بقالة اسكتلندية خلف منصفتها، حول عام ١٧٩٠: وكانت تباع بضائع مختلفة منها قوالب السكر، والشاي الأخضر الذي كانوا يسمونه هيسون hyson، والأقمشة، وعلج اللبمون، والشموع (١). ويشهد القرط الذهبي والعقد المصنوع من كهرمان أسود على السعة (متحف People's Palace Glasgow)

فعلاً كذلك. ولقد التقيت أنا شخصياً في عام ١٩٥٨ في مدينة جليقه Galice في أسبانيا بيقال بسيط كان يشبه أبراهام دينت إلى حد بعيد: كان يبيع في دكانه كل شيء، وكان في مقدور الإنسان أن يطلب إليه أن يأتيه بأي شيء، بل كان من الممكن أن يصرف الإنسان لديه الشيكات المسحوبة على البنوك. ألا يحق لنا أن نقول إن الدكان كان بكل ببساطة يوفر الاحتياجات المحلية في مجموعها؟ وكان على صاحب الدكان أن يتصرف بالشطارة والمهارة لينجح في الوفاء بهذه الاحتياجات. ولدينا يقال آخر من أهل مدينة ميونيخ من منتصف القرن الخامس عشر، وصلت إلينا دفاتر حساباته (١، ٢)، يبدو أنه كان هو أيضاً خارجاً عن المألوف. كان يختلف إلى الأسواق العادية، والأسواق الموسمية، ويشتري من نورنبرج ومن نوردلينجن، ويذهب حتى إلى البندقية ومع ذلك فلم يكن سوى تاجر صغير عادي، إذا قيمناه قياساً على مسكنه الفقير الذي يتكون من حجرة واحدة، فقيرة الأثاث.

التخصص والتدرج

يشقان طريقهما

وعلى خط مواز لهذه الثوابت المستمرة، سار التطور الاقتصادي صانعاً أشكالاً أخرى من الدكاكين المتخصصة، وأصبح في مقدورنا أن نستنتج شيئاً فشيئاً الحوانيتية الذين يبيعون بالميزان : مثل البقالين ؛ والذين يبيعون بالذراع : باعة الأقمشة والخياطين ؛ والذين يبيعون بالقطعة : الأنوات الحديدية؛ والذين يبيعون أشياء مستعملة من ملابس وأثاث: الروباييكيا. وكان باعة الروباييكيا يحتلون مركزاً هاملاً : فقد بلغ عددهم في مدينة ليل ١٠٠٠ في عام ١٧١٦ (٢٠١).

واتخذت بعض الدكاكين وضعاً خاصاً شجعها عليه تطور الخدمات، من هذه الدكاكين: دكان الأجزعي، دكان التسليف على رهونات دكان، الصراف المصرفي banquier، الصيرفي الذي تعامل في تحويل العملات changeur، دكان النادل aubergiste، وكان النادل يقدم الطعام والشراب والفراش وكان في كثير من الأحيان يقوم بدور الوسيط في أعمال النقل البري، ودكان الساقى أو الحانة، وكان «السقاة تجار نبيذ يتخذون مناخذ ومفارش ويقدمون الطعام للزبائن في دكاكينهم» (٢٠٢)، وكانت هذه الدكاكين أو الحانات قد انتشرت في كل الأنحاء، في القرن الثامن عشر، مما أثار ثائرة الأخيار. والحق أن بعض هذه الدكاكين أو الحانات مارست أعمالاً مشبوهة أثارت الشكوك فيها، من هذا القبيل تلك الحانة «في شارع أورس» Ours في باريس، التي «كانت تشبه وكر العصبجية والحرمة أكثر مما كانت محلاً لخيار الناس» (٢٠٣) على الرغم من رائحة الأطعمة الشهية التي كانت تفوح من مطاعم الشواء المجاورة. يتبغى أن نضيف إلى قائمة الدكاكين وأصحابها، دكاكين الكتّبة، بَن دكاكين الموثقين وكتاب العدلية، على الأقل أولئك الذين شهد الشهود بأنهم «رأوه في مدينة ليون يجلسون في دكاكينهم مثل الجرمجية ينتظرون زبائنهم» - وهذه هي العبارة التي استخدمها رحالة مر بتلك المدينة الفرنسية في عام ١٦٤٣ (٢٠٤). وكان هناك موثقون وكتبة عدلية «على رأسهم ريشة» كما يقولون، متميزون منذ القرن السادس عشر، وكان هناك في المقابل، كتبة عموميون بؤساء لا يجدون ما يمكنهم من اتخاذ دكاكين، منهم أولئك الذين كانوا يعملون في العراء، يصطفون عند عمدان سانتزينوسان Saints-Innocents، ولكنهم كانوا على أية حال يكسبون ما يملأ جيوبهم بالنقود، لأن أعداد الخدم - من الذكور والإناث - الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، كان كبيراً (٢٠٥). وكانت هناك دكاكين للعاهرات، أطلقوا عليها في أسبانيا اسم محلات اللحم casas de carne. ونقرأ في مسرحية «مُخاتل اشبيلية» El Burlador de Sevil- la التي صدرت في سنة ١٦٢٥، وهي من تأليف تيرسو دي مولينا Tirso de Molina الذي

ولد في عام ١٥٨٢ وتوفي في عام ١٦٥٨ عند مدينة إشبيلية أن فيها شارع للفجور هو « en la Calle de la Serpiente أي شارع الشعبان- [...] يمكن أن نرى فيه آدم يجري... وراء النساء ما شاعت له نزواته [...] وحتى إذا كانت اللقمة الواحدة بدوكات واحد، فإن اللقم التي سيبتلعها ستؤدي إلى استنزاف كيس نقوده » (٢٠٩).

وليست الدكاكين كلها سواء. وليس التجار كلهم سواء. فسرعان ما يفرض المال درجاته: والمال يقيم، باديء هيكلأ هرمياً في مجال حرفة البقال القديمة، إذا رضينا بهذا التشبيه، فإذا القمة يتربع عليها بعض التجار أصحاب الثراء الكبير تخصصوا في التجارة الخارجية البعيدة، وإذا القاع يلزمه الفقراء باعة الإبر أو المشمع، أولئك الذين يقول عنهم المثل السائر «التاجر الفقير، طعامه فقير»، حتى الخادمة، وبخاصة إذا كان لديها تحويشة، لا يمكن أن ترضى به زوجاً. والقاعدة العامة هي أن التجار يرتفع بعضهم فوق بعض درجات: لنا أن نجول ببصرنا في كل مكان لنرى كيف تحاول مجموعة من التجار أن ترتفع فوق الآخرين. في فلورنسا كانت القطاعات الكبيرة أو الفئات والاتحادات الحرفية الكبيرة Arti Maggiore تختلف عن القطاعات الصغيرة أو الفئات والاتحادات الحرفية الصغيرة Arti Minori. وفي باريس تطورت الأمور من لائحة سنة ١٦٢٥ إلى مرسوم ١٠ أغسطس ١٧٧٦ بحيث أصبح الشرف الرفيع من نصيب القطاعات الستة أو الاتحادات الحرفية الستة les Six Corps وهي على التوالي: القماشون، العطارون، الشماعون، الصياغ، البقالون، الدباغون. ولم يكن الترتيب دائماً خماسياً، بل كان هناك تحديد آخر للقمة في عالم الدكاكين وأصحابها، إذا ذهبنا إلى مدريد وجدنا ترتيباً خماسياً Cinco Gremios Mayores القطاعات أو الاتحادات الخمسة الكبرى التي سيكون لها دور كبير في القرن الثامن عشر. في لندن كانت القطاعات أو الاتحادات مصنفة على اثني عشر قطاعاً أو اتحاداً. أما في إيطاليا، وفي المدن الحرة بألمانيا، فكان التمييز أكثر وضوحاً: فقد أصبح كبار التجار في الواقع نوعاً من النبلاء هم التجار الوجها، le patriciat، وكانوا يمسكون بزمام الحكومة في المدن التجارية الكبيرة.

الدكاكين

تغزو العالم

ولكن الشيء الأساسي من وجهة نظرنا هو أن الدكاكين التجارية، على اختلاف أصنافها غزت المدن، كل المدن، والنهيمتها، ثم القرى بعد حين: أقبل حوانيتيون من كل لون إليها، وحطوا فيها رحلهم منذ القرن السابع عشر، وبخاصة إبان القرن الثامن عشر، وكانوا بقالين لا خبرة عندهم، ونادلين من أوطى درجة، وأصحاب حانات. وكان هؤلاء الذين افتتحوا الحانات مرابين على نطاق ضيق وكانوا يقومون بتنظيم ألوان المتعة الجماعية: نلتقي بهم

من جديد في الأرياف الفرنسية في القرنين التاسع عشر، والعشرين؛ كان الناس يذهبون إلى حانة القرية « بلعبون، ويتسامرون، ويشربون، ويلهون... وكان الدائن يذهب إليها ليتعامل مع المدين، والتاجر ليتعامل مع الزبون... هناك كانت تعقد الصفقات، وتبرم العقود...» وكأنما كانت الحانة منتدى وفندق الفقراء.. وإذا كانت الكنيسة تمثل قطب القرية من ناحية فقد كانت الحانة تمثل في الناحية المقابلة للكنيسة القطب الآخر للقرية (٢١٠).

ولدينا آلاف من الشواهد تشهد على ما شمل الدكاكين من نمو وانتشار، فقد تزايدت الدكاكين في القرن السابع عشر حتى شابهت السيل، أو الفيضان المنهمر. وتحدث لويه دي بيجا Lope de Vega في عام ١٦٠٦ عن مدريد، وقد أصبحت عاصمة أسبانيا قائلاً : *Todo se ha vuelto tiendas* أي لقد تحول كل شيء، إلى دكاكين (٢١١). وأصبح الدكان tienda إطاراً من الأطر المفضلة للروايات البيكاردية [التي تدور حول شخصية الشاطر الذي ينجح بالحيلة وينجو من المازق]. ونقرأ عن إقليم بافاريا الألماني أن التجار كثروا « حتي أصبح عدد التجار مثل عدد الخزائن » (٢١٢). ولدينا خبر عن سفير فرنسا في لندن في عام ١٦٧٣، طرده من البيت الذي كان يقيم فيه لأنهم قرروا أن يهدموه « ليقيموا مكانه مكان جديدة »، فبحث عن سكن جديد بلا جدوى، وكتب يقول « وهذا أمر سيصعب عليك أن تتصوره بالنسبة لمدينة كبيرة كهذه... [ولكن] نظراً لأن أغلب الدور الكبيرة قد هدمت منذ أتيت إلى هنا وتحولت إلى دكاكين ومحلات صغيرة للتجار، فالإنسان لا يكاد يجد ما يستأجره من مساكن » وإن وجد فبأجارات جنونية (٢١٣). وإذا أخذنا بما قاله دانييل ديفو فقد اتخذ تحول المباني إلى دكاكين صورة بشعة monstrously (٢١٤) : كان عدد دكاكين البقالة mercers في مجموعها في عام ١٦٦٣ نحو ٥٠ أو ٦٠ في المدينة الضخمة كلها؛ فلما انتهى القرن كان العدد قد ارتفع إلى ٣٠٠ أو ٤٠٠ : وظهرت الدكاكين الفاخرة التي زينها أصحابها بتكاليف مرتفعة، وتباروا في كسوة حيطانها بالمرايا، وأكثروا من الأعمدة، والمذبة، والشمعدانات والأبليكات البرونزية التي وصفها دانييل ديفو الطيب بأنها كانت من أعمال السرف والحماقة. ولكننا نعرف من أعجبوا بها، فهذا رحالة فرنسي زار لندن في عام ١٧٢٨ وذهل لمنظر الفترينات التي راها لأول مرة : « الشيء الذي لم ينتشر عندنا [في فرنسا] هو الزواج، والزجاج - والشهادة لله - غاية في الجمال والشفافية. إنهم في لندن يحيطون الدكاكين بالزجاج، ويرتبون البضائع من خلفه، فهو يحميها من الغبار، ويعرضها لتراها عيون المارة، ويقدم إليهم منظراً جميلاً من كل ناحية » (٢١٥). وشهد هذا الوقت نفسه تحرك الدكاكين نحو غرب لندن، مواكبة اتساع المدينة، وهجرة الأغنياء، وإذا كان شارع باتر نوستر Pater Noster Row في شرق لندن قد ظل حيناً طويلاً من الزمن هو مكان الدكاكين

المفضل، فقد وجد شارع پاتر نوستر نفسه ذات يوم يفرغ من الدكاكين التي انتقلت غرباً إلى المكان الجذاب الجديد إلى كافنت جاردن Covent Garden ، وسيتأق هذا المكان بالدكاكين الجميلة عشر سنوت أو نحوها، ثم تتحرك الموجة حركتها وتنقل الدكاكين إلى لادجيت هيل Ludgate Hill، ولن تلبث الدكاكين أن تنتشر بعد ذلك كالجراد في اتجاه راوند كورت، وفينتشيرتش ستريت، وهاونسديتش Round Court, Fenchurch Street, Houndsditch. ولكن المدن كانت كلها تسير على هذا المنوال، كانت دكاكينها تتزايد، وكانت تجور على الشارع بما تقتضيه منه لشرفات العرض، وكانت تهاجر من حي إلى حي^(٢١٦). وانظر إلى باريس كيف انتشرت فيها المقاهي^(٢١٧)، وكيف نمت دكاكين كورنيش السين الفارمة، وفيها دكان بيتي دنكر Petit Dunkerque الذي فتر به فولتير^(٢١٨)، حتى غطت شهرته على شهرة ساحة القصر أو الباليه Palais وكان تلك الساحة في أيام بيير كورني Corneille [القرن السابع عشر] محط إعجاب الناس، ومحل فرجتهم الأول بما كان فيه من نشاط تجاري رائع^(٢١٩). حتى التجمعات الحضرية الصغيرة، أو المدن الصغيرة حدث فيها طغرات مشابهة، في مالطة مثلاً، منذ مطلع القرن الثامن عشر، كانت مدينة لاغالي La Valette مدينة جديدة ضيقة، نقرأ عنها في تقرير مفصل كتبه شاهد عيان^(٢٢٠)، أن دكاكين البقالة ودكاكين القطاعي الصغيرة تكاثرت فيها حتى إن أصحابها لم يكونوا يحققون منها من الربح ما يقيم أودهم، فمنهم من اضطر إلى السرقة، ومنهم من أفلس، ولم يكن فيهم قط من استطاع أن يملأ دكانه بالبضائع؛ والإنسان يملكه الأسى عندما يرى هذا العدد الكبير من الشباب يضيعون في هذه الدكاكين الدوثة dote التي قبضوها لتوهم عند الزواج، أو الميراث الذي حصلوا عليه من آبائهم، كل هذا ينتهي بهم إلى شغلة كسل وقعود، وتنبلة حقيقية una occupatione sedentaria et cosi poltrona «، ويحزن صاحب هذا التقرير، الحريص على الفضيلة، وهو يذكر أن بيوت المالكين تتزايد فيها المشغولات الذهبية والفضية، وهي عبارة عن رأسمال عاطل ميت، وأن الرجال والنساء والأولاد، من الطبقة العادية، يلبسون ثياباً من أقمشة غالية، ويتشحنون بشيلان من الدنتيللا الثمينة، وأشد ما يستنكره هو أن بنات الهوى putane يرفلن في حلل من الحرير ويركبن عربات الحنطور. ويضيف عبارة جادة لا يخالطها شيء من فكاهة: « مادام الفجور محظور، فلا أقل من أن تفرض على الغانيات ضرائب un tanto al mese per dritto d'abiti «. آليس من حقنا، مع الالتزام بما تفرضه النسبية علينا من تقييم كل وضع بحسب ظروفه، أن نقول إن تلك علامة على أن مجتمعاً استهلاكياً قد بدأ يظهر بالفعل آنذاك؟



دكان فاخر في مدريد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر: يبيع التحف والانتبهكات. ويمكن أن نقارن الديكور هنا بالديكور الذي وصفه دانتيل ديغو في حديث عن الدكاكين اللندنية الجديدة في مطلع القرن. (لوحة من رسم لوي باريت إي الكاثر Luis Paret y Alcazar متحف لازارو Lazaro بمدريد.)

ولكن موجة الازدهار والانتلاق لها درجاتها، ومن الممكن أن تصل إلى السرف، كان ج.ب. سي J.B. Say قد أقام في لندن في عام ١٧٩٦ ثم عاد إليها ورأها بعد عشرين عاماً، في سنة ١٨١٥، فانعقد لسانه من فرط دهشته - كانت هناك دكاكين عجيبة تعرض البضائع بالتخفيض، ووجد النصابين في كل مكان، ووجد لافتات منها « الثابتة » ومنها « المتجولة » بين المشاة يطالعونها أمام عيونها دون أن يضيعوا دقيقة في الذهاب إلى اللافتة الثابتة، فقد شهدت لندن قبيل ذلك الوقت اختراع *الرجل السندويتش* وهو الرجل الذي يحمل لافتة علي بطنه، ولافتج علي ظهره، يكتنفانه كالسندوتش، ويسير بهما بين الناس^(٣٣).

أسباب

الازدهار

لو أننا استخدمنا لغتنا الحالية لقلنا إن التوزيع اتسعت رقعته في كل مكان، وإن حركة التبادل زادت سرعتها، لا في الدكاكين وحدها بل في الأسواق العادية والأسواق الموسمية أيضاً، وإن قطاع التجارة الثابتة الدائمة التي مارسها الدكاكين، وقطاع الخدمات الذي اتسع نطاقه أدبياً إلى انتصار قطاع ثالث لا ينفصل عن النمو العام الذي شهده الاقتصاد.

ومن الممكن أن نستشهد على هذا الانطلاق بالعديد من الأرقام، كأن نحسب العلاقة بين عدد السكان وعدد الدكاكين^(٢٢٢)، أو نحسب النسبة المئوية بين دكاكين الحرفيين ودكاكين التجار، أو نحسب متوسط حجم الدكان ومتوسط دخله. وهذا هو فرنر زومبارت Werner Sombart^(٢٢٣) يعتمد شهادة المؤرخ يوستوس موزر Justus Möser، وهو مؤرخ ألماني متميز، دقيق الملاحظة، وإن شاب أسلوبه شيء من الحزن، تناول مدينته أوسنابروك Osnabrück بالملاحظة، وتبين في عام ١٧٧٤ أن « عدد البقالين قد زاد إلى ثلاثة أمثاله منذ قرن، بينما قل عدد الحرفيين إلى النصف ». وهناك مؤرخ آخر هو هانس ماورسبرج Hans Mauersberg قدم إلينا مؤخراً بيانات مشابهة، وإن كانت محددة الأرقام، وتناول بها طائفة من المدن الألمانية الكبيرة. كذلك هناك بحوث تتناول شرائح اختيرت بالمصادفة، واعتمدت على إعلانات الوراثة بعد موت أصحاب الدكاكين، منها بحث تناول مدريد في عصر فيليب الرابع^(٢٢٤)، وبحثان تناولوا الدكاكين وتجار القطاعي القطالونيين والجنوبيين في صقلية في القرن السابع عشر^(٢٢٥)، وتطلعنا هذه الأبحاث على دكاكين بسيطة، هزيلة، مهددة بالإفلاس، لا يتخلف عنها بعد تصفيتها عند موت صاحبها إلا الديون. كان الإفلاس في هذا العالم البسيط شيئاً شائعاً. بل إن الإنسان ليتكون لديه انطباع - مجرد انطباع - بأن الظروف كانت في القرن الثامن عشر مهياة لقيام حركة « پوجادية » poujadisme، لو كان لصغار

خبايز باريس يشرح إفلاسه - ٢٨ يونيو ١٧٧٠ -

السيد جينييه Guesnée معلم خبايز في باريس، قدم ميزانيته أمام القضاء التجاري في باريس، مبيناً، حسب القواعد، ديونه الإيجابية، وديونه السلبية، من حيث هو مخلص، وتقابل في لغتنا العالية الديون المطلوبة، والأصول، والصلحة التي صورناها في الصفحة الأولى من دوسيه يضم أربع أوراق، وهي تبين بوضوح عمليات بيع على الحساب، وكان من بين الدائنين عدد من مستشاري المحكمة التي عرفت آنذاك باسم البرلمان. أما الديون السلبية فمباراة عن مشتريات من الدقيق، على الحساب، وكان هذا الخبايز يمتلك دكاناً، و أدوات «، وعربة، وحصاناً لتوصيل الطلبات، و قدرت كلها بما يساوي ٦٦٠٠ جنيه من فئة الليفر، و قدرت متقولاته بـ ٧٤٠٠ جنيهًا. ونظمّن القارئ إلى أن المعلم الخبايز عقد تسوية مع دائتيه. ولنا أن نأمل أن يكون زياته قد سدوا ما عليهم في الوقت المطلوب.

(أرشيف السين Archives de la Seine, D4 B6, 11, dossier 52)

Guenee
28 juen 1770



Acte de l'Académie de Caen
M. Doullay a été élu pour toutes causes pour
fournir les dépenses par lui faites à l'Académie de Caen
L. D. y après avoir



Grandes de l'Académie M. de Nivernais	150
M. de Nivernais	20
M. de Nivernais	250
M. de Nivernais	80
M. de Nivernais	10
M. de Nivernais	16
M. de Nivernais	80
M. de Nivernais	200
M. de Nivernais	100
M. de Nivernais	100
M. de Nivernais	110
M. de Nivernais	40
M. de Nivernais	160
M. de Nivernais	113
M. de Nivernais	15
M. de Nivernais	110
M. de Nivernais	80
M. de Nivernais	30
M. de Nivernais	66
M. de Nivernais	80
M. de Nivernais	40
M. de Nivernais	23
M. de Nivernais	60
M. de Nivernais	12
M. de Nivernais	10
M. de Nivernais	180
M. de Nivernais	30
M. de Nivernais	160
M. de Nivernais	160
M. de Nivernais	24

2752

التجار حرية التعبير عن مطالبهم [حركة من نوع تلك التي أسسها بيبير بوجود في عام ١٩٥٣ للدفاع عن صغار التجار والحرفيين في فرنسا واتخذت شكل الاتحاد والحزب السياسي]. ونجد مصداق ذلك فيما جري في إنجلترا في عام ١٧٨٨ عندما حاولت وزارة فوكس Fox أن تفرض ضرائب على صغار التجار، فتراجعت على الفور «إزاء السخط [الذي أحدثه] القرار بين الشعب»^(٢٢٧). حتى إذا لم يكن أصحاب الدكاكين هم الشعب - وهذه حقيقة ظاهرة جلية - فإن أصحاب الدكاكين عند الضرورة يحركون الشعب. وهذا هو ما جرى في باريس في عام ١٧٩٣ وفي عام ١٧٩٤، حيث كانت حركة العريانيين sans-culotterie الشعبية تستمد عناصرها بنسبة كبيرة من النصف بروليتاريا التي تتكون من صغار أصحاب الدكاكين. وفي هذا ما يجعلنا نصدق تقريراً، قد يبدو للوهلة الأولى متحيزاً بعض الشيء، يذهب إلى أن عدد تجار القطاعي الذين كانوا حول عام ١٧٩٠ على شفا الإفلاس في باريس بلغ ٢٠٠٠٠^(٢٢٨).

ويمكننا اعتماداً على معلوماتنا أن نؤكد ما يلي :

• أن زيادة أعداد السكان، وانتعاش الحياة الاقتصادية على المدى الطويل، ورغبة تاجر القطاعي في أن يكون في داره، كل ذلك أدى إلى تضخم أعداد الوسطاء، في مجال التوزيع. وإذا كانت أعداد الوسطاء قد تزايدت، على ما يبدو، زيادة مفرطة، فإن هذا يقوم، على أكثر تقرير، دليلاً على أن هذا الانتعاش سبق انطلاق الاقتصاد، ولم يكن ينق فيه كل الثقة .

• أن ما ارتبط بالدكاكين من ثبات نقط البيع، وفتحها فترات طويلة، ونشاط الدعاية، والمساومات التي كانت تجري في الدكاكين، والثروة التي كانت أسبابها تتصل بين البائع والمشتري هناك، كل هذه الأمور لعبت دوراً في صالح الدكاكين. كان الناس يدخلون الدكاكين للحديث والنقاش، أكثر مما كانوا يدخلونها للشراء، وكانما كانت الدكاكين مسرحاً صغيراً، ولنا أن نذكر في هذا المقام الحوار الطريف المسلي، الذي يصور واقعاً ممكناً، الذي كتبه في عام ١٦٢١ Chanoine François Pedoue .

مؤلف مسرحية "البورجوازي المهذب Le Bourgeois poli" (١٦٢٠). كان آدم سميث Adam Smith هو الذي خطر بباله، في لحظة من لحظات التندر النادرة أن يقارن بين الإنسان الذي يتكلم وبين الحيوانات التي لم تؤت هذه الميزة، فقال : « إن ميل الإنسان إلى تبادل الأشياء ربما كان نتيجة لقدرته على تبادل الحديث.... »^(٢٢٩) والناس يحبون الثروة، وربما كان تبادل الحديث بالنسبة إليهم شيئاً لا مفر منه، حتى إذا لم يتبع تبادل الحديث تبادل الأشياء [أو قل الشراء] في كل الأحوال:



دكان أجرجي : رسم إيريكي من قصر إيسوني Issogne ، في منطقة فال دويست Val d'Aoste ، أواخر القرن الخامس عشر.

* إن السبب الأكبر في انتعاش الدكاكين كان الائتمان والتسليف. كان هناك من فوق الدكاكين تاجر الجملة الذي يقدم البضاعة بالائتمان، على الحساب. وكان علي تاجر القطاعي أن يدفع الكمبيالات المسحوبة traies كما نقول اليوم. وهناك وثائق تدلنا على أن آل جيتشارديني كورسي^(٢٢٢) وهم من كبار تجار فلورنسة الذين كانوا أحيانا يقومون باستيراد قمح صقلية (وأقرضوا جاليليو مالا، ومازالوا يفخرون بذلك إلى اليوم ويجدون فيه تشريفاً لأسرتهم العظيمة) كان هؤلاء التجار الكبار يبيعون الفلفل بطريق الائتمان، بكمبيالات واجبة السداد بعد ١٨ شهراً، الفلفل يخرج من مخازنهم إلى العطارين الذين يبيعون بالقطاعي، ودفاتر حساباتهم تشهد على ذلك شهادة ثقة. ومن المؤكد أنهم لم يكونوا أول من أخذ بهذه الطريقة. وكان صاحب دكان القطاعي يبيع هو الآخر بالائتمان إلى زبائنه. الأغنيا، منهم قبل غيرهم وكان الخياط يتبع مع زبائنه نفس الطريقة. على الحساب، وكان الخباز يبيع أيضاً على الحساب، ويستخدم قطعتين من الخشب^(٢٢٣) يحز فيهما حزين متماثلين كل يوم، يترك للزبون قطعة، ويحتفظ بالقطعة المناظرة : وصاحب

الحانة يعطي على الحساب^(٢٢٤) : ويقوم الشارب بخط علامة بالطباشير على الحائط تبين ما عليه من دين. ويقول دانييل ديفو إنه عرف عائلة كان دخلها يقدر بعدة آلاف من الجنيهات، وكانت تدفع للجزار، والخباز، والبقال، وتاجر الجبن، نفقات قدرها ١٠٠ جنيه، وكانت تظل دائماً مدينة بمائة جنيه^(٢٢٥). ولا يساورنا أدنى شك في أن السيد فورنييرا Fournierat الذي يذكره **دليل العناوين المريح** Livre comode des adresses الصادر في عام ١٦٩٢^(٢٢٦) كبايع هدم قديمة تحت بواكي سوق باريس العمومية، والذي يعرض في إعلانه أنه « يُلبس الرجل ملابس محترمة في مقابل أربعة جنيهات ذهبية من فئة الپيستول في العام »، هذا البائع الذي كان يعرض « الملابس الجاهزة » على اللبس لم يكن دائماً يطلب أن يسدد إليه الثمن مقدماً. ومن هذا القبيل هؤلاء التجار الثلاثة الشركاء ، باعة الهدوم القديمة، في شارع نيف بأبروشية سانت ماري في باريس، الذين كانوا يعرضون خدماتهم « لكل متطلبات الحداد من معاطف وإشارات وكولات، حتى الملابس السوداء » نفسها التي تلبس في الجنازات والمآتم^(٢٢٧).

فوضع التاجر شبينه بوضع الرأسمالي الصغير، يعيش بين هؤلاء الذين بداينهم، وأولئك الذين يداينونه. والموازنة بين ما عليه، وبين ما له، موازنة هشة، دائماً على شفا الضياع. فإذا ما وضع المورد (أي الوسيط المتصل بتاجر الجملة، أو تاجر الجملة نفسه) السكين على رقبته، حدث الطامة الكبرى. أو إذا تقاعس عميل غني عن دفع ما عليه، تعالى صراخ التاجر، كما حدث مع بائعة السمك تلك التي صورت في عام ١٦٢٢ محتبتها فقالت : « كنت قد شرعت أدبر أمور حياتي، وإذا بي أصبح على الحديد »^(٢٢٨) - قالت حرفياً : « على الأبيض » وكان الأبيض قطعة من فئة العشرة دينيات dix deniers، وكانت عملة زهيدة من نوع الليار liard كالليم.

كان كل صاحب دكان معرضاً لمثل هذه المحن : أن يتأخر العملاء في السداد، أو لا يسدّدوا ما عليهم كلياً. وهذا تاجر السلاح فرانسوا پوميرول، وكان يعالج كتابة الشعر عندما تجود قريحته، يشكو في عام ١٦٢٢^(٢٢٩) من سوء حاله : « تتعب وتشقى وتقول آه، ويتأخر عليك الزبون إياه، وخشع التسويف والمماطلة ويأه. قدامك إيه غير الصبر يا ولاده. » هكذا رسم صورة التاجر الصغير الذي يقع ضحية التسويف في دفع الحساب.

وإذا وضعت المصادفة تحت أعيننا خطابات كتبها صغار التجار، والوسطاء والموردين، وجدنا هذه الشكوى من التسويف أكثر الشكاوى شيوعاً. نقرأ في هذا الخطاب مثلاً : « نكتب إليكم مجدداً هذه السطور لتعرف منكم متى تريدون تسديد ما عليكم لنا » - التاريخ: ٢٨ مايو ١٦٦٩. أو : « إنني يا سيدي مندهش غاية الدهشة، لأن خطاباتي المتكررة إليكم لا تحدث أثراً، ومن واجب الإنسان أن يرد علي ما يتلقى من رسائل... » - التاريخ : ٣٠ يونيو

١٦٦٩. « ما كنا نعتقد أنكم بعد أن أكدتم لنا أنكم ستأتون إلى محفلنا لتسوية ما عليكم من حساب، سافرتم بون أن نسمع منكم كلمة » - التاريخ : أول ديسمبر ١٦٦٩. أو : « لا أعرف ماذا أكتب إليوم، فقد رأيت أنكم لا تحفلون بالخطابات التي أكتبها إليكم... » - التاريخ : ٢٨ يولييه ١٦٦٩. أو : « لقد رجوتكم منذ ستة أشهر أن تسدوا ما عليكم لي... » - التاريخ : ١٨ أغسطس ١٦٦٩. أو : « لقد أيقنت أن خطاباتكم إلي لا تهدف إلا إلى التسوية... » - التاريخ : ١١ أبريل ١٦٧٦. هذه الخطابات كتبها تجار مختلفون من ليون^(٢١٠). ولم أعر على الخطاب الذي كتبه داثن يانس يتوعد فيه المدين المسوف بأن يذهب إليه شخصياً في جرينوبل ويأخذ حقه بذراعه. وهذا تاجر من أبناء ريمس، لم يكن في زمان لويس الرابع عشر، يسلف إلا بحذر، وكان دائماً يذكر المثل الفرنسي السائر: « عندما أسلفك فأننا الكريم ابن الكريمة، وعندما أطلبك بالسداد فأننا اللئيم ابن اللئيمة »^(٢١١).

كانت هذه الممارسات المعوجة، والأساليب الملتوية تخلق ألواناً من التبعية ومن الصعاب يجز بعضها بعضاً. حدث في أكتوبر من عام ١٧٢٨ في سوق سانت أوستي Sainte-Hostie بمدينة ديجون Dijon أن بيعت الأقمشة التيلية في سهولة، بينما تعثر بيع الأقمشة الصوفية والحريرية. «... ويرجعون السبب في ذلك إلى أن تجار التجزئة يشكون من قلة التصريف، ومن أنهم لا يحصلون على الثمن من المشتريين، ولهذا فليس في مقدورهم أن يشتروا المزيد من البضاعة. ومن ناحية ثانية فإن تجار الجملة الذين يأتون إلى الأسواق يرفضون أن يبيعوا بالأجل إلى غالبية تجار التجزئة الذين لم يسدوا ما عليهم من ديون قديمة »^(٢١٢).

ولكن لدينا في الناحية المقابلة لهذه الصور صور أخرى رسمها دانييل ديفو شرح فيها بالتفصيل أن سلسلة الائتمان هي أساس التجارة، وأن الديون توازن بعضها بعضاً، وأن التعامل بها يؤدي إلى مضاعفة أنشطة التجار ودخولهم. والشئ، الذي يعيب وثنائ دور المحفوظات هو أنها تجمع للمؤرخ حالات الإفلاس، والقضايا، والمصائب أكثر ما تصور له المسار العادي للأعمال التجارية. وهكذا فإن الأعمال التجارية الناجحة، مثلها مثل السعداء، من الناس، لا تدخل التاريخ.

السريحة

ونشاطهم المتزايد

يطلق على السريحة بالفرنسية اسم colporteur كوليپورتير وتعني حرفياً من يحمل على رقبته، فالسريحة هم باعة مساكين عادة، يحملون بضائعهم الضئيلة كل الضالة على رقابهم، أو معلقة في رقابهم، أو فوق ظهورهم. وهم يكونون في مجال التبادل شريحة من

العمالة لها قيمتها. فهم يسدون في المدن نفسها، وعلى نحو أكثر في المراكز والقرى الفراغات التي تتوزع شبكات التوزيع العادي. ولما كانت هذه الفراغات كثيرة، فإن أعداد السريحة تتزايد، وتتطوع بطابع الزمن. ولدينا سلسلة طويلة من أسماء السريحة في اللغات المختلفة تشهد على وجودهم في كل مكان. في فرنسا : colporteur, contreporteur, hawkker, huckster, في انجلترا : porte-balle, mercelot, camelotier, brocanteur petty chapman, pedlar, packman في ألمانيا تختلف أسماءهم بحسب المناطق: Höcke, Hueker, Grempler, Hausierer, Ausrufer, Bönhasen, أما في إيطاليا فهو merciajuolo وفي أسبانيا buhonero. والبائع السريع له أسماء خاصة به تتبعها حتى شرق أوروبا، ففي تركيا اسمه sayyar satıcı وهو اسم يعني السريع الذي يحمل بضاعته ويسرح بها، كما يعني التاجر في الدكان الصغير، وفي اللغة البلغارية يسمونه sergidzyja (من الكلمة التركية sergi) وفي اللغة الصربوكرواتية يسمونه torbar (من التركية torba وتعني الكيس أو المخلة) وقد يسمونه أيضاً torbar i strebar أو Kramer, Krämer (كلمة من أصل ألماني ويستخدمونها للدلالة التاجر السريع وقائد القافلة أو البورجوازي الصغير) الخ^(٢١٢).

هذه الأسماء الكثيرة المتنوعة ترجع كثرتها وتنوعها إلى أن السريع ليس نمطاً اجتماعياً محدداً، بل إن نشاط السريحة عبارة عن مجموعة من الحرف تأبى التبويب العقلاني: فكلمة سافويار Savoyard السريع القادم من منطقة سافوي، كانت تعني في شتراسبورج، في عام ١٧٠٣^(٢١١) سنان السكاكين السريع، الذي كان يقدم خدماته على الأبواب، ويجوس خلال الشوارع والطرق مثل السريحة الآخرين من عمال تنظيف المداخل، وتصلح الكراسي الذين يحترفون الملو بالخيزران؛ وكلمة ماراجات Maragate^(٢١٥) كانت تعني الفلاح من جبال كانتبريا شمال شرق شبه جزيرة إيبيريا وكان شياً ينقل القمح والخشب المتخلف عن البراميل المكسرة، وبراميل السمك المملح، والأقمشة الصوفية الخشنة، بحسب اتجاهه، إذا كان قادماً من الهضبة التي تنمو عليها الغلال والكروم في منطقة قشتالة إلى المحيط الأطلسي، أو راجعاً من المحيط الأطلسي إلى الهضبة؛ وكان علاوه على ذلك، يعتبر بيباعاً سريعاً، يصفونه بعبارة en ambulancia^(٢١٦) لأنه كان يشتري البضائع التي ينقلها ويتولى بيعها بنفسه، كلها أو بعضها. ولا شك في أن الفلاحين النساكين البولنديين من أهل قرية أندريخو Andrychow الحرفية القريبة من كراكاو كانوا من الباعين السريحة، أو على الأقل من كان منهم يذهبون لبيعوا إنتاجهم من القماش في وارسو، أو جدانسك (دانتسج) أو لفوف Lwow أو تارنوبول Tarnopol، أو في الأسواق الموسمية لوبلين Lublin أو دوبيش Dubno، بل ربما وصلوا إلى أستانبول وإزمير والبندقية ومارسليا.

كان هؤلاء الفلاحون المسارعون إلى الخروج من منبتهم، يتحولون إذا أتيت لهم الفرصة إلى الملاحة : وهكذا « أصبحوا من الرواد الأول للملاحة على نهر الدنيستر أو في البحر الأسود »، وهذا ما يحدثنا به نص يرجع إلى عام ١٧٨٢^(٢٤٧). إلا أننا نتساءل إذا كان من المناسب أن نعتبر من قبيل البياعين السريعة هؤلاء التجار الأغنياء من أبناء مانشيستر، وهؤلاء الصناع من أبناء يوركشير وكافنتري، الذين كانوا يركبون مطاياهم ويجوسون خلال الديار الإنجليزية عارضين بضائعهم على أصحاب الدكاكين ؟ يقول دانييل ديفو عنهم: « إذا غضضنا البصر عن ثروتهم، حق لنا أن نعتبرهم من الباعة السريعة »^(٢٤٨). كذلك تنطبق التسمية على التجار الذين يسمون بالفرنسية forains^(٢٤٩) وتعني الأجانب، أي القادمين من مدينة أخرى، وكان هؤلاء التجار في فرنسا، وأمثالهم في بلاد أخرى ينتقلون من سوق إلى سوق، ولكنهم كانوا أحياناً من أولي اليسار.

وأياً كان الأمر فإن عمل الباعة السريعة، سواء كانوا من الفقراء أو الأغنياء، يحفز التبادل، ويمارسه، وينشره. ولكن الدليل قائم على أن المناطق التي يغلب عليها البيع على يد السريعة، التي يكون لهم فيها الأسبقية، مناطق يغلب عليها عادة نوع من التأخر الاقتصادي. كانت بولندة متأخرة بالقياس إلى اقتصاد أوروبا الغربية : لهذا فمن المنطقي أن يكون البائع السريع فيها هو الملك. ويحق لنا أن نتساءل، اليس عمل الباعة السريعة هو بقية بقت على قيد الحياة من الشكل الذي كانت عليه التجارة العادية طوال قرون في الماضي ؟ لقد كان السيريون Syri في الدولة الرومانية الشرقية من الباعة السريعة^(٢٥٠). ثم إن صورة التاجر في أوروبا في العصر الوسيط تمثله رجلاً جوالاً، أشعث، أغبر، كالبياع السريع في كل زمان. وهناك نشرة ساخرة ترجع إلى عام ١٦٢٢^(٢٥١) تصف هذا التاجر القديم، « بمخللة تتدلى على جنبه، وحذاء له جلد له إلا في يوزه »، وأمرأته من خلفه تتبعه « تنقي الشمس بقبعة ضخمة مطبقة من الخلف حتى إن حافتها لتصل إلى موضع الحزام حول وسطها ». إلا أن هذين الزوجين الجائلين استقرا ذات يوم في دكان، وغيراً جلدتهما، وأصبح في مقدورنا أن نبين أنهما أقل بوساً مما كان يبدو عليهما. ألم يكن بين السريعة، على الأقل بين أصحاب العربات، تجار أغنياء أصحاب نفوذ ؟ كانوا، وهم يمارسون تجارة السريعة، ينتظرون فرصة سائحة ليحققوا لأنفسهم الترفي والتقدم. فقد كان السريعة هم، في كل الأحوال تقريباً، الذين فتحوا في القرن الثامن عشر الدكاكين القروية المتواضعة التي تحدثنا عنها، بل كانوا هم الذين غزوا المراكز التجارية، ونحن نجد في ميونيخ خمسين شركة إيطالية وسافاوية في القرن الثامن عشر خرجت من تحت عباءات الباعة الجائلين الناجحين^(٢٥٢). وقد حدثت ظواهر شبيهة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، في المدن الأوروبية التي لم تكن تزيد في حجمها عن القرى إلا قليلاً.

كانت أنشطة الباعين السريعة، إذا أضيفت بعضها إلى البعض الآخر، تصل إلى جمهور واسع وتحدث أثراً واسعاً كبيراً. فقد كان انتشار الأدب الشعبي، والتقويمs almanachs في الأرياف من عمل السريعة وحدهم تقريباً^(٢٥٢). كذلك كانت المنتجات الزجاجة لبوهيميا في القرن الثامن عشر^(٢٥٤) يوزعها السريعة في البلاد الاسكندنافية وانجلترا وروسيا والدولة العثمانية. كذلك كانت البقاع السويدية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بقاعاً قد خلت إلى أكثر من نصفها تقريباً من السكان : وكانت نقاط تجمع السكان نادرة ومبعثرة وتناثرة في خل، كال فراغ الهائل. ولكن مثابة الباعة السريعة الصغار، القادمين من فيسترجوتلاند Västergötland وسمالاند Småland، مكنت من توزيع بضائع مختلفة هناك « من حدوات الخيول والمسامير والكوالين والدبابيس... إلى التقويمات والكتب الدينية التي تعلم التقوى »^(٢٥٥). أما في بولندا فكان اليهود السريعة يتولون من ٤٠ إلى ٥٠ ٪ من التجارة^(٢٥٦)، ونجحوا كذلك في الديار الألمانية، فسيطروا جزئياً في هذا الوقت المبكر على أسواق لايبستيج الباهرة^(٢٥٧).

فلم يكن نشاط الباعة السريعة في كل الأحوال نشاطاً متخلفاً، بل حدث أكثر من مرة أن كان نشاطاً استهدف توسيع بعض المجالات توسيعاً رائداً، أو غزو سوق جديدة، ففي سبتمبر من عام ١٧١٠ رفض مجلس التجارة في باريس طلباً تقدم به اثنان من يهود أفينيون هما موزي دي فالابريج Moyse de Vallabrege واسرائيل دي چاسيار Israël de Jasiar، كانا يطلبان السماح لهما « ببيع أقمشة من الحرير والصوف وبضائع أخرى في كل مدن المملكة لمدة ستة أسابيع في كل فصول السنة الأربعة، دون فتح دكاكين ». وبدت هذه المبادرة، التي تقدم بها التاجران اللذان لم يكونا بطبيعة الحال من الباعة السريعة، « شديدة الضرر على التجارة، وعلى مصالح رعايا الملك »، أي أنها كانت تمثل تهديداً سافراً لأصحاب الدكاكين والتجار. والوضع المألوف هو أن تجار الجملة وأصحاب الدكاكين الكبار أو حتى الصغار، هم الذين يمسون بالخيوط التي تحرك نشاط الباعة السريعة، فيخصون هؤلاء الموزعين العنيدين بالبضاعة *الراكدة* التي تزحم مخازنهم. ذلك أن فن البائع السريع يقوم على بيع كميات صغيرة، والوصول بها إلى المناطق البعيدة عن طرق المواصلات الميسرة، وجر رجل المترددين، وهو لا يقتصد لا في الجهد ولا في الكلام، على طريقة الباعة الذين نراهم الآن أحياناً في شوارعنا الكبيرة، والذين هم من ورثتهم. والبائع السريع يظهر في المسرحيات خفيفاً في حركته، مضحكاً في مسلكه، سريع البديهة، ولذا ذكر تلك المسرحية التي ظهرت في عام ١٦٣٧^(٢٥٨) والتي لم تتزوج فيها الأرملة الشابة في النهاية الرجل الذي كان يجيد الكلام إجابة مفردة، إلا أن رفضها الرجل لا يعني أن كلامه لم يستهويها، ولتسمع رأيها:

رباه. كم هو لطيف ! لو كان عندي مال

ووافقت، لتزوجني

ولكن مكسبه في عام من الجرائد التي ينادي عليها

لن يكفي لشترتي منه نظارة.

والباعة السريحة يتغلغلون في كل مكان، بتصريح أو بغير تصريح، حتى يصلوا إلى بواكي سانماركو San Marco في البندقية أو على جسر البونيف Pont-Neuf في باريس. كان جسر أبو Abo في فنلندة تشغله الدكاكين، ولكن هذا لم يمنع الباعة السريحة من التجمع عند طرفي الجسر^(٢٦٠). أما مدينة بولونيا Bologna فكان من الضروري صدور قرار واضح ينظم العمل في الميدان الكبير المواجه للكاتدرائية، وهو المكان الذي تقام فيه السوق أيام الثلاثاء والسبت، بحيث لا تصبح ما يمكن أن نسميه سوقاً يومية نتيجة للباعة السريحة^(٢٦١). وكان الباعة السريحة Ausrufer في مدينة كولونيا الألمانية ينقسمون إلى ست وثلاثين فئة من أولئك الباعة الذين يصيحون في الشوارع منادين على بضائعهم^(٢٦٢). فإذا انتقلنا إلى مدينة ليون الفرنسية وجدناها في عام ١٦٤٢ تغص بصياح الباعة السريحة المستمر ؛ كان الباعة السريحة يسرحون بكل شيء، يمكن بيعه: الزلاية، الفاكهة، الحطب، الفحم النباتي، الزبيب، الكرفس، البسلة المطهوه، البرتقال الخ. كذلك كانت الخضروات والخس تدور بها العربات وينادي عليها الباعة السريحة. وكان هؤلاء الباعة يبيعون التفاح والكمثرى مسلوقة، ويبيعون الكريز بالميزان، الرطل بكذا^(٢٦٣). ولقد وصلت إلينا صورة عن الباعة السريحة ونذاعاتهم في جنات لندن، وباريس، وروما سجلتها الرسوم المطبوعة بالحفر والأعمال الأدبية، ونحن نعرف الباعة السريحة في شوارع روما من اللوحات التي رسمها الأخوة كاراتشي Carracci أو جوزيبي باربيري Giuseppe Barberi، وهم باعة يبيعون التين والشمام والبقوننس والبرتقال والسميط والقرايش والبصل والخبز والهدوم القديمة والقماش وأكياس الفحم وطيور وحيوان الصيد والضفادع... وهل يمكننا أن نتخيل البندقية الأنيقة في القرن الثامن عشر وقد غزاها باعة رقائق الذرة ؟ لقد كان هذا الرقاق يباع في يولية من عام ١٧٦٧ بكميات كبيرة « مقابل سعر دنىء هو سول واحد » ويقول رجل قوي الملاحظة في تعليق هذه الظاهرة « ويرجع السبب في ذلك إلى أن سواد الشعب [من أهل المدينة] الجائع يزداد فقراً »^(٢٦٤). فكيف السبيل إلى التخلص من هذه الأخطا من السريحة ؟ هذا هدف لم تغلق أية مدينة من مدن العالم في بلوغه. في ١٩ أكتوبر من عام ١٦٦٦ كتب جي باتان Gui Pâtin عن باريس^(٢٦٥) : « لقد شرعوا هنا في التدخل بتدبير البوليس ضد البياعات، والسريحة والصرمانية الذين يعرفلون المرور العام، ويريدون أن يروا شوارع باريس نظيفة أنيقة ؛ وقال الملك إنه يريد أن يجعل من باريس ما جعله أغسطس من

روما... ولكن دون جدوى، بكل تأكيد : وهل من سبيل إلى مطاردة أسراب الذباب ؟ لقد كانت كل شوارع المدن، وكل طرقات الأرياف تسير عليها هذه الأرجل التي لا تتعب ولا تكل. حتى هولندية ذاتها كانت، في تاريخ متأخر مثل عام ١٧٧٨ تحت تأثير طوفان من « الباعة الجائلين، والسريحة والأرزقية كانوا يبيعون ما لا يعد ولا يحصى من من البضائع الأجنبية، يبيعونها للأغنياء وذوي اليسار الذين يقضون جزءاً كبيراً من العام في عزيمهم بالريف»^(٢٦٦). كان الهوس بالعزب والبيوت الريفية الذي بدأ متأخراً قد بلغ مداه في الأقاليم الهولندية المتحدة، وربما كان هذا الهوس هو الذي حرك من ورائه هذا الطوفان من السريحة والجائلين.

كثيراً ما كان نشاط الباعة السريحة يرتبط بهجرات موسمية : كانت تلك هي الحال بالنسبة للسافونيين^(٢٦٧)، والدوفيين، الذين كانوا يجوسون خلال فرنسا، وألمانيا أيضاً، والأفيريئين^(٢٦٨) أبناء الهضبة، وبخاصة هضبة سانفلور Saint-Flour، وكانوا يسيرون خلال طرقات آسيانيا. وكان الإيطاليون يأتون إلى فرنسا، يقضون «موسمهم»، أو موسم هجرتهم، ومنهم من كانوا يقنعون بالجلولان في ربوع مملكة نابلي : أما الفرنسيون فكانت وجهة هجرتهم الموسمية هي ألمانيا. وهناك مراسلات للباعة السريحة من أبنا، منطقة ماجلان Magland^(٢٦٩) (وهي الآن منطقة السافوى العليا Haute-Savoie) تتيح لنا أن نتتبع بين عام ١٧٨٨ وعام ١٨٣٤ حركات ذهاب وإياب «الصياغ» الجائلين، وكانوا في الحقيقة باعة ساعات، يعرضون بضائعهم في الأسواق الموسمية السويسرية، (لوتسرن Luzern وتسورتساخ Zurzach)^(٢٧٠) وفي دكاكين جنوب ألمانيا، وكانوا في جولانهم يتبعون خطوط سير طويلة توشك أن تكون ثابتة، يتوارثونها أياً عن جد. وكان حظهم يختلف، فيزيد تارة، ويقل تارة أخرى : ففي سوق لوتسرن التي انعقدت في ١٣ مايو ١٨١٩ « لم يكن ما ربحوه يكفي ليدفعوا ثمن المشروب في الحانة مساء »^(٢٧١).

وربما قام الباعة السريحة من حين لآخر بما يوشك أن يكون غزوات مفاجئة كانت ترتبط يقيناً بتشرد أعداد من الناس في أوقات الأزمات. ففي عام ١٧٨٣^(٢٧٢) كان من الضروري اتخاذ إجراءات عامة، جماعية، ضد الباعة السريحة، والجائلين، وضد الحواة «الذين يقدمون عروضاً بالحيوانات المروضة»، وضد المعالجين الغريبين الأطوار «الذين يسمونهم المنقذين salutadores الذين كانوا يعلقون صليباً كبيراً في رقابهم ويدعون أنهم يبرئون المرضى من البشر والحيوان بالصلاة». وكلمة السريحة تشمل من حيث هي إطلاقاً نوعية أجنبية من ملطيين، وجنوبيين، كما تشمل أناساً من أهل البلد. فإذا قال قائل إن السريحة لم يكن فيهم فرنسيون، وأنهم كانوا من الأجانب، فهو يسقطهم عن عمد. ومن الطبيعي أن هؤلاء المتشردين الذين كانوا يسرحون ببضائع كانوا على صلة بالمتشردين من غير السريحة الذين كانوا يهيمنون في كل واد، وكانوا يلتقون بهم في الطريق، وربما اشتركوا معهم في



بياع سريع يبيع القليلين ، وهو نوع من السميطة ، في شوارع موسكو . صورة مطبوعة بالعلم رجع إلى عام ١٧٩٤ .

أعمال التهريب والتحايل في العالم الذي لا تنتمي فيه رعية إلى راعيتها^(١٧٣). ومن الطبيعي كذلك أن يشاركوا في التهريب. وكانت إنجلترا حول عام ١٦٤١ تفص بالسريجة الفرنسيين، يقول عنهم السير توماس رو Thomas Roe من المجلس الملكي الخاص Privy Council إنهم يسهمون في العجز المالي الذي تعاني منه ميزانية المملكة^(١٧٤). وكيف لا، وقد كانوا أعوان البحارة الضالعين في التهريب على السواحل الإنجليزية، يُدخلون الصوف وتراب مكابس الجوخ، ويُخرجون البراندي.

هل نشاط السريجة

نشاط عتيق ؟

هذه النشاط الذي يمارسه السريجة، يؤكد الباحثون عادة، أنه يتلاشى من تلقاء نفسه كلما بلغت البلد درجة معينة من النمو. ويقولون إنه تلاشى في إنجلترا في القرن الثامن عشر، وفي فرنسا في القرن التاسع عشر. إلا أن تجارة السريجة انتعشت مرة أخرى في القرن التاسع عشر، على الأقل في ضواحي المدن الصناعية التي لا ترتبط إلا على نحو

سيء بشبكات التوزيع العادية^(٢٧٥). كذلك الحال في فرنسا، حيث يكشف كل بحث فولكلوري عن آثاره التي بقيت في القرن العشرين^(٢٧٦). وكان البعض يرون - اعتماداً على منطق التقدير على أساس حكم مسبق - أن وسائل النقل العصرية قد أصابت تجارة السريخة في مقتل. ولكننا نجد تجار الساعات السريخة من أبناء ماجلان يستخدمون في عام ١٨٢٤ العربات والحناطير، عن رضا، بل لقد استخدموا سفينة بخارية مخروبا بها عباب بحيرة لي مان Léman^(٢٧٧). ولا يجوز لنا أن نفعل عن أن تجارة السريخة نظام يتميز بقدرة فائقة على التأقلم. وأي عائق يصيب التوزيع يمكن أن يؤدي إلى ظهورها أو إلى ظهورها مرة أخرى؛ أو يؤدي إلى تعاضل الأنشطة التي تجري في الخفاء، من قبيل التهريب، والسرقه، وإخفاء المسروقات؛ كذلك كانت كل فرصة تسنح على غير انتظار يتم فيها التخفيف من قبضة المنافسة والرقابة ومن الإجراءات الرسمية الشكلية للتجارة تؤدي إلى اتساع نطاق تجارة السريخة.

هكذا كانت فرنسا إبان الثورة وفي عصر الإمبراطورية الذي تلا عصر الثورة مسرحاً لتعاظم نشاط تجارة السريخة. ويمكننا أن نصدق هذا القاضي الصعب الصارم، قاضي محكمة التجارة في ميتس Metz، الذي قدم في ٦ فبراير من عام ١٨١٣ تقريراً مطولاً رفعه إلى السادة أعضاء اللجنة العامة للتجارة في باريس^(٢٧٨) جاء فيه: «إن نشاط السريخة اليوم، ليس شبيهاً بنشاط سريخة الأمس الذين كانوا يحملون بضائعهم فوق ظهورهم. لقد أصبحت تجارة السريخة تجارة واسعة، وانتشرت في كل مكان، وهي التجارة التي يفترض أنها بلا مكان». كانت هذه التجارة تقوم في مجموعها على نشالين، ولصوص يتنزلون على الزبائن البسطاء، تنزل الويا، ويقعون وقع الكارثة على التجار «المستقرين في متاجرهم»، أصحاب المحلات الرائجة المظلة على الشوارع الممتازة. ومن رأيه أن الضرورة الملحة تفرض اتخاذ إجراء حاسم، على الأقل لصالح أمن المجتمع. يا له من مجتمع مسكين، ذلك المجتمع الذي لا تحظى فيه التجارة إلا بالقليل من التقدير، والذي أصبح فيه مقدور كل من هب ودب، منذ تصاريح الثورة والأوراق النقدية التي صدرت في زمان الثورة والتي عرفت باسم الأسينييا assignats، أن يصبح تاجراً لقاء رسم زهيد. والحل الوحيد في نظر قاضينا «إعادة الاتحادات الحرفية»؛ ولا يكاد يضيف إلى ذلك إلا عبارة: «مع العمل على تحاشي مساوئي نظامها القديم!». ولسنا بحاجة إلى الاسترسال في مطالعة تقريره، المهم أنه صادق فيما أورده عن موجات، بل جيوش الباعة السريخة التي كانت ترى في كل مكان تقريباً. وفي هذا العام نفسه، عام ١٨١٣، تلقى مأمور البوليس في باريس خبراً عن باعة جائلين أسموهم نصيجية يمدون نصباتهم في قلب الشارع، في كل مكان «من أول بولفار المادلين Madeleine إلى بولفار التامبل Temple». كانوا يمدون نصباتهم دون ما

حياً أمام أبواب الدكاكين، ويبيعون البضائع نفسها مما كان يثير حنق أصحاب الدكاكين، وكانوا يبيعون خاصة المصنوعات الزجاجية، والفخارية، والأدوات المكسوة بالمينا، بل ربما باعوا المجوهرات، ولم توفق قوات النظام في مطاردتهم « كانت كلما طردت هؤلاء النصبجية من مكان، عادوا إليه من جديد [...] وكان عددهم الكبير مصدر قوتهم وسبيل خلاصهم. فكيف السبيل إلى وقف هذه الأعداد الكبيرة من البشر ؟ » وبخاصة إذا كانوا فقراء، ويضيف مأمور البوليس : « وربما لم تكن هذه التجارة غير المنظمة مضرّة بالتجارة أصحاب المحلات، كما قد يخطر ببال الإنسان في البداية، فهم الذين يبيعون البضائع إلى هؤلاء السريحة الذين يقومون في أغلب الأحوال بدور موزعين لقاء سمسرة... »^(٢٧٩).

بل لقد عرفت فرنسا في وقت ليس ببعيد، بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٥، عندما أصابها الجوع في أثناء الحرب، « سوقاً سوداء » كانت نوعاً من الانتعاش للتجارة السريحة. أما روسيا، بين عام ١٩١٧ وعام ١٩٢٢، فقد مرت بفترة صعبة، وعانت من القلاقل، واختناقات التموين، وإذا بها تشهد من جديد الوسطاء السريحة الذين كانوا فيما مضى باعة وسطاء، ودلالين يجمعون البضائع بطرق غير مشروعة، ويصرفونها، وباعة جائلين، من نوع " أبو مخلة " des hommes au sac^(٢٨٠) كما كانوا يقولون على سبيل التحقير. واليوم، عندما يأتي الزراع من أهل بريتانيا بسيارات الشحن إلى باريس، ليبيعوا فيها مباشرة إلى الزبائن الخرشوف والقرنبيط الذي يرفضه تجار الجملة في الشوارع، فإنهم يكونون إلى حين من الباعة السريحة. من الباعة السريحة العصريين نذكر هؤلاء الفلاحين من أبناء جورجيا وأرمينيا، بمنازهم الطريفة، الذين يحملون أجولة مليئة بالخضروات، وشباكاً مليئة بالطيور الحية يسافرون بها في أيامنا هذه إلى أماكن التصريف المختلفة حتى موسكو، تشجعهم على هذه الرحلات السريحة أسعار تذاكر الطائرات المنخفضة على الخطوط الداخلية. ولو حدث ذات يوم أن اتخذ طغيان الشركات الاحتكارية السيطرة على مساحات كبيرة من التجارة أبعاداً لا يمكن القبول بها، فليس هناك ما يمنع عند ذاك من أن تقوم تجارة سريحة جديدة تنصدي لهذا الطغيان، فكل قوة لها ما يقابلها. ولقد كانت التجارة السريحة دائماً وسيلة للتحايل على النظام المستقر للسوق المقدسة الحرام، ولاستفزاز السلطات القائمة.

أوروبا: الآليات

عند الحد العلوي للتبادل

هناك فوق الأسواق والدكاكين والسريحة بنية علوية قوية تتحكم في التبادل، يمسك بزمامها رجال متمكنون ممتازين، وكان هذه البنية العلوية طابق علوي يضم الآليات الكبيرة للاقتصاد الكبير، وهذا الاقتصاد الكبير هو بالضرورة اقتصاد الرأسمالية التي لا حياة لها بدونه.

في عالم الأمس كانت الأدوات الأساسية للتجارة الواسعة المدى هي الأسواق الموسمية والبورصات، ولا نعني بذلك أنها كانت المراكز الوحيدة التي تركزت فيها كل العمليات التجارية الكبيرة، فقد كانت هناك مكاتب الوثائق في فرنسا وفي البلدان الأوروبية - باستثناء إنجلترا التي اقتصر عمل الوثائق فيها على التحقق من شخصية الأفراد : كانت مكاتب الوثائق أماكن تصلح لعقد صفقات عظيمة الأهمية، لا حصر لها، في إطار من السرية، وكانت هذه المكاتب من الكثرة بحيث نتيج لنا، على ما يرى المؤرخ جان بول بواسون Jean-Paul Poisson^(٢٨٧) أن نقيس، اعتماداً عليها، المستوى العام للمعاملات التجارية. كذلك كانت البنوك، هذه الأوعية التي أخذت الأموال تنساب إليها، وتتجمع فيها، وتبقى بها، فلم تكن تخرج من البنوك لتستغل الاستغلال الفعال الذكي إلا في أحوال قليلة : أياً كان الأمر فقد كانت هذه البنوك تتخذ لنفسها مواقع تتزايد سعتها وتتعاظم أهميتها^(٢٨٨). وهناك المحاكم التجارية الفرنسية، التي أضيفت إلى اختصاصاتها فيما بعد موضوعات وقضايا الإفلاس. كانت هذه المحاكم التجارية تعتبر بالنسبة للتجارة والتجار نوعاً من العدالة ذات الإمتيازات per legem mercatoriam فقد كانت تهدف إلى الحفاظ على مصالح من نوع المصالح الطبقية. فلا غرابة في أن تطالب مدينة لو بوي Le Puy في ١٧ يناير من عام ١٧٥٧^(٢٨٩) ومدينة بيريجو Périgueux في ١١ يونيو من عام ١٧٨٢^(٢٩٠) بإقامة محاكم تجارية هدفها تسهيل الحياة التجارية فيهما.

أما الغرف التجارية الفرنسية في القرن الثامن عشر، والتي أنشئت أولها في دنكرق Dunkerque في عام ١٧٠٠^(٢٩١)، وقلوها في إيطاليا، فأسسوا غرفة تجارية في البندقية في عام ١٧٦٢^(٢٩٢) وغرفة في فلورنسا في عام ١٧٧٠^(٢٩٣)، فقد كانت تهدف إلى تقوية سلطة التجار الكبار على حساب الآخرين. وهذا شيء يقوله بصراحة وبغير مواربة تاجر من دنكرق في ٦ يناير ١٧١٠ : « كل هذه الغرف التجارية [...] لا تؤدي إلا إلى تخریب التجارة العامة [تجارة العالم كله] حيث أنها تخص خمسة أو ستة أشخاص بالسيادة المطلقة على النقل البحري، يمارسون هذه السيادة حيثما كانوا »^(٢٩٤). ومن هنا نفهم أن

نجاح الغرف التجارية اختلف من مكان إلى آخر، ففي مرسيليا أصبحت الغرفة التجارية هناك قلب الحياة التجارية ؛ أما ليون فكان شيوخ المحكمة التجارية هم الذين يمسكون بزمام أمور التجار، فلم تعد هناك حاجة إلى الغرفة التجارية، التي انتهت بها الأمر إلى أن نسبت أن تجتمع. وهذا هو المراقب العام يقول في ٢٧ يونيو من عام ١٧٧٥ (٢٨٩) : « لقد نما إلى علمي [...] أن الغرفة التجارية في ليون لا تعقد اجتماعات مطلقاً، أو لا تعقد إلا القليل من الاجتماعات .. مما أدى إلى أن مرسوم المجلس الصادر في عام ١٧٠٢ لم يتفد، وأن كل أمور تجارة هذه المدينة يتولى النقيب، بحثها والبث فيها » يقصد بالنقيب شيوخ المحكمة التجارية. ولكن هل كان يكفي أن يرفع الإنسان صوته مطالباً بإنشاء غرفة تجارية حتى ينقر إنشاؤها ؟ بالطبع لا، فقد طلبت مدينة سان مالو Saint-Malo في عام ١٧٢٨ إلى الملك إنشاء غرفة تجارية، دون جدوى (٢٩٠).

من الواضح إذن أن وسائل التجارة الكبيرة كثرت وتنوعت في القرن الثامن عشر ولكن الأسواق الموسمية والبورصات كانت بمثابة مركز الحياة التجارية الكبيرة.

الأسواق، أدوات قديمة

تتاولتها تعديلات بلا نهاية

الأسواق الموسمية مؤسسات قديمة، أقل قدماً من الأسواق العادية، ولكنها تعد بجذور لا نهاية لها في الماضي (٢٩١). والأبحاث التاريخية التي أجريت في فرنسا، ترجع الأسواق الموسمية، بحق أو بغير حق، إلى ما قبل روما، إلى ذلك الزمن البعيد الذي كان فيه الكلتيون يقومون برحلات الحج الطويلة. أيأ كان الأمر فإن النهضة التي حدثت في القرن الحادي عشر في أوروبا لا يمكن أن تكون انطلاقاً من الصفر (كما يقولون عادة) نظراً لأننا نجد آثار المدن والأسواق العادية والأسواق الموسمية ورحلات الحج - باختصار كانت هناك عادات وتقاليد قديمة، تلقفها الناس من جديد، ومن قائل (٢٩٢) إن سوق لاندني Lendit الموسمية في سان ديني ترجع في بدايتها على الأقل إلى القرن التاسع (إلى عصر الملك شارل الأصغر)؛ وإن أسواق طروا Troyes (٢٩٣) أسواق رومانية الأصل؛ وإن أسواق ليون Lyon تأسست حول عام ١٧٢ الميلادي (٢٩٤). كلام كثير، بعضه ادعاء، وبعضه قصص، تؤكد أو تنفي، والأرجح أن الأسواق الموسمية أقدم بكثير من كل الادعاءات والأقوال.

فالأسواق إذن قديمة، ولكنها على قدمها، مؤسسات تتسم بالحيوية، وبالقدر على التكيف مع الظروف، ويتلخص دورها في كسر الحلقة الضيقة المغرطة في الضيق التي تنحصر في داخلها عمليات التبادل العادية. وإليك هذه القرية الفرنسية في منطقة الموزين la Meuse طلبت في عام ١٨٠٠ (٢٩٥) التصريح لها بإقامة سوق موسمية حتي تأتي إليها، في دارها،

المنتجات المعدنية التي كانت بحاجة إليها، حتى هذه الأسواق التي نراها في كثير من البنادر المتواضعة، والتي يبدو عليها كأنها زيجات جمعت بين الريف القريب وبين قطاع الحرف الحضري، تقوم عملياً بكسر الحلقة العادية التي تحيط بالتبادل. أما الأسواق الموسمية الكبيرة فإنها تقوم بتعبئة اقتصاد مناطق واسعة؛ بل إن منها ما كانت تلتقي فيها أوروبا قاطبة، لتفقد من الإعفاءات التي تزيل إلى حين عوائق الضرائب ورسوم عبور الطرق. فعندما تقام السوق الموسمية تتضافر كل الجهود لكي تصبح السوق ملتقى خارقاً للمالوف، والأمير الذي يضع يده منذ وقت مبكر على هذه الملتقيات ذات الأهمية الحاسمة - هذا ما فعله ملك فرنسا^(٢٩٦)، وما فعله ملك إنجلترا. كذلك الإمبراطور أغدق على الأسواق الموسمية من نعمائه، وإعفاءاته، وضماناته وامتيازاته. ولكن الأسواق الموسمية، لم تكن من الوجهة الفعلية حرة، ولم تكن هناك سوق واحدة، حتى سوق بوكير Beaucaire نفسها، تمارس التبادل التجاري في حرية كاملة. ولدينا نص يتحدث مثلاً عن أسواق سومور Saumur الموسمية الثلاث « الملكية »، التي كانت كل منها تستمر ثلاثة أيام، يقول إنها « قليلة النفع لأنها ليست حرة »^(٢٩٧).

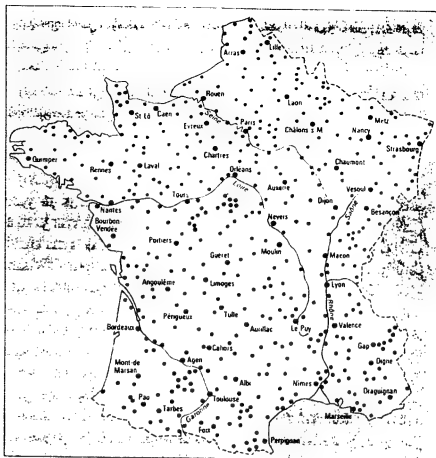
والأسواق الموسمية تبدو كأنها مدن عابرة، وهي على أية حال مدن، على الأقل إذا أخذنا بعهد روادها. وهي أسواق لها مواسمها، تقيم نصباتها، وتحتفل احتفالها، فإذا انتهى المهرجان، انفضت، ورحلت، ثم تقوم مرة أخرى، بعد غياب شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر. فلكل سوق إيقاعها، وتقويمها، وعلاماتها المميزة، وتختلف مقوماتها هذه عن مقومات الأسواق الأخرى المجاورة. وليست أهم الأسواق تلك التي يختلف إليها أكبر عدد من الرواد، بل أسواق البهائم البسيطة التي كانوا يسمونها « الأسواق السمينة ». كانت لمدن سوللي سور لوار Sully-sur-Loire^(٢٩٨) القريبة من أورليان، وپونتينيي Pontigny في بريتانيا، وسان كلير Saint-Clair، وپومون دي لوماني Beaumont de Laumagne أسواقها، لكل مدينة ثماني أسواق كل عام^(٢٩٩)؛ أما بندر ليكتور Lectoure في متصرفية مونتوبان Montauban، فكانت تقام فيه تسع أسواق سنوياً^(٣٠٠)؛ بينما كانت أوش تقيم ١١ سوقاً^(٣٠١)، وكانت أسواق البهائم، أو الأسواق السمينة، التي تقام في شينيراي، وهو بندر كبير من بنادر الأوت مارش في أوفرنيا، قد حققت شهرة كبيرة، بما كان يباع فيها من البهائم المسمنة، التي كانت غالبيتها تصل إلى باريس. وكانت هذه الأسواق الموسمية تقام في الثلاثاء الأول من كل شهر، أي أنها كانت تبلغ ١٢ سوقاً في السنة^(٣٠٢). كذلك كانت الحال بالنسبة إلى مدينة لويوي Le Puy « كانت تقام فيها ١٢ سوقاً في العام، تباع فيها كل أنواع البهائم، وبخاصة كميات كبيرة من البغال والبغال، والفراء، وأقمشة الجوخ التي كانت تنتجها منطقة اللانجدوك، والأقمشة التيلية التي كانت تنتجها أوفرنيا ببضاء وبنية، والجوت، والخبوط، والصوف، والجلود من كل الأنواع »^(٣٠٣). وكانت مدينة

مورتان Mortain في نورمانديا تقيم ١٤ سوقاً في العام (٢٠١). فهل بلغت بذلك الرقم القياسي؟ على من يريد أن يراهن على أن هذا العدد هو الرقم القياسي أن يتريث فربما كانت هناك أرقام أعلى.

وليس من شك في أن الأسواق لا تتشابه كلها في الجودة، فهناك الأسواق الريفية، منها مثلاً، غير بعيد عن سيينا Siena سوق توسكانيللا Toscanella الموسمية الصغيرة التي هي أشبه ما تكون بسوق الصوف العادية؛ وإذا طال الشتاء فلم يستطع الفلاحون أن يجزوا صوف الغنم - كما حدث في مايو من عام ١٦٥٢ - ألغيت السوق (٢٠٥).

والأسواق الموسمية الحقيقية هي الأسواق التي تفتح لها المدينة كلها أبوابها، هنا تطفئ السوق على كل شيء وتصبح هي المدينة، أو ربما تتجاوزتها بعد إذ غرستها، وربما كانت المدينة من القوة بحيث توقف السوق عند حدودها: المسألة مسألة وزن، لمن الوزن الأكبر. والأمثلة كثيرة. فقد أوشكت مدينة ليون أن تكون ضحية أسواقها الموسمية الأربع الضخمة (٢٠٦). أما باريس فقد سيطرت على أسواقها، وجعلتها على مقاييس الأسواق العادية الكبيرة؛ فكانت سوق لاندي القديمة التي ظلت حية نشيطة تقام في سان ديني، خارج أسوار باريس. وأما مدينة نانسي Nancy (٢٠٧) قد أخذت بالحكمة، ورثت إقامة أسواقها خارج نطاقها، ولكن في متناول يدها، في سان نيقولا دي پور Saint-Nicolas-du-Port. شبيه بذلك ما فعلته مدينة فاليز Falaise النورماندية التي نفت أسواقها إلى قرية جيبريه Guibray. وكانت قرية جيبريه تمتليء بالحياء في أثناء انعقاد الأسواق الشهيرة الصاخبة، أما في الأوقات بين السوق والسوق، فقد كان السكون يخيم على القرية، وكاننا أصابعها مس من السحر فنامت كالغاية في أسطورة *حسنا الغاية النائمة*، تنتظر من يوقظها. وأخذت مدينة بوكير نفسها بالحيطة، كما فعلت مدن أخرى، فخصصت لسوق المادلين الذي اشتهرت به وأثرت من ورائه، في مكان بينها وبين ضفة نهر الرون. ولكن حيطتها لم تجد نفعاً، فقد كان رواد السوق، الذين يبلغ عددهم عادة نحو خمسين ألف نسمة، يغزون المدينة التي كانت تعبيء كل فرق الخيالة بالمنطقة في محاولة بائسة لفرض نوع ما من النظام. فقد كانت جماهير من الناس تصل قبل يوم افتتاح السوق - في ٢٢ يولية - بأسبوعين، أي قبل أن تصل فرق حفظ النظام. وفي عام ١٧٥٧ تقرر البدء بتعبئة قوات الأمن مبكراً، في ١٢ يولية، ليتحقق «الأمان» لرواد السوق وأهل البلد.

أما المدينة التي تطفئ عليها أسواقها، فإنها تكف عن أن تكون هي هي. تشهد على ذلك مدينة لايبتيسيج التي ازدهرت سوقها في القرن السادس عشر، فقد أخذت تهدم وتبني، وتعيد تنظيم ميادينها ومبانيها حتى تكون السوق على راحتها (٢٠٨). وتعتبر مدينة مدينة ديلكامبو Medina del Campo في قشتالة (٢٠٩) مثلاً أفضل، فقد كانت تندمج في سوقها



٧ - كانت فرنسا في عام ١٨٤١ ما تزال تغص بالأسواق الموسمية.

نقلًا عن "قاموس التجارة والبضائع" الصادر في عام ١٨٤١

Dictionnaire du commerce et des marchandises, 1841, I, pp. 960 sq. :

ثلاث مرات في العام، فتحتل السوق سكة الروا Rue الطويلة ببيوتها ذات العمدان الخشبية، كما تحتل الميدان الضخم، ميدان پلاتا مايور Plaza Mayor أمام الكاتدرائية التي كانت الصلاة فيها تقام في الشرفة في أثناء انعقاد السوق . وهكذا كان التجار والزبائن يتابعون الصلاة دون أن يكون عليهم أن يقطعوا أعمالهم. ويحكى أن القديس سان چان ديلاكروا كان في طفولته ينظر مشدوهاً إلى نصبات السوق المزركشة فيعجب بها إلى حد

الذهول^(٢١٠). أما اليوم فقد بقيت المدينة كالديكور، أو كالقوقعة الفارغة، بعد أن خلت من سوقها. وكانت سوق مدينة فرنكفورت المطلة على نهر الماين^(٢١١) تقام في القرن السادس عشر على مسافة من المدينة، ولكن السوق، وقد حققت ثراءً فاحشاً، طغت على المدينة كلها في القرن التالي، وأقام بعض التجار الأجانب في مساكن في المدينة ممثلين لمؤسسات تنتمي إلى إيطاليا أو إلى المقاطعات السويسرية أو هولندية، وتبع ذلك استعمار تدريجي للمدينة. كان هؤلاء الأجانب - عادة أصغر أبناء الأسر - يقيمون في المدينة، حيث يحصلون على حق الإقامة العادي Beisesserschutz؛ كانت تلك هي الخطوة الأولى؛ ثم كانوا بعد ذلك يحصلون على حق المواطنة Bürgerrecht؛ وإذا هم بعد قليل قد عظم شأنهم وأصبحوا يتحدثون في المدينة حديث السادة. كانت العملية نفسها تحدث في لايبزيغ، ولنا أن نتساءل عن كنه الهوجة التي جرت في عام ١٥٩٣^(٢١٢) ضد البروتستانت من أتباع المذهب الكالفيني، التي نراها نوعاً من رد الفعل «الوطني» حيال التجار الهولنديين. فهل تصرف مدينة نورنبرج الألمانية^(٢١٣)، وكانت مدينة تجارية كبيرة تصرفاً حكيماً، عندما حصلت من الإمبراطور في عام ١٤٢٣-١٤٢٤ ثم في عام ١٤٢٦ على التصريح بإقامة أسواق موسمية، فلم تقمها؟ هل تصرفت عن حكمة، أم تقاعست عن إهمال؟ أياً كانت الإجابة، فإنها احتفظت بطابعها، ولم تدع أسواقاً تطغى عليها.

مدن

في حلة العيد

السوق الموسمية هيصة، ودريكة، وطبل وزمر، وفرجة شعبية، ودنيا مقلوبة، ولخبطة، وربما هيجان. في براتو قرب فلورنسا، حيث كانت الأسواق الموسمية ترجع إلى القرن الرابع عشر، كان نافخو الأبواق trombetti يأتون من كل مدن توسكانا، وينفخون في أبواقهم suonare، على أشد ما يستطيعون، وييثنون موسيقاهم الصاخبة خلال الطرقات، وفي ميادين المدينة. أما في مدينة كارينترا، عشية سوق سان ماتيو أو سوق سان سيفران، كان صوت الأبواق الحادة يدوي عند أبواب المدينة الأربعة، ثم في الميادين، ثم أمام القصور. «وكان كل آتاي من الآلات يكلف المدينة في كل مرة سبعة مليمات من فئة السل»، كذلك كانت الأجراس تدق منذ الرابعة صباحاً دون توقف؛ وكانوا يطلقون الألعاب النارية، ويوقدون نار الاحتفالات، وكانت المدينة تمتليء بدق الطبول، ثم سرعان ما تجتاحها جحافل الحواة، وباعة الأنوية المشعوذة، والعقاقير، والأنبذة المسهلة، ووصفات المحتالين من قبيل الأورفيثاتو، ورواة المغامرات، ولعبي الزهر والتلات ورفقات، والراقصين على الحبال، وخلاعي الأسنان، والموسيقيين والمنشدين الجوالين. وتخص الغنادق بالناس فوق طاقتها^(٢١٤). وكانت سوق سان جرمان الموسمية، التي تبدأ بعد



السوق الموسمية السنوية قرب أرnhem
Arnhem

رسم بالخط على النحاس من أعمال
الرسم الهولندي ب. دي هوج
(١٦٦٥ - ١٧٠٨)



السيمام الكبير تشد إليها حياة اللهو في العاصمة : بل لقد كانت بالنسبة للغانيات، على حد تعبير امرأة ضحوكة «موسم العنب». كان اللهو يجتذب من الهواة، قدر ما كان يجتذب من الغانيات، وكانت أوراق النصب، اللوترية، تغري الناس إغراء شديداً، وكانوا يسمونها اللوترية البيضاء، كانت الأوراق البيضاء الكثيرة لا تبيع، بينما كانت الأوراق السوداء القليلة هي التي تبيع. وكم من خادمة ضيعت تحويش عمرها في أوراق اليانصيب على أمل أن تبيع لتتزوج، فتبددت آمالها في الزواج^(٣١٦). وما كانت لعبة أوراق النصب قليلة الخطر إذا ما قورنت بأوكار القمار التي كانت تتخفى في بعض دكاكين السوق على الرغم من الرقابة الصارمة التي كانت السلطات تأخذ نفسها بها. وكانت هذه الأوكار تجتذب الرواد مثل نور القمار في لايبتيغ التي كانت تستهوي البولنديين^(٣١٧).

وكانت السوق الموسمية دائماً، دون استثناء، ملتقى الفرق التمثيلية. فممنذ الوقت الذي كانت فيه سوق سان جرمان تقام في مبنى سوق باريس العامة، الهال، كانت السوق فرصة للمعرض المسرحية، تمثل قطعة **أمير الأغبياء** Prince des sots وقطعة **الأم الغبية** Mère sotte اللتين كانتا في برنامج عام ١٥١١ تمثلان تراث العصر الوسيط في نوع الفارص والتهكم على الأغبياء، والناقد المؤرخ الأدبي سانت بيث Sainte-Beuve هو القائل، إنها بداية الفودفيل عندنا^(٣١٨). وما لبثت الكوميديا الإيطالية أن دخلت الساحة، فلما انتهت موجتها الكبيرة، انتقلت إلى الأسواق الموسمية فوجدت فيها ملاذها الأخير. في عام ١٧٦٤ قدم جيتاني ميلانو Gaetano Merlani وفرقة الفلورنسية في سوق كارينترا كوميديات^١، وقدم سيلشور ماتيو دي بيولان Melchior Mathieu de Piolent لعب **الف والدوران**^٢، وعرض جوفاني جريتشى Giovanni Greci **قطعة مسرحية** «كان يفيد من فترات الاستراحة بها لبيع عقاقيره»^(٣١٩).

كذلك كانت الشوارع تعج بالمشاهد : موكب الافتتاح «الذي كان أعضاء مجلس المدينة [في كارينترا] يقيمونه، ويسيرون فيه وقد لبسوا الطرايطير، ومن أمامهم الشمشرجية في ثياب احتفالية طويلة، يحملون كميات كبيرة من المال»^(٣٢٠)؛ وكانت هناك مواكب رسمية، منها موكب نائب الملك في لاهاي^(٣٢١)، وموكب الملك والملكة في سردينيا عندما تقام أسواق أليكساندري ديلاپاي^(٣٢٢)، وموكب دوق مودينا Modena «وحاشيته ومركباته» في سوق ريجو ديميليا Reggio d'Emilie الخ وهذا هو جوفاني بالدي Giovanni Baldi^(٣٢٣)، سمسار توسكاني، سافر إلى بولندا ليسترد ديونه التجارية المتأخرة، وألم يسوق لايبتيغ الموسمية في أكتوبر من عام ١٦٨٥، فما الذي تكشفه لنا رسائله التي كتبها وقد زار سوق لايبتيغ الموسمية في قمة نشاطها ؟ الحقيقة أنه لا يصف شيئاً سوى وصول صاحب السمو دوق ساكسونيا. ومعه حاشية كبيرة من السيدات والسادة والأمراء الألمان، وقد أتوا ليروا ما في

السوق من أشياء عظيمة. وكانت السيدات، مثلهن مثل السادة، يظهرن في ثياب فاخرة يعجب بها الإنسان أي إعجاب. « كان هؤلاء، وأولئك من مكونات المشهد.

هل كانت التسلية، والهروب من الواقع، واللهو هي الغاية المنطقية لهذه الاحتفالات الضخمة ؟ كانت هذه هي الحال بالفعل أحياناً. في لاهاي، التي لم تكن قد أصبحت قلب هولندا السياسي إلا منذ وقت قليل، كانت الأسواق الموسمية في المقام الأول مناسبة يدعو فيها نائب الملك إلى مائدته الوجهاء من « السادة والسيدات ». أما في البندقية فكانت سوق سينسا Sensa - أي الصعود - الموسمية (٢٢٤) التي كانت تستمر أسبوعين مهرجاناً يجمع بين الشعائر القديمة والعرض المسرحي : ففي ميدان سان ماركو، كان بعض التجار الأجانب يقيمون نصبات وأكشاك ، وكان الرجال والنساء يخرجون في ثياب تنكرية، وكان الدوج ، يقف في مواجهة سان نيكولو، ويتزوج البحر على عادة الزمان القديم. وعلينا أن نتصور أن سوق سينسا الموسمية كان يأتي إليها في كل عام أكثر من مائة ألف أجنبي، يسارعون إلى المدينة العجيبة ليلهاو ويتمتعوا بما يقام فيها (٢٢٥). كذلك كانت سوق البوركيثا la Porchetta في مدينة بولونيا الإيطالية عيداً شعبياً وأرستقراطياً هائلاً، وكانوا يقيمون في القرن السابع عشر، بهذه المناسبة، في الميدان الكبير Piazza Maggiore ديكرات مسرحية مؤقتة، كانت تتغير كل عام، ولدينا الرموز والشارات Insignia المحفوظة في الأرشيف تشهد على الخروج الجنوني عن المألوف، وإلى جانب المسرح، كانت تقام «دكاكين السوق»، قليلة العدد، يدل مظهرها بوضوح على أنها كانت للمتعة الصغيرة، لا للأعمال التجارية الكبيرة. ونعرج إلى أمثلة أخرى، فنذكر سوق بارتولوميو الموسمية Bartholomew Fair (٢٢٧) التي كانت تقام في لندن، والتي كانت مهبط « المتع الشعبية البسيطة»، « ولم يكن يتم فيها تبادل تجاري جاد ». كانت هذه السوق واحدة من الأسواق الموسمية اللاهية، التي كانت تحرص أشد الحرص على الاحتفاظ بجو سوق العيد والتحرر والانطلاق واللهو والمجون، وهي سمات تتسم بها كل الأسواق الموسمية، سواء منها تلك التي كانت تنبض بالحياة العارمة، أو تلك التي كانت تترقق ويخفت فيها نبض الحياة. والمثل السائر على حق إذ يقول : « ليس خروج الإنسان من السوق الموسمية مثل خروجه من السوق العادية » (٢٢٨).

كانت سوق سان جرمان الموسمية في باريس (٢٢٩) هي السوق الوحيدة التي بقيت هناك مليئة بالنشاط والحياة واللهو والمتعة، ويجدر بنا في هذا المقام أن ننوه بـ «ليلياتها» أو احتفالاتها الليلية nocturnes تلك المواكب الليلية الشهيرة الخلافة التي كانت تسير في أنوار آلاف المشاعل وكانت من المشاهد الأثيرة إلى قلوب الناس - ولكن السوق ظلت تحتفظ بجانبها التجاري : فكانت مناسبة تعقد فيها صفقات ضخمة من الأقمشة المصنوعة من



سوق موسمية في هولندا في مطلع القرن السابع عشر. جزء من لوحة من أعمال دافيد فينكبوونس
David Vinckboons (لشبونة، متحف الفن القديم)

الجوخ والتيل، يقبل على شرائها زبائن من الأثرياء، يأتون بعربات تجرها الخيول، تركن في موقف خصص لها. وهذه الصورة، إذا قيست بالصورة السابقات، تُفضّلها، فنرى فيها الواقع العادي للأسواق الموسمية من حيث هي ملتقى "التجار". ونقرأ ما كتبه اثنان من الزوار الهولنديين المجهزين في فبراير من عام ١٦٥٧: «لا بد أن نعترف بأننا وقد نزلنا باريس وشاهدنا كل هذا التنوع في البضائع الغالية أن باريس هي المركز الذي يجد فيه الإنسان أكثر الأشياء ندرة في العالم» (٢٢٠).

تطور

الأسواق الموسمية

كثيراً ما قال القائلون إن الأسواق الموسمية لم تكن إلا أسواق جملة يقنصر عملها على التجار دون سواهم (٢٢١). وهذا القول يشير بالفعل إلى نشاطها الجوهري، ولكنه يهمل شيئاً أساسياً هو المشاركة الشعبية الهائلة. فباب السوق مفتوح لكل إنسان: لكل إنسان أن يدخل السوق. ونقرأ ما قاله أصحاب الحانات في ليون، وهم قضاة يعتد برأيهم في هذه الموضوعات: «في مقابل التاجر الذي يأتي إلى الأسواق الموسمية متطياً صهوة حصان، وفي جيبه من المال الوفير ما يمكنه من الإنفاق والإقامة في مسكن جيد، هناك عشرة يأتون سيراً على الأقدام، وتطيب نفوسهم عندما يجدون لهم مكاناً في حانة صغيرة» (٢٢٢). وفي ساليرون، أو في أي سوق من أسواق نابلي، تنتهز أسراب من الفلاحين الفرصة، فتذهب إلى هناك، هذا يبيع خنزيراً، وذلك يبيع بالة من الحرير الخام، أو برميلاً من النبيذ. كان رعاة الثيران والأجرا يذهبون إلى الأسواق في أكيثانيا لا لشيء إلا طلباً للمتعة الجماعية - كانوا يذهبون إلى السوق مبكرين قبل شروق الشمس، ويعودون في أعماق الليل البهيم، بعد أن يمضوا الساعات الطوال في الحانات على قارعة الطريق» (٢٢٣).

والحقيقة أن كل الأسواق في عالم كان لا يزال في جوهه عالمياً زراعياً كانت كلها (حتى الكبيرة جداً منها) مفتوحة أمام الجماهير الريفية الواسعة. في لايبتيش كانت الأسواق الموسمية تواكبها أسواق موسمية كبيرة لبيع الخيول والمواشي (٢٢٤). في أنتويرن Antwerpen وبيرجرغ أوب زوم Berg-op-Zoom كانت تقام حول عام ١٥٦٧ أربع أسواق موسمية رئيسية (سوقان في أنتويرن، وسوقان في بيرج أوب زوم، تستمر كل سوق ثلاثة أسابيع) وكانت تقام سوقان أخريان للخيول، كل سوق ثلاثة أيام. سوق في عيد العنصرة، والسوق الأخرى في عيد نوتردام في سبتمبر. وكانوا يبيعون هناك حيوانات عالية الجودة. «منظرها جميل، وقادتها محققة»، وكانوا يجلبونها من الدنمرك خاصة - ويمكننا أن نتخيل هذه الأسواق كانت الصورة الأولى لمعارض السيارات في أيامنا هذه» (٢٢٥). وإذا كانوا في

، أنتقريين يأخذون في الأسواق بالترتيب بحسب الدرجات، وبالفصل بين الأنواع، فقد كانوا في فيرونا^(٢٣٦)، وهي مدينة بارزة من مدن اليايسة الفينيسية، يخلطون كل شي، ويقرر أحد الخبراء عن السوق التي قامت في أبريل من عام ١٦٢٤ أن نجاح السوق لم يعتمد على البضائع المستوردة من الخارج، بقدر ما اعتمد على « كمية الحيوانات المختلفة الأنواع التي سيقت إلى هناك ».

وأياً كان الأمر فإن الأسواق الموسمية قامت من الناحية الاقتصادية في جوهرها على نشاط كبار التجار. فكبار التجار هم الذين طوروا السوق من حيث هي أداة من أدوات التجارة، وجعلوا منها الملتقى، الذي تعقد فيه الصفقات الكبيرة. وهناك سؤال يطرح نفسه في هذا المقام، وهو هل كانت الأسواق الموسمية هي التي اخترعت الائتمان أم أنها أعادت اختراعه؟ يرى أوليفر كوكس Oliver C. Cox^(٢٣٧) أن الائتمان كان من اختراع المراكز التجارية الحقيقية وحدها، لا من اختراع الأسواق الموسمية، التي لا تزيد عن أن تكون مدناً اصطناعية. ولما كان الائتمان قديماً قدم الدنيا نفسها، فإن الجدل حوله لن يجدي إلا قليلاً. وهناك حقيقة واقعة مؤكدة على أية حال : وهي أن الأسواق الموسمية نمت الائتمان، فلم تكن هناك سوق موسمية لا تنتهي جلسة «دفع» [يتم فيها الدفع على أساس الائتمان، باستخدام الكمبيالات]. كان هذا يحدث في لينتس Linz، سوق النمسا الضخمة^(٢٣٨). وكان يحدث في سوق لايبنتسج، منذ ازدهارها الأول، حيث كان الأسبوع الأخير يعرف باسم أسبوع الدفع Zahiwoche^(٢٣٩). حتى في لانتشانو Lanciano^(٢٤٠) وهي مدينة صغيرة في بولة الفاتيكان، كانت تطفئ عليها علي نحو مستمر سوق متواضعة الأبعاد، كانت الكمبيالات متداولة، يشهد على ذلك الكم الكبير الذي وصل إلينا منها. كذلك الحال بالنسبة لبيزيناس Pézenas ومونتانيك Montagnac - التي كانت أسواقهما تعتبر محطات على الطريق من أسواق مدينة بوكير Beaucaire - كانت الكمبيالات متداولة بنفس الكم، وكانت تحرر على باريس أو ليون^(٢٤١). والحق أن الأسواق الموسمية مجال تتواجه فيه الديون، فتمحو بعضها بعضاً، وتؤب كما تؤب التلوج في الشمس : هذه هي العملية العجيبة التي تتم بها التسوية compensation أو المقاصة السكونترو scontro. كان من الممكن استخدام مائة ألف «جنيه ذهب» من نوع الإيكو écu، نقوداً حقيقية، في تسوية حسابات تجارية في ليون تصل إلى ملايين، وذلك عن طريق المقاصة. وكانت كمية كبيرة من الديون المتبقية يتم تسويتها بوعد بالسداد (كمبيالة) أو بتأجيل السداد إلى السوق الموسمية التالية، فيما يعتبر وديعة deposito كان يتم دفعها عادة بغائدة ١٠٪ في السنة (٢,٥٪ كل ثلاثة أشهر). ومعنى هذا أن السوق الموسمية لعبت دورها الخلاق بالنسبة للائتمان.

وإذا نحن قارناً السوق الموسمية بهيكل هرمي مدرج، وجدنا عند القاعدة أنشطة صغيرة عديدة تتناول بضائع من الإنتاج المحلي، عادة بضائع سريعة التلف، رخيصة الثمن، ووجدنا على درجة أعلى بضائع ترفيحية، غالية الثمن، مستوردة من بلاد بعيدة، حتى إذا بلغنا القمة وجدنا فوقها تجارة المال النشيطة التي بدونها لا يتحرك شيء، أو لا يتحرك شيء بنفس السرعة. ويبدو أن تطور الأسواق الموسمية الكبيرة كان يتمثل بصفة عامة في تمييز الائتمان على البضاعة، أي تمييز قمة الهرم على قاعدته.

أياً كان الأمر فإن تمييز المال على البضاعة ظاهرة تتضح لنا على نحو جلي في المنحنى الذي رسمته منذ وقت جد مبكر المعاملات في أسواق شامبانيا الموسمية القديمة^(٢١٢). ففي الوقت الذي بلغت فيه ذروة ازدهارها، حول عام ١٢٦٠، كانت البضاعة والمال تغزيان معا على قدم المساواة تجارة نشيطة جداً، فلما حل الرتود كانت البضائع هي أول شيء، مسبة. أما سوق رؤوس المال فقد بقيت على حانها قوية مدة طويلة، واستمرت قادرة على الوفاء بالتزاماتها العالمية إلى عام ١٢٢٠ تقريباً^(٢١٣). وتجد في القرن السادس عشر مثلاً أكثر إقناعاً هو مثل أسواق مدينة پياتشنتسا Piacenza التي كانوا يطلقون عليها اسم الأسواق البيزانسونية، وكان أهل جنوة قد أسسوا هذه الأسواق على غرار تلك التي كانوا قد أسسوها من قبل في مدينة بيزانسون Besançon في عام ١٤٣٥^(٢١٤). ومن هنا اتخذت اسم البيزانسونية، وكانت مدينة بيزانسون آنذاك مدينة إمبراطورية، وكانوا يفسدون بها منافسة أسواق ليون التي أغلقها الملك فرانسوا الأول في وجوههم. ثم نقل الجنوبيون أسواقهم هذه من بيزانسون على مر السفين إلى لون لوسونييه Lons-le-Saunier ثم مونتويل Montluel ثم شامبري Chambéry، وانتهوا بها أخيراً إلى پياتشنتسا في عام ١٥٧٩^(٢١٥) حيث ظلت مزدهرة حتى عام ١٦٢٢^(٢١٦). ولا ينبغي أن نحكم على هذه الأسواق على أساس مظهرها. كانت پياتشنتسا سوقاً موسمياً اقتصر النشاط فيها على قمة الهرم فكانت تشهد أربع مرات في العام لقاءات، لم تكن تلفت الأنظار، ولكنها كانت حاسمة، يمكن تشبيهها إلى حد ما باجتماعات البنك الدولي في بازل. لم يكن أحد يحمل إلى تلك السوق بضائع، ولم يكونوا يحملون إليها من المال السائل إلا أقل القليل، وإنما كانوا يحملون إليها كميات ضخمة من الكمبيوترات كانت تمثل في الحقيقة رمز ثروة أوروبا كلها، وكانت الإمبراطورية الأسبانية تستخدمها على نطاق واسع لتسديد حساباتها. كان المشاركون في هذه السوق نحو ستين من رجال الأعمال، يسمونهم مصرفيين أصحاب حسابات banchieri di conto أكثرهم من أبناء جنوة، وبعضهم من ميلانو، والبعض الآخر من فلورنسا. هؤلاء هم أعضاء نادٍ لا يستطيع أحد أن ينضم إليه إلا إذا دفع تأميناً عالياً قدره ثلاثة آلاف إيكو. وكان هؤلاء الرجال المتميزون يحدون الحساب conto كما كانوا يقولون آنذاك، أي يحدون

أسعار التحويل التي يتم بنا، عليها تصفية الحسابات في آخر كل سوق. وكان يشارك في هذه الاجتماعات الهامة من الباطن تجار العملة الصيارفة cambiatori وممثلون عن بيوت التجارة الكبيرة^(٢٤٧) كان العدد الكلي لأعضاء هذا النادي، الذي يأخذ نفسه بالكتمان، نحو ٢٠٠ من العليين يتداولون صفقات هائلة، ربما بلغت قيمتها من ٢٠ إلى ٤٠ مليون إيكو لكل سوق، وقد تزيد على ذلك كثيراً إذا صدقنا ما جاء في الكتاب الموثق الذي ألفه دومينكو بيرري في عام ١٦٢٨ وهو من أهل جنوة^(٢٤٨).

ولكن لكل شيء نهاية ينتهي إليها، حتى عملية المقاصة الذكية المفيدة التي مارسها تجار جنوة. ظلت هذه العملية ناجحة طالما انسابت الفضة الأمريكية إلى جنوة بكمية كافية. فلما قل وروى المعدن الأبيض حول عام ١٦١٠، اهتزت أركان البناء المالي وهدده الانهيار. وإذا أردنا أن نختار تاريخاً لا نكون في اختياره متعسفين، فلنأخذ تاريخ نقل الأسواق الموسمية إلى نويفي Novi في عام ١٦٢٢^(٢٤٩)، بعد أن رفض أهل ميلانو وتوسكانا المشاركة فيها، فذلك تاريخ يعتبر علامة جيدة على هذا التدهور. ولكننا سنعود إلى الحديث عن هذه المشكلات مرة أخرى.

الأسواق الموسمية

ودوراتها

الأسواق الموسمية مرتبطة بعضها ببعض الآخر ارتباطاً من قبيل التنسيق. وسواء كانت الأسواق الموسمية أسواقاً تتداول البضائع أو أسواقاً مالية تختص بالائتمان، فهي قد نظمت لتسهيل الدورات. وإذا نحن نظرنا إلى خريطة الأسواق الموسمية في منطقة ما، مثلاً منطقة لومبارديا^(٢٥٠) أو مملكة نابلي^(٢٥١) في القرن الخامس عشر مثلاً، أو دورات الأسواق الموسمية التي تتقاطع في مدينة لينتس Linz المطلة على نهر الدانوب وهي أسواق كريمس Krems، فيينا Wien، فرايشتات Freistadt، جراتس Graz، فيينا، زالتسبورج Salzburg، بولتسانو Bolzano^(٢٥٢) وجدنا أن جدول إقامة هذه الأسواق الموسمية المتتالية يبين أنها كانت تخضع لمقاييم التبعية المتبادلة، حتى يمر التجار من سوق إلى السوق الأخرى بعرباتهم وحيواناتهم المحملة بالبضائع. وهكذا سوقاً بعد سوق إلى أن تنتهي الدورة، وتبدأ الدورة التالية، وهكذا دواليك. كانت هناك إذن على نحو ما حركة مستمرة، لا تنقطع. كذلك كانت مدن طروا Troyes وبارسيريوب Bar-sur-Aube وبروفان Provens ولانيي Lagny - وهي المدن الأربع التي كانت تتقاسم في العصر الوسيط الأسواق الموسمية الكبيرة في منطقتي شامبانيا وبيري Briè - تتلقف الكرة الواحدة من الأخرى على مدار السنة. ويدعي هنري لوران Henn Laurent^(٢٥٣) أن أسواق منطقة

فلاندريا (Flandre) Vlaanderen) الموسمية هي أول أسواق تأخذ بالبورة. وأن أسواق شامپانيا قلديتها. وهذا شيء، محتمل. اللهم إلا إذا كانت الحركة البورية للأسواق الموسمية قد نشأت في كل مكان تقريباً، على نحو تلقائي، من منطلق حاجة منطقية مناظرة للحاجة المنطقية التي قام عليها تنسيق الأسواق العادية. فما ينطبق على السوق العادية، ينطبق على السوق الموسمية، إذ لا بد أن يتاح للمنطقة التي تقام فيها السوق الموسمية الوقت، بعد أن تمتص السوق ما فيها من إمكانات العرض والطلب، لكي تعيد تكوين إمكاناتها من جديد. وهذا هو ما يفرض فترات توقف ضرورية. كذلك لا بد أن يكون جدول مواعيد الأسواق الموسمية المختلفة مرتباً على أساس مسارات التجار الأجانب الذين يختلفون إليها، الواحدة تلو الأخرى.

وتدخل في هذه الحركات النوارة أو البورية ثلاثة أمور : البضائع والمال والائتمان. ولكن المال يحرك، بطبيعة الحال، في الوقت نفسه، دورات أوسع نطاقاً، وتنتهي عادة إلى نقطة مركزية ينطلق منها لبيد جولاته من جديد. وقد تبلور في الغرب - الذي تأكد فيه منذ القرن الحادي عشر اتجاه واضح إلى النهوض - مركز لن يلبث أن يهيمن على نظام المدفوعات الأوروبية كله. كان هذا المركز يقوم في القرن الثالث عشر في الأسواق الموسمية بمنطقة شامپانيا؛ ثم أخذت هذه الأسواق في التدهور بعد عام ١٢٢٠، وكان لتدهورها أصداءه التي سجلت في كل مكان، حتى في مملكة نابلي البعيدة ^(٢٥١). ثم جمع المركز شتاته على نحو ما حول جينيف في القرن الخامس عشر ^(٢٥٥)؛ ثم حول ليون ^(٢٥٦)؛ فلما أذن القرن السادس عشر بالمغيب كان المركز حول أسواق بياتشنتسا أي جنوة. وليس هناك شيء، يكشف وظائف هذه المراكز المتتالية أكثر من فترات الانقطاع التي تخللت الانتقال من سوق إلى أخرى.

أما بعد عام ١٦٢٢ فلم تعد أية سوق تتخذ نقطة المركز الملزم للحياة الاقتصادية في أوروبا لتهيمن عليها كلها. فقد بدأت أمستردام، التي لم تكن مدينة أسواق بمعنى الكلمة، تؤكد دورها، مستأثرة لنفسها بما كان لمدينة أنتويرب من تفوق؛ واتخذت من القربيات ما جعل منها "مكاناً" دائماً للتجارة والمال. ولم يكن ازدهار أمستردام شاهداً على زوال الأسواق الموسمية التجارية في أوروبا، ولكنه أنهى هيمنة أسواق الائتمان الكبيرة. كان عصر الأسواق الموسمية قد بلغ ذروته، وتجاوزها، وتحول إلى الهبوط.

زوال

الأسواق الموسمية

بدأ الناس في القرن الثامن عشر يدركون أن الإجراءات الحكومية التي أخذت « منذ بضعة سنوات تمنح حرية تصدير غالبية البضائع المصنعة إلى البلاد الأجنبية معفاة من

الضرائب، واستيراد المواد الأولية معفاة من الضرائب كذلك، لم تؤد إلا إلى انكماش تجارة الأسواق الموسمية انكماشاً تزايد من عام لعام، فقد كانت تجارة الأسواق الموسمية من قبل هي التي أختصت بامتياز الحصول على مثل هذه الإعفاءات ؛ واعتاد الناس على نحو تزايد من عام إلى عام على الاتجار المباشر في هذه البضائع دون المرور بها من خلال الأسواق.^(٢٥٧) هذه الملاحظة وردت في خطاب كتبه المراقب العام للمالية بشأن سوق بوكير الموسمية، في سبتمبر من عام ١٧٥٦.

من المحتمل أن يكون تورجو Turgot^(٢٥٨) قد كتب في هذا الوقت تقريباً مقاله الخاص بالأسواق الموسمية foires الذي ظهر في الإنسيكلوبيديا Encyclopédie في عام ١٧٥٧. والرأي عنده أن الأسواق الموسمية ليست أسواقاً « طبيعية » تتولد عن « ظروف طبيعية » وعن « المصلحة المتبادلة التي يسعى البائعون والمشترون إلى التلاقي من أجل تحقيقها [...] فليس من الممكن أن نقول إن هذه الأسواق الموسمية الباهرة انبثقت من المسار الطبيعي لتجارة نشطت في حرية، هذه الأسواق التي ترسل إليها بنفقات كبيرة منتجات بعض البلدان الأوروبية، فتبدو كأنها ملتقى الأمم. إن الفائدة التي التي يفترض فيها أنها تعوض التكاليف الضخمة لا تتحقق بطريقة طبيعية، بل تتحقق نتيجة للإعفاءات والتخفيضات والامتيازات التي تمنح للتجارة في بعض المناطق وفي بعض الأزمنة، في حيث تكون التجارة في كل المناطق الأخرى مثقلة بأعباء الرسوم والضرائب ». إذن فلتسقط الامتيازات، أو لتمنع الامتيازات لكل مؤسسات التجارة وأفرعها. « فهل يعقل أن يصوم الإنسان عن الطعام طوال العام من أجل أن يتيح لنفسه وليمة يوسع بها على نفسه في أيام قلائد ؟ » هذه العبارة التي قالتها الأدبية ماري دي جورني Marie de Gournay، الابنة الروحية لمونتيني Montaigne، استعارها تورجو، واستخدمها لغاياته.

ولكن هل يكفي لكي يتيح الإنسان لنفسه وليمة أن يتخلص من المؤسسات القديمة ؟ الحقيقة أننا نجد في هولندا - باستثناء لاهاي التي بقيت فيها أسواقها - ما يدعم هذا القول، فقد تلاشت الأسواق الموسمية ؛ كذلك نجد في انجلترا أن سوق ستاوربريدج Stourbridge الكبيرة التي كانت في زمانها سوقاً عظيمة هامة فوق كل مقارنة beyond all copmarison، قد فقدت تجارة الجملة، وكانت أول سوق اعترافها الزوال ، بعد عام ١٧٥٠^(٢٥٩) . كان تورجو في هذا الرأي، كما كان في الكثير من أرائه، على حق ؛ السوق الموسمية شكل عتيق للتبادل ؛ وربما ضللت الناس في زمانها، بل ربما أدت بعض الخدمات بالفعل، ولكننا إذا وجدناها مهيمنة بغير منافس في مكان ما، فتلك دلالة على أن الاقتصاد هناك وقف « محكك سر » . وهذا هو الذي يفسر لنا بقاء أسواق فرنكفورت الموسمية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وإن أصابها شيء، من التضعف ، كما يفسر نشاط

الأسواق الموسمية الجديدة في لايبنتسج^(٣٦٠)؛ ومثلها الأسواق البولندية^(٣٦١) في لوبلين Lublin، وزانوميرتس Sandomierz، وتورن Thorn، وپوزن Posen، وجنيزن Gnesen، ودانتسج Danzig، وليمبرج Lemberg، وسوق بريزيج Brzeg^(٣٦٢) - في غاليسيا - (وكان من يرتاد هذه السوق في القرن السابع عشر يرى ما يزيد على ٢٠٠٠٠ رأس من الماشية دفعة واحدة)؛ والأسواق الروسية الخلاية التي ستظهر من بينها في القرن التاسع عشر سوق رائنة هي سوق نيجني نوفجورود^(٣٦٣) Nijni Novgorod. وتظهر الحقيقة على نحو أكثر جلاءً في العالم الجديد، الذي بدأت فيه أوروبا بداية جديدة فيما وراء المحيط الأطلسي، ولنختار مثلاً كبيراً: هل يمكن أن نتصور سوقاً موسمية أكثر بساطة، وفي نفس الوقت أكثر ضخامة من سوق نومير ديدبوس Nombre de Dios علي برزخ دارين Darien، تلك السوق التي ستنتقل اعتباراً من عام ١٥٨٤ إلى الميناء المجاور بطروفه الصحية السينة المشابهة، ميناء پورتو بيلو Porto Belo محتفظة بضخامتها؟ كانت البضائع القادمة من أوروبا يتم تبادلها في تلك السوق في مقابل الفضة المجلوبة من پيرو^(٣٦٤). وكانت الصفقات ضخمة يشهد عليها أن «عقداً واحداً تضمن صفقات قيمتها من ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف بوكات...»^(٣٦٥). ويحكي الراهب الإيرلندي توماس جيج، الذي زار پورتو بيلو في عام ١٦٣٧ أنه رأى في السوق العامة أكواماً من الفضة شبيهة باكوام الحجر^(٣٦٦).

هذه الصور المختلفة للتأخر والتباطؤ والتكؤ يمكنني اعتماداً عليها أن أفسر استمرار ازدهار سوق بولتسانو Bolzano على مرّات جبال الألب التي تؤدي إلى جنوب ألمانيا. فإذا نظرنا إلى الأسواق الموسمية في جنوب إيطاليا^(٣٦٧) ووجدناها منتعشة، فليست تلك دلالة خير، بل دلالة سوء، تكشف لنا سوء حال الاقتصاد. والحق أن الحياة الاقتصادية إذا سارت بخطى أسرع، فإن السوق الموسمية، من حيث هي نمط عتيق، لا تقوي على مسايرة الإسراع الجديد: أما إذا تباطأت، فإن السوق الموسمية تستعيد مبررات وجودها. وهذا هو التفسير الذي أفسر به ما جرى على سوق بوكير الموسمية، تلك السوق التي قيل عنها إنها كانت «حالة استثنائية» لأنها «أصابها الركود في أثناء فترة الازدهار من عام ١٧٢٤ إلى عام ١٧٦٥» و«ازدهرت عندما ركد كل ما حولها»^(٣٦٨) من عام ١٧٧٥ إلى ١٧٩٠. ونلاحظ أنه في الفترة الركود تلك التي أملت بمنطقة اللانجدوك وربما بمناطق أخرى، والتي لا تنتمي إلى القرن الثامن عشر «الحقيقي»، أن الإنتاج ألقي إلى سوق المادلين بفائضه الذي لم يصرفه، وتسبب نتيجة لهذا في أزمة «تكس» على حد تعبير سيسموندسي Sismondi. ولكن هل كان أمام هذا التكس من مخرج آخر؟ لم يجد أمامه سوق السوق القائمة فاتجـه إليها. أما فيما يخص بسوق بوكير الموسمية التي ازدهرت على خلاف القاعـدة، فإنني عن نفسي، لن ألقى بالمسئولية على التاجر الأجنبي، بل ألقـيها في المقام الأول على اقتصاد منطقة اللانجدوك، وقد أوسـ الدائرة لتشمل اقتصاد جنوب فرنسا قاطبة.

وانما ينبغي علينا أن نفهم في هذا الإطار المشروع الساذج الذي فكر فيه فرنسي حسن النية هو السيد تريموييه Trémouillet في عام ١٨٠٢^(٢٦٩). كانت أحوال التجارة على غير ما يرام، وأوشك آلاف من صغار التجار الباريسيين على الإفلاس، ففكر في حل - بسيط !! - يتمثل في إقامة أسواق موسمية ضخمة في باريس، على مشارف المدينة، في ميدان الثورة. تخيل صاحب الفكرة هذه المساحة الكبيرة من الأرض، وقد مد فيها طرقات على شكل رقعة الشطرنج، تحف بها الدكاكين، وحظائر ضخمة للماشية، وللخيول التي لم يكن إلى التخلي عنها من سبيل. ولكن صاحب الفكرة لم يدافع عن مشروعه الدفاع الواجب، فيما يختص ببيان المزايا الاقتصادية التي سيحققها. وربما تصور صاحب المشروع أنها بديهية، ليست بحاجة إلى شرح.

مخازن، مستودعات،

حواصل، شوكان

ولكن ما ألم بالأسواق الموسمية من تدهور سار بإيقاع بطيء، قد يغيب عن الإدراك، وقد يدور حوله الجدل، يثير طائفة أخرى من المشكلات. كان ريشارد إيرنبرج Richard Ehrenberg يرى أن الأسواق الموسمية بادت لأنها لم تقو على منافسة البورصات. ورد عليه أندريه سيبو André E. Sayous رافضاً حانقاً بأن ذلك رأي لا يمكن إقامة الدليل على صحته^(٢٧٠). وإذا كانت أسواق پياتشنسا Piacenza قد أصبحت مركز الحياة التجارية في نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، فإن المركز الجديد سيكون بعد ذلك بورصة أمستردام، كان هذا التحول يعني أن نمطاً انتصر على نمط آخر، أو أن آلية غلبت آلية أخرى. ولا أهمية لما نلاحظه من أن الأسواق الموسمية والبورصات كانت توجد معاً في وقت واحد، وإنما الملحوظة الأكثر أهمية وصدقاً التي لوحظت منذ قرون وهي : أن حلول نمط محل نمط أو آلية محل آلية لا يتم بين عشية وضحاها. وإذا كانت بورصة أمستردام قد قبضت دون منازع على زمام سوق رأس المال الواسعة، فإنها كانت تتحكم كذلك من أعلى في حركة البضائع (فلفل وتوابل آسيا، وحبوب ومنتجات منطقة البلطيق). والرأي عند فرنر زومبارت Werner Sombart^(٢٧١) أن طابق السلع في البناء الاقتصادي هو الطابق الذي يتم فيه النقل والتخزين ثم التوريد، وهو الطابق الذي ينبغي أن نبحث فيه عن التفسير الصائب لما جرى على الأسواق الموسمية. يرى زومبارت أن الأسواق الموسمية كانت موجودة في كل زمان، وأنها بقيت في القرن الثامن عشر، حيث أصبحت أماكن تتركز فيها السلع، وتخزن بكميات كبيرة. فلما تزايد السكان، وتضخمت المدن تضخماً هائلاً، وتحسن مستوى الاستهلاك. لم يكن أمام تجارة الجملة إلا أن تنمو وتتطور، فلم تستوعبها الأسواق الموسمية، وكان عليها أن تنظم نفسها تنظيماً مستقلاً، واعتمد هذا التنظيم المستقل على مخازن وحواصل وشوكان ومستودعات، وإذا به يتسم بالانتظام اليومي المستمر الذي يحاكي انتظام الدكاكين، ويحل محل الأسواق الموسمية التي كانت تقام حيناً، ثم تنفص.

هذا التحليل الذي يقول به زومبارت يمكن القبول به، ولكن زومبارت يبالغ، ويندفع إلى مدى بعيد بعداً مفرطاً، فيرى أن هناك تفرقاً له أهمية مبدئية، وهو التفرق بين ما إذا كان مخزن الجملة الذي تتكدس فيه البضائع، بشكل دائم، وعلى بعد خطوتين من الزبائن، يؤدي وظيفية اخترازية *naturaliter* - أي مجرد مخزن بضائع، أو يؤدي وظيفة تجارية *mercantiler*، أي يلعب دور المتجر^(٢٧١)، فإذا قام المخزن بوظيفة تجارية فإنه يكون دكاناً على مستوى عال، ولكنه دكان على أية حال، صاحبه هو تاجر الجملة، الذي سُمي أولاً *grossier*، وعندما ساء مدلول الكلمة - وأصبحت تعني الإنسان الفظ - استخدموا لفظة فيها شيء من التشريف هي *négociant*^(٢٧٢)، وكانت البضائع تسلم إلى تاجر القطاعي على أبواب المخزن، بكميات كبيرة، وهي ما تزال «بريبتها» أو حبالها كما كانوا يقولون^(٢٧٣)، فلم يكونوا يفتحون البالات. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : متى بدأت تجارة الجملة هذه ؟ ربما بدأت في وقت لودوفيكو جيتشارديني Lodovico Guicciardini حول عام ١٥٦٧ في مدينة أنتويرن^(٢٧٤) ؟ ولكن تحديد تواريخ دقيقة في هذا المجال لا يمكن إلا أن يكون عرضة للجدل.

ومع ذلك فلا سبيل إلى إنكار أن تجارة الجملة شهدت، مع بداية القرن الثامن عشر، وبخاصة في بلدان الشمال النشيطة، التي ربطتها وشائج متينة بتجارات الأطلنطي، لونا من النمو لم تشهده من قبل. فنجد تاجر الجملة في لندن قد فرضوا أنفسهم في كل مجالات التبادل. ونجد في أمستردام في مطلع القرن الثامن عشر « أنه لما كانت سفن كثيرة تصل هناك كل يوم [...] فمن السهل أن نفهم أنه كان هناك عدد كبير من المخازن والأقبية لتخزين كل البضائع التي تأتي بها هذه السفن : ولهذا فقد تجهزت المدينة جيداً، فقيها أحياء كاملة عبارة عن مخازن وحواصل، منها ما يتكون من خمسة طوابق، ومنها ما يصل عدد طوابقه إلى ثمانية، وعلاوة على ذلك فإن غالبية البيوت المطلة على القنوات فيها بين مخزنين وثلاثة مخازن وقبو ». ولكن هذه المخازن على وفرتها لم تكن كافية، وكان ذلك يؤدي إلى بقاء الشحنات فوق السفن «مُداً أطول من المأمول». وقد أدى هذا إلى أنهم شرعوا يبنون في مكان البيوت القديمة كمية كبيرة من المخازن الجديدة، «كانت تحقق عائداً عظيماً»^(٢٧٥).

والواقع أن تركيز البضائع في المستودعات والمخازن أصبح ظاهرة عامة في أوروبا في القرن الثامن عشر. كان القطن الخام، أو القطن الصوفي *coton en laine* كما كانوا يسمونه، يتركز في قádiz إذا كان قادماً من أمريكا : وفي لشبونة إذا كان من مصادر برازيلية^(٢٧٦) - وكانت أقطان برنامبوكو Pernambuco أغلاما، تليها أقطان مارانهاو Maranhão، ثم أقطان پارا Para ؛ وليفرپول إذا كان من الهند^(٢٧٧) ؛ ومارسيليا إذا كان من بلاد المشرق^(٢٧٨). وكانت مدينة ماينتس الألمانية المطلة على نهر الراين^(٢٧٩)



مخزن اختزن فيه تاجر فلورنسي بضاعته التي أنزلتها السفن في باليرمو. صورة منقطة. رسمها
فنان فلنكي على مخطوطة ترجمة فرنسية لقصص الديكاميرون Decamerone التي ألفها جولاني
بوكاتشو Giovanni Boccaccio ونقلها إلى الفرنسية لوران دي بريمبيريه Laurent de Pre-
mierfait (١٤١٢). مخطوطة محفوظة في مكتبة الأرسنال Bibliothèque de l'Arsenal, ms
5070, f.314 ro.

مستودع التبذ القادم من فرنسا، وكانت مدينة ليل Lille الفرنسية (٢٨٠) منذ ما قبل عام
١٧١٥ تمتلك مخازن كبيرة جداً تتجمع فيها ألوان البراندي المخصصة للتصدير إلى
الأراضي الواطنة. كذلك كانت مارسيليا ونانت Nantes وبيرو Bordeaux مستودعات
رئيسية في فرنسا تخزن فيها بضائع جزر الأنثيل - السكر والبن - التي أحدثت الثراء
التجاري للملكة في عصر الملك لويس الخامس عشر حتى المدن المتوسطة، مثل مولوز
Mulhouse (٢٨١) ونانسي Nancy (٢٨٢) ضاعفت ما كان عندها من عدد المخازن من كل

الأحجام. ونكتفي بهذه الأمثلة، ولدينا منها ما يربو على المائة. والخلاصة أننا نرى أمامنا صورة ترتسم لأوروبا ذات مخازن تحل محل أوروبا ذات الأسواق الموسمية.

كل شيء في القرن الثامن عشر إذن يؤيد رأي زومبارت. ولكن ماذا عن الأزمان قبل القرن الثامن عشر؟ هل من الممكن القبول بالتمييز بين النمطين النمط الاختزاني والنمط الاتجاري في تلك الأزمان؟ لقد كانت هناك دائماً مخازن ومستودعات - تشهد عليها أسماءها storehouses, warehouses, Niederlager, magazzini di traffico وكانت تعرف في بلاد الشرق الأدنى بالخان khans، أما في مسكوفيا فكانوا يسمونها ambary. بل لقد كانت هناك « مدن مخازن »، من قبيل أمستردام، كانت حرفتها وميزتها تتمثل في قيامها بدور اختزان البضائع من أجل تصديرها بعد ذلك : هكذا كانت هناك في فرنسا في القرن السابع عشر (٢٨١) مدن روان Rouen وباريس وأورليان Orléans وليون؛ ومن هذا القبيل أيضاً « مستودع شمال المدينة » في دنكرق Dunkerque (٢٨٥). كانت لكل مدينة مخازنها، الخاصة والعامة. وكانت الأسواق العامة المشيدة - مثل أسواق ديجون Dijon وأبون Beune - « على ما يبدو محلات بيع بالجملة ومخازن ومحطات » (٢٨٦). فإذا رجعنا إلى الوراء في رحلة الزمن وجدنا الكثير من المخازن العامة خصصت للقمح أو للسلع. وفي وقت جد مبكر، يقينا قبل القرن الخامس عشر، كانت صقلية تمتلك قريباً من موانئها مخازن هائلة يسمونها كاريكاتوري caricatori، كانوا يخزنون فيها القمح، وكان صاحب القمح الذي يستخرجه يتلقى إيصلاً اسمه تشيدولا cedola، وكانت التشيدولات تُداول في السوق (٢٨٧). فإذا نظرنا إلى برشلونة وجدنا التجار منذ القرن الرابع عشر يتخزون في بيوتهم التجارية التي كانوا يبنونها في مونتخويتش بالحجر « مخازن في الأدوار الأرضية، وكان سكن التاجر نفسه كما تبين محاضر جرد التركات في البور الأول » (٢٨٨). وننتقل إلى البندقية حول عام ١٤٥٠ وننظر حول ميدان ريالتو، في قلب الحياة التجارية للمدينة، فنرى الدكاكين تتتابع، تننظمها شوارع متخصصة : « ومن فوق كل دكان كانت هناك فسحة تشبه عنبر النوم في الدير، تنبئ لكل تاجر من أبناء البندقية مخزنه الخاص الممتلي، بالبضائع والبهارات والأقمشة الغالية، الحرير » (٢٨٩).

وليس لكل عنصر من هذه العناصر التفصيلية، إذا أخذناه وحده، حجية فاصلة حاسمة، ودلالة خاصة محددة. ليس من بينها ما يمكننا من أن نميز تمييزاً جامعاً مانعاً بين التخزين الخالص وبين تجارة الجملة، فليس من شك أن التخزين وتجارة الجملة اختلطا وامتزجا منذ وقت جد مبكر. كان المخزن أو المستودع صورة محسنة لشيء. وجد حتماً منذ وقت طويل، على أشكال مختلفة، كانت في بداياتها متواضعة، ومختلطة، ولكنها على أية حال كانت تستجيب لحاجات كانت ظاهرة، واضحة في تلك الأزمنة البعيدة، أو على الأحرى كانت

تستجيب لما كان يعتبر الاقتصاد من ضعف ووهن. كان التخزين ضرورة فرضتها ظروف منها : دورة الإنتاج التي كانت طويلة طويلاً مقرباً، وبورة الحياة التجارية التي كانت كذلك بطيئة مقربة البطء ، وكان البطء أيضاً سمة الرحلات والأسفار والنقل، والاتصالات، ومنها أيضاً اضطراب وتقلب أحوال الأسواق البعيدة، وعدم انتظام الإنتاج، وتقلب المواسم. ولدنيا الدليل الساطع، فمئذ اليوم الذي زادت فيه سرعة الإنتاج، وزادت فيه سرعة النقل في القرن التاسع عشر، وتركز فيه الإنتاج في المصانع الضخمة، أصبح على تجارة المخازن القديمة أن تغير نفسها تغييراً كبيراً، وأن تنقلب أحياناً من الضد إلى الضد، بل أصبح عليها أن تختفي (٢٩٠).

البورصات

يعرف كتاب "التاجر الجديد *Le Nouveau Négociant*" من تأليف صامويل ريكارد Samuel Ricard، في عام ١٦٨٦، البورصة، قائلاً : إنها مكان التقاء المصرفيين، والتجار، ووكلاء التحويلات والمصارف، والسماسرة وغيرهم. «ويقال إن كلمة «بورصة» ترجع في أصلها إلى مدينة بروجه Brugge حيث كانت هذه الاجتماعات تتعقد « على مقربة من دار آل بورصة van der Beurse، التي سميت بهذا الاسم نسبة إلى وجيه من وجهاه أسرة قديمة شريفة هي أسرة فان دي بورصة، ابتناها وزين جبين واجهة الدار بشعاره وكان يتضمن ثلاثة أكياس... وهو شعار لا يزال موجوداً في مكانه من البناء إلى اليوم». وليست هناك أهمية كبيرة للشكوك التي يثيرها هذا التفسير. أيأ كان الأمر فقد انتشرت كلمة بورص، وإن لم تقض على التسميات الأخرى. ففي مدينة ليون كانت البورصة تسمى باسم محل التحويلات Place des Changes ؛ وكان اسمها مجلس التجار Kaufmannskolleg في مدن الهانزا الألمانية : وفي مارسيليا اللوج La loge ؛ وفي برشلونه وبلنسية : اللونخا Lonja أي المحل. ولم يكن للبورصة دائماً مكان خاص بها، ومن هنا جاء الخلط بين مقر الاجتماعات وبين البورصة نفسها. ففي إشبيلية كان اجتماع التجار يتعقد كل يوم على الجراداس gradas (٢٩١) أي على درج سلامك الكاتدرائية ؛ وفي لشبونة في الروا نوبا Rua Nova أي السكة الجديدة (٢٩٢) وكانت أوسع وأطول شوارع المدينة، وقد ورد ذكرها في عام ١٢٩٤، وفي مدينة قادس كان التجار يلتقون في الكاللي نوبيا Calle Nueva أي الشارع الكبير، الذي شقوه يقيناً بعد النهب الذي تعرضت له المدينة في عام ١٥٩٦ (٢٩٣)؛ أما في البندقية فكانوا يلتقون تحت بواكي رياتو Rialto أو في منتدى التجار الذي ابتني مطلقاً على الميدان، على الطراز القوطي، في عام ١٤٥٩، ثم أعيد بناؤه في عام ١٥٥٨؛ في فلورنسا كان التجار يجتمعون في الميركاتو نووفو Mercato Nuova - السوق الجديدة (٢٩٤) المطلة على ميدان مينتانا Piazza Mentana الحالي (٢٩٥) ؛ في جنوة (٢٩٦)

كان اللقاء يتم على بعد ٤٠٠ متر من الشارع الجديد في مكان يطل على ميدان البنوك Piazza dei Banchi (٣٩٨) ؛ في مدينة ليل Lille (٢٩٩) كان التجار يلتقون في البوريجار Beauregard: وفي لياج Liège (١٠٠٠) كان التجار يجتمعون في دار الموازين Poids Public التي شيدت في نهاية القرن السادس عشر، أو على جسر لابييش la Beach، أو تحت البواكي الفسيحة لقصر المطران، وربما اجتمعوا في حانة قريبة ؛ في ميناء لاروشيل La Rochelle كان التجار يجتمعون في الهواء الطلق « بين شارع بيتي باك Petits-Bacs وشارع أدميرو Admyrauld في الموضع المسمى « حي الفلمنك Canton des Flamands»، وظلت الحال على هذا المنوال إلى أن ابنتي لهم بناء خاص في عام ١٧٦١ (١٠٠١). في مدينة فرنكفورت المطلة على الماين (١٠٠٢) كانت الاجتماعات تتم كذلك في الخلاء ، في سوق السمك Fischmarkt. وفي لايبسيغ (١٠٠٣) شيدوا المبنى البديع للبورصة بين عام ١٦٧٨ وعام ١٦٨٢، في مكان الناشماركت Naschmarkt؛ وكان التجار قبل اتمام هذا البناء يجتمعون تحت البواكي، في دكان بالسوق أو في الخلاء على مقربة من الميزان الكبير ؛ في مدينة دنكرك « كان التجار جميعا [يلتقون يومياً] ساعة الظهر في الميدان أمام دار تلك المدينة [يقصد دار البلدية]. فتثور المشاجرات، على مرأى ومسمع من كل الناس [...] بين هؤلاء الرجال المحترمين [...] بعد أن ترتفع غفائهم بالنابي من الكلام » (١٠٠٤) . أما في باليرمو فكان التجار يجتمعون في المنطرة المطلة على ميدان جارا فيللو Garatello الحالي، وفي عام ١٦٦٠ بنى يمتنعوا عن الاجتماع فيها، وحدد الحظر بداية التنفيذ بالحظة التي تدوي فيها في الكنيسة أنغام صلاة آفي ماريا دي سانتو أنطونيو sonata l'avemaria di Santo Antonio (١٠٠٥). في باريس ظلت البورصة زمناً طويلاً تتخذ من قلم التبادل القديم، في سراي العدل Palais de la Justice مقراً لها، ثم انتقلت في قصر نيغير Nevers، بشارع فيفيان Vivienne، بناءً على ما قرره المرسوم الصادر من المجلس في ٢٤ سبتمبر من عام ١٧٢٤. وفي لندن كان توماس جريشام Thomas Gresham هو الذي أسس البورصة، ثم تغير اسمها إلى رويال اكستشينج Royal Exchange أي دار التبادل الملكية. وكان مقرها في قلب المدينة، وتقرأ في رسالة أجنبية (١٠٠٦) أنه عندما تقرر استخدام قوات مسلحة ضد الكويكر quakers في مايو من عام ١٦٧٠، عسكرت هذه القوات في « المكان الذي يجتمع فيه التجار » ونص العبارة بالإيطالية : dove si radunano li mercanti « حتى تستطيع أن تخف إلى مختلف الأماكن عند الضرورة.

والحق أنه من الطبيعي أن يكون لكل مكان بورسته. وإليك واحد من أبناء مارسيليا رأى الدنيا وسجل في عام ١٦٨٥ ملحوظاته عن العالم، فقال إن الأسماء قد تختلف من مكان إلى مكان « فنجد الناس يستخدمون في أماكن كثيرة كلمة مارشييه marché، بينما يستخدمون

في ربوع المشرق كلمة بازار bazar، ولكن المسمى في الدنيا كلها واحد^(١٠٧). ونفهم دهشة هذا الإنجليزي، ليدز بوث Leeds Booth، القنصل الروسي في جبل طارق^(١٠٨)، عندما كتب في تقريره الكبير إلى الكونت دوسترمان d'Ostermann في ١٤ فبراير من عام ١٧٨٢: «ليس عندنا [في جبل طارق] بورصة يجتمع فيها التجار لإجراء المعاملات التجارية كما هي الحال في المدن التجارية الكبيرة؛ وإذا تكلمنا بصراحة، قلنا إنه ليس لدينا إلا القليل جداً من التجار في مكاننا هذا، وهو على الرغم من أنه مكان صغير، ولا ينتج شيئاً، فيه تجارة رائجة أشد الرواج في وقت السلم». والسبب هو أن مدينة جبل طارق، كانت مثل ليفورنو، مدينة تزدهر فيها تجارة المهربات والممنوعات، فما حاجتها إلى البورصة؟

متى ظهرت البورصات الأولى؟ هذا سؤال يمكن أن تضللنا التواريخ في الإجابة عنه: فتاريخ تشييد مقر البورصة لا يواكب دائماً نشأة النشاط التجاري للبورصة. في أمستردام يرجع المبنى إلى عام ١٦٣١، بينما ترجع نشأة البورصة الجديدة إلى عام ١٦٠٨، وكانت هناك بورصة قديمة يرجع تاريخها إلى عام ١٥٣٠. وكثيراً ما يكون علينا أن نقنع بالتواريخ التقليدية أيأ كانت قيمتها. ولكننا لا نقبل بتلك القائمة المغرضة المرتبة بحسب التسلسل الزمني والتي تهدف إلى إثبات أن البورصة ولدت في بلاد الشمال: بروجة ١٤٠٩، أنتفرين ١٤٦٠ - أنشئ المبنى في عام ١٥١٨، ليون ١٤٦٢، تولوز ١٤٦٩، أمستردام ١٥٣٠، لندن ١٥٥٤، روان ١٥٥٦، هامبورج ١٥٥٨، باريس ١٥٦٢، بوردو ١٥٦٤، كولونيا ١٥٦٦، دانتسج ١٥٩٣، لايبنتسج ١٦٣٥، برلين ١٧١٦، لاروشيل ١٧٦١ - تشييد مقر البورصة، شيينا ١٧٧١، نيويورك ١٧٧٢.

على الرغم مما يوحي به الظاهر فإن هذه القائمة الشرفية ذات التسلسل التاريخي لا تقوم دليلاً على تفوق بلاد الشمال وسبقه. فالبورصة في حقيقتها وواقعها ازدهرت في منطقة البحر المتوسط، على الأقل منذ القرن الرابع عشر، في پيزا، والبندقية، وفلورنسا، وجنوة، وبلنسية، ویرشلونة. وجدير بالذكر أن مبنى اللونخا تم تشييده فيها في عام ١٣٩٣^(١٠٩) وكان التجار قد التمسوا من بيدرو الرابع التفضل ببناؤه، ومازالت القاعة القوطية الفسجية قائمة تشهد على قدم النشأة. ونقرأ خبراً يرجع إلى عام ١٤٠٠ تقريباً، يقول: «إن عدداً كبيراً من السماسرة يجول بين العمدان وبين المجموعات الصغيرة، ويسمونهم السماسرة السماعون corridors d'orell»، وتتلخص مهمتهم في السماع، وتقديم التقارير، وتبدير الصلات بين المهتمين». وترى كل يوم تاجر برشلونة قد ركب بغلة، وسار بها إلى اللونخا، ليسوى أعماله، ثم يذهب مع صديق إلى بستان المنطرة حيث تطيب له الراحة^(١١٠). وما من شك في أن هذا العمل في البورصة، أو فيما يشبه البورصة، أقدم بكثير مما نستنتج مما بين أيدينا من إشارات، فقد كان الصيارفة يجتمعون في مدينة لوكا

Lucca الإيطالية - القريبة من پيزا - في عام ١١١١ بجوار كنيسة القديس مارتان : ومن حولهم التجار وموثقو العقود، ألم تكن تلك في جوهرها بورصة ؟ وما كانت تحتاج إلا إلى دخول التجارة الخارجية البعيدة، وسرعان ما دخلت بالفعل، عندما اجتذبتها التوابل مثلاً، والفلل، ثم براميل رنجة الشمال...^(١١١) ثم إن هذا الشكل الأول من البورصة الذي شهدته البلدان الأوروبية المطلة على البحر المتوسط، لم يكن هو نفسه خلقاً من العدم. فواقع البورصة، بغض النظر عن التسمية، يرجع إلى اجتماعات التجار التي عرفتها منذ وقت مبكر كل المراكز الكبيرة في الشرق وفي منطقة البحر المتوسط، والتي يبدو أنها كانت معروفة، مؤكدة، في روما حول نهاية القرن الثاني الميلادي^(١١٢) ومن منا لا يتخيل الاجتماعات الشبيهة التي شهدتها ذلك الميدان العجيب في أوستيا Ostia ، ميناء روما القديم، الذي تبين فيه علامات بالمازيكو الأماكن التي خصصت للتجار ورؤساء السفن الأجنبية ؟

والبورصات تتشابه. والمنظر الذي تتصلح حلقاته في ساعات العمل القصيرة في البورصة هو دائماً منذ القرن السابع عشر منظر مجموعات متصاحبة، مترجمة، محشورة في مكان ضيق. في عام ١٦٤٣ طالب تجار مارسيليا بأن يكون لهم مكان يكون ملئاً لهم حتى يخلصوا من المعاناة التي كانوا يعانون منها فقد ظلوا يقفون في الشارع منذ زمن طويل، ويتخفون من الشارع مكاناً لإنجاز أعمالهم التجارية^(١١٣) في عام ١٦٦٢ نجدهم يلتقون في الدور الأرضي للبابليون بوجيه Pavillon Puget في « قاعة فسيحة تتصل عن طريق أربعة أبواب بالجسر [...] كانوا يعلقون عليها من وجهها وظهرها إعلانات عن مواعيد قيام السفن ». ولكن القاعة ما لبثت أن ضاقت عليهم أشد الضيق. يشهد على ذلك ما كتبه الفارس جيدان Gueidan إلى صديقه سيوار Suard: « لا بد أن يكون الإنسان من جنس التعابين حتى يتمكن من الدخول وسط الحشد المتراحم. يا للصخب ! يا للضجيج ! لا بد من أن يعترف الإنسان بأن معبد بلوتوس - إله الغنى - شيء عجيب حقاً^(١١٤) ». كان على كل تاجر جيد أن يجول جولة في البورصة كل يوم عند الضحى. والتاجر الذي لا يذهب إلى البورصة، ولا يحيط بالأخبار هناك، وكثيراً ما تكون أخباراً كاذبة، يعرض نفسه لتضييع الفرص. وربما كان غيابه عن الفرصة ذريعة لشائعات تروج ضده وضد حالة تجارته. وهذا هو دانييل ديفو^(١١٥) ينبه صاحب المتجر في وضوح وجلاء على رؤوس الأشهاد "

To be absent from Change, which is his market [...], at the time when the merchants generally go about to buy : « إن عدم الذهاب إلى البورصة التي هي سوقه [...] في الوقت الذي يذهب فيه إليها التجار عادة ليشتروا » يعني بكل بساطة السعي إلى الكارثة.

في أمستردام تم تشييد مبنى البورصة الكبير في عام ١٦٣٦، وهو المبنى المطل على ميدان الدم Dam، المواجه للبنك ولقر شركة الهند الشرقية Oost Indische Compagnie. ويقدر عدد الأشخاص الذين كانوا يتزاحمون هناك كل يوم من الثانية عشرة إلى الثانية في زمن جان بيير ريكار Jean-Pierre Ricard حول عام ١٧٢٢ بـ ٤٥٠٠. وكان عدد المترددين يقل أيام السبت لأن اليهود لم يكونوا يأتون في هذا اليوم من الأسبوع^(١١٦). والنظام هناك دقيق، فقد خصصت أماكن مرقمة لكل فرع من فروع التجارة؛ وهناك أكثر من ألف سمسار، منهم الموثقون، ومنهم غير الموثقين. وعلى الرغم من هذا النظام، فلم يكن قط من السهل أن يجد الإنسان شخصاً يبحث عنه في وسط زحام البورصة، والأرقام التي يتصايحون بها في دوي فظيع يفلق الدماغ ويصم الأذن، والمحادثات الصاخبة التي لا تنقطع.

البورصة هي، بغض النظر عن النسبة والتناسب، الطابق العلوي من سوق موسمية يتميز بأنه لا يقوم في موسم بعينه ثم يتفرض إلى أن يحل الموسم مرة أخرى. ولما كانت البورصة مكاناً يلتقي فيه كل التجار المبرزين، وحشد حاشد من الوسطاء، فإن كل العمليات كانت تتم في وقت واحد: العمليات الخاصة بالبيضائع، والمبادلات، والمشاركات، والتأمينات البحرية التي كان يتقاسم مخاطرها العديد من المؤمنين؛ كذلك البورصة سوق للمال، وسوق للتمويل، وسوق للأوراق المالية. ومن الطبيعي أن هذه الأنشطة المختلفة كانت تتجه إلى أن تستقل بنفسها بمرور الوقت. ففي أمستردام استقلت منذ بداية القرن السابع عشر بورصة للفلال^(١١٧) كانت تجتمع ثلاث مرات أسبوعياً، من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثانية عشرة ظهراً، في قاعة خشبية فسيحة، يأتي إليها كل تاجر يرافقه معاونه الذي يحرص على أن يأتي معه بعينات من الحبوب التي يريد أن يبيعها [...] يحملها في أكياس يمكن أن يحتوي الكيس على رطل أو رطلين من نوع الليفر. ولما كانت الأسعار تتحدد على أساس الوزن [النوعي]، كما تتحدد على أساس الصنف الجيد أو الردي، فقد وضعت في مؤخرة قاعة البورصة موازين صغيرة كثيرة، يمكن لمن يزن عليها ثلاث أو أربع حفنات أن يستنتج وزن الجوال. وكانت هذه الفلال تستورد إلى أمستردام للاستهلاك المحلي. وكذلك لإعادة التصدير أو للبيع بالتجزئة. وكان الشراء اعتماداً على العينات هو القاعدة في إنجلترا منذ وقت مبكر، وكذلك في المنطقة المحيطة بباريس، وكان هذا الأسلوب يتبع خاصة عند عقد الصفقات الضخمة المخصصة للقوات العسكرية.

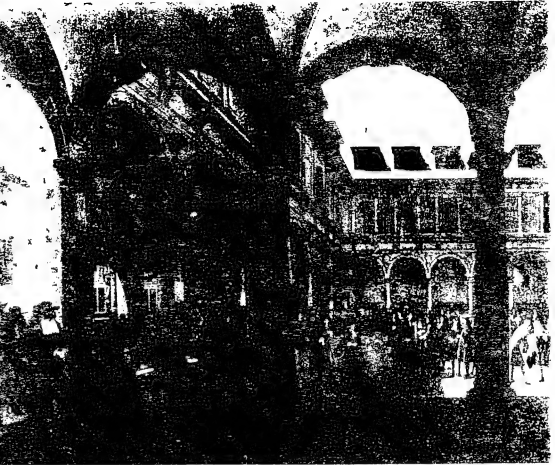
في أمستردام

سوق للأوراق المالية

كان الشي الجديد الذي شهدته أمستردام في مطلع القرن السابع عشر هو إنشاء سوق للأوراق المالية، حيث أصبحت سندات الدين العامة، وأسهم شركة الهند الشرقية هدفاً

للمضاريات الشديدة، مضاريات اتخذت طابع المضاريات العصرية تماماً، على أن القول بأن هذه البورصة هي أول بورصة للأوراق المالية، وهو قول يتكرر كثيراً، ليس سليماً تماماً. فقد جرى تداول تجاري جد مبكر لسندات الدين العام في البندقية ^(٤١٨)، وفي فلورنسا قبل عام ١٣٢٨ ^(٤١٩)، وفي جنوة التي كانت فيها سوق نشيطة لصكوك بيت سان جورجيو التجاري Casa di San Giorgio ^(٤٢٠)، والتي كانوا يسمونها لوجي luoghi ويواجه paghe، كذلك حدث نفس الشيء بالنسبة لتلك الأوراق التي سميت باسم كوكسين Kuxen، والتي كانت بمثابة أسهم للمشاركة في استغلال المناجم الألمانية، والتي كانوا يتداولونها في الأسواق الموسمية بلايبسج ^(٤٢١)، والأوراق التي سميت خوروس في أسبانيا ^(٤٢٢)، وسندات دار البلدية التي صدرت في فرنسا في عام ١٥٢٢ ^(٤٢٣)، وسوق سندات الإيراد التي قامت في مدن الهانزا منذ القرن الخامس عشر ^(٤٢٤). وتتضمن لوائح فيرونا في عام ١٣١٨ إشارة إلى السوق بالأجل mercato a termine ^(٤٢٥). ونجد في عام ١٤٢٨ واحداً من رجال القانون في إيطاليا هو بلاتولوميو دي بوسكو Bartolomeo de Bosco، يحتج على عمليات بيع صكوك اللوكا - loca بالأجل في جنوة ^(٤٢٦). شواهد وشواهد تدل على سبق منطقة حوض البحر المتوسط في هذا المضمار.

أما الشيء الجديد في أمستردام فقد كان حجم التعاملات، والسيولة، والعلنية، وحرية المضاريات. أضف إلى ذلك لعبة المضاريات، فقد دخل إلى الساحة الكلفُ الجنوبي باللعب في البورصة، واللعب من أجل اللعب: ولا ينبغي أن ننسى ما حدث في هولندا حول عام ١٦٢٤ عندما جن الناس بزهرة التوليب، فيما سمي **بالتوليبومتانيا**، حتى إن البعض دفع لقاء بصلة توليب واحدة «لا قيمة لها في حد ذاتها» عربية حنطور جديدة، وحصانين أشهبين ولوازمهما من البرادع والسرورج ^(٤٢٧). ولكن اللعب على الأسهم كان يمكن أن يتيح دخلاً مريحاً، إذا قام به خبير. في عام ١٦٨٨ نشر تاجر عجيب اسمه خوسيف دي لا بيجا Joseph de La Vega (١٦٥٠-١٦٩٢)، وهو يهودي من أصل أسباني، كتاباً في أمستردام يحمل عنواناً يحتمل أكثر من تأويل، هو **التباس الالتباسات** Confusión de confusiones ^(٤٢٨)، وهو كتاب من الصعب فهمه، لأنه يعتمد استخدام أسلوب متكلف مصطنع، هو الأسلوب المسمى stilo culto والذي كان هو الأسلوب السائد في الأدب الأسباني آنذاك. ولكن الكتاب إلى ذلك، مفصل، ينبض بالحياة، ويعتبر فريداً في نوعه. ولا ينبغي أن نصدق ما يقوله حرفياً عندما يحاول المؤلف أن يدخل في روعنا أنه تعرض للخراب خمس مرات متتالية في هذه اللعبة الجهنمية، أو عندما يحلوه الحديث عن أشياء كانه شاهدها وهي ترجع في حقيقتها إلى وقت قديم: فقبل عام ١٦٨٨ بكثير «كانوا يبيعون الرنجة بالأجل قبل أن يصيدوها، ويبيعون القمح قبل أن يظهر غرسه، ويبيعون غيره



بورصة أمستردام من الداخل، في عام ١٦٦٨. لوحة من رسم يوب بيركهايد (Job Berckheyde)
(متحف مدينة أمستردام (Stedelijk Museum, Amsterdam))

من السلع قبل ان يتسلموها « - وإذا نظرنا إلى المضاربات الفاضحة التي قام بها ايراك لومير Isaac Le Maire في مطلع القرن السابع عشر، والتي انصبت على أسهم الهند، وجندناها نعتمد على الكثير من الحمل الخبيثة، بل الاحتيال^{١٦٦٩} وكان السماسرة قد تمكنوا من أعمال البورصة، وأخذوا يحققون لأنفسهم الثراء، في الوقت الذي كان فيه التجار يعلنون انهم يبردون إلى هاوية الفقر - في كل البقاع، لا فرق في ذلك بين مارسيليا ولندن،

باريس ولشبونة، ثانت وأمستردام، نرى السماسرة يحالون على الناس على راحتهم، فلم تكن هناك لوائح تحكمهم كما ينبغي

والحق أن ألعاب بورصة أمستردام وصلت إلى درجة من التعقيد الخرافي جعل من أمستردام ، زمناً طويلاً، مكاناً فريداً لا بدائيه غيره في أوروبا قاطبة، مكاناً لا يكتفي الناس فيه بشراء أو بيع الأسهم، مراهنين على ارتفاع أو انخفاض أسعارها، بل مكاناً تستطيع فيه المضاربة، إذا كنت متمكناً من الألعاب البورصة، حتى إذا لم يكن لديك مال أو أسهم بين يديك. وكان هذا المجال هو المجال الذي صال فيه السماسرة وجالوا، وكان السماسرة ينقسمون إلى شلل - كانوا يسمونها rottenes. فإذا لعبت شلة على توقع ارتفاع السعر، لعبت الأخرى - على توقع انخفاضه. وكان الشاطر من يستطيع أن يجر وراءه الأعداد الكبيرة من المضاربين المترددين الذين يمكن أن يجذبوا إلى هذا الاتجاه أو ذاك. وكان تحول السماسر عن شلته أو عن معسكره، إلى الشلة المضادة أو المعسكر المضاد يعتبر بمثابة عمل من أعمال النذالة، ولكنه كان يحدث أحياناً (١٢٠).

ومع ذلك فقد كانت الأسهم أسهماً إسمية، وكانت شركة الهند تحتفظ لديها بالأسهم نفسها، ولم يكن الحائز يعتبر حائزاً للسهم حقاً إلا إذا سجل اسمه في سجل خاص وكانت الشركة، عندما اتخذت هذه الإجراءات تعتقد أنها تستطيع التصدي للمضاربة (علماً بأن السهم لحامله لم يظهر إلا فيما بعد)، ولكن المضاربة لم تكن رهنماً بالحياة - فقد كان المضارب يستطيع أن يبيع شيئاً ليس في حوزته، ويشتري شيئاً لن يحوزه. وكانوا يسمون هذه الطريقة الشراء. والبيع على « بياض ». وإذا كانت الصفقة محل المضاربة صفقة بالأجل فإنها تنتهي بخسارة أو بربح، وكان فارق الخسارة أو الربح هذا هو ما يتم تسويته، ثم كان اللعب مستمر. وكانت هناك لعبة أخرى هي لعبة المنع، وهي شبيهة بلعبة الأسهم، ولكنها أكثر تعقيداً (١٢١).

وإذا كانت الأسهم تتجه إلى الارتفاع على مدى طويل، فمن البديهي أن تنحصر المضاربة في المدى القصير. والمضاربة ترتبط بتقلبات اللحظة، وبالتقلبات التي كانت تنجم بسهولة عن الأخبار الصادقة أو الشائعات. وهذا هو ممثل لويس الرابع عشر لدى **الأقاليم الهولندية المتحدة** يعبر في عام ١٦٨٧ أولاً عن دهشته لأن الضجة التي أثاروها حول الاستيلاء على بانتام Bantam في جاوة انتهت بتوقف كل شي، حيث أشاع البعض أن الخبر كاذب، ثم يكتب في ١١ أغسطس - ولكنني لا أعجب كثيراً لهذا الذي حدث، فقد أدى إلى انخفاض الأسعار في أمستردام، وإلى ارتفاع البعض بهذا الانخفاض (١٢٢). وما تمر اثنتا عشرة سنة أو نحوها حتى نجد سفيراً آخر يحكي أن « البارون جواسو Jouasso، وهو يهودي غني في لاهاي » ادعى أمامه أنه يستطيع أن يكسب

«مائة ألف إيكو في اليوم...» لو علم بموت ملك أسبانيا [المسكين كارلوس الثاني الذي كانوا ينتظرون موته بين لحظة وأخرى] قبل أن يعلن الخير على الملأ في أمستردام بخمس أو ست ساعات «^(١٢٢)». وأضاف السفير : «وأنا أصدق أنه، واثنين من اليهود هنا تيخيرا Texeira وبيتو Pinto هم من المهيمنين على تجارة الأسهم».

ولكن هذه الممارسات لم تكن قد بلغت في ذلك الوقت الاتساع الذي ستبلغه في القرن التالي، بعد حرب السنين السبع، مع اتساع مجال اللعب على أسهم تلك الشركة الإنجليزية المعروفة باسم **شركة الهند الشرقية**، وأسهم **بنك إنجلترا**، وشركة بحر الجنوب، وبخاصة على سندات دين الحكومة الإنجليزية التي كان إيزاك دي بيتو يسميها «محيط الأقساط السنوية»^(١٢٤). ولم يبدأ نشر أسعار الأسهم رسمياً إلا اعتباراً من سنة ١٧٤٧، وكانت بورصة أمستردام تنشر أسعار السلع منذ عام ١٥٨٥^(١٢٥) فنشرت في عام ١٥٨٥ قائمة تضم ٢٣٩ بنداً، وفي عام ١٦٨٦ نشرت قائمة تضم ٥٥٠ بنداً^(١٢٦).

ولنما يفسر حجم المضاربة في بورصة أمستردام، وروعيتها، وضخامتها منذ البداية، أن صغار الناس دخلوا فيها، ولم تظل قاصرة على الرأسماليين الكبار. ومن مشاهد البورصة ما يذكرنا بلاعبى اللوتاريا. وهذا هو خوسيف دي لا بيجا يكتب في عام ١٦٨٨: «المضاربون هنا يترددون على بعض البيوت التي يباع فيها مشروب يسميه الهولنديون كوفي coffy ويسميه الشرقيون كافيه caffè قهوة» وتسمى هذه البيوت كوفي هوون coffy huizen = مقاهٍ. وهي ممتعة جداً في الشتاء، بما فيها من دقايات مغرية، وأنواع من التسلية الخلابة : فمن هذه البيوت ما يقدم كتباً للقراءة، أو طاولات للعب، وكل هذه البيوت تضم محدثين يتجاذبون مع الرواد أطراف الحديث؛ ومن الرواد من يشرب الكاكاو، ومنهم من يشرب القهوة، ومنهم من يشرب اللبن، ومنهم من يشرب الشاي، وكلهم تقريباً يدخلون التبغ [...] وهكذا فهم ينعمون بالدفء، وبالطعام، ويتسلون بقليل من التكاليف، ويسمعون الأخبار [...] وبينما هم خالسون يدخل عليهم سمسار، في أثناء ساعات البورصة، فيسألونه عن أسعار الأسهم، فيرد بعد أن يضيف إليها واحد أو اثنين في المائة، ويخرج كراسة ملحوظات صغيرة ويبدأ في تكوين أشياء، فيها من بنات خياله، حتى يوحي إلى كل إنسان أنه صنع ذلك الذي لونه بالفعل، وحتى يحفزهم، ويشحذ رغبتهم في شراء هذا السهم أو ذاك خوفاً من يرتفع السعر أكثر مما ارتفع «^(١٢٧)».

ماذا يبين هذا المشهد؟ إنه، إذا لم أخطئ، الاستنتاج، بين الطريقة التي كانت البورصة تحتال بها لتغترف من جيوب صغار المقتضدين، وصغار المضاربين. وكان هذا النصب ينجح للأسباب التالية:

١) لأنه لم تكن هناك، وهذا ما نشدد عليه، نشرة رسمية تتيح المتابعة السهلة للتقلبات التي تطرأ على الأسعار.

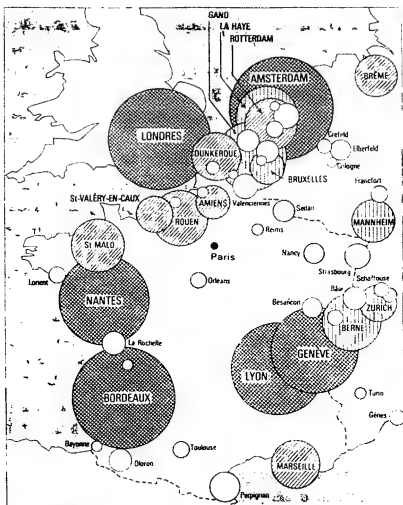
٢) لأن السمسار - وكان بسيطاً إجبارياً - كان يتعامل في ظل هذه الظروف من غيبة البيانات مع أناس صغار ليس لهم الحق في أن يدخلوا البورصة، لأن الحق في دخول البورصة كان خالصاً لكبار التجار والسماسرة، على الرغم من أن البورصة كانت على بعد خطوتين من كل المقاهي التي كانت دور فيها هذه الأعمال النكراء، وهي:

Café François, Café Rochellois, Café Anglais, Café de Leyde^(١٣٨).

والسؤال الآن هو: ما هذا الذي كان يجري ؟ لقد كان هو في حقيقة أمره شغل البورصة، كان السعي وراء رأس المال.

كانت المضاربة في أمستردام لعبة عدد كبير من الصغار، ولكن المضاربين الكبار كانوا موجودين هم أيضاً، وكانوا من بين الأكثرين نشاطاً. ويشهد رجل إيطالي هو ميكيلي تورشا Michele Torcia، شهادة تراها من ناحية المضمون محايدة، أن بورصة أمستردام كانت حول عام ١٧٨٢، في ذلك التاريخ المتأخر، أكثر بورصات أوروبا نشاطاً^(١٣٩) : وأنها كانت تفوق بورصة لندن. وليس من شك في أن وصف هذه البورصة بهذا الوصف يرجع إلى ما كان يجري فيها من مضاربات على الأسهم، كانت مضاربات هائلة - في نظر المعاصرين - وإلى ما واكبها من حمى الاقتراض من الخارج، وكان الاقتراض من الخارج نوعاً آخر من المضاربة، لا مثيل له في أوروبا، وهو موضوع سنعود إلى الحديث عنه.

ولدينا صورة نابضة بالحياة عن هذا التوسع المزبوج في نشاط البورصة تقدمها لنا عنه أوراق لويس جريغولي Louis Greffulhe^(١٤٠) الذي كان منذ عام ١٧٧٨ رئيساً لوكالة تجارية هامة في أمستردام^(١٤١). وسنرجع أكثر من مرة إلى البيانات والوقائع والأساليب التي أثبتتها هذا الثري العصامي، الذي كان تارة يلقي بنفسه في خضم المجازفة، وتارة أخرى يأخذ نفسه بالحرص، وكان بين هذا وذاك واضحاً في تحليلاته. وهي يكتب عما جرى في عام ١٧٧٨، عشية دخول فرنسا الحرب إلى جانب المستعمرات الإنجليزية في أمريكا، فقد شهدت بورصة أمستردام مضاربات مجنونة. إذ رأى الناس اللحظة مواتية ليفيدوا من الظروف، ومن حياد هولندا في تحقيق الربح وكان الناس يبحثون عن أفضل الخيارات. هل من الصواب أن يجازفوا ويضاربوا على السلع التي كانت تستورد من المستعمرات، والتي كانوا يتوقعون لها أن يصيبها القحط فيرتفع ثمنها؟ أو هل يستسلمون لإغراء القروض الإنجليزية، ثم القروض الفرنسية بعد ذلك ؟ أو هل الأفضل أن يمولوا الثوار؟ هذا هو جريغولي يكتب إلى أ. جايارد A. Gaillard في باريس : « مندوبك التجاري القديم



Héaigons des
grandes affaires



Grandes places
commerciales



Grandes places
financières



Places secondaires

Echelle des diamètres



10 Millions de habitants
8.1 Millions de habitants
6.4 Millions de habitants
5.6 Millions de habitants
4.9 Millions de habitants
2.5 Millions de habitants
1.6 Millions de habitants
900 000 de habitants
400 000 de habitants
100 000 de habitants

برينجلي Bringley غارق لشوشته في الصفقات الأمريكية^(١١١). أما هو، جريغولي نفسه، فكان يتعامل في كل الصفقات التي تتاح له، والتي يرى فيها نفعاً، وكان كثير التعامل في مضاربات البورصة، ويتلقى عمولته. وكان يضارب لحسابه، ولحساب الآخرين، مثلاً لحساب رودولف إيمانويل هاللر Rodolphe Emmanuel Haller (وكان يضارب خاصة لحساب هاللر هذا الذي تولى بنك تيلوسون نيلتر Thelusson-Necker)، وچان هنري جايار Jean Henri Gaillard، وآل بيريجو Perrégaux، ورجل المال العالمي پانشو Pan-chaud وكلهم من رجال البنوك في باريس وفي جينيف، ولحساب أليكساندر بيكتي Alexandre Pictet، فيليببر كرامر Philibert Cramer، توريتيني Turretini، وكلهم من أصحاب الأسماء اللامعة التي تطلعون بحروف من ذهب في سجل المصرف البروتستنتي الكبير الذي درسه هربرت لوتي H. Lüthy^(١١٢). والمضاربات التي نقرأ عنها مضاربات صعبة، وتنضوي على المجازفة، وتقوم على مبالغ كبيرة من المال. وإذا كان جريغولي يقوم بهذه المضاربات هادي، النفس، فإنما يرجع ذلك إلى أنه كان خاصة يتعامل في أموال الآخرين، فإذا خسر أحس بالضيق، دون أن ينال منه اليأس، وهو في ذلك يكتب إلى هاللر: «لو استطاع الإنسان أن يحسن التخمين في مجال صفقات السندات [يقصد السندات الإنجليزية] كما يستطيع في مجالات أخرى، لما عقد يا صديقي سوى صفقات رابحة. نوره يكتب في موقف آخر: « ولكن الميدالية يمكن أن تنقلب، فيسعد الإنسان بالكثير من الربح، ثم يعاني من الكثير من الخسارة». وهو على الرغم من ذلك لا يقوم بعمليات شراء، ولا يعقد صفقات إلا بعد تفكير. وهو ليس من النوع الجسور الذي يلعب بكل ما معه مثل پانشو، بل هو رجل ينفذ تعليمات عملائه. وهذا هو فيليببر كرامر يصدر إليه أمراً بأن يشتري ١٠٠٠٠ جنيه من الهند. يقصد أسهم الشركة الإنجليزية للهند الشرقية» مثالة مع السيدين مارسيه وبيكتي، إذا استطاع الحصول عليها بسعر من ١٤٤ إلى ١٤٥ ويرد جريغولي في ٤ مايو قائلاً: « هذا مستحيل، فعلى الرغم من الانخفاض الذي تعرضت له هذه الأوراق فإن سعر السهم ١٥٤ في أغسطس، و١٥٢ في مايو. ولسنا نرى في الوقت الحاضر إمكانية لتنفيذ هذا الشراء»، ولكننا نضع العملية في اعتبارنا^(١١٣).

٨ - نهضة المصارف الفرنسية

خريطة ونمها جي انطونيتي Guy Antonietti، مؤلف كتاب مصرف في باريس في القرن السابع عشر، جريغولي مونتس وفركتيه (١٧٨٩-١٧٩٢). ١٩٦٢، الخريطة ملحقه بالكتاب. ودير بالملحظة أن بنك جريغولي كان آنذاك أهم بنك في باريس. وأن العاصمة الفرنسية قد أصبحت مركزاً مالياً يشع بعيداً على أوروبا، وأن الدوائر المخططة بشبكة مربعات تقابل تغيير انطونيتي الطريف، سداسية دوائر المال الكبيرة. ويقصد بهذه السداسية المراكز الستة الكبيرة: لندن، أمستردام، جنيف، ليون، نانت. ولعل هذه الصورة توحى إلينا بأن هذه القمم الستة للسداسية متساوية على نحو يحقق التوازن بينها.

وكانت اللعبة، بالنسبة لكل مضارب في أمستردام، تقوم على أساس تخمين السعر الذي سيتحقق في المستقبل في سوق هولندية، على أساس من معرفة اتجاه السوق في إنجلترا والأحداث التي تجري هناك. ولهذا فقد كان جريغولي يضحي من أجل الحصول على معلومات مباشرة من لندن، لم تكن تصل إليه فقط في « حقائق » المراسلة، بل كانت له علاقاته في العاصمة الإنجليزية - التي كان يضارب فيها لحسابه الخاص - مع زوج أخته سارتوريس Sartoris، وكان مجرد منفذ بسيط ومتواضع، وعلى علاقة ببيت ج. و أ. جارسيا Garcia التجاري اليهودي الكبير الذي كان يستعين به في حرص وحذر.

وعلى الرغم من المراسلات النابضة بالحياة التي خلفها جريغولي، فإنها لا تفتح لنا سوى نافذة ضيقة على أعمال المضاربة الواسعة في أمستردام. ولكننا على أية حال نرى منها إلى حد كانت الحركة في هولندية مفتوحة على الخارج، وإلى أي حد كانت هناك رأسمالية عالمية. وهناك سجلان من نوع *سجلات الاجتماعات* ^(٤٤) يتضمنان حسابات لويس جريغولي، يمكننا أن نخرج منهما بمزيد من المعلومات: عن مرئود هذه العمليات المعقدة. وكلمة الاجتماعات التي يشير إليها بلفظة *rescontre* - وأهل جينيف يستخدمون كلمة *rencontre* - تعني تلك الاجتماعات التي كان سمسارة الأسهم يعقونها كل ثلاثة أشهر لتسوية الحسابات، واستبيان الأرباح والخسائر في سوق التسليف والسماح. ويتضمن هذان السجلان حصراً للعمليات التي كان يقوم بها لحسابه، أو لحساب مراسليه. ولو أن سمساراً من سمسارة أيامنا تناول هذه البيانات لأمكنه تتبعها، واستخراج مكنونها، أما المؤرخ الذي يطالعها فإنه يفضل فيها طريقه المرة تلو المرة. فنقل الأرقام من تسوية إلى تسوية يتطلب تتبع العملية من خلال اجتماعات متعددة حتى يستطيع الإنسان حساب الأرباح التي لا يثبتها جريغولي في النهاية دائماً. وأنا أعترف أنني لم أجد لدي من الصبر ما يمكنني من متابعة هذه الحسابات إلى منتهاها.

كل شيء

يبدأ في لندن من جديد

وما لبثت لندن، التي طالما حسدت أمستردام ونقلت عنهانقل مسطرة، أن سارت فيها الأمور على نفس النحو. وشهدت الرويال إكسشينج Royal Exchange - بورصة لندن - منذ عام ١٦٩٥ عمليات مضاربة على السندات العامة، وعلى أسهم شركة الهند وأسهم بنك إنجلترا. وما لبثت دار التبادل الملكية، أو بورصة لندن أن أصبحت « ملتقى أولئك الذين أوتوا قدراً من المال، وأرادوا أن يستزيدوا منه، وملتقى طبقة أكثر عدداً تتكون من أناس لا يحتكمون على شيء من مال، ويحدوهم الأمل في أن يشدوا بالحيلة إليهم المال الذي يحتكم عليه الآخرون. » وبين عام ١٦٩٨ وعام ١٧٠٠، انتقلت بورصة الأوراق المالية - التي كان

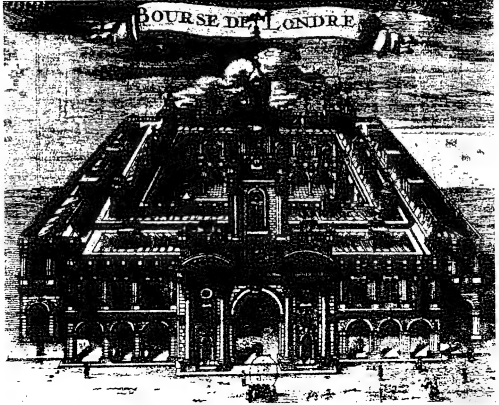
المكان قد ضاق بها في الرويال إكستشينج - واستقرت في شارع الإكستشينج ألي Exchange Alley الشهير، في الناحية المقابلة.

وإلى أن تم تشييد مبنى الاستوك إكستشينج Stock Exchange في عام ١٧٧٢، كانت مقاهي شارع الإكستشينج ألي هي مركز المضاربات في سوق التسليف بالأجل، أو كما كانوا يقولون آنذاك، سباق الخيل في شارع الإكستشينج «^(١١٦)». كان مقهى جاراوي Garaway ومقهى جوناثان Jonathan ملتقى سماسرة الأسهم والسندات الحكومية، بينما كان المتخصصون في التأمين البحري يترددون على مقهى إدوارد لويدي Edward Lloyd، والمتخصصون في التأمين ضد الحريق يختلطون إلى مقهى توم Tom أو مقهى كيرسي Carsey. وجاء، في كتيب ظهر حول عام ١٧٠٠ : « يمكنك أن تجتاز شارع الإكستشينج ألي في دقيقة ونصف : قف أمام باب مقهى جوناثان، واجعل وجهك في اتجاه الجنوب، وتقدم بضع خطوات، ثم تحول ناحية الشرق، تجد نفسك أمام باب مقهى جاراوي، واتجه من هناك إلى الباب التالي، تصل [....] إلى حارة بيرتشم [....]. والآن ضع بوصلتك في غلبتها، فقد أتممت جولتك حول عالم المضاربات. وهانذا أمام باب مقهى جوناثان من جديد. » ولكن هذا العالم المصغر، الذي يمتلي في ساعة الذروة بالناس حتى تكاد جدرانها أن تتشقق، عالم له رواده المختلطون، وشلله المختلجة، وهو بؤرة مؤامرات، ومركز قوة ^(١١٧). وانظر إلى البروتستانتين الفرنسيين عندما أغضبتهم المعاهدة التي عقدت في أوترخت Utrecht في عام ١٧١٣ معيدة السلام بين ملكة النجلترة وملك فرنسا، إلى أين يذهبون باحتجاجهم، ليثيروا ثائرة التجار على المعاهدة، وليساندوا حزب الويجيين Whigs المناهض للملكية في انجلترة ؟ إنهم يذهبون بطبيعة الحال إلى البورصة، وإلى « المقاهي التي كانت تدوي فيها صرخاتهم » على نحو ما نقرأ في نص يرجع إلى ٢٩ مايو ١٧١٣ ^(١١٨).

هذه العوالم الصغيرة الحساسة تؤثر على العوالم الأخرى، ولكن العالم الخارجي بدوره يؤثر عليها لانهاثياً. والأخبار التي تحدث الاضطراب في المضاربات، في لندن، مثلها مثل أمستردام، ليست دائماً من الأخبار الداخلية، الأخبار التي تصنع في الداخل. ولقد كانت حرب الخلافة على العرش في أسبانيا حرباً غنية بأحداثها المثيرة التي بدا عليها كأنما كان كل شيء آنذاك رهنا بها . فلا غرابة في أن نجد التاجر اليهودي الغني ميدينا Medina يتفق ذهنه عن تكليف مراسلين بمرافقة القائد الإنجليري مارلبورو Marlborough في كل حملاته العسكرية إبان حرب الخلافة على العرش الأسباني - وخصص في مقابل لذلك لهذا القائد اللامع الطمّاع الشره إلى المال مخصصات سنوية قدرها ٦٠٠٠ جنيه استرليني - ولكن هذه النفقات كان لها في نظره مردودها، لأنه كان ينفرد بميزة الحصول عن طريق مراسليه العدائين السريعين على أخبار نهاية معاركه الشهيرة، معارك راميلي Ramillies في

بلجيكا، وأودنارد Audenaarde في بلجيكا، وهوكسشتيت Höchstädt في جنوب ألمانيا ويسيها الإنجليز معركة بلينهايم Blenheim (١٧٠٤) وفيما بعد قيل إن الطلقة الأولى التي انطلقت في معركة ووترلو Waterloo كانت في صالح روتشيلد Rotschild. والحكايات في هذا المجال يجر بعضها بعضاً، ومنها حكاية تقول إن نابليون بونابرت آخر عمداً خبر انتصاره في مارينجو Marengo - ١٤ يونيو ١٨٠٠ - حتى يحدث ضربة هائلة في بورصة باريس (١٨٠٠)؟

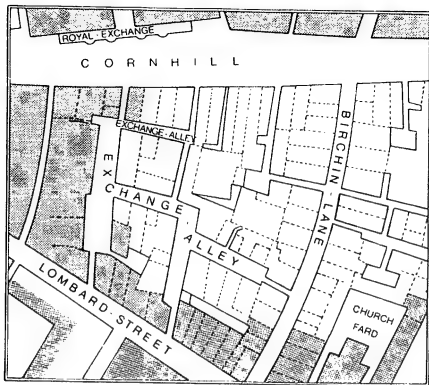
وبورصة لندن، مثلها مثل بورصة أمستردام، لها عاداتها ولغتها الخاصة، كانوا يستخدمون كلمتي puts, refusals في المضاربة على الأوراق ذات الأجل. ويسمون المشتريين والبائعين bulls, bears، وما هم في الحقيقة بمشتريين أو بائعين، بل مضاربين؛ والد bulls هم المضاربون على الصعود، والد bears وهم المضاربون على الهبوط، والركوب على ظهر الحصان riding on horse back هو المضاربة على أوراق اليانصيب الحكومية... الخ (١٨٠١). ونحن، بصفة عامة، نجد في لندن نفس الممارسات التي عرفتها بورصة هولندية، بما في ذلك أيام الاجتماعات التي سموها بالإنجليزية Rescounters days نسخاً عن الهولندية Rescontre-Dagen. وهكذا عندما صدرت قرارات حكومية منعت على الفور عمليات ال puts, refusals - المضاربة الوهمية بادعاء العرض أو الرفض - في البورصة في عام ١٧٣٤، لكي تنصدي لعمليات الشراء والبيع الكاذبة، فقد استمرت نفس الممارسات، بل وازدهرت، متسترة بساتر الاجتماعات التي انتعشت من جديد. وعرفت لندن، مثلها مثل أمستردام، إلى جانب السماسرة الذين يعرضون خدماتهم في مجال الأوراق المالية، سماسرة تخصصوا في السلع: القمح، مواد الصباغة، التوابل، الجوت، الحرير، وكانوا يسمونهم stock brokers، ستوكبروكرز أو المتخصصين في المبادلة. وفي عام ١٧٦١ احتج توماس مورتيمر Thomas Mortimer احتجاجاً شديداً على هذه الطائفة من السماسرة في كتابه الذي أسماه Every man his broker كل إنسان سمسار نفسه، ثم شهد عام ١٧٦٧ قضية بين فيها الحكم رسمياً أن دور الوساطة الذي يلعبه السمسار ليس دوراً إلزامياً، على كل متعامل أن يستعين به رضي أو لم يرض (١٧٦٧). ولكن هذا الكلام كله يشهد على ما كان لهذه الحرفة من أهمية في حياة البورصة، وكانت الرسوم التي يتقاضاها أرباب هذه الحرفة رسوماً خفيفة نسبياً. قدّرت في عام ١٦٩٧ بثمن في المائة. ويمكننا أن نتخيل من فوق نشاط السماسرة نشاط كبار التجار والجواهرجية المشتغلين بالأعمال المصرفية، كما يمكننا أن نتخيل من تحت نشاط السماسرة نشاطاً لا يجوز أن نتجاهله، نشاط المسترزقين الذين كانوا يسمونهم في لغة البورصة الخاصة جوبير jobbers، يعني وسطاء، غير معتمدين، أو دالّين stock-jobbers. وكان جورج وايت George White منذ عام



بورصة لندن، وقد أعيد بناؤها بعد أن أُنش عليها هريق عام ١٧٧٦.

١٦٨٩ بينهم.. هذه الطائفة من الحشرات التي يسمونها الجوير أو الدالين « بأنها تعمد إلى حفص ورفع سعر الأسهم لكي تترى على حساب الآخرين و « تفتك بالرجال في بورصتنا، كما كان الجراد يفتك بالحرث في حديث التوراة « حتى إذا كان عام ١٧٠١ كتب دانييل ديفو Defoe كتيباً أخفى عن الناس اسم مؤلفه، وعنونته «كشف النقاب عن خس الدالين ? The Villany of stock-jobbers detected» (١٤٢).

وبعد أعوام قلائل، وعلى وجه التحديد في عام ١٧١٨، مثلت مسرحية بعنوان A Bold Stroke for a Wife، يرى فيها المشاهد مناظر تدور في مقهى جوناثان بين العملاء، والسماصرة المعتمدين والجوير وهذه عينة من الحوار



٩ - لندن : مركز الأعمال في عام ١٧٤٨

هذا التخطيط الكرويكي يعتمد على رسم يرجع إلى عام ١٧١٨، وهو يبين مواقع المباني والشوارع الشهيرة : شارع لومبارد ستريت Lombard street، الرويال اكستشينج Royal Exchange في الكورنهيل Cornhill، وشارع اكستشينج التي Exchange Alley الشهير. أما الأماكن المظلة بالرمادي فقد أُنشِئ عليها حريق عام ١٦٦٦.

الجوير الأول : أسهم شركة بحر الجنوب بسبعة أثمان. من يشتري ؟

الجوير الثاني : سندات بحر الجنوب تستحق في عيد القديس ميخائيل - ٢٩ سبتمبر - سنة ١٧١٨، مجموعة اليانصيب.

الجوير الثالث : أسهم شركة الهند الشرقية إيست إنديا East India ؟

الجوير الرابع : هـ، كلكم تبيعون، وليس بينكم مشتر واحد ! يا حضرات السادة أنا اشتري بألف جنيه سندات تستحق يوم الثلاثاء القادم بثلاثة أرباع.

جرسون المقيى : قهوة طازة، قهوة طازة، يا حضرات السادة.
صراف. مستر تريدلوف : اسمع يا غبريال، ادفع لي الآن فرق المبلغ الذي اتفقنا عليه
مؤخراً

غبريال : حاضر يا مستر تريدلوف، Tradelove هذه كمبيالة بالمبلغ على شركة سورد
بليد كومباني Sword Blade Company.

جرسون المقيى : شاي يا سادة ؟ شاي ؟^(١٥٤).

وربما كان من المفيد أن نذكر أن المضاربات كانت تتناول أيضاً صكوك الخزنة
المسماة Exchequers bills، وصكوك البحرية Navy bills، وأسهم أكثر من ستين شركة - من
بينها بنك إنجلترا، وشركة الهند التي أعيد توحيدها في عام ١٧٠٩ وكانا يحتلان القمة .
وهناك عبارة قالها ديفو تشهد على هذا الوضع : « كانت شركة الهند الشرقية تحتل مكان
الصدارة The East India Company was the main point » . وفي الوقت الذي كانت فيه
هذه المسرحية تمثل على المسرح لم تكن قضية بحر الجنوب الكبيرة South Sea
Bubble قد حدثت بعد. أما شركة سورد بليد كومباني فكانت تصنع السلاح^(١٥٥).

وفي ٢٥ مارس من عام ١٧٤٨ شيت النيران في حي البورصة بلندن وأتى عليه وعلى
مقاهي شارع اكستشينج ألي، وكان من الضروري البحث عن مكان آخر، ولكن المكان البديل
كان ضيقاً، وتعددت المشروعات لبنا، جديد، وأخيراً تمكن المهتمون من جمع المال اللازم، وتم
البناء. في عام ١٧٧٢ خلف الرويال اكستشينج، وكانت الذية متجهة إلى تسميته نيو
جوناثانس New Jonathan's، ثم انتهى الأمر إلى الاتفاق على اسم ستوك اكستشينج
Stock Exchange^(١٥٦). وتغير المنظر مع البناء الجديد، واتخذت الأمور صبغة رسمية، ولكن
اللعبة استمرت كما كانت.

هل من الضروري

الذهاب إلى باريس ؟

إذا ما دفعنا التفكير إلى السفر إلى باريس لنرى كيف كانت الحال هناك، فلا بد أن
نذهب إلى شارع فيفيان Vivienne حيث استقرت البورصة la Bourse في عام
١٧٢٤ في سراي نيفير Nevers التي كانت مقراً لشركة الهند Compagnie des
Indes، وكان مكانها هو مكان دار الكتب القومية الفرنسية حالياً.

ولم تنتعش البورصة الفرنسية انتعاشاً قوياً إلا بعد مرور خمسين سنة على إنشائها،
وكان ذلك في باريس لويس السادس عشر. هنالك نرى حمى المضاربة قد استشرت في
إطار كُلفٍ محموم باللعب، « كان المجتمع الراقى قد شغف بالعباب الفرعون - الورق،

الكوتشينية - والنومينو والضامة والشطرنج « ولم يكن الناس يلعبونها لعباً بريئاً قط (٤٥٨). «وأخذ الناس منذ عام ١٧٧٦ يختلفون إلى سباق الخيل، وكانوا يتدافعون إلى المائة والاثني عشر مكتباً من مكاتب المقامرة الرسمية التي فتحت أبوابها في باريس. «وكانت حانات القمار منتشرة في كل مكان. ولم يكن البوليس غافلاً عنها، ولكنه كان حريصاً على عدم التدخل، حتى فيما حول البورصة، في ناحية القصر الملكي الهاليه رويال، حيث كانت أخلاط المضاربين قد بلغ بهم اليأس كل مبلغ، وأصناف من المحتالين والنصابين يحلمون بمضاريات من قبيل المعجزات. في هذا المناخ كان نموذج المضاريات كما مارسها المضاربون في أمستردام ولندن نموذجاً لا يقاوم، وشجعت عليه سياسة الاقتراض التي اتبعها نيكار وكالون، والتي خلقت ديناً عاماً هائلاً موزعاً على ما بين ٥٠٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠٠ من حملة الصكوك، وكان أغلبهم من الباريسين. والبورصة هي السوق المثلى للدين العام dette publique. وانظر إلى المبنى الضيق في شارع فيغيان (٤٥٨) ترى السماسرة وكلاء التحويل agents de change قد نظموا من جديد : وأصبحت لهم قوتهم العظمى، يتخذون أماكنهم فوق مصطبة تشبه المنصة بسمونها الباركيه parquet ؛ ويفصل بينهم وبين الزبائن ممر ضيق لا يكاد يتسع لشخص واحد هذا الممر هو الكالوس coulisse ؛ وتبين لنا هذه الكلمات أن لغة جديدة نشأت تدل على نشاط كبير واضح. كانت تسجيلات البورصة تتضمن سندات الدين العام، التي كانت تحظى باهتمام خاص، ثم أسهم شركة الهند - مقسمة إلى أنصبة portions -، وأسهم صندوق الخصم Caisse d'Escompte الذي يعتبر الجيد الأول لبنك فرنسا Banque de France. ولابد من أن نقر أننا، حتى بعد الاستعانة بمُرشد ذكي هو ماري جوزيف ديزيرييه مارتان Marie-Joseph Désiré Martin (٤٥٩) لم نفهم من الوهلة الأولى ما تضمنته قائمة الأسعار التي كانت تحتل « كل يوم صفحة من جريدة جورنال دي پاري Journal de Paris ومن الإعلانات Affiches » (٤٦٠).

هكذا فرضت المضاربة في البورصة نفسها، وفي عام ١٧٧٩ أعيد تنظيم صندوق الخصم، ونزلت الأرباح للتداول العام، وجاء في بيان مجلس الدولة، أن تداول سندات صندوق الخصم اتخذ صورة مضطربة أشد الاضطراب، حتى إن ما بيع من السندات كان يساوي أربعة أضعاف ما أصدر منها بالفعل (٤٦١). هذا يعني أنها بيعت وتكرر بيعها. وهناك قصة مثيرة من قصص هذا العصر أتصور أن مكانها الصحيح هنا، أنها قصة المضاربة الناجحة التي قام بها الكونت الشاب تيلي (٤٦٢) والتي حكاها، فلم يحسن حكايتها - فهو القائل بأن عشيقته، وكانت ممثلة مسرحية لها في الوقت نفسه علاقة حميمة بمدير غني من مديري النقل بالبريد، هي التي نصحتة بالمضاربة. وهو أيضاً القائل : « وأعطوني ٢٢ سنداً من سندات صندوق الخصم » أي ما يساوي ٢٢٠٠٠ جنيه. وإسنا نشك، على أية

حال، في أن المضاربة على الأوراق بالأجل، وقد داخلها النصب والتحاييل، وأصبحت كالتجارة بالهواء، كانت آنذاك قد غزت باريس وتجاوزت مرحلة الخطى الأولى. يشهد على ذلك مرسوم ٧ أغسطس ١٧٨٥ الذي أرسل نصه إلى كاترين الثانية سفيرها في باريس، سيمولين Simolin^(٤٧٢). جاء في نص هذا المرسوم: «لقد تغفل في العاصمة نمط من الصفقات أو التعاقدات [استخدمت كلمات تستحق الاهتمام هي *marchés* لصفقات و *compromis* لتعاقدات] له أثره الخطير على البائعين والمشتريين على السواء»، وتتلخص هذه اللعبة في أن يلتزم شخص بتوريد سلع لا يمتلكها، ويتعاقد عليها في آجال بعيدة، ويلتزم الطرف الآخر بأن يسدد ثمنها، دون أن يمتلك المال، ويتضمن التعاقد تحفظاً ينص على إمكان المطالبة بالتسليم قبل حلول الأجل، وذلك في مقابل خصم. [...] هذه التعاقدات ينجم عنها ممارسات مشبوهة تؤدي إلى العبث بأسعار السندات العامة، فتجعل لبعضها قيمة عالية علواً مبالغاً فيه، وتستخدم البعض استخداماً من شأنه أن يضر بسمعتها. [...] ونتج عن ذلك مضاربة منهورة تصد كل تاجر عاقل، وتخيف كل صاحب ثروة من المجازفة بماله في لعبة يحكمها الحظ، وتبعد برؤوس الأموال عن الاستخدامات السليمة التي تغيد الصناعة القومية، ثم هي تثير الشره إلى الجري وراء أرباح مشبوهة منهورة [...] ومن الممكن أن تنال من الثقة التي تتمتع بها بورصة باريس في ربوع أوروبا الأخرى عن جدارة». وكانت النتيجة أن هذا المرسوم أعاد إلى الحياة اللوائح القديمة التي صدرت في يناير من عام ١٧٢٢، والمرسوم المؤسس للبورصة والصادر في ٢٤ سبتمبر من عام ١٧٢٤. وتقررت جزاءات مالية تتراوح، بحسب الحالة، بين ٣٠٠٠ و ٢٤٠٠٠ جنيه من فئة الليفر. ولكن كل هذه الإجراءات، أو جلها، ظلت بطبيعة الحال حبراً على ورق، وفي عام ١٧٨٧ قدم ميرابو Mirabeau **شكوى إلى الملك من المضاربة** *Dénonciation de l'agiotage* au roi. هل كان من المتصور أن يؤدي إلغاء المضاربة إلى إنقاذ الملكية التي لم تكن مسئولة إلا قليلاً عن مفاسد البورصة ؟

وأياً كان الأمر فقد كان الفرنسيون مستجدين في هذه الفن. فيما يتعلق بموضوع الدين الذي طرحه نيكار Necker في عام ١٧٨١ كتب لويس جريغولي^(٤٧٤) الذي عرفناه من رجال المصارف والسمسرة في أمستردام، وقد اكتتب أو على الأحرى حفز عملاءه على الاكتتاب في هذا الدين على نطاق واسع، كتب إلى صديقه وممثله إيزاك بانشو في ١١ فبراير ١٧٨٢: «من المؤسف، بل من المؤسف جداً أن الاكتتاب في الدين لم يقفل بابه على الفور بعد الطرح، إذن لكان حقق ربحاً من ٥ إلى ٦ في المائة. إنهم لديهم لم يدركوا حتى الآن هذه الوسائل والممارسات التي تقوم في الأمور المالية، وتعمل بالضبط في المضاربة وبورة الأموال عمل الزيت الذي يسهل حركة الساعة». وبعبارة دورة المال تعني إعادة بيع السندات،

فقد كان من المألوف في أمستردام أول لندن أن يقوم المكتتبون، بعد اقفال الاكتتاب مباشرة، بشراء سندات أخرى يكون آخرون قد اشتروها، ويدفعون ثمنها أعلى، وكان هذا يؤدي إلى رفع السعر، ويقوم المسؤولون عن العملية بتحريك السعر على نحو جري، إلى الارتفاع، إلى أن يصل إلى مستوى مربح جداً فيخلصون من القدر الأكبر من السندات التي يكونون قد ركنوها على جنب لهذا الغرض. نعم، لقد كان على باريس، من حيث هي بورصة مضاربة، أن تتعلم الكثير.

البورصات

والنقود

كانت المضاربة على الأسهم حدثاً جديداً بحق أحدث نوباً ابتداء من القرن السابع عشر. ولكن إذا خطر ببالنا ألا نرى في بورصتي أمستردام ولندن، ومن ورائهما في مركزها المتواضع بورصة باريس، إلا ممارسة ما كان الهولنديون أنفسهم يسمونه Windhandel تجارة الهواء أو تجارة الريح، فإننا نكون مجحفين أجحافاً ينافي المنطق. ولقد سلك الأخلاقيون هذا المسلك مراراً فخلطوا أموراً أربعة هي : **الائتمان والمصرف والعملة الورقية والمضاربة**. وانظر إلى فرنسا مثلاً ترى رولان دي لا بلاتيير Roland de La Platière^(٤٦٥) الذي عينته الجمعية التأسيسية الممثلة للسلطة التشريعية وزيراً للداخلية في عام ١٧٩١ لا يفرق بين هذه الأمور الأربعة بل يعتبرها شيئاً واحداً، فلم يكلف خاطره أن يسير بها في أربع طرق، بل سلكها كلها في طريق واحدة، يقول في تبسيط دونه كل تبسيط : « لا تضم بين جنباتها سوى بياعين للمال أو تجار للمال، أو أصحاب مصارف، أو أناس يضاربون على الأوراق وسندات الدين ويؤس العامة. » كذلك ميرابو Mirabeau وكلافيير Clavière وجهها النقد إلى المضاربة، ويذكر كويديك Couédic^(٤٦٦) في عام ١٧٩١ « أن المضاربة وهي تستخرج من العدم بعض الكائنات المشبوهة كانت تتسبب في خراب آلاف مؤلفة من المواطنين. » لاشك في هذا. ولكن فضل البورصتين الكبيرتين، بورصة أمستردام، وبورصة لندن، يتمثل في أنها أكدت انتصار العملة الورقية، وكل الأوراق المالية، وكان انتصاراً لم يمكن لنفسه في الأرض إلا على نحو بطيء.

ونحن نعلم علم اليقين أنه لا قيامة لاقتصاد سوق ينبض بشيء من الحيوية إلا بالنقود، والنقود من شأنها أنها تجري. و « تنهمر » وتلور. والحياة الاقتصادية كلها تجري ورائها وتسعى إلى الإمساك بها، والنقود من حيث هي أداة لمضاعفة المبادلات، كميتها دائماً غير كافية، فلم تكن المناجم قادرة على إنتاج المعادن النفيسة، وكانت النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة على مر السنين، ثم أن غياهب الاكتناز كانت دائماً فاعرة أفواهاها. ولهذا تمثل الحل في اصطناع نقود من قبيل السلعة تكون بمثابة المرأة التي تتعكس فيها صورة السلع

الأخرى والمقياس التي تقيس نفسها بالنسبة إليه ؛ وهذا هو ما فعلته الصين، التي كانت أول دولة تستخدم النقود الورقية منذ بداية القرن التاسع الميلادي^(٤٧٧) ؛ ولكن خلق نقود ورقية شي، وأقلمتها شي، آخر، فلم تتأقلم النقود الورقية في الصين، ولم تلعب فيها دور الحُثَّات الذي يزيد من سرعة الرأسمالية، على نحو ما حدث في الغرب، حيث تأقلمت النقود الورقية، ولعبت هذا الدور.

والحق أن أوروبا وجدت الحل منذ وقت مبكر، بل لقد وجدت عدة حلول، ففي جنوة وفلورنسا والبندقية، منذ القرن الثالث عشر، جاء الابتكار العظيم، ابتكار : *الكمبيال* lettre de change التي تغلغت بخطى صغيرة جداً في المبادلات، ولكنها تغلغت فيها على أية حال. وأول محاضر جرد الموارث التي وجدناها في بوفييه Beauvais بفرنسا لا ترجع إلى ما قبل عام ١٦٨٥، عام مرسوم نانت Nantes^(٤٧٨). ولكن بوفييه بلدة من بلدان الريف. وشهدت مدينة البندقية ابتكاراً آخر في مجال النقود الورقية هو *سندات الدين العام*. وإذا نظرنا أمستردام ولندن وباريس وجدنا أوراقاً مالية من نوع ثالث هي *أسهم الشركات* تسجل في جداول البورصات. ومن البديهي أن نضيف إلى كل الأنواع السابقة *أوراق البنكنوت*، على اختلاف مصادرها. كان كل هذا الورق يمثل كماً هائلاً. وكان الحكماء في ذلك الزمان يقولون إن نسبة النقود الورقية إلى النقود المعدنية لا ينبغي أن تتجاوز ٣ إلى ٤ أضعاف^(٤٧٩). ولكن من المحتمل أن النسب كانت تتراوح من ١ إلى ١٥ ضعفاً، وربما تجاوزت ذلك في بعض العصور في هولندا أو إنجلترا^(٤٨٠). بل إن بلداً كفرنسا، لم تتأقلم فيه النقود الورقية إلا على نحو سيء - بل كان الناس فيه يمتقون النقود الورقية بعد خبرتهم السيئة بأوراق Law الذي عرفوه باسم *لاس*، وظل تداول بنكنوت بنك فرنسا فيما بعد زمناً طويلاً يتعثر ويلقى الصعاب، ولا يستخدم إلا في باريس وحدها، كانت السندات التجارية التي تشكل الائتمان بكل صوره [...] تمثل ما بين ٥ و ٦ أضعاف النقود المعدنية المتداولة قبل عام ١٧٨٩...»^(٤٨١).

والبورصات - وكذلك المصارف - تلعب دوراً كبيراً في دخول الورق الضروري لعمليات المبادلات. فهي عندما تدفع بكل هذا الكم من الورق إلى السوق تتيح إمكانية المرور بسرعة خاطفة من سند دين عام أو سهم إلى المقابل النقدي السائل. وأنا أعتقد أننا، فيما يتعلق بهذا الموضوع الذي يلتقي فيه الماضي الاقتصادي والحاضر، لسنا بحاجة إلى الإفاضة في الشرح والتفسير. ولكنني أفضل أن أقدم نصاً فرنسياً من مطلع القرن السابع عشر - عبارة عن مذكرة بدون تاريخ^(٤٨٢) يلوح لي أنها كتبت حول عام ١٧٠٦، أي قبل تجديد البورصة بنحو عشرين عاماً - هذا النص أراه جديراً بالاهتمام فهو يشير إلى أن سندات الدخل الفرنسية المسحوبة على دار البلدية كان من الممكن أن تلعب نفس الدور الذي لعبته

سندات الدخل السنوي الإنجليزية، ولكن الذي حدث في فرنسا هو أن هذه السندات ظلت بمثابة استثمار باسم رب الأسرة، وقيمة مضمونة ثابتة في أغلب الأحيان في التركة، ولكنها كانت صعبة التداول تجارياً؛ فقد كان بيعها يتطلب تسديد رسوم والقيام بسلسلة مطولة من الإجراءات أمام موثق العقود؛ وتخلص هذه المذكرة الفرنسية إلى أن سندات الدخل الفرنسية كانت رصيذاً ميثاً من الناحية التجارية، « فلم يكن أرباب التجارة يستطيعون أن يستخدموا هذه السندات في عملياتهم التجارية إلا كما كانوا يستخدمون بيوتهم وأطيانهم. وهكذا فإن مصلحة الأفراد، وقد أسيء فهمها أضرت بالمصلحة العامة من هذه الناحية. بتوضيف المذكرة قولها، إن المسألة واضحة، يكفي لإدراكها أن يقارن الإنسان هذا الوضع بالوضع في إيطاليا وإنجلترا وهولندا » حيث يجري بيع ونقل سندات الدولة شأنها شأن النقولات بدون رسوم وبدون إجراءات رسمية ».

إن التقليل السريع بين الورق وبين العملة المعدنية، والعكس، ميزة من الميزات الأساسية لبورصات الأوراق المالية. لم تكن إذن سندات الدخل السنوي الإنجليزية annuities، كما ادعى من ادعى، متاجرة بالهواء فحسب، بل كانت هذه السندات نقوداً ورقية ثانية، مضمونة بدرجة كافية، وكانت تمتاز على العملة الورقية العادية في أنها كانت تحقق ربحاً. فإذا احتاج حامل السند إلى مال سائل، حصل عليه على الفور في البورصة، في مقابل الورقة. وهكذا كانت هذه السندات تحقق سيولة سهلة، وبيرة: أما كان هذا سرّاً من أسرار نجاح التجارة الهولندية والإنجليزية؟ وما لنا لا نصدق هذا الإيطالي المتحمس الذي قال في عام ١٧٨٢ إن الإنجليز يمتلكون في بورصتهم، في الإكسيتشينج اللي « منجماً أعظم ثراء من منجم الفضة الذي يمتلكه الأسبان في بوتوسي والمكسيكي una mina più doviziosa di quella che la Spagna possiede nel Potosi e nel Messico »^(١٧٢). وقبله بخمسة عشر عاماً تقريباً، في عام ١٧٦٦، كتب ج. أكاري دي سيريون J. Accarias de Serionne في كتابه **مصالح الأمم الأوروبية** Les Intérêts des nation d'Europe^(١٧١) : « إن تداول السندات العامة في البورصة وسيلة من أعظم وسائل دعم الائتمان في إنجلترا؛ والسعر الذي يحدده التداول في بورصة لندن يحدد السعر في كل البورصات الأجنبية. »

والعالم

خارج حدود أوروبا ؟

نبدأ بسؤال جوهري : هل كانت أوروبا في مجال التبادل السلعي على نفس مستوى المناطق الكثيفة السكان الأخرى في العالم والتي كانت مثلها تجمعات بشرية محظوظة ؟ ولقد لاحظنا أن الإنتاج والتبادل والاستهلاك على المستوى الذي وصفناه حتى الآن تعتبر ضرورات أولية بالنسبة للبشر جميعاً ؛ فهي على هذا المستوى لا تعتمد على اختيارات قديمة كانت أو حديثة لحضارتهم، ولا على العلاقات التي يقيمونها ببيئتهم، ولا على طبيعة مجتمعاتهم، ولا على بنيتهم السياسية، ولا على ماض لا يكف عن الضغط على حياتهم اليومية. إنها ترتفع على هذا المستوى بقواعد أولية عامة لا تحددها حدود، ومن هنا يحق لنا أن نتوقع أن تكون ألوان التشابه على هذا المستوى أكثر من ألوان الاختلاف.

في كل مكان

أسواق ودكاكين

انتشرت الأسواق والدكاكين في المعمورة كلها، على اختلاف حضاراتها، فرسمت الأسواق في جنباتها تقوياً كثقوب الغريال، ولاحت الدكاكين في ربوعها كالحبوب المنثورة، حتى في البلاد غير الأهلة بالسكان مثل أفريقيا السوداء آنذاك وأمريكا في مطلع الاستيطان الأوروبي.

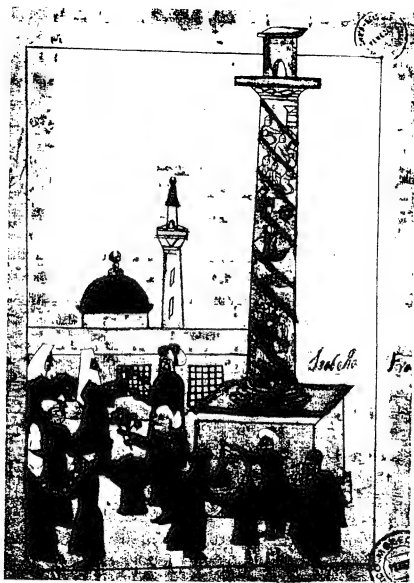
والأمثلة التي تشهد على هذه الظاهرة أمثلة لا يحصىها العد، تطالعنا في الربوع الأمريكية التي استعمرتها إسبانيا. فهذه هي الدكاكين في ساو باولو بالبرازيل، قد اتخذت أماكنها عند ملتقى الشوارع الأولى للمدينة في نهاية القرن السابع عشر. وأفاد التجار البرتغال، بعد عام ١٥٨٠، من اتحاد التاجين الأسباني والبرتغالي، فغزوا أمريكا الأسبانية بمعنى الكلمة، وغمروها بخدماتهم غمراً، ووصل التجار من أصحاب الدكاكين، والباعة السريعة، إلى المراكز الواسعة الثراء، والمدن التي نمت بسرعة، إلى ليما وإلى مكسيكو. وكانت دكاكينهم، مثل الدكاكين التي فتحها البقالون الأول في أوروبا، تقدم كل البضائع جنباً إلى جنب، الهيئة القدر والعادية - الدقيق، واللحم المقدد، واللوبياء - والمنسوجات المستوردة، وكذلك السلع الغالية مثل العبيد السود أو الأحجار النفيسة الخرافية. حتى في مناطق الأرجنتين الوعرة في القرن الثامن عشر، أقيمت لخدمة الجوتشوس gauchos دكاكين من نوع البوليريا pulperia، وهي دكاكين مسورة بالقضبان، يبيعون فيها كل شيء، وبخاصة الكحول، ويمنون بها قوافل العربات والقادمين من البقاع النائية (١٧٥).

والبلاد الإسلامية تفوق غيرها من حيث هي بلاد الأسواق الحاشدة والدكاكين الحضرية الصغيرة، تراها مجمعة بحسب الحارات والدروب، أو بحسب التخصصات، ومازلنا نراها

اليوم في الأسواق الشهيرة بالمدن الكبيرة. تلتقي فيها بكل الأسواق التي يتصورها الإنسان أو يتخيلها : منها تلك الأسواق التي تقوم خارج أسوار المدينة، تفتش مساحة واسعة بجوارها، وكأنها سدادات هائلة تسد بوابات المدينة الشاهقة، إنها أسواق « تقوم على أرض توشك أن تكون أرضاً محابدة، بين المدينة والريف، فهي لا تعتبر قطعة حقيقية من أرض المدينة مما يجعل الفلاحين يأتسون إليها، ويقبلون عليها في غير خوف أو تردد، وهي لا تبعد عن المدينة بعداً كبيراً، مما يجعل أهل المدينة يأمنون إليها »^(٤٧٦). ومنها الأسواق التي تقوم داخل المدينة، حتى تتغلغل قدر استطاعتها في الحارات الضيقة، والميادين العامة، إذا لم تكن لها ممران فساحة من نوع ميانى البيزستان Bezestan في استانبول. والأسواق التي تقام داخل أسوار المدينة أسواق متخصصة، بل لقد ظهرت منذ وقت مبكر أسواق للعمالة في أشبيلية، وغرناطة، ترجع إلى زمن الحكم الإسلامي - وفي بغداد. وحديث ولا حرج عن الأسواق العادية التي لا يحصيها العد، والتي يباع فيها القمح، والشعير، والبيض، والحريز الخام، والقطن، والصوف، والسمن، والخشب، واللبن الرايب... ويذكر المقرئ أن القاهرة كان في داخلها ما لا يقل عن ٣٥ سوقاً^(٤٧٧). وربما كانت إحدى هذه الأسواق تلعب دور البورصة، على الأقل بالنسبة للصرافين. وهذا رأي يطالعهنا في كتاب ظهر في عام ١٩٦٥^(٤٧٨).

والخلاصة أننا نتبين هنا كل السمات التي تبيّن أنها في السوق الأوروبية : الفلاح الذي يأتي من الريف إلى المدينة حريصاً على أن يحصل على المال الذي يحتاج إليه ليدفع الضرائب، والذي لا يكاد يتوغل حتى يبلغ قلب السوق بل يظل على هامشه : التاجر الوسيط النشيط الشاطر القادر على التصرف في كل المواقف ، والذي كان - على الرغم من أوامر الحظر - يسبق البائع الريفي : الحركة النشيطة التي تجيش بها السوق والجذب الاجتماعي الذي تشد به السوق البشر جميعاً، حيث يستطيع المترددون عليها أن يأكلوا ما يطيب لهم من أطعمة مطبوخة جاهزة كان بائعها يقدمها في كل وقت وأن ، ومنها « كفتة اللحم، وأصناف من الحمص، والزلابية »^(٤٧٩).

كذلك الهند التي وقعت منذ وقت مبكر فريسة الاقتصاد النقدي، لم تكن بها قرية بغير سوق - وهذا شيء عجيب، ولكننا لن نلبث أن نراه طبيعياً، له مبرراته التي يمكننا أن نتصورها عندما ننعم فيه التفكير. فقد كان على أهل القرية أن يدفعوا الضرائب إلى السادة أصحاب الأرض الذين كانوا يقيمون بعيداً عنها، وأن يدفعوا أيضاً الضرائب إلى الخان الأعظم الذي كان شرهاً إلى المال مثل هؤلاء السادة، وكان من الضروري تحويل الضرائب العينية إلى نقود تسلم إلى من له الحق في جبايتها. فكان الفلاحون يبيعون القمح أو الأرز أو نباتات الصباغة وكان تاجر بانيان سريعاً في تقديم خدماته وتسهيل هذه



السوق الصغيرة في استانبول. منمنمة في متحف كورر Correr بالبنديقية.

العملية، وتحقيق الربح من ورائها أيضاً. وانتشرت الأسواق والدكاكين في المدن انتشاراً كبيراً. وكان هناك حرفيون سريجة على النمط الصيني يقدمون خدماتهم في كل مكان. وما زلنا إلى اليوم نرى حدادين جائلين يتنقلون بعربات كارو، ومعهم عائلاتهم، يعرضون خدماتهم لقاء قليل من الأرز أو ما إليه من طعام^(٤٨٠). والباعة السريجة، هنوداً كانوا أو أجانب، كثيرون لا يحصيه العدد، والباعة الجائلون من أبناء الشريا في الهيمالايا لا تردهم مسافة أو وعرة، فتراه يجتازون الفياقي والقفار حتى يصلوا إلى شبه جزيرة ملقا^(٤٨١).

ولكننا على الرغم من هذه المعلومات المتفرقة عن الهند، لا نحيط بأحوال الأسواق العادية في الهند إلا على نحو قاصر، على عكس ما نعرفه عن طبقات أسواق الصين التي تبدو لنا واضحة جلية. ولقد حفظت الصين بما تتسم به من حيوية هائلة ألقاً مؤلفة من سمات حياتها القديمة، وبرزت في ذلك المضمار الكثير من المجتمعات الأخرى، وظلت هذه السمات حتى عام ١٩١٤ على الأقل - بل إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن البديهي أن الوقت قد تأخر بنا اليوم تأخراً مفرطاً لالتقاط هذه الأنماط العتيقة، وإن كان ج. وليام سكينر G. William Skinner^(٤٨٢) قد قرر في عام ١٩٤٩ أنه شهد في سيتشوان تراث الماضي ما يزال حياً، وسجل ملحوظات وفيرة ودقيقة نعتبرها معيناً ممتازاً نغترف منه المعلومات عن الصين التقليدية.

لم نعرف الصين، مثلها مثل أوروبا، سوق القرية إلا فيما عز وندر، بل يمكننا أن نقول إن السوق القروية لم يكن لها من الناحية العملية وجود في الصين. أما البنادق فكان لكل منها سوقه، وتنطبق عبارة كانتيون Cantillon^(٤٨٣) التي تقول إن البندر يتميز بأن له سوق - تنطبق على الصين انطباقاً على فرنسا القرن الثامن عشر. وتتعد سوق البندر مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع، ثلاث مرات إذا كان عدد أيام الأسبوع عشرة أيام كما كانت تلك هي الحال في الصين الجنوبية. ولم يكن من الممكن تجاوز هذا الإيقاع، لا كان الفلاحون من أهل الخمس إلى عشر قرى المحيطة بالبندر، ولا كان الزبائن بإمكاناتهم المالية المحدودة يستطيعون تجاوز هذين اليومين أو الثلاثة أسبوعياً. وكانت نسبة الفلاحين الذين يختلفون إلى السوق واحد إلى خمسة في المعتاد، أي فرد واحد بالنسبة لكل بيت أو كما كانوا يقولون لكل نار أو فرن. وكانت هناك بضعة دكاكين بدائية تباع السلع الصغيرة التي يحتاج إليها الريفي: الدبابيس، أعواد الثقاب، زيت القناديل، نوات الفتيل، الشمع، الورق، البخور، المقشاة، الصابون، التبغ... ونضيف إلى اللوحة من أنواع الدكاكين: مشارب الشاي، الحانات التي تقدم إلى الرواد نبذ الأرز ونحوه بمحترفي الترفيه والتسلية، ولعبة الاكروبوات، والحكواتية، والكتب العموميين. ولا ينبغي أن ننسى دكاكين المراهبين، التي كانت تقوم بهذا النشاط إذا لم يكن السيد يقوم به.

وكانت هذه الأسواق البدائية مرتبطة بعضها ببعض الآخر، يشهد على ذلك تقويم عتيق، حرص على التنسيق الدقيق بين الأسواق، بحيث لا تتزامن أسواق البنادر إلا في أضيق الحدود، ولا تقام سوق في بندر في اليوم الذي تقام فيه سوق في المدينة التي يتبعها البندر. وكانت هذه الترتيبات التنسيقية تسمح للتجار والحرفيين الجائلين بوضع برامج منظمة لجولاتهم. وهكذا كان الباعة السريحة، والمشتغلون بالنقل، والتجار الوسطاء، والحرفيون الذين كانوا في حركة مستمرة، ينتقلون من سوق إلى سوق، ومن المدينة إلى البندر، ومن بندر إلى بندر آخر وهكذا نواليك، إلى أن يعودوا مرة أخرى إلى المدينة التي انطلقوا منها. وكان عدد من السريحة الباشين يحملون فوق ظهورهم بضائع يبيعونها، ويشترون بدلاً منه بضائع أخرى يعرفونها، سعياً وراء فروق ضئيلة في الأسعار، يرجون من ورائها تحقيق أرباح، كثيراً ما كانت من قبيل الأمانى والأوهام. أياً كان الأمر، فقد كانت سوق العمل في حركة مستمرة، تدور دورتها: وكان دكان الحرفي دكاناً متجولاً في شكل أو آخر. وكان الناس يذهبون إلى الأسواق ليستعملوا الحداد، أو نجار المبانى، أو نجار الأثاث، أو صانع الأقفال والمفاتيح، أو الحلاق، وكان هؤلاء الحرفيون يذهبون إلى مكان العمل الذى يطلبون إليه في غير أيام السوق، أو في الأيام التي كانوا يسمونها أياماً «باردة»، ويلمون بالسوق بحثاً عن عمل في أيام انعقاده، أو في الأيام التي عرفت باسم الأيام «الدافئة». وكانت السوق عن طريق هذه اللقاءات تحكم إيقاع الحياة الريفية، وتقضى عليها أوقات الراحة وأوقات النشاط، أما تجوال بعض العاملين فقد كان نتيجة لضغوط أولية: فقد كان العامل الحرفي إذا لم يجد في البندر، أو القرية التي يقيم فيها، الزبائن الذين يكفون لتشغيله طول الوقت، يضطر إلى التنقل ليقبم أوده». وكثيراً ما يكون الحرفي في الوقت نفسه بائع ما يقوم بصناعته، فهو يحتاج إلى وقت يعمل فيه لينتج الكمية التي تستحق أن يذهب بها إلى السوق، وهو هنا يعرف مسبقاً، اعتماداً على جدول الأسواق أو تقويم الأسواق التي يختلف إليها، السوق التي سيذهب إليها في الموعد المعين، ومتى يكون عليه أن يكون جاهزاً ببضاعته.

وتتخذ المبادلات في السوق المركزية في المدينة بعداً آخر من ناحية الكم والكيف، فالمدينة من ناحية تتلقى السلع والأقوات من البنادر، وهي من ناحية ثانية ترتبط بمدن أخرى من مستواها أو فوق مستواها. والمدينة هي العنصر الذي بدأ يخرج على الاقتصاد المحلي، ويصبح عنصراً غريباً عليه، فقد خرجت المدينة من إطارها المحلي الضيق، وارتبطت بالحركة الواسعة في العالم المترامي الأطراف، الذي أخذت تتلقى منه السلع النادرة، والنفيسة، غير المعروفة على المستوى المحلي، وتنشرها في الأسواق والدكاكين الداخلية. وإذا كانت البنادر قد ظلت غارقة في الثقافة الريفية والاقتصاد الريفى، فإن المدينة برزت من بينهما، وطف

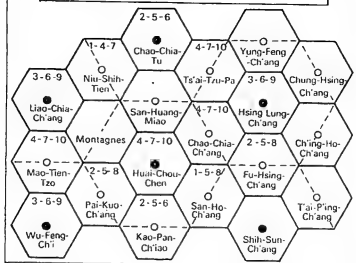
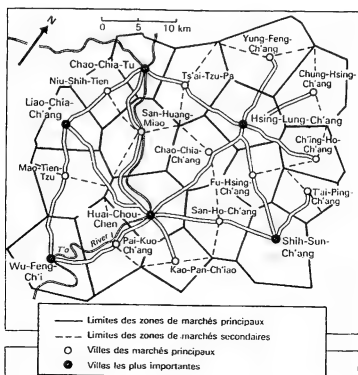
فوقهما . ومن هنا تباينت أسواق البنادق والمدن، واختلفت درجاتها، حتى أصبحت ترسم هراً مدرجاً للمجتمع . وقد أتاحت هذه الملاحظات لسكينر أن يقول إن الحضارة الصينية لم تتكون في القرى بل في مجموعات من القرى، تتوجه البنادق التي تؤدي فيها إلى حد ما دور المنظم . وإذا لم يكن من رأينا بصفة عامة المبالغة في تقييم هذه الهندسة القائمة على الأنماط والنماذج، فإننا نتبين هنا أنها أسهمت إسهاماً له قيمته .

١٠ - أسواق الصين النموذجية ←

خريطة المنطقة في سيتشوان بها ١٩ بندراً (سها ٦ على مستوى الفن) تقع على مسافات بين ٢٥ و ٩٠ كم شمال شرق مدينة شينج تو . وهذه الخريطة - وكذلك الرسمان على الصفحة التالية - مأخوذة من دراسة لـ G. William Skinner : سكان التسويق والبناء الاجتماعي في ريف الصين ، نشرت في مجلة Journal of Asian Studies, nov. 1964 pp. 22-23

الرسم الأول (أعلا الصفحة التالية) : يتبين أن تقسيم هذه كل قبة من قسم المخططات الرسومية بخطوط متصلة قرية تمثل قطاعاً من زبائن البندر أو المدينة الموجودة في الوسط . وتبين من فوق هذا التخطيط الهندسي الأول تخطيطاً هندسياً ثانياً، نجد فيه الأسواق الست الموضوعة في قلب المخططات الأوسع مساحة والتي رسمت أشغالها بخطوط متقطعة، ويحتل قبة كل ضلع منها بندر .

الرسم الثاني (أسفل الصفحة التالية) : التخطيط نفسه في صورة مبسطة، ويظهر مثلاً جيداً على النماذج النظرية التي تقوم عليها الجغرافيا الرياضية التي يشكها فالتر كريستالر Walter Christaller والرجوت لوش August Lösch . انظر الشرح في الصفحة التالية .



المساحة المتغيرة

لناطق الأسواق البدائية

أما أهم ملحوظة لاحظها سكينر فتنصب على تغير متوسط مساحة العنصر الرئيسي وهو مساحة المنطقة التي يشملها إشعاع سوق البندر. وقد رسم صورة توضيحية عامة تناول بها الصين حول عام ١٩٣٠ شارحاً بها فكرته هذه. وإذا نحن طبقنا هذا النمط الأساسي على الأراضي الصينية في مجموعها، وجدنا أن مساحة المضلعات - المسدسات أو أشباه المسدسات - تتغير بحسب كثافة السكان. فإذا كانت الكثافة السكانية على الكيلومتر المربع أقل من ١٠ فإن مساحة المضلع - على الأقل في الصين - تكون حول ١٨٥ كيلومتر مربع؛ أما إذا كانت الكثافة السكانية ٢٠، فإن مساحة المضلع تكون حول ١٠٠ كيلومتر مربع؛ وهكذا. هذه العلاقة بين الكثافة السكانية ومساحة المضلع تقسر لنا أموراً كثيرة؛ فهي تعتبر مؤشراً يدل على درجات التطور المختلفة، وقياساً على الكثافة السكانية، وعلى مقومات الاقتصاد - وأنا أفكر خاصة في وسائل النقل - تتقارب أو تتباعد المراكز الحيوية للأسواق بعضها من البعض الآخر. وربما أتاحت لنا هذه الفكرة طريقة أفضل لطرح مشكلة فرنسية ألهقت الجغرافيين الفرنسيين في زمن فيدال دي لا بلاش Vidal de La Blache (١٨٤٥ - ١٩١٨) ولوسيان جالوا Lucien Gallois (١٨٥٧ - ١٩٤١). تتمثل هذه المشكلة في أن فرنسا تتكون من عدد من « الأقاليم »، أي من الوحدات الأساسية، أو مجموعات من المضلعات، ولكن هذه الأقاليم تميزت بميزتين في وقت واحد، تميزت باستمرارية عميقة الجذور من ناحية، وتميزت من ناحية ثانية بتغير حدودها الخارجية وتارجحها. فإذا أخذنا بفكرة سكينر وجدنا أن هذا الوضع كان وضعاً منطقياً، فقد تغيرت مساحة الأقاليم على مر العصور مواكبة بذلك كثافتها السكانية.

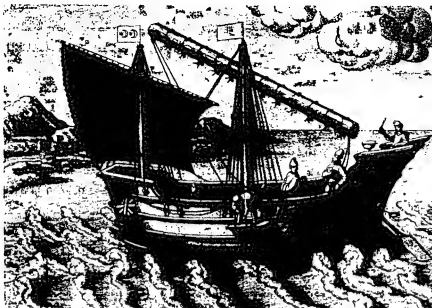
عالم من الباعة الجائلين

أم من التجار الكبار؟

إلى عالم مختلف أشد الاختلاف يقودنا هؤلاء التجار الجوالون الذين كان المؤرخ فان لور J. C. Van Leur^(١٨٤) - هذا المؤرخ العظيم الذي اختطفته منا يد الحرب وهو في ريعان الصبا - يعتبرهم من قبيل البدلار pedlars، والبدلار هم باعة سريعة من الطبقة الدنيا، يمارسون نشاطهم في منطقة المحيط الهندي والجزر المحيطية. أما أنا فاختلف معه، وأعتبر هؤلاء التجار عناصر اقتصادية أرفع قدراً، بل إنني أعتبرهم من قبيل كبار التجار négociants. والاختلاف بين هذين التقييمين اختلاف هائل حقيق بأن يثير الدهشة، يمكن أن نشبهه في الغرب بالاختلاف بين تقيمين، أحدهما يصف السوق بأنها سوق بندر ريفي، والثاني يصفها بأنها بورصة قامت في الخلاء. والحق أن الباعة السريعة أنواع ومستويات. هناك مثلاً باعة سريعة كانت السفن الشراعية تقلهم تدفعها رياح الموزون -

الموسمية - على صفحة المحيط الهندي الشاسع أو بحار المحيط الهادي الساحلية، من ناحية إلى ناحية، ثم تعود بهم من حيث انطلقوا، بعد مدة كانت تمتد عادة إلى سنة أشهر، إما وقد حققوا الثراء، أو وقد أصابهم الخراب - فهل كان هؤلاء فعلاً بأعـة سريرة بمعنى الكلمة، كما قال فان لور ؟ ولقد ذهب إلى هذا التقييم لأنه كان يريد أن يبني عليه رأيه في أن التجارة في الجزر المحيطية وفي آسيا كانت هيئة الشآن، بل كانت جامدة بلا حراك ؟ ربما أحس الإنسان أحياناً بما يغريه بمثل هذا القول. فصورة هؤلاء التجار الغربية على عيون الغربيين، تغري بسهولة إلى المقارنة الوثيقة بينهم وبين ألوان التخلّف في أوساط الباعة السريعة. نذكر في هذا المقام ما شهدته في ٢٢ يونية من عام ١٥٩٦ سفن الهولندي هاوتمان Houtman الأربع^(١٨٥) التي عبرت رأس الرجاء الصالح، وسارت في رحلة طويلة حتى بلغت ميناء بانتام في جاوة . ما كادت السفن ترسو حتى أقبل حشد من التجار يصعدون فوق السفن، ويفرشون بضائعهم، ويجلسون القرفصاء بجانبها، وكأننا كنا في سوق . وأحضر التجار من أبناء جاوة السلع الطازجة، والطيور، والبيض : وجاء التجار من أبناء الصين بمصنوعات رائعة من الحرير والبروسلين ؛ وحمل إلينا التجار الأتراك والبغال والعرب والفرس والجوجيراتيون كل منتجات الشرق. وكان من بين هؤلاء التجار تاجر تركي أقله هذا الأسطول الهولندي في رحلة العودة إلى موطنه استانبول. كانت هذه الصورة في تقدير فان لور صورة تشهد على نوعية التجارة في آسيا، تجارة يقوم بها تجار جائلون، ينقل كل واحد منهم من داره خرجه الصغير، وقد عباه بالبضائع، على نفس النحو الذي عرف في زمن الإمبراطورية الرومانية . واستخلص منها أن التجارة تجمدت وبقيت على حالها، ولم تتطور، بل ظلت بعد ذلك رديحاً من الزمن ساكنة لا تتحرك.

والأرجح أن هذه الصورة مضللة، فهي أولاً لا تلخص كل أنشطة التجارة « من الهند إلى الهند »، ثم إن هذه التبادلات التي قيل عنها إنها جامدة لا تتطور شهدت منذ القرن السادس عشر تطوراً هائلاً. فقد أصبحت سفن المحيط الهندي تنقل بصورة متزايدة البضائع الثقيلة الوزن المنخفضة السعر مثل القمح، والأرز، والخشب، والمنسوجات القطنية العادية، وتسير بها إلى فلاحى المناطق التي تعتمد على محصول واحد، أي أنها لم تعد تقتصر على السلع النفيسة التي تستهدف الرجل الواحد. يضاف إلى هذا أن البرتغاليين، ثم الهولنديين، ومن بعدهم الإنجليز والفرنسيون، وقد عاشوا في تلك المناطق، قد تعلموا وتمتعوا بإمكانات تحقيق الثراء عن طريق تجارة « الهند إلى الهند »، ونحن نخرج بمعلومات مفيدة عندما نتّبع، على سبيل المثال، ما جاء في تقرير د. بريمس D. Braems^(١٨٦) - الذي عاد من الهند في عام ١٦٨٧ بعد أن أمضى فيها خمسة وثلاثين عاماً في خدمة الشركة الهولندية - من تفاصيل كل هذه الخطوط التجارية المتقاطعة، والتي يعتمد كل منها على الآخر، في نطاق منظومة تبادلات واسعة ومنوعة، عرف الهولنديون كيف يتغلغلوا داخلها، ولم يكونوا هم الذين اخترعوها.



سلن جارة. ونلاحظ فيها الهلب القشبي، والأشعة المصنوعة من خيزران البامبو، والمجدافان الجانبيين وقد انتهى المجداف بجزء عريض.

ولا ينبغي أن ننسى كذلك أن جولات تجار الشرق الأقصى كانت تعتمد على شيء بسيط ومحدد . هو الطاقة الهائلة المجانية التي توفرها رياح الموزون - الموسمية - والتي كانت تنظم من تلقائها رحلات السفن الشراعية، وتحدد مواعيد رجوعها، وعليها التجار، بدقة لم تكن تعرفها وسيلة نقل بحرية أخرى في ذلك الزمان.

ولنتنبه في آخر المطاف، رضىنا أو لم نرض، إلى الأنماط الرأسالية التي كانت تنقسم بها هذه التجارة البعيدة، ولم يكن كل التجار الذين رأهم كورنيليوس هاوتمان Cornelius Houtman يجلسون القرفصا، فوق سطح سفنه، في ميناء، باننام بجارة، من صنف واحد، كان البعض - ربما أقلهم عدداً - يسرحون لحسابهم، وربما قبلنا فأدخلناهم في زمرة النمط البسيط للباة السريحة الذين تحدث عنهم فان لور، باعة العصور الوسيط السريحة الذين تغفرت أقدامهم من طول الضرب في الأرض (على الرغم من أن هؤلاء أنفسهم، إذا حكمنا عليهم قياساً على حالات محددة، يلوحدون لنا نمطاً آخر من التجار - وهذا موضوع سنعود إليه مرة أخرى) . وكان البعض الآخر يتميزون في كل الأحوال تقريباً بخصوصية

أشار إليها فإن لور نفسه : هي أنهم كانوا يعملون مع مشاركين كبار من وراثهم يرتبطون بهم بعقود : علماً بأن أنماط العقود كانت متباينة، يختلف بعضها عن البعض الآخر.

كان هؤلاء التجار الذين اعتبرهم فان لور من الهدلار، في منطقة الهند وفي منطقة الجزر المحيطية، في بداية جولتهم الطويلة يستلفون المال اللازم لتجارتهما إما من تاجر غني أو متعهد، بانياني banian [طائفة هندوسية] أو مسلم، أو من واحد من السادة، أو من كبار الموظفين، وكانوا عادة يتعهدون برد المبالغ مضاعفة، إلا أن يهلكوا غرقاً. ويضمنون هذه الأموال بأشخاصهم وأسرهم : فكان من يستلف المال ليخرج إلى رحلة التجارة بين أمرين، إما أن يوفق ويربح، وإما أن يظل عبداً للدائن حتى يرد ما عليه من دين، كانت هذه هي شروط العقد. وهذا العقد يذكرنا بعقد التوصية أو الكوميندا commenda في إيطاليا وغير إيطاليا، مع فارق هو أن الشروط هنا كانت أشد عنفاً : رحلة طويلة، وفائدة دين باهظة . أيأ كان الأمر فإن قبول هذه الشروط يدلنا على أن فروق الأسعار كانت خرافية، والأرباح كانت عادة عالية جداً. والحق أننا نجد أنفسنا في في دوائر تجارة ضخمة بعيدة.

ونجد التجار الأرمن كذلك بأعداد كبيرة فوق سفن الموزون ، أي تلك التي تحركها الرياح الموسمية، نجدهم يقومون برحلات تجارية بين فارس والهند، كثيراً ما كانوا يلعبون فيها دور التجار المتعاقدين العاملين بتكليف من كبار تجار إصفهان الذين تمتد أعمالهم إلى تركيا وروسيا وأوروبا ومنطقة المحيط الهندي. وكانت عقودهم تختلف : كان التاجر المتعاقد يتلقى على كل العمليات التي ينفذها برأس المال المقدم إليه - مالاً كان أو سلعاً - ريع الأرباح. أما بقية الأرباح فتذهب إلى سيده، الذي كان يُعرف بالخوجة khoja. ولكن هذا الظاهر البسيط يخفي من ورائه واقعاً معقداً يشرحه على نحو رائع دفتر حسابات وجولات واحد من هؤلاء التجار المتعاقدين، محفوظ في مكتبة لشبونة، وظهرت ترجمة مقتضبة له في عام ١٩٦٧^(١٧٨). والنص نفسه للأسف ناقص، لا يتضمن النتيجة النهائية للعملية التي كان المفروض فيها أن تعطينا فكرة دقيقة عن الأرباح. واكن الوثيقة بحالتها هذه وثيقة خارقة للمألوف.

والحقيقة أن كل شيء في رحلة التاجر الأرمني المتجول هو فها نيس Hovhannès بن داود David يبدو لنا خارقاً للمألوف :

• أولاً طول الرحلة : فنحن نتتبع حركات التاجر على مدى آلاف الكيلومترات ، من جولفا Djoulfa، الضاحية الأرمنية لإصفهان، إلى سورات، ثم إلى لهاساً Lhassa في التبت، رحلة تتخللها سلسلة كاملة من الوقفات واللغات، قبل أن يعود إلى سورات:

• مدة الرحلة، التي استمرت من عام ١٦٨٢ إلى عام ١٦٩٣، أي أكثر من ١١ سنة، منها ٥ سنوات أمضاها متصلة في لهاساً:

* السمة العادية، بل العادية جداً لرحلته : والعقد الذي يربطه بصادته أو خوجاته هو عقد نمطي، كان القانون الأرمني في أسترآخان بعد مرور قرن من الزمان. في عام ١٧٦٥ ينص عليه :

* في كل مكان يتوقف فيه التاجر الرحال، في شيراز، وسورات، وأجرا Agra بطبيعة الحال، ولكن أيضاً في باتنا Patna، وكذلك في قلب نيبال، في كاتماندو Katmandou، كان يتلقاه ويساعده تاجر أرمن، كان يتاجر معهم، ويشاركهم في صفقاتهم :

* شيء آخر فائق للمألوف هو أصناف السلع الكثيرة المختلفة التي كان يتاجر فيها : الفضة، الذهب، الأحجار النفيسة، المسك، النيلة وغيرها من منتجات الصباغة، المنسوجات الصوفية والقطنية، والشمع، والشاي الخ - واتساع مجال العمليات التجارية : مرة طنان من النيلة ينقلان من الشمال إلى سورات ومنها إلى شيراز ؛ ومرة نحو مائة كيلوجرام من الفضة ؛ ومرة خمسة كيلوجرامات من الذهب حصل عليها من في لهاسا من التجار الأرمن الذين كانوا قد ذهبوا إلى سينينج Sining، على الحدود النائية للصين، حيث كانوا يغيرون الفضة في مقابل الذهب - وكانت تلك عملية من أربع العمليات لأن الفضة كانت في الصين أعلى من أوروبا : ونسبة ١ إلى ٧ التي يذكرها دفتر هوشهانييس تتعطينا فكرة عن الربح الهائل.

وأغرب شيء خرج به من هذه البيانات هو أن كل هذه الأعمال التجارية لم يكن يقوم بها فقط برأس المال الذي أعطاه إياه الخوجة، على الرغم من أنه يظل مرتبطاً به، ومن أنه يسجل كل العمليات، أيأ كانت ، في دفتر حساباته. بل نراه يرتبط بعقد شخصي contrat personnel بأرمن آخرين، ويستخدم ماله الخاص (ربما يعني أنه كان يتاجر بنصيبه من الأرباح ؟)، ويستلف ويسلف أحياناً. لم يكن يكمل ولا يمل من تحويل لا ينقطع لأمواله السائلة إلى بضائع وكمبيالات، تنطلق كالسهم إلى غايتها، تارة لقاء فائدة منخفضة قدرها ٧٥ ٪ شهرياً إذا كانت المسافة قصيرة، وكان التجار مشاركين له على نحو آخر في التجارة ؛ وتارة لقاء فائدة مرتفعة جداً، إذا كانت المسافة طويلة، من نوع إعادة الرصيد إلى الوطن، وربما تراوحت النسبة بين ٢٠ ٪ و ٢٥ ٪ لرحلة عودة من سورات إلى إصفهان.

هذا المثل الواضح الذي يمتاز بتفصيلاته الدقيقة والذي يقوم مقام العينة يعطينا فكرة مدهشة عن التسهيلات التي كانت التجارة والائتمان ينعمان بها في الهند، وعن شبكات المبادلات المحلية المتنوعة غاية التنوع التي كان هوشهانييس يندمج فيها في بسر، من حيث هو مندوب مخلص، وخادم أمين، وتاجر ماهر، يتعامل في السلع النفيسة، كما يتعامل في البضائع العادية، في السلع الخفيفة وفي السلع الثقيلة على السواء. كان هذا الرجل يسافر للتجارة، فهل يعني هذا أنه كان من الباعة السريعة ؟ وإذا صممنا على التماس تشبيهه،

فإنني أشبه صاحبنا هذا الأرمني بتاجر السوق الخاصة private market الإنجليزي الجديد الذي لا يكف عن الحركة، ويذهب من حانة إلى حانة، فيعقد هنا صفقة، وهناك صفقة، حسب الأسعار والفرص، مشاركاً هذا العم أو ذاك، سائراً في طريقه لا يبرده شيء. وانظر إلى هذا التاجر الإنجليزي الجديد الذي يقدمونه دائماً إلينا على أنه النمط الجديد الذي هم أركان قواعد السوق الإنجليزية الوسيطة، تجده أقرب ما يكون إلى صورة هؤلاء التجار الذين نراهم من خلال دفتر هوفهانيس، مع فارق وهو أن انجلترا لم يكن لديها هذه الأبعاد أو الامتدادات الإضافية التي كانت لفارس والهند الشمالية ونيبال والتبت.

ويتيح لنا هذا المثل أن نفهم على نحو أفضل دور تجار الهند هؤلاء - الذين لم يكونوا يقيناً من الباعة السريعة البيدلار - الذين نجدهم من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر، في فارس، وفي استانبول^(١٨٨)، وأستراخان^(١٨٩)، أو موسكو^(١٩٠). كذلك يتيح لنا أن نفهم على نحو أفضل تلك الحركة النشيطة التي أتت، منذ نهاية القرن السادس عشر بتجار شرقيين إلى البندقية^(١٩١)، وأنكونا^(١٩٢)، بل بيزارو^(١٩٣)، وما زالوا يتقدمون حتى وصلوا في القرن التالي إلى لايبنتسيج وأمستردام. ولم يكن هؤلاء التجار من الأرمن فقط : ففي أبريل من عام ١٥٨٩^(١٩٤) كانت السفينة فيريرا Ferrera التي غادرت ثغر مالموكو Malamocco، ثغر البندقية المتقدم، تقل إلى جانب التجار الإيطاليين (من البنادقة، واللومبارديين، والفلورنسيين) « أرمن، ومشاركة، وقبارصة، وكريديلة Candiotos من كريت، ومارونيين، وشوام، وجورجيين Géorgiens، ويونانيين، ومغاربة Mores وفرس وترك ». وكان هؤلاء التجار يتاجرون يقيناً طبقاً لنفس النمط الغربي. ولنا نلتقي بهم في مكاتب الموثقين البنادقة والأتكونيين، كما نلقاهم في أبهاء بورصة أمستردام، وما كانوا هناك يسلكون مسلك الغرباء.

الصرافون

الهنود

كان في كل التجمعات البشرية في الهند صرافون - sarafs - كانوا ينتمون خاصة إلى طائفة تجار البانايان. ونجد مؤرخاً له وزنه هو عرفان حبيب يكتب في عام ١٩٦٠ دراسة^(١٩٥) يقارن فيها نظام الصرافين الهنود بالنظام الغربي. ربما اختلفت النواحي الشكلية، ولكننا نخرج بانطباع بأن هناك، كما هي الحال في الغرب، شبكة خاصة تماماً، تمتد من مكان إلى مكان، أو على الأحرى من صراف إلى صراف، لا تستند - على حد علمنا - على مؤسسات عامة من قبيل الأسواق أو البورصات. ونجد أن نفس المشكلات تحل بأساليب مشابهة : كمبيالات (هوندي hundi) تغيير العملة، الدفع نقداً، الائتمان، التأمين البحري (bima).

كانت الهند تمتلك منذ القرن الرابع عشر اقتصاداً نقدياً نشيطاً إلى حد كبير، لن يتوقف عن الانخراط في مدارج نوع من الرأسمالية - ولكن هذه الرأسمالية لن تحتل المساحة الكاملة للمجتمع.

كانت شبكات الصرافين فعالة لدرجة أن عمال الشركة الإنجليزية - الذين كان من حقهم أن يمارسوا التجارة من الهند إلى الهند لحسابهم الخاص ولحساب الشركة في وقت معاً - كان دائماً يلجأون إلى الاقتراض من الصرافين، وكان هذا الأسلوب يتبعه الهولنديون، ومن قبلهم البرتغاليون^(١٩٦) الذين كانوا يستلقون من اليابانيين في كيوتو Kyoto^(١٩٧)، ولقد كان التجار المسيحيون في العسرة يمدون أيديهم إلى الديانة المسلمين واليهود في حلب والقاهرة^(١٩٨). وكان الصراف الهندي، مثله مثل المصرفي banquier الأوروبي تاجراً يجازف بماله فيخوض غمار التسليف، أو يستثمر ماله في عمليات النقل. ومن هؤلاء التجار من كان ثرياً شراً خرافياً، من أمثلة التجار الأثرياء نذكر رجلاً في سورات حول عام ١٦٦٣^(١٩٩) هو فيرجي فوراً Virji Vora كان يمتلك ثمانية ملايين روبية، ونذكر بعده بقرن من الزمان التاجر المسلم عبد الغفور^(٢٠٠) الذي كان يمتلك مثل هذه الثروة، ومن قائل إنه كان يمتلك ٢٠ سفينة سعة الواحدة منها من ٢٠٠ إلى ٨٠٠ طن، ومن قائل إنه كان يقوم بعمليات تجارية في حجم عمليات شركة الهند India Company. وكان من البانيين من يشتغلون سماسرة، ويقدمون إلى الأوروبيين خدمات كبيرة كوسطاء في كل الأعمال التجارية التي كانوا يمارسونها في الهند، وربما قاموا بأعمال النقل أو تولوا هم أنفسهم صناعة السلع، هكذا كانوا في أحمدآباد مثلاً يصنعون المنسوجات في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تلك المنسوجات التي كانت الهند تصدرها بكميات كبيرة.

ولدينا شهادة ناصعة، لا تقل قيمة عن شهادة هوفهانيس، امتدح بها نظام الصرافة ومئاته ونجاحه في الهند، تلك هي شهادة الفرنسي تافرنير Tavernier [من أبناء القرن السابع عشر] الذي كان يتاجر في الأحجار الكريمة، وقام برحلات طويلة في الهند ومنطقة الجزر المحيطية، وكان هو نفسه يتعامل مع نظام الصرافين. يشرح التاجر الفرنسي كم كان من السهل عليه السفر في جنبات الهند، بل وخارج حدودها، دون أن يحمل معه مالا سائلاً: فقد كان سبيل الاقتراض أمامه ميسراً كلما احتاج إلى المال. لم يكن هناك شيء أسهل على التاجر في أثناء ترحاله، أياً كان هذا التاجر، من أن يستلف في جولكوند Golconde - حيدرآباد - مثلاً ديناً يردّه في سورات، فإذا وصل سورات كان في مقدوره أن يستدين ديناً جديداً يغطي به القديم، ويتعهد بدفعه في مكان ثالث، وهكذا. كان السداد ينتقل مع التاجر، ويتأجل المرة تلو المرة، وكان الدائن (أو على الأحرى كانت شبكة الدائنين الذين يضمّنون الدين بعضهم للبعض) يتلقى ماله في نهاية الرحلة. ويصف تافرنير هذا النظام بأنه «دفع



مرفاق في الهند. رسم ملون من مجموعة لالتي توليندال Lally-Tollendal، يرجع تاريخها تقريباً إلى عام ١٧٦٠

الدين القديم بدين جديد « . ومن البديهي أن عملية التسديد المؤقت بالتحويل من دين إلى دين لها تكاليفها وتشبه هذه التكاليف المتتالية عندما تجتمع في النهاية الفوائد التي كانت تُحصَل في أوروبا على التحويلات المتتالية. فقد كانت الفوائد تتجمع بعضها مع البعض، وكان سعر الفائدة يتزايد بحسب مراحل الرحلة. ويُقدر ابتعاد المسافر عن نقطة القيام، وابتعاده عن المسارات المكوفة. كانت الشبكة البانيامنية تمتد في الحقيقة حتى تبلغ مجموع الأماكن التجارية على المحيط الهندي، بل تتجاوزها، ويؤكد ناقرنييه « حسبت دائماً حساباتي في أثنا-رحلاتي على أساس أن استدانة المال من جولاكونده، وتحويله من كمبالة إلى كمبالة

حتى أنتهي من الرحلة في ليغورنو أو البندقية، فإن فوائد الدين تصل في مجموعها على أحسن الفروض إلى ٩٥ ٪، وكثيراً ما وصلت إلى ١٠٠ ٪^(٥٠١). وسعر الفائدة هذا الذي يصل إلى ١٠٠ ٪ هو السعر الذي كان التاجر الجوال عادة يدفعه إلى صاحب المال، في جاوة، والهند، والصين الجنوبية. وهذا سعر فائدة باهظ خرافي، ولكننا لا نجد إلا في أعلى شرائح الحياة الاقتصادية، في مجال المبادلات البعيدة، أي التجارة الخارجية البعيدة. أما سعر الفائدة العادي بين التجار في كانتون في نهاية القرن الثامن عشر فكان يتراوح بين ١٨ و ٢٠ ٪^(٥٠٢). وكان الإنجليز في البنغال يستلقون محلياً بأسعار فائدة منخفضة من النوع الذي تحدث عنه هوفاهايس.

هناك أكثر من سبب يجعلنا ننأى بأنفسنا عن اعتبار التجار الجوالين في منطقة المحيط الهندي من قبيل ممثلي الألوان الثانوية في مسرحية التجارة، منها أيضاً أن التجارة البعيدة هناك كانت، مثلها مثل نظيرتها في أوروبا، تحتل أعلى درجات سلم الرأسمالية في الشرق الأقصى.

قليل من البورصات

وكثير من الأسواق الموسمية

لا نجد في الشرق، ولا في الشرق الأقصى بورصات متكاملة الأركان من نوع بورستي أمستردام ولندن، أو غيرهما من مراكز النشاط التجاري الكبيرة في الغرب ولكن التجار الكبار في تلك البقاع كانوا يتلاقون، وكانت لقاءاتهم تتسم بشيء من الانتظام، ولكنها كانت لقاءات لم يكن من الممكن دائماً تحديد معالمها أو الكشف عن أسرارها، لكنها لم تكن في هذا تختلف عن لقاءات كبار التجار البنادقة تحت بواكي رياتو، حيث كانوا يلجؤون كأتاس عادييّن يتنزّهون في هدوء وسط صخب السوق المجاورة، ولم يكن من السهل أن يكشف الإنسان نوعية لقاءاتهم.

أما الأسواق الموسمية فمن السهل التعرف عليها، دون ما خطأ. ولقد كانت كثيرة غاية الكثرة في الهند، وكانت تلعب دوراً هاماً في بلدان عالم الإسلام، وفي منطقة الجزر المحيطية. ولابد لنا من أن نذكر شيئاً غريباً، وهو أن الأسواق الموسمية كانت نادرة في الصين، ولكنها كانت على أية حال موجودة.

وقد نذكر هنا كتاباً ظهر حديثاً - في عام ١٩٦٨ - يؤكد بكلام قاطع « أن بلاد العالم الإسلامي لم تعرف الأسواق الموسمية »^(٥٠٣). والغريب أن المؤلف يؤكد هذا الحكم على الرغم من أن الكلمة موجودة، ففي كل بلدان العالم الإسلامي علي سعته نجد أن كلمة موسم mausim تعني في وقت واحد السوق الموسمية، والاحتفال الموسمي، كما أن الكلمة تعني كذلك الرياح الموسمية، الموزون، في المحيط الهندي^(٥٠٤). والرياح الموسمية هي التي

تنظم على نحو صارم في البحار الدافئة بالشرق الأقصى تواريخ الرحلات البحرية في كل الاتجاهات، وكانت هي التي تهيء اللقاءات العالمية للتجار أو تحول دون إتمامها.

ولدينا تقرير مفصل يرجع تاريخه إلى عام ١٦٢١^(٥٥) يصف لقاء من هذه اللقاءات في مخا، وكانت مخا مركزاً تجارياً صغيراً، ولكنها كانت واسعة الثراء. كانت الرياح الموسمية تأتي في كل عام إلى هذا الميناء المطل على البحر الأحمر - والذي لن يلبث أن يكون هو أعظم سوق للبن - بعدد من السفن من الهند ومن الجزر المحيطية ومن ساحل أفريقيا المجاور، سفن امتلات فوق سعتها بالبشر والبضائع - وما زالت هذه السفن إلى يومنا هذا تقوم بهذه الرحلات. وفي عام ١٦٢١ الذي يحكي عنه التقرير وصلت سفينتان من دابول Dabul بالهند، كان على إحداها ٢٠٠ وعلى الأخرى ١٥٠ راكباً، كلهم من التجار الجوالين ينزلون في كل ميناء تلم به السفينة ويبيعون كميات قليلة من السلع النفيسة: الفلفل، اللادن، وصمغ اللك، ولبان الجاوي، والأقمشة القطنية المقصبة بالذهب أو الملونة باليد، والتبغ، وجوز الطيب، والقرنفل، والكافور، وخشب الصندل، والبورسلين، والمسك، والتيلة، والعقار، والعمود، والجواهر والصمغ العربي... أما من الناحية المقابلة فكانت سفينة واحدة تأتي من السويس وتلحق بلقاء مخا، لا تحمل شيئاً سوى نقود من الريالات الأسبانية reales de a ocho التي ربما سميت أيضاً بالقطع الثمانية؛ وكانت السفينة في زمن لاحق تتحمل بالسلع من قبيل الأقمشة الصوفية والمرجان وأقمشة الشملة camelot المصنوعة من وبر الماعز. فإذا لم تصل سفينة السويس في موعدها، لسبب أو لآخر، أصبحت السوق الموسمية - وهكذا نسمي هذا اللقاء - على كف عفريت، واضطر تجار الهند والجزر المحيطية إلى أن يبيعوا بضائعهم بأى ثمن، لأن الرياح الموسمية المستبدة هي التي تحدد نهاية السوق حتى إذا لم تقم قياماً فعلياً، فإذا لم تبحر السفينة الميناء في الوقت الذي تدفعها فيه الرياح في اتجاه العودة، كان عليها أن تنتظر إلى العام التالي. وكانت هناك لقاءات مشابهة تتم بين التجار القادمين من سورات أو من ماژولياتام على نحو منتظم في البصرة أو هرمز حيث كانت السفن في طريق العودة لا تحمل إلا النبيذ الشيرازي أو الفضة.

وإذا نظرنا إلى مراكش، بل إلى المغرب قاطبة، وجدنا الأولياء المحليين كثيرين غاية الكثرة، وجدنا الزوار يهرعون إلى أضرحتهم، وجدنا الأسواق تقام في حماهم ومن أكثر هذه الأسواق رواداً في شمال أفريقيا سوق الغزولة Gouzzoûla^(٥٦) في جنوب جبال الأطلس الخلفية في وجه الصحراء الشاسعة والذهب. ولقد زارها ليون الأفريقي Léon l'Africain ونوه بأهميتها في مطلع القرن السادس عشر، تلك الأهمية التي ظلت باقية إلى يومنا هذا.

ولكن أنشط الأسواق في بلدان عالم الإسلام كانت تلك التي اتصلت حلقاتها في مصر، وفي الجزيرة العربية، وسورية، وهذه هي الرقعة التي نتوقعها فيها . لقد تحرك مجموع النشاط التجاري في بلدان العالم الإسلامي منذ القرن الثاني عشر، فانفصل عن محور الهيمنة الذي تشبث زمنياً طويلاً بمنطقة الخليج الفارسي وبغداد، واكتشف هذا الخط الملاحي الرئيسي الذي سلكته تجارته وحقق فيه من النجاح الشيء الكثير والعظيم. يضاف إلى هذا الخط الملاحي نمو الحركة التجارية المنقولة على ظهور القوافل التي أضفت على سوق مزيبب الموسمية في سورية ما أضفت، فقد كانت تلك السوق ملتقى ضخماً للقوافل. وهذا هو الرحالة الإيطالي لودوفيكو دي شارتيما Ludovico de Varthema^(٥٠٧) يقوم في عام ١٥٠٢ برحلة من مزيبب متجهاً إلى مكة. في قافلة يقول إنها كانت تعد ٢٥٠٠٠ جمل ! وجدير بالذكر أن الحج إلى مكة كان سوق الإسلام الكبرى. وشاهدنا هذا نفسه يقول إن الناس يتوجهون إلى مكة للحج والتجارة - *parte ... per mercanzie et parte per peregre-nazione*. ويحدثنا شاهد عن ثروتها الفاتحة منذ عام ١١٨٤^(٥٠٨) فيقول : « ما من سلعة في ناحية من نواحي العالم كله إلا وجدت في هذه السوق ». أضف إلى ذلك أن الأسواق الموسمية التي تقام إبان الحج تتيح للتجار أن ييكرؤا بترتيب مواعيد التزاماتهم المالية ووسائل تسديدها^(٥٠٩). وهناك في بعض مدن الدلتا في مصر أسواق موسمية محلية صغيرة تعج بالنشاط والحياة، ترجع تقاليدھا إلى العصور القبطية، بل ربما رجعت إلى ما قبل العصور المسيحية، ووصلت بنا إلى مصر الفرعونية. وكانت هذه الأسواق ترتبط بقديس أو ولي ينشر فوقها جناح حمايته، وكان يتغير بتغير الديانة. فيظهر اسم مكان اسم : ونرى الموالد *mūlid* التي تقام من أجلهم تواكب أسواقاً رائعة خارقة للمالوف ! فهناك في طنطا، في قلب الدلتا، سوق موسمية تقام سنوياً مواكبة لمولد السيد أحمد البدوي، وتشد إليه إلى يومنا هذا أعداداً غفيرة من الناس^(٥١٠). ولكن التجمعات التجارية الكبيرة كانت تقام في القاهرة والإسكندرية^(٥١١)، حيث كانت الأسواق الموسمية رهناً بمواسم الملاحة في البحر المتوسط والبحر الأحمر، وكانت علاوة على ذلك تواكب جدول الحج والقوافل المتشابك. ففي الإسكندرية تكون الرياح في سبتمبر وأكتوبر مواتية، ويكون « البحر مفتوحاً » كما يقولون؛ كان التجار يأتون في غصون هذين الشهرين من البندقية وجنوة وقطالونيا وراجوزة ومارسيليا ليشتروا الفلفل والتوابل، وتشهد المعاهدات التي وقعها سلطان مصر *le Soudan d'Égypte* مع البندقية أو فلورنسا على وجود نوع من حقوق الأسواق، يرى لبيب S. Y. Labib أنها تذكرنا بلوائح الأسواق الموسمية في الغرب، مع الأخذ في الاعتبار ما كان بين هذه وتلك من فروق.

ولكن هذا كله لا يمنع من القول إن السوق الموسمية لم تكن لها في بلدان عالم الإسلام نسبياً تلك الأهمية المدوية التي كانت لها في الغرب، وأغلب الظن أن السبب في ذلك لم يكن

يرجع إلى أن الاقتصاد كان في تلك البلدان متردياً ، لأن مصر والعالم الإسلامي لم يكونا يقيناً متأخرين عن الغرب في ذلك العصر الذي شهد انعقاد أسواقنا الموسمية في شامبانيا. ربما كان السبب الأقرب إلى الصواب هو ضخامة المدينة الإسلامية وبنيتها مما قلل من أهمية الأسواق الموسمية، وزاد من أهمية أسواق المدينة. فقد عرفت هذه المدن الإسلامية من الأسواق والأسواق الجامعة - السوبرماركت supermarchés، إذا جاز لنا استخدام هذه الكلمة - أكثر مما عرفت أية مدينة أوروبية. ولتذكر خاصة ما كان فيها من أحياء مخصصة للأجانب، كانت تعتبر بمثابة مراكز للقاءات الدولية الدائمة. ولقد كان فندق الفرنجة Fondaco dei Tedeschi في الإسكندرية، وفندق الشوام في القاهرة النموذج الذي أقيم نقلاً عنه فندق الألمان في البندقية، ومن قائل إن الفندق كان أشبه شيء بالسجن : وإن البنادقة كانوا يسجنون التجار الألمان في هذا الفندق كما كانوا هم أنفسهم يُسجنون في فنادقهم بمصر^(١١١). وسواء كانت هذه الفنادق سجوناً أو لم تكن، فقد كانت على أية حال تنظم في تلك المدن الإسلامية نوعاً من « السوق الموسمية الدائمة » لن تلبث هولندية - بلد التجارة الحرة الشهير - أن تعرفه، وسيؤدي فيها إلى القضاء المبكر على الأسواق الموسمية - غير الدائمة - التي تصبح بغير نفع، فهل يحق لنا أن نستنتج أن الأسواق الموسمية في شامبانيا، في قلب أوروبا التي كانت ما تزال متخلفة، كانت حلاً دفعت إليه الضرورة، أو كانت نوعاً من العلاج العام العنيف الذي واجهوا به وضعاً مَرَضِيّاً، وقصدوا به إلى دفع المبادلات قسراً في بلاد كانت لا تزال متخلفة ؟

ولكن الصورة كانت مختلفة في الهند التي كانت مسلمة إلى النصف، كانت الأسواق الموسمية هناك قد بلغت مستوى عالياً من الجاذبية، ومن الانتشار في كل مكان، حتى إنها اندمجت في الحياة اليومية، ولم يصبح منظرها يثير دهشة الرحالة من فرط طبيعيتها. وكانت هذه الأسواق الموسمية الهندية يعيها، إذا جاز لنا هذا التعبير، أنها كانت تختلط مع شعائر الحج الهندوسية التي كانت تدفع نحو شواطئ الأنهار المطهرة بمواكب لا تنتهي من الطوافين والعابدين، تقع في حيص بيص من العربات التي تجرها الثيران فتهتز أركانها وترتج . والهند بلد فيه أجناس ولغات وأديان متعددة بعضها غريب على البعض، ظلت حيناً من الزمن تضع هذه الأسواق الموسمية البدائية، التي تقوم على حدود مناطقها المتصارعة، تحت رعاية الآلهة وشعائر الحج، وكانت بهذه الطريقة تنأى بها عن الصراعات الدائمة بين الجيران. وجدير بالذكر على أية حال أن كثيراً من الأسواق الموسمية، ومنها ما كان يقوم بين القرى، ظلت تتبع نظام المقايضة العتيق أكثر مما كانت تتبع اقتصاد النقد.

وبدیهي أن هذه الصورة لم تكن تنطبق على الأسواق الموسمية الكبيرة في المناطق المطلة على نهر الكنج، في هارنوار Hardwar، والله آباد، وسونپار Sonpar : أو متورة Mthura.



مدينة ذات سوق موسمية في آسيا، تحدد السفن إيقاع الحياة فيها.

في بندر عباس، أفضل موانئ الساحل المواجه للجزيرة هرمز، تفرغ السفن الهندية بضائعها المتجهة إلى فارس والشرق العربي. وكانت بندر عباس في زمن تاليفرنييه، بعد استيلاء الفرس على هرمز في عام ١٦٦٢، تضم مخازن جيدة ومسكن جميلة للتجار الشرقيين والغربيين. ولكن العمالة لم تكن تدب في أرباعها إلا ثلاثة أو أربعة شهور كل عام، هي فترة التجارة كما يفعل تاليفرنييه. ونحن نقول فترة قيام السوق. وكانت المدينة بعد ذلك ابتداء من شهر مارس، يشتد فيها القبط اشتداداً بشعاً. وتنشأ فيها شروق تضرر بالصحة، فتفرغ من التجارة، وتخلو من السكان. وتظل على تلك الحال حتى شهر ديسمبر التالي

وباتيسار Batesar المطلتين على الجاما Jamma. وكان لكل ديانة أسواقها : أسواق الهندوس في هادوار، وبينارس : وأسواق السيخ في أمريستار Amritsar : وأسواق المسلمين في باكباتان بمنطقة البنجاب. وهذا رجل إنجليزي هو الجنرال سليمان Sleeman^(٥١٣) يقول بأسلوب المبالغ، إنه ما يكاد موسم الطراوة والجفاف يهمل وتبدأ معه شعائر الاستحمام، حتي يتجمع غالبية أهل الهند، من سفوح الهمالايا حتى رأس كومورين Comorin في الأسواق التي يباع فيها كل شيء، حتى الخيول والغيلة. ويصبح أسلوب الحياة الخارجة عن الإيقاع المألوف هو أسلوب الحياة في تلك الأيام التي تنلّي فيها الصلوات ويطلب ما لذ وطاب من الطعام والشراب، ويواكب الرقص والموسيقى شعائر التقوى الهندوسية. فإذا دخل كوكب المشتري برج الدلو - وهو ما كان يحدث مرة كل ١٢ عاماً - كانت تلك إشارة من السماء تُحدث فيضاً غارماً من البشر يسعى إلى الحج وإلى ما يواكب الحج من أسواق، وحديث ولا حرج عن الأوبئة الطاحنة التي تنفجر بين هذه الجموع المحتشدة.

ونلاحظ في منطقة الجزر المحيطية أن التجار الذين كانت تأتي بهم الملاحة الدولية إلى المدن المطلة على البحر أو إلى مشارفها المباشرة كانت لهم لقاءات مطوّلة يمارسون فيها تجارتهم، وكانت هذه اللقاءات تتخذ سمات الأسواق الموسمية المطولة.

واليك جزيرة جاوة الكبيرة، كانت المدينة الرئيسية هناك على الساحل الشمالي، عند الطرف الغربي للجزيرة هي بانتام^(٥١٤)، مدينة تقع وسط المستنقعات، محشورة بين جدرانها المبتتاة من القرميد الأحمر، وبين متاريسها التي نصبت من فوقها مدافع مخفية لم يكن أحد في الحقيقة يعرف طريقة استخدامها، وظلت الحال على هذا المنوال حتى الوقت الذي ثبت فيه الهولنديون هناك أقدمهم، أي حتى عام ١٦١٩ عندما أقاموا مدينة باتافيا، بل وبعد ذلك. وكانت مدينة بانتام من الداخل مدينة قبيحة، منخفضة المباني « في مثل حجم أمستردام ». وكانت هناك ثلاثة شوارع تتفرق من أمام القصر الملكي، وكانت الميادين التي تصب فيها تتجح بالباعة والبائعات السريعة، يبيعون الطيور، والبيغاوات، والأسماك، ولحوم الحيوانات الكبيرة، والحلويات الساخنة، والعرق - وهو نبيذ الشرق -، والأقمشة الحريرية، والقטיפ، والأرز، والأحجار الكريمة، وخيوط الذهب... فإذا سار الإنسان بضع خطوات، وجد الحي الصيني بدكاكينه، وبيوته المشيدة من القرميد، وسوقه الخاصة، وإلى الشرق من المدينة، الميدان الكبير الذي يزدهج بالناس منذ الصباح الباكر بصغار التجار، هناك كان يجتمع كبار التجار، والمستغلون بالتأمين على السفن، وأصحاب مخازن القفل، والصيارفة الذين يجازفون بالقروض، وكانت لهم دراية باللغات المختلفة والعملات المتباينة : وقد تحدث أحد الرحالة عنهم، فقال إن الميدان يقوم بالنسبة إليهم مقام البورصة. ولما كان التجار الأجانب يضطرون في كل عام إلى البقاء في المدينة انتظاراً للرياح الموسمية، فقد كانوا يشاركون في سوق موسمية مطوّلة لا تكاد تنتهي إلى نهاية، وربما استمرت الشهور الطوال. وكان الصينيون قد عرفوا طريقهم إلى جاوة منذ وقت طويل، وقارى، الغيب يعرف أنهم سيظلون هناك وقتاً طويلاً، وكانوا على أية حال يلعبون دوراً هاماً في هذا النشاط المنوع، يقول عنهم أحد الرحالة في عام ١٥٩٥ « إنهم أناس يعملون لصالحهم ومنفعتهم، ويقرضون المال بالربا، وسمعتهم مثل سمعة اليهود في أوروبا. وهم يجوسون خلال الديار، بموازينهم في أيديهم، فيشترون كل ما يجنون من قفل، وهم يزنون عينة [لاحظ طريقة الشراء على أساس العينة] على نحو يمكنهم من تقدير الكمية quantité [يقصد: الوزن poids] على نحو تقريبي، ويدفعون إلى البائعين سعراً إجمالياً يتراوح بحسب احتياجهم، ويجمعون بهذه الطريقة كمية ضخمة تكفي لشحن مراكب الصين التي تأتي إلى ميناء، ويبيعون لها، خمسين ألف من الكايكسات caixas [الساييكات sapèques] ما دفعوا فيه خمسة عشر ألفاً. وتصل هذه السفن إلى بانتام في شهر يناير، ويتراوح عددها بين ثمان وعشرة سفن

حمولة الواحدة ٤٥ أو ٥٠ طناً. وهكذا كان للصينيين هم أيضاً باع في تجارة الشرق commerce du Levant ، وكانت الصين تمارس التجارة البعيدة، ولم تكن تري فيما يمارسه الغرب من تجارة بعيدة شيئاً تحسده عليه : ويحدثنا ماركو بولو أن الصين - في زمانه - كانت تستهلك من التوابل أكثر مما كانت أوروبا الثانية تستهلكه منها مائة مرة (٥١٥).

ولقد لاحظنا يقيناً أن الصينيين، قبل بداية الرياح الموسمية، وقبل وصول المراكب الصينية، كانوا يلعبون دور القومسيونجي المقيم، فيشترون من بقاع الريف المختلفة، حتى إذا أتت المراكب بدأت السوق الموسمية . هناك إذن سمة تميز منطقة الجزر المحيطية كلها وهي : الأسواق الموسمية الطويلة التي تتبع إيقاع الرياح الموسمية. وفي جزيرة سومطرة، في مدينة أتجه Atjeh (أشم Achem) رأى ديفيس Davis في عام ١٥٨٩ (٥١٦) « ثلاث ساحات كبيرة يقام فيها كل يوم سوق لبيع كافة أنواع البضائع. » وربما قال قائل، تلك ملاحظة عابرة، فلننظر إلى ما قاله فرانسوا مارتان دي سانمالو في عام ١٦٠٢ عندما شهد المناظر نفسها، لقد فرق بين سوق كبيرة وأسواق عادية تغص بالفواكه الغريبة، ويصف في الدكاكين التجار الذين قدموا من كل بقاع المحيط الهندي، « يلبسون كلهم الثياب التركية »، ويبقون في المكان المذكور « ستة أشهر لبيعوا بضائعهم » (٥١٧). « فإذا انتهت الشهور الستة أتى غيرهم ». كانت هناك إذن سوق موسمية مستمرة، متجددة، ممتدة في كسل عبر الزمان لا يبدو عليها في أي حين سمة من سمات الأزمنة السريعة التي أملت بالأسواق الموسمية الأوروبية. أما دامبييه Dampier الذي نزل أتجه في عام ١٦٨٨ فكلما أكثر دقة (٥١٨) : « الصينيون هم أهم التجار الذين يمارسون التجارة هنا إطلاقاً ؛ ومنهم من يقيمون طوال العام؛ والآخرين لا يأتون إلا مرة كل عام، وهؤلاء يأتون أحياناً في شهر يوتية بعشر سفن أو باثنتي عشرة سفينة شراعية تحمل شحنات من الأرز وغيره من البضائع... وينزل هؤلاء التجار في بيوت، بنيت متلاصقة أحدها بجانب الآخر، في طرف من أطراف المدينة، على مقربة من البحر، في حي يسمونه ساحة الصينيين... ويأتي على هذا الأسطول عدد من الحرفيين، منهم نجارو المعمار، ونجارو الأثاث، وعمال الطلاء . وما يكابون ينزلون إلى البر، حتى يشروعون في صناعة الصناديق والعلب والدواليب من كل نوع، ومصنوعات أخرى صغيرة مما اشتهرت به الصين. » وتستمر « السوق الصينية الموسمية » طوال شهرين، ويذهب إليها الناس كافة للشراء أو للعب ألعاب الحظ. وكلما زاد ما يصرفون من بضائع، قل ما يشغلون من مكان، وما يستأجرون من بيوت... وكلما قل ما يعرضون للبيع، زاد ما يعرضون للعب.. »

أما في الصين نفسها (٥١٩)، فتختلف الحال كل الاختلاف. كان كل شيء هناك في قبضة حكومة بيروقراطية، حاضرة في كل مكان، وحاسمة، تتخذ مبدئياً من الإمتيازات الاقتصادية موقفاً معادياً، ولهذا كانت الأسواق الموسمية تخضع لرقابة صارمة، في حين كانت الأسواق

العادية تنعم بحرية نسبية. ولقد ظهرت الأسواق الموسمية في الصين في وقت مبكر، في وقت نمت فيه التجارة والمبادلات نمواً كبيراً، إبان نهاية حكم أسرة تانج Tang في القرن التاسع. ونلاحظ أن هذه الأسواق الموسمية هناك أيضاً ترتبط عادةً بمعبد بوذي، أو معبد تايوي، وأنها كانت تقام عادة في وقت الاحتفال السنوي بمولد رب المعبد، ومن هنا سميت هذه الأسواق الموسمية باسم عام هو miao-hui نترجمه إلى حفلات المعبد، وكانت حفلات تغلب عليها ألوان التسلية والمتع الشعبية. وهناك أسماء أخرى شائعة كانوا يطلقونها على هذه الأسواق، منها مثلاً السوق الموسمية للحرير الجديد التي كانت تقام في عصر آل تسينج Tsing (١٦٤٤-١٩١١) في ناننسونشن Nan-hsünchen على حدود إقليم تشوكيانج Tchö-Kiang وكيانج سو Kiang-sou، وكانوا يسمونها هوي شانج hui-ch'ang أو لانج هوي lang-hui. كذلك هناك اسم نيين شيه nien-shih وهو يقابل حرفياً التسمية الألمانية Jahrmärkte /الأسواق السنوية، ولعلها تعني بالفعل أسواقاً كبيرة (للعلج، أو الشاي أو الخيل...الخ) أكثر مما تعني أسواقاً موسمية بكل ما في المصطلح من معانٍ.

وكان الرأي عند إيتيان بالاس Étienne Balazs^(٥٢٠) أن هذه الأسواق الكبيرة أو الأسواق الموسمية الاستثنائية كانت تظهر فقط في أوقات الفُرقة، عندما كانت الصين تتفرق بين أسر حاكمة، بعضها غريب على البعض الآخر ؛ فكانت أجزاء الصين تضطر إلى أن تفتتح بعضها على البعض الآخر، فتخرج الأسواق الكبيرة إلى الوجود وتنمو شبيهة بالأسواق في أوروبا الوسيطة، وربما لأسباب مشابهة. وما تصبح الصين من جديد وحدة سياسية، حتى تستعيد بنيتها البيروقراطية، وهيكلها الهرمي الفعال الذي كانت الأسواق العادية تخضع له، وتختفي الأسواق الموسمية «في داخل» البلاد. ولا تبقى الأسواق الموسمية إلا على الحدود الخارجية. ففي زمن آل سونغ Song الممتد من عام ٩٦٠ إلى عام ١٢٢٩، وكان آل سونغ السادة المهيمنين على الصين الجنوبية الواحدة، قامت أسواق تبادلية اتجهت إلى صين الشمال التي غزاها البرابرة. أما في الوقت الذي عادت فيه الوحدة في عهد آل مينج Ming من عام ١٣٦٨ إلى عام ١٦٤٤، ثم في عهد آل تسينج Tsing من عام ١٦٤٤ إلى عام ١٩١١ فلم تكن التوافذ أو المنافذ تفتتح إلا على الحافة، في المناطق المواجهة للعالم الخارجي. وهكذا نجد أسواقاً موسمية للخيول على حدود منشوريا منذ عام ١٤٠٥ تفتتح وتنتقل بحسب العلاقات التي تقيمها المنطقة الحدودية مع «البرابرة» الذين كانوا يهددوننا. وربما قامت سوق موسمية عند أبواب بكين عندما تصل إلى هناك قافلة قادمة من مسكوفيا. وكان ذلك يعتبر حدثاً استثنائياً لأن القوافل القادمة من الغرب كانت تفضل التوقف عند الأسواق الموسمية في هان تشيو Han-tchéou وتشينج تون Tcheng-tun. وفي عام ١٧٢٨^(٥٢١) جرى تنظيم سوق موسمية بالغة الأهمية والغريبة، هي سوق كياتاكا Kiatka جنوبي إركوتسك Irkoutsk، حيث كان التاجر الصيني يتزود بأنواع الفراء،



صورة هولندية ازدانت بها قصة رحلة إلى جرد الهند الشرقية يرجع تاريخها إلى عام ١٥٩٨. ونرى في وسط الصورة واحداً من التجار الصينيين الذين اعتادوا نزول مدينة ياننام والإقامة بها في وقت النشاط التجاري ؛ وإلى يساره امرأة من جاوة يتخذها له زجاجة إبان إقامته ؛ وإلى اليمين واحد من الصينيين القومسيونجية المقيمين، معه ميزانه. وكان هؤلاء القومسيونجية الصينيون المقيمون يتوغلون إلى داخل الجزيرة ويشترون اللؤلؤ في الموسم الميت.

السيبيري الثمين. كذلك نجد أن كانتون فتحت سوقين موسميّين في القرن الثامن عشر في وجه تجارة الأوروبيين^(٥١٢). وأصبحت كانتون، مثلها مثل الموانئ البحرية الأخرى المفتوحة بدرجات كبيرة أو صغيرة أمام التجارة العالمية، من قبيل نينجپو Ningpo وأموي Amoy، تشهد في كل عام موسماً تجارياً، أو عدة مواسم تجارية، ولكنها لم تكن قط لقاءات حرة واسعة النطاق مثل الأسواق الموسمية في بلدان العالم الإسلامي أو الهند ، بل ظلت السوق الموسمية في الصين ظاهرة محدودة ، مقصورة على قطاعات خاصة معينة من التجارة، وبخاصة التجارة الخارجية. ربما كانت الصين تخاف من الأسواق الموسمية، فاتّقتها ؛ وربما لم تكن بحاجة إليها - وهو الأرجح - نتيجة لوحدها الإدارية والحكومية. وما كان عندها من شبكات نشيطة من الأسواق العادية، فصرفت النظر عنها في غير شقّة

أما اليابان التي عرفت منذ القرن الثالث عشر على نحو منظم الأسواق العادية والدكاكين التي نمت فيما بعد، وكثرت، فيبدو أن نظام الأسواق الموسمية لم يكن مناسباً لها. أيّاً كان الأمر، فبعد عام ١٦٢٨ - عندما انغلقت اليابان على كل تجارة خارجية -

باستثناء بعض السفن الهولندية والصينية - كانت هناك أسواق تشبه الأسواق الموسمية تقام في ناجازاكي، كلما وصلت إليها السفن الهولندية المرخصة التابعة لشركة الهند الشرقية، والسفن الجونكية الصينية المرخصة أيضاً. وكانت هذه الأسواق الموسمية نادرة. ولكنها، مثلها مثل الأسواق الموسمية التي كانت تقام في أرخانجيلسك بمسكوفيا عند وصول سفن إنجليزية وهولندية، كانت تمثل توازناً ذا أهمية حيوية بالنسبة لليابان : كانت تمثل بالنسبة لليابان، وقد أغلقت على نفسها بإرادتها السبيل الوحيد لتنفس هوا العالم، بل كانت تمثل السبيل الوحيد أمامها لتلعب دورها في العالم، فقد كانت صادراتها إلى العالم، وبخاصة الفضة والنحاس، تنتقل عن طريق هذه السفن فقط، وكانت تؤثر على دورات الاقتصاد العالمي : دورة الفضة حتى عام ١٦٦٥، ودورة الذهب القصيرة من عام ١٦٦٥ إلى ١٦٦٨ أو ١٦٧٢ ؛ ثم دورة النحاس.

هل كانت أوروبا تتقف مع العالم

على قدم المساواة ؟

والصور لا تزيد عن أن تكون صوراً، ولكنها عندما تتعدد، وتكرر، وتتطابق، فإنها لا يمكن أن تكون كاذبة كلها. وهي تكشف ، وسط عالمنا المتنوع المتباين عن أشكال وعمليات متشابهة، منها مثلاً : المدن، الشوارع، البول، مبادلات، كلها تتشابه على الرغم مما قد يبدو عليها من تباين. ولنتأمل هذا القول الصائب : « في العالم من وسائل التبادل قدر ما فيه من وسائل الإنتاج. » هذا صحيح. ولكن عدد هذه الوسائل على أية حال محدود، لأنها تحل مشكلات أساسية، هي هي في كل مكان.

هناك انطباع أول يرتسم في مخيلتنا : حتي القرن السادس عشر كانت المناطق الأهلة بالسكان، التي سيطرت عليها احتياجات الأعداد الكبيرة، تبدو لنا قريبة بعضها من البعض الآخر، كما تبدو على مستوى واحد، أو ما يوشك أن يكون كذلك، فليس فيها درجة أعلى أو درجة أوطى. وليس من شك في أن الارتفاع الطفيف على هذا هذا المستوى الواحد أو الخط الواحد يكفي لظهور ميزات سرعان ما تثبت وتتأكد، ثم تتجلى على هيئة ألوان من التفوق بي حالة الارتفاع، والوان من الانحطاط في حالة الهبوط عن الخط العام الواحد، تتبع هذه وتلك ألوان من الهيمنة بعد ذلك. هل كان هذا هو ما حدث بين أوروبا وبين بقية العالم ؟ من الصعب أن يجيب الإنسان إجابة قاطعة بنعم أو لا، ومن الصعب كذلك أن يشرح الإنسان كل شيء بكلمات قلائل. والحقيقة أن هناك تفاوت في التسجيل التاريخي بين أوروبا وبقية العالم. فقد اخترعت أوروبا حرفة المؤرخ، واصطنعت التاريخ لصالحها، فالتقت به الضوء على نفسها، وتجهزت بالشواهد والحجج للإثبات والنقض. أما البقاع الأخرى خلا أوروبا فالتاريخ فيها في دور النشأة لم يجاوزه. والمؤرخ يقف هكذا في موقف لم يتحقق فيه التوازن في المعلومات والتفسيرات بين الجانبين، ولذلك فإنه لا يستطيع أن يحل العقدة الأساسية التي تواجهه وهي نشأة التفوق الأوروبي. وهذه هي المشكلة العسيرة التي أرقّت

جوزيف نيدهام Joseph Needham (٥٢٢) مؤرخ الصين ، الذي عانى الأمرين في مجال واضح نسبياً هو مجال التقنية والعلوم، في سبيل رسم الشخصية الضخمة للصين وإخراجها على مسرح العالم. ولكن هناك شيء يبدو لي مؤكداً وهو أن تقدم أوروبا على القارات الأخرى تحقق متأخراً، ومن السذاجة بمكان محاولة إرجاع هذا التقدم إلى سبب واحد فقط هو مجرد « ترشيد » اقتصاد السوق وإقامته على أساس العقل والعقلانية، وهذا اتجاه لا يزال عدد مفرط من معاصرينا يسعى إلى الأخذ به.

أياً كان الأمر فإن تفسير هذه الزحزحة التي تزحزحتها أوروبا والتي ستناكد بمرور الأعوام، يعني التصدي للمشكلة الجوهري لتاريخ العالم الحديث، وهي مشكلة ستنصدي لها بالضرورة في سياق هذا الكتاب ، دون أن يخالفنا الطموح إلى حلها الحل النهائي. ولكننا سنحاول على الأقل عرضها من كافة نواحيها، وأن نقرب منها بتفسيراتنا، كما كان الناس فيما مضى يقتربون بالمنجنيق من الأسوار التي يسعون إلى اختراقها.



في روما بائع سريح يبيع لحوم الصيد

وختاماً

بعض الافتراضات

الآليات المختلفة التي عرضناها، من السوق البدائية إلى البورصة، آليات من السهل التعرف عليها ووصفها، ونقل السهولة عندما نتصدى لتحديد موضع كل آلية بالضبط في الحياة الاقتصادية، وتحديد الصورة المتكاملة لها. فهذه أمور ترتبط بعدد من الأسئلة لا بد من الإجابة عليها: هل ترجع هذه الآليات في نشأتها إلى وقت واحد؟ هل كان بينها ترابط، وكيف كان هذا الترابط؟ هل كانت وسائل للنماء أم لم تكن؟ ليس من شك في أننا لا نستطيع أن نقدم ريداً قاطعة، لأن التيارات الاقتصادية التي كانت تحرك هذه الآليات، أو لنقل التي كانت تدبر عجلاتها، كانت متفاوتة، تدبر بعضها بسرعة، والبعض الآخر ببطء. ويبدو أن العجلات المسرعة، والعجلات المبطنة كانت تتبادل السيطرة على القرون، فتارة تكون الغلبة لهذه، وتارة لتلك، مما كان يضفي على كل قرن طابعه المميز. وإذا لم تكن قد وقعنا فريسة وهم ساذج فإن كتابة التاريخ الذي يركز على الفروق من شأنه في رأينا أن يلقي الضوء على اتجاه التطور الاقتصادي في أوروبا، وربما كان وسيلة للتفسير المقارن لبقية العالم.

ونلاحظ أن القرن الخامس عشر شهد امتداداً لما اعتور النصف الثاني من القرن الرابع عشر من كوارث، وعجز، وقصور، وما تتجاوز عام ١٤٥٠ حتى يحدث تحول، وإذا القرب كله يجتهد سنوات ثلث سنوات من أجل استعادة ما كان قد بلغه من ازدهار من قبل. ففرنسا في عهد الملك القديس لويس (١٢١٤ - ١٢٧٠) - إذا لم أخطئ، التقدير - كانت تفوق فرنسا في أيام لويس الحادي عشر (١٤٢٣ - ١٤٨٣)، وكانت تنبض بشيء من النشاط والحيوية ولكنها كانت تعاني الكثير. وإذا خرجنا خارج نطاق البقاء المتميزة (بعض مناطق إيطاليا والأراضي الواطنة النشطة في مجموعها) وجدنا الروابط الاقتصادية كلها قد وهنت؛ ووجدنا العناصر الاقتصادية - أفراداً كانت أو مجموعات - قد تركت لشأنها إلى حد ما، فانتفعت من هذا الوضع على نحو واعي، كثر هذا الوعي أو قل. في ظل تلك الظروف كانت الأسواق العادية والموسمية - والأسواق العادية أكثر من الموسمية - كافية لإعادة الحياة من جديد إلى المبادلات وتنشيط حركتها. وتشهد طريقة المدن في تعاملها المتسلط على الأرياف في أوروبا على عودة النشاط إلى الأسواق الحضرية، التي كانت تكفي وحدها لهيمنة الحضر على الريف. رفعت المدن أسعار المنتجات التي يصنعها أرباب الحرف من أبنائها، وخفضت أسعار المنتجات الزراعية، فكانت للمدن الغلبة على الريف.

والرأي عند ريمون دي روفر Raymond de Roover^(٥٢١) الذي عرف عنه العزوف عن التفسيرات السهلة أن القرن السادس عشر شهد ذروة ازدهار الأسواق الموسمية، وأن هذه

الظاهرة يمكنها أن تشرح كل شيء. كثرت الأسواق إذن، وفاضت صحة ونشاطاً، وانتشرت في كل مكان، بالبنات، ثم بالآلاف، فيما يحدثنا به ريمون دي روفر، وما أرى إلا أنه على صواب، وأن في مقدورنا أن نستنتج من هذه الظاهرة السبب الذي ترجع إليه حركة التقدم التي شهدتها القرن السادس عشر، فقد لعبت الأسواق الموسمية دورها، وسارت حركة التقدم بدافع من دورة متميزة للعملة النقدية والائتمان دارت « من أعلى »، منتقلة من سوق موسمية إلى الأخرى، وكانت ، في تقديري، مرتبطة في مجموعها بتلك الدورات العالمية التي كانت تتصل حلقاتها على مستوى عال، لا يكاد الإنسان يدركه، وكانما كانت دورات « هوائية » aériennes (٢٥). ثم جاء بعد ذلك وقت أصابها فيه البطء، وأولم بها التعقيد، فإذا الآلة تعجز وتتعثّر وكأنها إنسان أخذ يلهث ويسعل من فرط الإعياء، وهكذا نرى دائرة أنتظرين - لينز - مديننا ديلكامبو تتفكك عراها منذ عام ١٥٧٥. وحاول أهل جنوة أن يفعلوا شيئاً فاقاموا الأسواق المسماة أسواق بيزانسون الموسمية، التي كانت كبناء تحطم لصقوا شقافه وحطامه معاً، فلم يبق إلا إلى حين.

فلما جاء القرن السابع عشر كانت « السلعة la marchandise » هي التي بثت الحياة من جديد في كل شيء. ولست ممن يقصرون الفضل في هذه الانطلاقة الجديدة على أمستردام ويورستها وحدهما (وإن كانا قد لعبا بلا جدال دوراً هاماً)، إنما أرجع للسبب في ذلك أولاً وقبل كل شيء، آخر إلى تزايد المبادلات على مستوى القاعدة، على مستوى العلاقات الاقتصادية المتواضعة في الدوائر الصغيرة، بل البالغة الصغر : ألم يكن الدكان هو الذي أعطى الدفعة الحاسمة ؟ وفي ضوء هذه الظروف يمكننا أن نقول إن ارتفاع الأسعار في القرن السادس عشر كان علامة على سيطرة البنية العلوية، أما التراجع والركود في القرن السابع عشر فكانا علامة على سيطرة البنيات التحتية. هذا تحليل أطرحه، أراه بديهياً، وإن لم تتوفر له مقومات اليقين.

والسؤال الآن، هو : كيف يمكننا أن نشرح في ضوء هذه المعطيات ما حدث في قرن التنوير من انطلاقة، بل انطلاقة سريعة كركض الحصان. يمكننا أن نقول إن الحركة بعد عام ١٧٢٠ كانت شاملة لكل طوايق البناء الاقتصادي ، ما في ذلك شك. ولكن الشيء، الجوهرى الذي ينبغي أن نلاحظه هنا يتمثل في أن النظام القائم حدث فيه صدع، وأن هذا الصدع ظل يزداد اتساعاً. في مواجهة السوق نشطت على نحو أقوى من أى وقت مضى السوق المضادة le contre-marché (وأنا أفضل هذا التعبير القوي على تعبير السوق الخاصة private market الذي استعملته حتى الآن)، في مواجهة السوق الموسمية تعاضد شأن الدكاكين والتجارة الوسيطة، وارتسم على السوق الموسمية اتجاه الانحسار انحلال محل المبادلات الأولية : وعلى النحو نفسه ظهرت المصارف، في مواجهة البورصات، وإذا لم تكن

المصارف شيئاً جديداً، فقد كان الجديد هو أنها أخذت تنتشر، وتمكن لنفسها، وتمتص كالنبات اليبان، فزادت أعدادها وتأكدت استقلاليتها. ونحن بحاجة إلى مصطلح جامع واضح يصف كل ما جرى من ألوان التصدع، والابتكار، والضخامة، ويصف كل القرى التي أتت من الخارج، وأثرت على النواة القديمة، فأحاطت بها، وحطمتها، ويصف كل تلك الأنشطة «الموازية» parallèles المتضاربة، ويصف كل تلك التحركات السريعة التي ظهرت على مستوى القمة، والتي تحركتها محاور البنوك والبورصات الكبيرة، فاخترقت أوروبا قاطبة، وهيمت عليها، كما يصف التحركات السريعة التي ظهرت على مستوى القاعدة متمثلة في الانتشار الثوري للتجار الجوالين، بل للباعة السريعة أيضاً.

وإذا كان لهذه التفسيرات شيء من المصادقية، وهذا ما أتصوره، فإنها

تعود بنا من جديد إلى مواجهة تلك اللعبة الغامضة المستمرة المتبادلة بين البنات الفوقية والبنات التحتية للحياة الاقتصادية. هل ما يحدث على مستوى البنات الفوقية يمكن أن تكون له أصدأه على مستوى تحتي؟ وما هي هذه الأصدأ؟ وعلى العكس، هل ما يحدث على مستوى البنات التحتية - وهي الأسواق والمبادلات الأولية - يحدث أصدأ على المستوى الأعلى؟ وكيف يكون هذا؟ ولكي لا نطيل دون طائل، نذكر مثلاً من الأمثلة من القرن الثامن عشر. في عام ١٧٢٠ حدثت في إنجلترا فضيحة شركة بحر الجنوب البريطانية التي عرفت باسم South Sea Bubble، وحدثت في نفس الوقت في فرنسا واقعة لو Law المالية الجنوبية التي لم تستمر أكثر من ١٨ شهراً في مجموعها... إذا سلمنا بأن تجربة شارع كانكامبوا - أعني تجربة لو الذي أسماه الفرنسيون لاس - وما أدت إليه من أزمة مالية واقتصادية في فرنسا، تشبه تجربة شارع الكستشين ألي Exchange Alley وما جرت فيه من مناورات أدت إلى أزمة إقتصادية ومالية في إنجلترا، فإن التجربتين تقدمان إلينا دليلاً مزبجاً على أن الاقتصاد في مجموعهما، إذا كانت مثل هذه العواصف تقلبه رأساً على عقب، لم يكن قد مسك بعد من أعلى مسكة متينة دائمة تبقى على مر السنين. وأن الرأسمالية لم تكن قد فرضت عليه شرعها بعد. وعلى الرغم من ذلك فإنني، وإن كنت أعتقد مع ياكوب فان كلافيرين Jacob Van Klaveren^(١٦) أن فشل لو يرجع بكل بوضوح وجلاء إلى العداوة المغرضة من جانب طائفة من كبار النبلاء، فإنني أرى أن هذا الفشل يرجع بالدرجة نفسها إلى الاقتصاد الفرنسي نفسه الذي كان عاجزاً عن استيعاب تلك الخطوة، والجري بحسب إيقاع سريع بدأ له جهنمياً. ولقد خرجت إنجلترا من محنتها من الناحية الاقتصادية أفضل منا. فلم تترك هذه الكارثة هناك نفوراً من النقود الورقية ومن المصارف، كما حدث في فرنسا التي ظلت عشرات السنين تعاني من هذا النفور. أليس هذا شاهداً على أن إنجلترا كانت قد بلغت نضجاً سياسياً اجتماعياً

اقتصادياً معيناً لأنها كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في التعامل مع الأشكال الحديثة للمال والائتمان، فلم تستطيع التراجع إلى الوراء ؟

والنموذج الذي وضعنا تخطيطه في السطور الماضية لا ينطبق إلا على الغرب، ولكن هذا النموذج ربما يعيننا على فهم أفضل لبقية العالم. ونلاحظ أن السمتين الجوهريتين للنمو في الغرب هما *انجاز آليات* على المستوى العالي، ثم، في القرن الثامن عشر، *زيادة السبل والوسائل* وتنويعها. ولننظر خارج أوروبا لنسأل عما جرى فيها ؟ ربما كانت الصين هي أكثر الحالات غرابة، حيث قامت الإدارة الإمبراطورية بوقف كل ترتيب هرمي في مجال الاقتصاد. ولم تكن تعمل هناك بفعالية إلا الدكاكين والأسواق العادية في البنادر والمدن. أما الحالتان القريبتان من أوروبا فهما حالة بلدان عالم الإسلام، واليابان. ومن البديهي أنه سيكون علينا أن نعود إلى تاريخ العالم المقارن، فهو وحده الذي يستطع أن يحل المشكلات التي نتصدى لها، أو إن لم يحلها، فهو القادر على طرحها الطرح السليم.

الباب الثاني

الاقتصاد والأسواق

يتناول هذا الباب الثاني من الكتاب موضوع التبادل مرة أخرى محاولاً عرض بعض نماذج التبادل ، وما يحكم التبادل من قواعد تبين الاتجاهات^(١) . وهكذا نتجاوز دفعة واحدة الصور المتفرقة التي تناولناها في الباب الأول ، عندما نظرنا إلى الأسواق العادية في البندر ، والدكان ، والسوق الموسمية ، والبورصة نظرتنا إلى طائفة من النقط المتفرقة . وعلينا الآن أن نبين كيف تترايط هذه النقط ، وكيف تتكون خطوط تبادل ، أو روابط ، وكيف ينظم التاجر هذه الروابط ، وكيف تخلق هذه الروابط - على الرغم من أنها تترك قراغات عديدة خارج مسارات النشاط التجاري هي الأماكن التي لم تضمها وسائل المواصلات - مسطحات تجارية متماسكة ، أي مجالات لتصريف البضائع . وسجلنا اللغوي الناقص يطلق على هذه المسطحات اسم السوق *market* ، وهو اسم مبهم أصلاً . ولكننا نستخدمه ، والاستخدام هو السلطان .

وسنضع أنفسنا على التوالي في مكانين مختلفين ، لننظر من منظورين مختلفين ، سنقف أولاً بجانب التاجر ، ونصور ما يمكن أن يقوم به من عمل وتبديل عادي ؛ ثم ننتقل إلى دائرة خارج نطاقه ، دائرة مستقلة إلى حد بعيد عن إرادته الفردية ، هي دائرة المجالات التجارية ، أو الأسواق بالمعنى الواسع . وسواء كانت هذه الأسواق أسواقاً حضرية ، أو محلية ، أو قومية ، أو حتى دولية فإن واقعها يفرض نفسه على التاجر ، يحيط بعمله فيشجعه أو يحبطه . ثم إن هذه الأسواق تتحور على مر القرون ، مما يزيد دراستها صعوبة . أضف إلى ذلك هذه الجغرافية المتغيرة ، والاقتصاد المتغير (وهما موضوعان سنتنظر إليهما في المجلد الثالث من الكتاب عن كثر) اللذين يحوران الأسواق ، ويغيران توجهاتها بلا انقطاع ، ويغيران بطبيعه الحال كذلك عمل التاجر نفسه .



يُدا التاجر جيورج جيسه Georg Gisze جزء من لوحة للرسم الألماني هانس هولباين Hans. Holbein تُرجع إلى عام ١٥٢١ (من مقتنيات المتاحف الحكومية في برلين)
Stiftung Staatliche Museen/West, Gemäldegalerie, Berlin

التجار

والروابط التجارية

عمل التاجر، وطريقة تفكيره وتصرفه من الأمور المعروفة لنا ، لدينا أوراقه ومدوناته تعطينا فكرة عن هذه الأمور كله^(١) . وليس أسهل على الإنسان من أن يضع نفسه في مكان التاجر ، ويقرأ رسائله التي كتبها ، والتي تلقاها ، ويخصص حساباته ، ويتتبع خط عملياته التجارية . ولكننا نسعى هنا أولاً وقيل كل شيء ، آخر إلى فهم القواعد التي تفرضها عليه حرفته ، والتي يعرفها عن خبرة ، ولكنه ، وهو العليم بها ، لا يشغل نفسه بها في حياته اليومية . ومن هنا فإن مهمتنا تتطلب أن نخطو خطوات منهجية .

رحلات الذهاب

ورحلات العودة

ما كان التبادل يقوم على الأخذ والعطاء ، فإن كل رحلة تجارية من أ إلى ب تقابلها رحلة عودة، ربما تسلك سبلاً معقدة ، وملتوية ، ولكنها ترجع من ب إلى أ . وهكذا تنقل الأنشطة . ويتم الدائرة . وما أمر الدوائر التجارية إلا كأمر الدوائر الكهربائية : الدائرة لا تعمل إلا إذا كانت دائرة مغلقة . وهناك عبارة جميلة كتبها تاجر فرنسي من ريمس ، في عصر الملك لويس الرابع عشر تقول : « البيع يسوي حساب الشراء »^(٢) . وكان يفكر بطبيعة الحال في أن التسوية تتمخض عن ربح .

وإذا افترضنا أن أ هي البندقية ، وأن ب هي الإسكندرية (ولنأخذ مثلين لامين) وأن الرحلة التجارية من أ إلى ب ستنتهيها رحلة عودة من ب إلى أ . ولنأخذ لمثلنا المختل تاجراً من البندقية ، حول عام ١٥٠٠ ، فالأرجح أنه سيخرج للتجارة بسلاسل مضمفورة groppi من العملات الفضية ، وكمية من المرايا ، والخرز ، والأقمشة الصوفية ... هذه السلع التي اشتراها من البندقية سيتم شحنها وبيعها في الإسكندرية ؛ وعلى سبيل المبادلة ، سيشتري من الإسكندرية طروداً colli من الغلغل والتوابل أو العقاقير ، ليعود بها إلى البندقية وبيعه هناك ، على الأرجح في فندق الألمان الذي كان يسمى بلهجة البندقية Fontego dei Todeschi وإن كان اسمه بالإيطالية الصحيحة Fondaco dei Tedeschi .

وإذا سارت الأمور حسبما يشتهي التاجر فإن عمليات الشراء والبيع الأربع سيتم الواحدة بعد الأخرى دون ريث مبالغ فيه . دون ريث مبالغ فيه يعني : أن كل إنسان كان يعرف - حتى قبل المثل الإنجليزي Time is money أن الوقت مال . واستمع إلى التاجر البندقي الكبير ميكيل دا ليتسه Michiel da Lezze يوجه في السنوات الأولى من القرن السادس عشر إلى وكلاته الأوامر التالية : « اتركوا النقود واقفة ميتة li danari morti »^(٣)

• يبيعوا بسرعة ، ولو يسعر أقل ، حتى تجمعوا النقود لرحلة تجارية ثانية *venier presto sul danaro per un altro viaggio*»^(٥) . كانت البضائع تشحن فور شرائها من البندقية بون إبطا - شديد ، وكانت السفينة تغلق في اليوم المحدد ، وإن لم يكن هذا يحدث في الواقع إلا نادراً ، ولنا أن نتخيل أن البضاعة وجدت في الإسكندرية المشتري في الحال ، وأن السلع المطلوب شراؤها لرحلة العودة كانت موجودة ، وأنها شحنت إلى البندقية ، وأنها تم تصريفها بغير صعاب ، ومن البديهي أن هذه الظروف المواتية لقفل الدائرة التي تخيلناها ليست هي الظروف المتاحة في الواقع دائماً ، فربما بقيت الأقمشة في الإسكندرية عدة شهور في مخزن واحد من الأقارب أو الكومسيونجية : إما لأن اللون لم يصادف الاستحسان ، أو لأن الجودة لم تحظ بالقبول . وكان يحدث أحياناً أن قوافل التوابل لا تصل في موعدها ، أو أن السوق في البندقية كانت ، عند رحلة العودة ، مشبعة بمنتجات المشرق ، بحيث تنخفض الأسعار انخفاضاً مفاجئاً يتجاوز المكوف .

والنقاط التي تهمنا الآن فيما عرضناه هي :

١ - في هذه الدورة تتابع أربع خطوات ، تتوزع بينها كل عملية تجارية عند الذهاب والعودة :

٢ - أنه كانت هناك بالضرورة ، بحسب ما إذا كنا في المكان أ أو ب مراحل مختلفة للعملية : هي في مجموعها عرضان وطلبان في أ وفي ب : طلب بضاعة في البندقية عند القيام ؛ عرض للبضاعة للبيع في الإسكندرية ؛ ثم طلب شراء بعد ذلك ، وعرض للبضاعة في البندقية في ختام العملية ؛

٣ - أن العملية تنتهي ويتم تقييمها عند نهاية الدورة . ويظل حظ التاجر معلقاً رهناً بهذه الخاتمة . هذه الخاتمة هي التي تشغل بال التاجر كل يوم ، وهو يعرف أن العملية الحقيقية هي خاتمة الرحلة . وهو يقوم بتسجيل الأرباح ، والتكاليف ، والعيوب ، والخسائر يوماً بيوم ، بالعملة المستخدمة ، ثم يتم تحويل المبالغ المسجلة إلى وحدة نقدية واحدة ، مثلاً الجنيهات والسولت والدينارات المتداولة في البندقية ، وهنا يستطيع التاجر أن يحسب ما له وما عليه ، ويعرف ما عادت به عليه رحلة الذهاب والعودة التي أنجزها لتوّه . ومن الممكن أن يتبين التاجر - وهو ما كان يحدث في كثير من الأحوال - أن رحلة العودة هي الجزء الوحيد الذي حقق الربح . وهذه هي الحالة الكلاسيكية للتجارة مع الصين في القرن الثامن عشر^(٦) .

كل هذا سهل ، بل سهل سهولة مفرطة . ولكن ليس هناك ما يمنعنا من تعقيد الرسم التخطيطي . فليس من الضروري أن تتشعب العملية التجارية إلى مرحلتين فقط ، مرحلة الذهاب ، ومرحلة العودة . فقد كانت التجارة الثلاثية المراحل ، المسماة « مثلثة » تجارة

كلاسيكية في منطقة المحيط الأطلسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر: مثلاً ليفرول - ساحل غينيا - جامايكا والعودة إلى ليفرول ؛ وإليك مثلاً ثانياً : بورو - ساحل السنغال - جزيرة المارتنيك والعودة إلى بورو ؛ وخذ هذا المثل الثالث ، تلك الرحلة المذهلة التي طلبها من القبطان دي لا روش كوفير de La Roche Couvert في عام ١٧٤٢ أصحاب السفينة سان لوي Saint-Louis : تذهب إلى أكاديا Acadie - في كندا - وتحمل من هناك شحنة سمك بكلاة ، وتبيعه في جوايلوب - بجزر الأنترل - ، وتحمل بدلاً منه شحنة سكر من هناك ، وتعود بها إلى ميناء الهاقر^(٧) . وكان الينداقة يقومون بمثل هذه الرحلات منذ ما قبل القرن الخامس عشر ، يستخدمون فيها السفن الجاليرية التجارية galere da mercato ، ذات المجاديف الكثيرة ، التي كان مجلس السينيوريا يجهزها بانتظام . ففي عام ١٥٠٥ أصدر التاجر الكبير ميكيل دا ليتسه Michiel da Lezze^(٨) تعليمات مسهبة مفصلة إلى القبطان سيباستيان دولفان Sébastien Dolfin (الذي كان يتأهب لرحلة إلى بلاد البربر Barbarie يقصد شمال أفريقيا) : كان على القبطان في المرحلة الأولى ، وهي البندقية - تونس ، أن يأخذ معه نقداً فضة mocenighi . يبادل الفضة ببودرة ذهب في تونس ، ويحمل بودرة الذهب إلى بلنسية ليصهرها ، وليسك منها في دار سك العملة هناك قطعاً ذهبية ، فيبادل عليها مقابل صوف ، أو يعود بها إلى البندقية ، بحسب الأحوال . وهناك توليفة أخرى للتاجر نفسه : الذهاب إلى لندن لبيع القرنفل الذي تم شراؤه في الإسكندرية ، وشراء أقمشة صوفية من لندن لبيعها في بلاد المشرق . ومن قبيل التجارة المثلثة تلك الرحلة التي كانت السفينة تقوم بها في القرن السابع عشر ، خارجة من نهر التيمز بانجلترا محملة بشحنة من الرصاص ، والنحاس ، والسمك المملح ، تذهب بها إلى ليفورنو فتبيعهها ، وتشترى بالنقود من المشرق - من اركونثوس Zakunthos باليونان ويسمىها الفرنسيون زانت Zante ، وقبرص أو طرابلس بالشام - الزبيب ، والقطن ، والتوابل (إن وجدت) ، أو بالات الحرير ، بل ونبيذ مونيمفازي Monemvasia اليوناني وكانوا يسمونه في فرنسا le vin de Malvoisie^(٩) . ويمكننا أن نتصور رحلة تجارية من أربع مراحل أو أكثر . وكانت سفن مارسيليا تقف ، في طريق عودتها من المشرق ، بالمواني الإيطالية ، الواحد بعد الآخر^(١٠) .

ولقد كانت التجارة الوسيطة التي مارسها الهولنديون في القرن السابع عشر ، بصفة أساسية تجارة متشعبة ، عديدة المراحل ، وليس من شك في أن تجارتهم داخل الهند ، والتي سميت بالتجارة من الهند إلى الهند ، كانت تقوم على هذا النموذج . فلم تكن الشركة الهولندية^(١١) تتحمل نفقات الحفاظ على جزيرة تيمور في منطقة الجزر المحيطية إلا من أجل خشب الصندل الذي تجلبه منها ، وتتخذة كالمال في المبادلات مع الصين ، حيث كان

خشب الصندل عالى القيمة ؛ وكانت الشركة تجلب بضائع كثيرة إلى الهند ، إلى سورات ، وتبادل عليها مقابل الحرابر ، والقطنيات ، وبخاصة مقابل العملات الفضية التي لم تكن تستغني عنها في تجارتها مع البنغال ؛ كذلك كانت تجلب البضائع إلى كرومانديل ، وتشترى هناك المنسوجات التي كانت تدفع ثمنها بالتوابل التي تجلبها من جزر الملوك ، وبالنحاس الذي كانت تأتي به من اليابان حيث كانت هي المحكرة له هناك ؛ ثم كانت تذهب إلى سيام الأهلة بالسكان فتبيع كميات من المنسوجات التي جلبتها من كرومانديل ، دون أن تحقق فيها ربحاً يذكر ، ولكنها كانت تجد هناك جلود الوعل المطلوبة في اليابان ، وقصدير ليجور الذي كانت صاحبة امتياز شرائه دون منافس ، وكانت تبيعه في الهند وفي أوروبا وتحقق ربحاً جيداً . . وهكذا . وكان الهولنديون^(١٢) في القرن الثامن عشر ، في سعيهم للحصول من إيطاليا على العملات من فئات « الپياستر والسكوينو التي كانوا يحتاجون إليها في تجارة المشرق » ، يجلبون إلى جنوة أو ليفورنو بضائع الهند ، والصين ، وروسيا ، وشليزيا ، دون تفريق ، أو يجلبون بن المارتينيك ، أو أقمشة منطقة اللانجدوك في فرنسا ، وكانوا يشترونها من مارسيليا . هذه الأمثلة تعطينا فكرة عن التنوع والتشعب الذي يمكن يدخل على الرسم التخطيطي المبسط لرحلة «الذهب والعودة» .

الوئار

والكمبيالات

لم يكن من الممكن قفل الدائرة عن طريق بضاعة في مقابل بضاعة ، ولا بضاعة في مقابل عملات معدنية ، فلم تكن عملية قفل دائرة الاتجار سهلة إلا فيما ندر . ومن هنا فرض استخدام الكمبيالات نفسه وشاع . كذلك أصبحت الكمبيالات ، من حيث هي وسيلة للمقاصة ، أكثر وسائل الائتمان انتشاراً في البلدان المسيحية التي كانت الكنيسة فيها تحرّم الفائدة على الأموال فيها . وهكذا ارتبط الائتمان والمقاصة ارتباطاً وثيقاً ، ويكفي لنا لكي نفهم هذا الموضوع أن ننظر إلى أمثلة بسيطة ، مثيرة في أغلبها ، لأن الوثائق التي وصلت إلينا تسجل في أكثر الأحيان الموضوعات الخارجة عن المالكوف ، والمحاولات الفاشلة ، أكثر مما تنقل إلينا تقريراً عن الموضوعات العادية ، والمحاولات الناجحة .

ولقد قصصت بشيء من التفصيل في المجلد الأول من هذا الكتاب^(١٣) في معرض الحديث عن الائتمان ، كيف أن سيمون رويث Simón Ruiz ، الذي كان تاجراً في مدينا ديل كامبو Medina del Campo ، استقر رأيه في أواخر حياته - بعد عام ١٥٩٠ - على كسب المال دون مخاطرة أو جهد مفرط ، عن طريق ممارسة نوع من الربا التجاري ، وعلى نحو علني . كان هذا التعلب الماكر يشترى من السوق في مدينته الكمبيالات من منتجي

الصوف الأسبان الذين كانوا يرسلون الصوف المجزؤ إلى إيطاليا ، ولا يربون الانتظار المدد المحددة للنقل والدفع ، حتى يتسلموا مستحقاتهم نقداً . كان هؤلاء في عجلة من أمرهم ، يريدون الحصول على المال بسرعة ، فكان سيمون رويث يعطيهم المال مقدماً ، في مقابل كمبيالة ، مسحوية عادة على مشتري الصوف ، تسدد بعد ثلاثة أشهر ، وكان يشتري الأوراق بأقل من قيمتها الإسمية قدر المستطاع ، ويرسلها إلى صديقه ، وابن بلده القومسيونجي بالتازار سواريث المقيم في فلورنسة ، وكان هذا يتسلم المبالغ من الشخص المسحوية عليه الكمبيالة ، ويستخدم هذه المبالغ بدوره ليشترى كمبيالات مسحوية على مدينا ديل كامبو ، ويرسلها إلى سيمون رويث ليقبضها بعد ثلاثة أشهر ، وهكذا كانت العملية التي يبدأها سيمون رويث ويقلها تستمر ستة أشهر ، وتمثل دائرة تضم : منتجي الصوف والعلاء الفلورنسيين وتصب في أيدي سيمون رويث . ولما كان أصحاب المصلحة من منتجين ومشتريين لا يريدون أو لا يستطيعون أن ينجزوا رحلة الذهاب والعودة التجارية العادية ، فإن سيمون رويث كان يقوم بالمهمة من أجلهم ، في مقابل الحصول على ربح قدره ٥٪ على قرض لمدة ستة أشهر .

وأياً كان الأمر ، فلم يكن سيمون رويث بمأمن من الخسارة ، التي كانت دائماً محتملة ، ففي البورصة تلعب العلاقة بين السيولة المالية والأوراق المالية دورها في تحديد قيمة الكمبيالة نقداً ، فترفعها أو تخفضها ، فإذا توافرت السيولة النقدية ارتفعت قيمة الأوراق المالية ، والعكس صحيح . وكثيراً ما كانت عملية العودة بربح مناسب على الكمبيالة الثانية صعبة ، أو مستحيلة ، حيث تكون الكمبيالة في فلورنسة غالية الثمن غلوأ مفرطاً . في هذه الحالة يجد بالتازار سواريث نفسه مضطراً ليسحب على نفسه - يعني يسحب على الحساب الذي يتركه سيمون رويث مفتوحاً باسمه - أو يلجأ إلى نقل الكمبيالة على أنتقرين أو بيزانسون : وهنا تقوم الكمبيالة برحلة ثلاثية المراحل ، أو رحلة مثلثة ، تزيد بمقدار ثلاثة أشهر ، وثلاثة أشهر مدة مقبولة إلى حد ما ! ولكن سيمون رويث كان يستشيط غضباً عندما يتبين في النهاية أنه ، في نهاية العملية ، لم يحقق الأرباح التي كان يتوقعها . وكان سيمون رويث يحب أن يلعب ، ولكنه لم يكن يحب سوي اللعبة المضمونة . وهو الذي كتب في عام ١٥٨٤ أنه يفضل guardar el dinero en caja que arisgar en cambios y perder del principal , o no ganar nada (١٤) أي يفضل أن يدع النقود في الكيس على أن يشتري كمبيالات يمكن أن تضع شيئاً من رأس المال ، أو تخسر . وإذا كان سيمون رويث يشكو من أنه لم يحقق لنفسه نفعاً ، فإن شكواه لا تعني إن العملية لم تكن ناجحة بالنسبة للأطراف الأخرى ، بل على العكس ، حيث نجد الدائرة قد دارت دورتها وانقلبت قفلتها العادية .

Enella de santos los nuevitos de emboros nos San sacado de quenta de v. ms. y del
 C. Simon Ruiz 10138^{as} 11-43. 6 se han pagados y por uales nos dellor conforme a lo
 orden del dicho C. Simon Ruiz semos sacados de v. ms. en Alcalá para el
 primer de quita i 25 + m. 20. apogus 280^{as} 18-4 a Monco de calina y
 861^{as} 11-4 al nuyto fano lambor, contados en cara de v. ms. los prometoron
 y pagaran a tiempo, cesando dicha quenta con 7^{as} 15-4 de costas a 7^{as} 15-4
 esjulta auisando si uamos de aquele y estos negocios se han echos por bueno
 orden gratis a Dios y abaxo v. ms. uexan los precios de la casa, si en
 estas fechas los podemos en algo servir la recibimos molomander, sin mas
 de v. ms. para que v. ms. con 20 ac. 45 a recibos 442. v. ms. 24.9
 emboros 85^{as} 1/2 flos. 62.5. 10. (chambers 62.18 - jonas 62.4 - leopold 62.18 -
 Roma 62.18)

Simón Ruiz

Secret del^o teniente Bonhisi y cony

4-
176
57
63
442
5184

4175
10
24375
4975
83195

861. 15
280. 13
1182. 13
454
4586
4580
5788
4568
518468
437
81

437°
17
205°
40
42
2429°

رسالة من ورثة شركة لودويكو بينيديزو وبنيبيزي وشركاه Lodovico Bonhisi et Cie في مدينة ليون ، في
 ٢٢ مارس ١٥٧٥ ، موجهة إلى فرانتشيسكو دي لا پريسا Francisco de la Pressa وورثة فيكتور
 روي Victor Ruys بمدينة ديل كامبو Medina del Campo (تسلموها في ١٢ أبريل) . ونورد
 الرسالة حول تسوية كمبيالات (والعمليات الحسابية في أسفل الرسالة تتناولها بالأرقام) . وفي آخر
 الرسالة ، قبل التوقيع ، أسعار التحويل في البورصات المختلفة . (أرشيف سيمون رويث في بلد
 الوليد (Archivo Simón Ruiz Valladolid

استحالة قفل الدائرة

يعني استحالة إتمام العملية التجارية

إذا تبين ، في ظرف من الظروف ، أن الدائرة التجارية لا يمكن قفلها ، بأي شكل من الأشكال ، فمعنى هذا أنها محكوم عليها بالفشل . حتى الحروب المتوالية لم تكن تصل إلى تحقيق هذه الغاية بشكل دائم ، وإن استطاعت تحقيقه أحياناً . ولنأخذ مثلاً .

مادة اللازورد azur مادة صباغة من أصل معدني ، من مركبات الكوبالت - وكانوا يبيعونها دائماً مخلوطة برمل لامع الحبيبات ، وبخاصة إذا كانت من نوعية رديئة - تستخدم في مصانع البورسلين والخزف للزخارف الزرقاء ؛ كذلك كانت تستخدم كمادة لتبييض الأقمشة . ولنفراً ما كتبه تاجر من مدينة قان Caen في ١٢ مايو من عام ١٧٨٤ إلى تاجر الجملة يشكو من عيوب الشحنة الأخيرة : « لست أجد هذا اللازورد غامقاً الغمقة المألوفة . ثم أنني أرى أن ما به من رمل لامع أكثر مما ينبغي » .^(١٥) وتلاحظ عندما نقرأ مراسلات مورد لازورد ، مؤسسة بينزا وإخوته Firma Gebrüder Bensa في مدينة فرنكفورت الواقعة على نهر الماين ، مع تاجر جملة في مدينة روان الفرنسية ، يمارس التجارة كقومسيونجي ، هو دوجار الإبن Dugard Fils ، أن عمليات البيع تسير على وتيرة واحدة حتى إن الرسائل التي وصلت إلينا تتكرر تقريباً كلمة كلمة من عام إلى عام . لا تتغير فيها إلا التواريخ طبعاً وأسماء قباطنة السفن التي تشحن - من ميناء - أمستردام عادة . وأحياناً من ميناء روتردام ، وفي بعض الحالات الاستثنائية من ميناء بريمن - براميل اللازورد التي كانت مؤسسة بينزا تنتجها وتصدرها إلى دوجار الإبن . والمشكلات نادرة : قد تتأخر سفينة ، أو تفرق (وهذه حالة استثنائية) في النهر قرب روان^(١٦) ، أو يظهر منافس فجأة . وكان المالكوف أن يتم تخزين البراميل في مخازن دوجار الإبن ، الذي يبيع يوماً بيوم إلى زبائن في ديب Dieppe ، إلييف Elbeuf ، بيرني Bernay ، لوقييه Louviers ، بولييك Bolbec ، فونتنبليو Fontainbleau ، قان Caen . وكان في كل الأحوال يبيع على الحساب ، ويحصل الفواتير في صورة كمبيالات أو تحويلات أو نقداً .

أما تسوية الحسابات بين مؤسسة بينزا وإخوان وتاجر الجملة ، أو رحلة العودة ، فكان من الممكن أن تتخذ صورة بضائع ، نظراً لأن دوجا كان يتاجر في كل شيء : المنسوجات ، صمغ السنغال ، صبغة نبات القوة الحمراء garance ، الكتب ، الخمور البورجوندية (المعبأة في براميل أو زجاجات) ، المحشات ، شوارب الحوت ، النيلة ، القطن الأزيميري ... وكانت المستحقات تسدد في صور مبالغ نقدية ، أو كمبيالات أو حوالات طبقاً لنظام حدده المورد الألماني . ويمكننا أن نذكر مثلاً واحداً تختاره من بين العديد من الأمثلة المشابهة . في ٢٦ أكتوبر من عام ١٧٧٥^(١٧) قام ريمي بينزا Rémy Bensa في فرنكفورت بعمل حساب ١٧٢

البضائع التي صدرها إلى روان : « أنا أحدد قيمتها ، بعد طرح الخصم العادي وقدره ١٥ ٪ - يمثل التكاليف الواجبة (١٨) مبلغ ٤٤٧٠ جنيه من فئة الليفرو ١٠ سولات ، وأسمع لنفسني بأن أسحب عليك ثلثي المبلغ بتاريخ اليوم ، ٢٩٨٠ جنيهًا ، على هيئة ثلاثة صكوك مؤجلة تدفع بأمري في باريس « والصكوك المؤجلة usances أو الكمبيالات ، كان أجلها على الأرجح لمدة أسبوعين . ومعنى ذلك أن دوجار الإبن كان سيذهب في اليوم المحدد إلى مصرفي في باريس ، هو دائماً نفس المصرفي ، فيدفع له ٢٩٨٠ جنيهًا من فئة الليفرو ، ويقوم المصرفي بتحويلها إلى فرنكفورت . وهكذا فإن الدائرة التي بدأت بهذه الحساب المفتوح ستثقل في آخر العام ؛ في آخر العام يتم تقفيل الحسابات ، ويتم تسديد الرصيد ، وتسوية الحساب بين التجار الأمناء ، أحدهما هو دوجار ، يمكننا أن نستنتج أنه كان مهذبًا ، سمحًا ، مرحًا ، أما كتبة الرسائل الفرنكفورتيون فكانوا مترممين لا يكفون عن تقديم النصائح . وجدير بالذكر أن عملية التسوية كانت تعتمد في مجموعها على حركة الكمبيالات التي كانت قائمة بين باريس وفرنكفورت . ولو انقطعت هذه الحركة لتوقفت العمليات المطمئنة ! وهذا هو بالفعل ما جرى مع بداية الثورة الفرنسية .

ففي مارس من عام ١٧٩٣ كان بينزا على بينة من أمره لا يساوره فيه وهم : فقد حظرت التجارة كلية من هولندا إلى فرنسا ، وهؤلاء هم تجار فرنكفورت في حيرة من أمرهم لا يعرفون موقفهم بالضبط في حالة الحرب التي عمت أوروبا وانتشرت في ربوعها شيئا فشيئًا . بينزا يكتب إلى دوجار الإبن : « أنا يا سيدي لا أعرف هل أصبح أهل بلدي يعتبرون من الأعداء ، على الرغم من أننا لسنا كذلك ؟ وإذا صح هذا ، فإنني سأحزن كل الحزن ، لأنه سيعني أن عملياتنا التجارية ستنتهي بين عشية وضحاها » (١٩) . وهذا هو ما حدث بالفعل ، فسرعان ما توقفت العمليات التجارية ، « لأن الورق المسحوب على باريس انخفضت قيمته ، وظلت قيمته تنخفض على نحو متزايد ومستمر عندنا ، مما يوحي بأنها ستظل تنخفض أكثر مما انخفضت حتى الآن . وعلى نحو أشد حدة . - هذه الكلمات جاءت في رسالة من الرسائل الأخيرة التي كتبها بينزا . ومعنى هذا أن طريق العودة قد سد ، ولم يعد من الممكن قفل الدائرة .

صعوبة

عودة رأس المال

من البديهي أن صلاية الدائرة المالية شرط أولي أساسي لاستخدام الكمبيالات كوسيلة دفع يومية تمكن من عودة رأس المال . وهذه الصلاية ترتكز على توافر الثقة الشخصية بالأطراف المتعاملة ، وعلى وجود إمكانيات اتصالات فعالة . وإذا صح أنه ليس هناك تاجر

في مأمن من المفاجآت ، إلا أن التاجر الذي يعيش في أمستردام تتاح له فرص أفضل من التاجر الذي يعيش مثلاً في سان مالو .

ونقرأ عن تاجر كبير من سان مالو هو بيكودي سان بوك Picot de Saint-Bucq كان قد شارك في تمويل حاملة سفينة لوليس Le Lis التي أرسلت إلى بيرو ، وأراد في عام ١٧٤٧ أن يحصل على المال الذي يستحق له عند عودة السفينة التي كانت قد دخلت المياه الأسبانية . في ٢ يولية كتب من سان مالو إلي السادة جوليف وشركاهم Jolif et Cie في قادس يقول : « ... أرجوكم ، إذا كان في مقدوركم ، أن تحولوا إليّ المبلغ على هيئة كمبيالات ترضون عنها تماماً ، وأرجوكم بصفة خاصة ألا تكون من كمبيالات الشركة الفرنسية لتجارة الهند ، أو من يملكونها ، أيأ كانوا ، بأي حال من الأحوال . » (٢٠) ولا ينبغي أن ندهش عندما نجد في قادس ممثلين للشركة الفرنسية لتجارة الهند ، فقد كانت هذه الشركة كالشركات الأخرى تشري هناك عملات الپياستر الغضية - وهي العملة القديمة المسماة بالقطع الثمانية واسمها بالأسبانية pesos de a ocho ، وبالفرنسية pièces de huit - وكانت عملات لا غنى عنها للتجارة في الشرق الأقصى . وكانت الشركة الفرنسية ، إذا عرض عليها تاجر فرنسي پياسترات تشتريها وتقدم على سبيل المقاصة فوراً كمبيالة تدفع في باريس . أما لماذا كان بيكودي سان بيك يرفض كمبيالات الشركة الفرنسية ؟ فمن الجائز أنه كان له حساب عند الشركة ، ولم يكن يريد أن تختلط الحسابات وتتشابك ؟ وربما كان أهل سان مالو على خلاف مع شركة تجارة الهند وصل إلى حد العدا . ؟ أو ربما كان للشركة الضخمة عادات سخيفة في تسوية التزاماتها المالية التسوية السليمة . ليس هذا هو المهم في موضوعنا . المهم أن بيكودي سان بوك كان أسير اختيار مراسله ، وكان السبب الأول والهام هو ما ذكره بنفسه في رسالة تالية : « سان مالو كما تعلم ليست بورصة أوراق مالية » (٢١) . وهذه إشارة هامة وقيمة ، خاصة إذا علمنا أن أهل سان مالو كانوا منذ وقت طويل يفضلون التعامل نقداً في عملياتهم التجارية .

وهكذا فإنه من المفيد دائماً بالنسبة للشركة أن تكون لها علاقاتها التي تربطها مباشرة بالبورصات الكبيرة . وهذا هو الأمر الذي نجح في تحقيقه الأخوان بيلليه Pellet من برونو ، عندما تزوج بيير بيلليه في عام ١٧٢٨ جان نيراك Jeanne Nairac وعين أخاهما جيويم Guillaume وكيلاً للشركة في أمستردام ، التي كانت أهم مركز تجاري في أوروبا (٢٢) ، وهكذا أصبح من السهل عليه تصريف البضائع في أمستردام ، واستثمار المال على نحو أفضل من أي مكان آخر ، والاقتراض بأقل فائدة في أوروبا . كان من الممكن لمن يتخذ له مكاناً في ذلك المركز التجاري الفعال ، أن يرد الكرة بسهولة وأن يحقق الفائدة لنفسه وأن يقدم خدمات للآخرين ، حتي للتجار الهولنديين أنفسهم .

وهذا السبب نفسه هو الذي أدى إلى التنازع نفسها في حالة شركة مارك فريسينيه Soci-
été Marc Fraissinet في ميناء سيت Sète ، التي افتتحت لها في عام ١٧٧٨ فرعاً في
أمستردام باسم فريسينيه الابن Fraissinet. ومن قبيل المنافع التي حققها هذا الفرع أن
السفينة الهولندية ياكوبوس كاتارينا Jacobus Catharina ، التي مولها كورنيليس فان
كاستريكوم Cornelis van Castricum من أهل أمستردام ، رست في شهر نوفمبر من عام
١٧٧٨ في سيت ، وكان لدى قبطانها ، القبطان جيركل S. Gerkel ، توصية بأن يلجأ إلى
شركة فريسينيه في سيت (٣٢) . كانت السفينة تحمل ٦٤٤ «سلة» مليئة بالتبغ مخصصة
للمؤسسة العامة الاحتكارية التي دفعت على الفور ثمن الحمولة الذي بلغ ١٦٢٥٢ جنيهاً من
قناة الليقر . وكانت الخدمة التي طلبها الممول الهولندي بسيطة : «أن تصل إليه المبالغ
بكمبيالات قورية . ولكن سوء الحظ شاء : أولاً أن يعطي القبطان جيركل أمر التحصيل إلى
شركة فريسينيه التي قامت بالتحصيل على الفور ، وثانياً أن تغلس شركة فريسينيه في
أمستردام في نهاية عام ١٧٧٨ ، وجرت معها في إفلاسها شركة مارك فريسينيه في سيت.
ورأى القبطان المخوس نفسه غارقاً في قضايا ، استطاع أن يكسبها ، ولكنه خسر نصف
المبلغ ، وكان عليه أن يدفعه من جيبه . فقد واجه حيث مارك فريسينيه ولومه ، وواجه مطالبة
عارمة لاحقه بها ديانة المشهر إفلاسه ، وانضم مارك فريسينيه إلى ديانتته ، ووقفوا جبهة
واحدة في وجه صاحب الدين الأجنبي ، الذي كان كمن وقع في عش الزنابير . وفي نهاية
المطاف أتمت الدائرة رحلة عودة رأس المال ، ولكن بعد تأخير ، وبشروط مجحفة ، دونها
الكارثة .

وكانت التجارة البعيدة ، مع جزر الانتيل أو في المحيط الهندي ، أكثر أنماط التجارة ربحاً في ذلك الوقت ، ولكن عودة رأس المال كانت في كثير من الأحيان محفوفة بالمشكلات ، وكان من الضروري بين الفينة والفينة سلوك سبيل الارتجال والمجازفة .

سند انٽي من اِصدار تاجر بورڊو چان پيلٽيه Jean Pellet في عام ۱۷۱۹ .

(Archives départementales de la Gironde أوشيف)

وليس من شك في أن نية المضاريات المالية هي التي حدث بلويس جريغلي أن يرسل أخاه ليقم في جزيرة سانت أوستاش ، وهي إحدى جزر الأنتيل التي كانت خاضعة للسيادة الهولندية . وكانت العملية مربحة من أكثر من ناحية ، ولكنها سرعان ما حاقت بها الظروف السيئة ، وانتهت بكارثة . فمئذ أبريل من عام ١٧٧٦ ، بل قبله ، عندما اندلعت نيران حرب انجلترا ضد مستعمراتها ، اكفهر مناخ الحياة الاقتصادية على المستوى العالمي ، وأصبح الاستمرار في العلاقات التجارية مع أمريكا أمراً يتسم بالصعاب ، وتحيط به الشكوك . فماذا يفعل التاجر المقيم في جزر الأنتيل ليعيد الأموال إلى الوطن ؟ أرسل جريغلي من مقره في جزر الأنتيل - وقد استبد به اليأس - شريكه دي مولان (وكان أخا زوجه لويس جريغلي) ، إلى جزيرة المارتينيك ، وكلفه بأن يحصل على « كمبيالات » ، طبعاً على فرنسا التي كانت في سلام مع انجلترا ، وعن طريق فرنسا على أمستردام . وغضب الأخ الأكبر في أمستردام عندما علم بالخبر ، فقد لاحظ له العملية عقيمة عقماً لا مراء فيه . « ما هي النتيجة التي يمكن أن يصل إليها [دي مولان في المارتينيك] ؟ سيكون هناك بين أمرين ، إما ألا يجد أوراقاً جيدة ، فنتأخر مرة أخرى ، وإما أن يجد سندات مسحوة على بوربو أو على باريس ، وحتى لو كانت هذه الأوراق صادرة من أوثق رجل في المارتينيك ، فإنهم في أوروبا يشكون فيها ويعترضون عليها ، والله وحده يعلم متى يمكن أن يصرفها الإنسان ويحصل على نقوده . عسى الله ، إذا اشترى لنا أوراقاً ، ألا تكون من هذه الأنواع » ^(٢٤) . والحق أن الكمبيالة التي استخدمت لتصفية الحسابات أداة رائعة ، ما في ذلك شك ، ولكن بشرط أن تكون حاضرة ، ومن نوعية جيدة ، وفعالة .

ولننظر إلى خبرة ماهي دي لا بوربونيه Mahé de La Bourdonnais ^(٢٥) الذي تلقى به في أكتوبر من عام ١٧٢٩ في منطقة بوند يشيري الهندية ، بعد أن ترك العمل بحاراً في خدمة شركة الهند وتحول إلى ممارسة التجارة والمغامرة . فكر الرجل في أن ينشئ ، هناك شركة جديدة ، وانضم إليه أصدقاء له من سان مالو في شركة توصية ، ليعملوا معاً برؤوس أموال وبضائع في تجارة من الهند إلى الهند ، وفكر ماهي في القيام بأعمال تجارية في مخا ، وباتافيا ، بل وفي الصين . أما بالنسبة لإعادة رؤوس المال والأرباح إلى الوطن ، فقد أعمل ماهي خياله ، واهتدى إلى حلين ، أولهما حل هادي ، يتمثل في كمبيالات على شركة الهند ، وثانيهما تسديد المستحقات في صورة بضائع (وقد أرسل بالفعل إلى شريك طلب استرداد أمواله فوراً ٧٠٠ قميص مصنوعة من القماش الهندي : وأوضح له « أنها لا تتعرض لخطر المصادرة » ، على عكس القماش الهندي المنقوش الذي كان ممنوعاً في فرنسا ، وكان يتعرض للمصادرة) : كذلك أرسل ذهباً ، عهد به إلى قبطان خدم كان عائداً إلى فرنسا (وهي طريقة توفر تكاليف الشحن التي كانت تصل إلى ٥ ٪ من القيمة ، وتتيح

ربحاً إضافياً قدره ٢٠ ٪). ولم يكن ماهي متحمساً لإعادة الأموال في صورة ألماس، وكان عدد كبير من الإنجليز والأوروبيين في الهند يحبون الألماس وسيلة لإعادة أموالهم. وعن أسباب ذلك كتب يقول: « فأتنا أعترف لك مخلصاً أنتى لست واسع المعرفة بالألماس إلى الدرجة التي تجعلني أثق في قدرتي على تقييمه، ولست... من الغفلة إلى الدرجة التي تجعلني أثق عمياناً في أولئك الذين يحترفون تقييم الألماس ». وإذا لم يكن مشروع الشركة الجديدة قد تحقق، فقد أعاد ماهي بنفسه الأموال واليضائع التي كانت بين يديه إلى فرنسا، وفضل أن يركب سفينة برتغالية حتي ينزل في أثناء الرحلة إلى البرازيل التي كان من الممكن أن تباع فيها بعض بضائع الهند بأسعار مجزية. ونلاحظ هنا - عابرين - أن ماهي دي لا بوربونيه كانت له علاقات صداقة وتعامل على هذا الساحل الأمريكي الذي توجه إليه. كان العالم، بالنسبة إلى البحارة الكبار من أمثاله، قد أوشك أن يصبح قرية صغيرة يعرف كل واحد فيها الآخر.

والكتاب المسمى Manuel de commerce des Indes orientales et de la Chine «أساسيات تجارة الهند الشرقية والصين» الذي ظهر في باريس في عام ١٨٠٦، من تأليف القبطان بيير بلانكار Pierre Blancard، يذكر اللعبة المربحة التي كان التجار الفرنسيون المقيمون في جزيرة فرنسا - جزيرة ماوريشيوس - فيما مضى يلعبونها، ويحققون من ورائها الثراء، وكانت تتمثل في خدمات كانوا يقدمونها - ولم تكن مجردة من الغرض بطبيعة الحال - إلى الإنجليز المقيمين في الهند الذين كانوا يودون أن يعيدوا تحت ستار الكتمان إلى وطنهم الثروات التي كسبوها علناً أو سراً. كان التجار الفرنسيون يعطون الإنجليز «سنداتهم المسحوبة على باريس، بأجل ستة أشهر، وكانوا يحسبون القطعة ذات الباجودة والنجمة بـ ٩ فرنكات، وهذا يعني أن الروبية كانت تساوي ٢ فرنك، و٥٠ سنتيم»^(٢٦) واستخدام بلانكار الفرنكات والسنتيمات يعني أنه، وهو يكتب في عصر نابليون، كان يحول المبالغ الواردة في عمليات جرت في القرن الماضي إلى العملة الحديثة. ولم تكن هذه السندات يقيناً مسحوبة على لا شيء، بل كانت مسحوبة على أرباح التجارة الفرنسية في الهند، التي كانت تعاد إلى الوطن بانتظام على يد المصرفيين الباريسيين - وهم الذين كانوا يدفعون إلى الإنجليز قيمة السندات التي تنازل لهم عنها الفرنسيون. كان إكمال الدائرة المالية لصالح تجار جزيرة فرنسا - ماوريشيوس - يشهد على الظروف التي كانت قائمة، ومنها أن الإنجليز لم يكونوا قادرين على الاستفادة من نظامهم الذي كان موضوعاً لإعادة أموالهم إلى الوطن؛ ومنها أن تجارة الأقمشة المنقوشة التي مارسها التجار الفرنسيون كانت راحة من الناحية التجارية ومؤثرة على التحويل؛ ومنها أن التحويل من روبيات إلى جنيهات فرنسية كان مربحاً. ومن المؤكد أن التجار الفرنسيين كانوا يسهرون على استمرار هذه الظروف.

التعاون

بين التجار

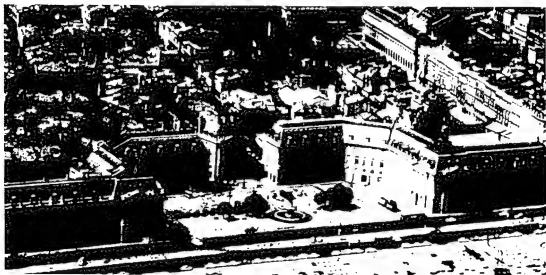
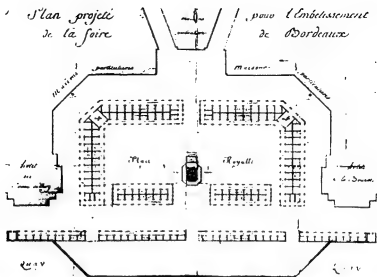
هكذا تغلغت المبادلات التجارية في ربوع العالم قاطية . ولنا أن نتصور في كل موضع يتقاطع فيه طريقان ، وفي كل محطة ترتاح فيها المواصلات ، تاجراً ، قد يكون مقيماً ، وقد يكون عابراً . ويتحدد دور التاجر بناءً على مكانه ، ولسان حاله يقول : « قل لي أين تكون ، أقل لك من تكون » . ومكان التاجر تفرضه المصادفات ، المولد ، أو الميراث ، الحسب والنسب ، أو ما إلى هذا وذاك . مثل هذه المصادفات هي التي وضعت تاجرنا هذا في يودنبورج Judenburg ، في منطقة شتايرمارك العليا Obersteiermark بالنمسا ، ونعني به كليمنس كوربلر Clemens Körbler الذي كان يمارس التجارة بين عامي ١٥٢٦ و ١٥٤٨ ، وكانت الظروف تضطره إلى المتاجرة في حديد منطقة شتايرمارك ، أو صلب لوين Leoben ، وإلى الاختلاف إلى أسواق لينتس Linz الموسمية (٣٧) . فإذا كان التاجر تاجراً كبيراً ، ووضع الحظ فوق ذلك في مارسيليا ، فإنه يستطيع أن يختار بين ثلاثة أو أربعة إمكانات متاحة في المنطقة - وإن تحدد اختياره في كثير من الأحيان تبعاً لاتجاه الحركة الاقتصادية . وإذا كان تاجر الجبلة ، قبل القرن التاسع عشر ، يشغل دائماً في أشياء متعددة في وقت واحد ، فلم يكن يفعل ذلك دائماً بدافع الحكمة أو الحيلة ، حتى لا يضع البيض كله في سلة واحدة ، كما يقولون ، وإنما كان عليه أن يفيد كل الإفادة من التيارات المختلفة (التي لم يكن هو الذي يمسنها أو يحركها) وأن يفيد منها في نفس اللحظة التي تمر فيها وتكون فيها في متناول يده . ولو تاجر في سلعة واحدة لما ربح ما يحقق له مستوى الحياة الذي يريجه . كان هذا التعدد ، أو هذا التكافؤ المتعدد ، يأتي إذن من ظروف خارجية ، منها عدم كفاية كميات البضائع التي كان التبادل التجاري يتناولها . أيأ كان الأمر فإننا نلاحظ أن التاجر الكبير ، الذي يعمل في مكان رائج كثير الحركة ، ويتصل بالدورة التجارية الكبيرة ، لا يركن إلى التخصص ؛ إنه دائماً أقل تخصصاً من تاجر القطاعي .

وكل شبكة تجارية تضم عدداً من الأفراد ، من الوكلاء ، قد ينتمون إلى شركة واحدة ، وقد لا ينتمون ، وهم يتخذون أماكنهم في نقاط متعددة من دائرة أو من مجموعة من النوازل . والتجارة تعيش على هذه المحطات ، وعلى نقاط التلاقي والارتباط التي كانت تتزايد وكأنها تتزايد من تلقاء ذاتها ، تتزايد بؤاكب النجاح المتعاضم للشخص الذي يفيد منه .

ولدينا مثل جيد ، بل ممتاز إلى أقصى الحدود ، هو جان بيليه Jean Pellet (١٦٩٤-١٧٦٤) وما حققه في عالم التجارة . ولد في إقليم رويرج Rouergue جنوب

فرنسا- هو اليوم إقليم إيفيريون Eveyron - وأصبح تاجراً كبيراً في بوردو . ومرت عليه في صباه سنوات صعبة نكراً ، حيث عمل تاجراً صغيراً في جزيرة المارتينيك ، وكان - كما ذكره أخوه في وقت غناهما - يأكل « دقيق المنيوق المعفن ، والنبذ الحامض ، واللحم الفاسد »^(٢٨) . وفي عام ١٧١٨ عاد إلى بوردو^(٢٩) واشترك مع أخيه بيير ، الذي كان يكبره بعامين ، في شركة للتجارة ، وذهب بيير إلى جزيرة المارتينيك ، وكانت الشركة ذات رأس مال متواضع جداً ، وكان نشاطها يقتصر على التجارة بين جزيرة المارتينيك وبوردو . وكان كل واحد من الأخوين يمسك طرفاً من طرفي الحبل ، وأحسنا التصرف ، كما تبين عندما حدثت أزمة لـ Law أو لاس الهائلة ، ففي ٨ يولية من عام ١٧٢١ كتب بيير من المارتينيك ، وكان يعتبر حياته هناك أشبه شي . بالحياة في المنفى : « وإنك لتقر معي بأننا نعتبر أنفسنا من سعداء ، الحظ لأننا صمدنا ولم نخسر في هذا العام شيئاً : فليس من التجار من لم يضطر إلى الاستدانة »^(٣٠) . وبعد شهر ، في ٩ أغسطس ، كتب بيير إلى أخيه : « إنني مثلك أطلع بالدهشة إلى ما آل إليه موقف فرنسا من سوء وأسى ، وكيف يتعرض الفرنسيون لخطر ضياع أموالهم بسرعة شديدة : ومن حسن حظنا أننا في موقف يتيح لنا أن نخرج من الورطة أفضل من الآخرين ، فقد أتاحت لنا في هذا البلد - المارتينيك - إمكانية لتصريف البضائع . عليك أن تبذل جهدك لكي لا تحتفظ بأموال أو سندات » - والاقتصار على السلع دون ما سواها . وظل الأخوان شريكين حتى عام ١٧٣٠ : أما بعد ذلك فكانت العلاقة بينهما علاقة عمل . وأنجز كل منهما انطلاقة كبيرة معتمدين على الأرباح الهائلة التي حققها ، والتي كانا يجتهدان في إخفائها ، بكثير أو قليل من المهارة . أما بعد عام ١٧٣٠ فلن نتبع سوى أعمال جان التجارية ، وكان أكثر الأخوين مجازفة . كان جان ، منذ عام ١٧٣٣ ، يعتمد على ثروته وحده ، وعلى العديد من القومسيونجية ، والقباطنة المتمكنين من إدارة شؤون السفن التي يمتلكها . ولم يكن بحاجة إلى شريك رسمي كبير . وكان كم علاقاته التجارية ، وصفقاته كما مذهباً : فقد اشتغل في تجهيز السفن ، والتجارة ، والتمويل ، وشراء العقارات ، وصناعة وتجارة النبيذ ، قبل أن يركن إلى إيراداته : وكانت له علاقات بالمارتينيك ، وسانتو دومينجو Santo Domingo ، وكاراكاس ، وقادس Gádiz ، والبسايكايا ، والبايون ، وتولوز . ومارسيليا ، وتولوز ، ومارسيليا ، ونانت ، وروان ، ودييب ، ولندن ، وأمستردام ، وميدلبورج Middelburg ، وهامبورج ، وإيرلندة (حيث كان يشتري لحم الكندوز المملح) ، وبريتانيا (حيث كان يشتري الأقمشة) ، وأكتفي بهذا القدر ... وكانت له طبيعة الحال علاقاته بالمصرفيين في باريس وجينيف وروان .

ولنذكر أن هذه الثراء المزدوج (فقد حقق بيير بيليه هو الآخر ثراء واسعاً ، بالملايين ، على الرغم من أنه كان أكثر خجلاً وحرصاً من أخيه الأصغر ، فقد اقتصار على العمل في



مدينة بوردو Bordeaux مشروع الميدان الملكي من تخطيط ج. جابرييل (1772) J. Gabriel (من أرشيف Archives départementales de la Gironde) والصورة السفلى ميدان البورصة الحالي وكان جان بيللييه قد حصل في عام 1772 على قطعة الأرض على الناصية ، إلى اليمين، بجوار القطعة التي حصل عليها المصرفي بيير پوليكار Pierre Policard

تجهيز السفن وفي التجارة مع المستعمرات) قد تكون على أساس مشاركة أسرية، ولنذكر كذلك أن جيوم نيرك، أخا الفتاة التي تزوجها بيبير في عام ١٧٢٨ عمل مراسلاً للأخوين في أمستردام حيث البورصة الهامة^(٣١). ولما لم يكن التاجر يستطيع في ممارسة حرفته أن يستغني عن شبكة من الكومبارس والشركاء المخلصين، فإن الأسرة تقدم إليه الحل المأمول، وهو في أكثر الأحيان أكثر الحلول انسجاماً مع الطبيعة. وهذا هو السبب الذي يضيف على تاريخ أسر التجارة أهمية حاسمة في هذا المجال، وهي من نوع أهمية تاريخ الأسر المالكة بالنسبة لمن يدرس التطورات السياسية. وتشهد على ذلك كتب لوي ديرميني Louis Dermigny، وهربرت لوتي Herbert Luthy، وهرمان كيلينبينتس Hermann Kellenbenz، أو كتاب روميال سرامكيثيتس Romuald Szramkiewicz الذي يدرس في عصر حكم القنصل والإمبراطورية النابليونية القائمة التي تضم مديري بنك فرنسا Banque de France^(٣٢). ومن المؤكد أن كتابة التاريخ القديم - ما قبل التاريخ - لهذا البنك، والأسر التي قامت بإنشائه، والتي يبدو أنها كانت، كلها أو جلها، مرتبطة بقضة أمريكا الأسبانية.

وليس الحل الأسري بطبيعة الحال هو الحل الوحيد، ففي القرن السادس عشر لجأ آل فوجار Fugger إلى الاستعانة بصغار الموظفين. أما آل أفيتادي Alfaitadi، وهم أصلاً من كريمونا Cremona^(٣٣)، فكانوا يفضلون أن تكون فروعهم في البلدان المختلفة مشاركة لمؤسسات محلية، ومن قبلهم كان آل الميديتشي Medici قد أقاموا نظاماً من الفروع^(٣٤)، كانوا - إذا دعت الظروف الاقتصادية - يحولونها بجرج قلم إلى مؤسسات مستقلة، وكانت تلك، على سبيل المثال، طريقة تمكنهم، إذا ما تعرض فرع للإفلاس، من الحيلولة دون أن يجر كل شيء معه إلى الإفلاس. ومع نهاية القرن السادس عشر انتشر نظام العمولة انتشاراً عاماً، وهو نظام مرن، أقل تكلفة، وأكثر إنجازاً. كان كل التجار - في إيطاليا أو في أمستردام - يؤنون للتجار الآخرين عمليات لقاء عمولة commission، وكان التجار الآخرون يؤنون لهم عمليات مشابهة. وكان التاجر الذي يؤدي مثل هذه العملية يحتسب لنفسه نسبة مئوية بسيطة. ولم يكن هذا النوع من النشاط يعني وجود شركة بين الطرفين، ولكنه كلن من قبيل الخدمات المتبادلة. كذلك انتشر نظام آخر، وهو من قبيل الشركة، وهو نظام المشاركة participation، ويختلف عن الشركة في أنه لا يجمع الطرفين إلا في عملية واحدة، ولهما إن أرادا، أن يكرها. وسنعود إلى هذا الموضوع مرة أخرى.

وأياً كانت صورة الاتفاق والتعاون بين التجار، فإنها تتطلب الأمانة، والثقة الشخصية، والدقة، واحترام الأوامر، فقد أخذ التجار أنفسهم بأخلاق تتسم بدرجة عالية من الصرامة. من أمثلة ذلك أن هيبينشترائت وأبناءه Hebenstreit et Fils، وهم تجار كبار في أمستردام،

عقدوا اتفاق مشاركة مع بوجار الإبن Dugard Fils في روان على أساس اقتسام الربح أو الخسارة مناصفة. وفي ٦ يناير من عام ١٧٦٦^(٣٥) كتبوا إليه خطاباً في غاية القسوة يلومونه على أنه باع ما أرسلوه إليه من صمغ سنغالي بأسعار « هابطة جداً... دون أية ضرورة » بل ومخالفاً أوامرنا الصريحة »، وانتهوا إلى قرار واضح : « ونحن نطالب بأن تسدد إلينا نصف الربح المستحق لنا (٣٦) بناء على السعر الذي بعث به ، وهو سعر رديء غير مناسب ». وهذا الحل الذي أخذوا فيه جانب « الحسنى » يبرونه بالعبارة التالية : « حتى لا تكون بنا حاجة إلى الالتجاء إلى تاجر آخر في هذه العملية »، وهذا دليل على أن التضامن بين التجار ، حتى في روان ، يلعب في مثل هذه العملية دوره في صالح تاجر أمستردام .

المهم الثقة ، والطاعة . ولقد كان لسيمون رويث في عام ١٥٦٤ في إشبيلية وكيل اسمه جيرونيمو دي بلد الوليد Gerónimo de Valladolid ، كان يقيناً أصغر منه سناً ، وليس من شك في أنه قسماً لثأله (٣٧) . وذات يوم ، لسبب أو دون ما سبب ، غضب سيمون رويث ، واتهم الشاب بارتكاب هذه وتلك من الأخطاء أو التبديدات . وكان لسيمون رويث وكيل آخر ، هو الذي أبلغ صاحب العمل بما حدث ، فلم يتدخل لإصلاح ذات البين ، بل فرح لما جرى . ولم ينتظر جيرونيمو طويلاً ، فقد بدأ البوليس في إشبيلية بتعقبه . ولكنه ظهر بعد حين ، في مدينا ديل كامبو ، حيث ارتقى على قدمي سيده طالباً الإصفر والغفران . وبينما أنا أطلع بعض وثائق عام ١٥٧٠ بطريقة المصادفة عثرت على اسم جيرونيمو وقد أصبح ، بعد الواقعة التي أشرنا إليها بست سنوات ، واحداً من تجار الأقمشة المتخصصين في التيل والصوف بإشبيلية . لا بد إنه نجح في التجارة . أياً كان الأمر ، فإن هذه القصة الموجزة ، على الرغم من أنها فقيرة في التفاصيل ، تلقي الضوء قوياً على هذا الموضوع الأساسي ألا وهو الثقة التي يتطلبها التاجر . والتي له الحق في أن يتطلبها في وكيله ، أو في شريكه ، وفي الموظف الذي يعمل لديه . كذلك تلقي القصة الضوء على هذه العلاقة التي هي من نوع العلاقة بين السيد والخادم ، أو الرفيع والوضيع ، وفيها شيء من « الإقطاعية » . وهذا موظف تجاري فرنسي في القرن الثامن عشر ، يتحدث عن « النير » ، وعن « سيطرة » السادة التي سعد بأنه تحرر منها مؤخراً (٣٨) .

وكانت الثقة هي السبيل الوحيد أمام الأجنبي لكي يتوسط له الوسطاء . ليدخل إلى عالم إشبيلية المذهل . كذلك كانت الثقة فيما بعد ، في قادس - وهي مدينة مذهلة أخرى ، ولأسباب شبيهة - هي شرط المشاركة في التجارة الهامة مع الأمريكتين ، وكانت هذه التجارة قاصرة أساساً على الأسبان . كانت إشبيلية وقادس رأسي جسر نحو أمريكا ، مدينتين ازدهر فيهما الاحتيال والتخريب والسخرية الدائمة من اللوائح ومن السلطات المحلية ، علماً بأن السلطات المحلية كانت تتواطأ مع المحتالين والمهربين والمتلاعبين بالقانون . ولكن في قلب

هذا الفساد كان هناك بين التجار ما يمكن أن نسميه «قانون أولاد الكار» كما كان هناك قانون بين الأشقياء والقوادين *alguazils* في ضاحية تريانا أو في ميناء سان لوكار دي باراميدا ، وكاننا الوكر الذي تلوذ به العصابة الإسبانية . فإذا خاّنك الرجل الذي وضعت فيه ثقّتك ، فانت - يا أيها التاجر الأجنبي - المخطيء على أية حال ، وسيف القانون البتار مسلط عليك ، عليك وحدك ، دون شفقة أو رحمة . ولكن خيانة الثقة حالة نادرة أشد الندرة ، فالرجل الذي تضع فيه ثقّتك ، لن يخونك . وكان الهولنديون (منذ نهاية القرن السادس عشر) يستخدمون أشخاصاً يتقنون فيهم ، لا يربون منهم إلا أسماءهم ، حتى يصدروا شحناتهم تحت أسمائهم فوق السفن الإسبانية ، ويتسلموا بأسمائهم الشحنات الواردة من أمريكا . وكان كل الناس في قادس يعرفون المتحابين ، والمهربين *metedores* ، وكثيراً ما كانوا من أبناء العائلات الشريفة ، الذين تدهورت أحوالهم ، فنخسصوا في تهريب سبائك الفضة ويضائع ما وراء البحار الثمينة ، بل في تهريب التبغ العادي ، ولم يكونوا يخفون نشاطهم هذا . كان هؤلاء المغامرون يرتمون في أحضان حياة المتع أحياناً ، وكان المجتمع المحترم يتأقف منهم ، ولكنهم كانوا على أية حال يكونون قطاعاً كاملاً في قلب منظومة التضامن والثقة التي تعتبر من مقومات المدينة التجارية الكبيرة . وكان هناك من هم أهم من هؤلاء ، ألا وهم مقاولو الشحن الكارجادوريس *cargadores* ^(٢٩) ، وكانوا من الأسبان ، أو من الحاصلين على الجنسية الإسبانية ، كانوا يرافقون الشحنات التي يعهد إليهم بنقلها بحراً على متن أسطول تجارة الهند . والتاجر الأجنبي يعتمد على أمانتهم ويضع ثقته فيهم

شبكات ومحطات

وغزوات

وهذا التضامن بين التجار هو إلى حد ما تضامن طبقي ، وإن لم يستبعد بطبيعة الحال قيام المنافسات في التجارة ، بين فرد وفرد ، بل بين مدينة ومدينة ، وأكثر من هذا وذاك بين « أمة » و « أمة » . لم تكن مدينة ليون الفرنسية في القرن السادس عشر تسيطر عليها التجار « الإيطاليون » ، كما يقول البعض في تبسيط مسرف ، إنما كانت تسيطر عليها جاليات ، جالية أبنا لوكّا *Lucca* ، جالية أبنا فلورنسة ، جالية أبنا جنوة ^(٣٠) وظلت الحال على هذه الصورة حتى حدثت في عام ١٥٢٨ المشكلات التي أدت إلى إبعادهم ، وكانت هذه الجاليات مجموعات منظمة ومتنافسة ، تعيش كل واحدة منها في صورة « أمة » ، هكذا كانت المدن الإيطالية تتناحر وتتشاجر ، ولكنها كانت عند اللزوم تتعاضد ويساند بعضها بعضاً . ولنا أن نتصور هذه المجموعات من التجار ، مع أقاربهم ، وأصحابهم ، وخدمهم ، وممثليهم ، ومحاسبهم ، وموظفيهم . ويحدثنا أرماندو ساپوري *Armando Saponi* أن آل جانفيليازي *Gianfigliuzzi* عندما أتوا في القرن الثالث عشر ليقيموا في جنوب فرنسا ، أقبِلوا « ومعهم

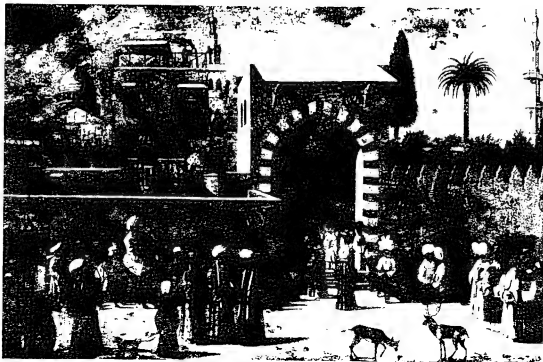
حشد ضخم من الإيطاليين الآخرين ، ومن التجار الآخرين من بني جلدتنا « con una vera
folla di altri Italiani, altri mercatores nostri »^(١٩) .

كان قدوم التجار يمثل عمليات غزو ، عمليات إنشاء قواعد ، إنشاء نواة تتكون من حولها
الجياليات . ونلاحظ أن الدوائر والشبكات تسيطر عليها هذه الجماعات العنيدة ، وأن هذه
الجماعات قد تصطنع هذه الدوائر والشبكات لنفسها ، وقد تمنع الآخرين من استغلالها عند
اللزوم . ومن السهل ، مع شيء من التقصي الصبور المدقق ، أن نتتبع خطى هذه الجماعات ،
في أوروبا ، وفي خارج أوروبا ، من الممكن مثلاً تتبع خطى التجار والمصرفيين من أبناء
شان سي Chan Si ، إبان اجتيازهم ربوع الصين ، من النهر الأصفر إلى نهر كانتون .
وهناك سلسلة صينية أخرى خرجت من السواحل الجنوبية (وبخاصة سواحل فوكين)
واتجهت نحو اليابان والجزر المحيطية ، ورسمت هناك صورة لنشاط صيني تجاري خارجي ،
ظل وقتاً طويلاً يتسم بسمات التوسع الاستعماري . وهناك جماعة تجار أوزاكا الذين تولوا
منذ عام ١٦٢٨ مهمة النهوض بالتجارة الداخلية في اليابان ودفع الحياة الاقتصادية في
الجزر اليابانية كلها في وقت كانت أبواب اليابان فيه على العالم قد أغلقت وأحكام إغلاقها .
وقد تعرضنا من قبل للحديث عن التوسع الهائل الذي توسعته طائفة تجار اليابانيين في
ربوع الهند وخارج الهند : وكان منهم صيافة كثيرون كثرة كبيرة في إصفهان - على نحو
ما ذكر تافيرنيه^(٢٠) ؛ وكانوا في إستانبول وأستراخان ، بل وفي موسكو ذاتها . وفي عام
١٧٢٣^(٢١) طلبت أرملة تاجر هندوسي من طائفة اليابانيين مات عنها زوجها في موسكو ، أن
تصرح لها سلطات موسكو بأن تحرق حية بجواره ، حسب تقاليد الطائفة ، فرفضت ، فثارت
ثائرة الوكالة التجارية الهندية ، وأزمت أمرها على أن تبحر روسيا وتحمل معها ثرواتها .
وإزاء هذا التهديد تراجعت السلطات الروسية ووافقت . وقد تكرر هذا الأمر في عام ١٧٦٧
مرة أخرى^(٢٢) . ولدينا معلومات أوفى عن الانتشار المثير الذي حققه تجار الهند سواء منهم
الكفار « gentils » أو المسلمون ، في ربوع المحيط الهندي وحتى شواطئ الجزر المحيطية .
ولقد كانت شبكاتهم من القوة بحيث قاومت الهجمات المفاجئة للبرتغال ، وفضاعات
الهولنديين .

كان الإيطاليون قد انتشروا في كل مكان ، في أوروبا ، في منطقة البحر المتوسط ، في
الغرب ، وفي الشرق : إيطاليون ، إيطاليون ، إيطاليون . وتراهم قد حققوا لأنفسهم في
الإمبراطورية البيزنطية ، قبل استيلاء الصليبيين على القسطنطينية ، في عام ١٢٠٤
ميزات ضخمة ، وميزات أضخم بعد الاستيلاء عليها^(٢٣) . وترى الغزو الإيطالي يمتد حتى
يصل إلى سواحل البحر الأسود : وترى التجار ، والبحارة ، والمؤتقين الإيطاليين يعيشون
هناك وكانهم في وطنهم . أما غزو الإيطاليين للغرب الأوروبي والذي سار بخطى بطيئة ،

واستمر عدداً من القرون ، فكان أكثر غرابة . وهناك دلائل تشير إلى أنهم كانوا موجودين في أسواق بيبير leper الموسمية - في فلانديا - منذ عام ١١٢٧^(١٤) . أما في النصف الثاني من القرن الثالث عشر فقد غطوا فرنسا كلها بمؤسساتهم التجارية القوية التي لم تكن سوى فروع للشركات الكبيرة القائمة في فلورنسة ، وبياتشينتسا Piacenza ، وميلانو ، وروما ، والبندقية ، ونجدهم قد استقروا في بريثانيا [من عام ١٢٧٢-١٢٧٢] ، في مدن جانجام Guingamp ، ودينان Dinan ، وكامبير Quimper ، وكامبرليه Quimperle ، ورين Rennes ، ونانت [...] ، ويوردو ، وأجين Agen ، وكاور Cahors^(١٥) . وهم الذين بثوا حياة جديدة في أسواق شامبانيا الموسمية ، ثم في تجارة بروجه Brugge ، ثم في أسواق جينيف الموسمية ، وبعدها في أسواق ليون الموسمية الرائعة ، وكانوا هم الذين حققوا النجاح الأول للحركة التجارية في إشبيلية ولشبونة ؛ وشاركوا مشاركة قوية في تأسيس أنتقرين ، ومن بعدها في بداية ازدهار فرنكفورت ؛ وكانوا هم السادة أصحاب الأمر في أسواق جنوة الموسمية التي عرفت باسم أسواق بيزانسون^(١٦) . كانوا يتصفون بالذكاء ، والحيوية والنشاط ، لا يطيقهم الآخرون الذين كانوا يمتنونهم ويحسونهم في آن واحد ، وكانوا يشقون طريقهم إلى كل مكان . فتجدهم في بحر الشمال ، في بروجه ، وساوثهامبتون ، ولندن ، بحارة خبروا سفن البحر المتوسط الضخمة واقتحموا الأرصفة وحانات الموانئ ، وتجاراً تغفلوا في داخل المدن . ومن حقنا أن نتساءل هل كان من قبيل المصادفة أن يتمثل ميدان المعركة الكبير بين الكاثوليك والبروتستانت في المحيط الأطلسي ؟ إن العداوة القديمة بين بحارة الشمال وبحارة الجنوب تشكل ماضياً قادراً عن أن يفسر الكثير من ظواهر الغضب العنيد .

وهناك شبكات تجار أخرى من الممكن تتبعها ، منها شبكة تجار مدن الهانزا في ألمانيا ، التي كانت شبكة متينة حقاً . وهناك شبكة تجار جنوب ألمانيا التي بلغت شأواً بعيداً في «قرن آل فوجار»^(١٨) الذي لم يعد مائة عام ، بل دام بضع عشرات من السنين ، ولكنه كان عصباً لامعاً خلافاً . كذلك هناك شبكات الهولنديين ، والإنجليز ، الأرمن ، واليهود ، والبرتغاليين في أمريكا الأسبانية . أما الفرنسيون فلم تكن لهم شبكة تجار كبيرة في الخارج ، باستثناء ، أبناء مارسيليا في البحر المتوسط والمشرق ، وباستثناء غزو سوق شبه جزيرة إيبيريا ، بالاشتراك مع الباسك والقطالونيين في القرن الثامن عشر^(١٩) . ولكن هذا النجاح المحدود الذي حققه الفرنسيون له مع ذلك مغزاها ، فهو يقوم شاهداً على أن من لا يسيطر على الآخرين ، يتيح لهم أن يسيطروا عليه .



استقبال دومينيكو تريڤوريانو . سفير المندومة في القاهرة ، في عام ١٤٨٢ لوحة من رسم
 جينتيلى بيليني
 (متحف اللوفر ، باريس)

الارمن

واليهود

لدينا معلومات كثيرة عن التجار الارمن واليهود . ولكنها لا تكفي لكي نتيج لنا أن نضم
 شتات الكم الضخم من المعلومات التفصيلية والدراسات المتفرقة واستخراج سماته
 الجامعة .

نعرف عن الارمن أنهم استعمروا منطقة فارس كلها . وكانت نقطة انطلاقهم هي جلقة
 Djoulfa ، ذلك البندر الفسيح النشط على مشارف إصفهان الذي جمعهم فيه الشاه عباس .

ومن هناك انتشروا في ربوع العالم . واجتازوا بصفة خاصة بقاع الهند كلها منذ وقت مبكر - إلا إذا كنا نضم بعض المعلومات أكثر مما ينبغي - من السند إلى الكنج وخليج البنغال^(٥٠) : كذلك نجدهم في الجنوب ، في جوا البرتغالية حيث كانوا ، شأن التجار الفرنسيين والإسبان ، يقترضون المال حول عام ١٧٥٠ من دير الوردية الذهبية^(٥١) . كذلك جازوا الهيمالايا ، ووصلوا إلى لاسا (التبت) ، ومارسوا التجارة من هناك حتى بلغت تجارتهم حدود الصين على مسافات تربو على ألف وخمسمائة من الكيلومترات^(٥٢) . ولكنهم لم ينفثوا إلى داخل تلك المنطقة قط . والشيء الغريب أن الصين واليابان ظلتا موصدتين في وجوههم^(٥٣) . أما الفلبين الإسبانية فقد انتشروا فيها منذ وقت مبكر بأعداد كبيرة^(٥٤) . كذلك نجدهم في كل ربوع الدولة العثمانية الشاسعة ، منافسين أقوياء - الشكيمة للتجار اليهود وغيرهم من التجار . فإذا انتقلنا ببصرنا إلى أوروبا وجدنا الأرمن في موسكو فيا ، قد مكثوا لأنفسهم ، ونما شركاتهم ، حيث عملوا في تصريف الحرير الإيراني الخام هناك : وجدناهم يخترقون الأراضي الروسية ، ويتحركون مع حركة المبادلات التجارية وعملياتها ، الواحدة بعد الأخرى ، حتى يصلوا إلى أرخانجيلسك - في عام ١٦٧٦^(٥٥) والمنطقة الروسية المجاورة لها . ومن الأرمن من أقاموا في موسكو وقاموا بعمليات التجارة العابرة ، فسلكوا لها طرقاً طويلة لا تكاد ترى لها نهاية ، فوصلوا إلى السويد ، وكانوا قد نزلوا السويد ببضاعتهم عن طريق أمستردام^(٥٦) . ونراه في بولندا ، في كل صوب وحذب . ونراه أكثر في ألمانيا ، وكانوا يرتادون خاضعة أسواق لايبتيسيج الموسمية^(٥٦) . وانظر إلى الأراضي الواطنة ، وانجلترا ، وفرنسا تجدهم قد نزلوها ، وشروعاً يستقرون في إيطاليا ، على راحتهم ، منذ القرن السابع عشر ، منطلقين من البندقية ، مشاركين في تيار التجار الشرقيين العنيد ، الشبيه بالغزو ، الذي اتخذ طابعاً مميزاً منذ نهاية القرن السادس عشر^(٥٧) . ومن قبل ذلك بزمان كانوا في مالطة ، حيث تتحدث الوثائق عن « الأرمن المسيحيين الفقراء poveri christiani armeni » ، ومن ألبانيي أنهم كانوا فقراء ، ولكنهم كانوا هناك per alcuni suoi negotii سعيًا ورا - تجارتهم على ما تذكر وثائق من عام ١٥٥٢ وعام ١٥٥٣^(٥٨) . ولم يكن الناس يلقونهم بالترحاب والبشاشة دائماً ، وهل بنا حاجة إلى أن نذكر هذه الحقيقة ؟ في يولية من عام ١٦٢٢ كتب أعضاء المجلس في مارسيليا يشكون إلى الملك من غزوة من التجار الأرمن ، ويالات الحرير ، وأشاروا إلى الخطر الذي يتهدد تجارة المدينة ، إلى أن قالوا ، وليست هناك أمة على وجه البسيطة أكثر جشعاً من الأرمن ، فقد تهيأت لهم الظروف ليبيعوا هذا الحرير في سوق حلب الكبيرة ، وسوق أزميز وغيرها من الأسواق ، وليحققوا الربح الحلال ، ولكن جشعهم يدفعهم إلى الجري وراء المزيد ، فإذا هم يأتون إلى آخر الدنيا [يقصدون مارسيليا] ، يعيشون عيشة دونها عيشة الخنازير حتى

إنهم لا ياكلون في أغلب الوقت إلا الأعشاب [يعنون الخضروات]^(٩٩) . ولكن هذا كله لم يؤد إلى التخلص من الأرمن ، فما مر ربيع قرن من الزمان حتي أمسك أسطول الفارس الفرنسي بول قرب مالطة في يناير من عام ١٦٤٩ سفينة إنجليزية كانت تنقل من أزمير إلى ليغورنو وطلون « نحو ٤٠٠ بالة حرير ، أغلبها لحساب ٦٤ تاجراً أرمناً كانوا فوق السفينة »^(١٠٠) . كذلك نجد الأرمن في البرتغال ، في إشبيلية ، في قانس ، وعلى أبواب أمريكا . وفي عام ١٦٠١ وصل إلى قانس رجل أرمني اسمه **جورج دا كروز** ، ادعى أنه أتى بالسفينة من جوا مباشرة^(١٠١) .

والخلاصة أن الأرمن كانوا موجودين في دنيا التجارة كلها أو جلها ، يشهد على ذلك كتاب في التجارة ألفه باللغة الأرمنية واحد من بني جلدتهم اسمه لوكاس فانانستسي Loucas Vananesti وطبع في أمستردام في عام ١٦٩٩^(١٠٢) ، والكتاب مخصص لاستخدام الأرمن ، توجه به المؤلف « إليكم ، أيها الأخوة التجار ، من أبناء أمتنا » ، وأنفق على الكتاب أرمني من أهل الخير هو السيد بيدروس Bedros ، من جلفة ، وهذه المعلومة لا تحمل شيئاً من مفاجأة بالنسبة إلينا . ويتخذ الكتاب في بدايته آية من الإنجيل شعاراً له ، وأهم ما يهدف إليه هو تعليم التاجر الموازين والمكايل والعملات في الأماكن التجارية المختلفة . أية أماكن ؟ كل أماكن الغرب الأوروبي بطبيعة الحال ، وكذلك المجر ، واستانبول ، وكراكو ، وفيينا ، وموسكو ، وأسطراخان ، ونوفجورود ، وحيدرايد ، ومانيلا ، وبغداد ، والبصرة ، وحلب ، وأزمير ... ثم يدرس بالتفصيل أسواق وبضائع الهند ، وسيلان ، وجاوة ، وأمبووان Amboine (جزيرة إندونيسية) ، وماكاسار Macassar (ميناء في إندونيسيا اسمه حالياً أوجونباتدانج Ujungpandang) ومانيلا . وأغرب ما يضمه هذا الكم الكبير من المعلومات ، الذي يستحق الدراسة التحليلية المدققة ، والغريبة ، بيان مقارن بأسعار الإقامة في مختلف بلدان أوروبا ، ووصف تخلفه فجوات كثيرة ، وتقله ألفاظ عديدة ، يتناول أفريقيا من مصر إلى أنجولا ، ومونوموتيا ، وزنبار . إلا أن هذا الكتيب الذي يصور العالم التجاري للأرمن ، لا يظهرنا على مفتاح النجاح الخرافي الذي نجحه الأرمن . إنما يقتصر التعليم الفني التجاري فيه على امتداد القاعدة الثلاثية في الحساب والتغني بميزاتها (استخراج المقدار الثالث بناء على مقدارين معروفين - مثلاً : إذا كان ثمن ٣ أمتار من الحرير ٢٠ جنيتها فما ثمن ٥ أمتار ؟ $20 \div 3 = 6 \times 10 = 60$) هل كان يتصور أنها تكفي لكل العمليات الحسابية ؟ والكتاب لا يتناول موضوع مسك الدفاتر ، ولا يتعرض لأساس التجارة في هذا العالم ، بما هو أساس رأسمالي . إنه لا يتكلم عن كيفية تشابك وترابط الأنشطة التجارية اللاتهامية ؟ هل براها مربوطة بمحطة جلفة الهائلة ، وبها وحدها بون سواها ؟ أما هل كانت هناك - وهذا ما أرجحه - محطات أخرى وسيطة ؟ مثلاً في

بولنّدة ، في ألقوف Lwow ، تلك المدينة بين الشرق والغرب ، التي كانت مستعمرة أرمنية صغيرة ، كان للآرمن فيها - وكانوا يسموهم « الفرس » - تشريعاتهم ، ومطابخهم ، واتصالاتهم التجارية المتعددة ، وكانوا يسيطرون هل حركة النقل بالعربات الهائلة إلى الدولة العثمانية . وكان ريس قافلة العربات أو الكرفان باشي caravan bacha دائماً أرمنياً . هل كانت هذه العربات هي التي تربط بين عالمين هائلين - الشرق والغرب - يمسك بزمامهما التجار الأرمن الذين قدموا من جلفة ؟ وما من شك في أن الأرمني عندما يظاها في ألقوف « بترف طنان رنان فاحش ، فتلك علامة لها مغزاها » (٦٣) .

كذلك تمتد شبكات التجار اليهود في أنحاء العالم كله . ونجاح التجار اليهود أقدم من نجاح التجار الأرمن ، فمنذ العصور الرومانية القديمة كان هناك سوريان Syri ، سوريان يهود وسوريان غير يهود في كل مكان . فإذا انتقلنا إلى القرن التاسع الميلادي وجدنا يهود ناربيون Narbonne يهتمون ظروف العلاقات المفتوحة التي أرسى قواعدها الفتح الإسلامي . « فيذهبون إلى كانتون مروراً بالبحر الأحمر أو الخليج الفارسي » (٦٤) ، وتكشف لنا وثائق جنيزه Geniza (٦٥) في أكثر من موضع وجود علاقات تجارية يتربح منها التجار اليهود في إفريقية والقيروان ، تنجيه إلى مصر . والحبشة ، وشبه جزيرة الهند ، ونجد في الفترة من القرن العاشر إلى القرن الثاني عشر في مصر ، وفي العراق ، وإيران عائلات يهودية واسعة الثراء . ضالعة في التجارة البعيدة ، والمصارف ، وجباية الضرائب ، ربما شملت أقاليم كاملة (٦٦) .

وهكذا استمر نشاط التجار اليهود لقرون طوال ، أطول بكثير من تاريخ التجار الإيطاليين الذي نعتبره مثيراً للدهشة . ولكن تاريخ التجار اليهود لم يحقق رقماً قياسياً في

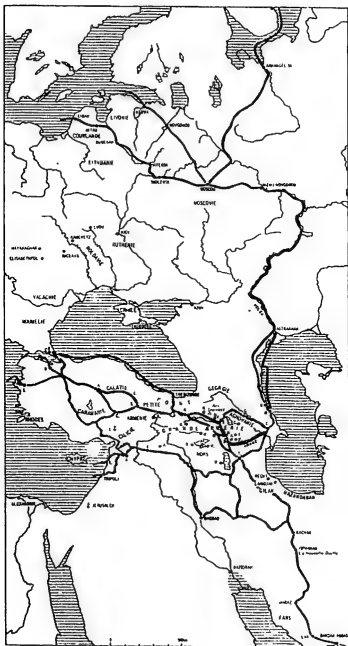
٢٠

١١- خطوط سير التجار الأرمن في إيران وتركيا وموسكوفيا في القرن السابع عشر.

هذه الخريطة لا تبين سوى جزء لقط من شبكة الطرق التي سلكها التجار الأرمن : نرى العلاقات مع الدولة العثمانية - حلب ، أزمير - استانبول - ، ومع البلاد الروسية عن طريق بحر قزوين ونهر الفولجا . من موسكو تخرج ثلاثة خطوط نحو ليباو ، ونارفا وأرخانجيلسك . أما جلفة الجديدة التي نقل إليها الشاه عباس الأرمن بين عامي ١٦٠٣ و ١٦٠٥ . فقد أصبحت مركز النشاط الأرمني في العالم . وأما جلفة القديمة ، في أرمينيا ، على نهر أراكس Araxe ، فقد أمدت المدينة الجديدة بالجزء الأساسي من التجار الأرمن . ونلاحظ أن لفظة التاجر كانت تطلق في المدينة الجديدة على التاجر الكبير .

- أعد الخريطة كيرام كيلونيان Keram Kevonian وألقها منفصلة بدراسة بعنوان Marchands arméniens au xvii siècle ظهرت في

Cahiers du monde russe et soviétique, 1975.



الطول فحسب ، بل في ألوان النجاح التي بلغها ، والمصائب النكراء التي ابتلي بها . وعلى العكس مما جرى على الأرمن الذين جمعوا في جُلُفة ، التي أصبحت بالنسبة إليهم الوطن الذي وضعوا فيه أموالهم وتعلقوا به بقلوبهم ، فقد عاش اليهود مقتلعين من جنودهم ، في أرض غير الأرض ، وكانت تلك مأساتهم ، التي نجمت أيضاً عن عنادهم وتصميمهم على ألا يختلطوا بالآخرين . ومع ذلك فلا ينبغي ألا ننظر فقط إلى الكوارث العنيفة التي تخللت تاريخهم المأسوي ، وقطعت وشائج التأقلم القديمة ، ومزقت شبكات تجارية كانت في أحسن صحة . فهناك أيضاً ما حققوه من ألوان النجاح الحقيقي في فرنسا ^(٧٧) والنجاح الهائل في هولندا في القرن الخامس عشر ، وفي مناطق مختلفة من إيطاليا ، وإسبانيا الوسيطة ، وغيرها .

عندما طرد اليهود من إسبانيا وصقلية في عام ١٤٩٢ ، ومن نابلي في عام ١٥٤١ ^(٧٨)، تفرقوا في اتجاهين : اتجه بعضهم إلى البلدان الإسلامية المطلة على البحر المتوسط ، واتجه البعض الآخر إلى البلاد المطلة على المحيط الأطلسي . لأن اليهود بتركيا ، وسالونيك ، وبورصة ، وإستانبول ، وأدرنة ، وحققوا منذ القرن السادس عشر ثروات ضخمة حيث مارسوا التجارة وجباية الضرائب ^(٧٩) . كذلك كانت البرتغال ، التي قبلتهم وجودهم فيها بعد عام ١٤٩٢ بمثابة نقطة انطلاق ، انتشروا منها إلى مناطق كثيرة . ونزل سعداء الحظ في أمستردام وهامبورج ، وكانوا من التجار الأثرياء ، أو من التجار الذين لن يلبثوا أن يستعيدوا ما كان لهم من ثراء عريض . ولا شك في أنهم ساعدوا على توسع هولندا التجاري في اتجاه شبه جزيرة إيبيريا ، سواء في ذلك لشبونة أو إشبيلية وقادس ومدريد . كذلك ساعدوا على التوسع التجاري في اتجاه إيطاليا حيث كانت لهم منذ وقت طويل جاليات نشيطة في پيمونتي ، والبندقية ، ومانتوفا ، وفيراري ، وشهدت ليفورنو بفضل نشاطهم ازدهاراً جديداً في القرن السابع عشر . وما من شك في أنهم كانوا من بين العمال الذين صنعوا ألوان النجاح الاستعماري الأول في أمريكا وبخاصة في مجال انتشار قصب السكر وتجارة السكر في البرازيل وجزر الأنتيل . كذلك نجدهم في القرن الثامن عشر في بوردو ، ومارسيليا ، وفي إنجلترا التي كانوا قد طردوا منها في عام ١٢٩٠ ، ثم عادوا مع كرومويل (١٦٥٤-١٦٥٦) . وقد تناول المؤرخ هرمان كيلينجينتس ^(٨٠) موضوع انتشار اليهود السفرديم ، يهود منطقة البحر المتوسط ، في البقاع المطلة على المحيط الأطلسي ، أما ما يذكره من أن نجاحهم هناك قد تحطم مع تراجع إنتاج الفضة في أمريكا ، ذلك التراجع الذي بدأ يظهر مبكراً إلى حد كبير ، فموضوع يفتح الباب على كثير من التساؤلات ، فإذا كان تغير الظروف الاقتصادية قد نال منهم (وهو ما نشك فيه) فمعنى ذلك أنهم ليسوا على الصلابة التي يتصورها الناس عادة

أياً كان الأمر فإن تدهور اليهود السفرديم كان بالنسبة لشعب إسرائيل بداية عصر من السكون، أو التخلف التسبي . أما النجاح الآخر الذي حققه اليهود ، فقد سار بخطى بطيئة ، وقام على أكتاف الباعة الجائئين في أوروبا الوسطى ، فبدأ عصر الأشكناز ، وهم يهود وسط أوروبا ، الذين اتخذ نجاحهم في القرن الثامن عشر في ألمانيا التي كانت تتكون من مجموعة من الإمارات صورة مثيرة هي صورة يهود البلاط Hofjuden^(٧١) . ولم يكن هذا الذي حققه اليهود ، على الرغم مما تروجه الكتب المليئة بالمبالغات والكرامات^(٧٢)، من قبيل الصعود التلقائي لرجال أعمال خارقين للمألوف . إنما الذي حدث هو أن ألمانيا التي كانت قد فقدت في نكبة حرب الثلاثين عاماً نسبة كبيرة من كوادرها الرأسماليين ، كان بها فراغ قامت التجارة اليهودية بشغله في نهاية القرن السابع عشر ، وما لبث صعود اليهود أن أصبح حقيقة تراها العين ، في أسواق لايتسيج الموسمية مثلاً . إلا أن العصر الزاهر للأشكناز سيكون هو القرن التاسع عشر ، بما بلغه فيه آل روتشيلد Rothschild من ثراء هائل على المستوى العالمي .

ونحب أن نضيف هنا رأياً نعارض به زومبارت^(٧٣) ، وهو أن اليهود يقيناً ليسوا هم الذين اخترعوا الرأسمالية ، على فرض أن الرأسمالية (وهذا ما أرفضه أيضاً) قد اخترعت يوماً ما ، في مكان ما ، على يد هؤلاء أو أولئك . وإذا كان اليهود قد اخترعوا الرأسمالية ، أو أعادوا اختراعها ، فلا يمكن أن يكون هذا إلا باشتراك مع آخرين كثيرين . وليس معنى وجود التجار اليهود في مراكز الرأسمالية الفعالة ، أنهم هم الذين خلقوها . وإذا كان الذكاء اليهودي يطالعنا اليوم واضحاً في العالم ، فليس معنى هذا أن اليهود هم الذين اخترعوا الطبيعة النووية . وليس من شك في أن اليهود في أمستردام قد « أصبحوا » قادة لعبة المضاربة على الأسهم ، ولعبة تأجيل التسليم مقابل الحصول على مبلغ إضافي . ولكن المضاربات بدأت على يد غير اليهود ، مثل إيزاك لومير .

أما حديث زومبارت عن مطابقة الرأسمالية للخطوط الأساسية للديانة الإسرائيلية . فهو عودة إلى اتباع منهج ماكس فيبر عندما فسر الرأسمالية بأنها تطابق أساسيات حركة الإصلاح الديني المسيحية البروتستنتية ، مسخداً مبررات في مثل جودة أو في مثل سوء مبررات زومبارت . ومن الممكن أن يتسع مثل هذا الملف القائم على هذه النوعية من المناهج فيلتبس مبررات تنسب الرأسمالية إلى الإسلام ، فرب قاتل إن المثل الأعلى الاجتماعي للإسلام ، وهيكله التشريعية « تكونت منذ البداية متفقة مع أفكار وأهداف طبقة تجار صاعدة » وهو قول « لا يتصل بالدين الإسلامي بسبب »^(٧٤) .

البرتغاليون وأمریکا الأسبانية

بين عامي ١٥٨٠ و ١٦٤٠

هناك دراسات ظهرت مؤخراً تلقي الضوء على دور التجار البرتغاليين في مواجهة أمريكا الأسبانية الهائلة (٧٥) .

في الفترة من عام ١٥٨٠ إلى عام ١٦٤٠ انضم التاجان ، تاج البرتغال وتاج قشتالة الأسباني ، فوق رأس ملك واحد . وإذا كانت هذه الوحدة البرتغالية الأسبانية قد ظلت وحدة نظرية أكثر مما كانت فعلية ، فقد احتفظت البرتغال باستقلال ذاتي واسع على هيئة «الدومينيون» ، ألا أنها أسهمت في محو الحدود - التي كانت هي الأخرى حدوداً نظرية - بين البرازيل الهائلة - التي كان البرتغاليون يحتلون نقاطاً أساسية منها على ساحل الأطلسي - وبين إقليم بوتوسي الإسباني البعيد في قلب جبال الأنديز . ولما كانت أمريكا الإسبانية تعتبر فراغاً تجارياً يوشك أن يكون مطلقاً ، فإنها كانت مفتوحة من تلقاء ذاتها أمام مغامرة التجار الأجانب ، وكان البحارة والتجار البرتغاليون يتسللون منذ وقت طويل خفية إلى داخل الأراضي الأسبانية . ولسنا نعرف أعدادهم على وجه اليقين ، فإذا كنا نستطيع أن نكتشف واحداً من هؤلاء المتسللين ، فإننا لا نستطيع الكشف عن مائة آخرين . وهذا رجل سجل في عام ١٥٥٨ من الأخبار ما لم يسجله غيره ، فخلت شهادته متفردة . ويدور حديثه بصفة خاصة حول جزيرة سانتا مارجاريتا Santa Margarita ، في بحر الانتيل ، جزيرة اللؤلؤ التي كان الكثيرون يطمعون فيها . يقول الشاهد إنه في عام ١٥٥٨ وصلت « عدة سفن متوسطة وكبيرة قادمة من مملكة البرتغال ، وعلى متنها أطقم وركاب برتغاليون » ، قالوا إنهم كانوا في طريقهم إلى البرازيل ، فهبت عاصفة عليهم ، وألقت بهم المقادير على شاطئ الجزيرة ، ويضيف الشاهد : « والرأي عندنا أن هؤلاء الذين يأتون على هذا النحو أعدادهم كبيرة ونخشى أن تكون لهم نوايا خبيثة » maliciosamente (٧٦) . ومن البديهي أن الوجود البرتغالي أخذ يتعاظم في الفترة التالية ، حتى تغلغل في كل بقاع أمريكا الأسبانية ، وفي حواضرها بصفة خاصة : مكسيكو وليما ؛ وفي موانئها الرئيسية كذلك : سانتو دومينجو ، قرطاجينو ، بنما ، بوينوس أيريس .

وكانت مدينة بوينوس أيريس قد أسست للمرة الأولى في عام ١٥٤٠ ، فلما بادت نتيجة لما تعرضت له من سوء ، أعيد تأسيسها في عام ١٥٨٠ ، وكان للتجار البرتغاليين باع طويل في إعادة تأسيسها (٧٧) . وكان هناك نشاط تجاري مستمر يعتمد على سفن صغيرة تنسع الواحدة لنحو أربعين طنّاً يجلب من البرازيل إلى ريو دي لا بلاتا Rio de la Plata سراً

السكر ، والأرز ، والأقمشة ، والعبيد السود ، وربما الذهب أيضاً ، وكانت هذه السفن تعود محملة بربالات من الفضة carregados de reaes de prata . وكان هناك نشاط تجاري مواز لهذا النشاط ، عن طريق ريو دي لا پلاتا ، يقوم به تجار يأتون من بيرو محملين بالعملات الفضية ليشتروا السلع من بيرنامبوكو ، وباهيا ، وريودي جانيرو . وكانت أرباح هذه العمليات التجارية المحظورة قانوناً ، طبقاً لما قاله التاجر فرانثيسكو سوارس في عام ١٥٩٧ ، تتراوح بين ١٠٠٪ و ٥٠٠٪ . وقد تصل ، إذا صدقناه ، إلى ١٠٠٠٪ . وهو يضيف الكلمات التالية : « ولو عرف التجار [...] هذا المسار التجاري ، لما جازفوا بإرسال البضائع الكثيرة عن طريق قرطاجينو . ولهذا فإن طريق ريو دي لا پلاتا ، طريق تجاري هام ، وهو أقرب وأسهل الطرق الموصلة إلى بيرو » (٧٨) . ولقد ظل نهر ريو دي لا پلاتا (وترجمته الحرفية = نهر الفضة) بالنسبة لطائفة من التجار البرتغاليين المحنكين ، حتى عام ١٦٢٢ تقريباً ، باباً خلفياً خفياً لتهريب فضة بوتوسي ، وفي عام ١٦٠٥ قدرت الفضة التي تهرب من هناك بنصف مليون قطعة من فئة الكروئاثوس cruzados (٧٩) سنوياً . ويبدو أن إنشاء جمرک قرطبة الداخلي Aduana seca في ٧ فبراير من عام ١٦٢٢ هو الذي وضع نهاية لهذا التهريب .

ولم يبق التغفل البرتغالي قاصراً على الشريط الساحلي الأطلسي للممتلكات الأسبانية ، ففي عام ١٥٩٠ اجتاز تاجر برتغالي المحيط الهادي ، قادماً من ماكاو ، هو خوانو دا جاما (٨١) ، ونزل في أكابولكو - وهو ما كلفه الكثير . وكان البرتغاليون يفتحون في مكسيكو ، ولما دكاكين يبيعون فيها كل شيء « من الألماس إلى الكمون العادي ، ومن العبد الأسود إلى اللؤلؤة اليتيمة » (٨٢) ، دون أن ننسى البضائع الترفية وهي بضائع كانوا يجلبونها من الوطن البعيد : التببذ ، الزيت ، دقيق القمح ، الأقمشة الرقيقة ، أضف إليها توابل الشرق وأقمشته الحريرية التي كانت التجارة البعيدة تأتي بها إما من أوروبا أو من الفلبين ؛ وعليك أن تضم إلى قائمة البضائع ما كانت حركة التهريب الهائلة تأتي به من فضة بيرو التي كانت هي المحرك الحقيقي لكل أنشطة التجارة (٨٣) . بل إن مدينة هينة الشأن آنذاك مثل سانتياجو في شيلي ، وكان عدد سكانها في القرن السابع عشر حول ١٠٠٠٠ نسمة ، كان فيها تاجر برتغالي هو سيباستيان دوارتي Sebastian Duarte ، وكان قد أقام حيناً في غينيا الأفريقية ، ثم جاء إلى سانتياجو ، وشارك رجلاً من بني جلده هو خوان بوتيسا پيزيث ، وقام بين عام ١٦٢٦ وعام ١٦٢٢ برحلات تجارية إلى پنما وقرطاجينو ، حيث كان يشتري العبيد السود ، والسلع المختلفة ، وأنواع الخشب الثمين - وكان أحياناً يخسر في هذه العمليات خسائر فادحة ، بلغت ذات مرة ١٢٠٠٠ پيزوس (٨٤) .

ولكن هذا الترف لم يدم إلا إلى حين ، فقد حقق أصحاب الدكاكين البرتغاليون بسرعة



بضائع معروضة في دكان للمواد الغذائية ، في القرن الثامن عشر : وتلاحظ أن الزبائن أوروبيون .
(مكسيكو ، المتحف القومي للتاريخ)

مفرطة ثروات فاحشة ، وكانوا إلى جانب التجارة ، يمارسون الربا ، فما أسهل ما ثار عليهم أهل المدن ، كما حدث في پوتوسي منذ عام ١٦٣٤^(٨٥) . واتهمهم الناس علناً بأنهم مسيحيون محدثون ، وكثيراً ما كانوا بالفعل حديثي العهد بالمسيحية ، كما اتهموهم بأنهم - فيما بينهم وبين أنفسهم - مقيمون على اليهودية ، وهذا شيء محتمل . ومازالت الاتهامات تتوالى حتى انتهى الأمر إلى تدخل محاكم التفتيش ، وانتشرت المحاكمات والإعدام حرقاً انتشار الوباء ، وضاعت عليهم نعمة لم تدم طويلاً . وأخبار هذه الوقائع

معروفة، نذكر محاكمات مكسيكو في الأعوام ١٦٤٦ و ١٦٤٧ و ١٦٤٨، وعقوبة الإعدام حرقاً التي نفذت يوم ١١ أبريل ١٦٤٩، ونفذ مثل هذا الحكم في العديد من التجار الكبار، من أصل برتغالي^(٨٦). ولكن هذا الموضوع له مجال آخر.

كانت المنظومة البرتغالية تتخذ من لشبونة مركزاً لها، وتمتد إلى ساحلي المحيط الأطلسي، الساحل الأفريقي، والساحل الأمريكي، وترتبط بالمحيط الهادي وبالشرق الأقصى، وكانت شبكة هائلة ترعرت في جنبات العالم الجديد على مدى عشر أو عشرين سنة، ولا شك أن هذا الازدهار يمثل بالضرورة حقيقة واقعة ذات أهمية عالمية. فلو لم يتحقق هذا الازدهار لما استطاعت البرتغال أن تستعيد في عام ١٦٤٠ وضعها الأول، أي تحقق لنفسها الاستقلال عن أسبانيا. وقد أرجع المؤرخون حركة الإحياء والاستقلال في البرتغال إلى ازدهار السكر البرازيلي. والرأي عندي أن هذا السبب وحده لا يكفي، وأن ازدهار الشبكة التجارية البرتغالية جدير بأن يؤخذ في الاعتبار. وليس هناك أية دلائل على أن «بورة»^(٨٧) السكر البرازيلي لم تكن هي ذاتها مرتبطة بهذا الازدهار التجاري. كذلك ليست هناك دلائل على أن ازدهار التجارة البرتغالية لم يكن له دوره في الصعود القصير الأمد الذي تحقق لشبكة يهود السفارديم في أمستردام، ولشبونة، ومريد على السواء. كانت القضية الهوتوسية التي هربها المسيحيون البرتغاليون المحدثون - اليهود الذين اعتنقوا المسيحية، وهم الذين قدموا القروض إلى الملك فيليب الرابع. الملك الكوكب - تلقى مع القضية الرسمية، التي كانت السفن تنزلها على أرصفة ميناء أشبيلية، وتؤدي دورها في تنفيذ مخططاته. أيأ كان الأمر، فإن الشبكة التجارية الواسعة الهشة لم يقدر لها أن تعيش إلا بضع عشرات من السنين.

شبكات تتصادم

وشبكات تتلاشى

الشبكات التجارية تتكامل، وتتعاون، ولكنها قد تتصادم وتقف بعضها من البعض موقف المواجهة. والمواجهة بين شبكتين لا تعني دائماً أن تهدم الواحدة الأخرى، فهناك «أعداء تكامليين» يكمل الواحد منه الآخر، وهناك أنواع من التعايش العدائي تبقى على مر الأيام. فقد ظل التجار الأوروبيون المسيحيون وتجار سوريا ومصر يواجه بعضهم بعضاً طوال قرون، حدث هذا فعلاً، ولكن دون أن يخل الميزان بين هؤلاء الأعداء الذين لم يكن بعضهم يستغني عن بعض. ولم يكن الأوروبي يتجاوز في خركته المدن إلى الصحراء، بل كان يذهب إلى حلب، ودمشق، والقاهرة. أما ما وراء المدن فكان خالصاً للمسلمين والتجار اليهود، منطقة شبيهة بمناطق الصيد المحمي، لا ينفذ إليها غيرهم. وكان العالم الإسلامي قد فقد نتيجة للحروب الصليبية البحر المتوسط الذي كان ساحة تجارة شاسعة.

كذلك كانت الحال في الدولة العثمانية المترامية الأطراف ، لم يكن التجار الغربيون يخرجون عن حدود المدن ، ولكننا نقرأ عن البنادقة والراجوزيين ، الذين كانوا يشترون *الشعلة* المنسوجة من شعر الماعز ، ونجد في الوثائق ما يدل على أن هؤلاء التجار كانوا يقيمون في مدينة بورصة أو أنقرة ، ولكنهم لم يكونوا يعيشون هناك في استخفاً وتحفظ. وكان أشد ألوان التغلغل في الأراضي التركية هو ما قام به الراجوزيون ، ولكنه لم يتجاوز بصفة عامة شبه جزيرة البلقان . بل إن البحر الأسود أصبح ، أو أصبح من جديد ، منذ القرن السادس عشر بحيرة استانبول المحروسة ، ولن يفتح أمام الأنشطة التجارية المسيحية إلا في نهاية القرن الثامن عشر ، بعد أن غزا الروس القرم في عام ١٧٨٢ . أما في قلب الدولة العثمانية فقد كان رد الفعل المعادي للغرب في صالح التجار اليهود والأرمن أو اليونانيين .

ونجد أنواعاً من المقاومة المشابهة في أماكن أخرى من العالم . نجد في كانتون مثلاً، ابتداءً من عام ١٧٢٠ رابطة كو هونغ Co-Hong التي تضم التجار الصينيين وكانت ما يمكن أن نسميه شركة مضادة لشركات الغرب التي تخصصت في تجارة الهند. أما في الهند نفسها فقد قاومت شبكة تجار *البانايان* ، وظلت على قيد الحياة حتى بعد أن احتل الإنجليز الهند .

وليس من شك في أن العداوة والحقد والبغضاء تواكب المقاومة والمنافسة ، والأقوى هو دائماً الأكثر تعرضاً لها ، وإليك ما سجله الرحالة ماندلسلو Mandelslo^(٨٩) عندما نزل سورات في عام ١٦٣٨ : « ومن أراد التعالي والتعاطف من المسلمين كان يعامل التجار البانايان [على الرغم من أن المسلمين كثيراً ما يحترقون التجارة هم أنفسهم] معاملة العبيد ، فيحتقرهم تماماً كما يعامل الأوروبيون اليهود في البلاد التي رضوا على مضض أن يعيشوا فيها . » ولتغير المكان والزمان لنجد الموقف يتكرر في الغرب في القرن السادس عشر حيال التجار من أبناء جنوة ، يقول عنهم سيمون رويث وأصدقائه^(٩٠) : « إنهم لا يتورعون عن التهام كل شيء » ، ويتعاضدون من أجل الإيقاع بالآخرين . كذلك نلتقي بنفس الموقف العدائي حيال الهولنديين في القرن السابع عشر ، ومن بعدهم حيال الإنجليز .

وتتعرض كل الشبكات التجارية ، حتى أقواها ، من حين لحين ، إلى كبوات وهزازات. وكل هبوط يعثر الشبكة في مركزها ، تصل نتائجه إلى مواقعها كلها ، وربما كانت أشد النتائج أثراً تلك التي تطالعا على الحافة . وهذا هو ما حدث في أوروبا في أعقاب ما نسميه « تدهور Décadence » إيطاليا ، وكلمة تدهور هذه كلمة مبهمة ، مختلف عليها ، وهي على أية حال ليست الكلمة المناسبة تماماً ، أيأ كان الأمر فقد شهدت إيطاليا منذ نهاية القرن السادس عشر ، صعوبات ومشكلات اقتصادية ، ومن النتائج التي نجمت عنها تلك

التي حدثت خارج إيطاليا ، فيما يمكن أن نسميه حافة الشبكة التجارية ، حيث فقدت عددًا من مواقعها التجارية في ألمانيا ، وإنجلترا ، والشرق . وحدثت أشياء شبيهة في القرن الثامن عشر ، عندما انسحقت هولندا أمام قوة إنجلترا المتعاطمة ، فكانت النتائج الشديدة التي عانتها هولندا تلك التي حدثت في منطقة البلطيق .

كذلك نلاحظ أن انهيار شبكة تجارية قوية ، يتبعه ظهور بنى بديلة تحل شيئاً فشيئاً محلها . ولنذكر على سبيل المثال ما جرى على ما سمي « توسكانا الفرنسية La Toscane française » - وهي عبارة كانوا يقصدون بها شبكة التجار الإيطاليين المقيمين في فرنسا - فقد اهتزت أركان توسكانا الفرنسية حول عام ١٦٦١ ، أو ربما قبل هذا التاريخ ، منذ الأزمة المالية في عام ١٦٤٨ ؛ كذلك اهتزت أركان الشبكة التجارية الهولندية في فرنسا ، وكانت شبكة قوية ، عميقة الجذور ، ثم بدأت تعاني من الصعاب في مطلع القرن الثامن عشر . هنا جاء دور البديل ، وكانما كانت المصادفة هي التي شاعت واختارت تاريخاً محدد المعالم هو عام ١٧٢٠^(٩١) . قام فيه التجار الفرنسيون الكبار ، وكانوا قد أصبحوا أكثر عدداً ، بإحداث نهضة رائعة شملت الموانئ الفرنسية ، وأقاموا البنى التحتية الرأسمالية الفرنسية الأولى على نطاق واسع . هذه الحركة التي قام بها التجار الفرنسيون الكبار اعتمدت في شق منها على عناصر وطنية عريقة ، واعتمدت في شق آخر على عمليات استرجاع عجيبة للبروتستانتين الفرنسيين الذين كانوا قد خرجوا من ديارهم مضطهدين . نفس ظاهرة الإبدال حدثت في ألمانيا لصالح « يهود البلاط » ، كانوا هم الذين سبوا الفراغ ؛ وفي أسبانيا متمثلة في صعود التجار القطالونيين والباسكيين ، وكذلك كبار التجار المديريين ، الذين كانت تضمهم القطاعات الحرفية الخمسة الكبرى Cinco Gremios Mayores ، بعد أن سمت رتبته وأصبحوا في مصاف مقرضي الدولة^(٩٢) .

ولكن هذه التحركات الصاعدة الساعية إلى ملء الفراغ لا يمكن أن تحدث إلا في ظل ازدهار اقتصادي . كانت ظروف الازدهار الاقتصادي الفرنسي ، والازدهار الاقتصادي الألماني ، والازدهار الاقتصادي الإسباني هي التي أتاحت في القرن الثامن عشر عمليات انتعاش جديدة للثروات المحلية ، أو على الأحرى الثروات القومية . ونلاحظ في هذا المقام أن كيان التجار الأجانب الذين كانت لهم سطوتهم في فرنسا وألمانيا وأسبانيا ، كان قد تضعف وتهاوى قبل أن تنطلق الحركات البديلة ، ولو لم يحدث هذا التخلخل ، لتغير الوضع ، ولسارت حركات الازدهار في القرن الثامن عشر على نحو آخر ، ولتحملت يقيناً بمشكلات إضافية .

على أية حال فالشبكة التجارية النشيطة ، عندما تتعرض للإحباط ، تنج دأماً إلى تعويض خسائرها ، فإذا اقتلعت من مكان ما ، سعت إلى مكان آخر ورا ، منافعها ودفعت

برؤوس أموالها إليه . هذه هي القاعدة ، على الأقل في الحالات التي تكون الرأسمالية فيها رأسمالية قوية قائمة على التجميع التراكمي القوي . وهذا ما نلاحظه على التجار الجنوبيين في منطقة البحر الأسود في القرن الخامس عشر ، فبعد أن أن استولى الأتراك على القسطنطينية في عام ١٤٥٣ ، احتلوا بعد ربع قرن ، في عام ١٤٧٩ مواقع في شبه جزيرة القرم ، وبخاصة في كافا Caffa التي كانت مركزاً تجارياً هاماً . كانت تلك كلها ضربات عانى منها تجار إيطاليا ، إلا أن الجنوبيين لم يتخلوا عن تجارة الشرق ، بل ظلوا متمسكين بوجودهم هناك حيثما استطاعوا ، فبقوا في جزيرة خيوس ببحر إيجه مثلاً حتى عام ١٥٦٦ ؛ ولكنهم في الوقت نفسه اتجهوا إلى مواقع أخرى ، وبذلوا أفضل ما لديهم من جهد ونشاط لتقوية وإنماء شبكة أعمالهم التجارية التي كانت موجودة في أوروبا ، في أسبانيا ، وفي مراكش ، وبعد ذلك ، في أنتقرين وليون . ما كانوا يخسرون إمبراطورية في الشرق ، حتى يقموا إمبراطورية أخرى في الغرب . وحدث نفس الشيء عندما تعرضت الإمبراطورية البرتغالية في المحيط الهندي ومنطقة الجزر المحيطية لهجوم شرس ، وأصبحت بجراح ممتدة في ميدان كان لها فيه الريادة ، فما كان منها إلا أن ركزت جهودها في السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر ، والسنوات الأولى من القرن السابع عشر ، على البرازيل وأمريكا الإسبانية . كذلك تكررت الظاهرة نفسها في مطلع القرن السابع عشر عندما تعرضت المؤسسات التجارية الفلورنسية لخسائر ضخمة مثيرة ، فقد اتجهت إلى أوروبا الوسطى ، وسلكت إليها طرقاً كثيرة متنوعة . انطلاقاً من البندقية ، ووجد التجار الإيطاليون تعويضاً ، كان هيناً ، ولكنه كان مضموناً ، عوضهم عن الخسائر التي منوا بها في أعقاب تقلب الأحوال الاقتصادية بعد عام ١٦٠٠ (٩٣) . وليس من قبيل المصادفة البحتة أن بارتولوميو فياتيس Bartolomeo Viatis^(٩١) ، من أبناء برجامو Bergamo شمالي إيطاليا ، وكان من رعايا البندقية ، أصبح في مدينة نورنبرج الألمانية واحداً من أغنى أغنياء تجار المدينة ، إن لم يكن أغنىهم جميعاً . وليس من قبيل المصادفة البحتة أن نجد إيطاليين يمارسون نشاطهم التجاري في لايبتيش ، ونورنبرج ، وفرנקفورت ، وأمستردام ، وهامبورج ولا أن نجد البضائع الإيطالية ، والموضات الإيطالية تستمر في الانسياب إلى فيينا ، ودرجة أكبر إلى بولندا ، عن طريق محطات تجارية نشيطة في كراكاو والقوف Lwow . وهناك رسائل محفوظة في دور المحفوظات البولندية^(٩٥) تبين أن التجار الإيطاليين كانوا في القرن السابع عشر حاضرين في المدن والأسواق الموسمية البولندية ، ولقد كانوا من الكثرة بحيث أن العين لم تكن لتخطئهم . وإليك هذه القصة الموجزة التي تتضمن تفصيلات لها دلالتها على وجود الإيطاليين بأعداد كبيرة في بولندا . في عام ١٦٤٣ كُلف جندي أسباني بأن يذهب إلى هولندا ، ليشتري هدايا للملكة بولندا ، وليحملها إليها في وارسو ،

كانت الهدايا عبارة عن طُرفٍ من الدنتيلا ، وعروسة تليس ثياباً على الموضة الفرنسية، طلبتها الملكة « لكي يقوم الخياطون العاملون في خدمتها بتفصيل ثياب لها حسب هذه الموضة الفرنسية ، لأن الموضة البولندية كانت تبلع رقيبتها ، ولا تروق لهواها » . ووصل الجندي الأسباني ، فاستقبلوه استقبال السفير ، ويقول : « وقد ساعدتني معرفتي باللغة اللاتينية نوعاً ما ، وإلا لما كنت فهمت شيئاً من لغتهم اللعينة . ولا يعرفون من لغتنا إلا عبارات التشريف dar senoria يلونها على النهج الإيطالي ، لأن هذه البلاد - بولندا - فيها كثير من التجار الإيطاليين . » . وتوقف في طريق العودة في كراكاو ، « المدينة التي يتوجون فيها ملوك بولندا » ، ولاحظ وجود « العديد من التجار الإيطاليين يتاجرون خاصة في الأقمشة الحريرية » في هذا المركز التجاري الكبير . وليس من شك في أن هذه الشهادة صغيرة ، ولكنها ذات دلالة ^(٩٦) .

أقليات

شديدة البأس

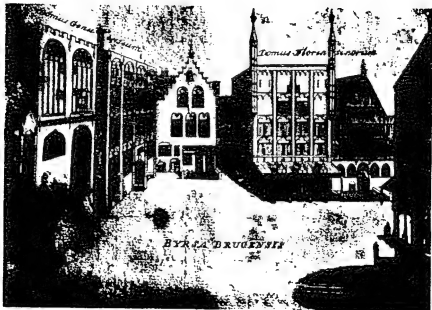
تبين لنا الأمثلة السابقة أن التجار الكبار ، المهيمنين على الدوائر والشبكات التجارية، كثيراً ما كانوا ينتمون إلى أقليات أجنبية ، وكانت تلك الأقليات تقوم إما على أساس الجنسية (التجار الإيطاليين في فرنسا أيام الملك فيليب الجميل والملك فرانسوا الأول - أو في أسبانيا أيام الملك فيليب الثاني) ، وإما على أساس العقيدة (اليهود ، الأرمن ، البانيان ، البارسيين ، الراسكولنيكيين في روسيا ، أو الأقباط في مصر الإسلامية) . فما علة هذا الاتجاه ؟ من الواضح أن كل أقلية لديها ميل طبيعي إلى التكاتف ، والترابط ، والتعاون والدفاع عن النفس : فاهل چنوة ، مثلاً ، عندما يكونون في الغربة يجمعهم إحساس بالترابط ، وكذلك الأرمن . وهناك مقال - قيد النشر - بين فيه تشارلس ويلسون Charles Wilson بشي ، من الطرافة ، كيف تغفل الهوجنوت الفرنسيون (البروتستانت الذين فروا من الاضطهاد في فرنسا) الذين لاؤوا بلندن تغلغلاً يثير الدهشة حتي وصلوا إلى أعلى مستويات دنيا التجارة هناك ، وكان الباحثون قد شغلوا من قبل خاصة ببيان الدور الذي لعبوه هناك في نشر التقنيات الحرفية . وكان الهوجنوت الفرنسيون دائماً ، ومازالوا ، يكونون في العاصمة الإنجليزية مجموعة متماسكة متشبثة أشد التشبث بهويتها .

ثم إننا نلاحظ أن الأقليات يملكها بسهولة الشعور بالظلم ، والقهر ، وبأن الأغلبية لا تحبها ، وهذا الشعور يعيقها من الالتزام الشديد بالضمير في مسلكتها حيال الأغلبية . فهل هذا هو السبيل ليصبح الإنسان رأسمالياً « كاملاً » ؟ لجابرييل أوردان Gabriel Ardant ^(٩٧) رأي يقول : « الإنسان الإقتصادي ، الهومو إيكونوميكوس homo oeconomicus ، [ويقصد

به الإنسان الذي انحاز للنظرية الرأسمالية كل الانحياز [إنسان ليست لديه مشاعر حب تجاه أشباهه من البشر، إنسان لا يريد أن يرى أمامه سوى عناصر اقتصادية، مشترين، بائعين، دائنين، مقرضين، لا تقوم، من الناحية المبدئية، بينه وبينهم من علاقات سوى علاقات اقتصادية بحثة. « ويرجع زومبارت Sombart تفوق اليهود في تشكيل الروح الرأسمالية إلى ما تحلله لهم تعاليمهم الدينية حيال « الكفار gentils » من أمور تحرمها عليهم حيال أبناء دينهم .

ولكن هذا التعليل يهدم نفسه بنفسه . فالمجتمع الذي لديه محرماته ، ومحظوراته ، والذي يعتبر المهن المتصلة بالرأيا ، بل المتصلة بالمال مهناً محرمة - والمال مصدر ثروات ليست فقط قاصرة على التجار - مجتمع يمارس لعبة اجتماعية ، تغفل على « الشواذ anormaux ، دائرة الأعمال التي يستهجنها ، والتي يعرف أنها ضرورية للمجتمع في مجموعه . وإذا صدقنا ألكسندر جيرشكروان Alexandre Gerschenkorn ^(٩٨) فإن هذا هو ما حدث في روسيا، وكان الشواذ الذين تركت لهم أعمال المال المستهجنة هم جماعة المارقين عن الكنيسة الأرثوذكسية أو الراسكولنيكيين . ويشبه الدور الذي لعبوه دور اليهود والأرمن . ولولم يكونوا موجودين ، لكان من الضروري اختراعهم . « مثل اليهود في ضرورتهم لبلد ما كمثل الخبازين » ، هذا ما أعلنه شريف البندقية مارينو سانودو ، غاضباً على من فكروا في اتخاذ إجراءات ضد اليهود ^(٩٩) .

والأفضل عند معالجة هذا الموضوع الجدلي أن نتكلم عن المجتمع لا عن « الروح الرأسمالية » . فقد أدت الصراعات السياسية ، والمشاعر الدينية في أوروبا الوسيطة والحديثة إلى إبعاد العديد من الأفراد عن مجتمعاتهم ، فلما اجتمع هؤلاء في الغربية ، أو في المنفى، وصفوا بالأقليات . وكانت المدن الإيطالية ، مثلها مثل المدن الإغريقية في العصر الكلاسيكي ، أشبه بشيء بأعشاش الزنابير : كان هناك مواطنون يعيشون من داخل الأسوار ، ومنفيين ، وكان المنفيون طائفة اجتماعية انتشرت انتشاراً واسعاً ، وأدى انتشارها هذا إلى استحداث اسم نوعي خاص أطلق عليها ، هو فوروشيتي fuorusciti أي المبعدون . وكان عُشر أسر جنوة ، وفلورنسا ، ولوكان يعيشون في داخل المدن ، بينما كان التسعة أعشار من المبعدين ، ولكنهم كانوا يحتفظون في قلب المدن بملكاتهم وصلاتهم التجارية . وظلوا يحتفظون بها حتى جاء اليوم الذي ضمتهم فيه المدن من جديد إليها . أما كان هؤلاء المبعدون ، وبخاصة إذا كانوا من التجار ، قد وُضعوا ، عندما نُفوا ، على طريق الثراء ؟ فالتجارة الكبيرة هي التجارة البعيدة . وكانوا قد حكم عليهم بممارستها ، عندما أخرجوا من النطاق المحلي . كان نفهم ، سبباً في ثرائهم العريض . ومن أمثلة ذلك أن جماعة من النبلاء رفضت في عام ١٣٣٩ الحكومة الشعبية التي تولت الحكم في جنوة مع



مدينة بروجه Bruggه . ميدان البورصة : ويلاصق مبنى البورصة من اليسار دار الجنويين ، ومن اليمين دار الفلورنسيين ، وهو دليل ملموس على انتشار التجار هناك الإيطاليين وما كان لهم من سطوة.

عودة البوچات الدائمين ، فتركوا البلد (١٠٠) وذهبوا إلى المنفى ، وقد أطلق على هؤلاء النبلاء المنفيين اسم النبلاء القدامى nobili vecchi ، بينما أطلق على الذين بقوا تحت الحكومة الشعبية اسم النبلاء الجدد nobili novi - وقد بقيت هذه التفرقة حتى بعد أن عاد المنفيون إلى المدينة . وإذا بهؤلاء النبلاء القدامى يصبحون هم القابضين على زمام التجارة العريضة مع الخارج . وكأنما كانت المصادفة هي التي شأت ذلك .

وهناك منفيون آخرون تنطبق عليهم هذه الملاحظات هناك المارانينيون الأسبان والبرتغاليون ، وهم اليهود الذين اضطروا إلى اعتناق المسيحية حفاظاً على حياتهم ، ومنهم من ذهبوا إلى أمستردام ، وارتدوا إلى اليهودية . ومن المنفيين المشهورين البروتستانتين الفرنسيون . ذهبوا إلى المنفى على أثر إلغاء مرسوم نانت في عام ١٦٨٥ ، وتعرضهم للاضطهاد من جديد ، فحققوا الثراء ، وعاد منهم من عاد بعد أن تغيرت الظروف . وليس

من الممكن القول إن إلغا، مرسوم نانت هو الذي خلق البنك البروتستانتي-la Banque protestante الذي أصبح فيما بعد المهيمن على الاقتصاد الفرنسي ، والصحيح أنه أتاح له ما مكّنه من النمو والازدهار . وكان هؤلاء المبعوثون من نوع جديد ، فقد احتفظوا بعلاقاتهم في داخل المملكة الفرنسية ، حتى قلب المملكة باريس . ويقال إنهم نجحوا أكثر من مرة في أن ينقلوا إلى خارج فرنسا جزءاً كبيراً من رؤوس أموالهم التي خلفوها وراءهم ، ثم جاء اليوم الذي عادوا فيه أعزّة أقوىاء ، كما عاد النبلاء القدامى من قبل إلى جنوة .

والأقلية عبارة عن شبكة توشك أن تكون قد بنيت مقدماً على أساس متين ، بحيث يجد الفرد فيها سنداً ، والرجل الإيطالي الذي يهبط ليون لأول مرة لا يحتاج لكي يبدأ نشاطاً تجارياً إلا إلى منضدة ، وقطعة من الورق ، وهذا شيء دهش له الفرنسيون . ولكن هذا الرجل يجد في مكانه شركاء تلقائين ، ومصادر للمعلومات ، والضمانات ، ومراسلين في كل مراكز أوروبا التجارية . إنه يجد باختصار كل شيء تقوم عليه الثقة التجارية والتي يحتاج التاجر عادة ألى سنوات وسنوات لكي يحصل عليها . والإنسان يدهش كذلك عندما ينظر إلى لايبتيسيج أو فيينا وغيرها من المدن التي تقوم على هامش أوروبا الأهلة بالسكان والتي جاءت نهضة القرن الثامن عشر فأضفت عليها المزيد من الأهمية ، فيجد التجار الأجانب قد حققوا فيه الثراء والرفعة ، تجاراً من هولندة ، ومن النازحين الفرنسيين بع إلغا، مرسوم نانت (فقد وصل أول نازحين فرنسيين إلى لايبتيسيج في عام ١٦٨٨) ، ومن الإيطاليين ، ومن أهل الساقوا ، ومن أبناء التيرول . وتنطبق عليهم جميعاً بلا استثناء تقريباً هذه المقولة : الحظ في صالح الأجنبي . والأجنبي له بحكم أصله صلات بالمدن والأماكن البعيدة تهينه أساساً للتجارة البعيدة ، للتجارة الواسعة . فهل يحق لنا أن نقول أن هؤلاء الذين نكبوا بالنفي والنزوح والغرب ، كانوا في الحقيقة من المحظوظين ؟ هل صحيح أن ما تخاف منه ، ليس أفضل منه ؟ أم ترانا نبالغ في الجرى وراء الأمثال ؟

القيمة التجارية المتزايدة

العرض والطلب

تألف الشبكات والدوائر على هيئة منظومة ، شبيهة بمنظومة السكك الحديدية ، حيث القضبان ، والأسلاك المعلقة التي تحمل التيار ، والمركبات المتحركة ، والفنيون ، كل شيء في موضعه من أجل الحركة . ولكن الحركة مشكلة في حد ذاتها .

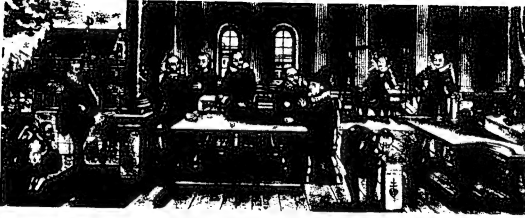
القيمة التجارية المتزايدة

من الأمور البديهية أن السلعة ، حتى تتحرك من مكانها ، لا بد أن يزيد ثمنها في أثناء رحلتها . وهذا هو ما أسميه *القيمة التجارية المتزايدة* . فهل القيمة التجارية المتزايدة قانون ينطبق بغير استثناء ؟ على هذا السؤال أجيب بنعم ، أو تقريباً . في نهاية القرن السادس عشر كانت قطعة العملة الثمانية الأسبانية peso de a ocho تساوي ٣٢٠ reis في البرتغال ، و ٤٨٠ في الهند ^(١٠١) . وفي نهاية القرن السابع عشر كانت الفارة la vare (٨ من المتر) من قماش الإيتامين الخفيف ثمنها في مكان صنعها وهو لومان Le Mans بفرنسا ٣ ريات ، وفي أسبانيا ٦ ريات ، وفي أمريكا ١٢ ريالاً ^(١٠٢) . ونبين من هذه المعلومة ارتفاع سعر السلعة الواردة من بعيد ارتفاعاً يثير الدهشة . وحول عام ١٥٠٠ كان سعر الرطل الإفرنجي (= نصف كيلو) من الزعفران (الإيطالي أو الأسباني) يناظر سعر حصان ، وكان سعر الرطل الإفرنجي من السكر يناظر سعر ثلاثة خنازير لبّاني ^(١٠٣) : في بنما في عام ١٥١٩ كان سعر الحصان ٢٤ بيزوس ونصف ، وسعر العبد الهندي ٣٠ بيزوس ، وقربة النبيذ ١٠٠ بيزوس ^(١٠٤) في مارسيليا في عام ١٢٤٨ كان سعر ثلاثين متراً من الجوخ الفلمنكي يناظر ما بين متلين وأربعة أمثال ثمن عبد شرقي ^(١٠٥) . وهذه ظاهرة قديمة سجلها پلينيوس الكبير (ولد في عام ٢٢ وتوفي في عام ٧٩ ميلادي) حيث ذكر أن منتجات الهند ، الفلفل أو التوابل ، كانت تباع في روما بمائة مثل ثمن إنتاجها ^(١٠٦) . ومن الواضح أن في حالة رحلة على هذا الطول كان من الضروري أن يكون الربح عالياً حتى تبدأ الدورة ، وحتى يغطي تكاليف النقل. فسعر شراء السلعة ، يضاف إليه ثمن النقل، وكان سعر النقل في الماضي باهظاً على نحو خاص. ولدينا بيانات عن ست شحنات من أقمشة الجوخ اشترت من أسواق شامبانيا الموسمية في عام ١٣٦٨ و ١٣١٩ ، ونقلت إلى فلورنسة ، تبين أن النقل - بما فيه الرسوم، وتكاليف الحزم، وما إلى ذلك - تكلف النسب المئوية التالية من سعر الشراء. أو من السعر الأول primo costo : ١١,٨٠٪ ، ١٢,٥٣٪ ، ١٥,٩٦٪ ، ١٦,٠٥٪ ، ١٩,٢١٪ ، ٢٠,٣٤٪ ^(١٠٧) . وكانت تكاليف النقل ، كما تبين هذه الأرقام ، تتباين عند نقل السلع نفسها ، على الطريق نفسها ، وربما بلغت الضعف . ثم إن هذه النسب المئوية التي ذكرناها تعتبر

منخفضة نسبياً : فالأقمشة سلعة غالية وخفيفة الوزن . أما إذا كانت السلعة ثقيلة الوزن، وريخيسة الثمن ، مثل القمح أو الخشب أو الملح أو النبيذ – فإنها لم تكن عادة تنقل بطريق البر لمسافات طويلة إلا إذا كانت هناك ضرورة مطلقة – وفي هذه الحال يضاف ثمن هذه الضرورة المطلقة إلى تكلفة النقل . وكان نبيذ كيانتى Chianti معروفاً بهذا الاسم في عام ١٣٩٨ . وكان نوعاً رخيص الثمن ، نوعاً « فقيراً » povero « ثمن الهيكولتر أي المائة لتر منه فلورين واحد (وكان ثمن نبيذ مانيمافازيا مثلاً يزيد عليه بما بين ١٠ و ١٢ ضعفاً) ، فإذا نقل من جريته Greve إلى فلورنسة (٢٧ كيلومتراً) ارتفع سعره بمقدار ما بين ٢٥ إلى ٤٠ ٪ ، أما إذا طالت مسافة النقل حتى ميلانو فإن السعر يتضاعف ثلاثة أضعاف^(١٠٨) . حوالي عام ١٦٠٠ كان نقل برميل النبيذ من لايبراكروت La Vera Cruz إلى مكسيكو يكلف مثل ثمن شرائه في إشبيلية^(١٠٩) . ويعد هذا التاريخ ، في زمن كانتيون Richard Cantillon أى في مطلع القرن الثامن عشر « كانت العربى المحملة بالنبيذ تكلف من يورجونديا إلى باريس أكثر من ثمن النبيذ نفسه في مكان عصره »^(١١٠) .

ولقد شددنا في المجلد الأول من هذا الكتاب على إبراز الصعوبة المتمثلة في نظام النقل الذي كان يلاحظ التكليف ، وبغير مرونة . وقد بين فيديريجو ميليس Federigo Melis^(١١١) أن جهداً كبيراً قد بذل ، على الرغم من ذلك ، في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، في مجالات النقل البحري ، حيث زيد حجم جسم السفينة ، وبالتالي سعتها ، ووضعت تعريفات متدرجة ، كانت تنجى إلى الالتزام بقيمة البضاعة : ومعنى هذا أن السلع الغالية كانت تتحمل بجزء من تكاليف نقل السلع العادية . أما في ليون ، في القرن السادس عشر ، فكان سعر النقل بطريق البر يحسب قياساً على وزن البضائع^(١١٢) .

أياً كان الأمر فإن المشكلة تنفل هي هي من وجهة نظر التاجر : لابد للبضاعة التي تأتي إليه محمولة على مركب شراعية ، أو على متن عربة ، أو على ظهر حيوان من حيوانات النقل ، أن تزداد قيمة في نهاية الرحلة زيادة تغطي – علاوة على التكاليف الزائدة للعملية – ثمن الشراء . وقد تزايد نتيجة النقل ، وتزايد كذلك بمقدار الربح الذي يريجه التاجر . وإذا لم يكن الأمر على هذه الصورة ، فما الذي يدفع التاجر إلى المخاطرة بماله وجهده ؟ ولكن السلع المختلفة لا تحقق هذه النتيجة بنفس الدرجة من السهولة ، هناك طبعاً البضائع التي يسميها سيمون رويث السلع الملكية ، وهي الفلفل ، والتوابل ، والقرمز – وتضيف إليها قطع العملة الثمانية – ، هذه السلع لا مشاكل فيها : الرحلة طويلة ، ولكن الربح مضمون . وإذا لم يعجبه السعر ، فما عليه إلا أن ينتظر ، وأن يتذرع بقليل من الصبر ، وسيسير كل شيء على ما يرام ، وسيأتي المشتري حتماً أو ما يوشك أن يكون كذلك . ولقد كان لكل بلد ، ولكل عصر « سلعه الملكية » ، التي كان تفوق السلع الأخرى فيما تعود به من قيمة تجارية متزايدة .



في مدينة نورنبيرج الألمانية ، بين عام ١٦٤٠ وعام ١٦٥٠ ، وصول الزعفران والتوابل . ونلاحظ من اليسار إلى اليمين خطوات العمل المتتالية من التسليم ، إلى التسجيل ، ثم وزن الطرود ، ثم لحسن البضاعة ، ثم إعادة التصدير (المتحف القومي الألماني في نورنبيرج) .

ولننظر إلى رحلات جامباتيستا جيميللي Giambattista Gemelli ، وهي رحلات مثيرة ، تغري بقراعتها ، من أكثر من ناحية ، وهي في حد ذاتها تشهد شهادة رائعة على سلامة هذه القاعدة ، قاعدة القيمة التجارية المتزايدة . هذا الرحالة من أبناء نابلي ، قام برحلته لمتعته الخاصة أكثر مما قام بها لتحقيق أرباح تجارية ، وانطلق في عام ١٦٦٤ في جولة حول العالم ، ووجد السبيل لتغطية نفقات رحلته الطويلة : فكان ، عندما ينزل مكاناً ، يشتري السلع التي يعرف عنها أنها ستزداد قيمتها في المكان الذي سيبتجئ إليه . في بندر عباس ، على الخليج الفارسي ، اشترى « البليح ، والنبيد ، والبراندي [...] وكل فواكه فارس التي يحملها الإنسان إلى الهند مجففة ، أو مخضلة في الخل [...] » وهي أشياء يحقق صاحبها ربحاً عظيماً .^(١١٣) فلما ركب غليون مانيللا في طريقه إلى أسبانيا الجديدة - المكسيك ، أخذ معه الزئبق الصيني ، الذي كشف سره قائلاً : « إنه يحقق ٣٠٠ في المائة ربحاً »^(١١٤) . وهكذا من مكان إلى مكان . وكانت السلعة وهي تسافر مع صاحبها تصبح بالنسبة إليه رأسمال يأتي ثمره في كل خطوة ، ويسدد ثمن رحلة الرحالة ، ويضمن له عند عودته إلى نابلي أرباحاً عالية . أما فرنشيسكو كارليني Francesco Carletti^(١١٥) الذي قام برحلته في عام ١٥٩١ ، قبل جيميللي بقرن تقريباً ، ودار حول العالم ، فقد اختار كنول حمولة

تجارية «العبيد السود»، وكانوا يمثلون «سلعة ملكية» آنذاك، اشتراهم من جزيرة ساو تومé Sao Tomé، وباعهم في قرطاجينا Cartagena بكولومبيا.

أما السلع العادية فأمرها بطبيعة الحال ليس بهذه السهولة، العملية التجارية هنا لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا في ظل مئات الاحتياطات. من الناحية النظرية كل شيء سهل، على الأقل في تصور واحد من رجال الاقتصاد هو الأب كوندياك Condillac^(١١٦)؛ في رأيه أن القاعدة الصحيحة للتجارة البعيدة هي إقامة صلة بين سوق تتوفر فيها بضاعة ما، وبين سوق تندر فيها نفس البضاعة. أما من الناحية العملية فينبغي، للتحكم في هذه الظروف، أن يكون الإنسان حريصاً، وأن يكون ملماً بالمعلومات. ولدينا مراسلات التجار تمثل وثائق وفيرة غاية الوفرة شاهدة على هذه الحقيقة.

نحن الآن في أبريل من عام ١٦٨١، في ليفورنو، في دكان جامباتيستا ساردي Giam-battista Sardi^(١١٧)، كانت مدينة ليفورنو ميناء أساسياً لمنطقة توسكانا، مفتوحاً على سعيه على البحر المتوسط، وعلى أوروبا كلها، على الأقل حتى أمستردام. في أمستردام اتخذ بنيامين بورلاماكي Benjamin Burlamacchi، وهو أصلاً من مدينة لوكا الإيطالية، له محلاً تجارياً، يتعامل فيه خاصة في بضائع البلطيق، وروسيا والهند وغيرها. وهذا أسطول تجاري تابع لشركة الهند الشرقية قد وصل منذ قليل، وأدى وصوله إلى انخفاض سعر القرفة، في هذا الوقت اتصلت المراسلات بين التاجرين: ساردي وبورلاماكي. أما تاجر ليفورنو فكان يفكر في عمليات تجارية تدور حول القرفة، تلك السلعة الملكية، ويخطط لتسويقها خطأ كثيرة، وكتب إلى بورلاماكي، يشرح له أنه «يرجو أن يتولى العمل به لحسابه وحده»، يعني أنه لا يفكر في اقتسامها مع مراسله. ولكن المشروع فشل في نهاية المطاف، وإذا بساردي قد أصبح مستعداً في هذه الحالة لمشاركة بورلاماكي، ولم يجد سلعة أخرى تهمة، يجلبها من أمستردام إلى ليفورنو على سبيل المبادلة، إلا جلود «الفاكييتي vacchette»، وهي جلود تدبغ دباغة خاصة، حسنة الرائحة، كانوا يستوردونها من روسيا. وسرعان ما اشتد الطلب عليها، وأغرقت أسواق إيطاليا، وتبين في ذلك العام، عام ١٦٨١، أن هذه الجلود كانت تسجل بصفة منتظمة في بورصة ليفورنو، وكانت أحياناً تأتي إلى هناك مباشرة من أرخانجلسك، تصاحبها براميل الكافيار. عندما تكون هذه الجلود جميلة اللون، من الداخل والخارج، وعريضة، ورقيقة، ولا يزيد وزنها على ٩ أو ١٠ أرطال فلورنسية، وشحن بورلاماكي عدداً من هذه الجلود على سفينتين (تقسيماً للمخاطر)، سفينتين عليهما حراسة جيدة، قائمة على مرافقة جيدة de buona difesa, che venghino con buon convogli، قيل أن يحل موعد الإيقاف الشتوي للملاحة في الشمال. وكانت الجلود التي تباع في أمستردام بـ ١٢، تسجل

بورصة ليفورنو أسعارها بـ ٢٦,٥ و ٢٨ ، يعني أكثر من الضعف . ويكتب ساردي إلى مراسله ، أن سعر الجلد ، تسليم ليفورنو ، لا ينبغي أن يجاوز ٢٤ ؛ ويتوقع أن يكون ربحه في هذه الحالة في حدود ١٠٪ . وشحن بورلاماكي ستة طرود على السفينة في جزيرة تيكسيل الهولندية ، وتلقى تعليمات من ساردي بأن يسحب كمبالة على مصرفي من البنديفة لتغطية نصف تكاليف الشراء . كان كل شيء في العملية قد حسب ، ومع ذلك فإن العملية في نهايتها لم تكن براءة ، فقد وصلت كميات كبيرة من الجلود إلى ليفورنو ، هبطت بالسعر في مايو ١٦٨٢ إلى ٢٣ ؛ وكانت الجلود التي تبين أن جودتها منخفضة لا تجد تصريفاً مناسباً ، ففي ١٢ أكتوبر من العام نفسه ، كانت كميات منها لا تزال موجودة في المخزن لم يتم بيعها . لم يكن هذا كله شيئاً ذا بال بالنسبة لمؤسسة ساردي التجارية ، التي كانت من عام ١٦٨١ إلى عام ١٦٨٢ تقوم بعمليات متعددة - وبخاصة تصدير زيوت وحمضيات ريفيرا جنوة - وكانت تتاجر تجارة واسعة مع أمستردام وإنجلترا . وكانت في بعض الأحيان تشحن سفناً كاملة بمفردها . ولكننا أوردنا هذه التفاصيل لأنها تبين صعوبة تحديد القيمة التجارية المتزايدة عن بعد ، واتخاذ ترتيبات بشأنها .

ومن هنا كانت مهمة التاجر الأبدية تتمثل في إجراء الحسابات التوقعية ، وتكرارها ، وإعادةتها المرة تلو المرة ، وتخيل العملية التجارية . عشر مرات في الخيلة قبل الإقدام على التجربة . وهذا تاجر منهجي التفكير من أهل أمستردام ^(١١٨) يفكر في الدخول في عملية ما في فرنسا ، فهو يكتب إلى دوجا الإبن ، قومسيونجي في مدينة روان ، يطلب منه ما يلي : « أن تذكر لي في الإجابة على الرسالة أسعار السلعة الأكثر انتشاراً عندكم ، وأن ترسل إلي كذلك قائمة حساب توقعية [عرض للأسعار والتكاليف المتوقعة] ... وأذكر لي بصفة خاصة سعر أسنان الحوت ، وزيت الحوت الأحمر ، وحمرة القوة ، والحمرة المسحوقة الناعمة وغير المقشورة ، وقطن أزميز ، والخشب الأصفر ، وخيوط الصلب [...] والشاي الأخضر . » ومن ناحية أخرى نجد تاجراً فرنسياً ^(١١٩) يكتب في ١٦ فبراير ١٧٧٨ إلى تاجر في أمستردام طالباً معلومات : « ... ولما كنت على غير علم بطريقة بيع مشروبات البراندي لديكم ، فأكون شاكراً لكم لو فضلتم بإبلاغي كم يساوي ٣٠ قلت (velle = ما بين ٧ و ٨ لترات) ، محولة إلى العملة الفرنسية ، حتى أستطيع أن أجري حسابي ، فإذا رأيت شيئاً من الفائدة ، أرسلت إليكم كمية من البراندي ... »

أما أن القيمة التجارية المتزايدة حافز ضروري لكل تبادل تجاري فقاعدة بديهية إلى الحد الذي أظن معه أنه من الخطأ أن نلح عليها ، ولكن تشديدنا عليها يرجع إلى أنها تفسر من الأشياء أكثر ما قد يتصور الإنسان في البداية . ألا تعني هذه القاعدة بصفة خاصة أنها تميز تلقائياً البلاد التي يقال عنها إنها ضحية غلا . الأسعار ؟ فهذه البلاد هي

الفنارات التي تضيء بآقوى نور ، وهو مراكز الجذب الغالب . والأسعار العالية هي التي تشد السلعة . كانت البندقية التي هيمنت على البحر المتوسط قد عرفت بأن الحياة فيها غالية وظلت على هذه الحال حتى القرن الثامن عشر (١٢٠) . كذلك هولندية أصبحت بلداً ، الحياة فيها غالية : ويعاني الناس فيها من الضيق ، وبخاصة الفقراء ، بل من هم فوق مستوى الفقراء (١٢١) . كذلك أصبحت إسبانيا منذ عصر شارلكان ، كارل الخامس ، بلداً الحياة فيه غالية غلاء بشعاً (١٢٢) . وهذا واحد من الرحالة الفرنسيين رار أسبانيا في عام ١٦٠٣ فقال : « ... عرفت هناك حقيقة المثل ، كل شيء غال في أسبانيا ، إلا المال » (١٢٣) . وظلت الحياة فيها على هذا النحو في القرن الثامن عشر أيضاً . وسرعان ما حققت إنجلترا في الغلاء رقماً قياسياً لم يكن السهل ضربه : فكانت هي بامتياز البلد الذي ثقلت فيه نفقات الحياة اليومية : وكان الأجني يوشك أن يتردى إلى مهاوي الإفلاس عندما يدفع إيجار المنزل ، وأجرة العربة الحنطور ، ونفقات المائدة ، أو تكاليف الإقامة في الفندق (١٢٤) . فهل كان هذا الارتفاع في تكاليف الحياة ، وفي الأجور والمرتببات ، وقد بدا واضحاً منذ ما قبل ثورة عام ١٦٨٨ ، فدية ، أو كان علامة ، أو كان شرطاً للتفوق الإنجليزي الذي كان في طريقه إلى التحقق ؟ هل الغلاء هو فدية وعلامة وشرط أي تفوق ؟ ولنستمع إلى هذا الرحالة الإنجليزي ، فابنيس موريسون Fynes Moryson الذي عمل من عام ١٥٩٩ إلى عام ١٦٠٦ سكرتيراً للورد ماونتجوي Lord Mountjoy ، وكان قبل ذلك من عام ١٥٩١ إلى عام ١٥٩٧ قد جال في ربوع فرنسا ، وإيطاليا ، وهولندا ، وألمانيا ، وبولندا ، فلاحظ وأحس الملاحظة ، وبون هذه الفكرة المدهشة : « عندما وجدت في بولندا ، وإيرلندا رخصاً عجيبة في السلع الغذائية الضرورية ، يواكبه افتقار إلى الفضة التي كانت لقلتها عالية القيمة ، فقد قادني هذه الملاحظات إلى رأي مضاد تماماً لرأي العامة ، ألا وهو أنه ليس هناك علامة أكثر دلالة على ازدهار دولة ما وغناها إلا غلاء هذه السلع ... » (١٢٥) . وهذا الرأي هو ما يؤكد بينتو Pintو ، وهو مضمون التناقض الذي عبر عنه كينيه Quesnay : « الوفرة والغلاء هما الغنى » (١٢٦) . وفي عام ١٧٨٧ كان آرثر يانج Arthur Jung (١٢٧) يمر ببوردو ، فسودن الملاحظة التالية : « أجور البيوت والشقق ترتفع من يوم إلى يوم ؛ وكان الارتفاع كبيراً منذ عاد السلام [عام ١٧٨٢] وكانت الإيجارات ترتفع في الوقت الذي كانت فيه بيوت جديدة كثيرة قد شيدت أو على قيد التشييد ، وكان ارتفاع الإيجارات يطابق الارتفاع العام في الأسعار : والناس يشكون من أن نفقات المعيشة قد ارتفعت بنسبة ٢٠ ٪ في ١٠ سنوات . وليست هناك علامة على الرفاهية أوضح من هذه العلامة . » وهذا الرأي هو الذي عبر عنه قبل ذلك بعشرين عاماً الأب الشاب جالياني Galiani ، في كتابه عن النقود ، حيث قال : « إن ارتفاع الأسعار هو الدليل الأكيد لمعرفة أين تكون الثروات العظمى » (١٢٨) . ولنا أن نفكر في التأمّلات

النظرية التي تناول بها ليون دوبريه Léon Dupriez^(١٢٩) العصر الحاضر ، عندما تعرض للبلدان المتقدمة المتطلقة كالسهم « التي يكون فيها مستوى الأجور والأسعار » أعلى بشكل واضح من البلدان المتخلفة عن ركب التطور . وهذا موضوع سنعود إليه ، ونبحث في أسباب هذا التباين في المستويات ، فليس من الصواب التعجل ، والتحدث عن تفوق البنية، وتفوق النظام ، وإنما الصواب أن نتناول بالحديث بنية العالم ككل (١٣٠) .

ومن البديهي أننا نجد ما يغرينا في دراسة وضع إنجلترا الخارج عن المألوف لنرده إلى هذه القاعدة الأساسية . ولقد كانت الأسعار المرتفعة ، والأجور العالية هناك معينات ، ولكنها كانت في الوقت نفسه معوقات . إلا أننا نلاحظ أن صناعة المنسوجات الصوفية في إنجلترا تغلبت على هذه المعوقات بفضل ما أتيت لها من إنتاج فائق من الصوف منخفض السعر . فهل هذا هو ما حدث بالنسبة للأنشطة الصناعية الأخرى ؟ إذا كان هذا هو الذي حدث في مجال صناعة المنسوجات الصوفية ، فكيف تغلبت إنجلترا على المعوقات في المجالات الصناعية الأخرى ؟ كانت الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر هي المخرج الرائع من الأزمة ، وهذا أمر ينبغي أن نعترف به .

العرض والطلب :

المحرك الأول

من البديهي أن الحافز الأساسي للتبادل يأتي من العرض والطلب ، من العروض والطلبات ، وهي عوامل معروفة ، ولكن سميتها العادية لا تجعل من السهل تعريفها أو تمييزها . فالعروض والطلبات تمثل أماناً بالمئات ، أو بالآلاف ، مترابطة كالسلسلة ، كالأيدي المتشابكة ، فهي الكهرباء التي تسري في الدوائر . وعلم الاقتصاد الكلاسيكي يشرح كل شيء على أساس العرض والطلب ، ويزج بنا على هذا النحو في مناقشات لا تنتهي إلى نتيجة حول دور العرض ، ودور الطلب ، كل على حدة ، من حيث هي عناصر محرك ، وهي مناقشات لا تفتأ تعود إلى الظهور حتى يومنا هذا ، ولا تزال تحتل مكانها بين مبررات السياسات الاقتصادية .

ونحن جميعاً تعلم أنه ليس هناك عرض بغير طلب ، والعكس صحيح ، كلاهما يولد من التبادل الذي يصنعهما ، والذي يصنعهما . ومن الممكن أن نقول نفس الكلام عن الشراء والبيع ، الذهاب والعودة في العملية التجارية ، الاستهلاك والإنتاج - حيث يكون الاستهلاك في جانب الطلب ، والإنتاج في جانب العرض . والرأي عند تورجو Turgot أنني إذا كنت أعرض ما أملكه ، فمعنى ذلك أنني أرغب في شيء ، وأطلب في الوقت نفسه ما لست أملك . وإذا كنت أطلب ما ليس في حوزتي ، فمعنى ذلك أنني راضية أو قررت بأن أقدم المقابل ، وأعرض هذه السلعة ، أو هذه الخدمة ، أو ذلك المال . ويلخص تورجو كلامه فيقول : « هناك

شينان مملكان . وشينان مطلوبان .» (١٢١) وفي هذا المعنى كتب عالم اقتصاد معاصر: «من البديهي أن كل عرض ، وكل طلب ، يفترض وجود مقابل .» (١٢٢) .

ولا ينبغي أن نتسرع فنقول إن هذه الملحوظات تخريجات تافهة ، وسذاجات . فهي تعيننا على استبعاد عبارات التمييز والتأكيد المفتعلة التي لا تقوم على أساس . وهي توصي كل إنسان بالحرص والاحتراس إذا سأل نفسه ، هل العرض هو الأهم ، أم الطلب ، أو سأل نفسه سؤالاً يحمل تقريباً نفس المعنى . من من الاثنين يلعب دور المحرك الأول . والحق أن هذا سؤال بلا إجابة حقيقية ، ولكنه يسوقنا إلى قلب مشكلات التبادل التجاري .

ويحضرني في هذا المقام المثل الذي درسه بيير شونو Pierre Chaunu (١٢٣) دراسة متعمقة عن طريق التجارة بين أوروبا وأمريكا Carrera de Indias . عند النظرة الأولى يبدو لنا أن الصورة كانت بعد عام ١٥٥٠ واضحة ، يمكن تشبيه حركة التجارة بالسير الدوار ، وتفسيره بناء على قوانين الميكانيكا : حركة تدور في اتجاه عقرب الساعة تنطلق من إشبيلية عبر جزر الكناري إلى مواني ، أمريكا ، إلى مضيق باهاما جنوب فلوريدا ، ثم تدور عبر جزر الكاناري إلى إشبيلية من جديد . كان طريق الملاحة يرسم دائرة . وبيير شونو على يقين من أن الباعث على هذا النشاط التجاري في القرن السادس عشر ، كان هو حركة الذهاب من أسبانيا إلى أمريكا . ويقول على وجه التحديد : « كان انتظار تجار إشبيلية لوصول المنتجات الأوروبية الموجهة إلى الهند الغربية - أمريكا - في موعدها يمثل واحداً من مهومهم الرئيسية » (١٢٤) : زئبق من إدريا ، نحاس من المجر ، مواد بناء من الشمال ، وشحنات سفن كاملة من بالات الأقمشة الصوفية والتيلية ؛ وكانت إسبانيا نفسها تصدر من منتجاتها في البداية الزيت ، والدقيق ، والنبذ . فلم تكن أسبانيا وحدها هي التي تبث الحياة في الحركة التجارية عبر المحيط الأطلسي ، بل كانت بقية بلدان أوروبا تساندها ، وكانت عند عودة الأساطيل التجارية تطالب بنصيبها في المن والسلوى . وكان الفرنسيون يعتقدون أنه لولا البضائع التي كانوا يشاركون بها في هذه التجارة ، لانهارت المنظومة كلها . كذلك كان أهل جنوة لا غنى عنهم في هذه المنظومة (١٢٥) فقد كانوا منذ البداية وحتى عام ١٥٦٨ يقدمون القروض لتمويل العمليات التجارية الطويلة والقصيرة مع العالم الجديد . وما يقال عن أهل جنوة يقال عن كثيرين غيرهم . كانت الحركة التي تحتاجها إشبيلية عند تدبير قيام السفن التجارية تتمثل في استغفار قوى عديدة في أوروبا ، فقد كانت تلك الحركة التجارية الخارجية أكبر من أن تنهض بها موارد أسبانيا وحدها ، ولذلك كانت أسبانيا ، في وقت واحد ، تضم إلى إمكاناتها أموال رجال الأعمال في جنوة ، والسفن الجاليرية المحملة بإنتاج مناجم إدريا السلوفانية ، ومنتجات أنوال النسيج الفلمنكية ، وتستعين بنشاط ما يقرب من عشرين من الأسواق شبه الريفية التي كانت تباع فيها أتيال بريطانيا . وكانت هذه

المشاركات الخارجية إذا وصلت في حينها ، سارت الأمور في إشبيلية على ما يرام ، أما إذا لم يشأ « الأجانب » ، تعطل كل شيء في إشبيلية . هكذا كانت الحال في إشبيلية ، ومن بعد إشبيلية كانت تلك هي الحال في قادس أيضاً . ظلت القاعدة قائمة لم تتغير: ففي فبراير من عام ١٧٣٠ (١٣٦) كتبت إحدى الصحف : « تأجل إبحار السفن مرة أخرى حتى أول شهر مارس القادم لإفساح الوقت أمام الأجانب ليشحنوا كمية كبيرة من البضائع التي لم تصل بعد إلى قادس نتيجة لهبوب رياح معاكسة . »

وإذا كانت الأمور تسير على هذا النحو الذي رأيناه ، فهل هناك جدوى من الحديث عن القوة المحركة الأولى ؟ عن المحرك الأول ؟ الإجابة بالنفي . ونعود إلى الصورة التي استعرضناها من الميكانيكا ، صورة السير الدائري ، لتبين أن السير الدائري يمكن ، بناء على أساسيات الميكانيكا ، أن يدفعه الإنسان إلى الحركة من أي نقطة فيه ، ويمكن كذلك إيقافه من أي نقطة ، فليس له نقطة بداية ، أو نقطة نهاية ثابتة . وبالنسبة للمثل الذي نتناوله هنا يبدو أن أول ببطء طويل في الحركة التجارية عبر المحيط حدث حول عام ١٦١٠ أو ١٦٢٠ ، وكان ناتجاً عن انخفاض انتاج مناجم الفضة في أمريكا . ومن قائل إن هذا الانخفاض يفسره « قانون » العائد المتناقص ، والأرجح أنه جاء نتيجة لتناقص عدد السكان من الهنود الحمر وكانوا اليد العاملة التي لا غنى عنها . فلما تغيرت الحال حول عام ١٦٦٠ ، وعادت الحركة إلى مناجم بوتوسي وفي مناجم الفضة في إسبانيا الجديدة - المكسيك - في وقت كان فيه الركود العنيد يخيم على أوروبا ، كانت الدفعة التي أخرجت أوروبا من ركودها دفعة قادمة من أمريكا ، فقد عاد عمال المناجم من سكان أمريكا الأصليين يستخدمون من جديد . منقذ البرازيرو التقليدي (braseiro) (١٣٧) ، يستخلصون به المعدن . قبل أن تدب الحياة في المنشآت التعدينية الكبيرة التي وصفت في عصرها بـ « الحديثة » . والخلاصة أننا نجد في هذه المثل ما يشهد على أن النور الأول ، أو الباعث الأول (أولاً بالمعنى السلبى ، ثم بالمعنى الإيجابي بعد ذلك) كان مكانه ، مرتين على الأقل ، في الناحية الأخرى من المحيط الأطلسي ، في أمريكا .

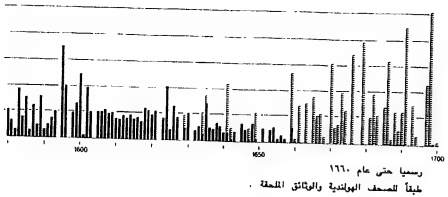
لم تكن تلك هي القاعدة . فبعد عام ١٧١٢ انفتح سوق أمريكا الأسبانية أمام الإنجليز ، وتمكنوا عن طريق الامتيازات asientos ، وعن طريق التهريب من إغراق هذه السوق بمنتجاتهم . وبخاصة الأقمشة الصوفية الإنجليزية التي كانوا ينزلون بها بكميات كبيرة ، ويقدمونها على الحساب إلى التجار في إسبانيا الجديدة - المكسيك ، وغيرها . وكانوا يحصلون على ثمنها قسماً . في هذه المرة كان الباعث أو القوة الدافعة forcing أو المحرك الأول منطلقاً من هذه الجانب من المحيط الأطلسي . ويشرح ديفو Defoe العملية نفسها في البرتغال شرحاً يصطنع حسن النية ، فيقول إن ما حدث هناك كان force a vend



هذا الرسم ازدانت به صفحة من كتاب بعنوان « قواعد كيسة يوصى بحفظها ،
والتزامها الشاب الذي يمارس البيع ، والتجارة » إذا شاء أن ينجو بنفسه من المهالك
Wohlgemeinte Erinnerungs Regeln Für einen Jungen Kauf- und Handelsmann»
عشر (المتحف الألماني القومي في نورنبرج) - من القرن السابع

abroad فرض العرض في الخارج بالقوة^(١٢٨) ولقد كان المهم على أية حال أن تباع
المنسوجات في العالم الجديد ، وألا تبقى طويلاً قابعة في المخازن ، لا تجد من يشتريها .

ولكن كيف السبيل إلى تمييز العرض عن الطلب ، في حالتنا هذه ، دون الرجوع إلى
التخطيط الرباعي لتورجو ؟ في إشبيلية كانت كميات البضائع التي تكوم في بطون سفن
الأسطول التجاري المتهينة للإبحار تتطلب من التجار لجمعها وضع كل ما لديهم من
احتياطيات مالية أو ائتمانية ، فإذا لم تكف سحبوا كمبيالات على الخارج (في الفترة بين
عشية خروج أسطول تجاري وعودته كانت كل الإمكانيات تستغل كلية ، فلم يكن من الممكن
استلاف مليم واحد في الميناء) ، كل هذا لإعداد العرض الذي يدفع إلى الأمام عملية
الإنتاج المتشعبة المتنوعة في الغرب ، وهذا العرض يصاحبه طلب ضمني ، ملح ، وقوي ، لم



١٢- كميات الفضة الأمريكية التي وصلت إلى أوروبا .

قام ميشيل مورينو Michel Morineau (انظر : Anuario de historia economica y social, pp. 257-359) بتجميع لمصادر الصحف الهولندية ، ولبينات التقارير الشهرية التي كان يكتبها السفراء الأجانب في مدريد ، ورسم من جديد منحنى استيراد الفضة في القرن السابع عشر . ويمكننا أن نرى من الرسم بوضوح متى كانت الذروة ، ومتى هبطت كميات الفضة التي وصلت إلى أوروبا منذ عام ١٦٢٠ . ثم الارتفاع الشديد بعد عام ١٦٦٠ (تدرج الأحداث الراسي : ١٠ ، ٢٠ ، ٢٠٠... الخ مليون بيتوس)

يكن مستتراً على الإطلاق : كان للتجار الذين وضعوا أموالهم في هذا الصادرات طلب ، كانوا يريدون أن يحصلوا على أموالهم عند عودة السفن في صورة فضة ، ذلك المعدن الأبيض المغربي . فإذا نظرنا إلى الناحية الأخرى إلى لايبراكوث ، وقرطاجينا ، ونومبري دي ديوس (وفيما بعد إلى پورتو بيلو) ، وجدنا هناك طلباً على خيرات أوروبا ، من منتجات زراعية وصناعية (تقع فيه عادة أثمان غالية) ووجدنا أن هذا الطلب كان يواكبه عرض واضح ، لا لبس فيه يتمثل في الفضة . وانظر إلى سوق پورتو بيلو الموسمي ، في عام ١٦٣٧ ، تجدهم يكومون سيئات الفضة على هيئة أكوام الحجارة (١٣٩) . ولو لم تكن هناك هذه الفضة ، هذا الشيء المرغوب ، لما تحرك ركب التجارة ما في ذلك أدنى شك . وهكذا نجد في الناحية الأخرى من المحيط عرضاً وطلباً يعملان مترامنين .

ومن الذي يستطيع أن يقطع بأن هذين العرضين - أي الإنتاجين اللذين يرتسم الواحد منهما في مواجهة الآخر - يغلبان الطلبين ، الرغبتين ، « فيما ليس عندي » ؟ أما ينبغي أن نقول على الأحرى ، أن العرضين لا يكون لهما وجود إلا بالنسبة إلى طلبين متوقعين ، وقابلين للتوقع ؟

كذلك فالمشكلة ليست مجرد مشكلة اقتصادية (ناهيك عن أن العرض والطلب أبعد ما يكونان مجرد أمور اقتصادية « خالصة » ، ولكن هذا موضوع آخر) . فمن الواضح أن هذه المشكلة مشكلة قوة وسلطة . ولقد كانت هناك شبكة قيادة تمتد من مدريد إلى إشبيلية ، ومن هناك إلى العالم الجديد ، تمثل السلطة . ولقد كان من المكوف أن يتهكم الناس على قوانين الهند *leyes de Indias* - أمريكا - ، وكانوا في ذلك يتهكمون على ما يتوهمه المتهمون من وجود سلطة حقيقية للملوك الكاثوليك الأسبان في تلك البقاع على الجانب الآخر من المحيط . وأنا أنتصور أن الأمور لم تكن تسير كلها طبقاً لمشيئتهم في تلك الأقاليم النائية . ولكن هذه المشيئة الملكية كانت تحقق بعض الأهداف ، وكأنما كان يجسمها هذا العدد من الموظفين المالكين تجسماً مادياً ، وهم لم يكونوا مشغولين بمصالحهم الخاصة فقط ، فقد كانوا على أية حال يجمعون الضرائب - الخمس - بانتظام ، باسم الملك ، والوثائق تذكر دائماً نصيب الملك فيما كانت السفن تحمله في طريق العودة ، وتضعه في مواجهة نصيب التجار . ولقد كان نصيب الملك إبان الرحلات البحرية « الأولى » هائلاً نسبياً ؛ صحيح أن السفن العائدة كانت تعود بالحد الأدنى من الوزن الذي يلزم لتوازنها ، ولكن هذا الحد الأدنى كان عبارة عن سبائك من الفضة . ولم يكن الاستعمار في ذلك الوقت قد اتسع بحيث يجتذب بضائع كثيرة من أوروبا في الاتجاه المقابل لاتجاه الفضة . ومعنى هذا أن ما كان يجري كان استغلالاً ، أكثر منه مبادلة ، استغلالاً لم يتوقف ولم يتلاش فيما بعد . وهناك تقرير فرنسي يرجع إلى عام ١٧٠٣ تقريباً يقول : « إن الأسبان اعتادوا [قبل حرب الخلافة على عرش أسبانيا التي تفجرت في عام ١٧٠١] أن يحملوا إلى أمريكا بضائع بـ ٤٠ مليون [جنيه توري] وأن يعوبوا بما يساوي ١٥٠ مليون من الذهب أو الفضة أو البضائع الأخرى . وكان هذا يجري كل خمس سنوات (١١٠) . وهذه الأرقام تمثل بطبيعة الحال القيمة الأولية للمبادلات . ولكن أياً كانت التصويبات الضرورية للوصول إلى قيمة الأرباح الحقيقية ، مع الأخذ في الاعتبار تكاليف رحلتي الذهاب والعودة ، فإن المثل واضح الدلالة على مبادلة غير متكافئة ، مع كل ما يتأتى عن هذا الاختلال من نتائج اقتصادية وسياسية .

وليس من شك في أنه ليس من الضروري ، ليتحقق الاستغلال ، أو التبادل الظالم ، أو التبادل الإجباري ، أن يكون ملك أو تكون دولة ضالعة في الأمر . ولقد كان غليون مانيللا يقوم برحلات تجارية ذاهبة عائدة على نحو غير مكوف من الناحية التجارية ، ولكن الهيمنة كانت موجودة ، لا تخطئها العين ، فقد كان تجار مكسيكو (١١١) هم الذين يهيمنون على الأرباح . كانوا ينزلون أكابولكو كالزوار المتعجلين ، فيمرون سريعاً على أسواقها الموسمية القصيرة ، ويخضعون لهيمنتهم طوال شهور بل سنوات تجار مانيللا (الذين كانوا بنورهم يسلكون على سبيل الانتقام لأنفسهم نفس المسلك مع التجار الصينيين) ، تماماً كما كان

التجار الهولنديون يستحبون بتجار ليغورنو المتعاملين معهم ، زماناً طويلاً . وإذا كانت هناك علاقة قوة وهيمنة ، فما معنى « العرض » و « الطلب » بالضبط ؟

الطلب

وحده

والآن وقد بلغنا في حديثنا هذا المبلغ ، فلا بأس ، في تقديري ، بأن تُخرج الطلبَ وحده - مؤقتاً - من السياق الذي يضمه ، وننظر إليه في حد ذاته . وتشجعتني على ذلك ملحوظات الاقتصاديين الذين يعكفون في وقتنا الحاضر على دراسة حالة البلاد النامية . أما راجنار نيركس Ragnar Nurkse^(١٤٢) فأراه قاطع حيث يقول : إنما ينبغي أن نشد الحبل الذي يحرك « الطلب » إذا أردنا أن نشغل المحرك ، أما التفكير في أن العملية الاقتصادية كلها - رهن بزيادة الإنتاج وحده فهو تفكير عقيم لا يؤدي إلا للفشل . هذا هو ما يقوله عن اقتصاد البلدان النامية ، وأنا أعرف تماماً أن ما ينطبق على العالم الثالث الحالي لا ينطبق هكذا تلقائياً على الأحوال الإقتصادية والاجتماعية في قرون العهد القديم - ما قبل الثورة الفرنسية . ولكن المقارنة تحفز فكرنا ، وتتيح لنا رؤية أفضل بالنسبة للمجالين . ولنا أن نستعيد تلك الملاحظة التي قالها كيني Quesnay في عام ١٧٦٦ ، والتي لا يبدو أنها فقدت قيمتها : « لن نفتقر أبداً إلى مستهلكين لا يتاح لهم أن ينالوا كل ما يتوقون إليه : أولئك الذين لا يأكلون إلا العيش الأسود ، ولا يشربون إلا الماء ، ويشتهون العيش الأبيض والتبيض ؛ أولئك الذين لا يجدون سبيلاً إلى أكل اللحم ، ويتوقون إليه ؛ وأولئك الذين لا يرتون سوى الرديء من الثياب ، ويتمنون الحصول على الثياب الجيدة ؛ وأولئك الذين لا يجدون خشب الوقود لينعموا بالدفء ، ويحبون أن تتاح لهم القدرة على شرائه ... الخ »^(١٤٣) . وهذه الشريحة من المستهلكين في ازدياد مستمر . ولنا أن نقول بعبارات أخرى إن هناك - مع الأخذ بما تفرضه الظروف واختلافها من فروق نوعية - « مجتمع مستهلكين » محتمل الوجود ، يتفق تسعة أعشار دخله بانتظام على ما ما يستهلكه ، ودخله هو العامل الوحيد الذي يفرض عليه الحدود التي يتحرك في إطارها ، وبعبارة أخرى : دخله هو الذي يرسم حدود شهيته . وهذه الحدود التي يفرضها الدخل محسوسة ، وصارمة ، وقائمة بالنسبة لغالبية الناس . ولقد كان علماء الاقتصاد الفرنسيون في القرن الثامن عشر ، شأنهم شأن علماء الاقتصاد المهتمين بالعالم الثالث اليوم ، يدركون هذه الحدود المفروضة على رغبات المستهلكين ، وكانوا يبحثون عن وصفات يؤدي اتباعها إلى زيادة الدخل ، وزيادة الاستهلاك الذي كان بواجبيلير Boisguilbert يقول عنه « إن تدهور الاستهلاك [...] يعني تدهور الدخل »^(١٤٤) . والخلاصة أن الهدف الذي سعى إليه هؤلاء الاقتصاديون كان يتمثل في العمل على زيادة الطلب

وهناك طببيعة الحال نوعيات من الطلب ، فقد كان كينيه من أعداء الطلب الذي يستهدف « الترف والزخرف » ، وكان يدعو إلى « الاستهلاك اللازم للحياة »^(١٤٥) وكان يعني به توسيع دائرة الطلب بالنسبة للطبقة المنتجة . وهو ليس على خطأ فيما ذهب إليه : فهذا الطلب جوهري لأنه « مستمر » ، وضخم ، وقادر على أن يحفظ على مدى الزمن ما يحدثه من ضغط ، وما يريده من احتياجات ، أي قادر على توجيه مسار العرض توجيهاً صائباً ، لا خطأ فيه . وكل زيادة تطرأ على هذا النوع من الطلب تنسم بأهمية أساسية في التأثير على النمو الاقتصادي . ونحن نعلم أن هذا الاستهلاك اللازم للحياة يقوم على نوعيات أساسية من الطلب تنفرع عن اختيارات قديمة (القمح ، أو الأرز ، أو الذرة) وعما ترتب عليها من نتائج ، ومشتقات عديدة (١٤٦) تمثل احتياجات لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنها : الملح ، الخشب ، المنسوجات ... وما من شك في أنه ينبغي علينا أن نأخذ في اعتبارنا هذه الحاجات الأساسية ، التي لم يكتب تاريخها إلا فيما عز وندر ، عندما نقيّم أنماط الطلب الضخمة ، والجوهرية وما أحدثته من معجزات . من هذه المعجزات مثلاً أن الصين نجحت في أن تنقل إلى الشمال ، حتى بكين ، عن طريق الممر المائي الطويل وهو القنال الإمبراطوري ، الأرز ، والملح ، والخشب من منتجات أقاليم الجنوب ؛ ومنها ما قامت به الهند من نقل أرز البنغال بطريق البحر ، ونقل الأرز والقمح بطريق البر على متن قوافل تتألف من آلاف الثيران ؛ ومنها ما جرى في أوروبا من تداول القمح ، والملح ، والخشب في كل مكان ؛ ومنها أن ملح بيكيه Peccais في منطقة اللانجوك الفرنسية كان ينتقل على صفحة نهر الرون بطوله حتى يصل إلى سيسيل Seysel^(١٤٧) ؛ ومنها أن ملح قادس ، bal ، وخليج بورجنيف Bourgneuf كان يذهب من الأطلنطي إلى بحر الشمال ، وبحر البلطيق . ومن هذا القبيل الحلم الذي راود إسبانيا في أواخر القرن السادس عشر ، بفرض حصار على واردات الأراضي الواطنة من الملح كونه يلة لإخضاعها^(١٤٨).

أما الخشب الذي أشرنا في المجلد الأول من كتابنا هذا إلى استخداماته الواسعة ، فلا يمكن أن يمنع الإنسان نفسه من الاندهاش عندما يتخيل عمليات النقل الهائلة التي نقلت الخشب على صفحة أنهار أوروبا والصين ، على هيئة أطواف ، وأكوام مترابطة متوالية كالقطارات ، وجنوع طليقة طافية ، وسفن يحطمونها عندما تبلغ ميناء الوصول (كما كانوا يفعلون عند مصب نهر اللوار وغيره من المجاري المائية الأخرى) ، سفن بحرية محملة بالألواح والعروق والكتل ، سفن مشيدة خصيصاً لكي تنقل إلى الغرب والجنوب صواري الشمال التي لا نظير لها . واستخدم الخشب رداً من الزمان وقوداً ؛ وتطلّب التحول إلى الفحم ، والنفط ، والكهرباء عمليات تكيف استمرت أكثر بكثير من قرن من الزمان . أما النبيذ ، الذي يعتبر من المكونات الأساسية للحضارة الأوروبية ، فقد استمر دون ما توقف .

وربما بالغ پير شونو Pierre Chaunu ، ولكنه لم يبالغ إلا قليلاً ، عندما قال إن أساطيل نقل النبيذ كانت بالنسبة لاقتصاديات العهد القديم مناظرة لأساطيل نقل القمح في القرن الثامن عشر ، ومناظرة لأساطيل نقل القمح في القرن التاسع عشر (١٩). أما القمح ، وهو مادة ثقيلة ، رخيصة نسبياً ، فلم يكن ينقل إلا في أقل حدود ممكنة ، فقد كان يزرع في كل مكان تقريباً . فإذا ما ساء المحصول في منطقة ما ، وقل المتاح منه ، قام القمح برحلات طوال ، وجاء من قريب ومن بعيد ليسد العجز .

وإذا تصورنا هذه البضائع على هيئة شخصيات مسرحية ، فإنها تكون شخصيات ضخمة ، ثقيلة الحركة ، ولكن هناك شخصية البضاعة الترفية ، شخصية رقيقة ، خفيفة ، ولكنها براقية ، وتحدث الكثير من الدوي ، والمال يجري نحوها ، ويطيع أوامرها . هناك طلب فائق على البضاعة الترفية ، وتجارة خاصة بها ، وتحركات تتشكل بحسب مزاجها . وهناك الرغبة - التي نادراً ما تكون صادقة كل الصدق مع نفسها ، والموضة المستعدة دائماً للتتكّر اليوم لما تمسكت به بالأمس ، تخلفان « حاجات » مصطنعة وعنيفة ، تتغير ، ولكنها لا تختفي إلا لتفسح مكاناً لرغبات أخرى عارمة تبدو مثلاً وهمية ، نذكر على سبيل المثال : السكر ، والكحول ، والتبغ ، والشاي ، والقهوة ، وعلى الرغم من أن الناس استمروا يغرزلون ، وينسجون كثيراً في بيوتهم ، من أجل الاستخدام اليومي ، فقد كانت الموضة والترف يهيمنان على طلباتهم من المنسوجات على المستويات الأكثر تقدماً ، والأفضل تجارة .

في أواخر القرن الخامس عشر انصرف الأغنياء عن الأقمشة المذهبة والمفضضة إلى الأقمشة الحريرية ، وانتشر الحرير ، وأصبح شيئاً شائعاً شعبياً إلى حد ما ، وتحول إلى علامة لكل صعود اجتماعي ، وظل كذلك لأكثر من مائة سنة ينشر الغنى أعظم الغنى بين ربوع إيطاليا ، قبل أن تتطور مصانع الحرير في جنويات أوروبا قاطبة . ثم تغير كل شيء عندما انتشرت موضة القماش على النمط الإنجليزي في الربع الأخير من القرن السابع عشر . أما في القرن التالي فقد تفجرت فجأة موضة الأقمشة القطنية المنقوشة ، التي كانوا يستوردونها في البداية من الهند ، ثم جرى تقليدها في أوروبا . وكانت السلطات المسؤولة في أوروبا قد بذلت جهوداً ضخمة من أجل حماية الصناعات المحلية ضد غزو هذه الأقمشة الرقيقة الواردة من الهند . ولكن الجهود التي بذلت لم تجد نفعاً ، لا الرقابة ، ولا التفتيش ، ولا السجن ، ولا الغرامة ، ولا الخيال الجامع الذي أسترسل فيه الناصحون . من هؤلاء الناصحين بريسون دي جوي Brillon de Jouy ، تاجر في شارع بوربونو Bourdonnois بباريس ، الذي اقترح أن يدفع لثلاثة من رجال البوليس ٥٠٠ جنيه لكل واحد منهم « ليقوموا في الطريق العام بتجريد النساء اللابسات ثياباً مصنوعة من أقمشة الهند » ، أو إذا كانت هذه الطريقة مفرطة الصرامة « لإلباس بعض العاهرات ملابس

من أقمشة الهند « ثم تعريتهن علناً على سبيل الردع ^(١٠٠) . وهناك تقرير رفع إلى المفتش العام ديمارييتس Desmaretz في عام ١٧١٠ تضمن تعبيراً عن قلق جاد من هذه المعارك: هل سنجبر الناس على أن يستبدلوا ملابسهم بغيرها ، في الوقت الذي غلت فيه الأقوات ، وشحت النقود ، وأصبحت السندات الحكومية مرهقة ، قليلة النفع ؟ ثم كيف السبيل إلى مناهضة الموضة ؟ ^(١٠١) أقصى ما يمكن عمله هو التهكم عليها ، كما فعل دانييل ديفو Daniel Defoe في عام ١٧٠٨ ، في مقال نشره في مجلة ويكلي ريفيو Weekly Review : « إننا نرى نساءً من الطبقة الراقية يتدثرن بسجاجيد هندية كانت خادماتهن قبل وقت قليل يعتبرنها دون مستواهن ! لقد حصلت الأقمشة الهندية على ترقية ، وصعدت من مكانها المنحط على الأرضيات ، إلى ظهور هذه النسوة ؛ فبعد أن كانت تستخدم كسجاجيد ، أصبحت جونيكلات ، والملكة نفسها ، كانت في ذلك الوقت ، تحب أن تظهر مرتدية ثياباً من الصين أو اليابان ، أعني ثياباً من الحرير ، وقطنيات الصين . وليس هذا هو كل ما في الأمر ، فقد غزت بيوتنا ، ومكاتبنا ، وغرف نومنا : ستائر ، وشلت ، وكراسي ، بل السراير نفسها ، كلها من أقمشة الهند .. »

وسواء كانت الموضة مضحكة أو لم تكن ، فإنها من حيث هي طلب ملح ، متشعب ، خارج عن المألوف ، تنتهي بالانتصار على كل ما يناهضها . في فرنسا ، لم يفلح ٣٥ قراراً في « علاج الناس من التصميم العنيد على التهريب [تهريب الأقمشة القطنية الهندية] ؛ فبعد أن لجأت السلطات إلى مصادرة البضائع ، وفرض غرامة على كل من يشتريها ، أو يبيعها ، اضطرت إلى إصدار مرسوم في ١٥ ديسمبر من عام ١٧١٧ بإضافة عقوبات بدنية ، من بينها عقوبة التجديف مدى الحياة على القوارب الجاليرية ، بل عقوبات أفظع إذا استدعى الأمر ... » ^(١٠٢) . إلا أن الحظر الذي فرض على الأقمشة القطنية الهندية رفع في عام ١٧٥٩ ^(١٠٣) ، وقامت مصانع المنسوجات القطنية الهندية في كل جنابات المملكة ، سرعان ما نافست المصانع الإنجليزية ، ومصانع الكانتونات السويسرية ، والمصانع الهولندية - بل مصانع الهند نفسها ^(١٠٤) .

العرض

وحده

علما - الاقتصاد الذين يهتمون بالعالم قبل الثورة الصناعية مجمعون على شيء وهو أن العرض كان فيه قليل الأهمية . فقد كان يفتقر إلى المرونة ، ولم تكن له القدرة على أن يتكيف بسرعة مع أي طلب ^(١٠٥) . أضف إلى هذا أن الفرق كان شاسعاً بين العرض في مجال الزراعة ، والعرض في مجال الصناعة .



قمّاش من الحرير الصيني (لامباس) من عصر الملك لويس الخامس عشر . (متحف المنسوجات
التاريخي ، ليون) .

ولقد كان الركن الجوهري الذي يركز عليه اقتصاد ذلك العصر هو النشاط الزراعي، وهو نشاط شهد في بعض المناطق في العالم، وبخاصة في إنجلترا تطوراً، حيث زاد الإنتاج، وزادت إنتاجية الحقول زيادة « ثورية » بفضل بعض العناصر التقنية والاجتماعية مجتمعة. ولكن، حتى في إنجلترا - كما لاحظ المؤرخون في كثير من الأحيان - كانت المصادفة التي حققت المحاصيل الطيبة المتتالية في السنوات من ١٧٢٠ إلى ١٧٥٠ (١٥٤) هي التي أثرت تأثيراً واسع النطاق في الانطلاق الاقتصادي للجزيرة البريطانية. وعلى الرغم من ذلك فالملاحظة العامة تبين لنا أن الإنتاج الزراعي ظل مجالاً ساكناً، بقي فيه كل شيء على حاله.

وعلى العكس من ذلك كان هناك مجالان، أولاً مجال الصناعة، ثم مجال التجارة، حدثت فيهما ألوان من التقدم، ظهرت واضحة منذ وقت مبكر، على الرغم من أن حداً أعلى داخلياً وخارجياً كان يحد كل انطلاقة تتسم بشيء من القوة الزائدة، وظل الوضع على هذه الصورة إلى الثورة الصناعية، وطالما كانت نسبة كبيرة من السكان تعيش في ظل هيمنة نظام الزراعة الصغيرة التي يتولى كل واحد فيه زراعة حقله. أما في مجال الصناعة، فالرأي عندي - قياساً على اعتبارات أقرر أنها قابلة للجدل وأنها لا تأخذ إلا بالخطوط العريضة - أن حجم الإنتاج الصناعي في أوروبا تضاعف خمسة أضعاف على الأقل في الفترة من عام ١٦٠٠ إلى عام ١٨٠٠، والرأي عندي أيضاً أن النقل قد وسع خدماته وأصلحها وعدّلها بشكل واضح. كذلك شهد الاقتصاد القومي في البلدان المختلفة انفتاحاً أدى إلى تضاعف التبادل التجاري أضعافاً مضاعفة. وإذا نحن نظرنا من هذا المنظور إلى الساحة الفرنسية الواسعة، وهي ساحة تعتبر مجالاً ممتازاً لملاحظة التغيرات المختلفة، وجدنا أن هذا الانفتاح كان في تقدير المؤرخين يمثل أبرز أحداث القرن الثامن عشر وأهمها (١٥٥).

والنتيجة التي أود أن أصل إليها هي أن العرض الذي كان متاحاً في تلك الآونة في نهاية القرن الثامن عشر، في مواجهة عملاق الاستهلاك الشره، لم يكن على تلك الصورة من الضائلة والتواضع التي قد يفترضها الإنسان مقدماً. ومن البديهي أن العرض أخذ يزداد قوة مع تقدم الثورة الصناعية، وما زال يقوى حتى أصبح في عام ١٨٢٠ شخصية كبيرة على مسرح الأحداث. ومن الطبيعي، نتيجة لهذا، أن نرى علماء الاقتصاد يتنبهون إلى دوره، ويلهجون بالثناء عليه، والإعجاب به. ولقد علا قدر العرض إبان وضع، وانتشار ذلك « القانون » الذي عرف باسم قانون جان باتيست سي Jean-Baptiste Say (ولد عام ١٧٦٧ وتوفي عام ١٨٢٢) .

كان جان باتيست سي رجلاً ذا مهارة ممتازة في التبسيط والنشر بين الناس، ولم يكن

« عبقرياً » ، إذا صدق اعتراض كارل ماركس ، ثم إنه لم يكن مؤلف ذلك القانون - الذي سمي كذلك بقانون « منافذ التوزيع » ، بالضبط كما أن توماس جريشام Thomas Gresham لم يكن مؤلف القانون الشهير الذي عرف باسمه . ولكن الناس لا يقدمون القروض إلا إلى الأغنياء ، ولا ينسبون الأشياء إلا لأصحاب الأسماء اللامعة . وهذا هو جان باتيست سي قد أعطى انطباعاً بأنه سيطر على فكر علماء الاقتصاد في عصره . والحق أن عناصر قانون « منافذ التوزيع » وردت من قبل في كتابات آدم سميث Adam Smith ، وعلى نحو أكثر وضوحاً في كتابات جيمس ستewart James Stewart (ولد في عام ١٧١٢ - وتوفي في عام ١٧٨٠) . وكذلك كان تورجو Turgot يقدم صياغة أولى للنظرية عندما وضع على لسان جوزيا تشايلد Josiah Child تلك العبارة : « أما أن عمل الرجل يتيح العمل لرجل آخر ، فمبدأ لا سبيل إلى نقضه » .^(١٥٧) والقانون في حد ذاته بسيط جداً يمكن التعبير عنه كما يلي : أي عرض في السوق يستدعي طبقاً للقاعدة الطلب المقابل له . ولما كانت هذه البساطة ، كما هي الحال دائماً مع كل عبارة بسيطة ، تضم في طياتها تعقيداً عميقاً ، فقد تناول كل عالم اقتصادي العبارة ، وأضاف إليه ما حله . قال جون ستewart ميل John Stewart Mill (ولد في عام ١٨٠٦ - وتوفي في عام ١٨٧٢) : « كل زيادة في الإنتاج ، إذا ما وزعت دون خطأ في الحساب على كل أنماط المنتجات ، وبحسب النسب التي تتطلبها المصلحة الخاصة للفرد ، تخلق - أو على الأحرى تمثل - الطلب الخاص بها » .^(١٥٨) . والحقيقة أن المقصود بهذه العبارة غير واضح ، على الرغم من أن صاحبها كان يقصد بها الوضوح المفرط . وهذا هو شارل جيد Charles Gide (ولد في عام ١٨٤٧ - وتوفي في عام ١٩٢٢) يقول هذه العبارة التي قد لا يفهمها القاري ، للهولة الأولى بغير مساعدة : « كل منتج يجد له من منافذ التوزيع بقدر ما يكون هناك من التنوع في المنتجات الأخرى والوفرة فيها » .^(١٥٩) - وهذا يعني بعبارة أخرى أن العرض يجد الطلب المناسب له بسهولة أكبر إذا كانت هناك وفرة في العروض الأخرى . وهذا هو هنري جيتون Henri Guittou يكتب في عام ١٩٥٢ : « اليدان تمتدان ، اليد التي تعطي ، واليد التي تتلقى [...] وهكذا فإن العرض والطلب تعبيران عن حقيقة واحدة » .^(١٦٠) وهذا صحيح . ويمكننا أن نسلك سبيلاً آخر لشرح الموضوع شرحاً أكثر منطقية : إن إنتاج أي سلعة ستُعَرَّضُ في السوق بعد فترة قصيرة ، قد أحدث - بعملية الإنتاجية هذه - توزيعاً للمال : فقد تطلب دفع ثمن المواد الأولية ، وتسديد تكاليف النقل ، وتوزيع المراتب على العمال . هذا المال الذي تم توزيعه مصيره العادي أن يعود إلى الظهور مرة أخرى بعد وقت قليل نسبياً ، في صورة طلب ، أو إذا أردنا كلمة سهلة : في صورة شراء . وهكذا فإن العرض يعطي نفسه بنفسه موعد اللقاء مع الطلب .

هذا القانون الذي نسب إلى سمي كان هو القانون ، وكان هو التفسير الذي أخذت به عدة أجيال من علماء الاقتصاد الذين لم يشكوا فيه ، إلا في حالات استثنائية ، وظل الوضع على هذه الحال إلى عام ١٩٣٠ تقريباً . ولكن القوانين الاقتصادية ، أو على الأحرى ما يطلق عليه اسم القوانين الاقتصادية لا تستمر قائمة إلا طالما استمرت وقائع ورغبات عصر اقتصادي تكون هي بالنسبة إليه المراسم العاكسة والتفسيرات الأمنية نسبياً لما هو قائم فيه . فإذا جاء عصر آخر ، جاءت معه « قوانينه » الجديدة . حول عام ١٩٣٠ قلب كينز Keynes بغير جهد قانون سمي الذي عاش أكثر من مائة سنة ، وكان من بين الحجج التي استند إليها ما فكر فيه من أن المنتفعين بالعرض في وقت تكوينه لا يكونون بالضرورة مستعدين للتقدم إلى السوق بالطلب . فمن لديه المال ، لديه القدرة على الاختيار : الاختيار بين الاحتفاظ به ، أو إنفاقه ، أو استثماره . وليس هدفنا هو أن نتناول بالتفصيل نقد كينز الذي كان يقيناً في زمانه مثمراً وواقعياً . فلا يعني أن نبين هل كان في عام ١٩٣٠ على حق أم لم يكن . كذلك لا يعني أن نبين هل كان سمي في عام ١٨٢٠ على حق أم لم يكن . أما الذي يعني فهو هل كان على حق ، أو هل ينطبق حكمه على الفترة السابقة على عصر الثورة الصناعية ؟ هذا السؤال ، وهذا السؤال وحده ، هو ما يعني ، ولكننا لسنا على يقين من أننا سنجيب عن هذا السؤال بما يرضينا .

في الفترة السابقة على الثورة الصناعية نرى أنفسنا حيال اقتصاد يتعرض للكثير من الأعطال ، لا انسجام فيه بين القطاعات المختلفة ، فهي تسير بخطى متباينة ، بغض النظر عن المسار الاقتصادي . فإذا انطلق قطاع ، لم يشد معه بالضرورة القطاعات الأخرى . بل من الممكن أن تقوم القطاعات المختلفة ، الواحد بعد الآخر ، على التوالي بدور عكسي ، بدور طوق الخنق الذي يطبق على رقبة القطاع المنطلق في عملية تقدم لا انتظام فيها على الإطلاق . ونحن نعلم علم اليقين أن التجار في ذلك العصر كانوا دائمي الشكوى ، وكانوا يبالغون ، ولكننا لا يمكن أن نتصور أنهم كانوا يكذبون في كل ما كانوا يشكون منه ، وأنهم كانوا يخترعون مشكلاتهم ، والنكسات الاقتصادية ، والأعطال ، والتصدعات ، والفشل ، حتى على المستوى العالي لتحركات المال . ولم يكن قطاع الصناعة - الذي كان جان باتيست سمي يفكر فيه - يستطيع أن يتوقع في مثل هذه الظروف أن يلقي عرضه تلقائياً استقبلاً حاراً دائماً . والمال الذي توزعه الصناعة ، يتفرق على نحو متباين بين موردي الأدوات ، وموردي المواد الأولية ، والقائمين بالنقل ، والعمال . وكان العمال يحصلون على النصيب الأكبر من النفقات . وكان العمال يمثلون « عناصر اقتصادية » عجيبة ، فما كان المال يصل إلى أيديهم حتى تدفع به أيديهم إلى أفواههم كما يقولون . وهذا هو ما يفسر لنا أن « دوران النقود يزداد سرعة كلما نزل إلى الطبقات الدنيا »^(١٧١) ، وأكثر دوران

سرعة هو - في رأي إيزاك دي بينتو Isaac de Pinto - دوران قطع العملة الصغيرة . وكان عالم المالية الألماني ف . ف . فون شروتر F. W. Schrötter^(١١٢) يوصي في عام ١٦٨٦ بتنمية النشاط الحرفي كوسيلة لتنمية دوران النقود ، ويقول إن توزيع النقود على الحرفيين لا يعني غيابها إلا للحظة فقط ، فسرعان ما تعود عَنَّا إلى الدوران العام . ولنا أن نصدقه فيما قال ، فهذا هوريكارو Ricardo يؤكد في عام ١٨١٧ مرة أخرى إن « المرتب الطبيعي للعامل ، وهو المرتب الذي يترواح من حوله » المرتب الجاري « هو الحد الأدنى الذي يتبع له البقاء ، والحفاظ على الحياة^(١١٣) والعامل الذي لا يكسب إلا الضروري ، لا أكثر ، يضحى بالمال أولاً لتغطية طلب القوت : فهو يستجيب خاصة للعرض الزراعي ، علماً بأن سعر الأوقات هو الذي يحدد أجره . فليس العامل من طلاب البضائع المصنعة التي ينتجها والتي كثيراً ما تدخل في إطار الترف^(١١٤) ، فالطلب في حالة العمال لا يكون في أحسن الظروف إلا طلباً غير مباشر . كذلك فالقوائض التي تتحقق أحياناً ، وبغير انتظام ، في مجال الإنتاج الزراعي فوائض محدودة ، لا يؤدي قيام الخولي ، أو الأجير ، أو الفلاح المستقل الصغير ببيعها إلى ظهور قدر يُذكر من الطلب غير المباشر على المنتجات الصناعية .

وهذا هو الإطار العام الذي ينبغي أن نفهم فيه أفكار الاقتصاديين الفيزيوقراطيين التي قد تبدو لنا غريبة ، محيرة . لقد كانوا يدعون إلى الاهتمام في المقام الأول بالثروة الزراعية ، ولم يكونوا مخطئين في عصر كان فيه العرض في مجال المنتجات الزراعية الغذائية يجد دائماً صعوبة في الوفاء بالطلب ، وفي اللحاق بالتزايد السكاني الكبير . ومن الناحية الأخرى نلاحظ أن النكسات المتتالية التي كانت تلم بالصناعة كان السبب فيها ضالة الطلب ضالة مفرطة ، سواء من جانب السكان الريفيين ، أو الصناع الحرفيين والعمال من أهل المدن . والحق أن التمييز الذي أبرزه ف . ج . فيشر F. J. Fisher^(١١٥) بين الزراعة التي كان العرض يفرملها ، والصناعة التي كان الطلب يفرملها ، هو تلخيص بارع يصف الأحوال الاقتصادية في العهد القديم .

وما دام الأمر كذلك فأغلب الظن أن قانون سي أقل انطباقاً على القرون السابقة على الثورة ، منه على القرن العشرين . وجدير بالذكر أن رجال الصناعة في القرن الثامن عشر لم يكونوا ينشئون مؤسساتهم الكبيرة إلا بدعوم مالية ، وبقروض بدون فائدة ، واحتكارات كانوا يمنحونها مقدماً . وربما ظننا أنهم كانوا رجال أعمال ينعمون بالراحة والسعة ، مطمئنين إلى الربح . ولكن الحقيقة غير ذلك ، فلم يكونوا ينجحون جميعاً ، في ظل هذه الظروف الصعبة ، بل كانوا كثيراً ما يبعدون عن النجاح بعداً شديداً . لم يكن العرض المتعاطم الذي يحتاجون إليه قد أتبع بعد . كان على العرض المتعاطم ، القادر على خلق حاجات جديدة ، أن ينتظر حتى يحين حينه في المستقبل بعد أن تعمل الثورة الصناعية

عملها ، وتنتهي عصرأ وتستهل عصرأ جديداً . وليس هناك من برّ ميشيليه Michelet في وصفه كيف أن الثورة الصناعية كانت في نهاية المطاف ثورة طلب ، وتحول للـرغبات « ، وأنا استخدم هنا كلمة تـورجو التي سـيرتاح إليها نفر من فلاسفة العصر الحاضر . كتب ميشيليه في عام ١٨٤٢ يقول : « كانت صناعة الغزل في أسوأ أحوالها ، كانت تخزنق ، وكانت المخازن قد امتلأت حتى كادت تتفجر من كثرة ما بها ، والبضائع واقفة لا تجد سبيلاً لتصريفها ، وأصيب الصانع بالرعب ، فلا هو يجد لديه الجرأة على العمل ، ولا هو يطبق البطالة بما لديه من آلات شرهة . [...] وهبطت الأسعار دون جدوي ؛ ثم هبطت مرة أخرى ، ومازالت تهبط . حتى أصبح سعر القطن ستة سولات . [...] وهنا حدثت المفاجأة التي لم يكن أحد يتوقعها . كانت كلمة ستة سولات إشارة الصحوة . فقد تحرك ملايين المشترين ، من الفقراء الذين ما كانوا من قبل يشترون لأن الأسعار كانت فوق طاقتهم . وتبين كل ذي بصيرة كيف يمكن أن يتحول الشعب إلى جمهور مستهلك ضخم هائل . وخلت المحلات من البضائع بين عشية وضحاها . وعادت الآلات تدور بأقصى طاقتها . [...] وكانت تلك ثورة في فرنسا ، ثورة كبيرة . ولكنها لم تشد إليها إلا القليل من الانتباه . كانت ثورة حققت النظافة ، والجمال في بيوت الفقراء ؛ فهذه الملابس الداخلية ، وبياضات السراير ، ومغارش المناضد ، وستائر النوافذ : استخدمتها طبقات اجتماعية كاملة لأول مرة في حياتها منذ أن خلقت الدنيا » (١٦٦) .

الأسواق

وجغرافيتها

تغافلنا في الفقرة الماضية عن التاجر حتى نركز اهتمامنا على دور الضغوط والقواعد الاقتصادية . وسنتغافل عنه في الفقرة التالية كذلك لكي نركز اهتمامنا على الأسواق في حد ذاتها: المجال الذي تشغله ، حجمها ، وزنها ، باختصار: جغرافيتها. فكل عملية تبادل تحدث في مجال. وليس هناك مجال محايد ، أعني أنه ليس هناك مكان لم يحوره الإنسان، وينظمه . ومن المفيد تاريخياً أن نرسم المجال المتغير الذي يهيمن عليه بيت تجاري ، أو مركز تجاري ، أو أمة تجارية ، أو يسيطر عليه نشاط تجاري معين – مثل تجارة القمح ، أو الملح ، أو السكر ، أو الفلفل ، أو حتى المعادن الثمينة . إننا عندما ننهج هذا النهج نسعى إلى إلقاء الضوء على أثر اقتصاد السوق في مكان معين ، وما استخدمه اقتصاد السوق من سبل ديناميكية مستمرة ، وما اعتوره من ألوان النقص والعيوب المتكررة .

البيوت التجارية

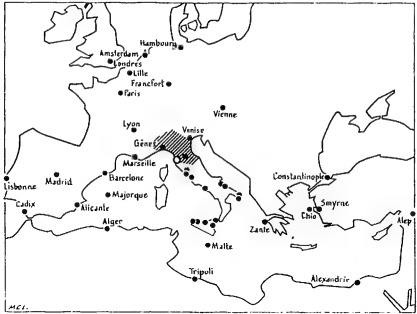
ومجالاتها

التاجر على صلة دائماً بمن يشترون منه ، وبمن يورثون إليه ، بمن يقرضونه ، وبمن يفرضهم ، على اختلاف مساكنهم . فإذا أثبتنا مساكن هؤلاء على خريطة ، ارتسم أمامنا مكان يسيطر في مجموعته على حياة التاجر . ولهذا المكان دلالاته ، فكلما كان واسعاً ، كانت تلك علامة على أن التاجر مهم من الناحية النظرية ، بل ومن الناحية الفعلية في الغالبية الغالبة من الأحوال .

والمنطقة التي كان آل جانفيليازي Gianfigliuzzi^(١٦٧) وهم تجار أصلهم من فلورنسة ، جاؤا إلى فرنسا ، واستقروا فيها في النصف الثاني من القرن الثالث عشر ، يمارسون فيها أعمالهم التجارية ، منطقة كانت تغطي جبال الألب ، وبخاصة إقليم الدوفينية Dauphiné ، ووادي نهر الرون : وكانت تمتد غرباً فتصل إلى مونيبيليه وكاركاسون Carcassonne . فإذا اتبعنا مسار الزمن ، وقفزنا ثلاثة قرون إلى عام ١٥٥٩ تقريباً ، وجدنا أن آل كاپوني Capponi التجار في أنتويرب Antwerpen^(١٦٨) – وهم من العشيرة التوسكانية ذات الأهمية والشهرة العالميتين – كانوا يمارسون عملياتهم التجارية ، بناء على ما تنبئهم من رسائلهم وسجلاتهم ، من داخل منطقة طويلة ، وضيقة ، تمتد من بحر الشمال إلى البحر المتوسط ، حتى بيزا ، وفلورنسة ، وتتفرع بعد ذلك في اتجاه الجنوب . وهذه المنطقة هي نفس ، أو تقريباً نفس المنطقة التي امتدت من هولندا إلى إيطاليا في النصف الأول من القرن السادس عشر ، واحتوت ، وقادت الأنشطة التجارية التي مارسها آل

سالفياتي Salviati ، من تجار بيزا ، ولهم أرشيف يضم كما ضخماً من الوثائق لم تدرس دراسة وافية من الناحية العملية حتى الآن . وكانت الشبكات التجارية الإيطالية في القرن السابع عشر تتجه إلى الامتداد من خلال حوض البحر المتوسط قاطبة ، في نفس الوقت الذي كانت تتجه فيه إلى الانحسار عن الشمال ، حيث أخذت قبضتهم تهن وتضعف ، ومواقعهم تتهاوى . وهناك سجل للأعمال التجارية " commessioni e ordini " (من عام ١٦٥٢ إلى عام ١٦٥٨) مملوك للبيت التجاري التوسكاني سامينياتي Saminati^(١٧٨) كان محور أعماله في مدينة ليفورنو ، نتبين منه أن شبكة الأعمال التجارية كانت بصفة أساسية مركزة على منطقة البحر المتوسط ، المدن الأولى فيها هي : البندقية ، أزمير ، طرابلس الشرق ، طرابلس الغرب ، ميسينا ، جنوة ، مارسيليا ؛ تليها القسطنطينية ، والإسكندرية ، وباليرومو ، ومدينة الجزائر - وهي مدن كثيراً ما كانت تجري معها المعاملات . أما نقاط الاتصال بالشمال فاقترضت على ليون ، وأمستردام ، وكانت أمستردام أكثر أهمية . أما السفن المستخدمة فكثيراً ما كانت هولندية أو إنجليزية . وكانت ليفورنو تبتأثر بالقدر الأكبر من النشاط ، وتذكر سجلات هذا البيت التجاري أنه جرى في أرخانجيلسك شحن سفينتين بالجلود الروسية الحمراء . استثناء يؤكد القاعدة !

ولو قد أتاحت لنا مئات أو آلاف السجلات من هذا النوع ، لارتسم أمامنا من تلقا نفسه تخطيط مفيد للمكان التجاري وللبيوت التجارية ؛ ولاستطعنا أن نجد السبل للمقابلة بين مكان الشراء ، ومكان البيع ، ولشرح بعضها بالاستعانة ببعض الآخر ، ولامكننا أن نميز المكان الذي ترد إليه البضائع ، والمكان الذي تخرج منه الصادرات . ولاستطعنا أن نتبين نمط المكان الذي يتخذ شكل المغزل ، وهو نمط يسير فيه النشاط التجاري من الناحية العملية في خطوط مستقيمة ، ويلوح كأنه فرع ينطوي على محور رئيسي ، ويقتصر عليه ، ونمط المكان الذي يتخذ شكل الدائرة الواسعة الكبيرة التي تعبر عن عصور الازدهار والتبادل السهل . وسيكون في مقدورنا بغير شك ، بعد أن نتناول المثل الثاني أو الثالث ، أن نستنتج ، بديهياً ، أن التاجر الذي نراه يستقر في إطار منطقة تجارية كبيرة وممتدة تاجر ناجح . وكان كوتروجلي Cotrugli ، وهو من أبناء مدينة راجوزة في القرن الخامس عشر ، يعبر عن هذا المعنى بقوله : « على من يريد صيد السمك الكبير أن يذهب إلى البحيرات الكبيرة »^(١٧٩) . ولقد أعجبتني القصة التي حكاها إيريش ماشكه Erich Maschke^(١٨٠) عن تاجر وكاتب حوليات من مدينة أوجسبورج الألمانية ، الذي تعب في بداية اشتغاله بالتجارة ، ولم تتغير أحواله ، وينعم بالراحة إلا منذ اليوم الذي أُلْم فيه بالبندقية ، التي كانت مكاناً تجارياً كبيراً . وفي هذا المقام نذكر تاريخين كانا علامتين على تحول زاهر باهر في حياة آل فوجار Fugger ، أولهما سبتمبر من عام ١٣٦٧ ، عندما خرج هانس فوجار Hans Fugger



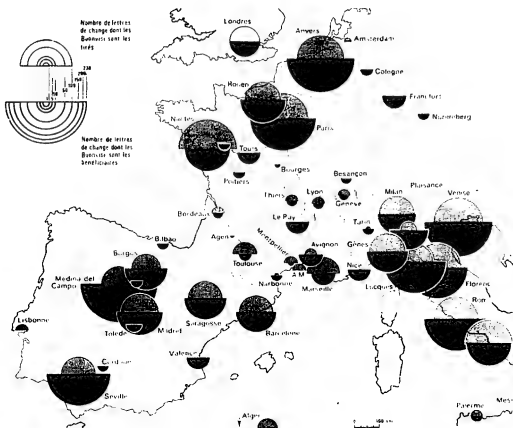
١٢ - العلاقات التجارية لبيت سامبنياتي التجاري في القرن السابع عشر .

استطاع أرماتسو سابيوري Armando Saporì أن ينقذ الوثائق العديدة لبيت آل سامبنياتي التجاري، الذي كان يتخذ من فلورنسا وإلغورنو مقراً له . وحفظها في ميلانو (البيكوني Bocconi) . والمساحة المخططة في وسط إيطاليا وشمالها هي منطقة العلاقات الكثيفة لبيت التجاري ، الذي كان حاضراً في كل ربوع حوض البحر المتوسط : في قانس ، ولشبونة ؛ وكذلك في الشمال (باريس ، ليون ، فرنكفورت الخطة على الماين ، ليل ، لندن ، أمستردام ، هامبورج ، فيينا) . خريطة من إعداد الأنسة م. ك. لابيير M.-C. Lapeyre .

من قرينته التي ولد فيها ، قرية جرابن Graben وانتقل إلى مدينة أوجسبورج القريبة، فاستقر فيها مع عائلته ، ومارس حرفة نسج قماش من نوع الكستور الفوستانيو كانوا يصنعونه من القطن أو من القطن والتيل ، ويسمونه بالفرنسية فوتين lutaine ، وبالإيطالية فوستانيو fustagno ، وبالألمانية بارشنت Barchent - والتاريخ الثاني هو عام ١٤٤٢ : اشتغل ورثته بالتجارة الخارجية البعيدة ، وأقاموا علاقات مع المدن الكبيرة المجاورة ، ومع البندقية^(١٧١) . وهذه وقائع عادية ، نراها تتكرر وتكرر ، ولكنها ذات دلالة . وهذا هو فيديريجو ميليس Federigo Melis يذكر آل بورومي Borromei ، وأصلهم من المنطقة الريفية contado حول مدينة بيرزا ، *che alla fine del secolo XV si milanesizzarono* " ما أوشك القرن الخامس عشر على الانتهاء ، حتى هاجروا إلى ميلانو ، وأصبحوا من أهلها ، فأتروا بين عشية وضحاها^(١٧٢) .

ومجال عمل التاجر هو جزء من المجال القومي أو الدولي ، في عصر بعينه . فإذا كان هذا العصر عصر ازدهار فإن المجال التجاري الذي يعمل فيه التاجر الكبير يتجه إلى الاتساع السريع ، وبخاصة إذا كان النشاط مرتبطاً بالتجارة الكبيرة ، الكمبيالات ، العملات ، المعادن الثمينة ، « السلع الملكية » (مثل التوابل ، والفلفل ، والحبر) أو السلع الموضوعة مثل القطن السوري الذي كان نساجو كستور الفوستانيو يحتاجون إليه . ولقد رجعت على نحو يعوزه التدقيق إلى أرشيف البيت التجاري فرنسيسكو داتيني دي پراتو Francesco Datini de Prato وخرجت بانطباع يتمثل في أن التجارة الكبيرة ، الأكثر ربحاً ، حول عام ١٤٠٠ كانت تتمثل في حركة الكمبيالات من فلورنسة إلى جنوة ، ومونبيلييه ، وبيزلونيه ، وبروجيه ، والبندقية . فهل يعني ذلك أن مجال المال كان في نهاية القرن الرابع عشر ، ومستهل القرن الخامس عشر قد نما ، ونضج نضجاً مبكراً ، وسبق مجالات التجارة الأخرى ؟

وهكذا صبح ما ذكرته من قبل ، وأثمر التقدم الذي حدث في القرن السادس عشر البنية العليا النشيطة القوية المتمثلة في الأسواق الموسمية والبورصات ! ويمكننا أن نفهم على نحو أفضل ، في ضوء هذه الملحوظة ، الاتساع المفاجيء الذي شهده المجال الذي تحركت فيه الأعمال التجارية المتعددة التي مارسها آل فوجار ، وآل فيلزر من أبناء أوجسبورج . كان البيتان التجاريان ، بيت فوجار ، وبيت فيلزر ، بمقاييس العصر ، مؤسستين هائلتين ، أدخلتا الرعب في قلوب التجار ، والرأي العام ، بما بلغاه من انتشار . فقد كان آل فيلزر مملوهم في كل بقاع أوروبا ، وحوض البحر المتوسط ، وفي العالم الجديد ، وكان آل فيلزر موجودين في فنزويلا في عام ١٥٢٨ ، حيث تعرضوا لقسوة الأسبان ، وليشاعات وفظائع لا حد لها ، فهاقت بهم القساسة ، ولحق بهم التحس . وبلغت أخبار نكبتهم القاصي والداني . ولكن هكذا كان آل فيلزر Welser يجدون متعة في الذهاب إلى كل مكان تكون فيه المجازفة ظاهرة ، ويكون الباحث عن الثروة عرضة للكسب العريض أو للخسارة الفادحة . أما آل فوجار فكانوا أكثر تعقلاً مائة مرة ، وكان نجاحهم أوسع ، وأمتن . فكانوا هم السادة في المشروعات التعدينية الضخمة في مناجم أوروبا الوسطى ، في المجر ، وبوهيميا ، وجبال الألب . وكان لهم وجودهم الراسخ في البندقية ، يمثلهم وسطاؤهم . وكانوا يهيمنون على انتقريين التي كانت في مطلع القرن السادس عشر مركز الدنيا النشيطة . وذهبوا إلى لشبونة في وقت جد مبكر ، وإلى أسبانيا حيث وقفوا إلى جانب شارلكان ، شارل الخامس ، ونجدهم في عام ١٥٣١ في شيلي ، ولكنهم لم يبقوا هناك طويلاً ، بل خرجوا بسرعة في عام ١٥٣٥^(١٧٧) . ونزاهم في عام ١٥٥٩ يفتحون لهم في فيومه Fiume (اسمها الآن ريچيكا Rijeka) وفي دوبروفنيك Dubrovnik^(١٧٨) وكالة خاصة بهم على البحر المتوسط . وفي أواخر القرن السادس عشر ، عندما كانوا يواجهون الصعاب الهائلة ، شاركوا فترة قصيرة في



١٤ - آل بونفيزي غزوا أوروبا كلها

غطت شبكة بيوت آل بونفيزي التجارية من عام ١٥٧٥ إلى عام ١٦١٠ ربوع أوروبا التجارية ، وآل بونفيزي أصلهم من مدينة لوكا Lucca الإيطالية جاؤا إلى ليون بفرنسا واستقروا بها ، وكان لهم أتارب ومراسلون يمثلونهم في كل الأماكن الهامة . وتشهد الكمبيالات التي تعمل أسمهم على شبكة واسعة من الأعمال التجارية المتنوعة كل التنوع . وقد اعتمد هذا الرسم التوضيحي على عدد الكمبيالات ، لا على قيمتها المالية ، ولهذا علينا أن نأخذ أنظمتنا بالحذر ، فلم يكن بيت بونفيزي التجاري يحقق من وراء هذه الكمبيالات أرباحاً هامة في كل مكان ، باستثناء بعض الأماكن مثل نانت وتولوز . وسيكون من المفيد أن نعرف حقيقة الحركة المحلية للكمبيالات في ليون نفسها ، والحركة التجارية غير العادية في أنحاء لوكا ، المدينة الإيطالية التي اتحد آل بونفيزي منها . (خريطة رسمت اعتماداً على رسوم كروكية وضمتها فرانسواز بايار François Bayard في دراسة بعنوان : Les Buonvisi, marchands ban- , ١٦٢١ - ١٥٧٥ ، وEmserlin في ليون ، ١٥٧٥ - ١٦٢١ ، Annales E.S.C., 1971, pp.1242 et 1243. ظهرت في : 1575-1629 , quiers de Lyon ,

الكونسورسيوم الدولي للفلل في لشبونة . ثم نجدهم في الهند عن طريق وسيط من أبناء جلدتهم هو فرديناند كرون الذي نزل هناك في عام ١٥٨٧ ، وكان في الثامنة والعشرين من عمره ، ومثل في كوشين Cochin - كوشي بندر Kuchi Bandar - ثم في جوا آل فوجار وآل شيلزر ، وبقي هناك حتى عام ١٦١٩ ، وقد أتبع الوقت الكافي ليحقق ثورة واسعة ، ولقدّم آلاف الخدمات لسادته في أسبانيا البعيدة ، وإلى سادته البرتغاليين في جوا ، ثم قلب له البرتغاليون في عام ١٦١٩ ظهر المجن ، وتذكروا لجميله أسوأ تذكر ، وظلموه وألقوا به في غياهب السجون^(١٧٥) ، والخلاصة أن إمبراطورية البيت التجاري الهائلة كانت أوسع من إمبراطورية شارلكان ، وفيليب الثاني من بعده ، وكانت كما نعلم إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس .

والحق أن ما يهمنا هنا ليس بالدرجة الأولى هؤلاء العمالقة الذين يزعمون التاريخ ويستأثرون بالاهتمام ، وإنما تهمة قبلهم البيوت التجارية الأصغر ، والمتوسطات التي يمكننا أن نحسبها بناء على نشاطها في مجموعها ، وأعمالها التي كانت تتغير بين صعود وهبوط . كان حجم نشاطها في المتوسط قد انكمش على ما يبدو في القرن السابع عشر ، فلما أهل نجم القرن الثامن عشر عاد حجم هذا النشاط إلى النمو من جديد ، ولم يتسع إطار نشاط المال ليملا أوروبا وحدها ، بل شمل العالم كله . استقرت عالمية كبار الأغنياء ، ومكنت لنفسها كما لم تمكن لنفسها من قبل قط . هذا التخطيط الذي تقدمه تخطيط يحتاج إلى المزيد من الشواهد التي تبرر سلامته ، ومن الضروري أن نجمع الأمثلة العديدة ، وأن نجري المقارنات الكثيرة ، فما زال من الضروري القيام بالكثير من الدراسات التفصيلية المدققة .

المجالات

الحضرية

المدينة مركزُ تلوقة طائفة من المجالات ، بعضها مرتبط بالبعض الآخر ، وكما نقول المجالات نقول الدوائر : فهناك دائرة تموين المدينة : ودائرة من يستخدمون عملة المدينة ، وموازينها ، ومقاييسها ؛ الدائرة التي يأتي منها الحرفيون ، والبورجوازيون الجدد ؛ ودائرة أعمالها الائتمانية (وهي أوسع الدوائر) ؛ ودائرة مبيعاتها ومشتراتها ؛ الدوائر المتتالية التي تمر من خلالها الأخبار التي تنهمر عليها أو تخرج منها . ومثل المدينة كمثال دكان التاجر ، فهي تحتل المجال الاقتصادي الذي يفرضه عليها موقعها ، وثروتها ، والموجة الاقتصادية الطويلة التي تمر بها . والمدينة تحدد نفسها على نحو يتغير كل لحظة مع تغير الدوائر التي تحيط بها . وعلينا أن نستجلي دور هذه الدوائر .

ولنا في مدينة نورنبرج Nürnberg الألمانية في عام ١٥٥٨ ، وما حوله ، عبرة ، وعام ١٥٥٨ هو العام الذي ظهر فيه « كتاب التجارة Handelsbuch » الذي ألفه واحد من أبنائها

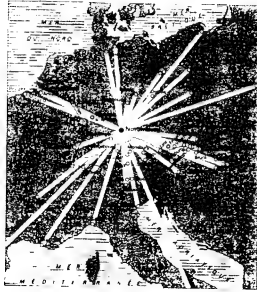
هو لورانس ميذر Lorrrenz Meder . في هذا الكتاب المختص بالتجارة الذي أعاد هرمان كيلينبينتس Hermann Kellenbenz^(١٧٦) مؤخراً نشره ، وعلق عليه ، يقدم هرمان ميذر إلى مواطنيه معلومات عملية ، لم يقصد بها أن يقدم إلينا ضاللتنا التي نبحث عنها اليوم، وهي المجالات التجارية لمدينة نورنبرج وقيمتها الحقيقية . ولكن بياناته ، التي أكملها هرمان كيلينبينتس قد أتاحت رسم الخريطة الفنية بالمعطيات التي تراها على الصفحة المقابلة . وهذه الخريطة تنطق وحدها بمدلولاتها . فقد كانت مدينة نورنبرج ، وهي إحدى المدن الألمانية التي احتلت المصاف الأولى في الصناعة والمال والتجارة ، في هذا الثلث الثاني من القرن السادس عشر تنبض بالقوة الدافعة التي كانت منذ عشرات السنين قد حركت ألمانيا، وحركت بالتالي النشاط الاقتصادي في أوروبا قاطبة . ومعنى هذا أن نورنبرج كانت مرتبطة باقتصاد واسع المدى ، وكانت منتجاتها تنتقل إلى بعيد ، حتى إلى الشرق الأدنى، والهند ، وأفريقيا ، والعالم الجديد . ومع ذلك فقد كانت أنشطتها الرئيسية مركزة على المجال الأوروبي ، وكانت المنطقة الأساسية بالنسبة لعملياتها التجارية تشمل في خطوطها العريضة ألمانيا التي كانت تمتد من خلالها بخطوط كالأسعة القصيرة والمتوسطة . ونلاحظ أن البندقية ، وليون، ومدينا ديل كامبو Medina del Campo ، ولشبونة، وأنتفرين، وكراكاو، وبريسلاو ، وپوزنان Poznan - ويسميها الألمان والفرنسيون پوزن - ، ووارسو، كانت محطات ، وحدود حركته التجارية البعيدة ، أو كانت بشكل أو آخر الأماكن التي تصل إليها .

وقد بين يوهانيس موللر Johannes Müller^(١٧٧) أن نورنبرج كانت إبان صدر القرن السادس عشر أشبه شي بمركز دائرة الحياة الاقتصادية النشيطة في أوروبا . وليس في حديث هذا المؤلف الألماني عن هذه المدينة الألمانية شبهة مبالغة تصدر عن مشاعر وطنية محلية . والسؤال هو : ما الذي جعل لنورنبرج هذا الوضع ؟ لقد بلغت نورنبرج هذا المبلغ بلا شك نتيجة لاتساع نطاق المواصلات البرية من حولها . وكذلك نتيجة لأن نورنبرج تقع على منتصف الطريق بين البندقية وأنتفرين ، بين البحر المتوسط من حيث هو المجال القديم، والمحيط الأطلسي (والبحار المعتمدة عليه) من حيث هو مجال الثراء الجديد بالنسبة لأوروبا . وليس من شك في أن محور البندقية - أنتفرين قد بقي طوال القرن السادس عشر «البرزخ» الأوروبي الأكثر نشاطاً . حقيقة أن جبال الألب كانت تقطعه في منتصفه ، ولكنها شهدت فيما يتعلق بالمواصلات معجزة دائمة مستمرة ، وكانما كان العائق الذي مثله قد حفز على التغلب عليه بإنشاء منظومة من المواصلات أفضل من أي منظومة أخرى . فلا ينبغي أن ندهش أكثر مما ينبغي عندما نعلم أن الفلفل كان يصل إلى نورنبرج في أواخر القرن السادس عشر من الناحيتين ، من ناحية البندقية ، ومن ناحية أنتفرين . ولم يكن هناك فرق بين الفلفل الوارد عن طريق البندقية ، والفلفل الوارد عن طريق أنتفرين ، فقد كان الفلفل

ينقل من البندقية إلى أنتفريين ، أو من أنتفريين إلى البندقية مباشرة دون توقف ، سواء بطريق البحر أو بطريق البر .

وليس من شك في أن حالة نورنبرج حالة تتصل بالاقتصاد الألماني في عصر بعينه . ونلاحظ أن الميزان سيتغير على المدى الطويل لصالح البقاع الألمانية الشرقية الموعلة في بابسة القارة فتشهد انتعاشاً اقتصادياً تجلّى منذ القرن السادس عشر ، وبخاصة بعد الخسائر التي منيت بها نورنبرج وأوجسبورج في عام ١٥٧٠ ، وتمثل في انتعاش لايبنتسيج وأسواقها الموسمية . فقد نجحت لايبنتسيج في أن تفرض هيمنتها على مناجم ألمانيا ، وأن تضم بين ظهرانيها أهم سوق لسندات المناجم التي عرفت باسم الكوكسات Kuxen ، وأن تعقد روابط الصلة المباشرة بهامبورج ، ومنطقة بحر البلطيق ، وتتخلص هكذا من الوقوف في محطة ماجدبورج . ولكن لايبنتسيج ظلت وثيقة الصلة بالبندقية ، وكانت «بضائع البندقية» تمثل قطعاً كاملاً من نشاطها التجاري . كذلك أصبحت لايبنتسيج على نحو ممتاز مكان عبور الترانزيت للبضائع بين الغرب والشرق . ويمكن هذا الانتعاش لنفسه بمر السنين، يشهد على ذلك ما قاله شاهد في عام ١٧١٠ عن أسواق لايبنتسيج الموسمية ، إنها «أهم وأقيم» بكثير من الأسواق الموسمية لفرنكفورت على الماين، على الأقل فيما يتصل بالسلع، لأن مدينة فرنكفورت كانت من حيث هي مركز مال أكثر أهمية من لايبنتسيج^(١٧٨) . فامتيازات المال تنسم بالصلابة التي لا تلين بسهولة.

ومن السهل أن نتبين أن المجالات الحضرية صعبة التفسير ، فالوثائق لا تجيب عن أسئلتنا . حتى الكتاب الغني بمادته الذي وضعه جان كلود بيرو ، والذي ظهر مؤخراً في عام ١٩٧٥ «نشأة مدينة حديثة» . مدينة قان في القرن الثامن عشر Genèse d'une ville moderne, Caen au XVIIIe siècle . لم يتمكن من حل كل المشكلات التي درسها على الرغم من أنه درسها بدقة وذكاء نموذجيين . وإذا كان التخطيط النظري الذي تحدث عنه فون ثونن von Thünen ينطبق على مدينة قان، فليس في هذا ما يثير الدهشة: فمن السهل أن نتبين من حول المدينة حزاماً لصيقاً بها ، يكاد يلتحم بها هو «حزام حقول الخضروات والألبان» ؛ تليه منطقة الحبوب^(١٧٩) ؛ ثم منطقة المواشي . أما إذا أردنا أن نتبين المناطق التي تنتشر فيها المنتجات الصناعية التي تنتجها المدينة ، والأسواق العادية والأسواق الموسمية التي تقوم بتصريفها ، فإننا نلقى الصعاب . وأهم شيء هنا هو أن نستجلي اللعبة المزدوجة التي ينبغي على المدينة أن تقوم بها بين المجال الإقليمي والمجال العالمي ؛ ومعنى هذا أن هناك دورتين مختلفتين ، الدورة الأولى تسلك الأرية الشعرية، على مسافة قصيرة ، وهي دورة مستمرة ؛ والدورة الثانية ، دورة متقطعة، عليها في حالات الأزمات أن تستخدم وسائل النقل على صفة نهر السين ، أو الخطوط التجارية البحرية المنطلقة من لندن وأمستردام . هاتان الدورتان ، نظومتان، قد يحدث بينهما تناسق ، أو



١٥ - مجال حضري : إشعاع مدينة نورمبرج حول عام ١٥٥٠

رسمت هذه الخريطة اعتماداً على كتاب ميدلر في التجارة ، الذي أخرجه وشرحه هرمان كيلينبيتنس ، في عام ١٩٧٤ . ولوبيم Löblem هو الاسم الألائني لمدينة لوبلين Lublin .

تعارض، أو قد تضاف الواحدة إلى الأخرى ، أو تتابعان الواحدة تلو الأخرى . والطريقة التي تمس بها الحياة العالمية مدينة ما تضيفي بها عليها الصفة المميزة لها ربما على نحو يفوق أحياناً تأثير صلات المدينة بالجيران المقربين . ويمكننا أن نقول هنا إن التاريخ العالمي يخطو من فوق التاريخ المحلي.

أسواق

المواد الأولية

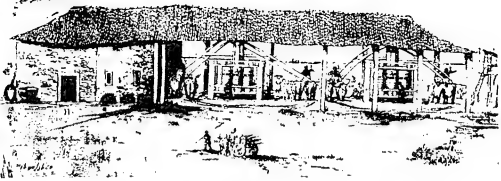
من الممكن ، دون أن نواجه مشكلات تفوق المالكوف ، أن نكتب تاريخاً لأسواق المواد الأولية الكبيرة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر على نسق الكتاب الكلاسيكي الذي تناول به فرنان موريت Fernand Maurette الفترة من حول عام ١٩٢٠ (١٨٠) . وإنّ نحن أخذنا أنفسنا بالحكمة في الاختيار ، والتزمنا ببعض الأمثلة ذات الدلالة ، فإننا سنجد مادة وفيرة ، نحترق في الانتقاء من بينها : سنتقدم إلينا كل السلع الواسعة الانتشار لتدلي بشهادتها ، وستُجَمِّع شهاداتها على الرغم من اختلافها الكبير ، على تأكيد أهمية نقطة

أساسية : أهمية المجالات الواسعة الهائلة ، هذه المجالات الواسعة الهائلة هي المقياس الذي يحدد لنا المدن الأكثر نشاطاً ، والتجار الأعلى قدراً ، وفروع التجارة الأكثر ازدهاراً . الامتداد البعيد هو العلامة التي تدل دائماً على الغنى والنجاح . وعندنا مثل العطارة - وكلمة العطارة - تشمل تشكيلة مدهشة من المنتجات « تبدأ بالتوابل » التي تستخدم لتحسين مذاق الأطعمة [وتصل] إلى المنتجات الطبية والمواد التي تستخدم في صباغة المنسوجات»^(١٨٧) هذا المثل معروف ، وكلاسيكي ، إلى الحد الذي يجعل الإنسان يتردد في أن يقترح اتخاذه نموذجاً . ولكنه نموذج يمتاز بأنه شهد ازدهاراً طويلاً المدى ، تحقق على مراحل متتالية ، إلى أن أصابه التراجع الواضح في القرن السابع عشر^(١٨٨) . وهذا موضوع تناولناه بالشرح في المجلد الأول^(١٨٩) . أما السكر فيعتبر ، بالمقياس إلى العطارة ، منتجاً جديداً نسبياً ، أخذ ينتشر من القرن الخامس عشر إلى القرن العشرين ويوسع بإيقاع سريع مجال استهلاكه ومجال تصريفه . وكان السكر (إذا غضضنا النظر عن حالات استثنائية ضئيلة هي سكر الإسفندان érabé ، وسكر الذرة) ، هذا المنتج الثمين ، كان يستخلص - حتى عصر الحصار الأوروبي - وبداية استخراج السكر من البنجر - من قصب السك ، ولقد بينا^(١٩٠) أن قصب السكر انتقل من الهند إلى البحر المتوسط والمحيط الأطلسي (ماديرة ، الكاناريا ، الأزورس ، ساو تومي ، جزيرة لوبرانس ، ثم السواحل الاستوائية للقارة الأمريكية ، البرازيل ، جزر الانتيل ...) . ولقد كان هذا الانتشار لافتاً للنظر لأنه كانت يكلف تمويلاً غالياً ، بالنظر إلى الإمكانات التي كانت متاحة في ذلك العصر .

وعلى الرغم من أن السكر ظل مادة من المواد التي يحفظها الصيديلي في دواب عقايره فقد أخذ ينتشر -ى نحو متزايد في الأطعمة والأشربة ، فغزا المطابخ ، وغزا الموائد بخطى متزايدة . وكان السكر في القرنين الخامس عشر والسادس عشر لا يزال من السلع الترفية الرفيعة القدر ، يتهاداه الأمراء . فقد كلف ملك البرتغال أحد السكرية المرموقين ، المشهود لهم بالصبر بأن يصنع من السكر تمثالاً للبابا بالحجم الطبيعي ، يحيط به اثنا عشر كاردينالاً . ومن حولهم ثلاثمائة شمعة ارتفاع الواحدة متر ونصف المتر ، وقدم هذه الهدية إلى البابا في ١٨ أكتوبر من عام ١٥١٣^(١٩١) . وإذا لم يكن السكر قد أصبح آنذاك سلعة شائعة ، فقد تزايد استهلاك السكر . ولدينا في كلام الناس ما يشهد على ذلك . استمع إلى الألمان في عام ١٥٤٤ يقولون في كلامهم الجاري : « Zucker verderbt keine Speis » أي السكر لا يفسد أي طعام يضاف إليه ، أو لا تتردد في وضع السكر على كل أصناف الطعام^(١٩٢) . وبدأت البرازيل تورد السكر بشحنات بلغت في المتوسط في القرن السادس عشر ١٦٠٠ طن سنوياً . في عام ١٦٧٦ خرجت من جامايكا ٤٠٠ سفينة محملة بالسكر ، حمولة الواحدة ١٨٠ طناً ، يعني أن الحمولة الكلية كانت ٧٢.٠٠٠ طن^(١٩٣) . وفي القرن الثامن كانت سانتو دومينجو تنتج مثل هذه الكمية . بل أكثر منها^(١٩٤) .

ولكن لا ينبغي أن نصل إلى حد تصور سوق أوروبية أغرقها سكر الأطلنطي ، أو تصور وجود أن ازدهار السكر كان هو السبب الأول في ازدهار المحيط الأطلسي ، وبالتالي ، في التطور الأوروبي المتعاطف نحو الحداثة . إن مثل هذا التفسير بناء على حتمية أولية ، قوامها علاقة بين سبب معين ونتيجة تنجم عنه بالضرورة ، من الممكن هدمه دون ما صعوبة ، والقول بالعكس ، بجعل النتيجة سبباً والسبب نتيجة : بمعنى أن نقول إن : تطور أوروبا ، وما صحبه من شغف الأوروبيين ، هو الذي مكن من ازدهار السكر ، والبن .

ومن المحال أن نتناول هنا تطور كل العناصر التي تكون منها تاريخ السكر ، عنصراً عنصراً ، فهو تاريخ كبير ، وهذه العناصر هي : العبيد السود ، الزراع ، تقنيات الانتاج ، تكرير السكر الخام ، تزويد مزارع السكر بالأطعمة الرخيصة الثمن فلم تكن هذه المزارع تستطيع أن توفرها لنفسها ؛ ثم الاتصالات البحرية ، والمخازن ، وعمليات البيع في أوروبا . كانت كل أمور السكر على ما ينبغي حول عام ١٧٦٠ ، فكان المعروض من أصناف السكر في سوق باريس أو غير باريس يمثل تشكيلة متنوعة * من أصناف السكر الخام موسكواد moscouade ، وأصناف السكر الخام الكاسوناد casonade ، والسكر فئة سبع جنيهات ، والسكر الملوكي ، والسكر النصف ملوكي ، والسكر المبلور ، والسكر الأحمر الذي يسمى كذلك السكر القبرصي . والسكر الموسكواد الجيد لا بد أن يكون مانلاً إلى البياض ، ولا يصح أن يكون له ملمس الشمع ما أمكن ذلك ، ولا يجوز بحال من الأحوال أن تشم الأنف فيه رائحة الحرق . أما السكر الكاسوناد - الذي يسمونه كذلك سكر الجزر - فلا بد أن ينقيه الإنسان أبيض اللون ، جافاً ، محبباً ، وأن تكون له نكهة البنفسج . وأحسن سكر كاسوناد يأتي من البرازيل ، ولكنه شح في السوق حتى كاد أن يختفي منها تماماً ؛ وأما سكر كاين فهو في المرتبة الثانية ، وسكر جزر الأنتيل في المرتبة الثالثة ، ويستخدم الحلوانية الكثير من سكر الكاسوناد وسكر جزر الأنتيل في صناعة المرببات ، ويفضلونه على السكر المكرر ، لأن المرببات التي يصنعونها منه أطيب مذاقاً من تلك تصنع بالسكر المكرر [...] وأقل عرضة للتسكر « (١٨٩) . ومن الواضح أن السكر كان في ذلك الوقت قد فقد امتياز الندرة ، وأصبح سلعة من سلع البقال والحلواني . والشئ الذي يهمننا هنا ، هو في المقام الأول معنى هذه التطورات وهذه الخبرات التي اتصلت حلقاتها في مجال السكر بالنسبة لرجل الأعمال ، وهي أمور نعرفها معرفة على نحو أفضل . فنحن نعرف أولاً أن السكر كان منذ دخوله دائرة التعامل التجاري يعتبر تجارة ممتازة . لدينا هنا نموذج ممتاز هو نموذج البندقية ، والسكر القبرصي ، فقد تربعت على عرش السكر أسرة كورنر Corner - كان آل كورنر « ملوك السكر » - وكان احتكارهم السكر احتكاراً لم يستطع أحد أن ينازعهم فيه . وعندما احتلت البندقية قبرص في عام ١٧٢٩ ، كان ذلك يعني أنها كسبت حرب السكر .



معمل سكر ، أو طاحونة سكر كما كانوا يقولون في الماضي

رسم منسوب إلى ف. پوست F. Post ، يرجع إلى عام ١٦٤٠ تقريباً ، ونرى في صدر الصورة العربة الكارو المميزة التي تجرها الثيران ، ولها عجلات مصمتة ، ونرى من تحت البواكي حيوانات الجر تمثلها بها الساحة . (Fondation Atlas van Stolk) .

والمعلومات التي بين أيدينا عن مؤسسة كورنر للسكر معلومات ناقصة جداً ، ولكن لدينا معلومات عن مؤسسات شبيهة ، نخرج بها بانطباع لن يفاجئ ، أهدأ لأول وهلة ، وهو أن عملية الإنتاج لم تكن - بين سلسلة العمليات المتصلة بالسكر - هي العملية التي تحقق أكبر ربح . ونظرة إلى جزيرة صقلية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر تبين لنا أن معامل السكر التي كانت أموال جنوة تدعمها ، كانت تدر القليل من الربح ، بل ربما أقل القليل . أما في جزر المحيط الأطلسي فنلاحظ أن هوجة السكر حققت في بداية القرن السادس عشر أرباحاً كبيرة ، فلما دخل آل فيلرز ، وهم من كبار الرأسماليين ، الحلبة في عام ١٥٠٩ ، واشتروا أراض في جزر الكناريا وجعلوها مزارع لقصب السكر ، تبينوا أن المشروع ليس مربحاً إلى الدرجة التي تصوروها ، ولهذا تركوه في عام ١٥٢٠ (١١٠) . وكان الوضع هو هو في القرن السادس عشر بالنسبة إلى المزارع البرازيلية التي كان عائدوها يتيح لصاحب المزرعة senhor de engenho أن يعيش ، ولكنه لم يكن ييسر له الثراء الواسع . ونجد نفس الشيء في سانتو دومينجو ، على الرغم من الإنتاج القياسي . ربما كان هذا هو السبب الذي أدى إلى أن عملية الإنتاج نفسها هبطت إلى المستوى الأدنى بين العمليات المتصلة بالسكر ، حيث حُمِلَ بها العبء ، وكانت هذه هي الوسيلة الوحيدة لتنفيذها ، أو لتحقيق توازنها اقتصادياً

ولكن هذا ليس كل ما في الأمر . فكل سوق رأسمالية تتكون من حلقات متتالية ، ترتفع واحدة منها ناحية المركز ، فإذا هي نقطة عالية ندر من الأرباح أكثر مما تدر الحلقات الأخرى . في تجارة الفلفل مثلاً ظلت النقطة العالية زمناً طويلاً هي فندق الألمان Fondaco dei Tedeschi : كان فلفل البندقية يتكوم هناك ، ثم يسلك طريقه إلى كبار العملاء الألمان . في القرن السابع عشر كان مركز الفلفل يتمثل في تلك المخازن الضخمة التابعة لشركة الهند الشرقية Oost Indische Compagnie . أما السكر - إذا أخذناه في مجموعه في إطار شبكة التجارة الأوروبية - وجدنا أن العلاقات في قطاعه كانت أكثر تعقيداً ، فقد كان على من يريد أن يتربع على قمة تجارة السكر ، أن يكون قابضاً على زمام الإنتاج كذلك . ولم يكتسب سكر الأطلنطي أهميته الكبيرة إلا مع النصف الثاني من القرن السابع عشر ، ومع انتعاش جزر الأنتيل في تواريج مختلفة (بحسب كل جزيرة) . وفي عام ١٦٥٤ تعرض الهولنديون للفشل عندما فقدوا المناطق الشمالية الشرقية من البرازيل ، ثم زادت حدة هذا الفشل نتيجة لما حققه الإنجليز والفرنسيون من تقدم حاسم في إنتاج السكر . والخلاصة أننا نلاحظ حدوث انقسام في مجال الإنتاج ، ثم انقسام في مجال التكرير (عملية أساسية) ثم كان هناك انقسام في السوق .

لم تكن هناك سوق سكر مهيمنة إلا تلك التي تلوح لنا في صورة لا تحدد معالمها إلا بعض الخطوط العريضة : في مدينة أنتقربن حول عام ١٥٥٠ حيث بلغ عدد معامل تكرير السكر ١٩ معملًا ؛ ثم في هولندا بعد تدهور سوق أنتقربن في عام ١٥٨٥ . ومن البيانات ذات الدلالة أن أمستردام أضطرت إلى أن تمنع في عام ١٦١٤ استخدام الفحم الحجري في معامل تكرير السكر لأن الفحم الحجري كان يملأ الجو بالروائح الكريهة ؛ وعلى الرغم من ذلك فقد ظل عدد معامل السكر يتزايد ، في عام ١٦٥٠ كان ٤٠ ، في عام ١٦٦١ بلغ ٦١ . كان القرن السابع عشر قرن المركاتيلية - الاستثنائية - المتشدد ، فلا عجب أن نجد النظم الاقتصادية القومية تدافع عن نفسها وتقف في وجه الاستيراد من الخارج ، وتنجح في الحفاظ على أسواقها الخاصة . حدث هذا في فرنسا حيث حمى كولبير Colbert السوق الفرنسية بقوائم التسعيرة والتعريفية الصادرة في عام ١٦٦٥ ، فازدهرت معامل تكرير السكر في دتكر ، ونانت ، وبوردو ، ولوريشيل ، ومارسيليا ، وأورليان... وكانت نتيجة هذا الإجراء الوقائي أن فرنسا لم يدخلها منذ عام ١٦٧٠ سكر تم تكريره في الخارج ، بل كانت على العكس تصدر السكر المكرر ، وقد اتخذت لذلك تدابير تقوم على تخصيص علاوة تصدير كانت تمنح في صورة إعادة الرسوم الجمركية السابق تسديدها إلى الجمارك عند إدخال السكر الخام ، في حالة إعادة التصدير بعد التكرير^(١١١) . ومن بين الأسباب التي شجعت تصدير السكر المكرر في فرنسا أن استهلاك السكر كان هناك ضعيفاً (كانت فرنسا تستهلك عشر إنتاج المستعمرات من السكر ، في حين كانت إنجلترا تستهلك تسعة أعشار الإنتاج) ، يضاف إلى هذا أن مزارع قصب السكر في المستعمرات كانت تتلقى من

الوطن الأم فرنسا السلع التموينية بأسعار أقل (نظراً لانخفاض الأسعار في فرنسا) مما كان متاحاً لجاميكا التي كانت تتلقى حاجتها من السلع التموينية من إنجلترا بصفة أساسية ، على الرغم مما كانت تستورده من أمريكا الشمالية . ونقرأ في « صحيفة التجارة Journal du commerce » (١٩٧٢) : « قبل الحرب [الحرب التي ستعرف باسم حرب الستين السبع] كان سكر المستعمرات الإنجليزية في لندن أغلى بنسبة تصل إلى ٧٠ ٪ من سكر المستعمرات الفرنسية في موانئ فرنسا ، مع التساوي في النوعية . وليس لهذا الارتفاع الباهظ في سعر السكر من سبب آخر سوى الثمن الباهظ للسلع التموينية التي ترسلها إنجلترا إلى مستعمراتها ؛ وإذا كان السكر قد بلغ هذا السعر ، فماذا تفعل إنجلترا بفائض سكرها ؟ » . سنستهلكه هي بطبيعة الحال . ونكرر هنا أن السوق الداخلية الإنجليزية كانت لديها القدرة على ذلك .

أياً كان الأمر ، فعلى الرغم من عمليات التصدير والبيع التي كانت تقوم بها البلاد الكبيرة المنتجة ، فإن قيام أسواق السكر على المستويات القومية ، عن طريق شراء السكر الخام وإنشاء معامل تكرير ، انتشر في ربوع أوروبا . فمُنذ عام ١٦٧٢ انتهزت هامبورج الصعوبات التي تعرضت لها هولندا ، فنمت معامل تكرير السكر فيها ، وظهرت أساليب صناعية جديدة حرصت على الحفاظ على أسرارها . وأنشئت معامل تكرير سكر في أماكن كثيرة وصلت إلى بروسيا ، والنمسا ، وروسيا حيث احتكرتها الدولة . فإذا أردنا أن نعرف بدقة حركات أسواق السكر ، ومواضع الربح الحقيقية ، كان علينا أن نستعيد صورة الشبكة الاتصالات المعقدة التي كانت قائمة بين مناطق الإنتاج ، ومراكز المال المهيمنة على الإنتاج ، ومعامل التكرير التي كانت وسيلة من وسائل التحكم في تجارة الجملة . ومن تحت مستوى معامل الإنتاج ، نرى دكاكين البيع العديدة التي لا تحصى ، والتي تمثل المستوى العادي للسوق ، وتحقق أرباحاً متواضعة حيث تخضع للمنافسة الصارمة .

ولننظر الآن إلى الشبكة في مجموعها لنسأل عن المكان الذي نضع فيه النقطة أو النقاط العالية، أو مواقع الربح ؟ والرأي عندي ، اعتماداً على مثال لندن ، أن النقطة العالية التي كان يتحقق فيه الربح الأكبر هي تجارة الجملة ، حيث المخازن التي تتكدس فيها صناديق وبراميل السكر ؛ وطلّاب السكر الأبيض أو السكر الداكن (العسل الأسود) وهم بين أصحاب معامل تكرير ، وحلوانية ، وزيائن عاديين . وإذا كانت صناعة السكر الأبيض المكرر قد قصرت على معامل التكرير في الوطن الأم ، فقد انتهى بها الأمر ، على الرغم من الحظر الأول، إلى أن قامت في الجزر المستعمرة ، وكان قيامها هناك علامة تدل على المصاعب التي عانت منها هذه الجزر المنتجة . والرأي عندنا أن الموقع الأعلى كان - إذا غرضنا النظر عن معامل التكرير - يتمثل في تجارة الجملة ، والشواهد تدلنا على أن معامل التكرير لم تجتذب كبار التجار . ولكننا ، إذا أردنا أن نسير بخطى مطمئنة ، مطالبون بأن نحيط بالعلاقات التي كانت قائمة بين كبار التجار وبين أصحاب معامل التكرير .

المعادن

الثمينة

ولندع الآن السكر وشائه ، وستتاح لنا فرصة العودة إليه . فهناك المعادن الثمينة تشد اهتمامنا إليها ، وكانت تشغل بال الناس في كل بقاع الدنيا ، والمعادن الثمينة تدفع بنا إلى أعلى مستوى لعمليات التبادل ، وقد تبيّن لنا عند الضرورة الترتيب الهرمي الذي يتكون من درجات عاليها يمتاز عن واطيها وهو ترتيب تتحراه الحياة الاقتصادية . وتطمح به دائماً إلى انجازات خارقة وأرقام قياسية تتجاوز به ذاتها . هذه السلعة - المعادن الثمينة - التي تلف العالم كله ، والتي يطمح فيها الناس طمعاً بلا حدود ، يلتقي فيها العرض والطلب دائماً .

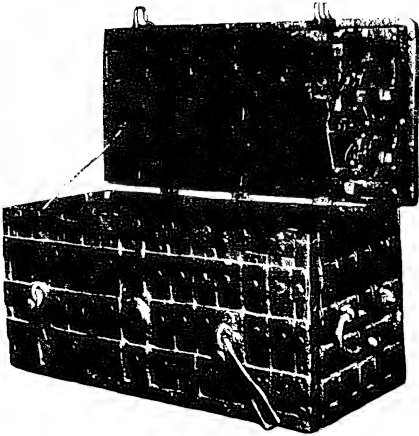
ولكن عبارة « المعادن الثمينة » التي جرى بها القلم ببساطة ، ليست بالبساطة التي قد تبدو لأول وهلة . فهي قد تدل على أشياء مختلفة :

(١) المعادن الخام كما تخرج من المناجم أو من تراب الذهب

(٢) منتجات نصف مصنعة من قبيل السبائك ، والقوالب ، والكتل الغشمية (والكتل الغشمية المسامية الخفيفة التي تتخلف بعد تبخر الزئبق المستعمل لإنتاج المغم ، يعاد صهرها عادة لتتخذ صورة السبائك أو القوالب قبل أن تنزل السوق) ؛

(٣) منتجات مصنعة ، هي العملات ، والعملات كان يعاد صهرها المرة بعد المرة لسك عملات جديدة ، هكذا كانوا يفعلون في الهند ، وكانت الروبية - التي احتفظت بنفس الوزن ونفس العيار - تتغير قيمتها بحسب تاريخ سكها ، حيث كانت الروبية المسكوكة في العام الحالي أعلى قيمة من المسكوكة في أعوام سابقة

والمعدن الثمين ، في أشكاله المختلفة ، لا يكف عن التنقل ، بل التنقل السريع . وكان بواجيلبير Boisguilbert يقول عن الفضة إنها لا تتفجع « إلا إذا كانت في حركة دائمة »^(١٧٣) . والحقيقة أن النقود تدور وتدور دون أن تتوقف . وقد لاحظ كانتيون Cantillon^(١٧٤) : « أنه ليس هناك شيء يفوق النقود في التنقل بسهولة وبأقل فاقد » ، وعلق شومبيتر Schumpeter على ذلك بقوله إن كانتيون كان أول من تكلم عن سرعة انتقال النقود ، وما أرى إلا أن تعليق شومبيتر هذا يحتمل الجدول^(١٧٥) . وقد تصل سرعة الحركة أحياناً إلى الدرجة التي تحدث الاضطراب في التابع المنتظم للعمليات التي تنتقل بالمعدن الثمين من صورة السبيكة إلى صورة النقود . حدث هذا في منتصف القرن السادس عشر ، وحدث على نحو أشد بعد ذلك التاريخ ، في مستهل القرن الثامن عشر مثلاً ، عندما كانت السفن القادمة من سان مالو Saint-Malo إلى سواحل بيروت تحمّل سرّاً بالنقود



صندوق من صناعة جنوة له أقفال معقدة ، من النوع الذي كان يستخدم في نقل سبائك الفضة والقطع الفضية من اسبانيا إلى جنوة (مقتنيات صندوق التوفير في جنوة) .

الأسبانية pesos de a ocho ، وتحمل بقوالب من الفضة الغشيمة التي كانوا يقولون عنها «غير مخمسة» (قوالب الفضة المهربة التي لم تسدد ضريبة الملك التي تقدر بخمس قيمتها). وكانت قوالب الفضة الغشيمة دائماً سلعة مهربة، لأن الفضة المدموغة - التي لم تسك عملات - لم تكن تتداول إلا على هيئة السبائك التي كثيراً ما كانت متداولة في أوروبا . والعملة المتخذة من المعدن الثمين أسرع حركة من السبائك ، حيث تحركها عمليات التبادل

حركة تشبه الشلالات المنهجرة ، وتخترق بها عمليات التهريب كل الحواجز والعقبات . وقد عبر لوي ديرميني Louis Dermigny^(١٩٦) عن ذلك بقوله ليست هناك جبال ، ولا جبال البرانس نفسها ، تستطيع أن تقف في وجهها . في عام ١٦١٤ كان عدد العملات في هولندا ٤٠٠ نوع من العملات المختلفة: وفي فرنسا في العصر نفسه تقريباً كانت ٨٢ نوعاً^(١٩٧) . ليست هناك في أوروبا أي منطقة ، مهما كانت من الفقر ، لا نعر فيها على عملات ما كان أحد يتوقعها ، تستوي في ذلك منطقة أمبرونوا Embrunois النائية في جبال الألب في القرن الرابع عشر^(١٩٨) - وهي الآن محافظة الألب العليا Département Hautes Alpes - أو منطقة جيغودان Gévaudan المنطوية على نفسها في الجنوب الفرنسي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر^(١٩٩) . واجتهدت العملة الورقية منذ وقت مبكر في أن تقدم إلى الناس خدمات وراء خدمات ، ولكنها لم تزحزح العملة المعدنية المصنوعة من المعادن الثمينة عن مكانها ، حيث احتفظت بتفوقها بما هي عملة تملأ اليد . وإذا كان أمراً ، غرب أوروبا قد أخذوا أنفسهم بعادة مريحة هيأت لهم أن ينقلوا منازلهم إلى أرض أوروبا الوسطى وأن يسووها أو أن يحاولوا تسويتها هناك ، فقد كانت قوة الغرما ، - فرنسا أو إنجلترا - تقاس بما ينفقونه من أموال نقداً . ولدينا أخبار من عام ١٧٤٢ تناقلها بعض أهالي البندقية عن الأسطول الإنجليزي أنه جاء بمبالغ نقدية ضخمة لماريا تيريزيا « ملكة المجر »^(٢٠٠) . وفي عام ١٧٥٦ دفعت إنجلترا إلى الملك البروسي فريدريش الثاني ثمناً لتحالفه معها بمبالغ من المال قدرها بأربع وثلاثين عربة محملة بالنقود سارت إلى برلين^(٢٠١) . فلما ظهرت بشارت السلام في ربيع عام ١٧٦٢ تحولت إنجلترا بمودتها إلى روسيا ، يشهد على هذا ما كتبه أحد الدبلوماسيين : « جاء البريد من لندن في ٩ مارس بتحويلات إلى أمستردام وروتردام بمبالغ تزيد على مائة وخمسين ألف قطعة فضية لتسلم إلى البلاط الروسي »^(٢٠٢) . ولدينا من الدلائل ما يبين أن في فبراير من عام ١٧٩٩ انتقلت عبر مدينة لايبتيغ أموال إنجليزية قيمتها

« خمسة ملايين » في صورة سبائك من الفضة وقطع من العملة المسكوكة من الفضة ، وكانت هذه المبالغ قادمة من هامبورج وموجهة إلى النمسا^(٢٠٣) .

ويعد هذه الملاحظات نجد أن المشكلة الحقيقية تتلخص في السعي ما أمكن إلى استخلاص أسباب أو على الأقل شروط هذه الدورة التي تتخلل جسم النظم الاقتصادية المهيمنة من أول العالم إلى آخره . ويلوح لي أننا نفهم هذه الأسباب والشروط فهمنا أفضل إذا نحن ميزنا المراحل الثلاث الواضحة : **الإنتاج - النقل - التراكم** . فقد كانت هناك بلاد منتجة للمعدن الخام ، وبلاد مصدرة بانتظام للنقود المسكوكة ، وبلاد متلقية تتمص النقود والمعدن فلا تخرج منها بعد ذلك أبداً . ولكن هناك أيضاً حالات مختلطة ، وهي

أكثر الحالات دلالة ، ومنها الصين وأوروبا ، كانت مستوردة ومصدرة في وقت معاً .

والبلاد المنتجة للذهب والفضة بلاد ما تزال كلها تقريباً على البدائية ، أو البداوة ، سواء كانت البلاد المنتجة للذهب هي بورنيو ، أو سومطرة ، أو جزيرة هاينان ، أو السودان ، أو التبت ، أو سيليب - في إندونيسيا - أو كانت هي مناطق المناجم في أوروبا الوسطى في القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، وبصفة خاصة بين عام ١٤٧٠ وعام ١٥٤٠ إبان ازدهارها الثاني . وقد ظل عمال استخراج الذهب يمارسون عملهم حتى القرن الثامن عشر ، وبعده ، على شواطئ المجاري المائية في أوروبا ، ولكن ما كانوا يحصلون عليهم من ذهب بفصل رمال هذه المجاري المائية كان ضئيلاً لا يحسب له حساب . ولنا أن نتصور في مناطق جبال الألب ، وجبال الكاربات Karpathy التشيكية البولندية ، وجبال الإيرتسجبرج Erzgebirge الألمانية ، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر معسكرات مناجم قائمة في وسط الأماكن المنعزلة التي لا يلم بها البشر . والعمال يكدحون كدحاً ، ويعيشون حياة قاسية شديدة القسوة ، ولكنهم كانوا على أية حال أحراراً لا يهيمن عليهم سادة .

فإذا انتقلنا إلى أفريقيا ، إلى بامبوك في قلب المنطقة المنتجة للذهب في السودان ، وجدنا « مناجم الذهب تحت سيطرة شيوخ القرى ، حيث كان النظام نصف استعباد »^(٢٠٤) . وكان الوضع أكثر وضوحاً في العالم الجديد ، حيث أعادت أوروبا على نطاق واسع نظام العبودية الذي عرف في زمان الإغريق والرومان ، من أجل استغلال المعادن الثمينة . فما كان الهنود الذين حشدتهم الميتا Mita للعمل في المناجم في القرن الثامن عشر إلا عبيداً ، وكان السود الذين عملوا في استخراج الذهب بالفسيل في أواسط البرازيل من الأرقاء . وأنشقت الأرض عن مدن عجيبة ، أعجبتها ، مدينة بوتوسي التي كانت تقع على ارتفاع ٤٠٠٠ متر في جبال الأنديز ، وكانت معسكراً هائلاً ، أو مجمعاً حضرياً يتوي أكثر من مائة ألف من عمال المناجم ينحشرون في مساكنه الضيقة الرديئة^(٢٠٥) . وكانت الحياة هناك شاقة باهظة التكاليف ، لا يحتملها حتى الأغنياء ، كان ثمن الدجاجة يصل إلى ثمانية ريالات ، والبيض بريالين ، ورطل الشمع القشتالي بعشر بيزوس ، وقس على هذا المقياس^(٢٠٦) . وهذا يعني بكل بساطة أن النقود لم تكن لها قيمة . ولم يكن عامل المناجم ، ولا حتى صاحب المنجم ، هو الذي يحقق الربح الأوفى ، بل التاجر الذي كان يقدم المال سلفاً في صورة عملة مسكوكة ، ويقدم الطعام ، والزئبق الذي تحتاج إليه المناجم ، ويتلقى في المقابل الفضة الخام وهو هاديء القلب ، قرير العين . وكانت الحال هي هي في البرازيل في القرن الثامن عشر . كانت الأساطيل الخاصة بالمونسونيتس monçoes^(٢٠٧) تخرج من ساو باولو وتسلك المجاري المائية ، فإذا بلغت مواضع خطيرة تجاوزتها زحفاً على البر ، لتحمل المؤن إلى

العبيد السود وإلى السادة أصحاب مناجم خيرايس Minas Gerais وجوياس Goyaz، وكانوا يستخرجون منها الذهب بالغسيل ، كان العبيد يكسبون ، وكان أصحاب المناجم يشقون على أنفسهم ، أما التجار فكانوا وحدهم هم الذين يحققون الثراء . حتى القليل الذي كان عمال المناجم وأصحابها يحصلون عليه ، كان يتبرع على مواثد القمار في المدينة عندما يلعبون بها هنيئة . هكذا تحولت مدينة مكسيكو إلى حاضرة للقمار . ومجمل القول أن الفضة والذهب كانا يحققان في النهاية من الر في البرازيل أقل من دقيق المنيق والذرة واللحم المقدد في الشمس .

وهل كان من الممكن أن تتخذ الأمور صد 'خرى ؟ إننا نلاحظ على مستوى العالم كل أن حرفة العمل في المناجم ، في إطار تقسيم العمل ، تقع على كاهل أكثر الناس بؤساً ، وفقراً ، وهذا شيء قلناه من قبل ، ونقوله هنا مرة أخرى . ثم إن المبالغ التي يدور حولها العمل في هذه المناجم مبالغ بالغة الضخامة لا يمكن إلا أن تقرى أغنياء عالماً ، أيأ كانوا وأينما كانوا ، بأن يدخلوا المضمار بكل ثقلهم . وينطبق هذا الكلام على الألاس والأحجار الكريمة ، للأسباب نفسها . ففي عام ١٦٥٢^(٢٠٨) زار تافرنيه بقصد الشراء منجم الألاس الشهير المعروف باسم راؤلكوندا Raolkonda .. وهو على بعد خمسة أيام سفر من جولكوندا Golkonda . وجد كل شيء منظماً تنظيمأ رائعأ لصالح الأمير والتجار ، بل ولراحة الزبائن أيضاً ، في حين كان العمال يعيشون في بؤس ، يسيرون عراة ، ويلقون سوء المعاملة ، ويتعرضون للشك والاشتباه - بحق - فهم لا يكفون عن القيام بمحاولات التهريب والنصب والمالسة . وانظر إلى الجاريمبيروس garimpeiros^(٢٠٩) البرازيليين ، أعني المغامرين الباحثين عن الألاس في القرن الثامن عشر ، ترى رحلاتهم المذهلة قد تفرقت بهم في أصقاع لا نرى فيها لساكن رسماً ، لم تتح لهم الأرباح التي تاقوا إليها ، أما الأرباح فقد ملأت جيوب التجار ، وكنوز الملك في لشبونة ، وخزائن محتكري البيع . ونلاحظ أن أي مشروع استغلال لمنجم ، إذا بدأ في صورة مشروع مستقل نسبياً عن شبكات التجار المهيمنة ، سيقع يقينأ ، يوماً ما ، في قبضة شبكات التجار . وهكذا فقد كان عالم المناجم يرسم مبكراً الصورة التي سيتخذها عالم الصناعة والبروليتاريا الذي قام فيما بعد .

والمجموعة الثانية هي مجموعة البلدان المتلقية ، وكانت تقع أولاً وقبل أي شيء آخر في آسيا حيث اتصلت على نحو أو آخر حلقات نظام تقدي . ولم تكن المعادن الثمينة تدور بورات سريعة كحالها في أوروبا ، بل كانت أقل منها سرعة . كان الاتجاه الغالب في تلك البلدان يستهدف الحفاظ على هذه المعادن ، واكتنازها ، والإقلال من استخدامها في النشاط الاقتصادي . كانت هذه البلدان بمثابة بلدان اسفنجية تمتص المعادن الثمينة ، أو كانت ، بحسب تعبير البعض «مقابر» تدفن فيها

نذكر خزانين كبيرين ، الهند والصين ، ولكنهما كانا مختلفين أحدهما عن الآخر ، كانت الهند تتلقى بالرضا ، دون أن تفرق بين المعدنين الثمينين ، الأصفر والأبيض ، الذهب والفضة ، وتراب الذهب من كونتراكوستا Contracosta أو مونوموتاباس Monomotapas كما تتلقى الفضة من أوروبا ، ومن اليابان بعد ذلك . وقد تبين المؤرخون الهنود أن انسياب الفضة من أمريكا تسبب في رفع الأسعار في الهند بعد عشرين سنة تقريباً من « الثورة » التي شهدتها الأسعار في أوروبا في القرن السادس عشر . وهذا دليل آخر على أن الفضة التي استوردتها الهند بقيت فيها ، ودليل أيضاً على أن الكنز الخرافي الذي جمعه سلطان المغول الأعظم لم يبتلع الفضة الواردة كلها ، ولم يجمدها ، ولم يصبها بالعقم والشلل ، وإلا ما كانت الأسعار قد ارتفعت (٢١٠) . وكانت الفضة الأمريكية قد غزت العمليات المستمرة الدائمة التي كان تجري في الهند من إعادة صهر العملات الفضية ، وإعادة سكها .

وليس من شك في أن معلوماتنا عما كان يجري في الصين قليلة بالقياس إلى معلوماتنا عن الهند مثلاً . ولكننا نعلم عن يقين شيئاً اختصت به الصين ، وهو أنها لم تكل إلى الذهب دور النقود ، بل كانت تصدره لصالح من يبدله بالفضة ، وكانت ترضي بثمان بخس خارق للمألوف . وكان البرتغاليون أول أوروبيين اكتشفوا في القرن السادس عشر تفضيل الصينيين العجيب للفضة على الذهب ، فأقادوا من ذلك أي فائدة . في عام ١٦٢٣ قال قائلهم : « ما يكاد الصينيون يشمون رائحة الفضة حتى يأتون بجبال من البضائع » (٢١١) . ولا ينبغي أن نصدق أنطونيو دي أولووا Antonio de Ulloa ، ذلك الأسباني الذي قال في عام ١٧٨٧ « إن الصينيين يعملون بلا انقطاع من أجل الحصول على الفضة ، التي لا وجود لها في بلادهم ، وهم من أقل الأمم احتياجاً للفضة » (٢١٢) . فقد كانت الفضة هي العملة العالية ، المنتشرة ، التي يتم بها التبادل (وكانوا يستخدمون المقصات في تقطيع شرائح رقيقة يسدون بها ثمن المشتريات) ، بالإضافة إلى العملة الواطئة ، وهي الكايكسات caixas أو السابيكات sapèques المسكوكة من النحاس المخلوط بالرصاص .

وهذا مؤرخ كتب مؤخراً عن الصين (٢١٣) وقال إن نصف الفضة التي أنتجتها أمريكا بين عام ١٥٧١ وعام ١٨٢١ على الأقل سلك طريقه إلى الصين ، وبقي هناك ولم يخرج قط . أما بيير شونو Pierre Chaunu (٢١٤) فقد قدر الكمية بثلاث الإنتاج (بما فيها الصادرات المباشرة التي صدرتها إسبانيا الجديدة - المكسيك - عبر المحيط الهادي إلى الفلبين) وهي كمية هائلة . وليست حسابات شونو والمؤرخ الآخر من الحسابات المعتمدة على وثائق واقية ، ولكن هناك من الأسباب ما يجعلنا نراها قريبة إلى الواقع . أولاً الربح (الذي لم يبدأ في التضاؤل إلا في وقت متأخر من القرن الثامن عشر) هذا الربح الذي كان يتحقق من وراء عملية مبادلة الفضة بالذهب في الصين (٢١٥) . بل لقد كانت هذه العملية التجارية تتم

انطلاقاً من الهند ومن الجزر المحيطية . وثانياً حدث في عام ١٥٧٢ تحول جديد في مسار الفضة الأمريكية من خلال المحيط الهادي ، حيث حملها غليون مانيلا^(٢١٦) الذي كان يربط المرفأ المكسيكي أكابولكو بالعاصمة الفلبينية ، وكان يحمل إليها الفضة ويجمع ما فيها من حرير ، وبورسلان الصين ، وقطنيات الهند الفاخرة ، والأحجار الكريمة ، واللؤلؤ . ولقد استمرت هذه الصلة ، التي كانت تزدهر حيناً وتدهور حيناً آخر ، طوال القرن الثامن عشر ، بل وتجاوزته . فقد كان آخر غليون وصل إلى أكابولكو في عام ١٨١١^(٢١٧) . ولكن علينا أن نأخذ في اعتبارنا أن هذه التجارة كانت تشمل جنوب شرق آسيا كله . والحادث المنفرد لا يشرح كل شيء ، ولكنه يعين على فهم أفضل . فنحن نقرأ عن السفينة الشراعية الكبيرة الإنجليزية هندستاتن التي كانت تحمل على متنها السفير الإنجليزي مكارتييني متجهة به إلى الصين ، أنها نجحت في عام ١٧٩٢ في التقاط رجل هرم من أهل كوشينا - إقليم جنوب ثيتنام - صعد فوقها ، وكان الرجل مضطرباً حائراً « حتى إذا دسوا في يده قروشاً فضية إسبانية بدا عليه أنه يعرف قيمتها ، فصرها بحرص في طرف ثيابه المعرقة »^(٢١٨).

كان العالم الإسلامي وأوروبا يتخذان بين البلاد المنتجة للمعادن الثمينة والبلاد المخترنة لها وضعاً فريداً ، وضع محطات المرور ، والوسطاء .

ولسنا بحاجة إلى الإفاضة في الحديث عن بلدان العالم الإسلامي لأنها كانت ، كما قلنا ، في نفس وضع أوروبا ، ولكننا نود فقط أن نركز حديثنا على الدولة العثمانية المتمترامية الأطراف . وكثيراً ما صور الباحثون الدولة العثمانية على أنها منطقة محايدة من الناحية الاقتصادية ، تجارها التجارة الأوروبية على هواها ، وبدون مشاكل : فكانت تمر في القرن السادس عشر عبر مصر والبحر الأحمر أو عبر الشام ، وكانت هناك القوافل التي تتجه إلى بلاد فارس والخليج الفارسي ؛ وكانت في القرن السابع عشر تمر عبر إزمير وأسيا الصغرى . يقولون إن طرق الشرق التجارية هذه كانت محايدة ، بمعنى أن شحنات الفضة كانت تجارها دون أن تلعب فيها دوراً ، وبدون أن تتوقف فيها تقريباً ، فقد كانت تندفع بسرعة نحو الأقمشة الحريرية الفارسية ، والأقمشة القطنية الهندية المنقوشة . وساعد على هذا الوضع أن الإمبراطورية العثمانية ظلت تفضل الذهب في المقام الأول - وكان الذهب يأتي إليها من أفريقيا ، والسودان والحبشة عابراً مصر وشمال أفريقيا . وتبين الدراسات التي قام بها عمر لطفي برقان وتلاميذه أن الأسعار ارتفعت في الدولة العثمانية في القرن السادس عشر^(٢١٩) مما يدل على أن الدولة العثمانية قد تعرضت لتضخم الفضة ، حيث نجمت عنه بدرجة كبيرة أزمات الأقفا aspre - تلك العملة الفضية الصغيرة ذات الأهمية الجوهريّة ، فقد كانت تتصل بالحياة اليومية ، وكانت تستخدم في دفع رواتب الإنكشارية . ومعنى هذا أن الدولة العثمانية كانت بالنسبة إلى الفضة منطقة وسيطة ، ولكنها لم تكن محايدة اقتصادياً على الإطلاق ، بل كانت تأخذ من الفضة بتصيب.

ولكن دور الدولة العثمانية كان متواضعاً بالقياس إلى الدور الذي لعبته أوروبا على مستوى العالم . فمئذ الوقت السابق على اكتشاف أمريكا كانت أوروبا تجد لديها على نحو أو آخر تلك الفضة ، وذلك الذهب اللازمين لسد العجز بميزانها التجاري في الشرق . فلما أتيحت لها مناجم العالم الجديد تأكد دورها على مستوى العالم ، وهو الدور المتمثل في تلقي المعدن الثمين وتوزيعه .

ويرى علماء تاريخ الاقتصاد أن انسياب تيار النقود في اتجاه واحد ، يذهب إليه ولا يعود منه ، ألحق الضرر بأوروبا ، وأفقدها مالها . ولكن هذا الرأي يور في نطاق الأحكام الجامدة المسبقة للتفكير الماركنتيلي الاستثنائي الذي لا يقيم وزناً إلا للربح المباشر . وإذا كان هؤلاء قد رسموا هذه الصورة ، فلنرسم لهم نحن صورة على عكسها . إنني أفضل أن أقول إن أوروبا بنقودها الذهبية والفضية – والفضية خاصة – ظلت تسد ضرباتها إلى البلاد التي ما كانت أبوابها لتتفتح إلا بهذه الطريقة ، أو ما كانت لتتفتح بدونها على نحو جيد . وكل اقتصاد نقدي مظفر يسعى إلى أن تحل عملته محل العملات الأخرى – ويسعى إلى تحقيق هذا الهدف . لا عن طريق التدبير المتعمد ، بل عن طريق الانسياب على نحو طبيعي شبيه بانسياب الماء على الأرض المائلة . نرى مصداق ذلك ما حدث في القرن الخامس عشر عندما حل اللوكاتو البندقي – وكان آنذاك يساوي وزنه ذهب – محل الدينار الذهبي المصري ، وعندما امتلأ الشرق بعملات السكة Zecca البندقية الفضية ، حتى أذا كان الثلث الأخير من القرن السادس عشر انهمرت قطع العملة الأسبانية الثمانية pesos de a ocho التي سميت فيما بعد پياستر piastre والتي كانت بمثابة السلاح الذي استخدمه الاقتصاد الأوروبي في الشرق الأقصى . ونقرأ ما كتبه ماهي دي لابوردونيه Mahé de La Bourdonnais^(٢٢٠) في أكتوبر من عام ١٧٢٩ إلى صديقه وشريكه كلوريفيدير Closriviére في مدينة سان مالو Saint-Malo ، يطلب إليه أن يجمع له مبالغ من العملات ، يبعث بها إليه في صورة پياسترات يتسلمها في پونديشيري Pondichéry ، ليستخدما في مختلف أشكال التجارة من الهند إلى الهند ، وقال له إنه إذا جمع له من شركائه مبالغ كبيرة ، فإنه سيغامر بالقيام برحلة إلى الصين ، وهي رحلة تتطلب فضة كثيرة ، يقوم بها حكام مدراس الإنجليز ليحققوا ثراءً عريضاً ويخصون بها أنفسهم ، ويردون عنها سواهم . ولهذا فمن الواضح أن تدبير كمية كبيرة من الفضة يتيح إمكانية فتح دائرة ، والتغلغل فيها بقوة . ويكتب لابوردونيه في هذه الرسالة «أنه من المفيد دائماً تدبير مبالغ كبيرة ، لأنها تجعل منك سيداً يهيمن على التجارة ، والوافد تتجه دائماً نحو الأنهار» .

هذا التغلغل الذي تتغلظه العملة الأجنبية نلاحظه في بقاع كثيرة ، منها تونس في القرن السابع عشر التي أصبحت البيزنطوس السُّمَّانية الأسبانية فيها بمثابة العملة الأساسية؟^(٢٢١) ومنها روسيا التي تُسبَّب ميزان المدفوعات فيها في تغلغل العملات الهولندية ، ومن بعدها العملات الإنجليزية . والحق أن السوق الروسية الهائلة ما كانت لتستطيع ، أو ما كانت لترغب في الوفاء بطلب الغرب ، بدون هذه الحقنة من العملات الأجنبية . وإذا كان التجار الإنجليز قد نجحوا في القرن الثامن عشر في التجارة مع الروس ، فإنما يرجع ذلك إلى أنهم كانوا يقدمون عربوناً نقدياً مقدماً إلى التجار المسكوفيين الذين كانوا يجمعون لهم البضائع التي تطلبها إنجلترا . وللمقارنة نذكر العكس ، فقد كانت الخطوات الأولى التي خطتها الشركة الإنجليزية في الهند صعبة لأنها تسكت في عناد بتسديد المطلوب منها على هيئة منسوجات ، ولم تكن تسدد نقداً إلى في أضيق الحدود ، حيث كانت تضطر إلى الاقتراض محلياً لترضي أصحاب المطالبات النقدية إذا استبد بهم اليأس .

وكانما كانت المقادير قد اختارت أوروبا لتصدر كمية كبيرة من رصيدها من الفضة . ومن العملات الذهبية أحياناً ، وإن لم تكن تصدر العملات الذهبية بنفس السخاء . كان هذا الوضع الذي اتخذته أوروبا وضعاً هيكلياً بنوياً على نحو ما ، وجدت نفسها فيه منذ القرن الثاني عشر ، واستمرت فيه طوال قرون . ومن هذا المنطلق نرى أن الجهود التي بذلتها الدول الإقليمية الأولى - القائمة على مبدأ الأراضي الإقليمية - لمنع خروج الفضة والذهب كانت أقرب إلى الهزل منها إلى أي شيء آخر . وكان الرأي عند إيون Eon في عام ١٦٤٦ أن المبدأ الأسمى «للسياسة العليا» يتمثل في « التماس الوسائل والسبل للإبقاء على الذهب والفضة في [تولة ما] وعدم السماح بخروجهما منه . » ويضيف إلى ذلك قوله ، والمصيبة تكمن في « أن كل الذهب والفضة الذي يجلبونه [إلى فرنسا] يبدو أنهم يلقون به في كيس مخروم ، وكأنما كانت فرنسا قناة تعبر من خلالها المياه يوماً بون أن تتوقف فيها . »^(٢٢٢) وواضح أن عملية خروج الفضة والذهب ، وهي عملية اقتصادية ضرورية ، يتولاها التهريب والاتجار في الخفاء . ولقد استمرت هذه العملية ، على هذا النحو ، في كل مكان . ولكنها كانت محبوبة . إما إذا أُريد للتجارة أن تتقدم الصفوف ، فلا بد ، إن لم يكن اليوم فغداً ، أن تنفتح الأبواب على مصراعها ، ليبدور المعدن الثمين دورته ، قوياً نشيطاً ، حراً ، شأنه شأن أي سلعة أخرى .

وقد أدركت إيطاليا في القرن الخامس عشر ضرورة خروج العملات الذهبية والفضية ، فنجد أن قراراً ليبراليا اتخذ في البندقية بالسماح بخروج هذه العملات ، يرجع تاريخه على الأقل إلى عام ١٣٩٦^(٢٢٣) ، وتجدد القرار في عام ١٣٩٧^(٢٢٤) ثم في ١٠ مايو من عام



عملة بنديقية ترجع إلى عام ١٤٧١ : ليرة الدوج تيغولو ترون Niccolò Tron. وهو الدوج الوحيد الذي حملت العملات التي سكها صورته .

١٤٠٧ بنا . على إجراء ، اتخذته الپريجادي Pregadi^(٢٩٥) ، وكان القرار يتضمن قيداً واحداً : وهو أن التاجر الذي يصدر فضة (المقصود يقيناً : إلى الشرق) لابد أن يكون قد استوردها ، وأودع ربع الكمية المستوردة في دار السكة Zecca التابع لمجلس السنيوريا الحاكم . وللتاجر في هذه الحالة أن يصدر إلى الخارج باقي الكمية كما يشاء ، إلى أي مكان « per qualunque luogo » ، هكذا شاعت المقادير أن تنهض البندقية بتصدير الفضة إلى الشرق ، وشمال أفريقيا ، بل لقد وصل الأمر إلى الحد الذي جعل مجلس السنيوريا يرفع من قيمة الذهب ، حتى لقد تحول الذهب - إذا جاز لنا التعبير - إلى عملة «ردينة» تنتشر في المدينة ، وتطرد بطبيعة الحال العملة الجيدة - وهي الفضة . وهكذا تحقق الهدف . ويمكننا على النحو نفسه أن نبين كيف قامت راجوزة أو مارسيليا بتنظيم عمليات خروج العملات ، تلك العمليات الضرورية والمثمرة . ولكن علينا أن نضيف بالنسبة إلى مارسيليا ،

أنها كانت خاضعة للسلطات الملكية ، وكان عليها أن تتصدى للمشاكسات والجهل . كانوا إذا منعوا التداول الحر للعملات الأسبانية الفضية في المينة ، وحظروا خروجها إلى الشرق ، وإذا أثروا - كما حدث في عام ١٦٩٩ - المطالبة بإعادة صهرها في نور السكة ، لم يبلغوا من وراء ذلك إلا ذهاب هذه العملات إلى جنوة وليفونرو . كانت الحكمة تفرض السماح بأن تصدر هذه العملات لا إلى مارسيليا وحدها ، بل إلى كل المدن الملاحية « مثل طولون وأنتيب Antibes وغيرها حيث يتلقى الملاحون رواتبهم »^(١٢٦).

لم تكن هناك صعاب من هذا النوع في هولندة التي كانت التجارة العريضة فيها تهيمن على كل شيء : كانت العملات الفضية والذهبية تخرج وتدخل على راحتها . وإن يمر وقت طويل حتى تفرض حرية شبيهة نفسها على إنجلترا إبان ازدهارها . هناك دارت مناقشات بالغة الحدة استمرت حتى نهاية القرن السابع عشر ، ولكن الأبواب فتحت شيئاً فشيئاً ، واتسعت فتحتها اتساعاً متزايداً . أمام العملات الفضية والذهبية . فقد كانت حياة شركة



جنيه ذهب بصورة تشارلس الثاني ملك إنجلترا . يرجع إلى عام ١٦٧٨ .

الهند الشرقية التي أسستها إنجلترا رهنا بهذه الحرية ، وقدر صدر قانون وافق عليه البرلمان الإنجليزي في عام ١٦٦٢ ، يعد ضغط مارسته هذه الشركة ، كما يتضح من مقدمته التي جاء بها : « تعلمنا الخبرة أن المال [المقصود : العملات] ينساب وثيراً إلى المناطق التي تتاح له فيها حرية الخروج »^(٢٢٧) . وفي هذا المعنى يؤكد السير جورج داوننج George Downing المعروف بتفوقه الواسع : « لقد تحولت النقود التي كانت فيما مضى مقياساً للسلع إلى سلعة »^(٢٢٨) . ومنذ صدور هذا القانون في إنجلترا أصبحت المعادن الثمينة متداولة علناً . وانتهت آخر محاولات للمقاومة في القرن الثامن عشر . نجد مصداق ذلك في الجرائد التي نشرت في ١٦ يناير من عام ١٧٢١ أن كمية من الذهب زنتها ٢٢١٥ أوقية شحنت إلى هولندا بعد مرورها بجمرك لندن ؛ كذلك مر بجمرك لندن في ٦ مارس ٢٨٨ أوقية من الذهب في نفس الاتجاه ، و٢٦٥٦ أوقية من الفضة في اتجاه الهند الشرقية ؛ وفي ٢٠ مارس كانت الكميات ١٦٠٧ أوقية من الذهب مرسله إلى فرنسا ، و١٢٨٠ مرسله إلى هولندا^(٢٢٩) الخ . ولم يعد من الممكن الرجوع في هذا القرار ، حتى إبان الأزمة المالية الحادة التي نشبت في أعقاب معاهدة باريس في عام ١٧٦٣ .. وربما جاء وقت مال فيه البعض في لندن إلى إحداث شيء من التضيق على « خروج الفضة والذهب بكميات مفرطة في وقت قليل متجهة إلى هولندا وفرنسا » ولكن « محاولة وضع عراقيل كان يعني تسديد ضريبة قاضية إلى الثقة العامة التي ينبغي الحفاظ عليها في وقت دون المساس بها »^(٢٣٠) .

ولكن هذا الموقف الذي وقفه حكومة إنجلترا لم يكن ، كما نعلم ، موقف كل الحكومات الأوروبية . فلم يتحقق لسياسة الباب المفتوح التعميم بين عشية وضحاها ، وتغيير الأفكار تحتاج إلى وقت . والمؤكد أن فرنسا لم تكن رائدة في هذا المجال . وإليك هذا المهاجر الفرنسي الكونت ديسبينشال d'Espinchal ، الذي وصل جنوة في ديسمبر من عام ١٧٨٩ ، ولاحظ شيئاً رأى من الضروري أن يسجله وهو « أن الذهب والفضة يعتبران في دولة جنوة من السلع »^(٢٣١) ، وكأنما كانت تلك ظاهرة عجيبة تستحق التسجيل ، وإذا كان مذهب الاستثنائية - المركنتيلية - في الاقتصاد الذي دعا إلى أن تستأثر الدولة بالذهب والفضة باعتبار أنهما الثروة الأساسية مذهباً لن تقوم له بمضي الزمن قائمة ، إلا أنه استمر زمناً طويلاً وكان عنيداً في كفافه من أجل الحياة .

أياً كان الأمر فليست الصورة العامة التي ينبغي علينا أن نخرج بها عن أوروبا ، هي صورة قارة أوروبية تفرغ جعبتها من المعادن الثمينة في حق وسفاهة . لقد كانت الأشياء أكثر تعقيداً . فلا بد أن نأخذ في حسابنا الصراع الدائم بين الفضة والذهب ، بين المعدن الأبيض والمعدن الأصفر ، ذلك الصراع الذي لفت سبونر F. C. Spooner^(٢٣٢) النظر إليه منذ وقت طويل . كانت أوروبا تفتح الباب أمام خروج الفضة التي كانت تذهب إلى آخر الدنيا .

ولكنها كانت في الوقت نفسه ترفع قيمة الذهب ، رفعاً يؤدي إلى يقاؤه داخل البيت ، ليكون في خدمة العمل الداخلي بعالم الاقتصاد الأوروبي ، حيث كان الذهب يستخدم على نطاق أوروبا لتسوية الحسابات الأوروبية الهامة ، بين تاجر وتاجر ، أو بين أمة وأمة وكانت تلك وسيلة مؤكدة لسحب الذهب من الصين ، والسودان ، وبيرو . وكانت الامبراطورية التركية - الأوروبية - تمارس على طريقته نفس السياسة : فكانت تحتفظ بالذهب ، وتترك أنهار الفضة تنساب سريعة إلى الخارج . وإذا ما أردنا أن نوضح هذه العملية ، فعلينا أن نعدل صياغة القانون المنسوب إلى جريشام والذي يقول إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة . فالحقيقة أن العملة الفلانية تطرد العملات الأخرى عندما تكون قيمتها بالنسبة للاقتصاد المقصود أعلى من الماكوف . كانت فرنسا في القرن الثامن عشر تقيم الفضة تقييماً مرتفعاً حتى إنها في إصلاح ٣٠ أكتوبر ١٧٨٥ ، رفعت العلاقة بين الذهب والفضة من ١ إلى ١٤،٤ لتصبح ١ إلى ١٥،٥ (٣٣٣) . والنتيجة أن فرنسا في القرن الثامن عشر كانت صورة مصغرة من الصين : فكانت الفضة تنساب إليها . أما البنكية ، وإيطاليا ، والبرتغال ، وإنجلترا ، وهولندا ، بل وأسبانيا (٣٣٤) فكانت ترفع قيمة الذهب . وكان يكفي أن يكون رفع القيمة بنسبة ضئيلة ليجري الذهب نحو القيمة الأعلى ؛ ويعتبر في هذه الحالة « عملة رديئة » مادام يطرد الفضة ويضطرها إلى العنود من أول الدنيا إلى آخرها .

ولقد تسبب انسياب الفضة العنيف في حدوث أزمات متلاحقة داخل الاقتصاد الأوروبي ، ولكنه أسهم على هذا النحو في نجاح العملة الورقية التي يمكن أن نشبهها بالنواء المسكن ، كما أسهم في استغلال ثروات المناجم في بلاد بعيدة ، وأسهم في تنشيط التجارة في البحث عن بدائل للمعتمدين الثمينين ، من قبيل استخدام المنسوجات كبديل للنقود في بلدان المشرق ، والقطن والأفيون الهندي كبديل للنقود في الصين . وبينما كانت آسيا تتلقى المعدن الأبيض وتدفع مقابل له المنسوجات ، وبخاصة المنتجات النباتية ، والتوابل ، والعقاقير ، والشاي ، كانت أوروبا تشمر عن ساعدها ، وتضاعف جهودها في مجال استغلال المناجم والتصنيع لتصلح ميزان مدفوعاتها . ألا يمكن أن نقول إن خروج الفضة كان بمثابة التحدي الذي حول الخسارة على المدى الطويل إلى مكسب ؟ أياً كان الأمر فالمؤكد أنه ليس من الصواب أن نتحدث ، كما فعل الكثيرون ، عن نزيف خبيث ألم بآوروبا ، وكأنما دفعت أوروبا بدمها ألوانا من الترف من قبيل التوابل والمنتجات الصينية ؛

النظم الاقتصادية القومية

والميزان التجاري

لسنا هنا بدارسين السوق القومية بالمفهوم الكلاسيكي للسوق القومية . ويكفي أن نشير هنا إلى أنه تطور ببطء وعلى نحو مختلف باختلاف البلاد ، وإلى أننا سنعود إليه تفصيلاً في المجلد الثالث من كتابنا هذا لنبين أهمية التكون المتدرج لهذا المفهوم الذي لم يكتمل في القرن الثامن عشر ، والذي يعتبر الأساس الذي قامت عليه الدولة الحديثة .

أما في هذا الفصل فنحن لا نريد إلا أن نبين كيف أن دوران السلع كان يقيم علاقات بين النظم الاقتصادية القومية (ولا نقول الأسواق القومية) ، سواء منها المتخلفة والتقدمية ، وكيف أنه كان يرتبها على درجات بعضها فوق بعض ، ويظهر ما بينها من تعارض . والخريطة العامة للعالم ترتسم في خطوطها العريضة من تبادل متوازن ، يقابله تبادل مجحف ، ومن علاقات تجارية متعادلة ، تقابلها علاقات تجارية مختلة ، ومن الهيمنة والقهر . والميزان التجاري يسمح لنا برسم التخطيط الأول لهذه الخريطة . ولسنا نقول إن تلك هي الطريقة الوحيدة لمعالجة المشكلة المطروحة ، ولكن أرقام الميزان التجاري هي من الناحية العملية الأرقام الوحيدة المتاحة لنا ، وإن كانت ناقصة معينة .

الميزان

التجاري

الميزان التجاري لنظام اقتصادي ما شيء يشبه الحساب الختامي الذي يقوم به التاجر في نهاية العام ، ليتبين إذا كان من الرابحين ، أو من الخاسرين . ونحن نقرأ في كتاب Discours of the common Weal of this Realm of England الصادر في عام ١٥٤٩ ، والمنسوب إلى السير توماس سميث Thomas Smith :

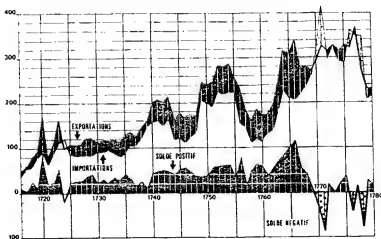
« ينبغي علينا أن نكون دائماً على بينة من أننا لا نشترى من الأجانب أكثر مما نبيع إليهم . »^(١٢٥) هذه الجملة تعبر عن جوهر ما ينبغي أن نعرفه عن الميزان ، وربما عما عرفه الإنسان عنه منذ أبعد الأزمان . فهذه الحكمة التي يزججها السير توماس سميث ليست جديدة : فقبل عام ١٥٤٩ بكثير كانت الحكومة تلزم التجار الإنجليز بأن يعيدوا إلى إنجلترا جزءاً من فوائض مبيعاتهم في الخارج في صورة عملات نقدية . وكان التجار الأجانب الذين يأتون إلى إنجلترا للتجارة يلزمون بأن يحولوا عائد مبيعاتهم إلى سلع إنجليزية قبل أن يغادروا الجزيرة البريطانية . وكتاب توماس امان Thomas Mun الذي كتبه في عام ١٦٦١ بعنوان Discourse of trade يتضمن نظرية عن الميزان التجاري صائبة وتتم عن وعي كامل بالموضوع يشهد على ذلك ما كتبه معاصره إدوارد ميسيلدن Edward Misselden

في عام ١٦٦٣: « لقد كنا نحس بهذا من قبل ، وأصبحنا اليوم نعرفه معرفة علمية »^(٢٣٦). ومن البديهي أن النظرية التي وضعها توماس امان كانت نظرية بدائية ، بعيدة جداً عن المفاهيم الحديثة التي تضع عدداً من الموازين متزامنة (الميزان التجاري ، وميزان الحسابات ، وميزان العمالة ، وميزان رؤوس الأموال ، وميزان المدفوعات) . وكان الميزان التجاري في ذلك الزمان يقتصر على بيان يقيم السلع المتبادلة بين أمتين ، موازنة عمليات التصدير والاستيراد المتبادلة ، أو بعبارة أدق موازنة الديون المتبادلة . ولنأخذ مثلاً : « إذا كانت فرنسا مدينة لإسبانيا ١٠٠٠٠٠ پستولة ، وكانت إسبانيا مدينة لفرنسا ١٥٠٠٠٠٠ جنيه من فئة الليفر » ، وكانت الپستولة مساوية لـ ١٥ ليفر ، فمعنى ذلك أن الميزان متوازن . ولما كان هذا التوازن لا يحدث إلا نادراً ، فإن الأمة المديونة عليها أن ترسل إلى الأمة صاحبة الدين كمية من المعادن الثمينة تساوي الجزء من الدين الذي لم يتم تسويته »^(٢٣٧) ومن الممكن إلى حين تغطية العجز بكمبيالات ، ولكن هذه الطريقة معناها التأجيل فحسب . أما إذا استمر العجز ، فلا بد من إرسال معادن ثمينة . وهذا النقل ، إذا استطعنا نحن المؤرخين ملاحظته وتتبعه ، يعتبر المؤشر المفضل ، وهو الذي يوضح بجلاء مشكلة العلاقات بين وحدتين اقتصاديتين . وحدة منهما تضطر الأخرى - سواء رضيت أو لم ترض - إلى أن تتخلى عن جزء من احتياطياتها من النقد أو من المعادن الثمينة .

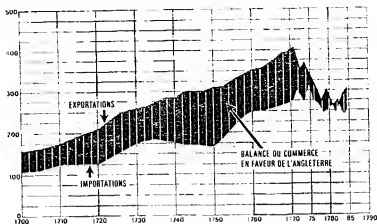
كانت كل سياسة الاستثنائية - المركانتيلية - تسعى إلى تحقيق ميزان تجاري رابح أو على الأقل متوازن ، وتجتهد بكل الوسائل أن تحول دون خروج المعادن الثمينة . وإذا أرجعنا البصر إلى يناير فبراير من عام ١٧٠٣ نجد أن أصحاب هذه السياسة ، بدلاً من أن يشتركوا للقوات الإنجليزية المحاربة في هولندا المؤن اللازمة لحاياتها من الأسواق في مكان تواجدها ، كانوا يرسلون إليها : « الحبوب ، والمنتجات المصنعة ، وغيرها من المنتجات » من إنجلترا ، مما يؤدي إلى « بقاء » المبالغ المقابلة لهذه السلع في الجزيرة البريطانية . مثل هذه الأفكار لا يمكن أن تخطر إلا ببال حكومة استبد بها الخوف من أن تفقد احتياطياتها من المعادن الثمينة . وكان على الحكومة البريطانية في شهر أغسطس من نفس العام أن تدفع للبرتغال المعونات المالية التي تضمنتها اتفاقية اللورد ميثوين Methuen ، فاقترحت على البرتغال أن تقدمها إليها في صورة شحنات من الحبوب والقمح « بحيث تفي بالتزاماتها ، وتستجيب في الوقت نفسه لحرصها على عدم إخراج أموال سائلة من المملكة »^(٢٣٨).

وليس « تحقيق تعادل الميزان التجاري »^(٢٣٩) ، وتوازن التصدير والاستيراد ، إلا الحد الأدنى ، والأفضل أن يحقق الميزان فائضاً . هذا هو الحلم الذي يراود كل الحكومات الاستثنائية - المركانتيلية - التي ترى أن الثروة القومية تقاس بالاحتياطيات النقدية . كل

١٦ - موازين التجارة بين فرنسا وإنجلترا في القرن الثامن عشر .



حركة التصدير والاستيراد في فرنسا من عام ١٧١٥ إلى عام ١٧٨٠ .



حركة التصدير والاستيراد في إنجلترا من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٧٨٥ .

تبين موازين التجارة الإنجليزية والفرنسية أن إنجلترا وفرنسا كانتا تهيئان ميفاً رغبة على حساب العالم . وبذلك هذه المال حتى عام ١٧٧٠ وما حوله . حيث بدأت الموازين التجارية تبين فوائد بسيطة أو صفرًا . وربما كان السبب في ذلك الظروف الاقتصادية الطارئة . أو اشتغال نشاط الرأسمالية التجارية . وربما كان - وهو الأرجح - هو ما نجم من حرب الاستقلال الأمريكية من اضطرابات .

يعتمد الرسم البياني الخاص بفرنسا على البيانات التي أوردها ملال روجييرو رومانو Ruggiero Romano بعنوان Documents e prime considerazioni intorno alla "balance du commerce" della Francia, 1716-1780, in : Studi in 1266, note 2. onore di Armando Saporì, 1957, II, pp. 1260-1279

أما الرسم البياني الخاص بإنجلترا . فلم يكن هدفنا منه يزعم على بيان حركة التجارة الإنجليزية في خطوطها العريضة . لاكتتبنا باستعارة هذا الرسم البياني من لوحات ويليم بلايوير William Playfair وهو من رواد الإحصاء في إنجلترا . انظر :

Tableaux d'arithmétique linéaire, du commerce, des finances et de la dette nationale de l'Angleterre, 1789; ... The Exports and Imports and general Trade of England, the National Dept., 1786.

هذه الأفكار واكبت في ظهورها منطقياً ظهور الدول الإقليمية États territoriaux – القائمة على مبدأ الأراضي الإقليمية: فما كادت هذه الدول تنشأ حتى سعت إلى الدفاع عن نفسها، بل كان عليها أن تدافع عن نفسها . فمئذ أكتوبر من ١٤٦٢ اتخذ لويس الحادي عشر إجراءات لمراقبة وتقييد خروج « الفضة والذهب في صورة عملات صغيرة أو أي صور أخرى يمكن تحويلها أو إخراجها أو نقلها من المملكة الفرنسية » في اتجاه روما (٢١٠).

الأرقام

ومعناها

وليس من السهل دائماً أن نفسر حركات الميزان التجاري إذا عرفناها . وليست هناك قواعد يمكن أن تكون كل حالة في الواقع مجرد تطبيق لها . فليس من الممكن أن نقول إن الميزان التجاري لأمريكا الأسبانية كان يسجل عجزاً عندما نرى ما كان عليها أن تصدره من كميات هائلة من المعادن الثمينة . ولم يخطيء الأب ميركادو Mercado عندما قال في هذا المقام في عام ١٥٦٤ : « تعتبر سبائك الذهب والفضة في أصقاع أمريكا سلعة من السلع لها قيمة تزيد وتهبط لنفس الأسباب التي تؤدي إلى زيادة وهبوط قيمة السلع العادية الأخرى » (٢١١) . ولقد تحدث تورجو Turgot عن إسبانيا فقال: « الفضة بضاعتها ؛ ولما لم يكن من الممكن أن تبدل الفضة بفضة ، فإنها تبدلها بسلع » (٢١٢) . كذلك ليس لنا ، بعد أن نأخذ في اعتبارنا الإيجابيات والسلبيات ، أن نقول إن الميزان التجاري بين روسيا وإنجلترا في عام ١٧٨٦ كان ملائماً لروسيا ، وغير ملائم لإنجلترا ، لأن روسيا كانت بصفة عامة تبيع لإنجلترا أكثر مما كانت تشتري منها . ولن نستطيع في الوقت نفسه أن نؤكد أن العكس صحيح كما حلا لجون نيومن John Newman أن يفعل في أكتوبر من عام ١٧٨٦ . كان نيومن القنصل الروسي في ميناء هال Hull الكبير الذي كانت تنتهي إليه آنذاك السفن الروسية الثقيلة القادمة مباشرة من المضائق الدنمركية – كان يرى ، أو يظن أنه يرى المشكلة بعيني رأسه ، وأورد البيانات المعروفة وهي : في عام ١٧٨٥ مرت بالجمارك الروسية بضائع قيمتها ١٣٠٠٠٠ جنيه استرليني في اتجاه إنجلترا؛ في مقابل ٥٠٠٠٠٠ في اتجاه إنجلترا، ووصل بعملية طرح إلى أن إمبراطورية كاترين الثانية كانت تحقق ربحاً مقداره ٨٠٠٠٠٠ جنيه استرليني. وعلق على ذلك بقوله: « ولكن على الرغم من هذا الربح المالي الظاهري لصالح روسيا، فقد عبرت ، ولا زلت أعبر عن رأيي بأن روسيا ليست هي الرابحة الحقيقية، بل إن بريطانيا العظمى هي الوحيدة [وكلمة الوحيدة تعبر عن مدى المبالغة] التي تحقق الربح من وراء هذه التجارة .» ويشرح رأيه قائلاً ، إن علينا أن نتصور ما يتصل بهذه التجارة وما يتأتى عنها من منافع لبريطانيا ، منها استخدام نحو ٤٠٠ سفينة إنجليزية في نقل البضائع « حمولة كل منها ٢٠٠ طن ، يعمل عليها ما بين ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ بحار » . ومنها

زيادة سعر البضائع الروسية عند وصولها إلى إنجلترا (١٥ ٪) ، ومنها ما يتحقق للصناعة البريطانية من خير ، وما يتم إعادة تصديره إلى الخارج ^(٢٤٣) . ونخلص من هذا إلى أن جون نيومن أدرك أن الميزان التجاري بين بلدين لا يمكن الحكم عليه إلا بناءً على طائفة من العناصر . وهذا الذي استشعره جون نيومن هو إرهاب بالنظريات الحديثة عن الميزان التجاري . وإذا نحن قرأنا ما قاله توماس امان في عام ١٦٢١ : « الغضة التي تُصدّر إلى الهند تعطي في النهاية خمسة أضعاف قيمتها » ^(٢٤٤) فإنه يعبر بهذه الكلمات الموجزة عن نفس المعنى تقريباً ، ويضيف إليه شيئاً آخر .

والميزان التجاري المنفرد لا يمكن تقييمه إلا في إطار العلاقات التجارية في مجموعها ، عندما نضيف إليه كل الموازين الأخرى في النشاط الاقتصادي . فالميزان التجاري بين إنجلترا والهند أو بين روسيا وإنجلترا لا يفسر المشكلة الحقيقية . إنما نحتاج إلى كل الموازين التجارية لروسيا ، أو للهند ، أو لإنجلترا لكي نكون صورة صحيحة . وهذه هي الطريقة التي يتبعها اليوم كل اقتصاد قومي لكي يرسم كل سنة الصورة الكاملة لميزان تجارته الخارجية .

وإنما قِيناً من أمرنا عسراً لأن معلوماتنا عن الماضي لا تألف إلا من موازين جزئية متفرقة ، من بلد إلى بلد . ومن هذه الموازين ما هو كلاسيكي ، ومنها ما يستحق أن يوصف بالكلاسيكية . ففي القرن الخامس عشر كان الميزان التجاري في صالِح إنجلترا من حيث هي مصدرة للصوف إلى إيطاليا ؛ ولكن الميزان التجاري كان في صالِح إيطاليا في تعاملها مع فلانديا ؛ كذلك ظل الميزان التجاري ملائماً لفرنسا زمناً طويلاً في تعاملها مع ألمانيا ، ثم انقلبت الحال ، وأصبح الميزان في صالِح ألمانيا ربما نتيجة للحصار الأول الذي فرضه مجلس الرايخ الألماني Reichstag في عام ١٦٧٦ ومنع بناء عليه الاستيراد ، أو نتيجة لإلغاء فرنسا في عام ١٦٨٥ لمرسوم نانث الذي كان يعطي البروتستانت حرية ممارسة مذهبهم ، مما أدى إلى نزوحهم من فرنسا إلى بلاد أخرى على رأسها ألمانيا ، وكانوا من المهرة في الصناعة والتجارة وغيرها . أما الميزان فقد ظل زمناً طويلاً في صالِح فرنسا في تعاملها مع الأراضي الواطئة وظل دائماً في صالِح فرنسا في تعاملها مع إسبانيا . وهناك وثيقة فرنسية ترجع إلى عام ١٧٠٠ ^(٢٤٥) تقول إنه لا ينبغي لنا أن ننقل على الإسبان بالمصاعب في موانئنا ، فالعلاقات التجارية مع الأسبان مسألة « صالِح عام ، يصالِح خاص » ، نظراً « لأن المستفيد من التجارة بين فرنسا وإسبانيا هي فرنسا » . ولقد قال قائل في القرن السابع عشر ، وفي عام ١٦٢٥ على وجه التحديد ، بعبارة وقحة ، ولكنها صادقة ، « إن الفرنسيين مثل القمل الذي يمص دم الأسبان » ^(٢٤٦) .

والميزان التجاري ، في هذا البلد أو ذاك ، يتذبذب ، بل ويغير اتجاهه ، ويمكننا أن

نسجل هنا ملحوظات ، لا نضفي عليها قيمة عامة ، ولكنها في رأينا ذات دلالة ، وهي أن الميزان التجاري كان في عام ١٦٩٣ في صالح فرنسا في تعاملها مع بيمونتي ؛ وأن الميزان التجاري كان في عام ١٧٢٤ في صالح صقلية في تعاملها مع جمهورية جنوة ؛ وأن هناك ملحوظة سريعة سجلها رحالة في عام ١٦٨٠ قال فيها « إن تجارة فارس مع الهند [كانت آنذاك] في صالح فارس » .^(٢٤٧)

وهناك ميزان تجاري يبدو أنه اتخذ وضعاً ثبت عليه ، ولم يغيره منذ الدولة الرومانية إلى القرن التاسع عشر ، ذلك هو ميزان تجارة المشرق مع أوروبا الذي كان ، كما نعلم ، في غير صالح أوروبا .

فرنسا وانجلترا

قبل وبعد عام ١٧٠٠

ولنتوقف لحظة أمام الحالة الكلاسيكية - التي لانرى أنها معروفة بحق على النحو الذي يدعيه الكثيرون - حالة : الميزان التجاري الإنجليزي الفرنسي . وكان الرأي السائد طوال الربع قرن الأخير من القرن السابع عشر ، ومطلع القرن الثامن عشر أن الميزان يميل لصالح فرنسا التي قيل إنها كانت تحقق من علاقاتها التجارية مع انجلترا مليون ونصف مليون جنيه استرليني سنوياً ، تزيد حيناً وتقل حيناً آخر ، لكن تظل في هذا الإطار .

أياً كان الأمر فقد كان هذا هو ما جرى تأكيده في مجلس العموم في أكتوبر من عام ١٦٧٥ ، وما ورد مراراً في رسائل ممثل جنوة التجاري في لندن ، كارلو أوتوني Carlo Ottone في سبتمبر من عام ١٦٧٦ ويناير من عام ١٦٧٨^(٢٤٨) وهو يذكر أنه أستمّد بياناته من حديث أجراه مع سفير الأقاليم المتحدة - الهولندية - الذي كان يتابع نشاط الفرنسيين وأعمالهم ، ويسجلها دون مجاملة . ومن بين الأسباب التي كانوا يربون إليها الفائض في صالح فرنسا أن البضائع المصنعة « التي تباع في الجزيرة البريطانية أسعارها أقل من أسعار تلك التي تصنع في بريطانيا ، لأن الصانع الفرنسي يرضى بمربود معتدل » . وتشير هذه العبارة إلى وضع غريب حقاً ، لأن الحكومة الإنجليزية كانت تحظر استيراد البضائع الفرنسية ، وكان التهريب هو الذي يدخلها إلى داخل البلاد . وكان هذا الوضع يزيد من رغبة الإنجليز في « موازنة هذه التجارة di bilanciare questo commercio » كما يبين ابن جنوة في تعليقه وتفسيره ، مستخدماً عبارة صائبة ، بإلزام الفرنسيين بأن يتوسعوا في استخدام الصوف الإنجليزي^(٢٤٩) .

وفي ضوء هذه الظروف رحبت انجلترا بالحرب التي أتاحت لها الفرصة لتغلق الباب بالضربة والمفتاح أمام هذا الغزو الكريه الممقوت الذي أتبع للتجارة الفرنسية . وفي هذا المعنى كتب دي تالار De Tallar^(٢٥٠) السفير الفرنسي فوق العادة في لندن إلى



احتفال القورد عمدة لندن ، لوحة من رسم كاناليثو Canaletto ترجع إلى عام ١٧٥٠ تقريباً . كان الاحتفال يتضمن موكباً نهرياً تقليدياً ، يقام يوم ٢٩ أكتوبر من كل عام ، وتشارك فيه سفن وقوارب تقطع صفحة نهر التيمز . من هذه السفن ما كانت تمتلكه انحدادات المدينة ، ومنها عدد كبير من القوارب الصغيرة هي بلا شك تلك التي أسماها أحد الرحالة الفرنسيين زار لندن في عام ١٧٢٨ «الجنولات» (راجع الباب الأول ، المخطوطة رقم ٨٤) لأنها كانت تؤدي على صفحة التايمز الدور الذي تؤديه الجنولات على صفحة قنوات البنتليية ، دور مركبات النقل بالآجرة - الحنطور النهري . (المتحف القومي ، براغ) .

يونسشارتران Pontchartrain في ١٨ مارس من عام ١٦٩٩: «...إن ما كان الإنجليز يستوردونه من فرنسا قبل إعلان الحرب الأخيرة [المقصود : الحرب المسماة بحرب حلف أوجسبورج la Ligue d'Augsbourg والتي يسميها الألمان حرب وراثة العرش البفالتيسي der Pfälische Erbfolgekrieg التي استمرت من عام ١٦٨٩ إلى ١٦٩٧] كان يقدر ، في رأيهم، بمبالغ أعلى بكثير من قيمة البضائع الإنجليزية التي كانت ترد إلى فرنسا. ولقد استبد بهم هذا الظن لدرجة أنهم كانوا يحدثون أنفسهم بأن ثروة فرنسا جاءت من إنجلترا، فلما قامت الحرب اتخذوا إجراء، اعتبروه حاسماً ، يتمثل في حظر دخول الألبنة الفرنسية أو غيرها من البضائع إلى إنجلترا بطريق مباشر أو غير مباشر .» ولكي نفهم هذا النص في سياقه التاريخي ، علينا أن نذكر أن الحروب فيما مضى لم تكن تتضمن بالضرورة قطع كل العلاقات التجارية بين المتحاربين . مما يعني أن هذا الحظر المطلق الذي فرضته إنجلترا على الاستيراد كان في حد ذاته خروجاً على الأعراف الدولية .

ودارت الأيام، واندلعت نار الحرب من جديد حول اعتلاء كارلوس الثاني عرش أسبانيا، في عام ١٧٠١ . ثم انتهت الخصام ، وتهيأ السبيل للوثام ، وكان من الضروري إصلاح ما فسد من شئون العلاقات التجارية بين فرنسا وإنجلترا ، وكانت بالفعل قد تأثرت تأثراً عنيقاً . وفي صيف عام ١٧١٣ سافر اثنان من «الخبرا» الفرنسيين إلى لندن ، هما أنيسون Anisson نائب مينة ليون في مجلس التجارة ، ودي فينيللون de Fenélon نائب باريس . وطالت المحادثات وتشعبت ، مما أتاح لأنيسون أن يراجع على مهل قرارات مجلس العموم الإنجليزي ، وبيانات الجمارك الإنجليزية . وكم كان ذهوله عندما تبين أن كل ما كان يقال في شأن الميزان التجاري بين الشعبين كان بينه وبين الصواب بون شاسع ! لقد تبين «أن حجم تجارة إنجلترا مع فرنسا كان منذ أكثر من ٥٠ سنة أكبر من حجم تجارة فرنسا مع إنجلترا بفارق يقدر بالملايين » (٢٥١) . والملايين التي يعنيها هي بطبيعة الحال ملايين الجنيهات الفرنسية المسكوكة في تور . هكذا حصص الحق . ورب سائل : هل علينا بالضرورة أن نصدق ؟ هل نصدق أن عملية نفاق وتضليل رسمية ظلت زمناً طويلاً تخفي الأرقام الحقيقية المسجلة ، والتي كانت كانت تشهد شهادة لا مرا . على ميل الميزان التجاري لصالح الجزيرة البريطانية ؟ ليس من شك أن هذا الموضوع يحتاج إلى تمحيص دقيق للوثائق المحفوظة في دور المحفوظات في لندن وباريس . ولكننا مع ذلك لسنا على يقين من مثل هذا التمهيص عندما يتم على أدق وجه يمكن أن يقول الكلمة الأخيرة (التي تحسم المشكلة ، فالأرقام شي . وتفسير الأرقام شي آخر . وتفسير الأرقام الرسمية يتحمل بالأخطاء التي لا سبيل إلى تحاشيها ، فلا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن التجار والعاملين في مجال التجار يكذبون على الحكومات صباح مساء ، والحكومات تكذب بعضها

على البعض . ثم إنتي على يقين من أن الحقيقة التي تعتبر في عام ١٧١٣ حقيقة ، لا تعتبر بالضرورة حقيقة في عام ١٧٨٦ ، والعكس صحيح . أياً كان الأمر ، فلنرجع البصر كرة إلى الفترة التالية على عقد اتفاقية إيدن William Eden التي وقعتا فرنسا وإنجلترا في عام ١٧٨٦ ، ولتقف عند اليوم الموافق للعاشر من أبريل من عام ١٧٨٧ حيث سجلت رسالة روسية شيئاً مألوفاً آنذاك ، حيث تقول إن الأرقام « لا تعطينا إلا صورة منقوصة معينة عن طبيعة التجارة [الإنجليزية الفرنسية] وحجمها ، لأننا علمنا من مصدر وثيق أن التجارة المشروعة بين المملكتين لا تمثل على أكثر تقدير سوى ثلث حجم التجارة الفعلي ، وأن التهريب يتعامل في الثلثين ، ومن فضائل هذه الاتفاقية أنها تنصدي للتهريب ، وتعالج هذا الوضع » (٢٥٢) . وإذا كانت الأمور على هذا النحو ، فلماذا نتعب أنفسنا في مناقشة الأرقام الرسمية ؟ إنما نحن بحاجة إلى ميزان تجارة التهريب ، بعد أن نلم بميزان التجارة الشرعية .

ولكن صروف المفاوضات التجارية الفرنسية الإنجليزية في عام ١٧١٣ لم تلق الضوء على هذه المشكلة ، ولكن الصدى الذي أحدثته في الرأي العام الإنجليزي كشف هو الآخر عن المشاعر الوطنية المتعصبة التي تقوم عليها الاستثنائية - الماركانتيلية . وعندما عرض مشروع الاتفاق التجاري بين إنجلترا وفرنسا على مجلس العموم في ١٨ يونيو من عام ١٧١٣ وقضه بأغلبية ١٩٤ صوتاً ضد ١٨٥ ، واستقبلت الجماهير الإنجليزية هذا الرفض بموجة عارمة من الابتهاج الشعبي فافت مظاهر الفرح عند إعلان السلام ، فأطلقت في لندن الألعاب النارية ، وأقيمت الزينات والأنوار ، واسترسل الناس في ألوان مختلفة من اللهو والمتعة . ونظم النساجون في كافنتري Coventry مسيرة طويلة حملوا فيها عصاً علقوا عليها قراء شاة ، وعصاً أخرى علقوا عليها زجاجة نبيذ و لافتة كتبوا عليها : « لا صوف انجليزي في مقابل نبيذ فرنسي no English wool for French wine » . لم تكن كل هذه التشنجات المفعمة بالانفعال الأعمى والخطأ البين (٢٥٤) تتفق مع التفكير الاقتصادي ، فليس من شك في أن مصلحة الشعبين كانت في فتح ما بينهما من أبواب الاستيراد والتصدير . وهذا هو ديفيد هيوم يسجل رأيه بعد مرور أربعين عاماً في عبارة ساخرة : « أغلب الإنجليز يظنون أن دولتهم ستنزلق إلى مهاوي الخراب إذا ما نقلت الألبطة الفرنسية بكميات وبغيرة إلى إنجلترا [...] ولكننا نجلب من إسبانيا والبرتغال نبيذاً أغلى ثمناً ، وأقل جودة من النبيذ الذي يمكننا أن نحصل عليه من فرنسا .

إنجلترا

والبرتغال

إذا ما دار الحديث عن البرتغال (٢٥٤) في القرن الثامن عشر ، ارتفع صوت كورال المؤرخين مردداً - وبحق - اسم اللورد ميثوين Methuen ، ذلك الرجل الذي ذهب في عام

١٧٠٢، عندما كانت حرب وراثة العرش الإسباني الطويلة على الأبواب ، إلى البرتغال ، ذلك البلد الصغير ، ينشد التحالف معه ، للتصدي لإسبانيا التي وقفت إلى جانب دوق أنجو duc d'Anjou ، فيليب الخامس ، وإلى جانب الفرنسيين . وأحدث هذا التحالف دويًا شديدًا ، ولكن أهدأ لم يحفل بالاتفاقية التجارية التي صحبتها ، وكأنما كانت شيئاً روتينياً . وكيف لا يفسرها الناس بهذا التفسير وقد سبقتها اتفاقيات مشابهة بين إنجلترا والبرتغال في عام ١٦٤٢ ثم في عام ١٦٥٤ ثم في عام ١٦٦١ ؟ أضف إلى ذلك أن الفرنسيين والهولنديين والسويديين حصلوا على نفس الميزات ، في تواريخ مختلفة ، وفي ظروف متباينة . والنتيجة التي نخلص إليها هي أن تطور العلاقات التجارية الإنجليزية البرتغالية لم يصل إلى ما وصل إليه نتيجة لهذه الاتفاقية الشهيرة وحدها ، وإنما جاء نتيجة لعمليات اقتصادية انتهت بالتخلُّق حول البرتغال مثل الفخ .

وكانت البرتغال ، في مطلع القرن الثامن عشر ، قد جلت من الناحية العملية عن المحيط الهندي . صحيح أنها كانت بين القينة والقينة ترسل إليه سفينة محملة بالمجرمين تنفيهم إلى جوا التي كانت بالنسبة للبرتغال منفي تُبعد إليه المجرمين ، مثل كابين بالنسبة إلى الفرنسيين أو أستراليا بالنسبة إلى الإنجليز . ولم تكن البرتغال تعود إلى التفكير في العلاقات التجارية القديمة في هذه المنطقة إلا عندما تندلع نار الحرب بين الدول الكبيرة . هنالك كانت البرتغال ترسل سفينة أو سفينتين أو ثلاث سفن أجنبية تحت العلم البرتغالي ، لتدور حول رأس الرجاء الصالح . وعندما يسلك الأجانب ، بعد أن لعبوا هذا الدور الخطير ، طريق العودة ، يتبينون في أكثر الأحيان أنهم قد منوا بالخسارة ؛ والحق أن البرتغال كانت تحتكم على تجربة واسعة هي التي علمتها الحيلة ، وحفظتها من المجازفة الخاسرة ؛ والحق أن البرتغال كانت تحتكم على تجربة واسعة هي التي علمتها الحيلة ، وحفظتها من المجازفة الخاسرة .

أما مهما الأول والأخير ، وشغلها الشاغل ، فكان البرازيل بمساحتها الشاسعة ، تنظر إلى ما يتصل فيها من نما . بعين الحرص كل الحرص على العائد ، وتستقله على خروجه ، وكان سادة البرازيل هم تجار المملكة ، على رأسهم الملك ، ومن خلفه كبار تجار لشبونة وپورتوPorto ، ومستعمراتهم التجارية التي أقاموها في رثيفةRecife ، وباراهيباParahyba ، وباهياBahia ، وريو دي جانيروRio de Janeiro ، وكانت باهيا هي العاصمة القديمة للبرازيل حتى حلت محلها ريو دي جانيرو في عام ١٧٦٣ .

كان هؤلاء البرتغاليون بما يزينون به أصابعهم من خواتم ضخمة ، وما يتخذونه على مواثدhem من أبنية فضية ، أناساً يعشقهم البرازيليون ، ويسعون بالتهكم عليهم ، ويتوقن إلى النيل منهم . فكلما حقق البرازيليون لأنفسهم خيراً ، استولى عليه البرتغاليون ، السكر ، والذهب ، والألاس ، ثم البن . كانت الأرستقراطية البرتغالية التجارية تستأثر لنفسها بالريح ، وتزداد نعيماً ودعة . كان فيضان منهم من الثروات يصل إلى البرتغال عن طريق مصب نهر التيخو Tejo : جلود ، وسكر ، وسكر خام ، وزيت الحوت ، وخشب الصبغة ، وقطن ، وبودرة ذهب ، وعلب مليئة بالجواهر ... وكان الناس يقولون عن ملك البرتغال إنه أغنى ملوك أوروبا ؛ وكانت صروحه وقصوره تخص بكل ثمين ، ولم يكن ينقصها شيء ، مما حفلت به فرساي اللهم لا البساطة ، وكانت مدينة لشبونة الهائلة تنمو شبيهة بالنبات المتطفل ؛ وانتشرت العشش الصفيح فامتلات بها الحقول التي كانت تحف بالمدينة . وزاد الأغنياء غنى ، وانقلب الفقراء إلى بؤساء . واجتذبت الأجور العالية إلى البرتغال « عدداً هائلاً من الرجال من إقليم جليقية [في أسبانيا] نسبيهم هنا جاليجوس galegos يقومون هنا في العاصمة ، وفي المدن البرتغالية الرئيسية بحرف الشياطين ، والفيلة ، والمناولين ، أو يعملون خدماً مثل أبناء الساقوا في باريس وفي المدن الفرنسية الكبيرة » (٢٥٥) . فلما أشرف القرن على نهايته في جو ملبد بالخاوف ؛ وتعددت عمليات الاعتداء ، ليلاً على الأشخاص والبيوت ، وعمليات القتل ، والنهب ، وكان منها ما اشترك فيه مواطنون مرموقون ، وكانت تلك الأحداث تطبع الحياة اليومية بطابعها . كانت البرتغال ، وعاصمتها ، تنتظر راضية بليدة إلى ما يأتيها من المحيط الأطلسي : هل كانت في صالحها ؟ وكان كل واحد يركن إلى مزيد من الدعة : هل كان في ذلك ضر ؟ كان صرح الحياة يتفكك ويتحلل في بلاء .

وبينما كانت البرتغال غارقة في الثراء والخمول حط الإنجليز فيها رجالهم ، وعملوا ، وتابروا ليحققوا مصالحهم ، فشكوا هذه المملكة الصغيرة على هواهم ؛ واهتموا بالكروم في شمال البرتغال ، فطوروها ، وما زالوا يسعون حتى حقق نبيذ بورتو ما حقق من شهرة ؛ وتولوا تموين لشبونة بما تحتاج إليه من قمح ومن سكر البكلاة ؛ وأغرقوا السوق ببالات تلو باتات من قماش الصوف الإنجليزي ، فصنع منه الفلاحون البرتغاليون ثيابهم ، وما زال الصوف الإنجليزي يغزو الأسواق حتى غمر السوق في البرازيل البعيدة . وكان هناك الذهب يسد الثمن ، ثم كان هناك الألاس ، وهكذا واصل ذهب البرازيل رحلته بعد البرتغال إلى الشمال ، إلى إنجلترا . وكان من الممكن أن تسلك الأمور سبيلاً آخر ؛ كان من الممكن أن تقوم البرتغال بحماية سوقها ، وإقامة صناعة فيها ؛ وهو الرأي الذي نادى به پومبال Pombal . ولكن الحل الإنجليزي كان سهلاً ، والأخذ بالأسهل يغري . وكانت شروط التجارة الإنجليزية terms of trade تعطي البرتغال ميزات تفوق تلك التي أعطيت لانجلترا ؛

فبينما خُفِّض سعر الأقمشة الصوفية الإنجليزية ، رُفِع سعر المنتجات البرتغالية التصديرية . وكانت تلك لعبة تمكنت انجلترا بها من الاستيلاء شيئاً فشيئاً على السوق البرتغالية . وكانت التجارة في اتجاه البرازيل تحتاج إلى رؤوس أموال تتجدد وقتاً في دائرة طويلة ، فلعب الإنجليز في لشبونة الدور الذي لعبه الهولنديون من قبل في إشبيلية : فقد وردوا البضائع المتجهة إلى البرازيل ، على سبيل الائتمان . ولما لم يكن في فرنسا مركز تجاري في ضخامة مركز لندن أو أمستردام ، له قدرة ائتمانية تمكنه من تقديم قروض طويلة الأجل ، فقد « كان ذلك على الأرجح هو أهم عامل عرقل نشاط التجار الفرنسيين عرقلة حقيقية » من دخول سوق البرازيل (٢٥٦) ، فقد كان التجار الفرنسيون يكونون في لشبونة جالية لها أهميتها . أما لماذا لم يدخل الهولنديون هذه السوق ، فسؤال حارث فيه الأكاب ..

أياً كان الأمر فقد كانت الأنوار قد وُزعت ، والألعاب قد خُططت من قبل أن ينخرط القرن الثامن عشر في مدارج الانطلاق الحقيقي . وفي عام ١٧٢٠ كتب أحد الفرنسيين (٢٥٦) : « تجارة الإنجليز في لشبونة هي أهم تجارة : بل هناك من يقول إن تجارتهم تساوي تجارة الأمم كلها مجتمعة .. » وهكذا حققت انجلترا نجاحاً باهراً ، كان الفضل فيه لخمول البرتغاليين ، ولمثابرة الإنجليز العنيدة . وفي عام ١٧٥٩ (٢٥٧) قام مالويه Malouet ، الذي سئلها فيما بعد عضواً في الجمعية التأسيسية ، برحلة في ربوع البرتغال ، فبيّنت له كائنها « مستعمرة » إنجليزية ، وشرح انطباعه هذا قائلاً : « كل ذهب البرازيل يذهب إلى انجلترا التي تخضع البرتغال تحت نيرها . وسأذكر مثلاً واحداً يفصح إدارة الماركيز بومبال : كل أنبذة بورتو ، وهي السلعة التصديرية الوحيدة المهمة في هذه المملكة ، اشترتها بكاملها شركة إنجليزية كان أصحاب الكروم مجبرين على بيعها إليها بالأسعار التي كان الوكلاء الإنجليز يحددونها ، وأنا أعتقد أن مالويه على حق . فالاستعمار التجاري يتحقق عندما يكون الأجنبي قد سلك سبيله إلى السوق من بدايته ، إلى الإنتاج .

فلما بدا على العصر الزاهر للذهب البرازيلي أنه بدأ يخبو ، حول السنوات من ١٧٧٠ إلى ١٧٧٢ ، حيث قلّ قدوم السفن المحملة بالذهب والألماس ، وبدأ مسار الحركة الاقتصادية ينقلب في أوروبا منقلب سوء ، شرع الميزان التجاري الإنجليزي البرتغالي يتحرك . فهل آن الأوان لكي ينقلب ؟ سيحتاج ذلك إلى بعض الوقت . وحاولت لشبونة حول عام ١٧٧٢ أن تفك قبضة الإنجليز ، فجريت التجارة مع مراكش ، « لكي توقف قدر الطاقة خروج الذهب » إلى انجلترا (٢٥٨) . ولكن المحاولة لم تحقق نجاحاً ملحوظاً . وسارت الحكومة البرتغالية بعد عشر سنوات في طريق رأت أنه يوصلها إلى حل ، فقررت أن « تزيد من سك العملات الفضية ، وتقلل من سك العملات الذهبية » ، وقد غضب الإنجليز أشد الغضب ، والرأي عند القنصل الروسي في لشبونة أن اهتمام الإنجليز « لم يكن معلقاً بالفضة ، بل



لشبونة في القرن السابع عشر

بالذهب . إننا حيال حرب صغيرة تشنها البرتغال سرأً ضد إنجلترا ^(٢٥٩) . كان هذا القنصل رجلاً ألمانياً يعمل في خدمة الإمبراطورة الروسية كاترين الثانية ، اسمه بورشرس ، وهو الذي قال إن أول سفينة إنجليزية جاءت إلى لشبونة وغادرتها دون أن تتحمل بذهب ، كانت تلك التي جاءت بعد عشر سنوات تقريباً من قرار الحكومة البرتغالية بالإكثار من العملات الفضية والإقلال من العملات الذهبية ، ويصف مشهد هذه السفينة التي برحت الميناء ، بلا ذهب ، بما يوجي بأنه كان مشهداً مذهلاً . فقد كتب في ديسمبر من عام ١٧٩١ ^(٢٦٠) « ربما كانت الفرقاطة بيغازوس Pegasus أول فرقاطة منذ أن قامت العلاقات التجارية بين الملكتين تعود إلى إنجلترا دون أن تحمل شحنة من الذهب . » والحق أن تحولاً جذرياً قد حدث « فقد كان على كل سفينة ، سواء كان على خط أول لم تكن ، عند قدومها من إنجلترا أن تحمل إلى لشبونة كمية من العملات البرتغالية [...] التي كانت إنجلترا قد استوردتها على مدى قرن من الزمان » - ويقدر المؤرخون ما استوردته إنجلترا منها بين

١٧٠٠ و ١٧٦٠ ب ٢٥ مليون جنيه استرليني^(٦٦١) . وقد أنت سفينة واحدة في شهر ديسمبر من عام ١٧٩١ من إنجلترا بكمية من العملات البرتغالية وصلت قيمتها إلى ١٨٠٠٠ جنيه استرليني^(٦٦٢) . وجدير بالذكر أن موضوع استعادة العملات البرتغالية النعبية من إنجلترا موضوع يحتاج إلى دراسة خاصة ، أو لنقل إنه يحتاج إلى أن ننظر إليه في إطار التاريخ العام الذي يوشك أن يصطبغ بصبغة المناسبة عندما تبدأ الحرب بين إنجلترا وبين فرنسا بعد ثورتها في عام ١٧٨٩ . ولهذا نكتفي بهذا القدر الذي يناسب المقام .

أوروبا الشرقية

أوروبا الغربية

كل هذه الأمثلة التي عرجنا إليها^(٦٦٣) أمثلة واضحة إلى حد كبير . ولكن هناك أمثلة أخرى يعوزها الوضوح وتكتنفها الصعاب . فأوروبا الغربية ميزانها التجاري في خطوطه العريضة غير ملائم تجاه منطقة بحر البلطيق ، ذلك البحر الذي يشبهونه بالبحر المتوسط ، في الشمال ، بحر يجمع معاً أمماً متعادية ، ونظماً اقتصادية متشابهة : السويد ، موسكوفا ، بولندة ، الأصقاع الألمانية فيما وراء نهر الإلبه ، الدنمرك . والحق أن هذا الميزان يطرح أسئلة تحار فيها الألباب .

فبعد أن نشر المؤرخ السويدي س . أ . نيلسون S. A. Nilsson . مقاله المثير في عام ١٩٤٤ - وهو مقال لم يستوعبه المؤرخون الغربيون كل الاستيعاب إلا اليوم - ويعد أن ظهرت دراسات أخرى ، وبخاصة كتاب أرتور أتمان Arthur Atman الذي ترجم إلى الإنجليزية في عام ١٩٧٢ ، اتضح أن الغرب لم يكن يسد العجز في ميزانه التجاري باستخدام الفضة أو الذهب مباشرة إلا بقدر ضئيل^(٦٦٤) . ونقول بعبارة أخرى إن كميات الفضة التي وصلت من الغرب إلى المدن البلطيقية (مثل مدينة نارفا) كانت أقل من أن تسد العجز في ميزان التجارة . كانت عمليات التبادل تنقصها الفضة ، والناظر إلى الميزان التجاري لا يتبين بوضوح كيف كان الغرب يحدث فيه التوازن بغير الفضة . ولهذا نجد المؤرخين يجتهدون في التوصل إلى تفسير يبذل الغموض ، ولكنهم كلما ظنوا أنهم أمسكوا بالخيط ، تسلسل من أيديهم .

وليس هناك من سبيل نسله في التماس هذا التفسير إلا السبيل الذي سلكه نيلسون S. A. Nilsson ، ألا وهو وضع الميزان التجاري البلطقي في مجموع المبادلات والمواصلات في المنطقة المعروفة باسم أوروبا الشرقية . وقد ذهب نيلسون إلى أن جانباً من فائض تجارة البلطيق كان يعود إلى أوروبا فيدخل في التبادلات المتعددة الأطراف بين أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى وأوروبا الغربية ، وكانت هذه العمليات تتم من خلال الطرق

والمواصلات البرية في بولنـدة وألمانيا . فإذا كان الميزان التجاري الغربي غير ملائم في الشمال ، فإنه يعادل ما فيه من عجز جزئياً من خلال الميزان الملائم لتجارة الغرب المتشعبة المعتمدة على الطرق البرية ؛ ويقدم المؤرخ السويدي افتراضاً مثيراً مفاده أن حركة العودة في الدورة التجارية كانت تتم بوساطة أسواق لايبنتسيج الموسمية . ويفند ميروسلاف روخ Miroslaw Hroch هذا الافتراض ^(٢٦٥) قائلاً إن تجار أوروبا الشرقية لم يختلفوا إلى هذه الأسواق الموسمية بصفة منتظمة إلا منذ بداية القرن الثامن عشر ، مع تزايد أعداد التجار اليهود البولنديين خاصة . ويرى أن وضع لايبنتسيج في مركز عملية إعادة معادلة الميزان التجاري معناه ارتكاب خطأ في الزمن ، ونسبة أحداث إلى أوقات لم تحدث فيها . ويرى روخ أن أقصى ما نستطيع استنتاجه هو أن بعض طرق المواصلات المارة بمدينة بوزنان (پوزن) Poznan وفروسلاف (بالألمانية : بريسلاو Breslau) Vroclaw كانت تسلكها عمليات تجارة غير ملائمة بالنسبة لبلاد أوروبا الشرقية ، وملائمة بالنسبة لأوروبا الغربية . ولكن هذه العمليات كانت قليلة لا تكفي لمعادلة الميزان التجاري ، وكأنها كانت قنوات ضيقة بجوار النهر الواسع .

وعلى الرغم من هذا النقد فإن نيلسون يبدو على حق فيما افترضه ، وربما كان افتراضه بحاجة إلى إضافات لتوسيع إطاره . فنحن نعرف على سبيل المثال ^(٢٦٦) أن المجر التي كانت تنتج الفضة ، كانت عملاتها الفضية الثقيلة تذهب باستمرار إلى الخارج ، أي تذهب جزئياً إلى الغرب ، وكان الفراغ الذي ينشأ عن خروجها تشغله العملات البولندية الصغيرة المخلوطة بشي . من الفضة ، وكانت هذه العملات البولندية تنهض بأعباء الدورة النقدية في المجر .

ولم يكن ميدان التجارة هناك يتعامل في السلع فحسب ، بل كان يتعامل في الكمبيالات كذلك ، فالمؤكد أنها كانت موجودة في ربوع أوروبا الشرقية في القرن السادس عشر ، وأنها تزايدت في القرن السابع عشر . وما دامت الكمبيالات قد استخدمت في المعاملات فإن التحجج بحضور أو غياب تجار أوروبا الشرقية في أسواق لايبنتسيج الموسمية ، أو التحجج بقلة عدد من كانوا يحضرون هذه الأسواق شخصياً ، لا يدحض شيئاً . أضف إلى ذلك أن عدد التجار البولنديين اليهود الذين كانوا يختلفون إلى أسواق لايبنتسيج الموسمية في القرن السابع عشر كان كبيراً ، على عكس ما يدعيه روخ ^(٢٦٧) . وهذا هو ماركورييلو فيديريكو Marc'Aurelio Federico ، تاجر الخردوات الإيطالي المقيم في كراكاو يسحب كمبيالات على أصدقائه في لايبنتسيج دون أن يذهب شخصياً للمشاركة في الأسواق الموسمية هناك ^(٢٦٨) . ثم إن الكمبيالة إذا خرجت من منطقة البلطيق إلى أمستردام مباشرة ، أو العكس ، فقد كانت في أغلب الأحوال يسبقها دين أو عربون مرتبط بصفقة تجارية . أما



يهود وارسو في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.
جزء من لوحة بريشة كاناليتو Canaletto، اسمها شارع فيردينا Włódowa.

يحق لنا أن نعتبر هذه المبالغ المدفوعة مقدماً ، كسلفة بفائدة ، بمثابة سحب مقدم من فائض
الفضة المستحق لأوروبا الشرقية ، سواء حصلت عليه بالفعل أو كان لها الحق فيه؟ وللقاريء
أن يراجع ما ساقوله فيما بعد في المجلد الثالث عن هولندية وتجاريتها التي كانت تسمى
تجارة الاتفاق أو التراضي *acceptation* (٢٦٩) . ولا ينبغي أن ينسى أن منطقة البلطيق كانت
منطقة يسيطر عليها الغرب الأوروبي ويستغلها ، وأنه كانت هناك علاقة تناسب بين الأسعار
في أمستردام وفي جدانسك (دانتيغ) - ولكن أمستردام كانت هي التي تحدد الأسعار ،
وهي التي تقود اللعبة ، وتختار ما فيه صالحها .

والخلاصة : أن الأبحاث قد كشفت لنا الكثير من المعلومات ، ولم يعد من الممكن أن
نتصور التجارة التقليدية في منطقة البلطيق كأنها دائرة منغلقة على نفسها ، فقد كانت
تجارة تشارك فيها أطراف عديدة ، وتتعامل في السلع ، وفي النقود السائلة والائتمان ،

وكان مجال الائتمان بالذات يتسع ويتشعب ويشق لنفسه طرقاً عديدة تصل إلى لايبنتسيج. وفروسلاف (بريسلاف) ، ويزنان (بوزن) ، ونورنبرج ، وفرنكفورت ، بل لعلها - إلا أن أكون أخطأت الفهم - تصل إلى استانبول والبندقية . وإذا تحدثنا عن منطقة البلطيق فهناك سؤال يطرح نفسه عن حدودها : هل كانت حدود منطقة البلطيق الاقتصادية في مجموعها تقف عند البحر الأسود والبحر الأدرياتيكي^(٢٧٠) ؟ أم كانت أوسع من ذلك؟ أياً كانت الإجابة، فالشيء المؤكد هو أن المسارات التجارية المنطلقة من منطقة البلطيق كانت وثيقة الصلة بأوروبا الشرقية ، وأن تجارة البلطيق كانت متعددة الأطراف ، شبيهة بالموسيقى المتعددة الأصوات التي تتألف فيها ثلاثة أو أربعة أصوات في وقت واحد . فلما حُرِّم الروس منذ عام ١٥٨١ من ميناء نارفا^(٢٧١) فقدت طرق البلطيق البحرية أهميتها ، وتركز الاهتمام على الطرق البرية التي سلكتها صادرات موسكوفا . حتى إذا اندلعت نيران حرب الثلاثين عاما في عام ١٦١٨ تقطعت الطرق البرية في وسط أوروبا ، وزادت الحركة في الملاحة التجارية على سطح البلطيق .

نحو موازين تجارية

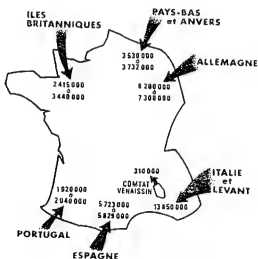
شاملة

علينا أن نترك الموازين الثنائية : فرنسا/انجلترا ، انجلترا/البرتغال ، روسيا/ انجلترا، أوروبا الغربية/أوروبا الشرقية ... وننظر إلى الأهم ، ألا وهو ملاحظة الوحدات الاقتصادية من حيث علاقاتها في مجموعها مع الخارج . وهذا هو الرأي الذي دعا إليه في عام ١٧٠١ في مجلس التجارة الفرنسي Conseil de commerce نواب الموانيء الفرنسية المطلة على الأطلنطي في مواجهة مع نواب مدينة ليون : « وكان المبدأ الذي استصوبوه في شأن الموازين التجارية » ألا توضع هذه الموازين «متفرقة مع كل أمة على حدة ، وإنما يوضع ميزان شامل عام للتجارة الفرنسية مع كل الدول جميعاً » ، وكان تقديرهم أن الأخذ بهذا الرأي سيكون له أثره على السياسة التجارية^(٢٧٢) .

والحق يقال إن هذه الموازين التجارية الشاملة لن تكشف لنا عندما نتفحصها بدقة إلا عن أسرار هينة نحن على علم بها من قبل . فهي تكشف لنا مثلاً عن النسبة المتواضعة لأرقام التجارة الخارجية بالقياس إلى مجموع الدخل القومي - حتى إذا قمنا بشيء ينافي كل قاعدة معقولة فجمعنا أرقام الصادرات والواردات واعتبرنا المجموع هو التجارة الخارجية ، والصحيح أن الواردات تطرح من الصادرات ، وأن الصافي هو الذي يمثل ميزان التجارة الخارجية . ولكن الميزان التجاري ، سواء كان إيجابياً أو سلبياً ، لم يكن يمثل إلا شريحة ضئيلة من الدخل القومي ، سواء جمعنا أو طرحنا . وعلى هذا الأساس أفهم عبارة كتبها نيقولا باربون Nicholas Barbon في عام ١٦٩٠ ، ونيقولا باربون واحد من

المؤلفين الكثيرين الذين شقت كتاباتهم الطريق أمام ظهور علم الاقتصاد في إنجلترا، يقول: « تراث الأمة لا حدود له ، ولا سبيل إلى استهلاكه أو تبديده » ، وباربون يستخدم كلمة stock التي أفضل في ترجمتها كلمة تراث ptimoine على كلمة رأسمال capital^(٢٧٣) .

ومهما يكن من أمر فالمشكلة أكثر تعقيداً وأهمية مما يبدو عليها ظاهرياً . وإن أقف طويلاً أمام الموازين التجارية الشاملة لانجلترا وفرنسا في القرن الثامن عشر، فهي موازين واضحة أشد الوضوح ، ولقد أوردنا من قبل في هذا الباب رسوماً بيانية وتعليقات بشأنها . والأفضل أن أتناول حالة الميزان التجاري لفرنسا في القرن السادس عشر ، ولا يرجع اختياري لذلك الميزان في ذلك القرن بالذات إلى البيانات المتاحة لنا بالفعل ، ولا إلى أن الأرقام الشاملة توضح لنا النشأة الأولى المتعثرة لسوق قومية ، وإنما إلى أن الحقيقة العامة التي تجلت لنا واضحة بشأن فرنسا وإنجلترا في القرن الثامن عشر ، كانت قائمة في القرن السادس عشر ، يدركها المدركون ، قبل أن يسفر فجر عصر النور بأحصائياته .



١٧ - لوحة تمثل واردات فرنسا في منتصف القرن السادس عشر .

استناداً على المخطوطين رقم ٢٠٨٥ و ٢٠٨٦ بالمكتبة القومية في باريس . (انظر مقال-Le com-
merce d'importation en France au milieu du XVIe siècle واردات فرنسا في منتصف
القرن السادس عشر ، بقلم البير شامبرلان Albert Chamberland في
Revue de géographie, 1892-1893 .

كانت فرنسا في عصر الملك هنري الثاني تنعم في موازين تجارتها الخارجية بفوائض إيجابية في تجارتها مع كل البلاد المحيطة بها - باستثناء بلد واحد . فكانت موازين البرتغال ، وإسبانيا ، والأراضي الواطنة ، وألمانيا في تجارتها مع فرنسا سلبية تنتهي بالعجز . كانت هناك انحدرات في العلاقات بين فرنسا وهذه الدول ، لصالح فرنسا ، فكانت فرنسا تصدر القمح والنبذ والأقمشة التيلية والأقمشة الصوفية ، وتجمع مقابل لها أموالاً من الذهب والفضة تكثرها ، ولا ينبغي أن نغفل ، ونحن نتصور الحساب ، عن عودة المهاجرين المستمر إلى إسبانيا . ولكن هذه الفوائض الإيجابية كان يقابلها عجز مستمر في اتجاه إيطاليا ، وكان النزف يتم عن طريق ليون وأسواقها الموسمية : فقد كانت فرنسا الأرستقراطية مغرمة بالحريز على أشكاله ، والقطيفة الغالية على أنواعها ، والفلفل وغيره من التوابل ، وصنوف الرخام ؛ وكانت كثيراً ما تلجأ إلى خدمات الفنانين الإيطاليين ولم تكن بالطبع خدمات مجانية ، كذلك كانت تستعين على النحو نفسه بكيار التجار الإيطاليين ، وكانوا أصحاب خبرة واسعة وأستاذية في تجارة الجملة وفي التعامل بالكمبيالات . وكانت أسواق ليون الموسمية في خدمة الرأسمالية الإيطالية ، وكانت بمثابة طلمبة ماصة قوية ، تشبه في ذلك أسواق جنيف في القرن السابق - القرن الخامس عشر - ، وربما شابهت أيضاً على نطاق كبير الأسواق الموسمية القديمة في شامبانيا . كان كل الفائض الإيجابي الذي تريحه فرنسا في موازينها التجارية الملائمة مع البلاد الأخرى يتجمع لتتلقفه كله أو جله مضاريات إيطاليا الراحبة . ولكي نعلم مدى العلاقات الفرنسية الإيطالية نذكر أن الملك الفرنسي شارل الثامن عندما قرر أن يعبر جبال الألب في عام ١٤٩٤ ليغزو إيطاليا كان عليه أن يحصل على تواطؤ رجال الأعمال الإيطاليين المقيمين في فرنسا ، الذين كانوا على علاقة وثيقة بالدوائر الأرستقراطية التجارية في شبه الجزيرة الإيطالية (٢٧٤) . فلما أحاطوا بنية الملك هرعوا إلى البلاط ، ولم يكن من الصعب أن يعلنوا موافقتهم ، ولكنهم « حصلوا في مقابل ذلك على إعادة إقامة الأسواق الأربعة الفصلية كل عام في ليون » - مما يدل على أن هذه الأسواق كانت في خدمتهم ، تتيح لهم الربح والثراء . كذلك تشهد هذه الواقعة على أن مدينة ليون ، وقد دخلت في بنية فوقية أجنبية ، كانت بمثابة عاصمة من نوع خاص ، غامض ، تجمع إليها ثروة فرنسا .

وهناك وثيقة غير عادية ، فائقة للمألوف ، وصلت إلينا ، ولكنها للأسف وصلت ناقصة ، وهي مخطوط يعطينا الكتاب الأول منه تفصيلات عن واردات فرنسا حول عام ١٥٠٦ (٢٧٥) ، أما « الكتاب » الثاني الذي يتضمن تفصيلات عن الصادرات فلا وجود له ، اختفى . واللوحة رقم ١٧ على الصفحة السابقة تلخص البيانات التي وردت بالمخطوط عن واردات فرنسا ، وقد بلغت قيمتها في مجموعها ما بين ٣٥ و ٣٦ مليوناً من الجنيهات من فئة الليفر ؛ ولما كنا

نعرف أن الميزان التجاري كان إيجابياً بالنسبة إلى فرنسا في ذلك الوقت ، فيمكننا أن نستنتج أن الصادرات كانت تجاوز رقم الـ ٢٦ مليوناً . ومعنى هذا أن مجموع قيم الصادرات والواردات كان يصل على الأقل إلى ٧٥ مليوناً ، وهو مبلغ ضخم . حتى إذا افترضنا أن تيار الصادرات وتيار الواردات كانا في النهاية يلغي أحدهما الآخر في الحساب الختامي للميزان ، فإن هذين التيارين اللذين كانا يتوازيان تارة ، ويتضافران تارة أخرى ، كانا يخلقان عمليات تجارية من قبيل حركات الأخذ بعد العطاء ، والاستعادة بعد الإمداد ، وحركات تبادل دورانية ، وكلها عمليات كثيرة تعد بالآلاف ، ولا تنتهي حتى تبدأ من جديد . ولكن هذا الاقتصاد النشط لم يكن هو كل النشاط الاقتصادي لفرنسا - هذا النشاط الاقتصادي هو ما نسميه الدخل القومي ، وهو شيء لا علم لنا به ، ولكننا نستطيع أن ننصوره في مخيلتنا .

ولقد قدرت - بناءً على حسابات سترد مرة أو مرتين في غضون تعليقاتي - دخل الفرد من أهل البندقية حول عام ١٦٠٠ بـ ٢٧ دوكاتو ؛ ودخل الفرد من رعايا مجلس السينيوريا في التيرافيرما (الأراضي الإيطالية الداخلية الخاضعة لحكم البندقية) بـ ١٠ دوكاتو تقريباً . وهذان الرقمان اللذان قبلت بهما ، واللذان لم أدمعهما بوثائق ، منخفضان انخفاضاً مفرطاً بالقياس إلى مدينة البندقية ذاتها ، ولكنهما على أية حال يبينان الفرق الهائل بين دخل المدينة صاحبة الهيمنة ، وبين دخل المنطقة التي تخضع لحكمها . وفي هذا الإطار فإنني أقبل بالنسبة لدخل الفرد في فرنسا في عام ١٥٥٦ برقم قريب من دخل الفرد في التيرافيرما الخاضعة للبندقية (١٠ دوكاتو أو ما بين ٢٢ و ٢٤ جنيه توري livres tournois أي مسكوك في مدينة تور أو على شاكلته) وهكذا يكون دخل الشعب الفرنسي البالغ عدده ٢٠ مليون نسمة ٤٦٠ مليون مليون جنيه توري - وهذا مبلغ هائل ، ولكنه لم يكن قابلاً للاستغلال ، لأن الرقم يقيم بالفضة انتاجاً لم يكن في أغلبه داخلياً في النشاط التجاري . كذلك يمكنني أن أقدر الدخل القومي انطلاقاً من مخصصات ميزانية البلاط الملكي التي كانت بين ١٥ و ١٦ مليوناً (١٧٦) . فإذا رضىنا بأنها كانت تمثل جزءاً من عشرين جزء من الدخل القومي على وجه التقريب ، فيكون الدخل القومي بين ٣٠٠ و ٣٢٠ مليوناً من الجنيئات التورية . وهذا التقدير أقل من التقدير السابق ، وهو أعلى بكثير من حجم التجارة الخارجية . وهنا نواجه مرة أخرى مشكلة كثيراً ما دار حولها النقاش ، مشكلة الإنتاج الكبير (والذي كان في أغلبه إنتاجاً زراعياً) مع تجارة خارجية ضعيفة نسبياً - وإن لم يكن هذا يعني ، في رأيي ، أنها كانت من الناحية الاقتصادية أقل أهمية .

أياً كان الأمر فالالاقتصاد المتقدم نسبياً يكون ميزانه التجاري ملائماً ، محققاً لفائض، وهذه هي القاعدة العامة . وكانت تلك يقيناً هي الحال بالنسبة للمدن صاحبة الهيمنة في

الماضي ، من قبيل جنوة والبندقية ، ومن قبيل جدانسك (داننسيج) منذ القرن الخامس عشر (٢٧٧) . وانظر في القرن الثامن عشر إلى موازين التجارة الإنجليزية ، والفرنسية ، تجدها تحقق فائضاً طوال القرن تقريباً . ولسنا نجد فيما بينه عالم الاقتصاد السويدي أندرس كيدينوس Anders Chydenius ما يدهشنا فقد بين أن تجارة السويد الخارجية حققت في عام ١٧٦٤ فائضاً : ذلك أن السويد التي شهدت بحريتها آنذاك نهضة هائلة ، كان حجم صادراتها ٧٢ مليون دالر [عملة نحاسية] مقابل ٦٦ مليون دالر daler قيمة الواردات . ومعنى ذلك أن الأمة السويدية كانت تحقق ربحاً مقداره ٥ مليون دالر .

ومن البديهي أن تحقيق النجاح في هذا المضمار ليس متاحاً للجميع في وقت واحد ، « فلن يربح واحد إلا إذا خسر آخر » كما تقول الحكمة التي صاغها أنطوان دي مونكريتيان Montchrestien (١٥٧٥ - ١٦٢١) الذي خلف - إلى جانب المسرحيات - كتابات في الاقتصاد . نعم لقد كان الآخرون يخسرون ، فنزعت المستعمرات دمعها كله ، وكذلك البلاد التي رزئت بالقهر وأكرهت على التبعية .

بل ربما تعرضت للخسارة أيضاً دول « متطورة » ، كانت تظن نفسها بأمأن ، وهنا تخطر ببالنا إسبانيا في القرن السابع عشر ، وقد أودت بها تصرفات حكوماتها . وصروف الدهر إلى المعاناة من تضخم نحاسي رهيب ، وانقلب ميزانها التجاري إلى الوضع الخاسر . كذلك فرنسا إبان الثورة كان ميزانها التجاري بصفة عامة يعتوره العجز ، وهذا هو مندوب روسي في إيطاليا يصف الوضع قائلاً : « إن فرنسا تنفق على حربها من رأسمالها . بينما ينفق أعداؤها من دخلهم القومي » (٢٧٩) . وهاتان الحالتان جديرتان بدراسة مستفيضة ، لأن إسبانيا دفعت ثمن الحفاظ على عظمتها السياسية متمثلاً في التضخم النحاسي ، وفي العجز الذي نجم عن مدفوعاتها الخارجية بالفضة ، وكانت النتيجة اختلال النظام في الداخل . أما فرنسا فقد أدى الانهيار الخارجي لفرنسا إبان الثورة ، منذ ما قبل أحداث عامي ١٧٩٢ - ١٧٩٣ ، إلى نتائج سيئة أحدثت أثراً ثقيلاً على مصير فرنسا ، فقد انخفض سعر التحويل بالنسبة للعملة الفرنسية من عام ١٧٨٩ إلى ربيع عام ١٧٩١ انخفاضاً رهيباً في لندن (٢٨٠) وواكب هذا الانهيار هروب رؤوس الأموال من فرنسا على نطاق واسع . ونلاحظ في الحالتين ، إسبانيا وفرنسا ، أن العجز الرهيب في ميزان التجارة والمدفوعات قد أدى إلى انهيار الاقتصاد في الداخل أو إصابته بالتدهور

الهند

والصين

حتى إذا لم تصل الحال إلى هذه الدرجة من سوء ، فإن العجز عندما يستمر ، يؤدي على المدى الطويل أو القصير إلى تدهور حتمي يصيب الهياكل الاقتصادية . نجد مثلاً على هذا الوضع ترتسم خطوطه واضحة ملموسة في الهند بعد عام ١٧٦٠ ، وفي الصين بعد سنة ١٨٢٠ أو ربما بعد سنة ١٨٤٠ .

والملاحظ أن تتابع نزول الأوروبيين في الشرق الأقصى لم يؤد إلى نكبات اقتصادية مباشرة ، فلم يَرْجُوا أركان بنيات التجارة الآسيوية على الفور . فقد كانت هناك منذ زمن طويل - قبل الدوران حول رأس الرجاء الصالح بقرون - حركة تجارية رائحة غادية من خلال المحيط الهندي والبحار الساحلية المطلة على المحيط الهادي . ولم يؤد احتلال ملقا بالقوة في عام ١٥١١ ، ولا إقامة البرتغاليين في جوا ، ولا اتخاذ وكالة تجارية في ماكاو إلى قلب التوازنات القديمة . وإذا كان القادمون الجدد قد استولوا على شحنات كاملة نهياً لـ أن يدفعوا ثمناً لها . إلا أن هذه التجاوزات الأولى تلاشت ، وأصبح التعامل يتم على أساس الحق ، والالتزام بما لك وما عليك ، وكأنما انقشعت غمامة العاصفة ، وعاد الجو إلى صفائه .

وكانت القاعدة التي استقرت منذ زمان طويل هي أن التوابل والبضائع الآسيوية الأخرى يتم الحصول عليها بمبادلتها بالفضة ؛ وكان من الممكن في بعض الأحيان - في أحوال أقل من الفضة - مبادلتها بالنحاس الذي اكتسب أهمية نقدية في الهند والصين . ولم يغير الوجود الأوروبي من هذه الأمور شيئاً ، أو لم يغير شيئاً من الأعراف التي تواضع عليها الناس . فهؤلاء هم البرتغاليون ، والهولنديون ، والفرنسيون يقترضون الفضة من المسلمين ، ومن البانيين ، ومن صيارفة كيوتو ، وما كان يمكن إتمام تجارة بدون الفضة في المنطقة من ناجازاكي إلى سورات . ولهذا قام البرتغاليون ، ومن بعدهم أصحاب الشركات الأوروبية الكبيرة لتجارة الهند بجلب قطع العملات الفضية من أوروبا لحل هذه المشكلة ، ولكن أسعار التوابل في أماكن إنتاجها كانت في ارتفاع مستمر . وكان الأوروبيون ، سواء منهم البرتغاليون في ماكاو أو الهولنديون الذين حاولوا أن يدخلوا سوق الصين ، ينظرون في شوق وطمع نظرة العاجز إلى أكوام من البضائع لا يمتلكون الوسيلة للحصول عليها . ولنتستمع إلى هذا الهولندي الذي قال في عام ١٦٣٢ : « البضائع حتى الآن موجودة لا نجد شقة في رؤيتها [...] ولكن الشيء الذي لا نجد هو الفضة التي تمكننا من شرائها . » (٢٨١) وكان الحل الذي اهتدى إليه الأوروبيون للخروج من هذه المشكلة هو الدخول في الأنشطة التجارية المحلية ، والنزول بكل ما أوتوا من قوة إلى مجال التجارة الساحلية ، التي عرفت باسم التجارة « من الهند إلى الهند » . ولقد حقق البرتغاليون أرباحاً ضخمة منذ أن وصلوا إلى الصين

واليابان، ثم خَلَفَ من بعدهم الهولنديون فبرعوا في هذا اللون من التجارة وبرزوا أقرانهم جميعاً في القدرة على التكيف مع نظام التجارة من الهند إلى الهند

ولم يكن من الممكن أن يتغلغل الأوروبيون في هذا النشاط التجاري المحلي إلا إذا استقروا أو انتزعوها في تلك المناطق ، وقد تطلب هذا منهم جهداً جهيداً، ونقرأ عن البرتغاليين، الذين كانوا أقلية، أنهم كانوا يلقون العنت كل العنت في الدفاع عن حصونهم، ثم كان عليهم أن يبنوا في مكانهم هذا سفناً يستعينون بها على تجارتهم الساحلية المحلية، وأن يستخدموا للسفن أطقماً من البحارة المحليين - وكانوا يسمونهم لاسكاريس - lascars - يجدونهم حول جوا « وكان من عادتهم أن يصطحبوا معهم زوجاتهم » . كذلك ثبت الهولنديون أقدامهم في جاوة حيث أقاموا باتافيا في عام ١٦١٩ ، وحاولوا أن يتخذوا لأنفسهم مقراً في فورموزا فلم يمتد مقامهم هناك طويلاً . كان مناهجهم يقوم على التكيف أولاً ، والهيمنة بعد ذلك . ولكن هذه الهيمنة لم تكن تتحقق لهم في الواقع ، بل إنهم لم يكونوا في كثير من الأحيان يصلون إلى ممارسة التجارة بين الند والند . ولقد كان الإنجليز يعيشون حياة متواضعة في جزيرة بومباي التي ألت إليهم ، عندما قدمتها البرتغال هدية إلى الملكة كاثارين، زوجة الملك تشارلس الثاني ، في عام ١٦٦٢ ، وكانت أصلاً أميرة برتغالية . أو تنتظر إلى شطف العيش الذي كانوا يعانونه في القرى القليلة التي نزل لهم عنها البرتغاليون حول مدراس ، فعلى نحو ما نقرأ في تقرير يرجع إلى عام ١٦٤٠ (٢٨٢) وفي وكالاتهم المتواضعة الأولى في البنغال على نحو ما نقرأ في تقرير يرجع إلى عام ١٦٨٦ (٢٨٣) . أو لنقرأ أسلوب التواضع الذي كان واحد من مديري شركة الهند الشرقية الإنجليزية يأخذ نفسه به عندما يقدم نفسه إلى الخان المغولي الأعظم . « جون رسل John Russel ، مدير الشركة المذكورة ، يصف نفسه بأنه هباء وضيع « ولا يتردد » عن الارتما ، على الأرض جاثياً ساجداً » (٢٨٤) . بل لتتمثل الهزيمة النكراء التي مني بها الإنجليز والبرتغاليون معاً أمام كانوجي أنجريا في عام ١٧٢٢ (٢٨٤) ، وإلى الهزيمة الأليمة التي حلت بالهولنديين عندما حاولوا النزول إلى مملكة ترافانكور (٢٨٤) . والمؤرخ الهندي پانيكار يؤكد بحق : « لقد كان من الحال في عام ١٧٥٠ أن يتبنياً متنبئياً ، بأن دولة أوروبية ، هي إنجلترا ، ستغزو ثلث أراضي الهند ، وأنها ستكون آنذاك متأهبة لكي تنتزع السيطرة على بقية البلاد من أيدي الماراثويين [وهم هندو الدكن الغربي ويسمىهم الانجليز Maratha ويعرفون بالفرنسية باسم Marattes] » (٢٨٤) .

إلا أننا نلاحظ أن ميزان الهند التجاري بدأ منذ عام ١٧٣٠ تقريباً يسجل عجزاً . كانت الملاحاة الأوروبية قد ضاعفت رحلاتها ، وضاعفت ما كانت تجلبه من سلع ومن فضة . كان عودها قد صلب ، ونشاطها قد تزايد في تطوير الشبكات التجارية ، وما زالت تعاود السعي



دلتا نهر اللؤلؤ ومن ورائه كانتون (وتبلغ مساحتها ١٠٠٠٠ كم مربع) .

ونرى ثلاثة أنهار هي نهر الغرب سيكيانج ، ونهر الشرق تونجكيانج ، ونهر الشمال بيكيانج تصب مياهها مستقلة بالوحد والرمل في الخليج الذي تنتشر به الجزر الصخرية الجبلية . والموقع في مجموعه يتكون - على نحو شبيه بالشاطئ الفوراني في منطقة بريتانيا الفرنسية - من وديان نهريه قديمة أغرقها البحر . وعلى الرغم من العائق الرمي ، ومن المواضع الضحلة ، فقد كان هناك مسار ملاحي (بينت الخريطة معه مقدراً بالطواز ، والطواز يساوي مترين تقريباً ، أو على وجه الدقة ١,٩١٩ متر) . كانت السفن الكبيرة القديمة تسلك هذا المسار (بغاطس يصل إلى ٣ أمتار) وتبين الخريطة طول هذا المسار بما يساوي ٥ كيلومترات أو ما بين ٣ و ٤ أميال بحرية إنجليزية قديمة . وكانت هذه السفن تصل إلى مقربة من كانتون ، شريطة أن تبحر مع المد ، فالمنطقة تقع في مجال المد والجزر . وكانت مدينة كانتون تنقسم إلى مدينتين ، مدينة تتارية ، ومدينة صينية . ويمكننا أن نبين على سبيل المقارنة شألة مستعمرة ماكاو (مساحتها ١٦ كيلومتر مربع) التي اتخذها البرتغال على طرف جزيرة كبيرة ، وإنه لطرف يكاد لساكنه أن يغرق في المياه .

حتى غيرت البنيان السياسي الواسع لإمبراطورية خان المغول الأعظم التي كانت قد خويت على عروشها غداة موت أورينج زيب في عام ١٧٠٧. ووضعت هذه الملاحاة التجارية الأوروبية إلى جانب الأمراء الهنود وكلاء تجاريين من أولي الهمة والنشاط. حدثت هذه الحركة التي قلبت الأوضاع رأساً على عقب بإيقاع بطيء قبل منتصف القرن الثامن عشر (٢٨٥)، على الرغم من أنها لم تظهر للعيان إبان السنوات التي احتدم فيها الشجار والنقار والصراع الصارخ بين الشركة الإنجليزية والشركة الفرنسية، في زمان نوبليه Duplex، ودي بوسي de Bussy، ودي جوديشو de Godeheu، ودي لاللي توليندال de Lally-Tollendal، وروبير كليف Robert Clive.

وكان الاقتصاد الهندي قد أصابه الوهن شيئاً فشيئاً، وأخذ السوس ينخر في عظامه. فلما حدثت معركة بولاسي في ٢٣ يولية من عام ١٧٥٧ عجلت بالنهاية. ولنقرأ تلك العبارة التي كتبها وليم بولتس، المغامر المسكين الذي وقف في وجه روبرت كليف، يقول: «لم تجد الشركة الإنجليزية مشقة كبيرة في الاستيلاء على البنغال: بل افادت من بعض الظروف المواتية، وتولت المدفعية الباقي» (٢٨٦) إنها عبارة متسرعة لا يمكنها أن تقنعنا، لأن الشركة لم تغز البنغال فحسب، بل بقيت هناك، وكان لبقائها نتائج وعواقبه. ومن الصعب علينا أن نقدر كم تراكم الثروة البدائي الرخيص الذي تحقق لانجلترا عن طريق نهب البنغال، ومن قائل إن ما نقل إلى لندن بين عام ١٧٥٧ وعام ١٧٨٠ كانت قيمته ٢٨ مليون جنيه استرليني (٢٨٧). أما الأغنياء الجدد النواب الإنجليز (ولم يكونوا آنذاك قد عرفوا بهذا الاسم العربي الأصل الذي يكتبه الإنجليز nabob والفرنسيين nabab) فكانوا ينقلون ما يجمعونه من ثروات إلى وطنهم الإنجليزي في صورة فضة وذهب وأحجار كريمة وألماس. ونقرأ في جريدة تحمل تاريخ ١٣ مارس ١٧٦٢ ما يلي: «ويؤكدون أن قيمة الذهب والفضة والأحجار الكريمة التي نقلت من الهند الشرقية إلى انجلترا، علاوة على البضائع، منذ عام ١٧٥٩ تبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه استرليني» (٢٨٨).

وهذا الرقم الجزافي يشهد على أن الميزان كان إيجابياً جداً لصالح انجلترا أولاً، وربما لصالح أوروبا في مجموعها: حتى الشركة الفرنسية لتجارة الهند حققت بين عام ١٧٢٢ وعام ١٧٥٤ أرباحاً طيبة (٢٨٩). ولكن انجلترا كانت تعرف من أين تؤكل الكتف، وكانت تخص نفسها بالنصيب الأوفى. وكان هذا الأمر معروفاً لمن يتابعون الأحداث، ولم يكن هناك مراقب يخطي في تقدير ما يجري، حيث كان «كثير من الخاصة وكل مبعوثي الشركة الإنجليزية يجمعون الثروات الهائلة من هذه البلاد. كان هؤلاء أشبه شي. بالإسفنجة الآسيوي الذي كان - على حد تعبير إيزاك دي بنتو - يمص بحق وبغير حق جزءاً من كنوز الهند وينقلها إلى انجلترا». وفي مارس من عام ١٧٦٤ وصلت إلى أمستردام أخبار الاضطرابات

التي نشبت في البنغال ، وعلق عليها الملقون في غير تملطف أو ليونة ، فقالوا عنها إنها الرد الطبيعي على سلسلة من الانحرافات التي أدت بأصحابها إلى تحقيق ثروات فاحشة. وكانت ثروة حاكم البنغال الإنجليزي ثروة « خرافية » . « ولم يكن أصدقاؤه بلا شك يبالغون تكريماً وتشريفاً له عندما قدروها بما لا يقل عن ١٢٠٠٠٠٠ جنيه استرليني » .^(٢٩٠) وانظر إلى شباب الأسر الإنجليزية الذين كانت الشركة الإنجليزية ترسلهم إلى الهند ، والذين كانوا ينحرفون دون أن يسعوا إلى الانحراف أو يدركوه ، فقد كانوا ينساقون وراء رفاقهم ، أو وراء أبناء طائفة البانيان ، منذ وصولهم . وكانت الشركة الإنجليزية - على عكس الشركة الهولندية - تسمح لموظفيها بالقيام بعمليات تجارية لحسابهم الخاص ، شريطة أن تكون من نوع التجارة من الهند إلى الهند . فسهل على هؤلاء الموظفين ارتكاب كل ألوان وأشكال الانحرافات المالية ، وأفرطوا ما وسعهم الإفراط ، ولم يكن عليهم إلا أن يراعوا شرطاً واحداً وهو أن يكون الهنود هم الذين يتحملون العبء وحدهم . ونحن عندما نقرأ عن هذه المغارات نجد فيها مبرراً جديداً للتعاطف مع الفارس جورج سافي George Saville الذي رفع عقيرته في أبريل من عام ١٧٧٧ صارخاً في وجه شركة الهند ، وفي وجه ممتلكاتها الآسيوية ، وفي وجه تجارة الشاي ، وفي وجه « تلك السرقات العلنية التي أرى أن يكون متواطئاً مع مرتكبيها على أي نحو كان »^(٢٩١) . ولكن هل يجد المناوون بالعدل دائماً أذناً صاغية ؟ ولذا في هذا المقام لاس كاساس الذي دافع عن الهنود الصمر في أمريكا فما أنقذهم ، وكاننا شدد دعوته من أزر النخاسين الذين جلبوا إلى أمريكا عبيد أفريقيا الزوج . كانت الهند قد وقعت في براثن قدر لا فكاك لها منها . فتدت من مرتبة عظيمة هي مرتبة المملكة الكبيرة الصاعدة بأمور الإنتاج والتجارة ، إلى درجة النولة المستعمرة التي تشتري المنتجات الإنجليزية (حتى المنسوجات !) والتي تورد المواد الأولية ، وظلت على هذه الحال ما يقرب من قرنين من الزمان !

وكانما كان هذا القدر الذي حل بالهند إرهاباً بما سيصيب الصين ، وإنما تأخرت نكبة الصين لأن الصين كانت أكثر بعداً من الهند عن أوروبا ، وكانت أكثر منها تماسكاً ، وأفضل منها دفاعاً . وأياً كان الأمر فقد بدأت تجارة أوروبا تلك التي سميت « تجارة الصين » تمس هذه البلاد في الصميم في القرن الثامن عشر . فلما زاد طلب أوروبا على الشاي اتسعت المساحات المخصصة لزراعة الشاي في الصين اتساعاً بلا حدود مما أضر بالقطن في كثير من الأحيان ، حتى لقد عز القطن . وأصبحت الصين تستورد القطن من الهند في القرن التاسع عشر ، وهكذا سنحت الفرصة أمام الهند - أعني أمام الإنجليز - لتصحيح ميزان المدفوعات مع الصين لصالحهم . وجاءت الضربة الكبرى منذ عام ١٧٨٠ وما حوله متمثلة في وصول الأفيون الهندي إلى الصين^(٢٩٢) .

هكذا تلقت الصين الثمن في صورة بخان ، ويا له من بخان ! فإذا وصلنا إلى ما حول عام ١٨٢٠ على وجه التقريب وجدنا الميزان قد انقلب لغير صالح الإنجليز ، في الوقت الذي كانوا يعانون فيه من من الكساد الذي حل بالحركة الاقتصادية في العالم بين عام ١٨١٢ و١٨١٧ ، وظل الكساد مستمراً حتى منتصف القرن ؛ فجاءت حرب الأفيون التي شنها الإنجليز على الصين من عام ١٨٣٩ إلى عام ١٨٤٢ ، وكأنها كانت بصمة ختمت بها مرحلة من مراحل هذه العلاقات ، وكانت تلك الحرب فاتحة عصر خطير استمر أكثر من قرن من الزمان ، هو عصر « الاتفاقات غير المتكافئة » .

يمكننا إذن أن نقول إن النكبة التي أنزلها القدر بالصين في القرن التاسع عشر كانت صورة مكررة من النكبة التي ناعت بكلكلها على الهند في القرن الثامن عشر ، وما حدث في الهند من ضعف استشرى في الداخل ، حدث في الصين أيضاً ، ولعب دوره الخبيث ، فقد واجهت أسرة المنشوريين الحاكمة قلاقل متعددة كان لها أثرها على ما حدث من تفكك شبيه بتفكك الإمبراطورية المغولية في الهند . في الحالتين اشتد أثر الصدمة الخارجية نتيجة للقلاقل الداخلية . والعكس أيضاً صحيح ، فليس من شك في أن هذه القلاقل الداخلية ما كانت ستصل إلى ما وصلت إليه لو لم تتدخل أوروبا وتضغط وضغطتها من الخارج . وليس من شك في أن النتائج الاقتصادية كانت ستختلف . ولسنا نريد أن نغفل في الوقوف موقف القيم على المسؤولية الأخلاقية ، ولكننا لا بد من أن نقرر أنه من الواضح أن أوروبا أفسدت لصالحها أنظمة التبادل والموازين القديمة في الشرق الأقصى .

تحديد مكان

السوق

ولعلنا ختاماً للباين السابقين نحاول أن نضع **السوق** في مكانها الحقيقي ؟ وليس هذا بالسهولة التي تبدو عليه لأول وهله لأن كلمة السوق في حد ذاتها كلمة تحتمل أكثر من معنى، مما يضفي عليها الكثير من الغموض . فكلمة السوق تستخدم بالمعنى الواسع جداً للدلالة على كل أشكال التبادل التي تجاوزت حدود الاكتفاء الذاتي ، والدلالة على كل الآليات الأولية والعالية التي وصفناها لتونا ، والدلالة على كل التوصيفات المتصلة بنوعيات الساحات التجارية من حيث المكان (السوق الحضرية، السوق الوطنية) ، أو المتصلة بسلعة بعينها (سوق السكر ، سوق المعادن النفيسة ، سوق التوابل) . وهنا تكون كلمة السوق مناظرة لكلمات : التبادل ، التداول ، الدوران ، التوزيع . ولكن كلمة السوق كثيراً ما تدل على صورة واسعة من التبادل هي التي تتسمى كذلك باسم **اقتصاد السوق** *économie de marché* ، واقتصاد السوق نظام قائم بذاته .

والمشكلة هي :

• أن موضع السوق المتشابه لا يمكن فهمه إلا عندما يوضع في الإطار الكلي لحياة اقتصادية ، وحياة اجتماعية تتغيران على مر السنين ؛

• أن السوق من حيث هي موضوع متشابه لا تكف هي نفسها عن التطور والتغير والتحول ، فهي لا تثبت على معني ثابت ولا على بُعد ثابت ، بل تغيرهما من لحظة لأخرى.

ولكي نحدد ماهية السوق في واقعها الملموس، ينبغي علينا أن نسلk إليها طرقتاً ثلاث:
الطريق الأولى هي طريق النظريات المبسطة التي وضعها علماء الاقتصاد ؛ **والثانية** طريق استقراء شهادة التاريخ بالمعنى الواسع بأن نهتم بما تتصل حلقاته على المدى الطويل ؛ **والثالثة** طريق استخلاص الدروس مما يجري في العالم الحالي وهي دروس مفيدة على ما قد يعتمرها من الاختلاط والاضطراب .

السوق

التي تنظم نفسها بنفسها

يخص علماء الاقتصاد السوق بـدور مميز ، فأدم سميث يرى أنها تضبط تقسيم العمل، فحجم السوق يحكم المستوى الذي تصل إليه عملية تقسيم العمل ، وهي عملية تزيد من سرعة الإنتاج . وللسوق دور آخر يتمثل في أن السوق هي مكان « العمالة غير المرئية »، في السوق يلتقي العرض والطلب على العمالة ، فيحدث بينهما التوازن تلقائياً عن طريق الاسترشاد بالأسعار . وقد عبر أوسكار لانج Oskar Lange عن هذا الدور بعبارة أجمل

حيث قال : إن السوق كانت أول كومبيوتر وضع للناس ، فقد كانت السوق آلة تنظيم تلقائي تحكم من تلقاء ذاتها التوازن بين الأنشطة الاقتصادية . وكان دافينيل d' Avenel^(٢٩٢) يقول بلغة زمانه : « حتى إذا لم يكن في الدولة شيء حر [وكانت الدولة تتحكم في كل شيء] ، فإن أسعار الأشياء تظل حرة على الرغم من ذلك ، ولا تسمح لكائن من كان بالتحكم فيها وإخضاعها لهيمنتها . يشهد على ذلك أن الأسعار ظلت دائماً حرة : سعر الفضة ، وسعر الأرض ، وسعر العمل . وأسعار كل السلع الغذائية والبضائع ، ولم تستطع وسيلة من وسائل القهر المعتمد على القانون ، ولا الاتفاق الخاص أن يصل إلى إخضاعها إخضاع العبد للسيد . »

هذه الأحكام تعبر ضمناً عن أن السوق - التي لا يوجهها إنسان - هي الآلية المحركة للاقتصاد قاطبة . ويحق لنا أن نقول قياساً على ذلك ، إن النمو الذي حققت أوروبا ، بل العالم كله ، هو اقتصاد سوق لم يكف عن توسيع مجال نشاطه ، وضم المزيد من الرجال في منظومته العقلية ، والمزيد من أفرع التجارة القريبة والبعيدة التي تهدف هي في مجموعها إلى إنشاء وحدة تشمل العالم كله . وكان التبادل التجاري يحفز العرض والطلب جميعاً في الغالبية العظمى من الحالات ، فيوجه الإنتاج ، ويؤدي إلى تخصص مناطق اقتصادية فسيحة ، فإذا هي تسعى متضافرة من أجل تحقيق مقومات بقائها وحياتها بعد أن أصبح التبادل شيئاً ضرورياً بل حيوياً . وهل بنا حاجة إلى الاستشهاد بأمثلة ؟ نلأخذ على سبيل المثال أثر السوق على التركيز على زراعة الكروم في أكيثانيا ، والشاي في الصين ، والحبوب في بولنده أو صقلية أو أوكرانيا ، وعلى عمليات التكيف الاقتصادي المتلاحقة في البرازيل المستعمرة (والمتملة في التركيز على إنتاج خشب الصيغة ، والسكر ، والذهب ، والبن) ... وخلاصة القول إن التبادل الذي هو أساس نشاط السوق يربط الكيانات الاقتصادية بعضها ببعض الآخر ، التبادل هو حلقة الاتصال ، هو المفصل . ويقوم السعر بين المشتريين والبائعين مقام قائد الأوركسترا ، فإذا تغير السعر في بورصة لندن صعوداً أو هبوطاً ، تغيرت اتجاهات المضاربات ، فإذا هي تتغير من اللعب على الهبوط bears إلى اللعب على الصعود bulls ، أو العكس .

وليس من شك في أننا نجد على هامش الكيانات الاقتصادية النشيطة ، بل في قلبها أحياناً ، مناطق متقاوطة العرض لا تصل إليها حركة السوق إلا على نحو ضئيل . ولكن بعدها عن تأثير حركة السوق بعد نسبي . ويمكننا أن نقيس حركة السوق هذه اعتماداً على بعض عناصرها مثل النقود أو وصول المنتجات الأجنبية من الخارج لتبين أن المناطق الهامشية ليست عوالم مغلقة تماماً أمام حركة السوق . ونحن نجد مثل هذه المناطق الخاملة أو الساكنة في إنجلترا حتى إبان حكم الملك جورج الأول وخلفائه ، كما نجدنا في فرنسا ما

تزال قائمة حتى في الحقبة التي نشطت فيها البلاد نشاطاً بالغاً إبان حكم الملك لويس السادس عشر . ولكننا نلاحظ أنها كانت أخذة في التلاشي ، لأن النمو الاقتصادي كان يعني التضيق المستمر على هذه المناطق الهامشية المنعزلة عن نشاط السوق ، وحثها شيئاً فشيئاً على الخروج من هامشيتها والمشاركة في الإنتاج العام والاستهلاك العام - حتى إذا قامت الثورة الصناعية حسمت الأمر ، وعمت آلية السوق .

وقياساً على هذا تكون كتابة تاريخ النمو في جوهرها هي كتابة تاريخ سوق أتاححت لنفسها القدرة على تنظيم نفسها تلقائياً ، وعلى فرض نفسها على الاقتصاد والإمساك بزمامه وترشيده . وإذا كان كارل برينكمان Carl Brinkmann^(٢٩٤) قد قال في الماضي - في عام ١٩٣٣ - إن التاريخ الاقتصادي يقوم على دراسة أصل اقتصاد السوق، وتطوره، وما قد يطرأ عليه من تحلل ، فإن هذا الرأي الذي يتسم بالتبسيط يتفق مع الآراء التي نادت بها أجيال من علماء الاقتصاد . ولكنه لا يمكن أن يرضي المؤرخين الذين لا يمكن أن يقبلوا بأن تكون السوق مجرد ظاهرة تنمو من داخلها باطنياً endogène ، ولا بأن تكون السوق بكل بساطة جِماع الأنشطة الاقتصادية ، ولا حتى مرحلة محددة من مراحل تطوره.

من خلال

آلاف السنين

ومادام التبادل قديم قدم تاريخ البشرية ، فإن دراسة تاريخية للسوق ينبغي أن تمتد لتحيط بكل الأزمنة التي عاشها البشر والتي يمكن استعادة مساراتها ، وأن تقبل ما تقدمه إليها علوم الإنسان الأخرى من عون ومن تفسيرات لا يمكنها بدونها إدراك التطورات المتتالية والبنيات الطويلة الأمد والظروف التي تخلق الحياة الجديدة . ولكننا إذا قبلنا بتوسيع مجال الدراسة على هذا النحو ، وجدنا أنفسنا صاعدين بمهمة بحثية هائلة ، أو هي في الحقيقة لا أول لها ولا آخر . فكل الأسواق ستمثلُ أماناً لتدلي بشهادتها : هناك أولاً أماكن وأنماط التبادل المتخلفة ، التي ما نزال نري بقاياها إلى الآن في صورة آثار حية، شبيهة بأنواع من الكائنات التي ترجع إلى ما قبل الطوفان والتي ما تزال حية . وأنا أعترف بأنني شغفت بالأسواق التي تقام حالياً في بلاد القبائل بالجزائر ، والتي يراها الإنسان وكأنها تبرغ إلى الوجود وسط الخلاء وتعتقد بصفة منتظمة منحدره على السفح الذي تنتشر عليه القرى من حولها^(٢٩٥)؛ كذلك شغفت بالأسواق التي تقام حالياً في داهومي، خارج القرى أيضاً ، وتصافح العين بالكوانها الصارخة^(٢٩٦) : وبالأسواق البدائية التي تقام في دلتا النهر الأحمر ، والتي دقق بيير جورو Pierre Gourou في ملاحظتها وفي وصفها أوبرع تدقيق^(٢٩٧) . ومن هذا القبيل أسواق كانت موجودة إلى عهد قريب في المناطق من وراء باهيا تتصل بالرعاة ويقطعان من الماشية بين التوحش والاستئناس في أعماق البرية^(٢٩٨) . وهناك ألوان من التبادل العتيق تضرب بجذورها في ماضٍ أكثر بعداً وتتخذ

طابع الطقوس في جزر تروبريانند جنوب شرق غينيا الجديدة الإنجليزية ، شاهدها ووصفها مالينوفسكي Malinowski (١٩٩٦) . في هذه الأسواق يلتقي القديم والجديد ، التاريخ ، وما قبل التاريخ ، بحوث علم الإنسان الأنثروبولوجيا الميدانية ، بحوث علم الاجتماع المنصبة على استجلاء مراحل من الماضي ، بحوث علم الاقتصاد المهتمة بالأنماط القديمة .

قد واجه كارل پولانيي Karl Polanyi (٢٠٠٠) وتلاميذه ، وأشياعه المخلصون التحدي . وتصنوا المادة الدراسة المتمثلة في كم هائل من الشواهد ، قد رسوها على خير ما استطاعوا ، دراسة متفاوتة الجودة ، وخرجوا بتفسير يوشك أن يكون نظرية مفاده : أن الاقتصاد ليس إلا « تركيبة تحتية » (٢٠١١) تحت الحياة الاجتماعية التي تحتويها بشبكاتها وضغوطها ، وأن الاقتصاد لم يتحرر من هذه الارتباطات التي ربطته بالحياة الاجتماعية إلا متأخراً (ولم يكن تحرره تحرراً كاملاً) . ويذهب پولانيي إلى أن السوق كان عليها أن تنتظر حتى تحقق الرأسمالية تقدمها المادي في القرن التاسع عشر . وما تبعه من « تحول عظيم » تمثل في أن السوق « التي تنظم نفسها بنفسها » اتخذت وضعها بأبعادها الحقيقية ، وأخضعت المقومات الاجتماعية التي كانت حتى ذلك الحين مهيمنة . وتأسيساً على هذا ، لم يكن هناك قبل هذه الطفرة التي شهدها القرن التاسع عشر إلا أسواق تابعة خاضعة ، أسواق زائفة ، أو « لا أسواق » .

ويذكر پولانيي أمثلة على التبادل الذي لا يمت بصلة إلى المسلك الذي يعرف بالمسلك «الاقتصادي» ، فيذكر أنواع التبادل الطقوسية التي تتم في ظل *التبادلية* ، أو *إعادة توزيع الخيرات* ، وهو ما كانت تقوم به الدولة البدائية التي كانت تصدر الإنتاج وتتولى هي توزيعه ؛ أو موانيء التجارة التي كانت أماكن تبادل محاييد ، لم يكن التاجر فيها يفرض شريعته ، ومن أفضل أمثلتها موانيء الاستعمار الفينيقي التي كانت عبارة عن ساحات مسورة تجري فيها التجارة صامتة على طول سواحل البحر المتوسط . وخلاصة القول إن پولانيي يفرق بين التجارة (بالإنجليزية trade ويقابلها بالفرنسية le commerce, l'échange) والسوق (بالإنجليزية market وبالفرنسية le marché) ، من حيث هي منظم تلقائي للأسعار) ، السوق التي ظهرت في القرن الماضي فأحدث ظهورها انقلاباً اجتماعياً على أعلى درجة .

ويعيب هذه النظرية أنها تقوم في مجموعها على هذا التفريق مستندة (استناداً واهياً) على طائفة محدودة من البحوث المختلفة المتباينة . وليس هناك ما يمنع أحداً بطبيعة الحال من أن يدخل في مناقشة تدور حول « التغير الكبير » الذي شهدته القرن التاسع عشر موضوعاً البولاتش potlatch أو القولا kula [والبولاتش طقوس تبادل كانت معروفة عند بعض قبائل الهنود الحمر] ، بدلاً من أن يتعرض لموضوع التنظيم التجاري المنوع غابة



سوق تقليدية كما نراها اليوم ، تقوم في الفناء ، خارج القرى .

التنوع في القرنين السابع عشر والثامن عشر . ولكن هذا الأسلوب يشبه أسلوب من يتناول بالدراسة قواعد ازواج في إنجلترا إبان عصر الملكة فكتوريا فيستند في دراسته إلى تفسيرات ليفي شتراوس Lévi-Strauss الخاصة بعلاقات القرابة بين البشر في الجماعات البدائية . لا نجد في دراسة بولانيي أية محاولة للتعرض للواقع الملموس والمتنوع للتاريخ، واتخاذ نقطة انطلاق لما بعدها . ولا نجد فيها إشارة واحدة إلى إرنست لايبوس أو فيلهلم أبل أو إلى الدراسات الكلاسيكية العديدة التي تناولت تاريخ الأسعار . وتراه يكتب عشرين ع فيها سطرأ يقط في موضوع السوق في العصر الذي سمي بعصر الاستثنائية الماركانتيلية^(٢٠٠) . ولقد عودنا علما ، الاجتماع والاقتصاد القدامي ، وعلما . الأنثروبولوجيا الحاليون بتجاهل التاريخ تجاهلاً يوشك أن يكون كاملاً ، وهذا شيء يدعو للأسف ، وإنما يسلكون هذا السبيل ليسهلوا على أنفسهم أموراً لا ينبغي أن تسهل على هذا النحو .

ثم إن مفهوم « السوق المنظمة لذاتها تلقائياً » الذي يقترحه علينا بولاني (٢٠٢) يوصف تارة بأنه كذا ، وتارة أخرى بأنه كذا ، ويُنفى عنه أنه كذا ، ويُثبت عنه أنه كذا - - وهذا الكلام كله له طعم البحوث اللاهوتية المشتغلة بالتعريفات . والرأي عندنا أن تلك السوق التي لا تتدخل فيها إلا عناصر « الطلب وتكلفة العرض والأسعار التي تنتج نتيجة لاتفاق متبادل » (٢٠٤) بمنأى عن كل « عنصر خارجي » ، هي من ابتداع الخيال الخصب . وما أسهل أن يصف الإنسان نمطاً من أنماط التبادل بأنه اقتصادي، ونمطاً آخر بأنه اجتماعي ، ولكن الحقيقة غير هذا وذاك : الحقيقة أن كل أنماط التبادل اقتصادية واجتماعية في وقت واحد . ولقد كانت هناك على مر القرون عمليات تبادل اقتصادية اجتماعية متنوعة أشد التنوع ، استمرت بعضها إلى جانب البعض الآخر ، على الرغم من تنوعها ، أو على الأحرى نتيجة لتنوعها . وأنماط التبادلية التقابلية وإعادة التوزيع أنماط اقتصادية - ود. ك. نورث D. C. North (٢٠٥) على حق تماماً في هذه النقطة - والسوق التي تمت فيها مبادلات للسلع مقابل مال سوق قديمة تاريخياً ظهرت في وقت جد مبكر وهي - في وقت واحد - واقع اجتماعي وواقع اقتصادي . والتبادل هو حوار دائم بين اثنين، التبادل ديالوج ، والسعر يتغير من لحظة لأخرى ، كالقدر ، فهو يتعرض لأنواع من الضغوط (من جانب الأمير ، أو المدينة أو الرأسمالي الخ) ولكنه يستجيب دائماً وحسماً لأوامر العرض وأحكامه ، كأن يكون العرض محدوداً لدرجة الندرة أو واسعاً لدرجة الوفرة ، كما يستجيب للطلب . والحجة الأساسية التي يحتجون بها إذ ينفون أن السوق « الحقيقية » التي تتحكم في نفسها بنفسها ظهرت قبل القرن التاسع عشر هي : ضبط الأسعار ؛ ولكن ضبط الأسعار كان معروفاً في كل زمان مضى ، وما يزال معروفاً بيننا الآن . أما ما يذهبون إليه من أن فوائض الأسعار التي كانت تظهر في الأسواق في الزمن السابق على عصر الثورة الصناعية كانت تلغي دور العرض والطلب ، فخطأ بين . وما تقوم الرقابة الصارمة على الأسواق مبدئياً إلا من أجل حماية المستهلك ، أي حماية المنافسة . والأقرب إلى التصور أن تكون السوق الحرة ، من نوع السوق الخاصة private market الإنجليزية مثلاً ، هي التي تسعى إلى إلغاء الرقابة والمنافسة كليهما معاً في وقت واحد .

والرأي عندي أننا نستطيع من الناحية التاريخية أن نتحدث عن اقتصاد السوق من اللحظة التي يتحقق فيها تقلب الأسعار وتوافقها بين أسواق منطقة معينة ، وتلك ظاهرة صحيحة مميزة يشهد على صحتها أنها تحدث في ظل تشريعات وإدارات مختلفة . وتأسيساً على هذا فإن اقتصاد السوق يكون قد وجد قبل القرنين التاسع عشر والعشرين بكثير . وهما القرنان اللذان قال عنهما و. ك. نيل W. G. Neale (٢٠٦) إنهما القرنان الوحيدان على مر التاريخ اللذان عرفا السوق التي تتحكم في نفسها . بنفسها . كانت الأسعار منذ

عصور التاريخ القديم تتقلب ؛ بل لقد كانت الأسعار تتقلب في مجموعها في القرن الثالث عشر من خلال بلدان أوروبا المختلفة . وشهدت الأزمنة التالية توافقاً في هذه التقلبات أخذت معالها تتحدد شيئاً فشيئاً ، في حدود كانت تزداد وضوحاً على مر الزمن . بل إن الكفور الصغيرة في بندر فوسيني Faucigny بمنطقة السافوى كانت في القرن الثالث عشر ، في تلك المنطقة الجبلية العالية الوعرة التي لم تعرف إلا القليل من وسائل الاتصال ، شهدت تقلبات وذبذبات في الأسعار من أسبوع لآخر بقدر التقلبات والذبذبات التي كانت تحدث في أسعار السلع بأسواق المنطقة ، متأثرة بظروف المحاصيل ، وباحتياجات المشترين ، أي متأثرة بالعرض والطلب .

ولكنني في الوقت نفسه لا أدعي أن اقتصاد السوق ، وقد اقترب من المناقصة ، شمل الكيان الاقتصادي كله ، بل على العكس . فاقتصاد السوق لم يتمكن اليوم ، كما لم يتمكن بالأمس من تغطية الكيان الاقتصادي كله ، وإنما كانت تغطيته جزئية ، بنسب قلت أو كثرت ، ولأسباب تختلف من حالة إلى حالة أخرى . من هذه الأسباب التي ترجع إليها السمة الجزئية لاقتصاد السوق نذكر : أهمية قطاع الاكتفاء الذاتي ، كما نذكر : سلطة الدولة التي تسحب جزءاً من الانتاج فلا ينزل إلى النشاط التجاري ، ونذكر : تأثير المال نفسه ، فالمال يستطيع أن يتدخل بالف طريقة وطريقة تدخل مفتعلاً في عملية تشكيل الأسعار . ومعنى هذا أن اقتصاد السوق يمكن أن يتعرض للتخريب من أسفل ، ومن أعلى ، في الكيانات الاقتصادية المختلفة والكيانات المتقدمة أشد التقدم على السواء .

والشيء المؤكد هو أن هناك إلى جانب **اللا أسواق** non-marchés الأثيرة إلى نفس پولانيي ألوان من التبادل ، وجدت منذ الأزل ، كانت تتم مقابل ثمن ، بغض النظر عن حجمها الذي ربما كان متواضعاً . فقد وجدت الأسواق قديماً جداً في صورة ربما كانت واهية ، وجدت في إطار قرية ، أو في إطار مجموعة من القرى ، وربما اتخذت السوق آنذاك هيئة القرية المتجولة - شبيهة بهيئة السوق الموسمية - أو هيئة المدينة المصطنعة المتجولة . ولكن الخطوة الجوهرية التي حدثت في غضون هذا التاريخ الطويل الذي لا نكاد نرى له نهاية تتمثل في قيام **المدينة** ذات يوم بضم الأسواق إليها ، وكانت الأسواق آنذاك متواضعة ، ابتلعت المدينة الأسواق ، وكبرتها على قدر مقاييسها ، وانصوت هي نفسها بدورها تحت جناح هذه الأسواق وقانونها . ولا ريب في أن الحدث الأعظم يتمثل في دخول المدينة الدورة الاقتصادية ، وما كانت المدينة إلا وحدة ثقيلة الحركة . ومن قائل إن السوق الحضرية ، سوق المدينة ، من اختراع الفينيقيين^(٢٠٧) ، وهذا جائز . ونحن نعلم أن المدن الإغريقية التي كانت معاصرة تقريباً للمدن الفينيقية كانت جميعها تقيم لها سوقاً في الميدان الرئيسي بقلب المدينة الذي أسموه أجورة agora^(٢٠٨) ؛ كذلك اخترعت المدن الإغريقية ، أو على الأقل

نشرت النقود التي كان لها دورها المضاعف الواضح الجلي ، وإن لم تكن النقود عنصراً أساسياً لا غنى للسوق عنه .

بل إن المدينة الإغريقية عرفت السوق الحضرية الكبيرة التي تتزود بالسع من بعيد ، وما كان يمكن للسوق الحضرية الكبيرة أن تتزود على نحو آخر . فالمدينة عندما تصل إلى حجم معين تصبح عاجزة عن الاعتماد على ريفها القريب الذي كثيراً ما يكون وعر التربة ، جافاً ، قليل الحظ من الخصوبة . فلم يكن بد من الالتجاء إلى الآخرين ، ووجدت المدن الإيطالية التي كانت مدناً ، دُولاً في أن واحد ، نفسها في القرن الثاني عشر ، بل قبله ، في وضع مشابه . فلم تستطع مدينة البندقية منذ أقدم العصور أن تطعم نفسها بنفسها ، فلم يكن لها ريف يانع ، اللهم تلك الحدائق التي اقتضت من الرمل ، وبمرور الوقت تجاوزت المدن الإيطالية مرحلة الأسواق الكبيرة ، ودخلت المرحلة التالية ، بهدف السيطرة على الدوائر الطويلة للتجارة البعيدة ، اتخذت فيه سلاحاً فعالاً تمثل في الاجتماعات التي كان التجار الأغنياء يعقدونها كل يوم تقريباً . وهكذا كانت أثينا وروما سباقتين إلى خلق الدرجات العالية للمصرف ، وخلق الاجتماعات التي يمكن أن نصفها بأنها اجتماعات بورصة .

والخلاصة أن اقتصاد السوق تكون شيئاً فشيئاً ، خطوة خطوة . ومارسيل ماوس Marcel Mauss هو القائل « إن مجتمعاتنا الغربية هي التي جعلت من الإنسان في عهد قريب جداً حيواناً اقتصادياً » (٣٠٩) . حكم صائب ، لا نقف فيه إلا عند عبارة « في عهد قريب جداً » ، التي نرى من الضروري الاتفاق على ما يقصده بها .

شهادة

زماننا المعاصر

لم يتوقف التطور بالأمس عندما هلت الأيام الحلوة ، أيام السوق التي تنظم نفسها بنفسها . فقد وضعت الأنظمة الاشتراكية في مساحات هائلة على سطح كوكبنا ، بالنسبة لجماهير هائلة نهاية لاقتصاد السوق هناك ، وتحكمت في الأسعار تحكماً تعسفياً . وفي الأحوال التي بقي فيها اقتصاد السوق قائماً كان عليه أن يسلك طرقاً جانبية ، وأن يرضى بممارسة أنشطة صغيرة . وأياً كان الأمر فإن هذه الخبرات تضع نهاية ، ليست هي النهاية الواحدة ، للمنحنى الذي رسمه كارل برينكمن مقدماً . قلنا إنها لم تكن النهاية الوحيدة ، لأن العالم « الحر » في نظر عدد من الاقتصاديين اليوم يشهد تحولاً غريباً . فالطاقة المتعاظمة للإنتاج ، وتجاوز الناس في البلاد الكبيرة - ولا نقول في كل البلاد بطبيعة الحال - قسوة القحط والمجاعات وندرة السلع ، وتخففهم من القلق الشديد في أمور الحياة اليومية ، والنمو الهائل للمؤسسات الضخمة التي كثيراً ما تكون متعددة الجنسيات - كل هذه التحولات قلبت

النظام القديم الذي كان فيه السوق هو الملك ، والعمل هو الملك : نظام اقتصاد السوق في صورته الحاسمة . فلم تعد قوانين السوق تؤثر على المؤسسات الضخمة التي لها القدرة على التأثير على الطلب بما تلجأ اليه من دعاية شديدة الفعالية ، وعلى تحديد الأسعار تعسفاً . والحديث يدور بين علماء الاقتصاد عن أوضاع جديدة . فهذا هو عالم الاقتصاد الأمريكي جون كيني جلابريث J. K. Galbraith يقدم إلينا في كتاب واضح كل الوضوح ظهر مؤخراً ما يسميه **بالمنظومة الصناعية** système industriel^(٢١٠) . أما علماء الاقتصاد الناطقون بالفرنسية فيفضلون التحدث عن التنظيم organisation ، وهذا هو فرانسوا بيرو François Perroux يطلع علينا في ٢٩ مارس من عام ١٩٧٥ في جريدة الموند Le Monde بمقال يصل فيه إلى حد القول : « التنظيم ، النموذج الذي يفوق السوق في الأهمية » ولكن السوق بقيت : ويمكنني أن أدخل دكاناً ، في سوق عادية ، لكي « أختبر » مملكتي المتواضعة ، مملكة العميل والمستهلك ، فأوقن من وجودها . كذلك الأمر بالنسبة للمنتج الصغير - ولتأخذ المثل الكلاسيكي ، مثل صناعة الملابس الجاهزة - نجده في قلب عملية اقتصادية تحكمها المنافسة المتعددة الأطراف ، ويحكمها قانون السوق تماماً من أقدم العصور . ويذكرنا هذا بما أورده جلابريث في كتابه الأخير ، حيث طالب بأن « ندرس عن كثب وضع المؤسسات الصغيرة - وهو ما أسميه [والكلام له] منظومة السوق - بجانب المنظومة الصناعية »^(٢١١) التي هي ملاذ المؤسسات الكبيرة . وكان لينين يعبر عن المعنى نفسه عندما تحدث عن تعايش ما أسماه « الإمبريالية » (أو رأسمالية الاحتكار الجديد الذي نشأ في مطلع القرن العشرين) والرأسمالية البسيطة التي اعتبرها مفيدة ، وأمن بأنها أساس المنافسة^(٢١٢) .

وأنا أتفق كل الاتفاق مع جلابريث ومع لينين ، وإن كنت أختلف معها في أن التمييز القطاعي بين ما أسميه أنا « اقتصاد » (أو اقتصاد السوق) وبين « الرأسمالية » لا أتصوره على هيئة سمة جديدة ظهرت حديثاً ، بل هو سمة قديمة ثابتة أعتبرها من قبيل ثوابت أوروبا ، منذ العصر الوسيط . كذلك أختلف معها فيما ذهباً إليه من تقسيم إلى قطاعين ، وأرى أنه ينبغي أن نضيف إلى النموذج السابق على عصر الصناعة قطاعاً ثالثاً ، أو إذا تصورنا هذا النموذج على هيئة البناء ، يكون هذا القطاع الثالث الذي أقترح إضافته هو : دور أرضي يستقر فيه **اللا اقتصاد** ، دور أشبه ما يكون بأرضية تمد فيها السوق جنورها ، دون أن تشملها في مجموعها . وهذا الدور الأرضي يظل هائل الحجم ، يعطو الدور الذي يقوم فيه اقتصاد السوق الخالص بمضاعفة اتصالاته على المستوى الأفقي بالأسواق المختلفة . وهناك إلى جانب ، أو على الأحرى من فوق هذه القرشة ، منطقة **السوق المضادة** contre-marché التي هي مقر الشطارة وغلبة الأقوى . هذا المكان هو المكان الخالص للرأسمالية - حدث هذا في الماضي ، وما زال يحدث في الحاضر ، قبل الثورة الصناعية ، وبعدها .

الباب الثالث

الإنتاج أو الرأسمالية عند الآخرين

هل كان السبب هو الحذر؟ أم كان السبب هو الإهمال؟ أم ربما لم يكن حين الموضوع قد جان؟ الذي حدث على أية حال أن كلمة رأسمالية لم يجر بها قلّمي حتى الآن إلا خمس أو ست مرات، وكان من الممكن صرف النظر عن استخدامها. ليتك كنت انصرفت عن استخدامها! هذا هو الرأي الذي سيذهب إليه كل أولئك الذين يتمنون أن نتخلص نهائياً من هذه الكلمة. «كلمة الكفاح»^(١) الغامضة التي تفتقر إلى التحديد العلمي، التي يستخدمها كل من هب وذب، ويلويها على ما يتورط فيه من خطأ^(٢). ولا ننسى بصفة خاصة، نعم بصفة خاصة، أن هذه الكلمة لا يمكن استخدامها بالنسبة للفترة السابقة على الثورة الصناعية إلا أن نرتكب خطأ مجافاة التاريخ مجافاة آفة.

وأنا عن نفسي صرفت النظر، بعد محاولة طويلة، عن التخلص من هذه الكلمة المزعجة، ورأيت أننا لا نحقق أية فائدة عندما نتخلص، يوم ننبذ الكلمة، من كل المناقشات التي تجرها وراءها والتي ترتبط ارتباطاً قوياً بالأحداث المعاصرة. فما سعي المؤرخ إلى فهم

الأمس ، وسعيه إلى فهم اليوم ، إلا عملية واحدة في نظر المؤرخ . أم هل يتصور متصور أن شغف المؤرخ بالتاريخ يقف به على مسافة من الأحداث الجارية ، لأنه يجد من غير اللائق أو من الخطر أن يتقدم إليها خطوة ؟ أياً كان الأمر ، فإن الحيلة ريف لا مكان للحق فيها . فإنيك إذا طردت الرأسمالية من الباب ، دخلت إليك من الشباك . ولقد كان هناك ، سواء شئنا أو لم نشأ ، حتى في العصر السابق على الثورة الصناعية ، نشاط اقتصادي يشد إليه بالراح لا راد له كلمة الرأسمالية ولا يمكن أن يتسمى باسم آخر غير هذا الاسم . وإذا لم يكن هذا النشاط يشبه في شيء « نمط الإنتاج » الصناعي (وإن لم أكن أنا شخصياً لا أعتقد أن نمط الإنتاج الصناعي هذا سمة خاصة جوهرية للرأسمالية لا محيص للرأسمالية عنها) فإنها لم تكن على أية حال من قبيل أشكال التبادل الكلاسيكية للسوق . وسنحاول أن نتناول في الباب الرابع بالتحديد .

ومادامت الكلمة موضع جدل ، فسنبدأ بدراسة مبدئية للكلمات ، حتى نتبع التطور التاريخي لكلمات : رأس المال ، رأسمالي ، رأسمالية ، هذه الكلمات التي ترتبط بعضها ببعض في عروة لا انفصام لها . وإنما ننهج هذا النهج لكي نستبعد منذ البداية طائفة من النواحي الغامضة .

عندما نتبين مكان الرأسمالية الذي هو مكان الاستثمار والعائد العالي للإنتاج الذي يحققه رأس المال ، سنرده إلى موضعه في الحياة الاقتصادية التي لا يحتل مساحتها الكلية وحده . وهناك منطقتان يمكننا أن نلتمس الرأسمالية فيهما ، إما المنطقة التي يقيم فيها والتي يفضل الإقامة فيها على ما سواها ؛ وإما المنطقة التي يلم بها من خلال دروب ملتوية ، أو التي يتسلل إليها دون أن يهيمن عليها قط . ففي الوقت الذي سبق ثورة القرن التاسع عشر ، أي سببق اللحظة التي ستستأثر فيها الرأسمالية بالإنتاج الصناعي . بعد أن تقدم الصقوف وأصبح محققاً لأعلى ربح ، كانت الرأسمالية تفضل مجال التداول والدوران في التجارة على ما سواه وتتخذ فيه مقرها المختار . حتى إذا لم تكن تحرم نفسها من الخروج خارج هذا المجال ، والدخول في مجالات أخرى ، والتغلغل فيها ، وما هو أكثر من التدخل أو التغلغل . وحتى إذا لم يكن التداول ودوران التجارة بهما في مجموعه ، فلم تكن الرأسمالية تتحكم ، ولا تسعى إلا التحكم إلا في بعض الطرق دون ما سواها .

وخلاصة القول إننا سندرس في هذا الباب من أبواب الكتاب قطاعات الإنتاج المختلفة التي كانت الرأسمالية صاعدة بها لدى الآخرين - قبل أن تنتقل في الفصل الرابع إلى دراسة الأماكن المختارة التي تناس إليها الرأسمالية كما يناس الإنسان إلى بيته .

رأس المال

الرأسمالي ، الرأسمالية

لنبداً أولاً بالاستعانة بالقواميس. والأستاذان هنري بريري Henri Berr ولوسيان فيفر Lucien Febvre⁽³⁾ ينصحان بالآلا نستخدم الكلمات الرئيسية من مصطلح التاريخ إلا بعد أن نحصها كل التمهيد ، ونستعين على ذلك بأسئلة من قبيل : من أين أتت هذه الكلمات ؟ ماهو الطريق الذي سلكته إلينا ؟ ألن تؤدي هذه الكلمات إلى تضليلنا ؟ وكانت هذه الأسئلة هي التي حاولت الإجابة عنها عندما تناولت بالتمهيد كلمات رأسمال رأسمالي ، رأسمالية - وهي كلمات ظهرت على التوالي بالترتيب المذكور . وأنا أعترف بأنها كانت عملية ثقيلة على النفس ، ولكنها كانت ضرورية .

وينبغي أن ننبه القاريء إلى أن البحث الذي أجريناه كان بحثاً معقداً ، وهذا الملخص الذي نقدمه لا يمثل جزءاً من مائة جزء من المادة التي توفرنا لها⁽⁴⁾ . فكل الحضارات ، وبذكر منها على سبيل المثال البابلية والإغريقية والرومانية ، عندما واجهت متطلبات ومشكلات التبادل والإنتاج والاستهلاك ، تحتم عليها أن تخلق معجماتها الخاصة التي لم تكف كلماتها عن التحور ، وينطبق هذا الكلام على كلمتا الثلاث ، التي لم تشذ عن هذه القاعدة . فهذه كلمة capital رأسمال ، أقدم الكلمات الثلاث ، لم تتخذ المعنى الذي نقصده (اعتماداً على ريتشارد جونز Richard Jones وريكاردو Ricardo وسيسمونيدي Sismondi وروبيرتوس Rodbertus وعلى كارل ماركس بصفة خاصة) أو لم تبدأ في اتخاذ هذا المعنى إلا حول عام ١٧٧٠ على يد تورجو Turgot وهو أكبر عالم اقتصاد فرنسي في القرن الثامن عشر .

كلمة

رأسمال

ظهرت كلمة كاپيتال capitale (مشتقة من اللغة اللاتينية الدارجة ، من كلمة كاپوت caput التي تعني رأس) في القرن الثاني عشر أو الثالث عشر الميلادي وكانت تعني : عقاراً أو كماً من بضاعة أو قدراً من المال يدرفائدة . ولم يتم تحديد معنى الكلمة بدقة آنذاك وإن اتصل بها جدل انصب بصفة خاصة على الفائدة والربا ، وما لبث فقهاء الأسكولاستية ، والأخلاقيون ، والحقوقيون أن عرفوا السبيل إلى إرضاء الضمائر معللين الفائدة والربا بأنها مقابل المخاطرة التي يتعرض لها الدائن . وكانت إيطاليا ، التي كانت واجهة ما سمي فيما بعد بالعصرية ، هي مركز هذا الجدل ، فلا عجب أن تنشأ كلمة رأسمال هناك ، وأن يالفها الاستخدام ، وأن تتطور ساعية نحو ما يمكن أن نسميه بالنضج . وتدل الشواهد اليقينية على أن الكلمة عرفت في عام ١٢١١ ، وأنها استخدمت منذ عام ١٢٨٢ بمعنى رأسمال شركة تجارية . حتى إذا جاء القرن الرابع عشر وجدنا الكلمة قد انتشرت على كل الأقاليم ، وجدناها في كتابات جوفاني فيلاني Giovanni Villani ، وجوفاني

بوكاتشو Boccaccio ، وبوناتو فيلوتشي Donato Velluti وغيرهم . ولدينا خطاب كتبه في ٢٠ فبراير من عام ١٣٩٩ فرانچيسكو دي ماركو داتيني وأرسله من پراتو إلى أحد مراسليه، يقول فيه : « وليس من شك في أنني أريد منك أن تشتري كميات من القطيفة ومن الأقمشة الصوفية ، وإنما عليك أن تأخذ ضمناً على رأس المال il capitale ، وعلى الربح [المتوقع]؛ ولك بعد هذا أن تفعل ما تشاء . »^(٦) كذلك نجد الكلمة والواقع الذي تدل عليه في العجلات التي كتبها القديس برناردينو دي سيينا Bernardino de Siena الذي ولد في عام ١٣٨٠ وتوفي في عام ١٤٤٤ ، ومنها عبارة باللاتينية يقول فيها : « ... تلك الوسيلة التي تولد الربح والتي ألفنا تسميتها برأس المال capitale . »^(٧)

واتجهت الكلمة تدريجياً إلى الدلالة على رأس مال شركة أو تاجر ، وكثيراً ما كانوا يستخدمون في إيطاليا كلمة الجسم corpo بدلاً من كلمة *الرأس* للتعبير عن هذا المعنى، بل كانت كلمة جسم lc corps تستخدم في مدينة ليون الفرنسية حتى القرن السادس عشر^(٨) . كانوا إذن يستخدمون تارة لفظة الجسم ، وتارة لفظة الرأس ، ثم انتهى الأمر بعد محاورات طويلة مختلطة اتصلت حلقاتها في أوروبا كلها إلى الأخذ بكلمة رأس . وربما انتقلت الكلمة من إيطاليا إلى ألمانيا وهولندة فانتشرت في جنابتهما . ثم انتقلت إلى فرنسا حيث اصطدمت بكلمات أخرى منحوتة من الأصل اللاتيني المشترك caput ، مثل كلمات chatelet ، cabal^(٩) . فالأديب رابليه Rabelais من أبناء القرن السادس عشر ، الذي ولد في عام ١٣٩٤ وتوفي في عام ١٥٥٤ استخدم كلمة cabal بمعنى رأس المال^(١٠) إلا أن كلمة capital كإبتال وردت في قاموس جان نيقو Jean Nicot الذي صدر في عام ١٦٠٦ *Thrésor de la langue françoise كنز اللغة الفرنسية*، ولا ينبغي أن نستنتج من ورود الكلمة في هذا القاموس أن معناها قد تحدد ، فقد ظل غارقاً في ضباب كلمات أخرى منافسة، كانت تحل محلها حتى في المواضع التي نتوقع أن ترد فيها يقيناً sort, richesses, facultés, argent, valeur, fonds, biens, pécunes, principal, avoir, ptrimoine .

وظلت كلمة fonds هي الكلمة الغالبة حيناً من الزمن ، استخدمها الشاعر جان دي لافونتين صاحب حكايات الحيوان ، الذي ولد في عام ١٦٢١ وتوفي في عام ١٦٩٥ ، بمعنى رأس المال ، فقد رثى نفسه قائلاً :

وخرج جان من الدنيا كما إليها دخل
أكل رأس ماله . وكل دخل إليه دخل .

ولازلنا نجد في اللغة الفرنسية الحديثة تراكيب تستخدم هذه الكلمة بمعنى رأسمال . ومن العبارات التي نجدناها في النصوص القديمة بهذا المعنى عبارات ترجع إلى عام ١٧١٣^(١١) ، وإلى عام ١٧٢٦^(١٢) وربما استخدم فيرون دي فوربونييه Véron de Forbonnais

كلمة *fonds* وكلمة *richesses* أيضاً ، ولا غرابة في أن يلوح لنا الاستخدام قَلْباً^(١٢). وهناك وثائق تأتي فيها تعبيرات تثير فينا من الدهشة الشيء الكثير ، منها تلك الوثيقة التي نتحدث عن إنجلترا في عام ١٦٩٦^(١٣) فتقول إن الأمة الإنجليزية تقدر ثروتها بستمئة مليون جنيه من فئة الليفر [وهو تقريباً الرقم الذي اقترحه جريجوري كينج Gregory King] متمثلة في الأراضي ورأس المال على اختلاف عملاته ، ونجد الاقتصادي الفرنسي تورجو في عام ١٧٥٧ يستخدم عبارة *avances circulantes* حيث نستخدم نحن عبارة *capitaux vari- ables* أو *circulants*^(١٤). ويبدو أن كلمة *avances* عنده توشك أن تأخذ معنى الاستثمارات، أي أنه كان على بينة من هذا المفهوم الحديث ، وإن لم يكن يعبر عنه بنفس اللفظة . ومن الأشياء الطريفة أننا نجد في طبعة عام ١٧٦١ من قاموس سافاري دي بروسلون *Dictionnaire de Savary des Bruslons* في معرض الحديث عن الشركات التجارية إشارة إلى رؤوس أموالها يستخدم القاموس في التعبير عنا الكلمتين معاً *fonds capitaux*^(١٥) وهكذا استعملت كلمة كاپيتال كصفة . وليس من شك في أن التركيب الذي أورده قاموس سافاري ليس من ابتكار واضعه . فنحن نجد التركيب مستخدماً قبل قاموس سافاري بنحو أربعين سنة ، حيث ذكرت وثيقة للمجلس الأعلى للتجارة أن رؤساء شركة الهند بلغ ١٤٣ مليون جنيه من فئة الليفر^(١٦) وعبرت عن رؤساء بالتركيب المزوج *fonds capital*. ولكن هناك وثيقة ترجع إلى الوقت نفسه تقريباً ، وعلى وجه التحديد إلى عام ١٧٢٢ ، هي رسالة كتبها فانروبييه الكبير Vanrobais l'Aisné^(١٧) من رجال الصناعة في أبييفيل Abbeville ، قدر فيها الخسارة التي مني بها نتيجة لفرق سفينته « شارل دي لورين » قائلاً إن الخسارة جاوزت نصف رأس المال ، واستخدم كلمة كاپيتال المنفردة وحدها . مما يدل على أن الكلمة المنفردة كانت تستخدم إلى جانب التركيب المزوج .

ولم تفرض كلمة كاپيتال ، رأس المال ، نفسها في النهاية إلا نتيجة للاستهلاك البطيء الذي جرى على الكلمات الأخرى ، ويحدث هذا الاستهلاك البطيء نتيجة لظهور مفاهيم جديدة ، أو ما يسميه ميشيل فوكو Michel Foucault « صدع في المعرفة » . وقد عبر كوندillac Condillac عن الفكرة نفسها في عام ١٧٨٢ تعبيراً أكثر سهولة فقال : « إن كل علم يتطلب لغة خاصة ، لأن لكل علم أفكار خاصة به ، وربما تصور الإنسان أنه ينبغي أن نبدأ بإنشاء هذه اللغة ؛ ولكن الذي يحدث هو أننا نبدأ بالكلام والكتابة ثم يكون علينا بعد ذلك أن نصنع هذه اللغة »^(١٨) يبدأ العلماء الأول إذن بممارسة تلقائية للغة ، تأتي بعدها مرحلة إنشاء اللغة العلمية الخاصة بهذا العلم أو ذاك . واللغة التلقائية التي استخدمها علماء الاقتصاد الكلاسيكيون ظل الناس بالفعل يتكلمونها بعدهم حيناً من الزمن . ويحدثنا ج.ب. سي J.-B. Say في عام ١٨٢٨ مثلاً أن كلمة ثروة *richesse* « كلمة سيئة التحديد في زماننا »^(١٩) ، ولكنه استخدمها . كذلك تكلم العالم السويسري سيسموندني [ولد في عام ١٧٧٣ وتوفي في عام ١٨٤٢] عن « الثروات الأرضية *richesses territoriales* » (يقصد العقارية) ،

والثروة القومية ، والثروة التجارية ، بل إنه يستخدم عبارة الثروة التجارية عنواناً لمقالته الأولى^(١٠) .

فرضت كلمة رأسمال نفسها شيئاً فشيئاً ، نجدها عند فوربونييه Forbonnais الذي تحدث عن « رأس المال المنتج »^(١١) ؛ وعند كيني الذي أكد « أن كل رأسمال هو أداة إنتاج »^(١٢) وكانت الكلمة في القرن الثامن عشر شائعة على الألسنة في لغة الحديث يدلنا على ذلك استخدامها الاستعاري في عبارة مثل : « السيد فولتير يعيش منذ حل باريس على رأسمال صحته ... وما أظن إلا أن أصدقاءه يتمنون أن يعيش على العائد لا على رأس المال » ، وهي عبارة شخّص بها الدكتور ترونشان تشخيصاً صائباً حالة فولتير في فبراير من عام ١٧٧٨ قبل وفاة الكاتب العظيم بعدة شهور^(١٣) . وهناك عبارة أخرى قالها قائلها بعد هذا التاريخ بنحو عشرين سنة ، إبان حروب نابليون بونابرت في إيطاليا ، فقد فكر القنصل الروسي في الوجهة الخارجة عن المكوف التي توجهتها فرنسا الثورية ، فقال قولاً سبق أن استشهدت به من قبل : إن فرنسا « تنفق على الحرب من رأسمالها » ، أما أعداؤها فلا ينفقون على الحرب « إلا من دخولهم » :

ونحن نلاحظ في هذا الحكم الصائب أن كلمة رأسمال تعني الإرث أو الثروة القومية ، فلم تعد الكلمة هنا هي الكلمة التقليدية الدالة على مبلغ من المال ، أو مقدار دين ، أو سلفة أو أصول تجارية ، وهو المعنى الذي نجده في قاموس كنز اللغات الثلاث Trésor des trois langues لكريسبان Crespi الصادر في عام ١٦٢٧ ، كما نجده في القاموس العام Dictionnaire universel لفورييتير Furetière الصادر في عام ١٦٩٠ ، ونجده في الموسوعة الإنسيكلوبيديا Encyclopédie التي صدرت بين عام ١٧٥١ وعام ١٧٧٢ ، وفي قاموس الأكاديمية الفرنسية Dictionnaire de l'Académie française الصادر في عام ١٧٨٦ . ومن الواضح أن هذا المعنى القديم مرتبط بالمال وقيمه التي قبل بها الناس منذ وقت طويل واطمأنوا إليها دون تمحيص . أما أن تتغير الدلالة ليحل محل هذا المعنى القديم مفهوم المال المنتج ، وقيمة العمل ، فهذا شيء ، تطلب وقتاً طويلاً . والحق يقال ، إننا نلمح هذا المفهوم عند فوربونييه وعند كيني Quesnay وقد أشرنا إليهما من قبل ، كما نلمحه عند موريليه Morellet الذي ميز في عام ١٧٦٤ رؤوس المال العاطلة ، ورؤوس المال الفعالة^(١٤) : وننتبين هذا المفهوم على نحو أكثر جلاءً عند تورجو الذي لم تكن رؤوس الأموال في تقديره قاصرة على المال فحسب ، وهكذا تصبح قاب قوسين أو أدنى من « المعنى الوحيد الذي سيعطيه كارل ماركس للكلمة وهو أداة إنتاج »^(١٥) . ولنتقف الآن عند هذا الحد الذي لا يزال مهزوزاً ، وسنعود إليه مرة أخرى .



التجارة ، نسيج تاييسيري يرجع إلى القرن الخامس عشر . (متحف كلوني)

الرأسعالي والرأسعاليون

ترجع كلمة رأسعالي بلا شك إلى منتصف القرن السابع عشر . استخدمتها صحيفة *Hollandische Mercurius* الهولندية مرة في عام ١٦٣٣ . ومرة ثانية في عام ١٦٥٤ (٣٦) وفي عام ١٦٩٩ جاء في مذكرة فرنسية تناولت بالحديث ضريبة جديدة فرضها مجلس الطبقات في الأقاليم الهولندية المتحدة ، أن « الرأسعاليين » مَيَّزُوا عن غيرهم ، فهم

مطالبون بدفع ثلاثة فلورينات ، بينما يدفع الآخرون ثلاثين سولاً فقط ^(٢٧) . كانت الكلمة إذن معروفة منذ وقت طويل ، يشهد على ذلك أن جان چاك روسو استخدمها في عام ١٧٥٩ عندما كتب إلى صديق له يقول : « فلا أنا سيد من كبار السادة ، ولا أنا رأسمالي ، إنما أنا امرؤ فقير ، وإنسان راضٍ بحالي . » ^(٢٨) أما الموسوعة الإنسيكلوبيديا فلم ترد بها الكلمة كاسم بل كصفة ، ولا غرابة في ذلك ، فكلمة رأسمالي كاسم كانت تنافسها كلمات كثيرة ، فمن أراد الحديث عن الأغنياء وجد في اللغة كلمات وكلمات تتيج له التعبير بمائة طريقة ، كأن نقول أصحاب المال ، أو القادرين ، أو المليونيرات ، أو محدثي النعمة ، أو أرباب الثراء - ومن هذه التراكيب ما يستجبه المتعصبون لنقاوة اللغة ، وكانوا في إنجلترا في زمن الملكة أن يطلقون على أصحاب الثراء الواسع اسماً طريفاً هو « monneyed men » - بتوع الفلوس - يذكرنا بالتركيب الفرنسي les gens à portefeuille - أصحاب المحافظ التخينة أو الجيوب العمرة . وكانت كل الإطلاقات التي تطلق على الرأسماليين تكتسب بسهولة سمة سلبية معيبة تحط من القدر ، وهذا هو كيبي يتحدث في عام ١٧٥٩ عن أصحاب « الثروات المالية » الذين « لا يعرفون لهم ملكاً ولا وطناً » ^(٢٩) . أما موريليه فإنه يذهب إلى أن الرأسماليين يكونون مجموعة ، طائفة ، أو ما يوشك أن يكون طبقة خارج المجتمع ^(٣٠) .

أصحاب « الثروات المالية » ، ذلك هو المعنى الضيق الذي اتخذته كلمة رأسمالي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، حيث كانت تدل على أصحاب « السندات العامة » من أوراق مالية أو نقود سائلة قابلة للاستثمار . وفي عام ١٧٦٨ قررت شركة تضم عدداً من المستغلين بالنقل البحري يتم تمويلها بنسبة كبيرة من باريس أن تتخذ لها في باريس مقراً لها ، في شارع كوك هيرون ، وجاء في تعليل ذلك أمام شركائهم من أبناء ميناء هونغفور أن « الرأسماليين الذين يقيمون [في باريس] يكونون دائماً على مقربة من استثماراتهم وتتاح لهم دائماً متابعتها » ^(٣١) كذلك نقرأ في رسالة كتبها بالفرنسية وكيل من أبناء ناهلي مقيم في لاهاي وجهها إلى حكومته في ٧ فبراير من عام ١٧٦٩ : « الرأسماليون في البلد هنا من الصعب أن يعرضوا أموالهم لمصير غير أمن نتيجة للحرب » ^(٣٢) - والحرب التي يتحدث عنها هي الحرب بين تركيا وروسيا . وهناك نص كتبه في عام ١٧٧٥ مالويه Malouet الذي عرفناه فيما بعد عضواً في الجمعية التأسيسية ، يتذكر فيه مستعمرة سورينام التي أقامها الهولنديون في غيانا ، ويفرق في حديثه بين أصحاب المشروعات والرأسماليين ، أما أصحاب المشروعات فهم الذين رسموا في الموقع خطط المزارع وقنوات الصرف : « ثم اتجهوا بعد ذلك إلى نفر من الرأسماليين في أوروبا للحصول على أموال بإشرافهم في مشروعاتهم » ^(٣٣) . وبدأت كلمة رأسماليين تدل على مشغلين بالأموال ، على مولين . ونجد كثيراً كتب في فرنسا في عام ١٧٧٦ يحمل عنوان : كلمة إلى الرأسماليين في شأن

دين *انجلترة*^(٣٤) ولا يخفى على الأريب أن صكوك الدين الإنجليزي هي أساساً من شأن الرأسماليين . وفي يولية من عام ١٧٨٢ دار الحديث في فرنسا حول إعطاء التجار حرية كاملة ليمارسوا دور تجار الجملة . والمعروف أن مأمور الشرطة *سارتمين* تدخل من أجل استثناء باريس من هذا الإجراء ، وقيل آنذاك ، إنه إذا لم تستثن باريس ، فإنها وهي عاصمة المملكة ستعرض « لجشع عدد كبير من الرأسماليين سيكون في مقدورهم أن يشتروا البضائع على سبيل الاحتكار ويشلوا عمل الشرطة في مراقبة تموين باريس »^(٣٥) ويتضح لنا أن كلمة الرأسماليين التي سادت سمعتها منذ وقت مبكر كانت تدل على الناس الذين لديهم مال ، ويسعون إلى استخدامه ليزيد ما لديهم منه . ونجد كتيباً ظهر في ميلانو في عام ١٧٩٩ يفرق بين ملاك العقارات وبين أصحاب الثروات المنقولة الذين هم الرأسماليون^(٣٦) . ونجد في عام ١٧٨٩ عرائض في دائرة *دراجينيان* Draguignan تشكو من الرأسماليين ، وتصفهم بأنهم « أصحاب الحقائق العمرانية بالثروات »^(٣٧) الذين يتحاليون على هذا النحو [تحويل أملاكهم العقارية إلى أموال سائلة] للتهرب من الضرائب . والنتيجة هي أن : « كبار الملاك في هذا الإقليم يبيعون ما ورثوا من عقارات ليحولوها إلى رؤوس أموال ، حتى يكونوا في مأمن من الضرائب الباهظة المفروضة على العقارات ، ويكون لهم أن يستثمروا أموالهم بفائدة قدرها ٥٪ بالكمال والتمام »^(٣٨) . ونلقني في عام ١٧٩٠ بعكس هذا الوضع في منطقة اللورين ، حيث شهد شاهد من أهلها بأن « الأراضي ذات القيمة الرفيعة يمتلكها أهل باريس ، فقد اشترى الرأسماليون مؤخراً عدداً من هذه الأطنان ؛ وإنما توجهوا بمضارباتهم إلى هذا الإقليم لأن أسعار الأطنان فيه انخفضت أشد الانخفاض وأصبحت بالغة الرخص بالقياس إلى دخولهم »^(٣٩)

هكذا اتخذ الحديث عن الرأسماليين نبرة لا ود فيها ، حتى إن *مارا* Marat ، الذي بدأ منذ عام ١٧٧٤ يصطنع لنفسه أسلوب العنف ، وصل إلى الحد الذي قال فيه : « في الأمم التجارية يكاد الرأسماليون وأصحاب السندات أن يكونوا حلفاء الجبابة ورجال المال والمضاربين . »^(٤٠) فلما قامت الثورة الفرنسية زاد التصعيد ، يشهد على ذلك ما قاله الكونت *دي كوستين* Custine في ٢٥ نوفمبر من عام ١٧٩٠ من فوق منبر الجمعية الوطنية : « والجمعية الوطنية التي قضت على كل أشكال الأرستقراطية ، هل ستلين عريكنتها أمام أرستقراطية الرأسماليين ، أولئك العالمين الذين لا يعرفون لهم من وطن ولا حيث يستطيعون أن يقيموا الثروات ؟ »^(٤١) . أما *كامبون* Cambon فعندما اعتلى منبر المجلس الوطني في ٢٤ أغسطس من عام ١٧٩٣ اتخذ موقفاً أكثر قطعية : « في هذه اللحظة تنور رحي معركة حياة أو موت بين تجار المال وتثبيت أركان الجمهورية . لا بد إذن من قتل هذه الفئات الهدامة التي تخرب الائتمان العام ، إذا كنا نريد أن نقيم حكم الحرية . »^(٤٢) وإذا لم يكن *كامبون* قد استخدم كلمة *رأسماليين* فليس لذلك من سبب آخر إلا أنه كان يريد أن يستخدم عبارة أكثر تحقيراً . ونحن نعلم عن يقين أن رجال المال أسهموا في التحركات الأولى

للثورة، ثم اكتشفوا بعد ذلك أن الثورة تتربص بهم ، فانصرفوا عنها . يشهد على ذلك غيظ الكاتب الفرنسي أنطوان ريفارول (١٧٥٣ - ١٨٠١) الذي وقف في منفاه إلى جانب الملكية ، فقد كتب في تبسيط ينطق باقتناع لا يتزعزع : « ستة آلاف رأسمالي ومعهم حشرات من المضاربين في البورصة اتخذوا قرار الثورة » .^(٤٣) عبارة متسرعة ، كضربة مباغطة من سيف في يد فارس مبارز . قالها الرجل المناصر للملكية لتعليل قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ . أياً كان الأمر فإننا نرى بوضوح أن كلمة رأسمالي لم تكن تعني آنذاك رجل الأعمال والممول ، وظلت مثلها مثل كلمة رأس مال ، ملتصقة بمفهوم المال والثروة في حد ذاتها .

الرأسمالية :

كلمة حديثة جداً

أما كلمة **الرأسمالية** فهي من وجهة نظرنا أكثر الكلمات الثلاث إثارة ، وأقلها اتصالاً بالواقع . فهل كان من الممكن أن توجد هذه الكلمة لو لم توجد الكلمتان الأخريان : رأسمال ورأسمالي . وقد تعرضت هذه الكلمة لهجمات عنيفة من جانب المؤرخين والمعجميين . وقد ذهب دوزا^(٤٤) Dauzat إلى أن هذه الكلمة ظهرت في الموسوعة الإنسكلوبيديا (في عام ١٧٥٣) ولكن بمعنى خاص جداً هو « وضع من يكون غنياً » . وأقرب الظن أن دوزا جانيه الصواب ، للأسف ، فلم يستطع أحد أن يجد النص الذي يمكن أن يكون دوزا قد استشهد به فإذا وصلنا إلى عام ١٨٤٢ وجدنا الكلمة في كتاب ج. ب. ريشار J. - B. Richard المسمى : **من ألوان ثراء اللغة الفرنسية** Enrichissements de la langue^(٤٥) . وليس من شك في أن لوي بلان Louis Blanc في جداله مع باستيا Bastiat هو الذي أعطى الكلمة معناها الجديد عندما كتب في عام ١٨٥٠ : « ...أما ما أسميه **"رأسمالية"** [وهو يكتب الكلمة بين علامتان تنصيص] هو استئثار البعض برأس المال دون البعض الآخر . »^(٤٦) ولكن استخدام الكلمة ظل نادراً . استعملها پروبون عدة مرات استعمالاً صحيحاً : « ما تزال الأرض معقل الرأسمالية » - الأرض بمعنى امتلاك الأراضي - وهذه العبارة في حد ذاتها مذهب كامل . وهو يعرف الكلمة تعريفاً رائعاً حيث يقول : « نظام اقتصادي واجتماعي لا تكون فيه رؤوس المال بصفة عامة ، من حيث هي مصدر الدخل ، ملكاً لأولئك الذين يشغلونها بعملهم . »^(٤٧) ولكننا نلاحظ بعد عشر سنوات ، أي في عام ١٨٦٧ ، أن كارل ماركس كان يجهل هذه الكلمة^(٤٨) [المنتهية بـ "ية" ، على الرغم من استخدامه لكلمة رأس المال] .
والحقيقة أن كلمة رأسمالية لم تنطلق بكل قوتها من بين حنايا المناقشات السياسية إلا في مطلع القرن العشرين ، من حيث هي العكس الطبيعي لكلمة اشتراكية . أما الذي قذف بالكلمة إلى قلب الأوساط العلمي قذفاً فكان الكتاب المثير الذي ألفه ف. زومبارت W. Sombart **الرأسمالية الحديثة** Der moderne Kapitalismus ، وظهرت طبعته

الأولى في عام ١٩٠٢ . واندمجت الكلمة التي لم يستخدمها كارل ماركس في النموذج الماركسي اندماجاً طبيعياً ، حتى أصبح من المألوف أن يعبر المتحدثون عن المراحل الثلاث الأساسية التي قال بها كارل ماركس بكلمات : العبودية ، الإقطاعية ، الرأسمالية (esclavagisme, féodalisme, capitalisme) .

فهي إذن كلمة سياسية . وربما كانت هذه هي الناحية الغامضة في تاريخ انتشار الكلمة . فنحن نلاحظ أن الاقتصاديين في مطلع القرن العشرين ضربوا صفحاً عن هذه الكلمة - نذكر منهم مثلاً شارل جيد Charles Gide و كانفاس Canvas ومارشال Marshall وزيلشمان Seligmann وكاسل Cassel . ولن تظهر في قاموس العلوم السياسية إلا بعد حرب سنة ١٩١٤ ، ولم تفسح له الموسوعة البريطانية / الإنسيكلوبيديا بريتانیکا مكاناً إلا في عام ١٩٢٦ ، ولم يدخل قاموس الأكاديمية الفرنسية إلا في عام ١٩٣٢ ، حيث عرفته بتعريف مضحك : « الرأسمالية هي جماعة الرأسماليين » . وليس التعريف الذي ظهر في الطبعة الجديدة في عام ١٩٥٨ أدق كثيراً من سابقه : « نظام اقتصادي تكون فيه أموال الإنتاج [لماذا لم يقولوا وسائل الإنتاج ؟] مملوكة للأفراد أو لشركات خاصة . »

والواقع أن كلمة الرأسمالية ، التي لم تكف عن التحمل بالمعاني منذ بداية القرن الحالي ومنذ الثورة الروسية في عام ١٩١٧ ، تسبب لكثرة مفرطة من الناس نوعاً من الحرج . وهذا هو مؤرخ رفيع القدر ، هربرت هيتون ، يتمنى أن تستبعد الكلمة نهائياً : « من بين الكلمات المنتهية بـ "ية" كانت كلمة الرأسمالية أكثرها إثارة للهرج والمرج . فقد جمعت الكلمة للأسف في داخلها مجموعة مضطربة متنافرة من المعاني والتعريفات ، حتى أصبح من الضروري الآن [...] أن تستبعد ، مثلها مثل كلمة إمبريالية من السجل اللغوي لكل عالم يحترم نفسه . »^(٤٩) كذلك لوسيان لوفيفر يتمنى استبعاد هذه الكلمة لأنها في رأيه قد خدمت طويلاً ، وتجاوزت سن الخدمة (٥٠) . حسناً . ولكننا إذا اتبعنا هذه النصائح ، فسنكتشف سريعاً أننا بحاجة إلى تلك الكلمة التي هجرناها . ولنا في أندرو شونفيلد أسوة حسنة ، فهو الذي قال في عام ١٩٧١^(٥١) « والسبب الذي يدعونا إلى الاستمرار في استخدامها هو أنه ليس هناك إنسان ، حتى أشد النقاد قسوة ، اقترح كلمة أفضل منها لتكوين بديلاً لها . »

إلا المؤرخون كانوا وحدهم أشد الناس اقتناعاً بهذه الكلمة الجديدة في عصر لم يكونوا فيه يحسون على نحو كاف بما أخذ يعلوها من رانٍ مريب . فلم يحفلوا بالتاريخية في الاستعمال ، وفتحوا أمام كلمة الرأسمالية المجال التاريخي الموهل في القدم ، وأدخلوها بابل البائدة واليونان القديمة والصين العتيقة وروما والعصر الوسيط الغربي والهند . وتورط في هذه اللعبة كبار مؤرخينا الذين لمعت أسماءهم في سماء علم التاريخ بالأمس ، من تيودور مومزن Theodor Mommsen إلى هنري بيرين Henri Pirenne ، وما لبثت الحركة التي قامت لتأخذهم أن اتسعت اتساعاً عارماً واتخذت طابعاً شبيهاً بطابع محاكمات السحرة

في العصر الوسيط . ولم يسلم هؤلاء الذين لم يأخذوا أنفسهم بالحيطة من اللوم ، فكان مومزن أول الملامين ، وكان كارل ماركس نفسه هو الذي تولى هذه المهمة . ولابد أن نشهد له هنا أنه كان على حق في لومه ، فليس من الجائز أن نخلط بين « النقود » وبين « رأس المال » . وامتلات الساحة بالنقد ، وظن بول فين Paul Veyne ^(٥٢) أنه يستطيع بكلمة واحدة أن ينسف ميشيل روستوفتسيف Michel Rostovtsef الذي كان عليماً بالاقتصاد في العصور القديمة . وأصر فان لور Van Leur على أن عالم الاقتصاد في جنوب شرق آسيا لم يعرف سوى الباعة الجوالين من نوع الدولار . ويكيل كارل بولانيي اللوم المحموم لكل مؤرخ جرؤ على أن يتكلم عن وجود « تجار » في آشور - على الرغم من آلاف الألواح التي حفظت لنا مراسلاتهم ؛ إلى آخر ذلك . وخلاصة القول إننا نجد في كثير من الحالات تعصباً لتوجهات متزمتة شقت طريقها بعد كارل ماركس وينا ، على مذهبه ، وهي ترفض أن تكون هناك رأسمالية قبل القرن الثامن عشر ، قبل ظهور نمط الإنتاج الصناعي ، فنظرية ماركس تتحدث عن ثلاث مراحل محددة ، تلي الواحدة الأخرى ، الإقطاعية تلي العبودية ، والرأسمالية تلي الإقطاعية .

أياً كان الأمر فالمسألة مسألة كلمات . وما أظن أننا بحاجة إلى أن نفيض في الحديث عن أنه ليس من بين المؤرخين الذين تناولوا المجتمعات في العهد القديم - من العصر الوسيط إلى قيام الثورة الفرنسية - وفي عصور التاريخ القديم من لم يفهم كلمة الرأسمالية على النحو الذي يتضمنه التعريف السهل الذي قال به ألكسندر جيرشونكرو في هنو : « الرأسمالية هي النظام الصناعي الحديث » ^(٥٣) . ولقد قلت من قبل إن رأسمالية الأمس تختلف عن رأسمالية اليوم ، فما كانت تحتل إلا شريحة ضيقة من الحياة الاقتصادية . ليست الرأسمالية إذن نظاماً يجوز توسيع نطاق مفهومه ليشمل المجتمع في مجموعه . ولكن الرأسمالية رغم ذلك عالم في حد ذاته ، عالم مختلف ، بل غريب بالقياس إلى المحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي يحيط به . فالرأسمالية إنما تتحدد كرأسمالية بالقياس إلى هذا المحيط الاجتماعي والاقتصادي ، وليس فقط بالقياس إلى الأشكال الرأسمالية الجديدة التي ظهرت فيما بعد . الحقيقة أن الرأسمالية رأسمالية بالقياس إلى اللارأسمالية الهائلة الأبعاد . فإذا أبى إنسان الاعتراف بهذه الثنائية (رأسمالية ولارأسمالية) التي عرفها اقتصاد الأمس ، متحججاً بأن الرأسمالية « الحقيقية » يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر ، فإنه بهذا يتخلى عن فهم شيء جوهري لا غنى عنه لتحليل هذا النمط من الاقتصاد - ألا وهو معنى ما يمكن أن نسميه التنميط القديم للرأسمالية . وإذا كانت هناك مجالات استقرت فيها الرأسمالية مفضلة إياها على غيرها ، على سبيل التفضيل لا على سبيل المصادفة ، فإنما يرجع السبب في ذلك أنها كانت هي المجالات الوحيدة الملائمة لاستثمار رأس المال .

حقيقة

رأس المال

ولنتجاوز الآن التأملات السابقة لنصل إلى الشيء الذي يهمنا في المقام الأول وهو إلقاء الضوء على الطفرة التي حدثت فيما يختص بكلمة رأس مال (وبالتالي بالكلمتين الأخريين: رأسمالي ورأسمالية) في الفترة الزمنية التي امتدت بين تورجو وماركس ؛ حتى نعرف إذا كان المحتوى الجديد للكلمة لا يدل حقاً وصدقاً على شيء مما حدث في الماضي ، ونؤكد من أن الواقع الرأسمالي تفجرت بالفعل جديدة كل الجدة في نفس الوقت الذي حدث فيه الثورة الصناعية . والمؤرخون الإنجليز اليوم يرجعون منشأ هذه الثورة إلى عام ١٧٥٠ على الأقل ، بل ربما رجعوا بها قرناً كاملاً إلى الوراء . وكارل ماركس يرد بدايات « العصر الرأسمالي » إلى القرن السادس عشر ، ويقبل بأن « البدايات الأولى للإنتاج الرأسمالي » (لا لمجرد التراكم) كانت مبكرة في المدن الإيطالية في العصر الوسيط (٥٤) . والكيان العضوي الذي يخرج إلى الوجود ، حتى إذا كان لا يزال بعيداً عن تطوير كل سماته المميزة ، يحمل في ذاته الازدهار الذي تحقق جوهره ، ويكون له منذ ذلك الحين اسمه الخاص به . ونحن إذ نأخذ كل جوانب الموضوع في اعتبارنا ، نرى أن المفهوم الجديد لرأس المال يمثل أمامنا كمشكلة لا مناص من بحثها لفهم القرون التي نتناولها في كتابنا هذا .

كانوا قبل خمسين سنة يقولون عن رأس المال إنه مجموع **الأصول الرأسمالية** - وانتهت موضة هذا التعبير ، ولكنه كان تعبيراً له ميزاته . فالأصل الرأسمالي شيء يمكن فهمه ، يمكن لمسه بالإصبع ، يمكن تعريفه نون ما غموض . أما أول سمة من سماته فهي أنه « نتيجة عمل سابق » ، أنه « عمل متأخر » . من هذا القبيل الحقل في زمام القرية وقد جرت تنقيته من الحجارة والحصباء منذ وقت لا يعلمه إلا الله وأصبح صالحاً للزراعة ؛ وعجلة الطاحونة التي صنعت منذ وقت طويل لا يذكره الناس على وجه التحديد ؛ ومن هذا القبيل الدروب القروية المشقة بالحصباء ، المحوطة بالحسك والأشواك ، التي يقول جاستون روينل Gaston Roupnel^(٥٥) عنها إنها ترجع إلى الأزمان البدائية التي كانت فرنسا فيها تسمى باسم غالة . هذه الأصول الرأسمالية عبارة عن موروثة ، إنشاءات بشرية لها صفة النوام طال هذا النوام أو قصر . والسمة الثانية : هي أن هذه الأصول الرأسمالية تدخل في عمليات الإنتاج ، ولا تعتبر أصولاً رأسمالية إلا بشرط أن تشارك في العمل المتجدد الذي يقوم به البشر ، وأن تحفز عليه أو على الأقل أن تسهله .

هذا الإسهام يتيح لها أن تجدد حياتها ، وأن يعاد بناؤها ، وأن تزداد وتتسع ، وأن

تحقق عائدُ والحقيقة أن الإنتاج يتمز رأس المال ويعيد صناعته إلى ما لا نهاية . فالقمح الذي أبذره هو أصل رأسمالي . فهو سينبت : والقمح الذي يُلقي في آلة نيوكمين [البخارية] أصل رأسمالي ، لأن استخدام الطاقة الناجمة عنه سيؤدي إلى نتائج : أما القمح الذي أكله في صورة خبز ، والقمح الذي يحترق في الدفأة يخرج من عملية الإنتاج . وهكذا فهما من أصول الاستهلاك المباشر . كذلك الغابة التي لا يستغلها الإنسان ، والنقود التي يخترنها بخيل ، تخرج من عملية الإنتاج ، فهي ليست من الأصول الرأسمالية . أما النقود التي تنتقل من يد إلى يد ، وتشجع التبادل ، وتسدد الإيجارات ، والعوائد ، والدخول ، والأرباح ، والمرتبآت - هذه النقود التي تدخل في الدورات التجارية ، وتقتحم أبوابها ، وتزيد من سرعاتها ، هذه النقود من الأصول الرأسمالية ، فهي لا تطلق إلا لكي تعود إلا نقطة الانطلاق . ولقد كان ديفيد هيوم على حق عندما قال إن النقود تمثل « قوة مهيمنة تتحكم في العمل والأموال » ^(٤٦) . وكان بيلاليون Villalon يقول في عام ١٤٦٤ إن بعض التجار يكسبون النقود بالنقود ^(٤٧) .

ومنذ أن ظهر هذا الاتجاه شغلت العقول في الأوساط الأكاديمية بالسؤال عما إذا كان هذا الأصل أو ذاك رأسمالاً أم لا . فالسفينة أساساً أصل رأسمالي ولنذكر في هذا المقام أن أول سفينة وصلت إلى ميناء سان بطرسبرج في عام ١٧٠١ - وكانت سفينة هولندية - تلقت من القيصر بطرس الأكبر امتيازاً يتمثل في ألا تدفع رسوماً جمركية طيلة عمرها ، ولهذا استخدمت وسائل الحيلة والمكر لإطالة عمرها إلى نحو قرن من الزمان ، وهو ما يساوي ثلاثة أو أربعة أضعاف العمر العادي في ذلك الزمان ^(٤٨) . وهكذا كانت السفينة بهذا الامتياز رأسمالاً رائع .

ومن هذا القبيل غابات منطقة الهارتس Harz ^(٤٩) في ألمانيا بين زيرن Seesen وبادهارتسبورج Bad Harzburg وجوسلار Goslar وتسيلر فيلد Zellerfeld ، التي سميت باسم باسم كومينيونهارتس Kommunionharz أي غابات أرض الهارتس المشاعة لأنها كانت بين عام ١٦٢٥ وعام ١٧٨٨ ملكاً مشاعاً لأمرأه مانوفر Hannover وقولفنبوتل Wolfenbittel . كانت هذه الغابات ضرورية لضرورة لا محيص عنها لتغذية الأفران العالية في المنطقة بالفحم النباتي . وقد خضعت هذه الغابات ، من حيث هي احتياطات للطاقة ، للتخطيط منذ وقت مبكر للحيلولة دون تعرضها للاستغلال العشوائي على يد الفلاحين المجاورين . ويرجع أول بروتوكول معروف خاص باستغلال هذه الغابات إلى عام ١٥٧٦ . وقام تنظيم استغلال هذه الكتلة من الغابات على تقسيمها إلى قطعات تبعاً للبطء المتفاوت لنمو غرس الأشجار المختلفة ، ورُسمت خرائط ، ووضعت خطط للتنظيم شعوب الجذوع عند نقلها ، وحراسة الغابة ، وعمليات تفتيش يقوم بها حراس من راكبي الخيول . وهكذا تأكد ضمان



الغابة أصل من الأصول الرأسمالية .

في غابة نورفيسه Française بمنطقة ألييه Allier لا تزال نجد أشجار القرو التي أمر كولبير Colbert بزراعتها في عام ١٦٧٠ حتى تزود الأسطول الفرنسي ابتداء من القرن التاسع عشر بالصواري الجديدة . كان كولبير قد تنبأ في تخطيطه بكل شيء ، إلا بالملاحه البخارية التي لن تغيب من تدبيره هذا ، فلن تحتاج البواخر إلى صواري .

الحفاظ على الغابات ، وتنظيم استغلالها في السوق . ويعتبر هذا الإنجاز نموذجاً جيداً لتحسين الأصول الرأسمالية والحفاظ عليها .

ولما كان الخشب في ذلك الزمان يلعب أدواراً متعددة ، فلم يكن الإنجاز الرائد الذي تحقق في منطقة الهارتس الغنية بغاباتها حالة فريدة ، فنحن نعرف أن بوفون نهض بتنظيم غاباته في مونبار بمنطقة بورجونديا . ثم إننا نلاحظ أن استغلال الغابات في فرنسا قام على أساس رشيد منذ القرن الثاني عشر . وهكذا فإن هذا المنهاج منهاج قديم ، ولم يكن كولبير هو الذي بدأه ، وإن كان هو الذي خطا به خطى سريعة . كذلك نلاحظ أن الاحتياطات الكبيرة من الغابات في الترويج ويولندة والعالم الجديد أن الغابات تغيرت صفتها منذ إقبال الإنسان الأوروبي عليها ، وأصبحت من قبيل الأصول الرأسمالية على الأقل في المناطق التي تتصل بإمكانات النقل بالبحر أو النهر . والمعروف أن إنجلترا في عام ١٧٨٢ جعلت توقيع الاتفاق النهائي مع إسبانيا رهناً بفتح الطريق أمامها للوصول إلى خشب الصباغة بالغابات الاستوائية في كامبيش بالمكسيك ، وما زالت تسعى إلى تحقيق هذا الهدف ، حتى حصلت في النهاية على ثلاثمائة فرسخ على السواحل الغنية بالغابات . وعلق أحد الدبلوماسيين على هذا الاتفاق فقال : « إذا أكل الإنجليز بحكمة من هذه المنطقة فسيكون لديهم من الخشب ما يفهمهم إلى الأبد . » (٦٠) .

ولكن ما جدوى الإكثار من الأمثلة ؟ إن الأمثلة كلها تقودنا جميعاً ، دون ما تردد أو غموض إلى الأفكار المعروفة التي قال بها الاقتصاديون في حديثهم عن كنه رأس المال .

رؤوس الأموال الثابتة

ورؤوس الأموال المتداولة

وتنقسم رؤوس الأموال أو الأصول الرأسمالية (اسمان مختلفان لشيء واحد) إلى مجموعتين : رؤوس الأموال الثابتة fixes ، وهي أصول تستمر فترة فيزيقية طويلة أو متوسطة تستخدم كركائز للعمل البشري ، من أمثلتها : الطريق ، الكوبري ، السد ، مجري مائي على عيون ، سفينة ، عدة ، آلة . أما رؤوس الأموال المتداولة circulants (وكانوا يسمونها فيما مضى roulants) فهي التي تندفع ، وتغرق في عملية الإنتاج ، ومن أمثلتها : قمح التقايي ، المواد الخام ، المواد شبه المصنعة ، والمال الذي يسدد الحسابات المختلفة (الدخول ، الأرباح ، المعاشات ، الأجور) وبخاصة الأجور والعمل . وعلماء الاقتصاد جميعاً يفرقون بين هذين النوعين من رؤوس الأموال ، نذكر آدم سميث وتورجو . وكانوا نورجو يتحدث عن المقدمات البدائية avances primitives والمقدمات السنوية annuelles ، أما كارل ماركس ففرق بين الضدين رأس المال الثابت constant ورأس المال المتغير variable .

وقد حكوا عن عالم الاقتصاد هنري شتورش Henri Storch^(١١) أنه ، حول عام ١٨٢٠ شرح لتلميذيه ، الفرندوق نيقولا والفرندوق ميشيل ، في بلاط الإمبراطور الروسي في سان بطرسبرج موضوع رأس المال الثابت ورأس المال المتداول فقال : « لنفترض أن أمة كانت غنية إلى أقصى حدود الغنى ، وأنها لهذا تُثبّت رأس مال ضخم لاستصلاح الأرض، وبناء المساكن، وإنشاء المصانع والورش ، وصناعة العدد . ولنفترض بعد ذلك أن غزوة من الهمج استولت بعد جني المحصول مباشرة على كل رأس المال المتداول ، بكل مكوناته ، ومواده ومنتجاته، وعاد الهمج بغنيمتهم إلى حيث جاءوا دون أن يهدموا المنازل والمصانع ، فستكون النتيجة أن يتوقف العمل الصناعي

(يقصد البشري) على الفور . لأن إعادة الأرض إلى نشاطها يحتاج إلى خيول وبيران تقوم بالحرث ، وتقار للبذر ، ويحتاج بخاصة إلى خبز لإطعام الفلاحين والعمال إلى أن يأتي المحصول الجديد . ويحتاج تشغيل المصانع إلى حَبّ تطحنه الطواحين ، وحديد وفحم لورش الحدادة، وتحتاج الأنوال إلى مواد خام، ومن الضروري توفير الغذاء للعاملين في كل مكان. ولن يكون حجم العمل متوافقاً مع مساحة الحقول ، وعدد المصانع والأنوال ، وعدد العمال ، وإنما يكون متوافقاً مع القدر الذي يسمح به القليل من رأس المال المتداول الذين يكون قد أقلت من قبضة الغاصبين . وطوبى للشعب الذي يستطيع ، بعد مثل هذه الكارثة، أن يستخرج من باطن الأرض الكنوز التي يكون الخوف قد واراها فيها . فلا الأحجار الكريمة ، ولا المعادن الثمينة . ولا رؤوس الأموال الثابتة تستطيع أن تقوم بدور الثروة الحقيقية المتداولة [ككثيراً ما استخدمت كلمة الثروة بمعنى رأس المال ، وهو المعنى المقصود هنا] ؛ وسيكون استخدامها في هذه الحالة متمثلاً في تصديرها للشعبي بمقابلها من الخارج رأس المال المتداول الذي تدعو إليه الحاجة . فإذا فكر بعضهم في حظر هذا التصدير كان بذلك يحكم على الأهالي بالتوقف عن العمل ، وبالجوع الذي سيتبع توقف النشاط .»

هذا النص مهم في حد ذاته ، بما فيه من ألفاظ ، وبما يعبر عنه من نمط اقتصادي عتيق نستنتج وجوده في روسيا (الخيول ، الثيران ، الأنوال ، المجاعات ، إخفا الكنوز بدفنها في الأرض) . وبطالعنا النص بأن « الهمج » تصرفوا تصرف التلاميذ المهذبين، فتركوا رأس المال الثابت ، وحملوا معهم رأس المال المتداول فقط ، وقد ساق هنري شتورش مثله على هذه الصورة حتى يبين أن دور رأس المال المتداول لا يعوضه شيء . . ولكننا إذا غيرنا الفكرة وجعلنا الهمج يخربون رأس المال الثابت، بدلاً من تخريب رأس المال المتداول، فإن الحياة الاقتصادية لن تعود إلى نشاطها في هذه الأمة التي قهرت ونهبت ثم تحررت.

إن عملية الإنتاج تقوم علي ما يمكن أن نشبهه بمحرك مزدوج الشوط ، رابع راجع،

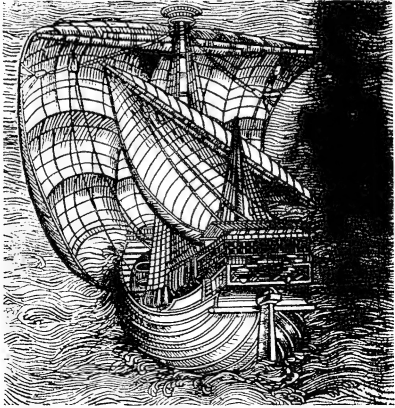
فرؤوس الأموال المتداولة يجري إنفاقها من أجل أن تُعاد من جديد أو من أجل أن تروى . أما رأس المال الثابت فإنه يستهلك ، قل هذا الاستهلاك أو كبير ، ولكنه يستهلك على أية حال بالطريق نفسه . أحواله ، والكوبري ينهار ، والسفينة الشراعية أو السفينة الجالبرية تستحيل يوماً ما إلى خشب مستهلك لا يصلح إلا للحرق في مدفأة أو موقد في هذا أو ذاك الدبر الراهات بالبنديقية^(١٦) ، والسنون الخشبية في الآلات تتاكل وتعجز عن العمل ، وسلاح المحرث ينحطم . ومن الضروري ترميم الأصول الرأسمالية ، وتبذل رأس المال الثابت مرض اقتصادي خبيث لا يكف عن النخر في العظام

رأس المال

في داخل شبكة من الحسابات

أفضل سبيل لتقييم رأس المال اليوم هو تناوله داخل إطار يشمل الحسابات القومية . وبمعنى هذا القيام بعمليات قياس شاملة تحيط بكل شيء كل شيء ، تغيرات الناتج القومي (الكلّي والصافي) ، دخل الفرد ، معدل التوفير ، معدل استثمار رأس المال ، الحركة السكانية الخ . وتهدف هذه العمليات إلى قياس النمو قياساً شاملاً . ومن الواضح أن المؤرخ ليست لديه وسائل تطبيق هذا الأسلوب الشامل على الاقتصاد في عصور مضت . ولكننا إذا لم نتوفر لنا الأرقام المطلوبة لمثل هذا النوع من الحساب الشامل ، نقوم على الرغم من ذلك بالمحاولة . لأن مجرد مواجهة الماضي من خلال هذه المشكلة العصرية يؤدي بالضرورة إلى نتائج تغير أساليبنا في الرؤية والتفسير .

هذه المحاولات التي تتبع منهاج تغيير المنظور والرجوع من الحاضر إلى الماضي بهدف استنتاج الحسابات العامة وتقدير قيمة رأس المال في مكان ما في وقت ما ، محاولات قليلة لدرجة الندرة قام بها بعض علماء الاقتصاد أكثر مما قام بها المؤرخون . من هذا القبيل ما نشرته **أليس هانسون جونز** Alice Hanson Jones في مقال وكتاب ظهر مؤخراً^(١٧) وقد نجحت بدرجة كافية من المصداقية في حساب الميراث العام ، أو إذا شئنا . مجموع رؤوس الأموال التي كانت متوافرة في عام ١٧٧٤ في نيو جيرسي وبنسلفانيا وديلووار . وقد بدأت الباحثة بجمع حجج الوصايا ، ودراسة الأصول التي ترد فيها ، ثم انتقلت إلى تقدير الأصول التي لم تحط بها الوصايا . وكانت النتيجة التي وصلت إليها مثيرة إلى حد كبير . كانت الأصول الرأسمالية تساوي في مجموعها ثلاثة أو أربعة أضعاف الدخل القومي ، وهذا يعني أن هذا الاقتصاد كان يجد تحت تصرفه المباشر احتياطياً قدره الدخل القومي . وهذا المراكمة لثلاثة أو أربعة أعوام . ونحن نعرف أن كينز كان في حساباته المنصبة على ثلاثينيات القرن حول عام ١٩٢٠ يقبل بمعادلة هي رأس المال = ٤ أضعاف



سفينة ألمانية بشارع مربع ودقة في المؤخرة.

رسم بالخط مأخوذ من كتاب: رحلة الحج إلى الأرض المقدسة Peregrinationes من تأليف برايدنباخ Breidenbac ، الذي ظهر مطبوعاً في مدينة ماينتس الألمانية في عام ١٤٨٦ . كانت السفينة منذ ذلك العصر قد أصبحت رأس مال يباع على صورة « أسهم » ويقسم بين ملاك متعددين .

الدخل القومي ($r = E$) . ومعنى هذا أننا نلاحظ نوعاً من التناظر بين الأمس واليوم . والحقيقة أن هذا الاقتصاد « الأمريكي » في بدايات عصر الاستقلال يعطي انطباعاً بأنه حالة خاصة ، على الأقل قياساً على إنتاجية عالية للعمل ، وعلى مستوى معيشة (دخل الفرد) أعلى دون شك من المستويات في أوروبا وإنجلترا .

ويسبر هذا التقارب الذي فاجأنا به هذا البحث في مسار أفكار وحسابات عالم

الاقتصاد الأمريكي سيمون كازنيتس Simon Kuznets الذي تخصص كما نعلم في دراسة نمو الاقتصاد القومي في البلاد المختلفة من نهاية القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا^(٧١) ولكنه استسلم ، لحسن الحظ ، لإغراء دفعه إلى الرجوع إلى ما قبل القرن التاسع عشر ، لتتبع أو تخمين التطورات المحتملة في القرن الثامن عشر ، معتمداً على رسوم بيانية سليمة رصينة رسمها فيليبس دين Phyllis Dean بالاشتراك مع و. أ. كول W. A. Cole^(٧٢) وتناول الإثنان في هذه الرسوم البيانية النمو الاقتصادي في إنجلترا : ثم أخذ سيمون كازنيتس ينتقل من تقرير إلى تقرير حتى وصل إلى عام ١٥٠٠ ، بل وتجاوزه . ولسنا نريد أن ندخل في تفاصيل الوسائل والشروط التي أخذ بها في مغامرته التي سار فيها ضد تيار الزمن ، من الحاضر إلى الماضي ، وكان يسعى خاصة إلى استخلاص المشكلات ، وإلى اقتراح برامج بحث ومقارنة مفيدة بالبلدان النامية الحالية ، أكثر مما كان يسعى إلى فرض حلول حاسمة .

أياً كان الأمر فإنني أحس بالابتهاج لقيام عالم اقتصاد رفيع القدر بهذا الدراسة رجوعاً من الحاضر إلى الماضي ، عن اقتناع بالقيمة التفسيرية للمدى الطويل في مجال الاقتصاد ، أي اقتناع بأن تتبّع الظاهرة الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن يمكن الإنسان من تفسيرها على نحو سليم . وينتهي هذه الدراسة التي قام بها عالم الاقتصاد الكبير إلى عرض عام واسع للمشكلات التي تشير الدلائل إلى أن الاقتصاد صادفها في العهد القديم . ولن نتناول كل الموضوعات التي اشتمل عليها هذا العرض الواسع ، بل سنقتصر على موضوع رأس المال ، وهو موضوع محوري بضعنا في قلب المناقشة .

أما أن سيمون كازنيتس يفكر في أن الارتباطات التبادلية بالعصر الحاضر (التي يدرسها في تحركاتها وفي تطورها على مدى ثمانين أو مائة سنة اعتماداً على إحصائيات دقيقة شملت عشر دول تقريباً منذ نهاية القرن الماضي) تسمح - مع الأخذ في الاعتبار الظروف المختلفة لكل حالة - بتتبع مسار التاريخ ، فهذا أمر يثبت أنه كان يرى أن هناك بين الماضي والحاضر ضرباً من الارتباط والتشابه والاستمرار - حتى مع وجود ثغرات الانقطاع أو التصدع . ثم إنه بصفة خاصة لا يؤمن بأن تغيراً مفاجئاً طرأ على معدل الادخار تسبب ، كما تصور أ. لويس A. Lewis و و. روستو W. W. Rostow ، في أحداث النمو الاقتصادي الحديث ، وإنما تبين باستمرار وجود حدود عليا لم يتجاوزها معدل الادخار قط ، وهو معدل أساسي ، حتى في البلد الذي تكون فيه الدخول مرتفعة جداً . ويقول عن هذه الملحوظة^(٧٣) : « أياً كان السبب فإن النقطة الجوهرية التي تنبئها هي أنه حتى في الدول الغنية في عالمنا المعاصر التي تتجاوز ثرواتها وإمكاناتها أشد التجاوز

أقصى ما كان الناس يمكنهم تصويره في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، لم يكن المعدل يتعدى مستوىً معتدلاً يتناسب مع رأس المال - وهي في الحقيقة مستويات ، إذا ما نحن تمثلنا الادخار الصافي ، لا يمكن اعتبارها مستحيلة ، بل ولا صعوبة التحقيق بالنسبة لعدد من المجتمعات القديمة . والجدل حول الادخار وإعادة تكوين رأس المال هو نفس الجدل سواء تناول الموضوع قديماً أو حديثاً . فإذا وصل الاستهلاك إلى ٨٥ ٪ من الإنتاج ، ذهب ١٥ ٪ من الإنتاج إلى الادخار ، وربما لتكوين رأس مال قابل للنمو . وهذه النسب نسب متخيلة . وإذا نحن سمحنا لأنفسنا بالمبالغة فإننا نقول إن أي مجتمع لا يمكن أن يتجاوز الادخار فيه نسبة ٢٠ ٪ ، أو لا يمكن أن يتجاوز هذه النسبة وما حولها إلا لوقت محدود وتحت ظروف ضغط فعال ، وهو ما لم يكن يتحقق في المجتمعات القديمة .

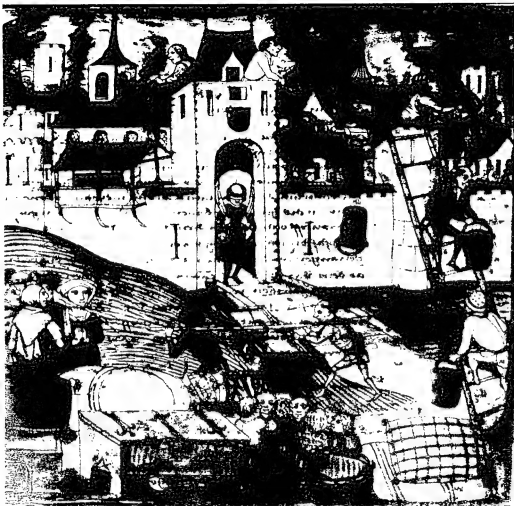
وما دمنّا قد وصلنا إلى هذا الحد فعلياً أن نعيد النظر في العبارة التي قالها كارل ماركس: « ليس هناك مجتمع يستطيع أن يتخلى عن الإنتاج والاستهلاك » لنضيف إليها « ... والادخار » . وهذا العمل العميق ، المنسق بنوياً يعتمد على عدد الأفراد في المجتمع المقصود ، وما فيه من تقنية ، وما بلغه من مستوى معيشة ، - كما يعتمد على الهيكل الهرمي للمجتمع فهو الذي يحدد توزيع الدخل ، والحالة التي تخيلها سيمون كازنيتس قياساً على إنجلترا في عام ١٦٨٨ ، أو قياساً على الهياكل الهرمية الاجتماعية في المدن الألمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، تصل بنا إلى صفة مختارة مقدارها ٥ ٪ من السكان (وهذه النسبة تمثل بلا شك حداً أقصى) تستأثر لصالحها بـ ٢٥ ٪ من الدخل القومي . أما المجموع شبه الكلي للسكان - ٩٥ ٪ - فلا ينال إلا ٧٥ ٪ من الدخل القومي ، وهو لهذا يعيش تحت مستوى متوسط الدخل القومي للفرد محسوباً على أساس معقول . واستغلال أصحاب الامتيازات يفرض على مجموع السكان نظام تضيق بئير . وهذا موضوع أوضحه بعض الباحثين ولكن ألفريد سوفي Alfred Sauvy برّهم جميعاً بدراسته التي نشرها منذ وقت طويل^(٦٧) . وخلاصة القول إن الادخار لا يمكن أن يتكون إلا في الجزء المنعم من المجتمع . وإذا افترضنا أن استهلاك الإنسان المنعم يساوي ثلاثة إلى خمسة أضعاف استهلاك الإنسان العادي : فإن الادخار يكون في الحالة الأولى ١٣ ٪ من الدخل القومي ؛ ويكون في الحالة الثانية ٥ ٪ . والنتيجة التي ننتهي إليها هي أن المجتمعات القديمة ، على الرغم من انخفاض متوسط الدخل العام ، كانت قادرة على الادخار ، وكانت تدخر بالفعل ، ولم يكن الضيق الاجتماعي يقف حائلاً دون الادخار ، بل كان يسهم فيه ولكن بطريقة أخرى .

ونلاحظ في هذه الحسابات أن هناك عنصرين أساسيين يتغيران : عدد البشر ومستوى المعيشة . كذلك نلاحظ أن معدل الزيادة السكانية في الفترة من عام ١٥٠٠ إلى ١٧٥٠ كان بالنسبة إلى أوروبا في مجموعها يقدر بـ ٠,١٧ ٪ سنوياً (ثم أصبح من عام ١٧٥٠ إلى يومنا هذا ٠,٩٥ ٪ سنوياً) . ومعنى هذا أن نمو معدل إنتاج الفرد كان بين ٠,٢ ٪ و ٠,٣ ٪ .

كل هذه الأرقام وغيرها أرقام افتراضية بطبيعة الحال . ومع ذلك فليس هناك من شك في أن معدل إعادة تكوين رأس المال كان في أوروبا قبل عام ١٧٥٠ منخفضاً وأن مستوياته كانت شديدة التواضع ، ولكن هذه العملية كانت تتسم بسمة خاصة أرى أنها تمس قلب المشكلة ، فقد كان المجتمع ينتج كل سنة كمية معينة من رأس المال ، هي رأس المال الكلي الذي يُستخدم جزء منه في استعواض الهالك من الأصول الرأسمالية الثابتة الداخلة في عملية الحياة الاقتصادية النشيطة . وهكذا يكون رأس المال الصافي بصفة عامة هو رأس المال الكلي مطروح منه ما ينفق على استعواض الهالك من الأصول الرأسمالية . والفرضية التي يذهب إليها سيمون كازنيتس وهي أن الفرق بين تكوين رأس المال الكلي وتكوين رأس المال الصافي كان في المجتمع القديم أكبر بكثير منه في المجتمعات الحديثة ، فرضية تبدو لي أساسية ، ولا تقبل الجدل ، حتى إذا كانت الوثائق الوفيرة التي تدعمها يغلب فيها الكيف على الكم . ومن الواضح الجلي أن المنظومات الاقتصادية القديمة كانت تنتج كمية ملحوظة من رأس المال الكلي ، ولكن هذا الرأسمال الكلي كان في بعض القطاعات ينصهر كالثلج في الشمس ، نظراً لأن إطار العمل في هذه القطاعات كان هشاً يفتقر إلى الثبات والدوام : ومن هنا كانت تحدث ثغرات تتطلب المزيد من الجهد لسدها . حتى الأرض نفسها تعتبر من الأصول الرأسمالية الهشة الواهنة ، فخصوبتها تقل من عام إلى عام ؛ ومن هنا كانت دورات الزراعة الهادفة إلى إراحة الأرض ، وكانت دورات لا تنتهي إلى نهاية ؛ أضف إلى ذلك ضرورة تدبير السماد (وكان السؤال المطروح هو كيف يمكن إنتاج الأسمدة بكميات كافية) : أضف أيضاً كد الفلاح واجتهاده في الإكثار من حرت الأرض ، التي ربما حرثها خمس أو ست مرات متتالية ، بل لقد حدثنا كيكيران دي بوجي Quiqueran de Beaujeu ^(٦٨) بأن الفلاحين كانوا في منطقة البروفانس يحرقون الأرض أربع عشرة مرة متتالية أو نحوها ؛ ويؤدي هذا إلى احتجاز العمل الحقلية نسبة مرتفعة جداً من السكان لا يتاح لها العمل في مجالات أخرى -- وهذا الوضع في حد ذاته عامل مضاد للنمو . وليست البيوت والسفن والكباري وقنوات الري والعدد وكل الآلات التي

اخترعها الإنسان ليسهل العمل وليستخدم كل ألوان الطاقة المتاحة إلا أشياء لا تنوم أبداً ، تذكر في هذا المقام واقعة صغيرة على سبيل المثال ، وهي أن باب مدينة بروجي أصلح في عام ١٢٣٧ - ١٢٣٨ ، ثم أعيد بناؤه في عام ١٣٦٧ - ١٣٦٨ ، ثم عدل بناؤه في الأعوام ١٣٨٥ و ١٣٩٢ و ١٤٢٣ ، وفي عام ١٦١٥ أعيد بناؤه مرة أخرى ، تلك واقعة صغيرة ولكن الوقائع الصغيرة التي يكاد الإنسان يهملها ، تنضم بعضها إلى البعض الآخر ، وترسم بنيات الحياة اليومية ^(٦٩) . ونحن إذا طالعنا مراسلات كاشف بونفيل Bonneville في منطقة الساقوى في القرن الثامن عشر وجدناها مليئة بإشارات متكررة رتيبة كاللت والعجن تدور حول السدود المطلوب إصلاحها ، والكباري المطلوب ترميمها ، والطرق التي ساءت أحوالها وأصبح من العسير السير فيها . وإذا قرأنا صحائف الأخبار القديمة وجدناها تمتليء بما لا نهاية له من أخبار اندلاع الحرائق المفاجئة في القرى والمدن ، هكذا احترقت مدينة طروا في عام ١٥٤٧ ومدينة لندن في عام ١٦٦٦ ومدينة نينجي نوفوجورود في ١٧٠١ ^(٧٠) ومدينة القسطنطينية في يومي ٢٨ و ٢٩ سبتمبر من عام ١٧٥٥ حيث خلف الحريق فراغاً في المدينة التجارية بلغ محيطه فرسخين ^(٧١) . والأمثلة تعد بالآلاف ، وهذا قليل من كثير .

والخلاصة أنني أعتقد أن سيمون كارنيتس أصاب كل الصواب عندما كتب : « حتى إذا اتهمنى البعض بالمبالغة ، فإنني أتسأل بمنطق النفي ، هل كان هناك بالفعل أي تكوين لرأس مال ثابت أو دائم في الأزمنة السابقة على عام ١٧٥٠ ، باستثناء «الصروح والمعالم» ، وهل كان هناك أي تكوين تراكمي هام لأصول رأسمالية معمرة فيزيقياً لا تتطلب صيانة مستمرة (أو إحلالاً) يمثل نسبة كبيرة جداً من القيمة الأصلية الكلية . وإذا لم يكن الجزء الأكبر من التجهيزات يعمر لأكثر من خمس أو ست سنوات ، وإذا كان القدر الأكبر من الأرض يتطلب صيانة مستمرة واستصلاحاً دائماً ، عاماً بعد عام ، يتكلف نحو خمس القيمة الأصلية الكلية للأرض ، وإذا كان أغلب المنقولات يتلف بمعدل يعني تبده شبه الكامل في مدة بين ٢٥ و ٥٠ سنة ، فمعنى هذا أنه لم يكن شيء ذو قيمة يمكن اعتباره بمثابة رأس مال دائم ... وربما كان مفهوم رأس المال الثابت وليد العصر الاقتصادي الحديث والتقنية الحديثة ولم يكن له وجود قبلهما . » ^(٧٢) ومن الممكن السير في طريق المبالغة والقول بأن الثورة الصناعية كانت قبل كل شيء ، آخر طفرة رأس المال الثابت ، رأسمال كان منذ ذلك الحين أغلى قيمة ، ولكنه كان أكثر دواماً ، وإتقاناً ، وكان قادراً على تغيير معدل الإنتاجية تغييراً جذرياً .



كان الحريق كارثة شحيق بالحياة في المدن . هذه الصورة مأخوذة من كتاب تاريخ مدينة برن من تأليف دييولد شيللينج Diebold Schilling ، ويرجع إلى عام ١٤٧٢ . وتبين الصورة خروج النسوان والولدان والزهادن تجاة بحياتهم ، يحملون ما خلف من متاعهم ولم يكن لدى الناس من وسائل لمكافحة الحريق إلا السلالم الثقيلة ، والجرادل المصنوعة من الخشب التي كانوا يغترفون بها الماء من قنوات الصرف بالمدينة . وعندما شب الحريق أحاط بالمدينة كلها ، كما يقول الكتاب ، في ربع ساعة وأتى على مدينة برن كلها تقريباً . (مكتبة بورجر بيبليوثيك Burgerbibliothek في برن)

فائدة

التحليل القطاعي

كل هذا بنوء بثقله يقيناً على الاقتصاد في مجموعه ، ويعوقه . ويكفي أن يتجول الإنسان في المتحف الألماني بمدينة ميونيخ ، وأن يشاهد النماذج الشغالة التي صنعت مطابقة للألات الخشبية العديدة التي كانت هي المحركات الوحيدة التي عرفها البشر قبل قرنين من الزمان ، وكانت مزودة بتروس بالغة التعقيد ، تتم عن ذكا ، ومهارة عظيمين ، يحرك بعضها بعضاً ، وتنقل قوة الماء ، أو الريح أو الحيوان ، لكي يتبين أي قطاع كان هو أكثر القطاعات وهنا وهشاشة في التجهيزات : كان هذا القطاع هو قطاع الإنتاج . المباشر وغير المباشر ، والذي يجوز أن نسميه الإنتاج « الصناعي » . في هذه الحالة لم يكن السلم الهرمي الاجتماعي وحده هو الذي يخرسه % من المميزين والمنعمين - كما كنا نقول لتونا - بالدخول العالية وإمكانية الادخار : بل كانت البنية الاقتصادية والتقنية هي التي تحكم على بعض القطاعات - وبخاصة الإنتاج

« الصناعي » والزراعي - بالآ تشاكر في تكوين رأس المال إلا مشاركة ضعيفة فهل ندهش إذا وجدنا منذ ذلك الحين أن الرأسمالية بالأمس كانت رأسمالية تجارية ، وأنها ركزت أفضل ما أوتيت من جهد ومن استثمارات على مجال التداول والدوران في التجارة ؟ إن التحليل القطاعي للحياة الاقتصادية الذي ألعنا إليه في مطلع الفصل يؤدي بنا إلى نتائج تبرر في غير غموض لماذا اختار رأس المال التجارة ، وأسباب هذا الاختيار .

كذلك يشرح هذا التحليل الذي يتناول كل قطاع على حدة تناقضاً بيناً اعتور اقتصاد الأمس ، وهو أن البلاد التي كانت متخلفة تخلفاً واضحاً ، كان رأس المال الصافي فيها يتكون بسهولة في القطاعات الخاصة بالمميزين والمنعمين في الاقتصاد . وكان رأس مال وفيراً في بعض الأحيان . ولكنه لم يكن من الممكن استثماره استثماراً مفيداً في مجموعه . ثم إننا نلاحظ عملية اكتناز قوية دائمة ، كانت تجعل المال يتجمد و« يضرر » : فقد كان استخدام رأس المال أقل مما ينبغي . وعندما تحين الفرصة ساقدم بعض النصوص الطريفة عن فرنسا في مطلع القرن الثامن عشر . ولن نستسلم لإغراء الحديث عن الأشياء المناقضة للمألوف ، فنقول إن المال لم يكن هو المشكلة ، إنما كانت المشكلة تتمثل في إيجاد فرصة ملائمة لاستثمار المال في نشاط يدر ربحاً حقيقياً . كانت تلك حالة إيطاليا ، وكانت ما تزال خلاصة ، في أواخر القرن السادس عشر . خرجت إيطاليا من عصر مليء بالنشاط الاقتصادي القوي فوجدت نفسها ضحية فيض مغرط الغزارة من النقود ، ضحية

«سعة» انتشار الفضة ، ذلك المعدن الأبيض الذي كان انتشاره يمكن أن يؤدي إلى نتائج تخريبية ، وكاننا كانت إيطاليا قد تجاوزت حجم الأصول الرأسمالية والفضة التي يستطيع اقتصادها أن يستهلكها ، ولهذا اتجه الناس إلى عمليات شراء ، أراض قليلة العائد ، وبناء البيوت الريفية البديعة ، وإقامة العمائر الهائلة ، والانطلاقات الثقافية . وإذا صح هذا التفسير ، فلعله يحل جزئياً مشكلة التناقض الذي لاحظ روبرتو لوبيث Roberto Lopez وميسكيمين Miskimin^(٧٣) وجوده بين وهن النشاط الاقتصادي وما واكبه من أبهة وبذخ في فلورنسا في زمن لورنزو العظيم Lorenzo il Magnifico .

والمشكلة الأساسية التي يفتح حلها باب حل المشكلات الأخرى هي أن نعرف الأسباب التي جعلت قطاعاً من المجتمع بالأمس ، ذلك المجتمع الذي لا أتردد في وصفه بالرأسمالية ، يعيش في ظل نظام مغلق أو متقوقع ؛ وأن نعرف الأسباب التي حالت دون اتساع نطاق هذا القطاع ليشمل المجتمع كله . ربما كان تلك الأسباب هي نفسها شرط بقاء هذا المجتمع ، لأن مجتمع الأمس لم يكن يسمح بتكوين رأسمال بمعدل كبير إلا في بعض القطاعات ، لا في كلها ، لا في مجموع اقتصاد السوق آنذاك . أما رؤوس الأموال التي كانت تغامر فيما وراء حدود منطقة الوفرة ، لم تكن تحقق إلا القليل من المردود ، بل ربما تبذرت كلياً وجزئياً .

فالتعرف الدقيق على المجال الذي كانت رأسمالية الأمس تلزمه له أهمية مؤكدة ، فالكشف عن نمطية رأس المال ، هو من الناحية المقابلة كشف عن نمطية وهن المجتمعات القديمة وعجزها عن تحقيق أرباح . ولكننا قبل أن نتبع الرأسمالية في القطاعات التي كانت فيها في مكانها الأليف إليها والأثير عندها ، سنبدأ بفحص القطاعات التي كانت تدخل إليها بطريق غير مباشر وعلى نحو محدود ، وهي قطاعات : الزراعة ، والصناعة ، والنقل . كانت الرأسمالية ، كثيراً ما تغامر في هذه المجالات ، ولكنها كانت تتراجع ، وكان تراجعها له مغزاه : كانت الرأسمالية في مدن قشتالة مثلاً تتخلى عن استثمار أموالها في زراعة الأرياف القريبة منها في السنوات التالية على منتصف القرن السادس عشر^(٧٤) ، أما الرأسمالية التجارية في البندقية بعد ذلك بخمسين سنة فقد اندفعت نحو الأرياف وكان السادة أصحاب الأرض في جنوب بوهيميا في العصر نفسه يحولون أطيانهم إلى برك واسعة لتربية أسماك الشبوط ، بدلاً من زراعة الجاودار^(٧٥) ؛ وكان البورجوازيون في فرنسا قد كفوا بعد عام ١٥٥٠ عن إقراض الفلاحين ولم يعونوا يقرضون سوى السادة والملك^(٧٦) ؛ وكان كبار التجار منذ وقت يسبق نهاية القرن السادس عشر ينسحبون من عمليات استغلال المناجم في وسط أوروبا حيث تولت الدولة بالقوة مسئولية المناجم وقامت بإدارتها - في كل

هذه الحالات التي تبدو متناقضة ، وغيرها كثير ، تنبئ أن المشروعات التي تركها أصحاب رأس المال كانت قد كفت عن إعطاء مردود كافٍ أو مضمون ، وأن أصحاب رأس المال كان من صالحهم أن يستثمروا أموالهم في مجال آخر . ولسان حالهم هو هذا التاجر الذي قال : « خير للإنسان أن يظل عاطلاً » على « أن يعمل عملاً بغير عائد » (٧٧) . وهكذا كان السعي إلى الربح ، والسعي إلى تحقيق أقصى ربح هما في ذلك الوقت المبكر القاعدتين اللتين تضمهما الرأسمالية آنذاك .

الأرض والمال

تغلغلت الرأسمالية - أو على الأحرى أموال المدن ، أعني أموال السادة النبلاء ، والبورجوازيين - إلى الحياة الريفية منذ وقت جد مبكر ، حتى إننا لا نجد مدينة واحدة في أوروبا لم تُغضُ أموالها من وراء حدودها لتنسب إلى الأراضي المتاخمة لها التي رسمت هالة حولها ، وكلما ارتفعت أهمية المدينة ، زاد اتساع هالتها بقدر أهميتها ، وكانت حركة الاتساع هذه قوية اقتلعت كل ما صادفها . بل إننا نجد أصحاب المال في المدينة يندفعون أحياناً إلى أبعد من تخوم مدينتهم فيشترون أراض في تخوم مدينة أخرى : هكذا اشترى تجار مدينة جنوة في القرن السادس عشر إقطاعيات نبلائية في مملكة نابلي البعيدة . فإذا نظرنا إلى فرنسا في القرن الثامن عشر وجدنا سوق الأراضي والعقارات تمتد هي أيضاً وتتسع حتى إن حدودها تجاوزت التراب الفرنسي ، وكان أصحاب المال في باريس يشترون أطباناً في منطقة بريتانيا ^(٧٨) وفي منطقة اللورين ^(٧٩) .

كان شراء الأتبان والإقطاعيات يعبر في كثير من الأحيان عن الزهو الاجتماعي، ونسمع في نابلي عبارة سارت مثلاً تتناقله الأفواه : الثري من يشتري إقطاعية فيصبح من النبلاء . وإذا لم يكن امتلاك الأرض يعني الحصول تلقائياً على رتب النبلاء ، فقد كان يقيناً خطوة أساسية على الطريق الموصل إليها ، كان يعني الصعود الاجتماعي . فلم يكن الأمرُ أمراً يقضي فيه الاقتصاد وحده ، وإنما كان الاقتصاد عاملاً يلعب دوره إلى جانب عوامل أخرى . هكذا تعددت الأسباب ، فربما اشترى الرجل أرضاً قريبة من المدينة توفر له ما يحتاج إليه بيته من أقوات : كان هذا نهجاً ينتهجه رب الأسرة . وربما اشترى الرجل أرضاً تكون وعاماً لرأس ماله ومأمناً يلوذ به المال : ومن قائل إن الأرض لا تغش أبداً ، يقصد إنها مضمونة تماماً ، وكان التجار يعرفون هذه الحقيقة حق المعرفة . يشهد على ذلك ما كتبه لوقا دل سيرا Luca del Sera من فلورنسة في ٢٣ أبريل من عام ١٤٠٨ إلى فرنشيسكو داتيني Francesco Datini تاجر پراتو Prato يقول له : « لقد أوصيتك بأن تشتري أطباناً ، فأقل ميزة تمتاز بها ، هي أنها غير معرضة لغوائل البحر ، ولتقلبات القدر ، أو لما تتعرض له الشركات التجارية ، أو للخسائر . وهانذا أعيد عليك النصيحة ، وأجعل منها مطلباً » ^(٨٠) . ولكن الشيء المزعج بالنسبة إلى التاجر هو أن الأراضي لا تشتري ولا تباع بسهولة من نوع سهولة عمليات المضاربة في البورصة . فعندما أفلس بنك تيبلي پيزاني Tieplo Pisano في البندقية في عام ١٥٨٤ ، لم يكن من الممكن تصفية ما كان لديه من أصول عقارية ضامنة إلا ببطء وخسارة ^(٨١) . وكان تجار ميناء لاروشيل الفرنسي في القرن الثامن عشر يحبون وضع رؤوس أموالهم في شراء بساتين الكروم ^(٨٢) كاملة أو شراء قطع فيها ، ويقدر

أن الأموال التي يضعونها فيها يمكن استردادها ، عند الحاجة ، دون صعوبة بالغة أو خسارة فاحشة . وكانوا على حق في تقديرهم لأن الأراضي التي كانوا يشترونها كانت بساتين كروم في منطقة راج فيها تصدير ما تنتجه بساتين الكروم من النبيذ . ومثل هذه الأرض ذات الوضع الخاص يمكن أن تلعب دور البنك ! وما من شك في أن الأراضي التي اقتناها تجار ميناء أنتقريين حول مدينتهم في القرن السادس عشر كانت تلعب هذا الدور ، فقد كانوا يستطيعون الاقتراض بضمانها ، ويزيدون اعتماداً عليها من حجم الائتمان في حساباتهم ، وكانت الموارد التي يحققونها من هذه الأراضي أكبر من أن تُغفل^(٨٢) .

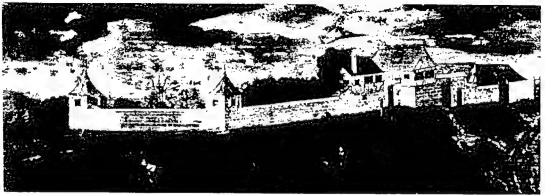
وهكذا نصل إلى النقطة التي نلاحظ فيها ملحوظة هامة وهي أن الأتليان المملوكة لأبناء المدينة، أيا كان مصدر هذه الأتليان - وكان هؤلاء الملاك في المقام الأول من البورجوازيين - لم تكن تلقائياً أتلياناً رأسمالية ، يشهد على ذلك أن أصحابها لم يكونوا هم الذين يقومون باستغلالها ؛ وظاهرة انصراف أصحاب الأتليان عن استثمارها استثماراً مباشراً ظاهرة أخذت تشدد وضوحاً ابتداء من القرن السادس عشر. ولا يغير من هذه الحقيقة أن يكون من بين أصحاب الأتليان من حين لحين رأسمالي قح ، رجل يعرف كيف يتعامل بالمال . نذكر في هذا المقام آل فوجار ، تجار مدينة أوجسبورج أصحاب الثراء الهائل ، الذين كانوا إمعاناً في إظهار بنخهم يكترون من شراء إقطاعيات النبلاء وإقطاعيات الأمراء في إقليم شغابن وإقليم فرنكن ، وكانوا بطبيعة الحال يدبرونها بحسب المياديد المحاسبية المريحة، دون أن يغيروا من بنيتها . فقد ظلت الإقطاعيات النبلائية على حالها بما ارتبط بها من حقوق تقليدية وبما كتب على الفلاحين فيها من تادية عشور إلى النبيل صاحب الإقطاعية^(٨٣) . كذلك كان التجار الإيطاليون المقيمون في ليون أو رجال الأعمال من أبناء جنوة المقيمون في نابلي يشترون إقطاعيات نبلائية لينالوا بشرائها ألقاب النبلاء ، ولكنهم لم يكونوا يتحولون إلى رجال أعمال عملهم استثمار الأرض . . .

وربما قبضت الرأسمالية على الأرض وأخضعتها كل الإخضاع لنظامها ، وأعادت تشكيلها من أعاليها إلى أسافلها . وسوف نتعرض بعد قليل لأسئلة من أسلوب الزراعة الرأسمالي ، وهي أسئلة عديدة ، منها أسئلة تقبل الجدل ، ومنها أسئلة لا تقبل الجدل ، ولكنها قليلة ، تعتبر بالقياس إلى المتاح من أسئلة الإدارة والهيكلية التقليديتين كالأقلية بالقياس إلى الأكثرية، حتى إنها لتعتبر حتى القرن الثامن عشر الاستثناء الذي يؤكد القاعدة .

الشروط الأولى

للزراعة الرأسمالية

تتسم الأرياف في الغرب بأنها نبلائية وفلاحية في وقت واحد . فما هو السبيل الذي تسلكه الرأسمالية لتعامل معها في يسر وتشكلها بحسب أهدافها ؟ ولقد كانت حياة النظام



المسيهوف Almoshof. صورتان لا تعرف لهما رسام ، محفوظتان في متحف نوونبرج بالمانيا يشهدان على انتشار النور الريفية المثيلة في القرن السابع عشر . وتمثل الصورة الأولى (إلى أعلى) تبين شكل الإقطاعية في القرن السادس عشر . وتبين الصورة الثانية (على الصفحة المقابلة) الشكل الذي أصبحت عليه في القرن السابع عشر ، تحتمي وراء نفس الأسوار .

النبيلاني صعبة في كل مكان . وإذا أراد النظام الرأسمالي في الإدارة والحساب الاقتصادي أن يمكن لنفسه في مجال استغلال الأراضي ، فلا بد أن تتوافر له شروط مبدئية . أن يكون النظام النبيلاني قد ألغى أو على الأقل استبعد أو عدّل (وربما يتم ذلك من داخل النظام القائم نفسه بمعنى أن يقوم النبيل نفسه أو الفلاح الذي اغتنى وأصبح هو كبير القرية ببادية دور الرأسمالي) : أن تلغي حريات الفلاحين أو على الأقل تحوّر وتحدّد (وكانت مسألة الأملاك العامة مسألة هامة بالغة الأهمية في هذا المجال) : أن يكون العمل في الأبعدية حلقة في شبكة قوية من شبكات العمل التجاري نوات المدى البعيد - لتصدير القمح، والصوف، والنيلة^(٨٥) ، والقوة الحمراء ، والنبيذ ، والسكر : أن يتم الأخذ بنظام إدارة «رشيدة» عقلانية ، تقودها سياسة ذكية تتحكم في العائد وإصلاح الأرض : أن تكون هناك تقنية مجربة تحرك الاستثمارات واستخدامات الأصول الرأسمالية الثابتة : وأن تكون هناك عند قاعدة المنظومة طبقة بروليتارية تعمل مقابل أجر .

فإذا لم تتوافر هذه الشروط في المشروع ، لم يكن المشروع رأسمالياً بمعنى الكلمة، ولكنه قد يكون في الطريق إلى الرأسمالية . ونحن نلاحظ أن هذه الشروط العديدة ، إيجابية كانت أو سلبية . شروط صعبة التحقيق . وما الذي جعل هذه الشروط فعلاً صعبة التحقيق في تسعة أعشار الحالات ؟ ليس من شك في أن السبب في ذلك يتمثل في أن الداخل إلى

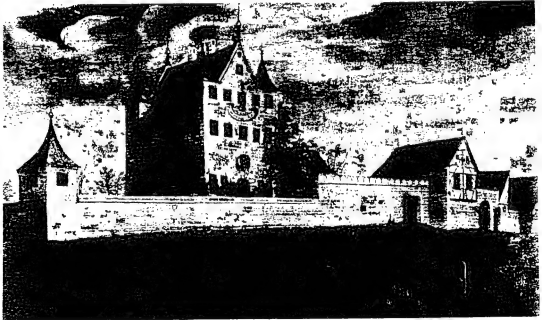
الآرياف لا يدخل إليها حرّ التصرف ، قادراً على أن يفعل ما يحلوه ، فهناك البنية النبلانية العليا حقيقة واقعة قوية ، عنيدة المقاومة ، شديدة المراس ، وهناك عالم الفلاحين يقف راضياً قريح العين برفض التجديد .

وهذا قنصل فرنسي لاحظ في عام ١٨١٦ حالة « الإهمال والبؤس المفزعة » التي عانت منها سردينيا التي كانت في « قلب الحضارة الأوروبية » ^(٨٦) . كانت العقبة الأساسية التي تواجه الجهود « المتنورة » تصدّر عن عالم من الفلاحين المتخلفين الخاضعين لاستغلال مثلث ، استغلال : الدولة ، والكنيسة ، والإقطاع . كان هؤلاء الفلاحون يعيشون عيشة « همجية » ، « فيرعون قطعان ماشيتهم ، أو يفلحون حقولهم ، وقد تمنطقوا بخناجرهم وحملوا بنادقهم على أكتافهم » ، واستهلكوا قواهم الصراعات العائلية والقبلية . ليس من السهل على أي شيء جديد أن ينفذ بسهولة إلى داخل هذا العالم العتيق ، حتى ولا زراعة البطاطس التي جربت بنجاح ، ولكنها لم تنتشر انتشاراً عاماً بين الناس على الرغم من فائدتها في إطعام الناس عندما تلم بها المجاعة ، حتى لقد سميت « جذر المجاعة » . ونعود إلى قنصلنا ليحدثنا عنها : « لقد سخر الناس من تجارب زراعة البطاطس ، وهزنوا بها ، أما محاولات زراعة قصب السكر [التي أجراها نبيل من نبلا- سردينيا شغوف بالزراعة] فقد تعرضت لحملة من الحقد والجهل والسوء ، وعوقب الرجل كإنه ارتكب جريمة ، ووجد العمال الذين استقدمهم مقتولين الواحد تلو الآخر ، وكان قد تكلف تكاليف باهظة في استقدامهم » . ونقرأ عن رجل من أهل مارسيليا مر بالجزيرة ودهش عندما رأى غابات البرتقال في أولياسترا ، فقد كانت الأشجار « مليئة بالقوة والصحة وكانت أزهارها المتساقطة تكسو الأرض كغراش كثيف دون أن يفيد أحد من أهل المنطقة منها بأقل فائدة » . فاشترك مع عدد من مواطنيه وأقاموا معملاً للنقطير ، اشتغل موسماً كاملاً . ولكن أسفاه ! عندما عاد فريق العمل ، بعد إجازة قضائها في فرنسا ، إلى الجزيرة وجد المعامل قد هدمت ، والمعدات والأجهزة قد نهبت . فانتهى المشروع .

وهناك بلا شك مجتمعات من الفلاحين تخضع لأساليب عامة فيها قدر كبير من التفتح ، ولكننا اخترنا هنا حالة متطرفة هي : سردينيا ، تلك الجزيرة التي ماتزال إلى يومنا هذا تعاني من التخلف . ولنذكر ذلك التاجر من أبنا ، جنوة ، من أسرة سبينيلي Spinelli ، والذي أصبح في مملكة نابلي نبيلاً تسمى باسم السيد كاستروفيللاني ، وخطر بباله أن يكون هو المتصرف في أمر جلب وإقامة عمال التراحيل bracciali وكانوا يسمونهم في تلك المنطقة fatigatori ، فإذا بأهل القرية أو قل الجماعة università ، هي التي تمسك بالزمام ، وتطلب إلى السيد ألا يرهق عمال التراحيل وألا يحملهم فوق طاقتهم ، ولأ نفرؤا من العمل وامتنعوا عن الحضور للعمل في بساتين كرومنا على النحو الذي اعتدناه ^(٨٧) ؛

وقد نخلص من هذا كله إلى القول بأنه لم يكن من قبيل المصادفة أن تتجه المشروعات الزراعية الجديدة إلى الخلا، حيث المستنقعات أو الغابات . كان أصحاب هذه المشروعات يفضلون هذا الخلا، على أن يكون عليهم أن يقلبوا العادات والنظم التي سارت عليها الأبعديات . من هذا القبيل ما فعله في عام ١٧٨٢ رجل مجدّد هو ديلپورت Delporte ، قام بمشروع لتربية الأغنام على الطريقة الإنجليزية ، فاختار شريحة من الأرض في غابة بولوني سور مير Boulogne-sur-Mer ، اقتلع اشجارها ، ثم استصلحها بإضافة مخضبات من الطين الأبيض ، وحولها إلى مراع (٨٨) . ويصح أن نضيف معلومة ثانوية وهي أن هذا الرجل واجه هناك مشكلة حماية أغنامه من ذئاب الغابة ، ولكنه على أية حال كان بعيداً بها عن أيدي البشر !

دار السيد القديمة المتواضعة أصبح جزء منها بيت المدير أو العارس ؛ وتُكسّن الجزء الآخر إلى نصف ارتفاعه القديم فأصبح شرفة مكشوفة ؛ أما صاحب الأبعدية الجديد فقد اتخذ لسكناء بناء ضخماً ، له قبابه وأبراجه ، وله سمات القصر المنيف .



الفلاحون بين الكثرة والبلادة وضعف الإنتاجية

أهم ما يلتفت النظر في أمر الفلاحين هو عددهم الكبير، فهم الغالبية العظمى من البشر، وينجم عن ذلك أنهم يتكاثرون، ويتعاضدون، ويتيحون لأنفسهم إمكانات للمقاومة أو للبلادة التلقائية. ولكن الكثرة تعني أيضاً ضعف الإنتاجية. فإذا لم تكن التربة تعطي من الغلة إلا ما ضَعُفَ، فهناك قاعدة منتشرة انتشاراً يوشك أن يكون عاماً، تقول إنه ينبغي في هذه الحالة زيادة مساحة الأرض المزروعة، وزيادة عمل العمال، وتحقيق التوازن المطلوب عن طريق مزيد من العمل. ولنذكر على سبيل المثال فراسو Frasso وأرپايا Arpaia، قريتين فقيرتين من وراء ظهر نابلي، لا تبعدان عن قرية نعمت بشي من الغنى هي قرية مونتيساركيو Montesarchio. أما القريتان الفقيرتان فكانت الإنتاجية فيهما منخفضة، حتى إن المحصول الذي كانت تنتجه مساحة من الأرض في قرية مونتيساركيو، لم يكن من الممكن تحقيقه في القريتين إلا بزراعة ثلاثة أضعاف المساحة. والنتيجة هي: القريتان الفقيرتان ترضيان بنسبة مواليد مرتفعة، ولهذا انخفض سن الزواج، حتى يمكن توفير يد عاملة وفيرة نسبياً^(٨٩). ومن هنا نفهم التناقض الملح في كثير من الكيانات الاقتصادية القديمة حيث نرى أربابها تنقص بالسكان فوق طاقتها، وتقرب من حد القحط والمجاعة ولكنها تضطر دائماً عاماً بعد عام إلى الاستعانة بأعداد من عمال التراحيل الموسمين، يعملون في حصاد القمح، وقطف العنب، وتدرية القمح، عمال يقومون بالأعمال الشاقة، في أيام الشتاء البارد، منهم من يحملون المعاول يحفرون بها القنوات - يأتون من عوالم خارجية أكثر فقراً ومن بين حشود المتعطلين المختلطة المضطربة. ولدينا إحصائية ترجع إلى عام ١٦٩٨ نجد فيها الأرقام التالية عن زمام أورليان: ٢٣٨١٢ فلاحون يعملون على المحراث، ٢١٨٤٠ عمال في بساتين الكروم، ٢١٢١ طحانون، ٥٣٩ بستانيون، ٣١٦٠ رعاة، ٢٨ ٤٤٤ أجريّة باليومية، ١٢٦٩٦ خادمت، ١٥٠٠٠ خدم وهذه الأرقام لا تمثل عدد السكان الفلاحين في مجموعته، فهي إذا استثنينا الخادمت لا تتضمن النساء والأطفال. وإذا قدرنا عدد السكان بنحو ١٢٠٠٠٠ نسمة وجدنا عدد الخادمت والخدم والأجريّة أكثر من ٦٧٠٠٠ يعملون مقابل أجر^(٩٠).

ومن التناقضات أن نرى أن هذا العبء الزائد من البشر يمثل عائقاً يعرقل تقدم الإنتاجية: فهذا هو شعب من الفلاحين كثير لعدد، يقترب من حد الكفاف يضطر إلى العمل بدون انقطاع ليواجه عوائد المقادير عندما تتوالى المحاصيل الرديئة، وليدفع ما يفرض عليه من ضرائب، وكأنما انحسب في سجن من أعماله وأعبائه اليومية لا يستطيع منه فكاًكاً. ولا يمكن أن نتخيل أن مثل هذه البيئة يمكن أن تكون مجالاً تنتشر فيه ألوان التقدم

التقني انتشاراً سهلاً ، أو يقبل المخاطرة بإدخال مزروعات جديدة أو بالدخول إلى أسواق جديدة . بل هي بينات تضطرب فيها حشودٌ من البشر تملكيتها عاداتٌ متكررة روتينية ، أو استسلمت لسببات ودعة ، وإن لم يكن من الممكن أن نصفها بأنها جماعات خضعت للقهر أو أثرت السكينة . فقد كانت تنتفض من حين لآخر وتتورث ثورات عارمة لا قبل لأحد بشراستها وفضاعتها . وانظر إلى تلك الهوجة العارمة الشبيهة بالفيضانات عندما هبت حشود الفلاحين الصينيين تناصر آل مينج في عام ١٣٦٨ وتقضي على حكم المنغوليين الأجانب . وإذا لم تكن قد شهدنا زحفاً هائلاً للفلاحين بهذه الضخامة في أوروبا ، إلا أن ثورات الفلاحين كانت تنفجر بانتظام .

ولا يماري أحدٌ في أن هذه الانتفاضات المتأججة كانت نارها تخدم الواحدة بعد الأخرى، ثورة الفلاحين في منطقة ليلديفرانس Ile-de-France في عام ١٢٥٨ ، أو تمرد العمال الإنجليز في عام ١٣٨١ ، أو حرب الفلاحين المجر ^(٩١) بقيادة دوسا Dozsa في عام ١٥١٤ - تلك التي انتهت بتعليق الآلاف على المشانق - أو حروب الفلاحين الألمان في عام ١٥٢٥ ، أو تمرد فلاحى نابلي في عام ١٦٤٧ . وكانت طبقة السادة ، من حيث هي بنية اجتماعية فوقية في العوالم الريفية ، هي التي تسترد مكانتها ، يعينها الأمراء ، ويساندها تواطؤ مقصود أو لا شعوري من جانب مجتمعات المدن التي كانت تحتاج إلى كدح الفلاحين وكدهم . على أننا نلاحظ أن الفلاح لم يكف عن الثورة على الرغم من هزيمته المرة تلو المرة . وكان إذا فشلت ثورته المعلنه ، انقلب إلى ثورة مكتومة ، ثم عاد إلى الثورة المعلنه بعد حين وهكذا بواليك . والرأي عند جيورج جرويل Georg Gruhl ^(٩٢) وهو مؤرخ نمساوي تخصص في تاريخ الفلاحين النمساويين أن الهزيمة الساحقة التي انتهت بها حرب الفلاحين الباورنكريج Bauernkrieg في عام ١٥٢٥ لم توقف الحرب الاجتماعية الخفية التي ظلت مستمرة حتى عام ١٦٥٠ بل بعده . كانت حرب الفلاحين حرباً تعتمد على بنية يعينها ، ولهذا لم تكن لتقف عن حد أبداً . كانت أطول أمداً من حرب المائة عام التي استمرت من عام ١٣٣٧ إلى عام ١٤٥٣ .

البؤس

والبقاء على الحياة

زعموا أن مكسيم جوركي قال ذات يوم : « الفلاحون هم هم في أي مكان كانوا » ^(٩٣) . فهل أصاب في هذا القول الذي نسب إليه ؟ أغلب الظن أنه أصاب .

فالفلاحون جميعاً يشتركون في بؤس مستمر لم يفارقهم أو لم يكد يفارقهم لحظة ، وفي صبر يرتفع إلى مستوى كل مصيبة ، وقدرة خارقة على المقاومة مع الانحناء ، أمام الظروف ، ويطء في التصرف لا تدحضه انتفاضاتهم السريعة عندما يثورون ثوراتهم ، وفن يأس ميسر يأخذون به في صمودهم أينما كانوا عن الجديد الذي يصمونونه بأنه من « البدع » ^(٩٤) .

وَدَّابٍ لا مثيل له أيضاً في إعادة التوازن إلى ميزان حياة الفقر والعوز والغاقة يشبه البناء الواهي . أما أنهم يعيشون على مستوى منخفض، يعانون شظف العيش ، فهو شيء مؤكد ، على الرغم من هذه أو تلك الاستثناءات ؛ ومن قبيل هذه الاستثناءات ما عرفه الفلاحون من سعة في منطقة تربية الماشية في القرن السادس عشر في ديثمارشَن Dithmarschen جنوبي شبه جزيرة يوتلاند Jutland - أو يوللاند Jylland - وتبدأ في الدنمرك ، وتنتهي في هولشتاين Holstein بألمانيا (٩٥) ؛ ومن قبيلها أيضاً بعض البقاع المتفرقة التي عرف الفلاحون فيها رغد الحياة ، وعرفت استعارياً باسم «جزر رفاهية الفلاحين» في الغابة السوداء ، وبعض مناطق بافاريا وميسن وتورنجن بألمانيا (٩٦) ؛ ثم الربوع الريفية الهولندية القريبة من أسواق الجملة في المدن ؛ والجزء الغربي من منطقة لومان ؛ وقطاعات كبيرة من الأرياف الإنجليزية ؛ ويساتين الكروم في أماكن كثيرة - وهذه أمثلة قليلة من بين الكثير . ولكننا إذا أتينا لحصر كامل لوجدنا أن صورة البؤس السوداء هي الغالبة ، ولوجدناه نترسم على خريطة الدنيا كنقاط سوداء بالآلاف .

ولا ينبغي لنا على الرغم من ذلك أن نبالغ في الألوان السوداء ، فقد عجز الفلاح البؤس وعرف كيف يتصرف ، وقدرة الفلاح على التصرف حقيقة واقعة من الحقائق العامة . وقد تصرف الفلاح ودبر أمور حياته بفضل احترافه حراً إضافية كثيرة (٩٨) ، منها : الأعمال الحرفية ، أو أعمال «صناعة» الكروم التي كانت صناعة حقيقية ، أو صناعة العربات . ولا ينبغي أن ندهش عندما نجد في السويد وإنجلترا فلاحين يعملون في الوقت نفسه عمال مناجم أو محاجر أو حدادين ؛ وفي منطقة سكانيا السويدية كان الفلاحون يعملون ملاحين ويركبون البحر في سفن تبحر بمحازاة سواحل بحر البلطيق وبحر الشمال ؛ كذلك نلاحظ أن كل الفلاحين تقريباً يمارسون بشكل أو آخر النسيج أو يعملون شيالين موسمين . أما في إقليم إستريا [على البحر الأدرياتيكي] ، فعندما أشرف القرن السادس عشر على نهايته ، وأعيد نظام استعباد الفلاحين ، هرب كثير من الفلاحين من الفلاحة واشتغلوا بحمالين وعتالين وعمال نقل وباعة جائلين ويمموا شطر مواني البحر الأدرياتيكي ، ونشروا صناعة حديد بدائية وأقاموا أفراناً عالية لاستخراج الحديد ، كانت من النوع الفلاحي (٩٩) . ونقرأ في تقرير جاد ورد في السوماريا Sommaria «أن مملكة نابلي فيها كثير من المُنَسَّيِّين الأجراء bracciale لا يعيشون فقط من الشغل باليومية ، ولكنهم يقومون في كل عام ببذر ستة طومولات tomola من القمح أو الشعير [...] ويزرعون الخضروات ، ويحملونها إلى السوق ، ويحتطبون ، فيقطعون الشجر ويبيعون خشب الوقود ، وينقلون بالأجر حمولات على ظهور مواشيهم ؛ ثم هم بعد كل هذه الأعمال التي يمارسونها يطالبون بالآ يدفعوا ضرائب إلا على عملهم الأساسي كمنسَّيِّين أجراء» (١٠٠) وهناك دراسة حديثة تظهرنا على أن هؤلاء الأجراء كانوا علاوة على ما تقدم يعملون في الإقراض والاقتراض ، مرابين على نطاق ضيق ، وعاملون في تربية الماشية .

طول الزمن

لا يعني عدم حدوث تغير

هذه الأمثلة التي أوردناها تبين من تلقاء نفسها جوانب الخطأ في حكم جوركي ، فهناك ألف طريقة وطريقة للبؤس ، ألف طريقة وطريقة ليكون الإنسان بانساً . ولقد ألفنا لوسيان ليفيغر يقول في حديثه عن الاختلافات الإقليمية « *إن فرنسا طابعها التنوع* » ، ونوسع الدائرة فنقول *إن العالم يقوم على التنوع* ، ومن العوامل المؤثرة على التنوع: التربة، والمناخ ، والثقافات ، و« الفروق » التاريخية ، والاختيارات القديمة القائمة ، وهناك وضع الملكية ووضع الأفراد . فمن الممكن أن يكون الفلاحين عبيداً ، أو عبيد الأرض ، أو مزارعين بالعمولة ، أو أصحاب حكر ، أو أحراراً ، أو نظار زراعة ؛ ومن الممكن أن يكونوا تابعين للكنيسة ، أو لكبار السادة ، أو لأشراف من الرتبة الثانية أو الثالثة ، أو لكبار الملاك العقاريين . وفي كل حالة من هذه الحالات يكون للفلاح وضع مختلف .

هذا التنوع على مستوى المكان ، لا يماري فيه أحد . ولكن المؤرخين المتخصصين في تاريخ حياة الفلاحين يميلون اليوم ، في إطار منظومة جامدة بعينها ، إلى تصور مواقف ساكنة لا تتحرك على مستوى الزمن ، ويرون أنها تتسم بالتكرارية الدائمة . وإليك إليو كونتي Elio Conti ، المؤرخ العظيم الذي تخلص في الريف التوسكاني ، يرى أن أحوال الريف التوسكاني لا يمكن تفسيرها إلا على أساس المدى الطويل من خلال ملحوظات مستمرة تتتابع ألف سنة (١٠٠) . أما بالنسبة للأرياف المحيطة بباريس فهناك مؤرخ يؤكد أن « البنيات الريفية لم يطرأ عليها تغيير في الفترة من عصر الملك فيليب الجميل [الذي حكم فرنسا من عام ١٢٨٥ إلى عام ١٣١٤] إلى القرن الثامن عشر » (١٠٢) . هؤلاء المؤرخون يرون أن الاستمرار هو القاعدة المهيمنة . وكان *فرنر زومبارت* يقول فيما مضى أن الزراعة في أوروبا ظلت وقتاً طويلاً كما هي لم تتغير من عصر شارلمان إلى عصر نابليون ؛ وكانت كلمته هذه تقصد إلى استغراز عدد من المؤرخين في زمانه . أما اليوم فإن كلمته هذه لا تستفز أحداً . بل إن أوتو برونر Otto Brünner ، مؤرخ المجتمعات الريفية النمساوية ، يذهب إلى أبعد مما قال به زومبارت حيث يقول دون مواربة : « طبقة الفلاحين تكون منذ نشأتها في العصر الحجري الحديث وإلى القرن التاسع عشر أساس بناء المجتمع الأوروبي ، ولقد ظلت آلاف السنين لا يكاد يطرأ على جوهرها أثر من التغيرات التي شهدتها بنيات الأنماط السياسية للشرائح الأعلى في المجتمع » (١٠٣) .

ولكن لا يليق بنا أن نصدق معصوبي الأعين بأن تاريخ الفلاحين يحكمه جمود مطبق . نعم ، إننا نرى منظر القرية لا يزال إلى يومنا هذا على ما كان عليه في عصر لويس الرابع

عشر، لم يتغير . نعم إن أبناء عمومة هذه المؤرخة القدامى من أهل منطقة فوريه Forez الفرنسية « ما يزالون إلى اليوم يشبهون الأشباح القديمة القريبة من أولئك الذين نعرفهم من وصايا التوروث التي كتبوا حججها في القرن الرابع عشر»^(١٠٤). كذلك تربية الماشية في تلك الأرياف لا يبدو عليها أنها « كانت في عام ١٩١٤ مختلفة كثيراً عما كانت عليه في عام ١٣٤٠ »^(١٠٥) . الحقول ظلت هي هي ، والبوت ، والحيوانات ، والبشر ، والكلام ، والأمثال ... نعم، كل هذا صحيح ، ولكن هناك أشياء أخذت تتغير ، ولم تكف عن التغير . ولننظر إلى قرية ميتشسورف Mitschdorf الصغيرة في شمال الألزاس ، لنجدها بين عام ١٧٦٠ وعام ١٧٧٠ تنصرف عن البرّة السوداء ، تلك الغلة العتيقة ، وتتخذ بدلاً منها القمح ، وما هذا بالشيء الهين ؟ والقرية نفسها تتحول بين عام ١٧٠٥ وعام ١٨١٦ (وفي عام ١٧٦٥ على وجه اليقين) من نظام الدورة الزراعية ذات الثلاث سنوات إلى الدورة الزراعية ذات الستين^(١٠٦) وما هذا بالشيء الهين ؟ وقد يقول قائل تلك تغييرات صغيرة ، ولكن هناك تغييرات هائلة . فكل مرحلة طويلة مهما طالّت تنتهي ذات يوم ، وهي لا تنتهي بفتة ، ولا تنتهي في مجموعها أبداً ، وإنما الذي يحدث هو أنها تصاب بتصدعات . من التغييرات الحاسمة ما حدث في عصر ملكة فرنسا بلنش دي كاستي [ولدت عام ١١٨٨ وتوفيت عام ١٢٥٢] وابنها الملك لويس التاسع المعروف بالقدّيس لويس الذي حكم فرنسا من عام ١٢٢٦ إلى ١٢٧٠ عندما حصل الفلاحون ، سواء منهم من كانوا من عبيد الأرض أو من الطلقاء ، على حريتهم من السادة في المنطقة المحيطة بباريس ، وكان استعبادهم يتمثل في ثلاثة أمور : **ضريبة الرؤوس ، الالتزام بالزواج من بنات المنطق الخاضعة للسيد إلا أن يوافق على غير ذلك ، حق السيد في وراثة عبيد أرضه** ، وتعددت عمليات العتق والتحرير ، وكان البشر الطلقاء يختلطون أحياناً بعبيد الأرض بحيث أوشكوا أن يفقدوا حريتهم بينهم ويعاملوا معاملة لهم . كذلك من الأحداث الحاسمة ما تمكن منه الفلاحون ، بفضل تغير الحياة الاقتصادية ، من التضايف في دفع مبالغ من المال على سبيل **البديلة** لقاء اغاثتهم من التزاماتهم ، حدث هذا في أورلي Orly ، وسوسينبري Sacy-en-Brie ، ويواسي Boissy وغيرها - وكانت حركة قدر لها أن تتسع لتسعاً كبيراً^(١٠٨) ومن الأحداث الحاسمة أيضاً أن تحرر الفلاحين سلك سبيله خلال بقاع بعينها من أوروبا وانتشر فيها انتشار الوباء ، وكانت تؤثر أول ما تؤثر على المناطق ذات النشاط الاقتصادي المتميز ، كذلك كان للجوار أثره ، فربما انتقل تحرر الفلاحين إلى المنطقة المجاورة تنتقل من منطقة ما إلى المنطقة المجاورة لها حتى إذا لم تكن ظروفها الاقتصادية متميزة . وهكذا تغلغت الحركة إلى مملكة نابلي ، بل وصلت إلى منطقة كالابريا في أقصى الجنوب ، ولم تكن من المناطق الرائدة في النشاط الاقتصادي؛ ونعرف أن الكونت سيد سنوبولي Sinopoli ، بذل ما بذل

من جهد لاسترجاع الفلاحين الهاربين من أرضه في عام ١٤٣٢ دون جدوى^(١١٩). هكذا تلاشى استعباد الفلاحين ، وانتهى عهد التصاقهم بالطين . واختفت الكلمات القديمة التي كانت تدل عليه من القاموس الجديد في كالابريا *adscripti, villani, censiles, redditici* ولم تبق إلا كلمة واحدة هي *vassalli*^(١٢٠) . ومن الأحداث الهامة أيضاً أن الفلاح المستعبد في جنوب النمسا كان ، إذا تحرر ، يسمحون له بلبس قبعة حمراء علامة على التحرر^(١٢١) . ومن الأمور الهامة أن نظام التقسيم المسمى ترياج *triage* ، والذي كان يقسم الأراضي العامة بين السادة والفلاحين ، فشل في فرنسا في القرن الثامن عشر بصفة عامة ، بينما تولد عنه في إنجلترا زمامات خاصة سميت *enclosures* . وعلى العكس من هذا الاتجاه التحرري، نراه في بولندا يعونون بعد تحرير الفلاحين إلى فرض الاستعباد مرة أخرى في القرن السادس عشر ، وإذا بعيد الأرض أناس خبروا التعامل مع السوق المباشرة في المدينة، بل التعامل مع التجار الأجانب^(١٢٢) . كل هذه الأحداث التي ذكرناها كانت حاسمة ، كان كل حدث منها تحولاً يغير وضع آلاف من البشر تغييراً عميقاً .

وهكذا فإن مارك بلوك Marc Bloch^(١٢٣) أصاب فيما أخطأ فيه فردينان لو Ferdinand Lot الذي رأى أن طبقة الفلاحين الفرنسيين تمثل « منظومة اسمية متينة لا تغتورها شروح » . فقد حدثت في البناء شروح ، وتهرؤات ، وتصدعات ، وتقلبات ، . وكما حدث بالنسبة للعلاقات بين السادة والفلاحين ، فإن هذه التحولات الحاسمة حدثت أيضاً في علاقات التعايش بين المدن والأرياف ، وكانت هذه التحولات تؤدي تلقائياً إلى اقتصاد سواق، وكانت على هذا النحو تهز أركان التوازن الريفي .

ولم تكن السوق وحدها هي التي يتناولها التحول ، فقد كانت المدينة في كثير من الأحيان تلقي بما فيها من حرق إلى الأرياف ، وكانت هذه الحرق عندما تخرج من المدينة إلى الريف تتخلص من القيود التي تفرضها الاتحادات الحرفية المنشأة فيها ، وكانت المدينة تستعيد الحرف مرة أخرى إلى داخل أسوارها وتفتح لها زراعيتها إذا وجدت ذلك في ذلك صالحها . ثم إن الفلاح كان لا يفتأ يترك الريف ، وينتقل إلى المدينة تجذب إليها الأجور الأعلى . وكذلك كان السيد صاحب الأرض الريفية يبني في المدينة بيتاً أو قصره . وكانت إيطاليا تتقدم على أوروبا في هذا المضمار ، وعرفت النزوح من الريف إلى المدينة قبل غيرها من البلدان الأوروبية وأسمته *inurbamento* . وكان السادة الريفيون عندما يتحولون إلى حضريين يجلبون معهم إلى المدينة عشائهم الكبيرة فإذا هي تثقل على اقتصاد المدينة وحياتها^(١٢٤) . وإذا أقام الإنسان في المدينة وجد فيها رجال القانون يكتبون لمن لا يعرف الكتابة ، وسرعان ما يتبين زيفهم وأنهم يظهرون الصداقة ويبطنون الشر ، ويتقنون المرواغة واللاعيب ، ويسلكون مسلك المراهبين الذين يجلعون الناس يوقعون على

أوراق استئدانة ، ويطالبونهم بفوائد باهظة ، ويستولون على أملاكهم رهناً ثم يسلبونهم إياها . وانظر إلى كازانا casana اللومباردي أو محل التسليف الذي كان يتولاه رجل من إقليم لومبارديا ، كيف أصبح منذ القرن الرابع عشر الفخ الذي يقع فيه الفلاح الذين يستدين ، ويبدأ الفلاح طريقه بأن يرهن هناك مواعين مطبخه ، ثم « دنان خمره » ، ثم أدواته الزراعية - ثم ماشيته ، ثم ينتهي برهن أرضه ^(١١٥) . وكان الربا يصل إلى فوائد فاحشة مذهلة عندما تشدد بالمدين الصعاب ، ففي نوفمبر من عام ١٦٨٢ استنكر مدير الأكزاس الربا الفاحش المقيت الذي يقع الفلاحون في براثنه : « إن أهل المدينة ليضيعون الخناق حول رقاب الفلاحين ويضطرونهم إلى دفع فوائد تصل إلى ٣٠٪ » ، بل منهم من طلب من المستدينين الريفيين أن يرهنوا عندهم أراضيهم ، والزموهم بأن يحصلوا على سبيل الفائدة « نصف المحصول [...] وقد تبين أن نصف المحصول هذا يساوي مبلغ الدين نفسه ، يضطر المدين إلى دفعه عاماً بعد عام » ؛ ليس من شك في أن هذه الديون كانت بفائدة قدرها ١٠٠٪ ^(١١٦) .

نظام السادة لم يمت

في الغرب

كان نظام السادة قد تغلغل في حياة الفلاحين ، واندمج فيها ، يحميها تارة ، ويستبد بها تارة أخرى . ويمكننا أن نتبين آثار هذا النظام حتى اليوم في كل ربوع أوروبا . وأنا أعرف قريتين متوسطتين في فرنسا بين منطقة باروا Barrois ومنطقة شامبانيا Champagne ، كانتا فيما مضى في زمام متواضع تابع لأحد السادة . انقضى من الزمن ما انقضى ، ولكن السراي لا تزال قائمة على مقربة من إحدى القريتين ، على الهيئة التي رمت عليها في القرن الثامن عشر ، ومن حولها حديقتها الكبيرة ، وأشجارها ، وبركها ، ومغارتها . وكانت تتبع السيد صاحب السراي طواحين (لم تعد تعمل ولكنها ما تزال قائمة) وبرك (كانت موجودة إلى عهد قريب) . أما الفلاحون فكانوا لهم حدائقهم ، وغيطان قنبيهم ، ومراعيهم ، وبساتين كرومهم ، وحقولهم حول بيوتهم في القرية ، وقد تلاصقت جدرانها ، وكانت الحقول إلى عهد قريب تقسم إلى ثلاثة أقسام بحسب الدورة الزراعية ، قسم للقمح ، وقسم للشوفان ، وقسم للراحة ، وكانت الدورة الزراعية تتتابع عاماً بعد عام . وكانت الغابات القريبة المشربة فوق التلال تتبع السيد مباشرة من حيث هي أملاك له ، وكانت له « محميتان » ، محمية في كل قرية . وقد خُلف جزء من أطيان السيد اسمه على مكان هو لاكورف La Corvée أي

« السخرة » ؛ أما الجزء الثاني فقد تحول إلى مزرعة ضخمة تشد عن الحقول الصغيرة

التي يمتلكها الفلاحون . أما الغابات النائية فكانت هي الوحيدة التي تركت مفتوحة أمام الفلاحين لسد حاجتهم منها . والناظر إلى القريتين يخرج بانطباع هو أنهما عالم منفلق على نفسه ، فيه فلاحوه الحرفيون (الحداد ، وصانع العربات ، والإسكاف ، والسروجي ، والنجار) ، ويصر على إنتاج كل شيء ، حتى النبيذ . فإذا تجاوزنا ببصرنا الأفق رأينا قرى أخرى مجتمعة ، متقاربة ، متلاصقة ؛ هذه القرى كانت في زمامات تابعة للسادة ، نسيها الناس ، وبقيت عبارات السخرية والتهكم منها في التراث الفولكلوري .

وكأنني بهذا الذي وصفته صنعت إطاراً نضع فيه عناصر الصورة ، وهي : السيد والضرائب التي تسدد للسيد قضة وعينية وعملاً (أعمال السخرة) . من كان هذا السيد ؟ وكيف كانت الضرائب ؟ في الحالة العادية التي أتناولها كانت الضرائب المفروضة على الفلاحين في عام ١٧٨٩ خفيفة ، وكانت أعمال السخرة التي يكلفون بها قليلة عبارة عن يومين أو ثلاثة أيام في العام (في حرق الأرض وخدمة العربات) ، وما كانت هناك من منازعات قد تحتدم بشيء من العنف إلا في أمر استخدام الغابات .

ولكن الأحوال يتغير كثير منها من مكان لآخر . ولهذا كان علينا لكي نكون صورة صحيحة أن نعدد الرحلات إلى العديد من الأماكن : فلنذهب إلى نيبور Neubourg في نورمانديا مع أندريه بليس André Plaisse^(١١٧) ، وإلى مونتساركيو Montesarchio في مملكة نابلي مع جيرار ديليل Gérard Delille^(١١٨) ، وإلى جيمو Gémeaux في بورجونديا مع إيغون بيزار Yvonne Bézard^(١١٩) ؛ وسنذهب بعد قليل إلى قرية مونتالديو Montaldeo برفقة جورجيو دوريا Giorgio Doria . وليس هناك بطبيعة الحال ما يعدل النظر المباشر المدقق ، ومن هنا تكتسب الكتب التي يصف فيها أصحابها القرى بناء على مشاهدة واعية أهمية خاصة ، ومن هذه الكتب كتب كثيرة ممتازة .

ولكن مشكلتنا لا تنحصر في النظر إلى هذه أو تلك المنطقة التي كانت خاضعة لهذا أو ذاك السيد . وإنما السؤال الذي يشغل بالنا سؤال عام ، هو : ما هي الأسباب التي يرجع إليها بقاء نظام السادة الإقطاعيين ما يربو على ألف عام حتى وصل إلى مشارف العصر الحديث ، فهو نظام تعود بداياته على الأقل إلى الإقطاعيات الكبيرة في الدولة الرومانية الشرقية ؟

ولنذكر أن نظام السادة هذا لم يكن بمنأى عن الصعاب والمحن . فقد كان السيد مقيداً من موقعه العالي بقيود نظام الإقطاع ، وكانت قيوداً حقيقية ، ليست من صنع الخيال ، منها ما كان يلزمه بدفع رسوم إقطاعية لم تكن بالهينة ، ومنها ما كان يلزمه بوعود وعهود ، وما كان يتسبب عنه النزاع والشحناء ؛ ثم كانت هناك ضرائب إقطاعية يؤديها السيد



قصر من قصور السادة كُسيّ سقفه بالقرميد الذهب ، يهيمن على قريته ، بني على النمق
 البورجوندي : تلك هي قرية لاروشبوا La Rochepot على الطريق الصاعد إلى أرنيلونوق
 . Côte-d'Or Arnay-le-Duc ، على الساحل الذهبي الكونتور

الإقطاعي إلى الأمير ، وكانت في بعض الأحيان باهظة . ويذهب جان ماير Jean Meyer إلى أن دخل السادة النبلاء في القرن الثامن عشر (ونلاحظ أنه يتحدث عن النبلاء في منطقة بريتانيا ، وتلك حالة خاصة) كان يقطع منه على سبيل الضرائب والرسوم ما بين ١٠٪ و ١٥٪ سنوياً (١٢٠) . وكان فويان Vauban يقول فيما مضى « إننا لو دققنا النظر وجدنا أن النبلاء كانوا يتحملون بما لا يقل عما يتحمله الفلاحون » (١٢١) وهذه عبارة لها دلالتها على الرغم مما يشوبها من مبالغة .

أما الضرائب والرسوم التي كان السادة الإقطاعيون يحصلونها من الفلاحين فقد اتجهت على مر الزمن إلى الانكماش المتزايد حتى أصبحت ضئيلة في نهاية الأمر . كانت الضرائب التي فرضت على الفلاحين نقداً قد تحددت في القرن الثالث عشر ، فأصبحت بمرور الزمن قليلة القيمة على نحو مذهل . كذلك تغيرت حال أعمال السخرة التي فرضت على الفلاحين فقد عم الاتجاه في أوروبا إلى دفع بدلية مالية تغني عنها وحدث ولا حرج عن قرن الخبز العادي الذي كان على الفلاح توريده إلى السيد ، فقد أصبح بمرور الزمن حفنات قليلة من العجين يحملها الفلاح كل أسبوع إلى القرن . وكانت بعض الضرائب العينية قد أصبحت رمزية : حيث أدى تقسيم هذه الضرائب على فلاحين متعددين إلى أن بعض الفلاحين كان عليهم أن يؤدي إلى السيد ربع ديك ، والبعض الآخر نصف الربيع أو ربع الربيع ! (١٢٢) وكانت محاكم السيد الإقطاعي سريعة في الحكم في القضايا الصغيرة ، ولكن رسومها وغراماتها لم تكن تكفي لدفع رواتب للقضاة الذين يعينهم السيد ، فلم يكن القضاة يجدون ما ينفقون منه على معيشتهم . في جيممو بمنطقة بوجونديا الفرنسية كان مجموع ما دخل خزانة السيد في عام ١٧٥٠ أو نحوه هو ٨١٥٦ جنيه من نوع الليفر لم تمثل الرسوم القضائية والغرامات سوى ١٢٢ جنياً . (١٢٣) وقد استمر هذا الانكماش وساعد عليه أن السادة الإقطاعيون أصحاب الثراء الذين كان يمكنهم أن يدافعوا عن حقوقهم المالية المحلية تركوا السكنى في أراضيهم ، وانتقلوا إلى المدن .

ومن العوامل التي لعبت دوراً ضد السادة الترف المتزايد الذي اتسمت به الحياة العصرية ، وحرص السادة على اللحاق به مهما كان الثمن ففسعوا إلى الاقتراض ، وقرعوا أبواب المقرضين في المدينة فأسعدوهم كما أسعدهم الفلاحون . وإليك هؤلاء السادة آل سوتافان الذين طال بقاؤهم في أراضيهم بمنطقة بوجونديا ، فقد كانت أراضٍ شاسعة مكنتهم من أن يتجاوزوا الظروف الصعبة والتقلبات الاقتصادية دون خسارة كبيرة ، حتى جاءت الرفاهية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فألقت في طريقهم بصعاب مباغتة لا قبل لهم به . كانوا يحققون دخلاً عالية ، ولكنهم كانوا ينفقونها دون تبصر ، ومازالوا يبدؤون حتى أفلسوا (١٢٤) . وما كان مصيرهم هذا شيناً فريداً ، بل كان في الحقيقة مصيراً عادياً متكرراً لمن على شاكلتهم .

أضف إلى ذلك ما كانت تحدثه الأزمات السياسية والاقتصادية ، التي كانت تقتلع قطاعات كاملة من عالم السادة . في عصر الملك شارل الثامن ، ولويس الثاني عشر ، وفرنساو الأول وهنري الثاني ، كان على السادة أن يبرحوا أراضيهم ويرافقوا جيوش الملك إلى إيطاليا في الصيف ، ويعودوا إليها في الشتاء حيث لا زراعة . ولكن هذه المحن كانت محتملة بالقياس إلى مهالك الحروب الدينية ، فقد اشتعلت نيران الحروب الدينية بعد عام ١٥٦٢ وكانت كالهواية السحيقة التي ابتلعت الكثيرين في غياهبها . وحدث الكساد الاقتصادي في تسعينيات القرن السادس عشر فزاد الطين بلة . وعجل بالأزمة ، وكانما فغرت الهواية فاما على سعتها في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها وضاع فيها من النبلاء من ضاع ، وكانوا من قبل من أولى العزة والثراء . وزاد اللهب اشتعالاً نتيجة لما قام به الفلاحون من ثورات رهيبة ، لم تكن ألسنتها تهدأ إلا لتستعر من جديد ، وكانت في كل مرة تضطر السادة إلى مزيد من التنازلات .

كان نظام السادة يعاني من أوجه الضعف ، ويتعرض للقوى المعادية ، ولكنه مع ذلك ظل على قيد الحياة لم يمض . ولهذه الظاهرة أسبابها . كان السادة الذين يتهاوون يتركون أماكنهم لسادة آخرين يخلفونهم ، وكان هؤلاء السادة عادة من البورجوازيين الأغنياء ، ولكنهم لم يكونوا أقل حرصاً على نظام السادة من السادة الأصلاء . وإذا كان الفلاحون قد قاموا بثورات ، واستخدموا العنف ، فقد رد السادة على ما واجههم . ولنا أن ننظر إلى فرنسا عشية الثورة الفرنسية ، لنجد أن الفلاحين لم يكن من السهل تجريدهم من حقوقهم ، وأن السادة أيضاً لم يكن من الممكن تجريدهم من امتيازاتهم . أو لنقل إن السادة كانوا إذا فقدوا بعض امتيازاتهم ، اجتهدوا في الحفاظ على ما تبقى لهم أو سعوا إلى الحصول على امتيازات أخرى .

والحقيقة أن الأمور لم تكن كلها في غير صالح السادة النبلاء . فقد كان السادة النبلاء في فرنسا قبل عام ١٧٨٩ يتحكمون بلا شك في ٢٠٪ من الأراضي الزراعية في فرنسا (١٢٥) . فكانوا ممثلاً يحصلون على ضرائب على بيع الأراضي الزراعية التي تقع في حدود إقطاعياتهم ، وكانت هذه الضرائب التي تذهب إلى جيب السيد النبيل عالية (تصل إلى ١٦ أو ٢٠٪ إذا أخذنا بسعر البيع في نيبور بمنطقة نورمانديا) . ثم أن السيد لم يكن يحصل فقط على ضرائب على الأطنان ، بل كان يملك مساحات كبيرة من الأرض ، فكان يملك ضيقة قريبة ، وقطعاً كبيرة من أجود الأراضي ، كان يستغلها بنفسه أحياناً أو يؤجرها أحياناً أخرى . وكان يملك نصيباً كبيراً من الغابات والمروج المسيجة ، والأراضي البور والمستنقعات . وكان السيد البارون في نيبور يحقق من الغابات ٥٤٪ من دخله الذي لم يكن يستهان به قبل عام ١٧٨٩ (١٢٦) . أما المساحات البور ، فكانت إذا استصلحت قطع منها ، أعطاهما السيد لمن يزرعها مقابل تحصيل نسبة من المربود كانوا يسمونها

شامبار champart وهي نوع من ضريبة العشر dime . ثم إن السيد كان له امتياز يستحق أن ننوه به على نحو خاص : كانت له الأولوية في شراء كل أرض يريد صاحبها الخاضع له أن يبيعها ، لأن عودة الأرض إلى الإقطاعية كان حقاً من حقوقه . وسواء ترك الفلاح أرض الالتزام ، أو خلّت هذه الأرض من المالك أو الحائز لسبب أو آخر ، فقد كان للسيد الحق في أن يعطيها لمن يستغلها أو يؤجرها أو يضمها إلى إقطاعيته . بل كان له في بعض الحالات الحق في نزع ملكيتها وضمها إلى إقطاعيته . وكان للسيد الحق في أن يفرض ضريبة على الأسواق العادية ، والأسواق الموسمية ، وفرض ضريبة جمركية على ما يمر من خلال أراضيه . وعندما قامت السلطات في القرن الثامن عشر ، في إطار سعيها لتسهيل التجارة ، بحصر كل نقاط الجمارك المقامة على الطرق ، حتى تشتريها من السادة الذين فرضوها ، تبين أن عدداً منها كان حديث العهد ، فرضه السادة الإقطاعيون غصباً .

والخلاصة أن حقوق السادة النبلاء كانت تتيح لهم إمكانيات كثيرة للمناورة . من هذا القبيل ما نجح فيه السادة المتأمنون على مستنقعات منطقة البواتو في القرن السادس عشر (١٢٦) ، ولا يعلم إلا الله كيف نجحوا في ذلك ، في ضم الأراضي بعضها إلى البعض وتكوين تلك الضياع المسورة المؤجرة بأسوارها المميزة التي طبعت المنطقة الجديدة بطابعها . وكان هذا الذي صنعوه تغييراً حاسماً . وقد فعل الإقطاعيون في مملكة نابلي شيئاً مماثلاً ، حيث ضموا الأراضي الداخلة في زمام إقطاعياتهم معاً على هيئة محميات كانوا يسمونها سكارتسه scarze .

ونتهي هذا العرض قائلين إن حرية الفلاحين ، على الرغم من أهميتها الجوهرية في حد ذاتها ، لم تكن لها آثار اقتصادية تذكر . فتحرر الفلاح بتحويله من عبد لصيق بالأرض إلى فلاح حر ، يعني أنه ينال حق بيع الأرض التي يمتلكها في زمام السيد ، والحق في أن يذهب إلى المكان الذي يريد الذهاب إليه . وهذا واعظ من جنوب النمسا يمتدح في عام ١٦٧٦ زمانه فيقول : « الحمد لله ، لم يعد في المنطقة عبيد الأرض ، وأصبح في مقدور كل إنسان اليوم ، بل أصبح عليه أن يعمل حيث يريد . » (١٢٨) . ولعلنا أن نلاحظ ما تضيفه عبارة « أصبح عليه » إلى عبارة « في مقدور » ، وكيف تجرد عبارة « حيث يريد » من معناها ! لقد أصبح الفلاح حراً ، ولكنه كان عليه أن يخدم ، وأن يفلح الأرض التي ظلت تابعة للسيد . لقد أصبح حراً ولكن الدولة كانت تفرض عليه الضرائب حيثما ذهب ، والكنيسة تحصل منه على العشر ، والسيد يحصل منه العوائد . وليس من الصعب أن نخمن النتيجة التي انتهت إليها هذا الوضع : في منطقة البوفييزي في القرن السابع عشر انخفض دخل الفلاح بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ ٪ نتيجة لهذه الضرائب والعشور والعوائد بمختلف أنواعها (١٢٩) . وهناك دراسات أخرى في أماكن أخرى تصل إلى نتائج مشابهة . وكانت الجماعة المهيمنة ، جماعة السادة ، تسعى في كل مكان إلى تعبئة وزيادة الفوائد الزراعية لصالحها . ولا

يتصورنَّ أحدُ أن الفلاحين لم يكونوا يدركون هذا ، كانوا يدركونه ، ويثرون عليه . ولنذكر الحفاة ثوار نطقة نورمانديا في عام ١٦٣٩ كيف شجبوا في منشوراتهم نظار الزراعة والمتزمنين الذين يستزرعون الأرض ويلتزمون بجمع وتسديد ضرائبها : « هؤلاء الذين أثروا ... على حسابنا ولبسوا الستان والقטיפيَّة » زمرة اللصوص الذين ياكلون خبزنا » (١٢٠). وفي عام ١٧٨٨ قال الفلاحون عن القساوسة المتصرفين في أطيان الأوقاف الدينية « إنهم يعيشون حياة الدعة والسعة ولا يفكرون إلا في أن يسمنوا مثل الخنازير التي تغلف لتذبح في عيد الفصح » (١٢١) ولكن ما الذي كان يمكن أن ينتظره الفلاحون من هذه الزمرة من البشر الذين كانوا كما كتب جالانتي Galanti ، وهو اقتصادي من أبنا- نابلي ، يقول : « الفلاح حيوان شغل لا ينال من القوت إلا ما يقيم أوده ويمكَّنه من حمل الأثقال » (١٢٢) فهو يأكل لقيمات يقمن صلبه ، وعليه أن يخلف أولاداً على شاكلته ، وأن يستمر في أداء مهمته جيلاً بعد جيل . أما السادة في ذلك العالم الذي كانت المجاعات تهدده ، فكانوا في الجانب الأيمن الذي ينعم بالراحة : وكانوا يدافعون عن امتيازاتهم ، ويدافعون في الوقت نفسه عن الأمان والتوازن في مجتمعهم . وعلى الرغم مما يبدو في هذا الكلام من تضارب فإن هذا المجتمع وجِدَ لكي يساندهم ، ويدعمهم ، ولكي يؤكد مع ريشليو أن الفلاحين « مثل البغال التي اعتادت العمل الشاق فالراحة الطويلة تضرها أكثر مما يضرها الكد » (١٢٣). هناك إذن أسباب عديدة جعلت مجتمع السادة النبلاء الإقطاعيين ، على الرغم مما وجه إليه من ضربات ، وما ناله من هزات لا تنتهي ، يبقى ، ويعيد تكوين نفسه على مر القرون ، ويتمكن من التصدي ، على مستوى الأرياف ، لكل شيء ، لا بدور في فلكه .

في مونتالديو

ولنفتح قوساً لنقوم برحلة قصيرة في الخيال إلى قرية إيطالية صغيرة حكى لنا أحد المؤرخين تاريخها ، فأبدع ، ذلكم هو المؤرخ جورجو دوريا الذي ورث أوراق أسرة عريقة من أسر جنوة ، فهو سليل شريف مونتالديو Montaldeo وسيدھا (١٢٤) .

وكانت مونتالديو قرية بائسة ، لا يربو تعداد أهلها على ٢٠٠ نسمة إلا قليلاً ، وتقل مساحتها عن ٥٠٠ هكتار قليلاً ، وكانت تقع على حدود ميلانو مع أراضي جمهورية جنوة ، وتتصل بالسهل اللومباردي و بالآبينين . وكان زمام القرية الضئيل بتلاله **إقطاعية** تتبع الإمبراطور . وفي عام ١٥٦٩ اشتراها آل دوريا من آل جريمالدي ، وكانت الأسرتان من نبلاء المال والأعمال في جنوة . من تلك الأسرة التي لا تجد غضاضة في أن تنضم إلى زمرة أصحاب الإقطاعيات ، وكان شراؤها للإقطاعيات يعني وضع رؤوس أموالها في مأمن ، كما أن الإقطاعيات كانت بمثابة ملاذ لها على أبواب المدينة تلوذ به عن الضرورة ، وكان ذلك الاحتياط مفيداً في وقت كانت فيه الحياة السياسية مضطربة . ولكن هذه الأهداف لم

تمنعهم ، وهم التجار الشطار ، من أن يدبروا أمر الإقطاعية بالحكمة ، فلم يسرفوا ولم يقتصروا ، ولم يغامروا بالبدع والمحدثات .

وكتاب جورجو دوريا يبين بوضوح شديد ما اتصل بين السيد الإقطاعي والفلاحين من علاقات ، وما اتخذ هذا وهؤلاء من مواقف بعضهم حيال البعض الآخر . كان الفلاحون فلاحين أحراراً يستطيعون الذهاب إلى حيث يريدون ، ويستطيعون الزواج ممن يرغبون لا قيد عليهم في هذا وذاك ، ولكنهم كانوا يائسين أشد اليأس . وحسب المؤلف الحد الأدنى لاستهلاك الأسرة المكونة من أربعة أفراد في العام فقدها بـ ٩٠ قنطار من الغلال وثمار أبي قرو ، و٥٠٠ لتر من النبيذ ، وكان هذا هو استهلاك الغالبية ، ولم يتجاوز هذا الحد إلا ثمانى أسرة من بين ٥٤ أسرة . أما ما عدا هذه الأسر الثمانية من بشر فكانوا يعانون من نقص التغذية المزمن . كانت هذه الأسرة تسكن أكواخاً من الخشب والطين ، تزداد فيها أعدادهم حتى في فترات الكوارث ، حتى ليبدو أن فترات الكوارث هذه كانت تحفز على زيادة التناسل ، وإذا لم تكن الأسرة تحتكم إلا على هكتار واحد من الأرض الرديئة ، كان عليها أن تبحث عن معاشها خارج حقلها ، فتعمل في أرض السيد أو في أطيان ثلاثة أو أربعة من الفلاحين استطاعوا أن يكونوا لأنفسهم مساحات أكبر في الزمام نفسه . فإن لم يجدوا كان عليهم أن يهبطوا السهل ويؤجروا سواعدهم في أعمال الحصاد . وربما فوجئوا في السهل بما يحزنهم ، فلم يتألوا من الأجر ما يقيم أودهم ، وكثيراً ما كان عامل الحصاد ينفق على طعامه أكثر ما يحصل عليه من صاحب العمل . حدث هذا في عام ١٦٩٥ وعام ١٧٣٥ وعام ١٧٥٦ . بل ربما وصل طلاب العمل إلى مكان العمل فلم يجنوا فيه ضالتهم ، وأصبح عليهم أن يحملوا رحلهم إلى بعيد ، ومنهم من ظل يسير ويبعث حتى وصل إلى كورسيكا .

وكانت معاناة الفلاحين يزيدها شطط الإقطاعي ومن يمثلونه ، وعلى رأسهم ناظر الزراعة ، ولم تكن عشيرة القرية بما اتخذته من مستشارين تستطيع درء هذا الشطط إلا قليلاً . كان على الفلاحين أن يدفعوا العوائد ، والإيجار ، وأن يرضخوا لشراء السيد محاصيلهم بأنخس الأثمان ، ويبيعها لصالحه ، ويأن يكون المحتكر للتسليف بالربا ، والمنفعة بما تأتي به الغرامات التي يحكم بها القضاء التابع للسيد في القرية . وكانت الغرامات تزيد عاماً بعد عام ، وكان السيد ورجاله يتحابلون بالمكر والخبث ليجعلوا من الجنت الصغيرة الكثيرة جنحاً كبيرة تحقق غرامات عالية . وهكذا كانت غرامات عام ١٧٠٠ بالقياس إلى غرامات عام ١٤٥٩ ، مع أخذ انخفاض قيمة العملة في الاعتبار ، ١٢ : ١ بالنسبة لجنت إحداء جروح في المجني عليهم ؛ وكانت ٧٣ : ١ بالنسبة للسباب ؛ ٩٤ : ١ على جنحة لعب القمار الذي كان ممنوعاً ؛ وكانت ١٥٧ : ١ لجنت الصيد ؛ و ١٨٠ : ١ بالنسبة لجنته الرعي في أرض الغير . وهكذا كان القضاء التابع للسيد تجارة رابحة .

وكانت القرية الصغيرة تعيش بمعزل عن التطورات الاقتصادية الكبيرة . إلا أن شيئاً منها مس القرية ، فتهضر بعض الفلاحين في القرن السادس عشر لنزع ملكية ، وتنازل للغير . ثم أهل هلال عصر النور والتنوير فازاح الحاجز الذي قام بين القرية والعالم الخارجي ، وتطورت الكروم حتى أصبحت زراعة غازية وحيدة مهيمنة ؛ وانتشر التبادل وأصبح هو القاعدة ، وبث التبادل التجاري النشاط في النقل بالغال وانتفع من ذلك البغالة . وتكونت في القرية طبقة شبه بورجوازية . وسرعان ما انتشرت روح التزمير بين هؤلاء المساكين فلم تكن لهم قدرة على الثورة الصريحة المعلنة . ولكن رد السيد كان عنيفاً . فإذا خرج واحد من هؤلاء على المالكوف ، كان خروجه هذا بجاجة في نظر السيد صاحب الإمتيازات الممتطي صهوة حصانه ؛ فإذا زاد الخروج عن المالكوف وارتكب الرجل وقاحة كانت تلك فضيحة بكل المقاييس . ونقرأ عن رجل اسمه بيتوللو ، وصفوه بأن رجل جديد على القرية ، ارتكب ما أثار حفيظة لسيد الماركيز جورجو دوريا . وكان هذا الرجل من البغالة الذين حققوا شيئاً من السعة في الرزق ، في عام ١٧٨٢ ، من نقل التبيذ على ظهور البغال إلى جنوة ، ومن البديهي أن نتصور أنه كان يتسم بخشونة الطبع والفظاظة التي ينسبها الناس عادة إلى البغالة . كتب الماركيز إلى وكيله ناظر الإقطاعية يقول : « إن بجاجة هذا المدعو بيتوللو تثير في نفسي القلق الشديد ، وتؤرقني البساطة التي يسبب بها الدين ... ولا بد من معاقبته ، خاصة وقد تبين أنه رجل لا سبيل إلى ترويضه وكبح جماحه ... وأياً كان الأمر فلا بد من حرمانه من كل عمل لدينا ، حتى ينوق الجوع ، وربما خفف الجوع من سوء خلقه . »

وليس من المؤكد أن الجوع يمكن أن يخفف سوء الخلق ، لأن سب الدين ، والسباب ، والتهكم غواية يستجيب لها البائس أو حاجة يحس بها ، والإنسان الذي يتعرض للذل لا يجد له من سبيل إلا التبرم ليخفف عن نفسه ، وربما خرج تبرمه بصوت مسموع أو صوت خفيض فردد عبارة شاعت شيوع الشعار في لومبارديا : « خبزي من الزبالة ، ومائي بطين القناية ، اشتغل أنت يا سيدي ، فأننا لم أعد أقوى على العمل ! » وما مرت أعوام حتى شاع على ألسنة الناس في عام ١٧٩٠ قول قصصوا به الماركيز جورجو دوريا : « ماركيز على نفسه ، لا أكثر » . وهذا هو قسيس مونتا لديو يعبر عن رأيه سالكاً طريقاً تتوازي مع طريق هذه العبارات الثورية ، فيأسف على الزمن الجديد ، ويكتب إلى الماركيز في عام ١٧٨٠ : « ... الغش والثأر والزبا والتهريب وغيرها من الرذائل تتقدم منذ سنوات بخطوات سريعة » . وترددت في ربوع إيطاليا كلها في ذلك العصر أفكار شبيهة ، حتى لقد عبر عنها عالم اقتصاد ليبرالي مثل جينوفيزي ، الذي أذهلته اتجاهات العمال في نابلي ، فلم يجد حول عام ١٧٥٨ من بوا . يصفه سوى : النظام العسكري والضرب بالنبوت^(١٢٤) منذ ذلك

الحين زاد الموقف كنفهراً في مملكة نابلي التي انتشر فيها العصيان الاجتماعي انتشار الوياء . ونلاحظ أن العمال الزراعيين المشتغلين باليومية أصبحوا منذ عام ١٧٨٥ وما بعده يتلقون ضعف الأجور التي كانوا يحصلون عليها في السنوات السابقة ، في وقت كانت أسعار المواد الغذائية فيه قد انخفضت . كما نلاحظ أنهم أطالوا فترة الراحة التي كانوا يأخذونها في منتصف النهار لكي يهرعوا إلى الغرز فيضيعوا فيها فلوسهم على الشرب ولعب القمار (١٣٦) .

اجتياز

السدود

كان السادة والفلاحون يقيمون السدود ، وكانت الرأسمالية تجتازها أو كانت في بعض الظروف تحول اتجاهها ، وكانت في حركتها هذه نحو تغيير البنيات تعتمد على مبادرات من داخل نظام السادة الإقطاعيين نفسه أحياناً ، ومن خارجه أحياناً أخرى . أما ما كان يحدث من داخل النظام ، فربما كانت هناك رأسمالية في داخل النظام الإقطاعي مارسها السيد الإقطاعي أو قلدها أو حاول ابتداعها . وربما كانت الرأسمالية رأسمالية نبعت من الفلاحين ، منذ أن نجح المزارعون الكبار .

أما ما كان يأتي من الخارج فكان يتمثل في ألوان من التغلغل أثقل وزناً ، كانت أموال المدينة تنساب نحو الأرياف في تيار عارم لا ينتهي إلى نهاية ، وربما تعثر هذا التيار في الريف إذا كان أصحاب المال من أهل المدينة يهدفون من شراء الأرض هناك الرفعة الاجتماعية أو الترف . وربما بث التيار الحركة في كل شيء وقلب الأحوال حتى إذا لم يؤد على الفور إلى تحقيق استغلال من النوع الرأسمالي الخالص . إن النقطة الحاسمة التي ينبغي على العصا السحرية أن تمسها هي نقطة وصل الإنتاج الزراعي بالاقتصاد العام ، والنجاح في ربط الإنتاج الزراعي بالنظام الاقتصادي في مجموعه . من أمثلة ذلك ما قام به رجال المال والأعمال من أهل جنوة بالاستجابة لطلب السوق الخارجية المبشر بالأرباح في القرن الخامس عشر ، من إدخال زراعة قصب السكر في صقلية وإنشاء معامل السكر ؛ ومن الأمثلة أيضاً قيام تجار تولوز الكبار في القرن السادس عشر بإدخال زراعات النيلة في منطقتهم ، باعتبارها من الزراعات المطلوبة في الصناعة ؛ وانتشار الكروم في مناطق بورديلييه Bordelais وبيروجونيا Bourgogne في القرن السابع عشر في أبعديات كبيرة ، حيث حقق من ورائها رؤساء ومستشارو برلمان بورو Bordeaux وديجون Dijon ثروات لا يستهان بها . وكانت أشكال هذا التغلغل من تقسيم المهام والأنوار ، وإنشاء شبكة استغلال رأسمالية ، كانت واضحة المعالم في بورو (١٣٧) كانت تتكون من : مدير يتولى إدارة عملية

استغلال الأبعدية في مجموعها ، ومن رجل أعمال يتولى الإشراف على زراعة الكروم ، يساعده رئيس الأنفار المكلف بأمور الزراعة ، ورئيس الكروم المكلف بالكروم ويعصر النبيذ ويأتمر بأمره عدد من العمال المتخصصين . أما في منطقة بوجونديا (١٢٨) فلم يكن التطور قد تقدم على هذا النحو ، حيث كانت بساتين الكروم ، والسفوح المتزرعة بالكروم حتى مطلع القرن السابع عشر ضمن أملاك طائفة دينية ، وجاء مستشارو برلمان ديجون وعرضوا على رجال الدين من طائفة السيسترسيين مبالغ سخية ، واشتروا الضياع الجيدة . وهذا مثل من أمثلة كثيرة شبيهة . وجاء الملاك الجدد الذين عرفوا كيف يروجون منتجاتهم ويحسنون تسويقها ، بل لقد انتقل بعضهم إلى الموقع وسكنوا القرى على السفح ، وكانت قرى في أماكن متوسطة الارتفاع ، حواريها ضيقة ، وأسوارها عتيقة ، وقبأ الخزين فيها مسكنة هزيلة ، ومن تحت شوارعها العالية بعض الدكاكين ومحلات الحرفيين . وما يأتي السادة إلى القرية حتى ترتفع فيها بيوت السادة الجميلة ، في قرية بروشون Brochon بلغ عدد البيوت الجميلة ٣٦ بيتاً ، وفي قرية جيفريه ٤٧ Gevrey بيتاً . وكان هذا نوعاً من الاستعمار ، من فرض الوصاية ، من الإشراف المباشر على إنتاج سهل التسويق يضمن أرباحاً عالية .

من هوامش أوروبا

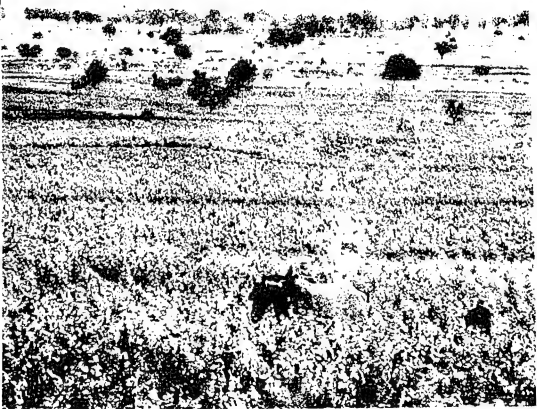
إلى قلبها

لو أننا استرسلنا في تتبع هذه الرأسمالية الزراعية ، لتشتتنا وسط مئات من الحالات الخاصة ، ولهذا فخير لنا أن نحاول اختيار بعض الأمثلة ذات الدلالة . ومن البديهي أن نبقى في حدود الخبرات الأوروبية ، إما في أوروبا بمعناها المحدد ، وإما على هوامشها الشرقية ، وإما على هوامشها الغربية في ذلك المختبر الخارق للمالوف الذي مثلته أمريكا الأوروبية . وستتاح لنا الفرصة لكي نتفحص سياقات مختلفة نرى فيها إلى أي حد استطاعت الرأسمالية أن تتغلغل في أنظمة تختلف عنها في هيكلها ومبناها ، وأن تحدث فيها اختراقات مباشرة ، أو تكثفي بالسيطرة من بعيد على الإنتاج ، ممسكة في يدها عنق الزجاجة وهو التوزيع .

الرأسمالية

والاستعباد الثاني

لم أضع هذا العنوان استجابة لرغبة في صياغة عنوان يعبر عن التناقض . وأقصد بالاستعباد الثاني ذلك المصير الذي كان ينتظر الفلاحين في الشرق الأوروبي ، فقد كانوا أحراراً في القرن الخامس عشر ، وتغير مصيرهم إبان القرن السادس عشر ، ثم انقلبت الأمور نحو الاستعباد في بقاع شاسعة تمتد من بحر البلطيق إلى البحر الأسود ، إلى

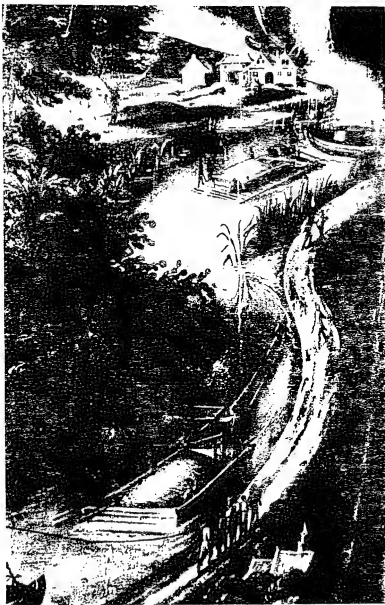


الكروم في منطقة بوجيبليه Beaujolais (على مقربة من بيلليل سور سون Belleville-sur-Saône)

البلقان، إلى مملكة نابلي ، إلى صقلية ، ومن موسكوفا (التي كانت حالة خاصة شديدة الخصوصية) عبر بولندة وأوروبا الوسطى ، إلى خط تقريبي يبدأ في هامبورج وينتهي في البندقية مروراً بفيينا .

ما هو الدور الذي لعبته الرأسمالية في تلك البقاع ؟ يبدو أن الرأسمالية لم تلعب دوراً ، فقد سارت القاعدة على الحديث عن العودة إلى الإقطاع ، عن النظام الإقطاعي أو النهج الإقطاعي . والكتاب العظيم الذي ألفه فيتولد كولا Witold Kula^(١٢٩) يحلل خطوة خطوة ما يمكن أن تكون حلقاته قد اتصلت في القرون من السادس عشر إلى الثامن عشر من « حساب اقتصادي » قام به الفلاحون المستعبدون في بولندة وسادتهم ، وهو بهذا يوضح الأسباب التي تبين أنهم لم يكونوا رأسماليين « حقيقيين » ، ولن يكونوا كذلك قبل القرن التاسع عشر .

فقد أدت التطورات الاقتصادية في بدايات القرن السادس عشر ، وكانت تطورات ذات تأثيرات مزبوجة أو ثلاثية الأبعاد ، إلى دفع أوروبا الشرقية نحو مصير نصف بئس استعماري الطابع ، حيث أصبح عليها أن تنتج المواد الأولية ، ولم تكن سمة الاستعباد الثاني هي السمة الوحيدة بل السمة الأكثر وضوحاً لهذا المصير الذي دفعت إليه أوروبا الشرقية . نلاحظ في كل أصقاع هذه المنطقة ، مع اختلافات بحسب العصور والأماكن ، أن الفلاح وقد التصق بالأرض ، لم يعد - إما من الناحية القانونية أو من الناحية الفعلية - يتمتع بحق الانتقال الحر ، ولم يعد ينعم بالتسهيلات التي أتاحت له لقاء دفع مبلغ من المال حرية اختيار الزوجة من خارج الزمام ، ولم يعد ينعم بتسييلات البدلية التي حررت من دفع العوائد العينية والخدمة المسخرة لقاء دفع تعويض مالي . بل أخذت السخرة توسع إطارها توسيعاً هائلاً فاق كل الحدود . كانت السخرة في بولندة^(١٣٠) حول عام ١٥٠٠ قليلة الشأن ، لا تذكر ؛ أما لوائح عام ١٥١٩ وعام ١٥٢٩ فقد حددت السخرة بالعمل يوماً كل أسبوع ، وهو ما يعني ٥٢ يوماً في العام ؛ حتى جاءت الفترة حول عام ١٥٥٠ فإذا بالسخرة ثلاثة أيام أسبوعياً ؛ أما حول عام ١٦٠٠ فكانت ستة أيام أسبوعياً . وتبين نفس التحول في المجر أيضاً ؛ بدأت السخرة بيوم في الأسبوع في عام ١٥١٤ ، ثم أصبحت يومين ثم ثلاثة أيام ، ثم كانت أسبوعاً للسخرة وأسبوعاً بغير سخرة ، ثم ألغيت كل اللوائح وأصبحت السخرة طبقاً لأمر السيد الذي لا راد له^(١٣١) . في ترانسلفانيا - وسط رومانيا - كانت السخرة أربعة أيام أسبوعياً . وترك السيد للفلاحين يومين بغير سخرة علاوة على يوم الأحد . فإذا نظرنا إلى ليفونيا على بحر البلطيق^(١٣٢) وجدنا لائحة عام ١٥٨٩ - ١٥٩٠ تنص على أن « على كل عبد من عبيد الأرض أن يعمل يومياً على سبيل السخرة ، سواء استخدم في العمل الثيران أو البغال » العبارة واضحة المعنى . تبين أن السخرة كانت طوال الوقت .



كانت الغلال تأتي عبر نهر الليسلا في بولندة إلى ميناء جدانسك (دانتسج) إما في سفن أو عيارات بسيطة أو أطواف مكونة من جذوع الشجر تربط بعضها إلى اليمض الآخر وفي أسفل الصورة إلى اليسار مقدمة مركب وثرى عمالاً يحمونها بحبل .

ونجد الوثائق الرسمية في شليزيا السفلى تنص بعد قرنين من الزمان وفي عام ١٧٩٨ على وجه التحديد على أن «السخرة المقروضة على الفلاحين بغير حدود»^(١٤٢) . ونجد في سكسونيا بألمانيا أن هناك ما يشبه تجنيد الشباب لعامين أو ثلاثة أعوام في خدمة السيد^(١٤٣) . وفي روسيا أتاح غرق الفلاحين في الديون للسادة النبلاء أن يلزموا الفلاحين الخاضعين لهم على التوقيع على عقود تربطهم بالأرض ، وكان ذلك نوعاً من «الاستعباد الاختياري» كما قيل ، ثم قن فيما بعد^(١٤٤)

وخلاصة القول إن قاعدة السخرة لمدة ستة أيام أسبوعياً اتجهت إلى التطبيق بدون استثناء تقريباً ، سواء اتخذت هذه القاعدة شكلاً منظماً أو ضمناً ، وعلى اختلاف الأنماط . وربما كان من الضروري أن نخرج عن هذا الإطار الفلاحين الذين كانوا يعملون في الأبدعيات الأميرية وفي الحيازات الضيقة الخاصة بالمدن . ومن المحتمل أن يكون نظام السخرة في بوهيميا وبروسيا الشرقية أقل وطأة . فليست لدينا في الحقيقة إحصائيات ، وبالتالي لم ترسم خرائط ، لأن ظروف السخرة كانت من التباين بحيث جعلت عمليات الحصر الإحصائي وتفرغ الإحصائيات في صورة خرائط غير ممكنة ، فلم تكن السخرة تكف عن التكيف مع الأوضاع المحلية للمجتمع ومع أشكال عمل الفلاحين . كانت أعمال السخرة التي يلزم بها الفلاحون أعمالاً تستخدم فيها الحيوانات المكنته عندما يكون السادة المستغلون من أصحاب الضياع الواسعة التي أعادوا لها حيوانات الجر الوفيرة ، وكانوا يتدبّون للإشراف على هذا العمل ابناً من أبنائهم أو تابعاً . ولكن أعمال السخرة التي تستخدم فيها الحيوانات المكنته والأدوات الزراعية التي تجرها هذه الحيوانات ، وكانوا يسمونها في البلدان الألمانية Spanndienste أو Spannwerke ، لم تكن تعفي من أعمال السخرة اليدوية Handwerke : وكما أننا نجد في القرى التابعة للسادة الإقطاعيين فلاحين صغار وأجراء ، لا يمتلكون أرضاً ، كذلك نجد تصنيفات متنوعة للعمل ، ونوعيات مختلفة للمحاسبة تسجل في دفاتر الحسابات . كانت السخرة تشمل كل أنواع العمل ، من الخدمة في البيوت ، إلى العمل في الحظائر والاسطبلات ، وشون الغلال ، وحرث الأرض ، وتجهيز التبن ، والحصاد ، والنقل ، وتثبيت الطين . وقطع الشجر ، أي أنها كانت تعبئة هائلة للقوى العامة الريفية ، تحولت إلى ما يشبه الوضع الطبيعي . وكان من السهل دائماً الضغط على الفلاحين المسخرين إذا نقاعسوا ، بأن تزداد ساعات العمل المقروض عليهم ، أو تسنع الحيوانات عنهم ليعملوا بأيديهم ، أو زيادة وزن الحملات المطلوب نقلها ، أو إطالة المشاوير عليهم ، أو التهديد عند الضرورة

ولزيادة حدة السخرة عامة في بلدان الشرق الأوروبي أسباباً داخلية وخارجية ذي وقت واحد ، أما الخارجية : فتمثلت في الطلب الضخم في أوروبا الغربية على الطعام وعلى المواد

الأولى . وابتنى على هذا الطلب الضخم حافظ قوي في أوروبا الشرقية على الإنتاج من أجل التصدير . وأما الداخلية : فتتمثل في أن التنافس الذي حدث بين النبوة والمدن والسادة الإقطاعيين ، كان السادة الإقطاعيون في كل مكان تقريباً ، باستثناء روسيا ، في موقع القوة والهيمنة . وإذا كانت المدن والأسواق الحضرية قد تدهوت ، وإذا كانت النبوة قد وهنت وضعت ، فإن السادة الإقطاعيين حققوا ما حققوا من نجاح لأنهم كانوا قابضين على زمام القوى العاملة وعلى الأرض المنتجة . كانت السخرة هي المحرك الذي حرك ما أساءه المؤرخون الألمان نظام سادة الضياع Gutsherrschaft ، على عكس نظام سادة الإقطاعيات Grundherrschaft التقليدي . بالنسبة لمنطقة سيليزيا في القرن الثامن عشر توصلت الحسابات إلى الأرقام التالية : كان عدد يوميات العمل بالسخرة في العام ٢٧٢٦٢١ يومية باستخدام الخيول المكنته اثنين اثنين ، و٤٩٥١٢٧ يومية باستخدام الثيران المكنته . وتقابل هذه الأرقام بالنسبة لمنطقة مورافيا ٤٢٨٢٠٠٠ يومية باستخدام الخيول المكنته ، و١٤٠٩١١٤ يومية باستخدام الثيران المكنته (١١٦) .

ولم يكن هذا النظام ليقوم بين يوم وليلة ، بل مر بمراحل من التدرج والتكيف ، وتخللت مساره أحداث العنف . في المجر انهزمت هوجة الفلاحين في بوسا Dosza في عام ١٥١٤ (١١٧) وأعقب هذه الهزيمة صدور قانون فيربوس Werböcz الذي تضمن إعلان الاستعباد الدائم perpetua rusticitas للفلاحين . ثم أعيد إعلان الاستعباد مرة أخرى بعد قرن من الزمان في مجلس الطبقات في عام ١٦٠٨ بعد حدوث هوجة الهايوك Haidouks وكانوا فلاحين هربوا من السخرة ، وعثوا في الأرض فساداً ، فاسترسلوا في السلب والنهب ، وكانت لهم اشتباكات عارمة مع الأتراك .

وكان السلاح الذي لجأ إليه الفلاحون في مواجهة السيد إذا أثقل عليهم وتجاوز الحدود هو الهرب . وهل كان السيد يستطيع أن يمسك بخناق رجل يهرب متخفياً في قطع من الليل مظلمة ، يركب عربته الخشبية ، ومعه زوجته وأولاده وحاجياته المصروفة ، ويسحب معه بقراته؟ وما تنور عجالات العربية بضعة نورات حتى يصادف في الطريق إخوة له في البؤس يتواطؤون معه ، ويقدمون إليه العون حتى ينتهي إلى ضيعة أخرى عليها سيد آخر ، أو ينضم إلى عصابة من الخارجيين على القانون . في منطقة لاويزيتس Lausitz ، بعد أن وضعت حرب الثلاثين عاماً أوزارها في عام ١٦٤٨ تزايدت شكاوى السادة الغاضبين الحائقين أمام المجلس (١١٨) من هرب فلاحيههم ، وطالبوا على الأقل بمعاقبة أولئك الذين يساعدون الهاربين ويستقبلونهم ، ويأمن تقطع أذانهم ، أو تجدد أنوفهم ، أو توصم جباههم بالكي بحديد متأجج . وطالبوا أمير ساكسونيا الناخب في دريسدن بأن يصدر بذلك مرسوماً . وتكررت المراسيم تحرم حرية انتقال عبيد الأرض (في مورافيا صدرت

مراسيم في عام ١٦٣٨ و ١٦٥٨ و ١٦٨٧ و ١٦٩٩ و ١٧١٢ ؛ وفي شيليزيا في عام ١٦٩٩ و ١٧٠٩ و ١٧١٤ و ١٧٢٠) ، ويشهد تكرارها على عجز التشريع عن تحقيق الهدف .

ولكن السادة نجحوا في أن يدخلوا الفلاحين في الوحدات الاقتصادية المغلقة ، وكثيراً ما كانت واسعة شاسعة : ولنا أن نستشهد بضياع نبلاء من آل تشيرني Czerny في بوهيميا وآل رادسيغيل Radziwill وآل تشارتوريسكي Czartoriski في بولندا ، ووجهاء المجر الذين كانوا تجار المواشي والخمور . وكانت هذه الوحدات الاقتصادية الضخمة تعيش على مقوماتها وتكتفي بذاتها ، وكان هذا يعني أن الفلاح لم يعد على اتصال بالأسواق الحضرية التي قل عددها وانكمشت إلى حد كبير . فإذا ذهب الفلاح إلى سوق المدينة ، لم يبق إلا بالقليل الهين من البيع والابتياح ، حتى يجمع القليل من المال الذي يحتاج إليه ليسدد بعض الضرائب ، أو ليذهب إلى الحانة التي كان السيد نفسه يمتلكها فيشرب كوباً من البيرة أو كأساً من النبيذ .

على أننا إذا نظرنا إلى هذه الوحدات الاقتصادية عن كثب وجدنا أنها لم تكن تقوم على اكتفاء ذاتي حقيقي ، فقد كانت مفتوحة من أعلى . كان السيد صاحب الأرض وصاحب العبيد ، كما كان السيد الإقطاعي فيما مضى . وكان ينتج الغلال والخشب والمواشي والنبيذ ، ثم الزعفران والتبغ فيما بعد ، ليسد بإنتاجه حاجة عميل في مكان بعيد . وكان تصدير الغلال التي ينتجها السادة أصحاب الضياع يتخذ صورة نهر منهمر من الغلال ، وهكذا كان منظر نهر الفيضلا عندما يمتليء بالراكب المحملة بالغلال والمتجهة نحو ميناء جدانسك الذي أسماه الألمان دانتسيغ . أما المجر فكانت تنتج الخمور للتصدير ، وتنتج المواشي للتصدير أيضاً تدفعها سيراً على الأقدام إلى بلاد نائية . أما أقاليم حوض نهر الدانوب فكانت تنتج القمح والأغنام التي كانت تصدرها إلى استانبول لتواجه شهوة إلى لحم الضأن . لا تقف عند حد . ونلاحظ في تلك المنطقة المترامية الأطراف التي أعادت الاستعباد ، أن الاقتصاد المرتكز على ضياع السادة كان هو المهيمن ، كان يحيط بالمدن ، ويسيطر عليها - وكأنما كان الريف ينتقم لنفسه من المدن على هذا النحو العجيب .

ثم إن الضياع كانت علاوة على ذلك تتخذ لنفسها ضواح خاصة بها تقوم مقام قواعد تنشيء فيها المشروعات الصناعية : قماش صن الطوب ، معامل تقطير الكحول ، معامل البيرة ، طواحين ، أفران الخزف ، أفران عالية - وكانت في شيليزيا مثلاً أفران عالية . كانت كل هذه الصناعات اليدوية تستخدم عمالة يدوية سُخِّرَت للخدمة ، وكثيراً ما كانت تستخدم مواد أولى مجانية لم تكن لهذا السبب تدخل في حساب نظام محاسبة بالمعنى الدقيق ، يكون فيه ما له وما عليه . ومن هذا القبيل قيام السادة أصحاب الضياع في النمسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بالاشتراك في إقامة صناعات النسيج . وكان

هؤلاء السادة يقومون بنشاط كبير وكانوا على وعي بإمكاناتهم ، فكانوا لا يكفون عن توسيع ضياعهم ، وكانوا يسمون هذا التوسيع Arrondierung وهي كلمة تعني أصلاً استكمال العدد أو تكملة الدائرة ، وربما استولوا على أجزاء من الغابات عنوة ، واغتاثوا على حقوق الأمير نفسه ، وكانوا يُدخلون الزراعات الجديدة ، مثل التبغ ، وكانوا يخضعون كل مدينة صغيرة تصل إليها أيديهم ، ويختالون لتكون العوائد في هذه المدينة لصالحهم^(١٢٩).

ونعود الآن إلى سؤالنا : ما هي - من بين العناصر المتعددة للاستعباد الثاني - العناصر التي تنتمي إلى الرأسمالية ؟ الإجابة ليس في هذا الاستعباد الثاني أي شيء يمت إلى الرأسمالية بسبب ، هذه هي النتيجة التي يصل إليها فِيتولد كولا ، وهو يورد في كتابه حججاً لا شك في سلامتها . ولنا أن ننطلق من الصورة التقليدية المبسطة للرأسمالي ، إذا رضينا بها ، وهي صورة تتكون من العناصر التالية : **الترشيد والعقلانية ، الحساب ، الاستثمار ، السعي إلى الحد الأقصى من الربح** . إذا حاولنا تطبيق هذه الصورة على النبلاء أو السادة في بولندة وجدنا أنها لا تنطبق . لم يكن هؤلاء السادة يصعدون عن عقلانية ، بل كانوا يأخذون الأمور ببساطة ، بين المستوى العالي للمال الذي يصلون إليه ، والمستوى المنخفض للاقتصاد الطبيعي الذي يجدونه تحت أقدامهم ، فهم لا يرهقون أنفسهم بالحساب ، لأن العجلة تدور من تلقاء نفسها . وهم لا يشقون على أنفسهم في السعي إلى خفض تكاليف الإنتاج بكل الوسائل الممكنة ، ولا يشغلون بالهم على الإطلاق بتحسين إنتاجية التربة أو الحفاظ عليها على الرغم من أنها هي رأس مالهم ؛ كانوا يصدون عن كل عملية استثمار حقيقية ، وكان كل ما يفعلونه ينبني على أساس عبيد أرضهم ، هذه العمالة المجانية التي كانوا راضين بها . وكان المحصول ، أيا كان قدره ، يمثل بالنسبة إليهم ربحاً . وتراهم يبيعون المحصول في دانتسيغ - جدانسك - ويبادلونه بمنتجات مصنعة في الغرب ، غالباً ما تكون منتجات ترفية . ويحدثنا فِيتولد كولا ، دون أن يتمكن من تتبع حلقات التغير تتبعاً دقيقاً ، أن عام ١٨٢٠^(١٥٠) شهد تغيراً ، وأن الوضع اختلف : فقد أصبح عدد كبير من ملاك الأرض يدركون أن الأرض رأسمال تدعوهم الضرورة الملحة إلى أن يحافظوا عليه ، وأن يحسنوه مهما كانت التكلفة ؛ وفكروا في عبيد الأرض ، فسارعوا إلى التخلص من هؤلاء العبيد الذين كانوا بالنسبة إليهم أوقافاً كثيرة عليهم إطعامها ، وعمالة قليلة الفعالية ، وفضلوا عليهم العمال الأجراء . وتغير « حسابهم الإقتصادي » ، ولم يعد كما كان : فإذا هو قد أصبح بعد حين حساباً مطابقاً لإدارة حريضة على مقارنة الأموال المستثمرة ، بالأموال المحققة ، والإنتاج الصافي . وهذا التناقض الذي نراه هنا ليس إلا حجة دامغة تشهد على أن السادة البولنديين في القرن الثامن عشر يدخلون في عداد السادة الإقطاعيين لا في عداد رجال المال والأعمال الرأسماليين .

ومن البديهي أن هدفي لا يتمثل في السعي إلى نحض هذه الحجة ، ولكنني على أية حال أرى أن الاستعباد الثاني يمثل غريماً للرأسمالية ، وَجَدَ في الوضع بأوروبا الشرقية منفعة ، بل وجد بالنسبة لجزء منه مبرراً لوجوده . لم يكن صاحب الضيعة الكبير رجلاً رأسمالياً ، ولكنه كان في خدمة رأسمالية أمستردام أو غيرها ، كان أداة لها ومتعاوناً معها ، كان حلقة في سلسلة أو جزءاً من منظومة . كان أكبر سيد في بولندة يتلقى عربوناً من التاجر في جدانسك ، وما كان تاجر جدانسك إلا وسيطاً ، أو قناعاً يستتر من وراءه التاجر الهولندي . كان هذا السيد البولندي الكبير من ناحية يقف نفس الموقف المنخفض المتدني الذي يقفه مربّي الماشية من أبنا ، شقبيوية Segovia في إسبانيا الذي كان في القرن السادس عشر يبيع صوف الغنم قبل أن يجرّده بوقت طويل إلى تجار جنوة ؛ أو موقف هؤلاء الزراع - الذين نراهم في العصور ، وفي كلب بقاع أوروبا - يسعون كل السعي ، بغض النظر عن العوز أو الحاجة ، إلى الحصول على عربون ، ويبيعون القمح قبل أن يحصده إلى تجار من كافة الأنواع ، منهم الكبار ومنهم الصغار ، تجار كان هذا الوضع يتيح لهم أن يحققوا أرباحاً مشروعة ، ويفسخ لهم مهرباً من قواعد السوق وأسعاره . ولعلنا نقول بنا ، على ما تقدم أن هؤلاء السادة كانوا من ضحايا الرأسمالية ، ولم يكونوا ممثلين أو مشاركين في تلك الرأسمالية ، التي كانت تتوسل من بعيد عن طريق وسطائها إلى فرض رغباتها وأنواعها واحتياجاتها على كل ما يمكن نقله بالبحر أو على صفحات الأنهار أو بالإمكانات المحدودة التي تسمح بها الطرق البرية .

نقول رداً على السؤال : لا ونعم . فهناك فرق بين مربّي الأغنام في شقبيوية أو زراع الغلال الذين لا حول لهم ولا قوة والذين يرضخون صاغرين لقانون المرابي ، وبين السيد النبيل البولندي الذي يتمتع بالقوة كل القوة ويربّج في ضيعته ، ولكنه يخسر في دانتسيج . كان هذا السيد يعتمد على قوته العظيمة لكي ينظم الإنتاج بحيث يستجيب للطلب الرأسمالي - ولكنه لم يكن يهتم بالطلب الرأسمالي إلا من حيث وظيفته بالنسبة إليه ، فهو يمكنه من تحقيق طلبه على السلع الترفية . ولنقرأ ما جاء في تقرير رفع في عام ١٥٢٤ إلى أعتاب الوصية على عرش هولندة : « كل السادة الكبار والوجهاء في بولندة وروسيا وجدوا منذ خمس وعشرين سنة السبيل إلى إرسال كل إنتاجهم من القمح عن طريق أنهار معينة إلى مدينة دانتسيج وبيعه هناك . وقد حققت مملكة بولندة والسادة الكبار فيها على هذا النحو ثراءً واسعاً . » (١٥١) وإذا نحن التزمنا بالنص الحرفي لهذا التقرير ، خرجنا بصورة لهؤلاء السادة النبلاء كما لو كانوا من أصحاب المزارع وأصحاب المال والأعمال من النمط الذي يصفه شومپيتر Schumpeter . ولكن الحقيقة غير ذلك تماماً ، إنما الحقيقة أن صاحب المال والأعمال الغربي هو الذي دق على أبوابهم ، وأن السيد البولندي كانت لديه

القدرة - كما أثبت بالدليل القاطع في الواقع الملموس - على أن يجند لخدمته الخاصة الفلاحين وشريحة لا يستهان بها من أهل المدن ، وعلى أن يسيطر على الزراعة بل والصناعة الليبوية ، أو لنقل الإنتاج في مجموعه . فلما عبأ هذه القدرة ووضعها في خدمة الرأسمالية الأجنبية أصبح ممثلاً فعالاً في داخل المنظمة . وما كان يمكن أن يوجد الاستعباد الثاني بدونه ؛ ولولم يوجد الاستعباد الثاني لكان حجم الإنتاج من الغلال الصالحة للتصدير أقل قلة مسرفة . ولولم يكن السيد قد استولى على كل وسائل الإنتاج ، وقضى على اقتصاد السوق الذي كان من قبل نشيطاً ، واستأثر لنفسه بكل وسائل التبادل التجاري ، لكل الفلاحون قمحهم أو لحملوه إلى السوق ليبيعه وليحصلوا على سلع أخرى . ليس هذا النظام نظاماً إقطاعياً ، فهو أبعد ما يكون عن الاكتفاء الذاتي ، وإنما هو نظام - كما يقول كولا بنفسه - يسعى فيه السيد بكل الوسائل التقليدية إلى زيادة كميات القمح الصالحة للتسويق . كذلك ليس هذا النظام يقيناً نظام زراعة رأسمالية حديثة على النمط الإنجليزي مثلاً . إنما هو نظام اقتصاد احتكاري ، يحتكر الإنتاج ويحتكر التوزيع ، ويضع كل شيء في خدمة منظومة عالمية هي منظومة رأسمالية ، شديدة الرأسمالية ، ما في ذلك شك (١٠٢) .

الرأسمالية

والمزارع في أمريكا

بدأت أوروبا بداية جديدة في أمريكا . وكانت تلك فرصة هائلة سنحت لها . بدأت أوروبا في أمريكا بداية اتسمت بالتنوع الذي تراكم فوق ما كان في القارة الجديدة من تنوع . دخلت أوروبا في العديد من التجارب التي انتهت بها إلى العديد المتباين من النتائج والخبرات . ففي كندا الفرنسية أقام المستعمرون نظاماً يسيطر فيه السادة من أعلى على الضياع ففشل . أما المستعمرات الإنجليزية في الشمال فقد سلكت سبيل الحرية على النحو المعروف في إنجلترا ، وكان النظام الذي اتبع هناك هو الذي انعقد له لواء المستقبل البعيد . أما الجنوب فقد أخذ بالعبودية : حيث كانت كل المزارع تعتمد على العبيد ، وبخاصة مزارع قصب السكر في جزر الأنثيل وعلى ساحل البرازيل الطويل الذي كان يمتد إلى ما لا نهاية . كذلك نشأت ضياع على رأسها سادة نشأة تلقائية وازدهرت وترعرعت في مناطق تربية الماشية ، مثل فنزويلا والمناطق الداخلية من البرازيل . أما الأنظمة الإقطاعية فقد فشلت في بقاع أمريكا الإسبانية التي كانت كثيفة السكان من السكان الأصليين . كان الفلاحون من الهنود الحمر تحت إمرة سادة من الأسبان ، ولكن الضياع التي سميت إنكومينداس encomiendas كانت تعطى للسادة على سبيل الإيجار مدى الحياة ، ينتفعون بها ، دون أن تكون إقطاعيات fiefs لهم ؛ فلم تكن الحكومة الأسبانية تريد أن تحول إلى الإقطاع هؤلاء السادة حائزي الإنكومينداس ، الإنكومينديروس ، الذين كانوا يطالبون بهذه وتلك من الحقوق .



مزرعة في إقليم برنامبوك : سكن ومعمل للسكر (ملاحونة هيدروليكية، حجر الطاحونة، شحنة القصب، الغلايات) . في خلفية الصورة المبنى الرئيسي ، ومن بعده أكواخ العبيد . من الرسوم المزينة لخريطة مأخوذة من كتاب باريلويس عن البرازيل ، الذي صدر في أمستردام باللاتينية في عام ١٦١٧ C. Barlaeus, Rerum per octennium in Brasilia et alibi gestarum ...historia

وتهمنا من بين طائفة الخبرات التي خبرها الأوروبيون في أمريكا تلك المتصلة بالمزارع . كانت هذه المزارع منشآت رأسمالية في المقام الأول، وكانت في هذا أكثر مباشرة من ضياع الاستعباد الثاني في أوروبا الشرقية : كانت تربطها بالشاطي، الشرقي للمحيط، شاطي، أوروبا ، مقومات : المال ، الائتمان ، طرق النقل ، التبادل التجاري . كان كل شيء ، يأتمر بأوامر تصدر عن بعد من إشبيلية ، قادس ، بورديو ، نانت ، روان ، أمستردام ، بريستول ، ليفربول ، لندن .

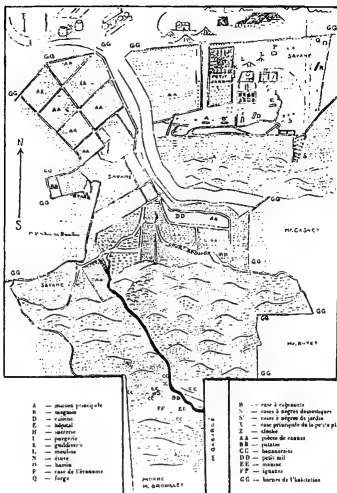
وتطلب إنشاء هذه المزارع جلب كل شيء من القارة القديمة ، ابتداءً من السادة المستعمرين من الجنس الأبيض: إلى الأيدي العاملة التي اتُّخذت من زنج أفريقيا (فلم يحتمل الهنود الحمر بالمناطق الساحلية الصدمة التي تمثلت في القادمين الجدد) : إلى النباتات نفسها ، باستثناء التبغ . وكان جلب قصب السكر يتطلب في الوقت نفسه جلب تقنية صناعة السكر التي نقلها البرتغاليون إلى مادية والجزر الثانية بخليج غينيا (جزيرة لوبرانس و ساوتومييه) مما يوحي بأن هذه الجزر كانت امتداداً أمامياً لأمريكا أو للبرازيل . وليس هناك شيء ، يكشف لنا عن أهمية استيراد تقنية التعامل مع قصب السكر مما جرى على الفرنسيين في خليج ريودي جانيرو ، وقد دفعهم إلى هناك في عام ١٥٥٥ حلم

العظمة الذي راود الأدميرال كوليني ، ولم تكن لهم خبرة بقصب السكر ، فكانوا ينقونه في الماء ويستخرجون من منقوعه نوعاً من الخل (١٥٢) .

ونشأت حقول قصب السكر الأمريكية الأولى ، ومعها طواحين [معامل] السكر وآلات استخراج السكر حول عام ١٥٥٠ على سواحل شمال شرق البرازيل ، وفي جزيرة ساو بيسينتي . وكانت مزارع السكر الأولى على شكل واحد : منخفضات تلمح فيها مسطحات مائية ، قوارب للنقل على صفحات الأنهار الممتدة بامتداد السواحل ، العربات الخشبية بعجلاتها التي تحدث أزيزاً فوق المدقات ، ثم حيوانات الجر المكنته ثلاثه ثلاثه التي كانت موجودة إلى عهد قريب حول رثيفه أو ساو سالفاور : وبيت السيد أو المبنى الرئيسي ؛ وأكوخ الغبيد التي عرفت اسم السينسالا ؛ ثم طاحونة السكر أو معمل استخراج السكر . كان السيد يزهو بنفسه عندما يمتطي صهوة جواده ، وهو السيد الذي يتأمر على أسرته - وكانت أسرة كثيرة الأفراد كثرة تفوق المعايير ، فلم تكن حرية السيد تقف عند حدود أو تجد في لون بشرة المستعبدين ما يصددها - وكان السيد يطبق على أهله عدالة نهائية لا رجعة فيها ، من قبيل العدالة في أسبرطة وفي روما أيام التروينيين (١٥٤) .

ولما كنا قد وصلنا إلى أيدينا حسابات مفصلة عن هذه المزارع ومعامل السكر فيها ، فإننا نستطيع أن نقول بادي- ذي بد ، إن معمل السكر البرازيلي لم يكن في حد ذاته استثماراً ممتازاً . فالأرباح التي حسبت على نحو يتسم بقدر مقبول من المصداقية تتراوح بين ٤٪ و ٥٪ (١٥٥) . أضف إلى هذا العائد المنخفض تأثير الظروف الجوية السيئة . وكان السيد هو الوحيد - في هذا العالم القائم على مقومات عتيقة - الذي دخل اقتصاد السوق : فهو الذي يشتري العبيد ، ويقترض من أجل إنشاء الطاحونة ، وهو الذي يبيع محصوله ، ويبيع أحياناً إنتاج معامل السكر الصغيرة التي تستظل بظله . ولكنه هو أيضاً يخضع للتجار الذين يقيمون في المدينة المنخفضة في ساو سالفاور أو رثيفه أسفل مدينة أوليندة . وهو يرتبط عن طريقهم بالتجار الكبار في لشبونة الذين يقدمون الأموال والبضائع ، وسيقوم التجار الكبار في بوردو أو في نانت بالتصرف على هذا النحو مع المزارعين في سانتو دومنجو ، والمارتينيك ، وجواديلوب . كانت تجارة أوروبا هي التي تتأمر على الإنتاج والتوزيع في ما وراء البحار .

وربما كان الماراننيون البرتغاليون هم الذين نقلوا إلى جزر الأنتيل زراعة قصب السكر واستخراج السكر ، بعد أن طردوا من شمال شرق البرازيل في أعقاب خروج الهولنديين في عام ١٦٥٤ (١٥٦) . والمعروف أن السكر لم يصل إلى الجزء الغربي من سانتو دومنجو إلا حول عام ١٦٨٠ ، وكان الفرنسيون يمسون بزمام الأمور هناك منذ منتصف القرن السابع عشر ، وإن لم يتخذ حكمهم صفة الشرعية إلا في عام ١٦٩٧ بعد سلام ريسفيك .



١٨ - معمل سكر في سان تومنج.

هذا الرسم التخطيطي لمزرعة جالو دي فور يفكر إلى الوضوح لصغر الحروف ، ولابد من استخدام العدسة المكبرة والاستعانة بالصبر لتتبع البيانات المبينة بجانب الرموز ، وسنصل على هذا النحو إلى نتيجة توازي الجهد الذي سنبدله .

رسم تخطيطي للمزرعة في عام ١٧٥٢

A = المبنى الرئيسي، B = المخزن، D = المطبخ، E = المستطلي، H = غلاية السكر، I = تكرير السكر، K = المحمي، L = الطواحين، N = حوض الماء، P = كوخ الناظر، Q = ورشة الحداد، Q = حظيرة الغريبات، R = أكواخ القدم السوداء، S = أكواخ البستانين السوداء، X = الكوخ الرئيسي في الساحة الصغيرة، X = الجرس، AA = حقول قصب السكر، BB = البطاطا، CC = زراعة الموز، DD = زراعة الدخن، EE = زراعة المنيق، FF = درنات الإجنام، GG = حدود المنشية.

وقد وصف جابريل ديبين Gabriel Debien^(١٥٧) بالتفصيل مزرعة من مزارع الجزيرة، لم تكن يقيناً أجملها، بين ليوجان Léogane في الغرب وبورأويرانس Port-au-Prince في الشرق، على مسافة من البحر الذي كان من الممكن رؤيته من فوق التل الذي أقيم المبنى الرئيسي فوقه. في عام ١٧٣٥ ألت مزرعة السكر الخربة إلى نيقولا جالودي فور، وتولى بنفسه في الموقع إصلاحها وتهيتها، فرمم المباني، وأصلح الطواحين والغلاية، واستكمل فريق العبيد، وأصلح مربعات زراعة القصب. وقد وضعنا تحت نظر القاري-رسماً تخطيطياً رديئاً على الصفحة المقابلة، يمكن أن يعطيه فكرة عن مزرعة السكر. على الرغم من أن الرسم لا يبين بدقة الحدود، ولا يظهر الارتفاعات والتضاريس، ولا يحترم النسبة والتناسب. وتبين أن الماء يرد إلى المزرعة عن طريق نهر هو كوربويون Court Bouillon، قد يفيض فيغرق الحرث والتسل، وقد يجف فيعز الماء. ولم يتخذ السادة لهم هنا مبنى من نوع الكازا جراندي، بل اتخذوا مسكناً يتكون من ثلاث غرف بنيت جدرانها بالطوب ويصبت بالجير، وللمسكن فتحة مباشرة على القصب، ونرى المطبخ الفسيح. وهناك المخزن على بعد خطوتين، ثم هناك كوخ الناظر، وهو الذي يشرف على العمل ويسجل الحساب، والأرقام التي تسجلها ريشته في الدفاتر، والأوامر التي يجري بها براعه، كل أولئك يحدد مسار العمل في استغلال المزرعة والبستان ومعمل السكر ومعمل التكرير والطواحين وورشة الحدادة والمحمى (١٥٨). ولم تكن هذه المزرعة تنتج السكر الأبيض، بل كانت تنتج السكر الخام الأسمر، ولكنها كانت تقطّر الرغاوي والعسل في المحمى وتستخرج خمر الطافية التي كانت تباع محلياً، وكانت تحقق دخلاً أسرع من التصدير إلى فرنسا. ونرى في الرسم حظائر العربات التي كانت تستخدم في نقل القصب، والجرس الذي كان يذق ليدعو العبيد إلى الصلاة، ويدعوهم أكثر من ذلك إلى العمل؛ ونرى المطبخ والمستشفى وأكوخ العبيد (ويربو عددها على المائة)؛ وهناك بعد ذلك المربعات (وكل مربع منها مساحتها هكتار أو ما يزيد قليلاً عن الهكتار) وهي مربعات من الأرض خصصت لزراعة القصب، وهناك أماكن تركت للزراعات اللازمة للطعام (وهي البطاطا والموز والأرز والدخن والمنيق والإجنام) وربما تركت هذه الزراعات خالصة للعبيد الذين كانوا يتولون الزراعة ويبيعون إلى المزرعة جزءاً من إنتاجها. أما في المواضع التي تنمو فيها حشائش السافانا من حول التلال الدائرية الصغيرة، والتي ربما مثلت مواضع احتياطية لزراعة القصب عند الحاجة، نرى الأبقار واليغال والخيول تأكل ما شاءت.

جاء نيقولا دي فور Nicolas du Fort مرة ثانية من فرنسا، وأقام في المزرعة من عام ١٧٦٢ إلى عام ١٧٦٧ ليصلح الأحوال التي كانت قد تدهورت، فأدخل بعض التجديدات، حيث سعى إلى تغذية الماشية على نحو أفضل، وإلى ممارسة أسلوب الزراعة المركزة

مستخدماً سمارداً كثيفاً كثافة تفوق المالكوف ، وهو أسلوب دار الجدل حول سلامته وفعاليتها. وكذلك كان الأسلوب المضاد الذي يُؤثّر الزراعة غير المركزة يتعرض أيضاً لقدر مماثل من النقد ، وكانت الزراعة غير المركزة أو الزراعة الواسعة تعني بالضرورة زيادة أعداد العبيد، وكان العبيد يلكفون مالا كثيراً : زد على ذلك أن صاحب المزرعة الواسعة إذا عين في مكانه مديراً أو قبيماً فإنهما يتلقيان نسبة من قيمة الإنتاج ، كانت بغض النظر عن أي اعتبارات تضاف إلى التكلفة ، ثم إن الناظر أو القيم كانا يهتمان بزيادة الإنتاج دون نظر إلى التكلفة حرصاً منهما على زيادة نسبتهما ، والنتيجة أن صاحب المزرعة كان يخسر الجلد والسقط، بينما كانا هما يملآن كرسيهما ويحققان الثراء الواسع .

كان صاحب المزرعة ، سواء زرع في مزرعته القصب أو البن أو النيلة أو القطن لا يعوم في الذهب والفضة . صحيح أن منتجات المستعمرات كانت تباع غالبية في أوروبا ، ولكن الأرض لم تكن تنتج إلا محصولاً واحداً في العام ، وكان صاحب المزرعة ينتظر وقتاً طويلاً إلى أن يتم تسويق المحصول وقبض الثمن. وكان طوال العام مطالباً بتدبير النفقات اليومية، وما كان أثقلها ! فكل الأشياء التي كان يشتريها لسد حاجاته ولتسيير أمور المزرعة كانت تأتي من أوروبا محملة بنفقات النقل البحري الباهظة وبأرباح التجار الكبار والتجار الصغار التي يحدونها على مزاجهم . وكانت القواطين الصارمة تحظر على سكان الجزر المستعمرة الاتجار مع الخارج ، وتجعل تجارتهم حكراً على الوطن الأم ، لا يشترون إلا منه ولا يبيعون إلا إليه . ولم يكن المستعمرون يخضعون لهذا الحظر خضوعاً كاملاً ، بل كانوا يتعاملون مع المهربين الذين يأتونهم بالبضاعة الرخيصة ، ولكن عمليات التهريب لم تكن سهلة ، ولم تكن كافية. وفي عام ١٧٢٧ صال أسطول فرنسي وجال دون سابق إنذار ضد التهريب والمهربين، وكتب واحد من تجار المارتينيك يصف هذا الحدث : « فرغ السكان كل الفرع ، بينما سعد التجار كل السعادة ، لأن مصالح هؤلاء تتعارض مع مصالح أولئك أشد التعارض » (١٥٩) وكيف السبيل أمام الأهالي إلى مجابهة حيل أصحاب السفن والتجار الذين يجهزونهم بجهازها ؟ إنهم يعرفون - فإن لم يعرفوا فكتاب *سلفاري* عندهم ينصحهم ، ويعطيهم المعلومات المفيدة واضحة جلية ، ويعلمهم الشطارة : في أي الشهور يأتون ليجنوا السكر بأرخص سعر ، وفي أي وقت يأتون عندما تكون الحرارة الاستوائية قد أفسدت التبيد عند الأهالي فينتهزون الفرصة وقد أحضروا معهم براميلهم مملوءة بالنبيذ « فيبيعونها يقيناً ويقبضون ثمنها نقداً » (١٦٠) ثم حدث أن ارتفعت الأسعار من تلقاء نفسها منذ منتصف القرن الثامن عشر ، فإذا الأسعار تلتهب التهاباً جنونياً في الجزر في تلك الفترة : المواد الغذائية ، الأدوات المعدنية ، القزانات النحاسية التي يغلى فيها العسل ، الأنيدة المستوردة من بوردو ، والمنسوجات . والعبيد . ويتجلى أصداء ذلك في أقوال *نيقولا جالبردي*

فهر، فهو يقول في عام ١٧٦٢ : « لن أنفق مالا أياً كان الهدف » ، ويقول في العام التالي عن طعام عشائه : « إنه يتكون من قليل من الخبز وأخلاق من المربي » ^(١٦١) . وزادت الأحوال سوءاً بعد ذلك . وهذا شاب من المستعمرين يكتب في ١٣ مايو من عام ١٧٨٢ : « منذ الحرب [الأمريكية] يتقاضى صناع الأحذية لدينا فقي مقابل زوجين من الأحذية ٣ بياسترات أي ما يساوي ٢٤ جنيتهاً من فئة الليفر و٥ سولات ، وأنا أحتاج إلى زوجين من الأحذية كل شهر [...] والجوارب المصنوعة من أردأ أنواع الخيوط ثمن الزوجين منها ٩ سولات . والقماش الخشن الذي تصنع منه ملابس الشغل ثمنه ٦ جنيهات من فئة الليفر . وأجرة الخياط وصلت إلى ١٢ ليفر و ١٠ سولات . والقبعة العادية ، لا القبعة الرائعة ، ثمنها ١٦ ليفر و ١٠ سولات . [...] والخياطون يتقاضون مقابل التفصيل والخياطة ٦٠ ليفر للسترة ، و٥ ليفر للصديري ، ومثل هذا المبلغ للبنتلون . أما الطعام [...] فإننا ندفع في برميل الدقيق أسعاراً [...] تصل إلى ٣٢٠ ليفر ، وفي دن الخمر ما بين ٦ و ٧٠٠ ليفر ، وفي برميل لحم الكنتونز المملح ١٥٠ ليفر ، والجامبون ٧٥ ليفر ، ورطل الشمع ٤ ليفر و ١٠ سولات . » ^(١٦٢) . هذا الأسعار بطبيعة الحال كانت أسعار أيام حرب ، ولكن الحرب والقرصنة لم يكونا نادرين في بحار أمريكا .

وكان صاحب المزرعة عندما يصرف منتجاته بين أمرين ، إما أن يبيعها في مكانه ، فيعاني من التباين في الأسعار باختلاف المواسم ، وربما تارجحت الأسعار وهبطت بنسب من ١٢ و ١٥ و ١٨ ٪ في الأوقات التي ينتج فيها السكر بوفرة ؛ وإما أن يلجأ إلى قومسيونجي في الوطن الأم ، وهنا يكون عليه أن ينتظر الشهور وربما السنوات لكي يحصل على مستحقاته ، نظراً لبطء وسائل المواصلات . وكانت الأسعار في سوق بضائع المستعمرات ، في الموانئ الأوروبية - مثل بورجو - عرضة لأشد أنواع المضاربات ، وكان التجار قد ألفوا أن يضاربوا بالرفع والخفض ، ويتحججون أمام الزراع بأن الكياسة تفرض حجز البضائع في المخازن انتظاراً لأسعار أفضل ، وكان هذا يعني انتظاراً أطول ، وبالتالي افتقاراً أشد إلى المال واضطراراً أشد للاقتراض . فإذا كان صاحب المزرعة قد توهم أنه سيبيع بأسعار عالية ، وسيحقق ثراء ، فاستدان سلفاً ليشتري كل المزرعة أو جلها واشترى معها العبيد ، فسرعان ما يصبح تحت رحمة الديانة .

وهكذا فإن التجار الكبار ، والقومسيونجية ، ومتعهدي السفن في بورجو ، أولئك الذين كانوا يفرضون على أصحاب المزارع سفنتهم وقباطنتهم (الذين كثيراً ما كانوا يكفونهم ببيع الشحنات لصالحهم) ويفرضون عليهم مخازنهم ، وعرايبتهم الإنقاذية ، كانوا هم السادة المهيمنين على آلة إنتاج الثروات في المستعمرات . هذه هي الحقيقة التي نخرج بها عندما نطالع مراسلات أصحاب المزارع ونتتبع أحوالهم اليومية . نقرأ مثلاً ما كتبه آل رابي

Raby وآل دول Dolle ، وكانوا خاصة شركاء في استغلال مزرعة فاز Vazes الشاسعة الواقعة في منطقة من أجود مناطق سانتو دومنجو ، وقد انتهت بهم الأمر في عام ١٧٨٧ إلى أن سلموا أنفسهم، صاغرين أذلاء.. إلى بيت فريدريك رومبير وأولاده Frédéric Romberg et Fils في بروكسل ، وكان فرع هذا البيت التجاري في بورو يعتبر (خطأ) المحور العتيد للحياة التجارية في الميناء الكبير قاطبة (١٦٢) .

كل هذا لا يتفق تماماً مع الإطار الذي ترسمه الأرقام العامة التي تحت أيدينا . فلم تكن الصادرات في بورو ، الميناء الذي استأثر بنصف تجارة المستعمرات الفرنسية ، تمثل سوى ثلث ، ثم ربع ، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ثلث واردات بورو من سانتو دومنجو وجوايلوب والمارتينيك (١٦١) . ونلاحظ الفروق الضخمة نفسها بين الصادرات والواردات في مارسيليا (١٦٥) ألا يدل هذا على وجود تناقض ؟ فإذا كان ميزان البضائع يميز الجزر تمييزاً واضحاً ، فمعنى هذا أنها كانت تنعم بالازدهار ، وأن المفروض في هذه الحالة أن تأتي إليها الأموال من فرنسا لتعوض الفارق في الميزان . ولكن الواقع كان مختلفاً ، فقد كانت جزيرة سانتو دومنجو - ونكتفي بها مثلاً - تتجرد دائماً من بياستراتها الفضية؛ كانت هذه البياسترات الفضية الأسبانية تأتي إليها عن طريق التهريب من المستعمرات الإسبانية الأمريكية القريبة ، ولكنها لم تكن تبقى بها ، بل تتحرك من خلالها بسرعة متجة إلى بورو، وبكميات هائلة بعد عام ١٧٨٣ (١٦٦) . والأرجح أن التناقض تناقض ظاهري يرجع إلى أن ميزان الصادرات والواردات كان يحسب في المواني الفرنسية بناء على الأسعار المحلية . أما إذا اتخذنا من الأسعار في الجزر أساساً للحساب ، فإننا سنجد أن البضائع الفرنسية التي يتم تسويقها فيها تقدر بأثمان أعلى من الأثمان في بورو ، وسنجد أن صادرات المستعمرات أثمانها أقل قيل النقل إلى الوطن الأم ، أي قبل إضافة تكاليف الشحن والنقل والعمولات ... الخ وبناء على هذا الحساب ، من منظور المستعمرات، نتبين أن الفارق سيقبل بين رقمي الصادرات والواردات . أضف إلى ذلك الفارق المصطنع بين العملات ، فقد كان جنيه المستعمرات من فئة الليفر يقل قيمةً بنسبة ٢٣ ٪ عن جنيه الوطن الأم . وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضاً الأموال التي كانت ترسل من المستعمرات إلى أفراد العائلات المقيمين في فرنسا وإلى الملك الذين لا يباشرون مزارعهم بأنفسهم ويعيشون في الوطن الأم ، كل هذه الأموال كانت تؤثر على ميزان المدفوعات . وأياً كان الأمر فقد ظل أكبر بند من هذه الناحية هو البند المالي ، بند تسديد الفوائد ورد الديون .

والخلاصة أن أصحاب المزارع كانوا محصورين داخل نظام تجاري يبعدهم عن تحقيق أرباح عالية . وانظر إلى مزارع القصب ومعامل السكر في صقلية في القرن الخامس عشر، كيف كانت برغم تدخل - أو نتيجة لتدخل - رأسمالية جنوة منشآت خاسرة على نحو يثير

الدهشة، طبقاً لما تبينته كارميلو تراسيللي . والإنسان يحس ، على الرغم من فارق الزمان، بالأسى لهؤلاء التجار الأغنياء الذين دفعهم الجري وراء أحلام الثراء إلى تضييع أموالهم وشراء مزارع ما كانت إلا من قبيل القصور التي تبنى على الرمال . وللبك مارك دول Marc Dolle ، وكان تاجراً في جرينويل ، يكتب إلى أخيه في ١٠ فبراير من عام ١٧٨٥: «لقد أفرغت كل ما في محفظتي من مال وأرسلته إليك ، ولم يعد تحت يدي مال سائل [...] وأنا على يقين من أنني عندما أرسل إليك مقدماً المبلغ الذي ستدفعه لشراء مزرعة هائلة، أكون قد فتحت أمامك الطريق إلى الثراء ووسعت من ثروتي»^(١٦٧) . وجاءت خيبة الأمل بعد ذلك . أما الأخوان بيليه اللذين تحدثنا عنهما من قبل فلم يحققا ما حققاه من ثروة عريضة من المارتينيك بالاستغلال بالزراعة ، بل دخلا المجال لتاجرين ، كانا في البداية من صغار أصحاب الدكاكين ، ثم أصبحا من كبار التجار . وكان اختياريهما هذا ذكياً ، حيث اختارا الجانب المربح ، وعادا في الوقت المناسب إلى بوردو حيث اتخذا مكانهما في المواقع المهمة . في هذه الفترة نفسها نجد من بين أصحاب المال في أمستردام ، ممن كانوا يقدمون القروض إلى أصحاب المزارع في المستعمرات ، من ظنوا أن الخير في تقديم السلف إلى أصحاب المزارع في الجزر الدنمركية أو الإنجليزية ، بنفس الأسلوب الذي كانوا يتبعونه في تقديم السلف إلى التجار في مدينتهم ، ثم باعتهن ذات يوم المفاجأة النكراء، عندما عجز أصحاب المزارع عن رد الديون، وأصبحوا هم ملاك المزارع المرهونة^(١٦٨).

مزارع

جامايكا

وما جرى في جامايكا ، أيام كانت مستعمرة إنجليزية ، يطابق ما جرى على سانتو دومنجو أيام كانت مستعمرة فرنسية . نجد في جامايكا في المزرعة المبنى الرئيسي الكازا جراندي يتسمى في الجزيرة الإنجليزية باسم جريت هاوس ، ونجد العبيد السود (كانت النسبة بين السود والبيض ٩ إلى ١) ، ونجد قصب السكر زراعة سائدة ، ونجد الاستغلال لصالح التجار وربابنة السفن ، ونجد الجنيه في المستعمرات أقل قيمة من الجنيه الاسترليني في الوطن الأم (حيث كان الجنيه السترليني في إنجلترا يساوي ١,٤ جنيه في جامايكا) ، ونلتقي بالقرصنة والسلب والنهب ، وكانت أعمالاً عانت منها إنجلترا التي كانت الضحية ، وكان المعتنون في هذه الحالة هم الفرنسيين ، على أن الصراع بين الإنجليز والفرنسيين في البحر الكاريبي لم يحسم آنذاك لصالح أي من الطرفين . ونجد في جامايكا كذلك مشكلات العبيد الفارين ، الذين كانوا يعانون الأمرين كالجروح النازفة ويشكلون خطراً على الآخرين في وقت واحد ، كان هؤلاء الذين أطلق عليهم اسم « المارون maroons »

بلونون بالجيال في الجزيرة ، وربما أتوا إليها من سواحل الجزر المجاورة . وكان الوضع حرجاً شديداً الحرج من هذه الناحية إبان حرب المارون Maroon War من عام ١٧٢٠ إلى عام ١٧٣٩ (١٦٦) .

في تلك الجزيرة الشاسعة بمقاييس ذلك العصر تطورت المزارع الكبيرة على راحتها ، وبخاصة منذ الأعوام ١٧٤٠-١٧٦٠ وهي الأعوام التي شهدت بدايات صعود نجم مزارع القصب ومعامل السكر. (١٧٠) وقد أدى هذا التحول الذي يشبه ما جرى في الجزر الفرنسية إلى تدهور وضع عائلات المستعمرين الأول التي كثيراً ما كانت تشتغل بأيديها في مزارع صغيرة للتبغ أو القطن أو النيلة حتى أصبحت في المؤخرة . وكانت زراعة قصب السكر تتطلب استثمارات ضخمة . وكانت هي السبب في ظهور أصحاب رؤوس الأموال والضياع الضخمة . والإحصائيات تعطينا انطباعاً بأن المزرعة في جامايكا كانت أكبر مساحة وأكثر عبداً ، وربما أوسع ثراء من المزرعة المناظر في سانتو دومنجو . ومع ذلك فهناك حقيقة لا مراة فيها وهي أن الجزيرة التي كانت تحصل على تموينها من اللحم المملح ومن الدقيق من الإنجليز أو من المستعمرات الإنجليزية في أمريكا ، كانت مكلفة بتزويد إنجلترا بأكثر من نصف حاجتها من السكر ، وكانت تبيعه بأسعار أعلى من أسعاره في سانتو دومنجو والجزر الفرنسية الأخرى .

أيأ كان الأمر فقد كانت جامايكا مثلها مثل الجزر الأخرى المنتجة للسكر ، أشبه شيء بألة تنتج الثروة ، آلة رأسمالية في خدمة الأغنياء (١٧١) . ولما كانت الأسباب نفسها تؤدي إلى النتائج نفسها ، فقد كانت الأحوال كلها في جامايكا قريبة الشب من الأحوال في في سانتو دومنجو ، وخلاصتها أن القسط الأكبر من الثروة التي تنتجها المستعمرة ينساب إلى ثروة الوطن الأم . وكانت أرباح أصحاب المزارع تتراوح بين ٨ و ١٠ ٪ على أقصى تقدير (١٧٢) . كان الجزء الجوهرى من تجارة الصادرات والواردات (بغض النظر عن أرباح تجارة العبيد التي كانت إنجلترا وحدها تستأثر بها) يعود إلى المملكة ويدور فيها دورته « ويحقق الأرباح نفسها » التي تحققها التجارة القومية ، كما لو كانت مستعمرات أمريكا مرتبطة على نحو ما بكورنويل : هذه العبارات جاءت في بيانات بيرك Burke (١٧٣) الذي كان يدافع عن فائدة جزر الهند الغربية للحياة الاقتصادية الإنجليزية ، والذي شد الانتباه بقوة إلى ما يمكن أن تتضمنه أرقام الميزان من إشارات خادعة .

والحقيقة أن الميزان التجاري لجامايكا ، حتى لو حسبناه بجنبيات المستعمرات ، يميل ميلاً خفيفاً لصالح الجزيرة (١٢٢٦٠٠٠ مقابل ١٢٢٥٠٠٠) ، ولكن على الأقل نصف قيمة الصادرات والواردات كان يذهب بطريقة مستترة إلى الوطن الأم في صورة رسوم شحن ، وتمائمات ، وعمولات ، وفوائد ديون ، وتحويلات إلى أصحاب المزارع الموجودين في الوطن

الأم . وقياساً على هذا فإن مجموع الأرباح التي حققتها انجلترا في عام ١٧٧٢ كانت نحو مليون ونصف مليون جنيه . وكان المالكوف في لندن كالمالكوف في بوردو أن تتحول الأرباح التجارية إلى بيوت تجارية وينوك وسندات حكومية : وكانت هكذا تدعم عائلات عديدة ، قوية الشكيمة كان لها من يمثلونها أقوى تمثيل في مجلس العموم ومجلس اللوردات . وكانت هناك عائلات من المستعمرين واسعي الثراء ، لم يكونوا من أصحاب المزارع فقط . وكانما كان القدر هو الذي شاء لهم أن يكونوا من أصحاب المال أيضاً ، وأن يلعبوا دور البنوك فيقرضوا أصحاب المزارع الغارقين في الديون : وكانوا يتصلون عن طريق عائلاتهم بتجار في لندن ، إذا لم يكن لهم أبناء يتولون تسويق إنتاج المزرعة ، والقيام بالمشتريات اللازمة ، والقيام بعمل الوكيل عن الناس في جامايكا . والخلاصة أن هذه العائلات كانت تجمع أرباح إنتاج السكر ، وأرباح التجارة ، وأرباح العمولات وأعمال البنوك . فلا ينبغي أن ندهش عندما نجد هذه الأسر التي كانت تقيم في لندن ، وتدبر من بعيد ضياعها في الجزر أو تعيد بيعها ، قادرة على استثمار أموال ضخمة في إنجلترا ، ليس فقط في مجال التجارة . ولكن أيضاً في مجال زراعة طليعية وفي صناعات مختلفة ^(١٧١) . كان هؤلاء ، الأثرياء ، من أصحاب المزارع قد فهموا ما فهمه الأخوان بيليه ، من أن الخير كل الخير في الإقامة في الوطن والعمل من هناك على كسب المال من المستعمرات !

ولا أظن أن هناك جدوى من الإكثار من الأمثلة ، وتناول إنتاج التبغ في فرجينيا ، أو الماشية في كوبا أو الكاكاو في فنزويلا وبخاصة بعد إنشائها شركة كاراكاس في عام ١٧٢٨ ^(١٧٥) ، فكل هذه الأمثلة تنضوي على أليات متشابهة . كأن الذي جرى على السكر هو الذي جرى على التبغ وعلى الماشية وعلى الكاكاو . أما إذا شئنا أن نخرج عن إطار هذا التاريخ الرتيب فعلينا أن نذهب إلى تلك البقاع التي ظلت بعيدة عن اهتمام تجار أوروبا ، ونعني بها المناطق الأمريكية التي ظلت على الفطرة وترعرعت من تلقاء ذاتها ، وعاشت كل منطقة منها مغامرتها . البرازيل حول ساو باولو حيث خرج البانديراس bandeiros في رحلات كشفية إلى أعماق البلاد بحثاً عن الذهب أو العبيد : أو من وراء باهيا على طول وادي ساو فرنسيسكو Sao Francisco أو وادي المروج o rio dos currais حيث كانت المراعي الفسيحة تضم في جنباتها قطعاناً هائلة من الأبقار : أو في منطقة مراعي البامبا في الأرجنتين في مستهل نزول الأوروبيين فيها : أو في جنوب فنزويلا في ربوع الإلنويس في حوض نهر الأرينوك ، حيث أقام السادة المنحدرون من أصل إسباني ضياعاً شاسعة ترح فيها أعداد لا تحصى من قطعان الماشية يقوم عليه رعاة يمتطون متون الخيل ، منهم الهنود الحمر ، ومنهم المولتون الذين اختلطت في عروقهم دماء البيض والهنود ، وكان هذا المجتمع الذي أقامه هؤلاء السادة مجتمعاً إقطاعياً خالصاً ، تهيمن عليه عائلات إقطاعية



تجار إنجليز في جزر الأنتيل يحزمون بضائعهم . صورة زينت بها خريطة الأنتيل . في الأطلس الملكي Atlas royal الذي وضعه هرمان مول Herman Moll ، ونشره في عام ١٧٠٠ .

عديدة ، قوية الشكيمة . كانت هناك رأسمالية على النمط الإغريقي الروماني القديم الذي كان الحيوان فيه يعدل النقود ، بل على النمط البدائي ، فلا عجب أن اهتم بها ماكس فيبر حيناً ووجد فيها ما فتته وخلق له .

عودة

إلى قلب أوروبا

قلب أوروبا في عُرْفِي هو القطع الغربي من القارة ، إلى الغرب من خط وهمي يمتد من هامبورج إلى البندقية ، هذا القطع الغربي أو الجزء الغربي من أوروبا هو الجزء المنعم الذي انفتح على استغلال المدن والفئات البورجوازية والأغنياء والسادة النبلاء المهتمين بالأعمال حتى تغلغت الرأسمالية بأشكال كثيرة في النشاط الاقتصادي وتغلغت في هيكل الأرياف الغربية الضاربة في القدم .

ولعلنا ، ونحن نسعى إلى استخلاص التخطيط الهيكلي ، ننهج نهج الرياضيين فنفترض من البداية أن المسألة محلولة . ويعني هذا النهج بالنسبة إلى موضوعنا أن الرأسمالية كانت تشكل في أوروبا الريفية الإقطاعية نظاماً جديداً ، جاء في وقت ما ، وسعى إلى شق طريقه ، فكان ينجح حيناً ، ويتعثر أحياناً ، ولم يثبت أركانه إلا في بعض المناطق المعينة دون سواها . وما دام الأمر كذلك فلنبداً بهذه المناطق المعينة التي نجحت فيها الرأسمالية ، فقد افترضنا منذ البداية أننا نعتبر المسألة محلولة .

أول منطقة تخطر بالبال هنا هي إنجلترا ، ولن نتناول إنجلترا هنا بالتفصيل لأننا سنعود إليها فيما بعد ، ونكتفي بالخطوط العريضة لكي نتبين سمات النمط الإنجليزي الذي سنتخذه أطاراً مرجعياً لكي نحدد موقع الحالات النوعية التي سنذكرها. ومن المعروف أن النموذج الإنجليزي - أولنقل نموذج الثورة الزراعية الإنجليزية - لم يلق الأوضاح الجزيرة البريطانية كلها ، فقد بقيت فيها مناطق متخلّفة متمسكة بالأساليب العتيقة بعيدة عن مسارات النشاط الإقتصادي الكبيرة

ولنتناول على سبيل المثال منطقة فرض فيها النموذج الجديد نفسه بغير منازع ، وهي منطقة نورفوكشير-Norfolkshire ، إيسيت أنجليا-East Anglia. وإذا نحن طالعنا مادة « زراعة Culture » في الموسوعة الفرنسية الشهيرة التي صدرت في القرن الثامن عشر وعرفت باسم الإنسكلوبيديا Encyclopédie ، نجد كاتبها وهو فيرون دي فوربونييه Vêron de Forbonnais^(١٧٧) يصف في إطار هذه المنطقة بالذات معجزات اقتصاد زراعي يقدمه كنموذج يحتذى ، ويبرز على وجه التحديد : استخدام الجير والطباشير في التسميد ، واستخدام طريقة اقتلاع الحشائش وحرقها بقصد التسميد ويسمونها بيرنج paring ، وإدخال بنجر العلف بأنواعه المختلفة ، والتوسع في المراعي المستزرعة ، وتطوير الصرف ، وتحسين طرق التسيب ، والاهتمام بتربية الماشية المنتقة ، وتطوير نظام المزارع المسيجة enclosures وبالتالي توسيع مساحات الممتلكات الزراعية ، وتحسين طرق تسيبها بأسيجة من الشجيرات الحية ترسم حدودها ، مما أدى إلى انتشار الشجيرات كسمة مميزة للريف الإنجليزي . وهناك سمات أخرى يراها جديرة بالتقدير وهي : الوفرة المفرطة في الأدوات كما وكيفاً ، وطواعية الأرستقراطية المالكة للأطان ، ووجود الضياع الكبيرة المؤجرة منذ أقدم العصور ، والإنشاء المبكر لنظم إدارة رأسمالية مترابطة ، والتسهيلات الائتمانية ، وتعاطف الحكومة التي لم يكن همها في المقام الأول يتركز على تضيق الرقابة على الأسواق والتشدد في التمسك بالنظم ، بل كانت تهتم بالعائد والإنتاج وتموين المدن ، وكانت تتبع نظاماً هيكلياً مرناً يشجع على تصدير الغلال بل ويدعمه .

ونخلص من هذا التطور بهذه السمات التي كانت بعيدة الأثر :

(١) تلاشي النظام الإقطاعي من المناطق الريفية الإنجليزية المتقدمة ، وهو ما بدأ منذ وقت مبكر . وقد حرص كارل ماركس على التشديد على هذه الناحية^(١٧٨) حيث قال : « في فترة عودة آل ستيوارت إلى الحكم ألغى الملاك العقاريون ... الدستور الإقطاعي الخاص بالأرض الزراعية ، بمعنى أنهم جربوه من ضروب السخرة التي كانت تثقل كاهله وعوضوا الدولة بفرض ضرائب على الفلاحين وعلى بقية الشعب ، وطالبوا بحق التملك الخاص

بالمعنى العصري بحيث تصبح الحيازات الإقطاعية أملاكاً خاصة ، وكان هذا المطلب يعني كنس النظام التقليدي بالمقشة في حركة واحدة ؛

(٢) تأجير الاطيان الزراعية إلى مزارعين وأسماليين يتحملون بإدارتها تحت مسؤوليتهم؛

(٣) الالتجاء إلى عمال بالأجر يتخذون هيئة العمال البروليتاريين : الذين ليس لديهم ما يبيعونه لأصحاب العمل سوى قوتهم ؛

(٤) تقسيم العمل تقسيماً رأسياً : فصاحب الأرض يؤجرها ويتلقى الإيجار ؛ والمزارع الذي استأجرها يقوم بنور المقاتل ؛ والعامل الأجير هو آخر حلقة في هذا الهيكل .

ولنحتفظ في ذاكرتنا بهذه القوميات فسنجد في معرض تتبعنا لتاريخ القارة الأوروبية أمثلة تشبه إلى حد كبير هذا النموذج الإنجليزي مما يثبت أن الثورة الزراعية لم تكن ظاهرة إنجليزية بل كانت ظاهرة أوروبية ، مثلها في ذلك مثل الثورة الصناعية التي واكبتها .

وستناول هذه الأمثلة على النحو التالي : منطقة بري Brie الفرنسية في القرن السابع عشر ، منطقة فينيسيا الإيطالية في القرن الثامن عشر ، الريف الروماني في القرن التاسع عشر ، منطقة توسكانا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر . وليس لهذا الترتيب أهمية في حد ذاته ، فليس هدفنا أن ندرس هذه الحالات المختلفة من أجل ذاتها ، وليس هدفنا أن نقدم حصراً جامعاً مانعاً لهذه المناطق في أوروبا ، وإنما يتلخص هدفنا في رسم تخطيط سريع الفكرة ..

على مشارف باريس :

منطقة بري في عصر لويس الرابع عشر

كان سعي أهل المدينة إلى الملكيات العقارية يلتهم منذ قرون أرض الفلاحين والإقطاعيين الزراعية^(١٧٩) ، كان ابن المدينة يحب أن يكون له بيت ريفي ؛ يمكنه من الحصول على احتياجاته الحيوية بانتظام : من قمح ، وطيور ، وفاكهة ، وخشب للتدفئة عندما يقترب فصل الشتاء ؛ ثم إنه كان على هذا النحو يوفر رسوم بوابة المدينة (فقد كان من حق ابن المدينة عندما يمتلك أرضاً زراعية قريبة يسجل ملكيتها تسجيلاً رسمياً أن يعفى من دفع هذه الرسوم) - كانت هذه الفوائد معلومة للناس ، تنص عليها الكتب التي تعلم فنون التدبير المنزلي ، وهي كتب راجت في ألمانيا خاصة وكانوا يسمونها Hausväterliteratur كتب رب البيت الأريب ، كما راجت في فرنسا ، نذكر منها كتاب الزراعة والبيت الريفي L'Agriculture et la maison rustique من تأليف شارل ديتين Charles d'Estienne ، وقد ظهرت طبعته الأولى في عام ١٥٦٤ ، وتناولها جان ليبو Jean Liébaut زوج ابنته فيما بعد بالتفقيح ، وظهرت من الصياغة المنقحة ١٠٢ طبعة بين عام ١٥٧٠ وعام ١٧٠٢^(١٨٠) .

كان أبناء المدينة يشترون الأراضي في المنطقة المحيطة بالمدينة ، فمنهم من يشتري قطعة أرض صغيرة ، ومنهم من يشتري بستاناً للفاكهة ، أو حديقة للخضروات ، أو مرعى ، أو يشتري عزبة أو ضيعة ، وكانت تلك ظاهرة نراها حول كل المدن الكبيرة .

ولكن هذه الظاهرة اتخذت على مشارف باريس فوق هضبة بري Brie الغنية بطمبيها معنى آخر . كانت الضيعة الكبيرة التي يمتلكها رجل من أهل المدينة ، سواء كان من النبلاء أو البورجوازيين ، شيئاً مألوفاً منذ ما قبل القرن الثامن عشر (١٨٨) وهذا هو الدوق دي فيار « يسكن في زمن الريچانس في قصره بناحية فوليفيكومت ولا يستغل في الزراعة بنفسه إلا ٥٠ فداناً من نوع الأريان من مجموع الـ ٢٢٠ فداناً التي يمتلكها [...] أما محتكر ضيعة العموم (وكانت تابعة لأوقاف الإكرين) ، فكان رجلاً من أهل المدينة يمتلك ٣٢٢ فداناً من فئة الأريان ، لم يكن يزرع منها بنفسه سوى ٢٦ فداناً تقريباً » (١٨٢) ومعنى هذا من الناحية الفعلية أن هذه الأطيان لم يكن أصحابها هم الذين يزرعونها؛ وإنما كان هناك مزارعون كبار يجمعون تحت إدارتهم أطيان عدد من الملاك، ربما خمسة أو ستة ملاك، بل قد يصل عددهم إلى ثمانية. إذا رجعنا إلى الماضي واستحضرننا في مخيلتنا هذه الأطيان، رأينا في وسطها تلك المزارع الكبيرة التي لا زلنا نراها إلى اليوم « محاطة بالأسوار العالية التي تذكرنا بالآزمنة المضطربة [...] بميانيها الموزعة حول الحوش الرئيسي الداخلي . [...] ومن حول كل مزرعة طائفة متجاورة من البيوت الصغيرة ، وكانت هذه البيوت الصغيرة نفسها محاطة بحدائق ويكتنفها غيط صغير ، في هذه البيوت كان يقيم الأجراء الصغار الذين يستأجرهم المزارع الكبير للعمل » (١٨٢).

نتبين من هذه العلامات « التنظيم الرأسمالي » ، نفس التنظيم الذي أخذت به الثورة الزراعية الإنجليزية : صاحب الأطيان ، المزارع الكبير ، العمال الزراعيون . وإن كان هناك فارق هام يتمثل في أن هذا التنظيم لم يتغير فيه شيء تقريباً من ناحية التقنية حتى القرن التاسع عشر (١٨٤) . وفارق آخر يتمثل في أن وحدات الإنتاج هذه كانت تتأثر تأثراً مفرطاً بما يجري على أسعار القمح : وإنما عرضها لهذه المؤثرات سوء الإدارة التي قامت عليها، وما أخذت به من تخصص في الغلال ، وما كانت تستهلكه من إنتاجها بنسبة عالية ، وما كانت تتحمل به من إيجارات مرتفعة . فما كانت أسعار القمح تنخفض بنطين أو ثلاثة في سوق ميلون Melun حتى تبدأ الصعاب ، بل لم يكن من سبيل إلى درء الخسارة إذا تكررت المحاصيل الرديئة أو تكرر انخفاض الأسعار تكرر متتابعاً سنة بعد سنة (١٨٥) . وكذلك كان هذا المزارع الكبير شخصية جديدة فقد كان مالك رأس مال يتكوم ببطء ، ويجعل منه صاحب أعمال .

أياً كان الأمر فلم يكن المتمردون المنخرطون في حرب الدقيق في عام ١٧٧٥ واهمين

عندما صبوا جام غضبهم على كبار المزارعين في المنطقة المحيطة بباريس ، وغيرها المناطق^(١٨٦) . كان لهم في ذلك سببان على الأقل : أولهما أن المزرعة الكبيرة التي انصب عليها الحقد كانت في أغلب الأحوال ثمرة نشاط المزارع الكبير ؛ وثانيهما أن هذا المزارع الكبير كان هو السيد الحقيقي في عالم القرية ، مثله مثل السيد الإقطاعي الذي يهيمن على أطيانه ، وربما كان أكثر نفوذاً منه لأنه كان قريباً من حياة الفلاحين . فقد كان هو الذي يخزن الغلال ، والذي يوزع العمل ، ويقدم الديون أو يمارس الربا ، وكثيراً ما كان صاحب الأرض يكلفه بجباية الإيجار والضرائب ورسوم الطاحونة والعشور .. وكان هؤلاء الزراع الكبار في كل المنطقة الباريسية عندما قامت الثروة يشترون أملاك ساداتهم القدامى وينعمون بخيراتها^(١٨٧) . كان الأمر إذن أمر رأسمالية كانت تحاول جاهدة أن تنمو من الداخل . ولم يكن عليها إلا أن تنتظر وتصبّر حتى تتجح في بلوغ هدفها .

ومن المؤكد أن حكمنا سيكون أكثر سلامة لو أتبع لنا أن نرى هؤلاء المزارعين الكبار ، وحياتهم ، وكيف كانوا يتعاملون مع خدمهم ، وسياسهم ، وفلاحهم ، وسواقي عرباتهم . تلك فرصة أتاحتها لنا مذكرات موجزة مقتضبة تطلعننا في بداية كراسات Cahiers الرّبان كوانيبه Coignet^(١٨٨) الذي ولد في عام ١٧٧٦ في درويليليفونتين Druyes-les-Belles-Fontaines والتي تقع في محافظة إيون Yonne الحالية ، وكان هذا الرجل يعمل ، قبيل الثورة الفرنسية أو في مستهلها ، في خدمة تاجر خيول كبير من كولومبييه ، ثم انتقل إلى العمل في خدمة إدارة انتقاء الخيول لسلح الفرسان التابع لجيش الثورة ؛ كان لتاجر الخيول الكبير مراعيه وأطيانه ، وكان له مزارعه ، ولكن القصة كما حكاها كوانيبه لا تتيج لنا أن نتبين صورته على حقيقتها . هل كان أولاً وقبل كل شيء ، آخر تاجراً ، أم صاحب أملاك يستغل أملاكه بنفسه ، أما كان يؤجر هذه الأطيان لمن يقومون باستغلالها ؟ وأغلب الظن أنه كان الثلاثة في وقت واحد ، وأغلب الظن أيضاً أنه كان من أبناء شريحة الفلاحين الموسرين . كان مسلكه مسلماً أبوياً ، عطوفاً ونوداً تجاه العاملين في خدمته ، وكان يمد مائدته الكبيرة للجميع يلتفون حولها ، وكان السيد وزوجته يتخذان مكانيهما على طرفي المائدة ، وكان « الخبز أبيض بلون الثلوج » ، وكل هذه الأمور تتحدث نفسها وتشهد على الوسط الذي انحدر منه . ونقرأ في الكراسات أن كوانيبه في شبابه زار مزرعة كبيرة من مزارع المنطقة ، وتملك الذهول وهو يرى حلب الأبقار ، وصنابير الماء ، في كل مكان « ؛ وحجرة الطعام تتلألأ بنور النظافة والتلميع ؛ وأطقم المطبخ ، والمنضدة تبرق كالمرآة ، وكذلك الأرائك فقد لمعوا بالشمع ، » وقالت صاحبة البيت إنها تبيع كل أسبوعين حمولة عربية كاملة من الجبن ؛ وقالت إن لديها ٨٠ بقرة ... ولكم نأسف أن هذه الصور المتفرقة التي رسمها كوانيبه موجزة مقتضبة ، وأنه وهو الجندي القديم ، كان يجري بين ذكرياته ، لا يطيل الوقوف عندها .

البندقية

وأرض القارة

منذ سعت البندقية إلى غزو أراضي القارة من وراثتها ، وعملت على استزراعها أصبحت في مستهل القرن الخامس عشر دولة زراعية كبيرة ، ولكن الأعيان أصحاب المال فيها كانوا قبل هذا الغزو يمتلكون الأطلان في سهل بادوا الغني فيما وراء نهر برينتا ، فلما أذن القرن السادس عشر بالمغيب ، ثم لما خيمت الأزمة الاقتصادية على العقود الأولى من القرن السابع عشر ، حدث ما يشبه الانقلاب وتحول الأعيان الأغنياء بأموالهم من التجارة إلى الاستغلال الزراعي فالتقوا فيه بكل ثقلهم .

وكان أعيان البندقية في أغلب الأحيان يفتصبون الأراضي عنوة من أملاك الفلاحين ، وتلك أمور لها تاريخها المتكرر الطويل ، ولك أن تنظر منذ بداية القرن السادس عشر إلى الجرائم الزراعية التي كان الفلاحون يرتكبونها في حق الملاك وأسرههم وأملأهم للتبين كم زادت . كذلك أفاد الأعيان إبان غزو أرض القارة من عمليات المصادرة التي قام بها المجلس الحاكم وما تبعها من بيع للأراضي المصادرة ، فاشتروها . وكانت مشروعات الاستصلاح تكسب المزيد من الأراضي نتيجة لأعمال الري والصرف التي تمكنت بالترع والمصارف والأهوسة من تخفيف المستنقعات . وكانت مشروعات الاستصلاح التي تمت بمعاونة أو إشراف النولة وبمشاركة من التجمعات الريفية ، وما كانت دائماً مشاركة نظرية ، عمليات رأسمالية فيها كل خصائص العمليات الرأسمالية (١٨٩) . فلا غرابة في أن نجد البندقية ، في أعقاب هذه الخبرة الطويلة ، عندما بدأ قرن التنوير ، تصبح وقد أحاطت بها الخضرة مقر ثورة زراعية واعية تتجه اتجاهها واضحاً إلى تربية الماشية وإنتاج اللحم (١٩٠) .

وهكذا نجد آل ترون Tron المنحدرون من أصلا ب أسرة من الأسر الوجيهة الثرية القديمة يمتلكون مساحة ٥٠٠ هكتار دفعة واحدة في الناحية المقابلة روفيجو Rovigo ، فيما وراء شاطي ، نهر أديج Adige على مقربة من قرية أنجيللارة Anguillara ، ونجد في عام ١٧٥٠ هناك ٣٦٠ من العمال يعملون ، منهم ١٧٧ أصحاب أعمال ثابتة ، ومنهم ١٨٣ يعينون لأعمال قصيرة الأجل من قبيل الأجرية الذين كانوا يسمونهم سالارياتي salariati ، وكان هؤلاء العمال يعملون بقرق لا يزيد الفريق على ١٥ فرداً . كانت المزرعة التي اتخونها مزرعة رأسمالية . يقول جان جورجولان Jean Georgelin : « ونحن عندما نستخدم كلمة رأسمالية هنا لا نجافي التاريخ ، ولا نتحدث بالفاظ لم تكن معروفة . فقد كانت كلمة رأسمالية كلمة مستخدمة استخداماً شائعاً في القرن الثامن عشر في البندقية وفي بيمونتي . وإليك عُد القرى في منطقة بيرجاماسكا Bergamasca الذين كانوا شبه أميين ، على نحو ما تبين لنا

كتاباتهم قد أجابوا بالإيجاب ، دون تردد ، عندما سألتهم مأمور برجامو Bergamo: « هل منارأساليون ؟ Vi sono capitalisti qui » وكانت كلمة رأسالي تعني من وجهة نظرهم الرجل الذي يأتي من الخارج ليشغل الفلاحين برؤوس أمواله (١٩١) .

كانت أنجيلا أشبه شيء بمشغل زراعي ، يجري العمل فيه تحت إشراف ناظر، وكان رؤساء الأنفار يتابعون العمال الأجراء عن كثب فلا يبتعدون عنهم شبراً واحداً ، وكان هؤلاء الأجراء يأخذون راحة لمدة ساعة واحدة فقط في اليوم : وكان الناظر يتم عليهم كل اليوم عند الحضور والساعة في يده . وكان العمل يسير حسب نظام وترتيب : صيانة القنوات ، أبراج الحمام ، زراعات التوت ، تقطير الفواكه ، تربية السمك ، إدخال زراعة البطاطس في وقت مبكر بدأ عام ١٧٦٥ ، بناء وتقوية السلود لاتقاء ماء نهر الأليجة الخطيرة أو لاكتساب أرض جديدة صالحة للزراعة . « كانت الضيعة تشبه خلية النحل الذي لا يكف عن الطنين ، حتى في الشتاء » (١٩٢) : كان العمال يشتغلون بالفأس ، وبالمحراث ذي الريشة ، وبالجاروف . وكانوا كذلك يقومون بالحرث العميق الذي يقلب التربة من أعماقها ؛ ويزرعون القمح (وكان الهكتار يعطي ما بين ١٠ و ١٤ قنطاراً) ، ويزرعون الذرة . ويهتمون خاصة بزراعة القنب ؛ ثم كانوا فوق هذا وذاك يربون الماشية تربية من النوع المركز أي على أرض محدودة المساحة ، ويربون خاصة البقر والأغنام . كانت الضيعة تعطي مربوداً عالياً ، أي ندر أرباحاً عالية ، وإن كانت هذه الأرباح تتغير صعوداً وهبوطاً من عام إلى عام . كانت سنة ١٧٥٠ مثلاً سنة أزمة فلم يزد المربود على ٢٨,٢٩ ٪ (قبل استقطاع استهلاك الأصول) . أما سنة ١٧٦٢ فكانت سنة ممتازة وصل فيها المربود إلى ١٣٠ ٪ ؛ وحتى نقيم هذه النسبة العالية نقارن بمربود الزراعة في الأراضي الجيدة منطقة بري الفرنسية بين عام ١٦٥٦ و ١٧٢٩ ، لم يكن المربود في السنة الممتازة يجاوز ١٢ ٪ إلا بشق الأنفس إذا صدقنا أن الحسابات كانت تتم على نحو صحيح (١٩٣) .

هذه الحقائق التي توصل إليها البحث مؤخراً تضطرننا إلى أن نعيد التفكير في الطريقة التي كنا نعالج بها هذه الموضوعات في دولة البندقية . هناك عادت ثروات الأعيان من التجارة إلى الزراعة ، زراعة التوت وحقول القمح وغيطان القنب ، ولم تعد أرض القارة ، التيراً فيرما ، تمثل بالنسبة لهؤلاء الأعيان الأغنياء مكاناً احتياطياً يركنون فيه ثرواتهم في مأمن ، بعد الانصراف عن التجارة التي أصبحت صعبة محفوفة بالمخاطر منذ القرن السادس عشر ، بعد زيادة القرصنة في البحر المتوسط . فلم تكن الأحوال قد ساءت إلى هذه الدرجة في البندقية . لأن السفن الأجنبية كانت تلم بميناء البندقية كثيرة وفيرة ، بل ربما كان ميناء البندقية حتى القرن السابع عشر أكثر الموانئ اجتذاباً لحركة السفن . ومعنى هذا أن الأعمال التجارية لم تتوقف هناك بين عشية وضحاها . وإنما العامل المؤثر

كان ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، وارتفاع الأرباح الزراعية ، وهذا هو الدافع الذي دفع رؤوس الأموال في البندقية إلى أن تتجه إلى الأرض الزراعية . لم تكن الأرض الزراعية في هذه الحالة وسيلة ترفع مالكتها إلى مرتبة النبلاء ، بل كان الاتجاه إليها من أجل استثمار الأموال وتحقيق الربح وزيادة الدخل .

ثم كانت هناك عوامل الموضة وتغير الأنواق . فإذا كان أغنياء البندقية قد أخذوا في زمن جولدوني يهجرون قصورهم في المدينة ويلمون بالقبيلات الريفية التي أصبحت قصوراً بمعنى الكلمة ، فكانوا يفعلون ذلك بدافع الموضة والنزق في ذلك الزمن . كانت أحياناً ، الأغنياء ، في البندقية ، إذا أقبل الخريف ، تخلوا من سكانها الذين كانوا يتجهون إلى الريف ، وكان الأغنياء يتدافعون في شغف وحرص وتأنق إلى . « رحلات الاستجمام في الريف والحفلات الراقصة ، والولائم في الهواء الطلق » . ولدينا الكثير من النصوص الوصفية والقصصية تحكي لنا عنها ، ولابد من أن نصدقها وهي تذهب إلى أن كل شيء في هذه الدور الريفية المترفة ، التي زاد جمالها عن كل حد ، يأخذ طابعاً « متكلفاً مصطنعاً » ، بما في ذلك القاعات المزخرفة ، والموائد المشحونة فوق الحد بأطعمة وأشربة تنطق بالثراء المفرط ، والحفلات الموسيقية ، والتمثيليات المسرحية ، والحداث ، والمتاهات ، والأسيجة المبهذة المنسقة ، والطرقات التي تحف بها التماثيل ، والأعداد الضخمة من الخدم والحشم ، صور فوق صور تصلح لإخراج فيلم يخلب اللب . وانظر إلى هذه اللوحة ترى فيها السيدة العظيمة التي بقيت وحدها بعد أن فرغت من زيارة الجيران ، تراها عائدة وقد أسدل الليل أستاره ، يتبعها كلبها ، وخدامها ، « وقد اتكأت على ذراع قسيسها [...] الذي أمسك بمشكاة ينير لها بها الطريق »^(١٩١) . ولكن هذه السمات ليست هي كل ما تقوم عليه هذه الدور المنيفة ، فلا ينبغي أن تصرفنا هذه الصور عما جهزت به هذه الدور من صومعة للغلل ، ومقصرة ، وقبائ ، فقد كانت مراكز إنتاجية ريفية ، ومقار للتفتيش والرقابة . وفي عام ١٦٥١ ظهر كتاب في البندقية يحمل عنواناً ذا دلالة هو *Economia del cittadino in villa* ويمكننا أن نترجمه ترجمة حرة إلى « *ابن المدينة وكيف يدبر شئون بيته الريفي وعمرته* » . وكان مؤلف هذا الكتاب طبيباً فيننشينتسو تانارا Vincenzo Tanara ألف واحداً من أجمل الكتب الريفية التي ظهرت على الإطلاق ، وهو يقدح النصح الأريب على ابن المدينة الذي يتهيأ ليمتلك داراً ريفية يتخذها فوق عربة أو ضيعة : عليه أولاً أن يختار الموقع اختياراً جيداً ، والظروف المناخية ، والمياه المجاورة لداره . وعليه أن يحفر بركة ليربي أسماك التينكا والفرخ والباربوني : وهل هناك طريقة أفضل من هذه لإطعام الأسرة بطعام رخيص ، وللحصول بتكاليف زهيدة على غموس يضعه العمال الزراعيون على خبزهم؟ والمهم في الريف أن يعرف الإنسان خاصة كيف يشغل الآخرين .



ثلاثة في نزعة . لوحة فينيسية بريشة جي. تيبولتو G. Tiepolo ، من القرن الثامن عشر

وإذا نحن طالعنا الخطاب المثير الذي كتبه أندريا ترون إلى صديقه كويريسي في ٢٢ أكتوبر من عام ١٧٤٣ وجدنا فيه قسطاً كبيراً من الأوهام . فقد كان هذا الشاب الثري أقام زمناً في هولندة وإنجلترا مما أثر على أفكاره ، فهو يقول : « أقول لك [...] إنهم [= رجال حكومة البندقية ، وكانوا من الأعيان الأغنياء مثله] مهما أصدرنا من المراسيم ، فلن يتمكنوا من تحقيق شيء في مجال التجارة في بلادنا [...] فليست هناك في أي بلد من بلاد الدنيا تجارة تحقق النفع للدولة لا يكون لأصحاب الثراء الواسع فيها باعهم . ينبغي أن يُقنع النبلاء في البندقية بأن يستثمروا أموالهم في التجارة [...] ومن المحال إقناعهم بهذا في الوقت الحاضر . أما الهولنديون فهم جميعهم تجار ، وهذا هو السبب الرئيسي لازدهار التجارة في هولندة . فلو دخلت هذه الروح بلادنا لقامت التجارة عندنا بسرعة من كبوتها وازدهرت وريت .^(١٩٥) ولكن السؤال هو : كيف السبيل إلى إقناع الأعيان الأغنياء بالانصراف عن الاشتغال بالعمل الزراعي الهادئ ، المريح ، اللطيف الذي يدر عليهم دخلاً سهلاً مريحة ، والارتقاء في مغامرات التجارة البحرية التي ربما كانت أرباحها أقل ، وعرضة للتقلبات ، حيث أن المواقع الممتازة فيها قد شغلها الآخرون ؟ سيكون من الصعب عليهم أن يعمدوا إلى الأخذ بزمام تجارة الشرق التي أمسك بكل خيوطها الأجانب أو التجار اليهود أو البورجوازيون في البندقية . ومع ذلك فلم يكن أندريا ترون على خطأ فيما ذهب إليه : إن ترك النبلاء التجارة وسوق المال لأولئك الذين ليسوا من أصحاب الثراء الواسع في المدينة كان يعني انسحاب البندقية من ذلك القطاع الدولي الكبير الذي كانت تلعب فيه فيما مضى الأنوار الأولى . ولو أننا قارنا الطريق التي سلكتها البندقية والطريق التي سلكتها جنوة ، وجدنا أن البندقية لم تتخذ لنفسها على المدى الطويل الاختيار الرأسمالي الأمثل .

المنطقة الريفية حول روما

حالة شاذة في القرن التاسع عشر

ليس من شك في أن المنطقة الريفية الواسعة حول روما ، التي عرفت باسم كامبانيا رومانا *campagna romana* ، قد تغير منظرها مراراً على مر القرون ، لا لسبب إلا لأنهم كانوا يتصورونها خاوية . وهذا هو سيموند دي سيسموندتي *Simonde de Sismondi* يراها في عام ١٨١٩^(١٩٦) ويصفها لنا قائلاً إنها مثل راحة على تقسيم العمل .

رأى فيها كوكبة من رعاة يركبون الخيول ويستترون أجسادهم بأسمال بالية وفراء الأغنام : يرعون قلة من القطعان ، ومن الأفراس والمهار ، وربما رأى العين على بعد بعض المزارع الواسعة القليلة إلى حد الندرة - كان هذا كل ما تدركه الألبصار من حياة في هذا الريف الخالي الذي يمتد إلى بعد سحيق . لا زراعة ، ولا قرى ، بل حشائش من قبيل

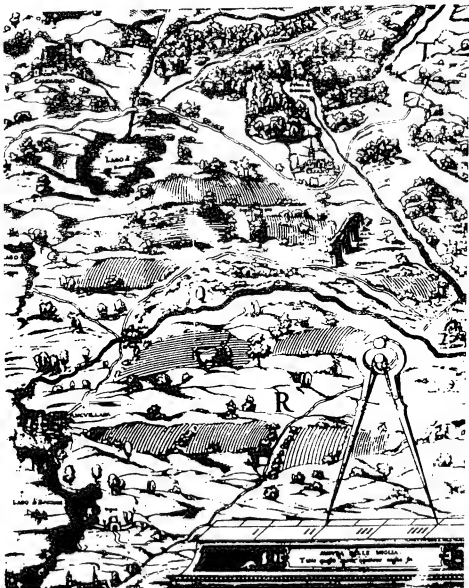
العوسج والزران، ونباتات برية بعضها زكي الرائحة، ما تجف وتتلشى حتى تنمو من جديد، وتتشبث بالتربة الخالية، وما تزال تتشبث بالتربة في عناد حتى تقتل ما فيها من كلاً صالح للرعي. وكانت هذه النباتات البرية رباء، إذا أراد المزارع أن يقضي عليه كان عليه أن ينزل في فترات منتظمة إلى الأرض فيقتلع الحشائش البرية، ويشق التربة، ثم يبذر فيها القمح. وكانت تلك هي الوسيلة التي يلجأ إليها لكي يعيد استنبات المرعى لسنوات مقاليات. ولكن هذه المنطقة كانت منطقة لا يسكنها الفلاحون، فكيف السبيل إلى تدبير الأعمال ابتداءً من الحرث وانتهاءً بجني المحصول؟

لم يكن هناك من سبيل إلا الاستعانة بالعمالة الخارجية: كانوا يستخدمون نوعيات متباينة من العمالة، أكثر من «عشر طبقات من الأجراء» تختلف واحدة منها عن الأخرى، «ولا يستطيع الإنسان أن يترجم الأسماء التي أطلقوها عليها إلى أية لغة من لغات المعمورة الأخرى... [فمن الأعمال ما كانوا يكترون لها] عمالاً باليومية ينزلون من جبال السابينا Sabina؛ [ومنهم ما كانوا يكترون لها] عمالاً آخرين من أبناء الماركة le Marche وتوسكانا؛ وكانوا يستعملون لغالبية الأعتال عمالاً من أهل الأبروتسو Abruzzo... أما إقامة المطاحن وتدبير حجارة الرحى فكانوا يتخذون لها عمالة من بين التنابلية الذين يفتروشون ميادين روما والذين كانوا يعرفون بالسككية الميادينجية piazzaiuoli di Roma والذين لم يكونوا يصلحون لغير ذلك من الأعمال: كان هذا التقسيم للأعمال يتيح الأخذ بأكثر أساليب الزراعة دقة، فكانت زراعات القمح تنقى من الحشائش الغريبة مرتين على الأقل... وربما تكررت التنقية أكثر من ذلك: كان كل عامل قد تدرب على عمل معين، فكان يؤديها بسرعة وإتقان. وكانت كل هذه الأعمال تؤدي بالمقطوعية وتحت ملاحظة من عدد كبير من رؤساء الأنفار ورؤساء رؤساء الأنفار؛ وكان الناظر يدبر للعمال طعامهم دائماً، فلم يكن في مقدور العمال أن يتولوا هذا الأمر بأنفسهم في هذه البرية الخاوية التي تشبه الصحراء. فكان يجهز لكل عامل مكياًلاً من النبيذ، وقدرًا من الخبز يساوي ٤٠ بايوك baiocs أسبوعياً، وثلاثة أرطال إفرنجية من أي طعام آخر، كان يكون لحماً مقدداً أو جبناً. وكان هؤلاء العمال في الشتاء ينامون في عتبر سمي كاسالي، وكان بناء كبيراً بغير أثاث أقيم في وسط المزرعة الهائلة. [...] أما في الصيف [...] فكانوا يفتروشون الأرض في الأماكن التي عملوا فيها، وكانوا في أغلب الأحيان يلتحفون بالسماء».

وليس من شك في أن هذه الصورة ناقصة، فهي تأتلف من انطباعات التقطت في أثناء رحلة، فقد دهش سيسموندي عندما وقعت عيناه على منظر خلاف، فلم يتنبه إلى المساويء العديدة، حتى ولا إلى الملايا التي كانت تفتك بالناس فتكاً شديداً في هذه البقعة التي أساء البشر القيام على شئونها، فلم يسأل نفسه عن المالك ونظام الامتلاك، وكان نظام امتلاك

الأرض هنا نظاماً عجيباً ، وكانت المشكلات التي تترتب عليه تتجاوز حدود وإطار الريف في المنطقة المحيطة بروما . كانت الأراضي هنا مملوكة لعدد من الإقطاعيين الكبار ولنحو ستين من المؤسسات الدينية . وكانت الضياع في العادة ضياعاً هائلة ، منها مثلاً ضياع الأمير بورجيزه Borghese ، والدوق سفورتسا Sforza والماركيز باتريسي Patrizi^(١٧٧) . ولكن السادة الإقطاعيين لم يكونوا يتولون بأنفسهم إدارة شئون الأراضي مباشرة ، وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى المؤسسات الدينية . وإنما كان الأمر في أيدي عدد من كبار المزارعين ، من الغريب أنهم كانوا يسمون نيجوتسيانتي أو ميركانتي دي كامبانيا أي تجار الريف . وكان عددهم نحو اثني عشر رجلاً يضمهم اتحاد ظل قائماً حتى القرن التاسع عشر . كان هؤلاء الرجال ينحدرون من مستويات اجتماعية مختلفة - تجار ، محامين ، سماسرة ، جباة ضرائب ، ملتزمين - فلم يكونوا يشبهون في شيء المزارعين الإنجليز الكبار ، لأنهم كانوا يستأثرون في كثير من الأحيان باستغلال أجود الأراضي استغلالاً مباشراً . وكانوا يتعاملون من الباطن مع العديد من المزارعين الصغار ، بل من الرعاة والفلاحين الأجانب . وكان هؤلاء المزارعون الكبار قد صمموا على أن تكون لهم حرية الحركة فقاموا بطرد الفلاحين أصحاب الحيازات القديمة ولم يراعوا فيهم إلا ولا ذمة^(١٧٨) .

من الواضح إن هذا العمل كان عملاً رأسمالياً لا شك في رأسماليته ، وقد اتضحت معالمه حول منتصف القرن الثامن عشر ، وكان ما جرى في منطقة الكامبانيا روماناً مثلاً واحداً من بين أمثلة عديدة في إيطاليا . نجد هذه الظاهرة في بعض بقاع منطقة توسكانا ، ولومبارديا ، كما نجدها في منطقة بيومونتي التي دخلت في القرن الثامن عشر قلب مرحلة من التغير والتحول . كان هؤلاء المزارعون الكبار الذين كانوا يسمون أباتلاتوري appaltatori أي المقاولون قد ساءت سمعتهم ، فقد ارتأب فيهم الملاك ، والفلاحون ، والدولة ، كانوا يعتبرون من المضارين الجشعين ، الساعين إلى تحقيق أكبر قدر من المال بأسرع الوسائل ، فيعتصرون الأراضي التي يقومون عليها ، دون حرص على الحفاظ على خصوبتها . ولكنهم كانوا يمثلون إرهاباً بالمستقبل : فقد بدأت بهم المزرعة الإيطالية الكبيرة التي عرفت في القرن التاسع عشر . كذلك كانوا هم من وراء ستار المشجعين على الإصلاحات الزراعية التي بدأت في نهاية القرن الثامن عشر واتسمت بالتجديد وبالربحية العالية . وكان الهدف الذي سعوا إليه يتمثل في السعي إلى التخلص من ظروف الملكية القديمة ، وأرض الحكر ، والوقف الأهلي ، والحيازات الموصدة ، كما يتمثل في التسلح في مواجهة أصحاب الامتيازات والفلاحين ، بل وفي مواجهة الدولة التي كانت تفرض القيود المترتبة على التصرفات التجارية . فلما بدأت الحقبة التي عرفت باسم « الحقبة الفرنسية » وأُقيمت ممتلكات أصحاب الامتيازات إلى السوق إلقاءً كان المزارعون الكبار أول المشتريين^(١٧٩) .



جزء من خريطة للريف المحيط بروما من رسم أولغورينو ديلا فوليبيا ، وترجع إلى عام ١٥٤٧ .
وهذا الجزء من المنطقة التي عرفت باسم Campagna romana كامبانيا رومانا هو الجزء الشمالي
الشرقي من روما ، وكانت فيه زراعة على نحو ما ، وتبين الخريطة أعمال حرق ، وسمراثا يجره
الحيوان ، ولكننا نرى مساحات هائلة خاوية تتخللها بعض الآثار الرومانية والشجيرات .

والفائدة التي ينضوي عليها وصف سيسموني هي إبرازه لنموذج تحقق في الريف المحيط بروما وهو نموذج تقسيم العمل على نحو واضح محدد غير مسبوق ، وهو أمر لم نألف الحديث عنه . والمعروف أن آدم سميث (٢٠٠) قد تعجل في حل مشكلة تقسيم العمل ، عندما ذهب إلى أن تقسيم العمل من شأن الصناعة ، وأنه ليس من شأن الزراعة التي تقوم يد واحدة بالحرث والبذر . والحق أن الحياة الزراعية ، كانت في العهد القديم ، أي حتى القرن الثامن عشر ، تأتلف من عشرات المهام في وقت واحد ، حتى في المناطق التي لم تتطور إلا قليلاً كان الفلاحون يجدون أنفسهم مضطرين لتقسيم أنشطته الاقتصادية القروي فيما بينهم ، مضطرين إلى التخصص ، فهم بحاجة إلى حداد ، وإلى نجار عربات ، وبرادعي ، ونجار أثاث ، وإلى الإسكاف الذي لم يكن إلى النزول عن خدماته من سبيل . لم يكن الأمر على نحو ما تصور آدم سميث ، فلم تكن اليد نفسها هي بالضرورة تقوم بالحرث والبذر ورعي الماشية وتقليم الكروم والشغل في الغابة . فالفلاح الذي يقوم بقطع الشجر ، وشق الخشب ، وتوضيب الحطب يتجه إلى التخصص ويصبح عاملاً ذا سمة خاصة . كان عمال التراحيل يقبلون في كل عام عندما تحل مواعيد الحصاد ، والدرس ، وجني العنب ، وكانوا يمثلون عمالة إضافية متخصصة ، زاد تخصصها أو قل . وتقرأ في وثائق العصر أن منهم من كانوا يعملون « تحت إمرة ريس الكرمة » ، وكان منهم « من يقطفون العناقيد » ، و« من يعبئون السلال » ، و« من يعصرون العنب » . وفي حالة القيام باستصلاح الأراضي البور في منطقة اللانجوك كان العمال ، كما شاهدهم أوليفيه دي سير (٢٠١) ينقسمون إلى مجموعات منفصلة ، كان هناك : الحطابون الذين يجمعون الأجام ، والحراقون الذين يحرقونها ، والحراثون الذين يستخدمون المحارث والثيران المكذبة لشق الأرض ، والدقاقون الذين « يدقون كتل الطين الصلبة العنيدة ويفتتونها » . ثم هناك التقسيم الكبير الذي عرفه الريف منذ أقدم العصور ، ألا وهو التقسيم إلى زراعة وتربية ماشية ، وهما قطاعان بينهما ما بين قابيل وهابيل من البون ، عالمان ، شعبان متباينان ، يكره الواحد منهما الآخر ، ويسارع كل منهما إلى سب صاحبه . فالفلاحون المشتغلون بالزراعة ينظرون إلى رعاة الماشية نظرة توشك أن تكون نظرة إلى الأنجاس والمنبوذين . وما زال التراث الشعبي يحفظ إلى اليوم آثار هذا التنابذ إلى اليوم ، فهناك أغنية فولكلورية في منطقة أبروتسو توجه الكلام إلى بنت فلاحه عشقت راعياً وتقول لها ما معناه : « راجعي نفسك يا صغيرتي ، واختاري فلاحاً من الناس الطيبين ، رجلاً متحضرأ ، ولا ترضي بواحد من هؤلاء الرعاة الملاحين ، الذين لا يعرفون كيف ياكلون من الطبق » . (٢٠٢)

عزب

توسكانا

أحدث ثراء تجار فلورنسا أثره شيئاً قشبيئاً على الريف التوسكاني ، فغيره تغييراً عميقاً . لم تبق القرى القديمة ، والمزارع الصغيرة المبعثرة إلا في المناطق المرتفعة ، أو حيث وجدت لها ملاذاً . أما المناطق المنخفضة وسفوح التلال فقد غلب عليها حتى قبل عام ١٤٠٠ نمط العزبة المؤجرة مناصفة ، وكانوا يسمونها بالإيطالية *podere a mezzadria* ويختصرون هذا الاسم الطويل إلى *podere* . كانت مساحة العزبة تتغير بحسب جودة التربة ، وكان مزارع واحد في العادة يتولى أمر زراعتها ، ومعه عائلته . كانت تلك هي القاعدة . في وسط العزبة يقوم بيت فلاح ، له جرنه ، وحظيرة مواشيه ، وفرنه ، ويدير درسه : ومن حول البيت أرض الزراعة ، والكروم ، وجنوع شجر الصنصناف بفروعه البيضاء ، وأشجار الزيتون ، وأرض المراعي والأجام . وكان استغلال العزبة محسوباً على أساس تحقيق مربود قدره ضعف دخل المزارع وعائلته ، لأن نصف المربود كان يذهب إلى صاحب الأرض ، ويبقى النصف الآخر للمزارع . وكان صاحب الأرض يمتلك قرب بيت المزارع فيلته التي لم تكن دائماً فارغة مترفة . وإذا نحن طالعنا *المذكرات* Ricordi التي كتبها جوفاني دي باجولو موريلي Giovanni di Pagolo Morelli (٢٠٣) بين عام ١٢٩٢ وعام ١٤٢١ وجدناه يوصي أبناءه هذه الوصايا : « احرصوا على أن تذهبوا إلى القلعة بأنفسكم ، وعلى أن تلفوا العزبة حقلاً حقلاً ، مع المزارع ، وأن تلوموه على أخطائه ، وتقدروا المحصول من القمح ، والنبذ ، والزيت ، والحبوب ، والفواكه ، إلى آخره ، وتقارنوا أرقام مربود العام الحالي بأرقام السنوات السابقة . هذه الدقة الحريصة على التفاصيل لمحة من اللمحات الأولى للعقلانية الرأسالية » . وهي على أية حال تدل على بذل الجهد من أجل رفع الإنتاجية إلى الحد الأقصى . وكان المزارع من ناحيته يرهق صاحب العزبة بطلباته وشكاياته ، ويضطره إلى الصرف ، والإصلاح ، ويشاكسه كلما أتاحت له فرصة .. ونقرأ عن دوناتيلو أنه رفض عرضاً قدم إليه بابتياح عزبة يزرعها مناصفة ، على الرغم من أنها كانت ستتيح له دخلاً يحقق له حياة رغدة . فهل كان رفضه العرض من قبيل الجنون ؟ أم من قبيل الحكمة ؟ كل ما في الأمر أنه لم يكن ليحتمل أن يلاحقه الفلاح بطلباته وشكاواه ثلاثة أيام أسبوعياً (٢٠١) .

كان الفلاح في ظل هذا النظام الذي يتيح له قدرأ من المبادرة مجبراً على الإنتاج ، وعلى حسن استغلال التربة ، وعلى اختيار المنتجات التي تحقق أفضل ربح ، أي الاختيار بين زيت الزيتون والنبذ . ومن قائل إن قدرة العزبة المزروعة مناصفة على المنافسة هي التي حققت لها الانتصار على أساليب الزراعة القديمة . هذا جائز . ولكن النجاح الذي حققته يرجع كذلك

إلى أن فلورنسة كان لديها من الأموال ما يتيح لها شراء حاجتها من القمح من صقلية، تاركة أراضيها لتستغل في زراعات أفضل وأربح . ومعنى هذا أن قمع صقلية كان مسؤولاً عن نجاح أهل المدينة في استغلال هذا النوع من العزب القائم على المشاركة بالنصف أو المزارعة .

يذهب **إليو كورتني** إلى أن هذا النمط من العزب يعتبر « عملاً فنياً ، وتعبيراً عن نفس العقلانية التي طبعت الكثير من أوجه الحياة في فلورنسة بطابعها ، سواء في الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة في عصر اتسم بالمشاركة »^(٢٠٥) . وهذا حكم نتفق جميعاً عليه . ولقد كان الريف التوسكاني ، الذي يوشك اليوم أن يتلاشى ، أجمل ريف في الدنيا كلها ، وكان ازدهاره يمثل انتصاراً للرأسمالية ، أو إذا كانت هذه العبارة تنسم بالمبالغة ، فقد كان هذا الازدهار على الأقل انتصاراً للأموال التي استخدمها التجار الواعون الحريصون على الربح ، المتمكنون من الحساب على أساس توظيف المال وتحقيق العائد . ولم يكن الفلاح في مواجهة صاحب الأرض فلاحاً مجرداً من وسائل الإنتاج ؛ فلم يكن المزارع عاملاً يشتغل مقابل أجر ، بل كان يقيم علاقات مباشرة بأرض يعرفها ، ويعتني بها عناية مدهشة ، وتتقل من الأب إلى الإبن على مر القرون ؛ وكان الفلاح بصفة عاماً فلاحاً ميسوراً ، يأكل الطيب من الطعام ، ويعيش في بيت مريح بل قد يكون بيتاً مرفهاً ، فيه وفرة من البياضات والملابس التي كانوا ينسجون قماشها ويحيكونها في البيت . ولدينا شواهد وفيرة تشهد على هذا التوازن النادر بين صاحب الأرض والمزارع ، بين المال والعمل . ولكن لدينا أيضاً شواهد تنطق بالعكس ، ومن المؤرخين الإيطاليين من ذهبوا إلى أن نظام العزب المؤجرة مناصفة كان نظاماً قريب الشبه بالعبودية^(٢٠٦) . والحقيقة أن هذا النظام يبدو أنه اختل ، وانحرف عن سبيله إبان النصف الأول من القرن الثامن عشر ، نتيجة لظروف عامة ، ولزيادة الضرائب وللمضاربات على الحبوب .

وتشهد التجربة التوسكانية الانتباه إلى نقطة لا مراء فيها : وهي أن الزراعة في كل مرة تتجه فيها إلى التخصص (الزيت والتبذ في توسكانا ؛ الأرز والمراعي المستزرعة وأشجار التوت في لومبارديا؛ الزبيب في الجزر التابعة للبندقية ، بل وعلى نحو ما القمح المخصص للتصدير الواسع) تسلك سبيل « المشروع » الرأسمالي ، لأن هذه الزراعة تقوم بالضرورة على محاصيل ذات قيمة تجارية ، تدخل تحت هيمنة سوق كبيرة ، داخلية أو خارجية ، محاصيل ينتهي أمرها يوماً ما إلى السعي إلى زيادة الإنتاجية أو تقرض زيادة الإنتاجية فرضاً . وهناك مثل آخر مطابق لهذا المثل على الرغم من الاختلافات اللافتة للنظر ، فعندما

أيقن مربو المواشي المجريون في القرن السابع عشر من الربح الذي يعود عليهم من تصدير الأبقار إلى غرب أوروبا ، وأيقنوا من أهمية السوق هناك ، تخلوا عن الاهتمام المركز بزراعة أراضيهم وإنتاج ما يحتاجون إليه من قمح ، وأصبحوا يشترونه (٢٠٧) ، وكان هذا المسلك اختياراً رأسمالياً في أساسه . ويمكن أن نذكر كذلك المربين الهولنديين الذين تخصصوا ، مرغمين إلى حد ما ، في منتجات الألبان والتصدير الضخم للجبين .

المناطق المتقدمة

أقلية

هناك إذن مناطق متقدمة تعتبر بمثابة الإرهاص الذي ينيء بالمستقبل الرأسمالي . ولكن المناطق المتأخرة - إذا صح هذا التعبير - أو المناطق التي تجمدت على حالها ، في أوروبا ، أكثر بكثير من المتقدمة ، فهي من الناحية العددية تمثل الأغلبية حيال الأقلية المتقدمة . كانت دنيا الفلاحين في غالبيتها قد ظلت بعيدة عن الرأسمالية ومتطلباتها ونظامها وتقدمها . هذه المناطق كثيرة جداً ، إذا أردنا أن نختار من بينها أمثلة ، تملكنا الحيرة ، إنها مناطق ما تزال ملتزمة بالماضي الذي يحكم قبضته عليها .

فإذا نحن سلطنا السبيل إلى جنوب إيطاليا ، إلى ربوع نابلي بعد حركة القهر الغاشم التي قام بها ماسانييلو Masaniello في عام ١٦٤٧ ، وبعد هوجة الفلاحين العنيفة العنيدة التي واكبت القهر وجدنا المنظر يشهد على عودة إلى الإقطاع في غير هواده (٢٠٨) . ولدينا شواهد تصل بنا إلى العقود الأولى من القرن الثامن عشر ، سجلها شاهد من أبناء العصر هو **پاولو ماتيا بوريا** الذي لم يهاجم النظام الإقطاعي في حد ذاته ، بل هاجم الانحرافات في ممارسته : « في يد البارون من السلطة ما يمكنه من أن ينزل الفقر بالواحد من رعيته ، أو يحطمه تحطيماً ، وأن يزوج به في غياهب السجن نون أن يسمح للمأمور أو لقاضي القرية بالتدخل ؛ وهو صاحب الحق في العفو ، يقتل من يشاء ، ويعفو عن القاتل حين يريد . [...] وهو يسي - استخدام سلطته حيال ممتلكات رعيته ، وحيال كرامتهم وشرفهم . [...] ومن المحال أن يقيم إنسان الدليل على جرم ارتكبه البارون . الحكومة نفسها [...] لا تواجه البارون القوي إلا باللين والسماحة . [...] هذه الانحرافات تبين لنا أن بعض البارونات كانوا يحكمون في أراضيهم مثل الملوك . » (٢٠٩) والإحصائيات تشهد على هذه السلطة الشاذة . ويكفي أن نذكر أن القضاء الإقطاعي في عصر التنوير كان في مملكة نابلي قائماً في كل مكان تقريباً يخضع له أكثر من نصف الأهالي ، بل على ٧٠ و ٨٠ و ٨٨ ٪ من مجموع السكان في بعض المناطق (٢١٠) .

وليس هناك من يماري في أن العبودية الثانية كانت قاشمة في صقلية حتى في عام



الصورة الكلاسيكية للريف التوسكاني حيث الكروم والزيتون والقمح . نقلاً عن الرسم الحائطي الكبير الذي زين به بيلون جوفليوند Buon Governo قصر البلدية Palazzo Civico في سينا Siena.

١٧٩٨ ، هو العام الذي نشر فيه ج . م . جالانتسي G. M. Galanti كتابه « Nuova descrizione storica e geografica della Sicilia » وصف جغرافي وتاريخي جديد لصقلية . ونتبين أن السنوات التي سبقت الثورة الفرنسية بقليل لم يتمكن الولاة فيها ، وهم يسعون إلى الإصلاح ، إلا من تنفيذ إصلاحات قليلة الشأن ، نذكر من هؤلاء كاراتشولو Caracciolo وكارامانيكو Caramanico^(٢١١) . وثمة منطقة أخرى خضعت للعبودية الثانية أو لما يشبهها ، وهي منطقة أراجون Aragon الإسبانية ، على الأقل قبل القرن

الثامن عشر ، حتى إن المؤرخين الألمان يتحدثون عن سيطرة نظام سيادة أصحاب الضياع Gutsherrschaft ، وهو نفس النظام النبلائي الذي كان قائماً فيما وراء نهر الإلبه Elbe ، والذي كان هو إطار العبودية الثانية . ونرى الظاهرة نفسها في الجنوب الإسباني حيث أقام الغزو المسيحي نظام الضياع الكبيرة ، فقد ظل هذا الإقليم لصيقاً بالماضي . وينبغي أن نذكر في هذا المقام ألوان التأخر الواضحة في البقاع الجبلية في اسكتلندة وفي أيرلندة .

ونوجز فنقول إن التأخر في أوروبا الغربية كان بادياً على الأطراف على نحو واضح ، إذا استثنينا الوضع الشاذ لمنطقة أراجون (وينبغي أن نلاحظ أن منطقة أراجون كانت في دنيا شبه الجزيرة الإيبيرية المختلطة المعقدة ظاهرة هامشية ، وظلت كذلك طوال العديد من القرون) . أيأ كان الأمر . فإذا نحن تخيلنا خريطة تصور هذه الأوضاع ، فعلينا أن نبين فيها المناطق المتقدمة - وهي مناطق متفرقة قليلة المساحة ، والمناطق المتخلفة الملقاة على المشارف والهوامش ، وينبغي علينا أن نلون بلون خاص مناطق الجمود أو التطور البطيء ، وهي مناطق ضياع النبلاء والإقطاعيين ، التي كانت متخلفة ولكنها كانت قد بدأت تأخذ نفسها بشيء من التغيير ، فسلكت سبيل التحول البطيء . وتشهد هذه الخريطة على أن نصيب الرأسمالية الزراعية على مستوى أوروبا في مجموعها كان قليل الأهمية .

وماذا

عن فرنسا

تلخص فرنسا وحدها كل ما في أوروبا من نماذج مختلطة متناقضة . فكل ما كان يجري خارج فرنسا كان يجري في داخلها أيضاً ، تارة في هذه المنطقة وتارة في تلك . وإذا نحن درسنا ظاهرة ما في مكان ما بفرنسا ، فإننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة تنطبق على جيران فرنسا . ومن هنا فإن السؤال الذي نطرحه في فرنسا سؤال يمكن أن يطرح في البلاد المجاورة . تأثرت فرنسا في القرن الثامن عشر بالرأسمالية العقارية ، ولكن تأثرها كان أقل من تأثر إنجلترا ، وأكثر من تأثر بقاع ألمانيا بين نهري الراين والإلبه . ولكن حال فرنسا كانت مثل حال المناطق الحديثة في الريف الإيطالي والتي كانت أحياناً أكثر حداثة من المناطق الفرنسية المناظرة ، ولكن فرنسا كانت أقل تخلفاً من شبه الجزيرة الإيبيرية ، إذا استثنينا منطقة قطلونيا التي شملتها في القرن الثامن عشر حركة تغيير عميقة ، على الرغم من أن نظام سيادة أصحاب الضياع كان يتشبث بمواقع قوية (٣١٦) .

وإذا كانت فرنسا تقدم المثل ، فقد كانت كذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر خاصة ، حيث أخذت نفسها بالتطوير والسير نحو التقدم ، وحيث اتخذت الصراعات التي نشأت فيها صورة محدّمة واصطبغت بصيغة التغير . وكانت فرنسا يقيناً مسرحاً للزيادة السكانية حتى اقترب عدد السكان في عصر لويس الرابع عشر من ٢٠ مليون نسمة ، ووصل إلى رقم ٢٦ مليون أو نحوه في زمن لويس السادس عشر (١٧٦٣) . وليس من شك في أن الدخل الزراعي نما ، ومن الطبيعي أن يطالب ملاك الأرض بصفة عامة ، والنبلاء بصفة خاصة بنصيبهم في هذا الدخل المتزايد . كان النبلاء من ملاك الأرض قد احتملوا سنوات الحرمان والضيق الطويلة من عام ١٦٦٠ إلى عام ١٧٢٠ ، ثم إذا بهم يريدون أن يعوضوا بسرعة ، بل بأسرع ما يمكن ، فترات الصوم القاسية ، وأن ينسوا « رحلة الصحراء » الثقيلة (٢١١) ، وكان هذا هو السبب في رد الفعل الذي اندفع إليه النبلاء ، وكان بلا شك أكثر ربود الفعل إثارة في تاريخ فرنسا الحديثة . واستحلوا فيه كل الوسائل ، من هذه الوسائل ما كان مشروعاً : مثل زيادة الإيجارات ، بل مضاعفتها ، ومنها ما كان حراماً : مثل إخراج ألقاب الملكية القديمة البائدة من خزانة الماضي وإحيائها ، وإعادة تأويل النقط المشكوك فيها في القانون ، وما أكثرها ، وتحريك حدود الملكية ، والسعى إلى اقتسام العقارات العامة ، وتصعيد المنازعات حتى لا يعود الفلاح يرى في غمرة غيظه إلا الحدود « الإقطاعية » التي دعت في وجهه ، فلا يدرك في كل الأحوال أبعاد التطور الذي يتهدده ، والذي هو أساس هجوم صاحب الأراضي عليه .

فلم يكن رد فعل النبلاء أصحاب الأرض عودة إلى التقاليد القديمة ، بقدر ما كان استجابة لروح العصر ، والمناخ الجديد ، وكان يتمثل بالنسبة إلى فرنسا في نوعيات الأعمال التجارية والصفقات ، ومضاربات البورصة ، وحمى الاستثمارات ، ومشاركة الأرستقراطية في التجارة البعيدة ، والمناجم ، كل هذا بدافع مما أسميه الإغراء الرأسمالي والروح الرأسمالية . فلم تكن الرأسمالية الحقيقية في مجال المزارع ، ومجال الإدارة على النمط الإنجليزي ، قد عرفت في فرنسا إلا في حالات نادرة . ولكن فرنسا كانت تسير نحوها ، فقد زادت ثقتها في الأرض من حيث هي مصدر للربح ، واشتد إيمانها بفعالية مناهج الإدارة الحديثة . تشهد على ذلك دلائل عديدة ، نذكر منها مثلاً ذلك الكتاب الناجح الذي ظهر في عام ١٧٦٢ من تأليف ديبومييه Despommiers بعنوان *فن تحقيق الثراء السريع عن طريق الزراعة* L'Art de s'enrichir promptement par l'agriculture ؛ كذلك نذكر في هذا المقام كتاباً آخر ظهر في عام ١٧٨٤ هو كتاب أرنو Arnould الذي يحمل عنوان « *فن المحافظة على الأملاك وزيادتها أو قواعد عامة لإدارة الأرض* » L'Art d'augmenter et de conserver son bien , ou



مزارع شري يستقبل السيد صاحب الأرض .

رسم بالحفر من أعمال مورو الصغير Moreau le Jeune ، يرجع إلى عام ١٧٨٨ ظهر في مجموعة:
معالم اللاتيس : Rétif, Monument du costume: ما يدل على علاقة من نوع
السيد والمسود بين السيد صاحب الأرض والمزارع الفلاح . ومن الممكن أن تتصور هذا المشهد في
انجلترا .

regles générales pou l'administration de la terre . ثم هناك زيادة عمليات بيع وشراء
العزب والضيايع ، فقد شمل جنون المضاربة العام فيما شمله من قطاعات قطاع الأراضي

الزراعية . وهناك مقالة جديدة كتبها إيرهارد فايس Eberhard Weiss في عام ١٩٧٠ (٢١٥) حلل فيها الموقف في فرنسا ورأى أنه كان رد فعل رأس مالي بقدر ما كان رد فعل من جانب النبلاء أصحاب الأرض . تكلفت الجهود انطلاقاً من الضيعة الكبيرة . واعتماداً على تدخل حثيث ذوو من جانب المزارعين الكبار أو السادة أصحاب الأرض أنفسهم ، تهدف إلى إعادة هيكلية الضيعة الكبيرة المباشرة . وقد أدى هذا إلى حدوث اضطرابات وخرج ومرج في دنيا الفلاحين . ورصد إيرهارد فايس التطور الذي حدث في فرنسا ، وحدد سماته بالمقارنة بما يناقشه من أحوال الفلاحين الألمان في المناطق بين نهري الراين والإلبه ، وهي المناطق التي خضعت لنظام سيادة أصحاب الإقطاعيات ، أي لسيطرة السادة الإقطاعيين بالعنى الكلاسيكي للكلمة ، فالسادة الألمان لم يحاولوا الاعتماد على نظام المزرعة الخصوصية أو الضيعة القريبة ليحاولوا الوصول عن هذا الطريق إلى الاستغلال المباشر لأراضيهم . بل رضوا بأن يعيشوا على العائد الذي كانوا يحصلون عليه كمؤجرين للأرض ، وكانوا يكملون ما يحتاجون إليه من دخل لتدبير معاشهم بالعمل في خدمة الأمير ، كالعمل في خدمة الأمير الناخب البافاري مثلاً . وكانت النتيجة تفتت الضيعة الخاصة ، وتأجيرها إلى الفلاحين الذين كانوا يتعمون براحة البال ، ولا يعانون مما كان يعاني منه الفلاحون الفرنسيون من القلق والمضايقات . والمعروف أن لغة الثورة الفرنسية واستهجانها لامتيازات النبلاء لما يجدا صدى في ألمانيا ، وهذا شيء يدهي نظراً لاختلاف الظروف .

ويجدد بنا أن نعبّر عن إعجابنا مرة أخرى بهذه الدراسة التي تناول بها مؤرخ أجنبي موضوعاً فرنسياً ، وتعني به إيرهارد فايس المؤرخ الألماني الذي يذكرنا بأعمال المؤرخين الروس القدامى أصحاب الأفكار الجديدة الرائدة من أمثال لوتشنسكي وپورشنييف ، عفا عير فايس عن فكرة هزت أركان علم التاريخ الفرنسي .

وفي عام ١٩٧٤ ظهر مقال بقلم لوروا لاوروي (٢١٦) اعتمد فيه على دراسات متخصصة، منها دراسة قام بها هو نفسه ، ووضح فيه رأي إيرهارد فايس ، واجتهد في تحديد دقيق للمناطق التي اتخذ فيها رد فعل السادة أصحاب الضياع أشكالاً جديدة حديثة . ونحن جميعاً نعلم منذ وقت طويل أنه كان هناك مزارعون يبذلون نشاطاً نونه نشاط الغزاة ، وأنه كان هناك أصحاب أرض لا ينفون عن الحركة وبذل الجهد ، ويجدد بنا أن نشير إلى كتاب پيير دي سانجاكو Pierre de Saint-Jacobs الراشع الذي قدم من الشواهد أضعاف أضعاف ما نحتاج إليه للتثبت من صواب الحكم ، وكلها شواهد استقاه من منطقة بورجوندي العليا . ونذكر من بين الأمثلة التي إوردتها مثلاً طريفاً يتسم بسمات كاريكاتورية لرجل اسمه قارين دي لونفو Varenne de Lonvoy (٢١٧) كان شديد الحرص على ضم ممتلكاته وتجميعها ، وعلى انتزاع الأرض من الفلاحين ، وعلى الاستيلاء على الممتلكات

العامه، ولكنه كان في الوقت نفسه شديد الحرص على الأخذ بالطرق الجديدة، وري الأرض، وإنما المراعي المستزرعة، ومجمل القول، بعد كل ما عرضناه، إن المجددين المجددين كانوا قلة، فإلى جانب السيد صاحب الأرض الجري، الذي كان يفتح الصعاب وينزل إلى الأرض غازياً، كان هناك عشرة أو عشرون يؤثرون الدعة، ويرضون بتلقي الإيجارات دون أن يهتموا بما يجري على الأرض.

ويمكن أن نطرح هنا سؤالاً عما إذا كان من الممكن الكشف عن التوجه الرأسمالي الكامن وقياسه استنتاجاً من شكاوى الفلاحين وتزمرهم وما كانوا يثيرونه من اضطرابات وقلقل؟ أقول: لا بد من تحري الدقة. فنحن نعلم أن الفلاحين لم يكفوا عن إثارة الاضطرابات والقلقل. ولقد كان تزمر الفلاحين في القرن السابع عشر ثورة على الضرائب قبل أن يكون ثورة على السادة أصحاب الأرض، وكانت الاضطرابات المعبرة عن هذا التزمر تحدث في غرب فرنسا خاصة. أما في القرن الثامن عشر فقد تحولت غضبة الفلاحين إلى ثورة على السادة، وتمركزت في أصعدة أخرى، فإذا هي تقوم في شرق البلاد وشمالها الشرقي، أي أنها كانت في تلك المناطق الواسعة من المملكة التي اهتمت بزراعة الحبوب، وكانت مناطق تقدمية، مناطق استخدام الخيول المكثفة في الأعمال الزراعية^(٢١٨)، ومناطق التكس السكاني. وستبين الثورة على نحو أكثر وضوحاً أن تلك المناطق الريفية كانت أكثر المناطق نشاطاً وحيوية وربما كان السبب يتمثل في جانب منه في أن اللغة المناهضة للرأسمالية لم تكن قد وجدت حتى ذلك الحين مفرداتها في مواجهة موقف جديد ومباغت، ولهذا لجأ الفلاح الفرنسي إلى استخدام اللغة القديمة المناهضة للإقطاع. لا بد أن الأمر كان كذلك بالفعل، لأن هذه اللغة القديمة هي اللغة التي تطالعا متفجرة في مجموعات الشكاوي التي يكتبها الشاكون في عام ١٧٨٩.

يبقى أن نفرق بين الأصوات المتناقضة، وأن نتبين كنه التعارض بين القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ونذكر الفروق الدقيقة بينهما، وأن نميط اللثام عن الأسباب الخفية التي كانت في منطقة البروفانس، على سبيل المثال، تكمن وراء الحركات المناهضة للسادة أصحاب الأرض، والتي يبدو أنها كانت دافعا لثلاث ثورات الفلاحين^(٢١٩). هناك حقيقة تظل مؤكدة لا ريب فيها: وهي أن مناطق هائلة في فرنسا - الأيكتين، والهضبة الوسطى، والهضبة الغربية الأرموريكية - كانت هادئة في الفترة التي سبقت قيام الثورة الفرنسية، لأن الحريات كانت فيها موجودة، وكانت أملاك الفلاحين تنعم بالميزات، أو لأن الناس ألفوا الطاعة والحياة الضيقة كما كانت الحال في بريتانيا. ومن البديهي أن من حقنا أن نسأل عن فرنسا كيف كانت ستبني لو لم تقم الثورة الفرنسية. يرى بيير شونو أن الأرض التي كانت في حيازة الفلاحين، في الوقت الذي شهد رد الفعل في زمن لويس

السادس عشر ، قلّت من ٥٠ إلى ٤٠ ٪ من مجموع الحيازات الفرنسية (٢٢٠) . ولو استمر التحول على هذا المنوال فربما كانت فرنسا ستسير بسنعة في مدارج تطوير من نوع التطور الذي عرفته إنجلترا ، وشجع على تعميم رأسمالية زراعية . هذا احتمال . ولكن السؤال الذي طرحناه هو في الحقيقة من نوع الأسئلة التي لا سبيل إلى الإجابة عنها .

الرأسمالية والصناعة المبكرة

كانت كلمة صناعة industrie تعني في أصلها القديم : العمل ، والنشاط ، والمهارة ، ثم بدأت الكلمة تتخذ في القرن الثامن عشر شيئاً فشيئاً المعنى المخصص الذي نعرفه ، وكانت تنافسها كلمات art, manufacture, fabrique^(٢٢١) وانتصرت الكلمة في القرن التاسع عشر على الكلمات المنافسة ، وظهرت عليها ، وكانت تعني : الصناعة الكبيرة . ولهذا فإننا عند الحديث عن الصناعة في العصر السابق على القرن التاسع عشر نُؤَيِّرُ استخدام عبارة **الصناعة المبكرة** préindustrie ، على الرغم من أنها ثقيلة ، ولا ترضينا تماماً . ولكننا لن نفرض على القلم قيوداً صارمة ، وسنستعمل كلمة **صناعة** ، وعبارة **أنشطة صناعية** ، حتى في تلك المواضع التي كان الأصح فيها أن نستخدم عبارة **الصناعة المبكرة أو ما قبل الصناعة** . ولن يؤدي هذا إلى خلط لأننا في الوقت الذي سبق الآلات البخارية ، قبل ظهور المخترعين من أمثال نيوكمن Newcomen ، وواط Watt ، وكتينو Gugnot ، وجوفروا Jouffroy ، وفولتن Fulton ، قبل القرن التاسع عشر الذي « كانت الصناعة الكبيرة فيه تحيط بنا من كل جانب ».

هيكل

رباعي

من حسن حظنا أننا لن يكون علينا أن نستنبط الهيكل الذي نضم في إطاره تفسيراتنا الأولى في هذا المجال ، فهناك هيكل رسمه هوبير بورجان Hubert Bourgin^(٢٢٢) منذ وقت طويل ، وتحدث عنه على وجه التحديد في عام ١٩٢٤ ، حيث ذهب إلى أن الأنشطة الصناعية بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر ، تتوزع على نمط من الأنماط الأربعة التي توصل إليها مسبقاً .

النمط الأول : عبارة عن « نقط سديمية » أو نقط متناثرة لا يكاد يحصيها العد ، تتمثل في الورش الصغيرة العائلية التي يعمل فيها معلم ، واثنان أو ثلاثة من العمال ، وصبي أو اثنان ؛ أو تقوم بالعمل فيها عائلة لا تشرك معها غيرها . من هذا القبيل ورش صانع المسامير ، وصانع السكاكين ، وحداد القرية ، وهي ورش رأيناها في الماضي القريب عندنا ، ولا تزال نراها اليوم في أفريقيا السوداء أو في الهند ، حيث يعمل المعلم في العراء يعاونه مساعده . وتدخل في هذه المجموعة تعريشة الإسكاف وفرشة الصرمامتي ، كما تدخل فيها مكانة الصايغ بالاته الدقيقة ومواده الخام الثمينة ، وورش صانع الأقفال والكوالين المزدحمة ، والحجرة التي تعمل فيها صانعة الدنتيلا التي ربما اشتغلت في الهواء الطلق أمام باب بيتها . وتدخل في هذه المجموعة أعمال شهدتها منطقة الدوفينييه الفرنسية في القرن الثامن عشر ، منها ما كان يجري في المدن ومنها ما كان يتم خارج المدن ، أعمال ينهض بها

« قطع من المشاغل المحدودة تنسم بسمه العائلة أو تنطبع بطابع الحرفة » ، فما كان موسم حصاد الغلال أو جني العنب ينتهي حتى تكب أعداد كبيرة من البشر على العمل فهذه العائلة تغزل ، وتلك تنسج » ، والناس يقومون على أية حال بأعمال لا تنقطع أسبابها ، ولا تنحصر في تخصص ، حتى إننا لنقول إن مفهوم تقسيم العمل كان يعبر عليها عبوراً . ولما كانت هذه الأعمال أعمال تتم في إطار الأسر . فإنها كانت تغلت نصفاً من ريقة السوق ، ومن المعايير المالكوفة للربح .

كذلك فإنني أضع ضمن هذه المجموعة الأنشطة التي يتسرع البعض أحياناً فيصنفها بأنها لا تنتمي إلى قطاع صناعي : منها الفران الذي ينتج الخبز ، والطحان الذي ينتج الدقيق ، وصانع الجبن ، ومقطر المشروبات الروحية وثفل الفاكهة ، والجزار الذي ينتج من المادة « الخام » ، لحماً سائغاً ، وهناك وثيقة إنجليزية من عام ١٧٩١ تصف عمل الجزائريين فنقول : « لا ينحصر عمالهم في التمكن من الذبح ، وتقطيع اللحم وتوضييه ، بل عليهم أيضاً أن يعرفوا كيف يشترون الحيوان القائم المناسب سواء كان عجلاً أو شاة أو بقرة . » (٢٢٤)

والسمة الأساسية التي تنسم بها هذه الأنشطة الحرفية في مرحلة الصناعة الميكروية هي انتشارها في صورة الأغلبية ، وطريقها الخاصة في مناهضة الجهود الرأسمالية المبتكرة ، في حين كانت هذه الجهود تحاصر بعض الحرف المتخصصة ، وما تزال تحكم الحصار حولها حتى تقع كالثمرة الناضجة في أيدي أصحاب الأعمال الأغنياء . ومن الضروري أن نقوم بدراسة استقصائية إذا أردنا أن نحصر المهن والحرف التقليدية التي بقي بعضها حتى القرن التاسع عشر ، بل حتى القرن العشرين . فهناك شواهد تبين لنا أن حرفة نسج القطيفة ظلت موجودة في الريف المحيط بجنوة حتى عام ١٨٣٨ (٢٢٥) وكانوا يسمونها هناك telaio da velluto . أما فرنسا فقد ظلت فيها الصناعات الحرفية زمناً طويلاً تحتل المركز الأول ، ولم تتراجع إلى المركز الثاني بعد الصناعة الحديثة إلا حول عام ١٨٦٠ (٢٢٦) .

النمط الثاني : هو نمط المصانع اليدوية المتناثرة التي ترتبط بعضها ببعض الآخر . ويطلق عليها هوبير بورجان اسم المصانع المتناثرة fabriques disséminées ، وأنا أرى هذه الإطلاقة بعيدة عن التوفيق ، وقد استعارها بورجان من فالوب G. Valope وأفضل عليها المصانع اليدوية المتناثرة manufactures disséminées ، ولكن التسمية ليست هي المهمة . من أمثلتها صناعة المنسوجات القطنية حول مدينة لومانس في القرن الثامن عشر ، أو صناعة المنسوجات الصوفية الفلورنسية في منتصف القرن الرابع عشر ، في عصر فيلاني Villani ، حيث كان ٦٠٠٠٠ من البشر في دائرة قطرها خمسون كيلومتراً حول مدينة فلورنسة وفي داخلها ينهضون بهذه الحرفة (٢٢٧) ، ونلاحظ أن مراكز التشغيل كانت منتشرة ، متفرقة ، ولكنها كانت ترتبط بعضها ببعض الآخر . وكان التاجر صاحب العمل



ورشة عائلية لصناعة السكاكين ، عن Codex de Balthasar Behem

يقوم بدور المنسق والوسيط والريس ، هو الذي يقدم المادة الخام ، وهو الذي ينقل الغزل إلى من ينسجونه ، ثم من يكبسونه ، ثم من يصبغونه ، ثم من يجزّون الوبرة ، ومن يقومون بالتجهيز النهائي ، وهو الذي يدفع الأجور ، وهو في النهاية الذي يستأثر بأرباح التجارة القريبة أو البعيدة .

هذه المصانع اليدوية المنتشرة نشأت منذ العصر الوسيط ، ولم يكن هذا النمط قاصراً على التسيج ، بل كانت تدخل فيه حرف أخرى ، فدخلت فيه منذ وقت مبكر « حرفة صناعة السكاكين ، وصناعة المسامير ، والحدادة ، ومنها ما زال محتفظاً في بعض المناطق ، في نورمانديا ، وشامبانيا ، بسماته الأولى حتى يومنا هذا » (٢٢٨). ومن هذا القبيل أيضاً صناعة التعدين حول مدينة كولونيا في ألمانيا منذ القرن الخامس عشر ، أو حول ليون في فرنسا في القرن السادس عشر ، أو قرب بريشيا ابتداء من ثال كامونيكا Val Camonica حيث ورش الحدادة إلى محلات الأسلحة الحديدية في داخل المدينة (٢٢٩) . كانت هذه الحرف تتكون من مجموعة من الأعمال المتتابعة ، يرتبط بعضها ببعض ، وتنتهي بمرحلة التجهيز النهائي للمنتج المصنّع وبالعلاقة التجارية .

النمط الثالث : هو نمط المصنع اليدوي المجمع الذي نشأ متأخراً في الفروع المختلفة وفي البلاد المختلفة في أوقات متباعدة . من أمثلة هذا النمط ورشة الحدادة التي تعمل بقوة الماء المحركة في القرن الرابع عشر ، والمصنع اليدوي المجمع هو مصنع جمعت فيه كل العمليات في مكان واحد . من أمثلة هذا النمط مصانع البيرة ، المدايح ، مصانع الزجاج . وتنتمي إلى نمط المصنع المجمع نوعيات المصانع التي سميت بالمانوفاكشورات أو المصانع اليدوية (٢٣٠) ، سواء منها ما كان يتبع الدولة أو ما كان يتبع الأفراد ، وكانت مختلفة الأنواع ، وإن غلب عليها النسيج ، وقد كثرت في بلدان أوروبا المختلفة ، وبخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وأهم ما يميزها هو تجميع العمالة في مبان واسعة ، زاد هذا الاتساع أو قل ، مما يمكن من مراقبة العمل ، وتوزيع أفضل للعمل ، وبالتالي يمكن من إنتاجية أعلى وتحسين لجودة المنتجات .

النمط الرابع : وهو نمط المصنع المجهز بالآلات أو الفابريكة المزودة بالآلات ، المستخدمة لطاقة إضافية هي قوة الماء المحركة وقوة البخار . ويسمى كارل ماركس المصنع من هذا النوع « الفابريكة » fabrique باختصار ، والحقيقة أن كلمة فابريكة وكلمة مانوفكتورة manufacture كانتا مستخدمتين في القرن الثامن عشر بمعنى واحد ، وكانت الواحدة منهما تحل محل الأخرى (٢٣١) . ولكن ليس هناك ما يمنع من أن نميز بين الكلمتين في تصنيفنا هنا ، فنقتصر التعبير عن النمط الرابع على كلمة **الفابريكة** ، ويمكن أن نسميها **الفابريكة المعيكنة** لمزيد من الوضوح ، وإن كانت ستبعدنا عن الحد الزمني لكتابنا هذا وهو القرن

الثامن عشر ، وتدخلنا إلى قلب القرن التاسع عشر والثورة الصناعية . ومع هذا فإذا نظرنا عن كثب إلى المنجم الذي وُصف في القرن السادس عشر بأنه المنجم النمطي الحديث، ونجد على سبيل المثال في أوروبا الوسطى ، مصوراً في كتاب Agricola المعروف « عن التعدين » De re metallica « والذي يرجع تاريخه إلى عام ١٥٥٥ ، وجدنا أنه يمثل نمط الفابريكة المميكنة حتى وإذا لم يدخل فيه البخار إلا بعد قرنين من الزمان ، ويرجع هذا التأخر في استخدام البخار إلى ما اتسم به القائلون على هذه المناجم من تقترير وبطء . كذلك نجد في المنطقة الكانتيرية في أسبانيا « في مطلع القرن السادس عشر أن استخدام القوة المحركة للماء ، حدد مسار ثورة صناعية حقيقية . « (٢٣٢) وهناك أمثلة أخرى جذيرة بأن نذكرها في هذا المقام وهي الترسانات البحرية في ساردام قرب أمستردام في القرن السابع عشر ، وكانت تستخدم مناشير مميكنة ، وأوناشاً ، وآلات لتركيب الصواري في السفن ؛ وهناك الكثير من المصانع الصغيرة تستخدم العجلات الهيدروليكية أو الطواحين الهيدروليكية ، ومنها ما استخدم في صناعة الورق ، وفي كبس المنسوجات ، ونشر الخشب ، ومنها مصانع صغيرة في فيينا ، وفي منطقة بوفينيه في فرنسا ، كانت تصنع السيوف وكانت الطواحين والمنافخ فيها آلية (٢٣٣) .

هناك إذن أربع مجموعات أو أربعة أنماط يمكن القول بصفة عامة إنها تتابعت زمنياً ، ولكن هذه الأنماط عندما تتابعت ، لم يحل الواحد منها محل سابقه فجأة بين عشية وضحاها « (٢٣٤) . ولم يحدث هذا الانتقال الطبيعي والمنطقي من نمط المصنع اليدوي المجمع، المانوفاكنتورية ، إلى نمط المصنع المميكن الفابريكة كما تصور كارل ماركس، وهذه حقيقة بيننا زومبارت Sombart وكان على حق فيها وفي نقده لكارل ماركس (٢٣٥) . وأستعير هنا اللوحة التي رسمها رويتر O. Reuter (٢٣٦) مبيناً العلاقة الزمنية بين المصانع المجمع والمصانع المميكنة في إمارتي أنسباخ Ansbach وبايرويت Bayreuth ، من عام ١٦٨٠ إلى عام ١٨٨٠ ، معتمداً على دراسة مدققة ، ومبيناً أن النمطين كانا موجودين في وقت واحد ، يمتد أحدهما تارة ، ولا يمتد تارة أخرى ، فلم يحل النمط الرابع بالضرورة محل النمط الثالث، وإنما كان التتابع طبيعياً .

هل ينطبق هيكل بورجان

الرياعي على المناطق خارج أوروبا ؟

هذا الهيكل التخطيطي المبسط الذي توصل إليه بورجان ينطبق بسهولة على المجتمعات الكثيفة خارج أوروبا . ونجد في خارج حدود أوروبا النمطين الأولين أو المرحلتين الأوليين، الورش الفردية ، والمشاغل المتناثرة المترابطة ، أما المصانع اليدوية المجمع فلا نجدها إلا استثناءً .

تقف أفريقيا السوداء كلها بحدّاديتها الذين يتسمون بشيء من سمات السحرة، وينساجيها، وفخّرائها في المرحلة الأولى . أما أمريكا المستعمرة فربما كانت حالتها أسوأ من حالة أفريقيا السوداء . ولكننا نلاحظ أن المناطق التي بقي فيها المجتمع الأمريكي الأصلي، كانت تضم جرّفين نشيطين ، ونساءً يغزلن ، ورجالاً ينسجون ، ويصنعون الفخار، ومنهم عمال كانت لهم القدرة على بناء الكنائس والأديرة ، وهى مبان ضخمة لا تزال نراها في المكسيك وبيرو . وقد استغل المحتل الأوروبي هذه الظروف فأنشأ ورشاً من النوع الذي أسموه obrajes ، وكانت ورشاً يجبر العمال فيها على تشغيل الصوف والقطن والحريز . ثم هناك أمثلة تدخل في النمط الرابع ، وهو أعلى الأنماط : مناجم الفضة والنحاس والزنابق الضخمة ، ومنها المساحات الضخمة من مغاسل الذهب التي سرعان ما ظهرت في قلب البرازيل ، وكانت مخلخلة بعض الشيء ، كذلك نذكر في البرازيل وفي الجزر وفي الأصعدة الاستوائية من أمريكا الخاضعة للاستعمار الإسباني معامل السكر وكانت في عمومها من قبيل المصانع اليدوية المجمعة ، فيها تجميع للعمالة اليدوية ، وفيها استخدام للقوة الهيدروليكية أو قوة الحيوان ، وفيها مشاغل تنتج السكر الخام ، وأنواع السكر المختلفة، كما تنتج خمر الروم والخمر المستخرجة من تقطير السكر والتي سميت الطافية .

ولكن هذه البقاع الأمريكية المستعمرة كانت تنوء تحت وطأة صنوف الحظر والمنع والتحریم يفرضها الاحتكار في الوطن الأم . والخلاصة التي نخلص إليها هي أن الأنماط الصناعية المختلفة لم تنم نمواً متسقاً بعضه مع البعض الآخر . فالنمط الأول لا نجده بالصورة التي وجدناها في أوروبا حيث انتشرت الورش الفردية انتشار النمل ، وحققت الأنشطة الحرفية ألواناً من النجاح كان منها ما يشبه المعجزات ، وهذا ما يقوله واحد من الرحالة قام برحلته في النصف الثاني من القرن السابع عشر (٢٢٧) ، يقول : « لا يوجد في الهند الغربية [= أمريكا] إلا عمال حرفيون أجلاف [ونضيف نحن : ولا يوجد مهندسون] في كل المجالات التي تتصل بالحرب بل في كثير من المجالات الأخرى . فليس هناك على سبيل المثال إنسان يعرف كيف تصنع أدوات الجراحة . وهناك جهل مطبق فيما يتعلق بصناعة الأدوات اللازمة للرياضيات وللملاحة . » ومن المؤكد أن هذا العجز كان يشمل الكثير من المجالات المتصلة بأشياء يحتاج إليها الناس أشد الاحتياج : فكل الأواني النحاسية والحديدية اللازمة لاستخراج السكر ، وكل المسامير ، كانت تأتي من أوروبا . ونكتفي بهذه الأمثلة القليلة ذات الدلالة الواضحة . وإذا لم تكن هناك في أمريكا على مستوى القاعدة هذه الأعداد الضخمة من الحرفيين التي نعرفها في أوروبا ، فإنما يرجع السبب في ذلك إلى قلة عدد السكان ، كما يرجع بالدرجة نفسها على الأقل إلى بؤس السكان الأصليين . وظلت الحال على هذا النحو وقتاً طويلاً ، ففي عام ١٨٢٠ نزل أوتو فون

كوتسبو Kotzebue وكان ضابط بحرية يعمل في خدمة القيصر الروسي [وهو ابن الشاعر الألماني أوجوست فون كوتسبو الذي قتلته في عام ١٨١٩ الطالب الألماني كارل زاند Karl Sand] إلى ريو في البرازيل ، وكانوا يصفونها بأنها منجم الذهب والاملاس الذي تغترف منه البرتغال ، فإذا بها تبدو له . في حد ذاتها بلداً فقيراً مقهوراً ، لم تعرف ثقافة العقل السبيل إليه . » (٢٣٨).

أما الصين ، وأما الهند فعلى العكس ، كانت فيهما على مستوى القاعدة ثروة من العمالة الحرفية الماهرة ، في المدن وفي القرى . ومن ناحية أخرى كانت هناك صناعة نسيج في جودجيرات وفي البنغال تعتبر أمثلة على النمط الثاني فقد كانت أشبه شيء بـثُرياً من « المصانع المنتشرة » ودرّب لِبانة من الورش الصغيرة . أما المصانع اليدوية المجمعّة من النمط الثالث فقد كانت موجودة في الصين وفي الهند . ففي شمال بكين كانت مصانع الفحم تلوح على هيئة المصانع المجمعّة الواضحة المعالم ، على الرغم من رقابة الدولة ، ومن ضعف رؤوس الأموال الممولة (٢٤٠) . وكان تشغيل القطن في الصين يتم على مستوى الأسر والفلاحين ، ولكن منذ نهاية القرن السابع عشر ، كانت المصانع اليدوية المجمعّة في سونغجيانج ، جنوبي شانغهاي ، تستخدم بصفة دائمة أكثر من ٢٠٠٠٠ من العمال ، علاوة على أعمال التفصيل وما إليه (٢٤٠) . وقد بلغ عدد الأنوال المستخدمة في نسج الحرير في سوتشينو ، عاصمة كيانج سو ، ما بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ نول (٢٤١) . وإليك هذا المؤرخ الذي قال مؤخراً إن تلك المدينة الصينية كانت في إنتاجها الحرير مثل مدينة ليون أو مدينة تور الفرنسيةين أو مدينة لوكا الإيطالية (٢٤٢) . ومن هذا القبيل أيضاً مدينة كين تي شون التي كان بها في عام ١٧٩٢ « ٢٠٠٠ فرن للخزف ... [...] توقد كلها في وقت واحد ، وكأنما كانت المدينة بالليل تستعر كلها ناراً . » (٢٤٣)

والشيء المثير للدهشة هو أن هذه العمالة الحرفية الماهرة الذكية على نحو يفوق الماكوف في الصين والهند لم تنتج أدوات بالجودة التي وصلت إليها أوروبا والتي سجلها التاريخ . وكان التخلف في الجودة أكثر وضوحاً في الهند منه في الصين . واستمع إلى هذا الرحالة الذي اخترق ربوع الهند في عام ١٧٨٢ يقول : « إن الحرف الهندية تبدو لنا بسيطة لأن الهنود بصفة عامة لا يستخدمون إلا القليل من الآلات ، ولا يستخدمون إلا أيديهم ، وعدتين أو ثلاث عدد لإنجاز الأعمال التي نستخدم نحن لإنجازها مائة أو أكثر » (٢٤٤) . وكذلك لا يستطيع الأوروبي أن يمنع نفسه من الإحساس بالدهشة وهو ينظر إلى هذا الحداد الصيني الذي يحمل دائماً عدده وكوره وفرنه إلى أي مكان يطلب إليه العمل فيه ، « فتراه ينصب الكور أمام بيت الرجل الذي استدعاه للعمل ، ثم يكوم التراب على هيئة ساتر يضع من أمامه القرن ، ومن خلفه منفاخين من الجلد يشغلها الصبي بالضغط عليهما الواحد بعد

الأخر على التوالي ، وهكذا يشعل النار ، ويؤججها ، ويتخذ من حَجَرَة سَدَالاً ، ولا يستخدم من عُد إلا ماشة ، وشاكوشاً ، ومِرْزِيَّة ، ومِرْدَأ ^(٢٤٥) . ونجده يحسن بالدهشة نفسها وهو ينظر إلى نساج ، أظنه نساجاً ريفياً ، لأن النول الذي يصغه بسيط . وقد مرمت الصين أنوالاً رائعة ، يحدثنا عن هذا النساج فيقول « إنه ينصب نوله في الصباح أمام باب بيته ، ويفكه عند مغرب الشمس . وهذا النول بسيط جداً ، يتكون من حداثتين أو اسطوانتين مركبتين على أربعة أرجل من الخشب يفرسها في الأرض ، وله عصانان تخترقان السداة ، وقد ربطتا من الأطراف ، بحيث تكون إحدى العصاتين مربوطة بحبلين إلى الشجرة التي يعمل النساج في ظلها ، وتكون العصا الثانية مربوطة بحبلين إلى قدمي النساج [...] ويستخدما في فصل السداة ليدخل اللحمة . » ^(٢٤٥) وهذا النول هو النول الأفقي البدائي الذي لا يزال بعض البدو في شمال أفريقيا يستخدمونه إلى اليوم في صناعة الكلمة .

لماذا هذه العُد التي لا يمكن إلا أن تزيد الجهد الذي يبذله الإنسان ؟ هل يرجع السبب إلى أن البشر في الهند والصين أكثر عدداً ، ويؤسأ وخشونة مما ينبغي ؟ لابد أن الأمر كذلك لأن هناك علاقة بين العُد والعمالة . وكان العمال ، عندما تظهر عدد وآلات يحسون بوطأة هذه العلاقة وتأثيرها السيء عليهم ، بل لقد تملك العمال حالات من الفزع حتى قبل قيامهم بانتفاضات استهدفت تحطيم الآلات في بداية القرن التاسع عشر ، وأطلق على محطمي الآلات اسم اللوديين نسبة إلى جون لود الذي ذاع صيته في أواخر القرن الثامن عشر بسبب تحطيمه الآلات . وكان المسئولون والمفكرون على وعي بهذه الحقيقة . فعندما سمع الطبيب والكاتب المفكر الفرنسي جي باتان Guy Patin [ولد في عام ١٦٠١ وتوفي في عام ١٦٧٢] عن اختراع منشار آلي عجيب نصح المخترع ألا يظهر أمام العمال إذا كان حريصاً على حياته ^(٢٤٦) . وكان مونتسكيو Montesquieu (١٦٨٩-١٧٥٥) يستهجن إنشاء العجلات المحركة ، وذهب إلى أن الآلات تلغي البشر ، وأنها ضارة ^(٢٤٧) . وقد اكتشف المؤرخ مارك بلوك Marc Bloch (١٨٨٦-١٩٤٤) الاتجاه نفسه في صورة مقلوبة في عبارات مثيرة وجدها في « دائرة المعارف » الإنسكلوبيديا التي ظهرت في فرنسا في القرن الثامن عشر ^(٢٤٨) يقول النص : « في كل مكان ترتفع فيه أجور العمالة يكون من الضروري اللجوء إلى استخدام الآلات ؛ وهذه هي الوسيلة الوحيدة لخفض الأسعار والوصول بها إلى المستوى المناظر لمستواها عند أولئك الذين تكون الأسعار لديهم منخفضة . وهذه حقيقة علمها الإنجليز لأوروبا منذ وقت طويل . » تلك ملحوظة ليس فيها ما يثير دهشة إنسان ، أما الشيء الذي أثار فينا قدراً أكبر من الدهشة ، فخير من القرن السابع عشر ، من المؤسف أنه جاءنا مقتضباً ، ولم نجد فيه ما يرضي فضولنا من تفصيلات ، جاء هذا الخبر مختصراً في رسالتين كتبهما أحد قناصل جنوة في لندن في أغسطس من عام

١٦٧٥ : لقد ثار ١٠٠٠٠ عامل من المشتغلين في الحرير في العاصمة على إدخال أنوال فرنسية لصناعة الأشرطة تمكن العامل الواحد من نسج ما بين ١٠ و ١٢ شريطاً دفعة واحدة؛ وقام العمال الثائرون بحرق الأنوال الجديدة ، ولو لم يتدخل جنود نورية حرس المدينة لحدثت أمور لا يحمد عقباها (٢٤٩) .

٢ لا طلاق

بين الزراعة والصناعة المبكرة

يركز هيكل هوبير بورجان الاهتمام على التقنية ؛ وهذا هو السر في بساطته ، ولكن هذا هو أيضاً السبب فيما يعتبره من نقص . ولهذا بات من الضروري تلافي هذا النقص ، وتوسيع الهيكل بإضافة عناصر تكميلية عديدة إليه على نطاق واسع .

ونبدأ بملحوظة أولية بديهية : وهي أن موضوع الصناعة المبكرة على الرغم من أصالته لا يمثل قطاعاً محدد المعالم . فقطاع الصناعة المبكرة أو ما قبل الصناعة لا يمكن فصله في الأزمنة السابقة على القرن الثامن عشر فصلاً جيداً عن قطاع الزراعة التي كانت بحضورها القوي تواكبه بل وتغمره أحياناً . بل لقد كانت هناك صناعة فلاحية في أسفل السلم في مجال الاستخدام العادي الذي يوفي بحاجة أسرة أو قرية . ولقد رأيت بعيني رأسي ، وأنا بعد طفل ، كيف كان الطوق الحديد يركب حول عجلة عربة من الخشب في قرية من قرى منطقة الموز Meuse : كانوا يسخنون الطوق الحديد إلى درجة الاحمرار ويضعونه حول العجلة الخشبية وهو ما زال متاججاً ، فيشتعل الخشب ، فيسرعون بالخشب المشتعل ومن حوله الطوق الملتهب إلى الماء ، ليبرد الحديد ويلتصق بالخشب . كانت هذه العملية تقوم بها القرية كلها . وإن ننتهي إذا أردنا أن نعدد الأشياء التي كانت تصنع فيما مضى في كل بيت فروي . كان الأغنياء (٢٥٠) ، ومن قبلهم الفقراء ، خاصة ، يصنعون في بيوتهم لاستخدامهم الخاص الملاعات ، والقمصان من التيل الخشن ، والأثاث ، والبرادع من الألياف النباتية ، والحبال من ألياف الزيزفون ، والسلال والمشنات ، وأيدي العدد ، وعارضة المحرات وكان هذا الاكتفاء الذاتي أشد في البلاد القليلة الحظ من التطور في أوروبا الشرقية ، مثل غرب أوكرانيا وليتوانيا ، من مثيله في أوروبا الغربية (٢٥١) . ونلاحظ في الغرب أن الصناعة التي تستهدف سد حاجات الأسرة تختلط بها صناعة ريفية أيضاً تستهدف السوق .

ونبدأ بملحوظة أولية بديهية : وهي أن موضوع الصناعة المبكرة على الرغم من أصالته لا يمثل قطاعاً محدد المعالم . فقطاع الصناعة المبكرة أو ما قبل الصناعة لا يمكن فصله في الأزمنة السابقة على القرن الثامن عشر فصلاً جيداً عن قطاع الزراعة التي كانت بحضورها القوي تواكبه بل وتغمره أحياناً . بل لقد كانت هناك صناعة فلاحية في أسفل

السلم في مجال الاستخدام العادي الذي يوفي بحاجة أسرة أو قرية . ولقد رأيت بعيني رأسي ، وأنا بعد طفل ، كيف كان الطوق الحديد يركب حول عجلة عربية من الخشب في قرية من قرى منطقة الموز Meuse : كانوا يسخنون الطوق الحديد إلى درجة الاحمرار ويضعونه حول العجلة الخشبية وهو ما زال متاججاً ، فيشتعل الخشب ، فيسرعون بالخشب المشتعل ومن حوله الطوق الملتهب إلى الماء ، ليبرد الحديد ويلتصق بالخشب . كانت هذه العملية تقوم بها القرية كلها . وإن ننهي إذا أردنا أن نعدد الأشياء التي كانت تصنع فيما مضى في كل بيت قروي . كان الأغنياء (٢٥٠) ، ومن قبلهم الفقراء خاصة ، يصنعون في بيوتهم لاستخدامهم الخاص الملايات ، والقمصان من التيل الخشن ، والأثاث ، والبرادع من الألياف النباتية ، والحبال من ألياف الزيزفون ، والسلال والمشنات ، وأيدي العدد ، وعارضة المحراث . وكان هذا الاكتفاء الذاتي أشد في البلاد القليلة الحظ من التطور في أوروبا الشرقية ، مثل غرب أوكرانيا وليتوانيا ، من مثله في أوروبا الغربية (٢٥١) . ونلاحظ في الغرب أن الصناعة التي تستهدف سد حاجات الأسرة تختلط بها صناعة ريفية أيضاً تستهدف السوق .

ونبدأ بملاحظة أولية بديهية : وهي أن موضوع الصناعة المبكرة على الرغم من أصالته لا يمثل قطاعاً محدد المعالم . فقطاع الصناعة المبكرة أو ما قبل الصناعة لا يمكن فصله في الأزمنة السابقة على القرن الثامن عشر فصلاً جيداً عن قطاع الزراعة التي كانت بحضورها القوي تواكبه بل وتغمره أحياناً . بل لقد كانت هناك صناعة فلاحية في أسفل السلم في مجال الاستخدام العادي الذي يوفي بحاجة أسرة أو قرية . ولقد رأيت بعيني رأسي ، وأنا بعد طفل ، كيف كان الطوق الحديد يركب حول عجلة عربية من الخشب في قرية من قرى منطقة الموز Meuse : كانوا يسخنون الطوق الحديد إلى درجة الاحمرار ويضعونه حول العجلة الخشبية وهو ما زال متاججاً ، فيشتعل الخشب ، فيسرعون بالخشب المشتعل ومن حوله الطوق الملتهب إلى الماء ، ليبرد الحديد ويلتصق بالخشب . كانت هذه العملية تقوم بها القرية كلها . وإن ننهي إذا أردنا أن نعدد الأشياء التي كانت تصنع فيما مضى في كل بيت قروي . كان الأغنياء (٢٥٠) ، ومن قبلهم الفقراء خاصة ، يصنعون في بيوتهم لاستخدامهم الخاص الملايات ، والقمصان من التيل الخشن ، والأثاث ، والبرادع من الألياف النباتية ، والحبال من ألياف الزيزفون ، والسلال والمشنات ، وأيدي العدد ، وعارضة المحراث . وكان هذا الاكتفاء الذاتي أشد في البلاد القليلة الحظ من التطور في أوروبا الشرقية ، مثل غرب أوكرانيا وليتوانيا ، من مثله في أوروبا الغربية (٢٥١) . ونلاحظ في الغرب أن الصناعة التي تستهدف سد حاجات الأسرة تختلط بها صناعة ريفية أيضاً تستهدف السوق .

وهذا النوع من الصناعة الحرفية الريقية معروف جيداً . ففي كل مكان من أوروبا ، في القرى الكبيرة والصغيرة ، والكفور والنجوع والعرب ، ما يأتي الشتاء حتى يبدأ نشاط صناعي ضخم يحل محل النشاط الزراعي الذي يتوقف بسبب برودة الشتاء . حتى الكفور الثانية تمارس هذا اللون من النشاط ، نذكر على سبيل المثال نحو ثلاثين قرية من قرى بوكاج Bocage في منطقة نورمانديا في عام ١٧٢٢ ، في ناحية وعرة ، ونذكر في عام ١٧٢٧ عدداً من قرى سانتونج Saintonge ، كانت كلها تحمل إلى السوق منتجات يصنعها الفلاحون حيثما اتفق دون التقيد بالمعايير والمواصفات الحرفية ^(٢٥٢) . فهل كان المفروض أن يتدخل مفتشوا الرقابة بإجراءات عنيفة ليفرضوا المعايير الحرفية ؟ كان المفتشون المسؤولون عن الحرف يفضلون أن يذهبوا إلى الموقع ليشرحوا التعليمات لهؤلاء الناس الذين يجهلونها في أماكنهم النائية . وإذا نحن نظرنا إلى المنطقة المحيطة بمدينة أوسنابروك Osnabrück في ألمانيا في عام ١٧٨٠ وجدنا أن صناعة التيل كان يقوم بها الفلاح وزوجته وأولاده ومعاونوه . ولم يكن الحرص على الإنتاجية العالية هو ركيزة هذا العمل الذي نصفه بأنه تكميلي ! كان الشتاء إذا حل ببرده ، وتوقفت أعمال الزراعة ، بقي خدام المزارع بلا عمل ، وكان « من الضروري إطعامهم ، عملوا أو لم يعملوا » ^(٢٥٣) ، فالأفضل أن يعمل ، وكان تتابع الفصول ، أو « التقويم » كما يقول جوسيبه بالومبا Giuseppe Palomba هو الذي يحكم نوعيات العمل التي يقوم بها الناس . في القرن السادس عشر كان عمال مناجم الفحم في منطقة لياج Liège يتركون أعمالهم في أعماق المناجم في شهر أغسطس من كل عام ليشاركوا في الحصاد ^(٢٥٤) . وهذه ظاهرة عامة لا تقتصر على حرفة دون حرفة . أو هي قاعدة تكاد أن تكون بغير استثناء . ونقرأ في خطاب كتبه أحد التجار وأرسله من فلورنسة في أول يونية من عام ١٦٠١ : « تزايد الفتور في حركة بيع الصوف ، وليس في هذا مفاجأة ، فقد قل العمل ، لغياب العمال الذين ذهبوا جميعاً إلى الريف » ^(٢٥٥) . سواء أخذنا مدينة لوديف Lodève أو بوفيه Beauvais أو أنتفرين Antwerpen - أو أي مدينة نشيطة أخرى - ما إن يأتي الصيف حتى تكون لأعمال الحقل الأسبقية ، وتكون هي صاحبة الأمر والنهي . حتى إذا أقبل الشتاء كانت الأعمال الحرفية هي صاحبة الأسبقية ، وكانت هي الأمرة النامية ، وكان الناس يكون عليها حتى في ضوء الشموع ، على الرغم من أنهم كانوا يخشون ما ينجم عنها من حرائق .

ومن البديهي أن هناك أمثلة تشير إلى اتجاهات عكس هذه الاتجاهات ، أو إلى اتجاهات مختلفة ، فمنها ما يشير إلى اتجاه العمال إلى العمل الدائم دون توقف ، وهذه شهادة من مدينة روان من عام ١٧٢٢ تقول : « إن عمال الريف الذين كانوا [قيماً مضى] يتركون أعمالهم الحرفية ليشاركوا في جنى المحاصيل لم يعودوا يسلكون هذا المسلك لأنهم

يحققون حالياً المزيد من الأرباح عندما يستمرون في العمل في مصنع نسيج الصوف وغيره من أنواع القماش . « والنتيجة أن محصول القمح يبقى في الحقول حتى يوشك على التثبيت « لعدم وجود عمال يحصدونه » ، مما حدا بالبرلمان إلى التفكير في حظر العمل في المصانع « في أثناء ، وقت حصاد القمح وغيره من الحبوب » (٢٥٧) ؛ اتجاه إلى الاستمرار في العمل ، بمقابلته اتجاه إلى قطع العمل . ولا ينبغي أن ننسى أن فويان بيّن في حساباته أن العامل الحرفي كان يعمل في السنة ١٢٠ يوماً فقط ، أما بقية أيام العام فكانت بين الأعياد والعطلات ، والأعمال الموسمية .

لم يتم الفصل بين أعمال الزراعة وبين أعمال الصناعة المبكرة بصورة محددة واضحة كاملة ، ولم يكن مبكراً ، بل تأخر . وليس من شك في أن جودار Goudar أخطأ عندما تحدث عما أسماه الطلاق الجغرافي بين الصناعة وبين الزراعة . كذلك فلسنت أوافق على أنه كان هناك في الواقع خط يمتد « من لافال Laval إلى روان Rouen ، وكامبري Cambrai وفورمي Fourmies » بفصل - على حسب رأي روجيه ديون Roger Dion (٢٥٨) - فرنستين ، فرنسا الشمال التي كانت في المقام الأول فرنسا الحرف التقليدية ، وفرنسا الجنوب ، فرنسا الكروم . والأدلة متوفرة . كانت منطقة اللانجدوك جنوب فرنسا ، غنية بكرومها ، وكانت تضم حول عام ١٦٨٠ ، بناء على تقرير ناظر بإفيل Basville (٢٥٩) ٤٥٠٠٠ عامل نسيج . وفي منطقة غنية بالكروم مثل منطقة أورليان يبين إحصاء عام ١٦٩٨ أن أصحاب بساتين الكروم كان عددهم ٢١٨٤٠ وأن عدد « الحرفيين كان ١٢١٧١ ، كانوا منتشرين في القرى والكفور » . ولكن من الصحيح أن الأسر المشتغلة بالكروم التي كانت مرتاحة مالياً لم تكن هي التي تقبل على العمل الحرفي المنزلي . وهكذا نجد أن المنطقة المحيطة بأربوا ، وكانت منطقة مشهورة بالكروم والنبيذ ، لم يكن من الممكن أن تستقر فيها صناعة النسيج لا لسبب آخر سوى نقص العمالة (٢٦٠) . كذلك صناعة المنسوجات الصوفية التي كانت قوية في منطقة ليدن في القرن السابع عشر لم تجد معيئاً لها في الريف القريب الذي كان يرقل في حلل الثراء . فلما اشتدت حاجتها إلى هذا العون في القرن الثامن عشر اتجهت إلى المناطق الريفية الفقيرة ، وكانت بعيدة عنها . ثم حدث شيء عجيب ، وهو أن هذه المناطق أصبحت فيما بعد أكبر مراكز صناعة المنسوجات الحديثة في هولندا (٢٦١) .

الصناعة

قَدَر

لا يمكن تفسير الصناعة في الحقيقة إلا بالرجوع إلى العديد من العوامل والمؤثرات ، فقد أصبحت مدينة لوكا الإيطالية مركزاً للحريز منذ القرن الثالث عشر « نتيجة لقلّة الأراضي [حولها ، والأراضي الداخلة في حيازتها] ... مدينة جمة النشاط حتى إنها

سميت جمهورية النمل ، وسارت مثلاً ، وهذا هو ما ذهب إليه أورتنسيو لاندي في نص من « نقائضه » التي ترجع إلى عام ١٥٤٣^(٦٦١) . وفي انجلترا استقرت على ساحل نورفوك في القرن السادس عشر صناعة الجوارب التريكو الملونة ، ولم يكن هذا من قبيل المصادفة ، فقد كان هذا الساحل يتكون من مجموعة موانيء الصيد المزدحمة بالشباك ، وكان الرجال يخرجون للصيد ، فتحملهم رحلاتهم إلى إيسلندة ، أو يصيدون في بحر الشمال الرنجة والمكاريل والاسبراط . أما الأعداد الضخمة من النساء فكانت تشتغل في تمليح السمك ، وكانت تقعد بغير عمل في غير مواسم الصيد ، وكانت هذه العمالة التي أمضت نصف وقتها متعطلة بطالة هي التي أغرت أصحاب الأعمال بإقامة صناعة جديدة في المنطقة (٦٦٢) .

كان الفقر أحياناً هو الذي يأخذ بيد نشاط الصناعة المبكرة . ويقولون إن كولبير قد أجبر الأمة الفرنسية على النشاط ، ويدعون أنها كانت أمة جامحة لا تحفل بالنظام ، وما كانت به حاجة إلى إجبارها ، فقد كان ومن الحركة الاقتصادية وبقل الضرائب كفيلاً يدفع المملكة إلى النشاط الاقتصادي . والنشاط الاقتصادي ، مهما كان صغيراً ، هو أشبه شيء بقدر ثان ، ويمخرج من اليأس . وهذا هو سافاري دي بريسلون يؤكد في عام ١٧٦٠ ببلاغته المعهودة : « كثيراً ما شهدنا معجزات الصناعة

[وليلاحظ القاري ، كيف استخدم كلمة صناعة دون تردد] تخرج من بين أحضان **الفقر والحاجة** . « وعلينا أن نضع خطأ تحت الفقر والحاجة . ففي روسيا كانت الأراضي الريدنية من نصيب الفلاحين » السود - وهم الفلاحون الأحرار الذين كانوا كثيراً ما يضطرون إلى استيراد ما يكلونه من قمح . في هذه المنطقة الفقيرة نمت الصناعة الحرفية كما لم تنم في غيرها^(٦٦٤) كذلك كانت الحال بالنسبة إلى ساكني الجبال حول بحيرة كونستانس أو بودنزيه ، في منطقة شفبيش ألب الشفايية ، وأهل الجبال الشليزية في ألمانيا ، كانوا يعملون في صناعة التيل منذ القرن الخامس عشر ليعوضوا فقر أراضيهم^(٦٦٥) . وفي المناطق الجبلية في انجلترا المعروفة باسم هايلاندس لم يكن الفلاحون الإنجليز يعيشون على ما تخرجه زراعتهم الضعيفة ، بل كانوا يستعينون على حياتهم بالعمل في المناجم أو بالعمل في النسيج^(٦٦٦) . وانظ إلى أسواق الكفور والنجوع التي يحمل إليها القرويون من أبنا ، الشمال والغرب الإنجليزي ما قد نسجوه من صوف في بيوتهم ، وما تزال متسخة بالعرق مبقعة بالزيت . كانت هذه الأسواق تورد إلى تجار لندن جانباً كبيراً من الإنتاج الذي كانوا يجمعونه ، ويتولون تنظيفه وتجهيزه للبيع في سوق المنسوجات الصوفية^(٦٦٧) .

مواقع

متنقلة

كلما ومن ارتباط الحرفيين بالأرض ، زاد اقترابهم من المدينة ، وبقيت جذورهم قريبة من السطح . وإذا كانت مجموعة العمال الريفيين مجموعة تنتقل وراء لقمة العيش وبخاصة في



عمال الصباغة في البندقية في القرن السابع عشر .

البلاد الفقيرة ، فإن مجموعة العمال الحرفيين بالمعنى الضيق المحدد كانت أكثر مجموعات الأمة تنقلاً . ويرجع هذا إلى طبيعة الإنتاج في عصر الصناعة المبكرة ، ذلك الإنتاج الذي كان متغيراً ، يصعد فجأة ، ويهبط فجأة هبوطاً عنيفاً ، وهكذا بواليك . وانظر إلى اللوحة ٢١ صفحة ... ترى فيه منحنيات بيضاوية الشكل تعطيك فكرة عن هذه الذبذبات الصاعدة الهابطة . فحيناً ينعم العمال بالسعة ، والرزق يأتيهم رغداً ، وحيناً تضيق بهم أرضهم فيهاجرون بحثاً عن لقمة العيش . ولو رسمنا تخطيطاً لهجرات العمال الحرفيين الذين أرسوا شيئاً فشيئاً قواعد ما قبل الصناعة لوجدناه يثبت هذا القول إثباتاً باهراً . كان

العمال الحرفيون يعانون من سوء الأجور معاناة لا حدود لها ، ويخضعون لضغوط السوق العسيرة المهينة ، ويتأثرون أشد التأثير بكل حركة تمس الأجور ، وكل انخفاض يطرأ على الطلب . ولما لم تكن الأحوال تسير على مرامهم ، فقد كانوا مهاجرين دائمين ، كانوا « جماعة جوالاة لا ثبات لها يمكنها أن تنتقل من مكان إلى مكان إذا حدثت معها كان هيناً »^(٢٦٨) ، ونقرأ سطوراً كتبها بعضهم في رسالة خرجت من مارسيليا في عام ١٧٦٥^(٢٦٩) : « إذا أفلس المصانع » هاجر العمال زرافات زرافات إلى البلاد الأجنبية . وهذا هو ميرابو ، صديق البشر ، يتحدث عن عدم تزعم الصناعة^(٢٧٠) فيقول إنه « يعود إلى أن جنورها كلها تمسك بها أصابع العمال الذين تراهم دائماً مستعدين للهجرة جرياً وراء مسار الوفرة الحقيقية » فلا يتغير من أمرهم شيء ، بل يظلون « رجالاً مزعزعين لا يعرفون الاستقرار » . هل يمكننا أن نتحدث عن استقرار عمالنا الحرفيين ، حديثاً عن استقرار حقولنا ؟ يجيب ديبيون دي نيمور^(٢٧١) قائلاً لا بكل تأكيد ، ويؤكد فوربونييه^(٢٧٢) : « ليس من شك في أن الحرف جوالاة » .

والعمال الحرفيون جوالون بحكم تقاليدهم الحرفية القديمة ، التي كانت تفرض عليهم أن يقوموا بجولات في جنبايات البلاد ليتعلموا الصنعة على أيدي معلمين مختلفين ، ويجمعوا خبرات من أماكن مختلفة قبل أن تعتمدهم مشيخة الحرفة ؛ والعمال الحرفيون جوالون بحكم الضرورة ، فكلما اشتد شظف الحياة ، وأصبحت الظروف أقسى من أن تحتمل ، وأصبح العمال يعيشون يوماً بيوماً إذا صح التعبير ، كما كتب أحد البورجوازيين من أبناء ريمس في عام ١٦٥٨ في يومياته ، ولم يكن يحب العمال الحرفيين . وتتبع ما كتبه هذا الرجل ، فنجد بعد خمس سنوات يقول ، وكانت الأحوال قد ساءت : « الناس [...] يبيعون عملهم ، ولكنهم لا يتقاضون إلا القليل من الأجر ، فلا يكسب إلا أصحاب الشطارة والمهارة ما يقيم حياتهم » : أما الباقون ففي المستشفيات يعانون ، أو في الطرقات يمدون أيديهم ويتسولون . وفي العام التالي ، عام ١٦٦٤ ، ترك العمال حرفهم « واشتغلوا فعلةً [يقومون بالشاق من الأعمال] أو عانوا إلى قراهم »^(٢٧٣) . وكانت الأحوال في لندن شبيهة بتلك الأحوال على ما يبدو . فهذه صحيفة فرنسية^(٢٧٤) صدرت في ٢ يناير من عام ١٧٢٠ تورد أخباراً عن لندن تفيد بأن الخبز انخفض سعره بمقدار سولين أي بنسبة ٩ ٪ ، وتضيف « وهكذا أصبح العمال الآن يستطيعون أن يعيشوا على أجورهم » . وننتقل إلى منطقة اللانجوك جنوبي فرنسا فنجد تقريراً كتبه مفتش الصناعة في عام ١٧٧٢ ، جاء فيه أن الكثيرين من عمال النسيج « بل خبز ، وبلا موارد تمكنهم من شرائه » فقد انتشرت البطالة واضطروا « إلى الهجرة من وطنهم إلى الخارج ليعيشوا »^(٢٧٥) .

فإذا حدثت حادثة ، أو نزلت نازلة ، زادت سرعة الهجرة . فلما ألغي مرسوم نانت في عام ١٦٨٥ في فرنسا تدافع المهاجرون إلى خارج فرنسا . وكانت المجاعات إذا وقعت في المستعمرات الإسبانية في أمريكا التي سميت إسبانيا الجديدة - المكسيك - تدفع العمال إلى الهجرة ، حدث هذا في عام ١٧٤٩ وحدث على نحو أشد في عام ١٧٨٥-١٧٨٦ ، فعندما قست المجاعة على العمال في مناجم الشمال ، وتوقفت شحنات الذرة ، تدافع العمال نحو الجنوب ، ونحو مدينة مكسيكو ، مدينة الذناعات والمويقات كلها . نقرأ ما كتبه شاهد عيان مصدوق في عام ١٧٨٦ ، يقترح « أن توصل مدخل المدينة بأسوار لوقايتها من هذه الهجمة الجديدة » . (٢٧٦) .

وعلى العكس من هذا الاتجاه ، نجد أن الصناعة التي تسعى إلى إنماء نفسها تنجح ، حتى إذا كانت في مدن أخرى ، أجنبية أو نائية ، في اجتذاب واستخدام العمال المتخصصين الذين تحتاج إليهم ، وكان على من يحتاج إلى العمال المتخصصين أن يقدم العروض المغرية . في القرن الرابع عشر حاولت المدن القلمنكية أن تتصدى لسياسة ملك إنجلترا الذي كان يجتذب عمال النسيج القلمنكيين ويغريهم ويعدهم « ببيرة جيدة ، ولحم بقري جيد ، وسرير جيد ، ورفقة أحسن ، فالبينات الإنجليزية يحظن بأعظم شهرة كأجمل بنات » (٢٧٧) . وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت تحركات العمالة من مكان إلى مكان تعبر في أغلب الأحيان عن انصراف عن مفهوم تقسيم العمل على أساس الدول ، أو عن اختلال هذا المفهوم اختلالاً كاملاً . وربما لجأت هذه الدولة أو تلك أحياناً إلى سياسة عنيفة لمنع هجرة العمال ، فكانت تلقي القبض عليهم عند الحدود أو على الطرقات وتعيدهم بالقوة الجبرية . وربما ذهب إلى المدن الأجنبية التي هاجروا إليها وإجراء مفاوضات لإعادتهم إلى الوطن .

ونلاحظ أن هذه السياسة قد انتهت عهدها في عام ١٧٥٧ ، حيث صدرت الأوامر من باريس إلى شرطة الخيالة في ليون ، ودوفيني ، وروسيون ويوربونييه بإيقاف كل عمليات مطاردة العمال الغارين ، لأن الاستمرار في المطاردة يعني تضيق آخر ملهم في خزانة الدولة (٢٧٨) . والحقيقة هي أن الزمن تغير . فقد شهد القرن الثامن عشر انتشار النشاط الصناعي في كل مكان ، وتعدد العلاقات والارتباطات . كانت المصانع قد انتشرت في كل مكان . وكانت الصناعات الريفية قد قامت في كل البقاع . فلم تكن هناك مدينة أو بندر أو مركز أو قرية أو نجع إلا به أنوال للنسيج ، وورش للحدادة ، ومصانع للقرميد ، وقمانن الطوب ، ومناشير . كانت سياسة الدول ، على عكس ما يوحى به مفهوم الاستثنائية - المركانتيلية - تتجه إلى التصنيع ، التصنيع الذي ينمو بذاته ، وينشر من حوله مساوئه الاجتماعية . ظهرت تجمعات عمالية هائلة : ٢٠٠٠٠ عامل في مناجم الفحم بنيوكاسل (٢٧٩) ؛

٤٥٠٠٠ من العاملين في النسيج في منطقة اللانجوك منذ ١٦٨٠ : ١٥٠٠٠٠ من عمال المنسوجات في عام ١٧٩٥ في الأقاليم الخمسة هينوجوثن (مينو) ، فلاندريا ، أرتوا ، كامبريزي ، بيكارديا - بناءً على ما قاله بير ممثل الشعب . والخلاصة أن هذه الأرقام تشير إلى صناعة وتجارة هائلتين (٧٨٠) .

ومع تزايد النشاط الاقتصادي في القرن الثامن عشر انتشر النشاط الصناعي انتشاراً عاماً . كان النشاط الصناعي في القرن السادس عشر مركزاً أساساً في الأراضي الواطئة وإيطاليا ، فإذا فهو يتطور وينمو وينتشر خلال أوروبا حتى يصل إلى الأورال . وواكب هذا الانتشار انطلاقات كثيرة ، وانهيارات سريعة ، ومشروعات بلا عدد ، واختراعات لم تكن دائماً اختراعات ، بل كانت تهويلات تقصد التريح التجاري .

من الريف إلى المدينة

ومن المدينة إلى الريف

عندما ننظر إلى تحركات العمال الحرفيين في مجموعها ننتبين أنها لم تكن سطحية عابرة ، بل كانت علامات تشير إلى موجات عميقة . فإذا كانت صناعة الحرير ، على سبيل المثال ، تنتقل ، فجأة ، في القرن السابع عشر من جنوب إيطاليا إلى شمالها ، وإذا كان النشاط الصناعي (والتجاري) يبتعد في أواخر القرن السادس عشر عن بلدان البحر المتوسط ليستقر في بلدان من اختياره هي فرنسا وهولندا وإنجلترا وألمانيا - فقد كانت تلك ظواهر تنضوي على حركة انقلاب ضخمة عميقة الأثر .

ولم تكن تلك هي التحولات الوحيدة ، بل كانت هناك تحولات أخرى منتظمة إلى حد كبير . وإذا نحن تعمقنا الدراسة التي أنجزها فان هوت J. A. Van Houtte (٢٨١) وجدناه يجذب انتباهنا إلى حركات الذهاب والإياب التي تحركتها الصناعة بين المدن والبنادر من ناحية والريف من ناحية ثانية في ربوع الأراضي الواطئة ابتداءً من العصر الوسيط إلى القرن الثامن عشر ، بل إلى منتصف القرن التاسع عشر . في بداية هذه الفترة الطويلة التي تقدر بعشرة أو باثني عشر قرناً كانت الصناعة تنتشر في خلال الريف انتشاراً يوجي بأن هذه الصورة تمثل شيئاً أصيلاً ، تلقائياً ، ثابت الجنور لا سبيل إلى اقتلعه أو تحريكه من موضعه . ولكن الذي حدث فيما بعد كان غير ذلك ، ففي القرنين الثالث عشر والرابع عشر هاجرت الصناعة اليدوية على نطاق واسع من الريف إلى المدينة . ثم تبع تحول الصناعة من الريف إلى المدينة رجوع شديد من المدينة إلى الريف عشية الكساد الطويل بين عام ١٢٥٠ وعام ١٤٥٠ ، هنالك عادت الصناعات الحرفية فغزت الريف من جديد ، خاصة وأن العمل في المدينة كان يعاني من قيود الاتحادات الحرفية التي رفعت التكاليف على نحو

باهظ ، حتى لم يعد من الممكن الاستمرار . ولما ترجع الصناعة إلى المدن إلا على نحو جزئي في القرن السادس عشر ، ثم عاد الريف فاسترد مكانته في القرن السابع عشر ، ثم خسر المباراة نصفاً في القرن الثامن عشر .

هذا التلخيص المبسط يعبر عن الفكرة الأساسية وهي أن الصناعة تتحرك بين قطبين، الريف والمدينة ، في أوروبا ، وربما في العالم كله . وهكذا عرف الاقتصاد بالأمس بديلاً ، وأتيح للتجار ولأصحاب الأعمال والنولة نوعٌ من المرونة ، وإمكانية الحركة . أما ما ذهب إليه فان هوت J. A. Van Houtte من أن سياسة الأمير الضرائبية ، وهل كانت تنطبق على المدينة وحدها أو على الريف أيضاً ، كانت تسهم في ظهور هذه الأنظمة المتباينة وهذه التقلبات بين الصعود والهبوط ، فأمر لا تبين صحته إلا الدراسة الدقيقة ، ولا شيء غيرها . ولكن هناك شيء يظل قائماً لا جدال فيه وهو أن الأسعار والأجور تلعب دورها في هذا التحرك من المدينة إلى الريف ومن الريف إلى المدينة .

من هذا القبيل ما جرى في أواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر على الصناعة الإيطالية التي كانت قد استقرت في المدن ، فإذا بحركة تدفع بها إلى مدن من الدرجة الثانية . وينادر ومراكز وقرى ونجوع . لقد كانت المحنة التي عانت منها الصناعة الإيطالية بين عام ١٥٩٠ وعام ١٦٢٠ محنة ناتجة عن تعرضها لمنافسة الأسعار المنخفضة التي كانت منتجات بلاد الشمال تباع بها ، وكان على الصناعة الإيطالية أن تختار بين ثلاثة حلول ، على نحو ما يتبين لنا من التحليل العام الذي قدمه دومينيكو سيللا Domenico Sella^(٢٨٧) في حديثه عن البندقية حيث أصبحت الأجور عالية علواً خرافية :

١- الاتجاه إلى الريف

٢- التخصص في سلع الترف على أعلى مستوى

٣- الاتجاه إلى الآلات التي تتحرك بقوة الماء لمجابهة عدم كفاية العمالة اليدوية .

وقد طبقت الحلول الثلاثة جميعاً نظراً لأن الوضع كان حرجاً يتطلب التصرف العاجل . ولكن المصيبة تمثلت في أن الحل الأول ، وهو عودة الصناعة البندقية إلى الريف ، تلك العودة التي تصورهما الناس شيئاً طبعياً بديهياً ، لم تكن ولم يكن من الممكن أن تحقق نجاحاً كاملاً : فقد كان ريف البندقية بحاجة إلى كل ذراع لإنتاج أعمال الزراعة ، وكان منذ القرن السابع عشر يركز اهتمامه على إدخال بعض المزروعات الجديدة ، فقد أدرك الناس أن زراعة التوت والذرة مثلاً تحقق أرباحاً وفيرة على نحو خاص . وكانت صادرات البندقية من الأرض إلى بلاد البلقان وهولندا في تزايد مستمر . أما صادرات الحرير الخام وغزل الحرير فقد

تضاعفت أربعة أضعاف من عام ١٦٠٠ إلى عام ١٨٠٠ (٢٨٢) . أما الحل الثاني الذي تركز على الترف ، والحل الثالث الذي استهدف الميكنة فقد تطورا وزادا اتساعاً نظراً لندرة اليد العاملة . وهناك فيما يختص بالميكنة ملحوظات مفيدة عرضها مؤرخاً كارلو بوني Carlo Poni (٢٨٤) . ومن هنا نتبين أن إيطاليا في القرن السابع عشر كانت أقل جموداً مما نطالعه عادة في كتب التاريخ العام .

فإذا نظرنا إلى الصناعة في إسبانيا وجدناها منتعشة حتى القرن السادس عشر ، ثم بدأت أحوالها تتدهور مع نهاية القرن ، فقد وقعت في فخ شبيه بالفخ الذي وقعت فيه الصناعة الإيطالية عندما انتقلت من المدينة إلى الريف . فلم يكن في مقدور الريف أن يتبع لها الملجأ عندما بدأت الصناعة الحرفية تنهمر من المدن على الريف . فإذا نظرنا ، على سبيل المقارنة ، إلى الصناعة الإنجليزية وجدنا فيها ما يفسر قوتها ، فقد كانت القاعدة الريفية متينة قوية ، وكان الصوف الذي ينتجه الريف يربط الريف ربطاً قوياً بصناعة المنسوجات الصوفية الكبيرة .

هل هناك

صناعات دالة ؟

وما نصل في تفسيراتنا إلى هذه النقطة حتى نتبين أن حدود الصناعة في عصر الصناعة المبكرة ، ليست واضحة سهله ، بل غائمة معقدة . وهناك سؤال محير يفرض نفسه تلقائياً ، لعله يجيء هنا مبكراً ، ولكن العالم الحالي يوجي به إلحاحاً شديداً : هل كانت هناك في العهد القديم قبل الثورة الصناعية صناعات دالة ؟ صناعات من النوع الذي نراه اليوم ، وربما رأيناه بالأمس ، ونعني به الصناعات التي تجتذب رؤوس الأموال والأرباح والعمالة ، والتي يمكن أن تنتقل انطلاقاتها إلى القطاعات المجاورة ، فتجربها - نقول « يمكن » . والحقيقة أن الاقتصاد القديم كان يفتقر إلى الترابط والتماسك ، بل كثيراً ما كان مفككاً على النحو الذي نراه في البلاد النامية اليوم . ومعنى هذا أن ما كان يحدث في قطاع ، لم يكن يتجاوز حدوده بالضرورة . وهذا ما يوجي إلينا عند النظرة الأولى بأن عالم الصناعة في عصر الصناعة المبكرة لم يكن يتسم بسمّة التنوع التي تتسم بها الصناعة في العصر الحالي بما فيها من مستويات متباينة ومن قطاعات طليعية .

وهناك نقطة أكثر أهمية ، وهي أن هذه الصناعة في عصر الصناعة المبكرة ، على ما كان لها من أهمية نسبية ، لم تجرف إليها الاقتصاد في مجموعه . كانت الحال حتي قيام الثورة الصناعية تتمثل في أن الصناعة لم تكن تهيمن بنفسها على نموها ، ولم تكن تمسك في يدها



صناعة تبييض الأقمشة في ريف هارلم الهولندي في القرن السابع عشر . وكانت الطريقة المشبعة قبل استخدام الكلور تقوم على عدة مراحل متتالية تبدأ بالنقع في الجير المحلول ، وكانوا يسمونه اللبن الغليظ ، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي الغسيل بالصابون الأسود ، وتنتهي العملية بنشر اللماش فوق كلا المراعي وتجفيفه . (المتحف القومي في أمستردام) .

بزمامه ، بل كانت تتبع حركة النمو المضطربة ، وتتبع الإيقاع المختلج للاقتصاد في مجموعه ، وعثراته ، وانتفاضاته المبالغته . وكان هذا كله يؤثر على مسار الصناعة في عصر الصناعة المبكرة ، ويصبغه بصيغة الاضطراب والتردد ، ويجعل إيقاعاته تتقلب بين الهمة والخمود . هذا هو لب المشكلة كلها أو جلها ، وهذه هي الصورة التي نخرج بها عندما ننظر إلى الإنتاج نظرة فاحصة تستهدف تحديد أي الصناعات كانت هي المهيمنة ، ويمكننا أن نصدر حكماً أفضل إذا نحن ألقينا الضوء على الصناعات « المهيمنة » الحقيقية قبل القرن التاسع عشر ، وسرعان ما نتبين أنها كانت تقع ، كما ذكرنا مراراً وتكراراً ، في مجال المنسوجات الواسع المتوسع .

أما أن الصناعات المهيمنة كانت تقع في مجال المنسوجات فأمر يثير الدهشة إذا نظرنا إليه في ضوء مقاييسنا اليوم ، ولكن المجتمعات كانت بالأمس تقيم وزناً كبيراً للقماش والملبس وثياب المظاهر . كذلك كان فرش البيوت من شأن القماش والستائر وسجاجيد الحيطان وكسوة الحيطان والدواليب المليئة بالملاءات والأقمشة الثمينة . وكان هذا مجالاً يتأثر كل التأثير بالكلف بالمظاهر في المجتمع ، والكلف بالموضة التي كانت حاکمة بأمرها . وكان نيقولا باربون Nicholas Barbon سعيداً بتأثير الموضة في هذا المجال ، وعبر عن رأيه هذا في عام ١٦٩٠ : « الموضة وما تحدثه من تغيير في الملابس محرك كبير للتجارة لأنها تدفع الناس إلى الإنفاق لشراء الملابس الجديدة قبل أن تستهلك الملابس القديمة: الموضة هي روح التجارة وحياتها : وهي [...] المحرك الدائم للتجارة : الموضة اختراع يجعل الإنسان يلبس كما لو كان يعيش في ربيع دائم ، فلا يعرف لثيابه خريفاً . » (٢٨٥) فليعش القماش الذي يضم في ذاته كل هذا الكم من العمل ، والذي يمتاز من وجهة نظر التاجر بميزة الانتقال السهل ، فهو سلعة خفيفة الوزن بالقياس إلى قيمتها !

فهل تُرانا نتبع خطى جورج مارسيس Georges Marçais الذي قال في عام ١٩٣٠ إن القماش كان فيما مضى المناظر للصلب ، مع اختلاف النسبة والتناسب ، ثم عاد ولیم راب فعبو عن هذا الرأي نفسه في عام ١٩٧٥ (٢٨٦) ؟ ولكن القماش كان الذي تخرجه الصناعة يختلف عن الصلب ، فقد كان القماش انتاجاً ترفياً إلى حد كبير . حتى الأنواع المتوسطة الجودة من القماش ظلت غالية الثمن لا يطيق شرائها الفقراء الذين كانوا يفضلون أن ينسجوا قماشهم بأيديهم في أغلب الأحيان ، وإذا اشتروا فقد كانوا يقترون على أنفسهم ، ولا يجددون اتباعاً لموضة أو اتباعاً لنصائح أناس من أمثال نيقولا باربون . ولم تبدأ صناعة النسيج في اجتذاب شريحة المشتريين الشعبية إلا في نهاية القرن الثامن عشر ، وكان الفضل في ذلك يرجع إلى الصناعة الإنجليزية وإلى الأقمشة القطنية . والصناعة المهيمنة بمعنى الكلمة لا تقوم لها قائمة إلا إذا كان الطلب واسع النطاق . لهذا كان من الضروري أن نأخذ أنفسنا بالحرص عندما نتناول تاريخ صناعة المنسوجات بالدراسة . فالمنتجات التي كانت تحتل مراكز الصدارة ، والتي كانت تحل الواحدة منها محل الأخرى ، لم تكن حركتها المتغيرة وهنا بتغيرات الموضة فحسب ، بل كانت أيضاً رهناً بتغييرات تملئها التجارة على الإنتاج ، تغييرات تحرك مراكز الثقل فيه ، فتضع تارة هذا المنتج وتارة ذاك في بؤرة الاهتمام كما لو كان هناك تنافس مستمر على مكان الصدارة في قطاع النسيج .

كان الصوف في القرن الثالث عشر يحتل مراكز الصدارة في هولندا وإيطاليا في وقت واحد (٢٨٧) . أما في القرن التالي فكانت إيطاليا هي المتصدرة : « كانت النهضة الإيطالية

هي الصوف ! » هذه عبارة أطلقها جينو باربييري Gino Barbieri في ندوة عقدت مؤخراً . ثم جاء وقت أوشك الحرير فيه أن يصبح المهيمن على إيطاليا ، وكان الحرير هو الذي منح إيطاليا ساعات الازدهار الصناعي الأخير في القرن السادس عشر . واتجه الحرير إلى الشمال فتمكن لنفسه في كانتونات سويسرة وبخاصة في زيوريخ ، وفي ألمانيا وبخاصة في كولونيا . ثم في هولندا بعد إلغاء مرسوم نانت ، وفي إنجلترا ، وفي مدينة ليون الفرنسية التي بدأ فيه الحرير مسيرته المستمرة إلى يومنا هذا حتى أصبحت مركز الحرير العظيم . ثم حدث تغير جديد في القرن السابع عشر ، فإذا الأقمشة الصوفية التي تحمل سمات الطابع الإنجليزي تتطلق انطلاقاً مظفرة حول عام ١٦٦٠ ، إذا صدقنا ما قاله تجار الخروات الفرنسيون (٢٨٨) ، حتى وصلت الموجة إلى مصر (٢٨٩) . أما المنافس الأخير، والمتنصر الجديد فكان القطن . وكان القطن معروفاً في أوروبا منذ وقت طويل (٢٩٠) . فلما جاءت الأقمشة القطنية الهندية بتقنيات الطباعة والصباغة التي كانت جديدة على أوروبا ، لقيت استحساناً عارماً (٢٩١) وما لم لبثت أن احتلت مكان الصدارة (٢٩٢) . حتى أوشكت الأقمشة الهندية أن تغرق أوروبا . وكانت كسرت كل السود التي واجهتها ، وكان على أوروبا أن تواجه هذا الدخيل ، وتقوم بتقليد الهند ، فتتسج القطن وتطبعه . وأصبحت الطريق ممهدة في فرنسا تماماً لصناعة الأقمشة القطنية على النمط الهندي ابتداءً من عام ١٧٥٩ (٢٩٣) . وتقدر كميات القطن الخام التي وصلت إلى مارسيليا في عام ١٧٨٨ بـ ١١٥٠٠ قطار ، وهي عشرة أضعاف الكمية التي سجلت في عام ١٧٠٠ (٢٩٤) .

والحقيقة أن النشاط الاقتصادي القوي العام في النصف الثاني من القرن الثامن عشر قد أدى إلى زيادة واسعة النطاق في الانتاج في كل فروع المنسوجات . فإذا بموجة محمومة تستهدف التجديد والإبداع التقني تتغلغل إلى المصانع القديمة ، وأصبحت العمليات الجديدة المبتكرة ، والأقمشة الجديدة المبتكرة تظهر كل يوم . فإذا نظرنا إلى فرنسا وحدها ، التي كانت تضم عدداً هائلاً من المصانع اليدوية ، تنتج أقمشة من نوع « المنيونيت mignonettes » وهو ساتان قطني به خطوط ملونة ، والجريزيت grisettes وهو قماش قطني رمادي ، والغيراندين térandines والبورا burats في تولوز ونيم وكاستر وفي مدن وينادر كثيرة أخرى « في منطقة اللانجيدوك (٢٩٥) . ونقرأ عن أقمشة قطنية اسمها إسبانيوليت espagnolettes ضببطت في منطقة شامبانيا في فرنسا ومنعت من التداول لأنها لم تكن مطابقة لمعايير الطول والعرض والتي اشتبهوا في أنها أتت من شالون Châlons (٢٩٦) . ونذكر نوعاً من القماش الخفيف اسمه الإيتامين étamines صنع في لومان Le Mans ، السداة ببضاً ، واللحمة بنية (٢٩٧) . ونذكر القز المهفّف gaze soufflée وكان نوعاً من الحرير الخفيف ، مطبوع بخليط من الغزل المهرّوس والنشا ، يثبت على القماش بمثبت

صبغة - وقد واجه هذا القماش مشكلة خطيرة خاصة بما ينبغي أن يدفع عليه من الضرائب، هل يعتبر قماشاً من غزل التيل أو من الحرير الذي كان يكون سدس الوزن الكلي (٢٩٨). ويظهر في قان Caen نوع من القماش أسموه الغرناطي كان يتكون من خليط من التيل والقطن، لقي رواجاً كبيراً في هولندا (٢٩٩). ونذكر قماش سيرج روما صنع في أميان (٣٠٠)، ومسوح نورمانديا (٣٠١) إلى آخر هذه الأنواع. وقد كثرت الأسماء كثرة كبيرة كان لها مغزها. كذلك كانت هناك كثرة في الابتكارات في مراكز الحرير، وكانت التجديدات تنوأل الواحدة بعد الأخرى في إنجلترا. ومن هنا تقدر فرحة يوهان بيكمان Johann Beckmann (٣٠٢)، أحد مؤرخي التكنولوجيا الأول، وهو يقرأ عبارة جرى بها قلم دالمبير D'Alembert: « هل يستطيع إنسان أن يتخيل شيئاً أبعد من ابتكار طريقة تنويع ألوان قتل السداة لتخرج القطيفة المرسومة ؟ ».

ومع هذا فإن القول بأن هيمنة المنسوجات في عصر الصناعة المبكرة هيمنة تجعل من المنسوجات السمة الغالبة الفارقة قولاً يصطبغ في نظرنا بشي، من التناقض. فهذه الهيمنة نصفها بأنها « نكوصية » أي أنها تسترجع نشاطاً خرج من أعماق العصر الوسيط (٣٠٣). وليس من الصعب التماس البراهين فهي بين أيدينا. فإذا نحن قيمنا قطاع صناعة النسيج من ناحية الحجم والحركة وجدنا أن الذي جرى عليه يعاثل ما جرى على قطاع صناعة الفحم، التي كانت حديثة، أو يعاثل على نحو أفضل ما جرى على قطاع الحدادة في فرنسا التي تبين بيانات عام ١٧٧٢ وبيانات عام ١٧٨٨ أنه تراجع مثل هذين القطاعين (٣٠٤). فإذا كان التراجع شاملاً لأكثر من قطاع في وقت واحد، فلا سبيل إلى الحديث عن الهيمنة. ثم إن هناك حجة حاسمة لسنا بحاجة إلى التشديد عليها فهي واضحة بذاتها: فسواء كان القطن هو الحافز الأول أو لم يكن، يفقد لعب على أية حال دوراً كبيراً جداً في انطلاق الثورة الصناعية الإنجليزية. فلا مجال لاعتبار القطن وصناعته من سمات عصر ما قبل الثورة الصناعية.

التجار

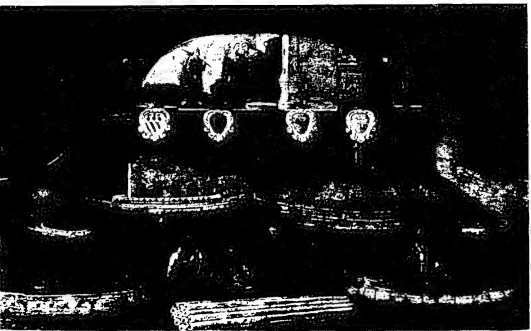
والاتحادات الحرفية

وضعنا الأنشطة الصناعية في سياقاتها المنوعة. بقي أن نحدد المكان الذي تشغله الرأسمالية فيها، وليست هذه هي المهمة السهلة. والرأسمالية هي قبل كل شيء، آخر رأسمالية تجار المدن ورجال المال والأعمال فيها، وكانت المدن قد ضمتهم منذ البداية في الاتحادات المهنية الحرفية التي أنشأتها من أجل تنظيم النشاط المهني والحرفي. وهكذا كان التجار والعمال الحرفيون، إذ ضمتهم هذه الاتحادات، داخل شبكة واحدة محكمة، لم

يتمكنوا من الفكاك منها قط تماماً . وقد نجمت عن هذا الوضع صنوف من الصراعات والاضطرابات التي ربما اكتنفها الغموض .

ولقد نمت الاتحادات الحرفية التي عرفت في الفرنسية باسم كور دي ميتييه corps de métiers في كل ربوع أوروبا بين القرن الثاني عشر والقرن الخامس عشر . وهناك كلمة كوربوراسيون corporations التي استخدمت للتعبير عن مضامين متباينة ، والمؤكد أنها لم تظهر في وثائق إلا في قانون لو شاپيليه Le Chapelier الصادر في عام ١٧٩١ والذي نص على إلغائه . نمت إذن الاتحادات الحرفية في كل ربوع أوروبا بين القرن الثاني عشر والقرن الخامس عشر ، مبكرة في بعض البقاع ، ومتأخرة في بقاع أخرى ، وكانت متأخرة في إسبانيا ، ونعرف أنها ظهرت في برشلونة في عام ١٣٠١ ، وفي بلنسية في عام ١٣٣٢ ، وفي طليطلة في عام ١٤٢٦ . ولكن هذه الاتحادات (واسمها بالألمانية Zünfte وبالإيطالية arti ، وبالإجليزية guilds ، وبإسبانية gremios) لم تتح لها إمكانية فرض وجودها بدون التعرض لصنوف من الحظر . كانت بعض المدن تحكم قبضتها على الاتحادات الحرفية ، وكانت الاتحادات في بعض المدن الأخرى حرة . وربما اختلف نصيب الاتحادات الحرفية من الحرية أو القيود في وسط تجمع حضاري واحد ، كما كانت الحال في لندن وباريس . وانتهى عصر ازدهار الاتحادات في أوروبا في القرن الخامس عشر . ولكن ألمانيا خاصة شذت أحياناً على هذه القاعدة ، فتشبثت الاتحادات عديدة بوجودها القديم ، وازدهب إلى المتاحف الألمانية تجدها مليئة بذكريات عن معلمي الحرف . أما فرنسا فإن اشتداد عود الاتحادات الحرفية في القرن السابع عشر يعكس قبل كل شيء آخر رغبة الملكية التي كانت حريصة على التتميط ، وعلى الرقابة ، وأكثر من هذا وذاك على تحصيل الضرائب . فلا غرابة في أن تستدين الاتحادات الحرفية لكي تسدد الضرائب المفروضة عليها (٣٠٥) .

كانت الاتحادات الحرفية في الوقت الذي ازدهرت فيه تمسك بجانب كبير من أنشطة التجارة والعمل والإنتاج . فلما تطورت الحياة الاقتصادية وتطور السوق ، وفرض تقسيم العمل ابتكارات جديدة وتقسيمات جديدة ، كان من البديهي أن تطرأ صراعات حول الحدود الفاصلة بين هذا الاتحاد وذاك . ولم يحل هذا دون تزايد أعداد الحرف مسيطرة لحركة النشاط . كان عدد الحرف ١٠١ حرفة في عام ١٢٦٠ في باريس ، وكان ناظر التجار يتولى مراقبتها مراقبة دقيقة ، وكانت هذه الحرف تنقسم في ذلك الوقت المبكر بسمات تخصص واضحة تطورت فيما بعد فنشأت تخصصات جديدة . وإذا نحن نظرنا إلى مدينة نورنبرج الألمانية التي كانت تحكمها ارسقراطية محدودة ، وواعية وجدنا أن حرف المعادن والتعدين Metallgewerbe أخذت تنقسم منذ القرن الثالث عشر إلى عشرات من المهن والحرف المستقلة (٣٠٦) . وتكررت العملية نفسها في مدينة جنت Gent ، وستراسبورج ،



V FAT TO L'ANNO 1717 SOTTO MISIER ZACHARIA D'ANTONIO GASTALDO DE MARANGONI D'NAVE D'ARSENAL FV RINOVATO D' L'ANNO 1773 SOTTO LA GASTALDIA DI FRANCESCO ZANOT TO GASTALDO E COMPAGNI

علامة اتحاد نجاري ترسانة البندقية في القرن الثامن عشر . وكان للاتحاد الحرفي رئاسة اسمها
الاستالو gastaldo . (البندقية ، متحف تاريخ البندقية)

وفرנקفورت ماين ، وفي فلورنسة التي كان شغل الصوف فيها وفي غيرها من المدن ينقسم إلى مجموعة من الحرف . والحقيقة أن الازدهار الذي شهده القرن الثالث عشر انطلق من هذا التقسيم للعمل الذي كان يشق طريقه ويمكن لنفسه . إلا أن الازدهار الاقتصادي الذي أحدثه سرعان ما أخذ يهدد بنية الحرف التي أصبح نشاط التجار المتعاضم يستهدفها . وكان هذا التصادم العنيف بين التجار والحرفيين هو الذي انبثقت عنه بطبيعة الحال الحرب الأهلية التي دارت رحاها من أجل الإمساك بزمام السلطة في المدينة . تلك هي الثورة التي يسميها المؤرخون الألمان ثورة الاتحادات الحرفية Zunftrevolution والتي هبت فيها الاتحادات الحرفية ضد التجار . وليس من شك في أن هذا الرسم التخطيطي المبسط إلى أبعد حدود التبسيط يخفي من ورائه الصراع بين إرباب الحرف وأرباب التجارة ومن تحالف

مع هؤلاء وأولئك أو عارضهم ، وكان صراعاً طويلاً ، كان تارة يعلو وتارة يهبط . ولكن الصدام الذي اتخذ شكل الاضطرابات العنيفة خبت ناره يوماً ، دون أن تنطفئ ، تماماً ، بل تحول إلى صراع صامت ، إلى أن انتصر التجار في نهاية المطاف . لم يكن من الممكن أن يتحقق بين التجار والاتحادات الحرفية تعاون على قدم المساواة ، فقد كان الهدف هو استيلاء التجار على سوق العمل وعلى الهيمنة الاقتصادية ، ونقل التجار ، وقد نقول الرأسمالية ، دون أن يتغير المعنى .

ويمثل هدف الاتحادات الحرفية في تحقيق التفاهم والوثام بين أعضاء الحرفة الواحدة والدفاع عنهم حيال الآخرين وهو ما يتخذ صورة منازعات مسكينة ولكنها تتصل بالحياة اليومية . أما يقظة الاتحاد الحرفي فتتصب خاصة على سوق المدينة ، حيث يحرص كل اتحاد حرفي على أن يحصل على نصيبه منها كاملاً لا انتقاص منه . ويعني هذا ضمان التشغيل وضمان الربح وضمان ما أسموه *الحريات* *libertés* وهي كلمة ترادف الامتيازات . نحن إذن أمام مجال يتدخل فيه المال والاقتصاد النقدي والتجارة البعيدة - باختصار يتدخل فيه التاجر ، وتلك لعبة لم تكن في يوم من الأيام سهلة ، نذكر على سبيل المثال الأقمشة الصوفية التي كانت مدينة پروغان تنتجها منذ نهاية القرن الثاني عشر ، ومدينة پروغان مدينة من المدن الصغيرة التي تقوم عليها أسواق شامبانيا الموسمية ، كانت هذه الأقمشة تُصدّر إلى نابلي وصقلية وقبرص وميورقة في إسبانيا ، بل إلى القسطنطينية^(٢٠٧) . وانظر إلى مدينة شباير الألمانية في العصر نفسه تقريباً تجد أنها كانت مدينة صغيرة متواضعة أشد التواضع ، لم يكن لها حتى كوبري على الراين الذي لم يكن بعيداً عنها ، كانت مدينة شباير هذه تنتج نوعاً من الصوف العادي ، ألوانه بين الرمادي والأسود والأبيض (بلونه الطبيعي دون تبييض) ، وكان هذا القماش العادي منتشرأً يحمله التجار إلى مدينة لوبيك ، وسانكت جاللين ، وزيوريخ وفيينا ، بل كان يصل منطقة ترانسلفانيا التي يسميها الألمان زيبنبورجن حول رومانيا الحالية^(٢٠٨) . وكان هذا الوقت هو الوقت الذي أحكم المال قبضته على المدن . وننظر في سجل ضرائب باريس في عام ١٢٩٢ فنجد أنه يدلنا على وجود عدد من الأثرياء ، يدفعون ضرائب منه - ربما فوق ٤ جنيهات بنسبة واحد على خمسين ، وعدداً قليلاً من واسعي الثراء ، يدفعون فوق ٢٠ جنيهاً : أما أعلى رقم فكان ١١٤ جنيهاً يدفعها تاجر واسع الثراء ، يمكن أن نقارنه باللومباردين الذين اشتهروا بالغنى العظيم . وكان التباين يظهر واضحاً أشد الوضوح بين الحرف بعضها والبعض الآخر ، ثم بين الأغنياء ، والفقراء من أبناء الحرفة الواحدة ، كما يظهر بين الشوارع الفقيرة أو البائسة وبين الشوارع الغنية التي تعمت بالعجب من النعم . ومن فوق هذا كله نرى شريحة كبيرة من المقرضين والتجار من أبناء ميلانو والبندقية وجنوة وفلورنسة . وليس من الممكن مع الشكوك

القائمة أن نقول هل كان النظام المختلط الذي ضم التجار والحرفيين في محل واحد (من قبيل محلات الأحذية ، ومحلات العطارة ، ومحلات الخربوات ، ومحلات الأقمشة الصوفية ، ومحلات المفروشات ، ومحلات البرادعية) يحمل في قمته صورة مصغرة من الرأسمالية ، وإن كان هذا شيئاً محتملاً (٢٠١) .

أياً كان الأمر فقد كان المال متاحاً ، وكانت له القدرة على التراكم ، فإذا تراكم كانت له القدرة على أن يلعب دوره . وبدأت الاتحادات الحرفية تدخل لعبة متفاوتة : فإذا بعض الاتحادات تحقق الثراء ، بينما ظلت غالبية الاتحادات تعاني من الفقر والضييق . وكان حظ الاتحاد من الفقر أو الغنى يظهر للعيان في فلورنسا وتشير إلى التسمية : فكانوا يتحدثون عن الاتحادات الحرفية الكبيرة Arti Maggiori والاتحادات الحرفية الصغيرة Arti Minori ، ويتحدثون عن *الناس السمان* il popolo grasso و *الناس العجاف* il popolo magro ، وكانت هذه القروى والاختلافات وتباين المستويات تزداد حدة في كل مكان . أما الاتحادات الحرفية الكبيرة فانتقلت شيئاً فشيئاً إلى أيدي التجار الكبار ، فما كان نظام الاتحادات الحرفية آنذاك إلا وسيلة للهيمنة على سوق العمل . وكان هذا الترتيب يخفي نظاماً أصبح المؤرخون يسمونه نظام *العمل في البيوت* فرلاجسفين Verlagswesen ، وكان ظهور هذا النظام إيذاناً ببدء عصر جديد .

نظام التشغيل في البيوت

انتشر نظام التشغيل في البيوت في أوروبا كلها ، وعرف بالتسمية الألمانية فرلاجسفين Verlagswesen أو فرلاجسنوستيم Verlagssystem وهي تسمية نحتها المؤرخون الألمان وقرضوها دون قصد منهم على كل المؤرخين ، ومعناها الحرفي نظام النشر والتوزيع . والإنجليز يسمون هذا النظام putting out system والفرنسيون يسمونه travail à domicile أو travail à façon . وربما كان أفضل مقابل له بالفرنسية هو ما اقترحه ميشائل كويل Michael Keul مؤخراً travail en commandite ، وإن كانت كلمة commandite تطلق على نوع من الشركات هو شركات التوصية ، ومن هنا فإن المقابل المقترح يمكن أن يؤدي إلى الخلط .

ونظام التشغيل في البيوت عبارة عن تنظيم للإنتاج يكون فيه التاجر هو الذي يعطي العمل ، هو القائم بنظام التشغيل في البيوت ؛ فهو يقدم إلى العامل الحرفي المادة الأولية وجزءاً من الأجر مقدماً حتى إذا تم العمل المطلوب دفع إليه بقية أجره . هذا النظام ظهر مبكراً جداً ، قبل التاريخ الذي يتصوره الناس عادة ، ومن المؤكد أنه كان موجوداً منذ الأزدهار الذي شهده القرن الثالث عشر . وإلا كيف نفسر القرار الذي اتخذته ناظر التجار

في باريس في يونيو من عام ١٢٧٥ (٢١٠) وكان قراراً « يحظر على غازلات الحرير التصرف بالرهن أو البيع أو المبادلة في الحرير الذي يتلقينه من تجار الخربوات لتشغيله ، ويتوعدن بعقوبة النفي » ؟ ويمرور الزمن تعددت النصوص التي تشهد على وجود هذا النظام: وإذا أردنا أن نختار بينها استبدت بنا الحيرة لكثرتها . في مدينة لوكا تكونت في ٢١ يناير ١٤٠٠ شركة من باولو بالباني Paolo Balbani وبييترو جينيتيلي Pietro Gentili وكانا كلاهما من تجار الحرير . وحدد عقد الشركة أن نشاطهما سيكون في أغلبه تشغيل منسوجات الحرير^(٢١١) ، وعبارة fare lavorare التي وردت في النص معناها حرفياً أنهما سيشغلون آخرين لإنتاج المنسوجات ، وأن نشاط الشركة سيكون نشاطاً مقاولين ، والمقاولون يسمون بالفرنسية entrepreneurs وهي كلمة من أصل لاتيني qui faciunt laborare معناها الحرفي: أولئك الذين يشغلون الآخرين . وكانت العقود التي تعقد مع النساكين توثق أمام الموثق ، وكانت شروطها تختلف من عقد لآخر . وكانت المشاحنات تقوم أحياناً بعد العقد، ولكنها تدلنا على ممارسات نظام العمل في البيوت : ففي عام ١٥٨٢ طالب مقاول من أهل جنوة واحداً من عمال غزل الحرير بأن يقر بديونه عليه ، واستشهد بشاهد قال إنه كان علم بالموضوع لأنه اشتغل عاملاً مع أجوستينو كوستا في دكانه ، وكان يرى في هذا الدكان التاجر باتيسستا مونتوريو ، كان يحضر الحرير الخام لينسج ، ويأخذ الحرير الذي تم نسجه^(٢١٢) . الصورة واضحة وضوحاً لا لبس فيه . كان مونتوريو مقاول شغل في البيوت . وعندنا وثيقة تدلنا على وجود تاجر في مدينة بوي أن فيلبه Puy-en-Velay الصغيرة ، في عام ١٧٤٠ ، كان يشغل العاملات في بيوتهن في صناعة الدنتيلا ، كان يقدم إليهن خيطاً يجلبه من هولندة ، « يسلمه إليهن بالوزن ، ويتسلم منهن الوزن نفسه دنتيلا »^(٢١٣) . ولدينا شواهد من العصر نفسه تقريباً تدلنا على أن مدينة أوريس Uzès كان فيها ٢٥ من رجال الصناعة يشغلون في المدينة وفي القرى المجاورة ٦٠ نولاً تنسج قماش من نوع السبرج^(٢١٤) . وكان ديجو دي كولينارس ، مؤرخ شقوية Segovia ، يتحدث فيما مضى عن صناعة الأقمشة « في عصر فيليب الثاني » الذين كانوا يسمونهم خطأ تجاراً ، وكانت أرباب عائلات بمعنى الكلمة ، لأنهم كانوا يعيشون في بيوتهم عدداً كبيراً من البشر [كان أكثرهم يعيشون لديهم ٢٠٠ شخص ، ومنهم من كانوا يعيشون ٢٠٠] يشغلونهم ، ويصنعون هكذا ، مستعينين بأيدٍ أجنبية ، كل أنواع الأقمشة الرائعة .^(٢١٥) ومن أمثلة مقاولي المقطوعية ذكر تجار مدينة زولينجن Solingen الألمانية الذين كانوا يستصنعون السكاكين ، وكانوا يسمونهم بالألمانية Fertigmacher أي المشطبين ، وهي تسمية غريبة ، كذلك نذكر تجار لندن الذين كانوا يستصنعون القبعات بالطريقة نفسها^(٢١٦) .

وكثيراً ما أصبح المعلم في الاتحادات الحرفية في ظل هذا النظام من التشغيل في

البيوت عاملاً أجبراً هو الآخر . فقد كان يعتمد على التاجر الذي كان يقدم إليه المادة الأولية التي كثيراً ما كان يستوردها من بعيد ، ويضمن بيع وتصدير البضاعة من كستور الفوستانيو والأقمشة الصوفية والحراير . كان هذا النظام يمس كل قطاعات الإنتاج الحرفي بطريقة أدت إلى انهيار نظام الاتحادات الحرفية على الرغم من أنها احتفظت بأشكالها الخارجية كما هي . كان التاجر عندما يفرض خدماته يسيطر على اختيار الأنشطة التي يريدها ، سواء كانت هي تشغيل الحديد أو صناعة المنسوجات أو بناء السفن .

ولننظر إلى البندقية ، وإلى ترسانات بناء السفن الخاصة في القرن الخامس عشر ، وهي الترسانات غير الترسانة الضخمة المملوكة لمجلس السينيوريا . كان المعلمون التابعون لاتحاد النجارين ، واتحاد المقلطين يأتون إلى هناك ، يساعد كل واحد من المعلمين مساعد أو اثنان ، فيعملون في خدمة التجار الذين يجهزون السفن والذين يشاركون في ملكية السفن التي يجري بناؤها . وهكذا يتحول المعلمون الحرفيون إلى عمال أجراء^(٣١٧) . ونعرف عن بريشيا أن الأحوال ساءت فيها حول عام ١٦٠٠ ، وفكر المفكرون في طريقة لإنعاش صناعة الأسلحة ، ولم تكن هذه الطريقة سوى اجتذاب عدد من التجار إلى المدينة ، ليقوموا بتشغيل المعلمين والحرفيين^(٣١٨) . وهذا مثل آخر على الرأسمالية كيف تنتقل من مكانها لتستقر في مكان آخر بين أناس آخرين . بل ولم يكن التاجر يتعاقد في كل الأحوال مع الحرفيين فرادى ، بل ربما تعاقد مع الاتحاد الحرفي نفسه بكامل هيئته ، كما حدث في صناعة النسيج في شليزيا وبوهيميا ، وكانوا يسمون هذه الطريقة شراء الاتحاد الحرفي أو بالالمانية Zunftkauf^(٣١٩) .

صادف هذا التطور الذي اتخذ صورة نظام التشغيل في البيوت مشكلات في داخل الاتحادات الحرفية الحضرية ، بل كثيراً ما اتخذت هذه المشكلات سمات المعارضة العارمة . أما في الأرياف فكانت الساحة مفتوحة أمامه ، ولهذا أفاد التاجر من هذا الوضع ونشط في الأرياف . كان التاجر وهو يمارس هذا النظام يعمل وسيطاً بين منتج المادة الأولية وبين الحرفي ، وبين الحرفي وبين مشتري المنتج النهائي ، بين القريب وبين البعيد ، بل كان أيضاً وسيطاً بين المدينة وبين القرية . كان التاجر إذا أراد أن يتصدى لما يظهر في المدينة من نوايا سيئة أو ما يطالب فيها من أجور عالية ، يتجه عند الضرورة إلى الانتفاع من الصناعات الريفية على نطاق واسع . ولقد كانت صناعة الصوف في فلورنسة نشاطاً تضافرت من أجله الأرياف والمدينة . وعلى الصورة نفسها انتشرت في الريف المحيط بمدينة لومان - التي كان يسكنها في القرن الثامن عشر ١٤٠٠٠ نسمة - في بقاع متناثرة صناعات نسيج الأقمشة الخفيفة من نوع الإيتامين ، والأقمشة الصوفية الرقيقة الفاخرة^(٣٢٠) . ونذكر مثلاً آخر هو صناعة الورق التي انتشرت في أماكن مختلفة من الريف حول شير Vire^(٣٢١) .

في يونية من عام ١٧٧٥ قام رحالة ثاقب البصر ذكي الغزاد برحلة في منطقة إيرتسجيبيرج الألمانية ، من فرايبرج إلى أوجوستسبرج ، وتتبع سلسلة متلاحقة من القرى كان الناس فيها يغزلون القطن ويصنعون الدنتيلا السوداء والبيضاء والشعراء ويؤلفون فيها بين خيوط التيل وخيوط الذهب وخيوط الحرير في مزيج منسجم . كان الوقت صيفاً ، وكانت النساء جميعاً خارج البيوت ، يجلسن على أعتابها ، أو في ظل شجرة زيزفون ، وربما تحلقت جماعة من الفتيات الصغيرات حول شجرة رمان عتيقة . كان الجميع يعملون بهمة ونشاط ، لا يتخلف أحد ، حتى الجندي الهرم . لم تكن صناعة الدنتيلا ترفع أصابعها عن الخيوط إلا لكي تاكل بسرعة قطعة من الخبز أو حبة من البطاطس المسلوقة المتبلّة بالملح . حتى إذا انتهى الأسبوع حملت ما صنعتها من الدنتيلا في أغلب الأحيان إلى تاجر الدنتيلا ويسمونه بالألمانية Spitzenherr حرفياً السيد بتاع الدنتيلا ، هو الذي قدم إليها المادة الأولية والرسوم المستوردة من هولندة وحجز إنتاجها مقدماً ، ولم تكن تحمل بضاعتها إلى السوق القريبة إلا استثناءً . ثم تشتري الزيت وقليلاً من اللحم والأرز لسماط يوم الأحد^(٣٢٢) .

وهكذا انتهى التشغيل في البيوت إلى تكوين شبكات من المشاغل في إطار الاتحاد الحرفي أو في إطار عائلي ، كان يربط بينها التنظيم الذي يتولاه التاجر والذي يبيت فيه الحياه ويسيطر عليه . وقد تحدث أحد المؤرخين عن هذا الموضوع فقال بحق : « لم يكن تناثر المشاغل في الحقيقة إلا تناثراً ظاهرياً ؛ فقد كان العمل يتم كما لو كانت الحرف في البيوت منضمة في نسج عنكبوت مالي خفي يمسك بخيوطه بعض التجار »^(٣٢٣) .

ولكن نسج العنكبوت هذا لم يكن يحيط بالأنشطة كلها ، فقد كانت هناك مناطق ضخمة ظل فيها الإنتاج بعيداً عن القبضة المباشرة للتاجر . ومما لا شك فيه أن تشغيل الصوف في مناطق كثيرة من إنجلترا كان على هذه الحال من البعد عن قبضة التاجر . وأكبر الظن أن المنطقة الريفية المحيطة ببيداريو Bédarieux في أرض اللانجودك جنوبي فرنسا يسكانها النشيطين العاملين في صناعة المسامير الحديدية كانت أيضاً على هذه الحال الحرة . ومن المؤكد أن صناعة المنسوجات التيلية في مدينة طروا ظلت حتى القرن الثامن عشر تغلت من قبضة التاجر الذي يتعامل بطريقة التشغيل في البيوت . والأمثلة كثيرة في مناطق كثيرة ، ومنها ما ظل حتى القرن التاسع عشر . ولكن الإنتاج الحر الذي لا يخضع لهيمنة التاجر لم يكن ممكناً إلا انطلاقاً من مادة خام من السهل الحصول عليها من سوق قريبة ، تحمل إليها المنتجات النهائية . يشهد على ذلك ما كان الناس يرونه في القرن السادس عشر في الأسواق الموسمية الإسبانية في أواخر الشتاء عندما يحمل العمال بأنفسهم ما أنتجوه من أقمشة صوفية ، وكان العمال الإنجليز القرويون يفعلون نفس الشيء

حتى القرن الثامن عشر ، حيث كان كثير منهم يحملون منتجاتهم من المنسوجات إلى الأسواق الإنجليزية .

كذلك لم يكن للتاجر المتعامل بنظام بالتشغيل في البيوت وجود في منطقة جيڤودان Gévaudan ، تلك المنطقة الفقيرة بالهضبة الوسطى الماسيف سنترال في فرنسا ، حول عام ١٧٤٠ . في هذه المنطقة الوعرة كان نحو ٥٠٠٠ من البشر يكبون في كل عام على أنوالهم في الوقت الذي « يضطرمهم فيه الجليد والثلج إلى التزام بيوتهم ، الجليد والثلج اللذان يغطيان طوال ستة أشهر الأراضي وما عليها من كفور » حتى إذا فرغوا من نسج قطعة من القماش « حملوها إلى أقرب سوق [...] يكون فيه من المشترين مثل ما يعرض من قطع القماش ؛ وتقاضوا الثمن نقداً دائماً » وكان هذا الثمن الذي يدفع فوراً هو الذي يجتذب هؤلاء الفلاحين البائسين ، ما في ذلك أدنى شك . كانت الأقمشة التي ينسجونها تصنع من أنواع جيدة نسبياً من الصوف المحلي ، ولكنها كانت « رخيصة السعر فما كانت تباع إلا بما بين ١٠ أو ١١ سولاً و ٢٠ سولاً ، إذا استثنينا أقمشة السيرج التي كانوا يسمونها escots [...] وكان المشترين ، في أغلب الأحوال ، تجاراً من منطقة جيڤودان ، من سبع أو ثمان مدينة صغيرة فيها مكابس قماش من قبيل مارفيچول Marvéjol ، لانجوني Langogne ، لكانوردج La Canourgue ، سان شيلي Saint-Chély ، وسوج Saugues و[بخاصة] ماند Mandes » [من المؤكد أن المقصور مدينة مينده Mende] . وكان القماش المنتج يباع في الأسواق العادية والأسواق الموسمية . « وكان البيع ينتهي في ساعتين أو ثلاث ساعات ، فيبيع النساجون كل ما أتوا به من قماش ، وكان الشاري يحدد ما يختاره ، ويحدد الثمن الذي سيدفعه ، وكانت عملية البيع تتم في صدر دكان يقدم فيه إلى الشاري عدة قطع يختار من بينها ، فإذا تمت الصفقة تثبت من طول القطعة مستعيناً بمتر من الخشب . وكانت المبيعات تسجل في سجل يثبت فيه اسم العامل والثمن المدفوع (٣٢٤) .

وفي هذا الوقت تقريباً على الأرجح قام مقالول اسمه كولسون Colson بمحاولة أقلمة نظام التشغيل في البيوت في منطقة جيڤودان البدائية ، وكذلك أقلمة صناعة المنسوجات المسماة ملك إنجلترا Roi en Angleterre ومالبوروي Malborough في فرنسا . ورفع كولسون مذكرة إلى مجلس الطبقات في لانجوك (٣٢٥) وصف فيها خطواته ، ونجاحه ، وبين ضرورة تقديم المساعدة إليه إذا قر الرأي على أن يستمر في جهوده . كان كولسون مقالولاً وتجاراً يعمل على طريقة التشغيل في البيوت ، سعى إلى فرض أنواله وأحواضه وطرائقه (وبخاصة طريقة تعتمد على اختراع له عبارة عن آلة لحرق وير القماش وديبه باستخدام شعلة من النار أوقدت بالسبرتو) . وكان أهم شيء في المشروع يتمثل في إقامة شبكة

فعالة من التشغيل في البيوت ، وبالوصول بالغزالات إلى حيث يستطيعن « غزل فتلة رقيقة ومتجانسة وجميلة » . وكان هذا المشروع يكلف الكثير لأن « كل عمل في جيفودان كان يسدد ثمنه فوراً ونقداً ، وكانت أعمال الغزل والنسج يدفع نصف ثمنها مقدماً ، ولم يكن من الممكن تغيير هذه العادة التي ترجع إلى بؤس الناس ، بل المتوقع أن تستمر طويلاً » . ولا يذكر شيئاً عن مستوى الأجور ، ولكننا نقسم غير حائثين ، أنها كانت منخفضة ، وإلا فما الذي دفع الرجل إلى بذل هذه الجهود في تلك المنطقة المتخلفة !

نظام التشغيل في البيوت

في ألمانيا

على الرغم من أن نظام التشغيل في البيوت قد اكتشفه في المقام الأول المؤرخون الألمان وعرفوه وسموه وحددوه وفسروه في معرض درسههم لألمانيا ، فإن هذا النظام الذي يقوم على التشغيل المنزلي لم يولد في ألمانيا ولم ينطلق منها إلى البلاد الأخرى . وإذا بحثنا عن مكان مولده فلن يكون تردداً بلا حدود ، بل سنجد أنفسنا بين احتمالين: البلاد الواطئة (جنت Gent ، بير leper في بلجيكا حالياً) أو إيطاليا (فلورنسة ، ميلانو) . ولكن هذا النظام تغلغل في بقاع أوروبا الغربية بسرعة كبيرة ، وانتشر انتشاراً واسعاً في الأراضي الألمانية التي تناولها البحث التاريخي فإذا هي من مناطق الملاحظة المميزة . وهناك مقال بقلم هرمان كيلينبنتس Hermann Kellenbenz ، لم ينشر بعد ، ألخصه هنا ، يقدم لنا صورة مدروسة متعمقة متشعبة ومقنعة . وتحمل الشبكات التي نشرها هذا النظام السمات الفارقة الدالة على رأسمالية تجارية كانت ترمي إلى السيطرة على الإنتاج الحرفي ، لا إلى تغييره . كان الشيء الأول والأساسي الذي يهتم به هذا النظام هو البيع . وإذا فهمنا نظام التشغيل في البيوت على هذا النحو فإنه يمكن أن يمتد إلى كل مجال من مجالات الإنتاج ، يجد التاجر فيه من الفائدة ما يغريه بإخضاعه لأمره . وتضافرت كل العوامل تشجع على انتشار هذا النظام: ازدهار التقنية بصفة عامة ، ازدياد سرعة وسائل النقل ، تزايد رأس المال المتراكم الذي تعاملت فيه أيد خبيرة ، وأخيراً : ازدهار المتاجم الألمانية ابتداءً من سنة ١٤٧٠ .

كانت حيوية الاقتصاد الألماني حقيقة تشهد عليها علامات متعددة منها تحركات الأسعار في وقت مبكر ، ومنها انتقال مراكز ثقل النشاط الاقتصادي من مدينة إلى مدينة أخرى: في بداية القرن الخامس عشر كان النشاط الاقتصادي يدور حول مدينة ريجنسبورج المطلّة على نهر الدانوب؛ ثم ظهرت مدينة نورنبرج ومكنت نفسها ؛ ومن بعدها دقت ساعة سعد مدينة أوجسبورج وتجارها أصحاب الأموال في القرن السادس عشر : كان كل هذا التحرك يوحي



راحة النسيج ، لوحة بريشة فان أوستاده (١٦٦٠ - ١٦٨٥) . العمل المنزلي في
صوته النمطية ، ونرى النول في الصورة الرئيسية . (بروكسل ، المتاحف الملكية للفنون الجميلة)

بان ألمانيا تعج بنشاط لا يهدأ ، وأنها تجر معها أوروبا التي تحيط بها ، وأنها تتكيف معها ،
وتتكيف مع مصيرها هي أيضاً في آن واحد . وأفاد نظام التشغيل في البيوت في ألمانيا
من هذه الظروف المواتية . وإذا نحن رسمنا كل الترابطات والعلاقات التي أنشأها هذا

النظام هناك لوجدنا أمامنا الأراضي الألمانية كلها وقد شملتها خطوط متعددة مرسومة بذلك، وكانت الشبكات التي تأتلف من هذه الخطوط تضم الأنشطة القائمة بعضها وراء البعض الآخر. في مدينة لوبيك أحاط هذا النظام بمشاغل نسج الصوف في وقت مبكر يرجع إلى القرن الرابع عشر؛ وفي فيسمار أحاط بصناعة البيرة وتحول المشتغلون بها رجالاً ونساءً إلى مأجورين، يسمونهم بالألمانية Bräuknechte، Bräumägde وهما كلمتان توحيان باستخدام عمالة بالأجر فيه استعباد؛ وفي روستوك أحاط النظام بأعمال المطاحن وصناعة المالت - الشعير النبات المطلوب للبيرة. أما في القرن الخامس عشر فكان قطاع المنسوجات القسيح هو بالدرجة الأولى المجال المحبب إلى هذا النظام، ابتداءً من الأراضي الواطنة - حيث كان التركيز أشد من ألمانيا - وانتهاءً بالكانتونات السويسرية (أقمشة بازل وأقمشة سانت جالين Sankt Gallen). وكانت صناعة أقمشة الكستور الفوستانيو الذي صنع من خليط من التيل والقطن يتطلب استيراد القطن الشامي عن طريق البندقية، ومن هنا كان هذا القطاع يلعب فيه التاجر بالضرورة دوره نظراً لأنه يمسك بزمام المادة الأولية التي يجلبها من بعيد، هكذا كانت الحال في مدينة أولم، وهكذا كانت في مدينة أوجسبورج حيث شجع التشغيل في البيوت على ازدهار صنف القماش الكستور الفوستانيو الذي عرف باسم اليارشنت Barchent^(٢٢٦) كذلك أحاط هذا النظام بصناعة البراميل، وصناعة الورق (وأنشيء أول مشغل لصناعة الورق مستعيناً بعجلة مائية محرّكة في مدينة نورنبرج في عام ١٣٠٤) والطباعة، بل وصناعة المسابح التي يستخدمها الأتقيا. في التسبيع.

المناجم

والرأسمالية الصناعية

كانت المناجم على امتداد ألمانيا، أو لنقل على امتداد أوروبا الوسطى بالمعنى الواسع، وإلى بولندا، المجر وبلدان اسكندنافيا، تمثل خطوة حاسمة في اتجاه الرأسمالية. فقد أحاط نظام التجار بالإنتاج وأعاد تنظيمه، حدثت هذه الخطوة الجديدة في هذا المجال في أواخر القرن الخامس عشر. ولم يكن هذا العصر الحاسم هو الذي اخترع المنجم أو حرفة المناجم، ولكنه عدل ظروف الاستغلال والعمل.

وحرفة المناجم حرفة قديمة، ويمكننا أن نخبين في ربوع أوروبا الوسطى نقابات أو جمعيات حرفية، وجمعيات لعمال المناجم يسميها الألمان Gewerkschaften، Knappschaften^(٢٢٧) منذ القرن الثاني عشر، كما نتبين أن قواعد هذه التنظيمات قد انتشرت انتشاراً عاماً في القرنين الثالث عشر والرابع عشر عندما تحرك عمال المناجم الألمان تحركاتهم المختلفة في

اتجاه بلدان الشرق الأوروبي . وكانت هذه التجمعات العمالية الصغيرة تدبر أمورها على نحو طيب طالما كانت المادة الخام قريبة من السطح . أما إذا تطلب استغلال المنجم الحفر إلى الأعماق ، بات من الضروري حل عدد من المشكلات الصعبة : حفر دهاليز طويلة وتدعيمها بالخشب ، وتدبير معدات رفع تصل إلى أعماق الآبار العميقة المحترقة ، وطريقة لصرف المياه التي تتجمع دائماً في المناجم - وكان حل هذه المشكلات من الناحية *التقنية* أقل صعوبة من التغلب عليها *مالياً* ، فقد كان ابتكار طرق جديدة شيئاً يحدث في كثير من الأحيان من تلقاء نفسه في عالم الأعمال . وأصبحت أنشطة العمل في المناجم تتطلب تركيب معدات ضخمة نسبياً وتتطلب تجديدها وصيانتها . فلما حدثت طفرة في نهاية القرن الخامس عشر انفتح الباب أمام التجار الأغنياء ، وإذا بهم يقبضون من بعيد على زمام المناجم والمؤسسات الصناعية المرتبطة بها .

وخلا التطور خطاه في كل مكان تقريباً في وقت واحد . هو أواخر القرن الخامس عشر : في مناجم الفضة في منطقتي الهارتس وبوهيميا ؛ في مناجم جبال الألب بمنطقة التيرول وكانت منذ وقت طويل مركزاً لاستغلال النحاس ؛ وفي مناجم الذهب والفضة في شمال المجر ، في المنطقة من كوينسبرج إلى نويوزول Neusohl ، وفي الشريط الذي يمتد وادي جران الصغير المحصور Grantal (٣٢٨) . وكانت نتيجة هذا التطور أن تغيرت حال عمال المناجم الأحرار المستقلين الذين لا ينتمون إلا إلى نقابات ، فأصبحوا أجراء ، عمالاً تابعين . وهذا هو الوقت الذي ظهرت فيه كلمة Arbeiter بالألمانية وتناظر بالفرنسية ouvrier وتعني *عامل* .

كان استثمار رأس المال يترجم إلى صنوف من التقدم المثير في ألمانيا وفي غير ألمانيا . انتهت طريقة استخراج الملح القديمة التي كان يتبعها الغلاخون في فيليسا Wielicza قرب كراكاو ، حيث كانوا يبخرون الماء المالح في أحواض من الحديد قليلة العمق . وأصبحوا يحفرون دهاليز وآبار تصل أعماقها إلى ٣٠٠ متر ، ويستخدمون آلات تحركها مجموعات من الخيول ترفع إلى الخارج بلاطات الملح . وقد مكنت هذه الطرق من الوصول للإنتاج في القرن السادس عشر إلى ٤٠٠٠ طن في العام ؛ ويبلغ عدد العمال ٢٠٠٠ عامل . ودعمت الحكومة البولندية استقلال المناجم منذ عام ١٣٦٨ (٣٢٩) . ونأخذ مثلاً آخر من منطقة قريبة من كراكاو أيضاً ، في شليزيا العليا ، حيث كانت المناجم المحيطة بولكوس Oikusz تنتج في أواخر القرن الخامس عشر ما بين ٢٠٠ و ٥٠٠ طن من الرصاص في السنة ، فإذا بانتاجها يرتفع في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر إلى ١٠٠٠ ثم ٢٠٠٠ طن . ولم تكن المشكلة في هذه المناجم هي العمق (فلم يزد العمق هنا عن ٥٠ إلى ٨٠ متراً) بل كانت المشكلة هي المياه الغامرة . وقد تطلب هذا حفر دهاليز طويلة منحدرية مدعومة بالخشب .

تصرف المياه بقوة الانحدار ، ومضاعفة عدد المضخات التي تحركها الخيول ، وزيادة العمالة . وكان الصخر صلباً لا يستطيع العامل في ثماني ساعات أن يحفر فيع أكثر من ٥ ستمترات من الدماليز . كان كل هذا يتطلب رؤوس أموال ، ويضع المناجم في أيدي الذين يمتلكون رؤوس الأموال المطلوبة : كان خمس الآبار من نصيب ملك بولندية الملك ريجسموند أوجوست : والخمس من نصيب النبلاء والضباط الملكيين والسكان الموسرين في المدن الجديدة المجاورة ... أما الثلاثة أخماس المتبقية فكانت من نصيب تجار كراكاو الذين كانوا يمسكون بزمام الرصاص البولندي كما كان تجار مدينة أوجسبورج الألمانية يمسكون عن بعد بزمام الذهب والفضة والنحاس في مناطق بوهيميا ، وسلوفاكيا والمجر أو التيرول (٢٢٠)

كان رجال المال والأعمال يواجهون إغراءً كبيراً في احتكار مصادر دخل لها مثل هذه الأهمية ، بل كانوا يطعمون بعيون نهم في أكثر مما تتسع له بطونهم : حتى آل فوجار Fugger فشلوا في احتكار النحاس ؛ ومن هذا القبيل أيضاً أن آل هوكستيتزر Höchststetter أقلسوا عندما صمموا على احتكار الرئيق في عام ١٥٢٩ . وكانت ضخامة رأس المال المطلوب استثماره تحول عادة دون تمكن تاجر واحد من التحمل وحده بأعباء منجم بكامله . حقيقة أن آل فوجار ظلوا لسنوات طوال ينعمون وحدهم باستغلال مناجم الزئبق في منطقة المعدن بإسبانيا ، ولكن آل فوجار كانوا حالة خاصة . أما الطريقة المألوفة فكانت شبيهة بالطريقة التي اتبعت في ملكية السفن ، وإذا كانت السفينة تقسم إلى قراريط ، فقد كان المنجم الواحد يقسم إلى كوكسات ربما وصل عددها إلى ٦٤ كوكساً أو إلى ١٢٨ (٢٢١) . وكان هذا التقسيم ، بما أناته من أسهم تمنح بالمجان ، يمكن من مشاركة الأمير نفسه الذي كان علاوة على ذلك يحتفظ لنفسه بالحق فيما تحت الأرض . كان الأمير أوجوست الأول السكسوني يمتلك في عام ١٥٨٠ عدد ٢٨٢٢ من الكوكسات (٢٢١) . وتدل هذه البيانات وغيرها على أن النولة كانت دائماً موجودة كل الوجود في مشروعات المناجم .

ولكن هذه المرحلة المجيدة ، أعنى مرحلة الاستغلال السهل ، من تاريخ المناجم لم تطل على نحو لافت للنظر . وبدأ قانون المربود المتناقص يفرض نفسه بشكل قاس عنيد ، فبعد أن ازدهرت المناجم ، هبط إنتاجها واضمحلت . ومما لا شك فيه أن الاضرابات العمالية الملحة في شمال المجر منذ عام ١٥٢٥ - ١٥٢٦ تعتبر علامة على الاضمحلال ، وما مرت عشر سنوات حتى تعددت العلامات الدالة على انهيار متزايد . ومن قائل إن منافسة مناجم أمريكا كانت هي المسؤولة ومن قائل إن الرنقة الاقتصادية هي التي أوقفت إلى حين قوة الاندفاع في القرن السادس عشر . أياً كان الأمر فإن الرأسمالية التجارية التي سارعت إلى التدخل في أواخر القرن الخامس عشر ، أخذت نفسها بالحرص والحيلة ،

وانصرفت عن الأعمال التي اعتبرتها صفقات هزيلة . والانصراف عن الاستثمار ، مثله مثل الإقبال على الاستثمار ، يعتبر علامة تشهد على نوعية النشاط الرأسمالي : فهناك ظرفٌ اقتصادي يدفعه إلى التقدم ، وظرفٌ آخر يدفعه إلى الانسحاب من اللعبة . ومن المناجم الشهيرة ما رده أصحابه إلى الدولة ، وكانت الأعمال الخاسرة دائماً تشجع على رد المشروعات الخاسرة إلى الدولة . وإذا كان آل فوجار قد استمروا في شغافاس بالتيرول ، فقد كان السبب في ذلك أن وجود خام الفضة وخام النحاس هناك معاً كان يتيح أرباحاً كبيرة . أما مناجم النحاس في المجر فقد آلت على التوالي إلى شركات أخرى قائمة في أوجسبورج هي شركات لانجناور Langnauer ، هاوج Haug ، لينك Link ، فايس Weiss ، بالر Paller ، شتاينجر Stainiger ، ونذكر في النهاية هينكل Henckel من نورسمارك Donnersmkr وريلينجر Rehlinger . ولن تلبث هذه الشركات أن تتخلى عن المناجم وتركها للإيطاليين . وإنما يدل هذا التابع على أنواع من الفشل والخسارة أو على الأقل على أرباح هزيلة يأتي اليوم الذي يفضل الإنسان فيه أن يتنازل عن العملية كلها .

وإذا كان التجار قد تخلوا عن المناجم وتركوها للأمرء ، فقد ظلوا متمسكين بدور أقل مخاطرة هو دورهم في توزيع منتجات المناجم ومنتجات التعدين . ولهذا فلم نعد ننظر إلى تاريخ المناجم ، ومن ورائه تاريخ الرأسمالية ، من منطلق ياكوب ستريدر Jacob Strieder الأريب^(٣٣٣) . إذا صح التفسير الذي قدمه ، وما أخاله إلا صحيحاً ، فإبنا نرى أن الرأسماليين الذين دخلوا مجال المناجم لم يتخلوا في الحقيقة إلا عن مواقع إنتاج المواد الأولية التي تتسم بالخطورة أو بقلّة الأمان ، وعكفوا على المنتجات النصف مصنعة ، والأفران العالية ، والمسابك وورش الحدادة ، أو اكتفوا بالتوزيع . أي أنهم بعدوا عن المناجم مرة أخرى .

من الممكن أن نستشهد بعشرات الأمثلة لنثبت بها هذه التحركات ، وما اتجه منها إلى الأمام وما تراجع منها إلى الوراء ، ولكننا نصرف النظر عن ذلك ، على الرغم مما سيتسم به هذا العمل من النفع . وإنما نصرف النظر لأن المشكلة الأساسية بالنسبة إلينا مشكلة أخرى . تتمثل هذه المشكلة في سؤال : ألا نرى عند نهاية هذه الشبكات القوية التي تمسك بالمناجم شريحة عمالية بروليتارية حقيقية تظهر ، هي قوة العمل في صورتها المجردة ، هي العمل المجرد ، هي - طبقاً للتعريف الكلاسيكي للرأسمالية ، العنصر الثاني الذي لا يكتمل وجود الرأسمالية إلا به ؟ لقد أحدثت المناجم عمليات تجميع هائلة للأيدي العاملة لم يكن للعصر قبل بها . ولننظر إلى مناجم شغافاس Schwaz وقالكنشتاين Falkenstein في منطقة التيرول لنجد فيها أكثر من ١٢٠٠٠ عامل فني ، فيهم ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ من الأجراء لا



سوق خام اللثة في كوتنامورة Kutna-hora بيهيميا في القرن الخامس عشر . وكان البيع يتم تحت رقابة مستول المنجم الذي يمثل الملك . ونرى المشتريين يجلسون حول المتقدمة التي وضع عليها رجال المناجم خام الفضة . (جزء من رسم في كتاب الأناشيد الدينية المسمى Kuttenberger Gradual وكلمة Kutteneberg في التسمية الألمانية لكوتنامورة، المكتبة القومية النمساوية فيينا)

عمل لهم إلا رفع الماء الذي يهدد بإغراق دهايز المنجم ، في وسط هذا الكم الضخم من العمالة المأجورة نجد حالات استثنائية : نجد عدداً من المقاتلين الصغار يقولون أعمال النقل ، ونجد مجموعات صغيرة من عمال المناجم المستقلين . ولكنهم كلهم أو جلهم يعتمدون على التمويل الذي يقدمه كبار المتعهدين ، في إطار نظام للتبادل العيني ، وهو نظام إضافي لاستغلال العاملين ، يقدم إليهم - بأسعار في صالح المورد - القمح والدقيق والدهن ، والملابس وطائفة من السلع الرخيصة الأخرى . وأثار هذا النظام غضب عمال المناجم ، وكانوا يميلون إلى العنف بطبيعتهم ، لا يتورعون عن ترك العمل والخروج إلى الشارع ، فإذا هم يجادلون فيه أشد المجادلة . وعلى الرغم من هذا كله فقد نشأ عالم من العمل ، وتحددت ملامحه . ففي القرن السابع عشر ظهرت بيوت العمال من حول مسابك الحديد في هونسروك Hunsrück ، والمالك في المسبك أن يكون رأسمالياً ، ولكن المنجم ظل يعمل على نظام المشروع الحر . ثم تكون سلم هرمي في كل مكان ، درجاته بعضها فوق بعض ، وإطار للعمل : كان على قمة الهرم معلم الشغل يمثل التاجر ، ومن دونه عدد من معلمي المجموعات . هذه وقائع حقيقية ظهرت آنذاك ، لا محيص أماننا من أن نرى فيها إيذاناً بعصور قادمة لن يلبث المستقبل أن ينشق عنها .

المناجم

في العالم الجديد

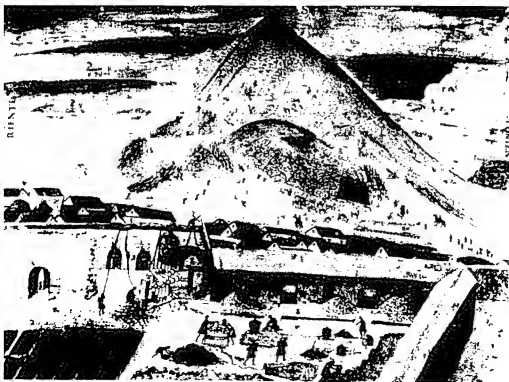
كان التراجع الذي تراجعته الرأسمالية في مجال المناجم منذ منتصف القرن السادس عشر تراجعاً واضحاً جلياً ، وحدثاً بعيد المدى ، لا يقلل من ذلك تداخل سماته . كان تصرف أوروبا تصرفاً يحكمه التوسع ، وكأنما كان رأيها قد قر على أن الأفضل لها أن تتخفف من عب الاهتمام بصناعة المناجم والتعدين لديها وأن تلقي بهذه الصناعة إلى مناطق على الأطراف تحت سيطرتها . كانت أوروبا ترى أن مردود هذه الصناعة يتناقض وأن المصانع التي تعمل بالنار تهلك احتياطي الغابات ، وترفع أسعار الخشب والغصم النباتي إلى درجات فاحشة ، وأصبح عليها أن تشغل الأفران العالية فترات متقطعة لعدم توافر الوقود ، وكان هذا يعني تجميد رأس المال دون استثمار كامل . وكانت أجور العمال ترتفع وترتفع ، فلا غرابة أن نرى الاقتصاد الأوروبي في مجموعه يلتبس الحديد من السويد ، والنحاس من النرويج ، ثم تلتبس الحديد بعد ذلك في روسيا ، وتلتبس الذهب والفضة من أمريكا ، والقصدير من سيام (وتسنيني من ذلك كورنوول في إنجلترا) ، وتلتبس الذهب في الصين ، والفضة والنحاس من اليابان .

ولكن إيجاد البديل لم يكن دائماً ممكناً ، كانت هذه هي مثلأحال الزئبق الذي لا مفر منه لاستغلال مناجم الفضة في أمريكا. كانت مناجم الفضة في هوانكابيكا Huancavelica ببيرو قد اكتشفت في عام ١٥٦٤ ، ثم سار العمل في استغلالها ببطء^(٢٢٢) ولم يكن انتاجها كافياً ، فظلت أوروبا تعتمد على المناجم الأوروبية في منطقة المعدن Almaden وإيدريا Idria اعتماداً لا بديل عنه. ومن الأمور التي لها دلالتها أن نتبين أن رأس المال لم يتخل عن اهتمامه بهذه المناجم ، وظلت مناجم المعدن تحت الإدارة الوحيدة لآل فوجار حتى عام ١٦٤٥^(٢٢٤) . أما إندريا التي اكتشفت مناجمها في عام ١٤٩٧ وبدأ استغلالها بين عام ١٥٠٨ و ١٥١٠ ، فقد ظل التجار في صراع مع الدولة النمساوية على احتكارها ، وانتهى الأمر في عام ١٥٨٠ بسيطرة الدولة عليها في مجموعها .

فإذا نظرنا إلى المناجم البعيدة وتساؤلنا عما إذا كانت الرأسمالية ، التي تخلت عن المناجم في أوروبا شيئاً فشيئاً ، ستنزل إلى مجال الإنتاج فيها بكل ثقلها ، كانت الرد بالإيجاب إلى حد معين بالنسبة إلى السويد والنرويج ، وبالنفي بالنسبة إلى اليابان أو الصين أو سيام أو حتى أمريكا نفسها .

في أمريكا كان إنتاج الذهب يتم على نحو حرفي بنوي في المنطقة القريبة من كويتو Quito في بيرو وفي مفاصل الذهب المترامية الأطراف في داخل البرازيل ، أما انتاج الفضة فكان على العكس يتم بطريقة تقنية تعتبر حديثة آنذاك ، هي طريق الملغمة ، أي مزج الزئبق بالفضة الخام ثم فصلها بعد ذلك ، وكانت هذه الطريقة مستوردة من أوروبا ، واتبعت في تلك المنطقة من أمريكا الجنوبية التي أسموها إسبانيا الجديدة - المكسيك - منذ عام ١٥٤٥ ، ثم في بيرو ابتداءً من عام ١٥٧٢ . عند أسفل تل (ثيرو) بوتوسي Cerro de Potosi كانت العجلات الطاحونية المائية الكبيرة تكسر الخام لتسهيل عملية الملغمة . وكانت تلك الآلات المستخدمة آلات آلات غالية الثمن ، وكانت المواد الأولية مواد غالية الثمن أيضاً . ومن هنا حق لنا أن نتوقع أن يأتي نوع من الرأسمالية فيستقر في هذا المجال: ونحن نعرف أن بعض عمال المناجم المحظوظين حققوا ثروات واسعة مفاجئة في إسبانيا الجديدة . ولكن تلك الحال كانت استثناء من القاعدة ، وكانت القاعدة هي أن التاجر هو الذي يجني الربح.

ونعني بالتاجر التاجر المحلي أولاً . وكان الأهالي العاملون في المناجم ، مثل أشباههم في أوروبا وأكثر من أوروبا ، يعيشون في الخلاء : هكذا كانت الحال في شمال المكسيك ؛ أو في صحراء ، حقيقية في بيرو ، في قلب جبال الأنديز . وكانت المشكلة الكبرى بالنسبة إليهم هي مشكلة التمويل . وكانت هذه المشكلة معروفة في مثل هذه الأحوال في أوروبا حيث كان المقاول يزود عامل المنجم بالمواد التي يحتاج إليها في حياته ويربح ربحاً كبيراً من وراء هذه



تل (ثريد) بوتوسي إلى الخلف : ونرى البشر يسمعون السلع وكذلك القوافل . أما في مقدمة الصورة فنرى حوضاً يتم فيه معالجة خام الفضة ، فتقوم عجلة طاحونية مائية بتكسيره . وتقوم مطارق بصحنه وتحويله إلى مسحوق . إلى « دقيق » يمزج على اليارد بالزئبق في أحواض ميلطة : ويقوم العمال من الهنود العمر يدعس المعينة بأرجلهم . أما القناة التي تعمل الماء لتحريك العجلة الطاحونية فكانت تستمد مياهها من مياه الشوحي التي تنوب من فوق الجبل ، ومن خزانات المياه - lagu - na التي تملئ من الأمطار . وعند النل تظهر أكواخ الهنود العمر rancheria : وإلى الناحية الأخرى ، أمام العوشت patio ، يمكن أن نتميز المدينة بشوارعها الطويلة المستقيمة التي كثيراً ما نراها في رسوم القرن الثامن عشر . - نقلاً من XVIII Marie Helmer, "Potosi à la fin du siècle ", in : Journal des Américanistes, 1951, p. 40. Source: Library of the Hispanic Society of America, New York.

التجارة . كذلك كانت الحال في مفاصل الذهب البرازيلية . وكذلك كانت الحال في المكسيك حيث كانت المناجم تتطلب شحنات ضخمة من التمرين تجلب من الجنوب . كانت زاكاتيكاس Zacatecas في عام ١٧٢٢ تستهلك أكثر من ٨٥٠٠٠ وية من نوع الفانيجة من

الذرة (الفانيجة = ١٥ كجم) : أما جواناخواتا Guanajuato فكان تستهلك حول عام ١٧٤٦ نحو ٢٠٠٠٠ وبيبة ، وفي عام ١٧٨٥ من الذرة ٣٥٠٠٠ وبيبة (٣٣٦) . لم يكن صاحب المنجم هو الذي يتولى التموين بل كان التاجر يقدم إليه مقدماً - في مقابل الذهب أو الفضة - الأطعمة والمنسوجات والأدوات والزئبق ، ويحكم قبضته عليه في نظام المقايضة أو التوصية . كان هو سيد المناجم غير المباشر ، سواء على المكشوف أو على المستور ، ولكنه لم يكن السيد النهائي المسيطر على كل هذه المبادلات التي كانت المراحل المختلفة لسلسلة من التجار تولاهما ، فسي ليما ، وينما ، وفي الأسواق الموسمية بنومبر دي ديوس Nombre de Dios أو پورتو بيلو Porto Belo ، وقرطاجينا Cartagena بكولومبيا ، ثم إشبيلية وقادس على رأس شبكة أوروبية أخرى للتوزيع . وهناك سلسلة أخرى تربط مكسيكو بإشبيلية مروراً ببيراكروز وماثانا . في هذه السلاسل وما كان يتم فيها من تهريب وتحايل والأعب كانت الأرباح ، ولم تكن الأرباح على مستوى إنتاج المناجم .

ملح .. حديد

.. فحم

ولكن بعض الأنشطة ظلت أوروبية : إنتاج الملح والحديد والفحم . فلم يحدث أن ترك منجم من مناجم الملح ، وكانت التجهيزات الغالية قد أسلمت للمناجم إلى التجار منذ وقت مبكر . أما الملاحات فكانت تعمل على هيئة مشروعات صغيرة ؛ ولم يعرف هذا القطاع من تجميع في أيدي التجار إلا بالنسبة لأعمال النقل والتسويق ، هذا ما نلاحظه في سيتوبال Setúbal بالبرتغال كما نلاحظه في بيكيه Peccais بمنطقة اللانجدوك جنوبي فرنسا . ويمكننا أن نتصور وجود مؤسسات ضخمة لبيع الملح على شاطئي الأطلسي ، ومنتجها على طول واري نهر الرون .

أما الحديد ومناجمه والأفران العالية وورش الحدادة فقد ظلت رديحاً طويلاً من الزمن وحدات إنتاجية محدودة ، ولم يتدخل فيها التجار برؤوس أموالهم على نحو مباشر قط . وإذا نحن نظرنا إلى منطقة جنوب شليزيا في عام ١٧٨٥ ، وجدنا فيها ٢٤٣ فرنأً عالياً ، يملك كبار أصحاب الضياع منها ١٩١ فرنأً ، و٢٠ تمتلكها الإمارات المختلفة ، و٢ تمتلكهما مؤسسات . ولم يكن تجار بريسلاو يمتلكون إلا فرنين فقط (٣٣٧) . ويرجع السبب في ذلك إلى أن صناعة الحديد كانت تتجه إلى الامتداد رأسياً ، وإلى أن ملاك الضياع ذات المناجم والغابات ذات أخشاب الوقود كانوا منذ البداية يلعبون الدور الحاسم . كذلك نلاحظ أن طبقة النبلاء والجنترى كثيراً ما كانت تستثمر الأموال في مناجم الحديد ، والأفران العالية وورش الحدادة القائمة في أراضيهم . ولكم هذه المؤسسات ستظل زمنأً طويلاً مؤسسات فردية

ذات مردرد مهزوز ، تعمل بتقنية بدائية ، بتجهيزات ثابتة رخيصة . أما الإتفاق الكبير الذي كانت تتطلبه فكان يتمثل في تدبير مستمر للمواد الأولية والوقود والأجور . وتدخلت الديون لتبوير الأموال اللازمة . ولم يبدأ الإنتاج الكبير إلا في القرن الثامن عشر ، وجاء التقدم التقني والتمويل المنوع في أعقاب توسيع السوق . ولم يكن القرن العالي العملاق الذي أقامه أمبروز كرولي Ambrose Crowley في عام ١٧٢٩ إلا إنجازاً قليل الأهمية إذا قيس بما كان لمصنع بيرة ضخمة من أهمية في ذلك العصر (٢٣٨) .

كذلك كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المفضلة في مجال استخراج الفحم . ولسنا نجد في القرن السادس عشر في فرنسا إلا الفلاحين يستغلون الفحم السطحي ويستخدمونه لسد حاجاتهم الخاصة أو ليصدروه بطريقة سهلة ميسورة ، كأن ينقلوه على صفحة نهر اللوار أو من جيثور إلى مارسيليا . وإذا نحن رجعنا بالبصر إلى نيوكاسل وجدنا أن وفرة الثروة الفحمية هناك قد دعمت تنظيماً حرفياً قديماً عتيداً ومكنته من البقاء . وما بين أيدينا من بيانات عن إنجلترا في القرن السابع عشر يدلنا على أن المنجم ذا « الدهليز العميق المجهز تجهيزاً حديثاً كان يقابله اثنا عشر منجماً سطحياً تعمل بقليل منالتكاليف [...] ويأنوات بسيطة » (٢٣٩) . أما المجال الذي كان يقبل التجديد والربح وبراعة التجار ، فكان مجال بيع الوقود الذي أخذ نطاقه يتسع اتساعاً متزايداً . ومن الشواهد التي تدلنا على مدى اتساع هذا المجال ما وصل إلينا من بيانات عن عام ١٧٢١ تقول إن شركة بحر الجنوب كانت تفكر في إرسال سفنها العائدة من صيد الحوت إلى نيوكاسل وموانيء التاين Tyne لتتزود هناك بالفحم (٢٤٠) .

ولكننا نتحدث هنا عن القرن الثامن عشر الذي تغير فيه كل شيء . حتى في فرنسا التي كانت متأخرة عن إنجلترا ، كان مجلس التجارة والسلطات المعنية يتلقى كمأ هائلاً من طلبات الحصول على امتياز استغلال المناجم حتى إن الإنسان ليظن أنه لا توجد هناك منطقة في فرنسا لا تخفي فيأرضها احتياطي من الفحم أو على الأقل من التراب النفطي . والحقيقة أن استخدام الفحم الحجري اتسع نطاقه في فرنسا ، ولكن بخطى أبطأ من إنجلترا ، فقد استخدم في مصانع الزجاج الجديدة بمنطقة اللانجدوك جنوبي فرنسا ، وفي مصانع البيرة في منطقة الشمال ، على سبيل المثال في أراس Arras أو بيتون Béthune ، أو حتى في ورش الحدادة في آليه Alès . وقد تبع ذلك ، بحسب الظروف والمناطق ، الاهتمام الجديد من جانب التجار وأصحاب الأموال ، وبخاصة أن السلطات المسؤولة كانت تدرك أن الهواء لا يستطيعون أن يحققوا شيئاً في هذا المجال . وهذا هو ما كتبه ناظر التجارة في سواسون Soissons إلى أحد مقدمي الطلبات في مارس ١٧٦٠ : « لا بد من أن نستعين بشركات شبيهة بشركات بوران Beaurin ورينوسان M. de Renausan » فهي وحدها

القادرة «على تدبير الأموال الضرورية للإنفاق على الاستغلال الحقيقي للمناجم ، وهذه أمور لا يمكن أن يقوم بها إلا أهل الاختصاص »^(٢٤٢) . وعلى هذا النحو تأسست مناجم أنزان Anzin التي لا يهمننا من تاريخها المجيد إلا بداياته ، فقد خطت هذه المناجم خطى سريعة لتحتل مكان سان جوبان Saint-Gobain ، فأصبحت المؤسسة الفرنسية الثانية من ناحية الأهمية ، بعد شركة الهند : ومن قائل إنها استخدمت منذ عام ١٧٥٠ « طلمبات نارية » وهكذا كانوا يسمون الآلات البخارية التي ابتكرها نيوكمين^(٢٤٣) . ولتقف عند هذا الحد ، حتى لا نتناول أشياء من شأن الثورة الصناعية .

المصنع اليدوي «المانوفاككتورة»

والمصنع الآلي «الفابريكة»

كانت الصناعة المبكرة في غالبيتها تألف من وحدات صغيرة أولية لاحصر لها من وحدات النشاط الحرفي والتشغيل في البيوت ، ومن فوق هذه الوحدات المتناثرة تطفو تنظيمات لها سمات رأسمالية صريحة : **المانوفاككتورات والفابريكات** .

وإذا تتبعنا استخدام الكلمتين وجدنا أنهما كانتا تُستخدمان الواحدة مكان الأخرى ، وكأنهما كانتا تعنيان نفس الشيء . ثم جاء المؤرخون ، متأثرين بكارل ماركس ، فجعلوا كلمة **مانوفاككتورة** manufacture خالصة للدلالة على تجمعات العمالة من النمط الحرفي ، العمالة التي تعمل يدوياً ، وبخاصة في مجال النسيج ، وجعلوا كلمة **فابريكة** abrique لل تجهيزات بالآلات مما كان يستخدم في المناجم ، أو تجهيزات التعدين أو تجهيزات الترسانات البحرية . من قبيل التداخل في استخدام الكلمتين نقراً ما كتبه قنصل فرنسي في جنوة عن إنشاء مؤسسة في تورينو تضم ألفاً من النساجين الذين يصنعون الأقمشة الحريرية المقصبة بالذهب والفضة ، فيقول إن هذه « الفابريكة [...] ستلحق مع الزمن بالمانوفاككتورات الفرنسية ضرراً بليغاً »^(٢٤٤) . كانت كلمة فابريكة عنده تترادف كلمة مانوفاككتورة . والحق أن كلمة usine « **أوزين** (= مصنع) التي جرت العادة على قصر استخدامها على القرن التاسع عشر ، أفضل من كلمة فابريكة التي استخدمها المؤرخون ، وكانت كلمة usine قليلة الاستخدام ، ولكنها كانت موجودة منذ القرن الثامن عشر . فهناك وثيقة ترجع إلى عام ١٧٢٨ عبارة عن طلب قدمه رجل للحصول على تصريح بإقامة usine « **أوزين** قرب إيسون Essonne » لصناعة كافة أنواع الأسلاك النحاسية اللازمة للمنتجات النحاسية^(٢٤٥) - والطريف أن المصنع نفسه سمي في عام ١٧٧٢ **مانوفاككتورة** نحاس . وعندنا شواهد أخرى ترجع إلى عام ١٧٦٨ ورد فيها أن الحدادين والسنانين في منطقة سيدان طلبوا أن ينشئوا بالقرب من طاحونة إيللي^(٢٤٦) « usine مصنعاً ضرورياً

بالنسبة إليهم لصناعة المقصات « التي تستخدم في جز صوف المنسوجات الصوفية .[وقد استخدمت كلمة «أوزين» بمعنى الإنشاءات الصناعية] يشهد على ذلك ما كتبه البارون دي ديتريش Dietrich في عام ١٧٨٨ راجياً ألا يطبق عليه الحظر الذي وقع على «الأوزينات بمعنى الإنشاءات الصناعية usines « من قبيل « الأفران ، وورش الحدادة ، وورش الطرق، ومصانع الزجاج »^(٢٤٧) . كانت كلمة usine تستخدم إذن في القرن الثامن عشر ، وليس هناك ما يمنع من استخدامها نحن أيضاً في حديثنا عن هذا العصر . كذلك وجدت أن كلمة entrepreneur كانت تستخدم منذ عام ١٧٠٩^(٢٤٨) وإن ظلت نادرة ندرة شديدة . أما كلمة industriel فيقرر دوزا Dauzat بأنها وردت بمعنى رئيس مشروع صناعي في عام ١٧٧٠ ، عندما استخدمها القس جالياني Galiani ، ولم يشع استخدامها إلا منذ عام ١٨٢٢ على يد الكونت دي سان سيمون Saint-Simon^(٢٤٩) .

وأياً كان الأمر فإننا ، حرصاً على سهولة العرض ، سنأخذ بالتمييز بين مانوفاكتورة بمعنى المصنع اليدوي وبين فابريكة بمعنى المصنع المجهز بالآلات أو المصنع الآلي . ولما كان الهدف هو تتبع تقدم التجميع المركزي في الصناعة ، فسوف أهمل الوحدات الصناعية الصغيرة . وكلمة مانوفاكتورة كانت تستخدم دلالة على ورش بالغة الصغر ، فمانوفاكتورة السيرج في سانت مينول Sainte-Menehould كان عدد عمالها في عام ١٦٩٠ خمسة عمال^(٢٥٠) . كذلك نجد في جوانفيل مانوفاكتورة تصنع المنسوجات الصوفية الخشنة المسماة دروجيه يعمل بها ١٢ عاملاً^(٢٥١) . وإذا انتقلنا إلى ألمانيا وجدنا هذا النوع من المصانع اليدوية المانوفاكتورات الصغيرة في إمارة أنسباخ Ansbach وبايرويت Bayreuth في القرن الثامن عشر ، وتناولها دراسة قام بها رويتر O. Reuter^(٢٥٢) يرجع إليها فضل السبق إلى الاهتمام بتحديد الموضوع ، في هذه الدراسة يشير إلى مجموعة أولى من المانوفاكتورات عمالها بين ١٢ و ٢٤ لا أكثر . ونعود إلى فرنسا لنجد في مارسيليا في عام ١٧٦٠ عدد ٣٨ مصنعاً صغيراً للصابون تضم في مجموعها ١٠٠٠ عامل فقط ، وهذه المصانع اليدوية الصغيرة التي سميت مانوفاكتورات كانت تطابق التعريف الذي أورده قاموس سافاري الصادر في عام ١٧٦١ حيث يقول « المانوفاكتورة هي المكان الذي يجمعون فيه عدداً من العمال والحرفيين لممارسة عمل من نوع واحد »^(٢٥٣) ، ولكنها توشك أن تقترب بنا من المنشآت الحرفية .

وليس من شك في أن هناك مصانع يدوية مانوفاكتورات كبيرة تختلف عن تلك التي ذكرناها اختلافاً بيناً ، على الرغم من أنها ، وهي وحدات صناعية كبيرة ، لم تكن مجمعة مركزياً في مكان واحد ، وإن اتخذ الجزء الأساسي منها موقفاً مركزياً . وقد ظهر في وقت مبكر ، في عام ١٦٨٥ كتاب انجليزي يحمل عنواناً واعداً هو « اكتشاف منجم للذهب »^(٢٥٤)

يتحدث عن « أصحاب المانوفاككتورات ، كيف يبنون بتكاليف ضخمة مبان كبيرة يعمل فيها معاً عمال فرز الصوف ، وعمال التمشيط ، والغزالون ، والنساجون ، والكباسون ، بل والصباغون » . ويمكننا أن نستنتج أن منجم الذهب الذي يشير إليه عنوان الكتاب هو مانوفاككتورة الأصواف . ولكن القاعدة المتبعة بغير استثناء كانت تتمثل في أن المصنع كانت له ، علاوة على العمال المجمعين ، عمالاً متفرقين في المدينة التي تقوم فيها المانوفاككتورة ، أو في الريف القريب ، يشتغلون كلهم في بيوتهم . وهذا يعني أن المانوفاككتورة كانت تقوم في وسط نظام التشغيل في البيوت . كانت مانوفاككتورة فانروبيه Vanrobais للأصواف الفاخرة في أبيغويل Abbeville تشغل نحو ٢٠٠٠ عامل ، ولكننا لا نعرف كم من هؤلاء العمال كانوا يعملون من أجلها في بيوتهم بالمناطق المحيطة (٢٥٥) . كذلك كانت مانوفاككتورة الجوارب في أورليان تستخدم في عام ١٧٨٩ في مقرها نحو ٨٠٠ عامل ، ولكنها كانت تشغل ضعف هذا العدد خارج مبناها (٢٥٦) . وكانت مانوفاككتورة الأصواف التي أنشأتها الإمبراطورة ماريا تيريزيا في مدينة لينتس النمساوية تستخدم عند إنشائها ١٥٦٠٠ من العمال ، ويبلغ عدد العمل ٢٦٠٠٠ في عام ١٧٧٥ ، وليس هناك شك في أن هذا الرقم رقم هائل ، وكان هذا المصنع قد أقيم في أوروبا الوسطى التي كان عليها أن تعوض ما عانته من تخلف ، وكانت مصانعها هي التي نجد فيها أضخم أعداد من العمال . ولكن رقم العمال الذي تذكره المصادر يتكون في ثلثيه من عمال الغزل والنسيج الذين يشتغلون في بيوتهم (٢٥٧) . وكثيراً ما كانت المانوفاككتورات في وسط أوروبا تجند للعمل فيها عمالاً من بين الفلاحين عبيد الأرض ، وكان هذا المنهاج متبعاً في بولندا ، وفي بوهيميا ؛ وتدلنا هذه الأوضاع على حقيقة متكررة ، وهي أن نمط العمل التقني لا يحفل بالسياق الاجتماعي الذي يصادفه . ثم إننا نصادف في الغرب أيضاً هذا النوع من العمل الذي يشغل العبيد أو ما يوشك أن يكون كذلك ، حيث كانت بعض المانوفاككتورات تستخدم عمالة من الإصلاحيات التي كانوا يحبسون فيها العاطلين والمجرمين والمذنبين والأيتام . ولم يكن هذا النهج يمنعها من أن تسلك علاوة عليه نهج المانوفاككتورات الأخرى ، فتشغل العمال بطريقة التشغيل في البيوت .

وقد يتصور البعض أن المانوفاككتورة كانت في توسعها تنمو من الداخل إلى الخارج ، ولكن الذي حدث كان على العكس من ذلك ، إذا نحن أخذنا في اعتبارنا نشأة المانوفاككتورة . كانت المانوفاككتورة في أغلب الأحوال في المدينة تمثل المصب الذي تنتهي إليه كل شبكات العمل في البيوت ، أو كانت المكان ، أو الدرجة النهائية ، التي تستكمل فيها عملية الإنتاج إلى نهايتها ، هذا الاستكمال إلى النهاية أو التشطيب يمثل ، كما يقول دانييل ديفو Daniel Defoe في معرض الحديث عن الصوف ، نصف العمل الكلي تقريباً (٢٥٨) . كان التشطيب



صناعة الزجاج . رسم مأخوذ من كتاب رحلات جان دي ماندفيل . Voyages de Jean de Mande- ville . تاريخه حول عام ١٤٢٠ . (المكتبة البريطانية British Library)

يتكون من عدد معين من العمليات النهائية تتم في مبنى أخذ ينمو فيما بعد. هكذا كانت صناعة الصوف الإيطالية في توسكانا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر عبارة عن منظومة هائلة للتشغيل في البيوت. وإذا نظرنا إلى شركة الصوف Compagnia dell'Arte

della lana التي أنشأها فرانتشيسكو داتيني Francesco Datini منذ عودته إلى Prato في فبراير من عام ١٣٨٢ ، وجدناها عبارة عشرة أشخاص تقريباً يعملون في دكان ، بينما كان ألف شخص آخرون متناثرون على مساحة ٥٠٠ كيلومتر مربع حول براتو يعملون في خدماتها . ثم ظهر شيئاً فشيئاً اتجاه تجميع جزء من العمل (النسيج ، الكبس) ، وبدأ المصنع اليدوي - المانوفاكشور - يتكون ببطء مفرط (٢٥٩) .

ولكن لماذا قنعت بعض المصانع اليدوية بالتنشيط ، بينما تولى بعضها الآخر عمليات الإنتاج كلها بالكامل ، وترك على الرغم من ذلك هامشاً واسعاً للتنشيط في البيوت ؟ نذكر أولاً أن عمليات التنشيط ، والكبس ، والصباغة وما إليها هي أكثر العمليات التقنية حساسية ، وهي التي تتطلب تجهيزات غالية نسبياً . ومن البديهي أن هذه العمليات كانت تتجاوز مستوى الإنتاج الحرفي وكانت تحتاج إلى رؤوس أموال . ومن ناحية أخرى فإن ضمان التنشيط يعني بالنسبة إلى التاجر الإمساك بخيوط تسويق الناتج وهو الشيء ، الذي يهمه في المقام الأول . أضف إلى هذا أن الفروق في الأسعار بين التشغيل في المدينة والتشغيل في الريف كانت تلعب دورها : كانت لندن مثلاً تنفيذ فائدة كبيرة من الاستمرار في شراء المنسوجات الصوفية الخام من أسواق الريف ، من مناطق الأسعار المنخفضة ، وتتولى هي التجهيز والصباغة وهي عمليات لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى قيمة النسيج النهائية . وهناك سبب آخر ، له أهمية خاصة ، وهو أن الإفادة من نظام التشغيل في البيوت يتيح حرية تكييف الإنتاج على الطلب المتغير أشد التغير دون إضطرار إلى دفع عمال المصنع الفنيين إلى البطالة إذا قل الطلب . عندما يتغير الطلب بالزيادة أو النقص يتغير التشغيل في البيوت بالزيادة أو النقص أيضاً . ولكن من الواضح كل الوضوح أن أرباح المصنع اليدوي كانت منخفضة ، وأن مستقبله كان مهزولاً نسبياً ، وأن ذلك الوضع كان يجعله غير قادر على الاكتفاء بذاته ، ويجعله يفضل أن يوسع نطاقه بدرجة كبيرة عن طريق نظام التشغيل في البيوت . لم يكن المصنع اليدوي يلجأ إلى نظام التشغيل في البيوت عن رغبة في ذلك ، بل كان دون أدنى شك يلجأ إليه بدافع الضرورة ، أو لنقلها صريحة : إنه كان يلجأ إليه عن ضعف .

وينبغي أن نضيف إلى ما سبق أن المصانع اليدوية كانت تمثل نسبة قليلة من الصناعة في مجموعها . والإحصائيات كلها تشهد على هذا . والرأي عند فريدريش لوتجه Friedrich Lütge « أن مجموع المصانع اليدوية قد لعب في الإنتاج دوراً أقل بكثير مما توحي به كثرة الحديث عنها » (٢٦٠) . ويرى أن عدد المصانع اليدوية في ألمانيا كان حول ألف مصنع من كافة المستويات . فإذا حاولنا أن نقدر وزنها في إقليم بافاريا الألماني (٢٦١) بالقياس إلى الناتج القومي ، وجدناها أقل من ١ ٪ . وليس من شك في أننا نحتاج إلى أرقام أخرى

ليكون حكمنا موثقاً ، ولكننا على يقين من أننا لن نخرج من إطار هذه النسب المتشائمة المنخفضة أشد الانخفاض .

كانت المصانع اليدوية على أية حال نماذج وأدوات للتقدم التقني . والنسبة المتواضعة التي تشارك بها المصانع اليدوية في الصناعة في مجموعها تقوم دليلاً على شيء ، بعينه وهو: المشكلات التي تصادفها الصناعة الميكرة في الإطار الذي تنمو داخله . وهذا هو السبب الذي جعل الدولة الساعية إلى الثروة تتدخل مراراً لكسر هذه الحلقة ، فنراها تمول وتتبع سياسة تصنيع قومية . ويمكن ، بعد أن نستثني هولندا ، أن نستشهد بكل الدول الأوروبية بما فيها إنجلترا ، فقد تطورت الصناعة فيها أصلاً محتمية بسياسات من تعريفات صارمة غرضها حماية الصناعة المحلية .

أما في فرنسا فإن تدخل الدولة يرجع على الأقل إلى الملك لويس الحادي عشر الذي أدخل حرفة الحرير إلى مدينة تور ، وكان الهدف هو صناعة السلعة في الداخل بدلاً من شرائها من الخارج ، مما يؤدي إلى الحد من خروج المعادن النفيسة ^(٣٦٣) . وكانت الدولة الساعية إلى الثروة تنتهج نهجاً « قومياً » ، كان في جوهره من ابتكار بوليون Bullion ، الذي جعل لهذه الدولة القومية الوطنية شعاراً لعله استقاه من أنطوان دي مونكريتيان Antoine de Montchrestien ، رائد الاقتصاد السياسي : « حتى تموّن البلد نفسها بنفسها » ^(٣٦٤) . ولزم خلفاء لويس الحادي عشر هذا النهج ما استطاعوا إلى ذلك من سبيل . نذكر هنري الرابع الذي حبا المصانع اليدوية باهتمام خاص ، يشهد على ذلك أن عدد المصانع اليدوية في عام ١٦١٠ ، وهو عام وفاته ، كان ٤٧ مصنعاً ، أنشأ هو - ٤ منها . وسعى كولبير السعي نفسه . ويذهب كلود بري Claude Pris ^(٣٦٥) إلى أن المصانع التي أنشأها كولبير Colbert كانت تستهدف كذلك مجابهة حالة الركود الاقتصادي . وكانت هذه المصانع تتسم بسمة الافتعال والارتجال وهذا ما يفسر أن غالبيتها اختفت بسرعة ، ولم تبق إلا المصانع التي كانت الدولة تديرها أو التي كانت الدولة تمنحها امتيازات واسعة ، مثل: بوفيه Beauvais ، لاسافونري لصناعة الصابون la Sa vonnerie ، وجوبلان les Gobelins ؛ ولم تستمر من بين المصانع اليدوية التي عرفت بـ « الملكية » إلا فانروبيه Vanrobais في أبيغيل Abbeville التي أنشئت في عام ١٦٦٥ ، وبقيت حتى عام ١٧٨٩ ، ومصنع المرايا الذي أسس في العام نفسه ، وظل باقياً على الأقل إلى عام ١٩٧٩ ، كذلك بقيت من المصانع الملكية التي أقيمت في منطقة اللانجدوك مصنع فيلانييف Villeneuve ، الذي كان يشتغل بنشاط في عام ١٧١٢ بعماله البالغ عددهم ٣٠٠٠ عامل شاهداً على أن تجارة المشرق كانت تصرف إنتاجه ^(٣٦٥) .

حتى إذا أقبل القرن الثامن عشر أخرج الازدهار الاقتصادي من الأرض طائفة كبيرة من مشروعات المصانع . وكان المسئولون يعرضون على مجلس التجارة رغباتهم وطلبات الامتيازات التي كانوا يبررونها بالصالح العام. ولم يكن طمعهم يقف عند الحدود المحلية بل يتجاوزها دائماً . كانت السوق القومية كلها هي هدفهم ، مما يشهد على أن هذه السوق أخذت في الظهور . وإليك مصنع في بيرى « الحديد والحديد المطاوع » ^(٣٦٦) يطالب بدون ما تردد امتيازاً يشمل فرنسا كله. ولكن المشكلة الكبرى كانت تتمثل على ما يبدو في السعي النهم إلى فتح سوق باريس الهائلة التي كانت الاتحادات الحرفية تسهر على إغلاقها، وبخاصة القطاعات الستة أو الاتحادات الحرفية الستة التي كانت صفة الاتحادات الحرفية كلها والتي كانت تمثل المصالح الرأسمالية الكبيرة .

وإذا نظرنا إلى وثائق مجلس التجارة بين عام ١٦٩٢ وعام ١٧٨٩ ، وهي وثائق ناقصة وغير مرتبة ، وجدناها تسجل طلبات عديدة بعضها ورد من مصانع قائمة بالفعل ترجو الحصول على هذه أو تلك الميزة أو ترجو تجديد ميزة كانت قد حصلت عليها من قب ، وبعضها الآخر من مصانع تحت الإنشاء . وإليك عينات من هذه المصانع تبين التنوع المتزايد الذي شمل هذا المجال : عام ١٦٩٢ دنثيللا في تونير وشاتيون : ١٦٩٥ صاج أبيض في بومون أنفيرير : ١٦٩٨ جلد ماروكان أحمر وأسود على النمط الشرقي وجلود العجول على النمط الإنجليزي في ليون : ١٧٠١ البورسلين والخزف في سان كلو : تبييض الغزل الرفيع في أنتوني على البيفر : ١٧٠٨ أصواف سيرج في سان فلورنتان : النشا في تور : ١٧١٢ أصواف على النمط الهولندي والنمط الإنجليزي في بونديلارش : ١٧١٥ شمع وشموع في أنتوني : موكيت في أبيغيل : صابون أسمر في جيفيه : أصواف في شالون : ١٧١٩ خزف في سان نيقولا ، ضاحية موننترو : أصواف في پو : ١٧٢٣ أصواف في مارسيليا ، مصنع تكرير السكر ومصنع صابون في سيت : ١٧٢٤ خزف وبورسلين في ليل : ١٧٢٦ حديد وصلب في كون : شمع وشموع كبيرة وصغيرة في چاجونفيل ، ضاحية الهافو : ١٧٥٦ حرير في پويانفيليه : ١٧٦٢ سلك ومحشآت حديدية في بورجونديا : ١٧٦٣ شموع تقليد لنموذج شمعة سان ماميه في منطقة قريبة من موريه : ١٧٧٢ نحاس في طاحونة جيللا قرب إيسون : شمع في تور : ١٧٧٧ خزف في چيكس : ١٧٧٩ ورق في سان سيرج قرب لانجر : زجاج للنوافذ وقنينات في ليل : ١٧٨٠ تشغيل مرجان في مارسيليا (بعد ثلاث سنوات من التأسيس كان عدد العمال ٣٠٠ عامل : صفيح مدور ومربع وشريط حديد على النسق الألماني في سارلوي : ورق في بيتش : ١٧٨٢ قطيفة وأقمشة قطنية في نيفيل : ١٧٨٨ أقمشة قطنية في سانفيرون : ١٧٨٦ مناديل على النمط الإنجليزي في تور : ١٧٨٩ حديد مسبوك في مارسيليا .



مصنع الأقمشة المنقوشة في أورانج Orange (جزء تفصيلي من لوحة حائطية في بيت من بيوت المدينة ، بريشة روسيتي J. C. Rossetti ، ترجع إلى عام ١٨٧١) . ونرى في قاعة أعمال النقش مجلس المصنع ، السويسري جان روديولف فينار Jean Rodolphe Wetter وزوجته ، ونرى صديقاً سويسرياً يريه أحد الموظفين لوحة نقش .



والى اليسار واليمين عنبران اخراان . وكان عدد عمال المصنع كبيراً بلغ ٦٠٠ عامل حول عام ١٧٦٢ . ولكن هذا المصنع اليهودي لم يحقق الازدهار الذي حققه مصنع چوي أن چوذا Jouy-en-Josas قرب فرساي . وأفل المصنع أبوابه في عام ١٨٠٢ نهائياً بعد أن جرب عدداً من التعديلات والإصلاحات بلا جدوى .

وتعطينا القرارات التي اتخذها مجلس التجارة والمبررات والحجيات التي استند إليها الأعضاء صوراً قيمة عن تنظيم المصانع اليدوية . جاء في هذه الوثائق مثلاً أن مدينة كاركاسون كانت في عام ١٧٢٢ أكثر مدن فرنسا « من حيث عدد مصانع الأقمشة الصوفية » ، وأنها كانت « مركز الصناعات اليدوية في منطقة اللانجدوك » . عندما أنشأ كولبير قبل هذا التاريخ بخمسين عاماً تقريباً عدداً من المصانع اليدوية الملكية في اللانجدوك حتى يتمكن أهل مارسيليا ، مثل الإنجليز ، من تصدير الأقمشة الصوفية إلى الشرق ، بدلاً من الاكتفاء بتصدير النقود ، كانت البدايات صعبة على الرغم من المساعدة الكبيرة التي قدمتها الهيئات الحكومية هناك . ولكن الصناعة ازدهرت فيما بعد حتى إن رجال الصناعة الذين لم يكونوا ينعمون بامتيازات استطاعوا الاستمرار في العمل الناجح في اللانجدوك وفي كاركاسون بالذات ، أو أقبلوا عليها ليمارسوا نشاطهم فيها . وكانوا يستأثرون لأنفسهم وحدهم بثلاثة أرباع الإنتاج ، ومنذ عام ١٧١١ أخذ المسئولون يمنحونهم مكافأة صغيرة في مقابل كل قطعة من القماش يتم إنتاجها « حتى لا يكون هناك فوق كبير بينهم وبين رجال الأعمال الضالعين بالمصانع الملكية » . فقد كانت هذه المصانع الملكية تتلقى في كل عام مساعدات مالية ، علاوة على ما كانت تنعم به من امتياز الإعفاء من تفتيش المفتشين الحرفيين المعتمدين الذين كان عليهم التأكد من مطابقة جودة المنسوجات للمعايير والمواصفات التي تتطلبها الصناعة . والحقيقة أن المصانع الملكية كانت تخضع لزيارات تفتيشية يقوم بها مفتشو المصانع ، ولكنها كانت نادرة ، شديدة الندرة . ثم إن المصانع الملكية كانت ملزمة بأن تصنع كل سنة كل الكميات المنصوص عليها في العقد ، بينما كانت المصانع الأخرى « حرة في التوقف عن العمل إذا وجدت أنها لا تحقق من ورائه ربحاً نتيجة لغلو الصوف أو لانقطاع التجارة بسبب الحرب أو لأي أسباب أخرى » . ولكن هذا الوضع لم يحل دون تفجر عاصفة من الاحتجاج بين ظهراني « جماعة رجال الصناعة ، وجماعات النساجين ، والمجهزين ، والغزالين ، والصباغين » الخ ، عندما سعى أحد رجال الصناعة في كاركاسون بالتحايل إلى الدخول في زمرة المصانع الملكية ونجح في مسعاه إلى حين . فلما أحيل الأمر إلى مجلس التجارة لاتخاذ قرار ، اتخذ القرار بالرفض . وتشير الوثائق المتصلة بالموضوع إلى أن مجلس التجارة رأى بالإضافة إلى قراره بالرفض « أنه لا توجد حاجة لزيادة عدد المصانع الملكية في الوقت الحاضر » وبخاصة في المدن ، حيث أن تجربة باريس أثبتت أنها مصدر العديد من المشكلات والغش والتحايل . ما هي النتيجة التي كان يمكن أن تترتب على نجاح السيد سانتيني ، وهذا هو اسم رجل الصناعة الذي سعى بالحيلة للدخول بمصنعه في زمرة المصانع الملكية ؟ كان من الممكن أن يصبح مصنعه ملتقى العمال غير المؤهلين الذين كان سيصبح في مقدورهم أن يستغلوا امتياز العمل في مصنع من المصانع الملكية في

العمل لصالحهم . وكان هذا الوضع سيؤدي إلى اجتذاب غير مشروع للعمال ، يحقق من ورائه نفعاً لنفسه على حساب الآخرين^(٣٦) . ومن هنا يتضح أنه كان هناك صراع بين المصانع الخاضعة لمعايير الجودة ، والمصانع التي تحتفي رداء الغفلة ، ملكية ، لكي تتملص من قيد القانون العام .

مصنع فانروبيه

في أبيغيل

كان المصنع الملكي للأصواف^(٣٧) الذي أنشأه الهولندي Josse Vanrobais جوس فانروبيه في أبيغيل في عام ١٦٦٥ بناء على مبادرة من كولبير مصنعاً مستقراً صلباً فيما يبدو : فلم يتعرض للتصفية إلا في عام ١٨٠٤ . كان جوس فانروبيه قد أحضر معه في البداية نحو خمسين عاملاً من هولندية ، ولكن بقية اليد العاملة التي قدر عددها بـ ٢٠٠٠ عامل في عام ١٧٠٨ كانت من أبناء المنطقة .

وكانت عملية الصناعة في البداية موزعة على طائفة من المشاغل المتفرقة في أنحاء المدينة ، وظلت على هذه الحال زمناً طويلاً ، حتى كانت السنوات من ١٧٠٩ إلى ١٧١٣ فاقم خارج نطاق التجمع السكاني بناء هائل ضمها تحت سقف واحد ، وأطلق على المبنى اسم « المثلثات » والمثلثات المقصودة هي مثلثات طويلة من الخشب كانوا ينشرون عليها الأقمشة لتجفيفها . وكان البناء يضم سكناً للمعلمين ، وجناحين للنساجين والجزازين . كان البناء في كنف أسيجة وخناق ، ومن ورائه متاريس المدينة ، فكان عالماً مغلقاً : وكانت الأبواب محروسة يقوم على حراستها « حراس سويسريون » يلبسون الزي الرسمي الملكي بالكوانه البيضاء والزرقاء والحمراء . وهكذا كان من السهل إحكام الرقابة ، وحفظ النظام ، واحترام اللوائح ومن بينها منع العمال من إدخال المشروبات الروحية القوية من نوع البراندي . وكان الرئيس يستطيع من مسكنه أن « يراقب غالبية العمال » . ولكن هذا البناء الهائل ، الذي تكلف ثلاثمائة ألف جنيه من فئة الليفر لم يكن يضم المخازن والمغاسل والاسطبلات وورشة الحدادة وورشة سن مقصات جز الصوف ، وكانت كلها مثبثة في أماكن أخرى ، كذلك كانت عاملات الغزل موزعة على مشاغل للغزل في المدينة نفسها ، وهو ما يشير إلى عملية تشغيل كبيرة في البيوت ، لأن كل نول من أنوال المصنع المائة كان يحتاج إلى ثمانية من عاملات الغزل . وكان هناك بعيداً عن المدينة ، على شاطئ نهر البريل بمياهه الصافية ، عجلة طاحونية محرّكة تشغل مكبس الصوف ، حيث كان الأصواف المنسوجة تغسل وتنقى من الدهون وتكبس .

وإذا كان هذا المصنع قد أخذ بدرجة كبيرة من التجميع إلا أن التجميع لم يكن كاملاً.



هذا القماش المطبوع (من رسم هويه J.B. Huet . المعاون الفني لمؤسس مصنع چوي أن چودا
 وهو فرنسي من أصل ألماني اسمه كريستوف ميليب أوبركامف Oberkampl) يبين تجهيزات المصنع
 في هذا الوقت المزدهر ، وبين الآلات الجديدة التي توالى ابتكارها منذ تأسيس المصنع في عام
 ١٧٦٠ . وبخاصة الآلات التي استخدمت في غسل المنسوجات والطبع بلوحات نحاسية بدلا من
 اللوحات الخشبية . (مجموعة فيولييه Viollet)

ولكن الإدارة كانت إدارة حديثة صارمة ، تقوم على قاعدة تقسيم العمل : وكان إنتاج الأقمشة الصوفية الرفيعة ، وهو هدف المصنع ، يمر « بـ ٥٢ عملية مختلفة » يقوم بكل منها عمالها ، وكان المصنع يتولى بنفسه تدبير احتياجاته من المواد ، سواء تراب الكبس الذي كانت سفن صغيرة يسمونها بيلاندر bellandres تأتي به من منطقة أوستننده Ostende ، أو الصوف الخام الممتاز ، صوف شقوية الأسباني ، وهو أجود صوف في أسبانيا ، يشحن في بايون أو بيلباو Bilbao على متن سفينة الشحن شارل دي لورين Charles-de-Lorraine ، فلما غرقت خلفتها في هذه المهمة سفينة لاتوازوندير La Toison d'Or ، ويبدو أن هاتين السفينتين كانتا تسلكان نهر السوم la Somme حتى أبيغيل .

كان النظام الموضوع يستهدف تسيير العمل تسييراً ممتازاً ، وكان العمل بالفعل يسير على نحو طيب . كانت بعض الصراعات الحظيرة تنشب في عائلة فانروييه ، ولكننا لا نريد التعرض لها هنا . وإنما كانت الصعاب تدور حول متطلبات حادة مستمرة يفرضها التباين بين ما ينبغي أن يكون وبين المتاح بالفعل . كانت أرقام البيع بين عام ١٧٤٠ و ١٧٤٥ في المتوسط سنوياً : ١٢٧٢ بالة ، ثمن البالة ٥٠٠ جنيه ليفر ، فيكون المبلغ الكلي ٦٣٦٠٠٠ جنيه ليفر . وكان هذا المبلغ يمثل رأس المال الجاري (الأجور ، المواد الأولية ، المصروفات المختلفة) مضافاً إليه الربح . وكانت المشكلة الكبرى تتلخص في تدبير ما بين ١٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ جنيه ليفر لبند الأجور وتدبير استهلاك رأس مال يمكن أن يكون في حدود مليون أو أكثر . يتطلب تعويضات وتجديداً نوياً . وكانت المؤسسة تواجه لحظات صعبة ، وألواناً من التوتر ، وكانت تلجأ دائماً إلى الحل السهل وهو طرد العاملين . وتشير البيانات إلى أن أول احتجاج قام به العمال تفجر في عام ١٦٨٦ : ثم حدثت مظاهرة صاخبة في عام ١٧١٦ . والحقيقة أن العمال كانوا يعيشون في نصف بطالة مستمرة ، ولم يكن المصنع يحتفظ بصفة دائمة في وقت الكساد إلا بنخبة مختارة من العاملين تتكون من المعلمين والعمال الممتازين . ونحن نلاحظ أن المصانع الجديدة أخذت على نحو متزايد بنظام ترتيب الأجور والأعمال على درجات بين عالية ومنخفضة .

أما مظاهرة عام ١٧١٦ فلم تخمد إلا بعد أن وصلت فرقة صغيرة من القوات المسلحة . وتم القبض على قادة المظاهرة ، فقد كان لها قادة ، ثم عفي عنهم . ولم يكن نائب أبيغيل بطبيعة الحال متعاطفاً مع المتمردين ، هؤلاء الناس الذين « يستسلمون للإسراف في وقت السعة ولا يقتصدون تحسباً للمستقبل في وقت الضيق » و« لا يتدبرون في أن المصنع لم يخلق لهم ، بل أنهم هم الذين خلقوا له » . وأعيد النظام في حسم وصلابة ، ينشأ عن ذلك أحد الرحالة ، وقد مر بأبيغيل بعد بضعة سنوات ، في عام ١٧٢٨ ، فأعجب بالمصنع ، ويمبانيه التي أنشئت على الطراز « الهولندي » . و« الـ ٢٥٠٠ عامل و الـ ٤٠٠ بنت » اللاتي كن يعملن ،

«ويؤيدن ما عليهن من واجبات مع دق الطمبور» ، «ويتبعن معلماتهن ويعملن منفصلات عن الرجال» ، ويخلص في النهاية إلى « أنه ليس هناك مصنع يفوق هذا المصنع نظاماً ونظافة» (٣٦٩) .

والحقيقة أن المصنع ما كان ليبقى هذا الوقت الطويل لو لم تغدق عليه الحكومة من كرمها . خاصة وأن المصنع كان لسوء حظه ، قد اتخذ له مكاناً في مدينة حافلة بالنشاط على درب الاتحادات الحرفية « ، وكأنما كان المصنع حَجَرَة ضخمة ألقى في بركة . كانت العداوة ضد المصنع عامة ، وكانت تستعين بالابتكار والمنافسة . لم يكن الماضي والحاضر يتعايشان هناك تعايشاً سلمياً (٣٧٠) .

رأس المال

والمحاسبة

من الضروري في تقديري أن نتتبع النظام المالي للمؤسسات الصناعية الكبيرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ونتعرف إليه عن كثب . ولكننا لا نجد بيانات متاحة لنا إلا في صورة متفرقة باستثناء حالة مصنع المرايا في سان جويان . ولكن أياً كانت البيانات المتاحة لنا فإننا نخرج منها بأن رأس المال ، سواء رأس المال الجاري أو الثابت ، كان يتدخل تدخلاً متزايداً . وكثيراً ما كان تدبير رأس مال في البداية شيئاً هاماً ، وقد تبين نوسباوم F. L. Nussbaum أن المطبعة التي يعمل فيها أربعون عاملاً كانت في لندن حول عام ١٧٠٠ تبدأ برأسمال بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ استرليني (٣٧١) ؛ وكان رأس المال في حالة إنشاء مصنع تكرير سكر يتراوح بين ٥٠٠٠ وبين ٢٥٠٠٠ استرليني ولم يكن عدد العمال يزيد على ١٠ أو ١٢ عاملاً (٣٧٢) ؛ أما معمل التقطير فكان الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لها حول ٢٠٠٠ استرليني وكانت الأرباح المتوقعة عالية بصفة عامة (٣٧٣) . وتشير البيانات إلى أن مصنعاً للمنسوجات الصوفية بدأ في عام ١٦٨١ في نيو ميلز New Mills بمنطقة هادينجتونشير Haddingtonshire تطلب رأس مال ابتدائي قدره ٥٠٠٠ استرليني (٣٧٤) . كذلك معامل البيرة ، التي كانت لوقت طويل في أيدي الحرفيين ، توسعت لكي تنتج كميات بيرة ضخمة ، وكانت هذه التوسعات تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على التجهيزات ، نذكر على سبيل المثال أن معمل وايتبريد Whitbread الذي كان عملاقه نحو ثلاثة أرباع المليون من اللندنيين أنفق حول عام ١٧٤٠ مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه استرليني على توسعته (٣٧٥) .

وكانت التجهيزات الغالية تتطلب التجديد الدوري على فترات منتظمة . كيف كانت هذه الفترات المنتظمة ؟ لا بد من إجراء بحث مطول لاستجلاء غوامض الموضوع . ثم إن المشكلات الكبيرة كانت بحسب نوعية الصناعات تأتي إما من رأس المال الثابت أو من رأس

المال الجاري . وكانت المشكلات المتصلة برأس المال الجاري أكثر من تلك التي تتصل برأس المال الثابت . فما أكثر ما كانت المصانع تجد نفسها بغير مال سائل . في يناير من عام ١٧١٢ وقع المصنع الملكي في فيلينف ، باللانجوك في ضائقة مالية ، وكان كولبير هو الذي أنشأه ، ثم تأكدت امتيازاته في عام ١٧٠٩ لمدة عشر سنوات (٣٧١) . وكان عليه ، لكي يستمر في توريد أقعشته الصوفية على الطراز الهولندي وعلى الطراز الإنجليزي ، أن يطلب مقدماً قدره ٥٠٠٠٠ جنيه توري ، « إنني بحاجة إلى هذا المبلغ ... لدفع أجور عمالي الذين يزيد عددهم على ٣٠٠٠ » . فالموضوع في أساسه مشكلة في الخزينة (٣٧٢)

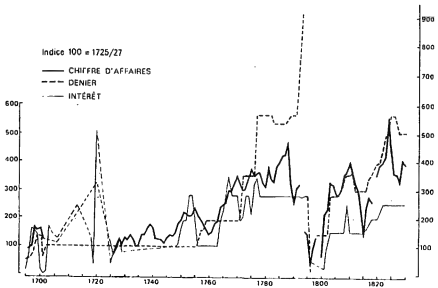
في يناير من عام ١٧٢١ وقف مصنع ملكي آخر للمنسوجات الصوفية على شفا الإفلاس ، هو مصنع الأخوين بيير وجوفروا دارا Pierre et Geoffroy Daras . كان هذا المصنع قد قام في شالون منذ نحو ثلاثين عاماً ، وطلب مساعدة من مجلس التجارة فمنحه مساعدة مقدارها ٣٦٠٠٠ جنيه ليقر ، يتسلمها على مدى ١٨ شهراً ويردها على مدى عشر سنوات ، ابتداء من عام ١٧٢٠ بدون فوائد . وعلى الرغم من أن هذه المساعدات المالية لم يتم صرفها بصفة منتظمة ، فإن الأخوين تسلموا حتى أكتوبر من عام ١٧١٩ الجزء الأكبر منها ، ولكنها لم تصلح ما اضطرب من شئون المصنع ، أولاً نتيجة لارتفاع سعر الصوف الخام ارتفاعاً يفوق المالكوف ، وثانياً لأن هذين المدينين « كانا قد وضعا كل رأسمالهما » لصناعة المنسوجات الصوفية « ثم باعا ما أنتجناه إلى تجار القطاعي على أن يسدد هؤلاء الثمن في بحر ستة أشهر أو ستة بحسب العرف المعمول به في التجارة ، وأفاد هؤلاء التجار من محنة الأوراق المصرفية فسدوا ما عليهم بهذه الأوراق عشية تدهورها ، وهكذا كان الأخوان من ضحايا لو Law لأنهما اضطرا إلى بيع هذه الأوراق المصرفية بثمان بخس ، لكي يدفعوا يومياً أجور العمال . وأحاطت المصائب بالأخوين من كل جانب ، فقد طردهم المالك من المبنى الذي استأجراه منذ ثلاثين عاماً ، وجهزاه ليكون مصنعاً بتكاليف بلغت خمسين ألف جنيه ، واشترى مبنى جديداً بعشرة آلاف جنيه ، استداناً سبعة آلاف منها ، ثم كان عليهما أن يدفعاً ٨٠٠٠ جنيه لإعادة توظيف الأنوال وتركيبها ، وتركيب أحواض الصباغة وغير ذلك من « الأدوات الضرورية للصناعة » . ولهذا طلبا تأجيل مواعيد سداد الديون الملكية ، ووفق على طلبهما (٣٧٣) .

ونذكر مثلاً آخر : في عام ١٧٨٦ ، وكان عام نحس في الاقتصاد ، تعرض مصنع سيدان الملكي لضائقة مالية تتمثل في عجز مقداره ٦٠٠٠٠ جنيه ، وكان مصنعاً شهيراً عريقاً تمتلكه أرملة لوران هوسون والإخوة كاريه Veuve Laurent Husson et Carret Frères وظل تسعين سنة ملكاً للأسرة . وترجع أسباب هذه الضائقة المالية إلى تعرض المصنع للحريق بعد وفاة لوران هوسون مما اضطر المصنع (نتيجة لتقسيم الشركة ، فيما

أظن (إلى التخلي عن بعض مبادئه ، وإنشاء مبان أخرى : كما ترجع إلى عملية تمويل خاسرة في صادرات إلى بقاع أمريكا التي كانت تسمى إنجلترا الجديدة ، إلى المتمردين غداة حصولهم على الاستقلال ، وهكذا ضاعت الأموال (٢٧٦) .

ولكننا في المقابل نجد مصنع سان جويان (٢٨٠) يقوم شاهداً على النجاح بعد السنوات ١٧٢٥ - ١٧٢٧ . كان مصنع المرايا في سان جويان قد أنشئ في زمان كولبير في سنة ١٦٦٥ ، ثم تم تجديد امتيازاته حتى الثورة الفرنسية ، على الرغم من الاحتجاجات التي ارتفعت بها الأصوات عنيفة في فترات مختلفة منها احتجاجات عام ١٧٥٧ على سبيل المثال وتزعماً أشياخ المشروع الحر . وإذا طالعنا الوثائق على أن عام ١٧٠٢ شهد إدارة سيئة تسببت في الخسارة ، فلم تلك الحادثة إلا حادثة فردية كبيرة وقعت في الطريق ، وهاهو ذا المصنع يقف بعد الكوة بإدارة جديدة وبمساهمين جدد . وشهد المصنع توسعاً لا مراء فيه يتجلى بعد الأعوام ١٧٢٥ - ١٧٢٧ ، ويرجع الفضل فيه إلى حق الاحتكار المطلق الذي كان يؤثرُ المصنع وحده ببيع المرايا في فرنسا كلها ، وبالتصدير إلى الخارج ، كما يرجع إلى الازدهار العام في القرن الثامن عشر . ويوضح الرسم البياني (رقم ٢٠) مسار الأعمال ، ومنحنى الفائدة التي دفعت للمساهمين ، والتغيرات التي سجلها سعر الحصة denier التي لا ينبغي أن نتصورها مرادفةً للسهم العادي الذي يسجل في البورصة . كذلك لا ينبغي أن نتصور أن مصنع سان جويان كان ينغم بحرية التصرف التي كانت تنعم بها شركات رأس المال المشترك الإنجليزية Joint Stock Compagny في ذلك الوقت ، أو الشركات المغفلة anonyme التي نشأت في فرنسا طبقاً لقانون التجار الصادر في ١٨٠٧ .

وإنما نهضت الشركة من كبوتها في عام ١٧٠٢ بفضل جماعة من ملتزمي الضرائب الباريسيين ، نتصورهم في صورة رجال بنوك ورجال مال كانوا حريصين على وضع أموالهم في أشياء آمنة مثل الأراضي أو حصص المشاركة . وهنا قسمت الشركة رأسمالها إلى ٢٤ قيراط ، وقسمت القيراط إلى ١٢ حصة ، فكان مجموع الحصص ٢٨٨ حصة ، تم توزيعها بغير تساوي على المشاركين في عملية انتشار الشركة من جنوبها وعددهم ١٢ مشاركاً . [واستعيرت من لغة النقود كلمة sol وكلمة denier ، التي نقلناها إلى العربية إلى قيراط وحصة استقلاً لكلتي قرش ومليم أو دينار ودرهم] . وكانت الحصص تنقسم في أيدي أصحابها وورثتهم بحسب التوريث والتنازل ، وأخذ أصحاب الحصص أو المساهمون يتزايد عددهم حتى أصبحوا ٢٠٤ في عام ١٨٢٠ ، وكان منهم من يمتلك أنصبة ضئيلة ، كان يمتلك الواحد ٨/١ أو ١٦/١ من الحصة . وتتيح لنا أسعار الحصص - حسبما كانوا يقيمونها عند توزيع الموارث - أن نرسم صورة لمنحنى ارتفاعها على مر الزمن .



٢٠ - نجاح مصنع سان جويان

لهم منحنيات هذه اللوحة بمصطلحاتها ينبغي الرجوع إلى ما جاء في هذا الفصل من الكتاب ، وبخاصة فيما يتصل بالعملة denier . وقد استمرنا هذه اللوحة البيانية من المروحة كتبها كلود بري Claude Pris مكتوبة على الالة الكاتبة تقع في ١٢٩٧ صفحة نرى أن نشرها سيحقق فائدة كبيرة . وعنوانها : La Manufacture royale de Saint-Gobain, 1665-1830.

ومن الواضح كل الوضوح أن رأس المال زاد زيادة كبيرة ، وربما رجعت هذه الزيادة جزئياً إلى مسلك المساهمين . في عام ١٧٠٢ كان هؤلاء المساهمون من رجال الأعمال وملتزمي الضرائب ؛ وتغيرت الحال منذ عام ١٧٢٠ عندما آلت الحصص إلى كبار أسر النبلاء التي دخل ورثة المساهمين في صفوفها عن طريق الزواج . نذكر على سبيل المثال الأنسة جوفران Geoffrin - ابنة المدير المالي للمصنع ، والدام جوفران التي اشتهرت بصالونها - تزوجت الماركيز دي لا فيرتيه إيميو le marquis de La Ferté-Imbault . وهكذا انتقل المصنع شيئاً فشيئاً إلى الخضوع للنبلاء الذين يعيشون من عائد أملاكهم والذين لم يكونوا من رجال المال والأعمال الحقيقيين ، فكانوا يقنعون بالفوائد النورية المحدودة التي يتلقونها بدلاً من أن يطالبوا بنصيبهم الكامل في الأرباح . ولكن هذه الطريقة كانت على الأرجح طريقة للحفاظ على رأس المال وتعظيمه .

الآرياح

الصناعية

من البديهي أننا إذا غامرنا بتكوين حكم شامل على الآرياح الصناعية ، نكون مندفعين اندفاعاً مفرطاً . هذه المشكلة - التي توشك أن تكون استحالة - تحمل إصراً ثقيلاً على فهمنا التاريخي للحياة الاقتصادية في الماضي ، وبصفة خاصة فهمنا التاريخي للأسمالية . إن تكوين مثل هذا الحكم يتطلب أرقاماً ، أرقاماً موثوقة ، متتالية مسلسلية . وإذا كان البحث التاريخي الذي قدم إلينا بالأمس كماً وقيراً من المنحنيات البيانية للأسعار والأجور ، يستطيع أن يقدم إلينا اليوم التسجيل الصحيح المناسب لنسب الربح ، فسيكون في مقدورنا أن نترجمها إلى تفسيرات سليمة ، وأن نفهم على نحو أفضل لماذا اكتفى رأس المال بأن يلتبس في الزراعة عائداً فقط ، ولم يتجاوز هذا الحد ؛ وأن نفهم أيضاً على نحو أفضل لماذا كانت دنيا الصناعة المبكرة تلوح لنا شبيهة بالغف الذي كان الرأسمالي يهابه هيبته من النزول إلى أرض محفوفة بالمخاطر ، ولماذا وجد الرأسمالي أن مصلحته تفرض عليه أن يقف على حافة هذا القطاع المضطرب من الأنشطة .

ولكن هناك شيء مؤكد وهو أن الاختيار الرأسمالي أدى إلى تعميق الهوة بين القطاعين ، أو لنقل بين تَوَرِّي البناء الاقتصادي ، وهما : الصناعة والتجارة . كانت القوة في جانب التجارة التي كانت سيدة السوق ، ومن هنا كان تدخل التاجر يؤدي دائماً إلى نسف الآرياح الصناعية . هذا ما نراه واضحاً جلياً في مراكز كان يمكن أن تزدهر فيها الصناعة الحديثة دون ما صعوبة : على سبيل المثال صناعة الجوارب ألياً أو صناعة الدنتيلا . إذا نظرنا إلى صناعة الدنتيلا في قان Caen في القرن الثامن عشر وجدنا أنها لم تزدهر عن أن تكون إقامة مدارس تعليم الحرفة تجتذب إليها عمالة من الصببة ، إقامة ورش ، أو مصانع يدوية ، وبالتالي التمهد لنظام من العمل الجماعي ما كان يمكن للثورة الصناعية أن تتجع بدونه نجاحها السريع في النهش بمخالبها الفتاكة . انهارت هذه الصناعة في قان ، ولم ينهض هذا المصنع من كبوته إلا عندما اندفع شاب قوي الهمة في خضم تجارة الجملة - متاجراً في سلع من بينها الدنتيلا ، وازدهرت أعماله ، ولكننا لا نستطيع أن نقدر النصيب الذي أسهمت به الصناعة اليدوية في هذا الازدهار .

وليس هناك بطبيعة الحال شيء أسير من أن نشرح أسباب إخفاق معاييرنا في الإحاطة بضخامة قطاع الصناعة ، فليس معدل الرياح مقداراً من السهل الإحاطة به ، فهو لا يتسم بالانتظام النسبي الذي يتسم به معدل الفائدة ^(٣٨) الذي يمكن التوصل إليه على نحو ما اعتمدنا على دراسة البيانات المتاحة . معدل الربح يتسم بالتغير والميوعة والإفلات من

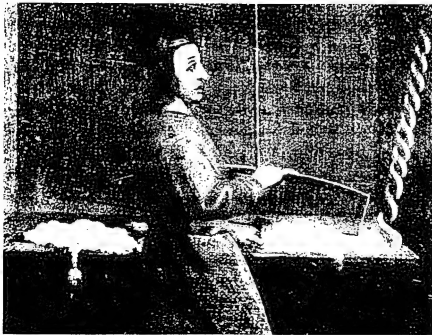
القياس . ولكن كتاب جانكلود بيرو Jean-Claude Perrot ، وهو كتاب مجدد رائد في مجالات عديدة ، يبين لنا أن القيام بمثل هذه الدراسة ليست بالأمر المستحيل ، وأن تحديد معدل الربح شيء ممكن ، ويذهب إلى أننا يمكننا أن نقيم هذا الدراسة على أساس المدينة أو المديرية ، نظراً لأن إقامتها على أساس المؤسسة غير ممكنة (وإن كانت هناك حالات يمكننا فيها الإحاطة بالمؤسسة) . وربما تسأل البعض إذا كان من الممكن في هذه الحالة إقامة الدراسة على أساس الاقتصاد القومي ؟ والرأي عندنا أنه لا ينبغي المجازفة بالسير في هذا الاتجاه الذي لن يؤدي إلى شيء .

وخلاصة القول إن دراسة هذا الموضوع ممكنة ، وإن ظلت محفوفة بمشكلات رهيبية . وإذا كان الربح هو النقطة المهيمنة^(٢٨٢) التي تلقي عندها خطوط لا حصر لها ؛ وما دام الأمر كذلك فإن من الممكن تبيان هذه الخطوط ، ورسمها ، واستنتاجها ، أو تخمينها عندما تدعو الضرورة . وسنواجه في هذه الحالة متغيرات لا حصر لها ، ولكن جانكلود بيرو يبين أن من الممكن تقريبها بعضها من البعض الآخر ، وضمها معاً بناء على علاقات بسيطة نسبياً . هناك - أعني لا بد أن يكون هناك - معاملات تقريبية للارتباطات يمكن التوصل إليها ، فإذا عرفنا س كان من الممكن أن نعرف ص . والربح الصناعي هو كما نعلم ملتقى تكلفة العمل ، وتكلفة المادة الأولية ، وتكلفة رأس المال ، وهو في النهاية يتخذ مكانه عند مدخل السوق . ويبيّن جانكلود بيرو على هذا التصور رأيه في أن الربح ومكسب التاجر المهيمن لا يكفان عن نهش لحم « الرأسمالية » الصناعية .

ونوجز فنقول إن الشيء الذي تحتاج إليه البحوث التاريخية أمسُ الاحتياج في هذا المجال هو نموذج منهج ، أو نموذج لـ نموذج le modèle d'un modèle ، ولو لم يقدم فرانسوا سيمييان François Simiand ، وإرنست لابروس - وإرنست لابروس Ernest Labrousse خاصة - نماذجهما لما استطاع المؤرخون أن يقوموا بسهولة ، كما فعلوا بالأمس ، بدراسة الأسعار والأجور . لا بد لنا من أن نجد قوة دافعة جديدة تشحن الهمة . ولنذكر مقومات منهج مقترح ، أو على الأقل المتطلبات التي ينبغي أن يفي بها :

(١) في المقام الأول جمع معدلات الربح ، طيبة كانت أو رديئة (فيما بعد يمكن القيام بالفرز) سواء كانت هذه المعدلات معروفة أو غير معروفة ، حتى ولو كانت خاصة بفترة زمنية محدودة ، أو على شكل نقاط متفرقة . ومنها نعرف :

- أن مصنعاً للحديد له « حق احتكار إقطاعي » ، يتبع مطران كراكاو ، في منطقة مجاورة للمدينة الكبيرة ، حقق في عام ١٧٤٦ معدل ربح قدره ١٥٠ ٪ ، ثم هبط المعدل في السنوات التالية إلى ٢٥ ٪^(٢٨٣) .



ندف القطن في البندقية في القرن السابع عشر . (متحف كوريزو، مجموعة فيوليه)

- أن الأرباح في مولهاوزن Mülhausen^(٢٨٤) حول عام ١٧٧٠ ارتفعت بالنسبة للمنسوجات القطنية التي عرفت باسم الهنديات من ٢٢٪ إلى ٢٥٪ ، ولكنها كانت في عام ١٧٨٤ حول ٨,٥٠٪ :

- أن لدينا معدلات للربح خاصة بمصنع الورق في فيدالون ليزانونيه Vidalon-lès-Annonay^(٢٨٥) تمثل سلسلة ممتدة من عام ١٧٧٢ إلى عام ١٨٢٦ ، نتبين فيها تناقضاً واضحاً بين الفترة قبل عام ١٨٠٠ (معدلات الربح أقل من ١٠٪ إلا في عام ١٧٧٢ وعام ١٧٩٣ وعام ١٧٩٦) والفترة التالية على عام ١٨٠٠ التي اتجه فيها المنحنى إلى الصعود السريع .

- أنه ينبغي أن نعيد من معدلات الأرباح الهامة التي وصلت إلينا عن ألمانيا في العصر الذي حقق فيه فون شوله von Schüle ، ملك القطن بمدينة أوجسبورج ، ربحاً سنوياً مقداره

١٥,٤ ٪ بين عامي ١٧٦٩ و ١٧٨١ : وتأرجحت أرباح مصنع حريير في مدينة كريفلد Krefeld علي مدى خمس سنوات (١٧٩٢-١٧٩٧) بين ٢,٥ ٪ و ١٧,٢٥ ٪ وكانت مصانع التبغ التي أسسها الأخوة بولونجارو Bolongaro في فـنكفورت وهوكست Höchst في عامي ١٧٢٤-١٧٢٥ تمتلك في عام ١٧٧٩ مليوني تالر^(٢٨٦)

-- وأن مناجم الفحم في ليتري Littry بنورمانديا غير بعيد عن بايو Bayeux ، حققت في مقابل استثمار جرى استهلاكه مقداره ٧.٠٠٠٠ جنيه ليتر ، في الفترة من ١٧٤٨ إلى ١٧٩١ ربحاً يتراوح بين ١٦.٠٠٠ و ١٩٥.٠٠٠ جنيه ليتر^(٢٨٧).

وأكتفي بهذا القدر من البيانات التي أوردتها على سبيل التذليل . وينبغي أن نحول هذه الأرقام إلى رسم بياني مناسب وأن نرسم بالحبر الأحمر خطأ تخميناً يكون فارقاً مؤقتاً في البداية ويكون ممثلاً لمعدل قدره ١٠ ٪ : فالأرقام التي تقع فوق هذا الخط تكون الأرقام القياسية التي تزيد على ١٠ ٪ ، أما الأرقام الدالة على الأرباح المتوسطة فتقع قريبة من هذا الخط ، في حين تكون أرقام الخسارة قريبة من الصفر أو تحت الصفر . وقد تبينت بالفعل أمراً لم يفاجئني وهو أن هذه الأرقام الكثيرة كانت تشير إلى اختلافات شديدة تفوق المتوقع .

٢ . **التصنيف بحسب المناطق ، والأفرع القديمة والجديدة ، وبحسب تموجات الحركة الاقتصادية مع القبول بداية بما تتضمنه هذه التموجات من أشياء محيرة :** وهي أن قطاعات الصناعات لا تتدهور ولا تزدهر كلها جميعاً في وقت واحد .

٣) **أن نحاول** بعد هذا كله أن نرجع إلى الوراء إلى أبعد ما نستطيع ، إلى القرن السادس عشر ، والخامس عشر ، بل والرابع عشر ، بمعنى أن نحاول **الإفلات من قبضة الاحتكار الإحصائي العجيب لآخر القرن الثامن عشر** ، وأن نحاول أن نضع المشكلة في إطار أبعاد الفترة الزمنية الطويلة . علينا أن نحاول في مجالنا هذا تحقيق ما حققته الأبحاث التاريخية من نجاح باهر في مجال الأسعار . هل هذه المحاولة ممكنة ؟ في مقوري أن أضمن أننا نستطيع حساب ربح التاجر المشتغل بصناعة الأقمشة الصوفية في البندقية في عام ١٦٠٠ . ونحن نعرف عن مدينة شغانتس في منطقة التيرول أن آل فوجار في ممارستهم هناك تجارة الحديد التي عرفت باسم Eisen und Umschlitthandel ، والتي نتصور أنها كانت مزيجاً من التجارة والصناعة ، حققوا في عام ١٥٤٧ ربحاً مقارنة ٢٣ ٪^(٢٨٨) . بل عندنا ما هو أفضل من ذلك ، وهو أن أحد علماء التاريخ ، وهو آ . هـ . دي أوليبيرا ماركيس A. H. de Oliveira Marques^(٢٨٩) نجح في تحليل متعمق للنشاط الحرفي في أواخر القرن الرابع عشر في البرتغال . وقد تمكن من أن يبين

في منتج ما تناوله بالتحليل ما فيه أساساً من عمل (ع) ، وما فيه من مادة أولية (م) . في حالة الأخذية كانت $m = 78\%$ إلى 78% ، وكانت $e = 79\%$ إلى 91% ؛ وكانت النسب هي نفسها في حالة الحدوات ؛ أما في حالة السروج وما إليها من منتجات السروجي فكان نصيب m بين 79% و 91% الخ . ثم تناول العمل (ع) واستخرج منه الفائض الذي يأخذه المعلم لنفسه ، أو الربح ، الذي كان يختلف ويتراوح بين نصف وربع وسدس وواحد على ثمانية عشر من (ع) ، أي من 50% إلى 50.5% ، فإذا أدخلنا سعر المادة الأولية في اعتبارنا وجدنا أن معدل الربح يستحيل إلى رقم ضئيل .

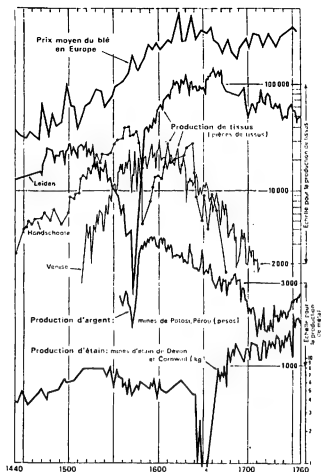
قانون

ولتر ج. هولمان في كتابه الصادر عام ١٩٥٥ (٢٩٠)

خلاصة القول إن الإنتاج هو نقطة الانطلاق . فهل من الممكن في هذه القطاعات الضخمة التي لا نعلم عنها إلا القليل أن نحاول استخلاص بعض القواعد الميينة للاتجاهات يمكنها أن تساعدنا على إلقاء الضوء ؟

بينت قبل عشر سنوات تقريباً ، بالتعاون مع فرانك سپونر Frank Spooner (٢٩١) أن منحنيات الإنتاج الصناعي التي نعرفها من القرن السادس عشر تتخذ بصفة منتظمة صورة قطع مكافئ ، $parabole$. وأمثلة المناجم الأمريكية ومغازل هوندسكوت Hondschoote ، وأصواف البندقية ، وأصواف ليدن أمثلة واضحة تكاد تنطق بذاتها . وليس من شك في أننا لم نخطر ببالنا إطلاقاً أن نعمم النتائج التي وصلنا إليها انطلاقاً من أمثلة قليلة : كانت لدينا منحنيات كثيرة عن الأسعار ، ولكن منحنيات الإنتاج كانت قليلة جداً . والمنحنى الذي يصعد صعوداً سريعاً ، ويهبط هبوطاً مفاجئاً فظيماً ، هو المنحنى الذي يجعلنا نتصور بقدر من الاحتمال ، في عصر اقتصاد الصناعة المبكرة ، الازدهار القصير لهذه الصناعة الحضرية أو لهذا التصدير المحدود ، والذي يشبه الموضة التي تتلاشى بسرعة ؛ أو ممارسات قطاعات الإنتاج المتنافسة التي يقتل الواحد منها الآخر بصفة منتظمة ؛ أو الهجرة المستمرة للصناعات التي يبدو عليها كأنها تولد من جديد بعد أن تبرح مواطن مولدها .

والكتاب الأخير الذي أصدره جانكلود بيرو عن مدينة كان Caen الفرنسية في القرن الثامن عشر يعتبر امتداداً وتأكيداً للملاحظاتنا ، وقد تناول فيه أربعة فروع صناعية درسها بدقة في إطار أنشطة المدينة النورماندية المتعاقبة ، التي حل الواحد فيها محل الآخر : الأصواف الرقيقة والعادية ؛ الجوارب ؛ الأقمشة القطنية ؛ وأخيراً الحالة النموذجية لصناعة الدنتيللا . ويمكننا أن نقول بعبارة موجزة إن تاريخ هذه الأفرع الصناعية المتعاقبة هو في خطوطه العريضة تاريخ نجاحات قصيرة الأجل ، أو هو عبارة عن سلسلة متعاقبة من



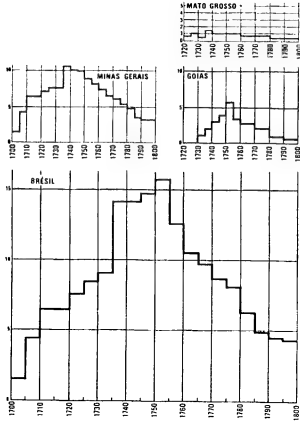
٢١ - منحنيات الإنتاج الصناعي ، هل هي على شكل القطع المكافئ ؟

كانت المنحنيات البيانية في القرن السادس عشر تتخذ صورة القطع المكافئ. مناظرة للمنحنيات البيانية التي توصل إليها والتر هولمان - Walther G. Hoffmann, British Industry 1700-1950, 1955 في دراسته للصناعة في العصر الحديث . ونلاحظ الحالة الشاذة للمنحنى البياني الفاس بمناجم القصدير في ديفون Devon . أما ليدن فنلاحظ تعاقب منحنيتين على صورة القطع المكافئ . هذا الرسم البياني نقله فرانك سبونر - Frank C. Spooner, Cambridge Economic History of Europe, IV, p. 484.

منحنيات بيانية على شكل القطع المكافئ . ومن الطبيعي أن تكون هناك مؤثرات خارجية تلعب دورها : منها مثلاً أن شهرة أقمشة لومان Le Mans ضربت أقمشة قان

ضريبة قاسية . ولكننا نلاحظ ملحوظة تفرض نفسها فيما يتصل بالمصير **المحلي** الذي شمل هذه الصناعات الأربع ، كان تدهور إحدى الصناعات يؤدي إلى ازدهار الصناعة الأخرى، والعكس صحيح » فقد أصبحت صناعة الجوارب على التول الصناعة صاحبة الامتيازات المنافسة ، لصناعة الأصواف التي هُجرت في الوقت الذي لم تعد تد فيه تقريباً شيئاً من الربح ^(٢٩٢) .. « تزامن ازدهار صناعة الجوارب وتدهور المنسوجات الصوفية ... تزامناً كاملاً في الفترة من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٧٦٠ » ^(٢٩٣) . وجاء الدور على صناعة الجوارب فتركزت مكانها شيئاً فشيئاً لصناعة الأقمشة القطنية . ثم جاء الدور على الأقمشة القطنية التي عرفت بالهندية أو الهنديات ، فتلاشت أمام صناعة الدنيللا التي تقدمت ثم تراجعت راسمة منحني بيانياً على صورة القطع المكافئ تماماً ، وكأنا سارت الأمور حسب القاعدة دون استثناء . والحقيقة أن الأمور سارت في قان كأنما كانت كل صناعة صاعدة تزدهر على حساب صناعة متدهورة ، وكأنا كانت مقومات المدينة لاتكفي لصناعتين ، فقد كانت رؤوس الأموال ، وأسواق تصريف المنتجات النهائية ، والمناخ من المواد الأولية ، والعمالة خاصة محدودة إلى أقصى حد إلى درجة لا تسمح بالازدهار المتزامن لعدد من الأنشطة الصناعية . وتحت وطأة هذه الظروف كان الاختيار يقع على نحو متعاقب على أكثر أفرع الصناعة تحقيقاً للربح

كل هذا يبدو طبيعياً في عصر كان فيه الاقتصاد قائماً على قطاعات لا ترتبط بعضها ببعض الآخر إلا على نحو ردي . إنما الشيء الذي كان مفاجئاً لنا هو أن نكتشف في كتاب ولتر هوفمان براهين إحصائية عديدة تبين أن هذا المنحنى البياني الذي يتخذ صورة القطع المكافئ - هو أشبه شيء بـ « قانون » عام ينطبق على العالم الذي تطور تطوراً فائقاً في القرنين التاسع عشر والعشرين . والرأي عند هوفمان أن كل صناعة (والاستثناءات تؤكد القاعدة) تمر بثلاث مراحل متعاقبة: التوسع، الذروة، التراجع، أو بعبارة أوضح: « تمر بمرحلة توسع وصعود في معدل نمو الإنتاج ؛ ثم مرحلة تطور يكون فيها معدل النمو متجهاً إلى الهبوط ؛ ثم مرحلة تدهور مطلق للإنتاج .. أما الاستثناءات الوحيدة التي صادفها هوفمان في القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين فكانت تنصب على الصناعات اللانمطية الأربع : القصدير ، الورق ، التبغ ، القنب . وهو يحتمل أن يكون مسار هذه الصناعات ذا إيقاع أطول من إيقاع الصناعات الأخرى ، والإيقاع هو المسافة الزمنية بين نقطة ابتداء القطع المتكافئ ونقطة سقوطه ، وهي مسافة متغيرة تتغير بحسب المنتجات ، ولا شك أنها تتغير أيضاً بحسب العصور . والشيء المثير هو أننا سنبور وأنا، كنا قد لاحظنا أن القصدير كان في القرن السادس عشر يشذ عن القاعدة .



٢٢- إنتاج الذهب في البرازيل في القرن الثامن عشر .
الأرقام بالطن . عن كتاب :

Virgilio Noga Pinto, O ouro brasileiro e o comercio anglo-portugues, 1972, p.123

ونلاحظ أن المنحنيات هنا على صورة القطع المكافئ .

لا بد أن يكون لهذا كله معنى ، ولا أقصد بهذا القول أنني أمسك بخيوطه فعلاً وأنني أعرف التفسير . والحقيقة أن العملية الصعبة تتمثل في التوصل إلى الرباط الذي يربط كل صناعة على حدة بالإطار الاقتصادي الكلي الذي يحيط بها والذي ترتب به حركتها الخاصة .

قد يكون هذا الإطار الكلي مدينة، منطقة، أمة، مجموعة من الأمم. ومن الممكن أن تمتد صناعة ما في مارسيليا، وتنتشر وتترعرع في ليون. عندما حدث في مطلع القرن السابع عشر أن ثلاثت في الغرب فجأة موضة الأقمشة الصوفية السمكية غير المبيضة التي كانت انجلترا تصدرها فيما مضى بكميات كبيرة إلى أوروبا كلها وإلى المشرق، وارتفع سعرها في أوروبا الشرقية ارتفاعاً باهظاً، حدثت أزمة تمثلت في ركود البيع وفي انتشار البطالة وبخاصة في منطقة ويلتشير، وفي غيرها من المناطق. وأدى هذا إلى العودة إلى الأقمشة الصوفية الخفيفة، التي تصبغ في مكان نسجها، وترتب على ذلك تحول لم يشمل أنماط النسيج في الأرياف فحسب، بل تجاوزها فشمل تجهيزات مراكز التشطيب. ولكن هذا التغير كان متفاوتاً بحسب المناطق، وأدى أذخار نوعيات الأقمشة الصوفية الجديدة إلى تغير في مناطق الإنتاج المحلية، فلم تعد على الصورة التي كانت عليها من قبل: كان من بين هذه المناطق ما شهد انطلاقة جديدة، وكان من بينها ما سقط ولم تفلح الجهود في إنعاشه. والصورة في مجموعها، صورة خريطة للإنتاج القومي الإنجليزي، قد تغيرت^(٢٩١).

ومن الظروف ما هو أوسع من الأمة، فهذه هي إيطاليا حول عام ١٦٠٠ تفقد جزءاً كبيراً من إنتاجها الصناعة، وهذه هي إسبانيا تفقد هي الأخرى حول هذا الوقت جانباً هاماً من إنتاجها الحرفي في إشبيلية وطليلة وقرطبة وشقوبية Segovia وقونقة Cuenca^(٢٩٢) ولكن هذا الذي فقدته إيطاليا وإسبانيا جاء لصالح الأقاليم المتحدة في الأراضي الواطنة، ولصالح فرنسا وانجلترا التي نما فيها الإنتاج الصناعي - وهذا مثل ممتاز يشهد على أن الاقتصاد الأوروبي كل مترابط يفسر بعضه بعضاً، ويشهد على أن هذا النظام الاقتصادي يتضمن الدورة، وترتيب البنات، والهيكل الطبقي للعالم، ونجاحاً وفشلاً يتجاوبان في علاقة وثيقة يرتئى الواحد فيها بالآخر. وقد حلم بيير جوبير Pierre Goubert^(٢٩٣) بتصنيف الثروات الفردية بحسب سنّها، فيكون منها من هم في مرحلة الصبا، ومن هم في مرحلة النضوج، ومن هم في مرحلة الشيخوخة. إن هذه الطريقة من التفكير هي انتهاز نهج القطع المكافئ. هناك صناعات في مرحلة الصبا، وصناعات في مرحلة النضج، وصناعات في مرحلة الشيخوخة: فما كان منها في مرحلة الصبا اندفع إلى أعلى رأسياً، وما كان منها في مرحلة الشيخوخة اندفع إلى أسفل رأسياً أيضاً.

وجرى على الصناعات ما جرى على البشر، فقد أخذت توقعات العمر تزيد بمرور الوقت. ولو كانت لدينا عن الفترة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر منحنيات عديدة مناظرة للمنحنيات التي رسمها هوفمان، فربما أتاحت لنا توضيح اختلاف هام بينها وبين منحنيات العصر الحاضر، ويقوم هذا الاختلاف على أن إيقاعات الماضي كانت أشد قصراً

وتدافعاً من الآن ، وأن المنحنى كانت في الماضى أضيق منها اليوم . كان كل إنتاج صناعي في زمن الاقتصاد القديم توشك أن تصادف نقطة اختناق على مستوى المواد الأولية والانتمان والتقنية والطاقة والسوق الداخلية والخارجية . وهذه أحوال يمكننا اليوم أن نراها وتلمسها في البلدان النامية في عصرنا الحاضر .

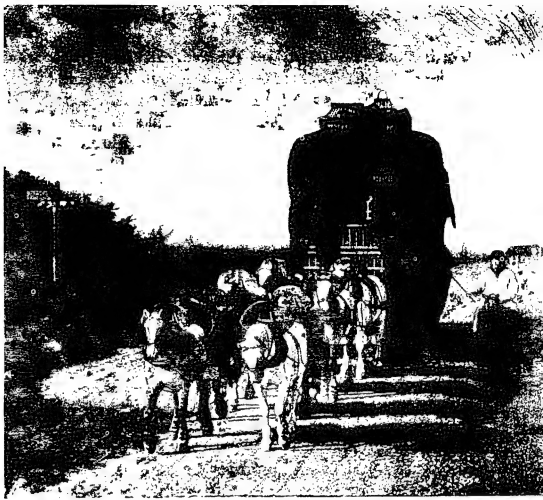
وسائل النقل

والمشروع الرأسمالي

وسائل النقل قديمة قدم العالم ، وهي تميل إلى أن تبقى على حالها دون تغيير على مر القرون . ولقد تحدثت في المجلد الأول من هذا الكتاب عن بنية النقل الأساسية العتيقة بوسائلها العديدة الرديئة : القوارب والسفن الشراعية والعربات والحيوانات المكدنة ودواب الحمل ، وطواير الخيول نوات الشخايل التي كانت تملأ الرحب من حولها صلصلة وصليلاً وهي تسير نحو لندن محملة بخزف ستافوردشير أو ببالات الأصواف الريفية ، وقوافل البغال المألوفة في صقلية التي كانوا يربطون ذيل الواحد منها في زمام الآخر (٣٩٧) ، أو أربعمائة ألف من الفعلة يسمونهم البولواكي كانوا يسحبون السفن على صفحة نهر القولجا في عام ١٨١٥ وما حوله (٣٩٨) .

ووسائل النقل هي الامتداد الضروري للإنتاج ، إذا أسرع أو أبطأ كل شيء ، وهذا هو سيمون فورونترزوف ، سفير الإمبراطورة الروسية كاترين الثانية في لندن ، يرى أن تزايد الثراء في إنجلترا يرجع إلى أن المواصلات تضاعفت خمسة أضعاف على الأقل (٣٩٩) . ولقد جاءت انطلاقة القرن الثامن عشر مواكبة لحركة مواصلات اتجهت إلى استغلال كامل للوسائل القديمة دون تجديد تكنولوجي ثوري . ولكن هذا لا يعني أن هذا التحول مر بغير مشكلات جديدة . ففي فرنسا ، حتى قبل أن تنشأ الطرق الملكية الجديدة ، طرح كانتيلون (٤٠٠) سؤالاً يعبر عن توقعه أن تتخذ المشكلة أبعاد المتاهة : إذا زادت حركة المرور معتمدة على عدد هائل من الخيول فسنصل إلى يوم يكون علينا فيه أن نطعم الخيول على حساب البشر .

النقل في حد ذاته « صناعة » ، وهكذا عرف مونكرتيان Montchrestien ، بيتي Petty ، ديفو Defoe ، الأب جالياني Galiani ، وغيرهم . يقول الأب جالياني : « النقل ... نوع من أنواع الصناعة » (٤٠١) . ولكنها كانت صناعة عتيقة ، لا ينزل فيها الرأسمالي نزولاً قوياً يصل إلى أعماقها . ولذلك أسبابه : فلم يكن من بين وسائل النقل ما يحقق مردوداً حقيقياً إلا النقل بالعربات . أما النقل الآخر ، النقل الثانوي ، النقل العادي ، البانس ، فكان مهجوراً متروكاً لمن يرضى ببيع متواضع . والحقيقة أن تقييم التدخل الرأسمالي يعني التقييم من ناحية العصرية أو القدم ، أو لنقل إنه تقييم للمردود الذي تدره الفروع المختلفة لقطاع النقل . فالرأسمالية تدخلت تدخلًا ضعيفاً في النقل البري ، وتدخلًا محدوداً في النقل بالمركبات النهرية ، وتدخلًا واضحاً في النقل البحري . وحتى في هذه المجالات كان المال يختار ، ولم يكن يسعى إلى الاستيلاء على كل شيء دون تمييز .



عربات لادلو Ludlow لنقل البضائع (شروپشير Shropshire) .
 لوحة من رسم ج. أجاس J. -L. Agasse (١٧٧٧ - ١٨١٩) . ونرى هنا وسائل النقل القديمة وقد
 استغلت أحسن استفلاات تحقق أعلى مردود : طريق جيد ، عدد أكبر من دواب الجر ، وعلينا أن نقارن
 شكل الطريق هنا بشكل الطرق القيمة كما رسمها برويجل Bruegel في لوحات عديدة .
 (بازل ، متحف الفنون Öffentliche Kunstsammlung, Basel)

وسائل النقل

البري

المؤلف في وصف وسائل النقل البري أن يقال عنها عادة إنها غير فعالة، فقد ظلت الطرق على مدى القرون على حالتها التي شكلتها الطبيعة أو ما يوشك أن سيكون كذلك. ولكن الوصف بعدم الفعالية وصف نسبي : فقد كانت حركة التبادل في الماضي تناسب اقتصاد الماضي ، وكانت العربات ، والدواب ، والعدائون ، والسعاة ، ومراحل التغيير ، تؤدي دورها طبقاً لطلب معين. ويحق لنا بصفة عامة أن نقول إن الرأي القديم الذي ذهب إليه زومبارت^(١٠٢) لم يحظ باهتمام كاف ، حتى غفل الناس عنه اليوم ، وكان قد أكد شيئاً تنكره البذاهة مسبقاً وهو أن وسائل النقل البري تنقل من المنتجات أكثر مما تنقل وسائل النقل التي تستخدم المياه الحلوة ، مياه الأنهار والقنوات .

ولقد أقام زومبارت رأيه على دراسة ذكية ، منطلقاً من تقدير لحجم النقل في ألمانيا في أواخر القرن الثامن عشر ، فقدر عدد الخيول المستخدمة في النقل بنحو ٤٠٠٠٠ ، وخرج من هذا العدد بتقدير لحركة النقل السنوية على ظهور الدواب أو بالعربات بخمسمائة مليون طن كيلومتر (ويصح أن نذكر للمقارنة أن حركة النقل السنوية بالسكك الحديدية في عام ١٩١٣ كانت ١٣ ضعفاً ، وتلك علامة مثيرة على الانطلاقة الهائلة التي أتاحتها ثورة السكك الحديدية) . أما بالنسبة لجاري المياه ، فقد حسب عدد المراكب وضربها في متوسط الحمولة وفي سفريات الذهاب والعودة ، فانتهى إلى رقم بين ٨٠ و ٩٠ مليون طن كيلومتر . وتطبيقاً على ألمانيا في مجموعها في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من حركة النقل الهامة على مياه أنهار الراين والإلبه والأودر ، فإن النسبة بين الطاقة الكلية للنقل النهري والطاقة الكلية للنقل البري هي ١ : ٥ . وهناك حقيقة ينبغي ألا نغفل عنها وهي أن رقم الـ ٤٠٠٠٠ حصان لا يحيط إلا بحيوانات النقل المتخصصة ، ولا يحيط بخيول النقل في المزارع وكان عددها في زمن لافوازييه Lavoisier يقدر بمليون ومائتي ألف في فرنسا . وكانت هذه الخيول التي يستخدمها الفلاحون تقوم بعمليات نقل عديدة ، منها ما كان منتظماً ، ومنها ما كان موسمياً . ومعنى هذا أن تقديرات زومبارت كانت أقل من الواقع . كذلك ينبغي ألا نغفل أن التقديرات الخاصة بالنقل النهري أغفلت نقل الخشب بالتعويم على صفحات الأنهار ، وهو قطاع هام .

والسؤال الآن هو : هل يمكن أن نعمم انطلاقاً من النموذج الألماني ؟ الإجابة بالنفي فيما يخص بهولندية حيث يضطلع النقل النهري بغالبية أعمال النقل ، كذلك لا ينطبق النموذج الألماني على إنجلترا التي تتخللها أنهار عديدة صغيرة وقنوات صالحة للملاحة ، ولهذا يقدر

زومبارت العلاقة بين النقل النهري وبين النقل البري بأنها علاقة تساوي. أما بقية البلدان الأوروبية فهي أقل خطأ من الأنهار الصالحة للنقل النهري من ألمانيا . فلا غرابة أن نجد وثيقة فرنسية ترجع إلى عام ١٧٧٨ يبالغ كاتبها إلى حد القول بـ « أن عمليات النقل في فرنسا تتم كلها تقريباً بطريق البر نظراً لما تكتنف الأنهار من صعاب » (٤٠٣) . ومن العجيب أن نرى دوتان Dutens (٤٠٤) في عام ١٨٢٨ يقدّر حجم النقل بـ ٤٦ مليون طن ، منها ٤,٨ بالطريق النهري، والباقي بطريق البر (النقل القريب: ٣٠,٩ طن؛ النقل البعيد: ١٠,٤ طن)، ومعنى هذا أن النقل النهري كانت نسبته ١ : ١٠ تقريباً . وجدير بالذكر أن الفترة من ١٨٠٠ إلى ١٨٤٠ شهدت تضاعفاً في عدد العربات (٤٠٥) .

ويرجع حجم النقل البري من ناحية إلى وفرة العربات التي تنقل لمسافات صغيرة، فالعربة في حالة النقل لمسافة صغيرة لا تكلف أكثر مما يكلف المركب . يشهد على ذلك أن تكلفة نقل القمح في عام ١٧٠٨ من أورليان إلى باريس عن طريق قناة أورليان كانت تساوي التكلفة في حالة نقله عبر الطريق الملكي ، وكانت قناة أورليان والطريق الملكي يعتبران من طرق النقل الحديثة (٤٠٦) . أضف إلى ذلك أن النقل النهري لم يكن يمثل خطوفاً متصلة، بل كان من الضروري الالتجاء إلى التغيير من شبكة نهريّة إلى أخرى ، ومن التغيير ما كان عسيراً ، وكان يناظر استخدام الدواب في حمل المراكب ونقلها من نهر إلى نهر في سيبيريا أو في أمريكا الشمالية ، فكانت عمليات النقل النهري بين ليون وبين روانه ، أي بين نهر الرون ونهر اللوار تتطلب وجود ٤٠٠ أو ٥٠٠ من الثيران المكندة لتحمل المراكب من نهر إلى نهر، كانت تستخدم دون انقطاع .

ولكن السبب الرئيسي في الالتجاء إلى النقل البري كان يتمثل في قيام الفلاحين بعرض دائم واسع لخدماتهم ، وكانوا يتلقون مقابل خدماتهم هذه أقل مما كانت تتكلفه فعلياً، وكانت هذه الحال بالنسبة لكل الأعمال المعاونة التي كانوا يقومون بها ، وكان كل إنسان يستطيع أم يلجأ إلى هذا التبع الرخيص فيعترف منه . بل لقد تخصصت بعض المناطق الريفية في النقل ، نذكر مناطق هونسروك وهيسين وتورينجن في ألمانيا (٤٠٧) ، وبعض القرى مثل رمبركوراويو في الباروا التي كانت عرباتها في القرن السادس عشر تصل إلى ميناء أنتفرين (٤٠٨) ، وكل قرى مناطق جبال الألب منذ وقت طويل (٤٠٩) . وإلى جانب الحوذين المحترفين ، كانت أعداد كبيرة من الفلاحين تمتن هذه المهنة عندما تتاح لها الفرصة . ونقرأ في مرسوم فرنسي صدر في ٢٥ أبريل من عام ١٧٨٢ « ينبغي أن يكون النقل بالعربات حراً حرية مطلقة ؛ ولا يجوز أن تكون هناك قيود سوى الامتيازات الممنوحة لعربات الميساجيري [التي تقوم برحلات منتظمة لنقل المسافرين والطرود المحدودة الوزن] ... لا ينبغي اتخاذ أي إجراءات من شأنها تعكير صفو هذه الحرية الضرورية للتجارة؛ والفلاح

الذي يشتغل من حين لحين في النقل بالعربات ، سعيًا منه إلى الاستفادة بخيوله ورعايتها ، ينبغي أن يكون له أن يمارس هذه المهنة وأن ينصرف عنها دون أية إجراءات رسمية » (١١٠).

ولم يكن يعيب عمل الفلاحين في هذا المجال إلا عيب واحد هو أنه كان موسميًا . وعلى الرغم من هذا العيب ، فقد عرف الكثيرون من الفلاحين كيف يرتبون أمورهم ، للنهوض بالنقل والزراعة معًا . يدلنا على ذلك المثل التالي : كان ملح ببيكيه في منطقة اللانجدوك الفرنسية ينقل على صفحة نهر الرون تحمله قوافل كاملة من المراكب يشرف عليها كبار التجار ، فإذا وصل إلى سيسيل Seyssel ، كان من الضروري حمله برًا إلى قرية ريجونفل ، قرب جينييف ، ومنها إلى الطريق المائي مرة أخرى . ويبحث التاجر نيقولا بورلاماكي برسالة في ١٠ يولية من عام ١٦٥٠ من جينييف يقول فيها : « ... ولو لم يكن الفلاحون مشغولين بالحصاد ، لتسلمنا الملح في غضون أيام قلائل » ؛ ثم يكتب في ١٤ يولية : « ملحنا يجري نقله ، ونحن نتسلم منه كل يوم شحنات ، وإذا لم تعطلنا أعمال الحصاد ، فإنني أمل أن نتسلم الكمية كلها في غضون ١٥ يوماً [...] وهذه القافلة من المراكب تنقل إلينا نحو ٧٥٠ عربة » ؛ وفي ١٨ سبتمبر يكتب : « ... سيصل الباقي بين يوم وآخر على الرغم من أن أعمال البذر الحالية هي السبب في أن العربات المتاحة ليست متوفرة توفراً كبيراً . ولكن عندما يتم البذر سنسلم الكمية بسرعة » . (١١١) ويتابع الأحوال بعد مرور قرن من الزمان ، فنقف في بونيفيل بمنطقة فوسيني ، يوم ٢٢ يولية من عام ١٧٧١ ، ونرى القمع قد عزّ ، وقر رأي المتصرف على أن ينقل الجوادار على نحو عاجل لمواجهة الموقف : « إذا جاع الناس فلا مجال للمناقشة في نوع الخبز الذي يقدم إليهم ليسدوا به رمقهم » ، ولكن المتصرف يكتب إلى نقيب سالانش يقول له : « إننا في عز موسم الحصاد [...] وليس في مقدورنا أن ندبر عربات من الريف على النحو المأمول دون أن نضر بالفلاحين ضرراً ثقیلاً » . (١١٢) . ولدينا عبارة لذيذة أودع فيها كاتب استكتبه معلم حدادة فكره في يوم ٢٣ من شهر الريح [وهو الشهر السادس من تقويم الثورة الفرنسية ويشمل الأسبوع الأخير من فبراير والأسابيع الثلاثة الأولى من مارس] من العام السادس : « المحراث يمنع الحوزي » ، يعني أن أعمال الحرث تشغل الفلاحين فلا يستطيعون تركها وركوب العربات للقيام بأعمال النقل (١١٣) .

كانت هناك تلك العمالة التي تعرض خدماتها من تلقاء نفسها عندما يسمح «التقويم» الزراعي بذلك ، وكان هناك نظام عربات سميت عربات البريد وعربات أخرى سميت عربات المساجيري لها مواعيدها المحددة وهو نظام أخذت به معظم الدول ، ثم كان هناك قطاع نقل حرفي يسعى إلى تنظيم نفسه دون أن يحقق هذا التنظيم في تسعة أعشار الأحوال إلا على نحو أولي ، كان هذا القطاع الحرفي يتألف من مقاولين صغار يمتلك الواحد منهم عدداً

قليلاً من الخيول ومن العربات . ولدنيا إحصاء تناول هانوفر في عام ١٨٣٣ يبين أن الطابع الحرفي للنقل البري بمقاوليه الصغار ظل هو القاعدة . كان أهل هذه الحرفة ينتقلون بين ربوع ألمانيا من شمالها إلى جنوبها ، كما كانوا يفعلون في القرن السادس عشر ، يضطلعون بأعمال النقل حيث يجدونها ، فكانوا يسمونها «النقل الحر » أو « النقل الشيطاني » ، وكان أهل الكانتونات السويسرية يسمون هذا النوع من النقل غير المنظم Strackfuhrbetrieb ، يقوم به حوذيون يتلمسون العمل حيثما اتفق ، يسرحون كما يفعل البحارة ، فيخرجون من بيوتهم ، ويبعدون عن أهلهم الشهور الطوال ، وقد تتعطل بهم العربات ، وقد يلغون حتفهم . وقد وصل هذا النشاط الحرفي في مجال النقل إلى أوجه في القرن الثامن عشر . لكننا نلتقي بهؤلاء الحوذيين المستترقين في القرن التاسع عشر ، وأكبر الظن أنهم كانوا مقاولين على أنفسهم لا يعملون في خدمة مقاول من فوقهم ^(١١٤) .

وكانت كل أعمال النقل تعتمد على محطات عند مراحل الطرق يقوم في كل منها فندق ، ونرى هذه الفنادق في البندقية في القرن السادس عشر ^(١١٥) ، ونراها بوضوح أكبر في إنجلترا في القرن السابع عشر ، وأصبح الفندق مركزاً تجارياً ، وكانوا يسمونه بالفرنسية أوبرج ، وليس ما نسميه اليوم أوبرج شبيهاً بالأوبرج في ذلك الزمان . في عام ١٦٨٦ كانت مدينة ساليسبري ، وهي مدينة صغيرة في دوقية ويلتس ، تستطيع أن تلوي في فنادقها ٥٤٨ من المسافرين ، ٨٦٥ من الخيول ^(١١٦) . وكان صاحب الفندق في فرنسا وسيط أو قومسيونجي أصحاب حرفة النقل . وعندما فكرت الحكومة في عام ١٧٠٥ في إنشاء مكاتب « لوسطاء أو قومسيونجية لأرباب العربات » ، لم تنجح في ذلك إلا في باريس وحدها وإلى حين ، وفشلت في غيرها ، فحملت مسؤولية الفشل وأوزارها على هؤلاء الوسطاء من أصحاب الفنادق : « كل المشتغلين بالنقل بالعربات في المملكة يشكون منذ سنوات من أن أصحاب الفنادق ، سواء في باريس أو في غيرها من المدن ، قد نصبوا من أنفسهم سادة مهيمنين على نشاط النقل ، وأصبحوا يعملون تحت إمرتهم ، ولم يعد أحد منهم يعرف صاحب الشحنة الحقيقي ، بل يتلقى الأجر الذي يرتضيه صاحب الفندق ؛ كذلك يشكون من أن أصحاب الفنادق المذكورين يضطرونهم إلى إنفاق المال لديهم حيث يضطرونهم إلى الإقامة فترات لا جنوى منها ، وتؤدي بهم إلى أن ينفقوا كل ما أوتوا ، حتى صعب عليهم الإبقاء على عرباتهم والحفاظ عليها والتكسب من ورائها » ^(١١٧) وتشير الوثيقة نفسها إلى أن حركة النقل بالعربات تصب في باريس في خمسين أو ستين فندقاً ، في عام ١٧١٢ يطالعنا جاك سافاري Jacques Savary في كتابه «التاجر الممتاز Parfait Négociant» ^(١١٨) بوصف لأصحاب الفنادق يجعل منهم « وسطاء حقيقيين لأرباب النقل بالعربات » ، ويذكر أنهم يتحملون بتسديد ضرائب مختلفة ، ورسوم الجمارك ، والمكوس ، ويذكر أنهم يحصلون

من التجار أجور النقل ويدفعونها لأصحاب عربات النقل . وهذه الصورة هي الصورة التي جاءت في وثيقة الحكومة ، ولكنها هنا ذات سمات مشرقة ، وإن لم تكن بالضرورة أقرب إلى الصدق .

وما دمنّا قد عرفنا ما كان من أمر الغنادق ، فإننا نفهم أسباب الرغد الذي نعمت به كثير من فنادق الريف . وإليك هذا الإيطالي الذي أدهشته في عام ١٦٠٦ محاسن فندق في مدينة تروا الفرنسية ، و« السلوك الكريم » الذي سلكته صاحبة الفندق وبناتها ، «وكن جميلات تخالهن إغريقيات » ، وكانت مائدة الفندق تهيأ بالفضيات الباذخة ، وكانت ستائر السرير بديعة تليق بأسقف أو مطران ، وكان الطعام متقناً ، ولكنه استغرب مذاق زيت الجوز مع السمك وطعم « نبيذ أبيض يجلبونه من بورجونديا [خطأ] » ، له عكارة كنبذ كورسيكا ، وكانوا يصفونه بأنه نبيذ طبيعي ، ويفضلونه على النبيذ الأحمر - « ونجد هذا الإيطالي يضيف بالمصادفة أنه رأى » في اسطبلات الفندق أربعين حصاناً : بل أكثر من أربعين من تلك التي تجر العربات . ولكنه لم يدرك أن هذه الخيول هي إلى حد كبير السبب فيما نعم به الفندق من عيْد^(١١٩) .

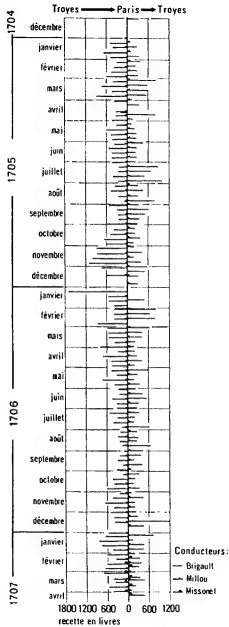
ولم يحتدم التنافس بين أرباب النقل بالعربات وأصحاب الفنادق فحسب ، وإنما احتدم على نحو أشد بين النقل العام وبين النقل الخاص . كان المحتكرون الذين احتكروا عربات الميساجيري الملكية ، وهي عربات كانت تنقل الناس والخفيف من الطرود ، يمنون أنفسهم بالحصول على احتكار النقل بالعربات كاملاً . ولكن المراسيم التي صدرت لصالحهم لم تكن تطبق لأن التجار كانوا يتصنون لها نون هوادة ، ولم يكن الموضوع هو موضوع حرية النقل بالعربات فحسب ، بل كان أيضاً موضوع أجر النقل بالعربات . وحرية أجر النقل بالعربات... أمر هام بالنسبة للتجارة « كما يقول سافاري دي بروسون » حتى أن قطاعات التجار الستة [في باريس] اعتبروها في مذكرة بتاريخ ١٧٠١ ... بمثابة الذراع اليمنى للتجارة ، ولم يترددوا في القول صراحة إنهم يدفعون ستة جنيهات فقط لأصحاب العربات لنقل بضاعة كان أصحاب احتكار عربات الميساجيري يطالبون بـ ٢٥ أو ٣٠ جنيهًا لنقلها بعرباتهم الاحتكارية . وبينما يرفض أصحاب احتكار عربات الميساجيري تخفيض الأجر الثابت الذي يطلبونه ، يتم الاتفاق الودي بين التجار وبين أصحاب العربات الحرة .^(١٢٠) ولا بد أن نقرأ السطور الأخيرة لننعم بما فيها من مذاق ومضمون بعيد المدى ، ونفهم السبب الذي أبقى على النقل الحر بالعربات وحفظه من كل سوء ، وكان الذي يقومون به من البسطاء وصغار المقاولين ، ولعلنا نخرج بالمعنى نفسه إذا فسرنا العبارة التالية التي وردت في « مذكرات » سولي Sully تشير إلى اعتماده على عدد من الحوزيين الصغار لينقلوا إلى ليون القنايل التي احتاجت إليها المدفعية الملكية المشتركة في حرب السافوي ،

يقول: « وسعدت عندما رأيت كل الشحنات تصل إلى ليون في ستة عشر يوماً ، ولو لجأت إلى الوسائل العادية ، لتطلب النقل شهرين أو ثلاثة أشهر ، ويتكلف باهظة لا حد لها»^(١٢٦).

وعلى الرغم من ذلك فإن محاور النقل الرئيسية ، المحلية والدولية ، مثل المحور من أنتفريين أو هامبورج إلى شمال إيطاليا ، كانت في قبضة عدد من كبار المحتركين في مجال النقل من أمثال ليدرر Lederer و كلاينهاوس Kleinhaus^(١٢٧) وأنسون Annone وتسولنر Zollner^(١٢٨) . وتحدثنا أخبار مقتضة من عام ١٦٦٥ عن شركة نقل احتكرت هذا الطريق أو جزءاً منه ، هي شركة فييسكي Fieschi et Cie ولديها وثيقة ترجع إلى ما بعد هذا التاريخ بعشرين عاماً تطلب فيها الشركة بعض الامتيازات وتمتدح أياها البيضاء على فرنسا فتقول إنها تنفق في فرنسا كل عام ٢٠٠٠٠٠ جنيه ليقره هذا المبلغ يتم إنفاقه وتوزيعه على طول الطرق ، منه ما يناله عمال الجمارك في المدن في مقابل المرور ، ومنه ما يدخل خزائن أصحاب الفنادق ، والحدادين ، وصناع العربات ، والبرادعية ، وغير هؤلاء وأولئك من رعايا الملك »^(١٢٩) . وكانت لأغلبية هذه الشركات قواعد في الكانتونات السويسرية ، وفي الجنوب الألماني حيث تلعب العربات دوراً هاماً حاسماً ، لأنها تربط البقاع شمالي جبال الالب بالبقاع الواقعة جنوبيها . ونجد شبكة النقل بالعربات تضم عدداً من المدن منها ريجنسبورج وأولم Ulm وأوجسبورج وخور Chur وقبل هذه وتلك مدينة بازل السويسرية التي تلتقي فيها كل وسائل المواصلات : العربات ، مياه نهر الراين ، قوافل البغال التي تسير في الجبال . ومن الشركات ما كانت تمتلك وحدها ألف بغل^(١٣٠) . فإذا نظرنا إلى أمستردام وجدنا فيها تنظيمات يتسم بالحدثة ، يحدثنا عنه ريكارد الإبن فيقول^(١٣١) : « لدينا هنا أناس من أولي السعة والثراء يسمونهم أرباب الشحن ، ما على التجار إذا كانت لديهم بضائع يريدون شحنها [بطريق البر] إلا أن يتوجهوا إليهم . ولديهم عمال يعملون على عربات صغيرة وعربات كبيرة لا يشتغلون في خدمة أحد غيرهم . » ونجد هذه التسهيلات والتسهيلات نفسها في لندن ، أما بقية بقاع إنجلترا فلن يتخصص فيها المشتغلون بالنقل بالعربات إلا في وقت متأخر في وسط هذا العالم من التجار وأرباب الصناعة الذين يتقنون من مكان إلى مكان بأثني الحركة في كل طرق بريطانيا العظمى في القرنين السابع عشر والثامن عشر^(١٣٢) . أما في ألمانيا فإننا نرى حتى مطلع القرن التاسع عشر عدداً من التجار يذهبون إلى أسواق لايبزيغ الموسمية بعرباتهم الخاصة وبضائعهم^(١٣٣) . كذلك لم يسر التطور بخطى سريعة جداً : « ولم تنشأ مؤسسات النقل الكبيرة بالعربات إلا بعد عام ١٧٨٩ ، وبلغ عددها في عام ١٨٠١ خمسين مؤسسة ، وفي عام ١٨٤٢ كانت خمساً وسبعين مؤسسة »^(١٣٤) .

٢٢- رحلات الألعاب والإياب
باريس - طروا - باريس
بمقن شهر السنين

هذا الرسم البياني الذي رسمه جاك برلان Jacques Berlin يبين لنا أن النقل من طروا إلى باريس كان يحقق عائداً أعلى من النقل من باريس إلى طروا ، إذا أخذنا بأن عدد الرحلات إلى باريس كان ١٠٨ رحلة ، ومن باريس ١١١ رحلة : مع الفارق في عدد الرحلات كان هناك تساوي بين الاتجاعتين ، وهو ما يعني أن عدد الرحلات شهرياً في الاتجاعتين كان أقل من ٤ رحلات ، يعني رحلة اسبوعياً تقريباً . ويرجع ارتفاع العائد في الرحلة الأولى في شهر يناير ١٧٠٦ إلى إلغاء رحلة أو رحلتين في شهر ديسمبر السابق .



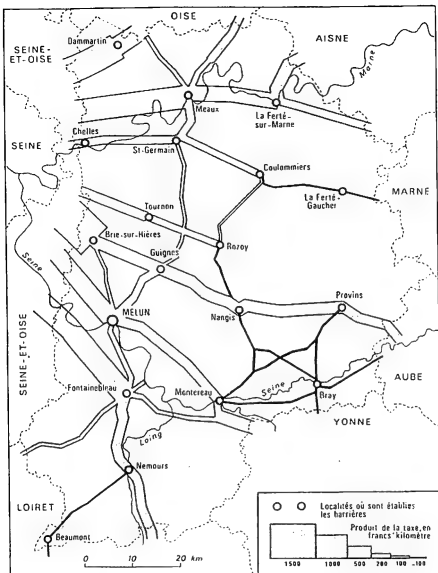
لم يكن على التاجر في هذا التنظيم الحرفي النشط ، على الرغم من تشبهه بالقديم إلا أن يسلم قياده لأرباب الحرفة فيتولون أمر النقل ، فما الذي يدفعه للتدخل من أجل تنظيم (وربما قال قائل ترشيد) رأسمالي لقطاع تتجاوزه المنافسة الواسعة لصالحه . وكان تجار القطاعات الستة كما رأينا في مذكرة عام ١٧٠١ لا يتورعون عن القول بأن لهم من السيادة على قطاع النقل الحرفي الحر مثل ما للمعلمين أرباب النقل بالعربات ؟ « مثل ما ... » أو « أكثر مما كان ... » ؟

النقل النهري

الداخلي

ما أكثر ما أشاد المشيرون بميزات المياه العذبة وما تحمله من مراكب، وصنادل، وقوارب، وأطواف ، وجنوح شجر يلقونها إلى الأنهار لينقلها التيار ، فالمياه العذبة تتيح نقلًا سهلاً ورخيصاً . ولكن هذه الميزات في حقيقتها قليلة ، محدودة .

فمن عيوب النقل النهري التي تتكرر كثيراً ، بل أكثر من الكثير : البطء . بطبيعة الحال عندما يركب الإنسان النهر في اتجاه التيار يمكن أن نقله مركب السوق من ليون إلى أفينيون في ٢٤ ساعة (٤٢٠) أما إذا كانت المراكب مربوطة الواحدة في الأخرى على هيئة قافلة، من تلك القوافل التي كانت تسير على صفحة اللوار من نانت إلى أورليان ، فوقت النقل ضد التيار يطول ، فإننا نعلم أن رئيس مدينة أورليان في ٢ يونيو من عام ١٧٠٩ « اتفق مع التوتية لينقلوا شحنات القمح [= قمح بريتانيا] بأسرع ما تتيح المياه والرياح ، دون إقامة [يقصد دون توقف] ، وإلا ما كان القمح ليصل قبل ثلاثة أشهر » (٤٢١) . إننا هنا بعيون عن الـ ١٢ كيلومتراً يومياً التي يقطعها المراكبية الألمان الذين يركبون الأنهار . ونعرف عن ليون أنها تعرضت لقحط انتهى إلى مجاعة ، وظلت تنتظر قدوم المراكب المحملة بالقمح القادمة من البروفانس : وكان رئيس المدينة في ١٦ فبراير من عام ١٦٩٤ قلقاً يخشى ألا يصل القمح قبل ستة أسابيع (٤٢٢) . ويضاف إلى البطء الطبيعي أن النقل النهري كان يرتن بـ « نزوات الأنهار » ، بالمياه عندما تزيد أو تغيض ، وبالرياح وتقلباتها ، وبالسرد « عندما يجمد المياه » . ونعلم عن المراكبي أنه إذا وصل إلى مدينة روان (٤٢٣) متأخراً نتيجة مصاعب من شأن المياه ، خارجة عن إرادته ، كان عليه أن يسجل ذلك في وثيقة أمام الموثق . زد على ذلك ما كان يعترض المياه من عقبات من مخلفات تركها أصحابها ولم يرفعوها ، ومن تحويطات أقيمت حول أماكن لصيد السمك، وعمليات تصليح الطواحين المائية ، ومرابن الحديد التي تجرفها المياه، وأرصعة الرمل ، والصخور التي لم يكن من الميسور دائماً تحاشيها . ولنذكر كذلك الرسوم اللانهائية التي كانت تُحصل عند كل مكان



٢٤- حركة المرور البرية في منطقة السين والمارن : ١٧٩٨-١٧٩٩

تأسيساً على رسوم حيانة الطرق في الفترة من أول شهر فريمبر [شهرالنضج ، وهو من شهور تقويم الثورة الفرنسية ويقابل ٢١ نوفمبر] إلى ٢٠ بريريوال [شهر المراعى ويقابل يوم ١٨ يونية] من العام السابع للثورة . هذه الخريطة مأخوذة من دراسة لـجي أربيلوت :

Guy Arbellot, " Les barrières de l'An VII " in :

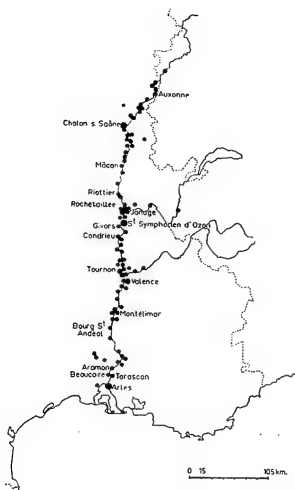
Annales E. S. C., juillet-août 1975, p. 760

للسو: وكانت هذه المواضع بالعشرات على طول نهر اللوار أو نهر الراين ، وكانما كانت تهدف إلى تثبيط همة العاملين في الملاحة النهرية . فلا عجب أن نجد في فرنسا سياسة متصلة الحلقات في القرن الثامن عشر تهدف إلى إلغاء الرسوم التي فرضت في وقت متأخر نسبياً وعلى نحو تعسفي ؛ أما الرسوم القديمة فقد ترددت الملكية في إلغاؤها فقد كان المفروض أن يواكب الإلغاء تعويض المضارين (١٢٤) .

أما القنوات فهي حل حديث ورشيد : ولكن البطء ظل باقياً فيها تسببه الأهوسة التي أقيمت على القنوات . فقناة أورليان عليها على مسافة ١٨ فرسخاً ثلاثون هويساً ، وقناة بريار عليها على مسافة ١٢ فرسخاً ٤١ هويساً (١٢٥) ، والقناة الممتدة بين لوبيك وهامبورج عليها العديد من الأهوسة ، وحدثنا مسافر عرفها في عام ١٧٠١ : « ربما احتاج الإنسان إلى ما يقرب من ثلاثة أسابيع للانتقال من هامبورج إلى لوبيك عن طريق هذه القناة ؛ ومع ذلك فالقناة تعج بالمرابك التي تسلكها جينة ونهاباً » (١٢٦) .

ونذكر المشكلة الأخيرة ، والتي ليست أهون المشكلات : مشكلة المراكبية أنفسهم ، فهم أناس يتسمون بالخشونة ، والاستقلال ، وهم يتجمعون معاً ويعين بعضهم بعضاً ، إنهم جماعة بشرية قائمة بذاتها ، يراها الإنسان على حالها من التفرد على مر القرون حتى القرن التاسع عشر . ونجد الدولة في كل مكان من العالم قد حاولت أن تفرض النظام على عالم المراكبية العارم . وهكذا نرى المدن تفرض عليهم الرقابة والإشراف ، وتحصيصهم في سجلاتها . فقد بدأت باريس منذ عام ١٤٠٤ تعد سجلاً للمراكبية بحسب المواني « على شاطئ السين ، حتى المعداوية الذين ينقلون الناس والبضائع بين شاطئ النهر أخضعوا لقواعد اتحاد مفتعل أسسته المدينة في عام ١٦٧٢ (١٢٧) .

كذلك حرصت الدولة على إنشاء خدمات منتظمة تتوالها مراكب تسير في أيام محددة . وأعطت امتيازات لمن يقوم بهذا العمل ، فحصل الدوق دي لافيياد de La Feuillade في مارس ١٦٧٢ على حق تسيير مراكب ، أو كما كانوا يقولون مركبات مائية ، منتظمة على نهر اللوار (١٢٨) ؛ وحصل الدوق دي جيغرفر de Gesvres في عام ١٧٢٨ على امتياز تسيير مراكب منتظمة على نهر الرون ، وباع هذا الامتياز في مقابل ٢٠٠٠٠ جنيه ليقر ، وهذا المبلغ ثروة هائلة (١٢٩) . وتبع إنشاء هذه الخدمات المنتظمة تنظيم كامل شامل ، وتعريفات ، وشروط التعامل على البر وعلى متن السفن ، بالنسبة للمركبات المائية المنتظمة أو العربات المائية العادية ، أو المركبات التي تشد بالحبال من فوق البر . وأنشئت مراكز للمعلمين المختصين في النقل ، كان المركز يُشترى مقابل ١٠٠٠٠ جنيه ليقر ، على نهر السين من روان إلى باريس ، واستتبع هذا نشأة احتكار لصالحهم (١٣٠) . ونشبت الخصومات بين الذين يقومون



٢٥ - رسوم مرور وحوادث الجمارك على طول نهري السالون والرون في منتصف القرن السادس عشر
يذهب شارل كاريير Charles Carrière إلى أن رسوم المرور على الرون (في القرن الثامن عشر) لم
تكن تمثل مانقاً رهيماً كما يتصور المؤرخون والمعاصرون . ولكن إيقاف السفن مراراً من أجل تحميل
الرسوم كان يتسبب في تعطيل وتعقيد حركة المرور اليومية . رسم تخطيطي مأخوذ من كتاب : Rich-
ard Gascon, Grand Commerce et vie urbaine au XVII^e siècle, Lyon et ses marchands,
1971, I, p. 152, figure 20-21.

بالنقل وبين التتبعين به ، بين الناقل والمنقول ، بين المراكب المنتظمة والمراكب العادية ، بين
التجار والمراكبية.

فقد نشب صراع عنيف بين مراكبية السوم la Somme وبين تجار أميان وأبيجيل وسانفيليري في عام ١٧٢٢ و عام ١٧٢٤^(٤١١). كان هؤلاء المراكبية يُسمون **الجريانية** نسبة إلى مراكبهم التي تسمى بالفرنسية جريبان gribanes ، وكانت سفناً لا يسمح بشحنها بما يزيد على ١٨ أو ٢٠ طن طبقاً للقواعد المعمول بها ، وشكا هؤلاء من قلة الأجر الذي كان قد حدد قبل خمسين عاماً في ١٦٧٢ . وأشاروا إلى أن الأسعار ارتفعت منذ ذلك الوقت ، وطالبوا بمضاعفة التعريفة . وكان رئيس بيكارديا ، شوفيلان ، يميل إلى إلغاء كل التعريفات ، وترك المجال لحركة حرة بين العرض والطلب ، بين المراكبية والتجار ، فيكون للتجار « حرية نقل بضائعهم واختيار من يستحسنونه لهذه المهمة وبالسعر الذي يتفقون عليه مع المراكبي » . وفي هذه الحالة يفقد الجريانية في هذه السبق الطليقة ميزة كان الاتحاد الحرفي قد قررها ، وتقضى بالعمل بالدور ، حيث كان على المراكبي أن ينتظر إلى أن يأتي دوره في تحميل مركبه .

ودار حوار يعطينا معلومات مفيدة عن قواعد ممارسة الحرفة ، من بينها توقيع عقوبة جسدية على المسئول عن أي إفساد أو تبديد تتعرض له البضائع المنقولة . ومن بينها أيضاً أن المراكبي الذي يأخذ حمولة من سانفيليري متجهاً إلى أميان لم يكن له الحق في الرسو « لأكثر من ليلة واحدة » في أبيجيل ، وإلا تحمل المسؤولية وكان عليه أن يدفع التعويض مضافاً إليه الفوائد ، وتعتبر السفينة الجريبان الضمان الأول لأصحاب الديون ، أبداً كانوا ، **حتى المالك نفسه** ، وعبرة حتى المالك نفسه تبين مشكلة مالك السفينة الجريبان ، فقد كانت السفينة أداة من « أدوات الإنتاج » يستخدمها من لا يملكها ^(٤١٢) .

ومكنا أن نرى المشكلة بوضوح أكثر إذا تناولنا حالة مثل حالة رونان Roanne ^(٤١٣) هذه المدينة التي تطل على نهر اللوار في الموضع الذي يصبح فيه النهر صالحاً للملاحة ، تتصل أيضاً بليون ، أي بالطرق البرية المؤدية إلى نهر الرون ، وتحتل نقطة مفتاحية على محور يمتد من ليون عن طريق نهر اللوار وقناة بريار ، يربط العاصمة بالبحر المتوسط ربطاً مباشراً . وكان نصف نشاط أهل رونان من تجار ومراكبية ونجارين وبحارة ومجدفين وشياليين وفعلة يقوم على أكتاف مراكبها المصنوعة من خشب شجر الشربين - الخشب الأبيض - والتي كانت تنقل البضائع في اتجاه المصب ثم تُكهن عند تمام رحلتها ، وسفنها المصنوعة من القرو المتين والتي جهزت بقمرة جميلة من أجل كبار المسافرين . وسرعان ما حدث تمييز بين المعلمين المراكبية الذين يعملون على مراكب يملكونها ، ومعهم العمال المراكبية والصبيان من ناحية ، وبين التجار المشتغلين بالنقل النهري ، وكانوا رؤساء صغاراً يمتلكون سفناً يشغلون عليها وكلاء وبحارة من ناحية ثانية . وهكذا نجد في حالات عديدة

فصلاً بين العاملين وبين أنوات العمل . كان التجار المشتغلون بالنقل النهري يسكنون في بيوت طيبة، ويتصاهرون فيما بينهم ، وكانوا يمثلون صفوة تنهض على مربود العمل الشاق الذي يقوم به الآخرون ، ذلك أن الملاحه على اللواركانت تتطلب جهداً شاقاً ، وبخاصة عندما تتدافع المياه في نهر سريع الجريان أمام مراكبية من أولى الهمة والبطولة والمغامرة، يقومون وبخاصة منذ عام ١٧٠٤ بجلب الفحم الحجري من حوض سانت إتيين جنوبي رونان ويفرغون شحناته في سان رامبير . وكان نقل الفحم الحجري إلى باريس ، حيث كانت مصانع الزجاج في سيفر بحاجة شديدة إليه ، قد غير صورة حركة النقل النهري بين عشية وضحاها ، كذلك غير هذه الصورة وصول براميل نبيذ البوجولييه بالعربات البرية إلى رونان وإلى المواني في اتجاه المصب ومنها إلى باريس . هكذا جاء بدلاً من خير واحد خيران سعد بهما التجار المشتغلون بالنقل النهري وحقاً أرباحاً عظيمة ، وبخاصة التجار المقيمون في رونان وديسين Decize وديجوان Digoin . وتوسع بعضهم فأصبحوا على رأس مؤسسات نقل حقيقية ، بل نجد مؤسسة بيري لابار Berry Labarre ، وهي أهم المؤسسات ، قد ضمت إليها ورشة لبناء السفن . وكان أعظم نجاح حققته هذه المؤسسة نوعاً من احتكار نقل الفحم . وإذا علمنا أن المعلمين المراكبية استولوا في ٢٥ سبتمبر من عام ١٧٥٢ على سفن مملوكة ليبري لآبار محملة بالفحم ، وادعوا أنهم سيسيرونها هم أنفسهم إلى باريس فمعنى ذلك أن صداماً اجتماعياً استعرت ناره في وقت معلوم ثم لم يهدأ بعد ذلك . نعم كانت هناك رأسمالية ما ، ولكن التقاليد ، والعراقل التي لا تحصى - سواء كانت من الحكومة أو من الاتحادات الحرفية - لم تكن تترك له مجالاً كبيراً للحركة .

أما انجلترا فإنها تبدو في ظاهرها أكثر حرية مما كانت في الحقيقة . لم يكن هناك من شيء أسهل على صاحب فندق أو تاجر أو أي وسيط كان من كان أن ينشيء مشروعاً للنقل . كان الفحم الحجري يخضع فقط للمكوس إذا نقل بالبحر ، أما إذا نقل بالطريق النهري أو البري في انجلترا فلم يكن يلقي شيئاً من عراقيل ، بل كانت هناك إمكانية نقله من نهر إلى نهر عن طريق خليج هامبر Humber . وإذا كان الفحم المنقول على هذا النحو يرتفع سعره في أثناء هذه الرحلة فإنما كان ذلك يرجع إلى تكلفة النقل، والعبور من شاطئ إلى شاطئ، ولم تكن هذه التكلفة منخفضة : والنتيجة أن فحم نيوكاسل كان يباع في لندن بخمسة أضعاف ثمنه عند خروجه من المنجم . فإذا نقل من لندن إلى الأقاليم بوسائل نقل أخرى ارتفع سعره مرة أخرى وربما وصل إلى عشرة أضعاف^(١١) . أما هولندا فكانت حرية النقل وسهولته على صفحة شبكة القنوات أكثر وضوحاً . كانت هناك عبارات منتظمة coches عبارة عن سفن صغيرة نسبياً تحمل ٦٠ مسافراً ، وريّانين، ولها حصان واحد^(١٢) يشدها ، وهي سفن منتظمة تقوم من المدن المختلفة ساعة بعد ساعة .

ومنها عبّارات تسير بالليل ، وبها قمرات بالأجر ، ومن الممكن أن يسافر الإنسان مساء فينام في السفينة ويصل في صباح اليوم التالي إلى لاهاي .

النقل

البحري

كان النقل البحري أوسع نطاقاً وأبعد مدى ، كان البحر يعني الثروة . ومع ذلك لم يكن النقل البحري كله في يد رأس المال . كان نشاط النقل البحري متغلغلاً في كل مكان ، في صورة حياة بحرية بسيطة وقوية ، قوامها سفن ، أكثرها عادية بغير سقوف ، تعد بالمئات ، تنقل أي شيء يطلب إليها نقله ، من نابلي إلى ليفورنو أو جنوة ، من كاپ كورسو إلى ليفورنو ، من جزر الكناريا إلى جزر الأنتيل ، من بريتانيا إلى البرتغال ، من لندن إلى دنكرك ؛ واذكر البحارة الذين لا يحصيهم العد الذين يعملون على السفن قرب السواحل الإنجليزية والهولندية ولا يبعدون عنها ؛ أو القوارب الخفيفة التي تتركب الأتهار في منطقة جنوة ومنطقة الجنوب الفرنسي ، والتي ربما أغرت المسافرين المتعجل الذي لا يخشى البحر بالتوغل فيه .

هذا القطاع الذي نشبهه بالدور السفلي من بناء النقل البحري يعتبر امتداداً لقطاع الفلاحين في بناء النقل البري ، ويدخل في إطار نشاط التبادل التجاري المحلي ، فالريف يطل على البحر ، ويلتحم به التحاماً أساسياً . ولك أن تتبع الشريط الساحلي للسويد أو فنلندا أو بلاد البلطيق ، ثم شليزفيج ، وهولشتاين ، والدنمرك ، ثم - في ألمانيا - شواطئ هامبورج إلى خليج دולارت Dollart بمينا ، إمدن Emden الصغير الذي تتصل فيه حلقات نشاط عنيد منوع ، ثم لك أن تتبع بعد ذلك السواحل المتعرجة في النرويج إلى أن تصل على الأقل إلى جزر لوفوتين Lofoten - فستري أمامك بلاداً ريفية لم تصطبغ حتي القرن السادس عشر بصبغة المدينة إلا في حدود ضيقة ، ولو لقيت استثناء فهو استثناء يؤكد القاعدة . كانت كل هذه السواحل تغص بسفن قروية ، يغلب عليها البساطة والتواضع ، تنقل شيئاً من كل شيء : القمح ، الجاودار ، الخشب (ألواح ومراين وعروق وأوتاد ومكونات البراميل) ، والقطران ، والحديد ، والملح ، والتوابل ، والتبغ ، والأقمشة . وعن طريق الفيورد النرويجي قرب أوسلو ، كانت هذه السفن القروية تخرج في قوافل طويلة تحمل بخاصة الخشب المتجه إلى انجلترا أو إلى اسكتلندا أو إلى مينا ، لوبيك القريب ^(٤١٦) .

أما السويد التي احتلت المضائق ، ووضعت يدها على إقليم هالاند على الساحل الغربي الدنمركي إلى أن تم توقيع اتفاقية السلام في برومسييرو في عام ١٦٤٥ ، فقد ورثت ملاحين قرويين نشيطين كانوا ينقلون إلى الخارج حجر البناء والخشب ، ويجلبون شحنات



المباركة بريشة رويسدال Ruysdael. وكانت الحركة كثيفة على الخطوط المائية في هولندا من انهار ونهيرات وقنوات. وكانت الميامة النمطية هي تلك التي يشدها حصان على البر . وكانت هناك عيارات كبيرة ولهاخرة مزودة بكيائن ، وتسير ليلاً . (لاهاي ، مجسمه Marcel Wolf) .

من التينغ، وربما ظلت هذه السفن تنقل في الصيف بين موانيء الترويج وموانيء البلطيق، واكتفت بالمال الذي كسبته ، فبقيت في مياه المضائق الآمنة قبل أن يعصف الجو مع قدوم الشتاء . ولقد لعبت هذه السفن التي عرفت باسم « شوتن » دوراً هاماً في حرب سكانيا التي استمرت من عام ١٦٧٥ إلى عام ١٦٧٩ ، وكانت هي التي نقلت في عام ١٧٠٠ جيش كارل الثاني عشر إلى جزيرة زيلاند المجاورة (١١٧) .

كذلك تدلنا الوثائق المتفرقة على أن الصورة كانت في فنلندة مشابهة لما رأينا في بلدان أوروبا الأخرى . نرى الفلاحين ، والملاحين ، والتجار الصغار يستخدمون المراكب القروية المتواضعة ليببحروا إلى ريثيل ، ثم إلى هيلسنجفورس التي أنشئت في عام ١٥٥٤ : وقد نرى فلاحين من جزيرة ووجن ومن الموانيء القروية عند منصب نهر الأودر يبحرون إلى دانتسيغ : أو نرى سفن نقل متواضعة تحمل من هوبسوم Hobsum في يوتلاند القمح والشحم أو الجامبون الفلاحي إلى أمستردام (١١٨) .

كل هذه الأمثلة ، وكثير غيرها - من بينها بكل تأكيد ما كان يجري في بحر إيجة - توحي إلينا بصورة ملاحية عتيقة ، بناء السفن فيها هم الذين يشحنون السفن ، وهم الذين يبحرون بها ، مضطلعين هكذا بكل المهام والوظائف التي تنضوي عليها المبادلات التجارية عبر البحر .

والصورة في أوروبا الوسيطة واضحة جلية ، نستبينها من مراجعة قوانين بيرجن Bergen التي ترجع إلى عام ١٢٧٤ ، أو قوانين أوليرون Oléron الصادرة في عام ١١٥٢ ، أو شِرْعة أولون Olonne ، فقد كانت السفينة التجارية تبحر أصلاً بطريق المشاركة communiter^(١١٩) . وكانت السفينة ملكاً لمجموعة صغيرة من الحائزين ، ونقرأ في قوانين أوليرون : « والمركب ملك عدد من الشركاء » ، لهم أماكن محددة على متن السفينة ، يشحنون فيها بضائعهم في حينها ؛ وتسمى هذه الطريقة من التعامل ، طريقة تخصيص مكان لكل شريك . وجماعة الملاك هي التي تتخذ قراراً بالرحلة ، ويموعد الإقلاع ، عندما يكون كلٌ قد فرغ من وضع بضاعته في مكانها ، ويتعاونون في هذا العمل ، يستعين الجار جاره ويعينه . فإذا ركبوا السفينة كان على كل منهم نصيبه الذي يؤدي في المناورة والحراسة والشغل ، وكان المالكوف أن يصحب كل واحد منهم غلاماً يعمل بالأجر ، وكانوا يقولون إنه يعيش على ما يقدمه مخدومه إليه من خبز وخمر ، وكان ينوب عنه خاصة في تاذية السخرة ، وكان إذا وصلت السفينة إلى الميناء المقصود تولى عنه العمل فوق السفينة ، حتى يتفرغ سيده لشئون التجارة . وكانت قيادة السفينة تعقد لثلاثة : الربان ، والخلاصي ، والديديان ويتلقون أجورهم من الشركاء جميعاً ، ويتأثرون بأمر رئيس هو واحد من الشركاء يختارونه من بينهم ، وليس هذا الرئيس هو ما عرف فيما بعد باسم رب السفينة بعد الله ، فقد كان واحداً من جماعة ، وكان يشاور رفاقه في الأمر ، ولا ينال من أجر على هذا العمل المؤقت إلا هدايا رمزية هي : قبعة ، وسراويل ، ودنٌ من الخمر . وهكذا كانت السفينة المشحونة جمهورية ، بكل إو جل ما في الكلمة من معنى ، طالما ساد الوفاق بين الشركاء ، وهو ما كان العرف يحض عليه . وكان هذا اللون من المشاركة معروفاً في المناجم قبل أن تدخل إليها السيطرة الرأسمالية . كانت الأمور تجري بين هؤلاء التجار الملاك البحارة دون حساب طويل أو تقسيم : فلم يكن هناك أجر شحن يدفع ، لأن كل واحد منهم قد دفع عنيماً أو في صورة خدمات ؛ أما المصروفات العامة - من قبيل المؤن والتسليح الخ - فقد كانت تدفع من صندوق مشترك كانت له أسماء مختلفة بحسب المنطقة ، فأهل مارسيليا يسمونه الحساب المشترك ، وأهل أولون يسمونه « المحفظة الكبيرة » الخ . والخلاصة أن « الأمور كانت تسوى دون محاسبية » وهذه عبارة واضحة وضوحاً لا ترى فيه عوجاً ولا أمناً أخذناها من كتاب لوي بوآتو Louis-A. Boiteux^(١٢٠) .

JE François Leduc demeurant à Cherbourg
 Maître après Dieu du Navire nommé La Marie Joseph du port
 de Cinquante Tonneaux ou environ, étant de présent à Cherbourg, pour du prendre tems
 qu'il plaira à Dieu envoyer, aller à droite route à Rouen
 reconnou & confesse avoir reçu & chargé dans le bord de mondit Navire, sous le franc-Tillac
 d'ice lui, de vous Messieurs POTEL, Freres de la quantité de Vingt-huit
 Tonneaux Joides de Vin, allant en destination p. P. de Rouen
 sous Compt. & Risques des dits J. Appartendra

le tout sec & bien conditionné & marqué de la marque en marge; lesquelles Marchandises je
 promets & m'oblige porter & conduire dans mondit Navire, sauf les périls & risques de la Mer,
 audit lieu de Rouen & il les délivrer à Messrs de Bourgne & Comp.
 en me payant pour mon Fret, la somme de Vingt Livres par Barreau, pour
 toutes Charges
 avec les avaries selon les Us & Coutumes de la Mer. Et pour ce tenir & accomplir, je m'oblige
 corps & biens avec mondit Navire, Fret & Appareux d'ice lui. En témoignage de vérité, j'ai signé
 trois Connoissemens d'une même teneur, dont l'un accompli, les autres de nulle valeur.
 FAIT à Cherbourg, ce dixième jour de septembre, mil sept cent Sixante,
 Le Vingt sixième jour de l'an François Leduc

بولصة شحن صادرة من ريان سفينة في ميناء شيربور . A. N. 62.AQ 33. ارجع أيضا إلى :
 Dictionnaire de Savary, II, pp. 171-172.

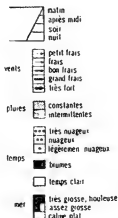
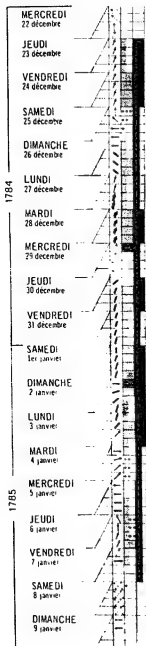
وما نحن أولاً نجد حتى منذ ما قبل القرن السادس عشر أن جسم بعض السفن زاد
 حجمه بلا حدود ، وأصبح من الحال قنياً أن ينهض بينائها وصيانتها وقيادتها الشركاء
 على النحو الذي كان قائماً . وبدلاً من تقسيم السفينة إلى أماكن لكل واحد مكانه الذي يضع
 فيع شحنته ، أصبحت السفينة تقسم إلى أنصبة أو أسهم أو قرايط ، وكان أكثر
 التقسيمات شيوعاً هو التقسيم إلى ٢٤ قيراطاً (ولكن هذه لم تكن قاعدة عامة ، فالوثائق
 تدلنا على سفينة من مارسيليا قسمت بناء على عقد بتاريخ ٥ مارس ١٥٠٧ إلى ١١
 قيراطاً ، وقسم كل قيراط ، فكان هناك نصف قيراط ، وثلاثة أرباع القيراط) وكان
 المساهم يقبض كل سنة نصيبه من الأرباح . ومن البديهي أن المساهم لم يكن يبهر فوق
 السفينة ، وإذا حدثت مشكلات فالسلطة التي يلجأ إليها هي سلطة القاضي ، وهو الذي يحكم
 له بقبض ما نسميه اليوم كوبيون السهم . ولدينا نموذج ممتاز لهذا النظام من نظم الملكية
 تقدمه إلينا سفن الشحن في راجوزة بإيطاليا في القرن السادس عشر ، وكانت حمولاتها
 تقترب من ألف طن ، وربما تجاوزته في أحوال نادرة ، وكان الملاك المساهمون في بعض
 الأحيان يتوزعون على كل الموانئ المسيحية المطلة على البحر المتوسط . وإذا ما وصلت

سفينة الشحن الشراعية في ميناء ، في جنوة أو ليفورنو ، أقبل المساهمون أصحاب القارايط يسعون للحصول على أنصبتهم من الربح ، بالحسنى أو بالتهديد : وكان على القبطان أن يستند في تحديد الأرباح إلى حساباته .

وهذه صورة معبرة عن التطور الذي حدث ، وهي صورة ستتكرر في مجالات النقل البحري في بلاد الشمال الأوروبي ، وفي الأقاليم المتحدة الهولندية وفي إنجلترا والحقيقة أن هذا التطور كان تطوراً مزيجاً بل ثلاثياً .

فمن ناحية نلاحظ في هذا التطور أن العلاقات بين السفينة وأصحاب المال قد تعددت وتضاعفت ، من أصحاب المال نذكر : ملاك الأسهم أو ملاك القارايط - كما كانوا يسمونهم ، ومن أصحاب الثراء الواسع في إنجلترا من كان يمتلك قارايط في ٦٧ سفينة^(٤٥١) ومتعدي التموين الذين كانوا ، مثلهم مثل المتعدين العاملين في مجال صيد البكلاة ، يزودن السفن بالمواد التموينية والالوات بشرط الحصول على ثلث الأرباح أو نسبة يتفق عليها .

ومن ناحية ثانية ينبغي علينا ، وقد علمنا أمر المشاركة التي كانت عملية تجارية خالصة مع اقتسام بنسبة معينة للأرباح والمخاطر أن نستحضر في ذهننا طريقة التسليف الشائعة بضمان السفينة التي عرفت بالتسليف البحري ، تلك الطريقة التي استقلت تدريجياً عن العملية الجارية وعن الرحلة التي تزعم السفينة القيام بها ، لتصبح مضاربة مالية محضة . وهناك ترجمة فرنسية مخطوطة تحمل عنوان « **رقيق التاجر** » Compagnon ordinaire du marchand^(٤٥٢) (كتاب بالإنجليزية صدر في عام ١٦٩٨ ، تشرح بطريقة لذيذة معنى عقد التسليف بضمان السفينة ، تقول إنه تقديم قرض بحري ، وكانوا يسمونه آنذاك **الربا البحري** usura maritima ، وهي عبارة علينا أن نتنبه لها . وكانت أفضل طريقة أمام صاحب المال تتمثل في التسليف بضمان رحلة في مقابل الحصول على ٣٠ أو ٤٠ أو ٥٠ ٪ ، بحسب طول الرحلة ذهاباً وإياباً ، وإذا كانت الرحلة تتجه إلى الهند فإنها كانت تطول إلى ثلاث سنوات أو تزيد . فإذا أنت قدمت قرصاً ، فعليك أن تؤمن على مالك ، وتحدد المقصود بالضبط : رأس المال المقرض ، زائد الفائدة المتفق عليها - وهنا يكون التأمين اللائق المناسب بين ٤,٥ ٪ و ٦ ٪ . فإذا هلكت السفينة في عرض البحر ، أو إذا استولى عليها قرصان استرددت رأس مالك والفائدة المتفق عليها مخصوصاً منها نسبة التأمين . وأنت الرابع عن سعة . ويشرح كتاب « **الرقيق** » : « هناك اليوم أناس على درجة فائقة من الذكاء ، لا يكتفون باعتبار السفينة رهناً ، بل يطلبون أن يقوم تاجر غني بضمان أموالهم . » وقد تكون على درجة أكبر من الذكاء ، والمهارة فتقترض المال المطلوب من هولندية مثلاً حيث تقل الفائدة عن الفائدة في إنجلترا بينطين أو ثلاثة ، وهكذا فانت تحقق ربحاً . إذا سارت الأمور على ما يرام ، نون تستخدم مالك الخاص . والذي حدث هنا هو نقل ممارسات



٢٦ - الخروج من الميناء

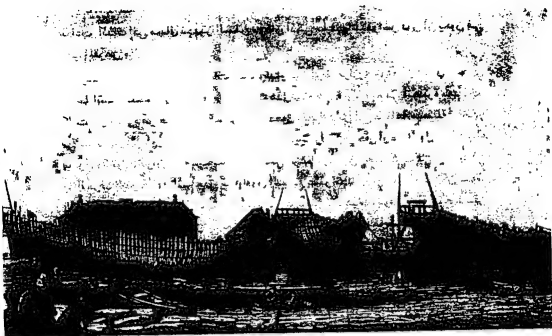
السفينة العربية الفرنسية لا ليفريت L'a Levrette دخلت ميناء قادس يوم الأربعاء ٢٢ ديسمبر من عام ١٧٨٤ ولم تغادره إلا في ٩ يناير لتستأنف رحلتها . وتضمن دفتر أحوالها المسمى « سجل اتجاهات الرياح » على متن السفينة بيانات تتبع لنا أن تتابع تغيرات الأحوال الجوية في هذا الميناء المظلم على المحيط يوماً بيوم . والأسهم تبين اتجاه الرياح ولقوتها . وتعتبر هذه اللوحة دقة بتيمة في مجال اللوحات البيانية . أو رائعة أيدها يد الفنان الماهر جاك برلان . (الأرشيف القومي الفرنسي Archives Nationales, A. N., A. E., B 1,292.

شاعت آنذاك إلى مجال تجهيز السفن ، وكان أذكى ما فيها الإقراض دون أن يكون في جيب المقرض مال .

وثمة تطور أخرحدث في الوقت نفسه وسار في طريق موازية ، وهو أن النقل البحري عندما اتسع انقسم إلى أفرع متنوعة . حدث هذا في هولندا أولاً ، ثم في إنجلترا بعد ذلك . كانت أول صورة من صور هذا التطور هي : تحول بناء السفن إلى صناعة مستقلة . فظهر في ساردام وروتردام (١٥٣) أصحاب أعمال مستقلون تلقوا من التجار أو من الدول طلبات بناء سفن ، وكانوا قادرين على تنفيذها بسرعة على الرغم من طرق العمل كانت في نصفها في يد الحرف اليدوية . بل إننا حتى في القرن السابع عشر نجد أن أمستردام لم تكن سوقاً للسفن الجديدة أو التي يطلب بناؤها فحسب ، بل أصبحت كذلك سوقاً هائلة لبيع السفن المستعملة . أضف إلى ذلك أن السماسرة تخصصوا في أعمال النقل ، فكانوا يعملون على جلب البضائع للمشتغلين بالشحن ، أو جلب المشتغلين بالشحن إلى حيث تكون البضائع . كذلك ظهر متخصصون في التأمين ، لم يكونوا كما كانت الحال في الماضي تجاراً يمارسون أعمالاً من بينها التأمين ، بل كانوا يعملون في التأمين أساساً . وانتشر التأمين ، على الرغم من أن أرباب الشحن والنقل والتجار لم يكونوا جميعاً يلجؤون إليه بالضرورة . هكذا كان الوضع في إنجلترا أيضاً ، حيث بدأ نشاط شركة اللويدز في التأمين بدايته الصاعدة إلى الثراء ، كما نعلم جميعاً .

لا مرا ، في أن قطاع النقل البحري برحلاته الطويلة قد شهد في القرن السابع عشر ، وبخاصة في القرن الثامن عشر ، تعبئة رؤوس الأموال والأعمال . كان رجال المال ومتعهدو التطعيم [على الرغم من أن كلمة armateur أي متعهد التطعيم لم تظهر إلا نادراً] لا غنى عنهم بالنسبة للتطعيم والتجهيز والرحلات الدائرية الطويلة التي تستمر لبضع سنوات . حتى الدولة تدخلت هنا بإلحاح ، وهذا موقف ليس بالجديد في حد ذاته ، فقد كانت هناك سفن مجدافية كثيرة المجاديف سميت galere da mercato في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، كان مجلس الرئاسة السنيوريا في البندقية يبتئها ويضعها تحت تصرف التجار الكبار ليقوموا برحلات تجارية كبيرة ؛ كذلك كانت السفن البرتغالية العملاقة التي عرفت باسم الكراكات كانت ملكاً لملك لشبونة؛ من هذا القبيل أيضاً السفن الكبيرة التي سيرتها شركات الهند (وسأعود إلى الحديث عنها) كانت رأسمالية - إذا صح التعبير - وكانت في الوقت نفسه ملك الدولة .

ولكننا للأسف لا نعرف جيداً تفصيلات هذا التطعيم ، ولا نعرف المصدر - الذي لا شك في أنه كان متعدد الروافد - الذي جاءت منه رؤوس الأموال التي كانت تموله . ولهذا فقد اهتمنا ببعض الحالات التي عرضت لنا ، وتوفرت لدينا وثائقها ، فنحن لم نخترها ، ولو كنا



ترسانة بحرية في أمستردام
رسم بالخطوط يحمض التيتريك ، من عمل الفنان باككون (١٦٣١-١٧٠٨)
المتحف القومي .

اخترناها من بين حالات عديدة ، لبدا الاختيار سيئاً ، لأنها حالات فشل ، والحقيقة إذن أننا لم نخترها هي بالذات دون غيرها ، ولكن المؤرخ مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوثائق التي تتاح له ، أضف إلى ذلك أن الرحلات التي تُمنى بالفشل وتتبعها قضايا تترك من الأثر أكثر مما تترك الرحلات الناجحة الرابعة .

في ديسمبر من عام ١٧٨٧ كان اثنان من رجال المال الباريسيين لا يزالان يجهلان النهاية التي يمكن أن تنتهي إليها قضية كارتات Carnate ، وهي سفينة قام السادة بيرار وأخوتهم وشركاؤهم Bérard Frères et Cie في لوريان Lorient بتطبيقها وتجهيزها في عام ١٧٧٦ ، أي قبل ١٢ سنة ، بهدف القيام برحلة إلى جزر فرنسا [ماوريشيوس] وبوربون [لونيون] ، ثم إلى بونديشيري ، ثم مدراس ، ثم الصين . وكان الرجلان قد قدما قرضاً بحرياً بـ ١٨٠٠٠ جنيه ليغر بغاذة قدرها ٢٨ ٪ من الأرباح

البحرية، لمدة ٢٠ شهراً . وكانا من الحذر بحيث أمّتا على أموالهما لدى أصدقاء في لندن .
والذي حدث أن السفينة كارنات لم تصل إلى الصين قط . كانت السفينة قد تعرضت لعطب
عند المرور برأس الرجاء الصالح ، ثم أصلحت ، وأبحرت إلى جزيرة فرنسا ، وإلى
بونديشيري حيث أصيبت بالعطب من جديد . ولكنها أبحرت رغباً عن ذلك من بونديشيري ،
وتبعت مسار نهر الكنج إلى شاندرناجور ، وجرى إصلاح العطب ، وبقيت في وقت الرياح
الموسمية الشتوية هناك من ٢٥ سبتمبر إلى ٣٠ ديسمبر ١٧٧٧ . ولما كانت قد أخذت حمولة
من البنغال فقد عادت إلى بونديشيري ، ومنها يممت شطر أوروبا وفي الطريق طلع عليها
القراصنة الإنجليز واستولوا عليها عند سواحل إسبانيا في أكتوبر من عام ١٧٧٨ . وكان
المفروض أن يدفع المؤمنون اللندنيون ، أسوة بما كان يحدث دائماً ، ولكن المحامين الذين
ترافعوا عن المؤمنین أمام المحكمة العليا في لندن دفعوا بأن السفينة كارنات قد خرجت عن
مسارها بمحض إرادتها بعد أن بلغت جزيرة فرنسا ، وكسبا القضية . وكان على رجليّ
المال أن يرجعا على المطفئين ، فإذا كانت السفينة قد حادت عن مسارها ، فالمسئولية تقع
على عاتقهم . وبدأت قضية جديدة (١٥٤) .

والقضية الثانية ، هي قضية إفلاس بيت هاريلوس ومينكنهاوزر وشركائهما
Harelos, Menkenhauser et Cie في نانت Nantes في عام ١٧٧١ ، وهي قضية لم
تكن في عام ١٧٨٨ قد سويت بعد . كان من بين الدائنين رجل يدعى فيلهيلم ، وصف بأنه
أجنبي ، ولا نعرف شيئاً آخر عنه ، شارك بنصيب قدره ٦٤/٩ ، قيمته حوالي ٦١٣٠٠ جنيه
ليتر ، على خمس سفن من سفن متعهدي التطعيم ، وكانت آنذاك في البحر . وحدث عند نظر
القضية ما يحدث في مثل هذه القضايا ، إذ قسم الدائنون إلى فئتين ، فئة لها الأولوية ، وفئة
من الدرجة الثانية . ووجد المحامون من الحجج ما دعم وضع فيلهيلم في الفئة الثانية ،
وهذا ما قرره مجلس التجارة في ٢٥ سبتمبر من عام ١٧٨٨ ، ناقضاً بذلك حكم محكمة
بريتانيا في ١٣ أغسطس ١٧٨٣ . وأغلب الظن أن فيلهيلم لم يسترد ماله . ولا علم لنا إذا
كان قد أمن عليه ، ورجع على المؤمنین . والدرس الذي نخرج به من هذه القصة أن الإنسان
يمكنه أن يخسر القضية حتى إذا كان يمسك بكل الخيوط في يديه ، إذا واجه محامين
يدافعون في صلابة لا تلين عن منطق حججهم . وأعترف أنني تصورتهم وهم يصولون
ويجولون في المحكمة وتمتعت بالاستماع إلى مرافعاتهم في مختلتي .

ولكن الإقراض البحري الذي يطلق عليه بالفرنسية مصطلح مقابله الحرفي « المغامرة
الكبيرة prêt à la grosse aventure » ، حتى إذا غُطي بالتأمين ، يظل عرضة للمخاطرة ،
ولكنها مخاطرة محدودة ، ولكنه يستحق السعي . فالفائدة التي يحققها كبيرة عندما تكون
الرحلة بعيدة ذات استثمارات ضخمة ، ومدد طويلة ، وأرباح عالية . فلا غرابة في أن نجد

الإقراض البحري ، وهو عملية معقدة من نوع المضاربة لا يسعى صاحبها فيها إلى تحقيق الربح من وراء النقل بقدر ما يسعى إلى تحقيق الربح من وراء التجارة ، تمثل الوجهة الوحيدة التي توجهها رأس المال الكبير في قطاع النقل البحري . أما أعمال النقل العادية إلى مسافات قريبة ، أو على مسارات كانت تبدو في عصر الملك القديس لويس طويلة طولاً مفرطاً ثم أصبحت بمرور الوقت عادية مألوفة ، هذه الأعمال تركها رأس المال حرة لصغار الأرضيين . وكانت المنافسة تلعب دورها فتتهبط بتكلفة النقل لصالح التاجر ، وهذا الوضع يماثل تمام المائلة الوضع في مجال النقل البري .

وهكذا نجد في عام ١٧٢٥ سفناً إنجليزية صغيرة ترتمي بكل ما في الكلمة من معنى على نشاط النقل المتاح في أمستردام وفي غير أمستردام من المرافئ الهولندية^(١٥٦) ، وتعرض خدماتها واستعدادها للقيام برحلات تصل حتى البحر المتوسط ، بأسعار أقل بكثير من الأسعار الجارية ، مما أوقف حال السفن التي كان حتى ذلك الحين تعمل على هذه المسارات ، وكانت سفناً فرنسية وهولندية عالية الحمولة ، كثيرة العمالة ، مزودة بمدفع تحمي به نفسها عند اللزمات إذا خرج عليها قراصنة من البربر . وقدم هذا دليلاً عملياً آخر على أن السفن الضخمة لم تنتصر في معركتها ضد السفن ذات الحمولات المتواضعة . بل لقد ثبت أن العكس هو الأقرب إلى الترجيح في مجال عمل يبدو هامش الربح فيه ، إذا أتبع لنا أن نحسبه ، محدوداً . وفي هذا المقام كتب إلى مؤرخ بلجيكي هو برولي W. Bruzel يقول : « تبين حسابات ثلاث عشرة رحلة قامت بها السفن الهولندية في السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر ، وكانت في أغلبها من شبه الجزيرة الإيبيرية إلى بلدان البلطيق علوة على رحلة من إلى جنوة وليغورنو أن الربح الكلي الصافي كان حول ٦٪ . كانت هناك رحلات بطبيعة الحال تدر ربحاً أعلى ، ولكن كانت هناك أيضاً رحلات تنتهي بمتعهد التطبيق إلى تفصيل الحسابات بالخسارة ، ومن الرحلات ما تساوت فيها الخسائر والأرباح . » ومن هنا نفهم سبب فشل المحاولة التي جرت في أمستردام في عام ١٦٢٩ وفي عام ١٦٣٤ لإنشاء شركة تحتكر التأمين البحري . فقد تصدى التجار للمشروع ، واحتجوا بحجج منها أن نسب التأمين المقترحة تزيد على نسب الأرباح المتوقعة ، فإن لم تزد عليها فهي تلتهم منها جانباً هائلاً يفوق المالكوف . كان هذا هو بطبيعة الحال الوضع في مطلع القرن السابع عشر . وترتب على هذا الوضع ما رأيناه من وجود كم ضخم من السفن الصغيرة يشغلها صغار المقاولين ، أو ما انتهت إليه الحال من أن السفينة كان يمتلكها مالك واحد . ولم تكن تقسم إلى أنصبة على مشاركين . تنطبق هذه الملاحظات على الغالبية الغالبة من السفن الهولندية التي كانت تتعامل مع بلدان البلطيق ، أو التي كانت تدخل في الدور (بالهولندية beurt) وكان هذا يعني قيامها ، بحسب دورها في قائمة السفن ، برحلات إلى الموانئ القريبة وهي

روان، سان فاليري، لندن، هامبورج، بريمن. وهذا أيضا هو السبب في أن الغالبية
الغالبية من السفن في هامبورج في القرن الثامن عشر كانت تنتهج هذا النهج .

حقائق بالحساب :

رأس المال والعمل

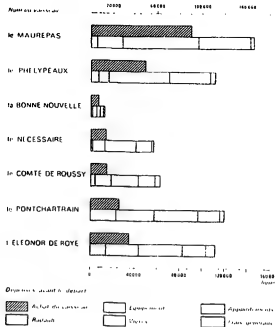
ينبغي علينا ، إذا أردنا أن تكون حساباتنا دقيقة في هذا المجال أن نفعل ما فعلناه
إزاء النشاط الصناعي ، فنرسم على نحو تخطيطي نموذجاً محاسبياً : ورسم النموذج
يعني استبعاد كل ما هو إضافي ، طاري ، لانمطي . وإذا نحن نظرنا إلى الملاحه القديمة
وجدناها تعج بالمتغيرات الإضافية والطارئة ، ووجدناها تدخل بصورة هائلة في حساب
العائد ، وهكذا فهي تهز أركان القاعدة إذا كانت هناك قاعدة أصلاً وتغميها فلا تتركها
الأبصار . كان عنوان **الحظ في البحر** يشمل قائمة من الكوارث العديدة التي لا يحصيها
العد ، منها الحرب ، القرصنة ، الانتقام ، المصادرة ، الملاحقة ، الحبس : وضم إليها
نزوات الريح التي تارة توقف السفينة وتلزمها الموانئ وتغرض عليها التعطل والبطالة ،
وتارة تدفع بها إلى بعيد : وأضف إليها العوار من تسرب الماء ، إلى تحطم الصاري ، إلى
تكسر الدفة : وزد عليها الغرق قرب الساحل أو في أعالي البحار عندما تكون السفينة
محملة بالبضائع أو خالية : والعواصف التي تضطر الملاح إلى تخفيف الشحنة بقذفها في
اليم : ولا ننس الحريق الذي يحيل السفينة إلى شعلة متأنجة حتي إن خشبها يستعر تحت
خط الطفو . بل إن الكارثة يمكن أن تلم بالسفينة وهي على وشك دخول المرفأ الذي تبتغيه :
وما أكثر سفن كاريرا دي إندياس [خط أمريكا] التي ابتلعته المياه وهي وترنطم بالتقاصير
الرملية في سان لوكار دي باراميدا على بعد ساعات قليلة من مياه إشبيلية الرائقة ! وإذا
كتب مؤرخ وهو يتحدث عن السفن إنها صنعت لتعيش عشرين أو خمساً وعشرين سنة ، فهو
يتحدث عن الحد الأقصى الذي يرجوه لها إذا واتها **الحظ** .

ولهذا فإن طريقة اتخاذ نموذج تخطيطي ننطلق منه لا تصلح في هذا المجال ، وتفرض
علينا الحكمة أن نأخذ بحالات ملموسة وأن نتتبع مسار السفن طوال عمرها ، والمشكلة هنا
أن الحسابات كما تمسكها الدفاتر لا تهتم بحساب العائد الذي تحققه السفينة على المدى
الطويل ، وإنما نراها في صورة ميزانيات لرحلات ذهاب وعودة ، ولا نجدنا واضحة في أمر
توزيع المصروفات على بنود . وإن كانت الحسابات التي وجدنا عن رحلة سبع سفن خرجت
من ميناء سان مالو^(٤٧) في عام ١٧٠٦ متجهة إلى ساحل المحيط الهادي تعطينا مؤشرات
لها قيمتها ودلائها . لنأخذ واحدة منها وهي السفينة موريبا Maurepas على سبيل المثال
كانت المبالغ التي أنفقت في البداية ، ما كانوا يسمونه *la mise-hors* ، أو قل رأس المال

المستثمر، ٢١٥ ٢٢٥ جنيه ليفر تقريباً ، والمبالغ التي أنفقت في أثناء رحلة الذهب ١٧١٠ هـ ، والمبالغ التي أنفقت في رحلة العودة ٨٩٢٨٦ : أي أن الإنفاق الكلي كان ٢٧٦٤١١ جنيه ليفر . وإذا نحن قسمنا هذا المبلغ الكلي إلى يندين : رأس المال الثابت (شراء السفينة، تصليحات، تجهيزات ، نفقات نشوية - والنفقات النثرية قليلة جداً) ، رأس المال الجاري (المؤن وأجور الطاقم) نصل إلى الحسبة التالية : رأس المال الجاري مقداره ٢٥١٢٣٦ جنيه ، مقابل رأسمال ثابت قدره ١٢٥١٧٥ جنيه ليفر . ونرى في اللوحة البيانية رقم ٢٧ هذين اليندين بالنسبة للسفن الست الأخرى ، وهي في مدلولها مماثلة . ونذكر ، دون أن نبالغ في تقدير المصادفة ، أن الحسابات التي وصلت إلينا في صورة دقيقة عن سفينة يابانية يمتد شط الصين في عام ١٤٦٥^(٤٥٨) في رحلة تجارية طويلة ، تحمل نفس المعنى . بلغ ثمن بدن المركب وتجهيزاتها ٤٠٠ كوانتون ؛ وأنفق على طعام الطاقم طوال الإثني عشر شهراً المتوقعة للرحلة ٢٤٠ ، وعلى الأجور ٤٩٠ ، ومعنى هذا أن العلاقة بين رأس المال الثابت ورأس المال الجاري هي ١ : ٢ .

كانت الصورة حتى القرن الثامن عشر، سواء كان الأمر يتعلق بسفينة أو يتعلق بمصنع، تبين أن المصروفات في بند رأس المال الجاري تتجاوز مبلغ رأس المال الثابت تجاوزاً بعيداً . ويكفي أن ننصوّر طول المسارات وما يترتب عليها - من بطء دوران النقود ، ويطء رأس المال المستثمر ، وشهور عديدة من الأجور ومن الإنفاق على الطاقم - لكي نصل إلى هذه النتيجة المنطقية . ولكن الذي حدث في المصانع فيما يتعلق بنسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال الجاري في القرن الثامن عشر حدث أيضاً في مجال النقل البحري ، فتغيرت النسبة تغيراً جذرياً . ويمكننا أن نتناول النصف الثاني من القرن الثامن عشر ونستشهد بالحسابات الكاملة لرحلات قامت بها ثلاث سفن من نانت ، هذه السفن هي دو نوتون Deux Nottons وقامت برحلتها في عام ١٧٦٤ ، والثانية هي مرجريت وخرجت إلى رحلتها في عام ١٧٧٦ متجهة إلى سانتو دومينجو ، والثالثة هي بايبي دي سوفرين Bailli de Suffren التي قامت بالرحلة إلى جزر الأنتيل في عام ١٧٨٧ . وتبين حسابات هذه الرحلات أن نسبة رأس المال الجاري إلى رأس المال الثابت كانت على التوالي : ٤٧٧٨١ جنيه ليفر إلى ١١١٥١٧ : ٤٦١٩٤ إلى ١١٥٥٧٤ : ٢٨٠٩٥ إلى ٦٩٨٢٧ . وعلمنا أن نذكر أن هذه الرحلات أقصر من رحلة السفن التي خرجت من سان مالو إلى سواحل بيرو^(٤٥٩) . النسبة في الحالات الثلاث هي : رأس المال الثابت = ضعف رأس المال الجاري . ومعنى هذا أن الوضع الذي دلتنا عليه أرقام عام ١٧٠٦ قد انقلب إلى العكس .

هذه الدراسات ناقصة أشد النقص ، وقاصرة أشد القصور ، ولا يمكن أن تعتبر حلاً للمشكلة . ولكن المشكلة طُرِحَتْ وأصبح الاتجاه واضحاً : وهو أن رأس المال الثابت تضخم



٢٧ - رأس المال الثابت ورأس المال الجاري من واقع حسابات السفن السبع .

أبحرت هذه السفن من فرنسا إلى بحر الجنوب ، فلما عادت إلى فرنسا حول عام ١٧٠٧ عملت حساباتها ، كانت أعلى المصروفات من تصيب المون والأجور ، ومعنى هذا أن رأس المال الجاري كان يلعب الأنوار الأولى . اعتمدنا على وثائق الأرشيف القومي A. N. Colonies F2 A, 16 واللوحة البيانية من رسم الأنسة جانين فيلدريكوال Jeannine Field-Recural . نجد في اللوحة على اليسار أسماء السفن؛ أما البيانات فتشمل على التوالي : شراء السفينة ، الإصلاحات ، التجهيزات ، المون ، الأجور ، النثرجات .

تَضَخُّماً شديداً ، ولم يعد الإنسان هو الفصل الأول في كتاب الإنفاق ، بل كان الفصل الأول هو: الآلة المسيرة ، فالسفينية تعتبر آلة . وإذا أجريت الدراسات وأثبتت أن هذه الفكرة ، التي لم يرق الدليل الكافي عليها لأن ، صحيحة ، ودعمتها بالأسانيد ، فستكون لها نتائج كبيرة . فسيكون من الممكن تقريبها من ملحوظات سبق إليها ر . ديفيس ، وبوجلاس نورث ، وجاري ولتن الذين تبينوا أن هناك فيما يتصل بالنقل عبر اشمال لمحيط الأطلسي تقدماً في الإنتاجية قدره ٥٠٪ في الفترة من عام ١٦٧٥ إلى عام ١٧٧٥ ، أي ٠,٨ ٪ في السنة (١٦٠) . ولكن إن لم تعود بالضبط النسبة الجديدة بين رأس المال الثابت ورأس المال

الجاري؟ ما من شك في أنه حدث تعقيد متزايد في بناء السفن ، مثل مضاعفة حجم بدن المركب المكسو بالآواح من النحاس ، كما حدث ازدياد في أسعار السفن . ولكن تقييم ازدياد أسعار السفن يتطلب مقارنته بارتفاع الأسعار عامة في القرن الثامن عشر ، كما يتطلب أن نعرف ما إذا كان عمر بدن السفينة قد تغير أو لم يتغير ، وما إذا كان قد أثر على معدل استهلاك المادة . ومن ناحية حدث انخفاض نسبي في أجور الطاقم ، وفي سعر ونوعية الطعام على متن السفن . كذلك حدث انخفاض في عدد أفراد الطاقم بالنسبة إلى سعة السفينة مقدرة بالطن ، وربما حدث في الوقت نفسه تأهيل أفضل لأفراد الطاقم الرئيسيين (القبطان - الضباط - ريس الدفة - كاتب الحسابات) والبشارة الذين كانوا في مطلع القرن الثامن عشر من بروليتاريا الأنغار الكادحين الذين لم يتعلموا شيئاً ذا بال من أساسيات الحرفة . وأخيراً : ما هي الحقائق التي تكمن وراء التراجع الواضح في نظام التجنيد الإجباري الذي كان أساساً قاصراً على تجنيد أفراد البحرية العسكرية ، ولكنه يشهد على الوضع العام لكل البحارة؟ كل هذه أسئلة مطروحة ، مازالت بغير أجوبة مرضية .

ومن البديهي أن تكون إنتاجية السفينة مرتبطة بحجم الشحنات وقيمتها ومصيرها . فنحن لم نحسب إلى الآن إلا أسعار النقل . وإذا كان مالك السفينة محترفاً للنقل فحسب فإن المشكلة تتمثل بالنسبة إليه في تحديد ما يطلبه من أسعار للنقل متناسبة مع النفقات حتى يحقق في النهاية ربحاً . وهذا هو الأسلوب الذي اتبعته في القرن السادس عشر سفن الشحن الشراعية الكبيرة في ميناء راجوزة ، وكانت رحلاتها أساساً رحلات قصيرة . بل هذا هو الأسلوب الذي اتبعته في البحر المتوسط وغيره مئات بل آلاف السفن ذات السعة الصغيرة أو المتوسطة . وكان العمل عليها حرفة صعبة ، معرضة للمخاطر ، لا تعطي من عائد إلا الشيء المتوسط أو القليل . ونلاحظ في الحالات التي درسنا حساباتها أن موضوع تأجير السفينة لم يكن مطروحاً على الإطلاق . إنما كان التجار يقومون بتطبيق وتجهيز السفينة ليشحنوا عليها بضائعهم ، وكانت السفينة تدخل على هذا النحو كجزء في عملية تجارية تتجاوزها أو لنقل تحيط بها . والحقيقة التي سنعود إلى تأكيدها أنه في حالة التجارة البعيدة تبين مخاطر الرحلة وتكاليفها بالقياس إلى قيمة الشحنات المنقولة أن النقل لم يكن من الممكن أن يكون مجرد حرفة تقوم على تأجير السفن وتحقق عائداً مجزياً . ولهذا كان المأكوف أن تتم عملية النقل في إطار عملية التجارة التي تدخل فيها دخول الجزء في الكل ، فتكون عنصراً من بين عناصر متعددة تتناول النفقات والمخاطر .

حساب ختامي

نتيجته سلبية

يمكننا أن نلخص هذا الباب الثالث من كتابنا بكلمات قليلة . كان هدفنا الأول فيه وصف قطاعات الإنتاج لكي نتبين الخطوات التي خطتها الرأسمالية في هذا المجال الذي لم تستقر فيه إلا نصفاً عندما نزلت إليه . والظاهرة التي تطالعنا واضحة كل الوضوح تتمثل في أن الحساب الختامي للرأسمالية في مرحلة الصناعة المبكرة كان سلبياً أكثر منه إيجابياً .

فإذا غضضنا الطرف عن بعض الاستثناءات وجدنا أن الرأسمالي ، وكان المقصود بالرأسمالي في ذلك الوقت « التاجر الكبير » صاحب الأنشطة المتعددة المتداخلة ، لم يدخل دخولاً صريحاً إلى مجال الإنتاج . فهو لم يكن قط صاحب أطياف تفوص قدماء في الطين: وإذا صح أنه كان يحصل من الأرض على عائد ، فإن اهتماماته وأرباحه الحقيقية كانت في مجال آخر . كذلك لم يكن معلم ورشة عاكفاً على حرفته ، ولا متعهد نقل . فإذا امتلك واحد من رجال الأعمال هؤلاء سفينة أو أجزاء من سفينة ، أو إذا هيمن على نظام للتشغيل في البيوت ، فإنما كان يقوم بهذا من منظور هويته الحقيقية : فقد كان رجل سوق وبورصة وشبكات اتصال وسلاسل تجارية طويلة . أو من منظور التوزيع الذي كان آنذاك هو قطاع الربح الحقيقي .

وقد نوهنا بال بيليه الذين كانوا يمتلكون سفينة ، ولكن هؤلاء التجار من أبناء بوربو الذين كانوا منعسین انغماساً شديداً في تجارة الأنتيل، لم يكونوا يعتبرون سفينتهم وسيلة للتوفير في نفقات النقل ، إلا على نحو ثانوي جداً . فمن يمتلك سفينة يستطيع أن يختار يوم قيامها ، وأن يحدد يوم الوصول الملائم ، وربما استطاع أن يصل وحده ويحقق بذلك منافع المحظوظين . ثم إنه يجد في شخص القبطان وكيلاً عنه ينجز هذه أو تلك المهمة ، أو يتصرف بالتصرف الواجب لتتفق مع الظروف المحلية . إن من يمتلك سفينة يجمع في قبضته كل الفرص التجارية . من هذا القبيل التجار الذين اشتروا في عام ١٧٠٦ سفناً في سان مالو وطعموها وجهزوها ، كما ذكرنا ، هؤلاء التجار كانوا يهتمون أولاً وقبل كل شيء ، آخر بالبضائع التي شحنوها في السفن ، وجهزوها إلى سواحل شيلي وبيرو ، واهتموا بشحنات البضائع التي ستعود محملة بها . هذه العملية المحفوفة بالمخاطر ، التي قاموا بها في زمن الحرب ، والتي كانت تتطلب الكتمان وتعد بأرباح عالية جداً ، تحققت بالفعل - هذه العملية كانت تتطلب أن يكون القائم بها هو سيد السفينة . وهكذا يتضح أن النقل كان في المقام الثاني في إطار سلسلة من العمليات التي تتجاوزها . ومن هذا القبيل أيضاً ما حدث

في أعقاب موت كولبير عندما قام كبار تجار الخربوات في باريس ، وكانوا من أصحاب الثراء الواسع، باستثمار أموالهم في مصانع النسيج، هؤلاء التجار لم يقدموا على هذا العمل إلا ليحصلوا أولاً وقبل كل شيء، آخر على امتياز بيع الأقمشة النعجة في فرنسا وخارج فرنسا، وعندما نازعهم منازعون في هذه الامتيازات تصدوا لهم بكل قوة (١٦٩).

والخلاصة أن تدخل الرأسمالية في مجالات خارج مجالها لا يستند إلى أسباب تبرره في حد ذاتها إلا فيما عر ونذر. الرأسمالية لا تدخل مجال الإنتاج إلا إذا دفعتها الضرورة أو اجتذبتها الأرباح التجارية. ولن تغزو الرأسمالية قطاعات الإنتاج إلا في وقت الثورة الصناعية، بعد أن غيرت الآلات ظروف الإنتاج تغييراً جعل الصناعة قطاعاً امتد به الربح. وسيؤدي هذا بالرأسمالية نفسها إلى التحور العميق، والتعاظم. ولكن الرأسمالية لن تتنازل عن مسلكها الذي يتوافق مع نبذبات الحركة الاقتصادية، لأن اختيارات أخرى، غير الصناعة، ستعرض لها على مر السنين، إبان القرنين التاسع عشر والعشرين. ولن تكون الرأسمالية في عصر الصناعة مرتبطة بالإنتاج الصناعي نون ما سواه، بل ستكون بعيدة كل البعد عن ذلك.

الباب الرابع

الرأسمالية في عالمها

إنما تكون الرأسمالية في عالمها وفي بيتها عندما تعمل في دائرة التداول والدوران والتصرف والتوزيع، ولكنها مع ذلك لا تشغل تلك الدائرة كلها وحدها، بل تشغل من هذه الدائرة الموضع الذي يكون التبادل فيه نشيطاً قوياً، في هذا الموضع بالذات تقيم الرأسمالية عادة خطوط اتصالاتها، ومراكز نشاطها المفضلة. والرأسمالية لا تهتم إلا قليلاً بالمبادلات التقليدية، باقتصاد السوق القصير المحدود. حتى في أكثر شرائح هذا المجال تقدماً نجد أن هناك طائفة من المهام تتولاها الرأسمالية، ونجد طائفة ثانية تقتسمها مع آخرين، ونجد طائفة ثالثة من المهام تبتعد الرأسمالية عنها، ولا تحفل بها على الإطلاق. هكذا تختار الرأسمالية، والنولة في أثناء هذا الاختيار تتعاون معها تارة، وتارة تشاكسها، فتكون المشاكس الوحيد الذي يستطيع في بعض الأحيان أن يحل محلها، أو ينحيها جانباً، أو يفرض عليها دوراً ما كانت لتتمناه.

ونلاحظ أن التاجر الكبير يتخلص يوماً بعد يوم، وبون ما صعوبة، من بعض المهام يلقي بها إلى أصحاب الدكاكين وتجار القطاعي، منها ما يتصل بالجمع والتخزين والبيع بالقطاعي، ومنها ما يتصل بالتوريدات العادية للأسواق، وكلها عمليات صغيرة، أو عمليات تحكمها على نحو مفرط إجراءات روتين ورقابة قديمة جامدة لا تدع للإنسان الكثير من حرية المناورة.

فالرأسمالية تقع هكذا في داخل «إطار كلي»، إطار نراه دائماً أكبر منها، يحملها ويرفعها فوق حركتها هي، فهي تحتل موقعاً عالياً فوق قمة مجتمع التجار. وربما كان هذا الموقع العالي فوق قمة مجتمع التجار هو حقيقة الرأسمالية الكبرى بالنظر إلى ما يتيح من احتكار مشروع أو فعلي ومن التلاعب بالأسعار. وأياً كان الأمر فإننا نرى من الصواب أن نطل بعين الملاحظة من منظور هذه القمة لنحيط بالصورة العريضة التي يتناولها هذا الفصل من الكتاب، هكذا نفترب من فهم مسارها المنطقي.



صاحب المال والتجارة في البلاد الأجنبية. رسم بالمطر يرجع إلى عام ١٦٦٨.

على قمة

مجتمع التجار

في كل مكان تتطور فيه الحياة التجارية متقدمة نحو العصرية نجدها تأخذ بنفسيها العمل، وما زال تأخذ به وتتحرر، حتى تصبح فريسة لتقسيم شديد للعمل، ولا يرجع السبب في ذلك أن تقسيم العمل هو في حد ذاته قوة، وإنما يرجع إلى اتساع السوق اتساعاً متزايداً، وازدياد حجم التبادل، هما اللذان يحركان تقسيم العمل ويضيفان عليه سماته وأبعاده، كما تبين آدم سميث. ثم هناك المحرك الأول والأساسي وهو تدفق تيار الحياة الاقتصادية، هو الذي يؤثر البعض ويعطيهم أكثر ما في التقدم من قوة وحيوية، تاركاً للآخرين المهام الثانوية، وهو الذي يتجه إلى خلق ألوان من التباين الشديدة في وسط الحياة التجارية.

درجات

التجار

ليس هناك بلد، كائناً من كان، في أي عصر من العصور كان فيه التجار على مستوى واحد وحيد، متساويين فيما بينهم كل التساوي. وإذا رجعنا إلى الوراء، وجدنا قانون القوط الغربيين Lex Visigotorum يميز تجار ما وراء البحار^(١) وينظر إليهم نظره إلى طائفة من التجار على حدة، فهم تجار من بلاد وراء البحار يتاجرون في طرف الشرق - لا شك في أنهم كانوا من السوريين Syri الذين كانوا موجودين في الغرب منذ أواخر الإمبراطورية الرومانية.

وبرزت سمات التباين، وأخذت تزداد وضوحاً بعد الصحوة الاقتصادية في القرن الحادي عشر. فهذه هي المدن الإيطالية، منذ أن عادت إلى تجارة الشرق، تشهد رسوخ طبقة من كبار التجار، ما لبثوا أن أصبحوا سادة بين وجهاء المدن. وتزايدت الهيكلية الطبقة بين التجار مع تزايد الازدهار في القرون التالية. والأرجح أن رجال المال كانوا على قمة هذا التطور. فإذا حان موعد إقامة الأسواق الموسمية في فرنسا، دفع إليها سادة سينا بطائفة عرفوا باسم **الماجنا تالولا** أي المائدة العظمى، جماعة كبيرة من كبار رجال المال - أطلق عليهم ماريو كيودانو اسم «آل روتشيلد القرن الثاني عشر» في كتابه عنهم^(٢). وقام ما فعلته إيطاليا مقام المثل احتذته بلدان أوروبا كلها. يمكننا أن نرى في فرنسا حركة التجار الكبار واضحة للعيان في القرن الثالث عشر، في بايون، بوردو، لاروشيل، نانت، روان أما في باريس فكان آل أروند، وآل بويان، وآل باربيت، وآل بي دوا، وآل پاسي، وآل دوربون معروفين كتجار كبار جاءت أسماؤهم في كتاب الضرائب في عام

١٢٩٢، وكان جيوم بوربون أكبر دافعي الضرائب في باريس^(٣). فإذا انتقلنا إلى ألمانيا وجدنا فريدريش لوتجه^(٤) يحدّثنا عن أن التفرقة ظهرت منذ القرن الرابع عشر بين تجار القطاعي وتجار الجملة على أساس طول ازدياد طول مسافة التعامل التجاري، وضرورة التعامل بعمليات مختلفة، وتقسيم المهام (معاون، وكيل، تاجر) والمحاسبة التي فرضت الالتجاء يومياً إلى الائتمان. كان التاجر المهم حتى ذلك الوقت قد احتفظ بدكانه الذي يمارس فيه تجارة القطاعي؛ وكان يعيش على مستوى خدمه وصبيانته، كما يعيش المعلم الحرفي مع عماله. وعندما بدأ الانفصال بين تجار الجملة وتجار القطاعي، لم يتم على نحو كامل بين عشية وضحاها، بل اتخذ في البداية بلا شك صورة ناقصة: ظلت باقية لوقت طويل، وفي كل مكان على نحو أو آخر، حتى في فلورنسة، بل وفي كولونيا نفسها، حيث استمر تجار الجملة يبيعون بالقطاعي^(٥). إلا أن صورة التاجر الكبير كانت تتميز بوضوح عن صورة التاجر العادي الصغير، على المستويين الاجتماعي والاقتصادي جميعاً. وهذا هو الشيء الهام.

صنعت كل المجتمعات في أوقات متقاربة، منها ما سبق ومنها ما تأخر، هياكل هرمية متشابهة، ذات درجات بعضها فوق بعض، يدرّكها الإنسان درجاتها في لغة الحياة اليومية. فـ **التاجر** في بلدان العالم الإسلامي على درجة فوق درجة الحوانيتي، التاجر هو الذي يقوم بعمليات استيراد وتصدير واسعة، ويدير أعماله من داره عن طريق الوكلاء والوسطاء. وهو يختلف كلياً وجزئياً عن **الحوانيتي** صاحب الحانوت أو الدكان في السوق^(٦). في مدينة أجرا الهندية، وكانت حول عام ١٦٤٠ مدينة ضخمة عندما مر بها ميستر مانريك، كانوا يستخدمون لفظة **سوداجور** Sodagor في الدلالة على «من نسّميه عندنا في إسبانيا ميركادير mercader، بينما كانت طائفة أخرى تتباهى بلقب خاص هو **كاتاري** Katari، هو أرفع لقب بين هؤلاء الذين يمارسون في تلك البلاد فن التجارة، ويعني هذا اللقب التاجر الذي يتعم بثراء هائل وثقة عظيمة»^(٧). وإذا عدنا إلى أوروبا وجدنا اللغة تعبر عن فروق مشابهة. في الفرنسية كلمة **négociant** تقابل الكاتاري، إنه سيد التجار؛ وظهرت هذه اللفظة الفرنسية في القرن السابع عشر دون أن تزحزح على الفور الألفاظ المستخدمة حتى ذلك الحين مثل **marchand de gros**, **marchand grossier**, **magasinier**، وربما قالوا باختصار **grossier**، وكانوا في ليون يستخدمون لفظة **marchand bourgeois**. وفي إيطاليا كان الفارق واضحاً بين **mercante a taglio** أي تاجر القطاعي وبين **negoziante** أي تاجر الجملة. ونجد التفرقة نفسها في إنجلترا بين **tradesman** وبين **merchant** الذي لا يعمل في الموانئ إلا في التجارة الخارجية البعيدة. وبالمثل نجد في ألمانيا من ناحية كلمة **Krämer** ومن ناحية ثانية كلمة **Kaufmann** أو **Kaulherr**. وكان كوترولي Cotrugli في

عام ١٤٥٦ يرى أن هناك هوة تفصل بين ممارسة التجارة mercatura، وممارسة البيع العادي mercanzia^(٨).

وليست هذه مجرد كلمات ، بل هي مؤشرات على فروق اجتماعية بيّنة كان الناس يعانون منها أو يزعمون بها . تربيع فوق قمة الهرم الأفذاذ الذين لا يعلو عليهم، والذين يفاخرون بما يعرفون من أمر التحويلات^(٩). وكان رجال المال من أبناء جنوة الذين أقروا فيليب الثاني في مدريد ينظرون نظرة الاحتقار إلى الاتجار في السلع ويعتبرونه من عمل أخلاط عجيبة ومنحطة من الناس ؛ كان الاتجار في السلع في نظرهم حرفة البياعين والصغار ؛ وكان كبار التجار يحتقرون أصحاب الدكاكين، وهذا شارل ليون، تاجر من هونفلير، يصرخ مستكراً في عام ١٦٧٩ : « أنا لست تاجر قطاعي، أنا لست بياع سمك بكلاه، أنا قومسيونجي، أنا تاجر جملة »^(١٠). ومن الناحية الأخرى كانت نظرات الحسد والحقد بل والغضب تلاحق كبار التجار . وإليك هذا التاجر من أبناء البندقية المقيم في أنتفرين، والذي يبدو أن نشاطه التجاري لم يكن يحقق إلا نصف النجاح المنشود، يصب جام غضبه على « رجال تلك الشركات التجارية الكبيرة الذين يمقتهم البلاط، ويمقتهم الشعب أكثر من البلاط » و« هم أناس يتباهون باستعراض ثرواتهم » و« كل إنسان يعرف أن كبار رجال المال هؤلاء يهتمون الصغار ويبتلعون الفقراء » بما فيهم التجار الصغار^(١١). ولكن أليس من الحق أن نقول أيضاً إن صغار التجار كانوا بدورهم يحتقرون أصحاب الدكاكين الحرفيين الذين يعملون بأيديهم ؟

تخصص

على مستوى القاعدة فقط

فإذا نزلنا إلى الطوايق السفلية من الهيكل الهرمي وجدنا أخلاطاً لا تحصى ولا تعد من الباعة الجائلين، والسريحة الذين يناون على بضاعتهم، وربما أسماهم بعض الإنجليز « traveling market folks »^(١٢)، ومن البياعين، وأصحاب الدكاكين، ويتنوع خردوات، بياعين النقاضة، والبياعين الكحيتي : كل لغة تقدم تشكيلة من الكلمات تدل بها على طوائف هذه الطبقة البروليتارية من التجار . وتضاف إليها كل المهن التي فزرتها دنيا التجارة، والتي تعيش عليها إلى حد كبير : صراف الخزينة، كاتب الحسابات، ماسك الدفاتر، الأبلاسير، القومسيونجي، السمسار بأسمائه المختلفة، متعهد النقل بالعربات، الملاح، الساعي، عامل التحبيش، العتال، الشئال... كانت العبارة عندما تصل باريس، تنهمر عليها قبل أن تقرب أرصفة نهر السين، سيول من الحمالين تندفق من القوارب وتغزوها غزواً^(١٣). كان عالم التجار يضم كل هؤلاء، كل هذه الأعداد المتوافقة أو المتناقضة، كل هؤلاء البشر الذين يعيش



البياعون الذين ينادون على بضاعتهم في جنبات روما. كانوا يمارسون على الأقل ١٢٢ حرفة صغيرة مختلفة تشهد على تقسيم العمل على مستوى القاعدة من البياعين من كانوا يبيعون كل المنتجات الزراعية (حتى القش)، ومنهم من كانوا يبيعون منتجات الغابات (من عيش الغراب إلى اللحم النباتي)، ومنتجات الصيد، ومنتجات الحرف اليدوية (الصابون، المشقات، القباقيب، السلال...)، وتجد البياعين الذين يبيعون بالقطاعي (رنجة، ورق، إبر، زجاج، مشروبات روحية، وروابيكيكا...) وتجد باعة يبيعون الخدمات (سن السكاكين، تكسير خشب القود، خلع الأسنان، الطهي يمارسه طباقون جائلون)

بعضهم على بعض، ابتداءً من البياح المتسبب الذي يمشي في مناكب الريف المنعزلة سعياً وراء سبوبة ولكن شوال قمح يتسوقه بسعر رخيص، ومروراً بصاحب الدكان الأنيق أو الحائز الفقير، وبأصحاب المحلات في المدن، وبالبورجوازيين الذين يشتغلون في المواني، بتموين قوارب الصيادين، وتجار الجملة في باريس، وكبار التجار في بورنو. كل هذا العالم يكون كتلة. ويرافق هذه العالم دائماً المرابون، أشخاص مكروهون ولكن لا مناص عنهم؛ والمرابون أنواع، منهم من يقدم خدماته إلى الكبار في عالم التجار، ومنهم المسكين الذي يقدم قروضاً صغيرة مقابل رهونات. وقد عبر تورجو في عام ١٧٧٠ عن رأيه في أنه ليس هناك أنكى من « ذلك النوع من الربا الذي يسمونه في باريس السلف الأسبوعية الصغيرة، حيث تصل الفائدة أحياناً إلى سولن أسبوعياً على الإيكو المساوي لثلاثة جنيهاً : ومعنى هذا أن المستدين يرد المائة جنية مائة ثلاثة وسبعين وثلاث. وعلى الرغم من أن هذه الفائدة الربوية باهظة حقاً فإنها هي التي تسير تجارة القطاعي [١] في السلع الغذائية التي تباع في السوق الكبيرة بباريس وغيرها من أسواق المدينة. والذين يستلفون على هذا النحو لا يشكون من شروط السلفة، لأنهم لا يستطيعون بغير هذه السلف أن يمارسوا هذه التجارة التي يعيشون منها، والمسلّفون لا يحققون ثراء كبيراً من وراء هذه الفائدة، لأن هذه النسبة الهائلة لا تزيد عن أن تكون تعويضاً عن المجازفة التي يجازفها رأس المال. والحقيقة أن عجز واحد من المستلفين عن رد السلفة يضيع على المرابي ما يحققه من فائدة من وراء إقراض ثلاثين من العملاء».

هناك إذن مجتمع من التجار في داخل المجتمع الكبير الذي يحيط به، ومن المهم أن نفهم هذا المجتمع في مجموعه. وفيليب روي مارتان على حق^(١٢) في الاهتمام العارم الذي يصل إلى درجة الهوس الذي يتبع به هذا المجتمع، وهيكله الهرمي الخاص، ولو لم تنصب الدراسات على هذا المجتمع، لما استطاع الإنسان أن يفهم الرأسمالية على حقيقتها. ويكفي أن نذكر أن أسبانيا أشرفت، غداة اكتشاف أمريكا، على فرصة ثراء لم يسمع بمثلها أحد من قبل، ولكن الرأسمالية العالمية نازعتها هذه الفرصة، ونجحت الرأسمالية. وتكون آنذاك هيكل هرمي، ترتب فيه الأعمال على هيئة طوابق، بعضها فوق بعض، عند قاعدة الهرم: الفلاحون، والرعاة، ومربو دودة القز، والحرفيين، والباعة السريعة، والمسلّفون الصغار الذين يتعاملون في السلف الأسبوعية الصغيرة : ومن فوق هذا الطابق طابق الرأسماليين القشطاليين الذين يتحكمون فيمن دونهم : ومن فوق طابق الرأسماليين القشطاليين : التجار من آل فوجار يمسكون بعضاً قيادة الأوركسترا كله، ثم ما لبث أن ظهر بعد آل فوجار تجار ججوة وظاهروا بقوتهم...

هذا الهيكل الهرمي للتجار، هذا المجتمع المستقل بذاته، نلتقي به بسماته في ربوع أوروبا المختلفة في كل الأزمنة. إنه مجتمع له حركاته الخاصة به. التخصص فيه، أعني تقسيم العمل، يتم من أسفل لأعلى. وإذا نحن أطلقنا اسم التحديث أو الترشيح على عملية تمييز المهام بعضها عن بعض، وتفتت الوظائف، فإن هذا التحديث ظهر أولاً عند قاعدة البناء الاقتصادي. وكانت كل انطلاقة في مجال التجارة تؤدي إلى تخصص متزايد في الدكاكين، وإلى تولد مهن خاصة بين العناصر العديدة التي تساعد التجارة.

أليس من الغريب أن التاجر الكبير نفسه لم يتبع هذه القاعدة، ولم يتخصص إلا في حالات نادرة شديدة الندرة ؟ حتى صاحب الدكان الذي كانت ثروته تتسع ويصبح تاجراً كبيراً، كان يتحول من التخصص إلا عدم التخصص. وتبين الوثائق أن صاحب الدكان في برشلونه في القرن الثامن عشر إذا كبرت ثروته وارتفعت به إلى أعلى، تاجر في أي بضاعة تحلو له ^(١٦). ونقرأ عن أندريه، وهو رجل أعمال تخصص في الدننيللا في مدينة Caen قان الفرنسية، تولى في عام ١٧٧٧ المؤسسة التي كان يمتلكها أبوه، وكانت على شفا الإفلاس، فاضلح أحوالها بأن وسع من دائرة مشترواته ومبيعاته، وقام من أجل تحقيق هذا الغرض برحلات إلى مدن بعيدة، إلى رين، لوريان، روتردام، نيو يورك... وما هوذا يصبح تاجراً... فهل ندهش إذا علمنا أنه لم يعد يقتصر على التعامل في الدننيللا، بل أخذ يتاجر في المسلمين، بل وفي العطاراة، والفراء ^(١٧) ؟ فرضت قاعدة التجارة نفسها عليه، على من يريد أن يصبح، وعلى نحو خاص على من يريد أن يكون تاجراً، أن يتعامل في كل شيء، أو على الأقل في أشياء كثيرة، لا نقول إن له الحق في ذلك، بل نقول إن عليه ذلك. ولقد قلت من قبل أن هذا التعدد، الذي يشبهونه بالتكافؤ المتعدد في الكيمياء، لا يمكن تعليقه في رأيي بالحرص الذي ينسبونه إلى التاجر الكبير (ولماذا لا ينسبون مثل هذا الحرص إلى التاجر الصغير ؟) ويجعلونه السبب في أنه يقسم مخاطراته. إننا هنا أمام ظاهرة قد لا تكون من قبيل القاعدة بكل معانيها، ولكنها تتطلب شرحاً أوسع وأعمق. ثم علينا أن ننظر إلى الرأسمالية الكبيرة اليوم، ألم تنتشعب أشد التشعب وتصبح متعددة التكافؤ ؟ ألا يمكن، مع مراعاة الاختلاف في الظروف، مقارنة بنك من بنوك الأعمال الكبيرة عندنا اليوم ببيت أنطونيو جريبي الكبير في ميلانو عشية الثورة الفرنسية ؟ كان بيت أنطونيو جريبي يشمل بمعاملاته احتكار التبغ، وملح لومبارديا، ويشترى في فيينا كميات هائلة من رقيق إدريا لحساب ملك إسبانيا. ولكنه لم يستثمر شيئاً في الأنشطة الصناعية. كذلك كانت فروعه العديدة في إيطاليا، وقادس، وأمستردام، بل وفي بوينوس آيريس، داخلة في أعمال عديدة، كلها تجارية، منها نحاس السويد الذي كان يستخدم لتكسية المراكب الأسبانية، ومنها المضاربة على أسعار القمح في طنجة، ومنها التوسط في صفقات الأقمشة التيلية

والحريرية، والحرير الخام الإيطالي، وبضائع لا حصر لها تعرض في بورصة أمستردام، ولا ننسى سندات التحويل أو الكمبيالات التي كانت تستخدم استخداماً منتظماً في التجارة، والعلاقات الكثيرة التي تربط البورصة التجارية الكبيرة في ميلانو بمختلف بورصات العالم. وإذا شئنا أضفنا عملية التهريب الحقيقية التي كانت تجلب سبائك الفضة الأمريكية وتدخلها خلسة إلى قانس^(١٨). ويمكن أن نستشهد ببيت آل تريپ Trip الهولندي الكبير الذي كان في القرن السابع عشر يغير دون انقطاع مراكز نشاطه، ولا يكف عن تنويع وتعديل قائمة أعماله. كان ينتقل من احتكار إلى احتكار، ومن اتفاق إلى اتفاق، ولا يتورع عن منازلة منافسيه إذا ضيقوا عليه الخناق. ولكنه كان يمارس على الأخص وبصفة مستمرة تجارة الأسلحة، والقطران، والنحاس والبارود (وبالتالي نوشارد بولنده، والهند بل وأفريقيا)؛ وكان يشارك مشاركا واسعة في عمليات شركة الهند الشرقية، وقدم لهذه الشركة ذات النشاط العريض من رجاله من شغلوا مراكز الرياسة فيها؛ وكان يمتلك سفناً، ويقدم أموالاً سلف إنتاج، ويتولى أعمالاً في ورش الحدادة والمسابك وغيرها من المشروعات الصناعية، وأستغل مناجم التراب النفطية في فريسلاند وجرنينجن، وله مصالح في كبيرة في السويد حيث كان يمتلك عقارات واسعة، وبدأ يتعامل مع غينيا وأنجولا في أفريقيا، ومع الأمريكتين^(١٩). وليس من شك في أن الرأسمالية عندما اندفعت في القرن التاسع عشر على نحو مثير إلى مجال الصناعة الجديد، بدا على الرأسمالية أنها تخصص، وبدا على التاريخ العام أنه اتجه إلى اعتبار الصناعة الإنجاز النهائي الذي أعطى الرأسمالية وجهها «الحقيقي». هل هذا صحيح؟ إنني أشك في هذا، وأرى على الأحرى أن الذي حدث بعد الهوجة الأولى للآلات واستخداماتها أن الرأسمالية العليا عادت إلى أسلوب الاختيار، وإلى لون من ألوان التقسيم، كما لو كانت الميزة المميزة لمن يحتل هذه المواقع المهيمنة الآن، هي ألا يقلل نفسه على اختيار واحد، أو أن يكون قادراً على التكيف إلى أقصى حد، وهذا يعني ألا يكون متخصصاً. وكذلك كانت الحال في زمن جاك كور Jacques Coeur.

كان التقسيم العقلاني للعمل يجري تحت مستوى التاجر الكبير: في تلك الشريحة التي تعج بوساطة من درجات مختلفة يعدها بالنسبة للندن في نهاية القرن السابع عشر كتاب فيسترفيلد^(٢٠): المعاونة، القومسيونجية، السماسرة، الصرافون، المؤمنون، المشتغلون بالنقل، متعهدو التجهيز والتطبيق، أولئك الذين كانوا منذ نهاية القرن السابع عشر في لايروشيل وغيرها من الموانئ يقومون بتجهيز وتطبيق السفن، هؤلاء متعهدون مساعون تخصصوا تخصصاً فعالاً وقدموا للتجار خدماتهم المتخصصة. حتى صاحب المال المتخصص (وهو يقيناً غير «الممول») كان تحت إمرة التاجر الكبير - والتاجر الكبير لا يتردد، إذا سنحت الفرصة الراجعة، في لعب دور المؤمن، أو متعهد التجهيز والتطبيق، أو

صاحب المال، أو القومسيونجي. والتاجر الكبير هو الذي يستأثر لنفسه بالنصيب الأوفى. وهذه هي مارسيليا، التي كانت من أكبر مراكز التجارة في القرن الثامن عشر، لا تعتبر رجال المال ملوكاً، إنما الملوك في نظرها هم التجار، وهذا ما يثبتنا به شارل كاريير^(٢٠).

والخلاصة أن مجتمع التجار، وهو يعيد تشكيل هيكله دون ما توقف، ظل فيه موقع حرام لا تمتد إليه يد، ولا يغزوه غاز، موقع استمر يعلو ويرتفع، ويزداد قدراً وقيمة كلما ازداد التقسيم وتقسيم التقسيم لما دونه من شرائح - هذا الموقع هو موقع التاجر الكبير الذي تعددت اهتماماته. نراه يكبر في لندن وفي كل الموانئ، النشطة منذ القرن السابع عشر، ويظل هو في الحقيقة الرابع الوحيد حتى في الأوقات الصعبة. حول عام ١٧٢٠ سجل دانييل ديفو أن كبار التجار في لندن تتزايد أعداد خدامهم يوماً بعد يوم، حتى إنهم اتخذوا شمشرجية وخواصين مثل النبلاء. وهكذا زادت أعداد الأزياء الزرقاء التي يلبسها الخدم زيادة لا نهائية، حتى سميت «أزياء التجار»، ورفض النبلاء أن يلبسوا خدامهم أزياء بهذا اللون حتى لا يكتسب التجار الكبار طابع النبلاء^(٢١). وتغير كل شيء، في حياة التاجر الكبير، تغير أسلوب حياته، وتغيرت أساليب لهوه. أصبح المصدّر المستورد، التاجر الكبير merchant الذي زاده العالم ثراً، بما ينساب إليه من مال من كل مكان، شخصية كبيرة من طبقة أخرى مختلفة كل الاختلاف عن طبقة التجار المتوسطين middling sort الذين يقنعون بالتجارة الداخلية، وتقوى وثيقة ترجع إلى عام ١٧٦٢ عنهم : « وعلى الرغم من أنهم مفيدون في مواقعهم فليس لهم بحال من الأحوال الحق فيما تناله الطبقة العالية من شرف وتكريم»^(٢٢).

كذلك في فرنسا، على الأقل منذ ١٦٦٢، أخذ التجار الكبار يرفلون في حلل بهية. كانوا «يلبسون ثياباً من الحرير، ومعاطف من القطيفة» ويكلفون مستخدميهم بكل الأعمال الوضيعة. «تراههم صباحاً في البورصة [...] لا تظنهم من التجار، أو تراههم على جسر البونيف يتكلمون في الأعمال على البولول» (٢٣) - نحن في باريس والبولول المقصود هو جسر الأورم قرب السليستان، وكانت البورصة في المبنى الحالي لسراى العدالة. كل هذه السمات والتصرفات لا تمت بصلة إلى التاجر الصغير في مكانه. ولنذكر المرسوم الذي صدر في عام ١٦٦٩ مصرحاً للنبلاء بأن يمارسوا التجارة عبر البحار دون مخالفة للقانون، والرسوم الذي صدر في عام ١٧٠١ مصرحاً لهم بممارسة تجارة الجملة. كانت تلك المراسيم تنصوي على رفع قيمة التجار في مجتمع ظل يقلل من شأن التجار، وينظر إليهم من على. ونحن نتبين ما كان التجار يحسون به من ضيق وحرَج عندما تطالع الالتماس العجيب الذي رفعوه إلى مجلس التجارة في عام ١٧٠٢ يطالبون فيه بتطهير الحرف تطهيراً نهائياً حاسماً، على نحو يميز التاجر عن العامل/البيرى سواء كان صيدلياً، أو صائناً، أو



صورة في صدر كتاب چاك سالفاري «التاجر الممتاز» الذي صدر في عام ١٦٧٥.

فرأى، أو صانع قبعات، أو بائع نبيذ، أو صانع جوارب شغلاً على النول، أو بيع روبايبكيا « وغير هذا وذاك من ألف حرفة وحرفة أخرى من الحرف اليدوية يتعاطاها عمال يدويون لهم صفة التجار ». والخلاصة أنهم كانوا يطالبون بالآ تمتع صفة التجار إلا لأولئك. الذين يبيعون البضاعة كما هي دون أن يضيفوا إليها شيئاً ودون أن يسهموا فيها بشيء. »^(٢٤)

وهكذا شهد القرن الثامن عشر في كل أصقاع أوروبا صعود التاجر الكبير إلى الذروة. ونحب أن نؤكد هنا على أن التجار الكبار إنما حققوا هذا الصعود نتيجة للحركة التلقائية التي تحركتها الحياة الاقتصادية إلى الأمام على مستوى القاعدة. ويمكننا أن نقول بعبارة أخرى إن التجار الكبار طغوا فوق سطح الحياة الاقتصادية عندما دبت فيها هذه القوة الدافعة الجديدة. وحتى إذا كانت فكرة شومبيتر التي تقول بهيمنة صاحب المال والأعمال تنضوي على شيء من الحقيقة، فإن الواقع الذي أدركناه بالملاحظة، يشهد على أن المجدد كانت تحمله إلى النجاح، في تسعة أعشار الحالات، موجة دافقة صاعدة كموجة المد تستهدف القمة. وإذا كان الأمر كذلك فما هو سر نجاحه ؟ أو بعبارة أخرى ما هو السبيل للدخول في زمرة المتريعين على القمة ؟

نجاح

التاجر

جاء التاجر رهنً بظرف بعينه يتحكم في الظروف الأخرى : وهو أن يكون من البداية على مستوى عالٍ نوعاً ما. أما أولئك الذين ينجحون ابتداءً من الصفر فكانوا ولا يزالون قلة نادرة. والوصفة التي يستنتجها كلود كارير Claude Carrère من دراسة أحوال برشلونة في القرن الخامس عشر تقول : « أفضل طريقة لكسب المال في تجارة الجملة [...] هو أن يكون الإنسان صاحب مال من قبل »^(٢٥)، هذه الوصفة صحيحة وتتنطبق على كل زمان. وهذا هو أنطوان هوجير Antoine Hogguer، شاب صغير، سليل عائلة تعمل بالتجارة في سانت جالين، أعطاه أبوه في عام ١٦٩٨ - غداة توقيع اتفاقية ريسفيك للسلام التي أحدثت ازدهاراً قصيراً - مبلغاً مائة ألف إيكو « ليختبر كفأته ». وحقق الشاب في بوردو صفقات ناجحة في فترة شهر، ضاعفت رأسماله ثلاثة أضعاف «، واستطاع في السنوات الخمس التالية أن يجمع في إنجلترا وهولندا وإسبانيا مبالغ ضخمة^(٢٦). وهذا هو جابريل جوليان أوفرار وقد بلغ الثامن عشرة من عمره في عام ١٧٨٨ - وهو الذي سيكنى فيما بعد بأوفرار الكبير le grand Ouvrard - تلقى من أبيه الذي كان تاجر ورق كبير غني في أنتنبيه، بمنطقة فاندبي، مبلغاً من المال تاجر فيه في نانت فحقق أرباحاً ضخمة. وفي بداية الثورة ضارب على الورق، فاخترن منه كميات هائلة، وحقق من وراء ذلك مزيداً من الأرباح الهائلة. ثم انتقل إلى بوردو وقام بصفقات كانت كلها تدر أرباحاً^(٢٧).

وخير مؤهل يبدأ به من يريد دخول عالم التجارة الكبيرة هو مبلغ كبير من المال يفوق في قدره كل توضيعة، ونقرأ عن ريمي بينزا تاجر فرنكفورت أنه في اللحظة التي فكر فيها في الارتباط مع كومسيونجي شاب اسمه دوجار جاء من روان يحمل توصية من ثلاثة تجار كبار، تردد وكتب عن اللقاء : « إنني متعاطف مع السيد دوجار فهو شاب محب للعمل، وهو دقيق فيما يكتب. ولكن المصيبة تكمن في أنه لا يمتلك مالاً، أو على الأقل أنا لا أعرف له مالاً» (٢٨)

وهناك عامل آخر يفيد المبتديء هو عامل الحظ، بمعنى أن يكون حسن الحظ، يبدأ في وقت تنعم فيه الحياة الاقتصادية بظروف ملائمة. ولكن النجاح الذي يعتمد على الجو الملائم وحده ليس مضموناً، لأن حركة التجارة في تغير دائم. فقد يبدو الجو مناسباً، تهب فيه ريح طيبة، فينخدع بها السذج الصغار ويندفعون، ويجدون تيار الماء، من تحته مواتياً، والتسليم من حولهم على ما يشتهون، فيأمنون إليها ويفامرون. وما ينتظرون إلا أن يفاجئهم الجو العاصف، ويبتلعهم اليم. ولا ينجو من هذه الكارثة، التي تتهدد الأبرياء، إلا الأكثر مهارة، أو الأوفر حظاً أو من كانت لديه احتياطات مالية منذ البداية. والنتيجة التي نريد أن نخلص إليها واضحة : التاجر الكبير هو الذي يستطيع أن يجتاز بسلام الظروف الاقتصادية الصعبة. وهو عندما ينجح في ذلك إنما ينجح لأن في يده وسائل النجاح، ولأنه يعرف يستخدمها ؛ أو يعرف، إذا اضطربت الأحوال، كيف يتواري، ويلوذ بالملاجئ المناسبة. ولقد درس م. ج. بويست M. G. Buist البيانات المصرفية للست بيوت الكبرى في أمستردام وتوصل إلى أنها اجتازت كلها، دون أن تصاب بسوء، تلك الأزمة المفاجئة الخطيرة التي حدثت في عام ١٧٦٣، إلا بيت واحد خسر ولكنه سرعانما عوض خسائره (٢٩). تلك الأزمة **الرأسمالية** التي حدثت في عام ١٧٦٣ في أعقاب حرب السنين السبع ووجت قلب أوروبا الاقتصادي، وتمثلت في سلسلة من الخسائر والتفليسات المتعاقبة من أمستردام إلى هامبورج، ومن لندن إلى باريس. ولم ينج منها إلا كبار التجار الذين يعتبرون بمثابة أمراء التجارة.

والقول بأن النجاح الرأسمالي يعتمد على المال، حقيقة بديهية إذا لم نكن نفكر في شيء سوى رأس المال الذي لا مفر منه لكل مشروع. ولكن المال شيء، والقدرة على الاستثمار شيء آخر تماماً. المال يمنح صاحبه مكانة اجتماعية، وبالتالي طائفة من الضمانات والامتيازات وتتيح له التواطؤ، والتميز والحماية. والمال يتيح لصاحبه الاختيار بين الصفقات والفرص التي تعرض له - والاختيار غواية وامتياز - وهو يعني الدخول بالقوة في دوائر

تجارية من العسير التغلغل إليها، والدفاع عن الميزات المهددة بالضياح، وتعويض الخسارة، وتنحية المنافسين، والصبر على الصفقات الرابحة العنيدة التي تحتاج إلى نفس طويل، والنجاح في استمالة الأمير وكسب وده، والمال يعني حرية الحصول على مزيد من المال. فصاحب المال لا يقرض إلا الأغنياء، والائتمان هو الوسيلة التي لا غنى للتاجر الكبير عنها، الوسيلة التي أخذ اعتماده عليها يتزايد يوماً بعد يوم، وهو قد أخذ يلجأ إلى القروض والتسهيلات الائتمانية، لأن رأس ماله الخاص، أي ماله «الأصلي»، لا يغطي احتياجاته إلا نادراً. وهذا هو تورجو يكتب: «لا يوجد على وجه البسيطة مكان للتجارة لا تشتغل فيه المشروعات بالمال المقرض: ولا يوجد تاجر واحد فيما أظن لا يضطر إلى الالتجاء إلى مال الآخرين». ونجد كاتباً لم يذكر اسمه نشر مقالاً في «صحيفة التجارة» Journal de commerce «في عام ١٧٥٩^(٢١) قال فيها بأسلوب التعجب: «يا له من نظام! يا لها من عقلية حسابية ومن قدرة على تجميع الأفكار! ويا لها من شجاعة! يتصف بها رجل على رأس بيت تجاري يقوم في كل عام بأعمال قيمتها عدة ملايين برأس مال بين ٢٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠ جنيه ليقر! »

ولقد كانت كل طبقات الهيكل الهرمي، إذا صدقنا دانييل ديفو، من أدناها إلى أعلاها، تأخذ بنظام الاقتراض. من أصغر صاحب دكان، إلى أكبر تاجر، من الحرفي إلى صاحب المصنع، الجميع يعيشون على الائتمان، يعني على الشراء والبيع بالأجل، وهذا نظام يتبع استخدام رأسمال مقداره ٥٠٠٠ جنيه مثلاً في تحقيق أعمال قدرها ٣٠٠٠ جنيه في السنة (٢٢). وما مهلة السداد التي يقدمها ويتلقاها كل واحد إلا «نوع من الاقتراض» (٢٣)، يغلب عليه المرونة: «أقل من واحد على عشرين من الناس يلتزم بمهلة السداد المتفق عليها، بل إن أصحاب المال لا ينتظرون ممن يحصلون عليه بالائتمان أن يتمسكوا بمهلة السداد، فالتسهيلات في هذا المجال بين التجار كبيرة» (٢٤). وميزانية كل تاجر تتضمن إلى جانب المخزون السلعي، ما له من ائتمان وما عليه من دين. والحكمة تقتضي الحفاظ على التوازن، ولكنها لا تفرض يقيناً الانصراف عن هذه الأشكال من الائتمان التي تمثل في نهاية المطاف رقماً هائلاً، حيث أنها تضاعف حجم التعامل أربعة أو خمسة أضعاف (٢٥). المنظومة التجارية كلها تعتمد على الائتمان. ولو توقف الائتمان لاختنق المحرك. إنما المهم أن يكون الائتمان من صميم النظام التجاري، وأن يكون النظام التجاري هو الذي أفرزه - أن يكون الائتمان دخلياً وأن يكون بدون فوائد. ويتصور دانييل ديفو أن القوة الخاصة التي نعم بها الائتمان في انجلترا كانت هي السبب في ازدهار التجارة هناك، الذي عرف باسم أوفرترادينغ overtrading (٢٦) والذي أتاح لها أن تفرض نفسها على الخارج.

التاجر الكبير يحقق فائدة لنفسه ويتيح لإزيائته أن يفيدوا من تسهيلات **الداخلية**. ولكنه يمارس في الوقت نفسه، وعلى نحو منتظم، لونا آخر من الائتمان عندما يتجه إلى أموال المقرضين والممولين من خارج المنظومة التجارية. تلك قروض من المال السائل تمر عادة من خلال باب الفائدة. وهنا تتبين الفارق الحاسم بين التسهيلات الداخلية وبين القروض بالفائدة، لأن العملية التجارية التي تعتمد على هذا الأساس ينبغي عليها، في نهاية المطاف، أن تحقق نسبة من الربح أعلى بشكل واضح من نسبة الفائدة على القرض. ويرى دانييل ديفو أن هذه العملية لا تحكم التجارة العادية * لأن القرض بالفائدة يشبه السوسة التي تلتهم الربح التجاري «، فإذا كان القرض بفائدة قانونية مشروعة قدرها ٥ ٪ فإنه يوشك أن يبتلع الأرباح التجارية كلها ^(٣٧). والانتجاء إلى الربا هو على الأحرى انتحار. وإذا كان التاجر الكبير يستطيع أن يلجأ باستمرار إلى الاقتراض، وإلى الاغتراف من خزينة الآخرين، وإلى الائتمان **الخارجي**، فإنما يرجع ذلك يقيناً إلى أن أرباحه أعلى بكثير من الأرباح التي يحققها التاجر العادي. وهنا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام خط يفصل بين التجار الكبار وبين التجار العاديين، خط يبين السمات المتميزة التي ينعم بها قطاع متميز في عالم التجارة. ونعود هنا إلى الإشادة بكتاب ك. ن. شوبري K. N. Chaudhuri ^(٣٨) الذي اغترفنا منه الكثير، ونقف فيه حيث يتساءل عن السبب الذي جعل شركات الهند العظيمة تقف بعملياتها عند عتبة التوزيع فلا تتخطاها ؛ ويتساءل : لماذا تباع سلعها بالمزاد، على أبواب مخازنها، في تواريخ تعلن عنها سلفاً ؟ ألا يرجع السبب في ذلك إلى أن البيع كان يتم في مقابل مال سائل ؟ لقد كانت تلك الشركات تلجأ إلى هذه الطريقة لكي تتحاشى قواعد تجارة الجملة وممارساتها، وتناى بنفسها عن التسهيلات التي كانت تتخذ صورة تسديد بالأجل على مدد طويلة. كانت بهذه الطريقة تسترد رؤوس الأموال الموضوعة في تجارة الشرق الأقصى المربحة بأسرع وسيلة ممكنة، دون تضییع للوقت، حتى تطلقها من جديد.

الممولون

« اجمع.. اجمع ! هذا هو القانون » الذي يتبعه أي اقتصاد رأسمالي ^(٣٩). ويمكننا أن نقول أيضاً قياساً على هذه العبارة : « اقترض.. اقترض ! » هذا هو القانون. فكل مجتمع يجمع المال على نحو تراكمي، ويكوّن لنفسه رأس مال ينقسم إلى قسمين، أولهما : توفير مكتنز يظل بغير نفع مركباً ينتظر، وثانيهما : رأسمال تنساب مياه المباركة في قنوات الاقتصاد النشيط الذي كان بالأمس تجارياً في المقام الأول. فإذا لم تكن هذه المياه كافية لتفتح كل الأهوسة الممكنة، فإن النتيجة ستكون بالضرورة وجود رأسمال مجمد، وربما جاز أن نقول رأسمال مشوه، على غير طبيعته. لن يمكن أن تشق الرأسمالية طريقها كاملاً إلا إذا كان رأس المال المتراكم يستغل إلى أقصى حد، وإن لم يكن من الممكن بطبيعتها الحال الوصول باستغلال رأس المال إلى ١٠٠ ٪.



غرفة الصرافة. إلهام القديس متى. لوحة من أعمال يان فان هيميسين Jan van Hemessen . ترجع إلى عام ١٥٢٦. (مجموعات اللوحات البافارية)

ونلاحظ أن إدخال رأس المال في الحياة الاقتصادية النشيطة يُحدثُ التغييرات في نسبة الفائدة، وهذه التغييرات من المؤشرات الأساسية التي تدل على سلامة الاقتصاد والتبادل التجاري، وإذا كانت نسبة الفائدة في أوروبا من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر قد أخذت في الهبوط المستمر، وإذا كانت نسبة الفائدة في جنوة حول عام ١٦٠٠ قد انخفضت انخفاضاً مزمياً، وإذا كانت نسبة الفائدة قد تناقصت في هولندا في القرن السابع عشر تناقصاً مشيراً تبعه تناقص في لندن، فقد كان السبب في ذلك في المقام الأول يتمثل في أن الاكتناز التراكمي قد زاد من حجم رأس المال، فلما زاد حجم رأس المال انخفضت نسبة الفائدة، لأن التوزيع التجاري لم يتمكن، رغم نموه، من السير بنفس الإيقاع الذي سار به تراكم رأس المال. فلما نشط الطلب على الاقتراض في مراكز الاقتصاد العالمي الكبيرة إلى حد ما، أدى نشاطه هذا إلى تنظيم مبكر لالتقاء صاحب رأس المال وصاحب التوفير، وأدى بالتالي إلى إنشاء سوق للعمال مفتوحة أمام الطالبين. ونلاحظ أن التاجر الكبير كان يستطيع أن يقترض في مارسيليا أو قانس أسهل وأرخص من باريس على سبيل المثال^(١٠).

أما عالم أصحاب المال فقد كانت فيه طائفة لا ينبغي أن نغفل عنها، هي طائفة صغار الموفرين التي أخذت تتزايد. وكانت أموالهم أموال أربياء. ونلاحظ أنه كان هناك دائماً في موانئ، الهانزا أو في مواني، إيطاليا، وفي إشبيلية في القرن السادس عشر مقرضون صغار، وكان هناك مجازفون صغار، وشحانون صغار يشحنون بضائع قليلة على السفن التي تتأهب للرحيل. فإذا عادت السفن كان هؤلاء أحسن عملاً، للمقرضين لأنهم كانوا يحتاجون إلى المال على الفور. فلما طرحت سندات الدين التي عرفت باسم *لوجران* *le grand party* في ليون في عام ١٥٥٧ اجتذبت عدداً كبيراً من المكتتبين الصغار، من المقرضين الصغار. كذلك تضافرت مدخرات صغار المدخرين وكونت رأس المال الذي جمعه آل هوكستيتير في أوجسبورج، ونهضوا به من كيوتهم بعد أن كانوا قد أفلسوا في عام ١٥٢٩ على أثر ضياع احتكار الزئبق. ومن الأشياء ذات الدلالة أن نرى في مطلع القرن الثامن عشر « خادماً تاجر كبير من مارسيليا هو ج. ب. بروني Bruny يكتب بثلاثمائة جنيه في تجهيز وتطبيق سفينة سان جان باتيست Le Saint-Jean-Baptiste، وأن نرى خادمة تاجر كبير آخر اسمه ر. بروني، هي مارجريت تروفيـم Marguerite Truphème تسهم بمائة جنيه ليغر في تجهيز وتطبيق السفينة ماريان La Marianne - علماً بأن أجرتها كانت ستين جنيهاً في السنة »^(١١). وهناك صحيفة نقدية ظهرت في عام ١٧٠٥ ذكرت أن خادمة في باريس اكتتبت بألف إيكو في الاحتكارات الخمس الكبرى، وإن لم يكن علينا أن نصدقها حرفياً^(١٢).

وكان هناك إلى جانب المقرضين الصغار مقرضون متوسطون. نذكر أن تجار جنوة الذين دبروا القروض القصيرة الأجل التي احتاج إليها الملك فيليب الثاني اعتمدوا بدورهم على المقرضين الإسبان والإيطاليين الذين جمعهم الوسطاء. وقدم الملك لرجال المال من أبناء جنوة سندات الخزنة الإسبانية ضماناً للمبالغ التي تلقاها أو تلقى وعداً بها. وعرض رجال المال هذه السندات التي كانت خالية من اسم حاملها للبيع: وحصلوا على قيمة السندات نقداً مقدماً، وضمنوا لمشتري السندات دفع الفوائد، وبهذا حصل رجال المال أنفسهم بهذه الطريقة على قرض بفائدة صغيرة. فلما قام الملك في النهاية برد المال المقرض إلى رجال المال في جنوة، قدم إليه هؤلاء سندات شبيهة بنفس القيمة وبنفس نسبة الأرباح. وربما كان من الممكن العثور في أرشيف سيمانكاس Simancas على قوائم المكتتبين الذين استجابوا لعرض رجال المال في جنوة واشتروا السندات، وكانوا بطبيعة الحال من المدخرين المتوسطين. وقد أسعدني الحظ بالعثور على قائمة منها ولكنني لم أكن أي آنذاك قيمة هذا الكشف، فلم احتفظ برقمها وبياناتها للأسف.

وليس من شك في أنه سيكون من المفيد أن نعرف عدد هؤلاء المقرضين، الذين لم يكونوا من المضاربين إلا في حدود محدودة جداً، وأن نعرف المبالغ التي قدموها، ونعرف وضعهم الاجتماعي. أياً كان الأمر فإن اتساع هذه الشريحة من المكتتبين يعتبر حقيقة من الحقائق الكبرى في القرن التاسع عشر. ونحن نعتقد أن هذه الشريحة كانت شريحة كبيرة في إنجلترا وهولندا في القرن الثامن عشر، بل لقد كانت كبيرة في البندقية وجنوة وفلورنسة في وقت أسبق من القرن الثامن عشر بكثير. وهناك مؤرخ يحدثنا أنه كان هناك حول عام ١٧٨٩ نحو نصف مليون مكتب، أغلبهم من الباريسيين، اكتتبوا في قروض الملك لويس السادس عشر^(١٢). وليس هذا الرقم مستحيلاً، وإن كان من المطلوب إثباته بالدليل. ولكن من الواضح على أية حال أن استثمارات المدخرات المتواضعة كانت تتجه إلى سندات الدولة. أكثر مما كانت تتجه نحو مجال الأعمال.

والمقرض المتوسط يسلك غالباً السلوك نفسه، بأفعاله ويريد أفعاله، فهو تتملكه الرغبة في الكسب والحرص على الأمان - والحرص على الأمان هو الذي يغلب في أكثر الأحوال. فلا يظنّ ظان أن كتاب النصائح Il Dottor vulgare الذي صدر في عام ١٦٧٢^(١١) كان يسلك سبيل الجرأة والمجازفة عندما كتب: « ليس هناك اليوم من يفاخر بأنه يحتفظ بماله تحت البلاطة مراكناً عقيماً لا يدر كسباً ولا يأتي بثمرة [...] فهناك فرص كثيرة متاحة، وبخاصة بعد أن أدخلت منذ وقت قريب، وبصورة متكررة، صكوك الالتزام، والكمبيالات والشهادات ذات العائد أو السندات الحكومية [...] التي يسمونها في روما luoghi de monti ». والحقيقة أن هذه الاستثمارات التي يوصي بها هي الاستثمارات المأمونة التي يوصي بها الأب أولاده.

أما أصحاب المال الحقيقيون الذين يحسب لهم حساب فهم عادة شخصيات كبيرة يشير إليهم القرن الثامن عشر قرب نهايته باسم نوعي هو : الرأسماليون . وكاننا بهم مشاهدين يتطلعون إلى دنيا الأعمال، يتدخلون فيها أحياناً تدخلاً رقيقاً، ولكنهم قد يندفعون أيضاً، وقد ينسون الحكمة فيلينون لضغط حاذق يتمثل في إلحاح صاحب طلب (ويذهب دانييل ديفو إلى أن صاحب الدكان الذي حقق ثراء واعتزل تتقطع الأسباب عادة بينه وبين الحكمة)، ولكنهم في أغلب الأحوال يتخلون قرارهم عن تأن وروية وحساب. هذه الطائفة من أصحاب المال تتسع لكل غني من كل لون : فقد ينخرط فيها نبلاء فرنسيون من أصحاب المناصب الحكومية، فيتخفون تحت أردية ملتزمي الضرائب^(٤٥)، ويستترون وراء أسمائهم؛ ومستشارون من أعضاء المجالس، وحكام المدن الهولندية الذين كانوا يقرضون المال على نطاق واسع لا يعلم سرهم إلا الله ؛ وأناس من أصحاب الحل والعقد في البندقية يحصرهم إحصاء يرجع إلى القرن السادس عشر، ويسميه piezarie ، أي أنهم كانوا يدخلون ضامنين لصغار ملتزمي الضرائب أمام مجلس الرياسة السينيوريا^(٤٦)، ولا يظن ظان أن هذا الضمان الذي كان هؤلاء يقدمونه كان بدون مقابل ! أما في ميناء لاوشيل فكان التجار والمطمعون لهم «مجموعات من أصحاب المال المقرضين الذين ألفوا التعامل معهم»^(٤٧). فإذا نظرنا إلى جنوة وجدنا الطبقة العالية من التجار كلها، الطبقة القليلة العدد من النبلاء القدامى، تتكون من أصحاب أموال مقرضين سنعود إلى الحديث عنهم فيما بعد. بل نجد في أمستردام التي أنشأ فيها بنك أمستردام في عام ١٦١٤ بنكاً للتسليف أن ذلك البنك لم يقم بتقديم سلف مقدماً للتجار إلا إلى حين ؛ وما جاء عام ١٦٤٠ حتى أدرك بنك التسليف هذا أنه أصبح أشبه شيء بالتكية، فتوقف عن هذا العمل وتركه لرأس المال الخاص^(٤٨) . أما النجاح الذي حققته هولنذة فكان يقوم على القروض الميسرة التي كان التجار يحصلون عليها، حتى التجار الأجانب. حتى إذا وصلنا إلى لندن وجدنا أن سوق المال لم تكن فيها في القرن السابع عشر ميسرة مثل نظيرتها الهولندية^(٤٩). ولكن المال السائل كان قد عز إلى درجة بثت النشاط بالضرورة في نظام الائتمان، على يد سماسرة الكمبيالات المتخصصين، وسماسرة العقارات والرهونات، والصياغ الذين كانوا مصرفيين بمعنى الكلمة، ومتعهدين معتمدين للسندات الحكومية التي مالبثت أن أصبحت، كما أكد إيراز دي بينتو Isaac de Pinto، نقداً بديلاً حقيقياً^(٥٠).

لا نجد شيئاً من هذا القبيل في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر قبل أن تبدأ في تعويض تأخرها في مجال الأعمال بالقياس إلى هولنذة وانجلترا. كان الائتمان يفتقر إلى التنظيم، ويوشك أن يمارس سراً، فلم يكن المناخ الاجتماعي يشجع على قيام الائتمان. كان هناك أكثر من صاحب مال يتمنى أن يقرض ماله على نحو مستتر، إما حرصاً على وظيفته

(كان يكون صاحب منصب من قبل الملك) أحرصاً على رتبة من رتب النبلاء ، خوفاً من التعرض لتهمة الإتيان بسلوك لا يليق بالمستوى) . كذلك كان المستدين نفسه يحب الستر ، ويخشى من أن يعرف عنه أنه يستدين ، مما يسيء إلى سمعته . وكان البيت التجاري الذي يستدين يعرض نفسه للشبهة في أوساط العمل .

في عام ١٧٤٩^(٥١) أنشأ تاجر كبير من أهل روان هو روبير دوجار في دارنتيال وهي ضاحية من ضواحي المدينة ، مصنعاً للنسيج ومصبغة ، وكان يمتلك عدداً من الأسرار التقنية حصل عليها بوسائل بين الشريفة والمتوية . وكان تنفيذ هذا المشروع رهناً بتدبير المال ، ففكر في الاقتراض مطمئناً إلى التسديد من العائد . وتولى واحد من شركاء دوجار ، هو لوفيه الصغير ، عملية الاقتراض الصعبة الحساسة . ذهب إلى باريس واجتهد ما وسعته الحيلة في الحصول على المال في مقابل صكوك وكمبيالات . وكان تدبيره يقوم على دفع قيمة هذه الأوراق في تاريخ استحقاقها ، والبدء من جديد بصكوك وكمبيالات أخرى . وقد وصلت إلينا مراسلاته التي كتبها في ذلك الوقت وهي تتيح لنا أن نتتبع خطواته . ولقد طرق كل الأبواب ، وألح ، ونجح تارة ، وفشل تارة أخرى ، كان يتقدم إلى الناس ، في صورة الطالب لللحوق حيناً ، وفي صورة الصديق حيناً إذا استطاع إلى ذلك سبيلاً . وكتب إلى صديقه دوجار الذي فرغ صبره يقول له : « أعود فأقول إن الإنسان يحتاج إلى وقت لتحقيق إنجاز وبخاصة في هذا العمل الذي يتطلب الحذر أشد الحذر .. ولو تولى الأمر رجل أقل خجلاً وأكثر ذكاءً مني لنجح من أول مرة ، ولكنني أخشى من أن يغفل الناس أبوابهم في وجهي ، وإذا غلقت الأبواب مرة ، فلن أستطيع شيئاً »^(٥٢) . ولهذا كان يحاول ويسلك كل السبل . ونراه يكتب إلى صاحبه ، قائلاً إنه بدلاً من تقديم صكوك ، بعضها مظهرة على بياض ، وبدلاً من تقديم كمبيالات « تصورنا أن نقدم إليهم [= أي إلى المقرضين المتشككين] أوراقاً من قبيل الأسهم نسدد إليهم قيمتها بعد خمس سنوات مضافاً إليها فائدة متزايدة تزيد من عام إلى عام . » وهؤلاء المقرضون المتشككون الذين يتحدث عنهم هم أقرباء لشريك آخر لدوجار هو داريستوا الذي يكتب لوفيه عنه في ٥ ديسمبر من عام ١٧٤٩ : « ذهب السيد داريستوا ليتعشى مع أسرته ؛ ولقد حثثته على الاهتمام والإسراع ، وألححت عليه . » كان يقوم بأعمال توشك أن تكون بهلوانية يصعب علينا فهمها ، وقد يضطر الإنسان إلى قراءة الرسائل ثلاث أو أربع مرات ليدرك المقصود . نذكر على سبيل المثال نموذجاً أخيراً من خطاب كتبه إلى روبير دوجار في ٢٨ يناير من عام ١٧٥٠ : « يمكنك أن تسحب مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ليقر على السيد لو لي Le Leu بين ٢٠ فبراير و ٢٠ مارس ، و ٢٠٠٠٠ يوم ١ أو ٢ ديسمبر ، وقد أعطيت كل الضمانات ، وأصدرت له الصكوك المناسبة . ومن الممكن ، إذا فضلت هذه الطريقة ، أن أسحب أنا المبلغ على اسمك ، أرسل إليّ : الكمبيالات التي توافق عليها ؛ كما تريد . » ويصح

أن نضيف معلومة صغيرة وهي أن لوفيه الصغير Louvet انتهى به الأمر إلى إشهار إفلاسه بعد أن تنازل عن نصيبه في مصنع دارنييتال Darnetal الذي أفلس هو الآخر في عام ١٧٦١، ولجأ إلى لندن حيث نجده في فبراير من عام ١٧٥٥ في بيت مسر ستيل في حارة متفرعة من شارع كوليمان. فماذا فعل هذا الرجل؟ وما هو الدور الذي لعبه؟ لقد لعب دور الوسيط النشط البليغ، نور الأخ المذبر للأموال، الذي كان عليه القيام بزيارات مجاملة، وزيارات استمالة، وزيارات عمل تهدف إلى الحصول على القليل من المال؛ وكان من يسعى إليهم يطلبون منه ضمانات لا يستطيع تقديمها، فلم يكن يستطيع تسديد قيمة أوثق الكمبيالات في وقت نضبت فيه فجأة كل الموارد المالية، فقد كثرت التفليسات في بورو وفي لندن؛ لقد وجد نفسه باحتصار في مكان خلا من أي ترتيبات منظمة تتيح للتاجر الحصول على قرض عادي. ولقد كان رويبر دوجار في الحقيقة رجل أعمال عظيم النشاط، دخل في مشروعات مختلفة الأشكال والألوان، من بينها الاتجار مع جزر الهند الغربية، وكان المفروض أن يحل مشكلة الائتمان بسهولة، خاصة وأن الأموال كانت متاحة في باريس، وهذا هو التناقض. كذلك كان بنك لاقوتو Le Couteux بفروعه في باريس وروان وقادس يرفض قبول ودائع، ويقول أصحابه «لأن لدينا أموالاً أكثر مما ينبغي»، و«لأن أموالنا في الخزينة عاطلة لا تدر شيئاً» - وتكرر هذا الوضع عدة مرات في السنوات ١٧٣٤ و ١٧٥٤ و ١٧٦٧ و ١٧٥٨.^(٥٦)

الائتمان

والمصارف

ليس من شك في أن المصرف لم يكن في إطار أوروبا الوسيطة والحديثة خلقاً جاء من العدم. فقد عرفت العصور القديمة المصارف والمصرفيين. وعرفت بلدان العالم الإسلامي منذ وقت مبكر المقرضين اليهود الذين كانوا يستخدمون هناك، قبل القرب، وسائل الائتمان، ومن بينها الكمبيالات، في القرن التاسع والقرن العاشر. فإذا نظرنا إلى البلدان المسيحية المطلة على البحر المتوسط في القرن الثالث عشر وجدنا فيها الصيارفة الذين كانوا يتعاطون تغيير العملات يمثلون المصرفيين الأول، وكان منهم جوالون ينتقلون من سوق إلى سوق، كما كان منهم المستقرون في أماكن معلومة مثل برشلونة، وجنوة والبندقية^(٥٧). ونعرف من فيديريجو ميليس Federigo Melis^(٥٨) أن فلورنسة، وغيرها من المدن التوسكانية بلا شك، قد تولدت فيها المصارف عن الخدمات التي كانت تؤديها المؤسسات والشركات التجارية. وكان الدور الحاسم في مثل هذه العمليات هو ما تقوم به الشركة الإيجابية أي الشركة التي تطلب القرض والتي تلزم شريكها - أي الشركة السلبية المقدمة للقرض - بالمشاركة على نحو غير مباشر في عملية غريبة عليها في أساسها.



مصرف إيطالي في أواخر القرن الرابع عشر. في النصف الأعلى من الصورة نرى المصنف والمكتوب الذي يمدون فوقه قطع النقود ؛ وفي النصف الأسفل مكان الزدائع والتحويلات. (المتحف البريطاني).

ولنترك موضوع أصل المصارف جانباً . كذلك لنترك جانباً التطور العام للمصارف الخاصة قبل وبعد عمليات التأسيس الحاسم للمصارف العام Taula de Cambis في برشلونة في عام ١٤٠١ : Casa di San Giorgio في جنوة في عام ١٤٠٧، والذي توقف عن النشاط المصرفي من عام ١٤٥٨ إلى عام ١٥٩٦ : و Banco di Rialto في عام ١٥٨٧؛ ومصرف أمستردام في عام ١٦٠٩؛ ومصرف البندقية Banco Giro في عام ١٦١٩). ونحن نعرف أن المصارف العامة في إنجلترا لم تكن تتعامل، قبل إنشاء بنك إنجلترا في عام ١٦٩٤، إلا في الودائع والتحويلات، ولم تكن تتعامل لا في القروض ولا في السلف، ولا في إدارة ما قد نسميه اليوم بالأسول، وكانت هذه العمليات قد دخلت منذ وقت مبكر مجال تخصص المصارف الخاصة، على سبيل المثال مصارف البندقية التي كانت تسمى di scritta؛ أو مصارف نابلي التي وصلت إلينا سجلاتها في القرن السادس عشر.

فليس هدفنا هنا هو الاشتغال بالتواريخ الخاصة بهذه المصارف؛ إنما هدفنا يتلخص في النظر إلى كيفية تطور الائتمان ليصبح نظاماً؛ والنظر إلى متى وكيف تغلغل النشاط المصرفي إلى المواقع المهيمنة في الاقتصاد. ويمكننا أن نقول بصفة عامة إن الغرب شهد ثلاث مرات بصورة واضحة للعيان تضخماً غير عادي للينوك والائتمان: قبل وبعد عام ١٢٠٠ في فلورنسة؛ إبان النصف الثاني من القرن السادس عشر والعقدين الأولين من القرن السابع عشر في جنوة؛ في القرن الثامن عشر في أمستردام. ولعلنا لا نجاوز الحقيقة إذا استنتجنا من هذا أن التطور الذي بدأ بداية قوية والذي بدا عليه أنه كان يمهّد على مدى طويل نسبياً لانتصار رأسمالية معينة قد تعثر في منتصف الطريق ثلاث مرات. هذا التطور لم يكتمل إلا في القرن التاسع عشر. كانت هذه الخبرات الثلاث إذن تمثل ثلاث مرات من النجاح الواسع، تلقها ثلاث مرات من الفشل، أو من الانتكاس. ويتلخص هدفنا في النظر إلى هذه الخبرات في خطوطها العريضة البارزة لكي نتبين ما اتسمت به من تناظر غريب.

إذا رجعنا إلى فلورنسة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر وجدنا أن تاريخ الائتمان هناك يضم في ذاته تاريخ المدينة كله، بل المدن الإيطالية الأخرى المنافسة لها، وتاريخ البحر المتوسط، وتاريخ الغرب قاطبة. فإطار تجديد الاقتصاد الأوروبي هو الإطار الذي ينبغي أن نفهم فيه نشأة الشركات التجارية والبنكية الكبيرة في فلورنسة، تلك الشركات التي قامت على حركة بؤات إيطاليا مكان الصدارة في أوروبا، طوال قرون، وكيفي أن نذكر أن سفن جنوة كانت تمخر عباب بحر قزوين، وأن الرحالة والتجار الإيطاليين وصلوا إلى الهند والصين، وأن رجالاً من البندقية وجنوة استقروا في المراكز التجارية الهامة في البحر الأسود، وأن رجالاً من إيطاليا يعموا شطر شمال أفريقيا سعياً وراء بوردرة ذهب السودان،

ومنهم من ذهبوا إلى فرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، وهولندا، وإنجلترا. وكان تجار فلورنسة قد انتشروا في كل مكان يبيعون ويشتررون التوابل والأصواف والأواني والمعادن والأجواخ والأقمشة الحريرية، وكانوا قبل هذا وذاك يشتغلون بتجارة المال. كان شركائهم نصف تجارية نصف مصرفية تجد في فلورنسة المال الوفير وتجد ائتماناً رخيصاً نسبياً، وكان هذا السبب الذي منح شبكاتهم التجارية الفعالية والقوة.. كانوا يقومون بعمليات التسويات والتحويلات دون ما صعوبة من من فرع إلى فرع، من مدينة بروجه إلى مدينة البندقية، ومن إقليم أراجون إلى إقليم أرمينيا، ومن بحر الشمال إلى البحر الأسود؛ وهكذا كانت الأقمشة الحريرية الصينية تباع في لندن في مقابل بالات من الصوف.... أما الائتمان والورق فكانا، إذا سارت الأحوال سيراً طيباً، يعتبران مالاً في صورة متسامية، فقد كانا قادرين على الجري بل الطيران، وما كانا يكلان أو يتعبان.

وكان ألمع نجاح حققته الشركات الفلورنسية يتمثل بفتحها في غزو مملكة إنجلترا البعيدة، وفرض الوصاية عليها. ولكي تحقق هذا الهدف وتحكم قبضتها على الجزيرة كان عليها أن تزرع هناك المقرضين اليهود، وتجار مدن الهانزا وتجار هولندا، وأن تنحي التجار الإنجليز الذين وقفوا منها موقف العداوة العنيدة، وتنحية المنافسين الإيطاليين. وقامت فلورنسة في الجزيرة البريطانية بمتابعة الحركة الرائدة التي بدأها آل ريكاردي، تجار لوكا، الذين مولوا حرب إيوارد الأول في ويلز. فما مر إلا القليل من الزمن حتى تولى آل فريسكويالدي تمويل حرب إيوارد الثاني في اسكتلندا؛ وقدم آل باردي وآل بيروتسي إلى إيوارد الثالث من الأموال ما مكّنه من القيام بعملياته الحربية ضد فرنسا في الصراع الذي استهل حرب المائة عام. ولم يقتصر انتصار التجار الفلورنسيين على وضع ملوك الجزيرة البريطانية تحت رحمتهم، ولكنه شمل إحكام القبضة على الصوف الإنجليزي الخام الذي لا غنى عنه لمصانع النسيج في أوروبا واتحادات فنون نسج الصوف في فلورنسة.

ولكن المغامرة الفلورنسية انتهت في عام ١٣٤٥ بكارثة أحاقّت بآل باردي، الذين قيل عنهم إنهم كانوا «عمالقة بأقدام من الطين»، ولكنهم كانوا عمالقة. كان الملك إيوارد الثالث في عام النحس المذكور مديناً لهم ولآل بيروتسي بمبالغ هائلة: ٩٠٠٠٠٠ فلورين لآل باردي و٦٠٠٠٠٠ لآل بيروتسي، وكانت مبالغ لا تتناسب مع رؤوس أموال هاتين الشركتين، مما يعني أن الشركتين اغترفتا مبالغ هائلة من أصحاب الودائع لديهم، بحيث قدمت الشركتان العشر من أموالهما والتسعة أعشار من أموال المودعين. كانت هذه الكارثة هي «أخطر كارثة في تاريخ فلورنسة» على حد تعبير كاتب الحوليات فيللايني، وقد زاد من وطأتها ما صاحبها من كوارث أخرى تنزلت على المدينة. ولم يكن إيوارد الثالث هو المسؤول الوحيد عن عجزه عن تسديد ديونه، وإنما شاركه المسئولية الركود الاقتصادي الذي شق القرن الرابع عشر إلى شقين واستتبعه من ورائه الطاعون الأسود.

وهكذا انمحت ثروة فلورنسة المصرفية أمام ثروة جنوة والبندقية التجارية، وانتهى الأمر بين هؤلاء المتنافسين إلى انتصار البندقية، أشد هذه البلدان مراساً في التجارة، وظهورها على منافسيها بعد حرب المائة عام التي انتهت في عام ١٢٨١. لم تعبر تجربة فلورنسة، التي اتسمت بحدثة لا مرا، فيها في الأمور المصرفية، الأزمة الاقتصادية العالمية، وبقيت لفلورنسة أنشطتها التجارية والصناعية، ولسوف تعيد في القرن الخامس عشر بناء نشاطها المصرفي، ولكنها لن تستعيد دورها الرائد والعالمي الذي كان لها في الماضي. فما كان آل الميديتشي على شاكلة آل باردي.

أما التجربة الثانية فكانت تجربة جنوة. في الفترة بين عام ١٥٥٠ وعام ١٥٦٠ شهدت أوروبا بطلاً في الازدهار القوي الذي عرفه مطلع القرن، وشهدت في الوقت نفسه انتفاضة في الحياة الاقتصادية. فقد أدى تدفق الفضة من مناجم أمريكا إلى الإضرار بكبار التجار الألمان الذين كانوا حتى ذلك الحين مهيمنين على إنتاج الفضة من مناجم أوروبا الشرقية. كذلك أدى تدفق هذه الفضة الأمريكية إلى رفع قيمة الذهب الذي تزايدت ندرته، ولكنه ظل هو وسيلة الدفع في المعاملات الدولية وفي الكمبيالات. وكان تجار جنوة هم أول من فهموا هذا التغير، وتقدموا إلى ملك إسبانيا الذي كان يعرف بالملك الكاثوليكي، فمنحوه القروض بدلاً من التجار الألمان، ووضعوا أيديهم بهذه الطريقة على مناجم أمريكا وكنوزها، وارتفعوا يمدنيهم جنوة لتصبح مركز الاقتصاد الأوروبي بدلاً من أنتويرن. وتتابع حلقات تجربة أكثر غرابة وأكثر حداثة من تجربة فلورنسة إبان القرن الرابع عشر، تجربة اعتمدت على نظام ائتمان قوامه الكمبيالات التي كانت تنتقل من سوق إلى سوق، ومن مكان إلى مكان آخر. ومن قائل إن الكمبيالات كانت موجودة من قبل، فقد استخدمت في أنتويرن وليون وأوجسبورج ومديناديلكاميو وغيرها، وظلت متداولة في تلك المراكز التي لم تخل من النشاط بين عشية وضحاها. ولكن أبنا جنوة هم الذين توسعوا فيها، وأصبحت الكمبيالات، التي عرفت باسم الورق، تلعب بفضلهم دوراً متعاضداً. وينسبون إلى آل فوجار أنهم قالوا إن التعامل مع أبنا، جنوة، تعامل بالورق mit Papier، أما التعامل معهم فكان تعاملًا بالتقد الحقيقي Baargeld. وكانت تلك كلمات التجار التقليديين التي تجاوزتها التقنية الحديثة. فقد قام أبنا، جنوة بتقديم السلف إلى ملك إسبانيا الذي كان يسدها إليهم ببيزيتات ثمانية من الفضة، أو سبائك الفضة عندما ترجع أساطيله من أمريكا، وهكذا جعل أبنا، جنوة من مدينتهم السوق الكبرى للفضة. وكانت كمبيالاتهم، والكمبيالات التي كانوا يشترونها في البندقية أو فلورنسة ويدفعون ثمنها نقداً فضياً، وسيلتهم للسيطرة على تداول الذهب. فقد نجحوا بالفعل في أن يدفعوا للملك إسبانيا بالذهب في سوق أنتويرن مقابل المبالغ التي تلقوها في إسبانيا بالفضة، وكان الملك يحتاج في حروبه إلى الذهب لتسديد رواتب الجنود التي كانت في أغلب الأحوال تسدد ذهباً.

وبدأت جنوة تنظيم آليات نشاطها على أوسع نطاق من الفعلية في عام ١٥٧٩ بنأى أقامت أسواق پياتشينزا الموسمية الكبيرة التي تحدثنا عنها من قبل^(٥٦). وكانت هذه الأسواق الموسمية تُركز العمليات المتعددة للتجارة والدفع على النطاق الدولي، وتنظم عملية المقاصة التي كانوا يسمونها آنذاك اسكونترو scontro. واستمر هذا النظام إلى عام ١٦٢٢ حيث دب التحلل في آلياته التي كانت قد أقيمت على نحو متين، وانتهى إنداك العصر الذي كان الائتمان فيه في يد جنوة وحدها. فما هو السبب الذي أدى إلى هذا الانهيار ؟ كان الاعتقاد السائد طويلاً أنه كان نتيجة تناقص الواردات من الفضة الأمريكية، ثم جاءت الدراسات الثورية التي قام بها ميشيل مورينو Michel Morineau^(٥٧) فقلبت المعطيات والاستنتاجات رأساً على عقب. فقد بينت أن كنوز الفضة الأمريكية الواردة لم تنقص إلى الدرجة التي تؤدي إلى كارثة. كذلك لم يحدث أن تناقصت أعداد صناديق البيزانت الثمانية الفضية التي كانت تصل إلى جنوة. بل إن الوثائق المتاحة تثبت العكس. فقد ظلت جنوة تتلقى المعادن الثمينة. وعندما نهض النشاط الاقتصادي في أواخر القرن السابع عشر نهضته، تلقت المدينة في عام ١٦٨٧ مثلاً ما بين ٥ و ٦ ملايين من البياسترات الثمانية^(٥٨). وما لم تتلقه كان يمر من بين يديها. هذه البيانات تزيد المشكلة غموضاً، وتحفز على المزيد من البحث والتفسير. يرى فيليب رويث مارتن Felipe Ruiz Martin أن الإسبان المشتريين للسندات كفوا عن تقديم رؤوس الأموال اللازمة لاستمرار نشاط التجار المصرفيين من أبناء جنوة الذين اجتذبهم ملك إسبانيا ليقترضوه. فلما وجد التجار من أبناء جنوة أنفسهم يعتمدون على إمكاناتهم وحدها، أعاها إلى وطنهم - بكميات كبيرة - ما كانوا يقومون به من ائتمان في إسبانيا. وهذا تفسير محتمل. ولكن هناك تفسير آخر يلح علي: وهو أن التعامل بالورق وبالكبيالات لا يمكن أن ينشط إلا إذا كانت الأماكن التي ينتقل بينها أماكن ذات مستويات تتيج التغيير؛ فلا بد أن تتزايد قيمة الكبيالة في أثناء انتقالها من مكان إلى مكان. أما في حالة غرق السوق في المال السائل، أو ما أسماه واحد من المعاصرين bestial larghezza^(٥٩)، فإن الكبيالة تلتصق بالتقديرات العالية. ويمكن أن نشبه ما حدث بالماء عندما يفيض ويغرق عجلة الطاحونة فلا تتحرك. وهذا ما حدث عندما أغرقت الفضة المراكز التجارية منذ السنوات ١٥٩٠-١٥٩٥. أيأ كان الأمر، فسواء كان هذا هو السبب أو كان السبب غير ذلك، فقد انهار جبل أوراق جنوة، أو على الأقل فقد قدرته على التنظيم القادر على الهيمنة. وهكذا كانت تلك هي المرة الثانية التي نرى فيها نظاماً للائتمان - تطور تطوراً متميزاً نحو الحداثة، واستقر فوق قمة نشاط المال والأعمال في أوروبا - يعجز عن الاستمرار في موقعه، وكأنما كانت هذه التجارب الجديدة قد تجاوزت إمكانات الهياكل الاقتصادية في العهد القديم.

ولكن المحاولة لم تتوقف، بل تكررت من جديد في أمستردام.

جرت التجربة الجديدة في القرن الثامن عشر، حيث قامت هيمنة مصرفية رباعية فعالة في أمستردام - لندن - باريس - جينيف، تربعت فوق قمة النشاط التجاري. وكان مركز المعجزة : أمستردام. هناك تنوعت أشكال الائتمان أشد التنوع وبلغت حداً لم تسمع به أذن من قبل. وإذا حركة البضائع كلها في أوروبا تبدو كأنها وجهتها وسيرتها عن بعد حركة الائتمان والخصم القوية من مركزها في أمستردام. ولكن الذي حدث في جنوة تكرر هنا، فلم يستمر محور الارتكاز والرفاهية قائماً هناك إلى نهاية القرن. كان البنك الهولندي قد أساء التصرف فيما اجتمع لديه من المال فتورط في عمليات خاسرة قدم فيها القروض إلى الدول الأوروبية، وكان سقوط فرنسا في عام ١٧٨٩ ضربة قاصمة أصابت نظام الائتمان الهولندي الذي كان يعمل كالساعة الدقيقة. وانهار للمرة الثالثة حكم الأوراق المصرفية، وطرح هذا الانهيار، مثل الانهيارين السابقين، الكثير من التساؤلات والمشكلات. وربما انهار لأن الوقت كان ما يزال مبكراً بالنسبة إلى إنشاء نظام مصرفي آمن، مطمئن، واثق من نفسه، يمكن أن تتوافق في شبكته الخيوط الثلاثة بون مشكلات : خيط البضائع، وخيط المال السائل، وخيط الأوراق الائتمانية. وإذا صح هذا التفسير، فإن الأزمة، والحركة الهابطة التي بدأت في عام ١٧٧٨ لم تكن إلا الشرارة التي عجلت بحدوث تطور لم يكن من سبيل إلى تحاشيه، اتباعاً لمنطق الأشياء.

المال، إما أن يختفي،

ولما أن يدور

اعتدنا أن نقيس إيقاعات الموجات الاقتصادية بناء على الأجور والأسعار والمنتجات. وربما كان من المناسب أن ننتبه إلى مؤشر آخر لم يكن من الممكن قياسه حتى الآن، ألا وهو : دوران رأس المال النقدي : فهو تارة يتراكم، وتارة يستخدم، ثم إذا هو يختفي. كان رأس المال النقدي يتوارى أحياناً في الصناديق : وكان الاكتناز يمثل دائماً قوة سلبية تعمل دائماً في الأنظمة الاقتصادية القديمة. وكثيراً ما كان يحتمي بالتحول إلى قيم احتمائية من قبيل الأرض والعقارات والممتلكات غير المنقولة. ثم كانت أوقات تأتي تنفتح فيها الصناديق الموصدة، فيخرج المال ويدور، ويقدم نفسه إلى من يحب تلقيه. ويمكننا على سبيل المثال أن نقول إن الراغبين في الاقتراض كانوا يجنون بغيتهم من المال في هولندا حول عام ١٧٥٠ بأسهل مما يجنونها في أيامنا هذه، أعني في عام ١٩٧٩. ولكننا نلاحظ عند النظر إلى الصورة في مجموعها أن الاستثمار الإنتاجي ظل حتى بداية الثورة الصناعية يصطدم بمعوقات متعددة، منها ما كان يرجع إلى ندرة رؤوس الأموال، ومنها، بحسب الأحوال، ما كان يرجع إلى صعوبة استخدام رؤوس الأموال المتاحة.

أيًا كان الأمر فقد كانت هناك فترات من المال السهل، وفترات من المال الشحيح. تارة تكون الأحوال سهلة كلها، وتارة تكون صعبة عسيرة، دون أن يستطيع سادة العالم الظاهرون أن يفعلوا شيئاً ذا بال. ويبين كارلوم، تشيپولا^(١٠) أن الأحوال في سوق المال أصبحت سهلة ميسرة في إيطاليا في مجموعها، غداة إبرام معاهدة السلام التي عقدت في مدينة كاتو كامبريزي في عام ١٥٥٩ بين هنري الثاني ملك فرنسا وفيليب الثاني ملك إسبانيا، وهي المعاهدة التي مزقت إيطاليا من الناحية السياسية. ولكنها أتاحت لها نوعاً من الهدوء، ونوعاً من الطمأنينة. كذلك نلاحظ بالنسبة إلى أوروبا كلها أن فترات السلام التي ارتبطت بالأعوام ١٥٩٨ و١٦٠٤ و١٦٠٩ تبعتها فترات المال السهل، وإن لم يستخدم هذا المال السهل بطريقة واحدة في كل مكان. كانت هولندا في بداية القرن السابع عشر تشهد حركة صعود في الرأسمالية التجارية. أما البندقية في الفترة نفسها فكانت المال الذي يتحقق من التجارة السلعية يستثمر في الزراعة الرأسمالية. وكانت هناك بقاع أخرى يضحي فيها المضحون بأموال هائلة من أجل المظاهر الحضارية الخلابة، نذكر ترف العصر الذهبي في إسبانيا، والترف الذي اصطنعه دوقات هولندا، أو إنجلترا في عصر آل ستيوارت، أو أسلوب هنري الرابع الذي عرف باسم أسلوب لويس الثالث عشر، تطلبت كلها مبالغ ضخمة من الأموال القومية المتراكمة. ونلاحظ في القرن الثامن عشر أن الترف من ناحية والمضاربة التجارية أو المالية من ناحية ثانية كانا ينموان معاً متوازيين. وقد تحدث إيزاك دي بنتو^(١١) عن إنجلترا في زمانه فقال « لم يعد أحد يكتنز مالاً في خزائن منيعة »، حتى البخيل نفسه اكتشف أن «تشغيل المال» و«شراء» سندات حكومية وأسهم الشركات الكبيرة أو أسهم بنك إنجلترا أفضل من تجميده في عقارات، ومن تحويله إلى حجارة مبنية أو إلى أطياف، وكانت تلك من أنواع الاستثمار المربح في إنجلترا في القرن السادس عشر. ودأنيل ديفو هو الذي لهج حول عام ١٧٢٥ بالثناء على ميزات الاستثمار التجاري أو الاستثمار في الدكاكين، مشيراً إلى أن الأطياف لا تزيد عن أن تكون مستنقعا يغرق فيه الإنسان، في حين أن التجارة أشبه شيء بالنبيع المتدفق^(١٢).

وعلى الرغم من هذه الحركة التي شهدها القرن الثامن عشر فقد عجز بالكثير من المياه الرائدة النانمة؛ ثم إن اكتناز المال تكون له أسبابه الوجيهة أحياناً. كانت فرنسا في عام ١٧٠٨ تعاني الكثير، وكانت الحكومة التي شغلت بحرب عبأت من أجلها كل مقومات الأمة، قد أكثرت من إصدار الأوراق العملة الورقية، ومعروف أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، أي تدفعها إلى الاختباء. حدث هذا حتى في منطقة بريطانيا، بل حدث في بريطانيا خاصة، حيث كانت التجارة البحرية الرابعة تأتي بكميات ضخمة من الفضة. وكتب واحد من مخبري مفضش عام المالية في ٦ مارس من عام ١٧٠٨ تقريراً بعث به إلى رئيسه من رين Rennes:

« كنت بالأمس عند واحد من كبار وجهاء المدينة وهو رجل واسع المعرفة بالتجارة التي يمارسها حالياً، ومنذ زمن طويل، سواء التجارة البرية أو البحرية، وله علاقات بكبار تجار الأقاليم. وقد أكد لي أنه يعرف أن هناك أكثر من ثلاثين مليوناً من البياسترات المخبئة، ومن الذهب والفضة ما تزيد قيمته على ستين مليوناً، وكلها لن ترى النور إلا بعد أن تُسحب من التداول تماماً أوراق البنكنوت التي أصدرتها حكومة الملك لويس الرابع عشر، وتُثبت قيمة العملات المسكوكة التي كانت قيمتها تتغير باستمرار، فتستقر على مستوى مناسب، وبعد أن تصلح أحوال التجارة إلى حد ما »^(١٣). والبياسترات التي يتحدث عنها هي تلك التي جلبها تجار ميناء سان مالو في رحلاتهم إلى سواحل بيرو. أما إصلاح أحوال التجارة فيشير إلى الأمل في إنهاء حرب الخلافة على عرش إسبانيا التي بدأت في عام ١٧٠٦، والتي لن تنتهي إلا بعقد معاهدة أوترخت في عام ١٧١٣ ومعاهدة راشات في عام ١٧١٤.

كان إخفاء المال نوعاً من الحرص يتبعه كل رجال المال والأعمال. كانت معاهدة أوترخت قد وقعت منذ عدة شهور، ولكن الحرص كان لا يزال يحكم التعامل، وهذا هو قنصل فرنسا في جنوة يكتب : « الجميع يأخذون أنفسهم بالحرص والحيلة، فليست هناك ثقة ؛ والنتيجة أن أولئك الذين يتاجرون بأسلوب الائتمان، وهو المنهاج الذي ينتجه غالبية تجار المدينة، لا يقومون إلا بأقل القليل من النشاط. وما زالت أفضل البورصات مغلقة »^(١٤). ولن تعود هذه البورصات إلى فتح أبوابها إلا بعد أن تعود طريق التجارة مع الهند الغربية أي أمريكا، وكانوا يسمونها كارييرا دي إندياس Carrera de Indias، التي كانت تعتمد عليها بالفعل باستعادة نشاطها في قادس، وتقوم من جديد بدور موزع الفضة - فالبورصات، وأكياس النقود لا تنفتح إلا إذا كانت هناك فضة، وذهب، وأموال مؤكدة، حينذاك تنفتح وتمتليء. وكانت هذه هي الحال في جنوة في عام ١٦٢٧. فقد قرر رجال المال والأعمال، الذين كانوا يسلفون ملك إسبانيا فيليب الرابع، ألا يعطوا الملك مليماً واحداً بعد أن أفلست إسبانيا، ولم تفلح أي إجراءات خاصة في تخفيف نتائج هذا الإفلاس عليهم. ولقد لاحقهم محافظ ميلانو بالطلبات، وكذلك فعل سفير إسبانيا، دون جدوى، ولجأ كل منهما إلى الضغط والتهديد دون ما فائدة. وبدا على المدينة كأنما خلت من المال كلية؛ وتوقفت فيها الأعمال تماماً؛ ولم يكن من سبيل إلى العثور على كمبيلة واحدة تستخدم في التجارة. ويصف قنصل البندقية في جنوة الصعاب في خطابات عديدة، وينتهي إلى الظن أن هذه الحالة من الضيق stretezza ترجع إلى أسباب سياسية، وأن التجار يتحججون بها ليبرروا رفضهم^(١٥). ونحن نميل إلى تصديقه إذا تصورنا كمية الريالات التي كان تجار جنوة في إسبانيا يرسلون بها صناديق صناديق إلى مدينتهم، والتي كانت دن شك تنكدس في خزائن القصور.

ولكن هذه الريالات خرجت يوماً ما من خزائنها ومكامنها . لأن أموال التجار لا تكتنز إلا انتظاراً لظروف مواتية. نجد إشارات إلى هذا المعنى منها ما كتبه رجل في عام ١٧٢٦ في رسالة بعث بها من مدينة نانت، تحدث فيها عن إلغاء امتياز الشركة الفرنسية للهند الشرقية : «إننا لم نعرف مقومات وثروات مدينتنا إلا عندما قدم تجارنا عريضة يطالبون بأحد أمرين، إما أن يدخلوا لحسابهم الخاص في صفقات هذه الشركة الملكية، وإما أن يدخلوا في هذه الصفقات مشاركين لتجار سان مالو الذين عرفوا بالثراء الواسع والنفوذ الكبير. واستقر الأمر على الاقتراح الثاني حتى لا يحدث تضارب بين الفئتين من التجار، وسارت الأعمال كلها تحت اسم شركة سان مالو. وبلغت مشاركات تجارنا ١٨ مليون جنيه ليفر، ولم نكن نتوقع أن يتمكنوا من المشاركة كلهم معاً بأكثر من أربعة ملايين. [...] ونأمل أن تتمكن المبالغ الضخمة التي نقدمها إلى البلاط من سحب الامتياز الاحتكاري من شركة الهند [...] ذلك الامتياز الذي يخرب المملكة، ونأمل بالتالي أن تنجح في تحرير التجارة في كل مكان»^(٦٦). ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل لأن امتياز الشركة بقي، وصمد في وجه العواصف الهوجاء، وفي وجه مستتبعات نظام لو law. وهنا سارت الأمور بحسب القاعدة العامة : فما يعود الهدوء، وتستع الفرص الطيبة، حتى « تعود الأموال الموجودة في الملكة إلى التجارة »^(٦٧) .

ولكن هل عادت الأموال كلها إلى التجارة ؟ هناك انطباع يلح علينا عندما ننظر إلى القرن الثامن عشر نظرة عامة وخاصة، وهو أن الأموال المتراكمة كانت فيه تتجاوز بكثير رؤوس الأموال المطلوبة. فأنجلترة مثلاً لم تستخدم كل احتياطياتها لتمول ثورتها الصناعية، ولو فعلت لكانت حصيلة الجهود والتمويل أكبر بكثير. كذلك كان الرصيد النقدي الفرنسي إبان حرب الخلافة الإسبانية يتجاوز بكثير الـ ٨٠ أو ١٠٠ مليون من أوراق البنكنوت التي أصدرتها حكومة الملك لويس الرابع عشر^(٦٨). وكانت الأصول المنقولة في فرنسا أكثر بكثير من احتياجات الصناعة قبل الثورة الصناعية، وهو ما يفسر لنا إمكانية حدوث حركات من نوع حركة لو : كذلك نذكر أن مناجم الفحم في القرن الثامن عشر كانت تستطيع، لو أرادت، أن تكون دون صعوبة ودون ريث، رؤوس الأموال الثابتة والجارية اللازمة لاستغلالها^(٦٩). وتشهد المراسلات التجارية شهادة واضحة كل الوضوح^(٧٠) على أن فرنسا في زمن الملك لويس السادس عشر كانت مليئة بالأموال المركونة العاطلة، التي كانت تعاني من «الملل»، على حد تعبير ج. جنتيل دا سيلفا J. Gentil da Silva، والتي لم تكن تعرف لها مكاناً تعمل فيه. في مارسيليا على سبيل المثال في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان أصحاب رؤوس الأموال الذين يعرضون على التجار قروضاً بفائدة ٥ ٪ لا يجدون زبائن إلا فيما عر وندر. فإذا وجدوا زبناً كانوا « يشكرونه على تفضله بإبقاء الأموال لديه » كما



ميناء مارسيليا في القرن الثامن عشر. جزء من لوحة بريشة جوزيف فيرنييه Joseph Vernet

نقرأ في رسالة ترجع إلى عام ١٧٦٢. الحقيقة أنه كانت هناك رؤوس أموال كافية، حتى أن التجار كانوا يعملون بأموالهم الخاصة وأموال شركائهم، ولا يستعينون بقروض يكون عليهم دفع فوائد عليها، ونلاحظ في قانس الاتجاهات نفسها. كان التجار الكبار يرفضون ما يعرض عليهم من قروض، حتى بـ ٤ ٪ فائدة، وكانوا يقولون إنهم « محتارون في تشغيل أموالهم الخاصة ». كان هذا يحدث في عام ١٧٥٩، أي في وقت الحرب، ولكنه كان يحدث أيضاً في عام ١٧٥٤، أي في وقت السلام.

ولا ينبغي أن نخلص مما عرضناه إلى أن التجار لم يكونوا يقرضون على الإطلاق في النصف الثاني من القرن الثامن عشر - بل العكس هو الصحيح - وأن رؤوس الأموال كانت تعرض في كل مكان دون أن تجد من يستخدمها. لدينا مغامرة روبير بوجار في باريس تشهد على العكس. إنما الذي نريد أن نؤكد أنه المال السهل الغزير الذي يعاني من صعوبة الاستثمار كان أكثر مما يظن الناس عادة. وقد لا يكشف لنا عن الأحوال في واقعها اليومي أفضل من رحلة نقوم بها إلى ميلانو عشية الثورة الفرنسية. كانت مدينة ميلانو ومنطقة اللومبارديا في ذلك الوقت مسرحاً لحركة تجديد شملت آليات الضرائب والأموال، في وقت بث فيه انتعاش الحياة الاقتصادية القوة في أوصال الدولة. وهكذا كانت الدولة قد أصبحت قوية، قادرة على مواجهة آل مونتني، والمصارف، والعائلات ذات النفوذ، والمؤسسات الدينية، وملتزمي الضرائب، وجماعات رجال الأعمال القوية: أصبحت الدولة قادرة على إصلاح عيوب الماضي، وهي عيوب كانت قد ثبتت بمضي الوقت وأصبحت شبيهة ببنيات قائمة مستقرة، وتتمثل هذه العيوب في أن الطبقة البورجوازية والطبقة النبالية في ميلانو ولومبارديا كانتا قد التهمت الدولة شيئاً فشيئاً، وحولتا الموارد السيادية الريفاليا regalia والرسوم والمكوس إلى دخول خاصة تدخل جيوبيهما. فلما قويت الدولة وسعت لمواجهة هذا الوضع، لم يكن أمامها سوى دواء واحد هو أن تقوم بشراء الدخول المنحرفة لتعيدها إلى الطريق القويم، وتدفع مقابل الشراء على نحو أو آخر: وكان هذا يعني تدبير رؤوس أموال ضخمة، ونفذت الدولة هذه السياسة بخطى سريعة نسبياً، فأغرقت اللومبارديا بالمال السائل، ووضعت أصحاب الدخول القديمة أمام مشكلة كبيرة: وهي ماذا يفعلون بهذا الكم الضخم من رؤوس الأموال الذي أتيح لهم فجأة؟ وعلى الرغم من أننا لا نعرف على وجه الدقة ما فعلوه بها، فإننا نعرف أنها لم تستخدم إلا في حدود ضيقة نسبياً في شراء الألبان وفي شراء سندات حكومية عائدها ٣,٥ ٪، وفي شراء عمائر في المدينة؛ ونعرف أنها عن طريق وساطة المصرفيين والبورصات أسهمت في دفع ذلك التيار من الأعمال الدولية الذي مر من خلال ميلانو والذي تقوم شركة جريبي Greppi مثلاً عليه. والحقيقة الواقعة ذات الدلالة في هذا المقام هي أن هذا السيل من المن والسلوى لم يتجه لصالح

الاستثمارات الصناعية في وقت كانت مصانع النسيج ومشروعات التعدين موجودة في اللومبارديا. كان الموضوع ببساطة يتلخص في أن الذين كانوا يعرضون القروض لم يكونوا يؤمنون بأن مثل هذه الاستثمارات يمكن أن تدر ربحاً، وكانوا في هذا يدورين في دائرة المخاوف والاحتياطات القديمة والخبرات القديمة. كان هذا يجري هناك، وكانت الثورة الصناعية قد بدأت في إنجلترا^(٧٨).

ولهذا ينبغي أن يأخذ الإنسان نفسه بالحيلة ألا ينظر إلى التوفير وتراكم المال نظرتة إلى ظواهر كمية خالصة، فيظن أن معدلاً ما من معدلات التوفير أو حجماً من حجومات التراكم المالي قد أوتي القوة القادرة تلقائياً على إحداث استثمار خلاق وتحقيق معدل نماء جديد. فهذه الأمور ليست رهناً بالكم وحده، بل هي أكثر تعقيداً من ذلك. فكل مجتمع طريقته في التوفير، وأساليبه في الإنفاق، وأحكامه المسبقة، وحوافزه ومعوقاته في مجال الاستثمار.

كذلك السياسة تلعب دورها في تكوين رأس المال واستخدامه. فالضرائب على سبيل المثال يمكن أن تؤدي إلى تحويل مسار الأموال وتوجيهها توجيهاً سريعاً فعلاً. في فرنسا كان نظام الضرائب يؤدي إلى وصول مبالغ ضخمة إلى أيدي الملتزمين الكبار وموظفي الضرائب. وهناك دراسات حديثة^(٧٩) تبين أن هؤلاء الموظفين كانوا يعيدون توزيع الثروات التي حصلوا عليها ويوجهونها إلى استثمارات بناءة. ومنذ عصر كولبير، وفي عصر الملك لويس الخامس عشر، كان كثيرون منهم يستثمرون في مشروعات تجارية بل وصناعية، وبخاصة في الشركات والمصانع ذات الامتيازات. هذا كلام جانز. ولكننا نميل إلى القول مع بيير فيلار إن نظم الالتزام في جمع الضرائب الملكية والأشرافية كانت تمثل في قطلونيا في القرن الثامن عشر قناة إعادة توزيع أكثر فعالية من نظام الالتزام العام المعمول به في فرنسا آنذاك، لأن «العوائد المتفرقة بين أيدي التجار والمعلمين الحرفيين كانت تؤدي إلى إدخال إنتاجهم في دورة رأس المال الشغال في التجارة، ثم في الصناعة، بل وفي مجال تحديث الزراعة»^(٨٠). أما النظام الضرائبي الإنجليزي الذي كانت الضرائب فيه تستخدم كضمان لخدمة الدين العام المدعم، بما يعطي الدولة توازناً وقوة لا مثيل لها، فلعله كان وسيلة أكثر فعالية لإعادة أموال الضرائب إلى الدورة العامة. هكذا كانت، حتى إذا لم يكن المعاصرون على وعي بذلك في كل الأحوال.

الخيارات

والاستراتيجيات الرأسمالية

الرأسمالية لا تقبل كل إمكانيات الاستثمار والتطور التي تقدمها الحياة الاقتصادية بل هي تراقب الحركة الاقتصادية مراقبة حثيثة لا حدود لها، لتتدخل فيها طبقاً لتوجهات تفضيلية معينة ؛ وهذا يعني أن الرأسمالية تعرف كيف تختار مجال عملها وأنها تستطيع أن تختاره. ولكن هناك ما هو أهم من الاختيار - الذي يتغير بلا انقطاع من موجة إلى موجة في دنيا الاقتصاد ومن عصر إلى عصر - وهو أن تكون لدى الإنسان وسائل وضع استراتيجية ووسائل تغييرها : ذلك هو الذي يحدد التفوق الرأسمالي.

وعلى أن نبين، بالنسبة إلى القرون التي نتناولها في كتابنا هذا، أن التجار الكبار على الرغم من قلة عددهم كانوا يمسكون بمفاتيح التجارة البعيدة التي كانت تمثل الموقع الاستراتيجي الذي لا يدانيه آخر ؛ وأنهم كانوا يستأثرون بامتياز المعلومات، وكانت المعلومات هي السلاح الذي لا نظير له في تلك العصور التي كانت الأخبار فيها تتحرك ببطء ويتكلف عالية ؛ وأنهم كانوا بصفة عامة ينعمون بتواطؤ الدولة والمجتمع، وكان هذا الوضع يمكنهم من تناول قواعد اقتصاد السوق بالتغيير المرة بعد المرة دون أن يحسوا بوخز من ضمير، بل كانوا يشعرون بأن هذا الذي يفعلونه طبيعي إلى أقصى حدود الطبيعية. لم يكن الالتزام بالنسبة إلى الآخرين، بالضرورة التزاماً بالنسبة إليهم. وكان الرأي عند تورجو^(٧٤) أن التاجر لا يمكن أن يفلت من السوق، ومن أسعاره التي لا يعرفها أحد من قبل ؛ ولكن هذا الرأي ليس فيه من الصواب إلا النصف، بل أقل من ذلك !

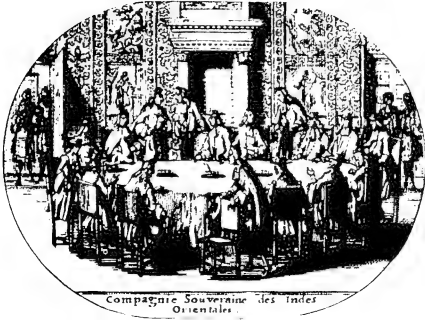
لقد

الرأسمالية

هل ينبغي أن ننسب إلى ممثلي الرأسمالية « روحاً » تكون هي منبع تفوقهم، والسمة التي تميزهم كل التمييز، روحاً قوامها : الحساب، والعقل، والمنطق، والابتعاد عن العواطف العادية، وتوظيف هذا كله في خدمة نهم محموم إلى الكسب ؟ كان هذا هو الرأي الذي ذهب إليه زومبارت Sombart ودافع عنه بحاراة، ولكنه قد فقد بمرور الوقت مصداقيته. وحدث الشيء نفسه بالنسبة لرأي شومبيتر Schumpeter الذي ذاع بين الناس، والذي كان يقوم على إبراز الدور الحاسم للتجديد والحركة في حياة رجل الأعمال. هل من الممكن أن يجمع الرأسمالي في شخصه كل هذه الصفات والخلال ؟ وقد ذهبنا نحن في شرحنا إلى أن الرأسمالي يختار، وأن له القدرة على الاختيار - وهذا يعني أنه يستطيع في كل موقف أن يتبين بنظرة ثاقبة، دونها نظرة الصقر، طريق الصواب، وأن يجيب الإجابة الأفضل، ولا ينبغي أن ننسى أن الممثل الذي نتحدث عن دوره، له مكانه على درجة معينة في سلم الحياة

الاجتماعية، وأنه لهذا يجد في أغلب الأحوال تحت عينيه الطلول والنصائح والحكم التي يأخذ بها نظائره. وهو عندما يصدر حكماً يصدره من خلالهم، متأثراً بهم. وإذا كانت فعاليته تعتمد عليه شخصياً فإنها تعتمد بالقدر نفسه على الموضوع الذي يكون فيه، وهل هذا الموضوع عند ملتقى، أو على هامش التيارات الرئيسية للتبادل التجاري والمراكز التي تتخذ القرار - وهذه المراكز تحتل في كل عصر مكاناً محدداً أدق التحديد. وقد وجد لوي ديرميني Louis Dermigny^(٧٥) وكريستوف جلامان Christof Glamman^(٧٦) أسباباً وجيهة للشك في عبقرية السادة السبعة عشر Heeren Zeventien الذين كانوا يتولون إدارة شركة الهند الشرقية [الهولندية]. ولكن هل من الضروري أن يكون الإنسان عبقرياً لكي يعقد صفقات عظيمة، إذا كان القدر في القرن السابع عشر قد شاء له أن يولد هولندياً، ووضعه بين السادة المهيمين على شركة الهند الشرقية؟ هذا هو لايرويير La Bruyère^(٧٧) يكتب: «هناك أغبياء [...] بل أسمح لنفسني بأن أقول هناك بلهاء، يشغلون مناصب عظيمة، ويعرفون كيف يعيشون ويموتون في وسط الرفاهية، دون أن يظن ظان أنهم قد أسهموا فيها بأدنى قدر من عمل أو جهد؛ لقد أخذ إنساناً ما بأيديهم فأنوصلهم إلى منبع النهر، أو ربما كانت المصادفة وحدها هي التي أعثرتهم به؛ وقال لهم قائل: "هل تريدون ماء؟" إذن فاغترفوا...»

كذلك لا ينبغي أن نصدق أن روح الرأسمالية تقوم على السعي إلى بلوغ الحد الأقصى للربح، وهي سمة كثيراً ما استهجنها المستهجنون، ولا ينبغي أن نصدق أن هذه السمة يمكن أن تفسر مسلك التجار الرأسماليين في مجموعه. هناك طببيعة الحال تلك الكلمة التي نسبوها إلى ياكوب فوجار الفني، قائلين إن البعض نصحوه بأن يعتزل التجارة، فرد بقوله «إنه يزعم أن يستمر في كسب المال ما استطاع إلى ذلك من سبيل»، وحتى آخر العمر^(٧٨). وهذه الكلمة التي يحيط بها من الشك ما يحيط بكل الكلمات التي يصبغونها بصبغة التاريخ، حتى لو صحت نسبتهما إلى الرجل، لا يمكن أن نقول عنها إلا إنها تعبر عن فرد بعينه في لحظة بعينه من حياته، وإنها لا يمكن أن تصف طبقة بكاملها، أو طائفة من الناس. والرأسماليون بشر، وهم ككل البشر، يختلفون الواحد عن الآخر، منهم الذين يحسبون بالمليم، ومنهم الذين يلعبون بالفلوس، ومنهم البخلاء، ومنهم المبدرون، ومنهم العباقرة، ومنهم المحظوظون. وهناك كتيب ساخر ظهر في قطلونيا في عام ١٨٠٩^(٧٩) يؤكد «أن التاجر لا ينتظر إلا إلى ما يؤدي إلى مضاعفة رأسماله بأي طريقة»، وهذا الرأي تقوم آلاف الأدلة على صحته، يمكن أن نستقيها من مراسلات كبار التجار التي توفرت لدينا: فالتاجر يعملون من أجل كسب المال، ما في ذلك أدنى شك. ولكن القول بأن نشأة الرأسمالية الحديثة يمكن تفسيرها بالحرص على الكسب، أو الحرص على الاقتصاد أو الالتزام



مجلس إدارة الشركة الهولندية للهند الشرقية. صورة بالحفر مأخوذة من كتاب مختصر تاريخ
الأقاليم المتحدة الهولندية... Histoire abrégée des Provinces-Unies des Pays-Bas...
المصادر في أمستردام في عام ١٧٠١.

بالعقل، أو بالكلف بالمخاطرة المحسوبة، قول يبعد بنا عن بلوغ الغاية. كان جان بيلليه تاجر بورديو يصور حياته هو في عالم الأعمال، وما أخذ نفسه به من حب الاندفاع والحركة الجياشة عندما كتب : « أرباح التجارة الكبيرة تتحقق بالمضاربات »^(٨٠). ولكن هذا التاجر الذي كان يندفع فيغامر بكل شيء كان له أخ تاجر يعتبر من أكثر الناس تعقلاً، وقد حققا كلاهما الثراء، الحريص والمندفع.

والحقيقة أن التفسير المثالي المعتمد على فكرة واحدة، والذي يجعل من الرأسمالية تجسيدا لعقلية، لا يزيد عن أن يكون مهرباً، المهرب الوحيد، يتسلل منه قرن زومبارت وماكس فيبر Max Weber، فراراً من كارل ماركس. ولسنا ملزمين، إذا أردنا العدل، بأن نتبعهما، كذلك فلسفت أرى أن الرأسمالية كلها مادية، أو كلها اجتماعية، أو كلها علاقة اجتماعية. ولكن هناك نقطة أراها فوق الشك، وهي أن الرأسمالية لم تخرج من أصل واحد

ضيق ؛ قال الاقتصاد كلمته، وقالت السياسة كلمتها، والمجتمع، والثقافة، والحضارة، والتاريخ. والتاريخ هو الدائرة العليا التي كثيراً ما تصدر الحكم الأخير على العلاقات التي قامت بين القوى المختلفة.

التجارة البعيدة

أو الحظ الأوفى

ليس من شك في أن التجارة البعيدة هي التي لعبت الدور الأول في نشأة الرأسمالية التجارية، وأنها ظلت زمناً طويلاً تقوم منها مقام العمود الفقري من الجسم. هذه حقيقة بديهية عادية، ولكن من الضروري تأكيدها اليوم في مواجهة الآراء المضادة التي تهب كالرياح أو تندافع كاللوج الصاعد، تفتتح عنها أفواه طائفة من المؤرخين المعاصرين بدافع العدا.. ومنهم من تدفعه أسباب جيدة، ومنهم من تحركه أسباب دون ذلك.

أما الأسباب الجيدة : فمن الواضح أن تجارة الخارج أو التجارة الخارجية (وقد ورد تعبير تجارة الخارج في كتابات مونكريتيان Montchrestien الذي ولد في عام ١٥٧٥ وتوفي في عام ١٦٢١ وكان يرى أنها ضد : تجارة الداخل) كانت نشاطاً محدوداً له طابع الأقلية بالقياس إلى الأغلبية. وهذا كلام لن يضيق به أحد. وهذا هو جان مايغير Jean Maillefer، وهو تاجر غني من ريمس، يعزف أنغاماً عالية في نقيره وهو يكتب إلى واحد من مراسليه في هولندا في يناير من عام ١٦٧٤ : « لا تظن أن مناجم بوتوسي نفسها يساوي عاندها عائد الأنثذة الجيدة التي تنتجها جبالنا، وتلك التي تنتجها بورجونديا »^(٨١). أما القس مابلي فيقول كلاماً يحكمه العقل : « جارة الغلال أعلى قدراً من فضة مناجم بيرو »^(٨٢) - وهو يعني أنها أثقل وزناً في الميزان التجاري، أي تمثل حجماً من المال أكثر مما تنتجه مناجم العالم الجديد. وإليك جان باتيست سي Say يفاجي « القاري » في عام ١٨٢٨ بأنه « يفضل الحديث عن صناعات الأحذية في فرنسا الذين ينتجون ما تزيد قيمته على كل ما تنتجه مناجم العالم الجديد مجتمعة »^(٨٣).

هذه الحقيقة المستقرة لن يتعب المؤرخون في تأكيدها بملاحظاتهم الخاصة، ولكنني لا أتفق معهم دائماً في النتائج التي يخلصون إليها. جاك هير Jacques Heers يكرر في حديثه عن القرن الخامس عشر ، في عام ١٩٦٤ ، أن الهيمنة عادت في التجارة إلى القمح والصوف والملح، أي إلى عدد من الأنشطة التجارية القريبة، لا إلى التجارة البعيدة في التوابل أو في الفلفل. ويعتمد بيتر ماتياس Peter Mathias على الأرقام فيؤكد أن إنجلترا عشية الثورة الصناعية كانت تجارتها الخارجية أقل بكثير من تجارتها الداخلية^(٨٤). وفي المناقشة التي دارت حول أطروحة دكتوراه في جامعة السربون وجه إرنست لابروس Ernest Labrousse سؤالاً إلى ماجالاس جودينيو Magalhaes Godinho فحواه أن الإنتاج

الزراعي للبرتغال كان أعلى من مربود التجارة البعيدة في الفلفل والتوابل، فوافق ماجالاس جودينو راضياً. وسار فريدريش لوتجه Friedrich Lütge^(٨٦) على الدرب نفسه، وكان داثماً حريصاً على التهوين من أهمية اكتشاف أمريكا على المدى القصير، فكد أن التجارة المحلية بين مناطق أوروبا المختلفة، كانت في القرن السادس عشر أعلى بنسبة مائة إلى واحد، من عائد شبكة التجارة الواحية التي بدأت تمتد بين العالم الجديد وبين إشبيلية. وهذا المؤرخ على حق أيضاً فيما ذهب إليه. وأنا نفسي كتبت أن القمح الذي كانت التجارة تنقله عبر البحر المتوسط في القرن السادس عشر، كانت كمياته تربو على مليون قنطار ، أي أن هذه الكميات كانت أقل من ١ ٪ من استهلاك شعوب منطقة البحر المتوسط، ومعنى هذا أن تجارة القمح هنا كانت ضئيلة كل الضائلة بالقياس إلى الإنتاج الكلي من الغلال وإلى تجارة الغلال الداخلية المحلية^(٨٧).

هذه الملحوظات يمكن أن تشير عند الحاجة إلى أن المؤرخ عليه اليوم أن يركز بحثه على الموضوعات ذات طابع الأغلبية، وهي الموضوعات التي أعملها علم التاريخ بالأمس : عليه أن يهتم بالفلاحين لا بالسادة : بالـ ٢٠ مليون فرنسي لا بلويس الرابع عشر^(٨٨). ولكن هذا التوجه لا يحط من قيمة التاريخ الذي يدرس الموضوعات ذات طابع الأقلية، فقد استطاعت الأقليات أن تكون أكثر حسماً في كثير من الحالات من هذه الأعداد الكبيرة من البشر أو من الثروات أو من البضائع، التي كانت ذات قيم هائلة، ولكنها كانت بليدة بغير حياة. وهذه مقالة رصينة لإنريك أوته Enrique Otte^(٨٩) تبين أن التجار الإسبان كانوا في إشبيلية الجديدة، التي ركزت اهتمامها على التجارة الأمريكية، يضطلعون بحجم من الأعمال أكبر بكثير من تلك التي كان التجار المصرفيون في جنوة يقومون بها. ولكن هذا لا يغير شيئاً من أن هؤلاء التجار من أبناء جنوة هم الذين خلقوا نظام الائتمان عبر المحيط، ولولا هذا النظام لما استطاعت الدورة التجارية من إسبانيا إلى أمريكا - الكاريبي دي إندياس - أن تتحقق. لقد استطاعوا بين عشية وضحاها أن يحتلوا مركز قوة، وأن يتحركوا بحرية، وأن يتغفلوا كما يشاؤون في سوق إشبيلية. وقرارات التاريخ الحاسمة لم تكن تتخذ في الماضي، ولا تتخذ اليوم بحسب القواعد العقلانية التي تتفق مع الاقتراع العام. وهناك الكثير من الحجج التي تفسر أن الحدث ذا طابع الأقلية يمكن أن يظهر على الحدث ذي طابع الأغلبية.

لدينا أولاً التجارة البعيدة التي يسميها المؤرخون الألمان فيرنهاندر Fernhandel، وهي التي صنعت مجموعات تجار البعيد، الفيرنهيندر Fernkändler، وكانوا صنفاً من التجار قائماً بذاته منذ الأزل. ولم تكن المدينة التي يعيشون فيها إلا عنصراً من عناصر لعبة هي لعبتهم. وقد بيّن موريس دوب Maurice Dobb^(٩٠) كيف كانوا يتغفلون في الدوائر بين المعلم الحرفي والمادة الأولية البعيدة - سواء كانت قطناً أو حريراً أو صوفاً. ثم كانوا

يتغلغلون بين المنتج النهائي وبين البيع البعيد لهذا المنتج. وكان كبار تجار الخردوات في باريس يُعتبرون من قبيل تجار البعيد، وقد شرحوا هذا الأمر في عام ١٦٨٤ في عريضة طويلة رفعوها إلى الملك ضد الصوافين الذين كانوا يريدون منعهم من بيع الأقمشة الصوفية، وكانوا قد حصلوا على هذا التصريح منذ نحو عشرين سنة مكافأة لهم على مشاركتهم في إنشاء المصانع الجديدة الكبيرة. ويرر تجار الخردوات طلبهم بأنهم « لا يقيمون أود مصانع الأقمشة الصوفية وحدها، بل كل مصانع الخردوات [يقصنون الحرير] في تور ولويون، وغير هذه وتلك من مدن المملكة. » (١٠) ثم يشرحون كيف أنهم أخذوا بزمام المبادرة فأقاموا في مدن سيدان، وكاركاسون، ولوفيه مصانع لنسج الصوف على النمط الإنجليزي والنمط الهولندي، وكيف أنهم بفضل مبيعاتهم نشطوا هذه المصانع؛ وقالوا إنهم يدعمون في الحاضر هذه المصانع فهم يصرفون المنتجات في الخارج، ويقومون وحدهم بتزويد المصانع بحاجتها من الصوف المستورد من إسبانيا وبغيره من المواد الأولية. أي أنهم كانوا يربون أن يقولوا بصريح العبارة إن هذا النشاط الصناعي في أيديهم.

وهناك أشياء أخرى في أيدي التجار المصدرين المستوردين، ألا وهي بضائع البلاد البعيدة : حرير الصين أو حرير فارس، فلفل الهند أو فلفل سومطرة، قرفة سيلان، قرنفل جزر المولوك الإندونيسية، سكر جزر الهند الغربية وتيفها ويَنها، وذهب منطقة كيتو أو المنطقة الداخلية من البرازيل، سبائك أو قطع الفضة من العالم الجديد. في هذه التجارة يستولي تاجر البعيد على القيمة المتزايدة للعمل في المناجم وفي المزارع، كما يستولي على القيمة المتزايدة لشغل الفلاح البدائي في منطقة ساحل مالابار وفي الجزر المحيطية. وقد يعود قائل فيقول : كل هذا الذي يعمل تجار البعيد ينصب على حجم ضئيل من البضائع. ولكننا إذا قرأنا ما ذكره مؤرخ^(١١) من أن كمية الـ ١٠٠٠٠ قنطار الفلفل، والـ ١٠٠٠٠ قنطار توابل التي كانت أوروبا على وجهه التقريب تستهلكها قبل الاكتشافات الجغرافية الكبرى، كانت تشتري في مقابل ٦٥٠٠ كيلوجرام من الفضة (وهو ما يناظر ٣٠٠٠٠٠ طن من الجاودار تكفي لإطعام مليون ونصف من البشر)، سمحنا لأنفسنا بأن نتسائل عما إذا كان التاريخ قد استهان بقدر تجارة الترف، فأسرف في هذه الاستهانة.

والمؤرخ نفسه يضع في أيدينا المزيد من الحجج، إذ يقدم إلينا بيانات ملموسة جداً عن أرباح هذه التجارة : كيلوجرام الفلفل الذي كان يساوي ما بين ١ و ٢ جرام فضة عند الإنتاج في الهند، يصل ثمنه في الإسكندرية إلى ما بين ١٠ و ١٤ جرام فضة، وفي البندقية ما بين ١٤ و ١٨، وما بين ٢٠ و ٣٠ في البلدان الأوروبية المستهلكة. من المؤكد أن التجارة البعيدة تدر أرباحاً ضخمة : فهي تلعب على وتر الأسعار في سوقين الواحدة منهما بعيدة عن الأخرى، لا يتم الربط بين العرض والطلب فيهما، وكل منهما يجهل حال الآخر، إلا عن

طريق الوسيط الذي يترجم بين الطرفين. وما كان يمكن أن تقوم منافسة من نوع منافسة السوق إلا لو كان هناك وسطاء كثيرون لا يرتبطون بعضهم ببعض بروابط صلة. فإذا حدث في يوم من الأيام أن نشأت منافسة، وضاعت الأرباح الضخمة عن طريق خط ما، فمن الممكن تحقيق أرباح ضخمة أخرى من طرق أخرى، وبيضائع أخرى. فإذا شاع الفلفل وورطوط وفقد سعره العالي فهناك الشاي والبُن والأقمشة القطنية الهندية لتحل محل الفلفل الذي ظل ملكاً متوجاً زمناً طويلاً. والتجارة البعيدة تعني مخاطرات، ولكنها تعني أيضاً أرباحاً استثنائية. التجارة البعيدة تعني في كثير جداً من الأحيان الكسب فيما يشبه اللوتاريا. حتى القمح الذي لا يعتبر من السلع المتميزة « الملكية »، الجديرة باهتمام تاجر كبير، يمكن أن يصبح سلعة متميزة ملكية في بعض الظروف - في حالة القحط مثلاً، بل على وجه اليقين. في عام ١٥٩١ حدث قحط في منطقة البحر المتوسط، وكانت النتيجة تحويل مسار مئات من السفن الشراعية المحملة بالقمح أو الجاودار من الشمال إلى الجنوب. وقام بهذه العملية المثيرة عدد من كبار التجار، لم يكونوا بالضرورة متخصصين في تجارة الغلال، ومعهم غرنوق توسكانا. وليس من شك في أن تحويل مسار مراكب البليطيق الشراعية من طرقها العادية تطلب دفع ثمن الشحنات غالباً. وباع التجار بضاعتهم بالذهب في إيطاليا الجائعة. وقال الحساد إن الربح الذي حققوه بلغ ٣٠٠ ٪ دخلت جيوب هؤلاء، التجار الكبار، وتعني بهم آل خيمينس Ximénès البرتغاليين الذين أقاموا في أنتويرب، ثم ظهروا في إيطاليا^(٩٢).

ولقد أشرنا من قبل إلى التجار البرتغاليين الذين نزلوا خفية إلى بوتوسي أو ليما، فيما وراء البحار البرازيلية الشاسعة، أو سلكوا طريق بوينوس أيريس المريح. وكانوا يحققون أرباحاً خرافية. ونذكر هنا كذلك التجار الروس، تجار سيبيريا، الذين حققوا أرباحاً هائلة من بيع الفراء إلى المشتريين الصينيين، إما عن الطريق الرسمي. أي طريق جنوب إركوتسك، إلى سوق كيانتكا التي أنشئت متأخرة^(٩٣) وكانت هذه السوق تتيح مضاعفة رأس المال إلى أربعة أضعاف في غضون ثلاث سنوات، وإما عن طريق الاتجار في الخفاء، وكانت الأرباح في هذه الحالة أربعة أضعاف الأرباح المكشوفة^(٩٤). هل كان هؤلاء الذين تحدثوا عن هذه الأرباح العالية من الفشارين؟ ولكن الإنجليز كانوا أيضاً يكسبون أرباحاً هائلة، كانوا كانوا يجرفونها بالجواريف، عندما تبينوا أن في مقدورهم أن يحققوا الثراء، عن طريق البحر عندما يقومون بهمة الوصل بين فراء الشمال الكندي وبين المشتريين من أبناء الصين^(٩٥). ولنذكر من أمثلة الموعد من الحظ : اليابان في العقود الأولى من القرن السابع عشر، وكانت اليابان قد ظلت رداً طويلاً من الزمن في أيدي التجار البرتغاليين. في كل عام كانت سفينة ماكاو - a nao do trato - تحمل إلى ناغازاكي ما يصل إلى ٢٠٠

من التجار، كانوا يقيمون في اليابان سبعة أو ثمانية أشهر، يتفقون خلالها دون حساب ما يصل إلى ٢٥.٠٠٠ أو ٣٠.٠٠٠ تاييل. « وكان الرجل الياباني العادي يفيد من هذا الإنفاق فائدة واسعة، وكان هذا سبباً من الأسباب التي جعلت الرجل الياباني يرحب بالتجار البرتغاليين ويعاملهم بالود »^(٩٦) : وما كان يجمع إلا فئات الولاية. ومن قبل أشرنا إلى رحلة غليون أكابولكو ورحلته السنوية إلى مانيللا. كانت هناك سوقان مختلفتان متباعدتان، سوق على هذه الناحية وسوق على الناحية الأخرى، وكانت البضائع تزداد قيمتها زيادة خرافية بعد اجتياز المحيط من أكابولكو إلى مانيللا، أو من مانيللا إلى أكابولكو، وكانت تُفَرَّقُ بالذهب طائفة قليلة من البشر هم الذين كانوا يربحون من وراء الفروق الضخمة بين الأسعار. يقول القس دي بلياردى Biliardy وهو معاصر لشوازيل Choiseul : « تجار المكسيك هم الوحيدون الذين لهم مصلحة في استمرار هذه التجارة عن طريق رحلة الغليون، حيث أنهم يصرفون بضائع الصين التي تتيح لهم مضاعفة أموالهم عاماً بعد عام. هذه التجارة يقوم بها حالياً [في مانيللا] عدد قليل جداً من التجار الكبار ، يستوردون لحسابهم البضائع من الصين، ويصدرونها بعد ذلك إلى أكابولكو، في مقابل البياسترات التي ترسل إليهم^(٩٧). وكانوا، في عام ١٦٩٥، على حد قول واحد من الرحالة، يحققون أرباحاً تصل إلى ٣٠٠ ٪ من وراء نقل الزئبق من الصين إلى أسبانيا الجديدة »^(٩٨).

هذه الأمثلة التي يمكننا أن نورد منها الكثير، إذا شئنا، تبين أن المسافة البعيدة وحدها في وقت كان فيه تناقل المعلومات شيئاً صعباً لا انتظام فيه، كانت تخلق الظروف العادية واليومية للأرباح الضخمة. وهناك وثيقة صينية تعود إلى عام ١٦١٨ جاء بها : « ونظراً لأن هذا البلد [= سومطرة] بعيد فإن الذين يذهبون إليه من التجار يحققون ربحاً مضاعفاً^(٩٩). ولدينا مثل جامباتيسا جيميللي Giambattista Gemelli الذي كان في أثناء قيامه برحلته حول العالم ينقل من البلد الذي يحط فيه رحاله، إلى البلد الذي يسعى إليه سلعة معينة يختارها بعناية شديدة لتكون من النوع الذي إذا بيع في البلد المستهدف حقق أرباحاً عالية تكفي لتغطية نفقات الرحلة، ولم يكن في ذلك إلا مقلداً للتجار الذين كان يلقاها في الطريق. ولنستمع إلى مقالة هذا التاجر الأوروبي الذي أحنقه في عام ١٦٣٩ (١٠٠) ما يتوسل به تجار جاوة إلى الثراء، يقول : « إنهم يذهبون إلى مدينة ماكاسار Macassar ومدينة سورابايا Surabaya فيشترون الأرز ويدفعون في المكسيال من نوع الجانتانس gantans سانة sata من الكايكاسات، ثم يبيعونه بضعف الثمن. ويذهبون إلى بالامبوام Balambuan فيشترون [...] جوز الهند ويدفعون ألفاً من الكايكاسات في مقابل مائة جوزة، ثم يبيعون بضاعتهم في بانتام Bantam بالقطاعي، ويحصلون على مائة من الكايكاست في مقابل ثماني حبات من جوز الهند. وهم يشترون كذلك زيت هذه الثمرة نفسها،

زيت جوز الهند، ويشترى الملح من يوارتام loartam ومن جيريسي Gerrici، ومن باتي Pati، ومن إيفاما Ivama ويدفعون خمسين ألف من الكايكسات في مقابل ثمانمائة مكيال من نوع الجانتانس؛ أما في باننام فثلاثة مكايل جانتانس من الملح تساوي ألفاً من الكايكسات. ويحملون الكميات التي يشترونها إلى سومطرة. ولكي نفهم مدلولات هذا النص، لا يعيننا إلا قليلاً تحديد السعة الدقيقة لمكيال الجانتانس، وكيفينا أن نعرف أنه مكيال. والكايكسات caixas نعرف عنها عملة من النمط الصيني كانت منتشرة في الجزر المحيطية؛ أما الساتة فيبدو أنها مسبحة منظومة من الكايكسات. ولكن الشيء الأكثر أهمية هو أن نستخرج من النص مواقع التموين، ونقيس المسافات بينها وبين سوق باننام؛ فالمسافة بين باننام وماكاسار على سبيل المثال تربو على ١٢٠٠ كيلومتر. أما الفرق بين أسعار الشراء وبين أسعار البيع فهو، بعد طرح كل تكاليف النقل، يمثل ربحاً كبيراً. ولنذكر عابرين أن البضائع المذكورة ليست من البضائع القيمة من نوع ما قل حجمه ووزنه وغلا ثمنه الذي يذكره فان لور J. -C. Van Leur على اعتبار أنه نمط التجارة البعيدة في الشرق الأقصى. بل السلع هنا سلع غذائية كانت الجزر المنتجة لتوابل تحتاج إلى استيرادها دواماً. بل كانت تستوردها من بعيد.

وهذه هي الحجج الأخيرة، وهي بلا شك أفضل الحجج: القول بأن القمح كان في البرتغال من الناحية التجارية أعلى قيمة من الغفل والتوابل قول ليس صحيحاً كله. كانت التوابل والغفل تمر كلها من خلال السوق، ومن هنا فالأرقام الخاصة بها تؤخذ من السجلات، أما القمح فالتقديرات التي يوردها المؤرخون تقديرات من خيالهم، وهم يقدرون القمح المنتج لا القمح المباع. فلم يكن ما يمر من القمح من خلال السوق إلا الشيء القليل، بينما كانت الكمية الكبرى تستهلك في صورة استهلاك ذاتي. يضاف إلى هذا أن القمح الذي كان يطرح للبيع لم يكن يترك للفلاحين وملوك الأرض وتجار القطاعي إلا القليل من الأرباح، وكانت هذه الأرباح تتبعثر بين عدد هائل من الأيدي، كما لاحظ جالباني Galiani من قبل^(١٠١). ونشير هنا عابرين إلى أنه لم يكن هناك تراكم مالي، أو لم يكن هناك من التراكم المالي إلا القليل. وهذا هو سيمون رويث^(١٠٢) الذي اشتغل حيناً في استيراد القمح من بريطانيا إلى البرتغال، يتذكر خبراته في هذا المجال مستأً. ويقول إن الجزء الأكبر من الأرباح كان يذهب إلى مقاولي النقل، الذين كانوا يعيشون على ما يدره النقل عليهم. ولنذكر في هذا المقام أفكار دانييل ديفو حول التجارة الداخلية الإنجليزية التي كانت تحظى بالإعجاب لأنها كانت تمر من خلال أيدي عديدة من الوسطاء الذين كانوا يقطعون لأنفسهم نصيباً قليلاً من المن والسلوى. وكان هذا النصيب بالفعل قليلاً ضئيلاً قياساً على الأمثلة التي أوردها دانييل ديفو^(١٠٣). أما التجارة البعيدة، الفيرنهاندل، التجارة التي تسلك الطرق

الطويلة، فكانت تنعم بالتفوق الذي لا جدال فيه، تفوق يرتبط بالتركيز الذي تتيحه هذه التجارة، والتركيز محرك لا نظير له يؤدي إلى استعادة رأس المال وزيادته بسرعة، والخلاصة أننا متفقون مع المؤرخين الألمان ومع سويسر نوب الذين اعتبروا التجارة البعيدة أداة أساسية لخلق الرأسمالية التجارية. وأداة أساسية أيضاً لخلق البروجوازية التجارية.

التعليم

والمعلومات

وليست هناك رأسمالية دون تعليم، دون دراسة سابقة، دون معرفة بالوسائل التي هي أبعد ما تكون عن البدائية. كانت فلورنسة قد هيأت منذ القرن الرابع عشر تعليماً علمانياً^(١٠٤). ويذكر فيلاني Villani في عام ١٢٤٠ أن عدد من كانوا يتعلمون القراءة في المدرسة الأولية a botteghuzza كان يتراوح بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ من البنين والبنات، وكان عدد سكان المدينة جميعاً ١٠٠٠٠٠ نسمة. في هذه المدرسة الأولية التي كان يقوم عليها ماتيو Matteo، مدرس النحو، دخل نيقولو ماكيافيللي Niccolò Macchiavelli في مايو من عام ١٤٧٦ ليتعلم القراءة في ملخص النحو الذي ألفه دوناتوس في القرن الرابع، وكانوا يسمونه دوناتيلو Donatello. من بين الـ ٨٠٠٠ أو ١٠٠٠٠ كان ١٠٠٠ أو ١٢٠٠ يذهبون إلى المدرسة العالية التي خصصت للصبي المتدرجين في مجال التجارة. وكان الصبي يبقى في هذه المدرسة حتي الخامسة عشرة، يتعلم الحساب algorismo، والمحاسبة abbaco، فإذا تخرج الصبي بعد هذا التعليم الفني، أصبح قادراً على مسك الدفاتر، تلك الدفاتر التي وصلت إلينا، والتي نستطيع اليوم أن نقلب في صفحاتها، ونرى عمليات البيع بالائتمان قد سجلت فيها بدقة، ومبالغ العمولات، والمقاصات التي كانت تتم بين المراكز التجارية، وتقسيم الأرباح بين الشركاء. وكان التعليم والتدريب العملي في الدكان يتم تأهيل تاجر المستقبل. ومن بين هؤلاء فريق كان يتجه أحياناً إلى الدراسات العليا، فيذهب لدراسة القانون في جامعة بولونيا.

وكان التعليم العملي يرتبط أحياناً بالنسبة إلى التجار بثقافة حقيقية. ولا يعجب أحد عندما يجد في فلورنسة، التي ستصبح عما قريب مدينة آل مديتشي، أن التجار كانوا أصدقاء المفكرين والأدباء - الإنسانيين أو الهومانيين، وأن من بين التجار من كانوا متمكنين من اللغة اللاتينية، وأن منهم من كانوا يكتبون، بل يتقنون الكتابة؛ وأنهم كانوا يحفظون الكوميديا الإلهية كاملة عن ظهر قلب، وأنهم كانوا يستطرون عند الكتابة فلا يقفون عند حد؛ وأنهم ساعدوا على رواج المائة قصة Cento Novelle لجوفاني بوكاتشو Bocaccio؛ وأنهم أحبوا الكتاب المقدس الذي ألفه ألبرتي Alberti بعنوان الأسرة Della Famiglia؛ وأنهم

كانوا يناضلون من أجل الفن الجديد، ويقفون في صف برونيليسكي Brunelleschi ضد جيبرتي Ghiberti المتشبث بتراث العصر الوسيط ؛ وأنهم كانوا باختصار يحملون فوق أكتافهم جانباً كبيراً من الحضارة الجديدة التي توحى بها إلينا لفظة رينسانس، النهضة. لن يغيب عنا ما كان للمال من أفضال : فالأفضال يشد بعضها بعضاً. وريشارد إيرنبرج Richard Ehrenberg^(١٠٥) هو الذي قال في معرض الحديث عن روما : حيث تجد رجال المال، تجد الفنانين.

ولكن لا ينبغي أن نتصور تجار أوروبا كلها قد تعلموا ويتقنوا على هذا النحو، وإن صح أن الدراسات العملية والفنية كانت تفرض نفسها على ناشئة التجار في كل مكان. ونحن نعرف أن چاك كور قد تعلم في دكان أبيه، ثم تعلم المزيد في أثناء رحلته على متن السفينة ناربون التي حملته في عام ١٤٢٢ إلى مصر، ويبدو أن هذه الرحلة هي التي حددت مسار حياته^(١٠٦). كذلك نرى أن ياكوب فوجار Jakob Fugger الذي لقب بالغني در رايشه der Reiche - ولد في عام ١٤٥٩، وتوفي في عام ١٥٢٥، وكان بكل بساطة رجلاً عبقرياً - تعلم في البنديقية طريقة التقيد المزدوج partita doppia التي كانت من الناحية العملية مجهولة في ألمانيا. أما في إنجلترا في القرن الثامن عشر فكان تعلم التجارة يستمر، بحسب اللوائح - سبع سنوات. وكان أبناء التجار، وأبناء الأسر العريقة الذين يتجهون إلى التجارة يقضون فترة التدريب العملي في الشرق، في إزمير، حيث كان القنصل الإنجليزي يحيطهم برعايته، وكانوا يغيثون منذ البداية من الأرباح التجارية، التي قيل عنها، بحق أو بغير حق، إنها كانت في إزمير أعلى منها في أي مركز تجاري آخر في العالم^(١٠٧). وجدير بالذكر أن مدن الهانزا كانت منذ القرن الثالث عشر ترسل متدربيها المتدرجين في التجارة إلى وكالاتها البعيدة.

والخلاصة أنه لا ينبغي لنا أن نقلل من أهمية المعلومات التي يتلقاها التاجر الناشئ: تحديد سعر الشراء والبيع، حساب التكلفة، حساب أسعار الكمبيالات، تحويل المقاييس والمكاييل والموازين بعضها إلى البعض الآخر، حساب الربح البسيط والربح المركب، طريقة عمل الميزانية المبدئية لعملية ما، التعامل بالنقد، الكمبيالات، الأنونات، السندات الائتمانية . إن ما ينبغي على التاجر أن يتعلمه شيء، لا يستهان به بل إن التجار المحنكين كثيراً ما يشعرون بأن عليهم أن يستزيدوا، بالدخول في « دورة تدريبية » كما نقول في أيامنا هذه. والحقيقة أننا عندما نرى الدفاتر الممتازة، التي خلفها لنا أصحابها منذ القرن الرابع عشر، لا نملك أنفسنا من الإعجاب بها، فقد كانت درراً حقيقية ونحن نلاحظ أن كل جيل من المؤرخين في أيامنا هذه، على مستوى العالم أجمع، لا يفرز أكثر من اثنين أو ثلاثة من المتخصصين القادرين على مطالعة هذه السجلات الضخمة، وأنهم يتعلمون بفردهم كيف

يستجلون مكنونها وكيف يفسرونها، وتراهم يعتمدون في هذا التخصص على الكتب الأساسية المستخدمة في كل عصر، ابتداءً من كتاب بيجولوتي الصادر في عام ١٣٤٠، والذي لم يكن أول كتاب من نوعه، إلى كتاب جاك سافاري «التاجر الممتاز» الصادر في عام ١٦٧٥، والذي لم يكن الكتاب الأخير. ومهما كانت هذه الكتب من النفع، فإنها لا تكفي لتعليم إنسان التعليم الخاص المأمول.



الصيدلي يدون حساباته. من رسم حائطي في قصر إيسوني Issogne . يرجع إلى نهاية القرن الخامس عشر.

والأسهل من ذلك أن يدرس الإنسان مراسلات التجار التي اكتشفت منذ بضع سنوات بكميات كبيرة، منذ أن بدأ الاهتمام بالبحث عنها. وإذا غضضنا الطرف عن بعض الرسائل الفلكية التي وصلت إلينا من القرنين الثالث عشر والرابع عشر من البندقية، فإننا نجد أن المراسلات التجارية وصلت بسرعة إلى مستوى عالٍ ستحتفظ به فيما بعد، لأن هذا المستوى العالي هو مبرر وجودها، هو مبرر **التكلفة الكبيرة** التي كانت المراسلات التجارية الكثيرة تتكلفها. كان الحصول على معلومات أهم من التعليم، وكانت الرسالة التجارية في المقام الأول تتضمن معلومات. ولم تكن المعلومات الخاصة بالعمليات التي تهم المتراسلين، والأوامر المرسلة أو المتلقاة، وإشعارات الإرسال أو بيع أو شراء السلع أو صكوك الدفع... الخ تحتل إلا جزءاً من الخطاب؛ تتبعها بالضرورة المعلومات والأخبار المفيدة التي سمعتها الأذن المنتبهة: الأخبار السياسية، والعسكرية، وأخبار المحاصيل، والبضائع المتوقعة؛ كذلك كان المراسل يسجل بدقة ما يطرأ على أسعار البضائع والعملة والقروض من تقلبات؛ وإذا كان في ميناء ذكر حركة السفن. وتنتهي الرسالة بالضرورة بقائمة الأسعار، وتسجيلات الكمبيالات، وكثيراً ما كانت هذه الأرقام تأتي في ملحوظة ختامية: ولدينا آلاف من الأمثلة. ولننظر إلى مجموعة الأخبار التي تألف منها **الإخباريات الفوجارية** Die Fugger Zeitungen^(١٠٨) كانت شركة آل فوجار في أوجسبورج تطلب من مراسليها في الخارج، وكانوا يكونون سلسلة بكاملها، موافقاتها بهذه الإخباريات.

ولكن هذه المعلومات كان يعيها عيب أساسي، يتمثل في بطء السعاة الذين كانوا ينقلونها، وظلت هذه الحال حتى نهاية القرن الثامن عشر. أضف إلى ذلك أنهم لم يكونوا من أهل الدقة والثقة، فكان التاجر الجاد الحريص يحتاط لنفسه ويرسل مع كل رسالة جديدة نسخة من الرسالة السابقة. فإذا تلقى التاجر رسالة كان عليه أن يعجل بالعمل. فلا غرابة في أن نقرأ: إذا تلقيت رسالة فيها أمر تكليف عاجل أو معلومة مهمة، «استدع السمسار على الفور»، هذه نصيحة قدمها في عام ١٣٦٠ أحد التجار إلى تاجر آخر^(١٠٩)، وهي نصيحة تنطبق على كل العصور. فلا بد من الإسراع، وتلقف الكرة في الهواء قبل أن تنزل إلى الأرض. كان الشرط الأول الذي لا بد منه للتجارة الناجحة إذن هو: تلقي الكثير من المراسلات، وكتابة الكثير من المراسلات، والمشاركة في شبكات المعلومات المتشابكة التي ترشد إلى الصفقات الجيدة في الوقت المناسب، وتحذر من الصفقات التي ينبغي أن يفر منها التاجر فراره من الطاعون. من أمثلة ذلك نذكر أن الكونت دافو، سفير الملك لويس الرابع عشر في الأراضي الواطئة كان في عام ١٦٨٨ متنبهاً إلى البروتستانتين الذين نزحوا من فرنسا في أعقاب إلغاء مرسوم نانت، وظلوا يتوافدون على الأراضي الواطئة حتى بعد مرور ثلاث سنوات على إلغاء المرسوم الذي كان يتيح لهم حرية ممارسة مذهبهم

الديني. وذكر السفير أن واحداً منهم أتى إليه لتوه، اسمه مونچينو « طويل القامة كأنه عملاق، وأظنه من أبناء جاسكونيا [...] وقد أتى بنحو أربعين ألف جنيه إيكو. ولقد تحدثت إليه صباح اليوم. وهو رجل أعماله كثيرة، وهو يكتب ليلاً ونهاراً »^(١١٠). وأشدت على الجملة الأخيرة التي تلوح لنا غريبة ولكنها ليست بالغريبة، فهي تنتمي إلى الصورة التقليدية للتاجر كما صورها ألبرتي : التاجر الذي « اتسخت أصابعه بالحبر » من كثرة الكتابة.

والمعلومات لا يمكن الاعتماد عليها اعتماداً مطلقاً، لأنها تخضع للحظ، فقد تتغير الأحوال، وقد تتقلب الصورة. وقد يؤدي خطأ في التقدير، أو تأخر في وصول المرسال إلى تضيق الفرصة. واستمع إلى لوي جريفيلي يكتب إلى أخيه في رسالة خرجت من أمستردام في ٣٠ أغسطس من عام ١٧٧٧، مشيراً إلى أنه لا فائدة من عد « الصفقات الطيبة التي ضاعت منا ». فالتاجر لا ينبغي له أن ينظر إلى الوراء، بل إلى الأمام، وإذا قام واحد من أولئك الذين يمارسون التجارة بتحليل الماضي، وجد يقيناً أنه ضيع على الأقل مائة فرصة من فرص تحقيق الثراء، أو أنه أوشك مائة مرة على الوقوع في أعمال كانت ستخرب بيته؛ ولو أنني عدت الصفقات الرابحة التي تخلصت عنها لانتحرت كمدأ »^(١١١).

والمعلومات المثمرة هي المعلومات التي لم تتناولها الناس بالتحديد والعجن. في عام ١٧٧٧ كتب لوي جريفيلي إلى تاجر في بورجو كان يشاركه في صفقة نيلة : « وتذكر أن أخبار الصفقة إذا شاعت بين الناس، خسرتنا كل شيء. وسيجري على هذه السلعة ما يجري على كثير من السلع الأخرى ، عندما تظهر المنافسة، لا يجد الواحد منا شربة ماء »^(١١٢). وفي ١٨ ديسمبر من العام نفسه عندما تحولت الحرب في أمريكا إلى حرب عامة كتب يقول : « وبنا، على هذا فالشيء الجوهري هو أن نفعل المستحيل لكي نحصل قبل أي إنسان آخر على معلومات مؤكدة عما سيحدث. » وهناك كتاب عن السلوك Trattato dei buoni costumi ألفه تاجر يشرح فيه المقصود بعبارة " قبل أي إنسان آخر " : « إذا تلقيت مجموعة من الخطابات، منها ما هو لك، ومنها هو لآخرين، فابدأ بفتح الخطابات الموجهة إليك. وتصرف. ويعد أن تنتهي من أعمالك سيكون لديك الوقت لتسلم الآخرين خطاباتهم. »^(١١٣) كتب هذا في عام ١٦٦٠. ولكن في أيامنا هذه، وفي بلادنا حيث المنافسة حرة، لا تزال هذه النصيحة محتفظة بقيمتها. ففي عام ١٩٧٢ تلقى عدد من الصفوة المختارة، القلة السعيدة كما يقولون، خطاباً يدعوهم إلى دفع اشتراك مرتفع باهظ في مقابل الحصول في كل أسبوع على بضعة وريقات كتبت عليها بالآلة الكاتبة معلومات على أعلى مستوى، وجاء بهذا الخطاب : « وأنتم تدركون تمام الإدراك أن المعلومات التي تنتشر تفقد ٩٠ ٪ من قيمتها. والأفضل أن تعرف الأشياء قبل الآخرين بأسبوعين أو ثلاثة »، فيزيد ما تصنعونه فعالية واطمئناناً.

وليس قراؤنا لينسوا أنهم كانوا أول من تلقى عن طريقنا معلومات عن الاستقالة الوشيك
لرئيس الوزراء - والقرار الوشيك بخفض قيمة الدولار !

كذلك المضاربون في أمستردام، الذين قلنا كم كانت أعمالهم رهناً بالأخبار، الصحيحة
أو الزائفة، ابتكروا خدمة معلومات على أعلى مستوى ممكن، اكتشفناها مصادفةً في
أغسطس من عام ١٧٧٩، في لحظة الفزع الذي أحدثه دخول الأسطول الفرنسي بحر
المانش. فبدلاً من الاعتماد في نقل المعلومات والأخبار على السفن الكبيرة المنتظمة اعتمد
المضاربون الهولنديون على قوارب خفيفة سريعة تنتقل بسرعة فائقة بين انجلترا وهولندا :
كانت تنطلق من كاتفيك Catwyk قرب اسكرفينين Skervenin في هولندا وتصل إلى سولز
Soals قرب هرويش Harwisht « ولم يكن هناك ميناء » بل كان هناك مرسى بسيط، فلم تكن
تتعطل في الرسو... وهذه هي الأرقام القياسية : من لندن إلى سولز ١٠ ساعات ! من
سولز إلى كاتفيك ١٢ ساعة ! من كاتفيك لى لاهاي ساعتان ! من لاهاي إلى باريس ٤٠
ساعة ! من لندن إلى باريس ٧٢ ساعة (١١٥).

وإذا نحينا أخبار المضاربات جانباً، فقد كان الشيء الذي يهفو تجار الزمان القديم إلى
السبق إلى معرفته يتمثل في أخبار الحركة الاقتصادية، أو ما كانوا يسمونه بلغتهم اتساع
أو ضيق السوق، أو قل كثرة أو قلة المعروض. وكلمتا اتساع وضيق السوق تقابلان كلمتين
استقتهما اللغات الأوروبية من لغة التجار الإيطاليين larghezza و strettezza وهما
تشيران إلى موجات المد والانحسار في الحركة الاقتصادية، وترتهن بهما القرارات المتغيرة
التي تلمس مصلحتها تبعاً لكثرة أو قلة المعروض من البضائع أو الأموال أو الكميات
في السوق. في ٤ يونيو من عام ١٥٧١ كتب آل بونفيزي Buonvisi من أنتفرين : « إن كثرة
المعروض في السوق من الأموال يوحى إلينا بأن نركز اهتمامنا على البضائع » (١١٦). ولقد
رأينا من قبل أن سيمون رويث لم يكن حكيماً في التصرف الذي تصرفه بعد خمس عشرة
سنة تقريباً لأن الأموال كانت قد أغرقت أسواق إيطاليا فجأة ، وأخذ يرغب، ويزيد،
ويتصور ما حدث كأنما كان إهانة شخصية له فقد أدت الكثرة المفرطة من الأموال
المعروضة في السوق إلى خسارة مضارباته في مجال الكميات.

والحقيقة أنه أساء فهم الوضع في ذلك العصر الذي كانت ملاحظات التجار فيه قد
تبلورت في الكثير من الخبرات، وكان التاجر قد تعلم كيف يبرم الصفقات الناجحة القصيرة
الأجل، صفقة صفقة. أما القواعد العامة التي تفسر لنا اقتصاد زمن ماض فلم تدخل في
المعرفة الجماعية إلا بمرور الوقت، تستوي في ذلك المعرفة الجماعية للتجار، والمعرفة
التجارية للمؤرخين. في عام ١٦٦٩ كانت هولندا والأقاليم المتحدة تعاني من كثرة المعروض
من البضائع التي لا تباع (١١٧) : وانخفضت كل الأسعار، وكسدت الأعمال، ولم تعد السفن

تشحن، وغصت مخازن المدينة بمخزون البضائع الراكدة. وعلى الرغم من ذلك فقد استمر عدد من كبار التجار يشترون: وكان الرأي عندهم أن تلك هي الطريقة الوحيدة للحيلولة دون استمرار نداعي قيمة المخزون لديهم، وكانت إمكاناتهم تسمح لهم بممارسة هذه السياسة الساعية إلى وقف هبوط الأسعار. أما أسباب هذه المحنة التي استمرت وقتاً أكثر من المالكوف والتي جمدت الأعمال، فقد ظل التجار الهولنديون جميعاً والسفراء الأجانب معهم يتناقشون فيها الشهور الطوال، دون أن يفهموا من أمرها شيئاً. ولكنهم أدركوا في نهاية المطاف أن المحاصيل الرديئة في بولندة وألمانيا كان لها دورها فيما حدث، فقد أحدثت ما نعتبره نحن أزمة نمطية من أزمات العهد القديم. فقد كف المشترون عن الشراء. ولكن هل هذا السبب وحده يكفي لتفسير الأزمة؟ فقد كان لدى هولندة أوتار عديدة في قوسها، ولم يكن قمع وجاودار بولندة وألمانيا أوتارها الوحيدة، مما يوحي بأن الأزمة كانت بالضرورة أوسع مدى وأكثر عمومية، فقد كانت دون شك أزمة أوروبية، وما زلنا إلى اليوم نجد صعوبة في تفسير كامل جامع مانع لمثل هذه الأزمات التي تتعدد ذبذباتها وانتفاضاتها.

فلا يجوز أن نبالغ فيما نتوقعه من هؤلاء الرجال الذين كان استيعاب الفكر الاقتصادي في زمانهم غريباً عليهم في أحوال كثيرة، وإذا غامر بعضهم مرة أو بضع مرات في تلمس الفكر الاقتصادي الذي يحكم زمانهم، فما كانوا يفعلون ذلك إلا مدفوعين بضرورة، كأن يكون عليهم أن يقدموا الحجج إلى أمير أو وزير، حتى يتحاشوا قراراً أو مرسوماً يتهدهدهم، أو حتى يقنعوه بالغا- قرار أو مرسوم، أو لكي يدافعوا عن مشروع عظيم يرون أنه يحقق الصالح العام، وأنه لهذا السبب جدير بأن تسانده الامتيازات أو الاحتكارات أو ألوان الدعم. وحتى في تلك الأحوال، لم يكونوا يستطيعون أن يخرجوا من النطاق الضيق الذي كانوا يمارسون فيه مهنتهم في حياتهم اليومية. بل إننا لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا إنهم كانوا يقفون موقف البلادة أو التبرم من علماء الاقتصاد الأول الذين ظهروا في زمانهم، وكانوا معاصرين لهم. فعندما أصدر آدم سميث في عام ١٧٧٦ كتابه المهم: *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations* وعرفه الفرنسيون في ترجمة بعنوان *La Richesse des Nations* استقبله السير جون پرينجل John Pringle بصيحات الدهشة والاستنكار، وقال: ما يمكن أن نتوقع خيراً من هذا المؤلف الذي لم يمارس التجارة، وكنتي بمحام حلاله أن يتحدث عن الغزباء! (١١٨) وكان بهذا الرأي الناطق بلسان الكثيرين من أهل زمانه. وما أكثر ما ابتسم الناس عندما سمعوا كلام علماء الاقتصاد، وما أكثر ما ضحكوا! ومن بين الضاحكين والساخرين أدباء نذكر منهم مابلي Mably، وسيسبيستان ميرسييه Sébastien Mercier صاحب الأسلوب الخلاب، أو فولتير وما حديثه عن الرجل صاحب الأربعين جنبهاً ببعيد!

مناقسة

بغير منافسة (١١٩)

وكان هناك لون آخر من البطء يضجر التجار أي ضجر، ألا وهو ذلك التنظيم الدقيق والثقل الذي كانت تخضع له **السوق العامة** عادة. ولم يكن التاجر الكبير هو الوحيد الذي يعني نفسه بالتحضر من ريقته. وكان نظام **السوق الخاصة**، كما وصفه إيفريت A. Everitt^(١٢٠)، هو الصورة التي تمثل أماننا واضحة للعيان في كل مكان للاستجابة لمتطلبات اقتصاد سوق أخذ ينمو ويتعاظم ويتحور ويزداد سرعة، اقتصاد سوق يتطلب على كل المستويات الأخذ بروح المشروع. ولكن هذا النظام - نظام السوق الخاصة - كان في كثير من الأحوال خارجاً على القانون القائم، وكانت فرنسا أقل تقبلاً له من إنجلترا، ولهذا بقي على الهامش، يؤمن به رجال من أولى الهمة والنشاط كانوا يسعون سعياً قوياً، سواء فيما يتعلق بالأسعار أو حجم وسرعة التعامل، إلى التخلص من ألوان الضغط والرقابة الإدارية التي كانت مستمرة في السيطرة على الأسواق العامة التقليدية.

كان هناك إذن نظامان للتجارة، نظام السوق الخاصة للرقابة. ونظام السوق الحرة أو السوق التي تسعى لتكون حرة. ولو استطلعنا أن نرسم موضعهما على خريطة، وجعلنا الأولى زرقاء، والثانية حمراء، لوجدناهما متمايزتين الواحدة عن الأخرى، ولوجدنا كذلك أنهما تتوأكبان وتتضاف الواحدة إلى الأخرى. والسؤال الأول الذي يواجهنا هنا هو السؤال عن أي السوقين أهم، وربما أيضاً - في البداية وفيما بعد - أيهما الأقدم: أي السوقين أخلص للتجارة، وأكثر ممارسة للمناقسة الشريفة التنافسية الضابطة للأسعار؛ وأن تعرف علاوة على ذلك هل يمكن أن تقيض الواحدة على الأخرى وتحيط بها وكنها تعقلها وتسجنها في سجنها. ونحن عندما ننظر إلى الموضوع عن كثب نجد أن التنظيم القديم للأسواق - ذلك التنظيم الذي نجد صورة مفصلة له في أكثر من مرجع، مثل كتاب *Traité de la police* من تأليف ديلامار Delamarre - كان يهدف إلى الحفاظ على كيان السوق وعلى مصلحة المستهلك في المدينة. كانت الفكرة التي تقوم عليها السوق تتلخص في أنه إذا فرض على كل البضائع أن تذهب إلى السوق العامة أصبحت السوق أداة لتحقيق المواجهة العملية بين العرض والطلب، وأصبحت الأسعار المتغيرة التي تحدثها السوق تعبيراً عن هذه المواجهة، وطريقة للحفاظ على المنافسة الحقيقية بين المنتجين، والمنافسة الحقيقية بين البائعين. ولكن زيادة التبادل أدى على المدى الطويل نسبياً وبالضرورة إلى هز أركان هذا التنظيم الذي كان يُكثف النشاط تكتيافاً تجاوز الحدود المعقولة. أما السوق الخاصة فإن العمل المباشر فيها لم يكن يهدف إلى تحقيق الفعالية فحسب، بل كان يهدف إلى القضاء

على المنافسة، وإلى تشجيع رأسمالية صغيرة على مستوى القاعدة، وهي رأسمالية كانت تتبع نفس الطرق التي تتبعها رأسمالية الأنشطة التجارية على المستوى العالي.

وأكثر أساليب الرأسمالين الصغار شيوعاً في سعيهم إلى تحقيق ثروات صغيرة سريعة، هو العمل خارج نطاق أسعار السوق، معتمدين على السلف المالية وعلى الممارسات الأساسية التي يتيحها الائتمان، من قبيل : شراء القمح قبل الحصاد، والصوف قبل الجز، والنبذ قبل قطف العنب، وتوجيه الأسعار عن طريق خزان السلع، وأخيراً : العمل على وضع المنتج تحت رحمتهم.

إلا أن المجالات التي تتصل بالتمويل اليومي، مجالات من الصعب أن يبالغ التاجر في ممارسة هذه الأساليب دون أن يثير حنق الجماهير. ومطالبتها بالقصاص، واتجاهها إلى إبلاغ المسؤولين، وكان إبلاغ المسؤولين في فرنسا يصل إلى قاضي البوليس في المدينة، وإلى المدير وإلى مجلس التجارة في باريس. وكانت البلاغات التي ترفع إلى المسؤولين تؤخذ مأخذ الجد، وتثبت المناقشات التي كانت تدور في مجلس التجارة أن الموضوعات التي تبو هينة كانت تؤخذ مأخذ الجد الشديد ؛ وكان التجار على المستوى العالي يعرفون أنه من الخطر الشديد اتخاذ خطوات غير محسوبة فيما يتعلق بالقمح، لأن مثل هذه الخطوات يمكن أن تتسبب في ألوان من الغضب، ومن ردود الفعل المتلاحقة ^(١٢٣). ولكن عمليات التهريب الصغيرة أو عمليات الكسب غير المشروع كانت تنجح على الأقل إلى حين في الإفلات من نظرات الناقمين، وفي إقامة نوع من الاحتكار المريح ؛ وإنما كانت تتمكن من ذلك لأنها لأنها كانت تتجاوز مستوى السوق المحلية، وكان الذين يقومون بها منظمين في مجموعات تنظيمياً جيداً، وكانوا يحتكمون على رؤوس أموال.

ونذكر على سبيل المثال عملية واسعة قامت بها مجموعة من التجار، بالاشتراك مع عدد من كبار الجزائريين، سعيّاً منهم ليصبحوا هم سادة تموين باريس من اللحوم. وعملت من أجلهم في نورمانديا، وبريتانيا، وپواتو، ولیموزان، وپوربونیه، وأفرنیا، وشارولیه، شركات تألف من تجار أجانب، اتفقوا على أن يحولوا إلى الأسواق التي يتعاملون معها، مع رفع الأسعار، كل المواشي التي كان المفروض عادة أن يوردها إلى أسواق المواشي القائمة، وأقتنوا المربين بالأ يوردها مباشرة إلى باريس مؤكدين لهم أن الجزائريين هناك متعجبون في دفع الفلوس. واشتروا هم من المنتجين مباشرة، ويذكر تقرير في الموضوع رفع في يونية من عام ١٧٢٤ إلى المفتش العام للمالية، أن هذا التدبير كانت له نتائج البعيدة، لأن هؤلاء التجار وقد اشتروا مجتمعين نصف المواشي المعروضة في سوق پواسي، حددوا السعر الذي يحلو لهم، لأن المشتري كان مضطراً إلى الشراء، منهم ^(١٢٤). وإنما انكشفت هذه العمليات لأن الكلام تسرب في باريس فتكشفت طبيعة هذه التجارة التي كانت تركز في

باريس أنشطة في ظاهرها بريئة، وكانت أنشطة مبعثرة بين العديد من مناطق تربية المواشي التي يبعد بعضها عن البعض الآخر بعداً شديداً.

وهناك عملية أخرى واسعة النطاق نذكرها هنا كمثال آخر : في عام ١٧٠٨ وصل إلى مجلس التجارة^(١٢٢) تقرير يبلغ عن « الجمعية [٠٠٠] التي تضم عدداً كبيراً من تجار الزبد والجبن وغيرهما من السلع الغذائية التي يسميها العامة في بورجو السلع الدهنية ». تجمع تجار الجملة والقطاعي جميعاً في شركة سرية . قامت عندما أعلنت الحرب في عام ١٧٠٩ « باختزان هذه البضائع في مخازن كبيرة »، ثم باعتها بعد ذلك بأسعار عالية. ولواجهة هذا الوضع أعطى الملك تصاريح للأجانب ليستوردوا هذه السلع ويدخلوها فرنسا على الرغم من ظروف الحرب. فرد تجار منتجات الالبان أو « السلع الدهنية » على هذا الإجراء، بأن اشترى « كل الشحنات التي وردت إلى الميناء » مستوردة قبل أن تنزل إلى السوق. وظلت الأسعار العالية على حالها. ويضيف التقرير « وبيعوا في نهاية المطاف أموالاً ضخمة »، ويقترح التقرير طريقة معقدة غريبة لأخذ شيء من هذه الأموال الضخمة التي ربحوها. ونقرأ في تعليق كتبه بعضهم على هامش التقرير : كل هذا صحيح. ولكن ينبغي التفكير مرتين قبل التصدي لهؤلاء التجار . فهناك من يدعي أن من بين هؤلاء التجار أكثر من ٦٠ من أصحاب الثراء الواسع. »^(١٢٣)

لم تكن مثل هذه الممارسات نادرة الحدوث، ولكننا لا نعرف إلا تلك التي تدخلت فيها الهيئات الإدارية، أي تلك التي انتهت إلى نهاية سيئة. ففي عام ١٧٢٢ خطر ببال سماسرة النبيذ في منطقة فاندوموا، قبل قطف العنب، أن يحتكروا كل براميل النبيذ. وتقدم أصحاب بساتين الكروم والأهالي بشكاوى، فمُنِع السماسرة المذكورون من شراء البراميل^(١٢٤). وفي عام ١٧٠٧ أو ١٧٠٨ تصدى السادة صناع الزجاج على ساحل نهر البييم la Biesme، ثلاثة أو أربعة من التجار نصبوا أنفسهم سادة مطلقين على تجارة الزجاجات الكبيرة التي ينقلونها إلى باريس، ويستبعدون، بما أتبع لهم من ثراء، « مقاولي النقل بالعربات وغيرهم من أصحاب الإمكانيات الضعيفة »^(١٢٥) وبعد ذلك بستان سنة تقريباً فكر تاجر من سانت مينول Sainte-Menehould وموثق من كليرمون أن أرجون Clermont-en-Argonne في القيام بعمل من النوع نفسه، وكونا شركة، وظلا طوال ستة أشهر يتعاملان « مع كل أصحاب مصانع الزجاج » في وادي الأرجون « حتى يصبحا المحتكرين الوحيدين لكل الزجاجات التي تنتجها مصانعهم لمدة تسع سنوات، وفيها شرط صريح بنص على ألا يتم البيع إلا لهذه الشركة وحدها، أو لحسابها ». وكانت النتيجة : أن أصحاب بساتين الكروم، وكانوا العملاء العاديين المتعاملين مع مصانع الزجاج القريبة هذه، رأوا أسعار الزجاجات ترتفع بنسبة الثلث. وعلى الرغم من أن محصول العنب كان ضعيفاً ثلاث سنوات متتالية،



صورة تزخرف صليحة من أحد الكتب تصور تنظيم سوق الماشية في هورن Hoorn، شمال هولندا، في القرن الثامن عشر.

مما أدى إلى قلة الطلب، فقد « رفضت هذه الشركة التي كونها اثنان من أصحاب الملايين، والتي كانت تحتكر كل إنتاج مصانع الزجاج، أن تخفض السعر الذي اعتبرته حسب تقديرها مناسباً، وهي تنتظر أن يأتي عام بمحصول وفير يمكنها من رفع السعر على ارتفاعه. » وحققت الشكاوى التي قدمها العمد وأعضاء مجلس إبيرني Épernay، وقد دعمتها سلطات مدينة ريمس، الهدف، واضطر المليونير إلى التراجع، فانسحب انسحاباً كريماً، ولكنه كان سريعاً، وألقيا عقوبتهما (١٧٢٨).

أما الاحتكارات، أو أشباه الاحتكارات، التي سعى إليها تجار الحديد، هادفين إلى السيطرة على كل أو جل إنتاج ورش الحديد في فرنسا، فكانت ممارسات أشد وطأة. ولكم ودنا أن نتاح لنا معلومات وافية عنها، ولكن الوثائق التي وصلت إلينا مقتضبة أشد الاقتضاب. حول عام ١٦٨٠ كتبت مذكرة تستنكر « التشكيل الذي كونه تجار باريس فيما بينهم « فاشترتوا الحديد من الخارج لكي يضعوا المعلمين الفرنسيين أصحاب ورش الحديد تحت رحمتهم وكان أعضاء، هذا التشكيل يجتمعون كل أسبوع في بيت أحدهم في ميدان موبير Maubert، وكانوا يعقنون صفقات شرا، جماعية ويفرضون على المنتجين أسعاراً منخفضة، تزداد انخفاضاً، دون أن يغيروا من أسعارهم التي يبيعون بها (١٧٢٨). وهناك محاولة أخرى ترجع إلى عام ١٧٢٤ اتهم فيها اثنان من تجار ليون الأغنياء (١٧٢٩). وفي الحالين رد المذنبان، أو من قبل إنهما المتهمان، وأقسما أغلظ الأيمان أنهم اتهموا بغير حق، ووجدا بين المسؤولين من شهد لصالحهم، ونجيا على هذا النحو من نعمة الأهالي. فهل نجيا

لأنهما كانا من الأبرياء ؟ أم من أولي النفوذ ؟ ونعود فنطرح السؤال مرة أخرى عندما نقرأ ما كتبه أعضاء مجلس التجارة بعد مرور نحو ستين سنة من تلك الحادثة، في مارس ١٧٨٩، من أن الحديد يلعب دوراً هاماً جداً في سوق ليون، وأن تجار ليون « الذين اعتادوا التعامل مع أسواق بوكير الموسمية، » يدفعون السلف مقدماً إلى المعلمين أصحاب ورش الحدادة في فرانشكونتيه وبورجونديا» (١٢٠).

أياً كان الأمر فقد كانت هناك يقيناً احتكارات صغيرة ملتوية، تحتمي وراء الأعراف المحلية، وتتوافق مع العادات القائمة فلا تثير الاحتجاج أو تكاد. من هذا المنظور نتطلع بشيء من الإعجاب إلى الحيل الخبيثة التي كان تجار القمح في دنكرك يتوسلون بها إلى التربح خارج السوق. عندما كانت سفينة أجنبية تدخل الميناء لتبيع حمولتها من الغلال (من هذا القبيل ما حدث في نهاية عام ١٧١٢ عندما دخلت كوكبة من السفن الإنجليزية *الصغيرة جدا* التي تتراوح حمولة الواحدة منها بين ١٥ و ٣٠ طن، في الوقت الذي عادت فيه العلاقات التجارية قبيل نهاية حرب الخلافة على عرش إسبانيا) وكانت القاعدة المتبعة تفرض ألا يباع على رصيف الميناء كمية تقل عن ١٠٠ رازييرة بحرية - والرازييرة *razière* البحرية ميكال يزيد على الرازييرة العادية بمقدار الثمن (١٢١). ومعنى هذا أن كبار التجار وبعض الوجاء الأغنياء هم الذين يستطيعون الشراء من الميناء ؛ أم غير هؤلاء، وأولئك من الناس فيشترتون بالقطاعي في مكانهم الذي يبعد بضع مئات من الأمتار داخل المدينة. وكانت مسافة البضعة مئات من الأمتار تؤدي إلى زيادة في السعر في ٣ ديسمبر من عام ١٧١٢، من ٢١ على الرصيف داخل الميناء إلى ٢٦-٢٧ خارجه. كان الريح يصل إلى نحو ٢٥ ٪. يضاف إليه الفرق بين الرازييرة البحرية المعمول بها على السفينة، والرازييرة العادية المعمول بها في المدينة، لصالح التاجر. ومن هنا نفهم أن الكاتب المتواضع الذي كان يكتب التقارير ويرفعها إلى المفتش العام، قد تبرم بهذا الاحتكار الذي جعل الشراء من حق أصحاب المحافظ المتخمة بالمال، فكتب في استحياء : « الشعب المسكين لا يكسب شيئاً، فهو لا يستطيع شراء كميات كبيرة من الميناء. ولو صدر أمر عال يسمح لكل رجل من هذه المدينة بأن يشتري من الميناء مباشرة ما بين ٤ و ٦ رازييرة من القمح، لطابت نفوس الأهالي.

الاحتكارات

على المستوى المحلي

فلنغير المستوى، وننتقل من المستوى المحلي، إلى مستوى التجارة بالجملة كما يمارسها الموردون المستوردون. تُمكننا الأمثلة التي ذكرناها من قبل من استكشاف ألوان السهولة والبعد عن المسألة التي تتيحها التجارة البعيدة للإفلات من أحكام السوق، وللقضاء على

المنافسة عن طريق ممارسة احتكار قانوني أو فعلي، وإطالة المسافة بين القطبين، قطب العرض وقطب الطلب، مما يمكن من فرض الشروط التي يقرها الوسيط العلمي بأحوال السوق على طرفي السلسلة الطويلة الممتدة بين أماكن جلب السلع وأماكن تصريفها. والتجارة البعيدة تخرج من الناحية الفعلية خارج نطاق الرقابة نظراً لطول المسافات الفاصلة بين أماكن البيع وبعضها والبعض الآخر، وبين المشتغلين بها في الناحيتين. وهناك شروط لا محيص عنها لا بد من توافرها لمن يسعى إلى الدخول في دوائر الربح الكبير : أن تكون لديه رؤوس أموال كافية، أن تكون لديه إمكانية ممارسة الائتمان في الموقع، أن تكون لديه معلومات وأخبار جيدة المستوى، أن يكون له معارف، وشركاء في النقاط الاستراتيجية من المسارات التي تسلكها الصفقات، ويكون هؤلاء الشركاء على علم بأسرار هذه الصفقات. وكتاب « **التاجر المعتاز** » و « **قاموس التجارة** » لسافاري يذكران لنا على مستوى المنافسة العالمية مجموعة كاملة من الأساليب التجارية تلوح بثيرة للجدل ومخيبة للرجاء من الناحية الأخلاقية لمن آمن بفضائل حرية المشروع وقدرتها على تحقيق أقصى حد من الفعالية الاقتصادية، وتوازن الأسعار، وتوازن العرض والطلب.

في عام ١٦٤٦ استنكر الأب ماتياس دي سان جان استنكاراً عنيفاً هذه الأساليب التي نسبها إلى الهيمنة الأجنبية، وقال عنها إنها تثقل كاهل مملكة فرنسا المسكينة ! كان الهولنديون من كبار مشتري النبيذ والبراندي، وكانت مدينة نانت - التي تأتيها الأنبذة من أورليان، بواجانسي Bois-gency [بوجانسي Beaugency]، بلوا، تور، أنجو، بريتانيا قد أصبحت مركزاً من مراكز نشاطهم، وقد أدى هذا التحول إلى انتشار زراعة الكرومانتشاراً مضاعفاً، وانحسار زراعة القمح انحساراً خطيراً في هذه المنطقة التي يجري فيها نهر اللوار. وقد اضطرت الزيادة المفرطة في النبيذ منتجيه إلى أن يقطعوا كمية كبيرة منه، ويحولوها إلى براندي، ولكن إنتاج البراندي يستهلك كميات هائلة من الخشب في التقطير ! وتضاعلت احتياطات الغابات القريبة، وارتفع سعر خشب الوقود. في هذه الظروف الصعبة مارس التجار الهولنديون لعبتهم في الشراء قبل أن يتم جني المحصول : فكانوا يدفعون الثمن كله كقدماً كسلفة إلى الفلاحين، « وذلك نوع من الربا تأباه القوانين حتي قوانين الضمير ذاتها ». ولكنهم كانوا يظلون في إطار الأعراف المرعية إذا اكتفوا بدفع عربون مقدماً، ثم استكملوا الثمن في السوق عندما يتم الجني. ولم يكن ضرب السعر بعد جني المحصول إلا شيئاً هيناً يستطيعه الصبي الغر، ناهيك عن الكبار المحكيين. ويقول الكتاب الذي اتخذناه دليلاً : « وهكذا أصبح السادة الأجانب هم سادة النبيذ المطلقين والحكام المطلقين الذين يحددون قيمته ». وتفتت قرائنهم عن العوية أخرى، فقد أحضروا لأصحاب

معاصر النبيذ براميل - من الطراز الألمانى حتى يوموا أبناء البلد الذي ينقلون إليه نبيذنا الفرنسي أنه نبيذ منطقة الراين الألمانية - « وهو نبيذ نتصور أنه كان أعلى ثمناً^(١٣٣) ».

ومن أساليبهم أيضاً - العمل بذكاء على تقليل البضاعة في الأسواق التي يوردون إليها إلى حد الندرة - بشرط أن يكون لدى التاجر المال الذي يتيح له الانتظار. في عام ١٧١٨ قررت الشركة الإنجليزية لتجارة تركيا التي عرفت باسم شركة الشرق Levant Company أن تؤجل قيام سفنها المتجهة إلى تركيا لمدة عشرة أشهر : وكانت تطيل تأجيل موعد القيام مرات متتالية، ولم تكن تخفي الدافع والنية، وألا وهي رفع أسعار المنتجات الإنجليزية في تركيا، ورفع أسعار الحرير في إنجلترا^(١٣٤). وكانت بهذه ترويح من الناحيتين، الصادرات والواردات. ومن هذا القبيل ما كان تجار بورو يفعلونه عندما يحددون تاريخ رحلاتهم، وكميات شحناتهم التي يصدرونها إلى المارتينيك، بحيث تصبح السلع الأوروبية نادرة، فترتفع أثمانها، وربما ارتفعت أثمانها أحياناً بصورة خرافية، ويصبح السكر المطلوب رخيص الثمن لاقتراب موعد جنى محصول القصب التالي.

أما أكثر الممارسات إغراً، وأوسعها انتشاراً، فالسعي إلى حل هو في حقيقته حل سهل، ونعني به فرض احتكار على هذه أو تلك السلعة التي يكثر عليها الطلب. وليس من شك في أنه كانت هناك احتكارات تتم على سبيل التحايل، منها ما كان خفياً، ومنها ما كان يعلن عن نفسه بصراحة وقحة، يعرف الجميع أمره، بل وربما باركته الدولة وشدت من أزره. في بداية القرن الرابع عشر، تأسس على ما قاله هنري بيرين^(١٣٥)، أنهم روبرت دي كاسل Robert de Cassel في مدينه بروجه « بالسعي لاحتكار مادة الشبّة المستوردة إلى فلاندريا والتحكم في أسعارها »، واستخدمت للتعبير عن الاحتكار كلمة enninghe. والحقيقة أن كل شركة كانت تسعى لفرض احتكارها، أو احتكاراتها. وربما لم تكن الشركة تسعى إلى الاحتكار على نحو محدد، مثل شركة مانيا سوثيتاس Magna Societas، التي كانت تمسك في نهاية القرن الخامس عشر بنصف التجارة الخارجية لبرشلونة، والتي مالت إلى احتكار هذه التجارة القيمة. وجدير بالذكر أن معنى كلمة احتكار monopole لم يكن محدداً في ذلك العصر وما تلاه. وهذا هو كونراد پويتينجر Konrad Peutinger كاتب تاريخ مدينة أوجسبورج، الذي كان أديباً ومفكراً هومانياً - المؤمنين بالإنسانيات - وكان إلى ذلك صديقاً للتجار - ولعله تأثر في ذلك بزواجه من ابنة التاجر الكبير فيلزر Welser - يذهب إلى أن الاحتكار هو « جمع الثروة والبضائع كلها في يد واحدة »^(١٣٦)، ونص عبارته باللاتينية : bona et merces omnes in manum unam deportare.



ميزان نورنبرج. نحت للفنان آدم كرافت Adam Kraft يرجع إلى عام ١٤٩٧.

والحقيقة أن كلمة مونوبول *monopole* كانت متعددة المدلولات في ألمانيا في القرن السادس عشر، فكانت تعني الكارتل والنقابة والاستحواز بل والربا أيضاً. وكانت الشركات العملاقة من قبيل آل فوجار وآل فيلزر وآل هوخشتيتر وعدد قليل آخر .. تذهل الرأي العام في ألمانيا بضخامة شبكاتها التي كانت تمتد إلى أبعد مما تصل إليه دولة ألمانيا ذاتها. وكانت المؤسسات المتوسطة والصغيرة تخشى من ألا تستطيع العيش بجوار هذه الشركات العملاقة. ولهذا أعلنت الحرب على احتكارات العملاقة، فهذا العملاق يلتهم الزئبق، وذاك يلتهم النحاس والفضة. وكان من نتائج هذه المعركة أن مجلس الرايخ الألماني في نورنبرج اتخذ في عام ١٥٢٢-١٥٢٣ موقفاً مناهضاً لها، ولكن الإمبراطور كارل الخامس المعروف باسم شارلكان أصدر مرسومين أنقذا الشركات العملاقة، مرسوماً في

١٠ مارس ١٥٢٥ ومرسوماً في ١٢ مايو من العام نفسه^(١٣٧). ومن الغريب أن الناصر الأصيل أولريش فون هوتن Ulrich von Hutten لم يهاجم في كتاباته الثورية استغلال المعادن التي تزخر بها أرض ألمانيا والبلدان المجاورة، بل هاجم توابل آسيا، وزعفران إيطاليا وإسبانيا، والحبر، فقال : « تبا للفلل والزعفران والحبر ! » [١٠٠] عسى أن تتحقق أمنية قلبي، فلا يشفى من النقرس ومن الداء الفرنسي كل أولئك الذين لا يستطيعون الاستغناء عن الفلفل»^(١٣٨) هكذا يقيم محكمة شعبية للفلفل ويقصد من ورائها إلى مكافحة الرأسمالية، فهل كان يصب هجومه على الترف، أم على هيمنة التجارة البعيدة ؟

والاحتكارات تتطلب قوة وخبثاً وذكاء. وكان الهولنديون في القرن السابع عشر أساطين فن الاحتكار. ولسنا نريد الوقوف طويلاً عند القصة المعروفة، المشهورة جداً لاثنتين من أمراء تجارة السلاح، لوي دي جيرير Louis de Geer صاحب مسابك المدافع في السويد، ونسيبيه إلياس تريپ Elias Trip، القايض على زمام النحاس في السويد، ولكننا نود أن نذكر أن التجارة الكبيرة التي مارسها أمستردام كانت تسيطر عليها مجموعات ضيقة من كبار التجار كانت تملئ أسعار عدد كبير من المنتجات الهامة : عظام وزيت الحوت، السكر، الحاربر الإيطالية، العطور، النحاس، ملح البارود^(١٣٩). وكان السلاح الذي تستند إليه هذه الاحتكارات سلاحاً عملياً يتمثل في مخازن هائلة، أوسع وأعلى من السفن الضخمة. نجحوا في أن يخبئوا فيها كميات من القمح، كانت في عام ١٦٧١ تكفي استهلاك الأقاليم المتحدة من ١٠ إلى ١٢ سنة^(١٤٠). وكميات من الرنجة والتوابل والأقمشة الصوفية الإنجليزية والأنبذة الفرنسية وملح البارود المستورد من بولندة أو من الهند الشرقية ونحاس السويد وتبغ الميرلاند وكاكاو فنزويلا وفراء روسيا وصوف إسبانيا وقنب البلطيق وحبر الشرق. وكانت القاعدة التي يتبعونها واحدة : الشراء بسعر منخفض من المنتج والدفع فوراً أو مقدماً، والتخزين والانتظار حتى ترتفع الأسعار أو العمل على رفعها. فإذا جاءت نذر حرب واعدة بتحقيق أرباح عالية من وراء بيع سلع أجنبية تقل إلى حد الندرة، قام تجار أمستردام بحل أنوار مخازنهم الخمسة أو الستة فوق طاقاتها، حتى إن السفن لم تكن تجد مكاناً في الميناء تفرغ فيه شحناتها عشية حرب الخلافة على عرش إسبانيا.

وأفادت التجارة الهولندية من تفوقها فاستغلت حتى انجلترة نفسها في مطلع القرن السابع عشر، كما استغلت بقاع اللوار عن طريق عمليات الشراء المباشر من المنتج، وفي ذلك الوقت من العام الذي تنخفض فيه الأسعار^(١٤١)، وهذه سمة أخرى تضاف إلى سمات السوق الخاصة التي وصفها إيغريت، واستعانت التجارة الهولندية بعملاء من الإنجليز أو الهولنديين كانوا يجوسون خلال الديار في الريف والحضر ؛ وكانت تحصل على تخفيض في أسعار الشراء، في مقابل الدفع الفوري، وفي مقابل الدفع مقدماً عند شراء أقمشة لم

تنسج بعد، وأسماك لم تصد بعد. وكانت النتيجة : أن التجار الهولنديين كانوا يورثون المنتجات الفرنسية أو الإنجليزية للخارج بأسعار مماثلة لأسعارها في فرنسا وإنجلترا، أو أقل منها - وكان هذا الوضع يثير دهشة المراقبين الفرنسيين الذين لم يعرفوا له من سبب إلا انخفاض أسعار النقل في هولندا !

ومارس الهولنديون في منطقة بحر البلطيق سياسة مشابهة ضمنت لهم حيناً طويلاً سيطرة على أسواق الشمال، توشك أن تكون مطلقة.

في عام ١٦٧٥، عندما ظهر كتاب سافاري « التاجر الممتاز »، تمكن الإنجليز من التسلل إلى منطقة البلطيق، على الرغم من أن القسمة بينهم وبين الهولنديين كانت قسمة ضيقة. أما الفرنسيون الذين حاولوا هم أيضاً أن يضعوا أقدامهم هناك فقد واجهوا مشكلات بلا حدود، لم تكن أقل هذه المشكلات تدبير رؤوس الأموال الهائلة التي طلبها الدخول في هذه اللعبة. كانت البضائع التي يحملها التجار إلى البلطيق تباع بالائتمان، أما الشراء فكان يتم نقداً بالرايخستالر الفضي « المتداول في كل بلاد الشمال ». وكان على الفرنسيين أن يشتروا الرايخستالر في أمستردام أو هامبورج ؛ وكان عليهم أيضاً أن يتخذوا لهم مراسلين في هاتين المدينتين، بل وفي موانئ البلطيق أيضاً. أما المشكلات الأخيرة فكانت تتمثل في الأعباء الإنجليزية وأكثر مذهباً ألعيب الهولنديين لسد الطرق على الفرنسيين. ولقد فعل الهولنديون « كل ما استطاعوا فعله [...] لكي يردوا الفرنسيين على أعقابهم، وينفروهم... فكانوا يبيعون البضائع الفرنسية نفسها بأسعار رخيصة جداً، بالضسارة الشديدة، ويشتررون بضائع بلاد البلطيق بأسعار مرتفعة، حتى يخسر الفرنسيون ويفقدوا الرغبة في العودة إلى هذه التجارة. وهناك ما لا يحصى من الأمثلة على تجار فرنسيين سعوا إلى الاتجار في بلدان البلطيق فأقلسوا نتيجة الأعباء الهولنديين الذين اضطروهم إلى بيع بضائعهم بخسارة فادحة، وإلا لما استطاعوا أن يبيعوها على الإطلاق..»^(١٤٢) كانت هذه السياسة الهولندية متمعة واعية. في سبتمبر من عام ١٦٧٠ تأسست شركة فرنسية لتجارة البلطيق، قذهب دي فيت De Witt شخصياً إلى دانتسيغ حيث سعى إلى الحصول على امتيازات جديدة من بولندا وبروسيا « ليسبق الفرنسيين قبل أن يدخلوا بتجارهم إلى المنطقة »^(١٤٣).

فإذا رجعنا إلى الورا، إلى العام السابق : عام ١٦٦٩، حيث حلت أزمة الكساد التي تحدثنا عنها من قبل، وجدنا الهولنديين يتبعون أفكاراً يذكرها الماركيز دي بومبونن Pomponne [الذي عمل سفيراً لفرنسا في السويد ثم في هولندا آنذاك]، تكشف عن السياسة نفسها. فهذه هي ١٨ سفينة تأتي من الهند أو توشك أن تأتي من هناك، وتسأل الناس عما تعنيه هذه الواردات الجديدة في بلد تمثلي، المخازن فيه عن آخرها بالبضائع. لم

تجد الشركة الهولندية من حل إلا إغراق أوروبا « بكميات من الغلغل ومن المنسوجات القطنية. وبأسعار رخيصة، حتى لا تجد الأمم الأخرى أملاً في الربح يدفعها إلى أن تلتبسها في بلاد أخرى، وبخاصة إنجلترا. هذه هي الأسلحة التي حارب بها هؤلاء الناس دائماً ضد جيرانهم في مجال التجارة. وربما أضرت بهم هذه الأساليب في النهاية، فهم عندما يمنعون الكسب عن الآخرين، يضطرون إلى منعه عن أنفسهم. »^(١٤٤) ولكن الهولنديين كانوا في الحقيقة على درجة من الثراء تتيح لهم ممارسة هذا اللون من اللعب، بل ممارسة كل الألوان. بيعت حمولة هذه السفن الضخمة في صيف عام ١٦٦٩، واشترى تجار أمستردام البضائع بأسعار طيبة ليحافظوا على أسعار ما كانوا يختزنونه في مخازنهم من قبل^(١٤٥).

والحقيقة أن كل المراكز التجارية الكبيرة في أوروبا كانت تسعى إلى الاحتكار الدولي. هكذا كانت الحال في البندقية، وهكذا كانت في جنوة. ويسهب جاك سافاري في شرح هذا السعي بالنسبة لسوق الحرير القز^(١٤٦) الذي يلعب دوراً جوهرياً في الحياة الصناعية في فرنسا. كانت أنواع الحرير الجريج المستوردة من ميسينا تستخدم في صناعة الأقمشة في تور وباريس، من أنواع الموهير والغيراتدين. وكان الحصول على هذا الحرير الخام من ميسينا أصعب من الحصول على حرير الشرق، لأن حرير ميسينا كان مطمع التجار والنساجين في فلورنسا ولوكا وليفونو وجنوة. ولم يكن الفرنسيون في الواقع يحصلون على حرير ميسينا من منتجه، لأن تجار جنوة كانوا هم أصحاب السيطرة على سوق الحرير في صقلية كلها، وكان من الضروري المرور عن طريقهم. ولكن الحرير الخام كان يباع في الأسواق القروية في صقلية، يبيعه الفلاحون المنتجون ولا شرط لهم إلا أن يدفع المشتري الثمن نقداً. هناك إذن من ناحية المبدأ حرية تجارة. ولكن الواقع كان مختلفاً، فعندما اتجه تجار جنوة، مثل كثير من التجار الإيطاليين، إلى استثمار أموالهم في شراء الأراضي في نهاية القرن السادس عشر، وقع اختيارهم على « الأماكن التي يكثر فيها الحرير وجود». ولهذا كان من السهل عليهم شراء الحرير من الفلاحين المنتجين مقدماً، فإذا جاء المحصول وغيروا على نحو يهدد بخفض الأسعار، فكان يكفيهم أن يشتروا من الأسواق الموسمية والأسواق العادية بضعة بالات بسعر مرتفع لكي يرفعوا السعر، ويعيدوا القيمة العالية إلى الكميات التي اختزنوها من قبل. أضف إلى هذا أن تجار جنوة كانت لهم حقوق المواطنة في ميسينا، فلم يكونوا يدفعون الضرائب التي تفرض على الأجانب. ومن هنا نفهم خيبة الأمل المبررة التي أصابت اثنين من تجار الحرير الفرنسيين من أبنا- تور، اشتراكا مع تاجر صقلي، ونزلا ميسينا يحملان ٤٠٠٠٠٠ جنيه ليغر، طائنين أنهما سيحطمان حلقة الاحتكار التي أقامها تجار جنوة. ولكنهما فشلوا، ولقنهما تجار جنوة، وكانوا في مثل شطارة

الهولنديين، درساً فورياً لا ينسى، حيث وردوا إلى مدينة تور الحرير بأسعار أقل من أسعار التجارين الفرنسيين. والحقيقة أن تجار مدينة ليون الفرنسية كانوا يتعاملون في هذا العصر مع تجار چنوة، ولهذا تواطؤا معهم، على نحو ما نقرأ في تقرير يرجع إلى عام ١٧٠١^(١١٧). وأفاد تجار ليون من هذا الموقف لكي يضرروا بمنافسيهم أصحاب مصانع الحرير في تور وباريس وروان وليل. وبالفعل نقص عدد أنوال نسج الحرير في تور من عام ١٦٨٠ إلى عام ١٧٠٠، فأصبحت ١٢٠٠ بعد أن كانت ١٢٠٠٠.

ومن الطبيعي أن الاحتكارات الكبرى هي الاحتكارات القائمة على سند قانوني، وليس على مجرد سند من الواقع. الاحتكارات الكبرى للشركات التجارية الكبيرة، وبخاصة شركات تجارة الهند. ولكن المشكلة في حالة هذه الشركات مشكلة مختلفة لأن هذه الشركات تعتمد على امتيازات وعلى تواطؤ دائم من جانب الدولة. وسنعود إلى الحديث عن هذا النوع الاحتكارات الين بين، التي هي بين الاقتصاد والسياسة.

محاولة احتكار فاشلة :

سوق القرمز في عام ١٧٨٧

وإلى من قد يظن أننا نبالغ في تعظيم دور الاحتكار نقدم هذه القصة العجيبة لعملية مضاربة على القرمز. جربتها شركة آل هوبه Hope في عام ١٧٨٧ في وقت كانت فيه الشركة شركة هائلة تعمل على نطاق واسع في القروض، منها القروض الروسية، ومنها القروض غير الروسية، في بورصة أمستردام^(١١٨). لماذا قام هؤلاء الرجال المشتغلون بالمال في الارتماء في مثل هذه العملية ؟ يرجع السبب في ذلك أولاً إلى أن المسئولين عن الشركة فكروا في أن الذي حدث في أثناء أزمة ترجع حسب تقديرهم إلى عام ١٧٨٤ على الأقل، إلى نهاية الحرب الرابعة ضد الإنجليز، هو أن التجارة أهملت، بينما تركز الاهتمام على القروض، وفكروا في أن الوقت قد حان للتفكير في التجارة. والقرمز الذي كان يرد من إسبانيا الجديدة - المكسيك - مادة ترفية تستخدم في صياغة المنسوجات، وهي تمتاز بميزة لها أهميتها، وهي أنها مادة قابلة للحفظ. وتلقى هنري هوبه معلومات أقنعت بأن النتائج في الموسم القادم سيكون قليلاً، وأن المخزون في أوروبا ضعيف (أكوا له أن المخزون عبارة عن ١٧٥٠ بالة مخزونة في قادس ولندن وأمستردام) وأن الأسعار متجهة إلى الهبوط منذ سنوات، مما جعل المشتريين لا يشترون إلا عندما يحتاجون. ووضع هنري هوبه مشروعاً يهدف إلى شراء القرمز بسعر منخفض، وفي الوقت نفسه (دون تنبيه للسوق) القيام بعمليات شراء في وقت واحد في كل المراكز تهدف إلى شراء ثلاثة أرباع المخزون. فإذا تم له ذلك، كان تصوره يتمثل في أن يرفع الأسعار، ويعود البيع. وكان المقدر لتمويل المشروع: ما بين ١٠٥ و ٢ ملايين جولدن، وهو مبلغ هائل. وقدر هنري هوبه أنه لا مجال للخسارة، حتى

إذا لم تتحقق الأرباح الكبيرة المأمولة. وضمن في كل مركز تجاري تواطؤ بيت تجاري، في لندن مثلاً دخل بيت آل بيرنج Baring شريكاً بربع الصفقة.

ولكن العملية فشلت، وانتهت بالخسارة. وكان من بين أسباب فشلها الأزمة الكامنة : فلم ترتفع الأسعار ارتفاعاً كافياً. ومن بين الأسباب : بطء المراسلات، مما نجم عنه تأخر وصول الأوامر، ويطء التنفيذ. ومن أهم الأسباب ما اكتشف في أثناء الشراء من أن الكميات المخزونة كان أكثر بكثير مما ذكره عيونه. وصمم هوبه على شراء كل الموجود في مارسيليا وروان وهامبورج بل وسان بطرسبرج، على الرغم من كل الصعاب، واجتمع لديه في نهاية المطاف ضعف الكمية التي كان قد قدرها في البداية. وصادف عند تصريف البضاعة مشكلات لا حصر لها، فقد تعرّش البيع في الشرق نتيجة للحرب التركية الروسية، وتعرّش البيع في فرنسا نتيجة لأزمة صناعة النسيج.

والخلاصة أن العملية انتهت بخسارة كبيرة، استوعبتها شركة هوبه الواسعة الثراء. دون أن تتعلم، ودون أن تعطل مضارباتها المربحة على القروض الأجنبية. وليس من شك في أن هذه العملية والمراسلات الكثيرة المحفوظة في أرشيف الشركة تلقي الضوء على المناخ العام للحياة التجارية في ذلك العصر.

أياً كان الأمر فإن هذا المثل يؤدي بنا إلى الشك في سلامة الأسانيد التي أوردتها. ف. كلاين P. W. Klein مؤرخ شركة تريپ Tripp الكبيرة^(١٩)، فهو لا ينفي بحال من الأحوال - بل يؤكد - أن كل التجارة الكبيرة في أمستردام كانت قائمة منذ القرن السابع عشر على أساس احتكارات متفاوتة الكمال، ولكنها كانت كلها احتكارات متجددة باستمرار، ولا يكف التجار عن السعي إليها. وهو يذهب إلى أن الاحتكار له ما يبرره، ألا وهو أنه شرط التقدم الاقتصادي، بل شرط النمو الاقتصادي. وهو يشرح رأيه هذا ذاهباً إلى أن الاحتكار هو الضمان القادر على مواجهة مخاطر عديدة تترتب بالتجارة، فهو يحقق الأمان، ويغير أمان لا يمكن أن يكون هناك استثمار مستمر، ولا توسيع مستمر للسوق، ولا بحث عن تقنيات جديدة. وإذا كانت الأخلاق قد تدين الاحتكار، فإن الاقتصاد، بل الصالح العام، يفيد من الاحتكار في نهاية المطاف.

ولكي يقبل الإنسان هذا الرأي، لا بد أن يكون أساساً مقتنعاً بالفضائل الفذة لرجل الأعمال المقاول صاحب المشروع. ومن هنا فنحن لا ندهش عندما نقرأ أن كلاين يستشهد بشومبيتر. ولكننا في ردنا على كلاين نطرح بعض الأسئلة : هل التقدم الاقتصادي، وروح المشروع، والتجديد التقني أمور لا تأتي دائماً إلا من أعلى ؟ هل رأس المال الكبير هو الوحيد القادر على حفز هذه الأمور ؟ وإذا رجعنا إلى عملية هوبه بالذات تلك العملية التي كانت تستهدف احتكار القرمز، فأين فيها السعي إلى الأمان ؟ أما كان آل هوبه على العكس

يقبلون بالمخاطرة التي تنصوي عليها المضاربة ؟ وأين مكان التجديد التقني فيما قاموا به ؟ وكيف كانوا يخدمون الاقتصاد والصالح العام ؟ كان القرمز قد أصبح قبل قرن من تدخل الهولنديين ملك الصبغة، وأصبح سلعة «ملكية» في تقدير كل تجار إشبيلية. وكانت الكميات المخزونة في ربوع أوروبا المختلفة موزعة بحسب قاعدة احتياجات الصناعة، وكانت هذه الاحتياجات هي التي توجه اللعبة، أو كان هذا هو المفترض. وما هي الفائدة التي كان يمكن أن تعود على الصناعة الأوروبية، عند جمع كميات القرمز كلها في يد واحدة، فيرتفع سعرها ارتفاعاً رهيباً، وكان هذا هو الهدف الذي سعت إليه العملية ؟

والحقيقة أن كلاين لم يدرك أن الوضع في أمستردام كان في مجموعه هو الاحتكار بعينه، وأن الاحتكار ليس سعياً إلى الأمان، بل إلى الهيمنة. ولا تقوم لنظرية كلاين قائمة إلا إذا تحقق لها شرط مبدئي، هو أن تثبت أن ما كان في صالح أمستردام، كان كذلك في صالح بقية العالم.

خيانة

النقود

هناك عناصر تفوق تجارية أخرى، واحتكارات أخرى ظلت خفية حتى على المنتفعين بها أنفسهم، لأنها كانت تجري على نحو طبيعي. فقد كان ناتج النشاط الاقتصادي العالي، وهو يتجمع من حول أصحاب رؤوس الأموال، يقيم في الحقيقة بنيات روتينية تميزهم دون أن يكونوا دائماً على وعي بهذا التمييز الذي يحظون به. كانوا ينعمون بصفة خاصة في مجال النقود، بتلك الراحة التي ينعم بها من يمتلك عملات قوية ويعيش في أيامنا الآن في بلد عملته منخفضة القيمة. كان الأغنياء هم وحدهم الذين يتداولون بالفعل العملات الذهبية والفضية على نطاق واسع، وكانوا هم الذين يكوّمون هذه العملات لديهم. أما الصغار فلم تكن تصل إلى أيديهم إلا تلك العملات المصنوعة من النحاس المخلوط أو الخالص. وكانت هذه العملات المتباينة تلعب فيما بينها لعبتها، فهي عندما تكون في إطار اقتصاد واحد، تأخذ بعضها دور العملة القوية ويبقى للآخرى دور العملة الضعيفة، ومهما حاول المحاولون أن يقيموا بين العملتين علاقة نسبية وتناظر مفتعلة - فإن محاولاتهم تظل مستحيلة. ويظل التفاوت وتذبذب القيم مستمراً لا ينقطع.

والحقيقة أنه في الوقت الذي استخدم في النقود معدنان أو ثلاثة معادن، لم تكن هناك عملة واحدة بل : عدة عملات. وهذه العملات تقف بعضها من البعض الآخر موقف العداء، وتتعارض فيما بينها كما يتعارض الغنى والفقر. ولقد أخطأ ياكوب فان كلايفرين Jakob van Klaveren^(١٥٠)، الاقتصادي والمؤرخ، عندما تصور أن النقود نقود. أباً كانت الصورة التي تتخذها: ذهب، فضة، نحاس، أو ورق. حتى ميرسييه دي لا ريفيير Mercier de La Riviere



في هارلم Haarlem، رابطة لتفريغ السفن، وأرصفة القنال. لوحة من أعمال جيريت بركايده Gerrit Berckheyde (١٦٦٨-١٦٣٨) (متحف بويه Douai)

Rivière المؤمن بالاقتصاد الطبيعي كتب في « الموسوعة » الفرنسية : « النقود أشبه شي، بالنهر الذي ننقل من فوقه أشياء قابلة للتجار ». ونحن نقول له لا، اللهم إلا إذا قال « الأنهار » بالجمع بدلاً من النهر بالمفرد.

بين الذهب وبين الفضة صدام. والعلاقة بين المعدنين علاقة شهدت من التقلبات العنيفة ما لا نهاية له، وإن اختلفت من بلد إلى بلد، ومن اقتصاد إلى اقتصاد. في ٣٠ أكتوبر من عام ١٧٨٥ (١٥١) صدر قرار في فرنسا يحدد العلاقة بين الذهب والفضة بـ ١ إلى ١٥,٣ بعد

أن كانت ١ إلى ١٤,٥ - وكان الهدف من هذا القرار الحيلولة دون فرار الذهب إلى خارج المملكة. ولقد أشرت من قبل إلى ما حاق بالبندقية وصقلية في القرن السادس عشر، ويعدّه، من أن ارتفاع سعر الذهب المفرط جعل من الذهب عملة رديئة، لا أكثر ولا أقل، طردت العملة الجيدة، طبقاً لشبه القانون المنسوب إلى جريشام. وكانت العملة الجيدة في تلك الحالة هي الفضة، وكانت ضرورية لتجارة الشرق. وقد تنهت تركيا إلى هذا الوضع الشاذ، فأرسلت في عام ١٦٠٢ إلى البندقية كميات من عملات التسيكينو الذهبية وحولتها إلى فضة وربحت أرباحاً كبيرة من الفرق بين سعري المعدنين هناك. وكان النظام النقدي في العصر الوسيط في الغرب يخضع كله لعبة الذهب والفضة، بانتفاضات، وهزات، وتقلبات، ومفاجآت تكررت في العصر الحديث ولكن بدرجة أخف حدة.

هذه اللعبة، لعبة الاختيار بين العملتين بحسب العملية، وهل هي عملية دفع أم عملية تلقّ، لعبة ليس الانتفاع منها متاحاً لجميع الناس، بل للمحوظين الذين تمر من بين أيديهم كميات كبيرة من العملات أو الأوراق الائتمانية. وانظر إلى السيد دي ماليتروا Malestroit الذي كتب في عام ١٦٧٨ عبارة لم تداخله فيها مظنة خطأ النقود « أحجى لا يفهمها إلا القليلون »^(١٤٢)، ومن البيدهي أن الذين يفهمونها يقيدون منها. وهكذا حدثت حول منتصف القرن السادس عشر إعادة ترتيب حقيقية للثروات عندما استعاد الذهب تفوقه على الفضة نتيجة توالي ورود الفضة الأمريكية. كانت الفضة حتى ذلك الحين تمثل القيمة النادرة (نسبياً)، وكانت لذلك تعتبر قيمة مضمونة، كانت هي « العملة المتجهة نحو الاكتناز، بينما كان الذهب هو العملة التي تلعب دور المعاملات التجارية المهمة. » وانقلب الوضع بين عام ١٥٥٠ وعام ١٥٦٠^(١٤٣) وكان تجار جنوة هم أول من لعبوا بالذهب ضد الفضة في سوق أنتقريين وسبقوا الجميع في تحقيق أرباح من وراء عرف قائم.

وهناك لعبة انتشرت واتسمت بقدر أكبر من العمومية والبعد عن الأنظار، دخلت على نحو أو آخر في عادات الحياة اليومية، وهي لعبة تسلط العملات العالية - الذهب والفضة - على العملات الضعيفة - النحاس الخالص والنحاس المخلوط بشي قليل من الفضة. وقد استخدم كارلو م. تشيبوللا Carlo M. Cipolla منذ وقت مبكر كلمة « تحويل change » للدلالة على العلاقات بين هذه النوعيتين من العملات، وأثار بذلك غضب ريمون دي روفر Raymond de Roover نظراً للبلبل التي تحدثها هذه الكلمة بمبدولاتها المتداخلة^(١٤٤). واقترح ريمون دي روفر عبارة « تحويل داخلي »، بينما اقترح جنتيل دا سيلفا Gentil da Silva « تحويل رأسي » - على أساس أن التحويل الحقيقي، وهو تحويل العملات والأوراق من بورصة إلى بورصة: « تحويل أفقي » - ولكن هذه المقترحات لا تفيدينا كثيراً. وبقيت كلمة تحويل، وهذا حل معقول، لأن المقصود هو القوة الشرائية للعملات الذهبية والفضية مقدرة بالعملات الضعيفة؛



وَرَانَةُ الذَّهَبِ، لَوْحَةٌ مِنْ أَعْمَالِ جَانِ جُوسِيَرِ مَابُوزِي *Jean Gossaert Mabuse*، نَرْجِعُ إِلَى مَطْلَعِ الْقَرْنِ
الْسادسِ عَشَرَ، (مَجْمُوعَةُ فَيُولِييه *Viollet*)

والعلاقة المفروضة (التي لا تُحترم، ولهذا تتغير) بين العملات التي لا تتناسب قيمتها الفعلية مع الأسعار الرسمية. ولنذكر على سبيل المثال الدولار في أوروبا بعد الحرب، كيف كان يتمتع بتفوق على العملات المحلية، يتمثل في فرق تلقائي : كان الدولار يباع أعلى من السعر الرسمي، في السوق السوداء، أو كان من يشتريه رسمياً يتلقى تخفيضاً بين ١٠ و ٢٠ ٪. هذا المثل يعيننا على فهم أفضل لعملية الاستنزاف التلقائي التي يمارسها أصحاب العملات الذهبية والفضية على الاقتصاد في مجموعه.

من ناحية نرى أن العملة الرديئة تستخدم في دفع مقابل كل المعاملات الصغيرة في تجارة القطاعي، السلع الريفية في السوق، أجور عمال اليومية، أو الحرفيين. وهذا هو المعنى الذي عبر عنه مونتاناري Montanari في عام ١٦٨٠^(١٥٥) عندما قال إن النقود الضعيفة من أجل الشعب البسيط الذي يتفق مبالغ صغيرة ويعيش من عمله اليومي.

ومن ناحية ثانية نرى أن النقود الرديئة لا تكف عن فقدان القيمة بالقياس إلى النقود القوية. وأياً كان وضع العملات على المستوى القومي فإن صغار الناس يعانون على المدى الطويل من مطالب التدهور المستمر في قيمة العملة الضعيفة. نذكر على سبيل المثال أن ميلانو في مطلع القرن السابع عشر كانت العملات الصغيرة فيها عبارة عن قطع من فئة التيرلينة terline والسيسينه sesine، وكانت في البداية تسك من النحاس الذي يخلط بقليل من الفضة، ثم أصبحت تسك من النحاس فقط : أما القطع من فئة البارايالولة parpagliole فكانت تحتوي على شيء من الفضة، وكانت أعلى قيمة، وأخذت قيمة التيرلينة والسيسينه تنخفض انخفاضاً مستمراً، تارة نتيجة للإهمال، وتارة نتيجة لمسك الدولة، فقد كانتا عملات بغير غطاء^(١٥٦). وشيخ بهذا الانخفاض المستمر ما حدث في فرنسا، حيث سجل دارجنسون d'Argenson في أغسطس من عام ١٧٢٨ في يومياته : « حدث اليوم انخفاض في قيمة القطعة من فئة السولين، قدره لياردان اثنين [الليارد = ربع سول]؛ ومعنى هذا أنها فقدت ربع قيمتها، وهذا كثير »^(١٥٧).

وكانت لهذه الانخفاضات نتائجها. ففي المدن التي فيها طبقة بروليتارية، وطبقة تحت البروليتارية، كانت الأجور تنحدر إلى الانخفاض بالقياس إلى الأسعار التي كانت تنحدر بسهولة إلى الارتفاع. وهذا سبب من أسباب ثورة الحرفيين في ليون في عام ١٥١٦ ثم في عام ١٥٢٩. ونلاحظ في القرن السابع عشر انخفاضات داخلية في قيمة العملة الضعيفة، كانت حتى ذلك الحين تصيب المدن الكبيرة فقط، فإذا بها تنتشر انتشاراً طاعون فتحيق أيضاً بالمدن الصغيرة وبالبنادر، حيث كانت الصناعة قد لاذت بها ومعها مجموع الحرفيين. ويرى جنتيل دا سيلفا الذي أخذت عنه هذه المعلومة الهامة، أن ليون ألقت في القرن السابع عشر شبكة استغلالها المالي على الأرياف المحيطة بها فغزتها^(١٥٨). وعلى الباحثين أن

يقيموا الدليل على هذا الغزو الذي نراه محتملاً. أياً كان الأمر فقد اتضح لنا بجلاء أن النقود ليست تياراً محايداً كما يقول بعض علماء الاقتصاد، بل هي أيضاً، وإن كانت معجزة التبادل التجاري، وسيلة للغش والغبن في خدمة أصحاب الامتيازات.

واللعبة كما يقوم بها التجار وأصحاب الأموال بسيطة : تقوم على التخلص من العملات النحاسية التي يتلقونها، والاحتفاظ بالنقود القيمة ذات القدرة الشرائية العالية التي تزيد على السعر الرسمي مقدراً بالنقود السودا، كما كانوا يقولون. تلك هي النصيحة التي يقدمها إلى الصراف كتاب أساسي في التجارة صدر في عام ١٦٣٨^(١٤٩) : « عليه عند الصرف أن يدفع بالعملات التي تكون في تلك اللحظة ضعيفة القيمة. » وليس من شك في أنه ينصحه أيضاً بأن يجمع أكبر كمية ممكنة من العملات القوية. وكانت تلك هي السياسة التي اتبعتها البنديقية، عندما تخلصت من العملات النحاسية التي كانت ترسل منها براميل براميل إلى جزرها في الشرق. وكانت تلك هي الحيلة البسيطة التي لجأ إليها التجار الإسبان في القرن السادس عشر، عندما كانوا يجلبون النحاس ويسكون منه في دار السكة في قونكة Cuenca ، بقشطالة الجديدة، عملات نحاسية، وكانو يسلفون هذه العملات النحاسية إلى معلمي النسيج في المدينة، الذين كانوا يحتاجون إليها ليشترى بها المواد الأولية الضرورية لمناسجهم، وكانوا يشترطون عليهم أن يردوا السلفة بعملات فضية يحصلون عليها عندما يبيعون في المدن أو في الأسواق الموسمية ما انتجوه من منسوجات صوفية^(١٥٠). ونقرأ عن ليون حول عام ١٥٧٤ أن السلطات منعت السماسرة من « شراء المنتجات من المنتجين مباشرة » ومنعتهم كذلك « من الجري إلى الفنادق والبيوت الخاصة لشراء العملات الذهبية والفضية وتحديد أسعارها حسب هواهم »^(١٥١) كذلك نقرأ عن پارما في عام ١٦٠١ أن محاولات جرت لوضع حد دفعة واحدة لنشاط الصيارفة المشتغلين بتحويل العملات، الذين اتهموا بأنهم يجمعون العملات الذهبية والفضية القيمة من المدينة، ويضعون بدلاً منها العملات الخسيسة الرديئة^(١٥٢)، حتى لقد اختفت العملات الجيدة من المدينة. أو انظر إلى ما فعله التجار الأجانب، والهولنديون بالذات، في فرنسا حول عام ١٦٤٧ : « ... إنهم يرسلون إلى عملاتهم ووكلائهم عملات من بلادهم، أشد زيفاً، وأطع قيمة من عملاتنا، فيدفعون بها ثمن البضائع التي يشترونها، ويحتفظون بأفضل قطع من عملاتنا، لبيعوها بها إلى بلادهم »^(١٥٣).

ليس هناك أسهل من هذه الممارسات، ولكن ينبغي لمن يمارسها أن يكون في موقع قوي وهذا هو ما يحفز اهتمامنا بموضوع الغزوات المنتظمة لهذه العملات الرديئة، الغزوات التي

ازدحم بها التاريخ العام للنقود. لم تكن هذه الغزوات عمليات تلقائية أو بريئة. وتأمل فيما يوحى به كلام *إيزاك دي بينتو* Isaac de Pinto^(١٨٤) الذي يوجه إلى إنجلترا ، التي كثيراً ما عانت من افتقارها إلى العملات، نصيحة قد ندهشنا لأول وهلة، ولكنه قالها جاداً : على إنجلترا أن تضاعف ما لديها من العملات الصغيرة، كما فعلت البرتغال. « أغلب الظن أنه كان يقصد بذلك أن يقوم من يسكنون بزمام الحياة التجارية على مستواها العالي بإعداد النقود الصغيرة التي تمكنهم من المناورة، ومن الحصول على النقود القيمة. كان ينتو برتغالياً، وكان من رجال المال، ولهذا فقد كان يتكلم عن خبرة وبينة.



عند الصراف، رسم بالطرف على الخشب ، يرجع إلى القرن السادس عشر. (مجموعة ليوبليه).

فهل استعرضنا كل مشكلات النقود وأثامها ؟ يقيناً : لا . لم نتناول المشكلة الجوهرية، مشكلة التضخم، ولنستمع إلى شارل ماتون دي لاكور Charles Mathon de La Cour يقول في عام ١٧٨٨ بعبارة واضحة وضوحاً يثير الدهشة : « الذهب والفضة اللذان نستخرجهما بلا ريث أو هواده من باطن الأرض ينتشران عاماً بعد عام في جنبات أوروبا ويزيدان الأرضة المالية، ولكن الشعوب لا تزيد ثراً نتيجة لذلك، وإن زاد الثروات حجماً ، فأسعار السلع والأشياء الضرورية للحياة كلها تتزايد حيناً بعد حين، والناس يدفعون في لقمة العيش والمسكن والملبس من الذهب والفضة أكثر مما كانوا يدفعون من قبل، والأجور لا ترتفع بنفس نسبة ارتفاع الأسعار [نحن نعلم أن الأجور كانت أقل بكثير من الأسعار] وأصحاب القلوب المرهفة يحسون بالآلم عندما يرون أن الرجل الفقير عندما يسعى ليكسب المزيد ليواجه نفقات الحياة، يجد أن حاجته هذه إلى العمل قد أدت إلى خفض الأجور، أو هي تستخدم على الأقل حجة للإبقاء على مستوى الأجور القديم الذي لم يعد يناسب النفقات ؛ وهكذا فمناجم الذهب تعطي أنانية الأغنياء أسلحة ليزيدوا من قهر واستعباد الطبقات الكادحة.»^(١٦٥) وإذا نحنا غضننا البصر عن التفسير الكمي للبحث لارتفاع الأسعار، فإننا ندرك اليوم مع شارل ماتون دي لاكور أن التضخم، حتى في النظام الرأسمالي الحالي، أبعد ما يكون عن الإضرار بالجميع، [بل يضر الطبقات الكادحة خاصة.]

الأرباح العالية

مع الأجال الطويلة

استعرضنا على وجه التقريب الممارسات الرأسمالية التي يمارسها الرأسماليون عن وعي بها، قل هذا الوعي أو أكثر . وليست هناك من وسيلة لفهم تفوق هذه الممارسات أفضل من أن ننظر إلى بضعة أرقام تتناول نسبة الربح الذي تحقق في التجارة مقارنة بأفضل ما نحقق في الزراعة والنقل والصناعة. هذه العملية التي تصل بنا إلى « قلب النتائج الاقتصادية »^(١٦٦) هي العملية الوحيدة القادرة على كشف الحقيقة . إنها تبين لنا أن المجالات التي تصل فيها الأرباح إلى أرقام عالية هي وحدها المجالات التي تعمل فيها الرأسمالية، هكذا كانت الحال فيما مضى، وهكذا هي الآن، ومن المؤكد أن الربح الكبير الذي كان يتحقق في التجارة كان في القرن الثامن عشر، تقريباً في كل بقاع أوروبا . أعلى بكثير من الربح الكبير الذي كان يتحقق في الزراعة أو في الصناعة.

إلا أن الدراسات التي تناولت هذه الموضوعات ما تزال محدودة للأسف، والمؤرخ يجد نفسه هنا مثل الصحفي الذي ينزل في منطقة ممنوعة، فهو يخمن ما توحى الدلائل بأنه يحدث ولكنه لا يمكن إلا نادراً بالدليل، ونحن نجد أرقاماً، ولكنها إما أن تكون ناقصة، أو وهمية، أو يعتمدها العيان معاً . هل يستطيع رجل المال والأعمال اليوم أن يصل في فهمها

إلى صورة أوضح من تلك التي يصل إليها المؤرخ العادي ؟ أشك في ذلك. لدينا عن فترة ٥٠ سنة تقريباً تمتد من عام ١٧٦٢ إلى عام ١٨١٢ بيان سنوي برؤوس الأموال المستخدمة والأرباح المتحققة في شركة هوية Hope بأموالهم، ومعها بيانات عن المبالغ المحولة إلى الشركاء. المختلفين. وتبدو هذه الأرقام في ظاهرها قيمة ودقيقة، وتلوح الأرباح معقولة، فهي تدور في أغلب الأحوال حول نسبة ١٠ ٪. ولكن م. ج. بويست M. G. Buist مؤرخ شركة آل هوية يذكر أن الأرباح المبينة، التي يبدو أنها تحولت كلها تقريباً إلى رؤوس أموال، ليست هي التي تكونت منها الثروة المتعاظمة لآل هوية. فقد كان لكل شريك في الحقيقة عملياته وحساباته الخاصة التي لا نعرف عنها شيئاً، والتي كانت هي التي تمثل الأرباح الحقيقية^(١٧٧).

من الضروري أن ننظر إلى كل وثيقة مرتين، لا مرة واحدة. فليس من الممكن رسم صورة محاسبية لصفقة ما إلا بعد أن تكتمل في حد ذاتها، من الألف إلى الياء. فكيف يمكننا أن نقبل الطريقة التي عرضت بها الشركة الفرنسية لتجارة الهند حساباتها عندما تقول باختصار إن الفرق في الفترة من عام ١٧٢٥ إلى عام ١٧٣٦ بين المشتريات في الهند والمبيعات في فرنسا كان في المتوسط لصالحتها بنسبة ٩٦,١٢ ٪^(١٧٨) ؟ إن العمليات التجارية المتسلسلة، التي يستتبع بعضها بعضاً تشبه مراحل إطلاق صاروخ متعدد المراحل، فلا يمكن الاكتفاء بالمرحلة الأخيرة وإهمال المراحل السابقة كلها. إننا نريد أن نعرف رؤوس الأموال المدفوعة، ونفقات الرحلة وتجهيز وتطبيق السفينة، وحجم البضائع، والأموال النقدية في بداية الرحلة. ونريد أن نعرف العمليات الموازية التي جرت في الشرق الأقصى والأرباح التي تحققت الخ. إذا أتاحت لنا هذه البيانات استطعنا أن نحسب، أو أن نحاول أن نحسب، وإذا لم نتح لنا فلا سبيل إلى حساب دقيق.

كذلك أشك في أننا يمكن يوماً ما أن نعرف حقيقة حسابات تجار جنوة الذين قدموا القروض إلى الملك الإسباني فيليب الثاني وخلفائه، كانوا يقدمون إلى الملك الكاثوليكي (وهكذا كانوا يسمونه) مبالغ هائلة (كانوا يستلفونها هم بقوائد منخفضة، ولا يزال الغموض يكتنف هذه المرحلة من تدبير الأموال) ؛ وكانوا يربحون من التحويلات من بورصة إلى بورصة بشروط لا نعرف عنها شيئاً ؛ وكانوا يربحون من سندات الضمان كما شرحنا من قبل (ولكننا لا نعرف كم كانوا يربحون ؟) ؛ وكانوا يتلقون الأموال في صورة عملات أو سبائك من فضة يبيعونها بعد ذلك في جنوة فيحققون ١٠ ٪ إضافية^(١٧٩). وكان تجار جنوة عندما يتناقشون مع رجال الملك يقولون لهم إن نسبة الفائدة المنصوص عليها في العقود منخفضة ؛ وكان رجال الملك يردون عليهم بأنهم يحققون في الواقع فائدة تصل إلى ٢٠ ٪، ولم يكونوا بهذا يبالغون إلا إلى حد^(١٨٠).

هناك قاعدة أخرى : ليست نسبة الفائدة هي كل ما يتحقق للأسماليين من كسب. ولا بد بطبيعة الحال أن تأخذ في اعتبارنا حجم الأموال المستخدمة. فإذا كانت هذه الأموال أموالاً ضخمة نتيجة لما يقترضه الرأسماليون من الناس (هكذا كانت الحال بالنسبة لتجار جنوة، وهكذا كانت الحال بالنسبة لشركة هوية العملاقة بل هكذا كانت حال جميع الذين أقرضوا الدول في القرن الثامن عشر، كانوا كلهم يجمعون الأموال على هذا النحو) فإن الفائدة، حتى إذا كانت نسبتها منخفضة، تعطي في النهاية حصيلة ضخمة. ويمكننا أن نقارن هذا الوضع بوضع المرابي الذي يقرض القروض السريعة كما حدثنا تورجو، أو مرابي القرية؛ كان المرابي يطلب فوائد باهظة أحياناً ولكن القروض التي كان يقدمها كانت من ماله الخاص، وكان يقدمها إلى مقترضين صغار ؛ وكان أحياناً يكثر أموالاً تحت البلاطة أو يحوز أحياناً ينتزعها من الفلاح الذي لا يستطيع السداد، ولكن المرابي الواحد لم يكن يستطيع تكوين ثروة بمعنى الكلمة، بل كان تكوين ثروة عادية على هذا النحو يحتاج إلى أجيال.

وهناك ملحوظة لها أهميتها : وهي أن تحقيق الأرباح كان رهناً برحلات تجارية طويلة. ولتأخذ مثلاً سفينة تقوم من نانت وتقوم برحلة تجارية طويلة ثم تعود : لم تكن نفقات الرحلة تدفع (إلا في حالات استثنائية) في البداية نقداً، وإنما تدفع بسندات بالأجل من ٦ إلى ١٨ شهراً. فإذا كنت تاجراً مشاركاً في العملية، فأنت لا تدفع إلا عند عودة السفينة، وتفرغ شحنتها، أما السندات التي قدمتها في بداية الرحلة، فهي سندات ائتمانية حصلت عليها من المقرضين الهولنديين أو من موظفي المالية أو من غير هؤلاء وأولئك من المقرضين، فإذا كانت الحسابات آمنة، فإن المضاربة التي قمت بها ستكون الفرق بين فائدة القرض الذي حصلت عليه والربح الذي تحقق ؛ ومعنى هذا أنني قمت بعملية تجارية دون أن أستخدم رأسمال من عندي. وكانت مثل هذه العمليات تتعرض أحياناً لمخاطر بطبيعة الحال، مثل عمليات المضاربات في البورصة. في ٢١ من عام ١٧٧٥ عادت السفينة سان هيلير Saint-Hilaire^(١٧١) إلى نانت ، وحقق برتران الإبن Bertrand ربحاً طيباً يقدر بـ ١٥٠٠٥٢ جنيه ليقر، على رأسمال مقداره ٢٨٠٠٠٠، أي بنسبة ٥٢ ٪. ولكن المحاسبة لم تكن تتم على الفور بعد عودة السفينة، بل كانت الماطلات تتابع، و«الذبول» تتوالى^(١٧٢) كما كانوا يسمون هذه المزاوغة والتأجيلات. وكانت التأجيلات حيلة منتشرة في الحياة التجارية، وإذا كان برتران قد استرد رأس المال على الفور، فقد كان عليه أن ينتظر عشرين عاماً ليحصل على الأرباح، فلم يقبض الأرباح إلا في عام ١٧٩٥؛

ومن البديهي أن التأجيل لمدة عشرين سنة كانت حالة متطرفة. ولكن التأجيل كان شيئاً مألوفاً وعرفاً جارياً، كما لو كانت الأموال السائلة التي تجتذبها الاستثمارات لا تكفي لتسديد الحسابات المطلوبة على الفور. هكذا كانت الحال في فرنسا. وفي غير فرنسا بلا شك أيضاً.

وأخيراً فليس السعي إلى تحقيق الأرباح الكبيرة شبيهاً بزراعة حقل يجني الإنسان منه محصوله، وهو قرير العين. عاماً بعد عام، فمعدلات الأرباح كانت تتغير، ولا تكف عن التغير. وقد يؤدي التغير إلى أن بعض مجالات التجارة تتحول من مجالات ممتازة إلى مجالات عادية؛ وقد يكون هناك اتجاه يتيح تحقيق أرباح عالية، ثم يتغير، ولكن رأس المال الكبير كان ينجح دائماً تقريباً في فتح اتجاه آخر، وتعود الأرباح إلى الازدهار من جديد. كانت تجارة التبغ التي مارستها الشركة الفرنسية لتجارة الهند، بين أمريكا وفرنسا، تحقق نسباً خرافية من الأرباح، ولكنها أخذت في التناقص : كانت النسبة ٥٠٠ ٪ في عام ١٧٢٥ بعد توزيع الأرباح على المساهمين ؛ فهبطت إلى ٣٠٠ ٪ في عام ١٧٢٧-١٧٢٨ ؛ ثم ٢٠٦ ٪ في عام ١٧٢٨-١٧٢٩^(١٧٣). وتبين حسابات السفينة أسومبسيون Assomption، وهي سفينة من سان مالو قامت برحلة إلى المحيط الهادي وعادت، فتلقي المشاركون « ٢٤٤٧ جنيه ليفر هي رؤوس أموالهم وفوقها ١٠٠٠ جنيه أرباح » أي أن النسبة كانت ١٤٤,٧ ٪. وكانت النسبة التي حققتها السفينة سان جان باتيست ١٤١ ٪ ؛ وهذه سفينة أخرى حققت ١٤٨ ٪^(١٧٤). ولدينا بيانات عن رحلة إلى بيراكروس في المكسيك، قفلت حساباتها في عام ١٧١٢، وحققت لنفس المجموعة من المشاركين نسبة من الأرباح بلغت ١٨٠ ٪^(١٧٤). أما قبيل الثورة الفرنسية فقد انخفضت أرباح التجارة في اتجاه الجزر والولايات المتحدة، وركبت التجارة إلى الشرق عند نسبة أرباح ١٠ ٪ في المتوسط ؛ بينما كانت التجارة مع المحيط الهندي والصين هي التجارة التي كانت تحقق أرباحاً صاعدة، وكان رأس المال الكبير يفضل الاتجاه إلى هناك، إلى جانب الشركات. وإذا حسبنا نسبة الربح في هذا القطاع، على أساس شهري، مقسمة على شهور الرحلة الملاحية البطيئة التي استمرت ٢٠ شهراً حتى وصلت إلى ساحل مالابار ثم عادت، وجدنا أن هذه النسبة كانت ٢,٢٥ ٪ ؛ أما رحلة إلى كوروماندل Coromandl فكانت نسبة أرباحها الشهرية ٣,٧٥ ٪ ؛ وكانت نسبة الربح الشهرية في التجارة من الهند إلى الهند ٦ ٪ على أساس رحلة تستمر ٣٣ شهراً وتحقق أرباحاً نسبتها الكلية ٢٠٠ ٪. وهذا رقم قياسي. في عام ١٧٩١ قامت السفينة إلوستر سوفرين Illustre Suffren من نانت متجهة إلى جزيرة فرنسة (موريسوس) وجزيرة يوربون (رينيون) أنفقت ١٦٠٢٠٦ جنيه ليفر وحققت أرباحاً قدرها ٢٠٤٠٧٥ جنيه ليفر، أي بنسبة تربو على ١٢٠ ٪ ؛ وكانت سفينة شبيهة تحمل اسماً شبيهاً لويابي دي سوفرين Le Bailli de Suffren قد قامت في عام ١٧٨٧ برحلة من نانت اتجهت إلى جزر الأنتيل وأنفقت ٩٧٩٢٢ جنيه ليفر وحققت أرباحاً قدرها ٣٤٠٥١ جنيه ليفر أي ٢٨ ٪ فقط^(١٧٦). وهلم جراً. كانت الحركة الاقتصادية تتغير، وكانت عناصر اللعبة تتغير... هكذا كانت الحال في كل مكان في العالم. في جدانسك - دانتسيغ - مثلاً كان شراء الجاودار في داخل بولندا وبيعه إلى الهولنديين من عام ١٦٠٦ إلى عام ١٦٥٠، يحقق ربحاً هائلاً قدره ٢٩,٧ ٪ في

المتوسط، ولكن الذبذبات في نسب الأرباح كانت صارخة : كانت أعلى نسبة ٢٠١,٥ ٪ في عام ١٦٢٢ : وانخفضت في عام ١٦٢١ إلى أقل من ٤٥,٤ ٪^(١٧٧). ومن البديهي أن الإنسان لا يستطيع أن يستنتج شيئاً.

ولكن الشيء المؤكد هو أن قمة الأرباح الكبيرة لا يصل إليها إلا الرأسماليون الذين يتداولون مبالغ ضخمة من - مالههم ومال الآخرين. هنا يلعب دوران رؤوس الأموال دوراً حاسماً، ودوران رؤوس الأموال هو شريعة الرأسماليين. أموال ثم أموال ثم أموال. لا بد من الأموال لتجاوز فترات الانتظار، والتقلبات المعادية، والهزات والتأخير، وهي أمور تحدث دائماً. نذكر على سبيل المثال السفن السبع التي خرجت من ميناء سان مالو، ووصلت إلى بيروت في عام ١٧٠٦^(١٧٨)، هذه السفن احتاجت عند قيامها إلى نفقات ضخمة بلغت ١٦٨١٢٦٢ جنيه ليفر، ولم تكن البضائع المشحونة عليها تزيد قيمتها على ٢٠٦١٩٩ جنيه ليفر، وكانت هذه البضائع هي قلب العملية : ولما لم تكن السفن المتجهة إلى بيروت تحمل عملات قط، فقد كان من الضروري بيع البضائع في بيروت، وجلب بضائع بدلاً منها، أو بعبارة أخرى تحويل البضائع الأولى إلى بضائع قيمتها خمسة أضعاف تقريباً حتى يمكن تغطية النفقات. فإذا فرضنا أن أرباح هذه العملية كانت ١٤٥ ٪ - قياساً على سفينة أخرى نعرفها، قامت برحلة مماثلة في نفس الوقت - فمعنى ذلك أن قيمة البضائع الأساسية تضرب في ٦,٤٥. ومن هنا فلا ينبغي أن تأخذنا الدهشة عندما نسمع أن توماس مون Thomas Mun، مدير الشركة الإنجليزية لتجارة الهند الشرقية وُضِعَ أن الأموال كانت منذ عام ١٦٢١ ترسل إلى الهند فتعود إلى إنجلترا وقد تضاعفت خمسة أضعاف^(١٧٩). وخلاصة القول إن الدخول في هذا المجال من التجارة كان يتطلب أن يكون في يد المتاجر، بصورة أو أخرى، المبلغ الضروري لتغطية النفقات المطلوبة عند بدء الرحلة. وإلا فلا. واستمع إلى فان ليندشوتن Van Linschoten، ذلك الرحالة الهولندي الذي مارس شيئاً من التجسس وجمع المعلومات، وقد نزل جواً Goa في عام ١٥٨٤، وأرسل من تلك البلدة الثانية رسالة قال فيها : « وأحسست برغبة شديدة في شد الرحال إلى الصين واليابان، والمسافة بيني وبينهما، مثل المسافة بيني هنا وبين البرتغال، أي أن المسافر إلى هناك يظل في الطريق ثلاث سنوات. ولو كنت أحتكم على مائتين أو ثلاثمائة من الدوكات، لاستطعت تحويلها إلى ٦٠٠ أو ٧٠٠. ولكن الشروع في عملية من هذا النوع بأيدٍ خاوية يبدو لي نوعاً من الجنون. إنما ينبغي على الإنسان أن يبدأ بمبلغ معقول لكي يحقق الأرباح. »^(١٨٠).

والانطباع الذي يخرج به المؤرخ، وما يمكن أن نتحدث هنا إلا عن انطباعات نظراً لقلة الوثائق وتفرقها، هو أنه كانت هناك دائماً قطاعات معينة في الحياة الاقتصادية تحقق أرباحاً عالية، وأن هذه القطاعات كانت تتغير، فإذا ما أحدثت تحركات الحياة الاقتصادية



السيد يصل إلى الريف. لوحة من أعمال بييترو لونجي Pietro Longhi (١٧٠٢-١٧٨٥). قارن بين زيارة السيد هنا، وزيارة السيد في اللوحة من ٢٥٧. السيد هنا لا يلتقي بمزارع غني. السيد هنا واحد من أثرياء البندقية وشح الأموال التي ربحها من التجارة في أطيان يديرها بنفسه بطريقة رأسمالية. هؤلاء الذين يحبونه عند وصوله تحية كلها خضوع يعملون عنده بالأجر.

أثرها، وغيّرت مواقع هذه القطاعات المتميزة، فبرز قطاع منها، تحرك رأس المال النشيط، واتخذ مكانه فيه، وازدهر. وعلينا أن نؤكد ملحوظة تقوم مقام القاعدة العامة، وهي أن رأس المال ليس هو الذي ينشئ، هذه القطاعات. فإذا تتبعنا مواقع هذه المجالات، فيما يمكن أن نسميه جغرافية الربح المتغيرة، أمسكنا بالمفتاح الذي يعيننا على فهم التغيرات في مسار الرأسمالية وكيف كانت الرأسمالية تتأرجح بين الشرق وأمريكا والجزر المحيطية والصين وتجارة الزنوج الخ - أو تتأرجح بين التجارة، والبنوك، والصناعة والأرض الزراعية. كانت

مجموعة من الرأسماليين - مثلما حدث في البندقية في القرن السادس عشر - تترك موقعاً عالياً في مجال التجارة، وتضع الأموال في صناعة ما، مثل صناعة الصوف، أو تضع الأموال في الأرض الزراعية وتربية الماشية، وكان هذا التحول الأخير هو أكثر التحولات شيوعاً، ويرجع السبب فيه إلى ما يتبينه الرأسمالي من أن علاقاته بدنيا التجارة قد كفت عن تحقيق الأرباح العالية. ومثل البندقية في القرن الثامن عشر يقوم مقام النموذج، فقد سعت إلى الدخول في تجارة الشرق التي كانت قد أصبحت أكثر ربحاً. وإذا لم تكن قد تحمست لها حماساً كبيراً، فربما لأنها وجدت أنذاك أن مجال الأرض الزراعية وتربية الماشية يحقق لها أرباحاً من ذهب. كان المرعى في عام ١٧٧٥ « عندما تكون الظروف طيبة » يحقق ربحاً قدره ٤٠ ٪ من رأس المال الأساسي، وكانت تلك نتيجة جديرة « بأن يغرم بها كل رأسمالي »^(١٨١). ولم يكن هذا العائد بطبيعة الحال هو عائد كل أنواع الأراضي المتباينة الجودة التابعة للبندقية، ولكن الأراضي في مجموعها كانت بصفة عامة - على حد قول صحيفة « *جورنالي فينيتو* » *Giornale Veneto* » في عام ١٧٧٣ « الأموال التي يتم تشغيلها في هذه الأنشطة الزراعية تدر من الأرباح أكثر مما تدر أنواع الاستثمار الأخرى بما فيها المغامرة في التجارة البحرية. »^(١٨٢).

وهكذا نرى بوضوح أنه من الصعب أن نضع تصنيفاً نهائياً ترتب فيه مجالات الأرباح : الصناعة، الزراعة، التجارة. ولكن التصنيف العام الماكوف في ترتيبه التنازلي : التجارة السلعية، الصناعة، الزراعة - يستند إلى واقع حقيقي، مع الأخذ في الاعتبار تلك السلسلة من الاستثناءات التي تهر الانتقالات من قطاع إلى قطاع^(١٨٣).

وعلينا، ونحن نتعرض لتاريخ عام للرأسمالية، أن نؤكد قيمة نراها سمة جوهرية في الرأسمالية، وهي أن الرأسمالية تتسم بالمرونة في كل محنة، والقدرة على التغير والتكيف. وإذا كانت الرأسمالية - وهو الرأي الذي أذهب إليه - تمثل وحدة تبدأ من إيطاليا في القرن الثالث عشر وتمتد إلى الغرب في أيامنا هذه، فلا بد من أن نحدد موقعها أساساً في هذا المكان وهذا الزمان، ونقوم بملاحظتها ودراستها. وربما أمكننا أن نطبق على تاريخ الرأسمالية الأوروبية كلها، مع بعض التعديلات، جملة قالها عالم الاقتصاد الأمريكي المعاصر مارجلين S. Marglin^(١٨٤) في وصف الأحوال في أمريكا : « إن تاريخ أمريكا في القرن الماضي يثبت أن الطبقة الرأسمالية عرفت دائماً كيف توجه، وتحكم التغيرات لكي تبقى على سيطرتها ». وعلينا، عندما نتناول الاقتصاد في مجموعه أن نحذر من الأخذ بصورة ساذجة للرأسمالية، تجعل الرأسمالية تمر في نموها بمراحل متعاقبة، مرحلة بعد مرحلة، من مرحلة التجارة السلعية، إلى مرحلة المال، إلى مرحلة الصناعة، على اعتبار أن الصناعة هي مرحلة البلوغ وأنها هي التي تجبر عن الرأسمالية « الحقيقية ». فقد كانت الرأسمالية في المرحلة

التي سميت مرحلة التجارة، وفي المرحلة التي سميت مرحلة الصناعة - والمصطلحان عامان
يحتملان تنوعاً كبيراً في الأشكال - تتسم بسمة جوهرية وهي قدرتها على الانتقال - بل
الانتقال الفوري - من شكل إلى شكل، ومن قطاع إلى قطاع، عندما تحدث أزمة خطيرة أو
عندما ينخفض معدل الربح انخفاضاً شديداً.

الشركات

لا تهمنا الشركات في حد ذاتها بقدر ما تهمنا من حيث هي « مؤشرات » ، أو من حيث أننا نعتبرها فرصة تتيج لنا أن نتجاوز ببصرنا ما تعبر عنه من أمور في حد ذاتها، فنظل من ورائها على الحياة الاقتصادية واللعبة الرأسمالية.

ونود في حديثنا عن الشركات أن نفرق بين نمط الشركات التي تسمى سوسيتيه *société* والنمط الذي يسمى كومبانية *compagnie*، وعلى الرغم من التشابه بين الشركات والكومبانيات، وعلى ما تقوم به من وظائف متناظرة، فعلينا أن نميز بينهما : أما الشركات، أو الشركات التجارية، فهي من شأن الرأسمالية ذاتها، وقد اتخذت هذه الشركات أشكالاً مختلفة، وتتابع هذه الأشكال بعضها وراء البعض، تتابعاً يبين مسار التطور الرأسمالي ! أما الكومبانيات الواسعة الأهمية (مثل كومبانيات تجارة الهند) فهي تضم رأس المال والدولة معاً، وكلما زاد نفوذ الدولة زاد تدخلها، وأصبح على أصحاب رأس المال أن يخضعوا لها، فاحتجوا، ثم انتهى أمرهم إلى الخروج من اللعبة.

الشركات :

بدايات تطور

كان التجار، منذ أقدم العصور، منذ أن بدأت التجارة، أو منذ أن بدأت مرة أخرى، يشتركون معاً أو يعملون سوياً. وهل كان في إمكانهم أن يتصرفوا على نحو آخر ؟ وقد عرفت روما القديمة شركات تجارية امتد نشاطها في سهولة ومنطقية إلى منطقة البحر المتوسط كلها . وكان مقننو التجارة في القرن الثامن عشر يستندون إلى سوابق ومصطلحات القانون الروماني بل يسترشدون بروح التشريع الروماني دون مبالغة.

ولكي نكتشف الأشكال الأولى للشركات في الغرب، ينبغي علينا أن نرجع إلى الماضي البعيد، إن لم نصل إلى روما القديمة ، فعلى الأقل إلى الوقت الذي شهد صحوة في منطقة البحر المتوسط، إلى القرنين التاسع والعاشر. وأخذت بالمبادرة مدن مثل أصفى والبندقية، ومدن أخرى، كانت لا تزال صغيرة مثلها. وعادت النقود إلى الظهور. وتوحي إلينا العلاقات التجارية التي عادت في اتجاه بيزنطة، وفي اتجاه المدن الكبيرة في العالم الإسلامي، بالتمكن من المواصلات ومن الاحتياطات المالية اللازمة للعمليات الطويلة، وبأن هذه المدن شهدت تكاثفاً من التجار فكأنما انضموا في وحدات متكاثفة.

وكانت إحدى الصور المبكرة لهذا التكاثر، الشركة البحرية *societas maris* « التي سميت كذلك » الشركة الحقيقية *societas vera* « مما يوحي بأن هذا الشكل كان هو الشكل الأصلي الذي كان موجوداً وحده في البداية ^(١٨٥). وكانت تتسمى أيضاً بأسما، أخرى،

فتارة تسمى كوليجنتسيا collegentia، وتارة أخرى كوميندا commenda. وكانت هذه الشركة تتكون أساساً من شريكين، شريك مقيم socius stans، وشريك متصرف socius tractorator يسافر مع السفينة المحملة بالبضائع. ويمكن القول إننا هنا أمام تقسيم مبكر: رأس المال من ناحية والعمل من ناحية ثانية، وهذا هو الرأي الذي أخذ به مارك بلوك متبعاً عدداً من المؤلفين السابقين، إذا كان الشريك المتصرف - والكلمة معناها حرفياً حمّال، شيال - لا يشارك في تمويل العملية، وكان في الواقع يشارك بنصيب متواضع. ولكن هذا الشكل دخلت عليه تنوعات، منها ما يتجاوز التوقع. ولنترك هذا الموضوع الآن، لنتناوله في المجلد الثالث^(١٨٦). وكان المالكوف أن تتكون الشركة البحرية من أجل القيام برحلة تجارية واحدة، شركة قصيرة الأجل، بينما كانت الرحلات في البحر المتوسط تستمر الشهور. نجد هذا النمط من الشركات في سجل الموثق جوفاني سكريبا Giovanni Scriba في جنوة من عام ١١٥٥ إلى عام ١١٦٤، حيث نطالع أكثر من ٤٠٠ تسجيل؛ ونجد في سجلات أحد موثقي مارسيليا في القرن الثالث عشر، واسمه أمالريك Amalric، ٣٦٠ تسجيل^(١٨٧). كذلك في المدن البحرية المنتظمة في الهانزا. ونلاحظ أن هذا النمط البدائي من الشركات بقي وقتاً طويلاً لبساطته، نجده في مارسيليا وفي راجوزه في القرن السادس عشر. ونجده في البندقية بطبيعة الحال. وفي غير هذه وتلك من البلاد. في البرتغال تقع أبدينا على مقالة ظهرت في عام ١٥٧٨ تفرق بين نوعين من عقود الشركات، النوع الثاني نتعرف عليه على الفور وهو نمط الشركة التي تتكون من شخصين أحدهما يشارك بالمال والثاني يشارك بالعمل^(١٨٨). وأجد صدى لهذا النوع من الجمع بين رأس المال وبين العمل في هذه الجملة المعقدة التي كتبها تاجر من مدينة ريمس الفرنسية في عام ١٦٥٥ في يومياته: «...من المؤكد أنك لا تستطيع أن تكون شركة مع أناس لا مال عندهم؛ لأنهم يشاركون في الأرباح؛ بينما الخسائر تقع عليك أنت. وهذه النوعية من الشركات تتكون كثيراً، ولكنني لن أنصح بها أبداً»^(١٨٩).

ولنعد إلى الشركة البحرية. يرى فيديريجو ميليس Federigo Melis أن التفسير الوحيد لها هو رحلات السفن المتتالية. فالسفينة تبحر ثم تعود، وهي بذلك تخلق الطرف الذي يبرر قيام الشركة البحرية والالتزام الذي تنهض به. أما المدن البعيدة عن البحر، فالموقف فيها يختلف، وهي لم تشارك في تجارة إيطاليا وتجارة البحر المتوسط إلا متأخرة نسبياً، وتطلب دخولها في شبكة التجارة التغلب على صعوبات وتوترات خاصة.

وجاءت الشركة التي عرفت باسم الكومبانية compagnia نتيجة لهذه التوترات، فهي شركة عائلية، تتكون من الأب والإبن والأخوة والأقارب، وكلمة كومبانية تتكون في أصلها اللاتيني من cum ومعناها اشتراك، panis ومعناها خبز، وهي تدل على رابطة وثيقة من

أناس يقتسمون كل شيء، الخبز والمخاطر اليومية ورأس المال والعمل. فيما بعد سميت هذه الشركة شركة تضامن، وعنى ذلك أن كل الأعضاء مسئولون متضامين معاً، وبلا حدود من ناحية المبدأ، فكل واحد مسئول ليس فقط في حدود نصيبه، وإنما بكل ما يملك. وإذا كانت الشركة الكومبانية قد قبلت فيما بعد أن ينضم إليها شركاء أجانب يتأون برؤوس أموال وعمل، وقبلت أموالاً من مودعين (وكانت أموال المودعين، كما هي الحال بالنسبة إلى الشركات العملاقة في فلورنسة، تزيد أحياناً عن عشرة أضعاف رأس مال الشركة الأصلي)، فمعنى هذا أن هذه الشركات أصبحت أدوات رأسمالية ذات وزن خارق للمالكوف. قال باردي Bardi الذين اتخذوا من الشرق ومن إنجلترا مقراً لهم، كانوا يحيطون بشبكتهم التجارية بلدان العالم المسيحي. ونلاحظ على هذه الشركات الكومبانيات القوية أنها كانت طويلة الأمد على نحو يثير الدهشة. لم تكن الشركة تنتهي عندما يموت رئيسها il maggiore، بل كانت تتجدد، وتستمر دون أن يتغير من أمرها شيء ذو بال. والعقود المحفوظة التي نستطيع نحن المؤرخين أن نقرأها، تكاد تكون كلها عقود تجديد، لا عقود تأسيس^(١٩٠). ولهذا فابننا عندما نشير إلى هذه الشركات الكومبانيات ننسبها إلى العائلة - إلى آل كذا - التي تتابعت أجيالها على الاضطلاع بها، فنقول آل باردي وآل بيروتي Peruzzi الخ...

وأخيراً فالشركات الضخمة في المدن الإيطالية غير المطلة على البحر كانت، عندما نتناولها واحدة واحدة، أثقل وزناً بكثير من شركات المدن البحرية التي كانت شركات صغيرة قصيرة الأجل. فحيث نبعد عن البحر يكون التجميع ضرورياً ويدين فيديريجو ميليس هذه الحقيقة مبيناً كيف كانت هناك في عام ١٢٥٠ مثلاً ١٢ شركة فردية لسبينولا في جنوة، تقابلها شركة آل تشيركي في فلورنسة التي كانت تقوم على ٢٠ من الشركاء و٤٠ من التابعين^(١٩١).

والحقيقة أن هذه المؤسسات الضخمة كانت في وقت واحد الوسيلة والنتيجة بالنسبة إلى الاندفاع العارم الذي جرى في مدينة لوكا ومدينة بيستويا ومدينة سبيينا ومن بعدها فلورنسة لتدخل المضمار الاقتصادي للعلاقات التجارية في وقت لم يكن أحد يتوقع دخولها. وكان على هذه المدن أن تفتح الباب عنوة، وأثبتت تفوقها القوي في القطاعات القريبة من متناول يديها: الصناعة الحرفية؛ الخدمات، التجارة، المصارف. والخلاصة أن الشركة من نمط الكومبانية لم تكن اكتشافاً وليد اللحظة في المدن البعيدة عن البحر، بل كانت أداة عمل تكونت بدافع الضرورة.

لعمري في السطور السابقة عن البناء على أساس آراء أندريه سايو André-E. Sayous^(١٩٢) الذي انطلق من مثال سبيينا Siena فلم يتناول سوى مدن العمق الإيطالي.



IN-LADINGE

In een extraordinair wel-bezeylt

FLUYT-SCHIP

OP CADIX

En laet een ieghelijk weten, dat
 de OOSTENDE van CADIX een Ladinghe leght voor de
 overste mede op de Fluyt, het extraordinair wel-bezeylt Fluyt-
 schip, genaemt de *de Gode*, over d'eycken ghescreven van
 Cadix, Genuen, Tripoly, en Terpesa, daer voor Menster blijft
 den Commandeur Jan de Groot, die de Fluyt *de Gode* van Amsterdam, voor-
 ten met den Turkische Fluyt, die is gereguleert de Caoten tot Twee
 Caoten de hondert guldens, en de Lyswaten tot Twee Ducaten per
 Ballen van 12 tot 14. Soeken de overste aen adressen gelijck oock de Goe-
 den en ander Manufacturen, alsoe oock als voor de premacks: en dito Schip
 hi met Gode, weder mede van Amstel, seylen op den 14. s 17. Mey 1715.
 goet oick goet: die daer te gheen en Laden willen hun adressen aen d'Heer
Thom. Key, of den borre-gestampden Capiteyn tot OOSTENDE.

En segg het den anderen boozts.

إعلان عن إبحار السفينة يولوف ماري Juffrouw Mary = المرأة مريم، السفينة الطوقية ذات
 الميزات الملاحية الفائقة. من أوستنדה إلى فاس. ويتضمن الإعلان بياناً بأسعار الشحن : • كمية
 التفتيللا التي تساوي ١٠٠ طونين يدفع عليها نفقات شحن ٢ ريال : قماش التيل الششن الباله
 التي تشم ١٢ إلى ١٦ مقطلاً تدفع عليها أجر شحن قدره ٢ بوكات • (الارشيف القومي الفرنسي)

والرأي عندى أن القاعدة التي كشف عنها لا تنطبق فقط على شبه الجزيرة الإيطالية، بل تنطبق على الشركات التجارية التي قامت في أعماق بلاد أخرى بعيدة عن البحر. في قلب ألمانيا مثلاً، هذه هي حال الشركة الكبرى Grande Société في رافنسبورج Ravensburg، مدينة صغيرة في منطقة شفاين قرب بحيرة كونستانس [بودنزيه]، وهي منطقة يزرع فيها الكتان، وينسج التيل. هذه الشركة الرافنسبورجية الكبرى باللاتينية Magna Societas بالألمانية Grosse Ravensburger Gesellschaft هي مجموعة من ثلاث شركات عائلية مندمجة معاً^(١٩٢)، ظلت قائمة لقرن ونصف قرن من الزمان، من عام ١٢٨٠ إلى عام ١٥٢٠. ولكنها كانت تتجدد كل ست سنوات تقريباً، في أواخر القرن الخامس عشر كان عدد المشاركين فيها ٨٠، ارتفع رأس مالها بفضلهم إلى ١٢٢٠٠٠ فلورين، وهو مبلغ هائل يضعها على منتصف الطريق إلى رؤوس الأموال التي أتاحت في ذلك العصر لشركة آل فيلزر التي بلغ رأس مالها ٦٦٠٠٠ فلورين، وآل فوجار التي بلغ رأس مالها ٢١٢٠٠٠ فلورين^(١٩٤). كانت للشركة، علاوة على رافنسبورج مراكز في ميمينجن، كونستانس، نورنبرج، لينداو، سانت جالين؛ وكانت له فروع في جنوة وميلانو وبرن وجنيف وليون وبروجة وأنتويرن وبرشلونة وكولونيا وفيينا وباريس. وكان ممثلو الشركة كثرة من الشركاء والوسطاء والخدم والتجار والصبية المتدرجين يختلفون إلى الأسواق الموسمية في أوروبا، وبخاصة سوق فرنكفورت على الماين، وكان منهم من يسيرون على أقدامهم. وكان التجار الذين تضمهم الشركة تجار جملة لا يعملون إلا في تجارة السلع من أقمشة تيلية وأقمشة صوفية وتوابل وزعفران الخ، ولا يشتغلون في عمليات المال، فما كانوا يتعاملون بالائتمان، ولم تكن لهم دكاكين للقطاعي إلا في سرقسطة وجنوة، وكانت هاتان الحالتان من الحالات الاستثنائية البالغة الندرة في وسط الشبكة الهائلة التي كانت تشمل التجارة البرية عبر وادي الرون والتجارة البحرية انطافاً من جنوة والبندقية وبرشلونة. وقد عُثر على أوراق الشركة مصادفة في عام ١٩٠٩، فكتب ألويس شولته Aloys Schulte^(١٩٥) اعتماداً عليها كتاباً أساسياً عن مسارات التجارة الأوروبية في الفترة بين نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر، فقد كانت الحياة التجارية في كل بلدان العالم المسيحي تقريباً تظهر من خلف هؤلاء التجار الألمان وما كانوا يمارسونه من نشاط يشبه المروحة التي يضرب بها المثل في التنوع والسعة.

أما أن هذه الشركة الكبرى لم تتبع الأساليب المستحدثة التي فرضت نفسها نتيجة للاكتشافات الكبيرة، ولم تنتقل إلى لشبونه أو إشبيلية، فتلك سمة مميزة. فهل ينبغي علينا

أن نستنتج أن الشركة كانت غارقة في قلب نظام قديم، وأنه لهذا السبب لم تكن قادرة على أن تشق لنفسها طريقاً يصل إلى هذه الموجة الجديدة العارمة من الأعمال التي لن تلبث أن تكون علامة على العصر الحديث وعلى الحداثة ؟ أم هل نستنتج من هذا أنه كان من المستحيل تغيير شكل شبكة تجارية ظلت قائمة على حالها حتى عام ١٥٢٠ ؟ أياً كان الأمر فقد حملت المناهج نصيباً من المسؤولية. وتناقص عدد الشركاء؛ وتحول الرؤساء إلى شراء الأراضي، وانسحبوا من الأعمال التجارية. (١١٧). ولكن نهاية الشركة الراجنسبورجية الكبرى لا يعني نهاية هذا النمط الفلورنسي من الشركات، بل سيظل موجوداً على الأقل حتى القرن الثامن عشر، بل ويعدّه. كان هذا النمط من الشركات مركزاً على العائلة ومتشكلاً بشكلها، فحفظ تراثها، وأبقى على الترابط العائلي ؛ وكان هذا هو السبب الذي أطال بقاها. ونعود فنقول إن الشركة العائلية لا تكف عن التحلل والتكون من جديد بذاتها، مع تتابع الأجيال.. وهذه هي شركة آل بونفيزي، وهم تجار نزلوا من مدينة لوكا واستقروا في ليون، تغيير اسمها مع تغير الوضع الاجتماعي : من عام ١٥٧٥ إلى عام ١٥٧٧ كان البيت التجاري يحمل اسم « روتة لوي بونفيزي وشركاه » ؛ من عام ١٥٧٨ إلى عام ١٥٨٤ تحمل اسم « بنوا ويرناردان بونفيزي وشركاهما » ؛ ومن عام ١٥٨٤ إلى عام ١٥٨٧ أصبح الاسم : « بنوا ويرناردان وإيتين وأنطوان بونفيزي وشركاهم » ؛ من عام ١٥٨٨ إلى ١٥٩٧ : « بنواريان وإيتين وأنطوان بونفيزي وشركاهم » ؛ ومن عام ١٦٠٠ إلى عام ١٦٠٧ : « بول وإيتين وأنطوان بونفيزي وشركاهم »... وهكذا كانت الشركة تتغير اسماً دون أن تتغير حقيقةً، فقد كانت تظل هي هي (١١٧).

من هذا القبيل الشركات التي كانت حسب اللائحة الفرنسية الصادرة في عام ١٦٧٣، العامة « générale »، ثم أصبحت شيئاً فشيئاً تسمى الحرة libre، أو شركة التضامن أو الكوليكتيف en nom collectif. وبهمنّا تأكيد السمة العائلية أو شبه العائلية التي ظلت تنسج بها إلى وقت متأخر، حتى إن لم تكن هناك عائلة حقيقية تمتلكها. وإليك نص عقد شركة سجل في نانت في ٢٣ أبريل من عام ١٧١٩ [أطرافه ليسوا أقارب] : « لن يؤخذ من أموال الشركة شيء، إلا لمجرد إعاشة العائلة وإقامة أودها، حتى لا تمس الأصول، ولا تؤخذ أموال لأي غرض آخر ؛ وكلما أخذ طرف مالاً كان عليه أن يعلم الطرف الآخر حتى يأخذ هو الآخر نفس المبلغ وحتى لا تكون هناك ضرورة لعمل محاسبة عن هذا السحب... » (١١٨) هذا « التداخل بين المال الخاص والمال التجارة يتخذ صورة أكثر حدة في الشركات التجارية والحرفية الصغيرة » (١١٩).

شركات

التوصية

كل شركات التضامن تواجه مشكلة تحديد المسؤوليات، وهل هي كاملة أو محدودة. وقد ظهر حل لهذه المشكلة، ولكنه ظهر متأخراً. وهو حل التوصية *la commandite*، وهذا الحل يفرق بين مسئولية أولئك الذين يديرون المنشأة، ومسئولية أولئك الذين يقتصر دورهم على المشاركة المالية، والذين لا يريدون أن يكونوا مسئولين إلا عن هذه المشاركة المالية. لا أكثر. هذه المسئولية المحدودة دخل نظامها في فرنسا وتطور أسرع من إنجلترا، حيث نلاحظ أن شركة التوصية ظلت في إنجلترا إلى وقت طويل تتمسك بحقها في أن تطالب الشركاء بتقديم مبالغ جديدة (٢٠٠). والرأي عند فيديريجو ميليس (٢٠١) أن نظام شركة التوصية تطور في فلورنسة *accomandita* تطوره الواضح، وإن لم يبدأ قبل القرن السادس عشر، حيث يحمل أول عقد تسميته من هذا النوع تاريخ ٨ مايو ١٥٢٢، وقد أتاح لرأس المال الفلورنسي المشاركة في طائفة كبيرة من العمليات التي قامت بها شركات من نوع ما نسميه اليوم بالشركات القابضة. ويمكننا أن نتابع على أساس بيانات شركات التوصية المسجلة حجم هذه الشركات وانتشارها.

وانتشر نظام شركة التوصية في ربوع أوروبا كلها، وحل - ولكن ببطء - محل نظام الشركة القائمة على أساس عائلي. وإنما ازدهر هذا النظام الجديد بقدر حله للمشكلات الجديدة واستجابته للتنوع المتزايد في الأعمال التجارية وفي الممارسة المتزايدة للشركات التي تقول بالتجارة البعيدة. كذلك ارتبط ازدهار شركة التوصية بقدرته على الانفتاح على قبول مشاركين يرغبون في البقاء في الخفاء. كانت شركة التوصية تتيح على سبيل المثال لتاجر فرنسي من نانت أن يشارك تاجراً إيرلندياً من يورك كما حدث في عام ١٧٣٢ (٢٠٢) وتتيح له أن يتفادى ٠٠٠ أحكام التشريع الفرنسي الذي ظل قائماً حتى الثورة الفرنسية والذي كان يحظر على غير الفرنسيين أن يشاركوا في عمليات الملاحة القومية. كذلك كانت تتيح الفرصة لتاجر فرنسي أن يقيم علاقة مع رؤساء البريد البرتغاليين على الساحل الأفريقي، أو مع «الموظفين» الإسبان في أمريكا (٢٠٣) أو قباطنة السفن المهتمين بالتجارة: وتتيح له الفرصة لاتخاذ شريك توصية في سانتو دومينجو أو ميسينا أو غيرهما وذلك من الأماكن. وإذا نحن نظرنا إلى الشركات المسجلة في باريس وجدنا أن عدداً منها لم يكن المشاركون فيها كلهم، على ما يبدو، من الباريسيين على الرغم من عناوينهم الباريسية. من هذا القبيل تلك الشركة التي تأسست في ١٢ يونيو من عام ١٧٢٠ ولم تستمر إلا سنة واحدة «ممارسة العمل المصرفي، وشراء وبيع البضائع، من جوزيف سويس الذي كان من قبل قاضياً تجارياً في بورجو والقاطن حالياً في باريس شارع سانتونوريه، وجان نيقولا وبيير

ينقول القاطنين في شارع بولوا، وفرانسوا إيمبير القاطن في شارع جرانرو في ضاحية فوريوسان ديني، وچاك رانسون التاجر في بلباو^(٢٠٢). وعندما حلت الشركة تبين في عقد الحل أن چاك رانسون هذا كان نائب الأمة الفرنسية ومصرفياً في بلباو.

ولكن كيف السبيل إلى التفريق بين شركة التوصية en commandite - أو كما قيل: شركة مشروطة conditionnée، أو شركة توافقية de commodité -^(٢٠٤) وبين شركة التضامن en nom collectif، ما دامت الوثائق المتاحة لا تذكر النوعية بوضوح؟ الرأي عندي هو أن سبيلنا إلى التفريق هو تحديد مسئولية هذا أو ذاك الشريك. واللائحة الفرنسية الصادرة في ١٦٧٢ تقول بوضوح: «الشركاء بالتوصية ليسوا مسئولين إلا في حدود حصة كل منهم»^(٢٠٥). ونجد وثيقة أو عقد تأسيس شركة في مارسيليا في ٢٩ مارس من عام ١٧٨٦، جاء به أن الشريكة الموصية - كانت الشريكة هنا إذن امرأة - «لايجو بحال من الأحوال، ولا بأي حجة من الحجج مطالبتها بديون أو التزامات هذه الشركة إلا في حدود الحصة التي شاركت بها»^(٢٠٦). هذا النص واضح، ولكن ليست نصوص العقود دائماً بمثل هذا الوضوح. فهناك شركاء موصون يختارون نمط شركة التوصية لأنه يتيح لهم البقاء في الظل، حتى إذا كانوا يشاركون برؤوس أموال ضخمة وكانوا يقتسمون المخاطر ونلاحظ أن لائحة عام ١٦٧٢ التي تفرض إشهار شركات التوصية أمام موثق، وتنص على توقيع كل المشاركين، لا تتحدث إلا عن «الشركات التي تتأسس بين التجار الصغار والكبار»، وقد فسر هذا النص على أن الأشخاص «الذين لا يحترفون التجارة» معفون من المثل بين الشركاء. في العقد الذي يتم إشهاره في المحكمة التجارية^(٢٠٧)، وهكذا استطاع التבלأ أن يشاركوا في هذه الشركات دون أن يتعرضوا لفقدان حقوقهم النبلائية؛ كذلك كان الموظفون العاملون في خدمة الملك يستطيعون إخفاء ما يحققون من أرباح في هذه الشركات. كل هذا يفسر لنا سبب نجاح هذا النمط من الشركات في فرنسا التي كان التاجر فيها لا يزال مستبعداً من المجتمع الراقي، وظل هكذا حتى عندما نشطت الأعمال التجارية نشاطاً مثيراً في القرن الثامن عشر. ولم تكن الظروف في باريس تماثل الظروف في لندن أو أمستردام.

الشركات

المساهمة

كانت شركات التوصية، كما قيل، شركات أشخاص وشركات رؤوس أموال في أن واحد. أما الشركة المساهمة par actions، وهي آخر نمط ظهر من الشركات، فهي شركة رأسمال فقط. ورأسمال الشركة كتلة واحدة كأنما التحم بالشركة ذاتها التحاماً لا انفصام له. أما المشاركين أو المساهمون فيمتلكون حصصاً من رأس المال أو أنصباً أو أسهماً. ويطلق الإنجليز على هذا النمط من الشركات Joint Stock Companies، وكلمة stock تعني رأسمال أو أصل.

والرأي عند مؤرخي القانون أن الشركات المساهمة الحقيقية لم تخرج إلى الوجود إلا عندما أصبحت أسهمها متداولة في السوق، لا قابلة للتنازل فحسب. وإذا نحن غضبنا البصر عن شرط التداول في السوق هذا، فإننا نستطيع أن نقول إن أوروبا عرفت في وقت مبكر جداً شركات مساهمة، قبل أن تتأسس الشركة الموسكوفية Moscovy Companie بين عام ١٥٥٣ وعام ١٥٥٥ بوقت طويل، وهذه الشركة هي أول شركة إنجليزية مساهمة معروفة لنا، ولكن من المحتمل أن تكون هناك شركات مساهمة أخرى سبقتها بعدة أعوام. ففي ماضٍ سبق القرن الخامس عشر كانت سفن البحر المتوسط ملكية مقسمة إلى أسهم - كانت تسمى partes في البندقية وluoghi في جنوة وcaratti في غالبية المدن الإيطالية وquiratz أو carats [قراريط] في مارسيليا. وكانت هذه الأسهم تباع وتشترى. كذلك كانت المناجم في كل بقاع أوروبا ملكيات مقسمة: ينطبق هذا الكلام منذ القرن الثالث عشر على منجم للفضة قرب سيبينا، ومنذ أزمان ماضية على مناجم ملح حجري وملاحات، وعلى منشأة تعدينية في ليون بمنطقة شتايرمارك [النمساوية]، وعلى منجم نحاس في فرنسا كان جاك كور يمتلك أسهماً فيه. وعندما انتعشت أوروبا اقتصادياً في القرن الخامس عشر تولى التجار والأمراء مناجم أوروبا الوسطى، وقسموا الملكيات إلى أنصبة أو أسهم سميت كوكسات Kuxen، وكانت هذه الكوكسات قابلة للتنازل، وكانت موضوعاً للمضاربات^(٢٠٨). وعلى النحو نفسه كانت الطواحين هنا وهناك شركات، على نحو ما نرى في دويه Douai وكولونيا وتولوز. ونحن نعرف عن تولوز مثلاً أن الطواحين كانت فيها منذ القرن الثالث عشر مقسمة إلى أنصبة، يسمونها uchaux، وكان أصحاب هذه الأنصبة ويسمونهم أصحاب الأنصبة pariers، يستطيعون بيع أنصبتهم كما يبيع الإنسان العقارات. وظل هذا النظام في تولوز قائماً من أواخر العصر الوسيط حتى القرن التاسع عشر، وأصبح أصحاب الأنصبة، في تطور طبيعي، يسمون عشية قيام الثورة الفرنسية، في وثائق الشركات نفسها «السادة والسيدات المساهمون»^(٢١٠).

في هذا البحث عن الصورة القديمة للشركات هناك اتجاه تقليدي يعطي جنوة مكاناً خاصاً، والرأي عندنا أن هذا الاتجاه خاطيء، على الرغم من السمات الطريفة المثيرة التي تتسم بها الشركات في جنوة. كانت جمهورية جنوة، تدفعها الضرورة والضعف السياسي، قد وافقت بين عشية وضحاها على تأسيس شركات بين ظهرانيها من نوع الكومبيره compere والمائنه maone. أما الشركات من نوع المائنه فكانت شركات تنقسم إلى حصص، وكانت تتولى أعمالاً في خدمة الدولة: فعندما قر الرأي على القيام بعمل ضد سبقة، وكان ذلك في عام ١٢٢٤ تأسست أول شركة من هذا النوع؛ وفي عام ١٢٤٦ قر رأي جمهورية جنوة على استعمار جزيرة كيو Chio اليونانية، وتكونت شركة لتحقيق هذا الهدف،

المقصود، نجد الكلمة ولا نج الشيء الذي تدل عليه. وكانت هناك عبارات أخرى مستخدمة يكتنفها غموض مشابه مثل parts d'intérêts أو sols أو حتى sols d'intérêts. في ٢٢ فبراير من عام ١٧٦٥ تقرأ عن بيع أسهم لشركة في باريس يشير إلى الحصص بكلمات سول sols وبنبيه deniers^(٢١٢). وبعد عامين - أي في عام ١٧٦٧ - استخدمت شركة بوران Beaurin في باريس أيضاً كلمة أكسيون actions، وأشارت إلى أن رأس المال يبلغ ٤ ملايين جنيه ليقر مقسمة إلى حصص من نوعين: intérêts simples و intérêts rentiers، ويتضح من السياق أن المقصود بكلمة الفوائد البسيطة intérêts simples هو أسهم من حيث أنها تشارك في الأرباح والخسائر: أما الـ intérêts rentiers فهي من نوع صكوك الدين بفائدة قدرها ٦ ٪^(٢١٣).

وكذلك كلمة أكسونير actionnaire بمعنى مساهم سارت في حقل الاستخدام هي أيضاً بخطى بطيئة، فقد خيمت عليها ظلال من أحكام مسبقة غير ملائمة، على الأقل في فرنسا، مثلها مثل بانكييه banquier مصرفي، واتصل ذلك كله بحادثة جون لو John Law [ويسميه الفرنسيون جون لاس]، وهذا هو ميلون Melon^(٢١٤) الذي كان سكرتيراً لجون لو يكتب بعد ما يزيد على عشر سنوات من نهاية نظام لو في عام ١٧٢٤: « نحن لا ندعي أن المساهم actionnaire أنفع للدولة من صاحب السند الذي يدر عائداً من قبيل المعاش rentier، فنفضيل هذا النمط على الآخر يعنى الانحياز المقيت لكون ما سبب إلا التحيز الذي ننأى بأنفسنا عنه. والمساهم يتلقى دخله، كما يتلقى صاحب السند عائده المحدد في السند أو العقد. وصاحب السهم لا يعمل مثله مثل صاحب السند. والمال الذي يأتي به هذا من أجل الحصول على سهم وذاك من أجل الحصول على سند أو عقد هو مال يدخل في الدورة الاقتصادية، ويجري عليه ما يجري على المال الذي يتجه إلى التجارة والزراعة. لكن الشكل الذي تتخذه الأموال يختلف. فالمال في يد المساهم، أو على شكل سهم لا يخضع لإجراءات شكلية، وهو أكثر تحركاً في التداول، وهو يؤدي إلى زيادة أكبر في القيمة ويعتبر بالنسبة لصاحبه مالاً مضموناً لسد الحاجة الحالية أو غير المتوقعة. » أما السند أو العقد ذو العائد فلا يمكن أن يدخل في حركة البيع والشراء إلا بعد إجراءات عديدة تتم أمام الموثق: ووضعت المال في سند أو عقد يحقق عائداً هو الأسلوب النمطي الذي يلجأ إليه رب الأسرة الذي يريد أن يحتاط تحسباً لورثة قصر كثيراً ما يبيعثرون الميراث.

وعلى الرغم من ميزات السهم، فإن نمط الشركة المساهمة الجديد لم ينتشر إلا ببطء، مفرط، على نحو ما تبين الدراسات المتفرقة التي أجريت، ومنها دراسات تناولت نانت ومارسيليا ونجد الشركة المساهمة تدخل عادة إلى مجال التأمين وهو مجال حديث أو يسعى إلى التحديث. كذلك نجد نمط الشركة المساهمة في مجال تجهيز وتطعيم سفن القرصنة:

وهكذا أخذت سفن القرصنة حول عام ١٧٣٠ في سان مالو في فرنسا بنظام الشركات المساهمة، وسارت هكذا في الطريق الذي سلكته انجلترا من قبل في عصر الملكة اليزابث. ولن شاء أن يقرأ في التماس رفع إلى ملك فرنسا في ذلك العام : « ليس هناك من يجهل أن العرف الذي اتبع دائماً لتجهيز وتطعيم سفن القرصنة يقوم على أنه لا تتم عملية من هذا النوع في سان مالو ولا في غيره من الموانئ بالملكة إلا عن طريق الاكتتاب الذي يقسم رأس المال المحدود إلى أسهم مما يعني أن أرباح القرصنة تصل إلى مساهمين ينتشرون في كل ربوع المملكة. »^(٢١٥).

النص مدلوله واضح. كانت الشركة المساهمة هي الوسيلة التي تتيح الوصول إلى جمهور أكبر من أصحاب المال، الوسيلة التي تتيح توسيع مناطق ضخ المال جغرافياً واجتماعياً. هكذا كانت شركة بوران في عام ١٧٦٧ لها اتصالات ويدايات ومنطقات وتعاون ومشاركة في روان والهافر ومورليه ومونفليير ودييب ولوريان ونانت وبيزينا، وإيفتو Yvetot وشولبرج Stolberg - قرب أخن - وليل ويورجنبريس Bourg-en-Bresse^(٢١٦). وحالفها الحظ، فحاطت شبكتها بفرنسا كلها. ومن البديهي أن أحوالها سارت بخفى سريعة في باريس. باريس التي كانت تجيش بالنشاط في مجال الأعمال في عهد الملك لويس السادس عشر. وهكذا تأسست شركة التأمينات البحرية في عام ١٧٥٠، التي تحولت إلى شركة عامة في عام ١٧٥٣، ثم شركة مناجم أنزان، وكارمو، وشركة قناة جيزور، وشركة قناة بريار، والأسهم التي صدرت عن الاحتكارات العامة، وشركة المياه. وكانت الأسهم بطبيعة الحال تتداول، وتباع وتشترى في باريس. وفي أبريل من عام ١٧٨٤ حدثت هوجة لا سبيل إلى فهم أسبابها رفعت أسعار أسهم شركة المياه من ٢١٠٠ جنيه ليقر إلى ٣٢٠٠ و ٣٢٠٠ جنيه ليقر^(٢١٧).

ولو أردنا أن نطول قوائم الشركات لتعرضنا لهولندة وانجلترا، ولكن هذه الإطالة لن تأتي بجديد. فالخير في الانصراف عنها.

تطور

بطيء

نحن إذن أمام ثلاثة أجيال من الشركات بحسب تقدير مؤرخي القانون التجاري: *الشركات العامة، شركات التوصية، الشركات المساهمة*. والتطور واضح، على الأقل من الناحية النظرية. أما في الحقيقة فإننا نرى أن الشركات، بغض النظر عن بعض الاستثناءات، ظلت تنقسم بسلمات من التمسك بالقديم ومن الفجاجة ترجع إلى صغرها. وكل الدراسات الجزئية - من قبيل تلك التي تناولت الوثائق التي تبقت من أرشيف المحكمة التجارية في باريس - تضع أمامنا شركات من الصعب تحديدها أو من غير الممكن

تحديدها. وأغلب الشركات شركات صغيرة، كما لو كانت الشركات الصغيرة تتكاثر وتتضافر حتى لا تبطلها الشركات الكبيرة^(٢١٨). نجد في الوثائق عشرة عقود تأسيس شركات نوات رؤوس أموال ضئيلة قبل أن نصل إلى شركة واحدة كبيرة لصناعة السكر، ثم نعود فنجد عشرين من الشركات الصغيرة قبل أن نلتقي بعقد تأسيس مصرف. وليس معنى هذا أن الأغنياء لم يكونوا يؤسسون شركات، بل العكس هو الصحيح. ولنعد إلى دانييل ديفو الذي لاحظ أحوال إنجلترا في زمانه، حول عام ١٧٢٠، فلم يجانبه الصواب. عندما طرح السؤال عن المشاركة وأين تشتد روابطها فتقوم مقام القاعدة، كانت إجابته: لدى الأغنياء من تجار الخربوات، وتجار الأقمشة، والصياغ المصرفيين، وغيرهم من كبار التجار، ولدى بعض التجار الكبار الذين يتاجرون مع الخارج:

ولكن أرباب التجارة العريضة أقلية. وحتى ما كانوا يمتلكونه من شركات، ومنشآت تجارية، ومشروعات^(٢٢٠) - بغض النظر عن الشركات نوات الامتيازات أو الشركات الصناعية الكبيرة - ظل زمناً طويلاً يثير دهشتنا بضالة حجمه. كان البيت التجاري في أمستردام، أو ما كان يسمى كونتوار، يعمل فيه بين عشرين وثلاثين فرداً^(٢٢١)؛ وكان عدد العاملين في أكبر بنك في باريس، عشية الثورة الفرنسية، وهو بنك لوي جريفولي، نحو ثلاثين^(٢٢٢). وكانت الشركة، مهما عظم شأنها تسكن في بيت رئيسها، وكان هذا هو السبب الذي جعل لها حيناً من الزمن سمة عائلية، بل سمة تتمسك بأسلوب حياة الآباء والأجداد. وقد حكى دانييل ديفو عن المستخدمين الذين كانوا يسكنون في بيت تاجر الجملة، ويكولون على مائدته، ويستأذنونهم عندما يتغيبون. ولم يكن يخطر ببال أحد من المستخدمين أن ينام خارج البيت. وتسمع على خشبة المسرح في لندن في عام ١٧٣١ تاجراً يبيع موظفاً يعمل لديه: «لقد أخطأت يا برنويل Barnwell عندما تأخرت الليلة دون استئذان»^(٢٢٣). وهذا هو الجو الذي يصفه الروائي الألماني جوستف فرايتاج في عام ١٨٥٠ في روايته «ماله وما عليه Soll und Haben» التي تدور أحداثها في بيت تجاري بالجملة. وفي عصر الملك فيكتوريا في إنجلترا، كان أصحاب البيوت التجارية والمستخدمون في بيوت التجارة الكبيرة يعيشون في إطار رابطة عائلية: «كان اليوم يبدأ في كثير من البيوت التجارية بالصلاة جماعة، يشترك فيها مع العائلة المستخدمين والصبية المدرجون»^(٢٢٤) وهكذا نرى أن الأشياء، والوقائع الاجتماعية والعقليات لم تكن تتطور جرياً أو ركضاً. وظلت الأعداد الكبيرة من الشركات الصغيرة هي القاعدة. ولم يزد حجم المنشأة زيادة كبيرة إلا عندما اشتركت مع الدولة، والدولة هي أضخم المنشآت الحديثة وهي في توسعها تمتاز بأنها تعين المنشآت الأخرى على التوسع.

عود

على بدء

تولدت الشركات التجارية الكبيرة - الكومبانيات - عن الاحتكارات التجارية، وترجع هذه الشركات التجارية الكبيرة بصفة عامة إلى القرن السابع عشر، وهي من خصائص شمال غرب أوروبا. وهذا كلام يقال ويكرر، وله أسبابه. كذلك علمنا أن المدن الإيطالية البعيدة عن البحر أنشأت شركات على النمط الفلورنسي (أسمتها كومبانيات)، وكانت هي سلاحها الذي اعتمدت عليه في النفاذ إلى داخل الدوائر التجارية في ابحر المتوسط وأوروبا. وكذلك فعلت الأقاليم المتحدة وإنجلترا عندما استخدمت شركاتها في غزو العالم.

هذا التقرير الذي لا يعتوره خطأ، يضع الظاهرة المدهشة في غير موضعها الصحيح من المنظور التاريخي. فاحتكارات الشركات الكبيرة تتميز بسمات مزدوجة أو ثلاثية: فهي تنضوي على نشاط رأسمالي على درجة عالية؛ وهي لا يمكن أن يكون لها وجود إلا على أساس الامتياز الذي تمنحه الدولة؛ وهي تستأثر بمجالات كاملة من التجارة البعيدة. وبدلنا على أهمية عنصر التجارة البعيدة أن إحدى الشركات التي سبقت شركة الهند الشرقية، كانت تحمل اسماً له دلالة هو شركة البعيد Compagnie Van Verre. ولكن هذه العناصر الثلاثة: التجارة البعيدة، الامتيازات التي تمنحها الدولة، النشاط المتعاظم لرأس المال - لا ترجع إلى بدايات القرن السابع عشر. بل إننا نرى على مسرح التجارة البعيدة علاقات تجمع الدولة ورأس المال حتى قبل تأسيس الشركة الإنجليزية **موسكوفي كومباني** بين عامي ١٥٥٢ و١٥٥٥. نأخذ مثلاً التجارة الكبيرة في البندقية منذ بداية القرن الرابع عشر، كانت هذه التجارة تشمل البحر المتوسط كله وكل بقاع أوروبا التي تصل إليها المواصلات، بما فيها بلاد الشمال، فقد كانت سفن البندقية الجاليرية تصل في عام ١٣١٤ إلى ميناء بروج. فلما تراجع النشاط الاقتصادي تراجعاً عاماً أنشأت السينيوريات - مجلس الرئاسة - في القرن الرابع عشر نظام السفن الجاليرية التجارية. كانت ترسانة السينيوريات تبني هذه السفن وتجهزها وتطلقها (أي تقوم بالتمويل)، ثم كانت تؤجر هذه السفن، وتشجع الرحلات التجارية التي يقوم بها تجارها الكبار. كانت السينيوريات تمارس سياسة إغراق dumping قوية، لم يغفل عنها جينو لوتساتو Gino Luzzatto. وظلت هذه السفن الجاليرية التجارية تلعب دورها حتى العقود الأولى من القرن السادس عشر، وكانت سلاح البندقية في الصراع على الهيمنة.

ونشأت أنظمة مشابهة تتجه إلى مجالات اتسعت وتزايد اتساعها بعد اكتشاف أمريكا ورحلة فاسكو دا جاما. ولكن الرأسمالية الأوروبية، حتى إذا قلنا إنها حققت هناك أرباح جديدة وهائلة، لم تحقق تقدماً حارقاً، وإنما يرجع السبب في ذلك إلى أن الدولة الإسبانية

كانت تفرض قيوداً متمثلة في Carrera و Casa de la Contratación و Consejo de Indias de Indias. فلم يكن من سبيل أمام الرأسمالية لتجاوز هذه القيود والرقابة. في لشبونة كان الملك التاجر، يمارس « **الرأسمالية الملكية** » وهذه هي التسمية الموفقة التي أطلقها نونيس دياز Nunez Diaz^(٢٢٤) عن طريق الكازا دا إنديا Casa da India، بأساطيل الدولة وعمالها واحتكارها. وكان على رجال المال والأعمال أن ينضوا تحت جناحها.

واستمرت هذه الأنظمة قائمة : بقي النظام البرتغالي حتى السنوات من ١٦١٥ إلى ١٦٢٠، وبقي النظام الإسباني حتى عام ١٧٨٤. وإذا كانت بلدان شبه الجزيرة الإيبيرية قد تأخرت طويلاً في إنشاء شركات تجارية كبيرة، فإنما يرجع السبب في ذلك إلى أن الدولة في لشبونة وإشبيلية وقادس كانت تعطي التجار تسهيلات تتبع لهم التصرف. ودارت الآلة، والآلة إذا بدأت الدوران لا يسهل إيقافها. ومن قائل إن إسبانيا عندما أنشأت الكاريرا دي إندياس كانت تقلد البندقية، وهذا صحيح. ومن قائل إن لشبونة قلدت جنوة، ولكن هذه المقارنة ليست صحيحة^(٢٢٥). كان كل شيء، في البندقية من أجل الدولة : وكان كل شيء، في جنوة من أجل رأس المال. أما في لشبونة، حيث قامت الدولة العصرية، فكانت الدولة كل شيء، ولم يكن فيها حرية الحركة التي كانت جنوة تأخذ بها.

كانت الدولة والرأسمالية قوتين متآخيتين تأخياً جيداً على نحو أو آخر. كيف كان الاتفاق بينهما يسير في الأقاليم المتحدة وفي إنجلترا ؟ هذا هو السؤال الجوهرى في تاريخ الشركات التجارية الكبيرة.

قاعدة

الأسس الثلاثة

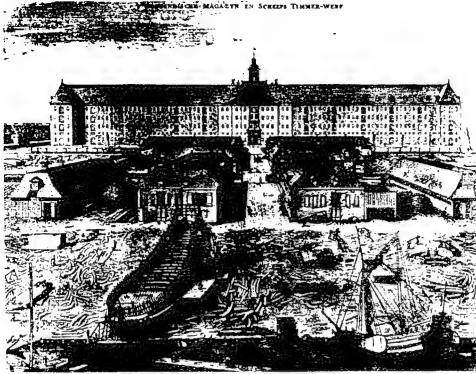
يعتمد الاحتكار الذي تمارسه شركة ما على ثلاثة مبادئ، متضافرة : أولاً الدولة، فلا بد أن تكون الدولة موجودة، وإن تفاوتت فعاليتها : ثانياً دنيا التجارة، أعني رؤوس الأموال، المصرف، الائتمان، الزبائن - وقد تأخذ دنيا التجارة هذه موقف العداء، وقد تأخذ موقف التواطؤ، وقد تأخذ الموقفين جميعاً : ثالثاً وأخيراً أن تكون هناك منطقة بعيدة للمتاجرة، تقوم الشركة باستغلالها، وهذه المنطقة تحدد وحدها الكثير من العوامل.

والدولة لا غنى للشركات الاحتكارية عنها، فهي التي تمنح الامتيازات الاحتكارية وتضمنها في السوق القومية التي تعتبر قاعدة أساسية جوهرية بالنسبة إلى الشركة التي تحصل على امتياز احتكاري. ولكن هذه الامتيازات لا تمنحها النول كهبات بدون مقابل. كان على كل شركة تجارية تحصل على امتيازات احتكارية أن تقوم بعملية ضرائبية ترتبط بالصعوبات المالية التي تعاني منها الدولة، بل تعاني منها كل دولة حديثة معاناة لا تنقطع.

وكانت الشركات لا تكف عن دفع مقابل الامتيازات الاحتكارية، وكانت الدولة تعود مراراً إلى مطالبتها بالدفع، وكان تجديد الامتيازات الاحتكارية تسبقه عادة مفاوضات مطولة. حتى الدولة في الأقاليم المتحدة الهولندية، وكانت تبدو واهنة هشة، كانت تفرض ضرائب على شركة تجارة الهند الغنية، وتضطرها إلى دفع مبالغ مقدماً، وإلى تسديد عوائد، وإلى القبول بتحميل المساهمين بالضرائب المفروضة على رأس المال، وكانت هذه الضرائب تتحدد على أساس السعر الفعلي للأسهم في البورصة، وأدت هذه الإجراءات إلى مشكلات كبيرة. وهناك عبارة قالها المحامي بيتر فان دام، وهو أعلم الناس بشركة تجارة الهند الشرقية، وأرى أن ما قاله ينطبق أيضاً على الشركات الأخرى المناظرة التي كانت تنافسها في المجال نفسه: «كانت الدولة سعيدة بوجود شركة كانت تدفع لها كل سنة مبالغ ضخمة تأتي من التجارة ومن الملاحه مع الهند، كانت هذه المبالغ ثلاثة أضعاف الأرباح التي كانت تتحقق للمساهمين»^(٢٢٧).

وليس هناك ضرورة لنؤكد هذا الموضوع العادي، ولكننا نود أن نبين أن أسلوب العمل في كل دولة كان يطبع شركاتها بطابع خاص. فالشركات في إنجلترا بعد ثورة ١٦٨٨ كانت أكثر حرية من الشركات في هولندا التي ثاقلت تحت إصر تراث النجاح القديم. أما في فرنسا، فإذا حكمنا على أساس شركة الهند فإننا نجد أن الحكومة الملكية كانت تشكلها وتعيد تشكيلها على هواها، فقد كانت الحكومة تفرض عليها وصايتها، وهكذا بدت الشركة كأنها اجتمعت من أرض الواقع، وتعلقت في الهواء، وأصبح يديرها أناس قلت خبرتهم أو انعدمت. وأي فرنسي لم يكن يرى الفروق بين ما يحدث في فرنسا وما يحدث في إنجلترا؟ من لندن خرجت رسالة في يولية من عام ١٧١٢ تتحدث عن تأسيس شركة الأسيننتو Asiento [التي ستصبح شركة بحر الجنوب وستحصل من البداية على الامتياز الذي كان من قبل في يد الفرنسيين، وهو تزويد أمريكا الإسبانية بالعبيد الزنوج] وتقول: «وهذه الشركة شركة من الأفراد العاديين تلقت امتياز توريد العبيد؛ وأوامر البلاط الملكي هنا لا تؤثر على مصالح الأفراد العاديين...»^(٢٢٨). ومن الواضح أن الكلام فيه مبالغه. ولكن في قطاع الأعمال التجارية كان الفارق كبيراً بين شاطي، بحر المانش.

وخلاصة القول إنه ينبغي علينا أن نتيبين درجة ونوعية العلاقات بين الدولة وبين الشركات. والحقيقة أن هذه الشركات لم تكن تتطور إلا إذا كفت الدولة عن التدخل في شئونها على الطريقة الفرنسية. أما إذا كانت هناك حرية اقتصادية على نحو ما فلن الرأسمالية تأتي وتتكيف مع كل الصعاب والفراش الإدارية. وإذا نحن نظرنا إلى الشركة الهولندية لتجارة الهند الشرقية – التي تأسست بعد الشركة الإنجليزية لتجارة الشرقية بعدة شهور، والتي كانت أول نجاح كبير مثير خلاب للشركات الكبيرة – وجدناها من الناحية



ترسانة بحرية ومقرن تابع لشركة الهند الشرقية Oast Indische Companie في أمستردام. رسم
بالقلم من أعمال ي. مولدر J. Mulder. يرجع إلى عام ١٧٠٠ تقريباً.

المعمارية معقدة وعجبية. فقد كان مقر الشركة ينقسم إلى ٦ غرف مستقلة (هولندية،
زيلاندة، ديلفت، روتردام، هورن، إنكهوزن)، ومن فوق هذه الغرف تسكن الإدارة العامة التي
كانت تسمى السادة السبعة عشر Heeren Zeventien ، ومن هؤلاء السبعة عشر كان ثمانية
من غرفة هولندية. وكانت بورجوازية حكام المدن تنفذ عن طريق هذه الغرف إلى المنشأة
الضخمة التي كانت تحقق أرباحاً عالية. كذلك كان رؤساء الغرف المحلية، الذين كانوا
يسمون وكانوا هم الذين ينتخبون السادة السبعة عشر، يصلون بدورهم إلى الإدارة العامة
للشركة. ولنذكر عابرين أن هذا التفتيت المميز للشركة يعبر عن تسوية في الدرجة بين
الهياكل الاقتصادية للمدن المختلفة تحت السطح المنسجم ظاهرياً للهيكل الاقتصادي العام
للالقاليم الهولندية. ولكن هذا لا يمنع هيمنة أمستردام. كذلك نلاحظ في مناهات شركة تجارة
الهند الشرقية أن النظام العائلي كان دائماً موجوداً، فإذا تابعنا قوائم السادة السبعة عشر

والسادة التسعة عشر (رؤساء شركة الهند الغربية التي أنشئت في عام ١٦٦١) وجدنا بعض العائلات القوية، مثل آل بيكر في أمستردام وآل لاميسين في زيلاندة. ولم تكن القوة هي تفرض هذه العائلات، بل كان المال هو الذي يفرضها، وإلى جانب المال كانت المكانة الاجتماعية تلعب دورها. ويمكننا أن نلاحظ نفس الملاحظات عندما نتفحص في إنجلترا شركة الهند الشرقية، وشركة بحر الجنوب، أو بنك إنجلترا - وإذا شئنا أن نأخذ مثلاً محدوداً لا يكتنفه أي غموض فلنأخذ الشركة الإنجليزية لخليج هدسون. كانت كل هذه الشركات الكبيرة تنتهي إلى مجموعات مهيمنة صغيرة عديدة تنشبت بامتيازاتها، لا بالتغير والتجديد، فقد كانت محافظة إلى أبعد حدود المحافظة. ولما كانوا من أصحاب الثراء الواسع، فلم يكونوا يسعون إلى المغامرة. بل إننا نجاوز متطلبات اللياقة ونقول إنهم لم يكونوا يمتلكون الذكاء التجاري. وكثيراً ما قيل إن شركة الهند الشرقية أصابها العطب من القاعدة، ونضيف إلى ذلك أن العطب أصابها أيضاً من فوق. وهي إنما بقيت زمناً طويلاً لسبب واحد هو أنها كانت متشبثة بكثير مجالات التجارة تحقيقاً للربح.

وإنما كان مصير الشركات يتحدد تبعاً للمكان الذي تمارس فيه تجارتها الاحتكارية. فالجغرافيا تلعب الدور الأول. وقد تبين بالخبرة أن تجارة آسيا تمثل أصلب قاعدة للأعمال التجارية الواسعة. فلم تكن مجالات الأطلسي الممتدة إلى أفريقيا وإلى أمريكا، ولا بحار أوروبا - بحر البلطيق، البحر الأبيض شمال شرق روسيا، البحر المتوسط الفسيح - تتيح ميادين للعمل التجاري المستمر المربح. وانظر في إطار إنجلترا مصير شركة مسكوفيا، وشركة الشرق، وشركة أفريقيا ؛ أو انظر في إطار هولندا الفشل النهائي الذي انتهت إليه شركة جزر الهند الغربية. كانت هناك بالنسبة إلى شركات التجارة الكبيرة جغرافية للنجاح لا يمكن القول بأنها كانت خاطفة أو عابرة. وكانت هذه الجغرافيا تضع آسيا في المقام الأول. فهل كان السبب في ذلك أن تجارة آسيا كانت كلها بلا استثناء تجارة ترف ؟ كانت تتعامل في الفلفل والتوابل الرفيعة والحريز والقطنيات الهندية والذهب الصيني والفضة اليابانية، ثم تبعها الشاي والقهوة واللاكيه والبورسلين. كانت أوروبا قد سلكت سبيل نمو لا مراء فيه، فتزايدت شهيتها إلى الترف. وواكب ذلك التطور في أوروبا انهيار امبراطورية الخان الأعظم في مطلع القرن الثامن عشر، الذي فتح باب الهند أمام مطاعم تجار الغرب. وكان بعد آسيا وما تنسم به تجارة آسيا من صعوبات وتعقيدات، كل هذا جعل من تجارة آسيا محمية للصيد محصورة على رأس المال الكبير الذي كان وحده القادر على تشغيل مبالغ ضخمة من المال الحاضر في هذه الدورة التجارية. كانت المبالغ الهائلة المطلوب تدبيرها في بداية كل رحلة تجارية إلى آسيا تبعاً المنافسة، أو على الأقل جعلها صعبة، وتضع مستوى التنافس على مستوى عال. في هذا المعنى كتب أحد الإنجليز في عام ١٦٤٥ : لا يستطيع الأفراد الخصوصيون أن يقوموا بمثل هذه الرحلات الطويلة المحفوفة بالمخاطر، والمتطلبة

لنفقات كبيرة»^(٢٢٨). كانت هذه الفكرة المغرصة التي تقوم على أحكام مسبقة ودفاع عن الشركات تتكرر في إنجلترا وفي غير إنجلترا، ولم تكن صادقة على عواهنها : فمن الأفراد الخصوصيين من جمعوا رؤوس الأموال اللازمة كما سئرى فيما بعد. وكانت أسيا تتيج للتجار الأوروبيين فيها ممارسة التجارة المحلية، تجارة من الهند إلى الهند، وكانت تحقق الأرباح العالية الفائقة الخارقة للمالوف، وكانت تلك الأرباح هي التي أعاشت الإمبراطورية البرتغالية طوال قرن من الزمان والإمبراطورية الهولندية لقرنين متعاقبين، حتى قامت إنجلترا بابتلاع الهند.

ولكن هل ابتلعت إنجلترا الهند ؟ كانت العمليات التجارية المحلية التي تتم في الهند والتي كانت بانتظامها الأساس الذي قام عليه النجاح الأوروبي، دلالة على متانة الاقتصاد الهندي المحلي الذي استمر قائماً. وكان من حظ أوروبا إبان قرون الاستغلال أنها وجدت أمامها حضارات كثيفة متطورة، وعمليات إنتاج زراعي وحرفي منظمة مهياة للتصدير، وفي كل مكان سلاسل تجارية ووسطاء يتقنون ما يناط بهم من عمل. في جارة على سبيل المثال اعتمد الهولنديون على الصينيين في جمع السلع من المنتجين. لم تكن أوروبا تنشيء شيئاً كما فعلت في أمريكا، بل كانت تستغل وتستولي على ما أنجزه الشرق الأقصى فأحسن إنجازه. ولم يكن لها من وسيلة تفتح بها الأبواب إلا الغصة. ولم يتح للغزو العسكري والسياسي أن يضع إنجلترا في موضع السيادة على البلاد وإحداث الاضطراب العميق في تلك التوازنات القائمة منذ وقت طويل إلا في نهاية المطاف.

الشركات

الإنجليزية

لم تسلك إنجلترا مدارج الحظ في وقت مبكر. حول عام ١٥٠٠ كانت إنجلترا ببدأ « متخلفاً »، بلا بحرية قوية، يعمل سكانه بالزراعة خاصة، ويعتمد على ثروتين لا ثالث لهما : إنتاج ضخم من الصوف أولاً وثانياً صناعة منسوجات صوفية قوية أخذت تتطور شيئاً فشيئاً حتي استوعبت إنتاج الصوف. كانت هذه الصناعة ريفية في أكثرها تنتج في جنوب غرب إنجلترا وفي شرقها قماش الصوف المتين المعروف باسم برود كلوث broad cloth، أما في غرب رايدننج فكان قماش الصوف يعرف باسم كيرسي kersey وكان من النوع الخفيف ذي الوبرة. هذه الإنجليزية التي كان عدد سكان عاصمتها يبلغ ٧٥٠٠٠ نسمة، والتي كانت في طريقها إلى أن تتحول إلى وحش، بملكية قوية بعد انتهاء حرب الوردتين، وباتحادات حرفية متينة، وأسواق موسمية نشيطة، هذه الإنجليزية ظلت ببدأ ذا اقتصاد تقليدي. ولكن النشاط التجاري أخذ ينفصل عن النشاط الحرفي : وتم هذا الانفصال على نحو شبيه بما حدث في المدن الإيطالية على مشارف عصر النهضة.

وتأسست الشركات الإنجليزية الكبيرة الأولى بطبيعة الحال في مجال التجارة الخارجية. والشركتان الكبيران اللتان يمكننا أن ندرسهما هما شركة تجار الصوف The merchants of the Staple، وكلمة Staple تشير إلى كاليه؛ والشركة الثانية هي Merchants adventures، شركة تجار الأقمشة الصوفية. هاتان الشركتان كان نظامهما عتيقاً. كانت الشركة الأولى تمثل الصوف الإنجليزي الذي لن يلبث تصديره أن يتوقف، ولهذا فالأفضل أن نتركها جانباً، ونركز اهتمامنا هنا على الشركة الثانية (١٢٠) التي استخدمت في تسميتها لفظة adventurers، وهي لفظة مطاطة كانت تشير إلى كل التجار وأصحاب الأعمال المشاركين في التجارة الخارجية، وكانت هذه الشركة تصدر الأقمشة الصوفية غير المصبوغة إلى هولندا التي عقدت معها عدة اتفاقيات متعاقبة منها اتفاقية عام ١٤٩٢-١٤٩٤، واتفاق ١٥٠٥ ومالبت البرازين والبدالون في لندن أن احتلوا بين جماعة التجار المكان الأول، وسعوا إلى استبعاد تجار الأقاليم الذين كانوا يمثلون الجماعة المنافسة المكونة من تجار شمال التوين Tweene. وهكذا نرى منذ عام ١٤٧٥ أن التجار اللندنيين كانوا يتكاتفون فيستأجرون السفن نفسها لنقل بضاعتهم، وينتظمون أنفسهم عند دفع مكوس الجمارك وعند طلب الامتيازات، وكان البرازون هم الذين يملون إرادتهم على الجميع لا يخفون سيطرتهم. وتدخل البلاط الملكي في عام ١٤٩٧ ليرغم الشركة التي تعصبت للندن على قبول تجار من خارج العاصمة. فلما قبلتهم الشركة جعلتهم في مكان منخفض الرتبة.

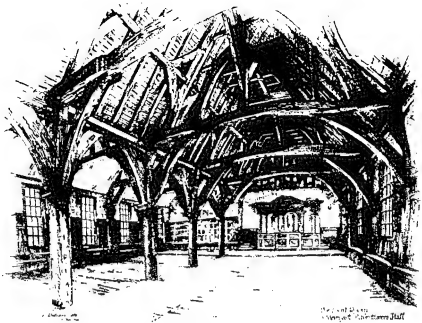
وأول سمة تلفت النظر في نظام هذه الشركة هي أن مركزها الحقيقي كان خارج إنجلترا، فكان لفترة طويلة في مدينة أنتفرين وفي مدينة بيرج أويروم Berg-op-Zoom وكانت أسواق كل من المدينة تزاحم أسواق الأخرى وتلج في منافستها لتستأثر بالعملاء. كانت الشركة ترى أن وجود مقرها في هولندا يتيح لها أن تتخذ الإجراءات المناسبة بين المدينتين المتنافستين وأن تحسن القيام على امتيازاتها. يضاف إلى هذا أن العمليات التجارية الأساسية كانت تجري في أسواق القارة الأوروبية: بيع الأقمشة الصوفية، شراء التوابل، والدفع بالفضة. كانت الأسواق الأوروبية تعطى إمكانية التعلق بأهذاب الاقتصاد العالمي ومجالاته النشيطة أشد النشاط. كان التجار المسنون يجلسون على مقاعد الرئاسة في لندن فقد كانوا يهابون الرحلات والأسواق الصاخبة. أمام الشباب فكانوا في أنتفرين، ولم يكن الوفاق بين الشيوخ والشباب قائماً، ففي عام ١٥٤٢ شك التجار في المقر اللندني إلى مجلس شوري الملك أن «شباب أنتفرين» لا يحترمون آراء رؤسائهم وسادتهم « في لندن (١٢١)».

إنما يهمنا خاصة من أمور هذه الشركة أنها ظلت أشبه شيء بالاتحاد الحرفي، كان النظام المغروض على التجار يشبه النظام الذي يمارسه الاتحاد الحرفي على أعضائه في

الدائرة المحدودة داخل المدينة. واللوائح التي أصدرتها الدولة لتنظيمها، ومنها اللائحة الملكية عام ١٦٠٨ (٢٢٢) تتناول الأمور بعبارة لذيذة، فتنص على أن أعضاء الشركة « أخوة بعضهم للبعض، وزوجاتهم » أخوات « بعضهم للبعض وعلى الأخوة أن يذهبوا جماعة إلى الصلاة، وأن يشاركوا جماعة في المأتم، واللوائح تحظر عليهم السلوك المعيب، والتناوب بالألقاب، والشرب حتى السكر، والظهور أمام الناس بمظهر لا يليق من قبيل الاندفاع للقاء ساعي البريد بدلاً من انتظار حضوره إلى الدكان، أو حمل البضائع على ظهورهم حتى تنحني وتنقوس تحت إصرها، وتحظر عليهم السباب والجدل والمنازلة بالسلاح. وللشركة حكومتها - حاكم ونواب وقضاة وأمناء - ولها احتكار تجاري وامتياز الاستمرار بالتجديد التلقائي أو الخلافة التلقائية. كل هذه السمات تجعل الشركة تبدو (بطبيعة الحال قياساً على التسميات المتأخرة التي استخدمها جوزياس تشايلد Josias Child) من قبيل الشركة الخاضعة للوائح، بالإنجليزية regulated company بالفرنسية compagnie à règlement، والمقصود هو أنها كانت أشبه شيء بالاتحادات الحرفية أو اتحادات الهانزا التي عرفتها البلدان المطلة على بحر الشمال.

وخلاصة القول إننا لا نجد أثراً لجديد أو ابتكار أصيل. فهذه الشركة التي تأتلف من التجار المصدرين لها يقيناً أصولها التي ترجع إلى ما قبل القرن الخامس عشر، وهي لم تنتظر في تأسيسها أن تصدر لها إرادة ملكية، بل إنها ظهرت، كما يفترض ميشائل بوستان Michael Postan (٢٢٢) نتيجة لتراجع بيع الأقمشة الصوفية، مما دعا التجار إلى أن يتكاتفوا وأن يتجمعوا معاً في تجمع وثيق للتصرف. ولكن الشركة لم تكن شركة مساهمة، فأعضاؤها كانوا يدفعون عند الدخول فيها رسوماً، إلا أن يكون دخولهم على سبيل الوراثة، أو على سبيل التعلم على يد واحد من أعضاء الشركة. وكان أعضاؤها يتاجرون كل على مسؤوليته الخاصة. يعني أنها كانت في مجموعها جماعة عتيقة التنظيم دفعت بها المقادير إلى القيام بوظيفة استجدت مع تطور الاقتصاد الإنجليزي، ونعني بهذا التطور الانتقال من الصوف الخام إلى الصوف المنسوج. فلما انيط بها القيام بهذا الدور أدت على نحو مدهش، وكان الفضل في ذلك يرجع إلى الأنشطة الفردية التي انسجمت بعضها مع البعض الآخر، ولم تضطرب أو تختلط. وعلى الرغم من أن تحويل الشركة من صورتها هذه إلى صورة شركة حديثة موحدة ذات رأسمال مشترك، كان أمراً سهلاً من الناحية النظرية، إلا أنها بقيت على صورتها، على الرغم من تدهورها، محتفظة بنظامها القديم، حتى عام ١٨٠٩، في هذا العام كان نابليون قد أصبحت له السيادة على هامبورج - وكانت الشركة قد اتخذت هناك منذ عام ١٦١١ مقراً لها (٢٢٤)، ففضي أمرها، وانتهت.

هذه التفاصيل التي أوردها عن الشركة الإنجليزية ميرشانت أدفنتشرز Merchant



قاعة المحكمة في مبنى شركة ميرشانت أدفنتشرز Merchant Adventurers في مدينة يورك.

Adventurers تكفي لكي يكون القاري، صورة عما يمكن أن تكون عليه الشركة الخاضعة للوائح. والحقيقة أن الشركات المساهمة الأولى التي بدأت تنتشر في إنجلترا مع الانطلاقة المفاجئة في نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر^(١٢٥) لم تكن تمثل الغالبية، بل كانت أبعد ما تكون عن ذلك. إنما الذي حدث هو أنها اندست وسط شركات من نمط آخر كانت تؤدي المهام نفسها. بل ربما ساد الاعتقاد بأن نمط الشركات القديمة الخاضعة للوائح كان أعلى درجة من نمط الشركات المساهمة الجديدة، يدنا على ذلك أن شركات مساهمة مثل شركة موسكوفيا التي تأسست في عام ١٥٥٥، أو شركة الشرق التي تأسست في عام ١٥٨١ ما لبثت أن تحولت إلى شركات خاضعة للوائح. تحولت شركة موسكوفيا Moscow Company في عام ١٦٢٢، ثم في عام ١٦٦٩، وتحولت شرق الشرق Levant Company في عام ١٦٠٥، وحدث الشيء نفسه بالنسبة إلى شركة أفريقيا African Company في عام ١٧٥٠. بل إن الشركة الإنجليزية لجزر الهند الشرقية التي تأسست كشركة مساهمة في عام ١٥٩٩، وحصلت على امتيازات في عام ١٦٠٠

تعرضت لازمة أقل ما نقوله عنها أنها كانت غريبة، في الفترة من عام ١٦٩٨ إلى عام ١٧٠٨، حيث حُولت في هذه الفترة جزئياً إلى شركة خاضعة للوائح.

وجدير بالذكر أن هذه الشركة ظلت طوال القرن الأول لتأسيسها أبعد ما تكون عن الشركة المساهمة الحقيقية، وكان رأسمالها أقل بكثير من رأسمال الشركة الهولندية المناظرة لها، فقد تكون رأسمالها لتغطية رحلة تجارية واحدة، وكان كل تاجر يستعيد عند رجوع السفينة من رحلتها رأسماله ويحصل على الأرباح. وكان من حق المساهم أن يسترد المبلغ الذي أسهم به في رأس المال، وظل معمولاً بهذه القاعدة فترة طويلة من الزمن. ثم تغيرت الأحوال شيئاً فشيئاً، فاعتباراً من عام ١٦١٢ لم تكن حسابات الشركة توضع لرحلة واحدة بل للعديد من الرحلات التي يجري التفكير فيها والإعداد لها. واعتباراً من عام ١٦٥٨ أصبح رأسمال الشركة ثابتاً لا يجوز لمساهم سحب نصيبه منه، واعتباراً من عام ١٦٨٨ أصبحت الأسهم متداولة في بورصة لندن مثل أسهم الشركة الهولندية التي كانت متداولة في بورصة أمستردام. ومن هنا نتبين أن النمط الهولندي للشركة المساهمة شق طريقه للتطبيق في إنجلترا شيئاً فشيئاً في هذه الحالة، وتطلب ذلك ما يقرب من قرن من الزمان.

الشركات

والموجات الاقتصادية

كان النجاح العام الذي حققته شركات شمال غرب أوروبا في جانب منه مسألة ترتبط بالحركة الاقتصادية وبالتوقيت، فبداية صعود أمستردام ترجع إلى الأعوام ١٥٨٠ إلى ١٥٨٥، وعام ١٥٨٥ هو العام الذي استولى فيه أليساندرو فارنيزي Alessandro Farnese على أنتقرين، وكانت تلك الواقعة حاسمة في توجيه مقادير المدينة المطلة على نهر شيلدة، فقد أدي تحطيم أنتقرين تجارياً، وإن لم يكن تحطيماً كاملاً، إلى انتصار المدينة المنافسة لها. وهكذا فلإننا في عام ١٥٨٥ نقترّب من تأسيس شركة الهند الشرقية Oast Indische التي ظهرت إلى الوجود في عام ١٦٠٢، ومعنى هذا أن سعد المدينة سبق سعد الشركة، أو لنقل على الأقل أن الشركة لم تكن هي التي أقامت ثراء المدينة، بل كان ثراء المدينة هو الذي استتبع جزئياً ثراء الشركة، ولقد كان نجاح هذه الشركة مباشراً فوراً، وينطبق هذا الكلام أيضاً على الشركة الإنجليزية المناظرة التي تأسست قبل هذه الشركة بقليل.

أما فشل جهود الفرنسيين في إقامة شركات تجارة فشهدته الفترة بين عامي ١٦٦٤ و١٦٨٢: شركة الهند الشرقية التي تأسست في عام ١٦٦٤ « تعرضت منذ وقت مبكر لصعوبات مالية » وسُحِبَ منها الامتياز في عام ١٦٨٢؛ وشركة الشرق التي تأسست في عام ١٦٧٠ أصابها التدهور منذ عام ١٦٧٢؛ وشركة الشمال^(٢٢٦) التي تأسست في يولية من عام ١٦٦٩ كانت مشروعاً فاشلاً؛ شركة الهند الغربية التي تأسست في عام ١٦٦٤^(٢٢٧)

ألغيت في عام ١٦٧٤. كانت حالات الفشل تكون سلسلة متتابعة لا يعاد لها النجاح المحدود الذي حققته شركة الشرقية الشرقية للهند. كان الفرنسيون يتعرضون للفشل المرة تلو المرة بينما كان الإنجليز والهولنديون يحققون النجاح. هذا التناقض يتطلب الشرح والتفسير فمن المهم أن نسجل من بين الأمور التي نأت بكلكها على الشركات الفرنسية حذر التجار الفرنسيين في موقفهم حيال الحكومة الملكية، الضعف النسبي لإمكاناتهم المالية وعدم تضج ما قد يمكن أن نسميه الرأسمالية الفرنسية. أضف إلى ذلك صعوبة الدخول في شبكات قائمة بالفعل : حيث كانت الأماكن الجيدة قد أخذت بالفعل وحيث كان الأطراف يتناحرون بالسكاكين. وفي هذا المعنى كتب جان موفييه Jean Meuvret^(٢٢٧) : « ثم إن الشركات الأجنبية التي تأسست في النصف الأول من القرن حققت أرباحاً خيالية ثم تغيرت الأحوال الاقتصادية ولم تعد مثل هذه الأرباح تتحقق ». لقد أساء الفرنسيون اختيار اللحظة، ولم يأت كولبير في موعده، بل جاء متأخراً أشد التأخر. وكانت هذه الربوع من الشمال الأوروبي، وبخاصة في الأراضي الواطئة، قد نعمت بنصف قرن من الازدهار غير المسبوق، مما أتاح لها سبقاً جعلها قادرة على مقاومة ما قد تصادفه من منافسات، بل وعلى إيقاف الموجات الاقتصادية السيئة.

كانت الموجة الاقتصادية الواحدة تؤدي إلى نتائج متباينة بحسب الأماكن. كانت الفترة من نهاية القرن السابع عشر إلى بداية القرن الثامن عشر من عام ١٦٨٠ إلى عام ١٧٢٠ فترة صعبة بالنسبة إلى أوروبا، ولكنها تنسم في إنجلترا بتقلبات وأزمات تعطي انطباعاً بتقدم عام. هل يمكن القول إن فترات الكساد أو الانحسار أو الركود الاقتصادي تكون فيها بعض البلاد من الناحية الاقتصادية فيما يشبه المأمن مما يصيب البلاد الأخرى، أو يقل نصيبها من سوء؟ أياً كان الأمر فقد دب نشاط عام في إنجلترا بعد ثورة عام ١٦٨٨ : وتأسس نظام ائتمان عام قوي على النمط الهولندي ؛ وتأسس بنك إنجلترا وثبتت أركانه بحركة جريئة تمت في عام ١٦٩٤، وقام هذا البنك ببث الاستقرار في سوف المال، وبث نشاطاً إضافياً في دنيا الأعمال، واتخذت الكمبيالة والشيك مكاناً متعاضداً في السوق الداخلية^(٢٢٨). ونمت التجارة الخارجية وتنوعت : ويرى جريجوري كنج Gregory King وكذلك دافينان Davenant أن قطاع التجارة الخارجية هو أسرع القطاعات نمواً^(٢٢٩). واشتد الاتجاه إلى الاستثمار في الأسهم، وإذا كان عدد الشركات المساهمة في عام ١٦٨٨ قد بلغ ٢٤ شركة بما فيها شركات اسكتلندية ؛ أما الفترة من عام ١٦٩٢ إلى عام ١٦٩٥ فقد شهدت تأسيس ١٥٠ شركة مساهمة، وإن لم تعمر كلها^(٢٣٠). وجليد بالذكر أن عملية التزييف الرسمي للعملات التي جرت إبان أزمة عام ١٦٩٦ كانت ضرية تحذير لأصحاب المال أحدث أثراً واسعاً لم تقتصر على العمليات التجارية الواهنة، بل أصابت الآلاف من أصحاب

الأسهم الذين وقعوا ضحية لها. ومن هنا نفهم علة القرار الذي صدر في عام ١٦٩٧ بخفض عدد سماسرة الأسهم في البورصة إلى ١٠٠، وسد الطريق على المتلاعبين^(١٢١). وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت موجة الاستثمارات في الأسهم قوية إلى عام ١٧٢٠ على الأقل، وعام ١٧٢٠ هو عام فضيحة الاحتيال التي عرفت باسم فضيحة بحر الجنوب South Sea Bubble. كانت الفترة فترة مضطربة، ولكنها كانت خصبة على الرغم من الضرائب العالية التي فرضتها حكومة ملك وليم الثالث والملكة آن.

كان من الصعب على الشركات في هذا المناخ أن تحافظ على امتيازاتها في مواجهة المبادرة الخاصة، وهكذا ألفت امتيازات شركة موسكوفيا وشركة الشرق. بقيت شركة الهند الشرقية التي أوشكت أن تغرق هي الأخرى، وكان رأس مالها قد زاد زيادة كبيرة. ولكن الإجراءات التحريية التي اتخذت شجعت على تأسيس شركة ثانية، واتصلت حلقات الصراع بين الشركة الجديدة والشركة القديمة في البورصة، وكانما ظل الأمر معلقاً حتى عام ١٧٠٨.

ولعلنا نحكي قصة حادثة عجيبة حدثت في هذه الفترة، لا نهدف بها إلى النيل من الرأسمالية العدوانية التي نشطت آنذاك. في أغسطس من عام ١٦٩٨ طوّل تجار الشركة القديمة بالتنازل عن بعض منشاتهم في الهند إما لتجار الشركة الجديدة أو، ربما، للشركة الفرنسية للهند الشرقية. في السادس من أغسطس من عام ١٦٩٨^(١٢٢) كتب بونشارتان Pontchartrain إلى تالار Tallar يقول له: «تلقى مديرو شركة الهند التابعة لفرنسا خبراً عن تجار شركة الهند الإنجليزية القديمة أنهم يريدون بيع منشاتهم في ماسوليپاتام على ساحل كورومانديل، وأنهم مستعدون للتباحث في هذا الشأن. ويرى صاحب الجلالة أن تحاول أن تعرف، دون ضجة، هل هذا الخبر صحيح، وإذا كان الخبر صحيحاً فهل لهم الحق في التنازل عنها، وماذا يطلبون في مقابل هذا». وكتبت غالبية الكلمات بالشفرة. وكتب تالار، وكان ما يزال في أوتريش، في ٢١ أغسطس يرد على الوزير^(١٢٣): «من المؤكد أن مديري شركة الهند الشرقية القديمة التابعة لانجلترا يريدون بيع منشاتهم التي يمتلكونها في الهند، أما رؤساء الشركة الجديدة فإنهم يريدون شرائها بثمن رخيص ولهذا يقولون لهم أنهم لا يريدون شرائها، وإنهم ليسوا بحاجة إليها، ولكنني أشك في أن رؤساء الشركة القديمة، وهم من أغنياء تجار لندن، وأنهم معرضون لخسارة كبيرة، يجرؤون على بيع هذه المنشآت للأجانب». وكثير من عبارات الخطاب بالشفرة أيضاً. وحلت المشكلة بعد عشر سنوات عندما اندمجت الشركتان الإنجليزيتان في شركة واحدة.

وشبيه بهذا المسلك مسلك أولئك الهولنديين الذين اغتازوا من حرمان الامتيازات الاحتكارية لهم من ممارسة التجارة مع الشرق الأقصى، فسعوا لإنشاء شركات للهند في فرنسا والدنمرك والسويد وتوسكانا، أو حاولوا تأسيسها، بأن قدموا رؤوس الأموال. وكل



قيام سفينة شرابية من سفن شركة الهند الشرقية، حول عام ١٦٢٠. لوحة من رسم آدم ويللارتس
(متحف الملاحة القومي، جرينيتش، لندن)

هذا يفسر المناخ الذي كان سائداً في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر في الهند الخاضعة للحكم الإنجليزي، عندما ثار التجار الإنجليز على الامتيازات الممنوحة للشركة الإنجليزية للهند - وهي امتيازات لم تلغ إلا في عام ١٨٦٥ - ولم يعتمدوا في ثورتهم هذه على مساعدة العملاء المحليين للشركة فحسب، بل اعتمدوا أيضاً على التواطؤ مع عدد كبير من التجار الأوروبيين من مختلف الجنسيات كانوا يمارسون التهريب على نطاق واسع، وبخاصة في اتجاه الصين والجزر المحيطية، ويعملون في تجارة مربحة خفية أخرى تقوم على إعادة الأموال إلى أوروبا.

الشركات

وحرية التجارة

حاول بيتر لاسليت Peter Laslett^(٢١٧) أن يقنعنا بأن الشركة الإنجليزية للهند الشرقية وبنك إنجلترا اللذين « كانا يمثلان نمط المؤسسات التي سينتهي بها الأمر إلى صياغة شكل الأعمال على صورتها كما نعرفها الآن » لم يكن لهما « قبل بداية القرن الثامن عشر إلا أثر ضئيل على النشاط التجاري والصناعي الإنجليزي في مجموعه ». وتشارلس بوكسر Charles Boxer يعبر عن الرأي نفسه بتأكيد أشد دون أن يذكر أسانيده من قريب أو بعيد^(٢١٨). فهو يذهب إلى أن الشركات التجارية الكبيرة لم تكن هي الأساسية. أما و. ر. سكوت W. R. Scott فهو أكثر تحديداً : إنه يقدر أن رؤوس الأموال التي تجمعت في شركات مساهمة في عام ١٧٠٢، بلغت (بعد مرحلة من الزيادة الواضحة) ٨ مليون جنيه استرليني، في وقت كان فيه الدخل القومي - حسب رأي كينج King - قد بلغ منذ عام ١٦٨٨ ما قيمته ٤٥ مليوناً، وكانت الثروة القومية تقدر بـ ٦٠ مليون جنيه استرليني^(٢١٩).

ولكننا نعرف هذه الطريقة من طرق التدليل ونعرف المغالطة التي تؤدي إليها : مقارنة حجم نشاط متميز بالحجم الضخم للاقتصاد في مجموعه - بهذه الطريقة تقل قيمة الحالة الاستثنائية إلى حد التلاشي. ونحن لا نقبل هذه الطريقة، ولا نقنع بتناجحها. والرأي عندي أن الأحداث الهامة هي الأحداث التي تؤدي إلى نتائج، ولابد من أن نفكر مرتين قبل إصدار حكم إذا كانت هذه النتائج تتمثل في : الصورة العصرية للاقتصاد. وفي « نموذج » الأعمال « المستقبلي، التكويني السريع لرأس المال، فُجِر الاستعمار. ولنذكر أن عاصفة الاحتجاجات التي انصبت على احتكارات الشركات لا شك في أنها تدل على أن الموضوع لم يكن هيناً.

فمنذ ما قبل عام ١٧٠٠ لم يكف عالم التجار عن التعبير عن سخطه على الاحتكارات، وتوالت الشكاوى، وألوان الغضب، وضروب الأمل، ومحاولات التوفيق والوصول إلى حلول وسط. ولسنا بحاجة إلى الضغط على الشواهد ضغطاً مبالغاً فيه لكي نبين أن حق الاحتكار الذي حصلت عليه هذه أو تلك الشركة والذي كان يلقي القبول والمساندة دون تبرم في القرن السابع عشر، أصبح شيئاً فاضحاً لا سبيل إلى احتماله في القرن التالي. وإليك واحد من التقارير التي كتبها ديكازو Descazeaux نائب التجارة عن نانت، يرجع إلى عام ١٧٠١، يعبر في غير مواربة عن هذا المعنى^(٢٢٠) : « أامتيازات المطلقة التي تمنح للشركات تضر بالتجارة » فهناك اليوم « من الكفاءة والمنافسة بين الأفراد مثل ما كان هناك من البلادة والعجز عن تأسيس هذه الشركات ». كان التجار يستطيعون آنذاك أن يذهبوا بأنفسهم إلى الهند الشرقية، والصين وغينيا لممارسة تجارة العبيد الزنوج، والسفنال لجلب تراب الذهب

والجلود والعاج والصمغ. ونجد المعنى نفسه يعبر عنه نيقولا ميناجيه Nicolas Mesnager نائب التجارة عن روان يقول في ٢ يونية من عام ١٧٠٤^(٢٤٧): «...مبدأ لا جدال فيه في التجارة يتمثل في أن كل الشركات الاحتكارية المطلقة من شأنها أن تؤدي إلى تضيق التجارة لا إلى توسيعها، ولهذا فأنفع للدولة أن تكون تجارتها في أيدي كل الأفراد على أن تكون في أيدي عدد قليل من الناس» وجاء في تقرير رسمي كتب في عام ١٦٩٩^(٢٤٨) أن المؤيدين للشركات أنفسهم يرون أنه «لا يجوز حرمان الأفراد من حرية التجارة، وأنه لا يصح أن تكون في الدولة امتيازات احتكارية مطلقة». «كان المتطفلون والمغامرون [في إنجلترا] يمارسون التجارة في نفس الأماكن التي التي تمارس فيها الشركات الإنجليزية التجارة»^(٢٤٨). من الناحية في الفعلية كانت الشركة في عام ١٦٦١ تترك للأفراد ممارسة التجارة المحلية في الهند التي عرفت باسم التجارة من الهند وإليها. وكان الرأي العام في إنجلترا بعد ثورة عام ١٦٨٨، التي كانت ثورة التجار، مشحوناً إلى الحد الذي أوقف الامتياز الاحتكاري لشركة الهند الشرقية، وإعلان حرية التجارة مع الهند. ولكن هذا الإجراء تلاشى في عام ١٦٩٨ أو على وجه أكثر تحديداً في عام ١٧٠٨، حيث أصبح الاحتكار المطلق هو القاعدة.

وعرفت فرنسا تأرجحات مشابهة. في ٢٠ ديسمبر من عام ١٦٨١، وفي ٢٠ يناير من عام ١٦٨٢ أمر كولبير بإعلان حرية التجارة مع الهند، وترك للشركة نقل وخزن البضائع^(٢٤٩). وقامت الشركة من تلقاء نفسها في عام ١٧١٢ بالنزول مقابل مال على امتيازها لشركة من سان مالو^(٢٥٠). فهل ظلت شركة الهند بعد ذلك الحين قائمة؟ يبدو أنها كانت قائمة على نحو ما، وإليك ما كتبه أنيسون Anisson من لندن في ٢٠ مايو من عام ١٧١٢ - أي في العام التالي لتنازلها عن امتيازها: «شركتنا الفرنسية للهند الشرقية التي يعتبر تدهورها سبة مخجلة في جبين العلم الملكي والأمة»^(٢٥١). ولعلها كانت مثل الأجسام العلية المتهالكة التي توشك على الموت والتي تتشبث بالحياة ولا تستسلم سريعاً فقد اجتازت الشركة السنوات العصيبة لمحنة لو Law، وتكونت من جديد في عام ١٧٢٢-١٧٢٣، بأصول ثابتة لها قيمتها، ولكنها كانت تغتفر إلى قدر كاف من المال السائل. واستمر النضال والربح إلى نحو سنة ١٧٦٠ وما بعدها. حتى جاء عام ١٧٦٩ فقامت معركة هائلة نظمها رجال الاقتصاد انتهت بإنهاء الاحتكار وفتحت أمام التجارة الفرنسية الطرق الحرة إلى الهند والصين فقاود منها^(٢٥٢). وفي عام ١٧٨٥ اهتم شارل ألكساندر دي كالون Calonne، أو على الأحرى المجموعة التي أحاطت بهذا الرجل الذي كان له دوره في السياسة والاقتصاد، بشركة الهند، ودعمها، ولكنها ظلت في الظل بالقياس إلى الشركة الإنجليزية، وانتهى أمر الشركة الفرنسية بعد تورطها في مضاربات فاضحة إلى الإلغاء على يد الثورة الفرنسية في عام ١٧٩٠^(٢٥٣).

التقسيم الثلاثي

مرة أخرى

علينا أن نحدد مكان الرأسمالية من حيث علاقتها بمختلف قطاعات الاقتصاد من ناحية، ومن حيث علاقتها بالسلم الهرمي للتجارة الذي تحتل قمته. وهكذا نعود إلى التقسيم الثلاثي الذي اقترحناه وتحدثنا عنه منذ الصفحات الأولى للمجلد الأول^(٢٥١)، حيث قلنا إن هذا التقسيم الثلاثي يتكون أولاً من قاعدة هي الحياة المادية المنة، الروتينية، المكتفية بذاتها؛ ثانياً من فوقها حياة اقتصادية معالها أوضح، تذهب تفسيراتنا إلى أنها كانت تتجه إلى التداخل في اقتصاد السوق القائم على التنافس؛ ثالثاً: في الطابق الأعلى: الرأسمالية. ولو كانت الأمور في الواقع تتسم بما يتسم به التخطيط النظري من البساطة لوضحت الصورة، ولكن هذا التقسيم الثلاثي لا يرتسم على أرض الواقع بخطوط محددة يسهل التعرف عليها من النظرة الأولى.

وأول ما نلاحظه أنه ليس من السهل رسم خط يجسم التعارض - الذي نراه حاسماً - بين الرأسمالية من ناحية والاقتصاد من ناحية أخرى. والاقتصاد، بالمعنى الذي نريد استخدام الكلمة للدلالة عليه، هو عالم **الصراحة والانضباط**، الذي يستطيع فيه كل إنسان أن يعرف مسبقاً، وقد تعلم من الخبرة العامة، كيف ستسير عمليات التبادل. أسلوب الاقتصاد هذا هو الأسلوب المتبع في سوق المدينة، عند إجراء عمليات الشراء والبيع الضرورية للحياة اليومية، حيث يتم التبادل بالمال لقاء السلع أو السلع لقاء المال، وهي عمليات تتم على الفور عند عقدها. وهذا هو الأسلوب المتبع في دكاكين تجار القطاعي. وهذا هو الأسلوب المتبع في التجارة البعيدة، وفي كل العمليات التجارية المنتظمة المعروفة المصادر والشروط والطرق والأهداف: قمح صقلية، نبيذ وزبيب جزر الشرق، الملح (إذا لم تتدخل الدولة)، زيت أبوليا، الجاودار، الخشب، قطران البلطيق الخ كلها في مجموعها عمليات تجارية عديدة لا تكاد تحصى، كل واحد يعرف مسبقاً كيف تتم، ومتى، ويعرفها معوقاتاها - وهي لهذا مفتوحة أمام المنافسة. ولكن كل شيء يتعقد إذا اكتسبت هذه السلعة أو تلك أهمية في نظر المضارب، فإذا هو يختزنها ويحسبها ويعيد تصريفها عادة في أماكن بعيدة وبكميات كبيرة. نأخذ مثلاً غلال منطقة البلطيق، هذه الغلال من السلع العادية التي يتعامل فيها اقتصاد السوق عادة: ويتبع ثمن شرائها في دانتسيغ بصفة عامة منحني سعر البيع في أمستردام^(٢٥٢). ولكن ما إن يختزن القمح في مخازن المدينة حتى يتغير مستوى التعامل فيه، وإذا هو يصبح سلعة في دائرة المعاملات المتميزة، التي لا كلمة فيها إلا للتجار الكبار وحدهم، وهم الذين يصدرون القمح إلى بقاع مختلفة أشد الاختلاف أدى فيها القحط إلى رفع السعر بما لا يتناسب مع سعر الشراء، أو إلى الأماكن التي يمكن مبادلة

القمح بالسلع التي يطعم فيها الطامعون. ولا شك في أن هناك على المستوى المحلي، وبخاصة بالنسبة إلى السلع مثل القمح، إمكانات المضاربة على نطاق صغير، أي إمكانات من شأن الرأسمالية الصغيرة، ولكنها تظل محدودة ولا وزن لها في وسط حجم الاقتصاد. فالممارسات الرأسمالية لا تنصب إلا على الأشياء غير المألوفة، التي لا تتبع المسار العادي، أو التي تتطلب إقامة علاقة بأماكن نائية قد تبعد بمقدار شهر أو سنوات.

في ظل هذه الظروف والملابسات، فإنني أطرح أسئلة : هل نستطيع أن نضع في ناحية اقتصاد السوق وهو اقتصاد الصراحة الشفافة التي لا تخفي شيئاً، ونضع في الناحية الأخرى الرأسمالية وهي المضاربة ؟ وهل هذا التقسيم مجرد كلمات ؟ أم هل يعني هذا التقسيم مد خط يرسم الحدود الملموسة القائمة فعلاً بين عالَمين، يَعي أهلُ كلِّ عالَمٍ منهما ما يفصلهم عن العالم الآخر ؟ عندما أعلن أمير ساكسونيا الناخب أنه ينوي منح مارتن لوتر Martin Luther أربعة أسهم - أو أربعة كوكسات - من أسهم أو كوكسات المناجم ندر ٣٠٠ جولدن، رد عليه مارتن لوتر قائلاً : أنا لا أريد كوكسات ! فما هي إلا نقود للعب [للمضاربة] وأنا لا أريد أن ألعب [أضارب] بها. « يقصد أنه لا يريد أسهماً، فهي من شأن المضاربة، وهو لا يريد أن يحقق أرباحاً عن طريق المضاربة. وهذه الكلمات التي قالها لها دلالتها العميقة، بل التي يتجاوز عمقها كل مألوف، فقد كان والد لوتر وأخوه من صغار المقاولين في مناجم النحاس في مانسفيلد، أي أنهما كانا في الناحية الرديئة، ناحية الاقتصاد والعمل الصريح - لا في ناحية الرأسمالية والتكسب من المضاربة. وهذا الضرب من التحفظ حيال المضاربة بأشكالها المختلفة هو ما تلقاه عند ج. پ. ريشارد J. P. Richard الذي عرف بملاحظته الهادئة المبتدئة للحياة في أمستردام، يقول : « الروح التجارية تسيطر على الحياة في أمستردام سيطرة تفرّض على الإنسان أن يتاجر على نحو أو آخر. » (٢٥٧) فأمستردام هي يقيناً عالم آخر. والرأي عند يوهان جيورج بوش Johan Georg Büsch الذي ألف كتاباً عن تاريخ التجارة في هامبورج، أن الممارسات المعقدة في بورصة أمستردام وغيرها من البورصات الكبيرة (٢٥٨) « ليست أعمالاً من شأن الإنسان العاقل، بل هي أعمال تغري الإنسان المغرم باللعب. » هذه الكلمات ترسم مرة أخرى الخط الفاصل بين عالَمين. ويقف إميل زولا (٢٥٩) على الجانب الآخر من خط الحدود هذا، عندما يرسم شخصية رجل أعمال يتأهب ليؤسس شركة مصرفية جديدة، ويضع في فمه هذه العبارات : « أرايت إلى إنسان يعمل فيتلقي عن عمله أجراً قانونياً متواضعاً ! أو يجري ما يجري من معاملات يومية فيقع فيها بما يفرضه القسطاس المستقيم ! الحياة تستحيل هنا إلى برية جرداء جرداء، ومستنقع تخور فيه القوى، وتهون، وتضمحل... أما المضاربة فهي فتنة الحياة، إنها

الرغبة الأبدية التي تحفز على التضال وعلى الحياة... ولو لم تكن هناك مضاربة، لما كانت هناك أعمال »

هذه عبارات تعبر عن وعى صريح بالفرق بين عالمين اقتصاديين، وأسلوبين للحياة، تعبيراً عارياً من كل زخرف. رب قائل : هذا كلام تجري به لغة الأدب ؟ ونحن في مجال الاقتصاد. نعم إنه الأدب. فماذا تقول في حديث بلغة أخرى مختلفة كل الاختلاف ساقه الأب جالياني (١٧٢٨-١٧٨٧) قبل إميل زولا بقرن من الزمان، فبين الحد الفاصل الاقتصادي، والحد الفاصل البشري أيضاً. هذا كتابه « مجادلات في تجارة القمح » الذي ظهر في عام ١٧٧٠^(٢٦٠) يعرض فيه رأياً على عكس آراء الفيزيوقراطيين، رأياً مثيراً يقول إن تجارة القمح لا يمكن أن تصنع ثروة مملكة. ويطبق الدليل على رأيه على النحو التالي : ليس القمح فقط السلعة « التي يقل ثمنها بالقياس إلى وزنها وحجمها »، مما يجعل نقلها مكلفاً ؛ وليس القمح فقط سلعة قابلة للتلف، تهلكها الحشرات وتاكلها الفيران والجردان، مما يجعل حفظها صعباً ؛ وليس فقط أن القمح « قد اختار لنفسه أن يخرج إلى الدنيا في الصيف » مما يؤدي إلى عرضه للتجارة « في الموسم الصعب الذي تتجاوز صعوبته أبعد الحدود، حيث تهيج البحار وتموج، وتتوحد الطرقات شتاءً فلا تصلح للنقل والانتقال؛ وإنما هناك ما هو أسوأ من هذا وذاك : وهو أن القمح « ينمو في كل البلاد. فما من مملكة حرمت منه «وما من مملكة تهيمن عليه. فإذا قارناه بالزيت والنبيذ وهما من منتجات البلاد الدافئة وجدنا أن «تجارتهما مضمونة، وثابتة، ومنظمة. فمنطقة البروفانس ستبيع زيوتها إلى نورمانديا إلى الأب... عاماً بعد عام، يقوم عليه الطلب في ناحية، ويقوم [العرض و] التوزيع في الناحية الأخرى. وهذا وضع لا سبيل إلا تغييره... والكنوز الحقيقية التي تنتجها التربة الفرنسية هي الخمر والزيت. كل بقاع الشمال تحتاج إليها، وكل بقاع الشمال لا تنتجها. وهكذا تنشأ التجارة، وتحفر قنواتها، وتكلف عن أن تكون مضاربة، وتصيب روتيناً » أما القمح فلا يتوقع أحد له انتظاماً، فلا يعرف أحد أن يظهر الطلب فجأة، ولا من الذي سيلبيه، ولا يأمن أحد من أن يصل متأخراً بعد أن يكون آخر قد باع المطلوب، والمخاطر جمة. وهذا هو السبب الذي يجعل « صغار التجار ممن قلت مواردهم المالية « يستطيعون الاتجار في الزيت أو النبيذ وتحقيق الربح ؛ « بل إن هذه التجارة تحقق ربحاً أكبر عندما تكون في نطاق ضيق. الاقتصاد والأمانة يحققان لها الازدهار..... أما تجارة القمح الواسعة فلا بد لها من أن تسعى إلى أقوى السواعد وأطول الأذرع في عالم التجار ». هؤلاء الذين قويّت سواعدهم، وطالت أزرعهم هم الذين يعرفون الأخبار : هم وحدهم الذين يستطيعون المخاطرة، ولما كان « منظر المخاطرة يفرق الجماعة ويدفعها إلى الابتعاد » فإن التجار الكبار الذين يقبلون على المخاطرة يصبحون « احتكاريين »، ويحققون « أرباحاً تناسب المخاطرة ».

هذا هو وضع « تجارة القمح الخارجية ». أما على الصعيد الداخلي بين الأقاليم الفرنسية مثلاً، فإن اضطراب المحاصيل بحسب اختلاف الأماكن يسمح بشي « من المضاربة، ولكن هذه المضاربة لا تحقق ما تحققه المضاربة الخارجية من أرباح. ولهذا « فإنهم يتركونها لمقاولي النقل بالعربات، والطحانين، والخبازين الذين يعارسون هذه المضاربة في نطاق ضيق جداً ولحسابهم. بينما التجارة الخارجية.... في مجال القمح متسعة اتساعاً خارقاً، وتكتنفها المخاطر والصعاب مما يولد تلقائياً الاحتكار، أما التجارة الداخلية فهي تتم من مكان قريب إلى مكان قريب. وهي تجارة صغيرة جداً. « والقمح يمر بين أيدي كثيرة ولا يترك لكل واحد إلا القليل من الربح.

وهكذا فإن القمح، تلك السلعة الحاضرة في كل بقاع أوروبا، ينقسم، دون ما خطأ، بحسب التخطيط الذي يشد انتباهنا : فهذا هو القمح في إطار الاكتفاء الذاتي يتخذ مكانه في الدور الأرضي من المبنى التخطيطي ؛ والقمح هو تجارة منتظمة في مجال المسافات القصيرة، من أجران القمح العادية إلى المدينة القريبة، والمدينة ترتفع فوق هذه الأجران العادية وتنعم حيالها بـ « علو المكانة » ؛ والقمح تجارة غير منتظمة، قد تتخذ صورة المضاربة من إقليم إلى إقليم ؛ والقمح في النهاية يسلك المسافات الطويلة عندما تحدث الأزمات الحادة، وتتكرر المجاعات، فإذا هو موضوع المضاربات القوية والتجارة الكبيرة الواسعة. هكذا نصعد مع القمح طباقاً يعد طباقاً في داخل مجتمع التجارة : وفي كل طباق يتناول القمح ممثلون آخرون، حملة آخرون من حملة الاقتصاد.

الباب الخامس

المجتمع أو الإطار الأكبر

إذا أردنا أن ندخل الأبعاد الاجتماعية في البحث، فمعنى ذلك أنه ينبغي علينا أن نعيد النظر إلى المشكلات التي فرغنا من معالجتها، ووصلنا فيها إلى حلول في الأبواب السابقة، فننتاولها من جديد ونضيف إليها الصعاب وضروب الغموض التي تكتنف موضوع المجتمع في حد ذاته .

والمجتمع حقيقة واقعة حاضرة في كل مكان، متغلغلة في كل صوب وحذب، وقد لا نحس بالمجتمع كما لا نحس بالهوا، الذي نتنسمه، ولكن المجتمع يحيط بنا، ويتغلغل فينا، ويوجه حياتنا كلها. وقد كتب كارل ماركس في شبابه : « المجتمع يفكر من داخلنا » (1). denk in uns. ومعنى هذا أن المؤرخ لا ينبغي له أن يفرق في الاطمئنان إلى المظاهر، ويميل إلى الاعتقاد في أنه لا يرى أمامه عندما يستعيد الماضي إلا أفراداً يمكنه أن يقدر على راحته مسئولياتهم، والحقيقة أن مهمة المؤرخ ليست فقط التماس « الإنسان»، وهي عبارة أسي، استعمالها، بل التعرف إلى مجموعات اجتماعية مختلفة الأحجام تقوم بينها علاقات متبادلة الواحدة بالأخرى. وكان لوسيان فيفر Lucien Febvre يأسف لأن الفلاسفة عندما وضعوا كلمة سوسولوجيا - علم اجتماع - استولوا عليها واستخدموها فيما عن لهم، وهي الكلمة الوحيدة التي كان يراها مناسبة كتسمية للتاريخ كما يجب له أن يكون. وليس من شك في أن الدفعة التي أعطاه إميل دوركايم Emile Durkheim لعلم الاجتماع في عام ١٨٩٦ [عندما أسس مجلة « العام الاجتماعي » L'Année sociologique، وكان في العام السابق قد نشر كتابه عن قواعد المنهج الاجتماعي] (2) كانت تمثل بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية نوعاً من الثورة الكوبرنيكية. أو الجاليلية أحدثت تغييراً في الأنماط الفكرية ما زالت نتائجه تتصل حلقاتها إلى يومنا هذا. وقد رحب هنري بيرر Henri Berr بهذه الثورة ووصفها بأنها عودة، بعد سنوات من الوضعية الثقيلة، إلى « الأفكار العامة » (3) : « إنها أعادت إدخال شيء،

من الفلسفة إلى التاريخ». أما اليوم، فنحن المؤرخين، نرى أن علم الاجتماع يفرط في الأنكار العامة، وأن الشيء الذي يفتقر إليه علم الاجتماع هو «المضمون التاريخي»، وإذا كان هناك علم اقتصاد تاريخي، فلا زلنا نفتقد علم الاجتماع التاريخي^(٥). وأسباب ذلك واضحة وضوحاً يوشك أن يكون مفراطاً.

فعلم الاجتماع، على عكس علم الاقتصاد الذي يعتبر على نحوٍ ما علماً، لم ينجح علم الاجتماع تماماً في تحديد موضوعه. وإذا بدأنا بالسؤال: ماهو المجتمع؟ وجدنا أنه لم يعد يطرح بعد وفاة جورج جورفيتش في عام ١٩٦٥، وما كانت تعريفاته من النوع الذي يرضي المؤرخ كل الرضا. وهو الذي تحدث عن «المجتمع الشامل» وصوره في صورة الوعاء العام الذي يحيط بكل ما هو اجتماعي. وعاء يشبه المكبة الزجاجية الرقيقة الشفافة الواهنة. أما المؤرخ فإنه بحكم ارتباطه الوثيق بالواقع لا يمكن أن يتصور المجتمع الشامل إلا في صورة طائفة جامعة من الوقائع الحية التي قد تأتلف بعضها مع البعض الآخر. وقد تظل متفرقة شتّى، هذا المجتمع الشامل ليس حاوية واحدة، بل حاويات متعددة ومحتويات متعددة أيضاً.

ومن هذا المنطلق، وما دمت لم أجد شيئاً أفضل، فقد اعتدت على أن أتحدث عن المجتمع من حيث هو **الإطار الأكبر**، أو إطار الأطر، أو المحصلة الكلية للوقائع التي نتناولها نحن المؤرخين في كل فروع بحثنا. وكأننا نستعير من الرياضيات مفهوماً مريحاً يقف منه علماء الرياضيات موقف الحذر. أو كأننا نستخدم كلمة كبيرة للتعبير عن حقيقة عادية، وهي أن كل شيء اجتماعي ولا يمكن ألا أن اجتماعياً. ولكن قيمة أي تعريف تتمثل في أن يطرح المشكلة، ويضع قواعد للملاحظة أولية، فإذا تبين أن هذا التعريف مكن من إجراء الملاحظة المستهدفة، في منطلقها وفي مراحلها التالية، وتمكن بعد ذلك من تصنيف مقبول للوقائع، ثم الانتقال المنطقي إلى ما بعد التصنيف - - إذا تحقق هذا فإن التعريف يعتبر مفيداً ومبرراً. والرأي عندي أن هذه الاشتراطات توفرت لمفهوم «الإطار الأكبر»، فهو يشير على نحو مفيد إلى أن كل واقعة اجتماعية، نلاحظها في حد ذاتها، تدخل في إطار أعلى من إطارها: والوقائع الاجتماعية من حيث هي مجموعات من المتغيرات تفترض أن هناك من فوقها مجموعات من المتغيرات أوسع منها. وكان جان فرانسوا ميلون سكرتير لولaw قال في عام ١٧٢٤: «هناك علاقة حميمة بين أجزاء المجتمع، فلا يضرب الإنسان جزءاً إلا تداعى له الأجزاء الأخرى بالمعاناة»^(٦). وهو المعنى الذي نعبر عنه اليوم عندما نقول: «العملية الاجتماعية ككل متكامل لا يقبل التقسيم»^(٧). أو عندما نقول «إما أن يكون التاريخ عاماً شاملاً أو لا يكون»^(٨) - - ونكتفي بهذه الأمثلة من بين عشرات تبلغ المائة أو زهاءها^(٩).

هذا الكلية globalité ينبغي بطبيعة الحال تقسيمها إلى كليات محدودة يسهل ملاحظتها، وإلا فكيف السبيل إلى الإحاطة بالكم الهائل ؟ في هذا المعنى كتب شومبيتر ^(٧) الذي اشتهر بمقدرته على التصنيف : « على الباحث أن يستخرج على نحو مصطنع الوقائع الاقتصادية من بين ثنانيا التيار الكبير [الواحد] للمجتمع » . وما قاله شومبيتر عن الوقائع الاقتصادية، يمكن قوله عن الوقائع السياسية أو الثقافية وغير هذه وتلك. وانظر إلى هذا الكتاب الغد الذي خرقت براعته الماكوف، كتاب *تاريخ إنجلترا الاجتماعي* English Social History الذي ألفه ج. م. تريفيليان G. M. Trevelyan ^(٨)، تجد أن مؤلفه قصد بهذا العنوان أن يعرض « تاريخ شعب منفصلاً عن السياسة »، وكأنما كان من الممكن إجراء هذا الفصل الذي يفصل الدولة، من حيث هي واقع اجتماعي في المقام الأول، عن ضروب الواقع الأخرى التي تواكبها. وليس هناك مؤرخ، أو عالم اقتصاد، أو عالم اجتماع، لا يقوم بعمليات فصل وتقسيم من هذا النوع، على الرغم من أن كل عمليات الفصل والتقسيم هي في المقام الأول مصطنعة : من قبيل هذا الفصل المصطنع تفريق كارل ماركس بين البنية التحتية وبين البنية الفوقية، ومنه أيضاً التقسيم الثلاثي الذي اقترحه وأقمت على أساسه فصول هذا الكتاب. ما هذه العمليات التي تفصل أو تقسم إلا وسائل للشرح والتوضيح، ولا يبررها إلا أن تتيج الإحاطة به من مشكلات هامة.

كل علم من العلوم الاجتماعية سلك هذا السبيل عندما حدد مجاله أو قسمه، كان باسم سعيه إلى الدرس المنظم، أو بدافع الضرورة يقسم الواقع ويفتته. وكل واحد منا يقوم في تخصصه بهذا الفصل والتقسيم عندما يتبع ميوله وقدراته ويسعى إلى التعمق في قطاع بعينه من قطاعات المعرفة، وينصرف عن غيره من القطاعات. والعلمان الاجتماعيان، اللذان يتسمان أساساً بسمة العمومية، وهما علم الاجتماع وعلم التاريخ، ينقسمان إلى تخصصات متعددة : علم اجتماع العمل، علم اجتماع اقتصادي، علم اجتماع سياسي، علم اجتماع معرفي الخ - وفي مجال علم التاريخ : تاريخ سياسي، تاريخ اقتصادي، تاريخ اجتماعي، تاريخ فن، تاريخ أفكار، تاريخ علوم، تاريخ تقنيات الخ.

فهذا التقسيم الذي نقوم به تقسيم ماكوف، عندما نتيين في داخل هذا الإطار الكبير الذي هو المجتمع، عدة إطارات، من بين المعروفة منها : الاقتصاد - وهو يحتل مكاناً هاماً - الهيكل الاجتماعي الهرمي أو الإطار الاجتماعي (ولا أقول المجتمع، فالمجتمع بالنسبة إلي هو الإطار الأكبر، هو إطار الإطارات) : الإطار السياسي : الإطار الثقافي - وكل إطار من هذه الأطر ينقسم بدوره إلى إطارات أصغر، وهكذا دواليك. في هذا التخطيط يكون التاريخ الشامل (أو لتعبير بعجالة أفضل فنقول : الساعي إلى الشمول، الذي يرجو أن يكون شاملاً أو يهدف إلي الشمول دون يحقق هذا الهدف كاملاً أبداً)

يشمل على الأقل دراسة أربع منظومات systemes في حد ذاتها، ثم في علاقاتها، وترابطاتها، وتداخلاتها - فالارتباطات المتبادلة متعددة، والمتغيرات الخاصة بكل مجموعة لا ينبغي التضحية بها مقدماً لصالح المتغيرات العمومية، والعكس صحيح .^(١٧)

والهدف المثالي يتمثل في عرض كل شيء، على مستوى واحد، وفي حركة واحدة، وهذا هدف مستحيل. أما الهدف العملي، القابل للتحقيق، الذي نوصي به، فهو أن يحرص الإنسان، وهو يقوم بتقسيم الواقع، على الاحتفاظ في فكره برؤية تسعى إلى الشمول؛ هذه الرؤية ستبرز بالضرورة فيما يجتهد فيه من تفسير، وستتجه إلى تحقيق الوحدة بعد التقسيم، وستوصي بعدم التعلق بتبسيط زائف للمجتمع، ويعدم استخدام العبارات الشائعة - من قبيل المجتمع الفئوي، المجتمع الطبقي، المجتمع الاستهلاكي - دون التدبر مسبقاً في الحكم الكلي الذي تنصوب عليه، ومعنى هذا عدم تصديق المساواة المريحة، كأن يكون التجار مساوين للبورجوازيين، أو يكون التجار مساوين للرأسماليين، أو الأرستقراطيون مساوين لملك الأرض^(١٨)؛ وعدم التحدث عن البورجوازية والنبل، كما لو كانت هذه الكلمات تدل دون ما خطأ على كيانات محددة المعالم، أو كما لو كانت هناك حدود من السهل تتبعها تفصل الفئات أو الطبقات، بينما الحقيقة تبين أن مثل هذه الحدود عائمة كالماء .^(١٩)

وهناك ما هو أهم من هذا، ألا وهو أن يناقش الإنسان بنفسه عن أن يتصور مسبقاً أن هذا أو ذاك القطاع يمكن أن تكون له السيطرة على قطاع آخر أو على كل القطاعات الأخرى. فثنا مثلاً لا أؤمن بأن التاريخ السياسي له الدرجة العليا من التفوق الدائم الذي لا يحتمل الجدل، ولا أؤمن بالهيمنة القدسية المقدسة للدولة، فقد تكون هناك حالات يمكن أن تهيمن الدولة على كل شيء، وقد تكون هناك حالات لا تستطيع الدولة شيئاً. ويذهب پول آدم Paul Adam في كتابه «تاريخ فرنسا Histoire de France» الذي اطلعت عليه مخطوطاً بالآلة الكاتبة، ويوشك أن يصدر مطبوعاً، إلى أن كتابي عن البحر المتوسط - البحر المتوسط وعالمه في عصر الملك فيليب الثاني - يبرز فيه التفوق الكاسح للدور السياسي الذي لعبه فيليب الثاني. وما أظن إلا أن پول آدم يفرض تصوره هو على اللوحة العريضة التي رسمتها والتي تأتلف من عناصر متعددة متشابكة. في هذه اللوحة التي يعرضها كتابي : قطاعات ومجموعات وكيانات تلعب أدوارها من منطلق علاقات تقوم بينها في نطاق نظام هرمي يتحرك حركة دائمة، في داخل مجتمع شامل يضمها على نحو أو آخر، ولكنه لا يتركها أبداً تتحرك في حرية كاملة.

ونحن نلاحظ في أوروبا، التي تبدو لنا أحوالها في صورة أوضح مما تبدو لنا في أي مكان آخر، في هذه أوروبا التي تقدمت على العالم، أن الاقتصاد الذي تطور تطوراً سريعاً كثيراً ما ظهر على القطاعات الأخرى منذ القرن الحادي عشر أو الثاني عشر، وعلى نحو

أكثر يقيناً منذ القرن السادس عشر ؛ وفرض الاقتصاد على القطاعات الأخرى أن تحدد نفسها بالقياس إليه، وليس من شك في أن هيمنة الاقتصاد هذه تعتبر أصلاً من أصول العصرية المبكرة التي عرفتها القارة الأوروبية الضيقة. ومن السخف أن نزن أن أوروبا قبل قرون الانطلاق لم يكن للاقتصاد فيها شأن، وأنها لم تعرف أناساً كان في مقدورهم أن يكتبوا سطوراً من نوع تلك التي كتبها هذا المفكر الفرنسي في عام ١٦٢٢^(١٤) : « كل مدينة، وكل جمهورية، وكل مملكة تعيش أساساً على القمح والتبنيذ واللحم والخشب . » ومن السخف أن نزن أن الاقتصاد من حيث هو قوة متعاضمة تحمل في رحمها طفرات عديدة ثورية، لم تكن القطاعات الأخرى، بل المجتمع كله، يزدى حياله دوره المتمثل في الحوافز المنشطة المعجلة (في أحوال نادرة)، والمتمثل (في أغلب الأحوال) في معوقات، ومعوقات، ومثبطات استمرت على مدى قرون طوال. فكل مجتمع يعج بالتيارات، والعوائق ومخلفات الماضي العنيدة التي تسد الطرق، كل مجتمع تعمده بنيات طويلة مستمرة يرى المؤرخ في استمرارها السمة المميزة التي تكشف عن الحقيقة. هذه البنيات التاريخية بنيات يمكن رؤيتها والتعرف عليها بقياسها على نحو ما : واستمرارها هو المقياس .

ويتحدث فرانسوا فوركيه François Fourquet بلغة أخرى في كتاب الجدلي الصغير المفيد^(١٥) عندما يصور هذه المواجهة بمختلف أشكالها في صورة صراع بين الرغبة والسلطة : من ناحية هناك الفرد، لا تقوده حاجاته، بل هو مشحون برغباته فكأنه كتلة تتحرك مشحونة بالكهرباء ؛ ومن الناحية الأخرى جهاز السلطة القمعي - أيأ كانت هذه السلطة - الذي يحفظ النظام باسم توازن المجتمع وإنتاجيته. وأنا أرى مع كارل ماركس أن الحاجات تعيننا على تفسير الأمور التي نسعى إلى تفسيرها، وأرى مع فوركيه أيضاً أن الرغبات تعيننا أيضاً في هذا المجال (ولكن هل من الممكن ألا تدخل الحاجات ضمن الرغبات؟)، ويمكن أن نقول الكلام نفسه عن جهاز السلطة، السياسية، والاقتصادية أيضاً. ولكن هذه الأشياء ليست هي الثوابت الاجتماعية الوحيدة، بل هناك ثوابت غيرها تعيننا على الشرح والتفسير.

في وسط هذا الإطار الذي يحيط بالقوى المتصارعة قامت النهضة الاقتصادية من العصر الوسيط إلى القرن الثامن عشر، جاذبة معها الرأسمالية، وكانت صور تقدم الرأسمالية متفاوتة البط، بحسب البلاد. وكانت متنوعة أشد التنوع. وسنتناول في الصفحات التالية في المقام الأول بالشرح والتفسير ما واجهته الرأسمالية من ضروب المقاومة والعراقيل.

الهياكل الهرمية الاجتماعية

سواء قلنا **الهيكل الهرمي الاجتماعي** في المفرد أو **الهياكل الهرمية الاجتماعية** في الجمع ، فإن الإطلاقة تدل على مضمون عامي، ولكنه مضمون جوهري للكلمة مجتمع التي رفعناها هنا إلى درجة عالية - درجة المفهوم الأشمل - لتبسيط العرض. وأنا أفضل أن أقول الهياكل الهرمية الاجتماعية على استخدام كلمات مثل جماعات أو شرائح أو فئات أو حتى طبقات اجتماعية. أقول هذا على الرغم من أن كل مجتمع وصل إلى حجم معين فيه جماعاته وشرائحه وفئاته وزمره وعشائره ^(١٦) وطبقاته، وقد تكون هذه الطبقات واضحة المعالم، بارزة، يحس بها الناس عن وعي، وترتبط بها الصراعات الطبقيّة التي لا تنتهي. ينطبق هذا الكلام على كل المجتمعات ^(١٧). وفي هذا لا أتفق مع جورج جوفيتش، ولا بأس بأن اختلف معه مرة، فيما يذهب إليه من أن الصراع الطبقي يفترض بالضرورة الوعي الواضح بهذه الصراعات والتناقضات، وهو يرى أن هذا الوعي لم يكن موجوداً قبل المجتمع الصناعي ^(١٨). ولكن ما أكثر الأدلة التي تثبت عكس هذا الرأي. وليس من شك في أن ألان تورين Alain Touraine على حق عندما كتب : « كل مجتمع سحب جزء من إنتاجه من الاستهلاك وجعل ليتراكم » يضم في ثناياه « صراعاً طبقياً » ^(١٩). يعني : كل المجتمعات.

ولكن لنعد إلى الإطلاقة الأثرية إلى نفوسنا، إلى الهيكل الهرمي الاجتماعي. والرأي عندنا أنها تنطبق، دون كثير من الصعاب، على تاريخ المجتمعات الكثيفة السكان : فليس من بينها مجتمع نما أفقياً على وتيرة من المساواة. كل المجتمعات هرمية البناء عل نحو واضح صريح. ومن هنا نفهم الدهشة التي استبدت بالمكتشفين البرتغال الذين اتصلوا في عام ١٤٤٦ بقبائل البربر الصغيرة التي كانت أحياناً تتبع العبيد إلزئوج وتراب الذهب على ساحل الصحراء الأفريقية المطل على المحيط الأطلسي، على خط كابو د ريسكانه، حيث قالوا : « هؤلاء قوم لا ملك عليهم » ^(٢٠). ولكن الناظر إليهم عن كثب كان يجدهم عشائر، ويجد لهذه العشائر رؤساء. وشبيه بهذا أمر الشعوب البدائية في فورموزا التي دهش لها الهولنديون في عام ١٦٢٠ أو حوله، فقالوا : « ما لهم ملك أو عامل. وهم لا يكفون عن التحارب، فتحارب القرية القرية الأخرى » ^(٢١). والحديث عن القرية هنا حديث عن تجمع بشري، عن نظام. حتى المجتمعات الأوطوية التي تخيلها متخيلوها على عكس المجتمعات القائمة بالفعل، مجتمعات لها هيكلها الهرمي. بل إن مجتمع الآلهة الإغريقية فوق جبل الأوليمب مجتمع له هيكله الهرمي، يرتفع بعضهم فوق بعض درجات. والخلاصة التي تنتهي إليها : ليس هناك مجتمع بغير هيكل عظمي، بغير بنية .

ومجتمعاتنا اليوم، أيًا كانت نظمها السياسية، ليست مجتمعات سواسية، شأنها في ذلك شأن المجتمعات القديمة، ولكن الامتيازات التي طالما انصب عليها الهجوم العنيف اهتمزت وفقدت شيئاً من راحة الضمير. وإذا نحن نظرنا إلى المجتمعات القديمة التي كانت لها نظامها الهرمي المدرج وجدنا أن حرص الإنسان على درجته الاجتماعية كان يعتبر من نوعاً من الكرامة، والفضيلة. ولم يكن الناس يسخرون من أحد أو ينقمون منه إلا إذا اصطنع لنفسه علامات درجة اجتماعية ليست له. وسعياً إلى القضاء على مخاتل الخروج عن الطبقة، ومساوي، الترف، وإلى مواجهة تذيير الثروة التي جمعها الآباء والأجداد، فكّر واحد من مبدعي الخطط والمشروعات في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر^(٢٢) في النظام التالي: يمنح ملك فرنسا الأمراء والأبواق وأصحاب الألقاب وزوجاتهم شريطاً أزرق كالذي يتشح به «قادة طائفة الفرسان المالطية وقادة طائفة سانلزار»؛ ويمنح غير هؤلاء من النبلاء شريطاً أحمر؛ ويلزم الضباط والجاويزية والجنود بلبس الزي الرسمي بصفة دائمة؛ ويكون على الخدم، سواء كانوا من خدم البيوت أو الشماشرجية بلبس زي الخدم المميز، ولا يسمح لهم «بتزيين حواف قبعاتهم بأية أشرطة أو حلقات مفضبة بخيوط من فضة أو ذهب». «وكان رأيه أن مشروعه هذا يأتي بالحل المثالي حيث يوفر نفقات المظاهر الباذخة، ويحول بين الصغار وبين أن يندسوا في زمرة الكبراء».

والمالكوف أن الذي كان يحول دون اختلاط الصغار بالكبار، كان بكل بساطة يتمثل في توزيع الثروة والترف فتكون في ناحية، ويكون البؤس في ناحية الأخرى، وتوزيع السلطة والهيمنة فتكون في ناحية، وتكون الطاعة في الناحية الأخرى. وهناك نص إيطالي يرجع إلى عام ١٧٧٦^(٢٣) «لقد قضى على جزء من الإنسانية بأن يعاني حتى يموت من قسوة الحرمان، لكي ينعم الجزء الأخرى حتى يموت من التخمّة».

تعددية

المجتمعات

ليس الهيكل الهرمي شيئاً واحداً بسيطاً، بل هناك هياكل هرمية متعددة، ولهذا فكل مجتمع يتسم من هذه الناحية بالتنوع والتعددية: كل مجتمع ينقسم حيال ذاته، وربما كان هذا التقسيم هو كيانه.

ولنأخذ مثلاً: المجتمع الذي يوصف بأنه «إقطاعي» تناوله بالتعريف المؤرخون والاقتصاديون الماركسيون، أو الذين يلقون لف الماركسيين، مجتمع وجدوا فيه تعددية قاطعة كان عليهم أن يقبلوا بها ويفسروها^(٢٤). وأحب أن أضيف هنا كلمة قبل أن أستطرد في البحث، وهي أنني - مثل مارك بلوك ولوسيان فيفر - حساس تجاه لفظة **إقطاع** التي كثر استخدامها، واللفظة في صورتها الفرنسية féodalisme **قيود/الفة** لفظة مستحدثة^(٢٥) مشتقة



المكبة الملكية العليا في عصر الملك هنري السادس : ونرى القضاة والمجانب، ونرى الدائن إلى أسفل الصورة. (رسم من مخطوط انجليزي يرجع إلى القرن الخامس عشر محفوظة في مكتبة إنر تمبل Inner Temple)

من اللغة اللاتينية السفلى من كلمة فيودوم feodum أو feodum التي تعني إقطاعية، ولهذا فإنني لا استخدم كلمة إقطاعية إلا فيما يتصل بالأرض التي سميت بهذا الاسم، ولا أوسع استخدامها إلى ما عدا ذلك، ومارك بلوك ولوسيان فيغر يهجان النهج نفسه. وليس من المنطقي أن تشمل بهذه اللفظة المجتمع الأوروبي كله في الفترة من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر، كما أنه ليس من المنطقي أن تشمل بلفظة الرأسمالية المجتمع الأوروبي كله من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين. نكتفي بهذه الكلمة، ونُدع الجدل جانبا. وحتى لو قبلنا بأن عبارة «المجتمع الإقطاعي» من حيث هي عبارة جارية على الألسن، يمكن أن تصف مرحلة عريضة من مراحل التاريخ الاجتماعي الأوروبي، وأنها يمكن أن تستخدم كإطلاقة مريحة على مرحلة ما ولكن المرحلة أ من تاريخ أوروبا. تتبعها مرحلة ثانية هي المرحلة ب. أيأ كان الأمر، فإن الانتقال من المرحلة أ إلى المرحلة ب حدث منذ تلك الفترة المحددة من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر، تلك الفترة التي أطلق عليها مؤرخون ثقافة^(٢٥) اسم عصر النهضة الحقيقية.

والرأي عندي أن أحسن دراسة تناولت هذا المجتمع الذي يطلق عليه اسم المجتمع الإقطاعي هي تلك الدراسة الموجزة، التي قد تتسم بالسرعة المفرطة والاستبداد المفرط بالرأي، التي كتبها جورج جورفيتش^(٢٦) والتي وضع فكرتها بعد قراءة واعية للكتاب الرائع الذي ألفه مارك بلوك^(٢٧)، واستثمر فيه النتائج التي خلص إليها على نحو فريد. هذا المجتمع الذي يسمونه الإقطاعي، الذي تشكل على مدى قرون من الترسيب والهدم والتثبيت، هو مجموعة متعايشة تتكون على الأقل من خمسة «مجتمعات»، من خمسة هياكل هرمية مختلفة. **المجتمع الأول** والأقدم عند الأساس، مجتمع قد تحلل وتفكك، هو مجتمع السادة seigneuriale الذي يخيم عليه ليل الزمان الماضي، والذي كان يجمع في وحداته الوثيقة المتينة السادة والفلاحين. **والمجتمع الثاني** أقل قدماً، يمد جذوره بعيداً إلى الإمبراطورية الرومانية، ويمد جذوره الروحية إلى ما هو أبعد منها، وهذا المجتمع مجتمع تيوقراطي أنشأته الكنيسة الرومانية، يتسم بالقوة والصلابة، فهو لا يقف عند حدود السعي إلى ضم الأتباع الجدد، بل عليه أن يبقي على أتباعه ولا يكف عن ربطهم به. واتجه جزء كبير من فوائض أوروبا الأولى إلى تحقيق مشروع هائل واسع، هو مشروع إقامة الكاتدرائيات والكنائس والأديرة والأوقاف الكنسية... فهل كان هذا المشروع يبذل رأس المال أم كان استثماراً له؟ **والمجتمع الثالث** مجتمع أحدث نسبياً، قام بين المجتمعين السابقين، وسعى إلى الاستناد إليهما، نسج خيوطه من حول الدولة الإقليمية. ولقد بادت الدولة الإقليمية مع نهاية آخر الملوك الكارولينجيين، ولكنها لم تبد كلفة كالعمتاد. **والمجتمع الرابع** هو مجتمع إقطاعية بمعناها المحدود، وهو عبارة عن بنية فوقية عنيدة انزلت على

مستوى القمة لتشغل الفراغات التي تخلت عن ومن الدولة، وجمع هذا المجتمع السادة في سلسلة هرمية طويلة مترابطة الحلقات، وسعى عن طريق هذه السلسلة الهرمية أو الهيكل الهرمي إلى السيطرة على كل شي، وتوجيهه. ولكن هذه الشبكة لن تمسك تماماً بالكنيسة؛ وستتمكن الدولة ذات يوم من تمزيق الشبكة؛ أما الفلاح فسيظل في أغلب الأحوال يعيش على هامش الممارسات التي كانت تجيش بها الشرائع العالية. والمجتمع الخامس هو في تقديرنا أهم المجتمعات الخمسة جميعاً ونعني به: المدن. وقد ظهرت المدن، أو عادت إلى الظهور، منذ القرن العاشر والحادي عشر، وكانت دولة قائمة بذاتها، ومجتمعات قائمة بذاتها، وحضارات قائمة بذاتها، واقتصاديات قائمة بذاتها. والمدن بنات ماضٍ بعيد: كثيراً ما تتبدى فيهن ملامح روما القديمة. والمدن في الوقت نفسه بنات حاضر يبيت فيهن الازدهار، فهن كائنات جديدة: نشأت عن تقسيم هائل للعمل، جعل الريف في ناحية والمدن في ناحية أخرى، وعن حركة اقتصادية موانية متينة لاثنتين، وتجارة قامت من جديد، ونقود بزغت بعد أفول. كانت النقود عامل مضاعفة ضخمة، مثل الكهرباء، انتشر من بيزنطة إلى بلدان عالم الإسلام، ثم امتد في اتجاه أوروبا عن طريق البحر المتوسط الهائل. فلما وقع البحر المتوسط فيما بعد تحت السيطرة المسيحية الكاملة شهدت أوروبا انطلاقاً جديداً وتعرضت لهذه رجت كيائها.

والخلاصة أن مجتمعات عديدة كانت تعيش بعضها إلى جانب البعض الآخر، وكانت تعين بعضها البعض على نحو أو آخر. لم تكن هناك منظومة واحدة، بل طائفة من المنظومات: لم يكن هناك هيكل هرمي واحد، بل طائفة من الهياكل الهرمية: لم يكن هناك نظام واحد، بل طائفة من الأنظمة: ولم يكن هناك نمط واحد للإنتاج، بل طائفة من أنماط الإنتاج: لم تكن هناك ثقافة واحدة، بل طائفة من الثقافات ومن ضروب الوعي واللغات وفنون الحياة. كلها في الجمع، لا في المفرد.

وقد تعجل جورج جورفيتش فقال إن هذه المجتمعات الخمسة التي انتلف منها المجتمع الإقطاعي كانت تتاقض بعضها بعضاً، وكانت الواحدة منها غريبة على الأخرى، فمن خرج من مجتمع منها حط في الخواء وتردى في اليأس. فالحقيقة أن هذه المجتمعات كانت تعيش معاً، وأنها كانت متمازجة، وأنها كانت تتسم بنوع من التماسك. كانت المدن الدول مثلاً تستمد بشرها من الأراضي والبقاع الريفية المحيطة التي تتبع السادة الإقطاعيين، وكانت تضم إليها لا الفلاحين فحسب، بل السادة أيضاً، وعلى الأحرى مجموعات من السادة كانت تنتقل من الريف وتقيم في المدن مكونة فيها عشائر صلبة تقوم بينها روابط متينة لا تنفصم^(٢٨). وتأخذ مثلاً آخر. في قلب الكنيسة كان البابوات منذ القرن الثالث عشر يتجهون إلى المصرفين في مدينة سينا ويحصلون منهم على الضرائب التي تفرضها البابوية على

المسيحيين. وانظر إلى الملكية الإنجليزية في عهد إدوارد الأول تجدها تتجه إلى المقرضين في مدينة لوكا الإيطالية ثم في مدينة فلورنسة لتقترض منهم. وانظر أيضاً إلى السادة الإقطاعيين تجدهم قد مارسوا منذ وقت مبكر تجارة المواشي والقمح: وكانوا تحت رحمة التجار الذين يشترون منهم. أما المدن فنحن نعرف أنها كانت الأنماط الرائدة للعصرية، فلما ولدت الدولة الحديثة والاقتصاد القومي كانت المدن هي النماذج؛ وبقيت المدن، على الرغم من المجتمعات الأخرى، الأماكن المفضلة لتراكم الثورة.

أضف إلى ما سبق أن كل مجتمع، أو كل مجتمع تحتني، أو كل مجموعة اجتماعية، ابتداءً من الأسرة، لها هيكلها الهرمي الخاص بها: ينطبق هذا الكلام على الكنيسة، كما ينطبق على الدولة الإقليمية؛ على المدينة التجارية بطبقه كبار التجار، وعلى المجتمع الإقطاعي الذي كان له هيكله الهرمي؛ وكان النظام الإقطاعي يضع السيد في ناحية، والفلاح في ناحية أخرى. والمجتمع الشامل المتعاسك لا يمكن تصويره إلا في صورة هيكل هرمي نجح في أن يفرض نفسه على المجتمعات الأخرى دون أن يهدمها.

ولا يمنع هذا أن نرى بين المجتمعات التحتية التي تتضمن في مجتمع شامل مجتمعاً أو أكثر يسمى دائماً إلى الظهور على المجتمعات التحتية الأخرى، ممهداً السبيل أمام طفرة للمجتمع الشامل - طفرة ترتسم خطوطها دائماً ببطء شديد، ثم تثبت أركانها، في انتظار حدوث تغير جديد فيما بعد يعارض *التغيير* أو *التغييرات* السابقة التي كتب لها النجاح. هذه التعددية عامل جوهري يدفع الحركة نحو التقدم، ويقاومها أحياناً. هذه حقيقة توضح كل خطة تتناول التطور، حتى خطة كارل ماركس نفسها.

نظرة أفقية إلى الهيكل الهرمي للمجتمع :

قلة المحظوظين.

وإذا نحن نظرنا من أعلى إلى الكيان الكلي الشامل للمجتمع، لم تشد اهتمامنا للوهلة الأولى هذه الفئات التحتية، إنما يشد اهتمامنا التفاوت الشديد الذي يفرق جنبات هذا الكيان الكلي من القمة إلى القاعدة من مقياس الثروة والسلطة. هذا التفاوت الشديد الذي نلاحظه في كل مكان هو القانون الذي تسير عليه المجتمعات على الدوام، وعلماء الاجتماع يعرفون هذا القانون، قانون هيكلي لا استثناء منه. ولكن كيف السبيل إلى شرح هذا القانون؟

عندما ننظر إلى قمة الهرم نرى حفنة من المحظوظين المتميزين. هذه الحفنة مجتمع صغير ينتهي إليه عادة كل شيء: السلطة، الثروة، أكبر قدر من فوائض الإنتاج؛ إليه تنتهي الحكومة والإدارة والتصرف والقرار وضمان عملية الاستثمار أي الإنتاج؛ وإليه تنتهي دورة الأموال والخدمات وموجات المد النقدي. ومن تحت هؤلاء المحظوظين المتميزين

تترتب الأعداد العديدة من معيّنات الاقتصاد، والعمال من كل رتبة، وسواد الحكوميين. ومن تحت هؤلاء، جميعاً نفاية اجتماعية هائلة : دنيا العاطلين .

ومن البديهي أن هذه التقسيمات التي ينقسم إليها الهيكل الهرمي ليست تقسيمات نهائية لا تتغير، ولكن الملاحظ أن التغييرات هنا نادرة الحدوث، وعندما تحدث تظل في نطاق ضيق. وما أكثر ما كد الناس وكدحوا سعياً إلى الصعود في الهيكل الاجتماعي الهرمي، ولكن هذا الصعود كان يتطلب العديد من الأجيال، حتى إذا تحقق كان على الواصلين أن يناضلوا من أجل البقاء في الموقع الجديد. هذه الحرب الاجتماعية حرب مستمرة بدأت منذ بدأت هذه المجتمعات الحية ومنذ أن اتخذت لها درجات تشريف يرتفع بعضها فوق بعض، ومداخل ضيقة تؤدي إلى السلطة. وهكذا فنحن نعرف منذ البداية أنه ليس هناك شيء يحدث أثراً حقيقياً - سواء في الدولة أو مجتمع النبلاء أو دنيا البورجوازية أو الرأسمالية أو الثقافة - إلا أن يكون على نحو أو آخر متمكناً من مواقع المجتمع العالية. هذه المواقع العالية من المجتمع هي مواقع من يحكمون ويديرون ويقضون ويضعون المذاهب ويكدسون الثروات بل ويفكرون ! هي المكان الذي تصنع فيه الحضارة البراقة في حركة لا تنقطع .

والمدهش حقاً هو أن عدد المحظوظين المتميزين دائماً قليل. وما دام هناك إمكانية الصعود الاجتماعي، وما دامت هذه الشريحة القليلة العدد تعتمد على الفوائض التي يضعها تحت تصرفها عمل غير المحظوظين، فالمفروض إذا زادت هذه الفوائض أن يزيد عدد الشريحة التي تتربح فوق القمة. ولكن هذا لم يحدث فيما مضى، ولا يحدث اليوم. ولقد كانت الجبهة الشعبية تقول إن فرنسا في عام ١٩٣٦ كانت كلها في قبضة « ٢٠٠ أسرة » مستترة نسبياً، ولكنها متغلغلة في مكان، وكانت هذه الكلمات التي قصد بها الدعاية السياسية تثير شيئاً من الضحك. ولكننا إذا رجعنا قرناً إلى الوراء، وجدنا أدولف تيبه Adolphe Thiers يكتب في غير انفعال : « . . . ونحن نعرف في دولة مثل فرنسا أن عدد الأسر التي تملك الثراء الواسع لا يزيد عن ٢٠٠ أو ٣٠٠ أسرة من بين ١٢ مليون أسرة » (٢٩). وإذا رجعنا قبل أدولف تيبه بقرن آخر وجدنا رجلاً مؤمناً مثل أدولف تيبه بالنظام الاجتماعي القائم، هو جان فرانسوا ميلون (٣٠) يقول شارحاً فكرته : « إن الترف في أمة من الأمم يقتصر على نحو ألف من بين عشرين مليون لا يقلون سعادة عن المترفين إذا كانت هناك سياسة حكيمة تتبع لهم أن ينعموا في هدوء بثمرة كدهم » .

وهل تختلف مجتمعاتنا الديمقراطية الحالية عن هذا ؟ نحن نعرف كتاب ميللز C.W. Mills عن الصفوة صاحبة السلطة والثراء The Power Elite وترجمته الفرنسية L'Élite du pouvoir et de la richesse (٣١) وهو يؤكد أن عدد الذين يعتمد عليهم القرار الهام في الولايات المتحدة الآن عدد قليل قلة تثير الدهشة بالقياس إلى مجموع السكان. في الولايات المتحدة أيضاً

تتكون الصفوة الوطنية من عدد من الأسر المهيمنة، وهذه الأسر لا تكاد تتغير على مر الزمن. وإذا أخذنا في اعتبارنا اختلاف الأحوال فإن هذا المعنى هو الذي عبر عنه كلاوديو تولوماي Claudio Tolomei أحد أدباء سيينا في خطاب كتبه في ٢١ يناير من عام ١٥٢١ وأرسله إلى جابريلي تشينزانو Gabriele Censano^(٢٢) : « في كل جمهورية، حتى لو كانت كبيرة، في كل دولة، حتى لو كانت شعبية، من النادر أن يصعد أكثر من خمسين مواطناً إلى المراكز القيادية. لا في أثينا، ولا روما، ولا البندقية، ولا لوكا، لا يحكم الدولة عدد كبير من المواطنين على الرغم من أن هذه الدول تطلق على نفسها اسم جمهوريات ». هل نخلص من هذا كله إلى أن هناك قانون مكرر يميز الصفوة، الأعداد القليلة جداً، أيأ كان المكان، وأياً كان الزمان؟ يبدو أن الأمر كذلك فعلاً. والحقيقة أنه قانون محير، لأننا لا نعرف له سبباً. ولكنه يشهد على حقيقة واقعة لا تفتأ تطل علينا في وقاحة، ولا جدوى في أن نماري فيها : فالشواهد كلها تؤكد هذا .

كان عدد النبلاء في البندقية قبل طاعون عام ١٥٧٥ لا يزيد عن ١٠٠٠٠، من الرجال والنساء والأطفال، وكان هذا الرقم هو أعلى رقم في تاريخ البندقية، وكان يقابل ٥ ٪ من مجموع السكان (البندقية ونوجانو) الذي كان يتأرجح حول ٢٠٠٠٠٠ نسمة^(٢٣). وينبغي أن نستبعد من العشرة آلاف أولئك النبلاء الذين أصابهم الفقر وانتهى أمرهم إلى ما يشبه التسول الرسمي، وكانوا يقيمون في حي فقير هو حي سان برنابا، ويعرفون باسم البرنابيين، وهو اسم أصبح يحمل طابعاً ساخراً . فإذا استبعدنا هؤلاء كان العدد المتبقي من وجهاء المدينة يتكون من أثرياء التجار. وانخفض العدد بعد طاعون عام ١٦٢٠ حتى إن الدولة لم تجد إلا ١٤ أو ١٥ رجلاً يصلحون للعمل في المراكز العليا^(٢٤). أما جنوة التي اشتهرت مثلاً نموذجياً للرأسمالية، فتحدثنا وثيقة ترجع إلى عام ١٦٨٤ أن النبلاء، الذين كانوا يمسكون بمقالييد الأمور في الجمهورية - وكانوا نبلاء بما أوتوا من ألقاب وبما أوتوا من ثراء أيضاً - لم يكونوا يزيدون على ٧٠٠ فرد (نون عد أفراد عائلاتهم) بالمقياس إلى عدد السكان البالغ ٨٠٠٠ تقريباً^(٢٥) .

وجدير بالذكر أن هذه النسب التي أوردناها عن البندقية وجنوة كانت من النسب العالية. فإذا نظرنا إلى مدينة نورمبرج الألمانية منذ القرن الرابع عشر^(٢٦) وجدنا أن السلطة كانت في أيدي أرستقراطية محدودة، كان القانون يحصرها في ٤٢ أسرة، يتراوح عدد أفرادها بين ١٥٠ و ٢٠٠، بالنسبة إلى سكان المدينة البالغ عددهم ٢٠٠٠٠، يضاف إليهم ٢٠٠٠ من سكان الضاحية. كانت هذه الأسر لها الحق وحدها في تعيين نواب في المجلس الداخلي، وفي اختيار السبعة الكبار - الذين كانوا في الحقيقة يقطعون في كل أمر ويحكمون ويديرون ويصدرون الأحكام ولا يسألون عما يفعلون - من بين العائلات العريقة

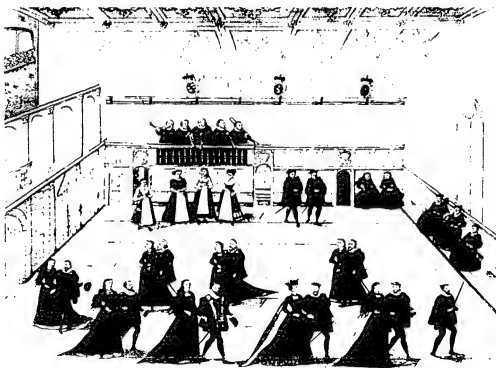


الاحتفال واللبذخ يصاحبان عملية عمدة لندن أو اللورد مايور. والرسم مأخوذ من اليوم جيودج هولتشر Georg Holzschuer الذي زار إنجلترا من عام ١٦٢١ إلى عام ١٦٢٥ .

الثروة القليلة التي يرجع أكثرها إلى القرن الثالث عشر. وهذا الامتياز يفسر لنا أن الأسماء نفسها كانت تتكرر بلا انقطاع في حوليات نورنبرج. وكان من حظ المدينة أنها عبرت الاضطرابات العديدة التي هزت ألمانيا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، دون أن يمسهما سوء، وكأنما كانت معجزة قد حتمتها. وفي عام ١٥٢٥ قرر السادة الكبار أصحاب الحل والعقد في المدينة في قرار جماعي حاسم الوقوف إلى جانب حركة الإصلاح الديني اللوثرية، وقضي الأمر. وإذا انتقلنا إلى لندن في عام ١٦٠٣ في أواخر عصر الملكة اليزابث وجدنا الأعمال في قبضة ٢٠٠ من التجار الكبار بل أقل^(٣٧). ونترك لندن إلى الأراضي الواطنة في القرن السابع عشر، لنجد الأرستقراطية الحاكمة، وتضم حكام المدن ومديري الأقاليم، تعد نحو ١٠٠٠٠ بالنسبة إلى سكان عدتهم مليونان^(٣٨). ونصل إلى ليون في فرنسا، وهي مدينة اكتسبت وضعاً خاصاً بفضل ما أُتيح لها من حريات وما نعتت به من ثروات، فنجد رجال الدين فيها يواجهون في ٨ نوفمبر من عام ١٥٥٨ تنبيهات ساخرة إلى مستشاري المدينة نستنتج منها معلومات لا لبس فيها: « أنتم يا أيها السادة المستشارين [في الحقيقة السادة أصحاب الحل والعقد في المدينة] كلكم تجار كبار... ليس هناك في المدينة ثلاثون فرداً يمكنهم أن يأملوا في أن يصبحوا مستشارين... »^(٣٩). ونجد نفس

المجموعة الضيقة في أنتفريين في القرن السادس عشر وكانوا يسمون « شيوخ » المدينة وهم من كان الإنجليز يسمونهم اللوردات^(١٠) ويحدثنا أحد التجار الفرنسيين في عام ١٧٠٢ عن إشبيلية، وعن المجلس فيها قائلاً إنه كان يتكون من ٤ أو ٥ من الأفراد كانوا يحركون التجارة لتحقيق أغراضهم الخاصة « وهم وحدهم الذين يثرون على حساب التجار الآخرين. ونجد تقريراً يرجع إلى عام ١٧٠٤ لا يتردد كاتبه عن الحديث عن « المظالم الفظيعة التي يرتكبها مجلس إشبيلية »^(١١). ونقرأ عن لومان Le Mans في عام ١٧٤٩ أن صناعة الأقمشة الصوفية التي تقوم عليها ثروة المدينة يهيمن عليها وعلى تجارتها شائبة أو تسعة من التجار الكبار هم « السادة كورو Cureau وفيريون Véron وجرانج Granges ومونتارو Montarou

وجهاً نورنبرج يرقصون في بهو دار البلدية. وابحث عن السواد فلن تجدكم. (رسم من مقتنيات مكتبة مدينة نورنبرج)



وجارنييه Garnier ونويه Nouet وفريار Fréart ويوديه Bodier «^(١٢)». أما دنكر، في أواخر العهد القديم، فكانت مدينة حققت ثراء من وراء ميناها الحر، وكان عدد سكانها يربو على العشرين ألف، ولكن المدينة كانت في أيدي أرسقراطية المال التي لم تكن تقع في إغراء التلقب بألقاب النبلاء والضياح بين صفوف هؤلاء الذين لم يكن لهم تأثير من وراء الستار. فما جدوى السعى إلى الاندماج في صفوف النبلاء إذا كان الإنسان يعيش في مدينة حرة، حيث لا يكون عليه أن يدفع ضريبة الفردة أو ضريبة الملح أو الوقود؟ ولقد تكونت بورجوازية دنكر المحدودة على هيئة طبقة مغلقة على نفسها تضم عائلات تتوارث المقاليد: آل فوكونييه Faulconnier، وآل تريسكا Tresca وآل كوفين Coffyn وآل ليرميت Lhermite وآل سبنس Spyns^(١٣). ونظفر بالصورة نفسها في مارسيليا، ويرى أ. شابو A. Chabaud^(١٤) أن «عضوية المجلس ظلت لمدة ١٥٠ سنة [قبل قيام ثورة ١٧٨٩] في يد عدد محدود من العائلات، نحو عشر عائلات على أكثر تقدير، سرعان ما تحولت عن طريق المصاهرات والإشبينيات المتعددة إلى أسرة واحدة» ولو حسبنا نسبة التجار الكبار في مارسيليا في القرن الثامن عشر مع شارل كاريير Ch. Carrière^(١٥) لوجدنا أن نسبتهم لم تصل إلى ١٪ [من مجموع السكان] : أقلية لا تذكر عدداً، ولكنها كانت تمسك في قبضتها بالثروة، وتهيمن على نشاط المدينة كلها وتستأثر لنفسها بالإدارة. «وكان أصحاب الامتيازات في فلورنسا في القرن الخامس عشر حول ٢٠٠٠ أو أكثر قليلاً؛ ثم انخفض عددهم وأصبحوا بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ حول عام ١٧٦٠ حتى إن آل هابسبورج لوترينجن Habsburg-Lothringen عندما آل إليهم الحكم في غرنوقية توسكانا بعد آل مديتشي اضطروا إلى خلق العديد من النبلاء الجدد^(١٦). وإذا نظرنا إلى مدينة بياتشينزا الإيطالية في وسط القرن الثامن عشر، وكانت مدينة صغيرها عدد سكانها نحو ٣٠٠٠٠ نسمة، لم يكن بها من الأسر النبيلة إلا ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ أسرة، وهو ما يعني ما بين ١٢٥٠ و ١٥٠٠ من الرجال والنساء والولدان هم أصحاب الامتيازات، وهي نسبة بين ٤ و ٥٪ من العدد الكلي للسكان. ونلاحظ أن هذه النسبة العالية نسبياً تضم النبلاء من كل صنف، ومن كل درجة من درجات الثراء. وكان نبلاء المدن هم وحدهم الأغنياء في هذه المنطقة الريفية، وينبغي أن نضيف إلى سكان مدينة بياتشينزا ١٧٠٠٠٠ من الفلاحين في الربوع الريفية التابعة لها، وفي هذه الحالة سيكون العدد الكلي للسكان هو ٢٠٠٠٠٠، وستكون نسبة النبلاء أقل من ١٪^(١٧).

ولا يعتقِدُ مُعْتَقِدُ أن هذه النسبة منخفضة انخفاضاً مذهباً، فهناك تقرير تناول القرن الثامن عشر يصل إلى نسبة الـ ١٪ في لومباريا كلها، نسبة النبلاء إلى المجموع الكلي لسكان المدن والأرياف، وكان هؤلاء النبلاء بعددهم الصغير يمتلكون وحدهم نصف الأطنان تقريباً^(١٨). وتأخذ حالة محدودة أكثر، كان هناك حول كريمونا في عام ١٦٢٦ أو نحوه أكثر من ١٦٠٠٠٠٠ قصبة مربعة من الأرض - قصبة من نوع البيرتيكة pertiche - كان «١٨ أسرة إقطاعية تمتلك منها وحدها ٨٢٣٠٠٠ أي أكثر من النصف^(١٩)».

كذلك الحسابات التي أجريت على مستوى الدول الإقليمية تشير إلى نسب شبيهة. لدينا التقديرات التي قدرها جريجوري كينج Gregory King في عام ١٦٨٨^(٥٠) والتي أكدها البحث التاريخي في **خطوطها العريضة**، تشير هذه التقديرات إلى أن عدد الأسر في إنجلترا كان حوالي ٣٦٠٠٠ أسرة يجاوز دخلها السنوي ٢٠٠ جنيه من بين العدد الكلي للأسر وهو ١٤٠٠٠٠ أسرة [وهم رقم قريته أنا]، ومعنى هذا أن النسبة كانت حول ٢,٦ ٪. وهذا الرقم الذي احتسبه جريجوري كينج للأسر التي دخلها السنوي فوق ٢٠٠ جنيه يضم أخلاطاً من اللوردات والبارونات والسادة الذين يلقبون بالإسكواير، والسادة الذين يلقبون بالجنتمان، والموظفين الملكيين، وكبار التجار، وأكثر من ١٠٠٠٠ من رجال القانون - وكان رجال القانون آنذاك في صعود. أضف إلى هذا أن المقياس - وهو الـ ٢٠٠ جنيه سنوياً - يوسع الشريحة توسيعاً مفرطاً، فإذا هي تضم ألوأناً من التفاوت الشديد، ويكفي أن نذكر أن الدخول الكبير، وهي دخول كبار ملاك الأفيان كانت تقدر في المتوسط بـ ٢٨٠٠ جنيه سنوياً. أما الأرقام التي أوردها ماسي Massie في عام ١٧٦٠^(٥١) إبان اعتلاء الملك جورج الثالث العرش فتدلنا على توزيع جديد للثروة، حيث زاد نصيب طبقة التجار على نصيب ملاك الأفيان. أما إذا أردنا أن نعد الأغنياء الذين هم أغنياء حقاً وصدقاً، والذين أوتوا قوة سياسية واجتماعية في المملكة كلها، فإننا لا نكاد نجاوز فيما يقول الخبراء عدد ١٥٠ أسرة؛ أي ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ من الأفراد^(٥٢). وانظر إلى فرنسا في العصر نفسه تقريباً، نجد أن النبلاء القدامى كانوا يقدرون بـ ٨٠٠٠٠ شخص، أما النبلاء في مجموعهم الكلي فكانوا ٣٠٠٠٠٠، أي أن النسبة كانت ١,٥ ٪ من الفرنسيين جميعاً^(٥٣). أما البورجوازية فكيف تحققها؟ والمتحدثون عنها كثيراً ما يدلوننا على ما لا تكونه، لا على ما تكونه، والأرقام غائبة على أية حال. ويجازف بيير ليون Pierre Léon فيقدر البورجوازية بـ ٨,٤ ٪ من المجموع الكلي للسكان. ولكن الرقم لا يقيدنا كثيراً، فنحن نبحث عن كيار البورجوازيين، والنسبة المئوية الوحيدة التي يمكن أن نقبل بها هي التي تختص بالنبلاء البريطانيين، وهي نسبة ٢ ٪، ولكن بريطانيا بنبلائها البالغ عددهم ٤٠٠٠٠ نبيل، كانت، كما يعلم الجميع، فوق المتوسط بالنسبة إلى المملكة الفرنسية في مجموعها^(٥٤).

أما النسبة المئوية العالية فنجدها في بولندة، وهي نسبة جديرة بقدر كبير من الثقة^(٥٥)، وتدل هذه النسبة على أن عدد النبلاء كان بين ٨ و ١٠ ٪ من عدد السكان، وهي « أعلى نسبة في أوروبا كلها ». ولكن هؤلاء النبلاء البولنديون لم يكونوا جميعاً من أولي الثراء، بل كان منهم الفقراء، بل والمساكين، ومنهم من كانوا متشردين يهيمون على وجوههم، وما كان مستوى حياتهم يختلف عن مستوى حياة الفلاحين في قليل أو كثير. وكانت طبقة التجار قليلة العدد. وهنا نخلص إلى النتيجة التي خلصنا إليها في كل مكان وهي أن

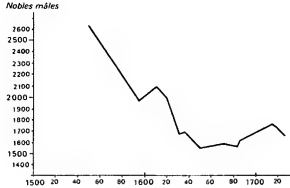


نملا، بولنديون وتجار بنحادثون في أمور التجارة في مدينة جدانثسك (داننسيج) صورة نردان بها صفحة من أطلس هامان B. Haman. ل. ترجع إلى القرن السابع عشر

الشريحة المتميزة التي لها وزن حقيقي تمثل نسبة قليلة جداً بالقياس إلى العدد الإجمالي للسكان .

وهناك أقليات أقل عدداً نسبياً، من أمثلتها :أقلية من النبلاء، خدمت تحت إمرة بطرس الأكبر، وأقلية من الماندارين في الصين، والدائميوف في اليابان، والراجاوات والأمراء في الهند في عصر الخان الأعظم^(٥٧)، أو تلك الحفنة من البحارة المغامرين الذين كانوا يرهبون الأهلين في الجزائر في ولاية الجزائر ويسيطرون عليهم، أو تلك الفئة القليلة من الملاك الذين لم يكونوا جميعاً من الأغنياء والذين فرضوا أنفسهم بكل الوسائل على بقاع أمريكا الإسبانية. ونلاحظ أن نفوذ التجار الكبار في هذه البلاد المختلفة متباين أشد التباين، ولكنهم على أية حال كانوا قلة من ناحية العدد. ونخلص إلى النتيجة التي خلص إليها فولتير : القلة في بلد حسن النظام « تشغل الكثرة وتحكمها وتعيش على ما تنتجه من قوت ».

ولكن هل هذه هي الخلاصة الحقيقية ؟ لا، إننا على أكثر تقدير وصفنا المشكلة دون أن نفهمها فهماً كاملاً. ونحن عندما وصفناها بيّنا نتائج « التركيز » واضحة للعيان في مجال الاقتصاد وغيره من المجالات، ومعنى هذا أننا وسعنا المشكلة ونقلناها من موضعها إلى



٢٨ - النبلاء في البندقية

مثال نموذجي : كل أرسقراطية منفلقة على نفسها تنكمش عدداً بمرور الأيام. أما الأسر الجديدة فلم يكن صمودها إلى مواقع التميز كافياً. وبين المنحني ارتفاعاً طفيفاً بعد عام ١٦٨٠، ربما كان إشارة إلى تمسك في ظروف المياه. - الرسم البياني عن كتاب Jean Georglin, *Venise au siècle des Lumières*, 1975, p. 653، وهو يستخدم الأرقام الواردة في كتاب James Davis, *The Decline of the Venetian Nobility as a Ruling Class*, 1962, p. 137.

موضع آخر. وكيف السبيل إلى شرح التركيز في العدد القليل فوق القمة ؟ ومع ذلك فإننا نجد المؤرخين يهتمون كل الاهتمام بهذه القمم الاجتماعية ويحيطونها بكل الأضواء. وهم هكذا « يسعون إلى الأسهل » على حد قول شارل كاريير^(٥٧). ولكن ليس من المؤكد أن هذا السعي يتجه نحو هذا الهدف، لأن مشكلة قلة عدد المميزين مشكلة لا تحتمل الحلول السهلة. فكيف صمدت عبر الثورات ؟ وكيف احتفظت باحترام الجماهير العريضة التي كانت تنمو من تحتها ؟ ولماذا لم تكن هي الخاسرة خسارة كاملة أو نهائية في الصراع الذي كانت الدولة تخوضه ضد المميزين ؟ وأغلب الظن أن ماكس فيبر لم يخطئ عندما رفض أن يغمض عينه عما يجري في أعماق المجتمع وشدد على أهمية « الأهلية السياسية للطبقات المهيمنة والصاعدة »^(٥٨). أليست الصفوة، سواء كانت صفوة بروابط الدم أو بمستويات المال، هي العلامة المميزة للمجتمع القديم ؟

الحراك

الاجتماعي

وليست الطبقات الصاعدة، والتغيرات التي تستهدف القمة، والحراك الاجتماعي - هذه المشكلات المتعلقة بالبورجوازية أو بالبورجوازيات والطبقات التي تعرف بالطبقات الوسطى، مشكلات كلاسيكية. ولكن وصفها بالكلاسيكية لا يزيدنا وضوحاً. إن إعادة تكوين طبقات الصفوة ونماؤها عمليات تتم بحركات وزخزعات بطيئة عادة، وبصورة خفيفة يصعب قياسها

بل يصعب ملاحظتها ملاحظة دقيقة، ناهيك عن تفسيرها التفسير القاطع. ومن رأي لورانس ستون^(٩٨) Lawrence Stone أن الحركات الاقتصادية الناهضة تعجل باتجاهات الصعود الاجتماعي، وهذا محتمل. وفي هذا المعنى، وعلى نحو أكثر عمومية، يتبين هومان كيلينبينتس Hermann Kellenbenz^(٩٩) أن المدن التجارية المطلة على البحر تتقدم فيها الحياة الاقتصادية بسرعة أكبر، ويتطور فيها الحراك الاجتماعي على نحو أكثر راحة مما يحدث في المدن البعيدة عن البحر. وهنا نلتقي بالتعارض الذي يوشك أن يكون كلاسيكياً بين الموانئ الواقعة على شطآن البحر والمدن الواقعة في أعماق البلاد، ونرى أن الفروق الاجتماعية تكون في لوبيك وبريمن وهامبورج - المطلة على البحر - أقل منها في مدينة نورنبرج الرجعية. ويطالعنا مثل هذا الوضع عندما نقارن بين ميناء مارسيليا وبين مدينة بورنو. وعلى العكس نلاحظ أن الانحسار الاقتصادي يسد الأبواب أمام الترقى في مدارج المجتمع، ويدعم الوضع الاجتماعي القائم. كذلك بيتر لاسليت Peter Laslett^(١٠٠) يرى أن الهبوط الاجتماعي، أي الحراك الاجتماعي في الاتجاه العكسي، كان هو الغالب في إنجلترا قبل الثورة الصناعية - ولا يقف لاسليت في رأيه هذا وحده، على المستوى العام^(١٠١). وإذا ما استطاع البحث أن يحيط بما يحدث على قمة كل مجتمع من اتساع وانكماش، فالأرجح أن تشير النتائج إلى أن العصرية تتمثل في تركيز الثروة والسلطة، لا في توسيع نطاقها. وتشير أرقام دقيقة إلى حد كبير عن الأوضاع في فلورنسا والبندقية وجنوة تبين أن الأسر المتميزة تنكمش عدداً على نحو مستمر استمراراً منتظماً، ومنها ما ينقرض. ونلاحظ نفس الشيء في بوقية أولدنبرج Oldenburg حيث انقرضت عائلات النبلاء التي كان عددها مائتين في العصر الوسيط، فإذا عددها يصبح ٣٠ فقط حول عام ١٦٠٠^(١٠٢). هناك اتجاه بيولوجي يبدو أنه كان يحدد عدد الفئة القليلة المترتبة فوق القمة، كان يركز الميراث والسلطة في أيدي قليلة، وربما تراجعت الأعداد إلى مستويات حرجية كما حدث في فلورنسا في عام ١٦٨٥ وفي البندقية في عام ١٧١٦ وعام ١٧٧٥^(١٠٣). فإذا حدث هذا التراجع الشديد كان من الضروري أن تفتح الأبواب أمام أسر جديدة لتتمكن من الصعود الاجتماعي مهما كان الثمن. وكان المال هو الثمن أو كما كانوا يقولون في البندقية per denaro^(١٠٤). وكلما ظهرت ظروف أحدثت تفتتاً في الطبقة المترتبة على القمة، ازدادت سرعة الحركة للملء الفراغات، وكانما كان المجتمع يعطي نفسه الفرصة لعلاج جروحهِ وسد فجواتهِ.

وربما اجتمعت ظروف جعلت من السهل ملاحظة هذه العمليات، كما حدث عندما أعاد بطرس الأكبر (١٦٧٢ - ١٧٢٥) تشكيل المجتمع الروسي. وعندنا مثل أفضل هو ما حدث في إنجلترا إبان الأزمة التي نجمت عن حرب الوردتين، وسقطت فيها الرؤوس، فلما انتهت

المذابح وجد الملك هنري السابع (١٤٨٥ - ١٥٠٩) ومن بعده ابنه هنري الثامن (١٥٠٩ - ١٥٤٧) أن ما تبقى على القعة كان يتمثل في بقايا الأرستقراطية القديمة التي عاندت الملكية فاشتطت في عنادها. كانت الحرب الأهلية قد ألتهمتها، ففي عام ١٤٨٥ كان من بقي من ٥٠ لورد ٢٩ فقط. هكذا دالت دولة لوردات الحرب warlords، وتلاشت الأسر الكبيرة التي كانت تناصب آل توبور Tudors العداء، من أمثال عائلة پول Pole و ستاتفورد Stafford وكورتني Courtenay . . . عندذاك تقدم لملء الفراغ الاجتماعي على القعة أشراف من الدرجة الأدنى، ويورجوازيون ممن امتلكوا الأرض، وأناس من أصول متواضعة يكتنفها الغموض، من محاسيب الملك، انتهزوا فرصة هذا التحول الذي طرأ على ما سمي « الجيولوجيا السياسية » للترية الإنجليزية. ولم تكن تلك الظاهرة جديدة في حد ذاتها، وإنما الجديد كان في ذلك الوقت حجمها. أياً كان الأمر فقد تربعت على القعة في عام ١٥٤٠ أرستقراطية جديدة، كانت جديدة، ولكنها كانت محترمة .

ولكن هذه الأرستقراطية بدأت قبل موت هنري الثامن، وفي الأزمات المضطربة الهشة التي حكم فيها الملك إدوارد السادس (١٥٤٧-١٥٥٣) والملكة ماري توبور (١٥٥٣ - ١٥٥٨)، تنصرف على مزاجها، وما لبثت أن وقفت في وجه الحكومة. فقد أفادت من الإصلاح الديني، ومن بيع ممتلكات الكنيسة والتغاشيش الملكية، ومن زيادة نشاط البرلمان في تدعيم موقفها. وإذا نحن تجاوزنا القشرة البراقة الظاهرية التي اكتسب بها عصر الملكة اليزابيث الأولى (١٥٥٨-١٦٠٣) وجدنا الأرستقراطية تدعم وضعها، وتوسع نطاق مصالحها وامتيازاتها. هل يحق لنا أن نقول أن توقف الملكية في عام ١٥٤٠ عن إقامة المباني المنيفة العديدة التي كانت علامة على حيويتها، يمكن اعتباره سمة مميزة للعصر؟ أياً كان الأمر فلم يكن لهذا التحول علاقة بالحركة الاقتصادية، لأن الكلف بإبتناء العماثر الباذخة انتقل إلى النبلاء. وهانحن أولاء نرى، عندما يقترب القرن من نهايته، مبان منيفة تنتشر في ربوع الريف الإنجليزي، لها سمات قصور الأمراء، نذكو منها لونجليات Longleat وولاتون Wollaton ووركسوپ Worksop وبييرلي هاوس Burghley House وأولدنبي Oldenby^(١٧). وواكب صعود هؤلاء النبلاء إلى السلطة المجذ البحرى الإنجليزي، وزيادة الدخول الزراعية، والنهضة التي يسميها نيف J. U. Nef « اعتماداً على أسباب لها وجاهتها » الثورة الصناعية الأولى. ولم تعد الأرستقراطية في سعيها إلى زيادة ثرواتها تحتاج إلى الملكية على النحو الذي كان قائماً من قبل . وعندما حاولت الملكية في عام ١٦٤٠ أن تستعيد سلطتها المطلقة كان الوقت قد تأخر بها تأخراً مسرفاً. ونجد الأرستقراطية والبورجوازية الكبيرة تجتازان سنوات الحرب الأهلية الصعبة، وكانت البورجوازية الكبيرة تدعم الأرستقراطية من كئيب، وازدهرتا جميعاً في عصر التصحيح عندما حكم الملك تشالز الثاني (١٦٦٠ - ١٦٨٥):

«ويمكننا بعد الهرج الإضافي الذي شهدته الفترة من ١٦٨٨ إلى ١٦٨٩ أن تحكم بأن الثورة الإنجليزية، التي بدأت في عام ١٦٤٠ وربما قبل ذلك من وجهة نظر أخرى، قد أكملت دورتها . . .»^(٦٧). كانت طليقة إنجليزية حاكمة قد استقرت في موضعها.

ومثل إنجلترا، وإن امتد امتداداً واسعاً امتلا بالتفصيلات مثل واضح، لا يقلل من وضوحه ما أثاره من الجدل الكثير بين المؤرخين^(٦٨). ويمكننا أن نقول إن بلاد أوروبا المختلفة شهدت ما يشبه هذا الذي حدث في إنجلترا، حيث كان البرجوازيون يحصلون على ألقاب النبلاء أو يزوجون بناتهم إلى نبلاء. ولكننا لكي نتبع ذبذبات مثل هذه العملية نحتاج إلى إجراء بحوث إضافية، من منطلق ميدني هو القبول بأن المهمة الجوهرية التي يسعى إليها كل مجتمع تتمثل في إعادة تكوين قمته، ومعنى هذا أن نضع ثقتنا، ونحن ننظر من الحاضر إلى الماضي، في مدرسة علم الاجتماع المناضلة التي تزعمها بيير بورديو Pierre Bourdieu^(٦٩) : وهو أيضاً السير على نهج مؤرخين من أمثال دوباكييه Dupâquier وشوسينانوجاريك Chaussinand-Nogarek وچان نيقولا Jean Nicolas وغيرهم. والقبول بأن هناك حركات اجتماعية تلعب دوراً حاسماً مع حركات أخرى، ومفادها أن هناك هيكلأ هرمياً قائماً، ونظماً قائماً، وأنهما يستهلكان شيئاً فشيئاً إلى أن يأتي يوم يتفتتان فيه : وهنا يأتي أفراد جدد فيصعدون إلى القمة، هدفهم في تسعة أعشار الأحوال إعادة تكوين - أو يوشك أن يكون إعادة تكوين - الواقع الذي كان قائماً. وقد تبين چان نيقولا في دراسة اختصت بمنطقة السافوى في عصر شارل إمانويل الأول (١٥٨٠-١٦٣٠) أن المنطقة تعرضت لمصائب لاحصر لها من طاعون وقحط ومحاصيل رديئة وحروب و«كانت تسير في طريق تتسم بالاضطراب . . .» وهنا تحركت أرستقراطية جديدة، انطلقت من دوائر الأعمال ودوائر المشتغلين بالقانون والمشتغلين بالوظائف العامة، وتقدمت لكي تحل محل أرستقراطية النبلاء الإقطاعيين القديمة^(٧٠). وهكذا تسلسل أغنياء جدد، ومتميزون جدد ليحلوا محل القدامى على القمة، بينما كانت الهزات العنيفة التي بددت بعض الامتيازات القديمة ومكنت من هذا التحول على القمة، تصيب القاعدة بأضرار بالغة وتنتو، بكلها على الفلاحين. وهكذا فلعل شيء ثمن .

كيف نحيط

بالتحول ؟

هذه الحركة الاجتماعية التي تحدثنا عنها، بسطناها فاقربنا في تبسيطها، وهي في الحقيقة تحدث في بطن أشد مما نتصور. ومن البديهي أنه ليس من الممكن قياس حركة اجتماعية من هذا النوع، ولكن ربما كان من الممكن حساب حد تقديدي ، إذا ما حاولنا حصر تقريبي لعدد المرشحين الجادين للحراك الاجتماعي، أي حصر العدد الأكثر ثراء من



دار بيرلي أو بيرلي هاوس Burghley House في ستامفورد بارون Stamford Baron بمنطقة لينكولنشير Lincolnshire على نهر ويلاند Welland. وأنشأ هذه الدار ولیم سيسيل بين عام ١٥٧٧ وعام ١٥٨٥. وهي واحدة من القور القديمة النادرة التي بقيت. بطبيعة الحال بعد ترميمات وتعديلات. من بين القور المتعددة التي بناها ولیم سيسيل .

البورجوازية، وحساب النسبة بالقياس إلى النبلاء وأعيان التجارة. ولقد اعتاد المؤرخون أن يميزوا على نحو تخطيطي بين : البورجوازية العالية، البورجوازية الوسطى، البورجوازية الصغيرة، ونحن نريد أن نغيد من هذا التخطيط ولا يعني هنا إلا الشريحة العليا التي يمكننا أن نقبل بأنها كانت أقل من ثلث العدد الكلي للبورجوازية، فإذا قيل مثلاً إن البورجوازية الفرنسية كانت في القرن الثامن عشر تمثل ٨ ٪ من السكان تقريباً، فمعنى ذلك أن البورجوازية العليا لم تكن تزيد على ٢ ٪، ومعنى ذلك أيضاً أنها كانت في حدود نسبة النبلاء قد تزيد أو قد تنقص قليلاً. وهذا التساوي بين البورجوازية العليا والنبلاء هو مجرد افتراض. ولكن لدينا أرقام عن البندقية، نعرف منها أن التشيتاديني cittadini وهم البورجوازية العليا، كانوا شريحة محددة من الأغنياء أو من أولى السعة من الناس، كانوا يتقدمون للعمل في الوظائف الحكومية للسينيوريا (فقد كانت الوظائف الدنيا تشتري بالمال)، بل كانوا يشغلون ابتداء من عام ١٥٨٦ مناصب عالية، كأن يكون الواحد قنصلاً في الخارج ويمارس إلى جانب هذا المنصب أعمال التجارة والصناعة، هذه الشريحة من التشيتاديني أو البورجوازية العالية كانت تساوي النبلاء nobili عدداً^(٧١). كذلك لدينا أرقام عن مدينة نورمبرج الألمانية حول عام ١٥٠٠، جاءت نتيجة لدراسة متأنية دقيقة، تدلنا على تساوي طبقة الأعيان وطبقة التجار عدداً^(٧٢).

من البديهي أن الحراك الاجتماعي يتم بين شريحة الأعيان (أو النبلاء) وبين الشريحة التي تقع دونها مباشرة وهي شريحة التجار الأغنياء. ولكن ما هي النسبة ؟

ليس من السهل قياس هذه النسبة، إلا أن يكون ذلك في بعض الحالات الخاصة. ولما لم تكن الشريحة المهيمنة على القمة تنكمش إلا على مدى طويل ، بل كانت تبقى مدة طويلة على نفس المستوى، ولم يكن الصعود الاجتماعي يزيد على سد الفراغات. ويذكر هرمان كيلينبينتس^(٧٣) أن هذا هو ما حدث في مدينة لوبيك في القرن السادس عشر. وكانت طبقة الأعيان التي انتلفت من كبار التجار تعد ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ أسرة، وكانت في كل جيل تفقد خمس أفرادها، وكان هذا الفاقد يتم تعويضه بعدد مساوٍ تقريباً من الجدد. فإذا قبلنا بأن الجيل يساوي عشرين سنة ، واخترنا رقم الـ ٢٠٠ أسرة على سبيل التبسيط، فمعنى ذلك أن من بين سكان المدينة البالغ عددهم ٢٥٠٠ نسمة كانت أسرتان فقط تتجاوزان في كل عام العتبة إلى الطبقة المهيمنة للتضوي في جماعة أعلى منها مائة مرة. ولما كانت هذه الجماعة تنقسم في داخلها إلى درجات، كانت تتربع على الدرجة العليا فيها ١٢ أسرة هي التي تقبض على زمام الأمور في الحقيقة، فكيف يمكن أن ننخيل أن المصاعد الجديد يستطيع أن يقلب قواعد الدائرة التي يدخلها ؟ بل هو في وضع عزلة يدفعه إلى أن يسرع في السير على خطى أهل القمة . وإذا بالتقاليد والأعراف تفرض نفسها عليه ، وإذا هو يغير حياته، بل يغير زيّه ؛ بل إنه ليغير إيديولوجيته إذا دعت الضرورة .

ولما كانت الأمور كلها يكتنفها التعقيد، فربما حدث أن غيرت الطبقة المهيمنة كلها إيديولوجيتها، وعقليتها، وقبلت أو تظاهرت بقبول أفكار الصاعدين الجدد، أو أولئك الذين تقترحهم عليها البيئة الاجتماعية الاقتصادية، وأنكرت نفسها، على الأقل ظاهرياً. ويرجع السبب في هذا إلى أن ازدهار الاقتصاد الذي يحمل الصاعدين الجدد يؤثر على الجماعة القديمة. وقد نبه ألفونس دويش^(٧٤) إلى العبارات الساخرة التي تهكم بها لوسيداريوس على أولئك السادة الذين كانوا في القرن الثالث عشر لا يقدرون على الحديث في بلاط الأمير عن شيء آخر سوى سعر القمح، والجبن والبيض والخنازير اللباني، وما تدره أبقارهم من اللبن، ونتائج محاصيلهم. فهل نستنتج أن طبقة النبلاء التي يتحدث عنها قد أخذت منذ القرن الثالث عشر بعقلية البورجوازية؟ يبدو أن الأمر كان بالفعل كذلك، وأن الأرستقراطية أخذت تسلك على نحو متزايد سبل الأعمال وتنتهج نهج المشروع. ونلاحظ أن الأرستقراطية والجنترى اعتنقت فكر البورجوازية في إنجلترا منذ القرن السادس عشر وشاركت علناً في الشركات المساهمة الجديدة التي بعثتها التجارة الخارجية^(٧٥). فلما بدأت هذه الحركة لم يكن من سبيل إلى وقفها، فلا غرابة في أن نجدها تزداد وتنتشر. حتى إذا وصلنا إلى القرن الثامن عشر وجدنا النبلاء في المجر وألمانيا والدنمرك وبولندا وإيطاليا قد أصبحوا يمارسون التجارة فكراً وعملاً^(٧٦). أو لننظر إلى فرنسا في عصر الملك لويس السادس عشر لنجد النبلاء قد أولعوا بالأعمال التجارية ولعاً من قبيل العشق، ويحدثنا مؤرخ مرموق عن هؤلاء النبلاء قائلًا إنهم كانوا يبرزون الجميع في المغامرة والمضاربة^(٧٧). وربما لم يكن في هذا القول ما يثير الدهشة، لأن النبلاء الفرنسيين شرعوا في ذلك الوقت، لا قبله، في الاندفاع إلى طريق المشروع الخاطئ، وكانت من قبل تضارب مضاربة جريئة في مجال آخر هو مجال «الأعمال الكبيرة» وهو مجال المالية الملكية والائتمان الذي يحقق عائد المعاش.

وخلاصة القول إن العقلية إذا كانت، على القمة المهيمنة، قد أخذت تصطبغ بالصيغة البورجوازية، كما قال الكثيرون، فلم يكن السبب في ذلك الصاعدون الجدد الذي دخلوا دائرة القمة - حتى إذا كان عدد هؤلاء الجدد قد زاد في نهاية القرن الثامن عشر عن المكثف - وإنما كان السبب في ذلك هو العصر، عصر الثورة الصناعية الذي بدأت علاماته تظهر في فرنسا. في ذلك الوقت شاركت طبقة النبلاء العالية، «نبلاء السيف، ونبلاء المناصب الملكية والأميرية» في كل صنوف المشروعات التجارية المربحة، سواء كانت التجارة عبر المحيط الأطلسي، أو المزارع في المستعمرات، أو المناجم^(٧٨). وظل نبلاء الأعمال منذ ذلك الحين يشاركون في كل المشروعات التي أقامها الاقتصاد الجديد: مناجم أنزان وكارمو، مصانع الحديد في نيدربرون وكروسو، والشركات الرأسمالية الكبيرة التي أخذت تنشط

وتنتشر وتدفع التجارة البحرية إلى الأمام. فلا غرابة عندذاك أن نرى هؤلاء النبلاء الذين ظلت ثرواتهم ضخمة يغيرون فكرهم، ويغيرون أنفسهم، ويتحولون إلى البورجوازية، ويبدو عليهم كأنما كانوا ينكرون نواتهم، فيصبحون ليبراليين، ويتقنون إلى تقييد سلطة الملك، ويمهدون السبيل إلى ثورة سلمية شبيهة بالثورة الإنجليزية في عام ١٦٨٨. ونحن نعرف أن المستقبل كان يخبيء لهم مفاجئات مريرة، ولكن لندع أمر هذا المستقبل الآن جانباً. كان الاقتصاد في السنوات التي سبقت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ يتغير، وكان وهو يتغير يغير بنيات وعقليات المجتمع الفرنسي. وهكذا حدث في فرنسا ما حدث من قبل في إنجلترا وفي هولندا؛ وما حدث قبلهما في المدن التجارية الإيطالية.

تزامن الحركات

الاجتماعية في أوروبا

ليس بيننا من يدهش عندما يقرأ أن الاقتصاد يؤثر تأثيراً قوياً على ارتقاء السلم الاجتماعي. أما الشيء الذي يثير دهشتنا فهو ما تبين من أن الحركات الاجتماعية، مثلها مثل الحركات الاقتصادية العادية التي تواكب مسارها أو تترجمه، تميل إلى التزامن في بقاع أوروبا قاطبة، بغض النظر عن حالات التباطؤ الواضحة من بلد إلى بلد.

فالقرن السادس عشر في عتقوانه مثلاً، لنقل بين ١٤٧٠ و ١٥٨٠، يمثل في تقديري من خلال أوروبا قاطبة فترة ارتقاء اجتماعي سريع، يوشك أن يشبه القفزة البيولوجية بما يتسم به من تلقائية. نلاحظ أن البورجوازية التي تفتقت عن التجارة وصلت من تلقاء نفسها إلى قمة الهيكل الهرمي الاجتماعي آنذاك. وأتاح النشاط الاقتصادي للتجار تكوين ثروات كبيرة، وسريعة أحياناً، وفتحت هذه الثروات لهم الأبواب على مصراعيها أمام الارتقاء الاجتماعي. فلما تغيرت الأحوال في السنوات الأخيرة من القرن وانقلب الاتجاه الذي استمر نحو قرن من الزمان، أو على الأقل أعقبته دائرة انتقالية مطولة، انغلقت المجتمعات الأوروبية من جديد أمام الحراك الاجتماعي. ونحن، عندما ننظر إلى فرنسا أو إيطاليا أو إسبانيا نخرج بانطباع يدلنا على أن قمة المجتمعات الإقطاعية، بعد أن كانت قد شهدت مرحلة من التجديد الواسع النطاق في الأشخاص، تمثل في عمليات إحلال تلقى فيها أصحابها ألقاب النبلاء، عادت فانغلقت مرة أخرى انغلاقاً صارماً إلى حد كبير، فلم يعد الباب المؤدي إلى سلم الصعود الاجتماعي مفتوحاً. والشواهد تدلنا على أن هذا حدث أيضاً في بورجونديا^(٧٨)، وحدث في روما^(٧٩) وفي إسبانيا. وكنا قد رأينا في إسبانيا كيف أسرع الريخيدوريس regidores الطامحون إلى القمة إلى شغل الفراغات التي تكونت. ونجد الصورة نفسها في نابلي «حيث صنعوا عدداً من الأدوات والأمراء، كان من الممكن صرف النظر عنهم». ^(٧٩).

فالعملية إذن عملية عامة. وهي عملية مزبوجة : على مر هذا القرن الطويل انقضى جزء من النبلاء، وسرعان ما تم الإحلال، ثم عادت الأبواب فأغلقت مرة أخرى. أليس من حقنا أن ننظر بالشك إلى رأي بيير جوبير Pierre Goubert الذي شرح انكماش شريحة النبلاء في فرنسا نتيجة للمعارك المريرة التي قام بها الحلف الكاثوليكي Ligue ، رافضاً « تأثير الظروف الاقتصادية، وخاصة ما يتصل منها بالحركة الاقتصادية... » ؟^(٨٠) وأنا بطبيعة الحال لا أهون من أثر معارك الحلف الكاثوليكي والكوارث التي ترتبت عليها، وأرى أنها تدخل في إطار الحركة الاقتصادية المتردية التي شهدتها الفترة الأخيرة من القرن، بل أرى أنها كانت صورة من صورها. فمن الطبيعي أن تأخذ الحركة الاقتصادية المتردية أشكالاً مختلفة في المجتمعات الأوروبية المختلفة. وجدير بالتنويه أن تفسير بيير جوبير - الذي سأعود إليه - يختص بظروف فرنسا النوعية، ولا يمنع هذا أن يكون متصلاً بصعود اقتصادي لطيفة جديدة خرجت لتوها من عالم الأرباح التجارية. ومن هنا فليست الحالة حالة خاصة، بل هذه هي العملية العامة. وهذه العملية العامة عملية مزبوجة قوامها الحركة الاقتصادية والحركة الاجتماعية اللتان تتسمان بسمة الحركة الواحدة في كل القاع في القرن السادس عشر. ونجد نفس الوضع في القرن الثامن عشر حيث يندفع الحراك الاجتماعي في اتجاه الصعود في كل بقاع أوروبا. وتأمل الكتابات الساخرة في إسبانيا. تجدّها تهكم على النبلاء الجدد، قائلة إنهم كانوا من الكثرة بحيث لم يكن هناك نهر أو قرية أو حقل لم يشرف بلقب من ألقاب النبلاء.^(٨١)

نظرية

هنري پيرين

ما زالت نظرية المؤرخ البلجيكي هنري پيرين Henri Pirenne التي تناول بها عصور التاريخ الاجتماعي لرأسمالية Les Périodes de l'histoire sociale du capitalisme^(٨٢) محتفظة بقيمتها، وهي لا تأخذ بمفهوم الحركات والموجات الاقتصادية، بل تقوم على أساس آلية اجتماعية منفتحة تنطبق على مجال أنشطة الأفراد أو على الأخرى أنشطة العائلات.

اهتم المؤرخ البلجيكي الكبير برأسمالية الثورة الصناعية المبكرة أو ما قبل الثورة الصناعية، وتبين أن هذه الرأسمالية كانت موجودة في أوروبا منذ ما قبل عصر النهضة، ولاحظ أن العائلات المشتغلة بالتجارة لم تكن تستمر طويلاً، ربما استمرت جيلين أو ثلاثة أجيال. ثم كانت تهجر التجارة لتحلّ مواقع أقلّ تعرضاً للمغامرة، وأكثر اتساعاً بالتشريف، فكانت تشتري منصباً أو تشتري أرضاً إقطاعية، أو الاثنين جميعاً. ويخلص پيرين إلى أنه لم تكن هناك عائلات ورأسمالية، بل لكل عصر رأسماليوه، فإذا انتهى وجاء عصر جديد كان للعصر الجديد رأسماليوه المختلفون عن السابقين. كان رجال المال والأعمال إذا فرغوا من

قطف ثمار الموسم الذي يرويه مواتياً يسارعون بالفرار من الميدان، وينضمون إذا استطاعوا إلى صفوف النبلاء - - ولم يكونوا يفعلون ذلك بدافع من الطموح الاجتماعي وحده، وإنما لأن العقلية التي مكنت أبائهم من النجاح في التجارة كانت تجعلهم عاجزين عن التكيف مع مشروعات الأزمان الجديدة.

وقد حظي هذا الرأي بقبول عام لأن الكثير من الوقائع دعمته، فقد درس هرمان كيلينبينتس^(٨٢) المدن الألمانية في الشمال، درس العائلات المشتغلة بالتجارة، وتبين أنها عندما تفقد قدرتها الخلاقة بعد جيلين أو ثلاثة أجيال تتجه إلى حياة هادئة تعيش فيها علي إيراداتها، مفضلة الأطميان التي كانت تتيح لهم الحصول على ألقاب النبلاء علي العمل في التجارة. وهذا صحيح، وبخاصة بالنسبة للفترة التي درسها وهي فترة القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولن أجادل إلا في عبارة «القدرة الخلاقة» وفي صورة صاحب المشروع التي يوحى بها كيلينبينتس.

سواء كان الأمر أمر قدرة خلاقة من هذا الشكل أو ذاك، فإننا نلاحظ أن هذه العادات، وهذه الاتجاهات الساعية إلى الانتقال من موقع إلى موقع موجودة في كل العصور. في برشلونه في القرن الخامس عشر كان أفراد أسر التجار القديمة ينتقلون يوماً ما إلى المناصب الشرقية، على الرغم من أن الميل إلى الحياة على المعاش لم يكن هو الميل الغالب في مجتمع برشلونه^(٨٤). وهناك شيء أكثر دلالة وإثارة وهو السرعة النسبية التي اختفت بها في جنوب ألمانيا «الأسماء الخلابة التي لمعت في القرن السادس عشر، أسماء آل فوجار Fugger، وآل فيلزر Welser وآل هوكستيتير Höchstetter وآل باوماجارترنر Paumgartner وآل مانليش Manlich وآل هاوج Haug وآل هيرقارت Herwart في أوجسبورج؛ أو آل توخر Tucher وآل إيمهوف Imhoff في نورنبرج - - وغير هؤلاء وأولئك!» وكأنما توارت في غياهبات جب سحيق^(٨٥). ويحدث هيكستر J. Hexter^(٨٦) عما أسماه «أسطورة الطبقة المتوسطة في إنجلترا إبان عصر آل تودور» فيبين أن كل مؤرخ يعتبر انتقالات بورجوازية التجار إلى مستوى النبلاء، أو الجنترى بمثابة ظاهرة مميزة لعصره، يقصد للعصر الذي يتناوله بالدراسة، في حين أن هذه الظاهرة تحدث في كل العصور. ويثبت هيكستر رأيه بونما صعوبة فيما يخص بالانتقالات. وإذا انتقلنا إلى فرنسا وجدنا كولبير Colbert، ومن بعده بقرن نيكار Necker، يشكوان من هروب رجال المال هروباً مستمراً نحو المواقع الهادئة، مواقع أصحاب الأطميان وأصحاب ألقاب النبلاء^(٨٧)، أما في مدينة روان الفرنسية في القرن الثامن عشر، فكانت بعض عائلات التجار تختفي، إما أن ينطفي نورها وتنقرض، أو تترك التجارة لتشغل مناصب في القضاء، كما جرى على آل لوجندر Le Gendre - وكانت عائلة لوجندر مشهورة في المنطقة بأنها أغنى عائلات التجار في أوروبا - أو عائلة

بلانتروز Planterose . . . (٨٨). وحدث الشيء نفسه في أمستردام، ويحدثنا مراقب في عام ١٧٧٨ : « إذا نحن عدنا البيوت التجارية المرموقة في المدينة وجدنا أن عدداً قليلاً جداً منها تمتلكه أسر كان أجدادها القدامى تجاراً كباراً في زمن الثورة [١٥٦٦ - ١٦٤٨]. فالبيوتات العريقة لم يعد لها وجود : أما البيوت التجارية التي تضطلع الآن بأكبر نصيب من التجارة فهي بيوت تجارية جديدة قامت وتكونت منذ وقت ليس بالبعيد. وهكذا فإن التجارة تنتقل من بيت إلى بيت، أنها تتجه بطبيعتها إلى أكثر من يشتغلون بها نشاطاً وتمكناً من الاقتصاد » (٨٩). هذه أمثلة اخترناها من بين أمثلة كثيرة أخرى. ولكن هل انتهت القضية على هذا النحو ؟

إذا كانت عمليات تلاشي البيوت التجارية تلاشياً منتظماً ترتعن باستهلاك يأتي على عقلية المشروع، فليس معنى هذا أن الحركة الاقتصادية لا تلعب دوراً على الإطلاق . وهناك ملحوظة أخرى على ما قاله هنري بيرين وهي أن النظر إلى هذه الظاهرة على اعتبار أنها تمثل في المقام الأول الجانب الاجتماعي للرأسمالية - التي لا تشكل إلا لحظة عابرة في حياة عشيرة متتالية الأجيال - يعني أننا نخلط بين التاجر وبين الرأسمالي. وإذا كان كل تاجر كبير رأسمالياً، فليس كل رأسمالي بالضرورة تاجراً كبيراً. فمن الممكن أن يكون الرأسمالي صاحب أموال، مشتغلاً بالصناعة، ممولاً، مصرفياً، ملتزماً بضرائب أو صاحب سندات حكومية وهذا التنوع في الأنشطة التي يمارسها الرأسمالي يتيح إمكانية التنقل بين المراحل الداخلية، يعني أن التاجر يستطيع أن يصبح مصرفياً، وأن يتحول المصرفي إلى ممول، ومن الممكن أن يتحول هذا أو ذاك الرأسمالي إلى رجل يعيش من عائد رأس مال - وهكذا يبقى على مر الأجيال المتعددة، من حيث هو رأسمالي. ومن الملحوظ أن تجار جنوة الذين تحولوا إلى مصرفيين وممولين منذ ما قبل القرن السادس عشر، اجتازوا القرون التالية دون أن يمسه مكروه. وينطبق الكلام نفسه على أمستردام، حيث يحدثنا شاهدنا في عام ١٧٧٨ عن تلك الأسر التي لم تعد تمارس التجارة ، وينبغي أن نعرف إلام صارت هذه الأسر، إذا لم تكن قد تحولت إلى ممارسة فروع أخرى من الأنشطة الرأسمالية، وقد علمنا أن التحول إلى ممارسة فروع أخرى من الأنشطة الرأسمالية شيء قريب الاحتمال إذا نظرنا إلى الإطار العام الهولندي في القرن الثامن عشر. وحتى إذا انتقل رأسمال ما من مجال التجارة إلى مجال الأطنان أو المناصب، وإذا استطعنا أن نتتبع مساره فترة طويلة من خلال البناء الاجتماعي، فسنستبين أنه لم يخرج بالضرورة تلقائياً بصفته نهائية خارج الدورة الرأسمالية، فربما رجع إلى التجارة أو العمل المصرفي، إلى المشاركة في الأعمال، وإلى الاستثمار في الأصول المنقولة والثابتة ، أو أعمال الصناعة أو المناجم، أو المغامرات الغريبة أحياناً، أو الزيجات أو المهور التي تقدمها

النساء - للرجال، وكلها «تحرك دورة رأس المال». ولا غرابة في أن نرى، بعد مرور قرن على إفلاس آل باردى Bardi الرهيب، كيف أن بعض الورثة المباشرين كانوا من بين المساهمين في بنك مدينتشي (٩١).

وهناك مشكلة أخرى : هناك على مستوى *مراحل الرأسمالية* الذي يتحرك فوق هنري بيرين، ما هو أقوى أثراً من الأسرة التجارية، هناك الجماعة التي تنتسب إليها وتغذيها وتدعمها، هكذا كانت الحال في الماضي، وهكذا هي الآن أيضاً. فإذا نحن خرجنا عن إطار الأسرة، ولم ننظر إلى أسرة آل فوجار، بل نظرنا إلى كل التجار الكبار في أوجسبورج، الذين كانوا معاصرين لآل فوجار، وإذا لم ننظر إلى ثروة آل تيليسون وآل نيكار، بل نظرنا إلى ثروة البنك البروتستانتي، تبيّن أن هناك فترات معينة تحل فيها مجموعة بعينها محل مجموعة أخرى، ووجدنا أن كل فترة من هذه الفترات أطول بكثير من جيلين أو ثلاثة أجيال، وهي الفترة المقياسية في رأي بيرين، وتبيّن أكثر من هذا أن التبدل والإحلال من شأن الحركات الطويلة المدى.

والتدليل الوحيد الذي أتيج لنا في هذا المجال، وهو على الرغم من أنه الوحيد إلا أنه عظيم القيمة، هو الذي انتهت إليه أبحاث ج. شوسينان نوجاريه التي انصبت على رجال المال في اللانجدوك (٩٢)، وكانوا في وقت واحد أصحاب مشروعات، ومصرفيين، ومطقي مراكب، وتجاراً كباراً، ورجال صناعة، وكانوا فوق هذا وذاك من رجال المالية وموظفيها. كانوا كلهم أو جلهم قد تخرجوا من قطاع التجارة بعد أن مارسوها زمناً طويلاً في حرص وحققوا النجاح المأمول. وكانوا جميعاً ياتلفون في منظومة أعمال محلية مترابطة، وعائلات متصاهرة يمسك بعضها بعضاً في ترابط وثيق. وإذا نحن تتبعناهم في مديرية من مديريات اللانجدوك، وجدنا ثلاثة تشكيلات متتابعة يلي الواحد منها الآخر، تشكيلات مختلفة في تكوينها وفيما بينها من علاقات عمل وعلاقات عائلية. وبين كل تشكيل من هذه التشكيلات والذي يليه قطع وإحلال، أي تجديد في *الأفراد*. التشكيل الأول يمكن تبيّنه في الفترة بين ١٥٢٠ و ١٦٠٠، وهو لا يتجاوز نقطة تحول الحركة الاقتصادية في نهاية القرن السادس عشر؛ والتشكيل الثاني يمتد من عام ١٦٠٠ إلى عام ١٦٧٠ وإلى سنوات التحول من ١٦٦٠ إلى ١٦٨٠، والتشكيل الثالث يمتد من عام ١٦٧٠ إلى عام ١٧٨٩ أي لفترة تزيد على قرن من الزمان. هذه الدراسة تدعم في خطوطها العريضة أفكار هنري بيرين، ولكننا نرى بوضوح أنها تتناول حركات جماعية، لا حياة أفراد؛ ببيل إننا نلاحظ أن الحركات التي تصفها حركات تمتد زمناً طويلاً.

ويمكننا أن نقول إنه لا يمكن أن تكون هناك مراحل اجتماعية بثنقل رأس المال بينها إلا إذا كان المجتمع يقدم أشياء، يمكن الاختيار بينها : الدكان، الوكالة، المنصب، الاطيان - أو



مشهد وديع في فناء بيت ريفي هولندي . لوحة من أعمال بيتر دي هوجه Pieter de Hooghe ترجع إلى عام ١٦٧٥ تقريباً .

غير ذلك. كذلك من الممكن أن يتغللق المجتمع على نفسه ويسد كل الأبواب. ولدينا حالة مذهلة ذات دلالة خاصة في هذا المجال هي حالة التجار والرأسماليين اليهود : فلم يكن أمامهم في الغرب خيار بين المال والأطيان والمناصب. وإنما كان نشاطهم محصوراً في المال. وليس علينا أن نصدق مغمضي العينين أن بنك نورسا Norsa اليهودي^(٩٢) استمر قائماً لمدة ستة قرون، ولكن الدلائل تشير إلى أن بنك نورسا حقق رقماً قياسيًّا في طول البقاء. ويشبه اليهود التجار المصرفيون في الهند الذين فرض عليهم بناء على طبقتهم الاجتماعية ألا يشتغلوا إلا بالمال والمال وحده. ومن هذا القبيل ما نعرفه عن التجار الأغنياء في أوزاكا باليابان، فقد فرضت على صعودهم إلى درجة النبلاء قيود بالغة الشدة. وكانت النتيجة أنهم أكبوا على ممارسة التجارة. ويدلنا كتاب أندريه ريمون André Raymond الأخير^(٩٣) على أن عائلات التجار في القاهرة كانت تستمر مدة أقل من المراحل التي

تحدث عنها هنري بيري : ويبدو أن المجتمع الإسلامي كان يستهلك رأسماليه في سن صغيرة. ولكن هذه الحال لم تكن حال المجتمع الإسلامي وحده، بل كانت هي الحال السائدة بين التجار في المرحلة الأولى بين القرنين السادس عشر والسابع عشر في مدينة لايبتيك الألمانية. فلم يكن الأغنياء في لايبتيك يظلون طول عمرهم أغنياء، وكان خلفاؤهم ينجون بأنفسهم من التجارة بأسرع ما يستطيعون، فيشترون الأتليان ويلونون بها وينعمون بالحياة المطمئنة التي تتيحها لهم. ولكننا نتساءل عما إذا كان المسئول عن ذلك سبب آخر غير المجتمع، ألا وهو الاهتزازات الاقتصادية الفظيعة التي تواكب بداية كل ازدهار اقتصادي.

فرنسا :

چنتری أم نبلاء الروب ؟

يمكننا أن نقول إن تعدد شرائح المجتمع وقطاعاته يأتي في مجموعه نتيجة لطول عمر المجتمع نفسه. وليس من شك في أن المجتمع يتغير، بل إن المجتمع يمكن أن يتحول تحولاً كاملاً في قطاع من قطاعاته، لكن المجتمع يحتفظ عتيداً باختياراته وأبنيت الكبرى، وريتشت بها، وهو يتطور، ولكنه يحتفظ بذاته بحيث يأتي التطور من نوع هويته. ومن هنا، إذا أردنا أن نسعى إلى فهم المجتمع، قلنا بدايةً إن المجتمع ما كان وما يكون وما سيكون، المجتمع يلوح لنا في صورة تراكم تم على المدى الطويل يجمع بين السمات الدائمة والتحويلات المتتابعة. ومثل المجتمع الفرنسي الراقي المتشابك المختلط في القرنين السادس عشر والسابع عشر مثل يمكن أن نذكره دليلاً وبرهاناً. وهذا المثل حالة قائمة بذاتها، تشرح بذاتها مساراً خاصاً، وهو يقوم شاهداً بطريقته على مجتمعات أخرى في أوروبا. وهو يمتاز بميزة خاصة هي أن العديد من الشروح تناولته بالإيضاح ، وعاد جورج هوبرت George Huppert ففسرها من جديد في كتابه الممتاز « The French Gentry أي چنتری فرنسا أو النبلاء الفرنسيون » (٩٥).

يستخدم هوبرت كلمة چنتری gentry في وصف الشريحة العليا من بورجوازية فرنسية أثرت من التجارة، ولكنهم منذ جيل أو جيلين اتخذوا أماكن لهم خارج الدكان أو الوكالة، وتحرروا على أية حال من التجارة وأدراستها، واستندوا في حياة الثراء والسعة على ما تدره عليهم عائدات عقاراتهم، واتجارهم المستمر في المال، أو على ما يحصلون عليه من وراء شراء مناصب ملكية دخلت في تراث العائلات التي أخذت نفسها بالحرص والاقتصاد والمحافظة - - وكلمة چنتری كلمة مثيرة بطبيعة الحال يفزع عند سماعها كل المؤرخين المتخصصين في أحوال فرنسا في تلك القرون. ولكن المناقشات التي أثارها هذه الكلمة سرعان ما تبين أنها مفيدة : فقد تطلبت منذ البداية شيئاً أولياً، وهو تعريف تلك الطبقة أو

الجماعة أو الفئة السائرة ببطء في طريقها نحو درجة النبلاء ونجاحها الاجتماعي التقليدي، وهي طبقة واضحة المعالم، متشابكة الأطراف، تختلف اختلافاً أساسياً عن نبلاء البلاط المحبين للابهة، وعن نبلاء الريف الفقراء المعوزين، طبقة كانت تتطور نحو مفهومها الخاص عن النبلاء، نحو فن للحياة كان خاصاً بها. هذه الطبقة أو هذه الفئة تتطلب في مصطلح المؤرخين كلمة تطلق عليها وتعبر عن سماتها الخاصة وتميزها بسهولة عن غيرها من التشكيلات الاجتماعية التي اتصلت حلقاتها بين عصر فرانسوا الأول وبداية حكم لويس الرابع عشر. وإذا نحن لم نقبل كلمة *چينترزي*، فليس من حقنا أن نستخدم بدلاً منها عبارة *البورجوازية* العالية متصورين أنها أدق وأنسب.

ويشبه حال كلمة *بورجوازية* حال كلمة *بورجوازي*، وهما كلمتان مستعملتان في اللغة الفرنسية منذ القرن الثاني عشر على الأقل، أما *البورجوازي* فكلمة كانت تعني المواطن الحضري ابن المدينة المتميز. ولكن البحث في المناطق والمدن الفرنسية يبين أن كلمة *بورجوازي* لم تنتشر إلا في أواخر القرن السادس عشر أو أواخر القرن السابع عشر؛ ومن المؤكد أن الكلمة لم تلق التعميم إلا في القرن الثامن عشر، ثم كانت الثورة الفرنسية هي التي أكدت استخدامها. أما العبارة التي كنا نجد في المواضع التي كنا نتوقع أن نجد فيها كلمة *بورجوازي* فكانت تلك العبارة المألوفة، *honorable homme* أي الرجل المشرف، الرجل المحترم. والعبارة ذات دلالة يمكن استخدامها على سبيل الاختبار، حيث كانت تدل بوضوح على الدرجة الأولى من الصعود الاجتماعي، على الخطوة الصعبة التي يخطوها الفلاح من «درجة الأرض» أي من طبقة الفلاحين فيرتفع إلى درجة ما كانوا يسمونه المهن الحرة، وكانت هذه المهن الحرة تضم المهن القضائية، وهي مهن المحامين، ووكلاء النيابة، والموثقين. وكثيراً ما كان الصاعدون إلى هذه المناصب يتعلمون متطلبات المهنة لدى زميل أكبر سناً، ولا يلتحقون بجامعة لهذا الغرض، بل كان من بين التحقوا بالجامعة من لم يدرسوا حقيقة بل اختلفوا إلى الجامعة بصورة شكلية أو من قبيل المجاملة. وتدخل زمرة المهن المشرفة: مهن الأطباء والجراحين الحلاقين، ونادراً ما كان الجراحون الحلاقون قد تعلموا في الجامعة وانتسبوا رسمياً إلى أولئك الذين يحتمون بالقديس الشهيد كوزيموس راعي الجراحين الحلاقين، وأنمو من الدرس في الجامعة ما أتاح لهم لبس الروب الجامعي، وكان لبس الروب الجامعي الصفة التي يوصف بها من أتموا الدراسة في المعاهد الأكاديمية^(٩٦). أضف إليهم الصيادلة الذين كانوا في أغلب الأحيان يتناقلون المهنة «في داخل الأسرة نفسها»^(٩٧)، كما كان الآخرون يفعلون. وهناك تجار يتخذون مكانهم بكل حق على مستوى الرجال المشرفين. على الرغم من أنهم لم يكونوا يمارسون مهناً من نوع المهن الحرة، وتعني بهم خاصة كبار التجار *négociants*، وإن لم تكن تقتصر عليهم. في شاتودان

Châteaudun كانوا على الأقل ظاهرياً بين التاجر البورجوازي وبين التاجر المحترف صاحب الدكان (١٨).

ولكن المهنة لم تكن وحدها تصنع التشريف، فقد كان من الضروري أن يمتلك المتميز قدراً ما من الثراء، أن يكون على قدر من السعة، وأن يعيش حياة كريمة، وأن يكون قد اشترى أطميناً حول المدينة، وأن يستوفي شرطاً لا بد منه وهو أن يكون له «بيت ملك». والتعبير الفرنسي كما شرحه قاموس ليريه تعبیر متصل بالتراث المعماري والمقصود به إثبات الشرعية الكاملة.

هذه هي سمات الحفنة القليلة من الرجال المشرفين، كما يعثر عليهم المؤرخ في بقاع فرنسا كلها، حتى في المدن الصغيرة التي قد تلوح لنا قليلة الشأن، وكانت هذه الحفنة الصغيرة تبرز من فوق سواد الحرفيين وأصحاب الدكاكين، والعمال الأجراء والفلاحين في المناطق المحيطة. ومن الممكن أن نعود مع مسار الزمن من الحاضر إلى الماضي معتمدين على محفوظات الوثائق، فنرسم صورة لثروات هؤلاء المتميزين في المرحلة الأولى، وهم يختلفون اختلافاً أساسياً عن الجينتري. ولن نبدأ في رؤية من يمكن أن ينتموا إلى الجينتري إلا عندما تصعد درجة أعلى، ونصل إلى درجة «الرجال النبلاء»، وينبغي أن نوضح هنا أن «الرجل النبيل noble homme» ليس هو من الناحية القانونية «النبيل»، وإنما راجت عبارة الرجل النبيل بين الناس في الواقع الاجتماعي لتعبر عن وضع تؤكد عن الطموح الاجتماعي إلى صعود يرضي الغرور. حتى إذا كان الرجل النبيل يمتلك إقطاعيات، ويعيش حياة النبلاء، أي دون أن يمارس حرفة التجارة، فإنه لا ينتمي إلى «النبلائية الحقيقية» بل إلى «نبلائية شرفية، ناقصة، غير خالصة، كان الناس يسمونها على سبيل الاحتقار نبلائية المدينة، وكانت على الأحرى بورجوازية» (١٩). أما إذا وجدنا في حجة من ججج الوثائق أن «الرجل النبيل» يوصف علاوة على ذلك بأنه écuyer أي خيَال فهناك احتمال أكبر الاحتمال أن يعترف به منتمياً إلى النبلاء.

وهذا الانتماء يعبر عن واقع اجتماعي أكثر مما يعبر عن واقع قانوني، ونقصد بالواقع الاجتماعي ما كان صادراً تلقائياً عن الممارسة الجارية. ونحن نلح على التدقيق في الشروط العادية للانتقال إلى صفوف النبلاء: ونلاحظ اعتباراً من عام ١٥٢٠ بشكل أكثر وضوحاً واتساعاً أن حالات الانتقال هذه تعددت دون مشكلات. ولسنا نعني خطابات منح اللقب، التي كانت نادرة، والتي كان الملك يبيعها، أو شراء المناصب النبلائية، أو ممارسة الشياخة التي كانت تفترض أن أن يكون صاحبها من النبلاء الذين كانوا يسمونهم نبلاء الجرس cloche. وكان عبور خط النبلائية يثبت باستقصاء قضائي، بعد استماع عادي لأقوال الشهود الذين يقررون أن الرجل موضوع الاستقصاء «يعيش حياة نبلائية» - يعني أنه يعيش من

موارده لا من عمل يديه - وأن والديه ووالدي والديه كانوا يعيشون حياة نبلائية أيضاً على مرأى ومسمع من الناس جميعاً. - ولم تكن الانتقالات إلى صفوف النبلاء على هذا النحو تسير بسهولة إلا إذا كانت الثروة المتزايدة للمتميزين تتيح لهم الحياة على أسلوب النبلاء، وتفترض تواطؤ القضاة معهم، وكثيراً ما كان القضاة يرتبطون بهم بصلة القرابة، وتفترض ألا يكون النبلاء الموجودين بالفعل في القرن السادس عشر - كما بيناً من قبل - قد أغلقوا الدائرة أمام الجدد. وليس هناك في فرنسا آنذاك ما يدعم رأي بيتر لاسلي^(١٠٠) الذي يذهب فيه إلى أن الخط الفاصل بين النبلاء وغير النبلاء كان خطأ حاسماً قاسياً كذلك الخط الفاصل بين المؤمنين والكفار، وإنما كانت بين هؤلاء وأولئك مناطق حدودية قابلة للاجتياز من نوع الأرض التي لا صاحب لها، لا من نوع الأرض المملوكة بالنبلاء الشوكية والأعشاب البرية التي لا يستطيع ولوجها أحد .

أما ما يزيد الأمور تعقيداً فهو أن النبلائية الجديدة لم تكن تحدوها دائماً الرغبة في الانصهار داخل صفوف النبلائية التقليدية. وإذا أصاب جورج هوبرت، وهناك ما هو أقوى من الاحتمال أن يكون على صواب، فإن « الرجال النبلاء » من المستوى العالي لم يكونوا في صورة « النبيل البورجوازي » كما رسمها مولير في مسرحيته. وجدير بالذكر أن أول عرض لهذه المسرحية جاء في وقت متأخر هو عام ١٦٧٠، بعد سنوات طوال من ربيع القرن السادس عشر، وكان الغرض الذي سعى إليه مولير هو إرضاء نبلاء البلاط. وليس من شك في أن الأستاذ جوردان في المسرحية لم يكن من اختراع مولير، ولكنه كان يمثل بورجوازية باهتة، استبدت بها رغبة واحدة تدفعها إلى الانتماء إلى النبلائية . كما لو كان هذا الانتماء سيمناها « إكسبر الحياة ». ومن الخطأ أن نعتبر هذه الشخصية في المسرحية الكوميديّة نموذجاً لمن أوشكوا على الانضمام إلى صفوف النبلاء، أو من أصبحوا نبلاء، لتوهم في القرن السادس عشر^(١٠١) . ولسنا نقول إنهم لم يكونوا يتعلقون بأهداف الغرور الاجتماعي، ولكنهم هذا الغرور الاجتماعي لم يكن يدفع بهم إلى السعي إلى الانخراط في صفوف النبلاء المحاربين أرباب السيف ؛ لم يكن لديهم أي افتتان بالأسلحة والصيد والمبارزة ؛ بل كانوا على العكس من ذلك يستهجنون أسلوب حياة هؤلاء النبلاء من أرباب السيف وكانوا يرون أنهم مجردون من الحكمة والثقافة، ولم يكونوا يتحدثون عن هذا الاستهجان شفاهة فحسب، بل كانوا يعبرون عنه كتابة أحياناً.

وكانت البورجوازية كلها، البورجوازية العالية والبورجوازية العادية على السواء، تفكر في هذه الموضوعات نفس الأفكار. ولنستمع إلى أودار كوكو Oudard Coquault^(١٠٢)، وكان بورجوازياً عادياً من أبناء مدينة ريمس، كتب في وقت متأخر نسبياً، في ٢١ أغسطس من عام ١٦٥٠، في يوفياته : « هذه هي حال السادة من صغار النبلاء الذين يدعون أنهم من

جنس رفيع، وهذه هي حياتهم، وهذه هي أوضاعهم : وكثير من النبلاء لا يعيشون على نحو أفضل، ولا يتفنون في شيء، إلا في النهم وفي سلب الفلاحين أقواتهم. وعلى سبيل المقارنة نقول إن البورجوازيين الوجهاء، في المدينة والتجار الأخيار أكثر نبلاً منهم جميعاً : لأنهم أطيب منهم طبعاً، وأحسن منهم حياةً، وأفضل منهم مثلاً، وبيوتهم وعائلاتهم أفضل انتظاماً، وكل واحد منهم يحرص قدر الطاقة على ألا يغضب الناس، وعلى أن يدفع لكل أجير أجره : وهم يسمون بأنفسهم عن ارتكاب الأعمال المشينة : أما غالبية أولئك الذين يمتشقون السيوف من النبلاء، فيسلكون عكس هذا المسلك على خط مستقيم. وإذا عدنا إلى المقارنة قلنا إنهم يظنون أنهم كل شيء، وأن على البورجوازي أن ينظر إليهم نفس النظرة التي ينظر بها إليهم فلاحهم . . . وما من رجل شريف يقيم لهم وزناً. هذه هي حال الدنيا الآن : لا تبحث عن الفضيلة بين النبلاء».

كان كبار البورجوازيين الفرنسيين عندما يدخلون في عداد النبلاء يستمرون في حياتهم التي كانوا يحيونها من قبل، حياة متوازنة، عاقلة، يتنقلون بين دورهم الجميلة في المدينة وقصورهم ومغانيمهم في الريف . ولم يكن لهم من أمر يفخرون به ويسعدون به إلا الثقافة الهومانية، ثقافة الإنسانية : ولم يكن لهم من ملذات إلا مكتباتهم بقضون بين جنباتها خير ما يتاح لهم من فراغ : وكان الإطار الثقافي الذي يحيط بهم ويميزهم خير تمييز هو شغفهم باللاتينية واليونانية والقانون والتاريخ القديم والتاريخ القومي. وهم أصل إنشاء العديد من المدارس المستقلة عن الكنيسة في المدن بل في المراكز. ولم تكن لهم من سمات تجمعهم مع النبلاء الأصليين إلا رفضهم العمل والتجارة، وحبهم للبطالة والجدة، أي لوقت الفراغ الذي كانوا يشغلونه بالقراءة والمناقشة الذكية مع قرنائهم. وكان هذا الأسلوب من الحياة يتطلب أن يكون صاحبه من أرباب السعة، وكثيراً ما كان النبلاء الجدد على جانب من الثراء يتجاوز السعة، وكانت ثرواتهم تأتي من مصادر ثلاثة، أولاً : الأرض التي كانوا يستغلونها استغلالاً منهجياً : ثانياً : الربا الذي كانوا يمارسونه ضد الفلاحين وصغار النبلاء، : ثالثاً : المناصب في مجال القضاء. ومجال المالية وكانت هذه المناصب قد أصبحت قابلة للتنازل والتوارث حتى قبل إدخال ضريبة توريث المناصب في عام ١٦٠٤ والتي عرفت باسم paulette. لم تكن ثرواتهم في أساسها مكتسبة بل مورثة، وكانوا بطبيعة الحال يزيّدونها ويوسعونها، فالمال يجلب المال، والمال يفتح أبواب النجاح في المجتمع، ويعين على ارتقاء مدارجه. ولكن نقطة البداية كانت دائماً هي . فقد خرجت طبقة الجينتري الفرنسية من دنيا التجارة، وكانت تحرص على إخفاء هذه الحقيقة عن الناس، وتحوطها بأستار صفيقة.



كان بيير سيجييه Pierre Séguier (١٥٨٨ - ١٦٧٢) من النبلاء الجدد الذين كونوا لأنفسهم في القرن السادس عشر ثروات متينة من عائد الأقطان، والمناصب والريا (انظر الصفحات الأخيرة من هذا الباب) . وقد بلغ ما بلغه من درجات سياسية رفيعة عندما خدم الملكية دون قيد أو شرط ، فاصبح المستشار حامل ختم الملك منذ عام ١٦٢٥ ، وجلس مجلس القاضي الصارم في قضية فوكيه Fouquet [الذي كان ناظر القمراث، لخصمه الحساد وكانوا له وأوغروا صدر الملك لويس الرابع عشر، فقدم لمحاكمة استمرت ثلاث سنوات، انتهت بإدانته ظلماً] . ولكنه كان فيما عدا هذا محباً للثقافة . وكاننا عندما ننظر إلى اللوحة نتصور أنه اختار أن يصور بكتاب في يده، ومن خلفه مكتبته الرائعة التي وبها دير سان جرمان دويويه. (مجموعة فيرليه Viollet)

ولكن هذه المحاولات لم تكن تخذع الجميع. ويحدثنا بيير دي ليتوال L'Estoile في يومياته التي تناول بها السنوات من ١٥٧٤ - ١٦١١^(١٠٢) حديثاً كثيراً ما ترد في ذلك الزمان ، قال إن نيقولا دي نيففيل، سيد ليفروا (١٥٤٢ - ١٦١٧) وكان سكرتير الدولة، أمسك بمقاليد العمل الحكومي طوال عمره تقريباً، لا يرى إلا وأمامه تلال من الأوراق، والوثائق المدونة على الرق . . . وفي يده الريشة يغمسها في المحبرة *^(١٠٤) وما كان إلا حفيد تاجر أسماك، وكان جده قد اشترى في عام ١٥٠٠ ثلاث إقطاعيات، ثم اشترى بعض المناصب، وورث عن طريق الزواج إقطاعية فيلاروا قرب كوربي. ويذكر جورج هوبيرت العديد من الأمثلة الشبيهة. لم يكن الناس يخذعون بالمظاهر الجديدة. ولكن الشيء الهام هو أن المجتمع في القرن السادس عشر لم يضع عراقيل أمام الصعود الاجتماعي، بل كان يشارك فيه. وليس من الممكن أن نفهم تكون طبقة حقيقية من النبلاء الجدد، لم تندمج أو لم تندمج إلا على نحو سيء في طبقة النبلاء القائمة، واستندت على قدرتها السياسية الخاصة، وعلى شبكة علاقاتها الخاصة بها في داخل الجماعة. وكانت تلك ظاهرة غير طبيعية لن يستمر .

فقد تغيرت الصورة في القرن السابع عشر تماماً. كانت جماعة النبلاء غير الحقيقيين غير جازت حتى ذلك الحين ظروفًا صعبة قاسية : منها حركة الإصلاح الديني، والحروب الدينية، ولكنها لم تنضم لا إلى البروتستانت، ولا إلى الحلف المناهض للبروتستانت، بل ظلت جاليليكانيّة [نسبة إلى الاسم القديم لفرنسا وما ارتبط به من خصوصية للكنيسة الكاثوليكية الفرنسية]، وسياسية تتبع طريق الوسط المعتدل الذي يتلقى السائر فيه ضربات من الجانبين ولكنه يحتفظ بالقدرة على المناورة. حتى إذا أهل هلال القرن السابع عشر في عام ١٦٠٠ حدث تطور شمل كل شيء : المناخ الاجتماعي، الاقتصاد، السياسة، الثقافة. ولم يعد من الممكن أن يصبح الإنسان نبيلًا بناءً على شهادة شهود يدلون بشهادتهم أمام قاض مجامل، وإنما أصبح من الضروري أن يأتي الطالب بشجرة عائلته النبيلة وألقابها الأصلية، وكانت البيانات تخضع لفحص صارم، بل إن النبلاء، الذين حصلوا على صفة النبلاء، يوماً ما أصبحوا يخضعون لفتح الملفات بقصد التثبت والتأكد. وأصبح الحراك الاجتماعي الذي يزود شريحة *الجنترمي* الفرنسية بالرجال أقل طبيعية، وأقل وفرة. هل كان السبب يرجع إلى أن الاقتصاد قلّت حيويته بالقياس إلى القرن السابق ؟ وهذه هي الملكية، بعد أن ثبتت أركانها على يد هنري الرابع وریشيليو ولويس الرابع عشر تلجأ إلى البطش، وتحرص على أن يطيعها العاملون في كنفها، وبدأت بفرض الطاعة على القضاة أنفسهم. ثم دعم الملك نبلاء اختارهم للبلاد وسمح لهم بالحياة فيه، وأتاح لهم فرص الازدهار، واتخذوا مكان الصدارة حول الملك لويس الرابع عشر الذي كني *بالملاك الشمس*، أو *ملك المسرح* كما وصفه واحد من خلصائه^(١٠٥)، وكان المسرح الذي يشير إليه بالرمز

يجمع كل إمكانات السلطة وتسهيلاتهما في دائرة ضيقة يراها الجميع. ووقف نبلاء البلاط ضد نبلاء **الروب** من قضاة ومحامين، ووضعوا في طريقهم العراقييل، وكانت الملكية قد سلكت مع نبلاء **الروب** مسلكاً شبيهاً عندما أعطتهم السلطة وفرضت عليهم القيود في وقت معاً. هكذا كان أشباه النبلاء في موقف غامض على المستوى اسياسي وعلى المستوى الاجتماعي. ولنذكر في هذا المقام أيضاً أن الحركة المناهضة للبروتستانتية التي سميت الحركة المضادة للإصلاح - أو الحركة اليسوعية - كانت في جزء منها تصب جام غضبها على هذه الشريحة من أشباه النبلاء . وعلى أفكارها وعلى مواقفها الفكرية، وكان أشباه النبلاء أساساً في جانب التنوير، وكانوا يأخذون أنفسهم بنوع من العقلانية حتى أوشكوا أن يبتدعوا صورة **علمية** للتاريخ ^(١٠٦). ثم جاء التحول فقلب كل هذا رأساً على عقب، وأصبح أشباه النبلاء هدف كل هجوم، هكذا هاجمهم اليسوعيون في غير هواده . . . كذلك كان دور أشباه النبلاء مختلطاً متداخلاً لا وضوح فيه، عندما تفجرت حركة الجانسينية jansénisme الدينية، والمؤامرات والتحركات العسكرية التي استهدفت سلطات الملكية والتي عرفت باسم **الفروند** la Fronde إبان الوصاية على لويس الرابع عشر. كان البرلمانيون منذ بداية عام ١٦٤٩ وحتى توقيع اتفاقية سلام روي Rueil في ١١ مارس ١٦٤٩، التي تعتبر فصلاً من فصول الفروند هم السادة الذين يسكنون بمقاليذ أمور باريس في أيديهم «ولكنهم لم يجسروا على أن يفعلوا شيئاً بما تحقق لهم من سلطان» ^(١٠٧).

في وسط هذه الصعاب والأزمات المتوالية تحولت طبقة الجنترى شيئاً فشيئاً إلى ما سنسميه **نبلاء الروب**، أو طبقة النبلاء الثانية، وكانت طبقة النبلاء الأولى تنازع الثانية حقها، فلم يكن من سبيل إلى اندماجهما. وأصبحت الملكية تحرص على إبراز الاختلاف بين الطبقتين، وتميز الواحدة على الأخرى، وتفيد من هذا التفريق في التمكين لنفسها في الحكم. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يظهر تعبير **نبلاء الروب** في بداية القرن السابع عشر، لا قبله، وربما كان تاريخ ظهوره هو عام ١٦٠٣ ^(١٠٨) اعتماداً على البحوث الحالية. وإذا كانت هذه البحوث اهتمت بالناحية اللغوية في تتبع التعبير، فليست شهادة اللغة شيئاً هيناً يصح تجاهله. هذا التعبير الجديد يعني فيما يتعلق بقطاع القضاء، أو **الروب**، أن مرحلة انتهت. أصبحت طبقة نبلاء **الروب** أكثر تحديداً، وأقل هدوماً، وأقل رونقاً منها في القرن الماضي، ولكن وزنها ظل ثقيلاً في تأثيره على مصير فرنسا. واتخذت لنفسها، من أجل البقاء، كل الهياكل الهرمية، هياكل : السادة الإقطاعيين، ودنيا المال، وعالم الكنيسة، والهيكل الهرمي للدولة (الإدارة، الرؤساء، المحاكم، المجالس الملكية) ثم الهياكل الهرمية التي سبقت جدواها في المستقبل، وهي الهياكل الهرمية للثقافة.

وهكذا نجد أنفسنا أمام كمّ متداخل متشابك، أثر عليه البطء والتثاقل، ولكنه نجح بفضل الدأب والمثابرة. والرأي عند جورج هوبيرت أن نبلاء الروب منذ أن ظهروا في القرن السادس عشر وحتى قيام الثورة الفرنسية كانوا بمثابة قلب المصير الفرنسي، فهم الذين «خلقوا ثقافة فرنسا، وقاموا على ثرواتها، وأبدعوا الأمة، وبنوا صرح التنوير، بل أبدعوا فرنسا» نفسها. وما أكثر الأسماء اللامعة التي تخطر ببال الإنسان وتدفعه إلى أن يوافق على هذا الرأي، ولكننا، إذ نوافق، نتحفظ تحفظاً هاماً : وهو أن هذه الطبقة الخصبية التي تعبر عن صفحة من صفحات حضارة فرنسا، كانت فرنسا كلها هي التي حملتها على كتفها، وهي التي دفعت ثمن السعة التي أتاحتها لها، وثمر الاستقرار الذي نعمت به، بل ثمن الذكاء الذي عرفت به : ولكن نبلاء الروب شغلوا هذا الرأسمال المادي والثقافي لمصلحتهم : فهل شغلوه أيضاً لصالح فرنسا ؟ هذا موضوع آخر .

ليس هناك بلد من بلاد أوروبا لم يعرف على نحو أو آخر هذه الصور من الانقسام أو الازدواج على قمة هيكله الهرمي، أو لم يعرف الصراعات الخفية والصريحة بين الطبقة التي وصلت بالفعل والطبقة التي تسعى إلى الوصول. ويمتاز كتاب جورج هوبيرت بأنه يبرز الخصوصية الفرنسية، والأصالة التي اتسمت بها طبقة نبلاء الروب في نشأتها وفي أنوارها السياسية. وهو بهذا يشد الانتباه على نحو مفيد نحو السمعة المنفردة التي يتسم بها كل تطور اجتماعي. والتطورات الاجتماعية ترجع في البلاد المختلفة إلى أسباب متشابهة، ولكن الحلول تختلف من بلد إلى بلد آخر.

من المدن إلى الدول :

ترف وأبهة

ليست هناك إذن قواعد عامة يمكن أن نستخلصها فيما يتصل بالحراك الاجتماعي ومواقف المجتمعات حيال الهيبة المعتمدة على المال، والهيبة التي تعتمد على المولد واللقب أو قل الحسب والنسب، أو الهيبة المعتمدة على السلطة. هنا نلاحظ أن المجتمعات تختلف في العمر، وفي الهياكل الهرمية وفي أمر أهم هذا وذاك إلا وهو العقلية.

أما فيما يتصل بأوروبا فإننا يمكننا على أية حال أن نجد تمييزاً واضحاً بين عالمين كبيرين : من ناحية المجتمعات الحضرية ونقصد بها مجتمعات المدن التجارية التي حققت ثراء مبكراً، مثل مدن إيطاليا والأراضي الواطنة وألمانيا، ومن ناحية ثانية المجتمعات في الدول الإقليمية الفسيحة الامتداد والتي خرجت ببطء - أو لم تخرج تماماً - من ماضي العصر الوسيط، بل ظلت تحمل سماته حتى الأمس القريب. ومنذ نحو قرن من الزمان كتب پرودون يقول : « مازال الإقطاع يطبق علينا ويكتم أنفاسنا سواء في مجال الكيان العضوي الاقتصادي، أو مجال الكيان السياسي الحقيقي للدولة، أو مجال القضاء، أو التعليم العام » (١٠٩).

هناك سمات قوية تميز العالمين، تحدث عنها المتحدثون فاقاضوا، وأعادوا وكرروا. ويمكننا أن نأخذ على سبيل المثال المذكرة الفرنسية التالية التي كتبت في عام ١٧٠٢، وسنرى أنه من الممكن تنويعها عشرات التنويعات، قديمة وحديثة، ويظل المعنى واحداً : « في الدول القائمة على النظام الملكي لا يستطيع التجار أن يصعدوا إلى درجات التقدير والاعتبار التي يبلغونها في الدول الأخذة بالنظام الجمهوري حيث جرت العادة على أن يتولى الحكم التجار الكبار »^(١١٠). ولكننا لا نرى أن نطيل الوقوف عند هذه الفكرة الواضحة البديهية التي لا يجد فيها إنسان ما يدهشه، إنما الشيء الذي ينبغي أن ننتبه له هو موقف الصفة، وكيف يتغير بحسب وجودهم في مدينة نشط فيه العمل في التجارة والمال منذ وقت طويل، أو في دولة إقليمية فسيحة، حيث يضع البلاط - كما هي الحال في إنجلترا وفرنسا - المعايير التي يقاس عليها المجتمع كله، يقول قائلهم : « المدينة [باريس] تقلد البلاط كما يقلد القرد »^(١١١). والمدينة التي يحكمها التجار تعيش على نحو آخر يختلف عن المدينة التي يحكمها أمير. وهذا حكيم إسباني هو لويس أورتيث Luis Ortiz ينصح ويعظ، وكان معاصراً للملك فيليب الثاني، يعبر عن هذه الفكرة بوضوح لا مواربة فيه. ولنذكر أن الوقت الذي تكلم فيه كان عام ١٥٥٨، في إسبانيا التي كانت تعاني من القلاقل ! كان الملك فيليب الثاني غائباً عن المملكة، يقيم في الأراضي الواسعة التي تربطه بالإقامة هناك ضرورات الحرب والسياسة الدولية. أما في مدينة بلد الوليد التي بقيت فترة قصيرة عاصمة لإسبانيا، فقد كان الترف والأبهة والفراء والحرير والعطور الغالية هو القاعدة على الرغم من الصعاب التي حاقت بالناس آنذاك وغلاء المعيشة الذي وصل إلى حد المعاناة القاسية. ويذكر شاهدنا الإسباني أن الترف الذي عرفته العاصمة الإسبانية لم يكن له مثيل لا في فلورنسة ولا جنوة ولا الأراضي الواسعة، ولا في مملكة البرتغال المجاورة الحافلة بالنشاط التجاري، فلم يكن في البرتغال على حد قوله من « بلبس الحرير »^(١١٢). وكانت لشبونة مدينة تجارة وتجار، وكانت هي التي تعزف النغمة التي تتردد في البرتغال كلها.

أما في الدول المدن بإيطاليا التي كان التجار قد أمسكوا بقيادتها منذ وقت مبكر - ميلانو في عام ١٢٢٩، فلورنسة في عام ١٢٨٩، البندقية في عام ١٢٩٨ إن لم يكن قبل ذلك - فقد كان المال هو الأسمنت الفعال الخفي الذي يمسك النظام الاجتماعي، أو « الصمغ الشديد » كما كان عمال الطباعة البارييون في القرن الثامن عشر يقولون^(١١٣). لم تكن طبقة التجار الكبار تحتاج لكي تحكم إلى الإغراق في الإبهار وخبز الأكباب، فقد كانت تمسك بمقاييد المال في يدها، وكان هذا يكفي. وليس معنى هذا أنها كانت تجهل الترف، ولكن الترف كان يلون بالاختفاء. كان النبيل في البندقية بلبس رويلاً طويلاً أسود اللون، لم يكن يدل على رتبته العالية، واستمع إلى تشيزاري فيتشيليو Cesare Vecellio في



سيدات متنكرات مقتعات في البندقية. لوحة بريشة بييترو لونجي (1702 - 1708).

تعليقانه على مجموعة الأزياء القديمة والحديثة في مختلف بقاع العالم-habiti antichi et mod-erni di diverse parti del mundo التي ألفها في نهاية القرن السادس عشر، يقول إن هذا الروب أو التوجا toga كان يلبسه أهل المدن والدكاكارة والتجار وغيرهم. ويضيف قوله إن النبلاء الشباب يحبون أن يلبسوا تحت الروب الأسود ملابس حريرية رقيقة الألوان، ولكنهم يحرصون على إخفاء هذه الألوان بكل ما أوتوا من قوة « بدافع من التواضع الذي هو من السمات الخاصة بهذه الجمهورية ». إذن فلم يكن البعد عن التظاهر بالملابس بين كبار التجار في البندقية شيئاً غير مقصود. وشبهه به التخفي وراء الأقنعة الذي لم يكن قاصراً على الكرنفالات والاحتفالات العامة، فقد كانت وسيلة للتخفي والتنكر تهدف إلى النوبان في

الجماهير، وإلى عدم الإعلان عن الاسم، وإلى التمتع بالتعرف دون تمثيل أو تظاهر. وكانت النبيلات في البندقية يستخدمن هذه الوسيلة التنكرية لكي يذهبن إلى المقاهي وإلى الأماكن العامة المحرمة على سيدات من درجتهم. وجولدوني هو الذي قال : « ما أريح القناع ! الناس كلهم تحت القناع سواسية.. وكبار رجال الدولة يستطيعون كل يوم أن يتنكروا ويتقنعوا ليطلعوا بأنفسهم على كل الأمور الكبيرة والصغيرة التي تهم الشعب... بل إن الدوج نفسه ليتقنع ويتنكر، وكثيراً ما يسير في جنبات المدينة على هذا النحو ». كانت الأبهة تقتصر في البندقية على الاحتفالات العامة التي كثيراً ما كانت عظيمة هائلة، أو على الحياة الخاصة كل الخصوصية وراء الجدران. كذلك كان النبلاء في جنوة يلبسون ثياباً تتسم بنوع من الصرامة، وكانت الاحتفالات تقام مستترة في الدور الريفية أو في داخل القصور الحضرية، ولم تكن تقام في الشوارع أو الميادين العامة. وأنا أعرف تماماً أن فلورنسة شهدت مع القرن السابع عشر ترف العربات الفاخرة، وما كان يمكن أن تشهد البندقية أو جنوة شيئاً من هذا القبيل بشوارعها الضيقة، أما فلورنسة فقد انتهت الجمهورية فيها في عام ١٥٢٤ عندما عاد إليها اليساندرو ميديتشي وأسس الغرنوقية التوسكانية في عام ١٥٦٩. وحتى في ذلك العصر ومع هذا التغير، فقد كانت فلورنسة تعيش حياة متقشفة بسيطة، توشك أن تكون بورجوازية في نظر الإسباني الذي حدثنا عن انطباعاتها. وكذلك كان الذي جعل من أمستردام آخر مدينة polis بمعنى البوليس في أوروبا هو أنها تمسكت بأهداب من بينها التواضع المتشدد الذي أخذ به الأغنياء فيها أنفسهم. وكان تواضعاً أشد مما مارسه أهل البندقية حتى « إنهم دهشوا له عن زاروا أمستردام. لم يكن من الممكن أن تميز عضو المجلس الأعلى في أمستردام عندما تراه في الطريق، فلم يكن يفترق في هيئته عن المواطنين الآخرين^(١٨٤).

فإذا خرج الإنسان من أمستردام أو من إحدى المدن الإيطالية ذات الثراء القديم ودخل عاصمة واحدة من الدول الحديثة أو بلاطاً أميرياً، فإنه يجد الجو قد تغير تغيراً مطلقاً. فلم يكن الناس في تلك المدن يحرصون على التواضع أو التقشف أو إخفاء الترف، بل كانت طبقة النبلاء التي تحتل الصفوف الأولى في المجتمع تنهبر بالأبهة الرائعة التي يطالعها بها الأمير. وكانت هي أيضاً تزهو بنفسها وتجد نفسها مضطرة إلى الظهور. كان الظهور الخلاب سبيل صاحبه إلى أن يمكن لنفسه أو يفرض نفسه، فهو يميز نفسه عن بقية البشر، ويعطي انطباعاً له شعائره ومراسمه بأنه من جنس آخر، وهو يقيم بينه وبين الآخرين بعداً ومسافة. وإذا رأينا الأمير رادزيفيل Radziwill في بولنדה في عصر التنوير قادراً وحده على تجييش جيش في عام ١٧٥٠ وتسليحه بالمدفعية، ثم يقوم ذات يوم بتوزيع الأنبذة بلا حساب في مدينته الصغيرة، مدينة نيفيتش Niewicz « ويبدو عليه أنه لا يحفل

بالكميات التي تسيل وتضيع في النهر الصغير «، فقد كانت تلك - كما لاحظ ف. كولا W. Kula وسيلة لإحداث انطباع قوي على المشاهدين، فقد كان التبيذ سلعة باهظة الثمن تستوردها بولنده، لكي «يوشي إلى الناس أن إمكاناته بلا حدود، ولكي ينال خضوعهم لإرادته... كان التبيذ إذن عملية عقلية محسوبة في إطار بنية اجتماعية بعينها «^(١١٥). وملتقي بابهة باذخة من النوع نفسه في نابلي : لنذهب إليها في زمان توماسو كامبانيللا Tommaso Campanella، المفكر الثوري صاحب القلب العاير بالتثوير، ومؤلف كتاب مدينة الشمس Città del sole الذي صدر في عام ١٦٠٢ وفيه تصوره للمدينة الفاضلة، وهنا نجد فابريسيو كارافا Fabrizio Carafa، أمير روتشيللا الذي قيل عنه إنه كان ينفق أمواله على الطريقة النابوليتانية، غروراً وأبهة. ففي الوقت الذي كانت فيه الرعية تموت جوعاً بمعنى الكلمة، كان السادة في نابلي ينفقون أموالهم على « الكلاب والخيول والبهلوانات والأقمشة المذهبة والعاهرات وذلك أسوأ ما في الأمر «^(١١٦). لم يكن هؤلاء الميذرون، الذين ربما بلغ دخل الواحد منهم ١٠٠٠٠٠ جنيه إيكو في حين أن الواحد من رعاياهم لم يكن يحتكم على ثلاثة جنيهات، يبدرون بدافع المتعة فحسب، بل من أجل الإبهار : كانوا يلعبون دورهم، يصنعون ما كان كل واحد ينتظره منهم، وكان الشعب مستعداً للإعجاب بما يفعلونه، وكان في الوقت نفسه يحسدهم، ثم يكرههم. كانت مشاهد الإبهار بالتبيذ تستهدف السيطرة كما قلنا. كانت ضرورة. وكان على هؤلاء النبلاء النابوليتانيين أن يختلفوا. إلى بلاط الوالي الإسباني، وكسب وده، حتى إذا خسروا الجلد والسقط، وعادوا إلى أراضيهم خالي الوفاض. واكتسبوا الكلف بالحياة في العاصمة العظيمة، التي كانت واحدة من العواصم الأوروبية العظمى، وكانت بالضرورة تتطلب الإنفاق عن سعة. في عام ١٥٤٧ أقام آل بيزينيانو Bisignano في نابلي قصرهم المنيف، قصر كيايا Chiaia، وتركوا بيوتهم الأولى في كالابريا، وعاشوا في القصر حياة السادة النبلاء، فأحاطوا أنفسهم ببلاط صغير سارع إليه - على حساب صاحب القصر - الندماء والفنانين والأدباء^(١١٧).

كانت هذه الأبهة تعطي تكلفتها، أي أنها كانت محسوبة بالعقل، ولكنها تحولت إلى الزهو والهوس، بل إلى ما يشبه المرض العصابي، وهذا هو فينيلون Fénelon يؤكد أن الكاردينال ريشيليو Richelieu « لم يترك في السربون باباً أو شباكاً أو لوح زجاج إلا ووضع عليه بيارقه «^(١١٨). ولنذكر أن القرية الصغيرة التي حملت اسمه، قرية ريشيليو، والتي كان فيها « بيت أبيه، والتي كانت قائمة إلى الآن بين تور Tours ولودان Loudun « تحولت بأمر من الكاردينال ريشيليو إلى مدينة ظلت شبه خاوية على عروشها^(١١٩). والشئ بالشئ، يذكر. فكانما فعل ريشيليو تماماً ما فعله فيسبازيانو جونتساجا Vespasiano Gonzaga، الذي توفي في عام ١٥٩٦، وكان من أسرة أدواق مانتوا Mantua، فقد سعى إلى أن يصبح أميراً

مستقلًا، ولم يجد شيئاً يفعله أفضل من أن يبني مدينة سابيونيتا Sabbioneta^(١٢٠) الصغيرة الرائعة، فيها قصر مترف، ومتحف للأثار، وكازينو، ومسرح - وكان المسرح شيئاً نادراً في القرن السادس عشر -، وكنيسة خطملت لكي تتسع خاصة لعروض كورالية وموسيقية، وتحصينات حديثة.. كانت باختصار تضم مقومات العاصمة الحقيقية، ولكنها في مكانها القريب من نهر الپو لم تلعب دوراً اقتصادياً أو إدارياً، ولم تلعب إلا دوراً عسكرياً ضئيلاً : فقد كان بها من قبل قصر حصين، وعاش فيسبازيانو جونتساجا في سابيونيتا عيشة الأمير الحقيقي، وكان له بلاطه الصغير، فلما مات هُجرت المدينة وخيم عليها النسيان. والناظر إليها اليوم يراها في وسط الريف أقرب ما تكون إلى ديكورات المسرح.

ومجمل القول إنه كانت هناك طريقتان للحياة والمظهر : إما التظاهر وإما التخفي. وانظر إلى المجالات التي كان فيها المجتمع القائم على المال يتعثر في اتخاذ مكانه. ترى الترف الحريص على التظاهر يفرض نفسه على الطبقة الحاكمة التي كانت تعتمد على سياسة الإبهار بالمظاهر لأنها لم تكن قادرة على الاعتماد على المال في صمته. ومن الطبيعي أن نرى أن الإبهار المظهري يمكن أن يكون في كل مكان، فهو لا يغيب أبداً غياباً تاماً في تلك المجالات التي يتاح للناس فيها الوقت والرغبة في أن يرى الناس بعضهم بعضاً، ويقيم بعضهم بعضاً، ويقارنوا، ويحددوا مواقع الناس بناء على سمة تفصيلية أو طريقة لاتخاذ الثياب والأزياء، أو الطعام، أو المظهر أو للكلام. بل إن مدن التجارة والتجار لم تكن تغفل في وجه الإبهار المظهري أبوابها بالضفة والمفتاح، ولكنها إذا فتحت أبوابها أكثر مما ينبغي كانت تلك علامة تدل على اختلال النظام، وعلى الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي. ولقد كانت البندقية بعد عام ١٥٥٠ غنية غنى مفرطاً يحل بينها وبين أن تقيم وضعها على حقيقته وكان قد بدأ يتأرجح، وهكذا ظلت تتحرى الترف، وتزيد نصيبها منه في إلحاح يوماً بعد يوم، وتنوع فيه، وتبسطه أمام العيون بسطاً لم تكلفه في الماضي. وقالت قوانين النقشف، وهي دائماً قوانين تدلنا على الإنفاق البازخ، وعلى أنها لم تكن تستطيع التصدي له، ولنذكر : حفلات الزفاف الخلافة، وحفلات التعميد الرائعة، واللكيء التي قيل عنها إنها لم تكن أصيلة والتي كانت النساء تزينن أو قل تتغطى بها، واعتياد النساء أن يلبسن من فوق ثيابهن أنواعاً من ثياب الرجال صنعت من الحرير. ومن هنا نفهم ما كان أهل الحل والعقد يوجهونه من تهديد ووعيد إلى « الخياطين والمطرزين والمصممين » الذين اتهموا بأنهم يعملون على الإبقاء على هذا المنكر. « ولقد كان حفل الزفاف في الأسر الغنية بلا شك كالعيد، يحتفل به الكافة.... والمذكرات التي كتبت في ذلك العصر لا تتحدث إلا عن الحفلات وألعاب البرجاس وحفلات الرقص، والزينة التي كانت تتخذ عند الاحتفال بالزواج..... مما يدل على أن مجلس السينيوريا لم يمنع هذا البذخ. كذلك ينبغي أن ننبيه إلى الانتقال في هذا المجال من الأبوة على المستوى الشخصي إلى الأبوة على المستوى العام وهي علامة لها دلالتها^(١٢١).



الأمراء ينعمون بالترف والمتعة في إنجلترا في القرن السادس عشر في بلاط الوينسانس : وتظهر الملكة إليزابيث تراقس خليلها روبرت ديودلي، دوق ليسستر.
(متحف الفن القومي الإنجليزي، الناشنال بورتريت جاليري)

أما إنجلترا فلا ينبغي أن نتعجل ونقول إن الأمور سارت هناك على العكس، بل كانت أكثر تعقيداً. في القرن السابع عشر كان الترف يغطي كل شيء : في البلاط الملكي وفي أوساط النبلاء. ونقرأ عن هنري بيركلي Henry Berkeley، لورد جلوسيسترشير Gloucestershire، عندما ذهب في زيارة قصيرة إلى لندن صاحبه ١٥٠ من الخدم «^(١٢٢)». وإذا نظرنا إلى القرن الثامن عشر وبخاصة إلى فترة حكم الملك جورج الثالث الطويلة من عام ١٧٦٠ إلى عام ١٨٢٠، لا شك في أننا نجد الأغنياء وأرباب السلطة يفضلون ترف الرفاهية على بذخ

المظاهر. وهذا هو سيمون فورونتسوف Simon Vorontsov ، سفير الإمبراطورة الروسية كاترين الثانية ^(١٧٣)، الذي كان معتاداً على قواعد السلوك والبراسم المعقدة في بلاط سان بطرسبرج، يتمتع في لندن بحرية « ذلك العالم الذي يعيش فيه الإنسان على هواه وحيث لا توجد مراسم سلوك معينة في التعامل بين الناس ». ولكن هذه العبارة لا تصف لنا بوضوح نظام المجتمع الإنجليزي، فقد كان في الحقيقة مجتمعاً معقداً، ومتنوعاً، وما على الإنسان إلا أن ينعم النظر إليه حتى يتبين أوجه التنوع والتعقيد فيه. ولقد كانت طبقة النبلاء، أو على الأحرى الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية التي وصلت إلى قمة الهيكل الهرمي الاجتماعي منذ الإصلاح الديني على وجه التقريب، كانت طبقة جديدة المولد، ولكنها اتخذت لنفسها - لأسباب عديدة، منها أسباب من قبيل المصلحة الخاصة - طابع أرستقراطية أصحاب الإقطاعيات الريفية. فالأسرة الإنجليزية الكبيرة لا يمكن أن تتكون إلا انطلاقاً من إقطاعية مترامية الأطراف، وفي قلب هذه الإقطاعية : فإذا حققت النجاح تمثل هذا النجاح في صورة قصر من نوع قصور الأمراء. ومن هنا كانت هذه الأرستقراطية، كما قيل من قبل، أرستقراطية «بلوتوقراطية» [يحكمها المال] وإقطاعية « في وقت واحد : وكانت بدافع من إقطاعيتها تضفي على نفسها مهابة مفتعلة توشك أن تكون مسرحية. في عام ١٧٦٦ جاء إلى أبينجدون سادة جدد استقروا فيها « وأقاموا وليمة لعدة مئات من النبلاء الجنتلمن gentlemen، والمترمين وأهل الجوار. ودقت الأجراس فبشت أعلى صليلها. « وسار موكب من الخيالة يسبقه الزماريون، فلم أسدل الليل أستاره أضامات الزينات... » ^(١٧٤). ليس في هذا الصخب شيء من البورجوازية - كان هذا الصخب عن يقين ضرورياً، من الناحية الاجتماعية، على الأقل لتدعيم السلطة المحلية الأساسية للأرستقراطية. ولكن هذا الكلف بالاحتفالات لا يعني الدعة وغياب السعي إلى الأعمال وممارستها. فمنذ عصر الملكة إليزابيث كانت طبقة النبلاء، العالية، طبقة الپيرس peers، هي التي أقبلت على استثمار أموالها في التجارة الخارجية البعيدة ^(١٧٥).

فإذا انتقلنا إلى هولندا وجدنا الأحوال قد سلكت مساراً مختلفاً، كان المحافظون القائمون على المدن، وربما يقابلون من يسميهم الفرنسيون « نبلاء الجرس »، هم الذين تربعوا على قمة الهيكل الهرمي، وكانوا يشكلون أرستقراطية بورجوازية.

وما كانت الأحوال في فرنسا إلا معقدة متشابكة كمثيلاتها في إنجلترا : فقد تطورت العاصمة - التي سيطر عليها البلاط الملكي - وتطورت المدن الكبيرة المشغولة بالتجارة والتي كانت على وعي بقوتها المتعاضمة وبأصالتها تطورت مختلفة. فلم يكن كبار التجار في تولوز أو في ليون أو بوردو يظهرون كلفاً بالترف إلا في حدود ضيقة. بل كانوا يجعلون الترف خالصاً لبيوتهم الحضرية الجميلة من الداخل، أو يفضلون للترف «مقارهم الريفية، التي

ابتنوا فيها البيوت البديعة، وكانت هذه المقار الريفية الغناء تحيط بالمدن، ولا تبعد عنها إلا بما لا يجاوز سفر يوم على متن الحصان»^(١٢٦). فإذا بمننا شطر باريس وجدنا رجال المال من أصحاب الثراء الهائل في القرن السابع عشر يحبون أن يقلدوا الترف الذي أحاط بهم، وأن يبالغوا فيه، وأن يستقوا أسلوب الحياة المترفة من أعلى شرائح النبلاء.

ثورات

وصراعات طبقية

أما سواد البشر في المجتمع على مستوياته الأدنى فكانت تحتويه شبكة النظام القائم، فإذا هو تحرك وتقلب أكثر مما ينبغي ضاقت عيون الشبكة، واشتدت حيلتها واشتد إحكامها، أو ابتكر المبتكرون وسائل أخرى لإحكام القبضة عليه في الشبكة نفسها، وكانت مهمة الدولة تتلخص في الحفاظ على التفاوت الذي كان في رأبها عماد النظام الاجتماعي. وكانت الثقافة - ومن يمثلونها - تقوم في أكثر الأحوال بالدعوة إلى الخضوع، والتهاون، والحكمة، والالتزام بإعطاء ما لقيصر لقيصر. وأفضل ما يتاح للسواد هو أن يتطور في هدوء تطورا عضوياً ذاتياً، في داخل كيان المجتمع، في الحدود التي لا تمس التوازن العام. ولم يكن محراماً على السواد أن يصعد الواحد منهم من درجة منخفضة إلى درجة منخفضة أخرى أفضل منها؛ بمعنى أن الحراك الاجتماعي كان موجوداً على المستويات المنخفضة، كما كان موجوداً على المستويات العالية؛ وكان الانتقال من درجة إلى درجة في المجال المنخفض يشمل صعود الفلاح إلى درجة البقال القروي، أو صعود البقال القروي إلى درجة السيد الصغير صاحب الأملاك القليلة في القرية، وهو قد يحصل على بعض الحقوق، كأن يصبح ملتزماً باستأجر مزرعة على الطريقة الإنجليزية، وبهذا يصبح نواة للبورجوازية^(١٢٧)، أو يستطيع أن يترقى إلى درجة بورجوازية الموظفين الصغيرة، أو درجة البورجوازية الصغيرة التي تعيش على إيراد سندات أو عقارات. في البندقية^(١٢٨) كانوا يعتبرون الإنسان من سواد الشعب على أدنى درجة في الهيكل الهرمي إذا لم يكن اسمه مسجلاً في سجل جمعية كانوا يسمونها اسكولا Scuola. «ولكن مثل هذا الرجل كان يحل له، أو لأولاده، أن ينضم إلى اتحاد حرفي كانوا يسمونه آر تي Arte، وأن يصعد على هذا النحو درجة في الهيكل الهرمي.

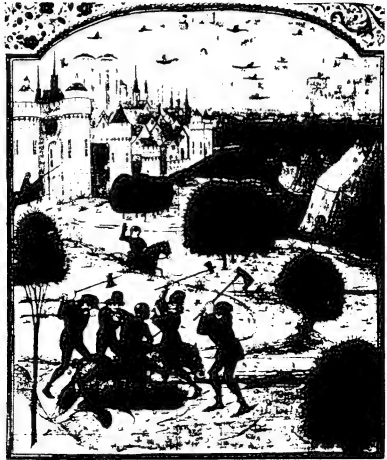
كل هذه المعارك الدرامية التي تدور حول الدرجة أو المرحلة، وكل هذه الصراعات حول «أريد أن أكون نفسي el ser quien soy» كما قال شخص في رواية من الروايات البيكارية، روايات الشطار صدرت في عام ١٦٢٤^(١٢٩)، كل هذه وتلك علامات تشير إلى وعي طبقي. وهناك ألوان التمرد على النظام القائم^(١٣٠) تشهد على وجوده، وهي

كثيرة كثيرة. وهذا هو إيف ماري بيرسيه Yves-Marie Bercé يعد ٥٠٠ تمرد أو شبه تمرد فلاحى في منطقة أكييتانيا في الفترة من ١٥٩٠ إلى ١٧١٥، وهناك عن الفترة من ١٣٠١ إلى ١٥٥٠ إحصاء شمل نحو مائة من المدن الألمانية يبين حدوث مائتين من المصادمات، كان أغلبها مصادمات دموية. وفي مدينة ليون شهدت الفترة من ١١٧٣ إلى ١٥٣٠، أي ٣٥٧ سنة، اضطرابات بلغت ١٢٦، أي بمعدل مصادمة كل ثلاث سنوات تقريباً. ومن الممكن أن نسمى هذه المصادمات، تمردات، اضطرابات، هوجات، صراعات طبقية، حوادث، أحداث - ولكن المهم أن بعضها كان من العنف بحيث لا تطابقه إلا كلمة ثورة. وعلى مستوى أوروبا، على مدى الخمسة قرون التي نتناولها في كتابنا هذا، حدثت عشرات الآلاف من هذه الأحداث، لم توصف كلها الوصف المناسب لها، ولم نستخرج من الأرشفات كل البيانات الخاصة بها. ولا نتيج لنا البحوث التي أجريت حتى الآن إلا بعض الاستنتاجات المحدودة، نصيبها من اليقين والدقة كبير فيما يتعلق بالمصادمات الفلاحية، أما إمكانية الخطأ فكبيرة فيما يتعلق بحصر الاضطرابات العمالية التي كان تحدث أساساً في المدن.

شهد مجال البحث في الاضطرابات التي كان الفلاحون يقومون بها إنجازاً هائلاً فيما يتصل بفرنسا، يتمثل في كتاب رائع ثوري نشره بوريس بورشنيف Boris Porchnev (١٣١) ولكن من البديهي أن فرنسا ليست وحدها في هذا المجال، ولكن إنجاز المؤرخين جعل منها حالة نموذجية في الوقت الراهن. وليس هناك مجال للخطأ في استقراء الوقائع المعروفة في مجموعها: كان عالم الفلاحين لا يكف عن مناهضة كل ما يثقل كاهله: الدولة، السيد الإقطاعي، الظروف الخارجية، الموجات الاقتصادية السيئة، القوات العسكرية المسلحة، وكان يهبط في وجه كل ما يهدده، وأعلى الأقل كل ما يمس المجتمعات القروية، التي تعتبر في رأيه ضمان حريته. وكانت هذه الأمور كلها في تصور الفلاحين شيئاً واحداً. في عام ١٥٣٠ أو نحوه أرسل واحد من السادة خنازيره إلى الغابات التابعة للقرية، فهبط قرية صغيرة في بوقية نوليزه النابوليتانية منتصرة لحقوقها في الرعي وحدها في هذه الغابات ورافضة افتتاح السيد عليها، وصاح الجمع: «لحييا للشعب! وليمت السيد!» (١٣٢). وهذه هي الأحداث تتوالى على هذا النحو شاهدة على العقليات التقليدية، وعلى الظروف الخاصة لحياة الفلاحين التي استمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر. وإذا أردنا أن نبحث، كما قال إنجومار بوج، عن شاهد على ما يمكن أن نعتبره استمرار الظاهرة «مدة طويلة»، فإننا نرى أن تكرار هذه التمردات، وتواترها، وتتابعها على وتيرة واحدة ظاهرة يقدم تاريخ الفلاحين أمثلة عديدة معقارة عليها. (١٣٣).

ونحن عندما نقرأ تاريخ الفلاحين الطويل طويلاً مسرفاً قراءة أولى نكتسب انطباعاً بأن الغليان الذي جاش في صفوف الفلاحين في غير هواده لم يتمكن من النجاح. كانت ثورة الفلاحين أشبه شيءً بالبصق إلى أعلى^(١٣٤) : نذكر ثورة الفلاحين في جزيرة ليل دي فرانس Ile-de-France [منطقة باريس وما حولها تقريباً] في عام ١٢٥٨ ؛ وتمرد العمال الإنجليز في عام ١٢٨١ ؛ وحرب الفلاحين الباورنكريج Bauernkrieg في ألمانيا في عام ١٥٢٥ ؛ وتمرد الفلاحين في قرى جيين Guyenne [إقليم فرنسي قديم حول بوردو] على ضريبة الملح في عام ١٥٤٨ ؛ وهوجة بولوتنيكوف العارمة في روسيا في مطلع القرن السابع عشر ؛ وتمرد دوسا Dosza بالجر في عام ١٦١٤ ؛ وحرب الفلاحين الهائلة التي رجت أركان مملكة نابلي في عام ١٦٤٧ - كل هذه الانتفاضات العارمة فشلت وكان الفشل فيها هو القاعدة. وشبيه بها الانتفاضات التي هب فيها عمال المناجم، وكانت متتابعة كحلقات السلسلة. ومجمل القول إن النظام القائم لم يكن يقبل الاضطراب الذي يقوم به الفلاحون، فقد كان هذا الاضطراب، عندما ينظر إليه في إطار السعة الهائلة لعالم الفلاحين وما يتصل به، يمكن أن يهدم بناء المجتمع والاقتصاد كله. وكانما قام ضد الفلاح تحالف يوشك أن يكون دائماً من الدولة والنبلاء والملاك البورجوازيين، بل الكنيسة، والمدن بطبيعة الحال. ولكن النار لم تكن تنطفئ، عند قمع التمرد، بل كانت تظل متقدة تحت الرماد.

ولكن الفشل الذي كانت تمنى به انتفاضات الفلاحين لم يكن فشلاً كاملاً كما كانوا يبدو للوهلة الأولى. صحيح أن الفلاح كان يُردُّ إلى الطاعة بوسائل العنف، ولكن ألوأناً من التقدم كانت تتحقق له في أعقاب كل انتفاضة أو تمرد. فالفلاحون الفرنسيون الذين عرفوا إبان ثورتهم في عام ١٢٥٨ باسم الجاكيري أو الجاكات، جمع : جاك Les Jacques، حققوا للفلاحين حول باريس حريتهم. ويبدو أن ما حدث في هذه المنطقة الهامة، عندما جلت من السكان، ثم عندما امتلأت بالسكان من جديد، قد لا يكفي لتفسير ممارسة الحرية التي حصل عليها الفلاحون بعد انتفاضتهم، ثم تشبثوا بها وحافظوا عليها، ولكنها تعطي بعض ملامح الصورة. ولندقق النظر في حرب الفلاحين الألمانية عام ١٥٢٥، الباورنكريج، لنجد أنها لم تنته إلى هزيمة كاملة. فالفلاح الذي قام بالثورة وشارك في هذه الحرب في المنطقة الواقعة بين نهري الإلبه والراين لم يصبح مثل الفلاح في المنطقة الممتدة وراء نهر الإلبه الذي ظل عبداً للأرض ؛ بل عرف كيف يصون حرياته وحقوقه القديمة. وماذا عن انتفاضة الفلاحين في منطقة جيين الفرنسية في عام ١٥٤٨^(١٣٥) ؟ حقيقة أن التمرد سُحِّق، ولكن ضريبة الملح ألغيت، وكانت ضريبة الملح وسيلة توصلت بها الملكية إلى قهر الاقتصاد القروي، وفتحته عنوة على الخارج. والحديث عن الهزيمة والنصر يمكن أن يشمل ثورة ١٧٨٩، قرب قاتل إن الثورة الواسعة التي عمت الأرياف الفرنسية في خريف وشتاء عام ١٧٨٩ قد فشلت



Chroniques : Jean de Wavrin دي لافران Jean de Wavrin عن كتاب :
d'Angleterre, XVe siècle

من ناحية بعينها، فقد ألفت الثورة الإقطاع، وأصبح السؤال المطروح هو - من الذي يأخذ الإقطاعيات التي أصبحت من الممتلكات القومية ؟ وأياً كان الأمر فلا جدال في أن إلغاء الحقوق الإقطاعية يمثل تقدماً هائلاً

أما فيما يتعلق بانتفاضات العمال فإن معلوماتنا عنها رديئة نظراً لأن البيانات متفرقة مبعثرة، نتيجة لأن العمالة لم تكن تجد ظروف عمل مستمرة مستقرة، ولأن الأنشطة

الصناعية كانت في تدهور مستمر. كان عالم العمال يتأرجح بين التجمع وبين التبعثر، وربما دفع به إلى مجالات للعمل غير مجالاته، بل ربما إلى أعمال أخرى، وكانت كل هذه الأمور تحرم الانتفاضة العمالية من استمرارية التضامن التي هي أساس النجاح. فعندما بدأ تطوير إنتاج المنسوجات من أنواع الكستور الفوستانيو في ليون، اقتداء بنماذج الأتوال المستخدمة في ميلانو وبيمونتو، خطا خطوات سريعة جداً، وتم تشغيل ما يصل إلى ألفين من المعلمين والعمال. ثم تدهورت الأوضاع تدريجياً، حتى انهارت في وقت كان الغلاء فيه قد اشتد. « كان العمال المشتغلون بهذا الفن لا يكسبون إلا الكفاف، فلما اشتد الغلاء لم يعودوا يستطيعون الحياة في المدينة؛ وذهب عدد منهم إلى قوريه وبوجليه ليعملوا هناك »، ولكن شغلهم في هذه الظروف السيئة لم يكن ينتج منسوجات تحقق شهرة ما^(١٣٧). وانتقلت صناعة منسوجات الكستور الفوستانيو إلى أماكن أخرى جديدة، مارسيليا وفلاندريا. ويذكر التقرير الذي كتب في عام ١٦٩٨ والذي نقلنا عليه: « ولقد أدى انهيار هذه الصناعة إلى خسارة كبيرة عانت منها ليون، التي تحول فيها عدد من العمال إلى شحاذين لا يلبون على شيء ويعيشون عالة على الناس ». ولو كانت هناك حركة ما - وهو ما نجهل - تطالب بحقوق عمال نسيج الكستور الفوستانيو في ليون البالغ عددهم ٢٠٠٠ عامل، لانتهت من تلقاء نفسها بلا نتيجة.

وكان هناك وجه آخر من أوجه الضعف يتمثل في سوء تركيز النشاط العمالي، فقد كانت العمالة في أكثر الأحوال عندما تتجمع تكون وحدات صغيرة، حتى في داخل المدن الصناعية، فقد كان العامل - الذي لم يصل إلى درجة معلم - يحب الترحال، فإذا هو يمتطي صهوة حصانه ويتنقل في جنبات الريف والمدينة، تارة يعمل في الفلاحة، وتارة يعمل بالأجر. وكان العالم العمالي في المدن منقسماً على نفسه في كل مكان، وكانت الاتحادات العتيقة تمسك هي الأخرى بخناقه ومعها الامتيازات الضيقة المسكينة التي كان المعلمون قد حصلوا عليها. وبدأت بشارت العمل الحر تظهر في كل مكان، ولكنها لم تكن متماسكة متآلفة في هيكل متسق، بل كان هناك على القمة معلمون لهم امتيازات نسبية، وحرفيون يشغلون آخرين لقاء أجر - كانوا هم يعملون عند رئيس ويشغلون لديهم العمال والخدم، قل عددهم أو أكثر، وهكذا كانوا مقاولين من الباطن أو مقاولين من الدرجة الثانية؛ ومن تحت هؤلاء نجد معلمين في وضع مشابه ولكنهم لا يستطيعون الاعتماد إلا على عمالة من دائرة الأسرة، عمالة عائلية؛ ومن تحت هؤلاء عالم عريض من سواد العمال الأجراء، ومن بينهم عمال اليومية الذين لم يتعلموا شيئاً خاصاً، من قبيل الشيلالين والعتالين والشغالين والأرزاقية، ومنهم السعداء الذين يشتغلون باليومية، ومنهم الأقل حظاً الذين يشتغلون بالمقطوعة.

في هذه الأوضاع من الطبيعي أن يكون تاريخ المطالبة بالحقوق والحركات العمالية تاريخاً مكوناً من سلسلة من الحلقات الصغيرة القصيرة التي لا تترايط ولا تتابع إلا على نحو واه. إنه تاريخ يتكون من نقط متفرقة. فإذا خالصنا من ذلك إلى ما خلص إليه الكثيرون، وهو إنه لم تكن هناك عقلية طبقية على الإطلاق، فالأرجح أننا نكون بذلك مخطئين لأننا نحكم استناداً إلى وقائع متفرقة هي التي نعرفها عن كذب. والحقيقة أن العالم العمالي في مجموعه كان مزنوقاً بين الأجر الضئيل وبين خوف من البطالة تتهدده ولا يعرف لها دواء. وما كان ليعرف السبيل إلى الخلاص إلا بالالتجاء إلى العنف، ولكن العامل كان فيما مضى أعزل مثل العامل اليوم إذا حلت فترة من البطالة الحادة. ربما كان هناك عنف، غضب، حقن، كراهية.. ولكن كان هناك نجاح أو نصف نجاح يتحقق، من أمثله نجاح عمال الورق في فرنسا عشية قيام الثورة الفرنسية (١٣٧)، ولكنه كان يتطلب شيئاً خاصاً وهو أن تسبقه عشرات المحاولات، مائة محاولة فاشلة تتوالى إلى أن يتحقق نجاح.

بضعة

أمثلة

يرجع تاريخ أول مكبس اتخذ للطباعة في ليون (١٣٨) إلى عام ١٤٧٣. في عام ١٥٣٩، عشية الإضراب الكبير الأول، وأقول الإضراب ولا أقول الغليان، كان عدد المكابس الشغالة نحو مائة، وهذا يعني أن عدد العاملين من صبية، وعمال فنيين - عمال جمع، عمال طبع، عمال تصحيح - ومعلمين نحو ألف كان أغلبهم قد قدموا إلى ليون من مناطق فرنسية أخرى، أو من خارج فرنسا من ألمانيا وإيطاليا والكانتونات السويسرية، أي أنهم كانوا من الأجانب في مدينة ليون. وكانت غالبية المطابع ورشاً صغيرة، كان المعلم يمتلك عادة مكبسين، وربما اتسع رزق المعلم فزادت المكابس التي يستخدمها في الطبع حتى تصل ستة. وكان شراء هذه المكابس وما إليها من أنوات يكلف الكثير؛ ثم لا بد من أن يتوفر للمعلم رأس المال الجاري الذي يسد منه الأجور، ويشترى الورق والحروف. وكثيراً ما لم يكن المعلم هو الممثل الحقيقي لرأس المال، وهذا شيء لا يدركه العمال، بل يكون المعلم بدوره في قبضة التجار، والناشرين، وربما كان هؤلاء شخصيات كبيرة، أعضاء في مجلس المدينة أو حكومتها، وكان يسمى آنذاك Consulat حرفياً: قنصلية. ومن نافذة القول أن نذكر أن السلطات كانت تقف إلى جانب الناشرين، لا إلى جانب المعلمين، وكانت، أرادت أو لم ترد، تماليه الناشرين لما لهم من نفوذ ولأنها تعتمد عليهم. ولم يكن أمام معلمي الطباعة من سبيل إلى الحياة وزيادة الربح إلا خفض الأجور وزيادة وقت العمل، وكانوا يحتاجون في تنفيذ هذه السياسة إلى شيء ثمين لا محيص عنه، هو مساندة السلطات.

وكانت وسائل تنفيذ هذه السياسة مختلفة، منها ممثلاً تغيير نظام الدفع؛ كان النظام الأول يقوم على إطعام العاملين، ورأى المعلم أن أسعار الأطلعة لا تكف عن الارتفاع، فأبعد هؤلاء النهومين عن مائدته، وأعطاهم المال نقداً وتركهم يذهبون إلى المطاعم ليأكلوا فيها. فلما أبعدهم المعلم عن مائدته اغتاظوا أشد الغيظ وأعنفه. ومن طرق التحايل التي لجأ إليها المعلمون استخدام الصبية الذين لم يكونوا يحصلون على أجور، وتكليفهم بالعمل على المكبس وهو ما كان محظوراً من الناحية المبدئية. أو كان المعلم يلجأ إلى طريقة مباشرة مكشوفة: فينوع الأجور الثابتة هابطاً بالحدود الدنيا إلى أقل مستويات ممكنة: ٨ سولات لعامل الجمع، وسولان ونصف إلى أربعة سولات للعامل غير الفني. وكان المعلم يطلب من العاملين يوميات شغل لا تنتهي، تبدأ من الساعة الثانية صباحاً، وتنتهي الساعة العاشرة مساءً، مع الإدعاء بأنها تتخللها فترة أربع ساعات لتناول الطعام (من الذي يصدق ؟)، وإلزام كل عامل بطبيع ٣٠٠٠ فرغ في اليوم ! ومن السهل أن نفهم أن العمال الشباب احتجوا، وطلبوا بشروط عمل أفضل، وأنكروا على المعلم المكاسب الفاحشة التي يكسبها. وهكذا لجأوا إلى استخدام سلاح الإضراب. وكان الإضراب يعني استنكار *الفش tric* (١٣٠)، كان العمال يصيحون هاتفين بهذه الكلمة السحرية، ويخرجون من الورشة عندما يتبينون أن المعلم أمر الصبي بالعمل على المكبس فأطاع. وقس على هذا. ولم يكن الإضراب يقف عند هذا الحد، بل كان المضربون يضربون *الصفر* jaunes الذين كانوا يسمونهم *فورفان* fourfants عن الإيطالية *فورفانتي* furfante أي أثيم مجرم ! وكانوا يوزعون منشورات، ويقيمون القضايا. بل لقد تجاوزوا هذه الخطوات فانصرفوا عن جماعة الطبّاعين القديمة التي كانت تضم في مطلع القرن السادس عشر المعلمين والعمال الفنيين، وأسسوا جمعية خاصة بهم، أطلقوا عليها اسم جمعية *الجريفياران* Grifflarins نحتاً من كلمة فرنسية قديمة معناها الأكلين النهومين، واعتمدوا في الدعاية على شخصية هزلية اخترعوها في إطار المواكب الهزلية التي كانت مأكوفة في احتفالات مدينة ليون، وكانت هذه الشخصية هي السييور دي لا كوكي le seigneur de la Coquille أي السيد غلطة مطبعية، التي انتشرت واشتهرت بين الناس وكانوا يجدونها في الاحتفالات فيعرفونها بسماتها ويحيونها. فإذا قرأنا أن هذا التمرد فشل في النهاية، ثم عاود الفشل مرة أخرى في عام ١٥٧٢، فلن ندعش دهشة تجاوز الماكوف.

أما الذي يثير الدهشة فهو أن هذا الصراع الصغير كان يتسم بسمات عصرية واضحة. حقيقة أن الطباعة حرفة حديثة، رأسمالية. تؤدي فيها نفس الأسباب إلى نفس النتائج في كل مكان، تشهد على ذلك أمثلة من باريس في نفس تواريخ ليون أعني في عام ١٥٣٩ وعام ١٥٧٢ وچينيف حول عام ١٥٧٠، والبندقية في وقت مبكر هو عام ١٥٠٤ عام

التعرد في ورشة ألدو مانتوسيو... كانت كل هذه الإضرابات والاضطرابات شديدة الأهمية^(١٤٠).

مثل هذه الشهادة، ومثل هذه الأحداث المبكرة ليس فيها شيء استثنائي. فقد كان المفروض أن يظهر العمل منذ البداية ذا طبيعة مختلفة تماماً عن رأس المال، وكان المفروض أن يحدث هذا مبكراً عما حدث. وانظر إلى صناعة المنسوجات التي قامت منذ وقت مبكر، على يد أناس يعطون العمل أو قل أصحاب عمل من ناحية، ومن ناحية ثانية عمال يقومون بالعمل ويراهم في تجمعات غير عادية - كانت هذه الصناعة أرضاً خصبة لهذا الوعي الجديد الذي ظهرت بشأنه مبكرة، وتكرر هذا النمط الجديد بعد ذلك. حدث هذا في ليدن، تلك المدينة الصناعية القوية في القرن السابع عشر. وحدث على نحو ما في عام ١٧٢٨ في سيرام Sarum، في قلب صناعة الصوف القديمة في ويلتشير Wiltshire قرب بريستول Bristol.

ولم تكن السمة المميزة لليدن^(١٤١) تتحصر في أنها كانت في القرن السابع عشر أكبر مدينة منتجة للمنسوجات الصوفية في أوروبا : كان عدد سكان ليدن حول عام ١٦٧٠ نحو ٧٠٠٠٠ نسمة. منهم ٤٥٠٠٠ عمال ؛ وفي عام ١٦٦٤ حيث حقق الإنتاج رقماً قياسياً بلغ الإنتاج ١٥٠٠٠٠ مقطع من الصوف، كانت قد أعدت لهذه الانطلاقة فاجتذبت إليها آلافاً من العمال من جنوب الأراضي الواطنة ومن شمال فرنسا ؛ وإنما كانت سميتها المميزة تتمثل في قيامها وحده بكل المهام المنوعة التي يتطلبها إنتاج أصناف المنسوجات الصوفية من أجواخ، وفلانيللا، وساييتا. ولا ينبغي أن نتصورها شبيهة بنورويتش، أو بفلورنسة ذات الطابع الوسيط القديم، معتمدة اعتماداً واسعاً على النسيج أو على أعمال الغزل التي كانت المناطق الريفية المحيطة بها تقدمها إليها. فقد كانت المناطق الريفية المحيطة بليدن مناطق غنية غنى واسعاً، وكانت تصدر نتاج أراضيها إلى سوق أمستردام وكانت سوقاً تتيح الربح العريض وتستوعب كميات السلع بلا حدود. ونحن نعرف أن المناطق الريفية الفقيرة هي وحدها التي كانت تأخذ بطريقة العمل في البيوت على نطاق واسع. وهكذا اضطرت مدينة ليدن النشطة في قلب القرن السابع عشر إلى أن تتولى كل الأعمال بنفسها، ابتداءً من غسل القطن الخام، إلى تمشيطه، إلى غزله، ثم نسجه وكبسه وصباغته وتجهيزه، ولم يكن أمامها من سبيل إلا استخدام عمالة كثيرة العدد. وكانت المشكلة الصعبة تتمثل في كيفية إسكانهم على نحو لائق : ولم يكن كل العمال يقيمون في المدن العمالية الحقيقية التي أنشئت لهم. فما أكثر أولئك الذين كانوا يتكدسون في حجرات استأجرت بالأسبوع أو بالشهر. أضف إلى ذلك أن العمالة كانت تتكون في جزء كبير منها من نساء وأطفال. ولما لم تكف العمالة، ظهرت الآلات : مكابس تعمل بقوة الخيل أو بقوة الريح،

وآلات دعت إليها الضرورة » ففرضت نفسها على الورش الكبيرة لتؤدي أعمال العصر والجنדרه بأسطوانات يدور بعضها فوق بعض، وأعمال التجفيف ». وتطالعنا هذه الميكنة النسبية التي دخلت مجال صناعة حضورية خالصة في اللوحات المحفوظة في متحف مدينة ليدن والتي كانت فيما مضى تزين اللاكينهال Lakenhal أي قاعة الجوخ .

وكان كل هذا النشاط يخضع لإلزام واضح : بينما كانت أمستردام تصنع الأقمشة اللوكس، وهارلم تحرص على اتباع الموضة، كانت ليدن متخصصة في المنسوجات الرخيصة الثمن تستخدم لها أنواع الصوف العادية، وكانت الجهود تتركز على ضغط المصروفات. كان هناك النظام الحرفي الذي ظل باقياً، ولكنه ترك إلى جانبه أنماطاً أخرى من العمل تنمو وتتسع، منها منشآت جديدة من قبيل الورش التي ربما اتخذت أبعاد المصانع، ومنها التشغيل في البيوت وكان يمثل نوعاً من الاستغلال الذي لا يعرف الرحمة. وعلى الرغم من أن المدينة قد زاد سكانها زيادة سريعة، مقارناً بحالها في عام ١٥٨٣ حيث كان عدد سكانها ١٢٠٠٠ نسمة، فإن أصحاب الأعمال الذين حقق عدد كبير منهم ثروات كبيرة لم ينشئوا بنايات خاصة برأسماليهم، بل كان ناتج نشاط ليدن ينتهي إلى تجار أمستردام الذين كانوا يحكمون قبضتهم عليه.

كان تجميع العمال على هذا النحو من شأنه أن يشجع على التقاء رأس المال والعمل وعلى حدوث التصادمات بينهما. كان شعب العمال في ليدن كثير العدد كثرة هائلة يستحيل معها ألا يكون قلقاً مثيراً للاضطرابات، وكان يشجعه على هذا الاتجاه أن أصحاب الأعمال لم يكن في مقدورهم، عند الضرورة، أن يستعينوا بعمالة أكثر طاعة وأسهل قياداً يجلبونها من الأرياف. وكان العملاء الفرنسيون، ابتداءً من السفير الذي كان يقيم في لاهاي، أو القنصل الذي كان يقيم في أمستردام، يسمعون ويسجلون حركات التزمزيم المزممة، وكانوا يأملون في أن يجتذبوا إليهم بعض العمال يشغلونهم لتدعيم المصانع الفرنسية، وهو أمل كان يتحقق أحياناً^(١٤). ومجمل القول إنه إذا كانت أوروبا عرفت مدينة صناعية حقيقية، أي تجمعاً عمالياً حضرياً حقيقياً، فقد كان يتمثل في ليدن.

كانت الإضرابات تحدث، وكان هذا شيئاً طبيعياً. ولكننا عندما نتتبع هذه الإضرابات نجد مفاجأة ثلاثية. أولاً كانت الإضرابات قليلة، على ما نتبين من الحصر الدقيق الذي وضعه پوستوموس Posthumus، فقد ذكر أنها حدثت في الأعوام : ١٦٢٧، ١٦٤٤، ١٦٤٨، ١٧٠٠، ١٧٠١. ثانياً أنها كانت مبعثرة، فما كانت تخص إلا فترعتين، مثل النساجين أو الكباسين، باستثناء إضرابات عامي ١٦٤٤ و ١٧٠١ التي كانت من قبيل الحركات الجامعة : ثالثاً أن البحوث التاريخية لم تلق عليها ما ينبغي من ضوء، ربما لعدم توفر الوثائق.



الصناعة العضرية في ليدن : عجلات غزل الصوف. لوحة بريشة إيزاك فان سلفاننبورج Isaac van Swanenburgh (١٥٢٨-١٦١٤) هي واحدة من مجموعة لوحات تصور تشغيل الصوف عكست في قاعة المورخ بلدين. والسمة التي تتميز بها كل اللوحات هي الميكنة التي وصلت لأقصى ما تطورت إليه التقنية في العصر.

لا بد لنا إذن من أن نكون على بينة من الأمور : كانت البروليتاريا العمالية في ليدن تنقسم إلى فئات وظيفية : عامل المكبس من فئة، وعامل الغزل من فئة ثانية، وعامل النسيج من فئة ثالثة، الخ. وكانت البروليتاريا العمالية تضمها جزئياً اتحادات حرفية لم تكن تتسم بالتماسك، وتضمها جزئياً إطارات من النشاط الحرفي الحر - الذي لم يكن حراً في الحقيقة وإنما كان يخضع لرقابة وثيقة. في هذه الظروف لم تنتج البروليتاريا العمالية في أن تخلق لصالحها تضامناً يمكن أن يكون له تأثيره الخطير على أولئك الذين يواجهونها

ويستقلونها، على المعلمين أصحاب المصانع، ومن وراء هؤلاء على التجار الذين يمسكون بمقاييد اللعبة في مجموعها. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك اجتماعات منتظمة للعمال، وأنواع من الاشتراكات تغذي صناديق المعونة.

أما السمة السائدة التي اتسم بها تنظيم صناعة المنسوجات في لندن فكان باختصار القوة الصارمة التي تمارس بها صنوف التسلط والهيمنة؛ وكانت الرقابة والقمع والسجن والإعدام تمثل تهديداً دائماً. وكان رجال الحكومة يقفون في قوة عنيفة إلى جانب أصحاب الامتيازات. أضف إلى هذا أن أصحاب الأعمال كانوا مجتمعين فيما يشبه الكارتل الذي كان يشمل هولندية كلها، أو الأقاليم المتحدة الهولندية. كانوا يجتمعون مرة كل عامين في مجمع عام للعمل على مناهضة كل أنواع المنافسة المضرة بهم، ولتحديد الأسعار والأجور، وعند الضرورة لاتخاذ إجراءات ضد الاضطرابات الجارية أو المتوقعة. هذا التنظيم الحديث الذي أخذ به رجال الأعمال حمل پوستوموس على الاعتقاد في أن الصراع الطبقي كان على مستوى أصحاب الأعمال أكثر وعياً ونضالية منه على مستوى العمال. ولكن يبدو أن هذا الاعتقاد الذي انتهى إليه هذا المؤرخ هو من نوع الأحكام المتوهمة التي تضلل الوثائق فيها الإنسان بدلاً من أن تهديه سواء السبيل. وإذا لم يكن العمال قد خلفوا لنا الكثير من الوثائق الدالة على صراعاتهم ومشاعرهم، فليس معنى ذلك أنهم لم يفكروا في الموقف على النحو الذي لم يكن يد من التفكير عليه. فقد كان محظوراً عليهم إنشاء أي تنظيم عمالي يهدف رسمياً إلى الدفاع عن مصالح العمال. أما الاجتماعات المنتظمة التي كانوا يعقدونها فلم يكن في مقدورهم أن يتكلموا أو يتصرفوا فيها علناً. ولكن رد فعل المعلمين أصحاب العمل يثبت أن صمت العمال لم يكن بلدة أو جهلاً أو قبولاً^(١٢).

أما الفصل الأخير الذي نحب أن نختم به هذا العرض فهو مختلف تماماً، وهو ينصب على صناعة أكثر تواضعاً، وأكثر اتساقاً في نظامها مع معايير العصر، أي أنها كانت، على نحو ما، أكثر دلالة على العصر من الصناعة المتضخمة تضخماً فظيعاً في لندن.

ونعني بها الصناعة التي اتصلت حلقاتها في سیرام Sarum بولنشير Wiltshire، غير بعيد عن بريستول. ونحن الآن في عام ١٧٢٨. كانت سیرام في قلب منطقة قديمة في أعمال الصوف، تخضع لسيطرة رجال الأعمال الذين يصنعون الأقمشة الصوفية، وكانوا إلى التجار أقرب منهم إلى أرباب الصناعة، وكانوا يسمون clothiers أي القماشين. وفجأة حدث ثورة قصيرة، قام الثوار في أثنائها بنهب وتخريب مستلكات هؤلاء القماشين. ولم يتأخر القمع، فعلق ثلاثة من الثائرين على المشانق، وعاد النظام. ولكن هذه الحادثة لم تنته عند هذا الحد.

أول ما نلاحظه هو أن هذا الصعيد الجنوبي الغربي من إنجلترا الذي حدث فيه هوجة عام ١٧٢٨، كان الاضطراب الاجتماعي فيه شيئاً متكرراً، على الأقل بعد عام ١٧٢٠. وهنا ولدت الأغنية الشعبية المشهورة *The Clothiers Delight* أي **نعيم القماشين** التي احتفى بها بول مانتو *Paul Mantoux* في كتابه الكلاسيكي أي احتفاء^(١٤) وأقرب الظن أن هذه الأغنية تعود في نشأتها إلى عصر جيومورانج *Guillaume d'Orange* الذي حكم من عام ١٦٨٨ إلى عام ١٧٠٢، فهي إذن أغنية أقدم من أحداث عام ١٧٢٨، كان الناس يتغنون بها لسنوات طوال في الحانات. وتصور كلمات هذه الأغنية القماشين يحكون في نواهم عما يدبرون وينغفون، وعن المنافع التي يحققونها ويسعدون بها، والقلق الذي يعانون منه. فهم يغنون : «إننا نكسر الكنوز، ونغنم الثروات الهائلة، بأننا نذهب الفقراء نهباً، ونقمعهم... ولولا جهدهم الجهد لما امتلأت خزاننا بالمال» ويتحدثون عن أنهم لا يجنون صعوبة في التحايل من أجل خفض الأجر الذي يدفعونه للعامل، فتارة يدعون أن النسيج به عيوب، فإذا لم تكن به عيوب، خفضوا الأجر على أية حال « مدعين أن أحوال السوق سيئة... وإذا تحسنت أحوال السوق فلن يحس العمال بها »، فالأقمشة التي ينتجونها تصدر إلى ما وراء البحار، إلى بلاد بعيدة، لا يعلمون من أمرها شيئاً. وكيف السبيل أمام هؤلاء المساكين الذين يكون أناة الليل وأطراف النهار إلى فهم هذه الأسرار ؟ ثم إنهم لا خيار لهم إلا بين أمرين، إما العمل وإما الغياب.

وهناك واقعة صغيرة ذات دلالة : كانت هوجة عام ١٧٢٨ سبباً في ظهور كتيبين، في عام ١٧٢٩ ثم في عام ١٧٤٠، لم يكتبهما عمال، وإنما كتبهما اثنان من دعاة التوفيق والوئام، قالوا إن اضطراب الأحوال في هذه الحرفة لا سبب له إلا منافسة البلاد الأجنبية، وبخاصة فرنسا، وذهبوا إلى أنه ينبغي على أصحاب الأعمال أن يعدلوا مواقفهم، ويسلكوا طريق الصواب، ولكنهما انتهيا إلى أنه لا يمكن إجبارهم على الخسارة والخراب كما حدث للعديد منهم في السنوات القليلة الماضية .». ولكن الصورة كانت واضحة كل الوضوح، وكانت المواقف محددة أوضح التحديد على جانبي الخط الفاصل، وكان الخط الفاصل قائماً في موضعه، زادت الاضطرابات المتعاطفة في القرن الثامن عشر رسوخاً.

النظام المستتب

والنظام المختل

كانت هذه الاضطرابات محلية محدودة في بقاع ضيقة. كذلك كانت الاضطرابات في الماضي، في جنت عام ١٢٨٠، وفي فلورنسا عام ١٣٧٨ عندما ثار الصوفاون الذين عرفوا باسم تشومبي *ciompi*، اضطرابات محدودة، ولكن المدينة التي كان هذا أو ذاك الاضطراب يحدث فيها كانت تعتبر وحدها عالماً مستقلاً، أي أن الثائرين كانوا يرون الهدف في متناول

أيديهم. أما شكاوى عمال الطباعة في ليون في عام ١٥٢٩ فقد شقت طريقها إلى برلمان [محكمة] باريس. فهل يحق لنا أن نفكر أن الدولة الإقليمية بما اتسمت به من اتساع، ومن عجز ترتب على هذا الاتساع، كانت أصلاً تعزل حركات التمرد المتفرقة بعضها عن البعض الآخر، وتجعلها محدودة بل تعوقها ؟ أياً كان الأمر فقد تسبب تبعثر هذه الحركات في الزمان والمكان في زيادة صعوبة تحليل هذه المجموعات المتشابكة من الأحداث، فلا يسهل على المؤرخ إحاطتها بتفسيرات عامة لأنه لا يجد وثائق شاهدة عليها، بل يضمنها أو يتخيلها.

نقول بتخيلها لأن النظام المستتب والنظام المختل ينضويان على المشكلة نفسها، وهكذا يتسع مجال الجدل. أما النظام المستتب فهو : الدولة وقواعد المجتمع ورويد الفعل الثقافية وبنيات الاقتصاد ومعها ثقل التطور العام المتشعب. ويذهب بيتر لاسليت إلى أن المجتمع الذي يسير في التطور بخطى سريعة يحتاج إلى نظام أشد صلابة من المالكوف ؛ ويذهب فيركاند A. Vierkand إلى أن المجتمع الذي يتسم بالتنوع يترك للفرد مزيداً من حرية الحركة، ويشجع بالتالي المطالبة بالحقوق^(١٤٥). ولكن هذه التعميمات تثير فينا الشك : فالمجتمع الذي تمسكه قبضة قوية لا يتطور تطوراً حراً سهلاً، أما المجتمع الذي يتسم بالتنوع فهو يضيق على الفرد في مواضع كثيرة في وقت واحد، وقد يتبدد عائق، ولكن بقية العوائق تظل قائمة.

ومع ذلك فلا جدال في أن كل ضعف تمنى به الدولة - أياً كان سببه - يفتح الباب أمام الاضطرابات، والاضطرابات وحدها علامة تشهد على وهن سلطة الدولة، هكذا كانت في فرنسا السنوات المضطربة غاية الاضطراب ١٦٨٧-١٦٨٩، ولا تقل عنها اضطراباً السنوات ١٦٩٦-١٦٩٩^(١٤٦). في عصر لويس الخامس عشر (١٧١٠-١٧٧٤) ولويس السادس عشر (١٧٧٤-١٧٩١) عندما بدأت « السلطة تضيق من بين يدي الحكومة » شهدت كل المدن حتى تلك التي كانت قليلة الأهمية ألواناً من التمرد والاضطرابات والدسائس. وتصدرت باريس القائمة بأكثر من ٦٠ من الاضطرابات. في ليون في عام ١٧٤٤ وعام ١٧٨٦ تفجرت حركة احتجاج عنيفة^(١٤٧). وعلينا أن نعترف بأن الإطار السياسي أو حتى الاقتصادي لا يمكن أن يعطينا إلا بداية تفسير على أحسن تقدير. والرأي عندي أن تحويل مشاعر الغضب والمعاناة الاجتماعية إلى حركة تمرد يحتاج إلى صياغة إيديولوجية، إلى لغة، إلى شعارات، إلى تعاون من مفكري ومنققي المجتمع وهو ما لا يتحقق عادة.

كانت كل الأفكار الثورية في عصر التنوير الفرنسي على سبيل المثال منصبة على الهجوم على امتيازات طبقة المتعطلين والسادة الإقطاعيين، وكانت تدافع باسم التقدم عن الشعب النشط بما فيه التجار وأصحاب المصانع وملوك الأرض التقدميين، ولم يكن الحديث

يدور في هذا الجدل حول امتياز رأس المال. كانت اتجاهات الفكر السياسي والاجتماعي في فرنسا في القرون من السادس عشر إلى الثامن عشر تدور حول صراع السلطة بين الملكية ونبلاء السيف وممثلي البرلمان. نقرأ عنه في ثنايا الأفكار المختلفة المتباينة المتعارضة التي كتبها باسكويه Pasquier ولسوازو Loyseau وديبوس Dubos وبولانفيليه Boulainvilliers وفونتينيل Fontenelle ومونتيسكيو Montesquieu وغيرهم من فلاسفة عصر التنوير. أما بورجوازية المال التي كانت قوة صاعدة في تلك القرون فيبدو عليهم كأنما نسوها أو غفلوا عنها. ومن الأمور العجيبة أن ملفات الشكاوى التي ترجع إلى عام ١٧٨٩ والتي تعتبر تصويراً يوشك أن يكون فوتوغرافياً لجانب من العقلية الجماعية، تضم هجوماً واضحاً على امتيازات النبلاء، ولا تتبس ببنت شفة حيال الملكية أو رأس المال.

كان امتياز رأس المال حقيقة واقعة، تشهد عليها وثائق الأمس إذا ما قرأناها بعقلية اليوم، ولكنه ظل وقتاً طويلاً لا يُنظر إليه كامتياز، ولم يتغير الوضع إلا عندما قامت الثورة الصناعية. وإنما امتنع المفكرون «الثوريون» في القرن الثامن عشر عن الحديث عنه لأنهم كانوا هم أنفسهم بورجوازيين. أضف إلى هذا أن امتياز رأس المال أفاد في القرن الثامن عشر من إدانة امتيازات أخرى أحاط بها الوعي آنذاك. بدأ الهجوم ينصب على أسطورة النبلاء - التي تغنى بها كثيرون منهم المؤرخ هنري بولانفيليه بكلام من قبيل الشطحات حول موضوع «السلطة الطبيعية» مدعياً أن النبلاء انحدروا من «الدم الجديد، الدم النقي» دم المحاربين الفرنكيين الذين ساءوا البلد الذي أخضعوه - كذلك بدأ الهجوم ينصب على أسطورة المجتمع الطبقي، تركّز الرفض على النظام الطبقي القائم على المولد، وامتدح النظام الطبقي القائم على المال الذي لم يعد ينظر إليه على اعتبار أنه النظام المضاد له، أو النظام المستقل المسبب للضرر؛ وبينما استقبح ما يعيش عليه الكبار من البطالة والفراغ والسفاهة، استحسّن العمل الذي يقوم به الطبقة النشيطة والفائدة التي يعود بها على المجتمع. وأغلب الظن أن ذلك كان هو النبع الذي اغترفت منه الرأسمالية في القرن التاسع عشر عندما وصلت إلى كمال قوتها، ما أقامت عليها يقينها الثابت وضميرها المطمئن. من هنا تولدت صورة صاحب العمل النموذجي، صانع الخير العام، ممثل الأخلاق البورجوازية الطيبة، والعمل والاقتصاد، الذي لن يلبث أن يصبح هو مانح الحضارة والرفاهية للشعوب المستعمرة، صورة الفضائل الاقتصادية لترك الصناعة تعمل على حريتها - دعه يعمل - وهي تنتج تلقائياً التوازن والسعادة في المجتمع. وما زالت هذه الاساطير موجودة إلى الآن على الرغم من الحقائق تناقضها يوماً بعد يوم. بل إن كارل ماركس نفسه كان في البداية يرى الرأسمالية مطابقة للتقدم الاقتصادي - وظل على هذا الرأي إلى أن جاء وقت التناقضات الداخلية.

تحت خط

الصفر

إن ما يحد من الغليان الاجتماعي هو وجود طبقة تحت بروليتارية هائلة، نجدها في كل المجتمعات القديمة بما في ذلك المجتمعات الأوروبية. وكانت هذه الطبقة تحت بروليتارية تنتهي في الصين والهند إلى عبودية متوطنة تتقلب بين اليأس وبين الرأفة المهينة. ونلاحظ وجود العبيد في بلدان العالم الإسلامي، وفي روسيا، وفي جنوب إيطاليا : كما نجدهم في إسبانيا والبرتغال، واتسع نطاق العبودية esclavage في العالم الجديد فيما وراء المحيط الأطلسي.

أما أوروبا في غالبيتها فكانت في مأمن من هذا الطاعون، ولكنها كانت ترضى في مناطق شاسعة بنظام عبيد الأرض servage الذي ظل عنيداً لا يتزعزع . وإذا كان الغرب محظوظاً، فلم يكن على أية حال أحسن حال بين العوالم الحرة، فقد كان الناس - باستثناء الأغنياء وأرباب السلطة - يخضعون لظروف قهريّة في العمل. وربما جاز لنا أن نتساءل هل كان الفرق بين عبد الأرض في بولندة وروسيا وبين خولي المزارعة métayer في الكثير من ربوع الغرب كبيراً ؟ ^(١٤٨) في اسكتلندة حتي صدور قانون عام ١٧٧٥، وبخاصة صدور عهد سنة ١٧٩٩، كان عدد كبير من عمال المناجم مربوطين بعقود مدى الحياة * وكانوا مستعبدين بمعنى الكلمة * ^(١٤٩). ولم تكن المجتمعات الأوروبية قط تترأف بصغار الناس، بالمعدين، بالسوق ^(١٥٠). كانت هناك دائماً طبقة تحت بروليتارية، بلا عمل، طبقة من المتعطلين الدائمين يعيشون في المجتمع دائماً ويمثلون بالنسبة إليه لعنة قديمة، شديدة القدم.

وسارت الأمور في الغرب كما لو كان التقسيم العميق للعمل الذي استقر في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، والذي جعل المدن في ناحية، والأرياف في ناحية أخرى، قد ترك خارج هذا التقسيم، وعلى نحو نهائي، سواداً هائلاً من المنحوسين لا عمل لهم. وكانت المسئولية تقع على عاتق المجتمع، وعلى مظالمه المعهودة، ولكنها كانت تقع أيضاً - وبصورة أكبر - على عاتق الاقتصاد الذي عجز عن أن يخلق عملاً للجميع. وكان الكثيرون من هؤلاء المتعطلين يعيشون عيشة الضنك، يجدون بين الفينة والفينة بضع ساعات من العمل، وسبباً عابراً. أما الآخرون، العجزة والمسنون، أولئك الذين ولدوا وشبوا على قارعة الطريق فلم يكن أمامهم من سبيل إلا أسوأ سبيل إلى حياة العمل الشيط. كان هؤلاء يعيشون في الجحيم، وكان هذا الجحيم على درجات، فمنهم من كانوا فقراً، ومنهم من كانوا متسولين، ومنهم من كانوا متشردين.

الفقير هو الفرد الذي يكفيه عمله لمجرد الحياة، فإذا ألم به مكروه - كأن يفقد قوته البدنية، أو يموت أحد الزوجين، أو تكثر العيال، أو يرتفع سعر الخبز فوق الطاقة، أو يشتد



متشرد هائم على وجهه في الريف اللامعني، الإبن الضائع، لوحة من رسم هيرونيوموس بوش Hieronymus Bosch
 ترجع إلى مطلع القرن السادس عشر، (متحف بومانس فان بونينجن Boymans-van Beuningen في
 روتردام)

أبرد في الشتاء عن المالكوف، أو يرفض أصحاب الأعمال تشغيله، أو تنخفض الأجور - كان من الضروري أن يجد العون حتى يتجاوز المحنة. فإذا تلقفت يد الرحمة في المدينة، نجا : فقد كان الفقراء يمثلون شريحة اجتماعية في المدينة، وكانت كل مدينة فيها شريحة فقرائها. فإذا زاد عدد الفقراء عن الحد اتخذت المدينة، كما فعلت البندقية، إجراءً انتقائياً، وطردت الفقراء الذين لم يولدوا فيها، أما فقراء المدينة فزودتهم ببطاقة أو ميدالية signo di San Marco تشهد بأنهم من فقراء المدينة^(١٥١).

فإذا خطا الفقير خطوة نحو البؤس تردي إلى التسول والتشرد، ومن تردى إلى هذه المستويات الدنيا عاش حياة الضنك، لا كما كان المتكلمون بأي كلام يقولون

«إنهم يعيشون دون ما قلق على حساب الآخرين». ويتبغي أن نشدد على التمييز الجلي الذي يضافحنا كثيراً في نصوص العصر، من ناحية الفقير - الذي قد يكون بائساً ولكنه ليس محتقراً - ومن ناحية ثانية التسول أو المتشرد المتعطل الذي لا يحتمله الأخيار من الناس. وهذا هو أودار كوكو، تاجر ومواطن من أهل ريمس يتحدث في فبراير من عام ١٦٥٢ عن عدد كبير من المعوزين أُلوا بالمدينة « ليسوا من أولئك الذين يسعون على رزقهم [وهم الفقراء المعقولون الجديرون بالعون]، بل من الحقراء الذين يمتنون أيديهم للسؤال، ويأكلون الخبز السبن والأعشاب وعروق الكرنب، والقواقع والكلاب والقطط : ويضعون في حسانهم، بدلاً من الملح، الماء المملح الذي تنتع فيه أم الخلول^(١٥٢)، إنه يميز بوضوح لا جدال فيه بين الفقير الطيب^(١٥٣) وبين الفقير الخبيث الذي هو المتسول، الفقير الطيب هو الفقير المقبول، المضموم إلى المجتمع، المسجل في قوائم مكتب الفقراء، الذي له الحق في الصدقة العامة، بل قد يسمح له بأن يطلب هذه الصدقة على أبواب الكنائس في الأحياء الغنية، بعد انتهاء الصلاة، أو في الأسواق، مثل هذه المرأة الفقيرة التي ابتدعت في مدينة ليل في عام ١٧٨٨ طريقة متعقفة للتسول فكانت تقدم للباعة في السوق منقداً فيه فحم متقد ليشتعل مدخن الغليون غليونه. ومن هؤلاء الفقراء المتعطفين من كانوا يدقون الطبول أمام بيوت المحسنين في ليل Lille ، لكي يتصدقوا عليهم^(١٥٤).

والبيانات التي نستقيها من وثائق المحفوظات في المدن تدور حول الفقير الطيب، حول الشريحة الدنيا من الحياة القاسية التي يقبل المجتمع . في مدينة ليون^(١٥٥) نتيج كمية ضخمة من الوثائق القياس والحساب لما كانت عليه الأحوال في القرن السادس عشر، ومنها يظهر أن هذا الحد الأدنى، أو حد الفقر أو عتبة الفقر، يقاس بناءً على العلاقة بين الأجر الحقيقي وبين نفقات المعيشة، أو على وجه التحديد سعر الخبز. والقاعدة العامة هي أن : نصف الأجر اليومي الكلي ينفق على الطعام، ومعنى هذا أن نصف الأجر اليومي ينبغي أن يزيد على ثمن الخبز الذي تحتاج إليه العائلة. ولما كانت الأجور متباينة أشد

التباين، فإننا نضع تقديرات على النحو التالي : نعتبر أجر المعلم ١٠٠، وأجر العامل الفني ٧٥، والفاعل الذي يشتغل في كل شيء ٥٠، والأجري ٢٥. وكانت الفئتان التحتيتان تمسان خط الفقر بل تنزلان عنه في أحيان ليست بالقليلة. في السنوات من ١٤٧٥ إلى ١٥٩٩ كان المعلمون والعمال الفنيون في ليون يرتفعون فوق هوة الفقر، أما الفعلة فواجهوا الصعاب من عام ١٥٢٥ إلى عام ١٥٧٤، وكانت السنوات حتى نهاية القرن من ١٥٧٥ إلى ١٥٩٩ سنوات ضيق عسير : فإذا نظرنا إلى الأجرية وجدناهم يعانون منذ ما قبل بداية القرن، وكانت أحوالهم تزيد سوءاً حتى وصلت إلى مستوى الكارثة منذ عام ١٥٥٠. والجدول التالي يبين بوضوح هذا المعطيات. ونجد هنا ما يؤكد تدهور سوق العمل في القرن السادس عشر الذي كان كل شيء فيه يتقدم، بما في ذلك الأسعار، ولكن هذا التقدم كان العمال كالمعتاد دائماً هم الذين يدفعون ثمنه على نطاق واسع.

في ليون : حد الفقر

(عدد السنوات التي شهدت تجاوز حد الفقر)

السنوات	عمال فنيون	فعلة	أجرية
١٤٩٩ - ١٤٧٥	٠	١	٥
١٥٢٤ - ١٥٠٠	٠	٠	١٢
١٥٤٩ - ١٥٢٥	٠	٣	١٢
١٥٧٤ - ١٥٥٠	٠	٤	٢٠
١٥٩٩ - ١٥٧٥	١	١٧	٢٥

نقلًا عن :

Richard Gascon, "Économie et pauvreté aux XVI^e et XVII^e siècles : Lyon, ville exemplaire",
In : Michel MOLLAT, Études sur l'histoire de la pauvreté, II, 1974, p. 752

وكان الوصول إلى حد الفقر يعني أن يكون الدخل اليومي المتاح مساوياً للإنفاق على الفيز. أما تجاوز حد الفقر فيعني أن يكون هذا الدخل أقل من الإنفاق على الفيز ، - انظر ص ٧٤٩ من كتاب ريشار كاسكون المذكور.

أما إذا أردنا أن ننزل تحت حد الفقر هذا لنرى كيف تجري الأحوال دونه، فإن الوثائق لا تلقى الضوء على الجحيم الذي كان المتشردون والمتسولون يعيشون فيه. ونحن عندما نقرأ أن إنجلترا في زمن آل ستيوارت كان ربع أو نصف السكان فيها يعيشون تحت أو قرب هذا الخط المنخفض^(١٥٦)، فالإشارة هنا إلى الفقراء الذين يلقون نوعاً ما من العون. كذلك عندما نطالع أن مدينة كولونيا^(١٥٧) في القرن الثامن عشر كان فيها ما بين ١٢٠٠ و ٢٠٠٠ من البائسين من مجموع السكان البالغ عددهم ٥٠٠٠٠ نسمة، أو أن البائسين كانوا يشكلون ٣٠ ٪ من سكان مدينة كراكاو^(١٥٨)؛ ونحن نقرأ عن مدينة ليل حول عام ١٧٤٠ أن « أكثر من ٢٠٠٠٠ من الناس فيها كانوا يتلقون عوناً دائماً من الصندوق العام لرعاية الفقراء ومن الصدقات الكنسية، وأن سجلات الضرائب تبين أن نصف أرباب العائلات كانوا يعفون من الضرائب بسبب الفقر »^(١٥٩). والمعلومات التي تتناول البائس الصغيرة مثل فوسيني Faucigny تدل على أن الوضع فيها كان على نفس النحو^(١٦٠). وكل هذه البيانات تنور حول فقراء المدن والأرياف أو « فقراء الحقول » كما كانوا يقولون^(١٦١).

أما إذا أردنا أن نعرف شيئاً عن المتسولين والمتشردين، فهذا موضوع آخر، مناظروهم مختلفة، نلتقي بهم في : زراعات، وجموع، ومواكب، ومسارات، وربما هجرات جماعية « تسلك الطرق الزراعية الكبيرة في الأرياف والشوارع في المدن والبنادر »، «متسولون نبههم الجوع والعري من حيث كانوا »، كما يقول فويان Vauban^(١٦٢). وربما تورطوا في مشاجرات أو صرخوا بالتهديدات، أو أشعلوا الحرائق من حين لآخر، أو ارتكبوا الموبقات والجرائم. وكانت المدن تخشى هؤلاء الزوار الممجوجين. وما كانت تحس بهم حتى تطاردهم، ولكنهم كانوا إذا أخرجوا من باب، تسللوا من باب آخر،^(١٦٣) بأسمالهم البالية وحشراتهم المقيتة.

فيما مضى من الزمان كان السائل الذي يدق باب الغني أشبه شيء بالرسول الذي بعثت به العناية الإلهية، أو ربما كان هو المسيح قد تشكل على هيئته. ولكن هذا الإحساس بالاحترام والرافة تلاشى شيئاً فشيئاً. وما لبث المحروم المهضوم أن اتخذ صورة الكسول الخطير المقيت في مجتمع أفرزته الموجة المتعاطفة من البائسين. وتعددت الإجراءات ضد التسول العلني^(١٦٤) وضد التشرد الذي اعتبر في نهاية المطاف جنحة في حد ذاته. فإذا قبض على المتشرد، جُلد، وتولى الجلاذ ضربه^(١٦٥)، وكانوا يحلقون رأسه، ويصمون به الحديد المتأرجح، ويحذرونه من العودة إلى ارتكاب هذا الإثم ويتوعدونه بالتعليق على المشنقة دون محاكمة، أو بالتجديف على السفن الجاليرية - وكانوا بالفعل ينفذون التهديد والوعيد فعلاً^(١٦٦). وكانت السلطات تقوم من حين لآخر بعمليات جمع مياغنة، تلم فيها المتسولين الأصحاء وتحضهم على العمل، وكانوا يفتحون لهم الورش، أو يشغلونهم كرهاً - وهو

الأغلب - في تطهير قنوات المجاري، وترميم أسوار المدينة أو ينقلونهم إلى المستعمرات^(١٧٧). وانظر إلى البرلمان الإنجليزي كيف أصدر في عام ١٥٤٧ مرسوماً يعتبر المتشردين عبيداً، لا أقل ولا أكثر^(١٧٨). ولكن المرسوم ألغي بعد عامين لأنهم لم يستطيعوا التصرف في هؤلاء العبيد، وتقرير من الذي يملكهم الدولة أم الأفراد، ومن الذي يتولى إرغامهم على العمل ! أياً كان الأمر فقد كانت الفكرة مطروحة. وهذا هو أوجيبه جيسلان دي بوسيك Ogier Ghislain de Busbecq - ولد في عام ١٥٢٢ وتوفي في عام ١٥٧٢ - وكان مفكراً هومانياً لطيفاً، عمل مبعوثاً لشارلكان لدى السلطان سليمان العظيم، يقول : « لو أننا... استخدمنا عقوبة الاستعباد ومارسناها بالعدل والرأفة كما كانت القوانين الرومانية تنص، لما كانت بنا حاجة إلى أن نعدم أو نعاقب كل أولئك الذين لا يمتلكون شيئاً سوى الحرية والحياة، وتضطربهم الضرورة إلى الإجراء»^(١٧٩).

وهذا الرأي هو الذي سيصبح في نهاية المطاف الحل الذي يأخذ به القرن السابع عشر، وهل كانت عقوبات السجن والأشغال الشاقة إلا من قبيل الاستعباد ؟ كان المتشرليون في كل مكان يجمعون ويحبسون، كانوا في إيطاليا يحبسونهم في ملاجئ الفقراء alberghi dei poveri، وفي إنجلترا في دور العمل workhouses، وفي جنيف في دار النظام la Discipline، وفي ألمانيا دور التهذيب Zuchthäuser، وفي باريس في دور السلطة maisons de force : في المستشفى الكبير الذي أنشئ في عام ١٦٦٢ لحبس الفقراء، والباستيل، وقصر فانسين، وسانلازار، وبيستر، وشارنتون، والمادلين، وسانت بلاجي^(١٨٠). وكان المرض والموت يخفان لمساعدة السلطات في التخلص من الفقراء. فإذا اشتد البرد، وعزت الأقوات سجلت المستشفيات، حتى في الأوقات التي لم يكن فيها أوبئة، ارتفاعاً شديداً في عدد الوفيات. فقد حدث في جنوة في أبريل من عام ١٧١٠ أن اضطرت السلطات إلى إغلاق ملجأ الفقراء لأن الجثث تكدست فيه ؛ ونقلت الأحياء إلى المحجر الصحي، الذي تصادف خلوه من المصابين بالطاعون . وقال الأطباء : إن الأمراض التي أصابت هؤلاء الفقراء - نجمت عن البؤس الذي عانوه في الشتاء المصرم وعن الأطعمة الرديئة التي تناولوها^(١٨١). والمقصود بالشتاء المنصرم شتاء عام ١٧٠٩.

ولكن الداء ظل كما هو، لم يقلح في اقتلاعه الموت الذي لم يكف لحظة عن العمل، ولا السجن الذي لم يعرف الرحمة. وإنما أبقى على الشحاذين عددهم الكبير، فما كان الواحد يموت حتى يأتي من يخلقه، ويحفظ على العدد ثباته. بل ربما زاد العدد، فقد ارتفع عدد المتسولين في البندقية في مارس من عام ١٥٤٥ فجأة حتى جاوز ٦٠٠٠ ؛ أما باريس فقد بلغ عدد الشحاذين الذين افترشوا الطرقات واستظلوا بالأسوار فيها في منتصف شهر يولية من عام ١٥٨٧ نحو ١٧٠٠٠^(١٨٢). أما لشبونة في منتصف القرن الثامن عشر فقد ثبت



متساوين في مولدة، لوحة من أعمال بريوجيل الكبير ترجع إلى عام ١٥٦٨. كان هؤلاء العمرة الكُسحان يضعون فوق رؤوسهم بُرْطُلًا، أو للنسوة من الورك، أو قبة اسطوانية حمراء، ويلبسون مسوح المصلين، ويحتفلون بالكرنفال ويتحركون في مواكب خلال المدينة.

عدد المتشردين فيها على عشرة آلاف متشرد، كان هناك دائماً « ١٠.٠٠٠ من المتشردين ... ينامون حيثما اتفق، منهم بحارة هاموا على وجوههم واسترسلوا في السلب والنهب، ومنهم هاربون من الخدمة العسكرية، وغجر، وباعة جائلون، وصعاليك، وحواة، وحتالة، وشحانون وحتالة وسفلة من كل صنف^(١٧٦). هذه المدينة التي كان محيطها يتألف من حدائق متفرقة، وخرائب غامضة من نوع ما نسميه اليوم العشش الصفيح، كانت تعاني من اختلال رهيب في الأمن، وكانت قوات الأمن تقوم بكيسات متتالية وتجمع المجرمين والفقراء دون تمييز وترسل بهم جنوداً إلى جوا، تلك المستعمرة التي كانت البرتغال تستخدمها منفى ناء هائل للتأديب والتكفير عن الآثام. ويحدثنا ماليرب Malesherbes عن باريس في العصر نفسه، وعلى وجه التحديد في ربيع عام ١٧٧٦، « كان فيها نحو ٩١.٠٠٠ شخص بلا سكن مؤكد، يلمون مساءً إلى أنواع من التخشيبيات والتسقيفات والعشش. وينصرفون عنها صباحاً دون أن يعلموا مما سيعيشون يومهم »^(١٧٧).

والحقيقة أن البوليس كان عاجزاً حيال هذه الأخطا من المتسولين والمتشردين الذين كانوا يلتقون في كل مكان بمن يساعدهم، بل ربما التقوا - في حالات نادرة - بشحاذين

محترفين، وعصبجية تركزوا في قلب المدن الكبيرة، وكونوا عوالم مغلقة صغيرة، ذات درجات هرمية، كونوا « مناطق الشحادة » فيها شحانوها، ولها لغتها الخاصة، وكأنها تشبه البلاط العجيب . وإذا نظرنا إلى سان لوكار دي باراميدا القريبة من إشبيلية، ذلك الميناء الذي كان ملتقى الفجار والأشرار والمهربين والقراصنة الأسبان، وجدناه شبيهاً بالقلعة الحرام، لها شبكات من الاتصالات والتواطؤات تمتد حتى تصل إلى رجال الشرطة في المدينة الكبيرة المجاورة وليس من شك في أن الأدب الأسباني، ثم الأدب خارج إسبانيا، قد هوّل في دورها ! فجعل من البيكارو - وهو الشرير الشاطر الذي لا يغلبه غالب - البطل المختار، الذي يستطيع وحده، عندما يحلوه ، أن يشعل النار في مجتمع طيب مستقر، كما توجع قذيفة صغيرة النار في سفينة عظيمة معتدة بنفسها. لندع السمات البراقة التي اتسم بها دور البيكارو جانباً، فلنسنا لننخدع بها، وهي « ذات صيغة يسارية »، ولننظر بدقة إلى السمات الحقيقية المميزة لشخصية البيكارو لنتبين أنه ليس بانساً حقيقياً من قبيل المتشردين البائسين الحقيقيين.

وعلى الرغم من الازدهار الاقتصادي فقد زاد فقر الفقراء، في القرن الثامن عشر، نتيجة الزيادة السكانية التي أثرت في الاتجاه العكسي، واشتدت موجة البؤسا، على نحو متزايد. وكان الرأي عند جيتون J. -P. Gutton^(١٧٥) وهو يبحث عن السبب بالنسبة إلى فرنسا، أن هذه الموجة المتزايدة من الفقر ترجع إلى أزمة استبدت بالعالم الريفي منذ نهاية القرن السابع عشر، وواكبتها ضروب المجاعة والغلاء، والقحط ومصاعب إضافية نشأت عن تركيز الملكية أو عن نوع من التحديث في هذا المجال القديم. واغترش آلاف من الفلاحين الشوارع على النهج القديم الذي انتهجه من قبل، قبل زمن طويل، الفلاحون الإنجليز عند بداية نظام الإنكلوجرز enclosures، الضياع المسيجة، عندما أحيطت أرض المنافع العامة بالأسيجة، واستغلها السادة.

تجمعت أخطاؤ البؤسا، كلها في القرن الثامن عشر في هذا المستنقع البشري الموحل الذي لم يعرف فيه إنسان لنفسه سبيلاً للنجاة : الأرامل، واليتامي، والعجزة - ولنذكر من بين العجزة ذلك الكسيح الذي فقد ساقيه والذي كان المارة في باريس في عام ١٧٢٤ يرونه وقد تعرى من ثيابه -^(١٧٦) ، العمال الهاربون، القفلة الذين لا يجدون عملاً، القساوسة الذين لا يجدون سكناً أو مورداً كنسياً، المسنون، ضحايا الحراق - فما كان التأمين ضد الحريق إلا في بداياته -، ضحايا الحرب، الهاربون من الميدان، الجنود والضباط المسرحون - وكثيراً ما كان هؤلاء، الضباط المسرحون يطلبون الصدقة بأسلوب متعجرف ! - ومن يدعون أنهم باعة جانلون يبيعون التوافه، والوعاظ الطوافون الحقيقيون أو الذين رسموا أنفسهم بأنفسهم، والخادmates الحبالى، والبناات اللاتي حملن سفاحاً ونبذهن الجميع،

والصبيبة الذين يقذف بهم إلى الطرقات وراء لقمة العيش أو السرقة. ولا تُعدُّ الموسيقيين الجوالين الذين يتسكرون وراء العزف، «هؤلاء العازفون على الآلات الذين طالت أسنانهم فحاكت القبيلة طويلاً [وما القبيلة إلا آلة موسيقية وترية لها قرص ويد دوارة تشغلها] وخوت بطونهم فحاكت بطون آلات الباص خواء»^(١٧٧). وربما اندست في صفوف هؤلاء المشردين المضطربين في السلب والنهب والصعلكة جماعات من بحارة السفن المكهنة^(١٧٨). وحدث عن أعداد الجنود المسرحين ولا حرج. نذكر على سبيل المثال تلك الفرقة الصغيرة التي تبعت نوبق السافوي ثم حلها في عام ١٦٦٥، فجاس الجنود خلال الريف يسلبون وينهبون، ثم انقلبوا على أعقابهم، وعانوا إلى الفلاحين « يطلبون الإحسان بعد أن نهبوا منهم في الشتاء السابق كل ما وصلت إليه أيديهم حتى ريش الدجاج.. وهامهم أولاً، قد أصبحوا معدمين، يسالكون الناس إلحافاً، ويرفعون عقائرهم بأغاني التسول : زمرنا تيراالالا ! وبقينا على الله ! »^(١٧٩). ولنذكر أن الجيش كان الملجأ الذي تلوذ به الطبقة تحت برولينترية، والحوض الذي تتجمع فيه، وكانت تلك حقيقة تفسر بعض الأحداث، ففي عام ١٧٠٩ كان الشتاء قارص البرودة شديدة الوطأة، فهرع المعدمون إلى الانخراط في صفوف الجيش ضماناً للقمة العيش، وهكذا أتبح للملك لويس الرابع عشر الجيش الذي أنقذ به البلاد في معركة دينان في عام ١٧١٢. ولكن الحرب لها وقتها، ولها مستتبعاتها ونكباتها، ومن نكبات الحرب الهرب من الميدان، وكان الهرب من الميدان بلية أشبه شيء بالمرض المتوطن، تزدحم من جرائها الشوارع والطرقات بالهاربين ازدهاماً لا نهاية له. في عام ١٧٥٧ في بداية الحرب التي عرفت فيما بعد بحرب السنين السبع، يحدثنا خبر من أخبار العصر أن « عدد الهاربين من الميدان الذين كانوا يملون يوماً بمدينة ريجنسبورج الألمانية يتجاوز التصديق ؛ وهؤلاء الهاربين ينتمون إلى أمم مختلفة أشد الاختلاف، وأغلبهم يرجعون السبب في هربهم من الميدان إلى النظام القاسي الذي لا يحتمل، أو إلى أنهم جندوا عنوة مرغمين»^(١٨٠). وكان الانتقال من جيش إلى جيش آخر شيئاً عادياً. ففي العام نفسه، وفي يونيو ١٧٥٧ على وجه التحديد، كان الجنود النمساويون يتلقون من الإمبراطورة النمساوية أجراً رديئاً

«فانخرطوا في الجيش البروسي للخروج مما كانوا يعانونه من بؤس» الحساب^(١٨١). ونجد عدداً من الأسرى الفرنسيين الذين أسروا في روسباخ Roßbach يحاربون في صفوف فريدريش الثاني، ملك بروسيا، وقد دهش الكونت دي لاميسيلير عندما رآهم في عام ١٧٥٨ يطلعون من وراء أجمة على حدود مورافيا ومازالوا يلبسون «زيهم الفرنسي الذي كانوا يلبسونه عندما كانوا في كتيبة بواتو» وكان معهم جنود هاربون من جيوش مختلفة يلبسون نحو عشرين رياً مختلفاً من أزياء جيوش الروس والسويديين والنمساويين.^(١٨٢) وإذا رجعنا إلى الوراء نحو أربعين سنة، إلى عام ١٧٢٠ وجندا السيد دي لاموت de la Motte قد كلف رسمياً من قبل الملك الفرنسي بتكوين كتيبة من الهاربين الفرنسيين في روما^(١٨٣).

كان هؤلاء يمثلون ظاهرة الاقتلاع من الجذور الاجتماعية على نطاق واسع، وهي في حقيقة الأمر المشكلة الكبرى في المجتمعات القديمة، وقد تناولتها عالمة الاجتماع البولندية النابذة نينا أسودوروبراج Nina Assodorobraj^(١٨٤) بالدراسة فيما يتعلق ببولندا في أواخر القرن الثامن عشر، حيث جرت محاولات لتشغيل هذه الفئات الهلامية من الشعب - وكانت تتكون من عبيد أرض هاربين، وتبلاء أذلهم الدهر، ويهود بائسين، ومواطنين حضريين فقراء من كافة الألوان - وأقيمت أول مشروعات صناعية في المملكة لتشغيل العمالة ؛ ولكن المشروعات الصناعية لم تكف لتشغيل كل الفقراء المجوعين ؛ أضف إلى ذلك أن هؤلاء الفقراء لم يكن من السهل اصطادهم وترويضهم على العمل. فقد تبين أنهم كانوا يشكلون ما يمكن تسميته لـ«مجتمع» فالفرد عندما ينفصل عن المجموعة التي ينتمي إليها أصلاً يتحول إلى عنصر مضطرب أشد الاضطراب، لا يرتبط قط بعمل محدد ولا ببيت ولا بسيد. بل إن الإنسان ليجد ما يحفره على الجراحة في القول بأن مثل هذا الفرد ينفصل واعياً عن كل ما يمكن أن يؤدي به إلى إقامة علاقات تبعية شخصية مستقرة بدلاً من تلك التي تمرقت. هذه الملاحظات تدور حول موضوعات جوهرية، فهي تريد منا أن نتصور ميدانياً أن هذه الأعداد من المتعطلين كانت تضغط على سوق العمل ضغطاً لحد له، وقد ضغطت عليها بالفعل على الأقل فيما يتعلق بالأعمال الزراعية الملحة، المتقطعة، التي كان الجميع يتدافعون إليها ويستطيعون القيام بها ؛ وكذلك فيما يتعلق بالأعمال العديدة التي لا تتطلب تخصصاً في المدن. ولكن الحقيقة هي أن تأثيرها على سوق العمل العادية وعلى الأجور كان أقل نسبياً مما تصور البعض، فقد كانت أعداداً من البشر المتفرقين الذين لا يمكن ضمهم في منظومة محددة. في عام ١٧٨١ شبه كوندورسيه Codorcet هؤلاء الكسالى « بالعجزة »^(١٨٥) فهم أناس غير صالحين للعمل. وذهب مدير اللانجوك في عام ١٧٧٥ إلى حد القول : « هذه النسبة العالية من الأفراد الذين لا فائدة فيهم... تؤدي إلى ارتفاع أجور العمالة سواء في الريف أو المدينة، لأنها تطرح عدداً كبيراً من العاملين، وتحمل الشعب أعباء زائدة في مجال الضرائب ومجال الأعمال التعاونية »^(١٨٦). وعندما تبدأ الصناعة الحديثة في وقت لاحق سيكون هناك انتقال مباشر وسريع من الريف - أو من العمل الحرفي - إلى المصنع، ولن تكون هناك فرصة لتبدد الرغبة في العمل أو لضمول الإرادة.

والشيء الذي جرد جماعة المتشردين تحت بروليتارية من القوة والتأثير، على الرغم من الخوف الذي كانت تثيره في النفوس، فكان افتقارها إلى التماسك، وما تقوم به من عنف مضطرب لا يؤدي بها إلى نتائج. إنها ليست طبقة بل هي أخلاط مضطربة من الناس، يكفي أن يواجهها بعض الجنود المسلحين أو راكبي الخيول حتى تنكمش على نفسها، وتكف عن الأذى ؛ إذاً كان العمال الزراعيون يرتكبون أحياناً أعمال السرقة أو يتشاجرون

ويتضاربون، أو يشعلون النار ، فكل هذه الأمور تظل أحياناً متفرقة تضيع في بحر الأحداث اليومية المختلفة. ولتقرأ هذه العبارات : «التنابلة والمتشردون يعيشون منعزلين، والأخيار من الناس يحاولون أن ينسوا هذه الحثالة، التي هي من قبيل روث المدن، أو طاعون الجمهوريات، أو حلية المشائق ... وهم كثيرون في كل صوب وحذب حتى إن الإنسان لا يحصيها عدأ...هم لا يصلحون لشيء، إلا ليرسفوا في الأغلال تشدهم إلى المجاديف في سفن التعذيب الجاليرية أو ليلحقوا على المشائق ليكون عبدة » فهل يصح أن تأخذ الإنسان بهم رحمة ؟ ماذا إذن ؟ « لقد سمعت بنفسي، ويلغني نقلاً، أن أولئك الذين اعتادوا هذا الأسلوب من الحياة لا يستطيعون الانصراف عنه ؛ وهم لا يهتمون لشيء، ولا يدفعون ضرائب أو فردة، وليس لديهم ما يخشون فقده، وهم يهيمنون على وجوههم، يستمدون الدفء من الشمس، وينامون حيثما اتفق لا يلوون على شيء، بل يضحكون من كل قلوبهم، كل مكان بيتهم، يلتحفون السماء، ويفترشون القبرا ،، وكأنما هم طيور مهاجرة تهش إلى الربيع والجو الصحو، فلا تراهم إلا في البلاد الغنية السخية التي يجنون فيها من يعطيهم، وما يأخذونه...إنهم أحرار طلقاء في كل مكان...ثم هم لا يشغلون بالهم بشيء...»^(١٨٧) هذه العبارات كتبها تاجر من أهل مدينة ريمس بشرح لأولاده المشكلات الاجتماعية في زمانه.

الخروج

من الجحيم

وهل إلى الخروج من الجحيم من سبيل ؟ نعم، أحياناً، ولكن الخارج منه لا يجد ذاته وحرية الشخصية بل يتحتم عليه دائماً أن يرضى بالتبعية الضيقة، تبعية الإنسان للإنسان. الخارج من هذا الجحيم عليه أن يلحق بشواطيء النظام الاجتماعي أيأ كان هذا النظام، أو عليه أن ينشيء لنفسه نظاماً اجتماعياً يؤلف أجزاءه ويضع قوانينه، في داخل أي مجتمع مضاد. فالعصابات المنظمة التي كانت تهرب الملح، أو العصابات التي كانت تمارس تهريب سلع أخرى، وعصابات مزيفي النقود، وقطاع الطرق، والقراصنة، والتجمعات المستقلة من قبيل الجيوش، ومن قبيل سلك الخدم - هذه هي على وجه التقريب المجالات التي يستطيع الهارب من الجحيم أن يلوذ بها. والغش والاحتيال والتهريب لا يستطيع أن تمكن لنفسها إلا اعتماداً على نظام، على طائفة، على كيان من كيانات التضامن والتضافر. فالعصابات لها رؤساؤها، واتفاقاتها وأنظمتها التي تذكرنا بنظام السادة الإقطاعيين^(١٨٨). أما أنشطة القراصنة وخطف السفن فهي تفترض على الأقل أن يكون من ورائها مدينة، الجزائر، طرابلس، بيزا، لافاليتا، سيجنا. كانت قواعد القراصنة من البربر أو من فرسان مالطة وفرسان سانت إتيين والأوسكويين les Uscoques أعداء البندقية^(١٨٩). أو لنذكر الجيش الذي

كان يعج بالافراد دائماً على الرغم من نظامه الصارم ومن احتقاره البشر (١٨٠) فقد كان على أية حال يمثل ملاذاً يلجأ إليه من يطلب حياة منتظمة ؛ فإذا هرب الفرد من الجيش دخل الجحيم مدة أخرى.

وتأتي بعد ذلك جماعات الخدم الهائلة التي يرمز إليها الزي المعروف بالليفريه. وكانت سوق الخدم هي سوق العمل الوحيدة المفتوحة على الدوام، وكانت كلما حدثت زيادة في السكان، أو أزمة اقتصادية تشهد تزايداً في أعداد الداخلين الجدد. في ليون في القرن السادس عشر، كان الخدم يمثلون بحسب الأحياء ما بين ١٩ ٪ إلى ٢٦ ٪ من عدد السكان (١٨١). أما باريس فيحدثنا دليل ظهر في عام ١٧٥٤ عن باريس أو على الأحرى عن المنطقة الباريسية، يقول : «... هناك ما يقرب من ١٢٠٠٠ عربة حنطور، وما يقرب من مليون شخص، من بينهم ٢٠٠٠٠٠ من الخدم » (١٨٢) وكانت الأسرة إذا زاد عدد غرف مسكنها عن غرفة واحد تتخذ خدماً ذكوراً وإناثاً. بل إن الفلاح كان يتخذ خدماً. وكان الخدم ملزمين بطاعة سيدهم حتى إذا كان خسيساً، وقد أصدرت محكمة باريس حكماً في عام ١٧٥١ على خادم بأن توضع الأغلال في عنقه، ويأن يُنفى من الأرض جزاءً وفاقاً علي إهانته لسيده (١٨٣). ولم يكن الخادم هو الذي يختار سيده، بل كان السيد هو الذي يختار خادمه ؛ وكان الخادم إذا سرحه سيده، فلم يجد من فوره عملاً جديداً، اعتبر



عدد كبير من الخدم في هذا المطبخ الإسباني. رسم لتابيسيري من أعمال فرانثيسكو باين Francisco Bayen (١٧٣٦ - ١٧٩٥).

متشرداً، وكانت السلطات تقبض على الخادmates البنات في الشوارع وتجلدهن، وتحلق شعورهن، أما الخدم الرجال فكانت ترسلهم إلى التجديف على المراكب الجاليري^(١٩١). فإذا ارتكب الخادم سرقة، أو اشتبه في أنه ارتكبها، كان جزاؤه الشنق. ويحكي مالويه^(١٩٢) Malouet، الذي سيلمع اسمه في الجمعية التأسيسية، أن خادماً سرقة، وعلم ذات يوم أنهم قبضوا عليه وحاكموه وأنهم سيشنقونه على باب مخبوه : وتدخل فأنقذه في آخر لحظة. فلا عجب، والأمر كذلك، أن نقرأ أن الخدم كانوا ينضمون إلى الأشقياء إذا رأوهم يضربون فارساً من رجال الضبطية، أو أن الخادم الأثيم الذي أنقذه مالويه من الإعدام انقلب على سبيله فلم يكن جزءاً الإحسان هو الإحسان.

وأنا لم أتحدث في هذه السطور إلا عن المجتمع الفرنسي، ولكنه لم يكن حالة استثنائية، بل كانت المجتمعات الأخرى تشبهه في أمر الطاعة. كان الملك والنولة والنظام الهرمي يفرض الطاعة، وكان الإنسان البائس الذي يجد نفسه على شفا حفرة التسول أن يختار بين طاعة سيده، وبين التشرد. وإذا كان جان بول سارتر في أبريل من عام ١٩٧٤ قد كتب أنه ينبغي تحطيم الهيكل الهرمي la hiérarchie، والقضاء على خضوع الإنسان للإنسان، فقد عبر في تقديري عن لب المشكلة. ولكن هل هذا المطلب يقبل التحقيق ؟ يبدو لي أن الذي يقول كلمة مجتمع، يقول ضمناً وبالضرورة : هيكل هرمي^(١٩٣). ولم يكن كارل ماركس هو الذي اخترع : العبيد، عبيد الأرض، العمال الأجراء - وكلها تعني ربط الإنسان بالأغلال . كل ما في الأمر أن الأغلال تتغير، وما يعني تغيير الأغلال القضاء عليها. فإذا ألغي الاسترقاق، ظهر استرقاق آخر. وانظر إلى مستعمرات الأمس نجدها قد تحررت، تحررت بالكلية والخطب، ولكن العالم الثالث يرسف في أغلال لها صليل أغلال الجحيم. والذين يمتلكون ويجدون أنفسهم بمنأى عن هذه الأغلال، يرتاحون إلى ما هو قائم، أو قل إنهم يرضون به متواكفين، وهذا هو القسيس كلود فلوري Claude Fleury يكتب في عام ١٦٨٨ كلاماً خالاً من الحكمة : « إذا لم يكن الفقراء يعقيون أبناء، فمن أين نأتي للأغنياء بعمال وجنود وخدم؟ »^(١٩٤). أو استمع إلى ميلون Melon وهو يعلمنا : « أن ممارسة العبودية في مستعمراتنا لا يناقض الدين والأخلاق »^(١٩٥). أو انظر إلى ما حدث لشارل ليون Charles Lion، وكان تاجراً صديقاً، من أبناء هونغكونغ، كان بين عام ١٦٧٤ وعام ١٦٨٠ يجمع العمال الأحرار ويتفق معهم على العمل في سانتو دومينجو، ويعهد بهم إلى ريان السفينة الذي يتولاهم، ويعطي التاجر عند العودة مقابل ذلك جداول التبغ، ولكن التاجر المسكين كان يعاني الأمرين، فما أندر الشباب الذين يصلحون لهذا العمل، « أما الذي يحزنك وشقيقك، فهو أن تجمع هؤلاء المتسولين، وتطعمهم زمناً طويلاً، حتى إذا حل موعد رحيلهم هرب منك أكثرهم »^(١٩٦).

الدولة

قادمة

الدولة هي ذلك الكيان المتشابك الحاضر أشد الحضور وأشمله. وكانت الدولة تفرض خارج أوروبا، منذ قرون طوال، أحمالها الثقالة التي لا سبيل إلى حملها. فإذا نظرنا إلى أوروبا ابتداءً من القرن الخامس عشر وجدنا الدولة يتعاظم شأنها في إصرار يوماً بعد يوم. وجدناها تخطو في مدارج العصرية يؤسسها ثلاثة مؤسسين يسميهم فرنسيس بيكون « المجوس الثلاثة » - استعارة من الإنجيل - هم : هنري السابع من آل لانكستر، ولويس الحادي عشر ملك فرنسا، وفردinand الكاثوليكي ملك إسبانيا. وكانت دولتهم العصرية شيئاً جديداً، من قبيل الجيش العصري، والرينسانس، والرأسمالية، والعقلانية العلمية. والحقيقة أن إنشاء الدولة العصرية جاء نتيجة لحركة هائلة بدأت قبل هؤلاء الرواد الثلاثة بكثير، فالأورخون يجمعون على أن أول دول عصرية كانت مملكة الصقليتين التي أسسها الملك فريدريش الثاني الذي ولد في عام ١١٩٤ وتوفي في عام ١٢٥٠. بل إن إرنست كورتسيوس Ernst Curtius^(٢٠٠) حلا له أن يقول إن شارلمان [الذي ولد في عام ٧٤٢ وتوفي في عام ٨١٤] كان في هذا المجال الرائد الأول.

مهام

الدولة

أياً كان الأمر فإن الدولة العصرية حورت أو حطمت كل الأنماط أو المؤسسات التي سبقتها : الدويلات الإقليمية، المدن الحرة، الإقطاعيات، الدويلات الضئيلة. في سبتمبر من عام ١٤٩٩ أدرك ملك نابلي الأراجوني أنه يوشك أن يفقد ملكه، فقد جاءت جيوش الملك الفرنسي لويس الثاني عشر غازية، واحتلت ميلانو، ونهيات لاحتلال نابلي، فاقسم « أنه سيعتق اليهودية إذا لزم الأمر لينقذ مملكته التي لن يرضى بفقدانها حسيراً. بل يبدو أنه هدد بالتحالف مع الأتراك »^(٢٠١). وكان كلامه هذا كله من قبيل كلام الخاسرين أو الذين يوشكون على الخسارة، وما كان أكثرهم !، فقد كانت الدولة الجديدة تلتهم الطعام المتاح، وتندفع بقوة الحياة الاقتصادية الناهضة التي كانت تميزها. ولكن التطور لم يصل إلى منتهاه : فلم تتمكن إسبانيا تحت حكم شارلكان، ولا تحت حكم فيليب الثاني، ولا فرنسا تحت حكم لويس الرابع عشر - وكانت تتصور نفسها امبراطورية - من أن تعيد وتصادر لصالحها الوحدة القديمة التي ضمت عالم المسيحية. فقد تبين أن نمط « الملكية العالمية » موضة قديمة وأصبحت كالقبة القديمة التي لم يعد من اللائق ليسها. وتحطمت كل المحاولات في هذا الاتجاه، الواحدة بعد الأخرى. ربما كانت هذه السياسة التي تبالغ في اللعب بالمظاهر والتفاخر سياسةً ولّى زمانها، وجاء زمان التفوق الاقتصادي حتى وإن لم يكن

المعاصرون يبصرون به في وضوح ويدركون حقيقته. وإذا كان شارلكان قد فشل في الاستيلاء على أوروبا بسياسة المتهالكة، فقد نجحت أنتفرين بوسائل الاقتصاد فيما فشل فيه، وكان نجاحها طبيعياً إلى أبعد حدود الطبيعية. وما فشل فيه لويس الرابع عشر، نجحت فيه دولة هولندا الصغيرة : فإذا بها تصبح قلب العالم. كانت هناك إذن اللعبة القديمة واللعبة الحديثة، فاخترت أوروبا اللعبة الحديثة، أو إذا أردنا الدقة، فرضت اللعبة الحديثة نفسها على أوروبا. أما بقية دول العالم فقد ظلت تغلب في ورق اللعب القديم، وتلعب على النهج القديم : الدولة العثمانية التي جاءت من أعماق التاريخ جعلت من نفسها نسخة من امبراطورية الأتراك السلاجقة؛ كذلك سلطان المغول الأعظم تربع على كرسي سلطان دلهي؛ وكانت الصين في زمن أسرة منشو استمراراً للصين في أيام أسرة مينج، ولا يَفْرُثُكَ أنها قهرتها في شراسة ما بعدها شراسة. كانت أوروبا وحدها هي التي جددت سياسياً، ولم تكف بالتجديد السياسي.

وإذا كانت قد أعادت تشكيل الدولة أو جددتها تجديداً كاملاً، فقد بقيت الدولة على ما كانت عليه دائماً : حزمة من الوظائف ومن السلطات المتنوعة. وإذا كانت الوسائل قد أخذت تتغير ولا تكف عن التغير، فإن المهام الرئيسية للدولة لم تتغير على الإطلاق.

كانت المهمة الأولى للدولة : فرض طاعتها، واحتكار العنف المتصور لمجتمع ما لصالحها، وإخلاء هذا المجتمع من كل صنوف العنف المحتملة، ومنحه بدلاً منها ما أسماه ماكس فيبر «العنف الشرعي»^(٢٠٢).

والمهمة الثانية : مراقبة الحياة الاقتصادية مراقبة مباشرة وغير مباشرة، وتنظيم تداول السلع بطريقة ذكية أو غير ذكية ، و - وهو الأهم - الاستئثار بقسط ملحوظ من الدخل القومي لتغطية مصروفات الدولة، وتمويل المظاهر، والإدارة أو الحرب. وإلا فإن الأمير قد يعبى لصالحه نسبة هائلة من الثروة العامة : ولنذكر هنا كنوز الخان الأعظم : والقصر الهائل الذي كان يقوم مقام المخزن الذي اتخذته امبراطور الصين في بكين ؛ أو ٣٤ مليوناً من الدوكات الفضية والذهبية وجدوها في نوفمبر من عام ١٧٣٠ في جناح السلطان العثماني في استانبول عقب وفاته^(٢٠٣).

والمهمة الثالثة : المشاركة في الحياة الروحية التي لا تقوم لمجتمع قائمة بدونها. والعمل قدر الطاقة على استخراج مزيد من القوة من القيم الدينية القوية، إما بالاختيار من بينها، أو الخضوع لها. كذلك مراقبة الحركات الثقافية النشيطة التي كثيراً ما تتصدى للتقاليد مراقبة بلا حدود، حتى لا تعرض الدولة لأفكار جديدة مثيرة للقلق تغمرها وتجتاحتها : مثل أفكار الإنسانيين أو الهومانيين في عصر لورنتسو العظيم Lorenzo Magnifico، أو أفكار فلاسفة التنوير عشية الثورة الفرنسية.

حفظ

النظام

من مهام الدولة : حفظ النظام. ولكن أي نظام ؟ كلما اشتدت معاناة المجتمع من القلق والانقسام، اشتدت ضربات الدولة عنفاً، فالدولة تعتبر نفسها الحَكَمَ الطبيعي، والشرطي الطيب أو القبيح.

والنظام هو بطبيعة الحال في نظر الدولة حل وسط بين قوى *مواليه* وقوى *مضادة*، أما *الموالية* فهي التي تخف في أغلب الأحوال لمساندة الهيكل الهرمي الاجتماعي : فكيف يبقى العدد الضئيل من البشر المتربع على القمة في مكانه إذا لم يكن الشرطي بجانبه؟ ومن الناحية الأخرى فليست هناك دولة بغير طبقات مهيمنة تتعاون معها : فلست أتصور أن يحكم فيليب الثاني إسبانيا والإمبراطورية الإسبانية الهائلة بدون كبار رجال المملكة. وأما *المضادة* فالدولة تسعى إلى إحكام قبضتها على الأعداد الكبيرة وتوجيهها إلى أداء واجبها ألا وهو العمل.

وقياساً على هذا فإن الدولة تؤدي واجبها عندما تضرب أو تهدد لكي تطاع. إن « لها الحق في أن تمسح الأفراد من الوجود باسم الصالح العام »^(٢٠١). إنها الجلاذ الرسمي، الذي يضرب وهو بريء من الذنب. حتى إذا ضرب ضربات مروعة فهي شرعية. والجموع التي تسارع بدافع الفضول الرهيب فتحيط بالمشائق والمقاصل لا تتعاطف مع المحكوم عليه أبداً. في باليرمو في الثامن من أغسطس من عام ١٦١٢ نفذ حكم الإعدام على النحو المألوف في ميدان مارينا، وسار موكب الرهبان المستغفرين في ثياب التكفير البيضاء، وعرضت رأس المحكوم عليه بالإعدام على الملأ، تحيط بها مشاعل سوداء عدتها اثنا عشر مشعلاً، ويحدثنا كاتب الأخبار بأن « كل العربات ذهبت إلى موضع تنفيذ الإعدام، كما ذهب المترجلون، وكان الزحام شديداً فلم تعد عين ترى شيئاً من الطريق »^(٢٠٢). ونقرأ عن مشهد إعدام حرقاً جرى في عام ١٦٢٢ في طليطلة، أن الحشد الذي اجتمع أو شك أن يفتك بالمحكوم عليهم رمياً بالحجارة، وهم يساقون إلى الحريق، لولا أن رجال الدرك كانوا يحيطون بهم^(٢٠٣). وفي ١٢ سبتمبر من عام ١٦٤٢ جرى في ليون في ميدان تيرر إعدام رجلين معروفين هما السيد دي سانشمارس والسيد دي تو، قطعت رأساهما : وقد وصل أجر استنجاز نافذة من نوافذ المنازل المطلّة على الميدان إلى ما يقرب من جنيه ذهب من فئة الدويلون^(٢٠٤).

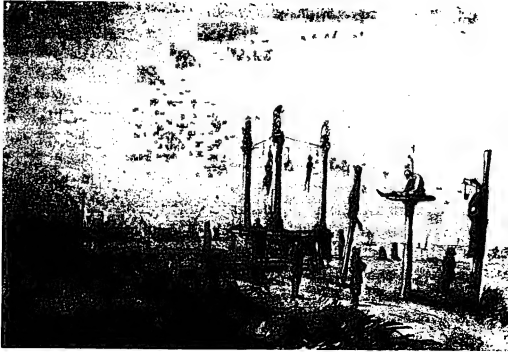
أما باريس فكان ميدان تنفيذ حكم الإعدام المالكوف هو ميدان جريفي. ولسنا نريد أن نسترسل في تخيل ما كان يجري فيه من مشاهد بشعة. وإذا كان أحد المخرجين قد أخرج

فيلمًا عن ميدان الجمهورية Place de la République في عام ١٩٧٤ على اعتبار أنه وحده يشهد على باريس، فماذا يكون شكل فيلم وثائقي يصور ما كان يجري في القرن الثامن عشر، قرن التنوير، في ميدان جريفيث حيث كانت تتوالى بلا انقطاع مشاهد الإعدام وما كان يتخذ لها من إعداد. ولنذكر على الأقل كيف أقبل الشعب في عام ١٧٦٦ ليشاهد إعدام الجنرال لاللي - تولليندال

[الذي اتهم بالخيانة العظمى افتراءً، وظل قولتير بعد إعدامه يدافع عنه، حتى برث سمعته]. ولقد حاول أن يتكلم عندما وضعوه على نصب المشنقة، ولكن الجلادين سدوا فمه (٢٠٨). وفي عام ١٧٨٠ جرى المشهد في ميدان دوفين، وكانت المشنقة في انتظار رجل متعجرف قتل أباه، حاول أن يبدو متماسكاً بليداً، حتى إذا أطلق أول صيحة من صيحات الألم صفقت الجماهير المحيطة وهلت (٢٠٩).

وليس من شك في أن أحاسيس الناس تبلدت من كثرة مشاهدة عمليات التعذيب التي كانت في أكثر الأحيان تنتزل لعقاب أثام نراها اليوم طفيفة. في عام ١٥٨٦ لم يقاوم رجل من أهل صقلية الغواية، عشية زفافه، فسرق من امرأة مرموقة معطفاً قيماً، واقتيد الرجل إلى الوالي، فحكم بإعدامه، ونفذ الحكم بعد ساعتين (٢١٠). في مدينة كاعر الفرنسية سجل كاتب مذكرات يبدو أنه كان مهتماً بحصر كل صنوف التعذيب التي نفذت في عام ١٥٥٩، يقول: « في أيام الصيام من عام ١٥٥٩ المذكور أعدم كاربوت وهو من أهل رويرج حرقاً؛ ومزقت أوصال رامون على العجلة؛ وعذب أرنو بالكماشة المتأججة؛ وفُسخ بورسكيه إلى ستة أشلاء؛ وعلق فلوريمون على المشنقة؛ وعلق نيجو على مقربة من جسر فالاندر قدام حديقة فورييه؛ وحرق بوريو قرب لاروك ديزارك [على بعد ٤ كيلومترات من المدينة الحالية]؛ وفي العام نفسه قطع رأس السيد إتيين ريجال في ميدان لاكوك في كاعر... (٢١١). كانت المشائق تقوم في البرية كالشجر، والمشنوقون يتدلون منها كالعناقيد من الأغصان، عناصر تبدو كظلال صغيرة تشوب صفحة سماء، في لوحات قديمة مرسومة، وما أكثرها في تراث الفن، فما كانت إلا نتفاً من الحقيقة، وشائج من المنظر الطبيعي.

حتى إنجلترا عرفت مثل هذه القسوة العنيفة. كانت عمليات تنفيذ الإعدام تجري مجمعة ثماني مرات في السنة، وكان التنفيذ يتخذ صورة المسلسل المتتابع الحلقات في تيبورن وفيما وراء أسوار هايدبارك، خارج المدينة. وفي عام ١٧٢٨ شهد رحالة فرنسي تسع عشرة عملية إعدام تتم في وقت واحد، وحكى عن بيع الجثث لدارسي الطب فقا إن أطباء، كانوا هناك ينتظرون الجثث التي اشتروها من المحكوم عليهم أنفسهم ودفعوا لهم ثمنها فشريبو بشن جثثهم خمرًا قبل أن ينفذ فيهم حكم الإعدام. وكان على أقارب المحكوم عليهم أن يحضروا التنفيذ، ولما كانت أعمدة المشائق منخفضة، فقد كانوا يجذبون المشنوقين في أثناء



مشانق هولندية. رسم بالمطر من أعمال بورسوم Borssum (المتحف القومي في أمستردام).

التنفيذ من أرجلهم حتى تضيق عقدة المشنقة حول رقابهم، ويموتوا بسرعة، فيقل عذاب احتضارهم. وعلى الرغم من ذلك فإن الرحالة الفرنسي يشهد بأن انجلترا كانت أقل قسوة من فرنسا. وهو يقرر أن : « العدالة في انجلترا ليست صارمة على نحو كاف، وأنا أعتقد أنهم في انجلترا لا يتبعون سياسة قتل اللصوص قطاع الطرق إلا لأنهم يخشون أن يتحولوا إلى القتل إذا هم بقوا أحياء، وهو ما لا يحدث إلا نادراً .. ولكن السرقة منتشرة حتى في الطرق السريعة ، مثل طريق دوفر لندن الذي تسير فيه العربات السريعة التي يسمونها العربات الطائرة. أما كان ينبغي تعذيب هؤلاء اللصوص ووصمهم بوصمة الخسة كما نفعل في فرنسا ؟ لو فعل الإنجليز ذلك لأصبحت السرقة نادرة. » (٢١٢).

فإذا خرجنا عن حدود أوروبا وجدنا البولة تكشف عن نفس الوجه، بل ربما أكثر فظاعة، في الصين واليابان وسيام والهند، حيث كانت عمليات الإعدام شيئاً عادياً يحدث كل يوم، ولا

يعبأ به الناس. وفي بلاد فارس وبلاد الأتراك من عالم الإسلام، كانت الأحكام تنفذ على الفور، وبسرعة. ويحكى رحالة نزل بلاد فارس في عام ١٨٠٧ أنه لكي يدخل القصر الملكي في طهران كان عليه أن يخطو فوق جثث الذين نفذت فيهم أحكام الإعدام. وذهب الرحالة نفسه - وهو أخو الجنرال جاردان - في العام نفسه إلى إزمير، وتوجه إلى مقر الباشا ليزوره، فوجد على عتبة بيته جثتين ممدتين « إحداهما لرجل شفقوه والثانية لرجل قطعوا رأسه » (٢١٣). ونقرأ في جريدة في يوم ٢٤ فبراير من عام ١٧٧٢ : « إن الباشا الجديد الذي تولى الحكم في سالونيك قد أعاد بقسوته الهدوء إلى المدينة. فقد أمر عند وصوله بشنق عدد من مثيري الشغب الذين كانوا يعكرون صفو الأمن العام، فعادت التجارة إلى النشاط بعد توقف » (٢١٤).

هل نحكم بناءً على النتيجة ؟ هذا العنف الذي مارسته الدولة، وهذه القبضة الصارمة كانت هي الضمان الذي ضمن الأمن في الداخل، والأمان على الطرقات، وأتاح تموين الأسواق والمدن، والدفاع عن البلاد ضد العدو الخارجي، ومكن من القيام بالحروب التي لم تكن تهدأ إلا لتتشب من جديد. كان السلام في داخل الدولة نعمة لا تعدلها نعمة أخرى. في عام ١٤٤٠ أو نحوه، في سنة من السنوات الأخيرة لحرب المائة عام، قال جان جوفينال ديزورسان Jean Juvénal des Ursins « لو أوتي الفرنسيون ملكاً يحقق لهم السلام، ولو كان ملكاً مسلماً، لارتضوه وخضعوا له وأطاعوه » (٢١٥). ثم مرت الأعوام وتولى الحكم لويس الثاني عشر الذي لقب بأبي الشعب، لا لشيء إلا لأن الحظ واتاه. وأعانت الظروف، فأعاد السلام إلى المملكة، وحفظ على الناس « زمان رغيغ العيش الرخيص » وهذا هو كلود سيسيل يكتب في عام ١٥١٩ « أن النظام استتب على خير وجه بعد معاقبة عدد ليس بالقليل من المجرمين العتاة الذين مارسوا السلب والنهب... وكان العقاب صارماً حتى إن العسكريين لم يكونوا يتجاسرون على أن يأخذوا من فلاح بيضة إلا دفعوا له ثمنها » (٢١٦). لقد كان الحفاظ على هذه النعم الغالية والهشة - السلام والنظام والانضباط - هو الذي مكن الملكية الفرنسية بعد الحروب الدينية وقلقل الفروند الخطيرة، من أن تستعيد مكانتها وتصبح « ملكية مطلقة ».

المصروفات تتجاوز الموارد :

الالتجاء إلى القروض

والدولة تحتاج لتنفيذ كل هذه المهام إلى المال، وتزداد حاجتها إليه زيادة مطردة تواكب توسيع سلطتها وتنويعها. ولم يعد من الممكن أن تعيش الدولة من الموارد الأميرية، بل عليها أن تضع يدها على الثروة المتداولة.

كان نوع ما من الرأسمالية ونمط ما من الدولة العصرية يتكونان في حركتين متزامنتين في إطار اقتصاد السوق. وكانت هناك بين الحركتين صور من التشابه هي أكثر من مجرد مصادفات، والتشابه الرئيسي بين الحركتين يتمثل في إقامة هيكل هرمي، متخف في حالة الرأسمالية، ومظاهر شديد الاحتفاء بالمظاهر والتأثير في حالة الدولة العصرية. وشمة تشابه آخر يتمثل في في أن الدولة العصرية تلجأ مثل الرأسمالية إلى الاحتكارات لتحقيق لنفسها الثراء: «احتكر البرتغاليون الغلغل؛ واحتكر الإسبان الفضة؛ والفرنسيون الملح؛ والسويديون النحاس؛ واحتكر البابا حجر الشب»^(٢١٧). وينبغي أن نضيف بالنسبة إلى إسبانيا احتكار الميستا Mesta، وهو احتكار مراعي قطعان الغنم، واحتكار التعامل مع العالم الجديد وتركز هذا الاحتكار في مؤسسة عرفت باسم دار التعاقدات Casa de la Contratación.

والدولة العصرية، مثلها مثل الرأسمالية، لا تقضي، وهي تتطور، على الأنشطة التقليدية التي تعتمد عليها أحياناً اعتماد الإنسان «على العكاكيز»^(٢١٨)؛ هكذا طوعت الدولة العصرية لنفسها البنيات السياسية السابقة، واتجهت إليها لتفرض عليها قدر الطاقة سلطانها وعملتها وضرائبها وقضاها ولغتعا الأمرة. هنا يحدث تغفل في القديم، كما يحدث تركيب لجديد فوق قديم: استيلاء وتطويع في وقت واحد. عندما أمسك فيليب أوجست الثاني بمقاليد الحكم في تورين، أدخل في عام ١٢٠٣ في المملكة عملة الدنييه المسكوك في تور، دنييه تور denier tournois، الذي جرى تداوله إلى جانب الدنييه الباريسي أو دنييه باريس denier paris، ولسوف يظل الدنييه الباريسي متداولاً زمنياً طويلاً حتى يلغى في عصر لويس الرابع عشر^(١١٩). ولقد كان الملك لويس التاسع بالقدس هو الذي أصدر مرسوم عام ١٢٦٢^(٢٢٠) ففرض به على المملكة كلها العملة الملكية، ولكن المعركة التي بدأها لم تصل إلى منتهاها إلا في القرن السادس عشر، بعد ثلاثمائة سنة. وما حدث بالنسبة إلى العملة حدث بالنسبة للضرائب، بنفس البطء: كان الملك فيليب الجميل هو أول من فرض الضرائب الملكية على الأراضي الإقطاعية، ولقد أخذ نفسه بالمكر والحذر، ونراه في عام ١٣٠٢ يوصي عماله: «لا تجبوا هذه الضرائب على أراضي البارونات غصباً، وهم لها كارهون» أو يقول لهم: «احرصوا وأنتم تجمعون هذه الضرائب على ألا تدخلوا من الإثارة إلا أقلها، وألا تغفلوا للشعب البسيط إلا في أضيق الحدود، واعتمدوا في التنفيذ على جياة وعمال طيبين ليُنين»^(٢٢١). ولم تفرض الضرائب وجودها وتكسب المعركة إلا بعد قرن من الزمان في أيام شارل الخامس؛ ثم اهتزت في عصر شارل السادس، وعادت لتستقر من جديد في عصر الملك شارل السابع الذي أصدر في ٢ نوفمبر من عام ١٤٣٩ مرسوماً يجعل تقدير ضرائب الفردة من شأن الملك^(٢٢٢).

كان تقدمُ الضرائب بطيئاً نظراً لما اعتور تنظيم المالية من عيوب، وقد أدى هذا بالدولة إلى التردّي إلى وضع من الصعوبة بمكان، بل وضعٍ لامعقول : فقد كانت المصروفات دائماً تتجاوزُ الموارد : كانت المصروفات ضرورية ضرورة لا غنى عنها كل يوم، وكانت الموارد تمثل المال الذي تتوقع الدولة الحصول عليه، دون أن تكون على يقين من تحصيله في كل الأحوال. ولم يكن الأمير عادة يتبع الحكمة البورجوازية فيوائهم بين المصروفات والموارد، بدلاً من أن ينفق أولاً، ثم يسعى بعد ذلك إلى تحصيل الموارد اللازمة. كانت المصروفات تتفّض عنوّاً إلى الأمام، وكانت المحاولات تتصل حلقاتها للحاق بها، ولكن ما من أحد نجح في لقاء متوازن بين الموارد والمصروفات، وإلا أن يعمون ذلك استثناءً، والاستثناء يؤكد القاعدة.

ولم يكن الرجوع إلى دافعي الضرائب، وملاحقتهم، والتضييق عليهم، وفرض ضرائب جديدة، وابتكار الياتصيب واللواتيا يقيّد بشيء : كان العجز في الموارد يتزايد ويشبه الهوة السحيقة. كانت هناك حدود لا يمكن تجاوزها، فلم يكن من الممكن إدخال كل ما في الدولة من مال إلى خزائن الدولة. كان دافعوا الضرائب يواجهون الدولة بالمر، أو عند اللزوم بالغضب. وهذا هو جوفاني دي باجولو موريللي من أبنا، فلورنسة في القرن الرابع عشر يقدم إلى أبناؤه نصائح في أمور التجارة والضرائب : إياكم والكذب، احذروه حذرکم من النار - إلا أن يكون الكذب على الضرائب، فهو حلال « لأنكم في هذه الحالة لا تكذبون بقصد الاستيلاء، على مال الآخرين، بل للحيلولة دون أن تؤخذ منكم أموالكم بغير وجه حق » (٢٢٣)، ولقد تكررت الثورات في عصر لويس الثالث عشر، ثم في عصر لويس الرابع عشر، وكانت ترجع دائماً تقريباً إلى المبالغة في الضرائب.

فلم يكن أمام الدولة إلا حل واحد : الاقتراض. ولم تكن الدولة تعرف كيف يكون، فلم يكن التعامل مع القروض بالأمر السهل، ولم ينتشر نظام القروض الحكومية أو الدين العام في الغرب إلا متأخراً، في القرن الثالث عشر، فقد أدخله في فرنسا فيليب الجميل الذي حكم من عام ١٢٨٥ إلى عام ١٣١٤، ومن المؤكد أنه عرف في إيطاليا قبل ذلك حيث يصعب علينا أن نعرف متى بدأت مؤسسة القروض التي عرفت باسم المونتي فيكيواو المونتي القديم Monte Vecchio (٢٢٤). تأخر نظام الدين العام، ولكنه كان ابتكاراً جديداً، يقول إيرل هاميلتون Earl J. Hamilton : « الدين العام ظاهرة من الظواهر النادرة جداً التي لا تعود جذورها إلى التراث الإغريقي الروماني القديم » (٢٢٥).

ووجدت الدولة نفسها مضطرة، لمواجهة أشكال التمويل ومتطلباته المختلفة، إلى أن تضع سياسة كاملة، يصعب على الإنسان فهمها للوهلة الأولى، بل كان من الصعب تنفيذها. ولو لم تكن البنديقية قد اختارت نظام القرض الإجباري، وتجبر أغنيائها على الاكتتاب، وتجد نفسها نتيجة للحرب تحت وطأة مشكلات رد القروض، لكانت قد أصبحت نموذجاً مبكراً للحكمة الرأسمالية. فقد اخترعت مدينة البنديقية منذ القرن الثالث عشر حلاً ستأخذ به إنجلترا إبان



محصل الضرائب. رسم من أعمال المدرسة الفرنسية في القرن السادس عشر. (متحف اللوفر، باريس).

نجاحها العظيم في القرن الثامن عشر : وكانت القروض البندقية أو القروض الإنجليزية تقوم على تحديد دخول معينة تغطياها وتسدد فوائدها وتستهلكها ؛ وكانت سندات الدين البندقية وكذلك سندات الدين الإنجليزية تتداول في السوق بالبيع ، وكانت تباع أحياناً بأعلى من قيمتها الاسمية ، ولكن المالكوف أنها كانت تباع بأقل من هذه القيمة . وأنشئت مؤسسة خاصة أنيط بها الإشراف على الدين ودفع الفوائد المستحقة كل عامين ، بنسبة ٥ ٪ . وكانت القروض الخاصة في نفس هذا الوقت بفائدة قدرها ٢٠ ٪ ، وسميت هذه المؤسسة في البندقية وفي المدن الإيطالية الأخرى مونتي ، وكان المونتي الأول الذي لا نعرف عنه الكثير هو المونتي القديم Monte Vecchio ، ومن بعده جاء المونتي الجديد Monte Nuovo في عام ١٤٨٢ (٢٢٤) ؛ ثم المونتي الحديث Monte Nuovissimo . واتبعت هذه السياسة في جنوة ، ولكنها انتهت إلى نتيجة مختلفة ، فبينما بقيت الدولة في البندقية مهيمنة على الثروات والموارد الضامنة للدين ، استولى الديانة في جنوة على موارد الجمهورية كلها تقريباً وأقاموا ، من أجل إدارتها لصالحهم ، دولة داخل الدولة ، هي المؤسسة الشهيرة كازا دي سان جورجيو أو بيت سان جورجيو Casa di San Giorgio في عام ١٤٠٧ .

لم تعرف كل الدول الأوروبية منذ البداية هذه التقنيات المالية المتقدمة ، ولكنها جميعها استدانن ، ومنذ وقت مبكر جداً (٢٢٦) . فمئذ ما قبل القرن الرابع عشر كان ملوك إنجلترا يستدينون من ديانة لوكا وفلورنسة ؛ وكان آل فالوا في بورجونديا يستدينون من الديانة في مدنهم ؛ وكان شارل السابع [حكم فرنسا من عام ١٤٢٢ إلى عام ١٤٤١] يقترض من ناظر ماليته جاك كور ؛ أما لويس الحادي عشر فكان يلجأ إلى آل مديتشى الذين استقروا في ليون . ونعرف أن فرانسوا الأول أصدر في عام ١٥٢٢ سندات الدخل على دار بلدية باريس : وكانت دار البلدية تلعب دوراً شبيهاً بدور المونتي ، فقد نزل الملك لدار البلدية عن الموارد التي تضمن تسديد فوائد هذه السندات . والمعروف أن البابا لجأ منذ وقت مبكر جداً إلى الاستدانة لكي يوازن ميزانته ويدبر مصروفاته التي لم تكن تستطيع الحياة على مواردها في الوقت الذي تضاعفت فيه العوائد التي كانت تأتيه من الدول المسيحية . كذلك اضطر شارلكان إلى الاستدانة لينفق على سياسته الطامحة إلى العظمة : فتنفق على كل من استدانوا من معاصريه . ولم يتخلف عنه ابنه الملك فيليب الثاني ، وظل الدين العام يتزايد ويتزايد منذ ذلك الحين . وانظر إلى الأموال التي تراكمت في أمستردام تجد قدراً كبيراً منها يخفي في القرن الثامن عشر في خزائن أمراء أوروبا . ولندع الآن أمستردام ، بورصة القروض العالمية ، وسنعود إلى الحديث عنها بالتفصيل ، وقد كانت مملكة الديانة والمدينين ، إنما الذي يعنيها الآن هو أن ننظر عن كُتب إلى آلية الدولة في سعيها إلى المال ، وستنخذ لنا مثليين ، أحدهما لا يعرف إلا القليل : قشتالة ، وثانيهما كلاسيكي : إنجلترا .

قشتالة :

سندات الخوروس والأسيتوس

أصدر ملوك قشتالة (٢٢٧) في القرن الخامس عشر سندات هي الخوروس juros بضمن موارد خصصت لهذا الغرض. وكان ربط السند بالموارد الذي يغطيه يعطي السند اسمه، فكانت هناك سندات خوروس على دار التعاقدات Casa de la Contratación أو على مراعي الأغنام Maestroszgoz أو Puertos Secos أو Almojarizfazgo de Indias وإليك هذه الشخصية التي أجرى سرينتس Cervantes (٢٢٨) على لسانها حديثاً عن استثمار المال فتشبيه بمن يمتلك سداً على الأعشاب، أي مراعي الأغنام.

ولم تنتشر السندات انتشاراً واسعاً إلا إبان حكم شارلكان ومن بعده فيليب الثاني، وتنوعت أشكال السندات الخوروس، فكانت هناك سندات مستديمة perpetuo، وسندات مدى الحياة de por vida، وسندات واجبة الأداء al quitar، كما كانت هناك سندات جيدة وسندات أقل جودة بحسب الموارد الملكية الضامنة لها، فمنها الموارد المؤكدة، والموارد التي دون ذلك. كذلك تنوعت السندات بحسب سعر الفائدة الذي تراوح بين ٥٪ و ١٤٪، وربما زاد عن ذلك. وعلى الرغم من عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية من النوع الذي سنراه فيما بعد في أمستردام أو لندن، فقد كانت سندات الخوروس تباع وتشتري وتُتبادل، وكانت أسعارها تتغير صعوداً وهبوطاً، ولكنها كانت عادة أقل من القيمة الإسمية، ونقرأ أن بعض سندات الخوروس بيعت في ١٨ مارس ١٥٥٧، في عز الأزمة الاقتصادية بـ ٥٥٪ من قيمتها.

ويصح أن نضيف نوع سندات التأمين التي استخدمها إلى حين رجال الأعمال الذين قدموا إلى الملك فيليب الثاني مبالغ مالية هائلة يعقود سميت أسيتوس asientos، واعتمد تجار جنوة هذه العقود أو الأسيتوس اعتباراً من الأعوام ١٥٥٢ إلى ١٥٥٧، وقبلوها في التعامل، وكانت تمثل ديناً عائماً هائلاً على الحكومة القشتالية التي كانت تلجأ إلى الاستدانة عن هذا الطريق كلما تعرضت للإفلاس، وهو ما حدث في عام ١٥٥٧ و ١٥٦٠ و ١٥٧٦ و ١٥٩٦ و ١٦٠٦ و ١٦٢٧، كانت تسلك السبيل نفسه، فتحول جانباً من الدين السائر إلى دين موحد - وهي عملية لا نستغريها. ووافقت الحكومة القشتالية بين عام ١٥٦٠ و ١٥٧٥ على ألا تكون السندات الخوروس التي أعطتها لمقرضيها مجرد سندات تأمين caución، من قبيل الرهونات، بل سمحت بأن تتداول وسميت juros de resguardo، فكان لحاملها أن يبيعها إلى الجمهور، بشرط أن يتعهد هو بدفع الكوبونات عندما يحل موعدها، وبأن يقدم إلى الملك سندات خوروس بنفس سعر الفائدة عند المحاسبة النهائية.

تفسر لنا هذه الأساليب الأسباب التي جعلت رجال المال والأعمال الجنوبيين يسكنون في

أيديهم مقاليد سوق السندات الخوروس، فيشترونها عندما تنخفض أسعارها، وبيعونها عندما ترتفع، ويتخلصون من تلك التي تسوء أحوالها، ويقتنون تلك التي تحسن أحوالها. فلما سيطروا على السوق أصبح في مقدورهم أن يلعبوا لعبتهم مطمئنين إلى الكسب، وإن حدث العكس أحياناً، فهذا هو أشهرهم نيقولاو جريمالدي - الذي اشترى بماله لقب أمير ساليرنو، ذلك اللقب النابوليتانية العظيم - يعلن إفلاسه في عام ١٥٧٥ بعد أن ضارب على السندات الخوروس مضاربات محمومة بغير حساب للمغامرة. وكانت الحكومة الإسبانية قد تعلمت بمرور الوقت أن إشهار الإفلاس، وهو الإجراء الصارم، ليس هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لها : بل كانت بين يديها وسائل أخرى عرفت كيف تستخدمها، منها تعليق دفع فوائد الخوروس، أو خفض نسبة الربح، أو تحويل السندات. في فبراير من عام ١٥٨٢ اقترح بعضهم على فيليب الثاني تحويل الفوائد المقررة على سندات الخوروس الصادرة بضمن ضرائب المبيعات في إشبيلية والتي عرفت باسم الكابالاس، وكانت هذه الفوائد بين ٦٪ و ٧٪، وكان لحاملي السندات أن يختاروا بين الاحتفاظ بسنداتهم - بعد تحويلها إلى الفائدة الجديدة التي لم تحددها الوثيقة - أو الحصول على أموالهم، وسيتم تدبير مبلغ « مليون جنيه ذهب » لهذا الغرض عندما تصل أول سفن أسطول الهند. ولا يخفي عنا محدثنا البندقي أن الرأي عنده هو أن الأفضل بالنسبة لحاملي السندات، نظراً لبطء رد قيمة السندات، هو أن يبيعوا سنداتهم إلى طرف ثالث يرضى بالفائدة الجديدة. ولكن العملية المقترحة لم تخرج إلى حيز التنفيذ.

كانت مأساة المالية الإسبانية تتمثل في أنها كانت لا تكف عن إصدار عقود أسينتوس جديدة. في عهد شارلكان لعب الأدوار الأولى في هذه المسرحيات المصرفيون في جنوب ألمانيا الذين كان الملك يلجأ إليهم في أغلب الأحيان فجأة بين عشية وضحاها، هؤلاء المصرفيون هم آل فيلنر Welser، وأكثر منهم : آل فوجار Fugger. ولا ينبغي أن نأسى لهؤلاء المصرفيين الذين كانوا أمراء متربعين على عروش المال، فقد كانت النقود الرنانة تخرج من خزائهم، ولكنهم كانوا يستعينونها من جديد، ربما كان عليهم أن ينتظروا، أو أن يهدوا في رفق، أو يستولوا على الأصول التي تضمن السندات، فقد استولى آل فوجار على المراعي الخاصة بطوائف سانتياجو وقلعة رباح Calatrava والقنطرة Alcántara، وآل إليهم استغلال مناجم الزئبق في جبل المعدن Almadén. ولكنهم تردوا من سيء إلى أسوأ، فقد كان استرجاع المال المقرض يتطلب تقديم قروض جديدة. وإذا كان إفلاس الدولة الإسبانية في عام ١٥٥٧ قد أخرجهم من سوق سندات الأسينتوس، فنحن نراهم يعيدون إليه قبيل نهاية القرن يحذوهم الأمل في أن يعوضوا ما خسروه، ولكنهم كانوا واهمين.

وبدأ حول عام ١٥٥٧ عصر المصرفيين الجنوبيين آل جريمالدي، وآل بينيللي، وآل

لوميليني، وآل سبينولا، وآل دوريا، وكانوا جميعاً من قدامى النبلاء في جمهورية جنوة التي عرف عنها منذ نشأتها تبركها بالقدّيس جورج. وقام هؤلاء المصرفيون من أجل عملياتهم التجارية الواسعة المتزايدة بتنظيم أسواق للتحويلات عرفت بأسواق بيزانسون، كانت تقام منذ عام ١٥٧٩ في بياتشينتسا. وأصبحوا منذ ذلك الحين السادة المهيمنين على ثروة إسبانيا، العامة والخاصة على السواء، فلم يكن في إسبانيا نبيل أو رجل من رجال الكنيسة أو موظف لا يعهد إليهم بأمر أمواله، ومن ثم أصبحوا يمسكون بمقاييد الثروة كلها، أو على الأقل بالثورة المنقولة في أوروبا. كان الناس جميعاً في إيطاليا يشاركون في المضاربات في أسواق بيزانسون، ويقدمون القروض إلى الجنوبيين نون أن يفكروا في شيء، حتى فوجئوا كما فوجيء البندقيون بإفلاس دولة إسبانيا في عام ١٥٩٦، وخسروا لذلك الكثير.

أما الشيء الذي جعل التجار الجنوبيين ضرورة لا غنى للملك الإسباني الكاثوليكي عنها، فقد كان تحويلهم تيار الفضة المنقطع القادم إلى إشبيلية من أمريكا إلى تيار مستمر. ف منذ عام ١٥٦٧ كان على الملك أن يدفع، شهراً بعد شهر، على نحو منتظم رواتب القوات الإسبانية المحاربة في الأراضي الواطنة، وكانت القوات تصر على أن تتلقى مستحققاتها ذهباً، وبقيت على إصرارها هذا حتى نهاية حكم فيليب الثاني في عام ١٥٩٨. ومعنى هذا أن الجنوبيين طلب إليهم أيضاً أن يحولوا الفضة الواردة من أمريكا إلى ما يعادلها من ذهب. ونجحوا في هذه المهمة المزبوجة، وظلوا يخدمون الملك الكاثوليكي حتى عام ١٦٢٧.

عندذاك تركوا صدارة المسرح لغيرهم وتراجعوا إلى الخلف. كان الفارس الإسباني قد استهلكهم كما استهلك المصرفيين الألمان قبلهم. وما نصل إلى السنوات من ١٦٢٠ إلى ١٦٣٠ حتى نرى كيف أقبل المسيحيون البرتغاليون الجدد واحتلوا الموقع الذي خلا، وكان الدوق أوليباريس Conde Duque Olivares هو الذي أدخلهم في هذا الميدان عن علم بما يجري فيه: والحقيقة أنهم كانوا موجودين بالاسم فقط، بينما كان العمل الفعلي يقوم به التجار البروتستانتيون في الأراضي الواطنة. وهكذا أفاد الإسبان عن طريقهم من شبكات الائتمان الهولندية في الوقت الذي كانت الحرب قد عادت فيه إلى الأقاليم المتحدة.

وليس من شك في أن إسبانيا إبان عظمتها لم تعرف إلا نحو سبعة كيف يكون الاقتراض، فمصر الديانة دسها. فلما أيقن أصحاب الحل والعقد من ذلك حاولوا أن يفعلوا شيئاً، بل حاول أن ينتقموا، فاصطنع فيليب الثاني الإفلاس في عام ١٥٧٥ حتى يتخلص من الجنوبيين، فلم يفلح، حتى قرر هؤلاء بإرادتهم في عام ١٦٢٧ أن يتخلوا عن سندات الاسبيتوس أو رفضوا أن يجددوها، وهكذا استطاعت الرأسمالية أن تتصرف على المستوى العالمي وكأنها هي سيدة العالم.



ياكوب فوجار ومحاسبه، رسم الماني بالمرر يرجع إلى القرن السادس عشر، إلى الوقت الذي قدم فيه بيت أوجسبورج التجاري، أعظم بيت تجاري في العالم، إلى الملك شارلكان قروضاً هائلة. ونرى على الأراج التي تضم المستندات أسماء المراكز التجارية الكبرى في أوروبا : روما، ميلانو، البندقية، إنسبروك، نورنبرج، لشبونة... الخ

الثورة المالية الإنجليزية :

١٦٨٨ - ١٧٥٦

نجحت إنجلترا في القرن الثامن عشر في تنفيذ سياسة الاقتراض التي وضعتها، بل نقول مع ديكسون P. G. M. Dickson^(٢٢٩) إن ثورتها المالية نجحت. وهذا التعبير تعبير سليم لأنه ينطبق على شيء جديد واضح الجودة، ولكنه يصبح موضع الجدل إذا نحن نظرنا إلى بطء العملية التي بدأت على أقل تقدير منذ عام ١٦٦٠ وازدهرت منذ عام ١٦٨٨، ولم تبلغ أوجها إلا في مطلع حرب السنوات السبع التي بدأت في عام ١٧٥٦ وانتهت في عام ١٧٦٣، بمعنى أن عملية النضج كانت طويلة استمرت نحو قرن من الزمان، وأنها تطلبت ظروفاً مواتية وحركة اقتصادية مزدهرة مستمرة.

ولم يكن من الممكن أن تحدث هذه الثورة التي انتهت إلى تغيير شكل الائتمان العام إلا بفضل عملية تنظيم عميقة تمهيدية تناولت المالية الإنجليزية واتخذت صورة واضحة في خطوطها العامة. وكانت المالية الإنجليزية في عام ١٦٤٠ أو في عام ١٦٦٠ تشبه في بنيتها المالية في فرنسا آنذاك إلى حد كبير. فلم يكن على جانبي المانش، لا في إنجلترا ولا في فرنسا مالية عامة مركزية لا تخضع إلا للدولة. فقد تركت أمور كثيرة كثرة مفرطة للمبادرة الفردية الخاصة لجباة الضرائب الخصوصيين الذين كانوا في الوقت نفسه الديانة الدائمين الذي يقدمون القروض إلى الملك، ولرجال الأعمال الذين كانوا يقومون بأعمالهم التجارية الخاصة، والموظفين الذين لم يكونوا يخضعون للدولة فقد اشتروا وظائفهم بحر مالهم، ولمدينة لندن التي كان ملك إنجلترا يلجأ إليها كما كان ملك فرنسا يلجأ إلى مدينة باريس. وتمثل الإصلاح المالي الإنجليزي في استبعاد الوسطاء الذين كانوا يتطفلون على الدولة، وتم هذا الإصلاح في تكتم وعلى نحو مستمر دون أن تظهر معالمه الرئيسية بوضوح. رتمثلت الخطوات الأولى في سيطرة الدولة على الجمارك في عام ١٦٧١، ثم على ضريبة المشروبات في عام ١٦٨٢ وهي ضريبة نُقلت عن هولندا؛ ومن بين الخطوات الأخيرة نذكر إنشاء منصب اللورد ناظر الخزنة في عام ١٧١٤ الذي أسس مجلس الخزنة الذي أنيطت به مهمة مراقبة انتقال الموارد إلى الخزنة ولو أردنا أن نعبر بلغتنا الآن لقننا إن ما حدث، كان عملية تأميم تناوالت المالية، عملية تأميم بطيئة لم تعط بنك إنجلترا مسؤولية الإشراف والمراقبة إلا في منتصف القرن الثامن عشر على الرغم من أن البنك أسس في عام ١٦٩٤، وتضمنت العملية اعتباراً من عام ١٦٦٠ تدخلاً حاسماً من جانب البرلمان في التصويت على القروض والضرائب الجديدة.

أما أن هذا التأميم أحدث تغييراً بيروقراطياً عميقاً، وغير كل العلاقات الاجتماعية لموظفي الدولة، فأمر نستطيع أن نحكم عليه استناداً إلى ملحوظات عابرة مقتضبة لأسف الشديد، سجلها اثنان من الفرنسيين. كانت حكومة لويس الرابع عشر قد أرسلت مرتين إلى إنجلترا أنيسون Anisson، نائب ليون وفينيلون Fenelon، نائب بورفو في مجلس التجارة، لكي يتفاوضا في عقد اتفاق تجاري لم يتم. وهذا ما كتبه من لندن في ٢٤ يناير إلى ديماريش Desmaretz مراقب عام المالية في فرنسا: «... لا كان الموظفون هنا، شأن الموظفين في كل مكان، يحرصون أشد الحرص على مصالحهم، فإننا نأمل في أن نصل إلى نتيجة معهم بالمال، وبخاصة لأن الهدايا التي قدمناها إليهم لا يمكن أن تحمل على محمل الرشوة لأن كل شيء هنا يخضع لأمر الحكومة^(٣٠). فهل معنى ذلك أن فساد الموظف يكون أقل ظهوراً عندما يكون الموظف من ناحية المبدأ ممثلًا للدولة؟ هذا شيء فيه نظر. أما الشيء المؤكد فهو أن المراقبين الفرنسيين رأوا أن النظام الإنجليزي الذي اقتربت

صورته من صورة النظام البيروقراطي الحديث كان شيئاً جديداً تماماً مختلفاً عما كانا يعرفانه، ولنتأمل في عبارة « كل شيء هنا يخضع لأمر الحكومة ».

أياً كان الأمر فلو لم تمسك الدولة في يدها بزمام الجهاز المالي، لما استطاعت إنجلترا أن تطور - كما فعلت - نظاماً انتمائياً على الرغم من أن هذا النظام ظل في زمانه إلى حين مُضغّة في أفواه الساخرين. ولا ينبغي أن نعظم دور وليم الثالث، سليل أسرة أورانيين الملكية، الذي كان والياً على هولندا ثم أصبح ملكاً على إنجلترا، ونتصور أنه لعب دوراً كبيراً في نقل أشياء من النظام الهولندي. ليس من شك في أنه اقترض أموالاً كثيرة « على الطريقة الهولندية »، لكي يشد إلى قضيته، التي كانت ما تزال هشة، عدداً كبيراً من حملة السندات التي ضمنتها الدولة في إنجلترا. ولكن الحكومة الإنجليزية كانت دائماً تتبع طرقاً تقليدية، أو قلّ بالية، لتعترض حتى تتجاوز الصعاب التي نجمت عن حلف أوجسبورج من عام ١٦٨٩ إلى عام ١٦٩٧، ثم تلك التي نجمت عن حرب الخلافة على عرش إسبانيا من عام ١٧٠١ إلى عام ١٧١٣. ولكن الشيء الجديد الحاسم كان يتمثل في القرض الطويل الأجل الذي مكن لنفسه في بطنه. فقد تعلمت الحكومات شيئاً قشياً أن هناك سوقاً ممكنة للقروض الطويلة الأجل بسعر فائدة منخفض : وأن هناك تناسباً يوشك أن يكون محدداً سلفاً بين الحجم الحقيقي للضرائب وبين الحجم الممكن للقروض، وأن حجم القروض يمكن أن يرتفع إلى ما يساوي ثلث المجموع الكلي دون ما ضرر، بين حجم القروض القصيرة الأجل وحجم القروض الطويلة الأجل ! وأن الخطر الحقيقي، الخطر الوحيد، يتمثل في ربط دفع فوائد القروض على موارد غير مؤكدة أو موارد لم يتم تقديرها تقديراً جيداً منذ البداية ولقد بدأت هذه القواعد التي دارت حولها المناقشات زمنياً طويلاً تنضج معالمها في اليوم الذي بدأت فيه عمليات الاقتراض تجري على نطاق واسع وعن بيئة. وما لبثت العقول في إنجلترا أن فهمت جدلية الأجل القصير/الأجل الطويل، وخطت إلى هذا الفهم خطى بطيئاً. فنحن نلاحظ أن هذا الفهم لم يكن موجوداً في عام ١٧١٣، العام الذي عقدت فيه معاهدة السلام في أوترخت، حيث قيل عن القروض الطويلة الأجل إنها قروض تسد نفسها بنفسها أو تصفي نفسها بنفسها. ولكن القروض الطويلة الأجل تحولت بعد ذلك على نحو يوشك أن يكون تلقائياً إلى قروض دائمة، أي لم يعد على الدولة أن ترد قيمة الديون، بل كان في مقبورها أن تحول الديون السائرة إلى ديون موحدة، وكان في مقبورها ألا تبدد مواردها في صورة قروض، وألا تدفعها نقداً. أما المقرض فأصبح في إمكانه، منذ عام ١٦٩٢، أن يحول الدين إلى طرف ثالث، وكان بهذه الطريقة يستطيع أن يسترد ماله. كان ذلك إجراءً يقترب من المعجزة : لم تكن الدولة تدفع الدين، ولكن الدائن كان يسترد ماله كلما شاء.

ولكن المعجزة لم تكن بلا ثمن. فقد كان من الضروري وقف أعداء الديون التي استدانتها

الدولة والتي زادت عن الحد في وقت قصير، وكان الجدل حول الديون قد اتسع واحتدم. وكان نظام اقتراض الدولة يعتمد على الثقة التي تتمتع بها الدولة لدى الجمهور. كانت استدامة الدولة لا تتم إلا إذا دبر البرلمان موارد جديدة تضمن دفع الفوائد بانتظام. وكانت هناك شرائح من الشعب - مثل ملاك الأرض الذين كانوا يدفعون للدولة خمس دخلهم ضرائب عقارية، والمستهلكين لسلع فرضت عليها ضرائب، أو التجار الذين كانوا يتاجرون فيها - كانت تحس بأنها تتحمل تكاليف العملية كلها ؛ بينما كانت هناك طبقة من المتطفلين والمستغلين تأتلف من : حملة السندات، وأصحاب المال، وكبار التجار - الذين لم يكونوا يدفعون ضرائب على دخولهم، وأرباب الثراء الذين يتفادون بثرانهم ويغيظون الكاديين الكادحين. كان هؤلاء المتنفذون يجرون وراء مصالحهم، ويرون أن مصالحهم أن يلعبوا دور المحرضين على الحرب، لأنهم يعرفون أن الحرب الجديدة تعني قروضاً جديدة، وزيادة في سعر الفوائد. وكانوا هم الذين تسببوا بدرجة كبيرة في إشعال نار الحرب ضد إسبانيا في عام ١٧٣٩ وكانت تلك الحرب كشرخ سياسي كبير في جدار القرن الثامن عشر . ولما كان الأمر كذلك، فمن البديهي أن نجد نظام الدين الموحد - الذي نعتبره اليوم بمثابة الأساس الذي قام عليه الاستقرار الإنجليزي - قد تعرض لهجوم عنيف من جانب المعاصرين الذين احتجوا بالمبادئ الطيبة لاقتصاد سليم. والحقيقة أن هذا النظام الثمرة البرجماطية التي أثمرتها الظروف.

كان كبار التجار، والصياغ، والقائمون على البيوت المصرفية، أعني ركانز دنيا المال والأعمال في لندن الذي تخصصوا في القروض والذين كانوا يمثلون قلب الأمة صاحب القرار والحسم، هم الذين عملوا على نجاح سياسة الاقتراض. ولعب الخارج دوره أيضاً. فقد شاركت الرأسمالية الهولندية في الفترة حول عام ١٧٢٠ وما بعده، إبان عصر روبرت ولبول Robert Walpole [الذي تولى رئاسة الوزارة الإنجليزية من عام ١٧٢١ إلى عام ١٧٤٢]، مشاركة فعالة حتى كانت صانعة العملية فعلاً. وأعلنت لندن في ١٩ ديسمبر من عام ١٧١٩ أن هناك «تحويلات جديدة وردت من هولندية تربو قيمتها على مائة ألف جنيه استرليني تهدف إلى شراء سنداتنا our funds»^(٣٣) وكانت كلمة funds تستخدم للدلالة على سندات الدين الإنجليزية، إلى جانب كلمة securities وكلمة annuities.

كفيع نفسر شراء الهولنديين لهذه السندات الإنجليزية بهذه الكميات الكبيرة ؟ كان سعر الفائدة في إنجلترا في أكثر الأحيان، لا في كلها، أعلى من أسعار الفائدة في الأقاليم المتحدة الهولندية، وكانت سندات الدين الإنجليزية - على عكس سندات أمستردام - معفاة من الضرائب، وتلك ميزة بلا شك ؛ أضف إلى ذلك أن ميزان التجارة بين هولندية وإنجلترا كان لصالح هولندية التي كان لها فائض في إنجلترا : فكانت البيوت التجارية الهولندية

المقيمة في لندن ترى في استخدام أرباحها في سندات الدين الإنجليزية استثماراً مربحاً سهلاً. بل إن بعض هذه البيوت كانت تعيد استخدام فوائد السندات في شراء سندات جديدة. وهكذا كانت بورصة أمستردام تكون مع بورصة لندن ابتداءً من منتصف القرن الثامن عشر كتلة واحدة، وكانت المضاربات في أمستردام ولندن على سندات الدين الإنجليزية، سواء للشراء الفوري أو المؤجل، أكثر نشاطاً وتنوعاً من المضاربات على أسهم الشركات الهولندية ويمكن أن نقول بصفة عامة إن هذه الحركات، التي لا يمكن تفسيرها بردها إلى خطة بسيطة لا تعقيد فيها، كانت أمستردام تقوم بها مستخدمة السوق الموازية للسندات الإنجليزية لتسوي بها عملياتها الائتمانية القصيرة الأجل. ومن قائل إن الهولنديين كان يمتلكون أحياناً ربع أو خمس السندات الإنجليزية، وهذا قول فيه مبالغة. فهذا هو إيزاك دي بينو Isaac de Pinto يكتب في عام ١٧٧١ : « إنني أعرف بناءً على بيانات جميع المصرفيين في لندن أن الخارج لا يمتلك من سندات الدين الإنجليزي إلا ما لا يجاوز الثمن. » (٢٣٢).

وهذا موضوع لا أهمية له في الحقيقة. وليست هناك غرابة في أن تبني إنجلترا عظمتها على حساب الآخرين، على حساب الدائنين الهولنديين، والدائنين الفرنسيين، والسويسريين والألمان كذلك، فما كان يمكن أن تكون سندات الدين في القرنين السادس عشر والسابع عشر في فلورنسة أو نابلي أو جنوة على هذا الكم من الضخامة بدون مشاركة المكتتبين الأجانب. كان أهل راجوزة مثلاً حول عام ١٦٠٠ يمتلكون سندات قيمتها ٣٠٠٠٠٠ دوكات (٢٣٣)، فرووس الأموال لا تعترف بحدود الدول، بل هي تسعى نحو الأمان. وهنا نسأل: هل كان نظام الاقتراض في حد ذاته هو الثورة المالية التي صنعت العظمة الإنجليزية؟ الإنجليز انتهوا بعد طول بحث إلى هذا الرأي، في عام ١٦٦٩ تحدث توماس مورتيمر Thomas Mortimer في الطبعة السابعة من كتابه : *لكل إنسان سمساره* Every man his broker عن الدين الأهلي حديثه عن المعجزة الدائمة التي شهدتها السياسة والتي أدهشت دول أوروبا وزادت من ثرائها (٢٣٤). وفي عام ١٧٧١ كتب إيزاك دي بينو في كتابه الذي كثيراً ما أشرنا إليه كلاماً أمدح به نظام الاقتراض الأهلي، فرفعه إلى الأعلى (٢٣٥). وهذا هو بيت يقول في عام ١٧٨٦ إنه في هذا المجال مقتنع بأن الدين الأهلي هو الأساس الذي قامت عليه قوة الأمة واستقلالها (٢٣٦).

أما سيمولين، السفير الروسي في لندن، فقد ذهب - على الرغم من إدراكه لميزات الدين الإنجليزي الموحد - إلى أن هذا الدين هو السبب في الغلاء الذي تزايد في لندن منذ عام ١٧٨١ والذي « كان فاحشاً تجاوز كل تصور » (٢٣٧). ولا يمكن أن يمتنع الإنسان نفسه من أن يفكر في أن تزايد حجم القرض الأهلي، وتزايد ارتفاع الأسعار كان يمكن أن يحدث في

انجلترا نتائج مختلفة تماماً، لو لم تكن إنجلترا قد حققت لنفسها الهيمنة على العالم في الوقت ذاته، لو لم تكن، سبيل المثال، قد ظهرت على فرنسا في أمريكا الشمالية والهند، هاتين البقعتين اللتين اعتمدت عليهما اعتماداً لا مراء فيه في صعودها.

الميزانيات

والموجات الاقتصادية والنتائج القومي

لا يمكن أن نفهم المالية في بلد ما، ونقيّمها إلا إذا وضعناها في إطار الحياة الاقتصادية التي اتصلت حلقاتها في الفترة التي نتناولها بالدرس، وهنا نجد أنفسنا بحاجة إلى أرقام دقيقة، وبيانات صحيحة واضحة عن المالية، وظروف اقتصادية قابلة للمراجعة. وليس بين أيدينا شيء من هذا. ولكن الذي بين أيدينا ميزانيات، أو لعلنا نترك كلمة ميزانية التي لم تستخدم بكامل معناها إلا في القرن التاسع عشر، ونقول إن لدينا بيانات عن الموارد والمصروفات الحكومية. ولو أخذنا بها مصدقين كل التصديق لكنا من المسرفين في السذاجة، ولو ضربنا عنها صفحاً لكنا مسرفين في التجني.

لدينا ميزانيات Bilanci البندقية من القرن الثالث عشر إلى عام ١٧٩٧^(٢٣٨)؛ ولدينا حسابات آل فالوا في بروجونيا من عام ١٤١٦ إلى عام ١٤٧٧^(٢٣٩)؛ وفي مقدورنا أن نستعيد أرقام الموارد والمصروفات بالنسبة إلى قشتالة، وهي أنشط أقاليم إسبانيا، في القرنين السادس عشر والسابع عشر^(٢٤٠)؛ فالوثائق محفوظة في سيمانقة. ولدينا أرقام توشك أن تكون كاملة بالنسبة إلى إنجلترا، وبقي أن تُدرس دراسة نقدية صارمة. أما بالنسبة إلى فرنسا فليس لدينا سوى تقديرات عامة^(٢٤١). وهناك بحوث تجري حالياً تتناول الموضوع فيما يختص بالدولة العثمانية^(٢٤٢)، ولدينا أرقام عن الصين، وإن كانت تحيطها الشكوك^(٢٤٣). أما الأرقام التي بين أيدينا عن موارد الخان الأعظم المغولي، فنجدتها في تقرير كتبها مصادفةً واحد من الرحالة^(٢٤٤)، وينطبق الكلام نفسه على ميزانية الإمبراطور الروسي^(٢٤٥).

ونلاحظ بدايةً أن المسؤولين عن الشؤون المالية لم يكن لديهم إلا تصور مبهم عما يجري في دولهم، فلم يكن لديهم تصور عن مفهوم الميزانية التي توضع مسبقاً؛ ولدينا حالة فريدة نادرة تقترب من مفهوم الميزانية هذا تتمثل في البيان العام للمالية الذي وضعته الحكومة الفرنسية في أول مايو من عام ١٥٢٣، وكان بياناً يختص بعام ١٥٢٣، وإن وضع متأخراً^(٢٤٦). ويدخل في هذا الإطار الأمر الذي أصدره ملك إسبانيا، الملك الكاثوليكي، إلى السوماريا Sommaria^(٢٤٧) وهي ديوان المحاسبات في نابلي، يطلب إليها أن ترسل إليه ميزانية مسبقة، وميزانية استرجاعية عن حسابات ختام السنة. ويرجع هذا الأمر العقلاني

الذي صدر عن الدواوين في مدريد إلى رغبتها في استغلال كل موارد مملكة نابلي، حتى إنها أخذت تهدد مستشاري السوماريا بشطب مخصصاتهم كلها أو نصفها إذا هم تقاعسوا عن تنفيذ هذا الأمر. ووجد هؤلاء المستشارون صعاباً كبيرة في تنفيذ هذا العمل، وقالوا إن السنة الضرائبية لا تطابق السنة المالية في نابلي: فجباية ضرائب الملح في منطقة الأبروتسو Abruzzo تبدأ في أول يناير، بينما تبدأ في مخازن كالابريا في ١٥ نوفمبر، ويحل موعد ضرائب الحرير ابتداءً من أول يونية، وكذلك قالوا إن الضرائب تختلف من منطقة لأخرى على مستوى المملكة. والخلاصة إن العمل المطلوب لم يمكن تنفيذه على الفور، بل كان يحتاج إلى وقت، ولدريد أن تستشيط غضباً ما شاعت! وبالفعل لم تصل الميزانية التي طلبت لعام ١٦٢٢ إلا في ١٣ يناير من عام ١٦٢٥، ولم تصل الميزانية التي طلبت لعام ١٦٢٦ إلا في يونية من عام ١٦٣٢، ولم تتلق مدريد الميزانية الخاصة بعام ١٦٧٣ إلا في ديسمبر من عام ١٦٧٦. ومن الملاحظات الختامية التي سجلها المستشارون ما يحذر من إلغاء نظام ملتزمي الضرائب وتولي الدولة جباية الضرائب مباشرة، فإن مثل هذا الإجراء يعني وضع الضرائب في يد الشيطان in mano del demonio.

ولا يختلف الوضع في فرنسا عن هذا. فلم يبدأ الأخذ بنظام مراجعة المالية العام الذي يقضي بالتقييد المزدوج إلا في عام ١٧١٦، بصور مرسوم يونية ١٧١٦^(٢١٨). كان هذا الإجراء يعني مراقبة المصروفات، ولم يكن يستهدف التدبير المسبق لكيفية توجيهها. كانت كل الميزانيات تقتصر إلى الحساب بناءً على تدبير مسبق، ولم تكن المراقبة تنصب إلا على ملاحظة المصروفات في صورتها النقدية. وكان النظر إلى مستوى الأموال السائلة في الخزانة هو السبيل إلى معرفة حدود التصرف، وكان هو الذي يحدد ترتيبات السياسة المالية موزعة على العام. وعندما تولى شارل ألكسندر دي كالون Calonne في الظروف المثيرة المعروفة [بعد أن نشر سلفه چاك نيكور تقريره عن الأحوال المالية المتردية في المملكة، وأغضب الملك، واستقال] منصب المفتش العام للمالية في ٢ نوفمبر من عام ١٧٨٢ لم يستطع أن يكون صورة صحيحة عن أحوال الخزانة إلا بعد شهر.

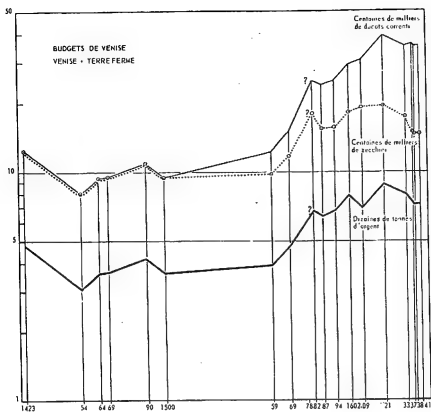
فلا ينبغي أن نعتبر الميزانيات التي وصلت إلى أيدينا، أو التي يمكننا استخلاصها من البيانات المتاحة، إلا «مؤشرات» على أكثر تقدير.

نعرف منها أن الميزانيات كانت تعوم بحسب الحركة الصاعدة للأسعار، تزيد بزيادتها، بمعنى أن الدولة لم تكن تعاني من ارتفاع حركة الأسعار، بل كانت تتبعها، ولم يكن يجري عليها ما يجري على السادة أصحاب الأرض الذين كانت دخولهم تجر ذبولها في أكثر الأحيان. ومؤشر الأسعار العام، ومعنى هذا أن الدولة لم تكن تجد نفسها فجأة في مأزق بين الموارد على مستوى الأرض وبين المصروفات على مستوى الغد. ولنا أن ننظر إلى

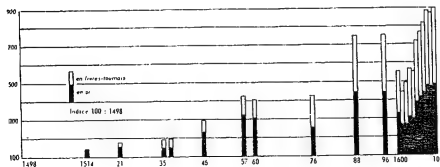
الرسوم البيانية - اللوحة رقم ٢٩ - لتجد أن تلك التي تصور الأحوال المالية في فرنسا في القرن السادس عشر أقل اكتمالاً من تلك التي تصور الأحوال المالية في إسبانيا أو البندقية في الفترة نفسها. وجدير بالذكر أن لوروا لادوري E. Le Roy Ladurie^(٢٤٩) يخلص من دراسة منطقة اللانجونك إلى أن موارد الدولة كانت في القرن السادس عشر متأخرة في ملاحقة ارتفاع الأسعار الشديد الذي حدث، وأن هذا التأخر سدّت ثغراته ابتداء من عام ١٥٨٥. ولكن الشيء الذي لا يرقى إليه الشك هو صعود موارد الدولة الفرنسية في القرن السابع عشر، ولو كانت هذه العملية لتسير على أساس المواكبة صعوداً وهبوطاً، لكان المفروض أن تهبط موارد الدولة مواكبة لانخفاض الأسعار، ولكن الذي حدث كان غير ذلك، فقد تزايدت الموارد في عصر ريشليو - من عام ١٦٢٤ إلى عام ١٦٤٢ - بل تضاعفت ضعفين أو ثلاثة أضعاف، وكنا كما كانت الدولة في تلك الفترة من الركود هي المؤسسة الوحيدة التي ظلت بعامن، وكنا كما كان لها الحق في زيادة مواردها متى شئت. أما سجل الكاردينال ريشليو في وصيته السياسية أن على مدراء المالية أن يجعلوا عائد ضريبة الملح على الملاحات رياً لما يحصله ملك إسبانيا من جزر الهند الغربية ؟^(٢٥٠).

أما دراسة العلاقة بين الموارد الضرائبية وبين الناتج القومي - وما موارد الدولة إلا جزء من الناتج القومي - فدراسة يمكنها أن تفسر عدداً من الحالات الشاذة. وهناك بحث تناول البندقية^(٢٥١) - والبندقية أساساً حالة خاصة جداً - بين أن نسبة الضرائب إلى الناتج القومي الكلي بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪. وإذا كانت البندقية قد حققت موارد قدرها ١٢٠٠٠٠٠ دوكات في عام ١٦٠٠، فإنني أتصور أن الناتج القومي كان بين ٨ و ١٢ مليون. ولقد ناقشت هذا الموضوع مع المتخصصين في تاريخ البندقية، وهم يرون أن تقديراتي أقل مما ينبغي، أو نسبة الضرائب أعلى مما ينبغي. أيأ كان الأمر فمن الواضح - دون أن نجر القاري، إلى مزيد من الحسابات والمناقشات - أن نسبة الضرائب في منطقة أكثر امتداداً وأقل مدناً من دولة البندقية تقل حتماً عن ٥ ٪^(٢٥٢). هل يحق أن نتساءل عما إذا كان توسع الدولة الإقليمية قد أفاد من انخفاض نسبة الضرائب فيها بالقياس بالدول المدن ؟ ولكن هذا السؤال لا يزيد عن أن يكون في المرحلة الحالية من التفكير في المشكلة مجرد إشارة إلى احتمال.

ولو أجرى المؤرخون دراسات وحسابات تناولوا فيها العديد من البلدان، لاستطعن - إذا ظهرت بعض التطابقات - أن نتبين هل يمكن التوصل إلى وسيلة لاستنتاج قيمة الناتج القومي. فإذا لم نتكّن من ذلك، فإن استعارة التفسيرات والإيضاحات التي تتوصل إليها الدراسات المنصبة على النمو الاقتصادي في الحاضر والسعي إلى نقلها وتطبيقها على الماضي سيكون توهماً لا حقيقة فيه. فلا يمكن أن نجري مقارنات أو تقييمات إلا بالقياس



١- البندقية



٢- فرنسا

إلى القيمة الكلية للدخل القومي. وإذا خرج علينا مؤرخ، كما حدث مؤخراً، وتحدث عن نفقات الحرب في أوروبا الغربية في القرن الخامس عشر فقدورها بأنها كانت تتأرجح بين ٥ ٪ و ١٥ ٪ من الدخل القومي، فإنه - حتى إذا كانت هذه النسبة وليدة التقدير أكثر منها وليدة الحساب - يلقي ضوءاً على مشكلات بالغة القدم (٢٥٣). فنسبة الـ ٥ ٪ التي ذكرها كحد أدنى كانت تمثل في عصور قديمة نصيب التسليح من ميزانية عادية؛ بينما تمثل نسبة الـ ١٥ ٪ حداً عالياً مغرطاً لا يمكن أن يستمر دون أن يؤدي إلى كوارث على المدى القريب أو البعيد.

رجل

المال

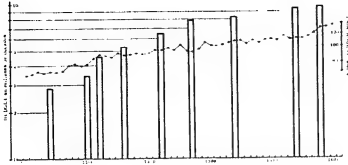
يفسر لنا نظام الضرائب المعيب، ونظام الإدارة المعيب، والتجاء الدولة المتكرر إلى الاقتراض المكاثة البارزة التي احتلها رجال المال financiers منذ وقت جد مبكر، وهم يمثلون قطاعاً قائماً بذاته في الرأسمالية، قطاعاً يرتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً متيناً، ولهذا لم نتعرض له في الباب السابق، فقد كان من الضروري تناول الدولة أولاً.

فكلمة فينانسييه، أي رجل المال، لا تخلو من الغموض، فنحن نعرف أن كلمة فينانسييه لا ترادف كلمة بانكييه، أي المصرفي، في استخدامهما القديم. ورجل المال، من ناحية المبدأ، مشغول بنقود الدولة، بينما البانكييه مشغول بنقوده الخاصة ويتقود عملائه قبل نقوده. ولكن هذا التمييز لا ينطبق على الواقع، كذلك التمييز بين رجل المال العام وبين رجل المال

٢٩ - الميزانيات تتبع حركة الأسعار

ميزانية البندقية تتكون من ثلاث وحدات : ١) مدينة البندقية نفسها (٢) أرض القارة التابعة لها والمعروفة باسم التيرافيرما (٣) الإمبراطورية أو كل الجمهورية : وقد تركنا الوحدة الثالثة التي كثيراً ما كانت الأرقام الخاصة بها خيالية. والرسم البياني من إعداد الأنسة جيما ميان Gemma Miani التي اعتمدت أساساً على الميزانيات العامة، والضبوط الثلاثة تبين مجمل موارد البندقية والتيرافيرما، والأرقام تذكر القيمة الاسمية مقدرة بالدوكات المتداولة، أما الأرقام المقدرة بالذهب فهي بحسب السيكنين، وأما الأرقام المقدرة بالفضة فمحدتها العشرة أطنان فضة. والأرقام الخاصة بفرنسا والتي جمعها سبونر F. C. Spooner ليست كلها جديدة بلغة : والأرقام التي تذكر القيمة الاسمية مقدرة بالجنيف اللير التوري، والأرقام التقديرية مقيمة بالذهب. وعلى الرغم مما يعيب هذه الضبوط البيانية من عيوب فإنها تبين أن الميزانيات كانت تواكب حركات الأسعار. انظر كتاب فرنان برودل : البحر المتوسط وعالمه في عصر فيليب الثاني، الجزء الثاني، ص ٢١

Fernand Braudel, La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, II, 1966, p. 31

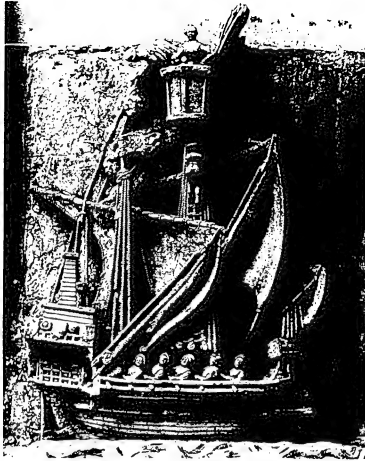


٢- إسبانيا

بيانات أسعار الفضة مثبوتة من إيوا هاميلتون. والميزانيات مقدرة بمليين الماركات الفرنسية. في صلات حسابية لم تتغير في الفترة التي يشملها الرسم البياني. وأخذت الميزانيات التقديرية من دراسة لم تنشر بعد قام بها إليارد كاستيليو بينتادو. وعلى الرغم من القصور الذي يحتويه حساب الموارد، فإن مواكبة حركة الأسعار لحركة تحصيل الضرائب تبدو أقصد وضوحاً من الرسمين السابقين. ومن الممكن وضع رسوم بيانية تمهيدية شبيهة بتلك التي أعدها، تتناول صقلية وملكة نابلي، بل والدولة العثمانية، وهو ما تقتضيه مجموعة من لطفلي باركان. انظر لورنان بيرو، البحر المتوسط، الخ، المرجع المذكور، الجزء الثاني، ص ٣٢.

الخاص (٢٥١). والواقع يشهد على أن رجل المال لا يقتصر على حرفة المالية وحدها، فهو دائماً يشغل بشيء آخر - خاصة بالمصارف - وهذا الشيء الآخر يندمج في عملية شاملة كثيراً ما تكون شديدة الاتساع والتنوع.

هكذا كانت الحال دائماً منذ أقدم العصور. كان جاك كور Jacques Coeur أمين خزائن الملك شارل السابع - حرفياً = القائم على الفضة argentier ؛ ولكنه كان في الوقت نفسه تاجراً، ومقاولاً يعمل في مشروعات المناجم، وفي تجهيز وتطبيق السفن التجارية، وعلى هذا الأساس بث الحياة، انطلاقاً من إيجمورت Aigues-Mortes، في تجارة للمشرق سعت إلى الاستقلال عن احتكار البندقية. وتبين الوثائق التي تضمها ملفات قضية جاك كور قائمة لا نهاية لها من الأعمال والمشروعات (٢٥٥). كذلك الحال بالنسبة لأعداد كبيرة من « ملتزمي الضرائب traitants »، و« ملتزمي التمويل partisans »، و« رجال الأعمال hommes d'affaires ». نلتقي بهم على مدى التاريخ المالي للمملكة الفرنسية، نجدهم لا يشتغلون بالمالية العامة إلا نصفاً : كانوا يمارسون عمل المصرفيين مع الملك، أو كانوا مصرفيين يعملون في خدمة الملك، ويعملون في المقام الأول في خدمة أنفسهم. كانت القروض التي



مستنسخ جمعي من نحت على واجهة دار چاك كور Jacques Coeur في مدينة بورج Bourges، منتصف القرن الخامس عشر. ويمثل هذا النحت سفينة من سفن چاك كور الذي كان أمين خزان الملك، وشارك في التجارة العالمية الكبيرة في زمانه، وهي تجارة الشرق.

يقدمونها إليه أموالاً عليهم أن يقترضوها، وكان عليهم بالضرورة أن يدخلوا في العمليات الائتمانية المعقدة. وهذا هو الذي فعله على سبيل المثال رجال المالية الإيطاليين العاملين في خدمة الوزير مازاران Mazarin وهم سيرانتوني Serantone، وتشينامي Cenami، كونتاريني Contarini، أيرولي Airoli، فالينتي Valenti، وقد وضعهم مازاران عن حكمة وتدبير

إما في جنوة وإما في ليون، مما يمكنه من المشاركة في العمليات المربحة المنصبة على الكمبيالات وكانت عمليات مربحة، وإن لم تخل من المجازفة^(٢٥٦)، حتى إذا تحول رجل المال إلى « ناظر المالية »، وشغل منصباً رسمياً في الدولة، وهو ما حدث في أكثر الأحيان في فرنسا، وكان يسلف الملك أمولاً جياها من دافعي الضرائب، لم يكن يقطع بممارسة عمله كناظر لمالية الدولة ومقرض للملك، ولتنظر على سبيل المثال إلى آل كاستانييه، تلك الأسرة القوية في منطقة اللانجوك التي كانت تعمل في مالية الحكومة، في عصر الملك لويس الخامس عشر^(٢٥٧)، ولقد بدأت تحقق الثراء مع حرب الخلافة على عرش إسبانيا، كان بعض أفراد هذه الأسرة يجبون ضرائب في كاركاسون، وكان آخرون يعملون رؤساء لشركة الهند، وكان أبائهم وأبناء إخوتهم في برلمان تولوز، ثم أصبحوا وزراء دولة، وكان آل كاستانييه يمتلكون مشروعات صناعية في كاركاسون، وأقاموا في في باريس بنك الكاستانيين. وكان آل كاستانييه يشاركون في عمليات تجهيز وتطبيق السفن التجارية في قانس وفي بايون. وفي الوقت الذي أقام فيه لو نظامه المصرفي، كان آل كاستانييه بنك في أمستردام. وفيما بعد اقترض دويليكس Dupleix من آل كاستانييه لتنفيذ سياسته الهندية. ولدينا أمثلة أخرى من هذا النمط من رجال المال الذي يسميه جي شوسينان نوجاريه Chaussinand- Nogaret: **التاجر- المصرفي- المقاول- الملقم- الممول** في النصف الأول للقرن الثامن عشر نذكر منها آل جبي وآل كروزا. كان أنطوان كروزا من المقرضين الرئيسيين للملك، وخطط لتجديد نشاط شركة الهند بالاشتراك مع صامويل برنار، وشارك في تأسيس شركة كاب نيجر وشركة غينيا، وفي اتفاقية أسينتو لتوريد العبيد الزنوج إلى بقاع أمريكا الخاضعة للإسبان، وشركة بحر الجنوب... باختصار في كل التجارة الفرنسية العالمية الكبير. وفي عام ١٧١٢ حصل على احتكار تجارة لوزيانا.

ولكن الوضع يختلف عندما يقوم رجل المال ببيع خدماته إلى الخارج، إلى أمراء آخرين أو دول أخرى، بدلاً من إقراض الدولة التي هو جزء منها. هل يمكن أن نقول إنه بهذا يمارس حرفة أخرى، حرفة أعلى درجة؟ هذا ما يؤكد على أية حال شاهد عبّر في عام ١٧٧٨ عن وجهة النظر الهولندية، يقول: « لا ينبغي أن نخلط فن رجل المال من ناحية والفن التخريبي الذي قدمته إيطاليا هدية فظيعة إلى فرنسا من ناحية ثانية: أو ذلك الفن الذي صنع ملتزمي المالية، ملتزمي الضرائب، ملتزمي العوائد الكبيرة - في إنجلترا يسمونهم الشطار gens d'expédient - أولئك الذين دفعت السداجة بالبعض إلى امتداح مهارتهم، وهم أناس يجدر بكل حكومة متفورة أن تنبذ فكرة الاعتماد عليهم^(٢٥٨)». هذا النمط من رجل المال «العالي»، المتمكن من الشؤون المالية على المستوى العالمي انتشر على نطاق واسع في القرن الثامن عشر في جنوة وجينيف، وعلى نحو أكثر في أمستردام.

بدأ التمييز بين كبار التجار وبين المصرفيين رجال المال يتضح في أمستردام (٢٥٩) ابتداء من نهاية القرن السابع عشر، وازداد عمقاً بمرور الوقت. وتقع المسئولية على تدافع الدولة المقترضة على بورصة أمستردام. وكانت أول عملية استدانة قامت بها دولة في مقابل سندات، هي تلك التي قامت بها النمسا عندما اقترضت مليون ونصف فلورين من بيت دويتس Deutz في عام ١٦٩٥ (٢٦٠). وتطور هذا الفرع من الأعمال تطوراً سريعاً، وأصبح له بالإضافة إلى الوكالات التي تتناول العمليات على المستوى الكبير، حشد من المروجين والمتعاملين الذين كانوا يروجون السندات والصكوك بين الجمهور ويكسبون عمولتهم في الوساطة. فإذا تم تدبير القرض، وأغلقت الاكتتاب، انتقلت سندات الدين إلى البورصة، وهناك كانت تجري العملية الماكوفة، عملية افتعال ارتفاع قيمة السندات التي تم الحصول بأسعار منخفضة، حيث يتم التصرف فيها بأسعار تزيد على قيمتها الاسمية؛ فإذا انتهت العملية على هذا النحو، بدأت العملية التالية على النمط نفسه، شريطة أن يكون رجل المال قد تخلص من السندات كلها، وألا يكون جزء من الدين القديم قد بقي على عاتقه. بهذه الطريقة تمكن بنك هنري هوب Henry Hope الهائل الذي خلف بيت سميت في إقراض الإمبراطورة الروسية كاترين الثانية، في الفترة من عام ١٧٨٧ إلى عام ١٧٩٢ من تدبير ١٩ قرصاً لروسيا قيمة كل قرض ثلاثة ملايين فلورين، أي كان مجموعها ٥٧ مليون فلورين (٢٦١). ويخلص ي. ج. فان ديلين J. G. Van Dillen إلى أن روسيا استطاعت بالأموال الهولندية أن تظهر على تركيا وتقطع منها أراض شاسعة تمتد حتى تبلغ سواحل البحر الأسود. وشاركت بيوت مالية أخرى في التعامل في هذه القروض التي كانت تهم أوروبا سياسياً أو ما يوشك أن يكون كذلك، ونذكر منها هوجر وهورنيكا وشركاه Ho-guer, Horneca et Cie، فيربروجه وجول Verbrugge et Goll، فيزو وجران وشركاهم Fi-zeaux, Grand et Cie، ودي سميت de Smeth. ولكن لعبة القروض السهلة كانت تتخللها أحياناً بعض الكوارث، ولكنها كانت تعتبر من قبيل مخاطر المهنة: ففي عام ١٧٢٦ قدموا قرصاً بضممان أصول في سيليزيا، وفي عام ١٧٦٢ انهار القرض نتيجة لغزو فريدريش الثاني لسليلزيا؛ وتعرضت قروض فرنسا التي استدانته ابتداء من عام ١٧٨٠ لكارثة عند قيام الثورة الفرنسية.

والحقيقة أن نفوذ أموال أمستردام ليس شيئاً جديداً في حد ذاته: فنحن نلتقي دائماً منذ العصر الوسيط، تارة في هذا وتارة في ذاك البلد، بمجموعة مالية مهمة تغرض خدماتها على أوروبا كلها. ولقد بينت بشيء من التفصيل كيف وقعت إسبانيا عندما حكمها آل هابسبورج في قبضة تجار جنوب ألمانيا وبخاصة آل فوجار، ثم كيف وقعت بعد ١٥٥٢-١٥٥٧ في أيدي تجار جنوة؛ ونذكر أن فرنسا ظلت على مدى قرون فريسة شطارة التجار

الإيطاليين ؛ وكانت انجلترا في القرن الرابع عشر تحت رحمة المصرفيين الديانة من أبناء لوكا وفلورنسة. أما في القرن الثامن عشر فقد وقعت فرنسا في النهاية تحت النفوذ العالمي للبنك البروتستانتي، ووقعت ألمانيا تحت نفوذ رجال المال اليهود الذين عرفوا باسم يهود البلاط Hofjuden، الذين ساعدوا على تشغيل وتطوير المالية في الإمارات الألمانية، وكانت الشؤون المالية حتى تحت حكم فريدريش الثاني تواجه صعباً ليست بالهينة.

وكانت انجلترا في هذا المجال، كما كانت في مجالات عديدة، حالة خاصة. فقد تولت الدولة فيها المالية، واستبعدت نتيجة لذلك نفوذ الديانة الذين كانوا يسيطرون فيما مضى على الائتمان، كما كانوا يفعلون في فرنسا. وبناء على هذا الإجراء تحول جزء من رأس المال القومي إلى الأعمال، واتجه بخاصة إلى التجارة والبنوك. ولكن تولي الدولة قطاع الائتمان لم يقض على القوى المالية القديمة. كان نظام السندات قد شهد تعميماً مبكراً، بالنسبة إلى القروض الطويلة الأجل، وبالنسبة للقروض القصيرة الأجل جميعاً ؛ وبينت الدراسة التي قام بها. پ. ج. م. ديكسون P. G. M. Dickson أن قائمة المكتبتين في هذه السندات كانت تضم فئات المجتمع المختلفة من أعلى السلم الاجتماعي إلى أسفله ؛ ولكن ديكسون لم يجد صعوبة في إثبات أن افتتاح المجتمع ظاهرياً بكل فئاته أمام الائتمان، لم يحل دون سيطرة مجموعة ضيقة من التجار ورجال المال المتمكنين من لعبة المضاربة على قروض الحكومة، وكانوا بذلك ينتقمون لأنفسهم من تأميم الحكومة لهذا القطاع وإخراجها إياهم منه (٢٦٢). وكانت الصورة واضحة، فلم يكن نصيب الأعداد الكبيرة من صغار المكتبتين يمثل إلا جانباً هيناً من مجموع القروض المطروحة للاكتتاب. أضف إلى هذا أن رجال المال الذين كانوا يطرحون القروض في لندن للاكتتاب، كانوا مثلهم مثل رجال المال في أمستردام، لا يكتفون بعمليات الاكتتاب المتناثرة، بل كانوا يشترون لأنفسهم كميات ضخمة من السندات، ينزلون بها إلى سوق المضاربة - أحياناً قبل قفل دفاتر الاكتتاب، فيفيدون منها في الاكتتاب في قرض جديد. وقد أدان السير جون بارنارد John Barnard في البرلمان الاحتكار الذي اصطنعه في مالية الدولة أولئك الذين وصفهم على سبيل التحقير بالمقاولين ، وانتهى به الأمر إلا الحصول على قرار من البرلمان بأن تطرح قروض عام ١٧٤٧ وعام ١٧٤٨ على الجمهور مباشرة دون وساطة من رجال المال. ولكن المضاربين لم يصعب عليهم اللف حول النظام الجديد، وتبينت الحكومة أنها لا تستطيع أن تنصرف عن هؤلاء المحترفين إذا كانت تريد لقروضها أن تنجح (٢٦٣). ويعلق ديكسون على ذلك بقوله بأن المحافظين الذين هاجموا عالم المال ونفوذه كان يتكلمون عن شيء حقيقي، ولم يكونوا يتكلمون بدافع الجهل أو التحيز الأعمى الذي يتحيزه المحرومون (٢٦٤).

من الالتزام المحدود إلى الالتزام الاحتكاري العام

لم تتمكن فرنسا أيام الملكية من تأمين ماليتها، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أنها لم تحاول محاولة جادة، على الرغم من جهود القس تيريه Terray وتيرجو Turgot ونيكر Necker ، وكانت النتيجة أن الملكية ماتت ضحية لها. وإذا كانت الثورة الفرنسية قد نجحت في الإصلاح المالي منذ البداية، فإننا يرجع ذلك إلى أن الصعاب كانت تتصل بالناحية الاجتماعية وناحية المؤسسات^(٦٨٥). و.ج. ف. بوشير J. F. Bosher على حق فيما ذكره في كتابه الذي نشره في عام ١٩٧٠ من أن الشيء الأساسي في تاريخ المالية في النظام الملكي لم يكن هو موازنة الموارد والمصروفات - وهو موضوع كانت له أهميته ما في ذلك شك - وإنما كان على الأحرى هو قيام نظام انتصرت فيه المصالح الشخصية على مر القرون.

والحقيقة أن فرنسا لم يكن فيها نظام مالي عام مركزي، ولهذا لم يكن من الممكن التنبؤ بشيء أو تدبير شيء للمستقبل، ولم يكن من الممكن إدخال نظام يحكم مالية الدولة. كانت كل الآليات الخاصة بالنواحي المالية خارج الرقابة الحقيقية للحكومة. وكانت المالية من الناحية الفعلية في يد وسطاء يتولون جباية الضرائب والعوائد وتلقى المبالغ المقرضة. كان هؤلاء الوسطاء يتمثلون في المدن، وبخاصة باريس - صاحبة سندات دار البلدية - وليون، ومجالس الأقاليم، ومجلس الإكليروس، والمقتضمين الذين كانوا يجبون الضرائب غير المباشرة، وموظفي الضرائب الذين كانوا يتولون الضرائب المباشرة. وحتى تتصور هذه الأوضاع، علينا أن نتخيل اليوم فرنسا، وخزينة الدولة لو لم يكن بجانبها بنك فرنسا، وتحت أمرها القاشمون بتحصيل الضرائب، والمشفرون على تحصيل الضرائب، والجهاز الإداري الذي لا شك في ثقل حركته، ولا شك في أنه يعتبر قلعة في حد ذاته، وانظر إليه في مقره بشارع ريفولي في باريس، إلام كانت تصير حال خزينة الدولة لو كانت كل العمليات في يد مؤسسات خاصة أو شبه خاصة ؟ لقد كانت الخزينة في أيام الملكية على هذه الحال، حيث كانت تعتمد على العديد من الخزائن، بلغ عددها نحو مائة خزينة. أما الخزينة التي كانت تعتبر من ناحية المبدأ الخزينة الرئيسية أو المركزية، وهي الخزينة الملكية فلم يكن يدخلها إلا نصف الموارد الملكية على أكثر تقدير^(٦٨٦). وكان الملك إذا احتاج إلى المال، كلف هذه أو تلك الخزينة بتغطية المصروفات المطلوبة، ولكن المثل السائر كان يقول ما معناه : إذا خوت الخزينة ضاعت حقوق الملك. كان المحصلون والمحصلون العامون الذين تخضع لهم المجالات الأساسية للضرائب المباشرة موظفين اشترؤوا وظائفهم، وكانوا يدفعون للملك مبالغ مقدماً ويحصلون هم الضرائب سواء كانت الضريبة العامة أو العشريية أو أرضية الرؤوس، ويضعونها في خزائهم الخاصة، كانوا مستقلين، وكانوا يقومون بأعمالهم الخاصة.



دفع العوايد. جزء من لوحة من أعمال بيروجيل Brueghel الصغير الذي ولد حول عام ١٥٦٥ وتوفي
حول عام ١٦٣٧. (متحف الفنون الجميلة في جنْت)

هكذا كانت الملكية الفرنسية إلى آخر يوم من حياتها نهياً لاستغلال المصالح الخاصة. لعلنا نتأسّى لرجال المال الذين لاحقتهم محاكمات قاسية لا رحمة فيها، من قبيل جاك كور وسيمبلانسيه Semblançay ونيقولا فوكيه وجون لوف John Law، ولكننا في الوقت نفسه لا بد أن نعترف بالفعالية، أو بالفعالية العابرة التي اتسمت بها المحاكم التي شكلت للتحقيق مع هؤلاء، المضاربين وأرغمتهم على رد جزء من أموال الدولة التي احتالوا بهذه أو تلك من الوسائل للحصول عليها دون حق. وبلغ عدد هذه المحاكم أربع عشرة محكمة، ثمان في القرن السادس عشر، وخمس في القرن السابع عشر، وواحدة - هي الأخيرة - تشكلت في القرن الثامن عشر بين عام ١٧١٦ وعام ١٧١٧ بعد وفاة الملك لويس الرابع عشر (٢٦٦) وتتبع الوثائق التي وصلت إلينا عن هذه المحاكمات الإحاطة بشيء من أحوال مالية الدولة، وشخصية ملقزمي الضرائب - traitants - الذين حصلوا على حق ما أو على التزام بجباية ضرائب - أو الكشافين - partisans - الذين يدفعون للدولة مبلغاً من المال ثم يتولون جمع الضرائب لصالحهم (٢٦٧).

وتقدم إلينا أوراق المحكمة التي تشكلت في عام ١٦٦١ (٢٦٨) لمحاكمة ناظر المالية فوكيه صورة حية عن آليات النظام وتشعباته. وتناولت المحاكمة ٢٣٠ من المتولين، كان كلهم أو جلهم متهمين. كانت مالية المملكة في بداية تولي لويس الرابع عشر الحكم في أيدي هؤلاء الرجال الذين يتراوح عددهم بين ٢٠٠ و ٣٠٠، وكان ٧٤ منهم هم الأوسع ثراءً والذين يقوون العملية. وهم يلوحون لنا ظريفاً كالاعتداء في صورة أقليات أو شلل. وكان هؤلاء الأشخاص مترابطين، تجمعهم المشاركات، والاتفاقات، والمصاهرات، والأعمال المشتركة - وكانوا يكونون مجموعات ضاغطة، لوبي lobbies بمعنى الكلمة. لن تلبث مجموعة كولبير الضاغطة أن تنتصر وتبعد منافسيها (٢٦٩) وكانوا يكونون المجموعة الضاغطة لمازاران التي كان كولبير من رجالها - وهذه معلومة تجعل الإنسان يفكر فيما تنطوي عليه من مدلولات. ولقد كان الملثمون، على الرغم مما كانت العامة تقول عنهم من أنهم انحدروا من أصول فقيرة فقراً مدقعاً، من أصول كريمة متميزة: وقد تأكد أن من بين ٢٣٠ من الملثمين كان ١٧٦ من النبلاء، يعني ٧٦,٥ ٪؛ ومن بين الـ ٧٤ الذين يتصدرون القائمة كان ٦٥ من «أمناء الملك» (و جدير بالذكر أن ٣ منهم لم يمكن التأكد من شخصياتهم).

هذه هي المفاجأة الأولى: هؤلاء الرجال الذين قبل إنهم خرجوا من أصول فقيرة مدققة كانوا منذ وقت طويل من النبلاء، وكانوا منذ وقت طويل في خدمة الملك. كانت نشأتهم إذن في هذه البيئة، لا في أوساط التجار. وكانوا يؤمنون بأن خدمة الملك هي السبيل إلى الوصول، وكانوا على حق في ذلك، فكيف كان يمكنهم أن يبحروا بمركبهم إذا لم يعرفوا أسرار البحر، ويستجلوا غوامضه ويعرفوا مداخله. والمفاجأة الثانية: أن الأموال التي كان

الملتزمون يقدمونها إلى الملك نقداً كان يتلقونها من كبار الملاك الأرستقراطيين. وإذا كانت قضية فوكيه قد أقضت مضجع الطبقة العالية فقد كان السبب في ذلك أنها كانت تخشى أن يكشف ناظر المالية فوكيه أسرارها، ولكنه لزم الصمت. ولكننا رغم صمت نعرف أصحاب الثراء الهائل الذين كانوا يقدمون القروض في الخفاء : ولنتدبر في وصية مازاران التي حض فيها على ألا يبحث أحد عن مصدر ثرواته، وألا يكشف أحد الغطاء عن حساباته وعماله، مبيناً أنه يحض على ذلك من أجل صالح الدولة ! وهكذا استخدم مفهوم صالح الدولة الذي أشاروا إليه بالعبارة الإيطالية *ragione di state* كان يستخدم لإثبات البراءة التي لم تكن براءة. والحقيقة أن الأرستقراطية كلها كانت ضالعة في قضية المالية الملكية. ولو فجرت الفضيحة لكان معنى ذلك إمالة اللثام عن الأرستقراطية، ورشها بالوخل، وإظهار تواطؤها.

وإذا كانت هذه الأرستقراطية قد ارتبطت بأسر ملتزمي الضرائب بروابط المصاهرة، فقد كان مرجع ذلك إلى ما اتصل بين الفئتين من علاقات اجتماعية : كانت ثروات الأرستقراطيين الذين سعوا إلى تشغيل أموالهم في القروض « مساوية أو ربما أكبر من ثروات الكثيرين من ملتزمي الضرائب الذين كانت الشائعات تحب أن تجعل لهم ثروات هائلة تفوق الواقع »، والرأي عند دانييل ديسيرت Daniel Dessert « أن الزواج بين الفئتين لم يكن صفقة تجارية، ولم يكن تبادل بين المال واللقب، وإنما كان اقتران رأسمال برأسمال آخر. » وهكذا فإن الأرستقراطية، منذ أن مارس لويس الرابع عشر الحكم، لم تكن خارج عالم المال والأعمال : بل لقد استأثرت بأفضل ما فيه ربحاً ألا وهو قطاع المالية الملكية، ولقد ظلت المالية الملكية حتى قيام الثورة الفرنسية هي القطاع المربح الأول الذي لا يفضلُه غيره، القطاع الذي تستقر فيه رأسمالية قوية نشيطة حتى إذا كنا نخط من قدرها.

فالنظام الذي كان قائماً في عام ١٦٦١، عام محاكمة فوكيه، قديم يرجع إلى ماض بعيد ما في ذلك أدنى شك (٦٧٠)، ودفعه الماضي إلى الأمام. ولم يكن من سبيل إلى تغيير نظام استقر في قلب مجتمع الامتيازات. وإذا كانت الإيرادات العقارية التي تنساب إلى خزائن الطبقة الأرستقراطية المهيمنة قد نزلت من أعاليها لتستثمر من جديد في الحياة الاقتصادية بالبلاد، فإنما يرجع الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى الأموال التي كان ملتزمو الضرائب يقدمونها إلى الملك مقدماً. ويمرور الأيام ثبتت أركان النظام واتخذ صورة توشك أن تكون صورة المؤسسة الرسمية. فمنذ عام ١٦٦٩، عندما ألت المقاليد إلى كولبير، ظهرت في وضوح سنديكيات - يمكننا أن نستعين بلغة البورصة فنعتبر السنديكيات من قبيل تجمعات الرأسماليين - تنهض بجباية عدد من الضرائب . « إلا أن الالتزامات العامة بالنسبة لجباية الضرائب لم تبدأ بداية حقيقية إلا بالتزام فوكونه Fauconnet في عام ١٦٨٠ الذي جمع



رجل من رجال المال في الريف بلبس شباب الصباح. رسم كاريكاتيري فرنسي يرجع إلى القرن الثامن عشر. (مجموعة فيولليه).

طائفة من الضرائب في التزام واحد : ضرائب الملح، ضرائب العقارات، الضرائب المعاونة، ضرائب الصادر والوارد ^(٢٧١) في مقابل مبلغ يربو على ٦٣ مليون جنيه ليقر. واتخذ هذا الالتزام صورته النهائية بعد عام ١٧٢٦ فأصبح الالتزام العام، وكانما نضج متأخراً كالفاكهة التي تنضج في أواخر الموسم، فاكتمل نضجه في عام ١٧٣٠، عندما جاء احتكار التبغ فانضم إلى طائفة الضرائب الضخمة التي أحاط بها الالتزام السابق. وكان هذا الالتزام الضرائبي يمنح لشخص صوري، يتغير كل ست سنوات، وكان هذا الشخص الصوري عادة واحداً من خدم المفتش العام للضرائب، وكان الملتزمون الأربعون يوقعون على العقد بصفتهم كفلاء يتعهدون بضمان تنفيذ العقد، وكانوا يودعون مبالغ ضخمة من قبيل التأمين ربما وصلت بالنسبة للشخص الواحد إلى مليون ونصف مليون جنيه ليقر، وكانوا يحصلون على نسبة الفائدة. هذه المبالغ التي كانوا يقدمونها سلفاً كانت تعتبر بمثابة

دفعات أولى من الضرائب التي يلتزمون بها، ولكنها كانت لضخامتها تثبت الملتزمين في مناصبهم تثبيتاً يوشك أن يكون نهائياً، فقد كان خلعهم - وهو ما حدث أحياناً - يتطلب رد مبالغ التأمين الهائلة إليهم، ويتطلب شيئاً عسيراً آخر وهو العثور على بديل للمخلوع يستطيع دفع مبلغ مماثل.

وكان العقد ينص على أن الملتزم يدفع إلى الملك مقدماً مبلغ الالتزام، وكان هذا المبلغ عادة جزءاً من العائد السنوي للضرائب المتعددة التي يضطلع الملتزم بجبايتها. ومعنى هذا أن عملية الجباية كانت، عندما تنتهي، تضع بين أيدي الملتزمين ثروة هائلة من الضرائب التي فرضت على الملح والتبغ والقمح والواردات والصادرات من كافة الأنواع. ولكن النولة كانت عند تجديد العقد ترفع المبلغ الذي تطلبه من الملتزم، في عام ١٧٢٦ كان المبلغ ٨٠ مليون؛ في عام ١٧٢٨ : ٩١ مليون؛ في عام ١٧٥٥ : ١١٠ مليون؛ ١٧٧٣ : ١٣٨ مليون . وعلى الرغم من ذلك فقد ظل هامش الربح بالنسبة للملتزم هائلاً.

ولم يكن نادي أصحاب الثروات الهائلة يفتح أبوابه أمام كل من هب ودب لينضم إليه، كان على من يسعى إلى الانضمام أن يكون صاحب ثروة هائلة، وأن يحصل على موافقة المفتش العام للمالية، وأن يكون مظهره شاهداً على وجاعة عظيمة، وأن يكون قد عمل في مجال المال وحقق نجاحاً متمصلاً، وأن يكون قد شغل منصب المدير أو أسهم في شركة الهند. ولا بد أن يقبله نادي كبار الأغنياء خاصة. كان الملتزمون العموميون بتأثيرهم المباشر أو غير المباشر على شغل طائفة من المناصب الحاسمة يراقبون دخول الأشخاص الجدد، ويهشون لهم السبل أو يضعون العراقيل في طريقهم. وإذا استطعنا أن نتتبع مسار كل ترشيح انتهى بالنجاح، من جوانبه المختلفة كلها، فإننا نكتشف المساعي، والتوصيات، والتواطؤات والرشاوى. والحقيقة أن نظام الالتزام العام كان عبارة عما يشبه الزمرة العائلية حيث تتداخل وتتشابك خيوط المصاهرات والقربابات القديمة والجديدة. ولو قمنا بدراسة الصلات العائلية بين الملتزمين الأربعين - كان عددهم بالضبط ٤٤ في عام ١٧٨٩ - وركزنا الاهتمام على علاقاتهم المتعددة « فليس من المستبعد أن تؤدي مثل هذه الدراسة ١٠٠ أو المواجهة إلى الكشف عن أنهم جميعاً يأتلفون في عائلتين، بل ربما في عائلة واحدة » (٢٧٢). وأنا عن نفسي أرى أنهم يمثلون برهاناً آخر يُثبت قاعدة العدد القليل الذي يستأثر بالنشاط الرأسمالي، أو ما يمكن أن نسميه أيضاً البنية المتمركزة للنشاط الرأسمالي. هذا العدد القليل يشكل أرستقراطية مال تتجاوز على نحو طبيعي العتبة لتدخل في طبقة النبلاء العالية.

شهد نظام الالتزام العام فترة ازدهاره من عام ١٧٢٦ إلى عام ١٧٧٦، على مدى نصف قرن على وجه التقريب. وهذان التاريخان لهما أهمية خاصة. فقد كان نظام الالتزام

هو منتهى ما وصل اليه النظام المالي الذي ابتنته الملكية طوبية طوبية. فالملكية عندما كانت كوادر موظفيها ، أنشأت بهم القاعدة التي قام عليها تطور الجهاز المالي. كانت هذه القاعدة تتألف من أنظمة قوية عتيدة ذات أصول أسرية

اتخذت مكانها وبقيت. وكان نظام law بداية عصر ازدهار جديد هائل بالنسبة إلى رجال المال. فلم يكن المضاربون المحظوظون هم الذين أصبحوا المساهمين الذين أثروا من شركة تجارة الميسيسيبي، وإنما لعب هذا الدور رجال المال الأغنياء، وانتقل المركز الاقتصادي من ليون إلى باريس، وانتقل أبناء الأقاليم إلى العاصمة، ووسعوا دائرة علاقاتهم ومصالحهم وأنشطتهم. وليس هناك ما يشهد على هذه الحال أفضل من المثل المعروف لرجال المال من إقليم اللانجودك : كان إقليم اللانجودك عشر المملكة ؛ فلما نزل أبناء الإقليم باريس ومارسوا نشاطهم في مجال المال بمعناه الواسع أصبحوا أكثر مجموعة مالية عدداً، وكانوا يقومون بأنشطة ناجحة متعددة من بينها توريد الزخائر للجيش ونجحوا نجاحاً عظيماً على مستوى فرنسا كلها. هل يحق لنا أن نقول إن تاريخ فرنسا كان في المجالات المختلفة - الحرب، الأدب، السياسة... - رهناً بما قدمته الأقاليم، التي كانت تتقدم الصفوف إقليمياً بعد إقليم ؟

ولم تكن المصادفة هي التي دفعت بإقليم اللانجودك إلى الصفوف الأمامية في عالم المال الفرنسي، فقد كان يصدر الملح - المستخرج من ملاحات بيكيه - ويصدر القمح والتبيز والأقمشة الصوفية والأقمشة الحريرية، وكان هذا التصدير يجعل الإقليم بطبيعة الحال متجهاً إلى الخارج . وكان الإقليم ينعم بميزة أخرى وهي أن رجال المال والأعمال فيه كانوا من البروتستانت ومن الكاثوليك على السواء ، ولم يؤد إلغاء مرسوم نانت [كان هنري الرابع قد أصدر مرسوماً في عام ١٥٩٨ بحرية العبادة للبروتستانت، وألغاه لويس الرابع عشر في عام ١٦٨٥، مما أدى إلى طرد البروتستانت أو نزوحهم] إلى تغيير الأحوال إلا من الناحية الشكلية. كان البروتستانتون يمثلون العمل مع الخارج، مع جنوة التي كان للبروتستانت فيها مركزاً، ومع جينيف وفرنكفورت وأمستردام ولندن. وليست هناك غرابة في أن يتقاضى رجال الأعمال الكاثوليك عن الحسابات الدينية، وكان اللحام الذي يلحم الكاثوليك والبروتستانت معاً هو اللحام الاقتصادي الذي لا محيص عنه والذي يضم الداخل والخارج جميعاً. وكان هذا هو الوضع الذي فرض نفسه على كل المجالات التجارية في المملكة قاطبة. ثم جاء المصرفيون البروتستانت الذين تعبر عنهم بمصطلح البنك البروتستانتي فما زالوا يمارسون نشاطهم حتى قبضوا في النهاية على مقاليد الحياة الاقتصادية في فرنسا، أو قل استعمروها. كان هذا البنك يمثل رأسمالية عالية المستوى، أحاطت بالأعمال في فرنسا على نطاق واسع. حتى تمكنت من الالتفاف حول رجال المال

الفرنسيين ثم شل حركتهم. وفي عام ١٧٧٦ شغل نيكر منصب مفتش عام المالية في فرنسا- وإن لم يحصل على اللقب - وكان توليه هذا المنصب نقطة تحول في نظام المالية في فرنسا، فقد وقف من نظام الالتزام موقف العداء الصريح، وأعلن وهو الرجل الأجنبي - الذي ولد في جينييف - الحرب على الملتزمين الفرنسيين

ومن سوء حظ رجال المال الفرنسيين أن النظام المالي الفرنسي كان يتحول شيئاً فشيئاً عن أساليبه المعهودة التي مارس بها الاستثمار النشط؛ وانكمش النظام المالي الفرنسي على نفسه، واكتفى بأنشطته المحلية، وبدا في عيون الناس في صورة المتراجع المنهزم، حتى إن رجلاً باريسياً - ينطق بلسان أواسط الناس في باريس هو سيباستيان ميرسييه Sébastien Mercier - قال: « الشيء الغريب أن هناك من يريون أن يغفروا للمالية الفرنسية ذنوبها لأنها لا تحقق اليوم من الربح ما كانت تحققه فيما مضى؛ ولكن أرباحها لا بد أنها ما زالت ضخمة لأنها لا زالت تناضل في معركتها من أجل الاستثمار في أعمالها » (٢٧٢).

وبقي نظام الالتزام العام على أية حال حتى قامت الثورة الفرنسية فأنزلت بالملتزمين عقوبات ما بعدها عقوبات، تمثلت في إعدام أربعة وثلاثين في الشهور من مايو يونية يولية من عام ١٧٩٤؛ كانت ثرواتهم الظاهرة وعلاقاتهم بالنبل الكبار والصعاب المالية الفكرة التي عانت منها الدولة عشية الثورة هي التي عرضتهم للتحقيق ولهذا المصير. ولم يتخ لهم من الحظ ما أتبع لكثير من كبار التجار والمصرفيين من أبناء الأقاليم أو حتى من أبناء باريس الذين عرفوا كيف يخفوا ثرواتهم حتى جاءت اللحظة التي أصبحوا فيها يقدمون القروض إلى رجال الحكم الجديد ويوردون لقواتهم المؤن والذخائر.

السياسة الاقتصادية للدول:

الميركانتيلية أو المذهب الاستثنائي (٢٧٤)

هل يمكننا أن نتحدث عن سياسة اقتصادية للدول الأوروبية، سياسة كانت دائماً واحدة؟ على الرغم من أن أنشطتها كانت متباينة ما في تباينها أدنى شك، وكانت تحكمها المصادفات والمناقضات؟ إننا لو أردنا أن نصور هذه الأنشطة وكأنه كانت تتسم بسعات واحدة، أو كأنها محددة تحديداً بالغ الوضوح، لكننا فاضين عليها ترابطاً لم يكن في مقدورها أن تتسم به. كان هذا هو ما سعى إليه رومبارت عندما التمس في بحوثه معادلة مستحيلة، معادلة الميركانتيلية.

وما من شك في أن هاتشينسون T. W. Hutchinson على حق^(٢٧٥) عندما دعا المؤرخين والاقتصاديين إلى استبعاد كلمة ميركانتيلية : « إنها واحدة من أسخف الكلمات الجديدة المنتهية بـ "ية" وأكثرها غموضاً في قاموسنا »، وقد نحتت الكلمة في وقت متأخر قياساً على النظام الميركانتيلي mercantile system الذي هاجمه آدم سميث في كتابه الكلاسيكي الذي صدر في عام ١٧٧٦. وعلى الرغم من هذه العيوب فإن الكلمة مفيدة، يمكن استخدامها من حيث هي لافتة تشير إلى طائفة من الإجراءات والمواقف والمشروعات والآراء والخبرات التي تشهد على ما فعلته الدولة العصرية بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر لتأكيد وجودها في مواجهة المشكلات الفعلية التي قابلتها. ويعبر هـ. كيللينبينتس H. Kellenbenz^(٢٧٦) في عام ١٩٦٥ عن رأيه في أن « الميركانتيلية الاستثنائية كانت هي الاتجاه الأساسي في السياسة الاقتصادية (والفكر الذي انضوت عليه) في زمان الأمراء المطلقين ». وربما كانت عبارة **أمراء مطلقيين** عبارة مضللة، ولهذا فإنني أفضل أن أضع مكانها : **الدول الإقليمية** أو **الدول العصرية** لكي نبرز التطور الذي دفعها نحو العصرية، وكانت هذه الدول قد سلكت إلى العصرية سبلاً مختلفة، وقطعت مراحل متباينة، وهذا هو الذي جعل أحد المؤرخين يقول في عام ١٩٦٦ بون أن يخشى التورط في الخطأ : « هناك العديد من الميركانتيليات الاستثنائية والعديد من الميركانتيليين الاستثنائيين. »^(٢٧٧) ربما كان فريدرش الثاني، ملك صقلية المذهل،^(٢٧٨) قد وضع القواعد الأولى لهذا النظام في القرن الثالث عشر، ولعل بداياته ترجع إلى القرن الرابع عشر، ولقد عمر طويلاً وكان موجوداً في القرن الثامن عشر، والمؤكد أن هذا النظام ليس من السهل تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً نهائياً كمل فعل آدم سميث حتى يستطيع الإجهاز عليه على خير وجه^(٢٧٩).

ومن الضروري القيام بدراسات مدققة لبيان اختلاف الميركانتيلية الاستثنائية باختلاف الأماكن والأزمان. وكان ريشارد هيبكه Richard Häpke قد ميز في الفترة من القرن الثالث عشر إلى القرن الثامن عشر ثلاث مراحل : الميركانتيلية المبكرة Frühmerkantilismus ، ثم الميركانتيلية العليا Hochmerkantilismus (في عصر كولبير) ، ثم الميركانتيلية المتأخرة Spätmerkantilismus بعد موت كولبير أي بعد عام ١٦٨٣^(٢٨٠)، كذلك كان هنري هاوزر قد تبين وجود كولبيرية قبل كولبير^(٢٨١).. والحقيقة أن الميركانتيلية لم تكن إلا نهوض الدولة ذلك النهوض الذي اتسم بالاستثنائية والأناية، بل اتسم بالعنف منذ وقت ميكرو. ويعبر دانييل فيلي عن هذا المعنى على نحو آخر فيقول : « الميركانتيليون هم الذين اخترعوا الأمة »^(٢٨٢)، إلا أن تكون الأمة، أو شبه الأمة وهي في طريق التكوين، قد اخترعت نفسها واخترعت في الوقت نفسه الميركانتيلية. بل إن الميركانتيلية أضفت على نفسها سمات دين الدولة، وهناك عبارة

ساخرة قالها الأمير فون كاوينيس، أحد كبار العاملين في خدمة الإمبراطورة ماريا تيريزيا، متهمكاً على جميع الإقتصاديين الرسميين، فوصف نفسه بأنه كافر بالاقتصاد^(٢٨٢)

أيأ كان الأمر فكلما قامت القومية قيامتها ودافعت عن حدودها فافرضة حقوقاً جمركية، تصل إلى حد التعسف^(٢٨٤)، وكلما تأكد الشعور بشكل من أشكال الأنانية القومية، استطاعت الميركانتيلية أن تلعب دورها. من أمثلة ذلك قيام قشتالة بحظر تصدير القمح والمواشي في عام ١٣٠٧، ثم ١٣١٢، ١٣٥١، ١٣٧١، ١٣٧٧، ١٣٩٠^(٢٨٥). وشبيه بهذا ما فعلته فرنسا في زمن فيليب الجميل في عام ١٣٠٥ ثم ١٣٠٧ عندما حظرت تصدير الحبوب^(٢٨٥) وهناك مثل أوضح من هذين المثالين، ألا وهو إصدار أراجون في القرن الثالث عشر لائحة للملاحة سبقت اللائحة الإنجليزية : في إنجلترا حظر استيراد الحديد من الخارج منذ عام ١٣٥٥^(٢٨٦)؛ ومنذ عام ١٣٩٠ طبقت إنجلترا لائحة التشغيل التي حرمت الأجانب من حق تصدير الذهب والفضة، وفرضت عليهم أن يحولوا الأرباح التي يحققونها إلى بضائع إنجليزية^(٢٨٧). وإذا نحن دققنا البحث في تاريخ التجارة في المدن الإيطالية فليس من شك في أننا سنجد إجراءات مشابهة. ومجمل القول إنه ليس هناك جديد في القرارات الرئيسية التي اتخذتها الميركانتيلية الكلاسيكية، فهذه هي لائحة الملاحة الإنجليزية تصدر في عام ١٦٥١؛ وهذا هو كولبير يفرض مكوساً على السفن الأجنبية تقدر بحسب حمولاتها، في عام ١٦٦٤ ثم في عام ١٦٦٧؛ ومن هذا القبيل لائحة عام ١٧٢٤ التي أصدرتها السويد لحماية الحقوق القومية لسفنها^(٢٨٨) فمنعت السفن الهولندية التي كانت حتى ذلك الحين تنقل الملح من ناحية المحيط الأطلسي. وكانت النتيجة أن الملح شح، وأن أسعاره ارتفعت، ولكن الضربة التي سددت إلى المنافس الأجنبي شجعت على إنشاء أسطول سويدي لن تلبث سفنه أن تمخر عياب البحار في كل أرجاء المعمورة. ومن هنا نستنتج أن الميركانتيلية أو الاستثنائية هي في أساسها سياسة يحقق بها كل واحد مصلحته الذاتية. وقد عبر مونتني وفولتير عن هذا المعنى، فقال مونتني في عبارة عامة لم يحدد مقصدها : «لا يمكن أن تكون المنفعة التي يحققها فلان إلا مضررة بعلان» : أما فولتير فقال في عام ١٧٦٤ عبارة محددة : « من الواضح أنه لا يمكن لبلد أن يربح دون أن يخسر بلد آخر ».

وكانت الدول الميركانتيلية الاستثنائية ترى أن أفضل سبيل للاستثنائية بالمكاسب هو أن تجتذب إليها قدرأ، بل قل أكبر قدر ممكن، من الكمية المتاحة عالمياً من المعادن الثمينة، والعمل على منعها بعد ذلك من الخروج من المملكة. كان هذا المبدأ الذي يقوم على أن ثروة الدولة تتمثل في تراكم المعادن الثمينة مبدأ قامت عليه سياسة كاملة كانت لها نتائجها العديدة ومتطلباتها الاقتصادية، سياسة تتضمن احتفاظ الدولة بموادها الأولية، وتشغيلها، وتصدير المنتجات المصنعة، وخفض الاستيراد من الخارج عن طريق تعريفة جمركية



جان باتيست كولبير. لوحة من اعمال ليفيلر Cl. Lefebvre. (متحف فرساي - مجموعة فيوليه).

تستهدف الحماية؛ وقد تبدل لنا هذه السياسة كأنما كان الغرض منها تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التصنيع، ولكن النوافع التي دفعت إليها كانت مختلفة تماماً. كان هنري الرابع قد أصدر في قبل عام ١٦٠٣ مرسوماً يهدف إلى إقامة صناعات تكون هي الوسيلة الوحيدة التي تتمتع خروج الذهب والفضة من المملكة حيث يثرى بهما جيرانتا^(٢٨٨). وفي عام ١٦٦٣ أرسل ف. س. مالفيسكي F. S. Malivsky وهو محام من أبناء برون Brno تقريراً ضافياً إلى الإمبراطور ليوبولد ذكر فيه أن « الملكية الهابسبورجية تدفع إلى الخارج سنوياً الملايين لشراء بضائع كان من الممكن انتاجها في البلاد »^(٢٨٩). وفي سبتمبر من عام ١٧٠٤ عبر لوبوتيه ديلا هيسسترو Le Pottier de La Histroy عن المسألة ببساطة سافرة: إذا كان الفائض في الميزان التجاري يتمثل في ورود بضائع، « فلا يمكن أن تكون هذه البضائع إلا في خدمة الترف والمتع الحسية للأهالي، ولا يمكن أن تؤدي إلى ثراء المملكة، لأن البضائع في النهاية تستهلك نتيجة الاستخدام. وعلى العكس من ذلك إذا تم التبادل بالفضة التي لا تستهلك نتيجة الاستخدام، فإن الفضة تبقى حتماً في البلد، وتزيد يوماً بعد يوم، فيثرى البلد ويزداد قوة.»^(٢٩٠) وعبر فرنر زومبارت عن الفكرة بقوله إنه في الفترة منذ الحروب الصليبية وحتى قيام الثورة الفرنسية كانت هناك علاقة تبعية وثيقة بين الدولة من ناحية وبين مناجم الفضة ومنجم الذهب من ناحية ثانية: « أو بعبارة أخرى على قدر الفضة (فيما بعد الذهب) تكون قوة الدولة »^(٢٩١).

وسيطرت على الدول فكرة أصبحت أقرب ما تكون إلى الهوس، مفادها أنه لا ينبغي تبديد العملات، وفي هذا المعنى قال ريشيليو إن الذهب والفضة حاكمان مستبدان^(٢٩٢). ولدينا خطاب أرسله كولبير - ابن عم كولبير الكبير - في أول يولية من عام ١٦٦٩^(٢٩٣). وكان يشغل منصب سفير الملك لويس الرابع عشر في لندن، بعد أن عمل حيناً محافظاً للأكراس، في هذا الخطاب يعلق على قرار الحكومة الإنجليزية بمنع إيرلندة من تصدير أبقارها، فيقول إن هذا القرار يحرم فرنسا والبحرية الفرنسية من مورد رخيص كانت تتزود منه ببراميل اللحم البقري المملح. وماذا يعمل الناس؟ يستوردون الأبقار من سويسرة أو ألمانيا، « وهذا ما شهدت الجزايرين يفعلونه أيام كنت في الأكراس؟ ربما كان هذا يحدث. ولكن » الأفضل أن نشترى البقر غالياً من رعية الملك، سواء للبحرية أو للاستهلاك الخاص، عن أن نشترى من الأجانب بأسعار أرخص. فإن الأموال التي تنفق في هذه الحالة تبقى في المملكة، وتتمكن الرعية من دفع ما عليهم من عوائد، وبهذا تعود الأموال إلى خزائن الملك، بدلاً من أن تخرج من المملكة إلى الخارج عند الشراء من الأجانب. « ومن الواضح أن هذه العبارات عبارات نمطية متناقلة، شبيهة بعبارات كولبير الآخر الذي قال « إن الجميع متفقون على الاعتراف بأن عظمة دولة ما وقوتها تقاسان فقط بكمية الفضة التي

تمتلكها»^(٢٩٥). وإذا رجعنا القهقري خمسين سنة وجدنا لون هيرناندو دي كاريليو Don Hernando de Carillo يذكر فيليب الثالث في ٤ أغسطس من عام ١٦١٦ « أنه لا تقوم قائمة لشيء إلا بقوة الفضة.. وما عندكم يا صاحب الجلالة من قوة يتكون أساساً من الفضة ! فإذا عزت الفضة يوماً، كان ذلك إيذاناً بالهزيمة في الحرب »^(٢٩٦). وهذه عبارات بديهية يقولها هذا الرجل الذي كان رئيس مجلس المالية في قشتالة. ونجد مثل هذه العبارات مراراً وتكراراً فيما كتبه معاصرو كولبير أو مازاران. وهذا هو السيد بالتازار، رئيس التحقيقات الذي أرسله إلى المستشار دي سيجييه في مهمة للتحقيق في مونيبلية، يكتب إليه في ٢٦ أكتوبر من عام ١٦٤٤ : « أنت تعلم يا صاحب المعالي أن الحرب الآن تجري على نحو آخر، فما تحسّمها إلا حبة القمح الأخيرة، والجنيه الأخير، والرجل الأخير »^(٢٩٧). وليس من شك في أن الحرب التي تزايدت تكاليفها شيئاً فشيئاً، كان لها دورها في تأسيس الميركانتيلية ونموها. كان تقدم المدفعية والترسانات والأساطيل الحربية والجيش الدائمة وفن التحصينات، ارتفعت مصروفات الدول الحديثة ارتفاعاً صارخاً. وهكذا كانت الحرب رهناً بالفضة، ثم بالفضة، ثم بالفضة. وأصبح تراكم هذا المعدن الثمين هوساً. وأصبح هو قمة الحكمة، ومنتهى التقدير والتفكير والتدبير.

فهل ينبغي علينا أن نستتكر هذا الهوس الاستثنائي، وأن نصفه بالصيبانية والفجاجة؟ هل ننظر إليه من منطلق حديث فنقول إنه كان من السخف، بل من الخطورة القيام بحجز المعادن الثمينة والسهر على أن تنساب إلى الداخل ولا تتسرب إلى الخارج ؟ أم هل كانت الميركانتيلية تعبيراً عن حقيقة أساسية تتمثل في أن المعادن الثمينة ظلت طوال قرون عديدة تقوم من اقتصاد العهد القديم مقام الضامن والمحرك ؟ كانت النظم الاقتصادية القوية صاحبة الهيمنة هي وحدها التي تترك للعملات حرية الحركة، هكذا فعلت هولندية في القرن السابع عشر، وإنجلترا في القرن الثامن عشر، والمدن التجارية الإيطالية من قبل، فكانت الفضة والذهب يدخلان البندقية دون صعوبة ويخرجان منها بشرط أن يعاد سكها في تسبكا Zecca. فهل يحق لنا أن نستنتج أن نستج أن التداول الحر للمعادن الثمينة، وإن كان دائماً حالة استثنائية، كان هو الاختيار الذكي الذي اختاره الاقتصاد القوي صاحب الهيمنة. وكان سرّاً من أسرار عظمته ؟ أم هل ينبغي علينا أن نقول على العكس إن الاقتصاد القوي المهيمن وحده كان هو الذي يستطيع أن يمنع نفسه ترف حرية تداول المعادن الثمينة. ويؤثر نفسه بها، لئلا يتعرض لخطر ؟

وهذا هو المؤرخ كيلينبينتس يذهب إلى أن هولندية لم تعرف الميركانتيلية الاستثنائية في أي صورة من صورها^(٢٩٨). ربما. ولكننا لا نصدق مثل هذه المبالغة بسهولة. قلت ربما: لأن هولندية كانت تتمتع بحرية التصرف التي تتيحها القوة. كانت أبوابها مفتوحة، لا تخشى

أحدًا، ولا تحتاج إلى إطالة التفكير في معنى ما تفعله، ولم تكن تتأمل في أوضاعها بل كان الآخرون هم الذين يُعَمِّمون النظر في أمرها. أما أننا لا نصدق مثل هذه المبالغة بسهولة: فالمعروف أن أمتة السياسات الأخرى تنتقل بالعنوى، لميل الناس الطبيعي إلى الانتقام. وليس معنى أن الاقتصاد الهولندي كان قوياً، أنه لم يكن يتعرض لألوان من القلق ومن المشكلات والتوترات. هنالك كانت إغراءات الميركانتيلية تفرض نفسها عليه: وهكذا أخذت فجأة تنظر بالريبة إلى الطرق الجديدة الحديثة التي أنشئت في عام ١٧٦٨ في بقاع الأراضي الواطئة التابعة للبيت الهابسبورجي النمساوي الحاكم^(٢٩٩). ثم إنها استقبلت البروتستانت الفرنسيين واستقبلت معهم صناعاتهم الترفية، ثم اجتهدت ما وسعها الحيلة في حمايتها^(٣٠٠). فهل كانت على صواب في هذه الإجراءات؟ وهل صحت حساباتها عندما نضعها في إطار الأنشطة الهولندية؟ الرأي عند إيزاك دي بينتو أن الأفضل بالنسبة لهولندة كان أن تظل ملتزمة بتجارة اقتصادية، بنظام الباب المفتوح وأن تتلقى المنتجات الصناعية من أوروبا ومن الهند دون أن تفرض عليها قيداً أو حظراً مبالغاً فيه^(٣٠١).

والحقيقة أن هولندة لم تستطع أن تغفل من الروح التي سادت زمانها، ولم تكن أنواع الحرية التي اصططعتها في تجارتها إلا قشرة ظاهرية، بينما الواقع أنها كانت في نشاطها تنتهي إلى احتكارات فعلية كانت تشبث بها في غير هواده. ثم إنها كانت في إمبراطوريتها الاستعمارية تسلك مسلك الآخرين، بل كانت أشد منهم نكراً، كانت أوروبا تعتبر المستعمرات التي استولت عليها لنفسها أشبه شيء بمحميات الصيد التي تخضع لمشيئة الصياد، أو التي تطيع طاعة مطلقة، وكانت القاعدة المتبعة تفرض على سبيل المثال ألا يصنع مسمار، ولا تنتج قطعة من قماش في أمريكا المستعمرة الخاضعة للإسبان إلا أن تسمح بذلك العاصمة الأوروبية. ومن حسن حظ المستعمرات أنها كانت تبعد عن أوروبا مسافات تقدر بشهور أو سنوات من ركوب البحر، وكان هذا البعد في حد ذاته يخلق الحرية، على الأقل بالنسبة للبعض: وكان الناس يقولون في أمريكا الإسبانية إن القوانين المفروضة على تلك البقاع - التي كانوا يسمونها جزر الهند الغربية - أشبه شيء بنسيج العنكبوت الذي يعسك الصغار، لا الكبار.

ولكن لنعد إلى سؤالنا: هل كانت الميركانتيلية مجرد تقدير خاطيء، وهو تشبث به الجهلاء الذين لم يفهموا أن المعادن الثمينة ليست لب القيمة، وإنما لب القيمة هو العمل؟ ليس الرد بالإيجاب رداً يدعمه اليقين، فالحياة الاقتصادية تتصل حلقاتها على مستويين: من ناحية دورة العملة، ومن ناحية ثانية دورة الورق - إذا جاز لنا أن نجتمع تحت هذه التسمية المريحة كل الصور الاصطناعية للائتمان (كما فعل الفرنسيون في القرن الثامن عشر مما أثار استنكار إيزاك دي بينتو). وهاتان الدورتان تقبع الواحدة منهما فوق الأخرى، وكأنهما

في طابقين من مبنى الاقتصاد، حيث يحتل الورق الطابق الأعلى، فالعمليات التي يقوم بها الملتزمون والمصرفيون وكبار التجار تعبر عن نفسها أساساً بهذه اللغة العالية. لغة الورق. ولكن الناس لا يتعاملون على مستوى الحياة اليومية إلا بالعملة، جيدة كانت أو رديئة. على هذا المستوى المنخفض، أو في هذا الطابق السفلي الذي يشبه الدور الأرضي، لا يقبل الناس في تعاملاتهم الورق، أو لا يقبلونه إلا على مضض، وهكذا لا تتصل دورة الورق هنا إلا على نحو سيء. فلن نستطيع أن تحرك مقاولي النقل الصغار من مكانهم لينقلوا في عام ١٦٠١ المدفعية الفرنسية في منطقة الساقوى إذا دفعت لهم أجورهم ورقاً^(٢٠٢). ولن تجد جندياً أو بحاراً يعمل تحت إمرتك إذا دفعت إليه أجره ورقاً. ففي عام ١٥٦٧ عندما نزل بوق ألبا الأراضي الواطئة بجيشه كان الجنود يتلقون أجورهم ذهباً، وكذلك كانت نفقات الجيش كلها تسوى بالذهب، لا سبيل إلى بديل عنه، وقد بين ذلك فيليب رويث مارتن Felipe Ruiz Martin منذ وقت طويل^(٢٠٣)، ولم يقبل الجندي أجره فضة إلا منذ عام ١٥٩٨، فلم يكن أمامه سواه، ولكنه كان يحول الفضة عندما يتسلمها إلى ذهب ويعجل في ذلك ما استطاع. كان الجندي يحمل ثروته معه في صورة قطع صغيرة من العملة يدسها في حافضته أو يواربها في حزامه، وكان الجندي يعتبر تلك ميزة أو ضرورة، وهكذا كانت الحرب تترجم إلى عدد من قطع العملة الذهبية أو الفضية، لم يكن عنها محيص شائئها شأن الخبز.

فلما دفع بالورق بالقوة الجبرية إلى أيدي صغار الناس، أيأ كانوا، حرصوا على أن يحولوه، مهما كان الثمن، إلى قطع من ذهب أو فضة، فإن لم يجدوا فالإلى قطع من نحاس. وقد وصلت إلينا طائفة من مراسلات دارجنسون، رئيس الشرطة، بين عام ١٧٠٦ وعام ١٧١٥، وهي تشهدنا على عمليات النصب المتكررة التي لا تكف ولا تعف، حيث كان «المرابون الخبيث» يشترون من الناس بنصف الثمن أوراق النقد التي أصدرت حكومة جلالة الملك^(٢٠٤). كان هؤلاء المتاجرون الأواسط في العملة لا يكفون عن العمل، يسعون بتجارهم إلى الأغنياء والفقراء على السواء، كانت تلك ممارسات جارية - على الرغم من اختلاف نسب التحويل التي كانت تتذبذب نتيجة لهذه الأوضاع - ويكفي أن نقرأ مراسلات التجار في ذلك العصر لننتكدهم منها. في دفاتر حسابات سفن ميناء سان مالو، وقد تحدثنا عنها من قبل، نقرأ في عام ١٧٠٩ هذه العبارة الواضحة كل الوضوح: «عند تحويل ١٢٠٠ جنيه أوراق نقدية إلى عملات معدنية بلغت الخسارة ٤٠ ٪ على الأوراق النقدية المذكورة... ولهذا لا يمكننا أن نقدم إليك إلا ٧٢٠ جنيه». وفي العام نفسه نقرأ: «تحويل مبلغ ١٦٨٠٠ جنيه أوراق نقدية... بخسارة ٤٠ ٪... يتبقى ١٠٠٨٠ جنيه»^(٢٠٥).

وقد يقول قائل إن تلك حقيقة واقعة من شأن فرنسا وحدها. لأن فرنسا كانت متأخرة في مجال التقنيات الاقتصادية، بل لقد ظل الجمهور الفرنسي حتى مطلع القرن التاسع عشر لا



جنود الجيش يتلقون أجورهم. لوحة من أعمال كالو Callot.

يقبل أوراق النقد التي أصدرها بنك فرنسا إلا على مضض. ولكن انظر إلى إنجلترا في القرن الثامن عشر تجد أن الورق كان أحياناً لا يلقي القبول ! كان بحارة البحرية الملكية على سبيل المثال يتلقون راتباً يصل إلى أربعة جنيهات شهرياً، وكانوا يحصلون على مستحقاتهم عندما يعودون إلى البر في صورة أوراق نقدية، لم تكن تحظى بقبولهم، يدلنا على ذلك أن توماس جي الصراف الخبيث دبر للانتفاع من هذا الوضع، فكان يتردد على حانات البحارة في رذرهيث Rotherhithe ، من ضواحي لندن، فيشتري الأوراق النقدية ويدفع مقابلها عملات معدنية، وما زال يمارس هذا العمل حتى أصبح واحداً من أكابر أغنيا لندن (٣٠٦).

ومجمل القول إن كثرة من الناس كانت يقيناً - كما يقول د. ديسير D. Dessert - ترى أن «العملة المعدنية هي وحدها المقياس الحقيقي التي تقاس به الأشياء كلها»^(٢٠٧). وفي ظل هذه الظروف فإن الميركانتيلية الاستثنائية كانت تعكس إمكانات الحركة التي أتاحت للدول التي كانت في طريق النشأة والنمو. كانت الضرورات الاقتصادية في واقعها العادي اليومي الذي يشمل غالبية الناس، تضطرها إلى استخدام المعدن الثمين ورفع قدره. وهي إن لم يتح لهذا المعدن الثمين لما استطاعت أن تمارس نشاطها الاقتصادي، ولأصابتها الشلل في أغلب الأحيان.

الدولة قبل اكتمالها

في مواجهة المجتمع والثقافة

في هذه اللحظة التي تختم فيها هذه الشروح، لابد أن يكون القاريء على بينة من الأمر، وأن يدرك الرأيين اللذين عليه أن يختار بينهما.

الرأي الأول: هو أن يكون كل شيء قد اعتمد على الدولة - وبخاصة التوجه العصري الذي توجهته أوروبا، وبالتالي العالم كله، وتدخل في إطار هذا التوجه العصري الرأسمالية التي كانت في وقت واحد نتيجته له والسبب الفعال الذي أدى إليه. والأخذ بهذا الرأي يعنى الانضمام إلى صف فرنر زومبارت في كتابيه *الثرف والرأسمالية* - *Luxus und Kapitalismus* الذي صدر في عام ١٩١٢ *والحرب والرأسمالية* - *Krieg und Kapitalismus* الذي صدر في عام ١٩١٣: في هذين الكتابين يرجع زومبارت نشأة الرأسمالية إلى سلطة الدولة، ويفسر ذلك بأن الثرف ظل على مدى القرون الطوال ثرف البلاط الأميري، فقد كان البلاط الأميري هو صميم مركز الدولة؛ ويرى أن الحرب التي ظلت مقوماتها وتجهيزاتها ووسائلها تتضخم وتتضخم هي المقياس الذي يبين ذلك النمو الشديد العارم الذي أخذت بأسبابه الدول الحديثة. وهذا الرأي الذي ذهب إليه زومبارت هو الذي ارتضته جماعة المؤرخين - والاستثناء يؤكد القاعدة -^(٢٠٨) الذين يشبهون الدولة العصرية بما نطلعه في الحكايات والأساطير عن الغول النهم الذي لا يشبع، من قبيل جارجانتوا [في رواية جارجانتوا وپانتاجرويل للآديب الفرنسي رابليه التي كتبها في القرن السادس عشر]، ومولوخ [ذلك الإله البابلي الذي كانوا يقدمون إليه الأطفال قرابين فلا يكف عن التهامها] ولويثان، [ذلك الحيوان البحري المتوحش الذي تتحدث عنه التوراة] .

والرأي الثاني: يعتمد على تفكير عقلي أوسع مدى، يذهب إلى عكس ما قال به زومبارت ومن لف لفه، فبين أن الدولة التي لم تكن قد اكتملت بعد، والتي كانت تسعى إلى الاكتمال ما استطاعت إلى ذلك من سبيل، لم تستطع وحدها أن تمارس حقوقها كلها، ولا

الوفاء بمهامها جميعاً، فاضطرت في الواقع إلى طلب العون من الآخرين على ما كان في هذا العون من ضرر عليها.

وإذا كانت الدولة قد اضطرت رغباً عنها إلى التماس العون في كل مجال، فإنما كان السبب في ذلك أنها لم يكن لديها جهاز إداري كاف، هكذا كانت الحال في فرنسا، ولم تكن فرنسا إلا حالة من كل الحالات. كان لدى فرنسا حول عام ١٥٠٠ - إذا صدقنا تقدير مؤرخ غلب عليه التفاؤل (٣٠٩) - ١٢٠٠٠ فرد يعملون في خدمتها بالقياس إلى سكان تعدادهم ما بين ١٥ و ٢٠ مليون نسمة. وأغلب الظن أن رقم الـ ١٢٠٠٠ كان الحد الأقصى الذي لم تتجاوزه فرنسا على ما يبدو في عصر لويس الرابع عشر. ففي عام ١٦٢٤ تحدث رجل دقيق الملاحظة هو روبريجو بيبيرو Rodrigo Vivero (٣١٠) حديث الاستنكار عن ملك إسبانيا، الملك الكاثوليكي، قائلاً إن تعييناته تشمل « ٧٠٠٠٠ من الدرجات والمناصب والوظائف » في إسبانيا التي كان عدد سكانها أقل من فرنسا ولكنها كانت تحتكم على إمبراطورية هائلة. كان هذا العدد القليل من الناس هو الذي يمثل البيروقراطية العصرية الأثيرة إلى قلب ماكس فيبر. لنا أن نتساءل عن ضالة الجهاز الإداري أو ما عرف باسم البيروقراطية ولنا أن نتساءل : هل كانت بيروقراطية بالمعنى الذي نعرفه اليوم (٣١١) ؟

وليس هناك من يضمن لنا صحة هذين الرقمين ١٢٠٠٠ و ١٧٠٠٠ اللذين يشيران إلى عدد أفراد الجهاز الإداري لدى الملك الفرنسي الذي كُني بالمسيحي جداً ولدى الملك الإسباني الذي كُني بالكاثوليكي. ومن الصحيح أن الدولة العصرية لم تكف عن الاعتماد على هذه القاعدة البيروقراطية في توسيع بواثر نشاطها ولكنها لم تنجح في أن تضم إليها الأمة كلها. كانت تسعى إلى ذلك، ولكن مسعاه هنا وفي مجالات أخرى كان من قبيل المعارك التي منيت بالفشل المحقق المتوقع سلفاً. كان المدير الذي يمثل الحكومة المركزية تمثيلاً مباشراً في كل مديرية من مديريات فرنسا بغير مساعدين أو معاونين أو وكلاء، ولهذا كان عليه، وهو المعين من قبل الملك، أن يرفع صوته حتى يسمع ويطاع، وكان عليه أن يعاقب في غير هوادة ليضع أمام الناس أمثلة للاعتبار والردع. بل إن الجيش نفسه كان غير كاف، حتى في زمن الحرب، ناهيك عن زمن السلم. ولنذكر على سبيل المثال ما جرى في عام ١٧٢٠ عندما تقرر إقامة حزام صحي ليحمي فرنسا من الطاعون الذي تفشى في مارسيليا، فعُيِّنت قوات الشرطة الراكبة وقوات الجيش العاملة كلها للمشاركة في العمل، ومعنى هذا أنها سحبَت من مناطق الحدود (٣١٢). وكانت كل هذه الأعمال التي كلفت بها أعداد صغيرة من العاملين، تعني بمقياس النسبة والتناسب من وجهة نظرنا أن هؤلاء العاملين كانوا يقومون بأعمال في مملكة أضخم من مملكتنا مائة مرة، وأن كل جهد كان يتبذل، وكل طاقة كانت تضيع أمام العجز بالوفاء بالمطلوب.

ولم تنتقد الملكية ماء وجهها إلا عن طريق وضع المجتمع - أو لنقل المجتمعات التي يتكون منها المجتمع - والثقافة في خدمتها. نعني بالمجتمع : كل الطبقات التي كانت تسيطر بما أوتيت من وجاعة ووظائف وثروة. ونعني بالثقافة : سواد البشر، هذه الملايين من الأصوات ومن الأذان ، نعني بها كل ما تقوله الألسن، وتفكر فيه القرائح، ويردده الناس في جنبات المملكة من أقصاها إلى أقصاها.

ولما كانت البنيات الاجتماعية تتغير ببطء شديد، فلنا أن نتصور أن التخطيط الذي رسمه جورج جورفيتش للقرن الثالث عشر، يمكن أن نستعين به في القرون التالية فنجدّه ينطبق على أحوالها. حتى في عام ١٧٨٩ كانت هناك خمسة مجتمعات ترسم صورها في اتجاه الدرجات العالية من الهيكل الهرمي : مجتمع رجال الملك، مجتمع الأرستقراطية ذات الطابع الإقطاعي، مجتمع طبقة السادة، مجتمع المدن، مجتمع المدن الجيدة، وأخيراً مجتمع الكنيسة. وجدت الملكية السبيل إلى عقد اتفاق وسط، تسوية مؤقتة، مع كل واحد منها. الكنيسة جرى إلزامها، وربما قال قائل جرى شراؤها على الأقل مرتين وفي مقابل ثمن كبير: باتفاقية بابوية عقدت في عام ١٥١٦ أعطت الملكية الحق في تعيين كبار رجال الكنيسة، وكان على الملكية أن تختار بين كاثوليكية روما وبين حركة الإصلاح البروتستانتي، كان عليها أن تختار. وكان لاختيارها المثير نتائجها الثقيلة : ثم تكرر الوضع في عام ١٦٨٥ عند إلغاء مرسوم نانت فقد دفعت الملكية ثمن الانحياز إلى الكاثوليكية متمثلاً في خسارة جزء هام من ازدهارها : أما مجتمع النبلاء من السادة ومن كبار الأشراف فقد ألقت الملكية على كاهله فن السلاح، وكانت تلك مهمة عريضة تحنوها الآمال الكبار في عصر استمرت فيه الحروب: وكان البلاط وما يمنحه من مخصصات طعماً لا يفتأ يجتذب النبلاء. وليس في مقدورنا أن نقول إلى أي حد كانت الملكية، بغض النظر عن هذا الإغراء والاجتذاب إلى البلاط، ملتزمة بنبلائها. ويرى عالم الاجتماع نوربرت إلياس Norbert Elias أن المجتمع ينطبع بسمات دائمة تأتيه من المراحل السابقة التي مر بها وتأتيه على نحو لا يقل قوة من أصوله الأولى. وقياساً على هذا الرأي نجد الملكية الفرنسية قد خرجت في أصولها الأولى من عجينة الإقطاع، حيث كان الملك الفرنسي سيداً إقطاعياً مثل السادة الإقطاعيين الآخرين، ثم تميز عنهم، وارتفع فوقهم، واستخدم لغتهم ومبادئهم لكي يتجاوزهم. ظلت الملكية مطبوعة إذن بسمات أصولها الأولى، وكانت تجمعها بالنبلاء قرابة الأصل، وإذا كانت الملكية قد دخلت في صراع مع النبلاء، فإنها لم تقطع ما بينها وبينهم من وشائج، بل حبستهم في احتفالات البلاط، فلما حبستهم على هذا النحو حبست نفسها بالفعل معهم. وإذا كانت الملكية قد اقتلعت جنور النبلاء، فإنها لم تعوضهم عنها، ولم تفتح أمامهم في صراحة وعلنية أبواب التجارة، بل قرأها على أن تضم إليها النبلاء وتكفلهم.

أما بالنسبة إلى المدن فقد أغدقت عليها الملكية من النعم والامتيازات، ثم أهرقتها بالضرائب، واقتطعت لنفسها جانباً من مواردها. ولكن المدن أخذت تفيد من السوق القومية التي نشأت شيئاً فشيئاً. وحصل أعيان التجار وأبناء المدن البورجوازيون على احتكار التجارة، ولم يكن هذا بالشئ الهين. ثم باع الملك للتجار في المدن جزءاً من سلطته، فأصبحت المدن الجيدة تمده بكبار الموظفين، وكان هؤلاء يشترون مناصبهم، وكان من حقهم أن يبيعوها أو ينزلوا عنها لورثتهم. وانتهى شراء المناصب إلى تحول قطاع من البورجوازية إلى الإقطاع^(٢١٣). وما المنصب إلا قطعة من السلطة العامة، تمنحه الدولة كما كانت فيما مضى تمنح الإقطاعيات. وأدى شراء المناصب إلى تكوين شريحة اجتماعية موالية للملكية، أو قل مجتمعاً موالياً للملكية، خادماً لها، اتخذ شكل الهيكل الهرمي، الذي كانت ترتفع على درجاته العالية شريحة النبلاء أصحاب المناصب، وهي شريحة غامضة، قوية النفوذ، لم تخلقها نزوة ملوك، بل نشأت عن طريق تطور نواة جهاز إداري، سار بخطوات طبيعية بسيطة وبطيئة، واكب احتياجات الدولة.

ومع انتشار نظام شراء المناصب انتشاراً عاماً نمت طبقة بورجوازية كاملة، وبخاصة في فرنسا، بالرعاية. كانت الدولة في نظرها آلة تصنع الأغنياء، وإليها يرجع قدر كبير من ثروة فرنسا. ويمكننا أن نقول نفس الشئ بالنسبة لغالبية البلاد الأخرى - سواء كان المنصب فيها يشتري أو لم يكن - مثل إنجلترا، والأقاليم المتحدة، والبلاد الواطئة الخاضعة للحكم الكاثوليكي. كانت شرائية المناصب في إسبانيا قاصرة على المناصب الدنيا، مناصب الريجينوريس. ولكن هؤلاء الموظفين أصحاب المناصب الدنيا، سواء كانوا من النبلاء أو أصبحوا من النبلاء، ظهروا في الفترة بين نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر على النبلاء القدامى، واستولوا على أراضيهم، وصعدوا إلى قمة الهرم الاجتماعي. وكان هؤلاء الأغنياء الجدد هم الذين يقدمون القروض إلى رجال المال والأعمال الأجانب؛ وكانوا هم الذين قاموا في القرن السابع عشر بإحكام قبضتهم على الريف القشتالي فحولوه إلى إقطاعيات وأفرغوه من كثير من فلاحيه. كذلك في البندقية كانت شرائية المناصب قاصرة على المناصب الدنيا التي كانت تتاح للبورجوازيين. أما مناصب المستشارين فكان النبلاء يشغلونها فترة صغيرة، وكانوا يتابعون عليها الواحد بعد الآخر على النحو الذي كان معروفاً عند قدماء الإغريق والرومان. ولكن هذا النظام لم يمنع النبلاء من أن يقوموا على نحو غير مباشر بجباية ضرائب مجلس السيادة أو السينيوريا، أو ممارسة التجارة، أو إدارة أملاكهم الشاسعة.

هذه الشريحة الضيقة من المجتمع التي تتخذ أماكنها داخل إطارات الدولة كانت تستمد من مناصبها قوة إضافية فوق قوتها. كان المنصب بالنسبة إلى البورجوازية ما كانه البلاط

بالنسبة لطبقة النبلاء العليا : إرضاء الشعور بالذات ووسيلة إلى الوصول إلى أعلى. وكان النجاح في تحقيق هذا الصعود يتطلب عملاً ثوبياً تتابع عليه أسر وأجيال تتحلى بالصبر أعظم الصبر والجُود أرفع الجُلد. فإذا أصابت الهدف كان معنى ذلك أن زمرة من الأسر حلت محل الدولة. فإذا كانت الدولة قوية، لم يصيبها ضرر من جراء هذا التحول. وهذا هو الرأي الذي يعبر عنه ي. فان كلافيرين J. van Klaveren^(٢١٤) حيث يقول إن شرائية المناصب، حتى في فرنسا التي انتشرت فيها انتشاراً لم تبلغه في بلد آخر، لم تتسبب بالضرورة في فساد سلطة الدولة أو انحسارها انحساراً خطيراً. ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن المنصب المتوارث كانت تدبر أموره بحكمة رب الأسرة الذي يحرص على حفظه لأبنائه وأحفاده ؛ ولكن يرجع أيضاً إلى أن ملكاً مثل لويس الرابع عشر كان يحصل من أصحاب المناصب على نسبة مما تحققه هذه المناصب من حيث هي ممتلكات بورجوازية، وكانت هذه النسبة بمثابة ضريبة فعالة ؛ وكان بالإضافة إلى ذلك يتدخل لحماية الطبقات الدنيا مما يمكن أن يتردى إليه أصحاب المناصب من ظلم، وكان يقبض على زمامهم في حزم. فلما انتهى عصر الملك لويس الرابع عشر الذي عرف بقوة الشكيمة تدهورت الأحوال. فما نتجao منتصف القرن الثامن عشر حتى نجد الرأي العام المتنور قد هب يناهض شرائية المناصب ؛ وإذا كانت شرائية المناصب قد عادت على الملكية حيناً بالفائدة، فقد تغير الوضع، ولم تعد تقيدها بشيء^(٢١٥). ولكن هذه التطورات لم تمنع الهولنديين في عام ١٧٤٦ من استنكار حكم القلة الذي تولته المدن، والمطالبة بإقامة نظام حكم على النمط الفرنسي^(٢١٦)

كانت إذن تحيط بالمجتمع كله، وتحيط أيضاً بالثقافة كلها أو جلها. والثقافة من وجهة نظر الدولة تعني استخدام لغة خيَلانية تقصد إلى التأثير على الناس. وكانت بالفعل تحدث أثرها. فكان هناك تنويج الملك في مهرجان هائل في ريمس، وكان هناك مهرجان الافتراء والتهويل الذي يدعى كرامات الملك في شفاء المرضى بداء الخنازير، وكانت هناك مهرجانات التفضل والإنتعام^(٢١٧)، كلها ألعايب رائعة تذهل الناس وتحقق للملك النجاح، وتضمن له الفوز. ومن الوسائل التي توسلت بها الملكية للتمكين لنفسها بين الناس : مشاهدة الطلعة البهية، أو ظهور الملك بلحمه وشحمه وطلعته البهية أمام أعين الرعية، وكانت هذه السياسة مؤكدة النجاح، لم تفشل قط في تحقيق الهدف. ولندكر مثل الملكة الأم كاترين دي ميديسيس التي ظلت طوال عامين من ١٥٦٢ إلى ١٥٦٥ تنتقل في ربوع المملكة من أقصاها إلى أقصاها مصممة على أن ترى الرعية طلعة ابنها الملك شارل التاسع الذي كان لا يزال صبياً^(٢١٨). وهناك نصوص تحدثنا عن الأحوال في قطلونيا في عام ١٥٧٥ وتتلخص في أن الناس كانوا يطالبون برؤية طلعة الملك^(٢١٩). كان هذا هو مطلبهم. وهناك مجموعة من التعاليم الإسبانية ترجع إلى



الملك شارل التاسع صبيّاً.

ومجمل القول إن الملكية كانت في فرنسا - وفي أوروبا العصرية قاطبة - تشمل المجتمع كله. وربما كان الأصوب أن نقول إنها كانت تشمل في المقام الأول المجتمع الراقي. ولكنها كانت من طريق هذا المجتمع الراقي تغطي بسواد البشر.

عام ١٢٤٥ جاء بها « إن فضل الملك على الشعب كفضل الغيث على الأرض »^(٢١). واستخدمت الدعاية منذ وقت طويل لتثبيت أركان المملكة، والدعاية قديمة قدم الدنيا

المتحضرة، والشواهد الدالة على ذلك في فرنسا كثيرة، نحتار كل الحيرة في الاختيار من بينها. وإليك كاتب نشرة صدرت في عام ١٦١٩^(٢٢١) يقول فيها: «إننا نعتبر أنفسنا بعوضاً صغيراً أمام النسر الملكي. له أن يضرب، له أن يقتل، له أن يمزق إلى إرب وأشلاء أولئك الذين يتمردون على أوامره، حتى لو كانوا من نساننا وأولادنا وأقربائنا المقربين!». هل نتصور كلاماً أبلغ من هذا الكلام؟ - كانت هذه هي القاعدة، ولكننا عندما نبحت نجد نصوصاً شذت على هذه القاعدة تطيب لها نفوسنا: «ألا تسمع، أيها القاري، العزيز، الزمأمير، والنفافير، واللحن الذي يواكب وقع قدمي ملكنا المعظم، تزلتراً... تزلتراً... تزلتراً؟ نعم. هذا هو الرجل الذي لا نظير له ولا شبيه، الذي لا يُغلب ولا يُقهر، يأتي بنفسه لحفل التتويج المقدس» في ريمس. كتب هذه السطور الساخرة في ٣ يونيو من عام ١٦٥٤ التاجر البورجوازي مايفير^(٢٢٢) الذي كان يعيش في ريمس. هل يصح أن نعتبر هذا الرجل نموذج البورجوازي التمطي الذي وصفه إرنست لابروس بقوله: إنه المغلوب على أمره اجتماعياً^(٢٢٣) كان هذا البورجوازي هو الذي انضم إلى حلف الليجا الكاثوليكي المقدس. ثم إلى حركة الجانسينيستين، ثم إلى مؤامرة الفروند على لويس الرابع عشر قاصراً^(٢٢٤). ولكنه كان حتى بداية حركة التنوير يعبر عن رأيه متخفياً، متبرماً أو مزمجرأ من وراء أبواب مغلقة.

هذا المجال الذي عملت فيه الثقافة والدعاية مجال ثري بالموضوعات التي تستحق أن نتناولها بالدرس والعرض، كذلك موضوع المعارضة المتنورة والطريق الذي اختارته، وهو الطريق البرلماني الذي كان معادياً للاستبداد الملكي أو لامتيازات النبلاء. ولكنه لم يكن معادياً لامتيازات رأس المال. وسنعود إليها، كذلك سنحدث عن الوطنية والقومية اللذين كانا موضوعين جديدين، مازالا في مرحلة الصبا الأولى آنذاك، ولكنهما كانا موجودين بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر حيث كانت الحروب تشجعهما، وتؤجج نارهما بلا انقطاع. ولكننا لا نود أن نسبق الأحداث. ولا نود أن ننسب الأمة إلى الدولة، فالعلاقة بين الأمة والدولة مزنوجة، الدولة تخلق الأمة وتعطيها إطاراً وكياناً. ولكن العكس صحيح أيضاً فالأمة تتوسل بالرف ووسيلة ووسيلة لتخلق الدولة، وتشق إليها القنوات العديدة وتدفع إليها المياه قوية، وتبثها انفجالات عنيفة.

الدولة.. الاقتصاد..

الرأسمالية

تركنا جانباً، ونحن نشق طريقنا، طائفة كاملة من المشكلات الهامة، ولكننا كنا مترددين أمام الاستطراد وإطالة الوقوف عندها. كنت أود الوقوف وقفة تقص عند كلمة الميركانتيلية، الاستثنائية وكنت أود أن أقترح أن نستخدم كلمة البوليتونية أو المعدنية bullionisme

للتعبير عن ظاهرة الحرص على الاستئثار بالمعادن النفيسة. والحقيقة أن الميركانتيلية الاستثنائية تتضمن المعدنية بالضرورة، بل إن المعدنية، بغض النظر عن النواحي الشكلية، هي التي تبرز وجود الميركانتيلية. كذلك في معرض الحديث عن الضرائب كنت أود أن أتحدث عن الضرائب fiscalisme أو النزعة الضرائبية : وكانت النزعة الضرائبية تسير مع الدولة في خط واحد دون أن ينشب بينهما خصام، وماكس فيبر هو القائل^(٢٢٥) إن الدولة مشروع، مثل المصنع، وهي لهذا تنزع إلى التفكير في تدبير موارد مالية، وهي لا تفتأ ترى هذه الموارد أقل من أن تكفي، كما رأينا من قبل، وتسعى إلى زيادتها.

وأخيراً هل يصح أن نترك خلف ظهورنا السؤال الذي طرحناه مراراً وتكراراً : هل شجعت الدولة الرأسمالية أو لم تشجعها ؟ هل دفعتها إلى الأمام ؟ حتى إذا تحفظنا على درجة النضج التي حققتها الدولة العصرية آنذاك، وإذا دفعتنا معرفتنا بأحداث الحاضر إلى الحذر في الحكم عليها، فإننا لابد أن نقرر أن الدولة كانت بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر تؤثر في كل شيء وفي كل الناس، وأنها كانت قوة من القوى الجديدة التي أُنشئت لأوروبا. ولكن هل تفسر الدولة كل شيء ؟ هل كان كل شيء يخضع للدولة ؟ لا، وألف لا. ولكننا نلاحظ أن هناك تبادلية تحكم المنظور، فيكون سليماً في هذا الاتجاه وسليماً أيضاً في الاتجاه العكسي. فالدولة كانت تشجع الرأسمالية وتخف لمعاونتها - هذا صحيح. ولكننا إذا عكسنا العبارة قلنا : إن الدولة لم تشجع الرأسمالية، وإن الرأسمالية كانت قادرة على إزعاج الدولة - كانت تلك عبارة صحيحة أيضاً. القضيتان صحيحتان، على التوالي أو على التوازي، فالواقع يتسم بالتعقيد الذي قد نستطيع التنبؤ به وقد لا نستطيع. كانت الدولة العصرية تميل إلى الرأسمالية، وكانت تميل عنها، ولكنها كانت على أية حال حقيقة واقعة من الحقائق الواقعة التي شقت الرأسمالية بينها طريقها، تارة تلقى التشجيع، وتارة تتلقى العقبات، وبين هذا وذاك تتقدم في أكثر الأحيان في أرض محابدة لا تحفز ولا تعوق. وهل كان من الممكن أن تسلك الدولة سبيلاً آخر ؟ فإذا كانت مصلحة الدولة في كثير من الأحيان متفقة مع مصلحة الاقتصاد القومي في مجموعه، انطلاقاً من أن ازدهار أحول الرعية يعتبر من ناحية المبدأ شرط تحقيق الدولة للربح من حيث هي دولة - مشروع، فإن الرأسمالية تكون موجودة في تلك الشريحة من الاقتصاد التي تسعى إلى التغلغل داخل الأنشطة الأكثر نشاطاً والأكثر تحقيقاً للربح على مستوى المعاملات العالمية، وهكذا تجد الرأسمالية نفسها تمارس دوراً على مستوى أكثر اتساعاً من مستوى اقتصاد السوق العادية ومن مستوى الدولة واهتماماتها الخاصة. ومن الطبيعي أن تتجاوز المصالح الرأسمالية، بالأمس واليوم، حدود المجال القومي الضيق، وهذا من شأنه أن يزيّف أو على الأقل يعقّد الحوار والعلاقات بين رأس المال وبين الدولة. وأختار من بين الأمثلة الكثيرة مثل لشبونة، حيث نلاحظ أن

رأسمالية كبار التجار ورجال المال والأعمال وأرباب السلطة لا تظهر في المدينة، ولا يحس أحد بنشاطها، وإنما يرجع السبب في ذلك إلى أنها كانت بصفة أساسية تعمل في ماکاو التي كانت تمثل الباب السري المؤدي إلى الصين، كما كانت تعمل في جوا بالهند، وتعمل في لندن التي كانت تفرض أوامرها ومتطلباتها، وفي روسيا البعيدة - التي كانت الرأسمالية تذهب إليها مثلاً لتبيع ماسة ذات حجم خارق للمألوف^(٢٢٦)، وفي البرازيل الواسعة المليئة بالعبيد والمزارعين والباحثين عن الذهب والباحثين عن الألماس وكانوا يسمونهم جاريمبيروس garimpeiros. كانت الرأسمالية تحب أن تنتعل الأحذية التي تمكنها من السفر إلى بعيد، أو لنقل إنها تتخذ لنفسها ساقى ميكروميغاس Micromegas [ذلك الرحالة الخرافي من أبناء الفضاء الذي قص فولتير قصته في عام ١٧٥٢ - والكلمة تعني "الصغير الكبير" - الذي يتنقل في سهولة وسرعة بين الكواكب حتى يصل إلى الأرض]. وهذا البعد هو موضوع المجلد الثالث والآخر من كتابنا هذا.

أما الخلاصة التي نخلص إليها الآن مؤقتاً، فهي أن جهاز السلطة - السلطة التي تخترق كل البنيات وتحيط بها - جهاز أكبر من الدولة، هو جِماع من هياكل هرمية سياسية واقتصادية وثقافية، وركّمة من وسائل القهر تتمكن بها الدولة دائماً من الإشعار بوجودها، وتقوم فيها في أغلب الأحيان مقام مفتاح القبة الذي يمسك بالبناء في مجموعه، ولا تكون فيها الدولة أبداً - أو تقريباً أبداً - السيد الوحيد الذي له الأمر والنهي^(٢٢٧). بل قد يحدث أن يتلاشى هذا الجهاز أو يتحطم ؛ ولكنه يعيد تكوين نفسه من جديد، يقيناً، في غير تقاعس، وكأنما كان ضرورة بيولوجية للمجتمع.

الحضارات

لا تقول دائماً لا

الحضارات أو الثقافات - والكلمتان تختلطان هنا دون عيب وكأنهما تعبران عن مدلول واحد - عبارة عن محيطات هائلة تضم عادات وألواناً من الإجبار والإلزام والرضاء وضروباً من النصائح والتوصيات والتأكيدات، كلها حقائق واقعة تبدو لكل واحد منا كأنما كانت تلقائية شخصية، على الرغم من أنها تأتينا من بعيد. إنها تراث آل إلينا مثل اللغة التي نتكلمها. وكلما حدثت شروخ في المجتمع أو أوشكت ثغرات أن تحتقر أسرععت الثقافة الحاضرة في كل مكان فسدتها أو على الأقل أخفتها، حتى تحصرنا في مهمتنا، وإذا كان نيكّر قد عرف الدين بأنه قلب الحضارة وأنه بالنسبة للفقراء «رباط قوي، وسلوان يومي»^(٢٢٨)، فإننا نقبس هذا التعريف ونجعل منه تعريفاً للحضارة، ولا نقصر التعريف على الفقراء بل نجعله يشمل الناس جميعاً.

عندما نهضت الحياة نهضة جديدة في القرن الحادي عشر، كان اقتصاد السوق وحيلة النقود من البدع الجديدة «الفاضحة». والحضارة أساساً مثل الإنسان المتقدم في السن تعادي التجديد، ولهذا رفضت وقالت «لا» للسوق، و«لا» لرأس المال، و«لا» للربح. أو على الأقل وقفت منها موقف الشك والريبة والتحفظ. ثم مرت الأعوام، وتجددت متطلبات الحياة اليومية وضغوطها. ووجدت الحضارة الأوروبية نفسها فريسة صراع دائم يمزق أوصالها، فغيرت مسلكتها وأعطت على مضض النور الأخضر. ولم تكن هذه الخبرة قاصرة على أوروبا، بل مرت بها حضارات أخرى.

الإسهام في نشر الثقافة :

نموذج الإسلام

الحضارة استمرار وحركة. تظهر الحضارة في مكان ما، فتثبت به، وتظل فيه القرون الطوال. وهي في الوقت نفسه تقبل بعض النعم والطيبات التي تعرضها عليها الحضارات المجاورة أو النائية، كذلك هي تنشر نعمها وطيباتها خارج نطاقها. ويلعب التقليد والعدوى دوراً مساوياً لدور الإغراءات التي تدفع الناس من الداخل إلى مناهضة الأشياء المعروفة المألوفة القائمة.

والرأسمالية لا تشذ عن هذه القواعد. فالرأسمالية في كل لحظة من لحظات تاريخها عبارة عن مركبة من الوسائل والوسائل والممارسات وعادات التفكير لا جدال في أنها من النعم والطيبات الثقافية التي تسافر وتتبادل. فعندما نشر لوقا باتشولي في عام ١٤٩٥ في البندقية كتابه " الحساب " De Arithmetica، لخص في مجال المحاسبة، التي أخذت إلى

حد ما بالتقييد المزوج، حلولاً معروفة منذ وقت طويل، منها ما كان معروفاً في فلورنسة منذ نهاية القرن الثالث عشر^(٢٢٩). وعندما أقام ياكوب فوجار الغني في البندقية تعلم هناك طريقة التقييد المزوج وأخذه معه عند عودته إلى أوجسبورج. وهكذا سلكت طريقة التقييد المزوج هذه سبلاً مختلفة، وما زالت تنتقل عبر هذه السبل حتى انتهت إلى بيئات التجار في ربوع أوروبية مختلفة.

وكذلك خرجت الكمبيالة من بعض المدن الإيطالية وانتقلت من مكان إلى مكان وانتشرت ومكنت لنفسها. ولكن هل ترجع أصول الكمبيالة إلى هذه المدن الإيطالية أم ترجع إلى أبعد منها؟ هل لها علاقة بالسفتجة sutfaya [sutaga?] الإسلامية؟ يرى إ. أشتور E.Ashtor^(٢٣٠) أنه لا شأن للسفتجة على الإطلاق بالكمبيالة في العالم الغربي. إنها تختلف عنها اختلافاً عميقاً من الناحية القانونية. ولكن السفتجة بغض النظر عن هذا الاختلاف وجدت يقيناً قبل الكمبيالة الأوروبية بوقت طويل. فكيف نتصور أن التجار الإيطاليين الذين اختلفوا إلى الموانيء الإسلامية والأسواق الإسلامية منذ وقت جد مبكر لم يتبنوها إلى وجود هذه الوسيلة التي تعتمد على مجرد كتابة صك يتيح تحويل مبلغ من المال إلى مكان بعيد؟ لقد كانت الكمبيالة التي ينسبون اختراعها إلى الإيطاليين تحل في أوروبا المشكلة التي كانت السفتجة تحلها في بلدان العالم الإسلامي، ولنا أن نتصور أن السفتجة كان عليها أن تتكيف مع الظروف القائمة في أوروبا، والتي كانت مختلفة عن الظروف في عالم الإسلام، وبخاصة فيما يتعلق بتحريم القرض ذا الفائدة. إنني أرى أن أخذ الكمبيالة عن الشرق محتمل.

ومن المحتمل أيضاً أن تكون أوروبا قد استعارت نظام المشاركة التجارية من نوع المضاربة commenda وهو أسلوب قديم جداً في بلدان عالم الإسلام - وكان النبي [صلى الله عليه وسلم] قد شارك زوجه السيدة خديجة، وكانت أرملة غنية، في متاجرة^(٢٣١) - وكان هذا الأسلوب هو الأسلوب المألوف في التجارة البعيدة إلى الهند والجزر المحيطية والصين. أما الشيء المؤكد فهو أن نظام المشاركة لم يظهر في إيطاليا إلا في القرن الثاني عشر أو ربما القرن الحادي عشر، ثم انتشر من هناك من مدينة إلى مدينة، ولن نفاجاً بوجوده في مدن الهانزا في القرن الرابع عشر وقد تحول متأثراً بالظروف المحلية، حيث أصبح "الخادم" Diener يتلقى مبلغاً محدداً ممن قدم إليه رأس المال، واتخذ بهذا شكل المستخدم في مقابل أجر^(٢٣٢). ولكن نجد حالات من نوع المشاركة.

ربما دخلت تغييرات أحياناً على النموذج المستعار. وربما وجدنا حالات ظهر فيها في مكانين مختلفين حل واحد دون تكون هناك استعارة بالضرورة. وقرون العصر الوسيط المظلمة تحول في هذا المجال بيننا وبين القطع باليقين. ولكن عادات التنقل التي اتخذها التجار في العصور الوسطى، والطرق المعروفة التي سلكوها في تجارتهم، تجعلنا نقطع بانتقال طائفة



التجارة فوق مراسي الشرق. عن صورة منمنمة من كتاب رحلات ماركو پولو.

من أنماط التبادل. وهذا ما توجي به الكلمات التي استعارها الغرب من عالم الإسلام. douanes [الديوان وعلى وجه التحديد ديوان الجمارك]، magasins [المخازن]، ma- hones [في القاموس mahonne الماهون، مركب، عن التركية màoûna]، fondouks (الفندق)، mohatra المخاطرة (عملية بيع محددة الموعد تشترط تصريف فوري للبضاعة، ونجد النصوص اللاتينية في القرن الرابع عشر المختصة بالربا تسميها contractus mohatrae). وهناك شواهد أخرى على خيارات الشرق التي تلقتها أوروبا : الحرير، الأرز، قصب السكر، الورق، القطن، الأرقام الهندية [تعرف أيضاً بالأرقام العربية]، الحساب المنوي [المقسم إلى خانات أحاد وعشرات ومئات الخ]، العلم الإغريقي الذي اكتشفه الإسلام، البارود، البوصلة - وكلها نعم قيمة تلقتها أوروبا ونشرتها بدورها.

ونحن عندما نقبل بأن هذه النعم قد استعيرت، ننكر على الغرب ما ذهب إليه المؤرخون التقليديون : وننكر عليه الصورة التي ابتدعها لنفسه وألفها من أشتات وجعل نفسه هو الوحيد الذي سلك في عبقرية سبيل العقل إلى التقنية والعلم : وننكر على الإيطاليين أبنا.

المدن في العصر الوسيط شرف اختراع أدوات الحياة التجارية العصرية. بل إننا بهذا ننتقل من خطوة إلى خطوة لنصل إلى اتخاذ موقف مضاد حيال الدور البارز للإمبراطورية الرومانية. هكذا نصل إلى أن هذه الإمبراطورية الرومانية التي طالما بالغوا في تعظيمها، ووصفوها بأنه سرّ عالمنا وتاريخنا، التي امتدت إلى كل سواحل البحر المتوسط بل توغلت إلى داخل الأصعدة القارية المطلة عليه، ليست إلا جزءاً من نظام اقتصادي عالمي قديم أعظم اتساعاً منها، قدر له أن يبقى بعد أن تنتهي وأن يعمر القرون الطوال. كانت الدولة الرومانية إذن قطعة مرتبطة بمنطقة شاسعة يدور فيها النشاط الاقتصادي وتتم المبادلات التجارية، منطقة تمتد من جبل طارق إلى الصين. منطقة الاقتصاد العالمي Weltwirtschaft التي شهدت على مدى القرون رجالاً تنقلوا في جنباتها، سالكين طرقاً لا تنتهي، ناقلين في أحمالهم سلعاً ثمينة، سبائك وعملات ومشغولات من الذهب والفضة، فلل، قرنفل، زنجبيل، لأكية، مسك، عنبر، أقمشة مقصبة، أقطان، موصلين، حرائر، ساتان مقصّب بالذهب، أخشاب عطرية وأخشاب الصباغة، حجر الشب، أحجار كريمة، لالي، بورسلين من الصين .. وكلها سلع لم تنتظر حتى تجليها شركات الهند الشهيرة.

كانت الدولة البيزنطية وبلدان عالم الإسلام تعيش في عصورها الزاهرة على هذه التجارة المتنقلة في جنبات العالم من أقصاه إلى أقصاه. أما الدولة البيزنطية فربما هبت من سباتها نشيطة أحياناً نشاطاً مفاجئاً، ولكنها كانت أسيرة ماضيها المجيد، وتراثها المقدس. تتظاهر بالآبهة الخلابة، تسلب بها لب الأمراء البرابرة، وتغلب بها الشعوب القائمة بخدمتها، وما كانت تنزل عن شي، إلا في مقابل الذهب. أما دولة الإسلام فكانت على العكس من دولة بيزنطة تفيض نشاطاً وحيوية، وكأني بها نباتاً طعم على نبات الشرق الأدنى الفتي ومقوماته الكامنة، لا على نبات العالم الإغريقي الروماني الذي استبدت به الشيخوخة. ولقد لعبت الدول التي فتحها الإسلام دوراً نشيطاً في تجارة الشرق والبحر المتوسط قبل وصول القادم الجديد؛ وستعود إلى لعب هذا الدور مرة أخرى عندما تعود الأمور، بعد اضطراب، إلى سابق عهدها. وكان الأداتان الرئيسيتان في الاقتصاد الإسلامي: عملة ذهبية هي الدينار، وعملة فضية هي الدرهم. أما الدينار فكان أصله بيزنطياً denarius وأما الدرهم فكان ساساني الأصل. وكانت البلاد التي دخلت حومة الإسلام على ضربين، منها بلاد أخلصت للذهب مثل الجزيرة العربية وبلاد شمال أفريقيا، ومنها بلاد أخلصت للفضة مثل فارس وخوراسان وإسبانيا، وبقيت الأوضاع على هذه الحال، وظل انقسام البلاد بين المعدنين الذهب والفضة قروناً عديدة قائماً، وإن دخلته هنا وهناك بعض التغيرات. فهذا الاقتصاد الذي نسميه الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد تكون نتيجة بث الحياة والنشاط في نظام كان موجوداً من قبله، ورثه الإسلام، وكان يقوم على سباق المراحل الذي تبارى فيه

تجار إسبانيا والمغرب ومصر وسوريا والعراق وإيران والحبشة وجودجيرات وساحل ملبار والصين والجزر المحيطية... ووجدت الحياة الإسلامية فيها تلقائياً مراكز ثقلاً، وأقطابها المتتالية : مكة، دمشق، بغداد، القاهرة - وكان الاختيار بين القاهرة وبغداد يحكمه اختيار الطريق إلى التجارة البعيدة، إما عبر الخليج الفارسي انطلاقاً من البصرة وسيراف وإما عبر البحر الأحمر انطلاقاً من السويس وجدة وكانت جدة هي ميناء مكة.

ولقد كان الإسلام منذ البداية الأولى، بالنظر إلى تراثه، حضارة تفتح على التجارة. وكان التجار المسلمون ينعمون منذ وقت مبكر، على الأقل لدى السادة القابضين على مقاليد السياسة، بتقدير لم تعرفه أوروبا فيما بعد، بل بخلت به أشد البخل. وقد جاء في الأحاديث النبوية الشريفة أن التاجر ينعم برضاء الله في الدنيا والآخرة، وأن الذي يتاجر ويكسب المال يقوم بعمل يرضي الله. وهذه الكلمات تكفي لكي نتصور مناخ الاحترام الذي يحيط بالتجارة والتجار في بلاد الإسلام. ولكننا نحس أن نضيف إليها مثليين محددين. في مايو من عام ١٢٨٨ سعت حكومة المالكي إلى اجتذاب تجار الهند والصين واليمن إلى الشام ومصر، فهل هناك في بلاد الغرب من يتصور أن يصدر مرسوم في هذا الشأن يعبر هذا التعبير [الذي نصوغه بتصريف] : «إننا توجه الدعوة إلى الكرام الأجلاء، تجار الجملة العظام الراغبين في الربح، أو تجار التجزئة الصغار إلى القدوم إلى بلادنا... كل من يأتي إلى بلادنا يستطيع أن يقيم كما يشاء، وأن يروح ويحيى، على الرحب والسعة... فإن بلادنا وأيم الحق جنة الله في الأرض، هي الفردوس لمن يقيمون فيها.... بارك الله لكل رجل يسعى إلى الخير مقرضاً، أو يعمل الخير مقرضاً». ونمضي مع الزمن قرنين، فنصل إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر. ونطالع النصائح التقليدية التي كانت تقدم إلى كل أمير في بلد من بلاد الدولة العثمانية : «عامل التجار في البلاد معاملة كريمة : وارعهم أحسن الرعاية : ولا تسمح لأحد بأن يضايقهم أو يتأمر عليهم : واعلم أن تجارتهم هي نبع الازدهار، وأن بضائعهم هي التي تبث الرخاء في الدنيا كلها» (٢٣٣).

كان للنشاط التجاري هذا الوزن العظيم، فماذا فعل به قلق المتدينين وتخوفهم ؟ وقد عرف الإسلام، مثل المسيحية، نفوراً من الربا، ما لبث أن اتخذ صورة شكوى عامة، انتشرت وساعد تداول العملات على انتشارها. كان التجار ينعمون بحظوة الأمراء، فاستنزلوا عداوة صغار الناس، وعداوة اتحادات الحرف، والطوائف والسلطات الدينية. وهناك كلمتان لم تكن لهما أصلاً علاقة بالتجار هما bazingun و matrabaz - فأحدهما تعني خازن البضائع وثانيتهما تعني المساوم - نجدهما في النصوص الرسمية عند الأتراك تشيران إلى التجار، ثم تحملتا في اللغة الدارجة التي يتكلمها سواد الشعب بمعنى سي، كره هو المتربحون والخبا (٢٣٤). والكلمات الدارجة التي تعبر عن الكراهية الشعبية تعطينا مؤشراً يدل على ثراء

التجار وعجرفتهم، فلا نتصور أن تكون هناك كراهية للتجار على نطاق شعبي إلا إذا كان ثراؤهم واسعاً. ولسنا نريد أن ندخل في مقارنات ولكن الحديث النبوي يرفع التاجر الصدوق إلى مرتبة عالية بالجنة^(٣٢٥). أما المسيحية فكانت تهبط بالتاجر إلى قاع الجحيم، وهي التي قالت قولاً جرى مجرى المثل : « فلتشق التجارة طريقها حرة طليقة على راحتها حتى تنتهي إلى الجحيم ».

هذا الصورة التي رسمها الإسلام للتجارة والتجار هي صورة المستقبل الذي ستتطور إليه أوروبا بعد زمن طويل. فلم تكن التجارة الخارجية البعيدة التي قامت بها الرأسمالية الأوروبية الأولى انطلاقاً من المدن الإيطالية تبني على أسس تليقها من الإمبراطورية الرومانية، وإنما سلكت سبيل الازدهار الإسلامي الرائع في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، ذلك الازدهار الإسلامي الذي أنشأ الصناعات، وأعد المنتجات للتصدير، ونشر نشاطاً اقتصادياً واسع النطاق بعيد المدى. وتدلنا الرحلات البحرية الطويلة، والقوافل المنتظمة في بلدان العالم الإسلامي على وجود رأسمالية نشيطة فعالة. وكانت هناك في كل بقاع الدولة الإسلامية طوائف حرفية مستقرة تطورت، فارتفع قدر المعلمين الحرفيين، واتسع أسلوب التشغيل في البيوت، ونمت الأعمال الحرفية في الريف، وتذكرنا هذه التطورات على نحو بالغ الإلحاح بالأوضاع التي ستشهداها أوروبا، حتى إننا لا نستطيع أن نمنع أنفسنا من استنتاج أنها كانت تحقق ضرورة اقتصادية، وتستجيب لمنطق اقتصادي. وهناك أوجه تشابه أخرى، منها : النظم الاقتصادية التي قامت عليها مدن استقلت عن السلطات التقليدية، كما كانت الحال في هرمز، وعلى ساحل ملبار، كذلك نذكر مثل مدينة سبته التي تطورت على هذا النحو على الساحل الأفريقي ، كما ننوه بمدينة غرناطة في إسبانيا. كانت كلها مدناً بولاً. وجدير بالذكر أن بلدان عالم الإسلام كانت تقبل بالموازين التجارية التي تحقق عجزاً يكون عليها أن تسدها بالذهب، فكانت تشتري في مقابل الذهب بضائع من موسكويا وبلاد البلطيق ومنطقة المحيط الهندي، بل من المدن الإيطالية التي كانت منذ وقت مبكر في خدمتها مثل أمالفي والبندقية. وهذا الأسلوب الذي سبق إليه عالم الإسلام كان إرهاباً بما سيحدث في النشاط التجاري في أوروبا التي ستعتمد في هذا على تفوق نقدي يتيح لها هذا اللون من التعامل التجاري في مقابل التسديد بالذهب.

التحقت أوروبا المتاجرة إذن في مدرسة مدن العالم الإسلامي والعالم البيزنطي، تطلب العلم. فإذا أردنا في ظل هذه المعطيات أن نحدد تاريخاً لنهاية فترة التعلم، فلنأخذ عام ١٢٥٢، علماً بأنه ليس من الممكن اقتراح تاريخ من هذا النوع لأن التعلم عملية تطور تسير ببطء.. ولا تنقطع بين عشية وضحاها. ولكن عام ١٢٥٢ يمثل علامة فارقة ففيه عادت أوروبا إلى سك عملات ذهبية من جديد^(٣٢٦). أيأ كان الأمر فإن عناصر الرأسمالية التي يمكن أن تكون مستوردة، جاءت من عالم الإسلام ما في ذلك أدنى شك.

المسيحية والتجارة :

شقاق حول الربا

لم تعرف الحضارة الأوروبية ضروب السهولة واليسر الأولى التي عرفتتها الحضارة الإسلامية منذ البداية والتي أتاحت لها تلقائياً وبدون مقابل، فقد بدأت الحضارة الأوروبية مسيرة التاريخ مما يمكن أن يكون نقطة الصفر. ودار الحوار بين الدين - الذي هو الحضارة بامتياز - وبين الاقتصاد منذ خطأ خطاه الأولى. ولكن مع استمرار المسيرة، وطول الطريق، كان أحد الطرفين - الاقتصاد - يسرع الخطى ويصوغ متطلبات جديدة. كان الحوار حواراً صعباً لأنه جعل بين عالمين يصعب التوفيق بينهما : الدنيا والآخرة. حتي في البلدان البروتستنتية لم يسر التطور بإيقاع سريع، وانتظرت دولة هولندا إلى عام ١٦٥٨ حتى تستطيع أن تعلن رسمياً أن الممارسات المالية - المقصود القروض بالفائدة - من شأن السلطة المدنية وحدها^(٣٣٧). أما في البلدان المسيحية الكاثوليكية التي ظلت مخصصة لربا روما فقد دفع رد الفعل الشديد فيها البابا بنديكتو الرابع عشر إلى إصدار إعلان Vix per venit في أول نوفمبر من عام ١٧٤٩^(٣٣٨) الذي أكد فيه الحظر القديم على الإقراض بفائدة. وفي عام ١٧٦٩ رفضت المحكمة دعوى رفعها بعض المصرفيين من أينا، أنجوليم Angoulême في فرنسا على مستدين متخلفين عن السداد واحتجت المحكمة بأنهم « أفرضوهم قرضاً بفائدة »^(٣٣٩). أما في عام ١٧٧٧ فقد أصدرت محكمة باريس قراراً حرمت « كل نوع من الربا [المقصود : القرض بالفائدة] التي حرمتها التواميس المقدسة »^(٣٤٠) وظل التشريع الفرنسي يمنع الإقراض بالفائدة على اعتبار أنه جنحة حتى ١٢ أكتوبر من عام ١٧٨٩، ولكن الجدل استمر. وفي عام ١٨٠٧ صدر قانون يحدد الفائدة في المجال المدني بـ ٥ ٪، وبـ ٦ ٪ في المجال التجاري ! واعتبر ما يزيد على ذلك ربا. ويصم المرسوم بقانون الصادر في ٨ أغسطس من عام ١٩٢٥ بالربا الذي يعاقب عليه القانون نسب الفائدة المبالغ فيها^(٣٤١).

اتخذ الجدل صورة دراما طويلة. وهو إذا لم يكن قد استطاع في نهاية المطاف أن يمنع شيئاً، فقد أثار أزمات عميقة في الضمائر في نفس الوقت الذي كانت فيه العقلية تتطور حيال متطلبات الرأسمالية.

ويقترح بنيامين نيلسون Benjamin Nelson^(٣٤٢) في كتاب مبتكر تخطيطاً بسيطاً يشرح بناءً عليه المشكلة، فهو يتصور أن معركة الربا التي دارت رحاها في قلب الثقافة الغربية كانت استمراراً دام خمسة وعشرين قرناً للتحريم القديم الذي جاء في التوراة « لا تُقرض أخاك رباً رباً فضة أو ربا طعام أو ربا شيء ما مما يُقرض ربياً. للأجنبي تُقرض ربياً ولكن لأخيك لا تُقرض ربياً لكي يباركك الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك في الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها. » (التثنية ٢٣، ١٩ - ٢٠) ذلك مثل سافر على طول حياة المقومات

الثقافية، فهذا المصدر العتيق الذي نوارى في أعماق العصور ظل نبعاً ينساب منه الماء في نهرا لا يجف. ونلاحظ أن التمييز بين إقراض الأخ وبين إقراض الأجنبي لم يكن يُرسي الكنيسة المسيحية التي كانت تتصور نفسها للناس جميعاً، وكان الرأي لديها أن ما كان محللاً للشعب اليهودي الصغير الذي كان يحيط به أعداء أقوياء لم يعد محللاً للمسيحية؛ فهي شريعة جديدة نصت على أن البشر جميعاً أخوة. واستنتجت من ذلك أن الإقراض بالربا محرم على الجميع. هذا هو ما ذهب إليه القديس هيرونيموس Hieronymus الذي ولد في عام ٣٤٠ وتوفي في عام ٤٢٠ [ويسميه الفرنسيون جيروم Jérôme]، أما القديس أمبروزيوس Ambrosius الميلاني [ويسميه الفرنسيون القديس أمبرواز Ambroise] الذي ولد في عام ٣٤٠ وتوفي في عام ٣٩٧، أي أنه كان معاصراً لهيرونيموس، فقد حلل الربا في حالة إقراض الأعداء. عندما تنشأ حرب عادلة، وقال عبارته المشهورة باللاتينية: ubi jus belli, ibi jus usurae. وهكذا فقد فتح الباب أمام القروض الربوية في حالة الاتجار مع المسلمين - وهي مسألة سيعود طرحها من جديد إبان الحروب الصليبية.

واستمرت المعركة التي قادتها البابوية والكنيسة بغير هوادة، مما يدل على أن الربا لم يكن مرضاً وهمياً. وقرر مجمع لاتيران الثاني الذي انعقد في عام ١١٣٩ أن من يرتكب الربا دون أن يتوب يحرم من أسرار الكنيسة ولا يدفن في أرض المسيحية، وتصادعت حدة المعركة على أيدي علماء اللاهوت المتلاحقين: من القديس توماس الأوميني الذي ولد في عام ١٢٢٥ وتوفي في عام ١٢٧٤، إلى القديس برناردينو السييني الذي ولد في عام ١٢٨٠ وتوفي في عام ١٤٤٤، إلى القديس أنطونيوس الفلورنسي الذي ولد في عام ١٣٨٩ وتوفي في عام ١٤٥٩. كانت الكنيسة متشبثة بالتحريم، لا تكف عن المعركة التي لم تكن تريد لنارها أن تخبو^(٢١٢).

ولكن يبدو أن المعركة تلتقت في القرن الثالث عشر دعماً جديداً بثير الدهشة، فقد عرفت المسيحية حول عام ١٢٤٠ فكر أرسطو الذي تردد صداه في كتابات توماس الأكويني. ولأرسطو رأي قاطع في موضوع الإقراض بالفائدة، فهو يقول: « من الكياسة كل الكياسة... أن نمقت الإقراض بالفائدة. فإقراض بالفائدة يجعل المال بذاته منتجاً، أي ينحرف به عن هدفه، وهو تسهيل التبادل التجاري. والفائدة تزيد المال، ومن هنا سميت باليونانية توكوس tokos أي خلقة أو فسيلة. وإذا كان الأبناء بالظرة من جنس أبائهم، كذلك فإن الفائدة التي هي خلفه المال تكون مالا^(٢١٣). » والخلاصة أن « المال لا يلد مالا^(٢١٤) » أو لا ينبغي له أن يلد مالا، وهذه عبارة كررها القديس برناردينو، وردها مجمع ترينتا في عام ١٥٦٣، وهي باللاتينية: pecunia pecuniam non parit ومن الأمور التي لها دلالتها أننا نجد نفس المواقف المناهضة للإقراض بفائدة في مجتمعات أخرى غير المجتمع اليهودي، واليوناني، والغربي والإسلامي. فهناك مواقف مشابهة في الهند وفي الصين. وعلى الرغم من أن ماكس فيبر عرّف بحرصه على التزام النسيبة فإنه لا يتردد في كتابة هذه العبارة:



تعذير إلى المراهقين : الرب يمشق أعمالهم النقيصة. رسم بالعفر على النخشب يرجع إلى القرن الخامس عشر (مكتب الكونجرس).

«...إن التحريم الشرعي للفائدة...يطالعنا في غالبية المذاهب الأخلاقية في العالم»^(٣٤٥). فهل كانت هذه المواقف الرافضة سببها أن النقود - وهي أداة تبادل لاشخصية - اقتنحت نواثر الاقتصادات الزراعية القديمة، فكانت هذه المواقف تعني مناهضة قوة خارجية غريبة اقتنحت حماها؟ ولكن النقود من حيث هي أداة للتقدم لا يمكن أن تُمحي من الوجود. ثم إن الائتمان كان ضرورة بالنسبة إلى الاقتصادات الزراعية القديمة التي كانت تتعرض لتقلبات الزمن، والكوارث، وتضطر إلى مايفرض عليها من انتظار : كان على الزارع أن يحرث لكي يبذر، ثم يبذر لكي يحصد، وهكذا بواليك، دائرة لا تنتهي حتى تبدأ من جديد. وجاء الاقتصاد القائم على النقود بحركته السريعة، ولكنه لم يكن يمتلك من العملات الذهبية

والفضية ما يكفي للدوران دورة كاملة، ولهذا لم يكن مفر من الاعتراف للربا /المقيت بحقه في العمل في وضع النهار.

ولكن الأمر يتطلب وقتاً وجهداً للمواصلة والتطويع. كانت الخطوة الأولى الحاسمة في هذا المقام هي تلك التي خطاها توماس الاكوينى الذي يعتبره شومبيتر « أول رجل أتيتحت له رؤية شاملة للعملية الاقتصادية»^(٢٤٦). وهناك كلمات قالها كارل پولانى Karl Polanyi، قالها على سبيل المزاح، ولكنها صحيحة، قال إن النور الذي لعبه الفكر الاقتصادي للاسكولائيين أو المدرسين لا يقل أهمية عن نور آدم سميث Adam Smith أو ريكاردو Ricardo في القرن التاسع عشر^(٢٤٧). بنى الاسكولائيون على فكر أرسطو، وأقاموا مبادئ لم يمسوها، ولكنهم دققوا في التفسير : فاستمروا يؤكدون أن الربا لا يرتهن بمبلغ الفائدة - وهو الرأي الذي تأخذ به اليوم - ولا يرتهن بإقراضك إنساناً فقيراً تحت رحمتك تماماً : بل الربا يتحقق عندما يأتيك القرض بربح : والقرض الوحيد الذي لا يعتبر ربوياً هو ذلك الذي لا ينتظر مقرضه شيئاً سوى سداد المبلغ المقدم في الموعد المحدد. ولا فإن الحصول على فائدة أو ربح يعني أن الذي قدم القرض باع الزمن الذي قدم القرض خلاله : والزمن ملك لله وحده ولا يجوز بيعه. البيت قد يعود عليك بإيجار، والحقل قد يعود عليك بمحصول أو مكسب، هذا حلال: أما النقود فهي عقيمة وينبغي أن تبقى عقيمة. ولقد مارس الناس هذا النوع من الإقراض بغير ربح في مجالات الإحسان، وفي التعامل بين الأصدقاء، وفي الترفع عن التبرع، وفي السعى إلى مرضاة الله . ولدينا وثائق في بلد الوليد ترجع إلى القرن السادس عشر تشهد على هذا النوع من القرض الحسن « من أجل الشرف والخير »^(٢٤٨).

ولكن الفكر الاسكولائي فتح ثغرة، وسار إلى التيسير. فرأى أن الفائدة تكون حلالاً إذا كان المقرض يتعرض لمخاطرة أو إذا كان الإقراض يحرمه من الكسب. وفتحت هذه التيسيرات أبواباً كانت مغلقة. وهكذا اعتبرت عمليات تحويل للنقود التي تستخدم فيها الكمبيالة حلالاً، وأصبحت الكمبيالة تنتقل من مكان إلى مكان في سلام، شريطة ألا يضمن الربح مسبقاً، وأن تكون هناك مخاطرة، وهذا هو الواقع. واقتصر التحريم على الكمبيالات الصورية التي لا تنتقل من مكان إلى مكان، حيث اعتبرت من قبيل القروض الربوية، ولم يكن هذا التحريم بغير سبب، لأن الكمبيالات الصورية تساوى القروض الربوية. كذلك حللت الكنيسة تقديم القروض إلى الأمير أو إلى الدولة ولم تعتبر أرباحها ربوية؛ وحللت الأرباح التي تحققها المشاركات التجارية من نوع الكوميندا commenda التي عرفت في جنوة أو من نوع الكوليجانانتسا colleganza التي عرفت في البندقية أو من نوع السوتشيتاس societas التي عرفت في فلورنسة. وكذلك المال الذي يودع لدى المصرفي ويدر عائداً، حلته الكنيسة بعد تحريم. واعتبرته نوعاً من المشاركة في المشروع^(٢٤٩).

ففي الوقت الذي كانت فيه الحياة الاقتصادية قد نشطت نشاطاً اندفع إلى أعلى كالسهم، كان تحريم استثمار المال يعتبر مخاطرة. كانت الزراعة قد كسبت من الأرض مساحات تفوق المساحات التي كانت الإنسانية قد زرعها منذ العصر الحجري الحديث^(٢٥٠)، وكانت المدن قد ازدهرت كما لم تزدهر من قبل، والتجارة قد نشطت واتسعت بالقوة والحيوية، فكان من الطبيعي أن ينتشر الائتمان ويربو في كل بقاع أوروبا النشيطة: فلاندريا، بربانت، هينيجاوا، أرتوال، إيلديفرانس، اللورين، شامبانيا، بوجونديا، فرانكونية، بوفينية، البروفانس، إنجلترا، قطلونيا، إيطاليا. ولكن الائتمان ظل في وضع خاص، حيث ترك لليهود: أما أن يترك الربا من الناحية المبدئية لليهود المتفرقين في أصعدة أوروبا المختلفة (وكان الربا هو المجال الوحيد من النشاط التجاري الذي ترك لليهود ليكسبوا منه حياتهم) فقد كان هذا حلاً للمشكلة ولكنه لم يكن الحل. والظاهر أن هذا التدبير كان تطبيقاً لتعاليم التوراه التي أحلت لليهود ممارسة الربا مع غير اليهود، في هذه الحالة: مع المسيحيين الذين اعتبروا أجانب بنص التوراه. ولكن المعلومات التي وصلت إلينا عن النشاط الربوي لليهود، مثلاً في البنوك banchi التي امتلكوها في إيطاليا ابتداءً من القرن الخامس عشر، تدلنا على أن هذا النشاط لم يكن من الناحية الفعلية قاصراً على اليهود، بل كان المقرضون المسيحيون ضالعين فيه.

والحقيقة أن المجتمع كله كان يمارس الربا. الأمراء، الأغنياء، التجار، البسطاء، بل الكنيسة نفسها. كان المجتمع الذي يحاول أن يخفي الممارسة المحرمة ويتستر عليها، يستنكرها ولكنه يلجأ إليها، يولي القائمين بها ظهراً ولكنه يقلبهم. «كان الناس يذهبون إلى المقرض وهم يستخفون، كما يفعلون عندما يذهبون إلى بنات الهوى»^(٢٥١)، ولكنهم كانوا يذهبون. ويقول مارينو سانونو: «لو كنت في هذا العام بين البريجادي Pregadi، كما كنت في العام الماضي، لطلبت الكلمة... لأبين أن اليهود [المرايين] ضروريين لنا مثل الخبازين»^(٢٥٢). هذا هو ما يصرح به واحد من نبلاء البندقية في عام ١٥١٩. ولا يغيبن عن بالنا أن اليهود كان يستندون إلى ظهر قوي، لأن أصحاب المال اللومبارديين والتوسكانيين والكاثوريين، وهم من المسيحيين، كانوا يقدمون علناً قروضاً على رهونات ويقدمون قروضاً بالغائدة. إلا أن المرايين اليهود كانوا يوسعون دائرة نشاطهم على الرغم من القيود، واستطاعوا أن يغزوا سوق الربا في بقاع متعددة، وبخاصة إلى الشمال من روما منذ القرن الرابع عشر. أما فلورنسة التي ظلت زمناً طويلاً ترفض القيد عليهم، فقد دخلوها في عام ١٣٩٦، واستقروا فيها، ومكنوا لأنفسهم عندما عاد كوزيمو المديتش في عام ١٤٢٤ من المنفى، وما مرت ثلاثة أعوام على عودته حتى حصلت مجموعة من اليهود على احتكار القروض في المدينة. ومن الأمور ذات الدلالة أنهم أقاموا في البنوك التي كان المقرضون

المسيحيون من قبلهم يقيمون فيها، واحتفظوا بالأسماء والعلامات التجارية نفسها التي كان هؤلاء يتخذونها: Banco della Vacca: بانكو ديللا فاكا أي بنك البقرة، وبانكو ديلي كواترو بافاني Banco deo quatro Pavoni أي بنك الطاوويس الأربعة...» (٢٥٢)

ومهما يكن من أمر، فقد كان اليهود والمسيحيون - إلا أن يكونوا من رجال الكنيسة - يتبعون الوسائل نفسها : عمليات البيع الصوري، استخدام أوراق مزيفة من السوق، إدراج أرقام كاذبة في سجلات الموثقين وكُتَاب العدلية. ودخلت هذه الممارسات والحيل في قاموس العادات، وتردد صداها في اللغة، التي عبرت عنها. نلاحظ ذلك في فلورنسة، مدينة الرأسمالية المبكرة، منذ القرن الرابع عشر، عندما نقرأ كلمات باولو ساسيني الذي كان شريكا لآل مديتشي وموضع ثقتهم، كتب في عام ١٢٨٤ عن كمبيالة «هـ» نضيف ٤٥٠ فلورين فائدة interesse أو إذا شئت فقل ربا uxura». وجدير بالملاحظة أن كلمة فائدة ظهرت في هذا المجال لتتخلص من الحرج الذي تسببه كلمة الربا وقد اصطبغت بصيغة مستهجنة (٢٥٤). ولنلاحظ أيضاً كيف كان الحديث طبيعياً عندما شكّا فيليب دي كومين، وقد أودع مالا في فرع بنك آل مديتشي في ليون، من أنه لم يتلق إلا فائدة ضئيلة: «هذا المبلغ ضئيل جداً في نظري» كتب هذا الكلام في نوفمبر من عام ١٤٨٩ (٢٥٥). دُعُ بمال المال والأعمال إلى هذا المنحدر، فسرعان ما أصبح لا يخشى إجراءات الكنيسة أو لا يخشاه إلا أقل خشية. وإليك هذا الصراف الفلورنسي الذي كان في القرن الرابع عشر يقرض بفائدة حول ٢٠ ٪، بل ربما تجاوزتها (٢٥٦). هكذا أخذت الكنيسة نفسها بالرحمة حيال ذنوب التجار، كما أخذت نفسها بالرحمة حيال خطايا الأمراء.

ولكن هذا كله لم يحل دون إحساس المرابي بوخز الضمير. فكثيراً ما كان المرابي عندما تحين ساعته ويحس بأنه يوشك على المثول بين يدي خالقه، فيتملكه وخز الضمير، ويرد ما أخذه من فوائد ربوية إلى أصحابها. ولدينا بيانات عن ٢٠٠ حالة رد فوائد ربوية ردها مراب واحد فقط من أبناء پياتشينتسا كان يمارس نشاطه في نيس (٢٥٧). وقد تبين نيلسون أن حالات الندم ورد الفوائد التي امتلات بها سجلات الموثقين وكتاب العدلية وامتلات بها الوصايا، تلاشت تماماً بعد عام ١٣٣٠ (٢٥٨). ولكننا نلاحظ أن ياكوب فيلزر الكبير رفض بدافع من ضميره أن يشارك في الاحتكارات التي أنقضت ظهر ألمانيا في عصر الرينسانس. كما نقرأ عن معاصره ياكوب فوجار الغني أنه أحس بقلق يملك عليه ضميره حيال مثل هذه الأعمال فاستشار عالم اللاهوت يوهان إيك Johann Eck الذي عرف فيما بعد مناهضاً لمارتن لوتر، وتحمل بنفقات رحلته إلى بولونيا (٢٥٩). وكان التجار الإسبان المقيمون في أنتويرن قد توجهوا مرتين - المرة الثانية في عام ١٥٣٢ - إلى علماء اللاهوت في جامعة السربون يستفتونهم في هذه المسائل نفسها (٢٦٠). في عام ١٥٧٧ نجد لاسارو



تاج عمود في كاتدرائية أوتون ترجع إلى القرن الثاني عشر. ويمثل الشيطان حاملاً صرة مال في يده.

دوريا Lazaro Dona وهو تاجر من جنوة استقر في إسبانيا يحس بوخز الضمير فينسحب من عالم المال والأعمال، ويصبح مضغ في الأفواه يتقول عليه كل من هب وذب^(٢٦١). ومجمل القول إن العقلية لم تتغير دائماً بنفس السرعة التي كانت الممارسات الاقتصادية تتغير بها. تشهد على ذلك الوثيقة In eam التي أصدرها البابا بيوس الخامس في عام ١٥٧١، وأثارت النفوس، فقد أراد أن يسوى مسألة الكمبيالات والتحويل وإعادة التحويل، فإذا به يعود في غير قصد إلى تأكيد موقف التصليب الشديد، فالوثيقة تحرم دون موارد ما أسمته الوديعة deposito ، وتقصد بالوديعة القرض الذي كان يقدم في سوق موسمية ويحل في السوق الموسمية التالية، وكان عادة بفائدة قدرها ٢,٥ ٪ وكان التجار الذين ألفوا البيع والشراء بالانتماء يستخدمون هذه الطريقة الماكوفة لهم. وغضب آل بونيفيزي كما غضب كثير من كبار التجار، وأرسلوا من ليون رسالة إلى سيمون رويث في ٢١ أبريل من عام ١٥٧١ : «لا بد أن تعرفوا أن صاحب القداسة البابا قد حرم قرض الوديعة الذي يعتبر وسيلة مربحة للتجارة : وما علينا إلا أن نتذرع بالصبر : فلم يتضح الوضع بشأن نسبة الفائدة لهذا النوع من قروض الوديعة في السوق الموسمية الحالية، ولم يكن من الممكن مساعدة

الأصدقا، إلا بصعوبة شديدة، وكان علينا أن نستعين على قضاء حاجتنا بالكتمان. لقد فعلنا أقصى ما نستطيع، ولكن علينا من الآن أن نمثل للأمر وأن نطيع مثل الدنيا كلها، وسيكون علينا أن نلجأ إلى التحويل في المراكز التجارية بإيطاليا وفلانديا وبورجونديا^(٣٦٢). وكان الحل الذي لجأ إليه تجار مدينة لوكا هو العودة إلى نظام التحويل العادي القديم، مادام القرض الوديعة قد حُرِم. وهكذا كلما أغلق باب، التمسوا باباً آخر. ولنا أن نصدق ما قاله الأب لينيث P. Leinez - ولد في عام ١٥١٢ وتوفي في عام ١٥٦٥ - الذي خلف إيجناتسيوس اللبلي على رئاسة اليسوعيين، قال : « لقد ابتدع مكر التجار العديد من الحيل حتى أصبح من الصعب علينا أن نرى حقيقة الأشياء »^(٣٦٣). ولم يكن القرن السابع عشر هو الذي اخترع صك الريكورسا *ricorsa*، وليس هذا العقد سوى قرض طويل الأجل بما يتضمنه من التحويل وإعادة التحويل، أو هو كميالة متجددة، وكانت هذه الطريقة المألوفة تسير الكميالة من مكان لمكان زمناً طويلاً، مما يؤدي إلى زيادة قيمة المبلغ المستحق عاماً بعد عام، ولكن الصك كان بهذه الطريقة يوسع نطاق استخدامه. وكانت الكنيسة قد اعتبرت هذه الطريقة ربا لا ريب فيه، وتدخلت جمهورية جنوة لدى البابا واستطاعت بعد وقت طويل أن تحصل من البابا أوربان الثامن في ٢٧ سبتمبر من عام ١٦٢١ على إباحتها واعتبارها حلالاً^(٣٦٤).

فهل ندهش للين الكنيسة ؟ هل كان في مقدورها أن تقف في وجه الحياة اليومية وما تحركها من قوى متضامنة متضافرة ؟ لقد تحول أواخر الاسكولائيين، وكانوا من الإسبان، ومن بينهم لويس دي مولينا الكبير Luis de Molina، وأصبحوا من دعاة الليبرالية^(٣٦٥). وهناك عبارة طريقة قالها بيير فيلار Pierre Vilar متعجباً : « لو علم كارل ماركس بالعبارات المتحمسة التي استخدمها علماء اللاهوت الإسبان الذي شغلوا بالكيميالات من أجل تحليل الفائدة، لاسعد بها أي سعادة ! »^(٣٦٦). وهو على حق في هذا القول، ولكن هل كان في مقدور هؤلاء اللاهوتيين أن يضخوا باقتصاد إشبيلية أو اقتصاد لشبونة، وكان الاثنان مرتبطين معاً إلى حين منذ عام ١٥٨٠ ؟

ثم إن الكنيسة لم تكن وحدها هي التي سلّمت، فقد سلمت الدولة كذلك، إما قبل الكنيسة وإما بعدها. ففي عام ١٦٠١ ضم هنري الرابع إلى مملكة فرنسا بعد معاهدة ليون مناطق بيجي le Bugey وبريس la Bresse وچيكس Gex التي أخذها من دوق سافوى عنوة، وكانت مناطق صغيرة لها امتيازاتها وعاداتها، وبخاصة فيما يتصل بالسندات ذات العائد، والفوائد والربا. وحاولت حكومة الملك التي ضمت هذه المناطق إلى قضا، برلمان ديجون أن تفرض عليها القواعد المعمول بها في المملكة، وكان هذا يعني أولاً تخفيض عائد السندات من ٨,٢ ٪ إلى ٦,٢ ٪. وفي عام ١٦٢٩ تنابعت الملاحقات القضائية ضد المرابين، وصدرت

أحكام ضدهم. « وبثت هذه التحقيقات والمحاكمات جواً من الفزع، ولم يعد هناك من يجزئ على التعامل في عقود السندات ذات العائد » : وفي ٢٢ مارس من عام ١٦٤٢ أصدر الملك في مجلسه مرسوماً بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في زمن تبعية المناطق لنوق سافوى، وعلى وجه التحديد « الحق في جعل الفوائد المطلوبة مشروطة » على النحو المعروف في الأقاليم الأجنبية المجاورة « حيث تخضع الفوائد لشروط مسبقة » (٢٧٦).

وبمرور الوقت تلاشت الاعتراضات، وتساعل واحد من أصحاب النوايا الطيبة في عام ١٧٧١ بصراحة « أليس من الأفضل لفرنسا أن يكون فيها قرض حسن، وينك للتسليف، يكونان أداة فعالة للتصدي لأنواع الربا الصارخة التي خربت الكثير من البيوت » (٢٧٨). وهذا هو سيباستيان ميرسييه قبيل قيام الثورة الفرنسية يذكر أن الفوائد الربوية التي يحصلها الموثقون وكتاب العدلية زادت زيادة كبيرة أثرت منها هؤلاء ثراء سريعاً، ويتحدث عن المسلفين الذين يقدمون القروض السريعة لأجال قصيرة، ويصفهم بأنهم نعمة أو نجدة بالنسبة للفقراء، لأن الدولة استأثرت عن طريق ديونها الكثيرة بكل إمكانيات الائتمان المتاحة، فلم تبق على شيء (٢٧٨). وجدير بالذكر أن مجلس الشيوخ رفض في ٣٠ مايو من عام ١٧٨٦ مشروع قانون قدم إليه « كان الهدف منه السماح بنسبة أرباح تصل إلى ٢٥ ٪ لمسلفين يسلفون الناس ب ضمان رهون ويلحقون بالشعب ضرراً كبيراً » (٢٧٩).

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الصفحة قد طويت نهائياً في ذلك الوقت، أي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وربما رفع بعض علماء اللاهوت الرجعيين أصواتهم، دون جدوى. فقد تم التمييز بين الربا وبين إيجار المال، وإليك هذا التاجر الغني الطيب من أبناء مارسيليا جان باتيست رو Jean-Baptiste Roux الذي كتب في ٢٩ ديسمبر من عام ١٧٩٨ إلى ابنه : « أنا أرى رأيك في أن القانون الخاص بالقرض الحسن بدون فائدة قد جعل من أجل إقراض إنسان محتاج، وأن هذا النوع من القروض لا يمكن أن يقدم إلى التاجر الذي يفترض ليقوم بمشروعات مربحة ومضاربات مربحة. » (٢٧٠) وقبل ذلك بربع قرن كان رجل المال البرتغالي إيزاك دي بينتو Isaac de Pinto قد قال في في صراحة ودونما مواربة في عام ١٧٧١ : « الفائدة التي يدها المال ضرورية لكل الناس ! أما الربا فهو خراب وبيال. والخلط بين الفائدة وبين الربا مثل اقيام بتحريم استخدام النار لأنها تحرق من يسرف في الاقتراب منها وتفنك به » (٢٧١).

هل التطهيرة

تساوي الرأسمالية ؟

كان موقف الكنيسة حيال الربا قد تشكل نتيجة تطور بطيء، شاركت فيه العقليات الدينية

في مجموعها، وكان الذي جرى في شأن الربا بعد ذلك يمثل في نهاية المطاف ضرباً من الانفصال - ونقل ضرباً كما لو كانت هناك ضروب أخرى كثيرة من الانفصال. ولم تكن المعاصرة aggiornamento التي أخذ بها المجمع الفاتيكاني الثاني هي المعاصرة الأولى في تاريخ الفاتيكاني، نوقن من ذلك كل اليقين. والرأي عند أوجستان وينوديه (٢٧٢) أن كتاب « خلاصة اللاهوت Summa theologiae » الذي ألفه توماس الأكويني [ولد حول عام ١٢٢٥ وتوفي في عام ١٢٧٤] كان في حد ذاته صورة أولى من صور « العصرية » - صورة نقول عنها إنها كانت ناجحة. كذلك كانت حركة الهومانية أو الإنسانية humanisme (واكبت حركة الرينسانس وكانت في فرنسا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر) هي كذلك نوعاً من المعاصرة، ولم تكن تقل أو تزيد عن استعادة منظمة شاملة لكل التراث الإغريقي اللاتيني إلى قلب الحضارة الغربية.

فماذا نقول عن الانفصال الذي أحدثته حركة الإصلاح الديني؟ هل شجع هذا الانفصال على ازدهار رأسمالية تحررت من قلقها ومخاوفها وندمها، أو نوجز فنقول تحررت من وخز ضميرها؟ هذا هو الرأي الذي يذهب إليه بصفة عامة ماكس فيبر Max Weber في كتابه الصغير الذي نشره في عام ١٩٠٤ بعنوان: Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**. صحيح أن الفترة التالية على القرن السادس عشر شهدت تواكباً واضحاً بين البلاد التي مسها الإصلاح الديني وبين المناطق التي كانت فيها الرأسمالية التجارية ثم الصناعية بعد ذلك تنهياً للازدهار العظيم، ونذكر منها أمستردام ثم لندن التي فاق ازدهار الرأسمالية فيها ازدهاره في أمستردام. لا يمكن أن يكون هذا التواكب من قبيل المصادفة البحتة. فهل كان ماكس فيبر على حق؟

إن طريقة ماكس فيبر في توضيح رأيه طريقة مضطربة محيرة. فهو يتوه في جولاته بين حنايا تأملات متشعبة معقدة. ونراه يبحث عن أقلية بروتستانتية يرى أنها كانت تمثل عقلية خاصة، هي النمط **المثالي** « للعقلية الرأسمالية »، ويفترض بحثه مجموعة من الافتراضات المسبقة. ويتسم البحث بتعقيد إضافي فماكس فيبر يسير فيه على عكس اتجاه الزمن، من الحاضر إلى الماضي.

يبدأ من ألمانيا حول ١٩٠٠، ويعتمد على بحث إحصائي أجري في منطقة بادن في عام ١٨٩٥ ويبيّن تفوق البروتستانت على الكاثوليك فيما يتصل بالشراء وبالنشاط الاقتصادي. ولنا أن نقبل أن هذه النتيجة سليمة. ولكن ما هو معناها على المستوى الأوسع. نعود إلى الباحث الذي أجرى الدراسة الإحصائية وهو مارتين أوفنباخر Martin Offenbacher، تلميذ ماكس فيبر، فنجد أنه يؤكد: « الكاثوليكي إنسان أكثر... هدوئاً، وتعطشه إلى الربح أقل من

تعطش البروتستانتني ؛ إنه يفضل حياة أمنة، حتى ولو كان عانده فيها قليل، على حياة تقوم على المجازفة والإثارة حتى ولو كانت تجلب له الثراء والتشريف. وإذا كانت الحكمة الشعبية تقول : لِمَا تاكل أكلة كويسة، تنام نومة كويسة. وهنا يختلف الاختيار، فالبروتستانتني يفضل الاكلة الكويسة ؛ بينما يفضل الكاثوليكي النومة الكويسة الهادئة. - بهذه الطريقة المضحكة، التي تقسم الكاثوليك والبروتستانت، وتضع البروتستانت إلى الناحية الجيدة، والكاثوليك إلى الناحية السيئة، يرجع ماكس فيبر من الحاضر إلى الماضي. ثم نفاجأ به بدون مقدمات يستشهد بينيامين فرانكلين. ويا له من شاهد ! ويختار من كلماته تلك التي يحدثنا أنه قالها منذ عام ١٧٤٨ : « تذكر أن الوقت مال..وتذكر أن الائتمان مال. وتذكر أن المال بطبيعته يلد ويتكاثر ».

والرأي عند ماكس فيبر أن بينيامين فرانكلين كان حلقة في سلسلة من المتميزين، سلسلة أجداده وأسلافه من أشياخ التطهريّة البوريتانية. ويعود ماكس فيبر فيجري بخطى سريعة إلى الماضي، ويقف بنا أمام ريتشارد باكستر Richard Baxter، وهو راع بروتستانتني معاصر لكرومويل ؛ ونلخص ثروة الراعي المبجل في عبارة واحدة : لا ينبغي لنا أن نهدر لحظة من وجودنا على الأرض ؛ وعلينا أن نمارس حرفتنا في المكان الذي وضعنا الله فيه ونبتظر منه الجزاء ؛ وعلينا أن نعمل في المجال الذي أراد الله لنا أن نكون فيه. والله يعرف من قبل من سينخرط في سلك الذين غضب عليهم، ومن سيدخل في زمرة الذين أنعم عليه، فإذا نجحنا كان نجاحنا في حرفتنا هو الدليل على أننا في زمرة الصفوة الذين أنعم عليهم، وكأن هذا النجاح في عملنا وسيلة لمعرفة الغيب الذي كتبه الله لنا ؛ فالتاجر الذي ينجح ويحقق ثروة يجد في نجاحه وثروته دليلاً على أن الله اصطفاه. ولكن عليه - كما يقول باكستر - أن يحذر من استخدام الثروة للمتعة وإلا كان في ذلك يسلك أقصى الطرق إلى اللعنة. إنما على الإنسان أن يستخدم ثرواته لخدمة الصالح العام، وأن يجعل من نفسه إنساناً نافعاً. ويسعد ماكس فيبر بهذه النتيجة التي تصور الإنسان وقد أصبح ضحية عمه؛ الإنسان ينشيء رأسمالية مُتَنَسِّكة، مكتوب عليها أن تحقق أعلى ربح، والإنسان عليه أن يحرص أشد الحرص على تلجيم عقلية التريح. هكذا تكون الرأسمالية عقلانية حيال النتائج، لاعقلانية في جذورها، تكون الثمرة التي أثمرها هذا اللقاء غير المتوقع بين الحياة العصرية والروح التطهريّة البيوريتانية.

هذه عبارات نلخص بها بسوعة مفرطة وعلى نحو رديء تفكير ماكس فيبر الذي يتسم بالتشعب والاستطراد؛ إنني أبسط طريقة تفكير أربية ولكنها مختلطة وأعترف بأنني أحس حيالها بالحساسية والاستثارة، وهكذا كان لوسيان فيفر من قبلي. ولكن هذا لا يبرر أن نجري على لسان ماكس فيبر ما لم يقله. فهناك من النقاد من اتهموه بأنه أكد أن

البروتستانتية هي التي ولدت الرأسمالية واستشهدوا بعبارات قال فيها إنه يرى تواكباً من قبيل المصادفة أو الالتقاء. وكان هذا هو المنهاج الذي انتهجه فرنر زومبارت الذي كان من أوائل الذين ضخموا طريقة فيبر في التدليل لكي يجهزوا عليها على نحو أفضل. قال زومبارت متكبهاً إن البروتستانتية في بدايتها كانت محاولة للعودة إلى الفقر الذي تصوره الأنجيل، وكانت هذه المحاولة دعوة خطيرة بالفعل بالنسبة للحياة الاقتصادية وبنياتها ومراميها. وأضاف زومبارت أن قواعد الحياة المتسكة قواعد لم تأت بها البروتستانتية وإنما نحن نجدها عند القديس توماس الأكويني والاسكولائيين ! أما التطهريّة البوريتانية فلا تزيد على أحس الغرغرض عن أن تكون مدرسة تعلم البخل الساذج على الطريقة الاسكتلندية، تعلمه لصغار البياعين أصحاب الدكاكين الصغيرة^(٢٧٣). ولا بد أن نقول بصراحة تعليقاً على نقد زومبارت إنه تورط في كلام مضحك كما يحدث في غير قليل من الحالات عندما يدور جدل بين الناس. ومن النقد المضحك أيضاً ما قد يحاول البعض من الرد على ماكس فيبر اعتماداً على الترف المفرط الذي نعم به الهولنديون في باتافيا في القرن الثامن عشر أو اعتماداً على الحفلات البانخة التي كانوا يقيمونها في القرن السابع عشر في جزيرة ديشيما التي كان اليابانيون يفرضون عليهم الإقامة فيها، فكانوا يقاومون الملل الذي يعانونه في جيستهم عن طريق هذه الحفلات.

ولو كان الازدهار الرأسمالي يُبرّد صراحة إلى رسالة Calvin كالغان [مؤسس حركة الإصلاح الديني البروتستانتية المناظرة لحركة مارتن لوتر] عن الربا التي تعود إلى عام ١٥٤٥ لكانت المسألة أكثر سهولة، ولحق اعتبار هذه الوثيقة منعطفاً حاسماً. والحق أن هذه الرسالة تتناول مشكلات الربا بفكرٍ محدد منظم على علم بالأحوال الاقتصادية الحقيقية، وتصل إلى تصور واضح. والرأي عند كالغان أن الموضوع له وجهان، أحدهما من شأن اللاهوت، أو من شأن بنية أساسية أخلاقية لا مساس بها، والآخر من شأن القوانين الإنسانية، والقاضي، وعلم الحقوق، والقانون. هناك في رأيه فائدة حلال - شريطة أن تكون معتدلة في حدود ٥ ٪ - تتداول بين التجار، وفائدة حرام هي تلك التي تتعارض مع الإحسان والصدقة. « إن الله لم يحرم الربح قط، حتى يستطيع الإنسان أن يعمل ويربح. ولو لم تكن هذه هي الحال، لانصرف البشر عن كل لون من ألوان التجارة... ». ولم يمس كالغان المبدأ الذي قال به أرسطو : « إنني أؤمن بالحقيقة التي لا تغيب حتى عن الأطفال أنفسهم، وهي أنك إذا حبست مالا في صندوق، أصابه العقم. » ولكن المال وجد « لتشتري به حقلاً... [وعندما تشتري بالمال حقلاً] قلن يقول أحد [عندما تجني ما يدره عليك] إن المال يلد مالا. » وهو لا يرى خيراً في « التشبث بالكلمات »، ويرى أنه من الضروري « النظر إلى الأشياء... ». هذه الاستشهادات نقلتها عن هنري هاويز Henri Hauser^(٢٧٤) وهي استشهادات اختارها

فأحسن اختيارها، وينتهي هاويز إلى أن الازدهار الاقتصادي الذي حققته البلاد البروتستانتية يرجع إلى أنها أخذت بمفهوم أيسر في التعامل بالمال وتحقيق مربود أفضل «هذا ما يفسر نمو نظام الائتمان في بلاد مثل هولندا، أو جنيف. كان كالغان هو الذي جعل هذا الازدهار ممكناً، بون قصد أو علم منه. » وهكذا فهو ينتهي، سالكاً طريقاً أخرى، إلى رأي ماكس فيبر.

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، ففي عام ١٦٠٠ كانت فائدة المال ١,٢ ٪ في جنوة، وهي مدينة كاثوليكية كانت قلب رأسمالية شملت العالم كله (٢٧٥). فمن يمكنه أن يقرض بفائدة أفضل من هذه ؟ كانت هذه الفائدة المنخفضة إنجازاً صنعتها الرأسمالية المتعاظمة المتنامية، ولكن لا ينبغي أن ننسى أن الفائدة هي التي صنعت الرأسمالية أساساً. وأياً كان الأمر فلم يقتحم كالغان باباً في مجال الربا والفائدة، ليفتحه بعد أن كان موصداً : فقد كان الباب مفتوحاً منذ زمن طويل.

جغرافية استرجاعية

تشرح الكثير من الأمور الغامضة

ولكي نخرج من ريقة هذا الجدل الذي لا نجد فائدة من إطالته - ولو أردنا للجدل في هذه الموضوع أن يأتي بفائدة لكان علينا أن نضم إليه عدداً من المجادلين الذين نميل إليهم من أمثال ر. هـ. توني R. H. Tawney و هـ. لوتي H. Luthy - فإننا نستعرض طائفة من الشروح العامة التي تتسم بالبساطة وتختلف عن الشروح المعقدة الهشة التي انتهت إليها تلك الدراسة المحيرة في إطار علم اجتماع استرجاعي. وهذا هو ما حاول صامويلسون (٢٧٦) أن يقوله في عام ١٩٥٧ ثم في عام ١٩٧١ وما قلته أنا في عام ١٩٦٣ (٢٧٧) وإن اختلفت حججنا.

والرأي عندي أن هناك شيئاً لا يمكن إنكاره، وهو أن المناطق البروتستانتية في أوروبا، عندما نأخذها في مجموعها، قد ظهرت على اقتصاد البحر المتوسط الذي كان ناجحاً لامعاً صنعتها الرأسمالية منذ قرون طوال، وأنا أفكر بخاصة في إيطاليا. ولكن هذه التحولات مألوفة في التاريخ : فقد انمحت بيزنطة أمام الإسلام ؛ وواجه الإسلام أوروبا المسيحية؛ وكسبت النول المسيحية في حوض البحر المتوسط الجولة الأولى في الصراع على الملاحة البحرية العالمية، ولكن ميزان أوروبا قاطبة اهتز حول عام ١٥٩٠ ومال لصالح الشمال البروتستانتي الذي كان متميزاً في ذلك الوقت. ويجدر بنا أن نحتفظ حتى ذلك التاريخ، وربما حتى الأعوام من ١٦١٠ إلى ١٦٢٠ بكلمة **الرأسمالية** لنخص بها بلاد جنوب أوروبا، فقد ثبتت الرأسمالية هناك أركانها على الرغم من بابا روما وعلى الرغم من الكنيسة.

وكانت أمستردام في ذلك الوقت في بداية تجاريها في مجال الرأسمالية. وعلينا أن نلاحظ أن الشمال الأوروبي لم يكتشف شيئاً، لم يكتشف أمريكا، ولم يكتشف طريق رأس الرجاء الصالح، ولم يكتشف الطرق البعيدة حول العالم؛ وإنما كان البرتغاليون هم الذين سبقوا إلى الجزر المحيطية، وإلى الصين واليابان؛ كل هذه الإنجازات القياسية أنجزتها أوروبا الجنوبية التي تُتهم بالكسل. كذلك لم يكتشف الشمال الأوروبي شيئاً من أنوار الرأسمالية: كلها جاءت من الجنوب؛ حتى بنك أمستردام كان منقولاً عن نموذج بنك ريالتيو في البندقية. كذلك الشركات التجارية الكبيرة التي تأسست في شمال أوروبا لم تنشأ إلا من النضال ضد سلطة الدولة في بلدان جنوب أوروبا.

ونحن عندما ندقق النظر إلى خريطة أوروبا ونتتبع مسارات نهر الراين ونهر الدانوب، ومنتاسي إلى حين الوجود الروماني المتقطع في إنجلترا، فإننا نرى القارة الضيقة تنقسم إلى قسمين: منطقة قديمة صنعها التاريخ والرجال وأثرت بما قدموه من كد وجهد، ومنطقة جديدة ظلت قفراً زمنياً طويلاً. وكان النصر الذي حققته قرون العصر الوسيط يتمثل في استعمار هذه الربوع الأوروبية القفراء، ونقل التعليم والإصلاح إليها، ونشر البناء الحضري من خلال ربوع هذه المنطقة الأوروبية القفراء حتى وصلت إلى نهر الإلبه، ونهر الأودر، ونهر الفيسلا، ثم إلى إنجلترا، وإيرلندة، واسكتلندة، والبلاد الاسكندنافية. وإذا كانت كلمتا مستعمرة واستعمار قد استخدمتا للدلالة على هذا العمل، فإنهما كلمتان تحتملان معانٍ نوعية، ولكن المعنى العام لا خلاف عليه، فقد كانت أوروبا تقوم بعمل استعماري يعتمد على مقومات التراث الثقافي اللاتيني القديم، والكنيسة، والبابوية يشبه العمل الاستعماري الذي قام به اليسوعيون في پاراجواري حيث راحوا يستغلون، ويبشرون بالدين، ويأمرون وينهون ويشكّلون الناس على نمط واحد، في المناطق التي خصصت لهم، والتي ظلوا يبشرون فيها دون أن يحققوا أهدافهم في النهاية. وكانت حركة الإصلاح الديني البروتستانتية تعني بالنسبة إلى هذه البقاع التي تنتهي إلى بحر الشمال وبحر البلطيق نهاية الاستعمار.

كانت هذه البلاد - على الرغم من منجزات مدن الهانزا وبحارة بحر الشمال - يقع على كاهلها عبء الأعمال المتدنية، وتوريد المواد الأولية، الصوف الإنجليزي، الخشب النرويجي، الجاودار البلطقي. في بروج وفي أنتويرن كان التاجر والمصرفي من أبناء جنوب أوروبا هما اللذان يفرضان شريعتهما، وأسلوبهما الذي يغيظ الصغار والكبار. وعلينا أن نلاحظ أن الثورة البروتستانتية كانت أكثر حدة على صفحة الماء منها على اليابسة؛ فما كادت أوروبا تغزو المحيط الأطلسي حتى اتخذ البروتستانت منه ميدانهم الأثير الذي اتصلت فيه حلقات معاركهم الدينية والدنيوية، وهذا شيء غفل عنه المؤرخون في أكثر الأحيان. وإذا كان القدر قد اختار الوقوف إلى جانب الشمال الأوروبي بأجور منخفضة، وصناعتها التي

أصبحت قوية لا تقهر، ونقلياته الرخيصة، وملاحيه الكثيرين الذين ينقلون البضائع بأسعار رخيصة سواء في سفن تحازي السواحل أو سفن شحن شرعية، فقد اعتمد هذا الوقوف إلى جانب الشمال الأوروبي على أسباب مادية من نوع ما له وما عليه ومن نوع التكلفة التي تتحدى المنافسة وكان كل شيء يُنتج في الشمال بتكلفة أقل: القمح، المنسوجات النيلية، المنسوجات الصوفية، السفن، الخشب الخ. كان انتصار الشمال دون شك انتصار العامل الكادح البروليتاري، القانع بالأجر القليل، الذي يأكل طعاماً أردأ أو أقل من الآخرين. وهناك عامل آخر لعب دوراً إضافياً وهو انقلاب الحركة الاقتصادية حول عام ١٥٩٠، ومثل هذه الأزمات تصيب أول ما تصيب الدول المتقدمة والآليات الأكثر تعقيداً، هكذا كانت الحال فيما مضى، وهكذا الحال اليوم أيضاً. حظي الشمال بطائفة متتالية من الفرص المواتية، فادركها، وعرف أبعادها، واستغلها رجال مال وأعمال جاؤا من هولندا وألمانيا ومن فرنسا ومن أنتقروا بالدرجة نفسها كل هذا أدى إلى الازدهار العظيم الذي نعمت به أمستردام، والذي استتبع الحالة الصحية الطيبة العامة في البلاد البروتستانتية. لقد كان نجاح بلاد الشمال الأوروبي هو نجاح المنافسين الذين ظلوا متواضعين في متطلباتهم إلى أن جاء اليوم الذي تمكنوا فيه من القضاء على غرمانهم، فأصبحت لهم متطلباتهم، كل متطلبات الأغنياء: وهذا هو الخط العام الكلاسيكي في مثل هذه المجالات. ولقد اتسعت شبكات أعمالهم، فكونوا في كل مكان تقريباً، وفي ألمانيا على وجه الخصوص، مجموعات من البروتستانت أكثر ثراً، وأكثر جرأة وأكثر حنكة من أولئك الذين كانوا على سجيبتهم وغشهم - وهكذا كانت حال الإيطاليين من قبل عندما نزلوا بلاد الشمال، وشامبانيا، وليون، وبروج، وأنتقروا، ومثلوا دور المتمكنين الذين لا يشق لهم غبار في أمور التجارة والمصارف.

إنني أعتقد أن هذا التفسير صائب ومثمن، فما يجري في الدنيا ليس من شأن الروح وحدها، ولنا أن ننظر إلى القرن الثامن عشر لنرى قصة الغلبة نفسها تعود من جديد، حيث نتراجع مملكة وتظهر عليها أخرى. ولو لم تكن الثورة الصناعية قد حدثت في إنجلترا أيام حكمها الملوك الهانوفرين مقيمة مثلاً أعلى جديداً، لما كان لواء الغلبة قد انعقد لانجلترا، ولرجحت كفة روسيا التي كانت تتجه إلى صعود سريع، أو لرجحت كفة أخرى أقرب إلى الاحتمال، هي كفة الولايات المتحدة التي صنعت نفسها بجهد جهيد لتكون جمهورية على نمط الاقاليم المتحدة الهولندية، وكانت إمكاناتها تتمثل في سفن بروليتارية شبيهة بسفن الشحاذين في القرن السادس عشر - فالأشياء كثيراً ما تتشابه. ولكن الثورة الصناعية كانت قد انطلقت، تفجرت من بين مصادقات تقنية وسياسية وظروف اقتصادية مواتية، وحدثت إنجازات في مجال الآلة، منها اختراع السفينة البخارية، السفينة المصنوعة من الحديد التي تتحرك بقوة البخار، وهي التي مكنت إنجلترا من أن تعود في القرن التاسع



أهل الشمال ينتصرون. سفينة برتغالية ضخمة تهاجمها في أعالي البحار عند ملقا. مراكب شرعية صغيرة إنجليزية وهولندية في ١٦ من أكتوبر من عام ١٦٠٢. رسم مأخوذ من كتاب J. Th. de Bry, India orientalis, pars septima.

عشر إلى استرداد المحيط الأطلسي. وأدى ظهور السفينة البخارية إلى اختفاء السفن الخشبية الشراعية التي كان ركبها بحارة بوسطن، وغلب الحديد الخشب. أضف إلى ذلك أن أمريكا كانت في تلك اللحظة قد انصرفت عن البحار والمحيطات وعكفت على غزو الأراضي الوعرة في غرب القارة.

هل نخلص من ذلك إلى أن حركة الإصلاح البروتستانتي لم يكن لها أثر على سلوك رجال المال والأعمال وتوجهاتهم، ولم تحدث بذلك أصداً واضحة على الحياة المادية قاطبة؟ لا، من السخف إنكار هذا الأثر. فقول ما تنبئ به في شأن حركة الإصلاح الديني البروتستانتي أنها ضمت بلاد الشمال معاً وألفت بينها على نحو وثيق. وأنهضتها، متحدة معاً، لتواجه منافسيها في الجنوب. ولم يكن هذا بالشيء الهين. ثم إن الحروب الدينية خلفت من ورائها تضامناً انبثق عن وحدة المعتقدات، تضامناً شمل الشبكات البروتستانتية ولعب

نوره في مجال الأعمال، على الأقل إلى حين، إلى أن هيمنت الصراعات القومية على كل ما عداها من اعتبارات.

ولعلي لا أجنب الصواب عندما أضيف أن الكنيسة الكاثوليكية وقد بقيت وتدعمت في الشطر الكاثوليكي من أوروبا، تحولت بالقياس إلى المجتمع القديم إلى ما يشبه الإسمنت الذي ثبت مقوماته التقليدية. كانت كل طوايق البناء الكنسي الكاثوليكي، والرواتب التي تصرف دون عمل، والتي كانت من قبيل العملة الاجتماعية، كل هذا دعم البناء التقليدي للكنيسة وللهيكل الهرمية الأخرى، فهو قد دعم نظاماً اجتماعياً قائماً وأضفى عليه التصلب، بينما أخذ النظام الاجتماعي نفسه في البلاد البروتستانتية بمزيد المرونة. والرأسمالية تتطلب على نحو ما تطوراً اجتماعياً يلائم توسعها وانتشارها. ومن هنا فليس من الصواب أن ننقل ملف العلاقة بين الرأسمالية وحركة الإصلاح الدينية البروتستانتية دون تدبر، ونعتبر الموضوع منتهياً كمن يكفي على الخبر ماجوراً.

الرأسمالية

والعقل

هل الرأسمالية تساوي العقل؟ هناك تفسير يأخذ بمزيد من العمومية، ويرى أن ضروب التقدم التي شهدتها أوروبا في صميمها، والتي أحدثت فيها الصعود الاقتصادي الشامل، تولدت عن الروح العلمية والعقلانية، وأنها حفزت بحركتها الذاتية الرأسمالية أو على الأصح حفزت الذكاء الرأسمالي وانطلاقة البناء. وهذا التفسير ينسب نصيب الأسد إلى «الروح» إلى ابتكارات أصحاب المشروعات - وهو يبرر الرأسمالية من حيث هي رأس حربة الاقتصاد. وهذا التفسير يثير الجدل، وقد اعترض عليه دوب^(٢٧٨) قائلاً إذا كانت الروح الرأسمالية هي التي ولدت الرأسمالية، فعلينا أن نشرح ونوضح من أين جاءت هذه الروح الرأسمالية. وليس هذا النقد بديهيّاً تماماً، فمن الممكن أن تكون هناك علاقة تبادلية بين كم الأدوات وبين الروح التي تلاحظها وتحركها.

وأعلى المدافعين عن هذا الرأي صوتاً هو فرنر زومبارت الذي وجد هنا فرصة أخرى ليرفع من قيمة العوامل الروحية في مجملها على حساب العوامل الأخرى. ولكن الحجج التي أتى بها تفنقر إلى الثقل ما في ذلك أدنى شك. فما هو بالضبط معنى التأكيد المسرحي الذي يؤكد به أن العقلانية (أي عقلانية؟) هي المضمون العميق، أو هي اتجاه التطور الأوروبي منذ قرون وما يسمى اليوم تريند ملتيسيكولير trend multiséculaire، أو ما يسميه أوتو برنر Otto Brunner^(٢٧٩) قدرها التاريخي، وأن هذه العقلانية هي التي أتاحت التطور للدولة العصرية والمدينة العصرية والعلم والبيروجوازية، والرأسمالية. ومجمل القول هو: أن الروح الرأسمالية والعقل شيء واحد.

والعقل الذي يدور حوله الحديث هو في رأي زومبارت خاصةً عقلانية أدوات ووسائل التبادل. وهذا الكلام جاء في عام ١٢٠٢ من قبل في كتاب ، كتاب الحساب الأباضي Liber Abaci الذي ألفه ليوناردو فيبوناتشي Leonardo Fibonacci من أبناء بيزا. هذا الكتاب اختاره زومبارت على اعتبار أنه اللبنة الأولى، وهو اختيار غير موفق، ولا يثبت القضية التي طرحها، فجداوله عربية، وكان أبو ليوناردو قد أقام في بلدة باجة في شمال أفريقيا تاجراً، وتعلم الابن الحساب بالجداول والخانات العشرية والمئوية، وتعلم الأرقام العربية، كما تعلم طريقة حساب قيمة العملة بناء على ما فيها من معدن خالص، وتعلم حساب خطوط وخطوط العرض الخ^(٢٨٠). وهكذا فإن فيبوناتشي يقوم شاهدًا على العقلانية العلمية للعرب ! ومن اللبنة المبكرة التي ذكرها زومبارت : كتب المحاسبة، وأول كتاب منها تعرفه كتاب فلورنسي يرجع إلى عام ١٢١١. وإذا أخذنا بكتاب التجارة Handlungsbuch الذي ألفه باللاتينية بين عام ١٢٠٤ وعام ١٢٠٧ آل هولتسشوه Holzschuher^(٢٨١) ، تبين أنه صدر في هذا التكليف عن ضرورة تسجيل البضائع التي تباع بالائتمان في الدفاتر، ولم يصدر في ذلك عن فكر مجرد. أيًا كان الأمر فلن تصبح كتب المحاسبة ركيزة للتجارة إلا بعد مرور وقت طويل، وكان التجار يفتخرون « بتسجيل عملياتهم الحسابية على وريقات بلصقونها على الحائط »، وهذا ما يحدثنا عنه ماتيوس شفارتس Matthäus Schwartz، وهو رجل عليم يمثل هذه الأمور وكان منذ عام ١٥١٧ يمسك دفاتر مؤسسة آل فوجار^(٢٨٢). ولكن في هذا التاريخ كان الراهب لوقا دي بورجو Luca di Borgo – وكان اسمه الحقيقي لوقا باتشولي Luca Pacioli – قد أقام في الفصل الحادي عشر من كتابه الذي أتمه في عام ١٤٩٤ بعنوان Summa di arithmetica, geometria, proportioni e proportionalità أي: خلاصة الحساب والهندسة والنسبة والتناسب، النموذج المكتمل للتقيد المزدوج، وهناك كتابان أساسيان في المحاسبة، الأول كتاب المانوالي Manuale أي المختصر أو الجورنالي Giornale أي اليومية ويعلم تسجيل العمليات فرادي في ترتيب متتابع، والثاني هو الكتاب الأساسي الكواديرنو Quaderno الذي يعلم تقيد العمليات تسجيلاً مزدوجاً، مرة على صفحة (له) ومرة ثانية على صفحة (عليه)، وهذا الكتاب الثاني هو الذي يأتي بجديد، فطريقة التقيد المزدوج تتيح في كل لحظة موازنة بين ما له وما عليه. فإذا لم يكن الفرق صفراً، فمعنى هذا أن هناك خطأ ينبغي البحث عنه في الحال^(٢٨٣).

والحقيقة أن فائدة التقيد المزدوج بديهية، لا تحتاج إلى شرح. ولكن زومبارت يتغنى بها، حيث يقول: «إن الإنسان لا يمكنه أن يتصور الرأس مالية بدون طريقة التقيد المزدوج : إنهما شيان لا يمكن تصور أحدهما بدون الآخر، مثل الشكل والمضمون». «لقد ولدت طريقة التقيد المزدوج من الروح نفسها [أبرزنا كلمة الروح] التي تولدت عنها نظريات جاليليو ونيوتن

ومبادئ الفيزياء والكيمياء الحديثتين [...] ولسنا بحاجة إلى كثير من الذكاء لتبني في طريقة التقييد المزدوج مفاهيم الجاذبية والوزن الدموية وبقا الطاقة^(٢٨٤) وإنا لنذكر عبارة كيركجورد التي يقول فيها : « ما من حقيقة ، إلا وهي حقيقة إلا إلى حد ما ، فإذا تجاوز الإنسان هذا الحد انقلبت الحقيقة إلى لاحقيقة » ولقد تجاوز زومبارت الحد ، وجرف في اندفاعه آخرين أغرتهم المبالغة مثله ، فقد رفع أوسفالد شيبينجلر لوقا پاتشولي إلى مصاف كريستوف كولبوس وكوبرنيكوس^(٢٨٥) ، وإليك ك. كوك C. A. Cooke الذي أكد في عام ١٩٥٠ « أن أهمية التقييد المزدوج ليست في معناه الحسابي ، بل في معناه الميتافيزيقي »^(٢٨٦) ولا يتردد عالم الاقتصاد المرموق فالتر أويكين Walter Eucken في أن يعلن في عام ١٩٥٠ أن ألمانيا متمثلة في مدن الهانزا لم تضع فرصتها في الازدهار في القرن السادس عشر إلا لأنها لم تأخذ بطريقة التقييد المزدوج ، بينما ازدهرت أوجسبورج في نفس الوقت الذي أخذ فيه تجارها بطريقة التقييد المزدوج^(٢٨٧) .

وما أكثر الاعتراضات التي ثارت ضد هذه الآراء ! كانت الاعتراضات الأولى صغيرة ، منها ما تناول لوقا پاتشولي ؛ وعلى الرغم من أنها لم تكن تهدف إلى خلع العرش الذي تبوأه ، فقد نبه العلماء إلى من سبقوه ، بل إن زومبارت نفسه أشار إلى كتاب التجارة Deollamercatura الذي ألفه كوترولي Cotrugli من أبناء مدينة راجوزه ، والذي ظهرت طبعته الثانية في عام ١٥٧٢ ، وكانت الطبعة المتداولة ، ولكن الكتاب يرجع إلى عام ١٤٥٨^(٢٨٨) . مر بين الطبعة الأولى والطبعة الثانية من كتاب كوترولي أكثر من قرن من الزمان دون أن يدخل على الطبعة تعديل ، مما يدل على أن أسلوب التجارة لم يتطور إبان هذه السنوات التي كانت تتسم بنشاط اقتصادي صاعد . أيأ كان الأمر قد تضمن الفصل الثالث عشر من الباب الأول من هذا الكتاب عدة صفحات تتحدث عن فوائد المحاسبة السلمية ، التي تتيج الموازنة بين ما له وما عليه . ويذكر فيديريجو ميليس الذي قرأ مئات من السجلات التجارية أنه لاحظ في فلورنسة ظهور طريقة التقييد partita doppia المزدوج قبل هذا التاريخ ، منذ نهاية القرن الثالث عشر ، في دفاتر شركة Compagnia dei Fini وشركة Compagnia Faroli^(٢٨٩) .

ولكن لننتقل إلى الاعتراضات الحقيقية . فقد تبين أن طريقة التقييد المزدوجة التي توضع موضع المعجزة لم تنتشر بسرعة ، ولم تفرض نفسها في كل مكان ، وليست هناك دلائل على أنها قد حققت انتصارات في القرون الثلاثة التالية على ظهور كتاب لوقا پاتشولي . كانت كتب التجارة المتداولة تعرفها ، ولكن التجار لم يكونوا جميعاً يمارسونها . بل كانت هناك مؤسسات ضخمة ظلت زمناً طويلاً تضرب صفحاً عن هذه الطريقة ، من هذه المؤسسات : الشركة الهولندية للهند الشرقية التي تأسست في عام ١٦٠٢ ؛ وشركة التأمين البريطانية Sun Fire Insurance Office التي لن تأخذ بهذه الطريقة إلا في عام ١٨٩٠ -



الرجل الذي نشر طريقة التقييد المزوج على نطاق واسع. هل اللوحة التي رسمها جاكوبو دي باربا Jacopo de Barba في عام ١٤٩٥ تبين الراهب الفرنسيكاني لوكا باتشولي وهو يشرح الهندسة المستوية لأحد تلاميذه هو على الأرجح ابن دوق أوربينوUrbino، فيديريكو دا مونتيلفيترو Federico da Montefeltro

نعم في عام ١٨٩٠^(٣٩٠). ومن المؤرخين العليمين بالحاسبة القديمة - من أمثال دي روفر R. de Roover ، وبازيل يامي Basil S.Yamey، فيديريجو ميليس - من لا يرون أن طريقة الحاسبة المزوجة هي البديل الضروري لطرق الحاسبة السابقة التي لا يعتبرونها عاجزة. والرأي عند روفر أنه في الوقت الذي كانت فيه الحاسبة تتبع طريقة التقييد البسيط^(٣٩١) «كان التجار في العصر الوسيط يعرفون كيف يطوعون هذه الطريقة المنقوصة لتناسب أعمالهم ولتصل بهم إلى غاياتهم، وربما سلكوا إلى ذلك سبلاً ملتوية. [...] وهكذا توصلوا إلى حلول تدهشنا بما تتسم به من مرونة وتنوع فائق للمألوف. فليس هناك من رأي أشد خطأ من رأي زومبرت الذي ذهب إلى أن الحاسبة كما عرفها تجار العصور الوسطى كانت

مضطربة مختلطة إلى أشد درجات الاضطراب والاختلاط حتى ليستحيل على الإنسان أن يعرف فيها رأسه من رجليه .»

أما بازيا يامي فقد كتب في عام ١٩٦٢ أن زومبارت بالغ في تقدير أهمية المحاسبة في حد ذاتها. فالمحاسبة، من حيث هي الآلة المجردة التي تهدف إلى الإحاطة بالكم، تلعب في التجارة بكل أشكالها دوراً هاماً، ولكنها لا تملّي القرارات كما لو كانت هي رئيسة المؤسسة. ثم إن محاضر الجرد، والموازنات - التي لا تزيدها طريقة التقييد المزدوج أسهل من طريقة التقييد البسيط، والتي هي بصفة عامة نادرة في عالم التجارة - ليست هي قلب العمل الرأسمالي. فالموازنات في أكثر الأحيان تصور تقفيل العملية أكثر مما تصور تنفيذها. أضف إلى ذلك أن وضع الموازنات ليس بالأمر السهل : فماذا يصنع المحاسب بالمبالغ التي ليس من المؤكد تحصيلها ؟ وكيف يقيّم المخزون ؟ وإذا كانت العملات المستخدمة مختلفة اختلافاً لا يستهان به، فكيف يدون المبالغ إذا اعتمد على عملة واحدة ؟ وتدلنا الموازنات الخاسرة في القرن الثامن عشر على أن مثل هذه المشكلات لم تعرف لها حلولاً ناجعة. وليس لمحضر الجرد من قيمة إلا بالنسبة إلى محضر جرد سابق، والمالك في محاضر الجرد أنها لم تكن تسجل إلا على فترات طوال. وهكذا لم يستطع آل فوجار أن يحسبوا في عام ١٥٢٧ رأسمال مؤسستهم وأرباحها إلا بالمقارنة بمحضر جرد عام ١٥١١، ومن المؤكد أنهم لم يقوموا بما قاموا به من أعمال تجارية بين العامين، اعتماداً على محضر جرد عام ١٥١١.

وإذا ما كنا في معرض وضع سجل يضم الوسائل العقلانية التي استخدمتها الرأسمالية، فلماذا نقتصر على وسيلة التقييد المزدوج، ولا نعدد الوسائل الأخرى التي كانت لها فعاليتها المختلفة عن فعالية التقييد المزدوج : الكميالة، المصرف، البورصة، السوق، التظهير، الخصم... الخ ؟ وهذه الوسائل لم تكن قاصرة على العالم الغربي وعقلانيته المقدسة، بل كانت معروفة خارجه. أضف إلى هذا أن هذه الوسائل تراث، فقد حدث تراكم بطيء للممارسات، وكانت الحياة الاقتصادية العادية هي التي بسطتها وحسنتها في أثناء الاستخدام. ولم تكن روح التجديد لدى أصحاب الأعمال هي وحدها التي لعبت هذا الدور بل كانت هناك أسباب أعظم منها أثراً منها : اتساع حركة التبادل، وعدم كفاية كم النقود المتداول - وهي حالات كانت تحدث أكثر بكثير مما قد نتصور الخ

والآن نطرح السؤال التالي : هل ترجع البساطة التي نسوي بها بين الرأسمالية وبين العقلانية إلى إعجاب بتقنيات التبادل العصرية ؟ أم هل ترجع على الأحرى إلى الشعور العام - ولا نقول إلى التفكير - الذي يخلط بين الرأسمالية وبين النمو، والذي لا يجعل من الرأسمالية حافزاً، بل يجعل منها الحافز الوحيد، والمحرك، والحثات، والمسئول عن التقدم؟ - إن هذا الخلط يعني العودة مرة أخرى إلى الخلط الضيق بين اقتصاد السوق وبين



بنك أحد الصيارفة المشتغلين بتغيير العملات في جنوة. رسم على مخطوط يرجع إلى القرن الرابع عشر.

الرأسمالية - وما هذا الخلط في تقديري إلا حكم متعسف، ولقد شرحت وجه نظري فيه من قبل ؛ ومع ذلك فهو خلط يمكن أن يفهم الإنسان أسبابه، فالرأسمالية واقتصاد السوق يعيشان معاً، وهما قد تطورا في حركة واحدة، وكان كل منهما سبباً للآخر، تارة يكون أولهما سبب ثانيهما، وتارة يكون ثانيهما هو السبب. ومن هنا كان الانتقال من نسبة «العقلانية» إلى توازن السوق، إلى نسبتها إلى المنظومة في مجموعها - منظومة الرأسمالية - شيئاً سهلاً. ولكن ليس في هذا شيء من تناقض؟ إن عقلانية السوق - كما قالوا وأعادوا وزادوا - هي عقلانية التبادل *التلقائي*، غير الموجه، الحر، التنافسي، الذي تجري به يد آدم سميت الخفية أو كومبيوتر لانجه Lange الطبيعي، عقلانية تتولد عن « طبيعة الأشياء »، عن

الصدام بين الطلب والعرض الجماعيين، عن تجاوز للحسابات الفردية. يمكن أن نقول مسبقاً إن الأمر ليس هو أمر عقلانية رجل الأعمال الذي يقوم فردياً بالبحث حسب الظروف عن أفضل طريق يؤدي به إلى الهدف وهو تحقيق أقصى ربح. وليس على رجل الأعمال، مثله مثل الدولة، أن يشغل بباله بالمسار العقلاني للحياة الاقتصادية فهو من ناحية المبدأ مسار تلقائي. فما من «حكمة أو معرفة بشرية» تستطيع أن تحرك مسار الحياة الاقتصادية أو تنهض بمثل هذه المهمة وتحسّن القيام عليها. ومن البديهي ألا تكون هناك رأسمالية بغير عقلانية، أي بغير تطويع مستمر للوسائل لتناسب الغايات، وبغير حساب ذكي للاحتتمالات. وهكذا نعود مرة أخرى إلى تعريفات نسبية للعقلانية التي تتغير ليس فقط من ثقافة إلى ثقافة، بل أيضاً من حركة اقتصادية إلى حركة أخرى، ومن مجموعة اجتماعية إلى مجموعة أخرى، وبحسب غاياتها ووسائلها. هناك عقلانيات متعددة حتى في داخل الاقتصاد الواحد. من هذه العقلانيات مثلاً عقلانية المنافسة الحرة. ومنها أيضاً : عقلانية الاحتكار، وعقلانية المضاربة، وعقلانية السلطة.

ويبدو أن زومبارت أدرك في أواخر حياته، وفي عام ١٩٣٤ على وجه التحديد، أن هناك نوعاً من التناقض بين القاعدة الاقتصادية وبين الممارسة الرأسمالية. وسواء صح هذا التصور أو لم يصح، فإن زومبارت صور على نحو عجيب رجل الأعمال في صراع بين الحساب الاقتصادي وبين المضاربة، بين العقلانية وبين اللاعقلانية. ولقد علقت على آرائه هذه قائلاً إنه بخطة واحدة يرجع الرأسمالية إلى لاعقلانية المضاربة، وهو ما يتنافى مع نظريته! ^(٣٩٢) وإذا نحن تناولنا الموضوع بنظرة متعمقة وجدنا أن التمييز بين اقتصاد السوق وبين الرأسمالية تمييز أساسي. فلا ينبغي أن ننسب إلى الرأسمالية فضائل وعقلانيات اقتصاد السوق - وهذا ما فعله كثيرون من بينهم ماركس ولينين اللذان نسباً إما ضمناً أو صراحة نمو الاحتكار إلى تطور حتمي ولكن متأخر للرأسمالية. وقد ذهب ماركس إلى أن نظام الرأسمال عندما خلف نظام الإقطاع، كان يؤدي دوراً حضارياً لأنه كان « أكثر ملاءمة لنمو القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية » التي يتولد عنها التقدم، ولأنه كان « يؤدي إلى ازدهار مرحلة من النمو تخلو من الضغط ومن احتكار التقدم الاجتماعي (بما فيه ميزات المادية والفكرية) على يد طبقة من طبقات المجتمع على حساب الأخرى » ^(٣٩٣). وإذا كان ماركس يشجب في موضع آخر « أوهام التنافس »، فهو يفعل ذلك في إطار تحليل لنظام الإنتاج في القرن التاسع عشر، لا في إطار تحليل مسلك الرأسماليين، فالرأسماليون يستقون « سلطتهم الصارمة الموجّهة » من منبع واحد وهو وظيفتهم الاجتماعية من حيث هم منتجون، ولا يستقونها - كما كانت الحال في الماضي - من واقع هيكل هرمي طبقي يجعل منهم « السادة السياسيين أو التبوراطيين » ^(٣٩٤). كان

ماحدث يتمثل في تماسك اجتماعي للإنتاج... تصدى من حيث هو قانون طبيعى شديد المراس للقرار الفردي المستبد .» أما أنا فأنا متمسك برأىي الذي يتلخص في **خارجانية** extériorité الرأسمالية قبل القرن التاسع عشر وبعده.

أما لينين فقد قال في سطور اشتهرت في عام ١٩١٦ (٢٩٥) إن الرأسمالية لم تغير معناها - لتصبح « الإمبريالية » في مطلع القرن العشرين - « إلا إلى درجة محددة، درجة عالية جداً من تطورها، عندما بدأت بعض سمات الرأسمالية الأساسية تتحول فتقلب إلا أصدادها... وكان أهم ما حدث في هذه العملية من الناحية الاقتصادية هو احتلال الاحتكارات الرأسمالية مكان المنافسة الحرة... التي كانت تمثل السمة الجوهرية للرأسمالية ولالإنتاج التجاري بصفة عامة ». ولا فائدة من أن أكرر هنا أنني لا أوافق على هذه الفكرة، أياً كان الأمر فليتين يضيف قوله «والحقيقة أن الاحتكارات لا تقضي كليةً على المنافسة الحرة في اقتصاد السوق الذي انبثقت عنه : بل تبقى فوقها أو بجانبها». في هذه النقطة أتفق معه تماماً. وأنا أترجم هذه الفكرة إلى لغتي فأقول : « الرأسمالية (بالأسس واليوم بمراحلها التي تنطبع بداؤها بسمات احتكارية متباينة الحدة) لا تقضي كليةً على المنافسة الحرة لاقتصاد السوق التي انبثقت عنها (والتي تعيش عليها) : بل هي تظل فوقها وإلى جانبها ». فأتأني أن الاقتصاد من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، وهو بصفة أساسية قد انطلق من بعض النقاط التي كانت قد تطورت من قبل، فغزا المكان باعتباره اقتصاد سوق وتبادل ناجح مظفر، كان اقتصاداً يتكون هيكله من طابقين، أُميرُهما على أساس رأسي، أحدهما فوق الآخر، كما فعل لينين عندما تناول «الإمبريالية» في أواخر القرن التاسع عشر : أحد هذين الطابقين تحتله الاحتكارات الفعلية أو المقننة، والطابق الثاني تحتله المنافسة : أو بعبارة أخرى تحتل أحدهما الرأسمالية - كما سعت إلى تعريفها، ويحتل الثاني اقتصاد السوق إبان نمائه.

ولو أنيتُ كُلفَ زومبارت بالتفسيرات المتواترة لوضعت في المقدمة للعبة، أو قل المضاربة على اعتبار أنها العنصر الأعظم في التنمية الرأسمالية. ولقد شهدنا في كتابنا هذا كيف نشأت هذه الفكرة الخفية، فكرة المضاربة، فكرة اللعب والمجازفة والغش، وكيف كانت القاعدة الأساسية تتلخص في اصطلاح لعبة مضادة تواجه آليات السوق وأدواته العادية، وتهدف إلى تشغيل السوق **بطريقة أخرى** أو بطريقة عكسية. وقد يحلو للبعض أن يكتبوا تاريخاً طريفاً للرأسمالية في إطار مبتكر قوامه نظرية اللعب. وعلى من يقدم على مثل العمل أن يسعى إلى النوص تحت قشرة البساطة الظاهرية التي توحى بها كلمة **لعب** لاستخراج حقائق واقعة ملموسة مختلفة ومتباينة ومتناقضة تمثل أنواع الألعاب الذي جرت ممارستها: اللعبة التي يمكن التنبؤ بها، اللعبة المالكوفة، اللعبة المشروعة، اللعبة المقلوبة، اللعبة

الاحتمالية. والحق أن كل هذه الأنواع ليس من السهل جمعها تحت سقف نظرية واحدة.

فن حياة جديد :

في فلورنسة في القرن الرابع عشر

عندما نرجع اليوم من الحاضر إلى الماضي ونطل على الرأسمالية من هذا المنظور الاسترجاعي، فلن نستطيع أن ننكر أن الرأسمالية الغربية صنعت على المدى الطويل عقليات جديدة وفن حياة جديد، واكبها وواكبته. هل نقول إنها صنعت حضارة جديدة ؟ لا، إلا أن تكون مبالغين، فالحضارة شيء آخر، إنها تراكم يتكون على مدى وقت أطول بكثير.

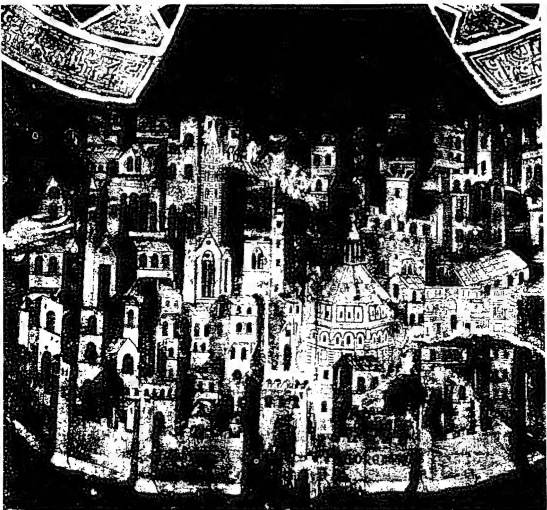
هناك إذن تغير حدث، ولكن منذ متى ؟ ماكس فيبر يرى أن التغير بدأ منذ البروتستانتية، أي أنه لم يبدأ قبل القرن السادس عشر : أما زومبارت فيرى أن التغير بدأ من فلورنسة في القرن الخامس عشر. ويعلق أوتو هينتسه Otto Hintze (٢٩٦) قائلاً إن أحدهما كان منحازاً للبروتستانتية، وأن الثاني كان منحازاً لحركة النهضة الينسانس.

وهذا موضوع لا يحتمل الشك في تقديره، والقطع فيه يسير، والخلاصة أن: زومبارت على حق. كانت فلورنسة في القرن الثالث عشر، وبقينا في القرن الخامس عشر، مدينة رأسمالية أياً كان المعنى الذي تعطيه لهذه الكلمة (٢٩٧). ومن الطبيعي أن زومبارت دهش لهذا المشهد المبكر، غير المألوف للرأسمالية في فلورنسة. ولكن الشيء الذي لا أراه طبيعياً هو أنه أقام تحليله كله على مدينة واحدة، هي مدينة فلورنسة (وتذكر أن أوليفيه كوكس، Olivier C. Cox قدم من الحجج المقنعة ما يدل على أن البندقية كانت في القرن الحادي عشر رأسمالية، وسنعود إلى هذا الموضوع)، وعلى شهادة واحدة، لا شك في أنها عظيمة، ولكنها واحدة، هي شهادة ليون باتيستا ألبرتي Leon Battista Alberti - ولد في عام ١٤٠٤. وتوفي في عام ١٤٧٢ - وكان مهندساً معمارياً ونحاتاً ومفكراً هومانياً وسليل عائلة عاشت ظروفًا مثيرة وكانت واسعة النفوذ : وقد استعمر آل ألبرتي إنجلترا اقتصادياً في القرن الرابع عشر : وكان آل ألبرتي من الكثرة بحيث أن الوثائق الإنجليزية كانت تتحدث عنهم حديثها عن أمة، فتقول الالبرتيين Albertynes كما كانت تقول اللوكاوين - أهل لوكا - والفلورنسيين، والهانزاوين - أهل مدن الهانزا ! ولقد عاش ليون باتيستا نفسه زماناً في المنفى، وانتهى إلى الانضمام إلى طائفة من طوائف الرهبان هرباً من صروف الحياة. وكتب في روما في الفترة من عام ١٤٢٣ إلى عام ١٤٣٤ الفصول الثلاثة الأولى من كتابه Libri della Famiglia : أما الفصل الرابع فأنتمه في فلورنسة في عام ١٤٤١. ولقد اكتشف زومبارت في هذا الفصل الرابع مناهجاً جديداً يقوم على : مدح المال، وقيمة الوقت، ضرورة التقدير، وكلها مبادئ بورجوازية في بداياتها. وأما هذا الرجل الذي انخرط في سلوك رجال الدين

والذي انحدر من أسرة من التجار يتبع بعضهم بعضاً في خط طويل عرفوا بأنهم كانوا يحظون بالاحترام لما تمسكوا به من أمانة، وهذه كلمات من شأنها أن يدعم النتيجة التي يصل إليها زومبارت. المال هو «أصل كل شيء» : «بالمال [وأنا أفضل أن أترجم con dinari بـ «القرشينات»] يمكن أن يشتري الإنسان بيتاً في المدينة، أو فيلا؛ وبالمال يشتري الإنسان كل الحرف، ولقد كان أهل الحرف جميعاً يكونون من حيث هم خدم لمن لديه المال. أما من يقتدر إلى المال، فهو يقتدر إلى كل شيء : لأن المال ضروري لكل شيء». «إننا هنا بإزاء موقف جديد حيال الثروة : فقد كان المالك قبل ذلك أن يصور المال كعقبة في طريق خلاص الإنسان. كذلك الموقف حيال الوقت جديد : فقد كان الناس ينسبون الوقت إلى الرب؛ وكان الذي يبيع الوقت - للحصول على الفائدة بالأجل - يبيع شيئاً ليس ملكه. وهانحن أولاء نجد الوقت يعتبر بمثابة بعد من أبعاد الحياة، وخير لدى الناس لا يليق بهم أن يهدروه. والموقف جديد حيال الترف، وألبرتي يكتب في شأن الترف: «وأنكروا يا أولادي أنه لا ينبغي أن تزيد مصروفاتكم على مواردكم». ونجد قاعدة جديدة تشجب التظاهر الذي مارسه النبلاء. ويقول زومبارت : «كان الموضوع يتلخص في إدخال مفهوم التوفير لا في الاقتصاد المنزلي المحدود في بيوت الصغار الذين لا يكالون يجنون من الطعام ما يسد رمقهم، بل في بيوت الأثرياء»^(٣٩٨). وهكذا تكون الروح الرأسمالية قد وجدت.

ويعترض ماكس فيبر، وكأنه يجيب بالنفي عن سؤال مطروح، ويكتب رأيه في ملحوظة مركزة ذكية^(٣٩٩). لم يكن ألبرتي في رأيه إلا مكرراً لدروس القداسي : ومن عبارات ألبرتي التي استشهد بها زومبارت ما يوشك أن يكون نقل مسطرة عن سيسبيرون. وما أغرب قول الناقد إن الموضوع الذي تحدث عنه ألبرتي هو في أساسه موضوع اقتصاد البيت أو التدبير المنزلي، وليس اقتصاد المال بمعنى انسياب الثروات من خلال السوق، واستعان بأصل كلمة إيكونوميا اليونانية التي استخدمت فؤخراً بمعنى اقتصاد وكانت أصلاً تعني اقتصاد البيت أو التدبير المنزلي. ومعنى هذا الخط من قدر ألبرتي من قدر ما كتبه، والمهبوط بكتابه إلى نوعية المصنفات الخاصة بالتدبير المنزلي ونصائح رب البيت الأريب، وهي نوعية عرفها الألمان باسم Hausväterliteratur هاوسفيترايتراتور، وكثيراً ما نوه الحكماء الألمان بهذه المصنفات واغترفوا منها حتى القرن الثامن عشر، وأكثروا من الاستشهاد بها وبعباراتها اللذيذة التي لم تكن تتصل بأفاق التجارة إلا اتصالاً غير مباشر.

ومع هذا فإن ماكس فيبر هو الذي أخطأ، وما كان عليه إلا أن يطالع كتاب ألبرتي نفسه Libri della Famiglia ليقنع بخطأ استنتاجاته، فهو قد اعتمد على استشهادات زومبارت، وهي استشهادات مقتضبة لم تعطه فكرة سليمة عن المضمون. وكان ينبغي عليه أن يوسع دائرة الشهود، فيستمع إلى عدد من العليمين بالحياة في فلورنسة، من أمثال باولو



صورة بانورامية لمدينة فلورنسا. جزء من اللوحة الجانطية في كنيسة لامادونا ديللا ميزيريكورديا La Madonna della Misericordia التي تعود إلى القرن الرابع عشر.

تشيرتالو Paolo Certaldo^(١٠٠) فهو القائل: « إذا كان لديك مال، فلا تقف مكتوف الأيدي، ولا تحبسه ميتاً في بيتك، وخير للإنسان أن يعمل بلا جدوى، من أن يرتاح بلا جدوى، لأنك حتى

إذا لم تكسب شيئاً وأنت تعمل، فأنت على الأقل لا تفقد عادة ممارسة الأعمال». ومن أقواله أيضاً: «لا تكف عن الكد والاجتهاد، واسع دائماً إلى الكسب». أو: «ما أجمل أن يعرف الإنسان كيف يكسب المال، وأن يحيط بالعلم العظيم الذي يمكن منه! ولكن هناك ما هو أفضل من ذلك. هناك الخصلة الجميلة التي ينبغي أن يتحلى بها المرء، الخصلة العظمى، ألا وهي أن تعرف كيف تنفقه بقدر وفي أوجهه الحقّة». ولنذكر أن شخصاً من أولئك الذين استنطقهم ألبرتي في محاوراته قال على وجه التقريب: «واعلم أن الوقت مال». وإذا كنا نعرف الرأسمالي من «روحه»، وأن نزنه بميزان كلماته، فإن ماكس فيبر قد أخطأ التعرف عليه. ولنا أن نتخيل إجابته، فهو سينتهي إلى القول بأن هذا الكلام كله لا يدل إلا على الشغف بالكسب. ولكن الرأسمالية لا تقوم على الشغف بالكسب فحسب، بل تقوم أيضاً على شيء آخر، بل شيء عكسي ألا وهو التحكم في الذات «كبح جماحها، والأخذ بالاعتدال أو على الأقل الاعتدال العقلاني الذي يتحكم في الاندفاع اللاعقلاني نحو الكسب». وهكذا نعود من حيث بدأنا!

والمؤرخ في أيامنا هذه يرى أن هذه الأبحاث المنصبة على الجوهر بحوث لها أهميتها، ولها جاذبيتها، ولكنه على يقين من أنها لا يمكن أن تكفي في أية حالة. وإذا كنا نريد الإحاطة بالعقليات الرأسمالية فعلينا أن نتجاوز عالم الكلمات المسحور. إن رؤية الحقائق الواقعة في مجال بحثنا هذا يتطلب منا الذهاب إلى المدن الإيطالية في العصر الوسيط وإطالة الدرس فيها. صاحب هذه النصيحة هو كارل ماركس.

لكل زمن

رؤيته للعالم

ليس هناك اليوم إنسان لا يحس بشيء من الغرابة وهو يتابع هذا الجدل بين زومبارت وفيبر، وبأن هذا الجدل لا يؤدي إلى شيء، ويأنه يسير في طريق خطأ. ربما كان الشيء الذي يزعجنا بصفة خاصة في هذه الحالة، بل «ببعدنا»، هو خبرتنا الخاصة التي عشناها. لم تكن هناك غرابة في أن يحس ماكس فيبر في عام ١٩٠٤ وفروتر زومبارت في عام ١٩١٢ بأنهما في أوروبا في القلب الحتمي لعالم العلم والعقل والمنطق، كان ذلك شيئاً طبيعياً. كانا يتشبّهان بهذا التصور تشبهماً بيقين، ولكننا تخلصنا من هذا اليقين، وتخلصنا من عقدة التفوق. وأصبحنا نتساءل لماذا تعلق حضارة ما على حضارة أخرى إلى الأبد فتكون أعظم منها ذكاً، وعقلانية؟

ولقد ألقى ماكس فيبر على نفسه هذا السؤال، ولكنه ما لبث بعد قليل من التردد أن تشبث برأيه. وكان رأيه هذا يتمثل في أن كل تفسير للرأسمالية ينبغي أن يقوم على

أساس تفوق الروح الغربية تفوقاً لا جدال فيه، وكان زومبارت يلف هذا اللف. ولقد كان هذا التفوق أيضاً وليد مصادقات، وأحداث عنيفة أحدثها التاريخ، وتوزيع خاطيء لورق اللعبة على مستوى العالم. ولا جدوى من إعادة تشكيل تاريخ العالم ليوافق قضية ما، أو ليوافق تفسير ما. ولكن لنفترض اللحظة أن السفن الجونكية الصينية قد عبرت رأس الرجاء الصالح في عام ١٤١٩ في صميم الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعاني من الركود الذي عرف باسم حرب المائة سنة، ولنفترض أن لواء الهيمنة على العالم انعقد للصين ذلك البلد النائي الهائل، في القطب الآخر من العالم الأهل بكثافة سكانية عالية ؟

وهناك تقدير آخر يحمل طابع زمانه: فقد تصور ماكس فيبر الرأسمالية كأنها منتهى التقدم، كأنها اكتشاف أرض الميعاد في الاقتصاد، والازدهار النهائي للتقدم. لم يخطر بباله - إلا أن أكون قد قرأته في غير تدقيق - أن الرأسمالية نظام هش، أو أنها يمكن أن تكون مرحلة انتقالية. أما اليوم فإننا لا نحس بغربة عندما نسمع عن الرأسمالية أنها تموت أو أن تحولات طفوية متتابعة تلحق بها، ولا نجد هذه الأمور بعيدة عن الاحتمال. فمثل هذه التحولات الطفوية ماثلة تحت عيوننا. وأقل ما يقال إن الرأسمالية « لم تعد في نظرنا هي الكلمة الأخيرة التي قالها التطور التاريخي » (٤٠١).

الرأسمالية خارج أوروبا

لم تكن أوروبا وحدها هي التي شُغلت منذ قرون بضرورات الإنتاج، ومستلزمات التبادل وسبيل الإسراع بحركة النقود، بل شغلت بها بقية ربوع العالم. فهل من العيب أن نبحث في هذه المجالات المتشابكة خارج أوروبا على علامات تشير إلى صورة ما من الرأسمالية أو تحققها ؟ وأنا أميل إلى القول مع بولوز Deleuze وجواتاري Guattari^(٤٠٦) بأن « الرأسمالية قد مست على نحو ما كل شرائح المجتمع »، على الأقل الرأسمالية كما أفهمها. ولكن علينا أن نتصور الموضوع مبدئياً في وضوح بغير لف أو دوران : لقد نجح بناء الرأسمالية في أوروبا، وارتسمت ملامحه التخطيطية في اليابان، وفشل البناء الرأسمالي في كل البقاع الأخرى، أو لنقل أن البناء لم يكتمل، والاستثناءات تؤكد القاعدة.

وهذا الحكم المبدئي يحتمل تفسيرين أساسيين، أحدهما اقتصادي ومكاني والثاني سياسي اجتماعي. وهذان التفسيران لا يمكننا أن نعرض لهما إلا على نحو تخطيطي، فليست الدراسات التي تمت إلا دراسات محدودة ناقصة، فهي قد شقت طريقها في وسط معطيات لم تتناولها عين الملاحظة ويد الترتيب سواء من جانب المؤرخين الأوروبيين أو غير الأوروبيين إلا على نحو ردي، ولكنها على أية حال كشفت عن فشل الرأسمالية أوعجزها عن تحقيق نجاح، إلا أن يكون نجاحاً جزئياً، وهي على أية حال شواهد على الرأسمالية من حيث هي مشكلة عامة، ومن حيث هي مشكلة خاصة بأوروبا.

معجزات

التجارة الخارجية البعيدة

الشروط الأولية التي تقوم عليها الرأسمالية تعتمد على النورة ، بل يكاد الإنسان أن يقول لأول وهلة : تعتمد عليها وحدها ؛ وكلما امتدت هذه النورة وتجاوزت المكان، زاد ما تحققه من ربح. هذه الحتمية الابتدائية تعمل عملها في كل أرجاء العالم. وقد نشرت إيفلين ساكاكيديا بافسكي مؤخراً دراسة بينت فيها أن الجزء الساحلي من الإقليمين الصينيين فوكيين في القرن السادس عشر وهونان في القرن الثامن عشر، وهو الجزء الذي ينعم بخيرات البحر، المنفتح على التبادل، جزء أهل بالسكان، أخذ بالتقدم، يبدو على الفلاحين فيه السعة واليسار ؛ أما في المناطق البعيدة عن الساحل، وفيها البشر أنفسهم ومزارع الأرز نفسها، فهي منغلقة على نفسها، والناس فيها أقرب إلى البؤس. جزء ينعم بالنشاط ؛ وجزء يعاني من الوهن. وما يجري هنا يجري في كل بقاع العالم، قاعدة عامة.

وإذا كان هذا التضاد يلفت نظرنا على نحو خاص في الصين بالذات وفي آسيا في تلك القرون البعيدة، فإنما يرجع ذلك إلى الاتساع المكاني الشاسع المقروط الذي يضمّ المسافات

البرية والمساحات البحرية التي ينبغي اجتيازها، كما يضخم المناطق شبه المبتة المتخلفة. والفرق بين الجانبين يطالعا على مستوى يختلف عن المستوى الذي نعرفه في أوروبا. فبالنسبة إلى الاتساع الشاسع تبدو لنا المناطق النشطة ضيقة عل طول الخطوط التي تسلكها السفن والبضائع والبشر. وإذا كانت اليابان قد بقيت بمنأى عما جرى على منطقة شرق آسيا فإنما يرجع ذلك إلى أن البحر يحيط بها من كل اتجاه، ويتيح لها اتصالات سهلة وكأنما كان سيتونواوشي بالنسبة لليابان بحراً متوسطاً، نراه صغيراً ولكنه كان يعج بالحركة والنشاط. ولكي نتصور أهمية سيتونواوشي يمكننا أن نتخيل بحراً صغيراً يمتد في فرنسا من ليون إلى باريس. صحيح أننا لا يمكن أن نرد كل شيء في اليابان إلى البحر المالح وخيراته، ولكننا لا يمكننا أن نتصور تاريخ اليابان وما تضمنته من ارتباطات وعمليات بدون خيرات البحر المالح. ومن الممكن أن نقول نفس الشيء عن الساحل الجنوبي للصين بخلجانه الكثيرة حيث يجاوز البحر الشريط الساحلي ويتوغل في الأرض ابتداءً من فوتشيئو وأوسو إلى كانتون. هنا نلاحظ أن الرحلات والمغامرات البحرية كانت تُعاون رأسمالية صينية معينة لن تأخذ أبعادها الحقيقية إلا عندما نقلت من قبضة حكومة صينية متسلطة تفرض الإشراف والرقابة والضغط والإجبار. كان هذا الشريط الصيني الساحلي الخارجي النشط هو الذي احتفظ - حتى بعد عام ١٦٢٨ وانغلاق اليابان إلى حد كبير في وجه التجارة الخارجية - بسوق النحاس والفضة في الجزر اليابانية، على نحو شبيه بما فعلته هولندة، ولكن على نطاق أكبر. كانت السفن تخرج من هذا الجزء من الصين ميمعة شطر مانيللا لتأخذ الفضة التي كانت تحملها إلى هناك الغليونات القادمة من أكابولكو؛ ومن هذا الجزء من الصين انساب من قديم الزمان تيار من البشر والبضائع، من الحرفيين والتجار الكبار لا مثيل لهم فغمر الجزر المحيطية كلها. ثم ازدهرت كانتون فيما بعد ازدهاراً واسعاً بعيد المدى، بما مارسه الأوروبيون بحماس عنيد من تجارة الصين، وبث هذه التجارة النشاط في الاقتصاد الصيني قاطبة وبخاصة في طبقة العالية حيث أرياب المهارة من المصرفيين ورجال المال والمقرضين. وانظر إلى مجموعة تجار الكوهونج Co-Hong في كانتون التي وكلت إليها حكومة بكين مهمة التصدي للأوروبيين، وتكونت هذه المجموعة في عام ١٧٢٠ وظلت قائمة حتى عام ١٧٢١، وكانت بمثابة شركة مضادة لشركة الهند الشرقية، وكانت أداة حققت ثروات صينية هائلة.

ولو تناولنا بالحدث مدناً تجارية أخرى فأنقة الجهد في هذه الأصقاع لكرنا الكلام نفسه، مثل ملقا قبل عام ١٥١٠ وهو عام الاحتلال البرتغالي؛ أو مدينة أشم في جزيرة سومطرة حول عام ١٦٠٠^(١٠٢)؛ أو باننام - التي كانت تضارع البندقية أو بروج في هذه البقاع الاستوائية قبل أن تمتد يد الهولنديين المخربة إليها في عام ١٦٨٢؛ أو المدن الكثيرة

في الهند وفي عالم الإسلام، وكانت مدن تجارة عريقة. إن الأمثلة هنا من الكثرة بحيث نختار في الاختيار.

ولو اخترنا مثلاً سورات على خليج كامبي، حيث أقام الإنجليز في عام ١٦٠٩ وكالة تجارية، وأقام الهولنديون مثله في عام ١٦١٦، وتأخر الفرنسيون حتى عام ١٦٦٥ في إنشاء وكالة لهم، ولكنها كانت بديعة^(٤٠٤). فإذا نظرنا إلى سورات حول عام ١٦٦٥ وجدناها تنعم بازدهار هائل. وكانت السفن الضخمة ترسو في ميناء سوالي المتقدم على مصب نهر تاپتا، وهو نهر ساحلي يمتد حتى يصل إلى سورات، ولكنه لا يحتمل إلا مرور السفن الخفيفة. وكانت هناك في سوالي أكواخ مغطاة بالخيزران ينزل فيها أفراد أطقم السفن من الأوروبيين وغير الأوروبيين. ولم تكن السفن الكبيرة تطيل البقاء في هذه المياه لأن العواصف كانت كثيرة وخطيرة؛ فلم يكن من الخير تمضية الشتاء هنا. كانت السفن ترحل، وكان التجار يذهبون إلى سورات حيث الوكالات التجارية.

ويحدثنا أحد الفرنسيين^(٤٠٥) أن سورات كانت في عام ١٦٧٢ تحاكي ليون عظيمة، ويدفعه الكرم إلى تقدير عدد سكانها بملين نسمة، وهو تقدير لا يمكن أن نتلقاه إلا بالشك. ويحدثنا بأن المنطقة يهيمن عليها المصرفيون والتجار والقومسيونجية من طائفة البانيان الهندية، وكل واحد منهم يمتدح نفسه بحق ويشيد بأمانته ومهارته وثرائه. « وعددت من بينهم نحو ثلاثين كانت ثرواتهم تبلغ مائتي ألف إيكو، وثلاث هؤلاء هذا العدد كانوا يتمتعون بثروة تبلغ مليونين أو ثلاثة ملايين. أما الرقم القياسي من الثراء فكان ينعم به ملتزم الضرائب الذي بلغت ثروته ثلاثين مليوناً، ومثله تاجر « كان يسلف التجار العرب والأوروبيين بالفائدة » وكانت ثروته ٢٥ مليوناً. كانت سورات محطة من المحطات الكبرى في المحيط الهندي بين البحر الأحمر وفارس والجزر المخرية. كانت باب الدخول والخروج من وإلى إمبراطورية المغول، وملتقى الهنود جميعاً، والمكان المفضل لتلاقي المطلقين والمقرضين الذين تستهويهم المغامرات الكبيرة. وكانت الكمبيالات تنهمر عليها؛ ومن يذهب إلى هناك ليشتري بضاعة يعرف يقيناً أنه سيجد المال، وهذا ما يؤكد تافرنيه عن خبرة^(٤٠٦). وكانت سورات هدف الهولنديين الساعين إلى الحصول على الروبيات التي يحتاجون إليها في تجارة البنغال^(٤٠٧). ومن علامات التجارة الواسعة ما اتسمت به سورات من عالمية الاختلاط بين الطوائف العرقية والدينية. إلى جانب البانيان الذين كانوا يحتلون المكان الأول كوسطاء، وإلى جانب الأعداد الكبيرة من الحرفيين « الكفار » في المدينة وحولها، كانت هناك أعداد مماثلة تقريباً من الهنوس، وجماعة من المسلمين المشتغلين بالتجارة كان نشاطها التجاري يمتد من البحر الأحمر إلى سومطرة وبقية أجزاء الجزر المحيطية، وجالية نشيطة من الأرمن. ويقول أحد الرحالة كانت هناك كل الأمم إلا اليابانيين والصينيين. أما جوتيه

شوتن Gautier Schouten^(١٠٨) فيقول إن كل الرحالة العالميين و«التجار من كل أمم الهند» كانت هناك، و«إن التجارة التي تتصل بأسبابها هناك تجارة رائعة».

ومن البديهي أن الثراء في سورات كان يتبذّب صعوداً وهبوطاً. ويحدثنا رجل إنجليزي هو هنري جروز، في عام ١٧٥٨، غداة احتلال الانجليز للبنغال، عن انبهاره وإعجابه بما شاهد في سورات. وهو في معرض الحديث يشكك فيما دفعت إليه المبالغة بالبعض إلى القول بأن «التاجر الكبير عبد الغفور [...] يمارس وحده تجارة ضخمة تعدل تجارة الشركة الإنجليزية»، ولكنه يذكر أن هذا التاجر يرسل إلى البحر «كل سنة عشرين سفينة تجارية تتراوح حمولة الواحدة بين ٣٠٠ و ٨٠٠ طن، عليها شحنات من البضائع لا تقل ما تحمله السفينة عما قيمته عشرون ألف من الجنيهات الاسترلينية، وربما بلغت خمسة وعشرين ألف». وهو يشعر بشيء من الذهول أمام هؤلاء السماسرة البانين الذين لاشك في أمانتهم «الذين يقومون في نصف ساعة [...] بقليل من الكلام بعقد صفقات تبلغ قيمتها ثلاثين ألف جنيه استرليني» ويذكر أن دكاكينهم هينة المظهر، «ولكن ليست هناك سلعة لا تجدها فيها» وقد اعتاد التجار أن يضعوا بضائعهم في مخازن أخرى؛ ولا يضعون في دكاكينهم إلا ما يحتاجون إليه في البيع من عينات. ويحدثنا هذا الإنجليزي أنه وجد من بين الأقمشة الهندية، وبخاصة تلك التي نقشت برسوم من الزهور والورود، وما تلوّن أرضيته بلون أحمر ما لا يتفق مع نوقه على الإطلاق؛ أما الشال الكشمير، فيحدثك عنه قائلاً، خذه في يديك، وتحسسه فستذهل من «نعومة خامته [...] ومن رقة نسجه حتى إنك لتستطع أن تسلك الشال في خاتم إصبعك^(١٠٩)».

ويمكننا أن نتخيل على سواحل الهند والجزر المحيطية عشرات من المدن تجيش فيها حياة نشيطة مثل تلك التي عهدناها في سورات حيث الآلاف من التجار وأصحاب المشروعات وأرباب النقل والسماسرة والمصرفيين وأرباب الصناعة. فهل من المعقول ألا يكون هناك رؤساليون، وألا تكون هناك رأسمالية؟ سنتردد أي تردد قبل أن نجيب بلا. فقد توفرت هناك كل العناصر المميزة لأوروبا في ذلك الوقت: رؤوس الأموال، البضائع، السماسرة، التجار، البنك، أدوات التجارة، حتى إننا لنجد برويتاري الحرفيين، والمشاغل التي تتخذ صبغة المصانع في مراكز النسيج الكبيرة مثل أحمدأباد، والشغل في البيت بتكليف من التجار وبإشراف وضمان السماسرة المتخصصين (ونجد وصفاً لأليات هذا العمل في عدد من المقالات التي تتحدث عن التجارة الإنجليزية في البنغال)، والتجارة الخارجية البعيدة. ولكن الحقيقة أن هذا النشاط التجاري الفائق لا تتصل حلقاته إلا في بعض النقاط فقط. ولم يكن له وجود في بقاع شاسعة. هل كانت تلك الصورة تقابل صورة أوروبا في القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر؟



تاجر من البانين في كامبي، زوجته، أكاويل من رسم أحد البرتغاليين عاش في القرن السادس عشر في
جوا والهند. (مكتبة كازانتزني في روما)

حجج وتأملات

نورمان چاكوبس

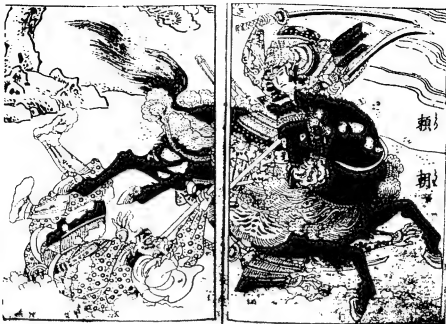
قبل أن نتحدث عن التفسير الثاني الذي مهدنا الطريق إليه وهو التفسير السياسي الاجتماعي، نود أن نفتح قوسين لنسجل استطراد طويل ومفيد، أوحى به إلينا كتاب نورمان چاكوبس Norman Jacobs الذي ظهر في هونج كونج في عام ١٩٥٨ بعنوان The Origin of modern capitalism and Eastern Asia أي أصل الرأسمالية الحديثة وشرق آسيا.

ويبدو حديث نورمان چاكوبس للوهلة الأولى بسيطاً، فهو يرى أن اليابان اليوم هي الدولة الرأسمالية الوحيدة في الشرق الأقصى. وليس القول بأن الرأسمالية الصناعية هناك كانت مجرد تقليد للتصنيع الأوروبي تفسيراً كافياً. لأننا في هذه الحالة نسأل، إذا كانت الرأسمالية في اليابان مجرد تقليد، فلماذا عجزت دول الشرق الأقصى الأخرى عن مثل هذا هذا التقليد الذي يستنسخ نموذجاً متاحاً ؟ من المحتمل أن تكون بعض البنيات القديمة

مسئولة عن القدرة على استقبال الرأسمالية أو العجز عنه. ومعنى هذا أن التفكير يعتمد على الرجوع إلى ما قبل الرأسمالية، إلى الماضي لتفسير الحاضر. ومن أجل بلوغ هذا الهدف يحسن أن نقارن بين اليابان القديمة وبين (١) الصين، من الناحية الثقافية قريبة، ولكنها مختلفة أشد الاختلاف (٢) وأوروبا التي تبعد ثقافياً عن اليابان بعداً شديداً، ولكنها قد تسمح على الرغم من ذلك ببعض التشابه. وإذا كان المجتمع والنظام الاجتماعي والجهاز السياسي - لا الثقافة - هي المقومات التي تمثل الاختلاف بين اليابان وبين الصين، فإن ذلك سيؤدي إلى أن التشابه بين اليابان وبين أوروبا سيتخذ بعداً عظيم الدلالة. ربما أدت بنا المقارنة إلى حد الوصول إلى توضيحات جديدة إلى حد كبير تنصب على الرأسمالية بصفة عامة، وأصولها الاجتماعية بالمعنى الواسع.

والحقيقة أن كتاب نورمان جاكوبس يعيبه أنه يفترض أن القاري، يعرف مقدماً السمات الأساسية للرأسمالية المبكرة الأوروبية؛ فهو يركز على مقارنة دقيقة، خطوة خطوة، بين الصين وبين اليابان، راضياً بأن صورة الصين، من حيث هي صورة اللارأسمالية، تنطبق - مع الأخذ في الاعتبار التغييرات الضرورية - على الهند (وهو أمر لا بد من المجادلة فيه يقيناً). ثم إنه لا يشير إلى عالم الإسلام، وهذا نقص لا يستهان به، ما في ذلك شك. أما أخطر ما يزعج الإنسان في هذا الاختزال إلى طرفين هو بلا شك سعي المؤلف إلى المبالغة في إظهار التناقضات بين الصين وبين اليابان، وينتهي بنا المؤلف إلى ازدواجية، فما يكون في ناحية أسود، يكون في الناحية المقابلة أبيض، مع تشديد عنيف على التضاد بين النور والظلام، وكأننا أمام لوحة من لوحات جورج دي لا تور. ومن هنا تكون المخاطرة في الوقوع في التيسيطات التعسفية. ولكن المقارنة التي يجربها المؤلف من حقها علينا أن نفر بأنها على الرغم من نقدنا هذا تغري بالمتابعة، وتقيد من البداية إلى النهاية.

ونورمان جاكوبس لا يتردد عن أن يضع في كفتي الميزان الماضي الكامل للصين والماضي الكامل لليابان. وهو شيء أوافق عليه، وحكمي علي ذلك مغرض إلى حد كبير: فقد فعلت أنا نفس الشيء. عندما تناولت أوروبا فقد رجعت إلى الماضي حتى منعطف القرن الحادي عشر، بل ربما قبل هذا المنعطف التاريخي الحاسم. ونلاحظ في كتاب نورمان جاكوبس أنه اتبع قاعدة مناظرة للقاعدة التي اتبعتها عندما رجعت إلى الوراء ملتمساً معلومات تدعم الدراسة، فهو يذكر قراراً اتخذته آل هان - في القرن الثالث قبل الميلاد - في شأن الملكية الخاصة، ويذكر مراسيم يابانية ترجع إلى القرن السابع تعفي من الضرائب الأراضي التي يتم التنازل عنها لبعض الفئات الاجتماعية - هي الأساس الأول الذي قام عليه الإقطاع الياباني، كما يذكر بعض التفاصيل ذات الدلالة التي ترجع إلى عصر أشيكاغا (١٣٦٨-١٥٧٣) والتي تؤكد اهتمام اليابان في المستقبل بالملاحة البحرية



صورة جميلة من نوع الصور المشطورة : السبي الفائق، يوريتيمو Yoritomo (١١١٧-١١٩٩) يقتل وهو في الثالثة عشرة من عمره اللصوص الذين هجموا عليه. من كتاب تسوكيوجا نوجان ساي ماسانوبو : سير عظماء الرجال..... Tsoukloga Nogin Sai Massanobou, Biographie des hommes célèbres... يرجع إلى عام ١٧٥٩، محفوظ في المكتبة القومية في باريس تحت رقم Est. DD 161

وتعاظم نشاط قراصنتها في بحار الشرق الأقصى في نفس الوقت الذي كان فيه الاقتصاد يحقق ألوان من النجاح ويسعى إلى الحصول على حريته، أو على الأخرى على حرياته - وعلينا أن نفهم كلمة حريات على نحو شبيه بمعناها في أوروبا في العصر الوسيط - حيث كانت تعني الامتيازات أو المماريس التي تصد الآخرين. وهكذا فإن نورمان ياكوبس يسعى في وضوح تارة، وضمنياً تارة أخرى، إلى وضع مقدمات الرأسمالية في إطار تطور طويل جداً استمر قروناً، ويترك لتتابع البراهين التاريخية مهمة حسم المشكلة المطروحة. وهذه الخطوة التي يخطوها تعتبر من جانب عالم اجتماع وضع ثقة نادرة في التاريخ.

إن فهو يتتبع القرون مبيناً الأنشطة المختلفة *الوظيفية* للمجتمعات والاقتصادات والسياسات الحكومية والكيانات الدينية. وهو يتناول كل شيء : التبادل التجاري، الملكية، السلطة السياسية، تقسيم العمل، شرائحية المجتمع، حرية المجتمع، القرابة، نظم التوريث، مكان الحياة الدينية - - وكانت المشكلة التي تستوقفه في كل حالة هي تحييص هذه السمات الدائمة والتعرف على أيها أكثر شبيهاً بالتراث الأوروبي، وبالتالي تلك التي تحمل -

من ناحية المبدأ - نواة مستقبل رأسمالي. والنتيجة : هذا الكتاب المبتكر المطوّل الذي سنلخصه على هوانا إلى حد ما، مضيفين إلى تلخيصنا ملحوظاتنا التي دونّاها في أثناء القراءة وتفسيراتنا.

من رأيه أن العقبة التي اعترضت الرأسمالية في الصين كانت الدولة، البيروقراطية المتعاسكة - وأنا أضيف سمة أخرى وهي طول عمر هذه الدولة، ولقد تكسر هذا العمر الطويل على فترات طوال، ولكنه كان إذا تكسر التأم من جديد وعاد سيرته الأولى باتجاهات ترمي إلى المركزية وتتحرى الموعظة الأخلاقية القائمة على التعاليم الكونفوشيوسية التي كثيراً ما نوهت بها، وإضعة بصفة عامة الثقافة والعقائدية والدين في خدمتها، بل وإضعة الدولة نفسها، أي الماندارين في خدمة الصالح العام. كانت الدولة تستأثر لنفسها بالأعمال العامة، وإقامة سدود الأنهار، والطرق، والقنوت، والأمن، وإدارة المدن، والمعارك التي تنشب على الحدود في مواجهة التهديدات الخارجية. كل هذه الأمور كانت في يد الدولة. كذلك مجابهة القحط : ويعني هذا حماية الإنتاج الزراعية وتأمينه، والإنتاج الزراعي هو حجر الزاوية بالنسبة لكل اقتصاد. وربما منحت الدولة مبالغ مالية مقدماً إلى الفلاحين والقرازين والمقاولين ! وكانت تملأ صوامع الغلال العامة بالحب مكونة احتياطيّات أمنية؛ وكانت في مقابل ذلك التدخل العامل الشامل تجعل للدولة وحدها الحق في جباية الضرائب من الأفراد. وكانت أخلاقيات الكونفوشيوسية تعلّم أن الإمبراطور إذا تخلى عن الأخلاق، تخلت السماء عنه، وفقد نفوذه وسلطانه. ولكن سلطة الإمبراطور كانت عادة كاملة شاملة، وكانت من الناحية النظرية محيطة بكل الحقوق. ويرجع نظام الملكية الخاصة إلى أسرة هان، ولكن الحكومة ظلت على الرغم منه مالكة الأرض، وكانت الحكومة تجبر من تشاء من الفلاحين وملاك الأرض الكبار على ترك مكانهم وتدفع بهم إلى آخر الإمبراطورية، وكانت تبرر ذلك بالصالح العام وبمتطلبات الإعمار الزراعي. كذلك كانت الحكومة تحتفظ لنفسها، بصفتها مقاول هائل، بتشغيل الفلاحين بالسخرة بكل أنواعها. صحيح أن طبقة نبلائية من ملاك الأرض قد نصبت نفسها من فوق ظهور الفلاحين الذين كانت تفرض عليهم العمل قسراً، ولكن دون أن يكون لها في ذلك حق مشروع، ولم تكن هذه الطبقة النبلائية تمارس كياناتها، إلا بقدر قبولها تكليف الدولة لها بتمثيلها في القرى التي لا يكون فيها موظف حكومي ينهض بالإشراف المباشر، وأهم ما كانت تمثل فيه الدولة هو جباية الضرائب. وهكذا كانت هذه الطبقة النبلائية تعتمد في وجودها على رضا الدولة عنها.

وينطبق هذا الوضع على كبار التجار وأرباب الصناعة الذين كانت الحكومة تلاحقهم بعيونها التي لا تكل ولا تمل من المراقبة، وتلزمهم بالنظام إذا خرجوا عنه، وتمسك بقيادتهم، وتحد من نشاطهم. كانت الحكومة تراقب السفن في الموانئ. عندما تصل وعندما تقوم،

يتولى ذلك الماندارين القائم بتنمية الموارد. ويذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن الرحلات البحرية الضخمة التي شهدتها مطلع القرن الخامس عشر كانت حيلة احتالت بها الدولة هادفة من ورائها إلى مراقبة أرباح التجارة الخارجية الخاصة. وهذا احتمال قائم، وإن لم يكن من الممكن الجزم به. وكانت الحكومة تراقب على النحو نفسه كل المدن، وكأنما كانت تنصب فيها الفخاخ، فتقسمها إلى أحياء، وإلى شوارع مختلفة، كانت تقفل متاريسها كل مساء. وفي إطار تلك الظروف لم يكن التجار والمرابون والصيرفيون وأرباب الصناعة - الذين كانت الدولة أحياناً تقدم إليهم الدعم حتى يتجهوا وجهة بعينها - في راحة. فقد كان للحكومة الحق، باسم الصالح العام، في أن تفرض على من تشاء الضرائب، وفي أن تنزل بمن تريد العقاب، وفي أن تشجب الغنى الفاحش الذي يحققه الأفراد فتعتبره من قبيل التفاوت المنافي للأخلاق ومن قبيل الظلم الحرام. والحكومة عندما تقفل هذا بالمتهم لا تدع له الحق في الشكوى: فقد كانت الأخلاق العامة هي التي تفصل. ولم يكن بمنأى عن هذه القواعد إلا الموظف الكبير، والماندارين، والفرد الذي يحميه هؤلاء المهيمنون، وإن لم تكن امتيازات هؤلاء مضمونة ضماناً بلا حدود. ولناخذ حالة الوزير هيشين مثلاً، بون أن نبالغ في تحويلها من حالة فردية إلى حالة عامة: كان هيشين الوزير المقرب إلى نفس الإمبراطور قياتلونج فلما مات الإمبراطور في عام ١٧٩٩، حكم الإمبراطور الجديد عليه بالإعدام، وصادر أملاكه. وكان هذا الوزير رجلاً جشعاً، شرهاً، شريراً، وكان يمتلك الكثير المفرط من التحف، مجموعة من تحف الفنانين العظام القدامى، وعدداً من بيوت الرهونات والتسليف، وكنزاً هائلاً من الذهب والجواهر - كان ثرياً ثراءً مفرطاً، وكان - وهذا هو الأهم - قد فقد منصبه.

وكانت الدولة تستأثر لنفسها بحقوق أخرى: منها حقها المطلق في سك نقود رديئة منها الكايكسات الثقيلة من سبيكة النحاس والرصاص (كثيراً ما كانت تزيف) وكانت تظل متداولة (وكانت تفقد قيمتها عندما تنتهي أو تنهى مبررات سكها؛ ومنها الحق المطلق أيضاً في إصدار نقود ورقية لا يطمئن حاملوها إلى أنهم سيحصلون على قيمتها دائماً. وكان التجار، والمرابون الكثيرون، والصيرفيون الذين يدبرون أمور حياتهم الضيقة بقيامهم بجمع عوائد الدولة، يعيشون في خوف دائم من أن تطالبهم الدولة بدفع ضرائب إذا ما ظهرت عليهم علامات ثراء، أو إذا ما وشى بهم غريم حاقق يسعى إلى جعلهم ينزفون سلطة الدولة التي تدعي تحقيق المساواة.

في ظل هذا النظام لم يكن في مقدور أحد سوى الدولة وجهازها إحداث تراكم رأسمالي. وخلاصة القول إن الصين كانت تعيش في ظل نظام شمولي (ونستخدم الكلمة هنا مجردة من الصبغة القبيحة التي اضطبطت بها منذ حين). ولسوف نعتمد على نموذج

الصين في الموضع المناسب للدلال على رأينا الذي تتمسك به في عناد والذي يقوم على التمييز الحاسم بين الاقتصاد وبين الرأسمالية . ونحن نرى على العكس مما يدعونا چاكوبس إليه من استنتاج مترتب على فكر مسبق : يتصور أنه إذا لم تكن هناك رأسمالية لم يكن هناك اقتصاد سوق، نرى أن الصين كان فيها اقتصاد سوق متين وصفناه في أكثر من موضع، له عناقيد من الأسواق المحلية، وزراعات من العمال الحرفيين والتجار الجوالين، وكثرة كثيرة من الدكاكين والمكتبات الحضرية . كانت قاعدة البناء عامرة إذن بالمبادلات التجارية النشيطة تنفيذها وتنشطها حكومة ترى أن النشاط في المجالات الزراعية هو الأساس ؛ ثم قامت، من فوق هذه القاعدة، الوصاية الشاملة الواسعة التي يتولاها جهاز الدولة بما اتسم به من عداوة صريحة ضد كل فرد يثرى « بطريقة شاذة anormalement » . وقد وصل الأمر بالدولة أن فرضت ضرائب باهظة على الأراضي الزراعية القريبة من المدن - وكانت في أوروبا مصدر دخل ومعاش هام لأهل المدن الذين كانوا يشترونها بأسعار مرتفعة ؛ وكانت الدولة في الصين تفرض عليها هذه الضرائب الباهظة لكي تحدث مساواة بينها وبين الأراضي الزراعية النائية، لأنها كانت ترى أن هذه الأراضي تنعم بقربها من أسواق المدن. لم تكن هناك رأسمالية، إلا أن تكون في داخل مجموعات بعينها توافق عليها الدولة، وتراقبها، وتضعها تحت رحمتها على نحو أو آخر، مثل تجار الملح في القرن الثالث عشر، أو جماعة الكوهونج في كانتون. وأقصى ما نستطيع الحديث عنه، وجود طبقة بورجوازية من نوع ما في زمن آل مينج، ووجود رأسمالية استعمارية من نوع ما ظلت قائمة إلى يومنا هذا، يمثلها الصينيون الذي هاجروا إلى الجزر المحيطية خاصة .

أما اليابان - فدون حاجة منا إلى المبالغة في دفع تفسيرات چاكوبس إلى أبعد مما تحتمل - فإننا نجد أن زهر الحظ وقع في عصر أشيكاغا، الذي يمتد من عام ١٣٦٨ إلى عام ١٥٧٣، لصالح مستقبل رأسمالي، حيث برزت قوى اقتصادية واجتماعية مستقلة عن الدولة منها : الاتحادات الحرفية، والتجارة الخارجية البعيدة، والمدن الحرة، والتجار المتجمعون في جمعيات ليست مسئولة أمام أحد. بل لقد ظهرت العلامات الأولى لغياب سلطة الدولة غياباً نسبياً في وقت مبكر، عندما مكن نظام إقطاعي متين لنفسه. وليس هناك اتفاق على تاريخ بداية النظام الإقطاعي ؛ فمن يحدده بعام ١٢٧٠ يحدده بدقة مفرطة شيئاً لا يمكن فيه التحديد الدقيق إلا خطأ، فهو يهمل المراحل التمهيدية لنشأة النظام الإقطاعي، وما جرى من تكوين إقطاعيات خاصة كبيرة على حساب تقاتيل الخاصة الإمبراطورية ؛ ولم تصبح هذه الإقطاعيات الخاصة وراثية إلا في وقت متأخر، ولكنها كانت في البداية مجرد جيوشاً لتدافع عن استقلالها واستمرارها. وقد أدى هذا كله في الواقع، على المدى

القريب أو البعيد، إلى إنشاء أقاليم شبه مستقلة، قوية، تضم في داخلها مدنها، وتجارها وحرفها ومصالحتها الخاصة.

أما الشيء الذي ربما كان هو الذي أنقذ الصين من قيام نظام إقطاعي إبان حكم آل مينج الذي استمر من عام ١٣٦٨ إلى عام ١٦٤٤ وعلى الرغم من كوارث الغزو المنغولي التي وقعت في الفترة من عام ١٦٤٤ إلى عام ١٦٨٠، فربما كان هو الكم البشري الهائل الذي كان يضمن إمكانية الاستمرارية، واحتمالات استعادة التوازن.

وأنا أميل بصفة عامة إلى افتراض نقطة ابتداء لنظام الإقطاع تتمثل في وضع أولي في نقطة الصفر وسكان قليلين، سواء كان هذا الوضع نتيجة لمصادفات أو أحداث أو كوارث أو حركات نزوح شديدة، أو كان نقطة انطلاق أولى في بلد جديد نسبياً في التاريخ. واليابان في تاريخها القديم كانت أرخبيلاً خالياً إلى ثلاثة أرباعه، يحدنا ميشيل فييه^(١١٠) «أن إبرز ما كان يميزها هو أنها في تطورها كانت متأخرة تأخراً واضحاً بالقياس إلى القارة» - القارة الآسيوية، كوريا وخاصة الصين. كانت اليابان في تلك القرون البعيدة تشهدا ومضات الحضارة الصينية، ولكنها كانت تفتقر إلى ما كانت تتمتع به الصين من الكثافة السكانية. وتوالت الحروب الشرسة المتلاحقة اللانهائية التي قامت بها مجموعات صغيرة وما كانت تتيح لها إلا بصعوبة شديدة أن تخضع العدو أو الأعداء، وأدت هذه الحروب إلى تثبيت تخلف زمن، وبقي الأرخبيل الياباني مقسماً إلى وحدات مستقلة لم يكن القسر يضمنها معاً إلى ضمّاً مفتعلاً، فما تكاد فرصة تلوح في الأفق حتى تعود هذه الوحدات سيرتها الحرة المستقلة الأولى وتتفرق.. كانت المجتمعات اليابانية التي تكونت على هذا النحو تنقسم بالفوضى والتباين والتقوقع بعضها حيال البعض الآخر. وكان هذا التفكك يحدث على الرغم من سلطة تينّو Tennō، الإمبراطور الذي لزم مقره في كيوتو، فقد كانت سلطته نظرية وكهنوتية أكثر منها سلطة دنيوية؛ كذلك كانت الحال عندما انطلق الشوجون من العواصم المتتالية التي كانت تدوم لفترات متفاوتة محاولاً فرض سيطرته المشكوك فيها بالعنف، وكان الشوجون في قصر الإمبراطور مثل الياور في قصر ملوك الأسرة الميروفينجية في فرنسا. وانتهى الأمر بالشوجون في النهاية إلى تكليف حكومة الباكوفو bakufu العسكرية التي اتسع نطاقها حتى شملت اليابان كلها على يد يدوشيشي ledoshy، مؤسس أسرة توكوجاوا Tokugawa التي حكمت من عام ١٦٠١ إلى عام ١٨٦٨ حينما قامت ثورة مييجي Meiji.

ونبسُطُ فنقول إن اليابان كانت في حالة من الفوضى شبيهة بحالة الفوضى في أوروبا بالعصر الوسيط، وفي إطار هذه الفوضى خرج كل العناصر معاً إلى مسرح الأحداث في اليابان إبان قرون نشأتها البطيئة: الحكومة المركزية، الإقطاعيون، المدن، الفلاحون، العمال

الحرفيون، التجار، ومنح المجتمع الياباني نفسه حريات أو امتيازات - كما فعل المجتمع في أوروبا في العصر الوسيط، وكانت تلك الحريات أو الامتيازات ساتراً احتفى وراءه المجتمع ودافع عن نفسه وعن بقائه، ولكن لم يكن هناك شيء، قضى فيه نهائياً، فقد كانت الحلول المنفردة مستحيلة، فهل كانت هناك سمة من سمات التعددية التي عرفتها المجتمعات الإقطاعية الأوروبية، تلك التعددية التي بثت الحركة والفعالية كما خلقت الصراعات والتناحرات؟ أياً كان الأمر فإن حكم آل توكوجاوا قد سعى إلى تحقيق توازن، لنا أن نتصور أنه كان المطلوب إعادته مرة ثلث الأخرى، كانت عناصر التوازن مجبرة على التكيف بعضها مع البعض الآخر، ولم يكن النظام نظاماً شمولياً على النمط الصيني، لم يكن النصر الذي حققه آل توكوجاوا والذي يسعى المؤرخون إلى المبالغة في تعظيمه إلا نصف نصر - كان نصراً حقيقياً ولكنه كان ناقصاً، مثله في ذلك مثل النصر الذي حققتة الملكيات في أوروبا.

كان هذا النصر نصراً حققه المشاة وحققته الأسلحة المستوردة من أوروبا، وبخاصة بنادق الأركبوزه، لأن المدافع اليابانية كانت تحدث فرقة ولا تصيب هدفاً، وكان على الدايميو daimyō، آجلاً أو عاجلاً، أن يرضخوا وأن يرضوا بسلطة حكومة نشيطة، لها جيش متين، ولها طرقات كبيرة لها مراحل ومحطات منظمة تسهل الرقابة والتدخل الفعال. كان على الدايميو أن يقبلوا بالذهاب مرة كل سنتين إلى عاصمة الشوجون العجيبة الجديدة إيدو - فيما بعد طوكيو - وأن يبقوا فيها سنة كاملة فيما يشبه الإقامة تحت المراقبة، وكان يسمون هذا الإلزام سانكين sankin، فإذا عابوا بعد ذلك إلى ضياعهم كان عليهم أن يتركوا وراءهم في دورهم زوجاتهم وأولادهم كرهائن. بل لقد كان واحد من أقارب التينو يقيم في إيدو بصفة رهينة. ويمكننا على سبيل المقارنة أن نذكر الاستعباد المغلف بغلاف من ذهب الذي تعرض له النبلاء الفرنسيون في اللوفر وفي فرساي والذي لا يقاس بنظام السانكين، بل إنه يعتبر حرية فائقة بالقياس إليه. والصورة التي نخرج بها هي أن ميزان القوى كان لصالح الشوجون، وإن لم يحل هذا دون استمرار التوتر والعنف ملء السمع والبصر. ونذكر تدليلاً على ذلك ما فعله الشوجون يميئسو lemitsu عندما خلف أباه في عام ١٦٢٢، وكان شاباً في ميعة الصبا، وظن أن عليه أن يقوم بعملية مسرحية ليقنع الجميع بأنه يملك ناصية السلطة المهيمنة، فدعا الدايميو، فحضرُوا إلى القصر كالمعتاد، وانتظروا في الغرفة الأخيرة وحدهم؛ وتركهم ينتظرون؛ واشتد بهم البرد؛ ولم يقدم إليهم أحد شيئاً يأكلونه؛ ولزموا الصمت، وظلوا على هذه الحال حتى خيم الليل عليهم واشتدت الظلمة، وهنا انفرجت الأستار وطلع عليهم الشوجون في ضوء المشاعل. وتحدث إليهم حديث السيد إلى المسود: «لقد عزمْتُ على أن أعامل الدايميو جميعاً، حتى كبارهم، معاملة لرعيتي. فإذا كان بينكم

عن لا يرضيه هذا الخضوع، فليُنصرف، وليذهب إلى ضيعته، وليستعد للحرب : فسيحسم السلاح بيننا»^(١١١) وهذا الشوجون هو الذي سيقم نظام السانكين في عام ١٦٣٥، ثم سيفلق اليابان بعد ذلك في وجه التجارة الخارجية، باستثناء بعض السفن الهولندية وبعض الجونكات الصينية. وكانت تلك وسيلته لإحكام القبضة على التجار، كما أحكم قبضته على النبلاء.

هكذا قهر السادة أصحاب الأرض، ولكن ضياعهم ظلت باقية في حوزتهم لم يمسه. صحيح أن الشوجون قام بعمليات مصادرة شملت بعض الضياع، ولكنه قام كذلك بتوزيع عدد من الضياع. وظلت الأسر الإقطاعية باقية إلى يومنا هذا - ويعتبر طول بقائها شاهداً على طول البقاء بصفة عامة. وكانت كل الظروف تشجع طول بقاء الأسر، وبخاصة نظام التوريث الذي يميز الإبن البكر، بينما كان نظام التوريث في الصين يقوم على تقسيم ميراث الأبوين على الأبناء الذكور. وفي ظل هذه الأسر الغنية القوية - التي اجتاز عدد منها بنجاح برزخ الرأسمالية الصناعية - بقيت زمناً طويلاً أسر من صغار النبلاء، الساموراي، الذين سيلعبون هم أيضاً دورهم في الثورة الصناعية بعبث ثورة ميجي.

أما الشيء الذي نراه أكبر أهمية فهو ظهور الأسواق الحرة والمدن الحرة، حقيقة أنها ظهرت متأخرة، لكنها سرعان ما نشطت نشاطاً كبيراً، وكانت أولى هذه المدن النشيطة هي مدينة ساكاي بمرافئها في عام ١٥٧٣. كذلك مدت اتحادات الحرف القوية شبكاتها واحتكاراتها من مدينة لأخرى : أما روابط التجار التي اتخذت صورة الاتحادات الحرفية منذ نهاية القرن السابع عشر والتي اعترف بها رسمياً في عام ١٧٢١ فقد أصبحت هنا وهناك شبيهة بالشركات التجارية نوات الامتيازات من النوع الذي عرف في أوروبا. ثم هناك سمة قوية تشير إليها أخيراً وهي : أسرار التجار التي بدأت تمكن لنفسها، على الرغم من المصائب والمحن، وطال بقاؤها وتجاوز الحدود التي تصورها هنري بيرين، بل منها ما بقي على مدى قرنين، نذكر منها آل كونيوك وآل سوميتونو وآل ميتسوي. وكان مؤسس آل ميتسوي - ومازال خلفاؤهم موجودين إلى اليوم - بين أصحاب النفوذ الفائق « قد أنشأ معملًا لصناعة خمر الساكي في عام ١٦٢٠ في إقليم إيسي » أما ابنه فأصبح في عام ١٦٩٠ في إيدو - طوكيو - «المستشار المالي للشوجون وللبنت الإمبراطوري في وقت واحد»^(١١٢).

هكذا كان هناك تجار يستغلون الدايملو وحكومة الباكافو بل والتينو نفسه ؛ وكانوا تجاراً أنكباء مهرة سرعان ما عرفوا كيف يفتنون من المناورة بالنقود، وعرفوا النقود من حيث هي عامل مضاعفة وأداة لا مفر منها للتراكم الرأسمالي الحديث. فلما خطر ببال الحكومة أن تتاور بالنقود لمصلحتها، بأن خفضت قيمتها في أواخر القرن السابع عشر،



واجهت معارضة كبيرة عنيفة مما دعاها إلى التراجع بعد عدة سنوات. وكان التجار على كل حال يعرفون متى يبتعدون عن الخطر، تاركين بقية قطاعات الشعب تتحمل المغبة.

ولم يكن المجتمع يحابي التجار في كل وقت وفي كل أمر، بل على العكس نجد المجتمع لا يعطي التجار مركزاً اجتماعياً مرموقاً. وإليك الاقتصادي الياباني الأول كومازاوا بانزان Kumazawa Banzan - ولد عام ١٦١٩ وتوفي عام ١٦٩١ (٢١٣) - لم يكن يحب التجار على الإطلاق، وكان يشيد بالمجتمع الصيني الذي لا يفسح للتجار مكاناً علياً، بل كان المجتمع الصيني يمثل بالنسبة إليه المثل الأعلى الذي يمتدحه نون موارية. كانت هناك رأسمالية يابانية أولى لا شك في أصلاتها وتوطنها، كانت تنمو من داخلها على تراب اليابان. كان التجار يشترون الأرز من الداييميو أو من خدّامهم، وكانوا يسكنون على هذا النحو بزمام الاقتصاد الياباني، وكان هذا المجال حاسماً فقد كان الأرز فيما مضى يلعب دور النقود، وتحول الأرز عن طريق مشتريات التجار إلى نقود حقاً وصدقاً. وكان سعر الأرز رهناً بالحصول، ولكنه كان أيضاً رهناً بالتجار الذين يحكمون قبضتهم على فائض



سوق يابانية في القرن الثامن عشر. من رسم شونشو Shunsho الذي كان من فناني هوكوساي Hokusai

الإنتاج الأساسي. كذلك كان التجار هم السادة أصحاب الهيمنة على المحور الحاسم الممتد بين أوزاكا وبين إيدو، أي بين مركز الإنتاج وبين مركز الاستهلاك ، وكانت إيدو عاصمة متطفلة هائلة يربو عدد سكانها على المليون نسمة. كما كان التجار هم الوسطاء بين قطبين، قطب الفضة (أوزاكا) وقطب الذهب (إيدو) وكانوا يبادلون المعدنين أحدهما بالآخر، ويسيطرون من أعلى على تداول النحاس الذي شمله نظام تقرر في عام ١٦٦٦، وكان النحاس هو نقود الفقراء في الدور الأرضي للمبادلات. زد على الفضة والذهب والنحاس وسيلة رابعة أمسك بها التجار وهي الكمبيالات والشيكات والبنكوتو، وأوراق تصليح لبورصة حقيقية. ثم ظهرت مصانع يدوية تفتقت عنها الأنشطة الحرفية التقليدية الهائلة. وهكذا كانت كل التيارات تتجه نحو رأسمالية أولى لم تخرج لا ثمرة تقليد للخارج، ولا من عباءة دينية أيا كانت، وكان دور التجار يتمثل غالباً في القضاء على المنافسة التي كانت عنيفة في البداية، وكانت تنهض بها الأديرة البوذية وكان الشوجون هو الذي سعى إلى هدمها.

ومجمل القول إن كل هذه التطورات جاءت في المقام الأول وليدة انطلاقة شملت اقتصاد السوق، وكان اقتصاد السوق هذا اقتصاداً قديماً نشيطاً مثمراً : الأسواق العادية، الأسواق الموسمية، الملاحة، المبادلات - على الأقل تصريف السمك في المناطق الداخلية البعيدة عن الساحل، وانطلاقة التجارة الخارجية البعيدة التي تطورت هي الأخرى منذ وقت مبكر وبخاصة في اتجاه الصين، وكانت تحقق أرباحاً خرافية وصلت إلى ١١٠٠ في المائة حققتها الرحلات التجارية الأولى في القرن الخامس عشر^(٤١٤). وكان التجار يقدون على

الشوجون من أموالهم في سحاء حول عام ١٥٧٠ عندما راودهم الأمل في غزو الفلبينيين. ولكن حظهم سيخيم عليه السوء وستفتقر اليابان إلى هذا المكون الضروري والحاسم للبنية العلوية الرأسمالية ألا وهي التجارة الخارجية، فعنما أغلقت اليابان على نفسها في عام ١٦٣٨ ضاقت التجارة الخارجية ضيقاً شديداً، إن لم يكن الشوجون قد منعها كليةً. ويذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن التهريب خفف من نتائج هذا الإجراء، وكان المهربون ينطلقون من جزيرة كيوشو في الجنوب، ومن جزيرة صغيرة مهجورة سميت جزيرة الصمت كانت على الطريق إلى كوريا. وما أظن إلا أن هؤلاء المؤرخين قد بالغوا، حتى إذا كانت بين أيدينا أدلة تشهد على تهريب نشيط قام به تجار ناجازاكي وغيرهم، أو قام به هذا السيد من أسرة شيما تسو العتيدة، هو السيد سيتسوما الذي اتصلت بينه وبين مراسليه في الصين لينظم صفقات التهريب السرية التي كان يقوم بها^(٤١٥). ولا جدال في أن إجراءات الحظر والتقييد والمضايقات التي فرضت من عام ١٦٣٨ إلى عام ١٨٦٨ أي لأكثر من قرنين من الزمان قد عطلت ازدهاراً اقتصادياً متوقعاً. ولكن اليابان استعوضت التأخر الذي حاق بها بسرعة كبيرة، وإنما تمكنت من تحقيق ذلك لأسباب متعددة، من بينها ما يتصل بالحركات الاقتصادية، ولكن أهم الأسباب هو أن اليابان انطلقت في نهضتها الصناعية الأخيرة - التي قللت فيها الغرب - من رأسمالية تجارية قديمة عرفت كيف تبنيها، وحدها، في صبر وثؤدة . « كان القمح قد نُبت تحت الثلوج » منذ وقت طويل، عبارة تصويرية استعارية أنقلها عن كتاب قديم ظهر في عام ١٩٣٠ هو كتاب تاكيكوشي^(٤١٦)، وهو كتاب تغنى فيه مؤلفه بكلمات مبهورة مدهولة بالتشابه الاقتصادي والاجتماعي بين اليابان وبين أوروبا، حيث تطور كل منهما من جانبه متبعاً لعمليات متشابهة، وإن اختلفت النتائج التي نتجت عن هذه العمليات في كل جانب.

السياسة،

وأكثر منها : المجتمع

لننقل هذه القوسين بعد الاستطراد الطويل، ولنعد إلى تناول المشكلة في مجموعها،

والمسألة معروفة، كثر الحديث عنها، ولكنها مثيرة لا تزال، وإذا نحن عبرنا عنها بعبارة ماركسية قلنا : إن الإقطاع مهد الطريق للرأسمالية - ونحن نعرف أن ماركس لم يول هذا الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية الكثير من اهتمامه فيما قام به من تحليل. أما چاكوبس فلم يزد عن أن مسّها، من ناحية لينفي أن الإقطاع هو المرحلة التمهيدية التي تسبق الرأسمالية بالضرورة، ومن ناحية ثانية ليقترح « أن... العناصر التي سيكون عليها - من الناحية التاريخية - أن تنشئ الرأسمالية » وجدت في « بعض القيم الخاصة بالحقوق والامتيازات القائمة من زمن الإقطاع، والتي كانت ترمي إلى أهداف أخرى » مناخاً ملائماً « لتبني موقفها » كما تُبنى المؤسسات. هذه هي رؤيته. أما أنا فلي رؤيتي التي أعرضها فيما يلي. **باستثناء المدن التي تطورت مبكراً على نحو مستقل ذاتياً** - مثل البندقية أو جنوة أو أوجسبورج - حيث احتلت طبقة أعيان، أصلها من التجار، الطابق الأعلى من المجتمع - نجد أن الأسر التجارية المرموقة، في أوروبا وفي اليابان، لا تحتل - عندما تدفعها حداثة الاقتصاد وحداثة الدولة إلى الأمام - إلا الصف الثاني، فهي تصطدم بحدود، مثل الثبات الذي يصطدم بجدار : فإذا قاوم الجدار نمت الفروع والجنور وامتدت بطول الجدار، هذا هو ما جرى على البورجوازية : فإذا ما انتصرت وتجاوزت الحدود، تغير وضع الأسرة المنتصرة، وصعدت إلى الصف الأعلى، ولقد ذكرتُ في كتاب آخر أن البورجوازية في هذه الحالة ترتكب خيانة حيال أصلها، ولعلي كنت متعسفاً، فالحقيقة أن الأسرة لا تخون دائماً خيانة كاملة، وإنما هي تحور نفسها في مواجهة العائق.

هذه الأسر المستمرة جيلاً بعد جيل، المصطدمة بالعوائق، والتي تقدم نحو النور، نحو عتبة النجاح الاجتماعي، تراها - طالما ظلت العوائق - تأخذ نفسها بالتقتير والحساب والحرص وتتمسك بفصائل التراكم الرأسمالي. شيء آخر : لما كانت طبقة النبلاء من فوقها تبسط يدها كل البسط، وتبذّر، وتتظاهر وتتهرج، فهي في وضع اقتصادي متردٍ، وهي تتصرف فيما لديها نازلة عنه شيئاً فشيئاً، وكلما تركت شيئاً تقدمت الطبقة المجاورة لها وأخذته. ويمكننا أن نخرج على مثل سريع مقنع هو النشاط أوعلى الأحرى السياسة الربوية التي مارسها أسرة آل سيجييه Séguier الفرنسية. لم ينحصر ما قام به البورجوازيون ونبلاء المناصب من أجل جمع الثروات والتقدم إبان القرن السادس عشر في شراء المناصب، والأراضي والعقارات أو في المرتبات التي حصلت عليها من الملك أو المهور التي جمعت مبالغها بانتظام وتديبر أو الأعمال الإدارية التي قام بها رب الأسرة - وإنما كانت هناك علاوة على ذلك سلسلة كاملة الحلقات من الخدمات التي قدموها إلى الكبراء في عالمنا، منها خدمات ربوية، ومنها خدمات أخرى، ولكن الخدمات الربوية كانت هي الغالبة. كان الرئيس بيير سيجييه - ولد عام ١٥٠٤ وتوفي في عام ١٥٨٠ - يتلقى الودائع، ويقدم سلفاً، ويتولى

تحصيل الصكوك، يعطي قروضاً على رهون ويتلقى فوائد وعقد صفقات مربحة مع ماري دالبيري، دوقة نيفير، وعندما حانت ساعة تسوية الحسابات باعت الدوقة إلى سيجييه « ضيعة سوريل قرب درو Dreux في مقابل ٩٠٠٠ إيكو، ولكنها لم تلتق نقداً سوى ٣٦٠٠ إيكو، فقد سددت بالباقي ما عليها من ديون له » (١٧). وما هذه إلا صفقة واحدة من عشر صفقات. كذلك كانت لسيجييه علاقات إقراض ربوية مع آل مونمورنسي الذين تصدوا له في صلالة، وعلاقات مع عدة أفراد من عائلة سبي، وتحدث الناس في أعقاب هذه المعاملات عن حصول بيبير سيجييه على « غابة فوق الهضبة » قرب ميلان، وعزبة في إيكوري قرب أونو Auneau، وغير هذه وتلك (١٨). عمليات تقوم على التطفل والاستغلال والنهم. أما الصعود إلى الطبقة الأعلى في المجتمع فكان شبيهاً بالثمرة التي تنضج ببطء، ثمرة تتكون من امتلاك الأراضي، ومن الهيمنة التقليدية، ثمرة أصبحت لقمة مستحبة مأولة يأكلها على الرغم مما يحف بها من مخاطر، فقد كانت منافعتها كثيرة. ونرى العملية نفسها في اليابان، حيث يفيد التاجر في أوزاكا من المصائب التي تصيب الداييمو ويفيد من شغفهم بالتبذير. ويمكننا أن نصف هذه العملية مستخدمين عبارات كارل ماركس، فنقول إنه كانت هناك مركزية تتيح إلحاق الضرر بطبقة، لصالح طبقة أخرى. وهكذا تتحول الطبقة المهيمنة يوماً ما إلى لقمة يلتهمها الخلفاء، كما جرى على طبقة النبلاء الأوبياتريد في أثينا، وعلى أمثالهم الذين اتهمتهم المدن البوليس poleis. أما إذا كانت الطبقة المهيمنة تمتلك من القوة ما يمكنها من الدفاع عن نفسها، ومن التصدي، فإن صعود الآخرين إلى الثروة والقوة سيكون صعباً. أو ربما وصلت الصعوبة أحياناً إلى درجة الاستحالة. وهذه أمور حدثت في أوروبا. ولكن الحراك الاجتماعي لا يكفي على أية حال، فإذا كانت طبقة ما في المجتمع لتتحول إلى طبقة تلتهمها طبقة أخرى، وإذا كان هذا التحول ليقم على نحو فعال، أي على نحو طويل الأجل، على نحو مستمر، فلا بد أن تكون لكل طبقة من الطبقتين القدرة على تجميع أو تركيم الأموال ونقل الأموال المجمعة أو المركمة من جيل إلى جيل يزيد فيها كما يزيد حجم كرة الثلج.

في الصين كان المجتمع البيروقراطي يغطي المجتمع الصيني بشريحة علوية واحدة ليس من الممكن من الناحية العملية تمزيقها، بل كانت إذا أصابها تمزق تلتئم على نحو يوشك أن يكون تلقائياً. فلم يكن في مقدور أي مجموعة، أو أي طبقة أن تقترب من المكانة الهائلة التي نعم بها الماندرين المثقفين. ولم يكن الماندرين، الذين مثّلوا النظام والأخلاق العامة، جميعاً فضلاء، بلا نقائص، فكان كثير من الماندرين - وبخاصة في الموانئ - يودعون أموالاً لدى التجار الذين كانوا يحرصون على شراء مودتهم. ونجد في حديث بعض الرحالة الأوروبيين ما يظهرنا على أن الماندرين المحليين كانوا يمارسون الفساد المكثف، ويحققون لأنفسهم

الثراء دون إحساس بوخز ضمير. ولكن ما فائدة ثروة تجتمع في يد رجل واحد فرد ؟ مثل هذه الثروة تجتمع لرجل نشط طوال حياته، ومارس وظيفة، أو تحققت نتيجة دراسات، في إطار منافسة مفتوحة يغلب عليها الطابع الديموقراطي.^(٤١٩) وكانت مكانة الماندرين كثيراً ما تجذب أسر التجار الموسرين ليدفعوا بأبنائهم إلى تلك مناصب الماندارين المرموقة، وكان دفع هذه الأسر لأبنائهم إلى هذا السبيل نمط الخيانة الذي ترتكبه هذه الأسر حيال كياناتها الأصلي. ثم إن ابن الماندرين لا يصبح بالضرورة ماندريناً. فمن الممكن أن ينقطع جبل هذا الصعود الاجتماعي فجأة فينتهي أمره بالنسبة للأسرة التي كان من الممكن أن تركم ثروة وتثبيت أركان نفوذ وهيمنة. ونحن نلاحظ أن ثروة الماندرين لم تكن تسلك سبيلاً مستمراً لا تنقطع أسبابه على تتابع الأجيال، وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى نفوذهم وهيمنتهم.

أما في بلدان عالم الإسلام فإن الوضع يختلف من أساسه، ولكن العجيب أن نرى أن النتائج كانت هناك هي هي. فعلى خلاف ما رأينا في الصين كانت الطبقة العليا لا تغير نفسها، بل كانت دائماً عرضة للتغيير. نجد المثل النموذجي في استانبول حيث كان السلطان العثماني يغير الطبقة العليا كما يغير الإنسان قميصه. ولنا أن نذكر كيف كون الإنكشارية من أبناء المسيحيين. ولم يكن الإقطاع العثماني الذي كثر الحديث عنه إلا إقطاع منتفعين : كانت الثمار timars والسباهية sipahinik تقطع كدخل مدى الحياة، ولكنها ملكيتها لم تكن تنقل. وظل الوضع على هذه الحال حتى نهاية القرن السادس عشر. هناك ارتسمت خطوط إقطاع عثمانى حقيقي في صورة رأسمالية تستهدف إصلاح الأراضي وإدخال زراعات جديدة^(٤٢٠). وتكونت أرستقراطية مالكة للضياع في شبه جزيرة البلقان خاصة، نجحت في التمسك بأراضيها وضياعها تحت سيطرة الأسرة لأجل طويل. ويرى المؤرخ نيقولاï توبوروف^(٤٢١) أن الصراع الذي قامت به الطبقة الحاكمة التي كانت تشغل آنذاك كل المناصب الإدارية العالية في الدولة من أجل الحصول على إيراد عقاري انتهى بانتصار كامل. ولكنني أشك في أن يكون هذا الانتصار كاملاً. وعلينا أن ننعم النظر فيما حدث. الشيء المؤكد هو أن هذا التغير الاجتماعي كان سبب ونتيجة تغير تاريخي واسع يتمثل في : تحلل النبوة القديمة العسكرية المحاربة الغازية، كانت الدولة العثمانية قد أصبحت «رجلاً مريضاً». وكانت القاعدة في تلك البلاد أن المجتمع تمسكه عادة بوله تحكم قبضتها عليه، وترجته وتقلبه أحياناً، وتفصله نهائياً عن الأرض التي تطعمه. نجد هذه الصورة في فارس حيث كان السادة الملقبون بالخان سادة الأرض التي يقطعونها مدى الحياة فقط، وهكذا كانت الحال في الهند إبان ازدهارها في عصر خان المغول الأعظم.

لنا أن ننظر إلى دلهي فلا نجد فيها «أسراً كبيرة» تستمر جيلاً بعد جيل. وهذا هو فرانسوا برنييه François Bernier وهو دكتور تخرج في كلية طب مونبيلييه في زمان كولبير،

وجد نفسه غريباً وسط المجتمع العسكري المحيط بخان المغول الأعظم، ووصف ما أشعره بالحيرة وصفاً رائعاً. لم يكن الأمراء والراجات في الحقيقة إلا مرتزقة، سادة مدى حياتهم، والخان الأعظم يعينهم ويلقبهم ولكن أولادهم لا يخلفونهم. وهذا شيء لا يداخله الشك من بين يديه أو من خلفه : فقد كان بحاجة إلى جيش كبير وكان يدفع أجرهم في صورة ريع أرض، أو ما كانوا يسمونه السباهية في تركيا، وهو إقطاعيه يقدمها العاهل - الذي يمتلك قانوناً كل الأرض - للرجل فإذا مات استردها وهكذا فلا يمكن أن تكون هناك طبقة نبلاء تمد جنورها في أرض تؤخذ منها. ويشرح بيرنييه الوضع في الهند : « كل أرض الملكية ملك يمينه [الخان الأعظم] ولذلك فليست هناك دوقيات أو ماركيزيات وليست هناك أسرة غنية بما تملك من أرض تعيش من مواردها وموارثها. » ومعنى هذا أن الناس كانت تعيش في عملية مستمرة من عقد صفقات جديدة، وفي عملية إعادة توزيع كروت اللعبة بصفة متوالية وأوتوماتيكية. ولهذا فإن هؤلاء المحاربين لم يكن لهم اسم عائلة من نوع هذه الأسماء التي نعرفها في الغرب. » إنما هم يحملون أسماء جذرية بالمحاربين : قاذف الرعود، رامي الصواعق، كاسر الصفوف، السيد المخلص، الكامل، العلامة الخ ذلك. »^(٤٢٦) ليست هناك هذه الأسماء اللذيذة المعروفة في الغرب المنسوبة إلى مسميات جغرافية، أسماء قرى، أسماء أماكن. ولم يكن يتربع على قمة الهيكل الهرمي إلا محاسب العاهل، والمغامرون، والعابرون، والأجانب، «أناس جاؤا من العدم، بل من العبيد المحررين. هذه القمة التي تربعت فوق الهيكل الهرمي للمجتمع كانت مؤقتة، طيارية، تحطمت عندما جاء الغزو الإنجليزي، ومن الطبيعي أنها تحطمت، لأنها كانت تعيش على قوة العاهل، فلما غرق غرقت. أما ما ليس بطبيعي تماماً فهو أن الوجود الإنجليزي صنع في الهند أسراً كبيرة لها ثرواتها التي تناقلتها من جيل إلى جيل. وهكذا نقل الإنجليز إلى الهند عن غير قصد الصور والعادات الأوروبية، وأسقطوها على ما حولهم فحالت بينهم وبين تقدير جاد للبيئة الاجتماعية المختلفة تماماً التي بهرت بيرنييه. وارثك الإنجليز هذا الخطأ عن جهل وعن فساد معاً، فظنوا أن الزاميندار - الذين كانوا يجبون الضرائب في قرى بغير ملاك ثابتين - ملاك حقيقيون، فوضعهم بجرة قلم في هيكل هرمي على النمط الأوروبي، فاخلصوا للسيد الجديد واستمرت أسرهم إلى اليوم.

أما الطبقة الوحيدة التي انتلفت من أسر مهيمنة، الطبقة الوحيدة التي عرفت الهند من هذا النمط - طبقة التجار وأرباب الصناعة البنوية والمصرفيين الذين كانوا يحكم التقاليد، أباً عن جد - يسكنون بزمام الاقتصاد والإدارة في مدن التجارة سواء كانت مواني، أو مدناً قوية نشيطة منتجة للمنسوجات مثل أحمدأباد - فقد استمرت تدافع عن وجودها على نحو أفضل ولزمن أطول، واستخدمت السلاح الذي تعرفه جيداً : سلاح المال، فاقسدت الغزاة، وأفسدها الغزاة سواء بسواء.



خان المغول الأعظم أكبر (١٥٤٢ - ١٦٠٥) في الطريق إلى الحرب.

ولنستمع إلى ما قاله اللورد كلايف Clive (١٢٣) في خطاب مثير في مجلس العموم في ٢٠ مارس من عام ١٧٧٢، مدافعاً عن شرفه وحياته ضد الاتهامات التي نسبت إليه إساءة استخدام السلطة وخيانة الأمانة، والتي تصاعدت حتى دفعته إلى الانتحار بعد أيام قلائل. أشار اللورد إلى شاب انجليزي نزل البنغال ليعمل كاتباً أي مستخدماً صغيراً في الحكومة، «كان واحد من هؤلاء الوافدين الجدد يتمشى في شوارع كلكتا على قدميه، لأن دخله لم يكن يسمح له بأن يركب عربة، فرأى كتيبة مثله، منهم من لم يكونوا أقدم منه في الخدمة، أقول وأهم يركبون عربات براقة خلابة، تجرها الخيول الثمينة المطهمة المجللة بالفخر من الأجلال، أو تحملهم هوداج نوات أستار يتكونون فيها على راحتهم، فرجع إلى البيت، وحكى للبائيان الذي سكن عنده المنظر الذي رأى رفيقه عليه. فقال له البائيان: «وما الذي يمنعك من أن تساووه في الأبهة؟ فأنا عندي من المال ما فيه الكفاية، لن يكون عليك إلا أن تأخذ، ولن يكون عليك أن تجشم نفسك مشقة الطلب...» ويلعب الشاب الطعام، وأصبحت له جياده، وعربته، وهودجه، وحريمه: ولكنه وهو يسعى إلى تحقيق ثروة، ضيع ثلاثاً. ومن سائل كيف عوض البائيان ما أنفقه في هذه الأثاء؟ كان السيد الكاتب يتقدم تقدماً حديثاً، ويصعد الدرجة وراء الدرجة حتى وصل بخطى واسعة إلى عضوية المجلس، وكان البائيان يصعد معه، ويجمع المال الحرام، وكان مطمئناً كل الاطمئنان، فقد كان جمع المال الحرام شيئاً مألوفاً منتشراً. وأنا أستطيع أن أؤكد لكم أن أبناء بريطانيا العظمى ليسوا هم وحدهم الذين يمارسون الظلم والقهر مباشرة، وإنما الهنود الذين يستترون وراءهم ويحتمون بسلطتهم، والذين فرضوا عليهم الغروض بأموالهم، فشبوا لأنفسهم الطريق نحو التحرر من كل خضوع [...] فهل يدعش أحد هؤلاء الرجال الذين ينهارون أمام الإغراءات المختلفة التي يتعرضون لها؟ [...] يأتي إليك هندي، ويريك حافظة نقوده، ويرجوك أن تقبل المال هدية، فإذا صمدت فصيلتُك في الامتحان أمام الإغراء، أذاك في اليوم التالي بالحافظة نفسها مليئة بالذهب. فإذا استمر تعففك الروافي، جاءك مرة ثالثة بالحافظة وقد مלאها بالجواهر. فإذا خشيت من أن يفتضح أمرك، ورفضت عرضه هذا، نشر أمامك بالات بضائعه، وهذا فخ يقع فيه كل تاجر. ويتلقى الكاتب البضاعة بشمن بخس، ويرسلها إلى سوق بعيدة [لاحظ الإطراء على التجارة البعيدة]، فيربح فيها ٢٠٠٪. وهكذا يضاف إلى النهايين نهَابٌ جديد يغتو في المجتمع فساداً، «هذا الخطاب الذي استشهدت به اعتماداً على ترجمة فرنسية معاصرة لذيدة، دافع به اللورد عن نفسه، ولكن الصورة التي رسمها ليست بعيدة عن الصواب. إنها تعبر عن رأسمالية هندية قديمة قوية المراس قاومت «الخضوع» للسيد الجديد، ونفذت من خلال الجُلْد الجديد، جلد الحكم الإنجليزي.

كل هذه الأمثلة، على الرغم من أنها مركزة خاطفة، تبدو كأنها ترسم شرحاً إطارياً يوشك أن يكون صائباً بقدر ما تتقاطع الحالات الفردية، فهي في المواضع التي تتقاطع فيها تطرح علينا المشكلة طرْحاً مقبولاً. ولقد أوتيت أوروبا طبقة عالية - كانت مزبوجة على الأقل - استطاعت على الرغم من عثرات التاريخ أن تتابع مسيرة الأجيال جيلاً بعد جيل دون أن تواجه صعوبات يستحيل التغلب عليها، فلم تواجه استبداداً شمولياً، ولا استبداداً قمعياً. وهكذا شجعت أوروبا إحداث تراكم صبور للثروات في مجتمع متنوع، وشجعت تطور القوى والهياكل الهرمية المتعددة التي كانت تتنافس فيما بينها وكانت تتجه بتنافسها اتجاهات مختلفة أشد الاختلاف. وليس من شك في أن الشريحة الاجتماعية القائمة على قوة الاقتصاد قد أفادت، فيما يتعلق بال رأسمالية الأوروبية، من موقعها في الصف الثاني : فهي على خلاف الشريحة الاجتماعية القائمة على الحسب والنسب فقط، كان عليها أن تبرر وجودها وتحقق له القبول على أساس من الاتزان والحكمة والعمل الجاد. كانت الطبقة المهيمنة سياسياً تستأثر بالاهتمام مثل مانعة الصواعق التي تشر إليها الصاعقة، ولهذا صرف امتياز السيد النبيل الانتباه مراراً عن امتياز التاجر.

وختاماً

في ختام هذا المجلد من كتابنا، وهو المجلد الذي خصصناه للمبادلات التجارية، يبين لنا أن العملية الرأسمالية في مجموعها لم يكن في مقدورها أن تنمو إلا انطلاقاً من معطيات اقتصادية واجتماعية معينة كانت هي التي فتحت أمامها الطريق أو على الأقل سهلت عليها المسيرة :

(! أول هذه المعطيات هي شرط أولي واضح يتمثل في اقتصاد سوق قوي سائر في طريق التقدم، دعمته طائفة من العوامل الجغرافية والسكانية والزراعية والصناعية والتجارية. ومن الواضح أن هذا التقدم الذي شهده اقتصاد السوق جرى على مستوى العالم وواكبته زيادة في عدد السكان في كل مكان، في أوروبا وفي غير أوروبا، في العالم الإسلامي، في الهند، والصين، واليابان، وإلى حد ما في أفريقيا ثم في أمريكا التي بدأت فيها أوروبا قدرها من جديد. نلاحظ في كل مكان التسلسل نفسه والتطور الخلاق نفسه، نرى : مدناً تقوم على قلاع حصينة، مدناً تقوم على هيئة الأديرة، مدناً تقوم على الإدارة، مدناً تقوم على ملتقى الطرق التجارية أو على سواحل الأنهار والبحار. هكذا نرى اقتصاد السوق تتصل حلقاته في كل مكان مما يقوم دليلاً على أن اقتصاد السوق الذي نراه في صورة واحدة - إذا غضضنا البصر عن الفروق الطفيفة - هو القاعدة الضرورية، التلقائية، العادية في كل مجتمع يتجاوز في نموه حجماً معيناً ؛ فإذا وصل المجتمع إلى هذا الحد أو هذه العتبة، تزايدت المبادلات والأسواق والتجار تلقائياً. واقتصاد السوق العادي هذا هو الشرط **الضروري** - وإن لم يكن الشرط **الكافي** - لتنشأة الرأسمالية. ولا نتردد عن تكرار ما قلناه من أن الصين تعتبر البيان الواضح الذي يشهد على أن البنية العلوية الرأسمالية لا تقوم تلقائياً انطلاقاً من اقتصاد سريع الإيقاع بكل ما يتضمنه مثل هذا الاقتصاد من مقومات. بل إنها تحتاج في قيامها إلى عناصر أخرى.

٢) فلا بد أن يشارك المجتمع ويعين. وأن يضيء النور الأخضر منذ وقت مبكر، نون أن يعرف يوماً ما كَنتَ هذه العملية التي يدخل فيها، أو ما هي هذه العمليات التي أفسح أمامها الطريق منذ قرون. وتبين لنا الأمثلة التي نعرفها أن شروط نشوء الرأسمالية في مجتمع ما تتحقق عندما يأخذ هذا المجتمع نفسه بهيكل هرمي بشكل أو بآخر يشجع استمرار تواصل الأجيال في الأسر استمراراً طويلاً، وما ينجم عنه من تراكم ثروات لا تقوم للرأسمالية قائمة بدونها. فلا بد أن ينتقل التراث بأشكاله المختلفة من جيل إلى جيل، ولابد أن تتسع الممتلكات المتوارثة، ولابد أن تتعدد الارتباطات والعلاقات المثمرة على راحتها؛ ولابد أن يكون المجتمع مقسماً إلى مجموعات، منها مجموعات مهيمنة أو يمكنها أن تصبح مهيمنة، ولابد أن تكون في هذا المجتمع درجات لها سلالتها، تتبع الصعود الاجتماعي في سهولة، أو على الأقل تدعه ممكناً. كل هذا يتطلب إعداداً طويلاً، بالغ الطول، تتدخل فيه عناصر عديدة، منها عناصر سياسية، وتلب فيها العناصر التاريخية - إذا جاز هذا التعبير - دوراً أكبر من دور العوامل الاقتصادية النوعية. هذه العملية التي يشهدها المجتمع تتسم بأنها عملية شاملة تستمر القرون الطوال وينهض بها المجتمع بكامله. يشهد على ذلك مثلاًن : اليابان وأوروبا، كل على شاكلته.

٣) ولن يتحقق شيء في النهاية دون تأثير السوق العالمية، وهو تأثير متميز أكاد أصفه بأنه محرر. والتجارة البعيدة ليست كل شيء. ولكنها تمثل الانتقال إلى مستوى أعلى من الربح. وسنتناول في المجلد الثالث والآخر من الكتاب دور الاقتصادات العالمية، دور هذه المجالات **المقفلة**، التي يكون كل واحد منها عالماً قائماً بذاته، وشريحة مستقلة متميزة من كوكبنا. لها تاريخها الخاص فهي قد غيرت حدودها على مر الوقت، وكبرت في نفس الوقت الذي خرجت فيه أوروبا لتغزو العالم. وسنرى أنفسنا نصل في هذه الاقتصادات العالمية إلى مستوى آخر من المنافسة، وإلى درجة أخرى من الهيمنة. وسنتبين قواعد متكررة نستطيع تتبعها في غير خطأ من خلال تاريخ أوروبا والعالم، ومن خلال منظومات عالمية متوالية يأتلف منها في حقيقة الأمر تاريخ متكامل للرأسمالية؛ ومن خلال التقسيم العالمي للعمل إذا جاز لنا أن ١٨٥ ١٨٥ ١٨٥ ١٨٥ ١٨٥ وبعالتي بطبيعة الحال للأرباح التي يحققها، نستخدم عبارة قيلت في الماضي وما زالت تقال بحق إلى اليوم.

NOTES

Notes de l'avant-propos

1. Jacques ACCARIAS DE SÉRIENNE, *Les Intérêts des nations de l'Europe développés relativement au commerce, 1766*, I, notamment p. 270.

2. Frédéric W. MAITLAND, *Domesdaybook and Beyond*, 2^e éd. 1921, p. 9. « Simplicity is the outcome of technical subtlety; it is the goal, not starting point. »

Notes du chapitre I

1. Œuvres, éd. La Pléiade, 1965, I, p. 1066.
2. *Ibid.*, I, p. 420.
3. Jean ROMEUF, *Dictionnaire des sciences économiques*, 1956-1958, au mot : « Circulation. »
4. Œuvres de Turgot, G. Schelle éd., 1913-1923, I, p. 29.
5. Voyez la « majoration » de la circulation dans l'œuvre de Guillaume de GREEF, *Introduction à la sociologie*, 2 vol., 1886-1889.
6. Gabriel ARDANT, *Théorie sociologique de l'impôt*, 1965, p. 363. « Une production est très difficile à saisir en tant que telle. »
7. P. MOLMENTI, *La Vie privée à Venise*, 1896, II, p. 47.
8. Julien FIEGEND, compte rendu de : C. B. MACPHERSON, *La Théorie politique de l'individualisme possessif de Hobbes à Locke*, in : *Critique*, juin 1972, p. 556.
9. Avant tout dans le livre édité avec la collaboration de C. M. ARENSBERG et H. W. PEARSON, *Trade and Market in the Early Empires*, *Economics in History and Theory*, 1957; trad. française : *Les Systèmes économiques dans l'histoire et dans la théorie*, 1975.
10. Gaston IMBERT, *Des Mouvements de longue durée Kondratieff*, 1959.
11. Un hasard nous a conservé quelques images du marché de Puylobrier, petit village de Provence, pour les années 1438-1439, 1459-1464. On y vendait du blé, de l'avoine, du vin, des moutons, des menons (bœufs châtrés), des peaux et des cuirs, une mule, un âne, un poulain, des porcs, du poisson, des légumes, des huiles, des sacs de chaux. Cf. Noël COULET, « Commerce et marchands dans un village provençal du XVI^e siècle. La leyde de Puylobrier », in : *Études rurales*, n^{os} 22, 23, 24, juillet-décembre 1966, pp. 99-118; Alan EVERITT, « The Marketing of Agricultural Produce » in : *The Agrarian History of England and Wales*, pp. M. P. H. FLEMING, IV, 1500-1640, 1967, p. 478.
12. Paul-Louis HUVELIN, *Essai historique sur le droit des marchés et des foires*, 1897, p. 240.
13. A. Lucques, 144 emplacements numérotés

- sur la place San Michele, A. d. S. Lucca, Officio sopra la Grascia, 196 (1705).
14. Elle BRACKENHOFFER, *Voyage en France, 1643-1644*, 1927, p. 47.
15. B.N., Ms. Fr., 21633, 133, à propos du marché du cimetière Saint-Jean.
16. Edouard FOURNIER, *Variétés historiques et littéraires*, 1855-1863, V, 249 (1724).
17. B.N., Ms. Fr., 21633, 153.
18. *Variétés...*, op. cit., II, p. 124 (1735).
19. G. von DELOW, *Probleme der Wirtschaftsgeschichte*, 1926, p. 373.
20. Etienne BOILEAU, *Livre des métiers*, éd. Depping, 1837, pp. 34-35, cité par Paul CLAVAL, *Géographie générale des marchés*, 1962, p. 115, notes 9 et 10; p. 125.
21. Werner SOMHART, *Der moderne Kapitalismus*, 15^e éd. 1928, II, p. 482.
22. Ferdo GESTRIN, *Le Trafic commercial entre les contrées des Slovènes de l'intérieur et les villes du littoral de l'Adriatique du XIII^e au XV^e siècle*, 1965, résumé en français, p. 265.
23. P.-L. HUVELIN, op. cit., p. 18.
24. P. CHALMETTA GENDRON, « El Señor del Zaco » en España, 1973, préface de Maxime Rodinson, p. XXXI, note 46; référence à Bernal DIAZ DEL CASTILLO, *Historia verdadera de la conquista de la Nueva España*.
25. P. Jean-Baptiste LABAT, *Nouvelle Relation de l'Afrique occidentale*, 1778, II, p. 47.
26. Simon D. MESSING, in : *Markets in Afrika*, p.p. Paul Hohenan et Georges Dallon, 3^e éd. 1968, pp. 384 sq.
27. Jacques SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire universel du commerce*, 1761, III, col. 778.
28. *Diarii della città di Palermo, dal secolo XVI al XIX*, 2, p. 61, in : *Biblioteca storica e letteraria di Sicilia* p.p. G. di Marzo.
29. Marcel COUTURIER, *Recherches sur les structures sociales de Châteaudun, 1525-1789*, 1969, p. 191.
30. Renseignements fournis par Jean NAGLE qui prépare un travail sur le faubourg Saint-Germain au XVII^e siècle.

31. A. EVERITT, art. cit., p. 488, note 4.
32. Alberto GROHMANN, *Le Fiere del regno di Napoli in età aragonese*, 1969, p. 28.
33. *The Autobiography of William Slout of Lancaster*, p. 162, cité par T. S. WILLAN, *Abraham Dent of Kirkby Stephen*, 1970, p. 12.
34. Henri PIGEONNEAU, *Histoire du commerce de la France*, 1889, I, p. 197.
35. Joseph AQUILINA, *A Comparative Dictionary of Maltese Proverbs*, 1972.
36. Roger BASTIDE, Pierre VERGER, « Contribution sociologique des marchés Nagô du Bas-Dahomey », in : *Cahiers de l'Institut de science économique appliquée*, n° 95, nov. 1959, pp. 33-65, notamment p. 53.
37. B.N., Ms. Fr., 21633, 49, oct. 1660.
38. *Ibid.*, 20 septembre 1667.
39. B.N., Ms. Fr., 21782, 191.
40. *Ibid.*, 21633, 43, 19 septembre 1678.
41. *Ibid.*, 21633, 44, 28 juin 1714.
42. *Ibid.*, 21782, 210, 5 avril 1719.
43. *Ibid.*, 21633, 46 et 67.
44. Ambroise CONTARINI, *Viaggio de Pers... en l'année 1473*, col. 53, in : *Voyages faits principalement en Asie dans les années XI^e-XIII^e-XIV^e et XV^e siècle*, II, 1785.
45. ATKINSON et WALKER, *Manners and Customs of the Russians*, 1803, p. 10.
46. A.N., A.E., C.P. Angleterre, 122, 1^{re} 52, Londres, 14 janvier 1677.
47. Londres, 28 janvier-7 février 1684, A.d.S., Florence, Mediceo 4213.
48. Edward ROBINSON, *The early english Coffee Houses*, 1^{re} éd. 1893, 2^e éd. 1972, pp. 176-177.
49. Jean MARTINEAU, *Les Halles de Paris, des origines à 1789*, 1960.
50. Robert CAILLET, *Foires et marchés de Carpentras, du Moyen Age au début du XIX^e siècle*, Carpentras, 1953, p. 11.
51. Claude CARRÈRE, *Barcelone, centre économique à l'époque des difficultés, 1380-1462*, 1967, p. 498.
52. W. SOMHART, *Der moderne Kapitalismus*, op. cit., II, pp. 484-485.
53. G. D. RAMSAY, *The City of London*, 1975, p. 37.
54. Georges et Geneviève FRÉCHET, *Le Prix des grains, des vins et des légumes à Toulouse (1486-1868)*, 1967, p. 28.
55. W. SOMHART, op. cit., I, p. 231.
56. A. EVERITT, art. cit., pp. 478 et 482.
57. Pierre DEVON, *Amiens, capitale provinciale. Étude sur la sociologie urbaine au XVII^e siècle*, 1967, p. 181.
58. Marcel BAUDOT, « Halles, marchés et foires d'Évreux », in : *Annuaire du département de l'Eure*, 1935, p. 3.
59. Albert BAREAU, *Les Artisans et les domestiques d'autrefois*, 1886, p. 97.
60. Giuseppe TASSINI, *Curiosità veneziane*, 4^e éd. 1887, pp. 75-76.
61. B.N., Ms. Fr., 21557, 1^{re} 4 (1188).
62. J. MARTINEAU, op. cit., p. 23.
63. *Ibid.*, p. 150.
64. « Économie et architecture médiévales. Cela aurait-il tué ceci ? », in : *Annales E.S.C.*, 1952, pp. 433-438.
65. J. MARTINEAU, op. cit., p. 150. La réfection des Halles de 1543 à 1572, d'après Léon HOLLAY, « Les anciennes halles de Paris », in : *Mémoires de la Société de l'histoire de Paris et de l'Île-de-France*, 1877, pp. 293-355.
66. J. SAVARY DES BRUSLONS, op. cit., III, col. 261.
67. *Journal du voyage de deux jeunes Hollandais (MM. de Villers) à Paris en 1636-1638*, pp. A.-P. FAUGÈRE, 1899, p. 87.
68. J.A. FIGANOL DE LA FORCE, *Description de Paris*, 1742, III, p. 124.
69. Louis BATIFFOL, *La Vie de Paris sous Louis XIII*, 1932, p. 75.
70. Dorothy DAVIS, *A History of Shopping*, 1966, pp. 74-79 et 89-90.
71. *Voyage en Angleterre*, 1728, Victoria and Albert Museum, 86 NN 2, 1^{re} 5.
72. J. SAVARY DES BRUSLONS, III, col. 779. Pour beurre, œufs, fromages, Abraham du PRADEL, *Le Livre commode des adresses de Paris pour 1692*, p.p. E. FOURNIER, 1878, I, pp. 296 sq.
73. J. MARTINEAU, op. cit., p. 204.
74. J. SAVARY DES BRUSLONS, IV, col. 1146.
75. J. BABELON, *Demeures parisiennes sous Henri IV et Louis XIII*, 1965, pp. 15-18.
76. *Journal du voyage de deux jeunes Hollandais*, op. cit., p. 38. « Le marché aux chevaux au bout du faubourg Saint-Victor », A. du PRADEL, op. cit., I, p. 264.
77. *Journal du citoyen*, 1754, pp. 306-307.
78. A.N., G¹, 1511.
79. A.N., G¹, 1668-1670, 1707-1709, Cf. *Annales*, I, p. 304.
80. A.N., G¹, 1511.
81. Jean MEUNIER, in : *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, 1956.
82. A.N., G¹, 1701, 222, Paris, 4 déc. 1713. «... depuis que la mer est devenue libre, toutes les marchandises viennent par Rouen à Paris débarquer au port St-Nicolas... »
83. P. de CROUSAZ CRETET, *Paris sous Louis XIV*, 1922, pp. 29-31, 47-48.
84. *Voyage en Angleterre*, 1728, 1^{re} 36.
85. David R. RINGROSE, « Transportation and economic Stagnation in eighteenth Century Castile », in : *The Journal of Economic History*, mars 1968.
86. TIRSO DE MOLINA (Gabriel Teller dit), *El Burlador de Sevilla* in : *Théâtre de Tirso de Molina*, « Le Séducteur de Séville », 1863, p. 54.
87. Bien que parfois « les corsaires turcs les prennent face à Lisbonne », British Museum, Sloane, 1572.
88. Nombreuses références. Ainsi A.d.S. Venise, Senato Terra 12, mars 1494.
89. W. HAHN, *Die Verpflegung Konstantinopels durch staatliche Zwangswirtschaft nach türkischen Urkunden aus dem 16. Jahrhundert*, 1926. Sur le même sujet : DENSCA-BULGARU, « Quelques données sur le ravitaillement de Constantinople au XVI^e siècle », in : *Congrès d'études balkaniques*, Sofia, 1966.
90. Ingomar BOG, « Das Konsumzentrum London und seine Versorgung », in : *Munich* 1965, pp. 109-118. Mieux, du

- même auteur, sous le même titre, in : *Mélanges Lütge*, 1966, pp. 141-182.
91. *The Evolution of the english Corn Market*, 1915.
 92. *Ibid.*, p. 122. A. S. USHER, *The History of the Grain Trade in France, 1400-1710*, 1913, pp. 82, 84, 87.
 93. DOROTHY DAVIS, *A History of Shopping* 3^e éd. 1967, p. 56.
 94. I. BOG, in : *Mélanges Lütge*, op. cit., p. 150.
 95. *Ibid.*, p. 147. La plus haute estimation est celle de L. Stone.
 96. ALAN EVERITT, « The Food Market of the english Town », in : *Munich 1965*, p. 60.
 97. *Voyage en Angleterre*, 1728, t^{re} 14 et 161.
 98. Voyez, pour le pays de Galles et l'Écosse, les remarques de Michael HECHT, *International Colonialism*, 1975, pp. 82-83.
 99. DANIEL DRYON, *En explorant l'île de Grande-Bretagne*, éd. de 1974, p. 103.
 100. A. EVERITT, in : *The Agrarian Hist.*, op. cit., pp. 468, 470, 473.
 101. ECKART SCHREMMER, *Die Wirtschaft Bayerns*, pp. 613-616.
 102. *Ibid.*, p. 608.
 103. A. EVERITT, in : *The Agrarian Hist.*, p. 469.
 104. *Ibid.*, pp. 532 sq.
 105. *Ibid.*, p. 563.
 106. G. VON BELOVA, op. cit., p. 353.
 107. N. DELAMAHE, *Traité de police*, 1705, II, p. 654.
 108. *Ibid.*, 1710, II, p. 1059, 16 janvier 1699. Parmi les occupants de blé, un drapier, un vendeur de laine, un apothicaire, un marchand, un médecin, un fermier des douanes, un boulanger, un laboureur...
 109. M. BAUDOT, art. cit., p. 2.
 110. R. CAILLET, op. cit., pp. 23-24.
 111. Même chanson à Saint-Jean-de-Losne en 1712 et 1713, Henri JACQUIN, « Le ravitaillement de Saint-Jean-de-Losne au XVIII^e », in : *Annales de Bourgogne*, 1974, pp. 131-132.
 112. Moseau, A.E.A., 50/6, 474, t^{re} 60 et 61, 13/24 avril 1764.
 113. A.N., Ms. Fr. 12 683.
 114. Saint-Malo, 29 juin 1713, A.N., G¹, 1701, f^o 120.
 115. R.L. REYNOLDS, « In Search of a Business Class in thirteenth Century Genoa », in : *J. of Economic History*, 1945.
 116. FRONCK SZENKUL, *L'Espansione urbana di Firenze nel Duecento*, 1975.
 117. EMMANUEL LE ROY LAURIE, *Le Territoire de l'histoire*, 1973, « Le mouvement des loyers parisiens de la fin du Moyen Age au XVIII^e siècle », pp. 116 sq.
 118. Cesena, Bib. Malatestiana, Cassetta XVI, 165, 39.
 119. *Variétés*, IV, pp. 105 et sq.
 120. J. BABELOT, op. cit., pp. 15-18.
 121. D'après le travail inédit de Jean NAGLE.
 122. Museo Correr, P.D., C. 903, f^o 12, Andrea Dolfino, ambasciadore venetiano à Paris, à Andrea Tron, 13 août 1781.
 123. G. HUPPERT, ouvrage à paraître, titre probable : *Vivre noblement*, dactylogr., p. 127.
 124. Wilhelm AREL, *Agrarkonjunktur und Agrarkonjunktur* 2^e éd. 1966, pp. 124 sq.
 125. EUGENIO ALBERI, *Relazioni degli ambasciatori veneti durante il secolo XVI*, 1839-1863, VIII, p. 257.
 126. JEAN MEYER, *La Noblesse bretonne au XVIII^e siècle*, 1966, II, p. 897.
 127. A. DU PRADLO, op. cit., I, p. XXVI, II, pp. 333 sq.
 128. YVONNE BEZART, *La Vie rurale dans le Sud de la région parisienne, 1450-1560*, 1929, pp. 68 sq.
 129. E. SCHREMMER, op. cit., passim et notamment pp. 219, 685.
 130. *Le Capital*, Ed. sociales, II, p. 352 : « ... le marché du travail qu'il faut distinguer du marché des esclaves ». Entre autres exemples, commerce d'esclaves à partir de l'Etrurie et de la Dalmatie en direction de Florence, Sienne et Bologne, A.d.S. Venise, Senato Mar, 6, f^o 136 v^o, 17 août 1459.
 131. J. FREUND, compte rendu de : Bernhard WILMS, *Die Antwort des Leviathan, Th. Höbbers politische Theorie*, in : *Critique*, 1972, p. 563.
 132. A.N., A.E., B¹, 598, Gènes, 31 mars 1783; DAVID RICARDO, *Principes de l'économie politique*, éd. de 1970, p. 67.
 133. ERIC MASCHKE, « Deutsche Städte am Ausgang des Mittelalters », in : *Die Stadt am Ausgang des Mittelalters*, pp. W. RAUSCH, tirage à part, p. 20.
 134. *Acta hungarica*, XXIV, p. 30.
 135. MARCEL POËTE, *Une Vie de cité, Paris de sa naissance à nos jours*, 1924, I, p. 301.
 136. ROBERT-HENRI BAUTIER, « A propos d'une société lucquoise à Lyon au XIII^e siècle. Les contrats de travail au Moyen Age », in : *Bulletin philologique et historique (avant 1610)*, 1964, pp. 162-164.
 137. ANTONIO H. DE OLIVEIRA MARQUES, *Daily Life in Portugal in the late Middle Ages*, 1971, pp. 186-188.
 138. MARCEL DELAFOSSE, « Les vigneronns d'Auxerrois (XIV^e-XVI^e siècles) », in : *Annales de Bourgogne*, t. 20, n^o 77, janv.-mars 1948, pp. 22 sq.
 139. ERNST FITZ, in : *Wirtschaftliche und soziale Probleme der gewerblichen Entwicklung im 13.-16. Jahrhundert nach Ansicht-Nieder Deutschen Quellen*, publié par F. LÜTGE, 1968, p. 35. BRIGIT FIEDLER, *Die gewerblichen Eigenbetriebe der Stadt Hamburg im Spätmittelalter*, 1974.
 140. A. BABEAU, *Les Artisans et les domestiques d'autrefois*, op. cit., p. 273, note 1, Tallemand des Réaux (1619-1692).
 141. GUSTAVE FAGNIEZ, *L'Economie rurale de la France sous Henri IV*, 1897, p. 55.
 142. *Le Journal du sire de Gouberville*, 1892, p. 400, Cf. le recueil de A. TOLLEMER *Un Sire de Gouberville*, pp. 27 sq.
 143. E. LE ROY LAURIE, op. cit., p. 202.
 144. M. BAUDOT, art. cit., p. 8.
 145. Voir *infra* p. 220 à propos de la généralité d'Orléans.
 146. Selon un article de René GAUCHET.
 147. B.N., Ms. Fr., 21672, f^o 16 v^o.

148. Rolf ENGELING, « Der Arbeitsmarkt der Dienstboten im 17., 18. und 19. Jahrhundert », in : *Wirtschaftspolitik und Arbeitsmarkt*, p.p. Hermann KELLENBENZ, 1974, p. 174.
149. *Op. cit.*, II, p. 49.
150. Peter LASLETT, *Un Monde que nous avons perdu*, 1969, p. 60. E. H. PHELPS-BROWN et S. V. HOPKINS parlent seulement d'un tiers de la population qui serait salarié, cité par Immanuel WALLERSTEIN, *The Modern World System*, 1974, p. 82.
151. Herbert LANGER, « Zur Rolle der Lohnarbeit im spätmittelalterlichen Zunft-handwerk der Hansestädte. Dargestellt hauptsächlich am Beispiel der Hansestadt Stralsund », in : *Jb. f. Regionalgeschichte*, 3, 1968.
152. Jeffry Kaplow, *Les Noms des rois*, 1974, pp. 47-48.
153. *Op. cit.*, I, p. 448.
154. Voir *infra*, pp. 444-448.
155. Cité par A. BAREAU, *op. cit.*, p. 40.
156. Lorenzo LOTTO, *Libro di spese diverse (1538-1556)*, p.p. Pietro ZAMBELLI; Paolo FARINATI, *Giornale 1573-1606*, p.p. Lionello PUPPI, 1968, p. XL.
157. P. FARINATI, *ibid.*, p. XLIII, note 116.
158. Palerme, 10 déc. 1704. D. Francisco de Arana au Cardinal Judice. Biblioteca Comunale, Palerme, hQq 66, f° 452 sq. et f° 476.
159. Benedetto COTRUGLI, *Della mercatura e del mercante perfetto*, Brescia, 1602, p. 50 (ce livre a été écrit en 1458).
160. Vida y hechos de Estebanillo González, in : *La Novela picaresca española*, 1966, p. 1830.
161. 12 avril 1679, A.N., G¹, 491, 505.
162. Yves-Marie BÉRÉ, *Histoire des croquants. Étude des soulèvements populaires au XVII^e siècle dans le Sud-Ouest de la France*, 1974, I, p. 41.
163. Louis-Sébastien MERCIER, *Tableau de Paris VIII*, 1783, pp. 343-345.
164. Y.-M. BÉRÉ, *op. cit.*, I, p. 242.
165. Aldo de MADDALENA, *Semaine de Prato*, avril 1975.
166. Bistra A. CVETKOVA, « Vie économique des villes et ports balkaniques aux xv^e et xvi^e siècles », in : *Revue des études islamiques*, 1970, pp. 277-278, 280-281.
167. Stefan OLTEANU, « Les métiers en Moldavie et en Valachie (x^e-xvii^e siècles) », in : *Revue roumaine d'histoire*, VII, 1968, p. 180. Ici, de toute évidence, foire = marché.
168. *Young's Travels in France during the Years 1787, 1788, 1879*, éd. Betham-Edwards, 1913, p. 112.
169. Lazslo MAKKA, *Semaine de Prato*, avril 1975.
170. Michelet de nous dire : une vente, de terre à lieu, « nul acquéreur ne se présentant, le paysan arrive avec sa pièce d'or », *Le Peuple*, éd. 1899, p. 45.
171. Maurice AYMAR, *Semaine de Prato*, avril 1975, à propos de la Sicile.
172. Emiliano FERNÁNDEZ DE PINEDO, *Crecimiento económico y transformaciones sociales del país vasco 1100-1850*, 1974, voir surtout pp. 233 sq.
173. F. Sebastián MANNIQUE, *Itinerario de las Misiones*, 1649, p. 59.
174. Michel MORINEAU, « A la halle de Charleville : fourniture et prix des grains, ou les mécanismes du marché (1647-1821) », in : *95^e Congrès national des sociétés savantes*, 1970, II, pp. 159-222.
175. Marco CATTINI, « Produzione, auto-consumo e mercato dei grani a San Felice sul Panaro, 1590-1637 », in : *Rivista storica italiana*, 1973, pp. 698-755.
176. Voir *supra*, note 162.
177. *Varités*, I, 369, note 1.
178. *Journal du voyage de deux jeunes Hollandais à Paris en 1656-1658*, *op. cit.*, p. 30.
179. E. BRACKENHOFFER, *op. cit.*, p. 116.
180. Ignace-François LIMONON de SAINT-DIDIER, *La Ville et la république de Venise*, 1680, p. 68.
181. Charles CARRIÈRE, *Négociants marseillais au XVIII^e siècle*, 1973, I, p. 165.
182. G. William SKINNER, « Marketing and social structure in rural China », in : *Journal of Asian Studies*, novembre 1964, p. 6. Des marchés plus tard dans le Setchouen, *infra*, pp. 96-97.
183. Abbé PRÉVOST, *Histoire générale des voyages...* (1750), VIII, p. 533.
184. Marcel MARION, *Dictionnaire des institutions de la France aux XVII^e et XVIII^e siècles*, p. 195, article « Échoppe ».
185. A. EVERITT, in : *The Agrarian History...*, *op. cit.*, p. 484.
186. Robert MARQUANT, *La Vie économique à Lille sous Philippe le Bon, 1940*, p. 82.
187. Une image de K. MARX, *Œuvres*, I, p. 902.
188. R. MARQUANT, *op. cit.*, p. 82.
189. A. H. de OLIVEIRA MARQUES, *op. cit.*, p. 201.
190. E. BRACKENHOFFER, *op. cit.*, p. 97.
191. B.N., Ms. Fr., 21633, f° 1, 14, 18, 134.
192. A.d.S. Florence, Mediceo 4709, Paris, 27 juin 1718.
193. Friedrich LÜTGE, *Deutsche Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1966, *passim* et pp. 143 sq.
194. A.N., G¹, 1686, 156. Mémoire sur la décoration des commerçants.
195. A.N., F¹, 724, 11 avril 1788.
196. Le mépris social en Italie, ainsi à Lucques, est pour le petit boutiquier non le vrai marchand, Marino BERENGHI, *Nobili e mercanti nella Lucca del Cinquecento*, 1963, p. 65.
197. Alfred FRANKLIN, *La Vie privée d'autrefois au temps de Louis XIII*, I, *Les Magasins de nouveautés*, 1894, pp. 22 sq.
198. P. BOISSONNADE, *Essai sur l'organisation du travail en Poitou*, I, p. 287.
199. Archives de Cracovie, correspondance de Federico Aurelio (3 septembre 1680-20 mars 1683), fonds Ital. 3206.
200. W. SOMBART, *op. cit.*, boutique d'un mercier juif, II, pp. 455 et suivantes sur l'ensemble du problème.
201. T.S. WILLAN, *Abraham Dent of Kirkby Stephen*, *op. cit.*

202. D'après T.S. WILLAN, *op. cit.*
203. E. SCHREMMER, *op. cit.*, pp. 173-175.
204. A.N., Fⁱⁿ, 116, f° 58 v^o, 28 mai 1716.
205. A.N. G¹, 1686, 156 — vers 1702.
206. *Journal de voyage de deux jeunes Hollandais*, *op. cit.*, p. 76.
207. E. BRACKENHOFFER, *op. cit.*, p. 117.
208. *Journal de voyage de deux jeunes Hollandais*, *op. cit.*, p. 50.
209. TIRSO DE MOLINA, *op. cit.*, p. 107.
210. Y.-M. HERGÉ, *op. cit.*, I, pp. 222 et 297 et aux références du mot « cabaret » à l'index.
211. MIGUEL CAPELLA et ANTONIO MATILLA TASCÓN, *Los Cinco Gremios mayores de Madrid*, 1957, p. 13 et note 23. Cf. LOPE DE VEGA, *La Nueva Victoria de Don Gonzalo de Córdoba*.
212. E. SCHREMMER, *op. cit.*, p. 595.
213. A.N., A.E., C.P. Angleterre, 108, f° 28.
214. *The Complete English Tradesman*, Londres, 1745, II, pp. 332 et 335.
215. *Voyage en Angleterre*, *op. cit.*, f° 29.
216. L. BATIFFOL, *op. cit.*, pp. 25-26.
217. Voir le premier volume du présent ouvrage, éd. 1967, pp. 193-194.
218. W. SOMMART, *op. cit.*, II, p. 465; *Mémoires de la baronne d'Oberkirch*, 1970, p. 348 et note 1, p. 534.
219. A. FRANKLIN, *La Vie privée d'autrefois au temps de Louis XIII*, I, *Les Magasins de nouveautés*, *op. cit.*, *passim*, pp. 20 et 40.
220. A. de Malle, 6405, début XVIII^e siècle.
221. Jean-Baptiste SAY, *De l'Angleterre et des Anglais*, 1815, p. 23.
222. L'enquête reste à faire. En voici quelques jalons. A Valladolid, en 1570, pour 40 000 habitants, 1 870 boutiques d'artisans et de marchands, soit en gros une pour 20 habitants (Bartolomé BENASSAR, *Valladolid au siècle d'or*, 1967, p. 168). A Rome, en 1622, même proportion : 5 578 boutiques pour 114 000 habitants (Jean DELUMEAU, *Vie économique et sociale de Rome dans la seconde moitié du XVI^e siècle*, 1957-1959, I, pp. 377 et 379). Voir aussi, pour Venise, Daniele BELTRAMI, *Storia della popolazione di Venezia dalle fine del secolo XVI alla caduta della Repubblica*, 1954, p. 219, et, pour Sienne, un relevé de tous les métiers de la ville, en 1762 (A.d.S. Sienne, Archivio Spannochi B 59). Pour Grenoble, en 1723, voir E. ESMONIN, *Études sur la France des XVII^e et XVIII^e siècles*, 1964, p. 461 et note 80.
223. W. SOMMART, *op. cit.*, II, p. 454.
224. *Wirtschafts- und Sozialgeschichte zentral-europäischer Städte in neuerer Zeit*, 1963, pp. 183 sq. A Bâle, du XVI^e siècle à la fin du XVIII^e, les marchands merciers et détaillants augmentent de 40 %, l'ensemble des métiers se maintient ou tend à baisser.
225. Je dois à Claude LARQUÉ l'inventaire après décès de la boutique d'un *aguardientero* de la Plaza Mayor, Archivo de los Protocolos, n° 10598, f° 372-516, 1667.
226. Sondages de Maurice AYMARD : 1548, Tribunal del Real Patrimonio 137, Livelli f° 3561 et 1584; *ibid.*, Privilegiati, f° 8.
227. Moscou, A.E.A., 35/6, 390, 84, Londres, 7 mars 1788.
228. Albert SONOUL, *Les Sans-Culottes parisiens en l'an II*, 1958, *passim* et notamment pp. 163, 267, 443, 445.
229. A.N., Fⁱⁿ, 724.
230. Chanoine François PEDOUX, *Le Bourgeois poli*, 1631.
231. Adam SMITH, *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations*, éd. de 1966, I, p. 18.
232. *Médit...*, I, p. 293.
233. Jean-Jacques HÉMARQUER, « La taille, impôt marqué sur un bâton (Landes, Pyrénées, Bourgogne) », in : *Bulletin philologique et historique* (jusqu'à 1610), 1972, pp. 507-512.
234. Lucien GENSCHÉL, « L'Ogam et le nom », in : *Études celtiques*, 1963, pp. 531-532; *supra*, I, éd. de 1967, pp. 357-358.
235. D. DEFOE, *op. cit.*, I, p. 356.
236. A. du PRADEL, *op. cit.*, II, p. 60.
237. A. de Paris, 3 B 6 27, 26 février 1720.
238. *Variétés*, II, p. 136.
239. *Variétés*, VI, p. 163.
240. A.D. Isère, 11 E, 621 et 622.
241. *Les Mémoires de Jean Maillefer, marchand bourgeois de Reims (1611-1684)*, 1890, p. 16.
242. A.N., Fⁱⁿ, 863-7, 7 octobre 1728.
243. Renseignement fourni par Traian STOIANOVICH.
244. Georges LIVET, « Les Savoyards à Strasbourg au début du XVIII^e siècle », in : *Cahiers d'histoire*, IV, 2, 1959, p. 132.
245. José Luis MARTIN GALINDO, « Arrieros maragatos en el siglo XVIII » in : *Estudios y Documentos*, n° 9, 1956; *Médit...*, I, p. 408.
246. M. CAPELLA, A. MATILLA TASCÓN, *op. cit.*, pp. 14 et 22.
247. Marius KULCZYKOWSKI, « En Pologne au XVIII^e siècle : industrie paysanne et formation du marché national », in : *Annales E.S.C.*, 1969, pp. 61-69.
248. D. DEFOE, *op. cit.*, II, p. 300.
249. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, mot : « Forain », col. 707.
250. Maurice LOMHARD, « L'évolution urbaine pendant le Haut Moyen Âge », in : *Annales E.S.C.*, XII-1957; Edouard PENROY, *Histoire du Moyen Âge*, « Syri, c'est-à-dire juifs et chrétiens de langue grecque », p. 20.
251. *Variétés*, III, p. 36.
252. E. SCHREMMER, *op. cit.*, p. 604.
253. Robert MANDROU, *De la culture populaire aux XVII^e et XVIII^e siècles*, La Bibliothèque bleue de Troyes, 1964, p. 56.
254. W. SOMMART, *op. cit.*, II, p. 446.
255. Claude NORDMANN, *Grandeur et liberté de la Suède (1660-1792)*, 1971, p. 36.
256. D'après les renseignements fournis par Andrzej WYCZANSKI.
257. Moscou, A.E.A. 84/2, 420, f° 10-11, Leipzig, 6/17 octobre 1798; et 84/2, 421, f° 3 v^o, Leipzig, 8-19 janvier 1799.
258. A.N. G¹, 1695, f° 202. Rapport d'Amelot, Paris, 20 septembre 1710. Colporteurs juifs signalés à Toulouse (1695) par Ger-

- main MARTIN et Marcel BEZANÇON, *L'Histoire du crédit en France sous le règne de Louis XIV*, 1913, p. 189; à Valogne (leurs méfaits), archives du Calvados, C 1419 (1741-1788).
259. E. FOURNIER, *Le Théâtre français aux XVI^e et XVII^e siècles*, 1874, II, p. 288.
260. *The Scandinavian Economic History Review*, 1966, n° 2, p. 193.
261. A.d.S. Bologne, II-C, 148-150, 1595.
262. Heinrich BECHTEL, *Wirtschaftsgeschichte Deutschlands*, II, p. 392, note 286.
263. E. BRACKENHOFFER, *op. cit.*, pp. 115 et 144. Raisins de caisse, raisins séchés, voir LITTRÉ, au mot « Raisin ».
264. Jean GEORGELIN, *Venise au siècle des Lumières*, à paraître, dactyl., p. 213, d'après le témoignage de Gradenigo.
265. GUY PATIN, *Lettres*, III, p. 246.
266. Jacques AGGARIAS de SÉRIENNE, *La Richesse de la Hollande*, 1778, II, p. 173.
267. B.N., Ms. Fr., 14667, 131.
268. *La Response de Jean Rodin à M. de Malesherbes*, 1568, p.p. Henri HAUSER, 1932, p. XXXVIII.
269. Fonds du docteur Morand, Bonne-sur-Ménoge (Haute-Savoie).
270. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, II, col. 679; V, col. 915-916.
271. Fonds Morand, Joseph Perollaz à son père, Lucerne, 13 mai 1819.
272. *Gazette de France*, Madrid, 24 mai 1783, p. 219.
273. Voir *Il Libro dei vagabondi*, p.p. Piero Camporesi, 1973, introduction, nombreuses références aux littératures européennes.
274. ERNST SCHULIN, *Handelsstaat England*, 1969, pp. 117 et 195. Des colporteurs portugais au début du XVI^e siècle, dans les Pays-Bas. J. A. GORIS, *Étude sur les colonies marchandes méridionales... à Anvers 1488-1567*, 1925, pp. 25-27.
275. DAVID ALEXANDER, *Retailing in England during the Industrial Revolution*, 1970, pp. 63 sq. En 1780, un projet de loi, à Londres, pour supprimer le colportage, se heurte à la réaction très vive des manufacturiers anglais (laine et coton) qui signalent par leurs pétitions aux Communes l'énorme masse de marchandises qu'ils débilitent, D. DAVIS, *op. cit.*, pp. 245-246.
276. Jean DROUILLET, *Folklore du Nivernais et du Morvan*, 1959; Suzanne TARDIEU, *La Vie domestique dans le Mâconnais rural et pré-industriel* 1964, pp. 190-193.
277. Fonds Morand, J. C. Perollaz à sa femme, Genève, 5 août 1834.
278. A.N., F¹, 2175, Metz, 6 février 1813.
279. A.N., F¹, 2175, Paris, 21 août 1813.
280. Basile H. KERBLAY, *Les Marchés paysans en U.R.S.S.*, 1968, pp. 100 sq.
281. Jean-Paul POISSON, « De quelques nouvelles utilisations des sources notariales en histoire économique (XVIII-XX^e siècles) », in : *Revue historique*, n° 505, 1973, pp. 5-22.
282. Voir infra pp. 331 sq.
283. A.N., F¹, 149, 77.
284. A.N., F¹, 721, Périgueux, 11 juin 1783.
285. W. SOMHART, *op. cit.*, II, p. 566, Priorité, sans doute, à la *Hamburger Kommerzdeputation*, née en 1663.
286. J. GEORGELIN *op. cit.*, p. 86.
287. Piero DARGELLINI, *Il Bicentenario della Camera di commercio fiorentina 1770-1970*, 1970.
288. A.N., G¹, 1965, 12.
289. A.N., F¹, 151, 195.
290. A.N., F¹, 683, 23 décembre 1728.
291. Michael MITTERAUER, « Jahrmärkte in Nachfolge antiker Zentralorte », in : *Mitteilungen des Instituts für österreichische Geschichtsforschung*, 1967, pp. 237 sq.
292. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, au mot « Landi », col. 508.
293. Félix BOURQUELOT, *Études sur les foires de Champagne*, 1865, p. 10.
294. E. BRACKENHOFFER, *op. cit.*, p. 105, l'apprend à son passage à Lyon; il cite Eusèbe, IV ch. 3.
295. A.N., F¹, 1259 D, Livry-sur-Meuse, Vendémiaire an VIII.
296. LITTRÉ, au mot « Marché ». Les marchés et les foires ne se peuvent établir que par la permission du roi. FERRET, *Traité de l'abus*, I, 9.
297. A.N., K 1252.
298. Gérard BOUCHARD, *Un Village immobile, Sennely-en-Sologne au XVIII^e siècle*, 1972, p. 200.
299. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, II, col. 668.
300. *Ibid.*, col. 663.
301. *Ibid.*, col. 668.
302. *Ibid.*, col. 671.
303. Jean MERLEV, *La Haute-Loire de la fin de l'Ancien Régime aux débuts de la Troisième République, 1776-1880*, 1974, I, pp. 146-147.
304. Voir carte, *supra*, p. 30.
305. Farnesiane, 668, 17. Valentano, 14 mai 1652.
306. R. GASCON, *op. cit.*, 4, I, pp. 241-242.
307. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, II, col. 676.
308. Ernst KROKER, *Handelsgeschichte der Stadt Leipzig*, 1925, p. 85.
309. Cristóbal ESPERO, *Las Antiguas Ferias de Medina del Campo, Valladolid*, 1908.
310. Jean BARUZI, *Saint Jean de la Croix et le problème de l'expérience mystique*, 1931, p. 73.
311. H. MAUERSBERG, *Wirtschafts- und Sozialgeschichte zentral-europäischer Städte in neuerer Zeit*, *op. cit.*, p. 184.
312. E. KROKER, *op. cit.*, pp. 113-114.
313. Friedrich LÖTKE, « Der Untergang der Nürnberger Heiligtumsmesse », in : *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik*, Band 178, Heft 1/3, 1965, p. 133.
314. Ruggiero NUTI, *La Fiera di Prato attraverso i tempi*, 1939.
315. R. CAILLET, *op. cit.*, pp. 155 sq.
316. *Variétés*, IV, 327 et I, 318, note 2.
317. Moscou, A.E.A. 84/12, 420, 7. Leipzig, 18/29 septembre 1798.

318. FRANCISQUE MICHEL, Édouard FOURNIER, *Le Lièvre d'or des métiers, Histoire des hôtelleries, cabarets, hôtels garnis et cafés...* Paris, 1851, 2, 10 (1511).
319. R. CAULLET, *op. cit.*, pp. 156 et 159.
320. *Ibid.*, p. 156.
321. A.D.S. Napoli, Affari Esteri, 801, La Haye, 17 mai 1768 et 8 mai 1769.
322. *Gazette de France*, p. 513, Florence, 4 octobre 1720.
323. A.D.S. Florence, Fondo Riccardi 309, Leipzig, 18 octobre 1685, Gio. Baldi à Francesco Riccardi.
324. *Métil.*, I, 347, et note 6.
325. P. MOLMENTI, *op. cit.*, II, p. 67, note 1.
326. *Insignia Bologna*, X-8, 1676.
327. Henry MORLEY, *Memoirs of Bartholomew Fair*, Londres, 1859; J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, II, col. 679, mot « Foire ».
328. Cité par P.-L. HUVELIN, *op. cit.*, p. 30, note 1; référence à LEROUX DE LINCI, *Proverbes*, II, p. 338.
329. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, II, col. 656; B.N., Ms. Fr., 21783, 170.
330. *Voyage de deux jeunes Hollandais...*, *op. cit.*, p. 75.
331. A. GROHMANN, *op. cit.*, p. 31.
332. R. GASCON, *op. cit.*, I, p. 169.
333. Y.-M. BURCH, *op. cit.*, p. 206.
334. E. KROKER, *op. cit.*, p. 132.
335. Lodovico GUICCIARDINI, *Description de tout le Pays-Bas (1566)*, 3^e éd. 1625; p. 108.
336. *Gazette de France*, avril 1634.
337. Oliver C. COX, *The Foundation of Capitalism*, 1959, p. 27. En sens inverse, P. CHALMETTA GENDRON, *op. cit.*, p. 105.
338. Alfred HOFFMANN, *Wirtschaftsgeschichte des Landes Oberösterreich*, 1952, p. 139.
339. E. KROKER, *op. cit.*, p. 83.
340. Corrado MARCIANI, *Lettres de change aux foires de Lanciano au XVI^e siècle*, Paris, 1962.
341. Louis DERMIGNY, « Les foires de Pézenas et de Montagnac au XVIII^e siècle », in : *Actes du congrès régional des fédérations historiques de Languedoc*, Carcassonne, mai 1952, notamment pp. 18-19.
342. Robert-Henri BAUTIER, « Les foires de Champagne », in : *Recueils de la Société Jean Bodin*, V : *La foire*, pp. 1-51.
343. F. BOURQUELOT, *Etudes sur les foires de Champagne*, II, *op. cit.*, pp. 301-320.
344. *Métil.* ..., I, p. 458 et note 3.
345. *Ibid.*, I, 314.
346. José GENTIL DA SILVA, *Banque et crédit en Italie au XVII^e siècle*, 1969, p. 53.
347. *Ibid.*, voir à l'index « Mercanti di conto ».
348. Domenico PERI, *Il Negoziente*, Gênes, 1638; *Métil.* ..., I, p. 461.
349. J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, p. 55.
350. Giuseppe MIRA, « L'organizzazione fieristica nel quadro dell'economia della "Bassa" Lombardina alla fine del medioevo e nell'età moderna », in : *Archivio storico lombardo*, vol. 8, 1958, pp. 289-300.
351. A. GROHMANN, *op. cit.*, p. 62.
352. A. HOFFMANN, *op. cit.*, pp. 142-143.
353. Henri LAURENT, *Un Grand Commerce d'exportation au Moyen Âge : la draperie des Pays-Bas en France et dans les pays méditerranéens, XII^e-XV^e siècles*, 1935, pp. 37-41.
354. A. GROHMANN, *op. cit.*, p. 20.
355. F. BOREL, *Les Foires de Genève au XV^e siècle*, 1892 et documents joints; Jean-François BERGIER, *Les Foires de Genève et l'économie internationale de la Renaissance*, 1963.
356. R. GASCON, *op. cit.*, I, p. 49.
357. A.N., F¹, 149, f^o 59, 27 septembre 1756.
358. TURGOT, article « Foire », dans l'*Encyclopédie*, 1757; J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, mot « Foire », col. 647.
359. W. SOMMART, *op. cit.*, II, pp. 472 et 479.
360. A. HOFFMANN, *op. cit.*, p. 143; E. KROKER, *op. cit.*, p. 163. A noter que le mot Messe (foire) courant à Francfort ne s'acclimaté à Leipzig que durant la seconde moitié du XVII^e siècle et détrône les mots Jahrmärkte ou Märkte, *ibid.*, p. 71.
361. *Métil.*, ... I, 479.
362. W. SOMMART, *op. cit.*, II, p. 473.
363. B. H. KERRLAY, *op. cit.*, pp. 85 sq.
364. Alice Piffier CANABRAVA, *O Comércio português no Rio da Prata (1580-1640)*, 1944, pp. 21 sq. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, V, col.; 1367 sq., voir également article consacré à La Vera Cruz et à Carthagène.
365. Nicolás SÁNCHEZ ALBORNOZ, « Un testigo del comercio indiano : Tomás de Mercado y Nueva España », in : *Revista de historia de America*, 1959, p. 113.
366. Cité par E. W. DAHLÖREN, *Relations commerciales et maritimes entre la France et les côtes de l'Océan Pacifique*, 1909, p. 21.
367. José GENTIL DA SILVA, « Trafic du Nord, marchés du "Mezzogiorno", finances genevoises : recherches et documents sur la conjoncture à la fin du XVI^e siècle », in : *Revue du Nord*, XLII, n^o 162, avril-juin 1959, pp. 129-152, notamment p. 132.
368. Louis DERMIGNY, in : *Histoire du Languedoc*, 1967, p. 414.
369. A.N., F¹, 1266. Le projet ne sera pas accepté. La place de la Révolution est la place actuelle de la Concorde.
370. Werner SOMMART, *Apogée du capitalisme*, 1932, éd. André E. Szyous, p. XXV.
371. W. SOMMART, *Der moderne Kapitalismus*, II, *op. cit.*, pp. 488 sq.
372. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, III, mot « Marchand », col. 765. sq.
373. LITTRÉ, *op. cit.*, mot « Corde », p. 808.
374. W. SOMMART, *Der moderne Kapitalismus*, II, p. 489.
375. Jean-Pierre RIGAUD, *Le Négocié d'Amsterdam contenant tout ce que doivent savoir les marchands et banquiers, tant ceux qui sont établis à Amsterdam que ceux des pays étrangers*, Amsterdam, 1722, pp. 5-7.
376. Moscou, A. Cent. 1261-I, 774, f^o 18.

377. W. SOMMART, *op. cit.*, II, p. 490.
378. *Histoire du commerce de Marseille*, II, p. 466; IV, pp. 92 sq.; V., pp. 510 sq.
379. W. SOMMART, *op. cit.*, II, p. 490.
380. A.N., F¹, 116, 36.
381. Raymond OBERLÉ, « L'évolution des finances à Mulhouse et le financement de l'industrialisation au XVIII^e siècle », in : *Comité des travaux historiques. Bulletin de la section d'histoire moderne et contemporaine*, n° 8, 1971, pp. 93-94.
382. Cardinal François-Désiré MATHIEU, *L'Ancien Régime en Lorraine et Barrois... (1658-1789)*, Paris, 1878, p. 35.
383. Jacqueline KAUFFMANN-ROCHARD, *Origines d'une bourgeoisie russe, XVI^e et XVII^e siècles*, 1969, p. 45.
384. J. SAVARY DES BRULONS, *op. cit.*, II; mot « Entrepôt », col. 329-330.
385. A.N., F¹, 70, f° 102, 13 août 1722.
386. R. GASCON, *op. cit.*, t. I, p. 158.
387. *Médit.*, I, 525.
388. C. CARRÈRE, *op. cit.*, p. 9.
389. Roberto CESSI et Annibale ALBERTI, *Rialto*, 1934, p. 79.
390. Maurice LÉVY-LEHOYER, *Les Banques européennes et l'industrialisation internationale dans la première moitié du XIX^e siècle*, 1964, pp. 254 sq.
391. Mateo ALEMÁN, *Guzmán de Alfarache*, in : *La Novela picaresca española*, *op. cit.*, p. 551.
392. Viera da SILVA, *Dispensas*, III, 340 et IX, 807. C'est à partir de 1760 que sera construite la *Real Plaga do Comercio*. Ces indications me sont fournies par J. GENTIL DA SILVA.
393. Raimundo de LANTERY, *Memorias*, p.p. Alvaro PICARDO y GOMEZ, Cadix, 1949. In : *Mélanges Braudel*, article de Pierre PONSOT, pp. 151-185.
394. R. CESSI et A. ALBERTI, *op. cit.*, p. 66.
395. Richard EHRENBURG, *Das Zeitalter des Fugger*, 3^e éd. 1922, I, p. 70.
396. D'après une information de Guido PAMPALONI.
397. La loggia dei Mercanti ai Bianchi se trouve à 400 m de la Strada Nuova, d'après les indications de Giuseppe FELLONI (lettre du 4 septembre 1975).
398. R. EHRENBURG, *op. cit.*, I, p. 70.
399. R. MARQUANT, *op. cit.*, p. 61.
400. Jean LEJEUNE, *La Formation du capitalisme moderne dans la principauté de Liège au XVI^e siècle*, 1939, p. 27.
401. Claude LAVEAU, *Le Monde rochelais de l'Ancien Régime au Consulat. Essai d'histoire économique et sociale (1744-1800)* thèse dactyl., 1972, p. 146.
402. *Scripta mercaturae*, I, 1967, entre la p. 38 et la p. 39, gravure sur cuivre de Gaspar Merian, 1658.
403. E. KROKER, *op. cit.*, p. 138.
404. A.N., G¹, 598, 24.
405. *Diarii di Palermo*, *op. cit.*, II, p. 59.
406. A.d.S. Gênes, Lettre Consoli, 1/26-28.
407. Charles CARRIÈRE, *op. cit.*, I, p. 234.
408. Moscou, A.E.A., 35/6, 744, 9 sq.
409. C. CARRÈRE, *op. cit.*, p. 50.
410. *Ibid.*, p. 51.
411. R. EHRENBURG, *op. cit.*, I, p. 70.
412. Raymond BLOCH, Jean COUSIN, *Rome et son destin*, 1960, p. 126.
413. Ch. CARRIÈRE, *op. cit.*, I, pp. 232-233.
414. L.-A. BOITEUX, *La Fortune de mer, le besoin de sécurité et les débuts de l'assurance maritime*, 1968, p. 165.
415. D. DEFOE, *op. cit.*, I, 108.
416. J.-P. RICARD, *Le Négoce d'Amsterdam...*, *op. cit.*, pp. 6-7.
417. *Ibid.*, p. 6.
418. F. BRAUDEL, *supra*, I, éd. 1967, p. 360; Gino LUZZATTO, *Storia economica di Venezia dall'XI al XVI secolo*, Venise, 1961, pp. 147 sq.
419. Federigo MELIS, *Tracce di una storia economica di Firenze e della Toscana in generale dal 1252 al 1550*, cours dactylographié, 1966-1967; Alfred DOREN, *Storia economica dell'Italia nel Medio Evo*, 1936, pp. 559.
420. Adam WISNIEWSKI, *Histoire de la Banque de Saint-Georges de Gênes*, Paris, 1865.
421. E. MASCHKE, art. cit., tiré à part, p. 8.
422. *Médit.*, II, pp. 44-45.
423. Bernard SCHNAPPER, *Les Rentes au XVI^e siècle, Histoire d'un instrument de crédit*, Paris, 1957; *Registres de l'Hôtel de Ville pendant la Fronde*, p.p. LEROUX de LINCY et DOUET d'ARCO, 1846-1847, t. II, p. 426.
424. R. SPRANDEL, *Der städtische Rentenmarkt in Nordwestdeutschland im Spätmittelalter*, 1971, pp. 14-23.
425. Armando SAPORI, *Una Compagnia di Calimalo ai primi del Trecento*, 1932, p. 185.
426. Heinrich Johann SIEVEKING, *Wirtschaftsgeschichte*, 1935, p. 87.
427. John FRANCIS, *La Bourse de Londres*, 1854, p. 13; N. W. POSTHUMUS, « The tulipomania in Holland in the years 1636 and 1637 », in : *Journal of Economic and Business history*, I, 1928-1929, pp. 434-466.
428. Amsterdam 1688, réédition, Madrid 1958.
429. J. G. VAN DILLEN, « Isaac le Maire et le commerce des actions de la Compagnie des Indes orientales », in : *Revue d'histoire moderne*, janv.-fév. et mars-mai 1935, notamment pp. 24 et 36.
430. J. G. VAN DILLEN, art. cit., pp. 15, 19, 21.
431. A.N., K 1349, 132, f° 82.
432. A.N. A.E., B¹, 757.
433. A.N., K 1349, 132, f° 81.
434. Isaac de PINTO, *Traité de la circulation et du crédit*, 1771, p. 311.
435. C. R. BOXER, *The Dutch Seaborne Empire 1600-1800*, 1965, p. 19.
436. Pierre JEANNIN, *L'Europe du Nord-Ouest et du Nord aux XVII^e et XVIII^e siècles*, 1969, p. 73.
437. J. de LA VEGA, *op. cit.*, p. 322.
438. *Le Guide d'Amsterdam* 1701, p. 65, mentionne le « Café français ». Les autres indiqués par Joseph de LA VEGA, *Die Verwirrung der Verwirrungen*, éd. Otto Pringsheim, 1919, p. 192, note 2, d'après Hierro, *Refugiés*, p. 328.

439. Michele TORCIA, *Scabbo del commercio di Amsterdam*, 1782.
440. A.N., 61 AQ 4.
441. Herbert LÜTHY, *La Banque protestante en France de la Révolution de l'Édit de Nantes à la Révolution*, 1959-1961, II, p. 515.
442. A.N., 61 AQ 4, l'aris, 2 mars 1780.
443. H. LÜTHY, *op. cit.*, II, se reporter à l'index.
444. A.N., 61 AQ 4, Par « compte à 3/3 », entendez à trois tiers, entre Marcel, Fictel et Cramer.
445. A.N., 61 AQ, 77 et 88.
446. J. FRANCIS *op. cit.*, pp. 23 et 87.
447. *Ibid.*, p. 27.
448. A.N., G, 1699, Londres, 29 may 1713.
449. J. FRANCIS, *op. cit.*, p. 32.
450. Jean SAVANT, *Tel jul Ouvard*, 1954, p. 55.
451. Cf. P. G. M. DICKSON, *The financial Revolution in England*, 1967, pp. 505-510; E. V. MORGAN et W. A. THOMAS, *The Stock Exchange*, 1962, pp. 60-61.
452. *Ibid.*, p. 65.
453. E. SCHULIN, *op. cit.*, pp. 249 et 295.
454. P. G. M. DICKSON, *op. cit.*, p. 504.
455. E. V. MORGAN et W. A. THOMAS, *op. cit.*, p. 17.
456. P. P. M. DICKSON, *op. cit.*, p. 506.
457. Jakob van KLAVEREN, « Rue de Quincampoix et Exchange Alley. Die Spekulationjahre 1719 und 1720 in Frankreich und England », in : *Vierteljahrsschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1963, 48, 3, pp. 331-359.
458. Robert BIGO, « Une grammaire de la Bourse en 1789 », in : *Annales d'histoire économique et sociale*, II, 1930, pp. 500 et 507.
459. Marie-Joseph Désiré Martin, *Les Étrennes financières*, 1789, pp. 97 sq.
460. *Ibid.*, ch. VI, « Bourse », p. 68.
461. Robert BIGO, *La Caisse d'Escompte (1776-1793) et les origines de la Banque de France*, Paris, 1927, notamment pp. 95-116.
462. *Mémoires du comte de Tilly*, 1965, p. 242.
463. Moscou, A.E.A., 93/6, 428, p. 40, Paris, 15 août 1785.
464. A.N., 61 AQ 4.
465. Roland de LA PLATIERNE, *Encyclopédie méthodique*, II, p. 2, d'après C. CARRIÈRE, *op. cit.*, I, p. 244, note.
466. Maurice LÉVY-LEBOYER, *op. cit.*, p. 420, note 17.
467. Jacques GARNET, *Le Monde chinois*, Paris, 1972, p. 231.
468. Pierre GOURNET, *Beauxvies et le Beauvais de 1600 à 1730*, Paris, 1960, p. 142.
469. I. de PINTO, *op. cit.*, p. 69.
470. C'est le chiffre avancé pour la Hollande lors de la crise de 1763., A.E., Hollande, 513, p. 64.
471. M. LÉVY-LEBOYER, *op. cit.*, p. 709; Guy THUILLIER, « Le stock monétaire de la France en l'an X », in : *Revue d'histoire économique et sociale*, 1974, p. 253.
- Un libelle anglais anonyme, vers 1700, distingue trente catégories différentes de papiers, E. SCHULIN, *op. cit.*, p. 287, note 191.
472. A.N., G, 1622.
473. M. TORCIA, *Scabbo del commercio di Amsterdam*, *op. cit.*, p. 41.
474. *Op. cit.*, I, p. 266.
475. E. MARTINEZ ESTRADA, *Muerie y transfiguración de Martín Fierro*, 1948, *passim* et en particulier, I, pp. 134-135.
476. Roger LETOURNEAU, *Fès avant le protectorat*, Casablanca, 1949, cité par P. CHALMETTA, *op. cit.*, p. 128.
477. P. CHALMETTA, *op. cit.*, pp. 133-134, référence à al-MAQIZI, *Kitab al-Jilal*.
478. S. Y. LABIB, *Handelsgeschichte Ägyptens im Spätmittelalter 1171-1517*, 1965, pp. 277, 290 et 323.
479. Nikita ELISSEEFF, *Nur-ad-Din*, III, p. 856, cité par P. CHALMETTA, p. 176.
480. Carlo A. PINELLI, Folco QUILICI, *L'Aiba dell'uomo*, 1974, p. 219.
481. Pierre GOURNAY, *Leçons de géographie tropicale*, 1971, p. 106; *Pour une géographie humaine* 1973, p. 105. L'essentiel de l'information dans le livre collectif *Mount Everest*, Londres, 1963.
482. G. W. SKINNER, art. cité.
483. Richard CANTILLON, *Essai sur la nature du commerce en général*, INED, 1952, pp. 5 sq.
484. J. C. VAN LEUR, *Indonesian Trade and Society*, 1955, pp. 53, 60, 63, etc., et particulièrement, pp. 135-137, 197, 200. La position de VAN LEUR est reprise par Niels STEENGAARD, *The Asian Trade Revolution of the seventeenth century*, 1973. Contre cette position, une note que n'a adressée Daniel THORNER et l'ouvrage de M. A. P. MEILINK-ROELFSE, *Asian trade and European influence in the Indonesian Archipelago between 1500 and about 1630*, 1962. Ce débat est au cœur même de l'histoire du monde. J'y reviendrai dans le volume III de cet ouvrage au chapitre 5.
485. J.-C. VAN LEUR, *op. cit.*, pp. 3 sq.
486. A.N., Marine B, 46, pp. 256 sq.
487. B. N. de Lisbonne, F.G 7970; traduction de levon KHACHIKIAN, « Le registre d'un marchand arménien en Perse, en Inde et au Tibet (1682-1693) », in : *Annales E.S.C.*, mars-avril 1967.
488. Robert MANTRAN, *Istanbul dans la seconde moitié du XVII^e siècle*, 1962.
489. *Housko-indické otnošení v XVIII^e věku* (Les relations russo-indiennes au XVIII^e siècle). Recueil de documents, pp. 29 sq. 56-65, 74, 82, 95 sq.
490. *Ibid.*, pp. 32, 51-55, 67.
491. *Mémoires*, ..., I, p. 263; II, pp. 577-578.
492. Luigi CELLI, *Introduzione a Due Trattati inediti di Silvestro Gazzolini da Osimo, economista e finanziere del sec. XVI*, Turin, 1892, pp. 2-6.
493. *Mémoires*, ..., II, pp. 142 sq.
494. Jacques de VILLAMONT, *Les Voyages du Seigneur de Villamont*, 1600, p. 102 recto et verso.

495. Irfan M. HABIB, « Banking in Mughol India », in : *Contribution to Indian economic history*, I, Calcutta, 1960, pp. 1-20.
496. C. R. BOXER, « Macao as religious and commercial entrepot in the 16th and 17th centuries », in : *Acta asiatica*, 1974, p. 71.
497. *Voiage de Henri Hagenaar aux Indes orientales*, in R.-A. Constantin de RENNEVILLE *Recueil des voiajes qui ont serui à l'établissement et au progrès de la Compagnie des Indes orientales*, V, 1706, pp. 294 et 296-297.
498. *Ménil*, ... II, p. 149.
499. Abbé PRÉVOST, *op. cit.*, VIII, 629; W. H. MORELAND, *From Akbar to Aurangzeb*, 1923, pp. 153-158.
500. Jean-Henri GROSÉ, *Voyage aux Indes orientales*, 1758, pp. 155 sq. « Ce grand commerçant Abdugafour qu'on dit avoir fait à lui, seul un commerce aussi considérable que celui de la compagnie angloise... »
501. Jean-Baptiste TAVERNIER, *Les Six Voyages de Jean-Baptiste Tavernier... qu'il a faits en Turquie, en Perse et aux Indes...*, Paris, 1676, I, pp. 192, 193.
502. Louis DERMIGNY, *Les Mémoires de Charles de Constaunt sur le commerce à la Chine*, 1964, pp. 76 et 189-190.
503. Dominique et Janine SOURDEL, *La Civilisation de l'Islam classique*, 1968, p. 584.
504. Robert BRUNSCHWIG, « Coup d'œil sur l'histoire des foires à travers l'Islam », in : *Recueils de la Société Jean Bodin*, t. V : *La Foire*, 1953, p. 44 et note 1.
505. J. C. VAN LEUN, *op. cit.*, p. 76.
506. R. BRUNSCHWIG, *art. cit.*, pp. 52-53.
507. Ludovico di VARTHÈMA, *Les Voyages de Ludovico di Varthema ou le viateur en la plus grande partie d'Orient*, Paris, 1838, p. 21. « Nous prîmes nostre chemin et mîmes trois jours à aller à ung lieu appelé Mezeribeh, et là demourâmes trois jours à ce que les marchans se fournissent et achetassent des chameaux et tout ce qui leur estoit nécessaire. Le seigneur dudict Mezeribeh nommé Zambeï est seigneur de la campagne, c'est-à-dire des Arabes..., il a quarante mille chevaux et pour sa court, il a dix mille jumentz et trois cent mille chameaux. »
508. S. Y. LAMM, *Handelsgeschichte Ägyptens im Spätmittelalter*, ... *op. cit.*, pp. 193-194.
509. *Ibid.*, p. 194.
510. R. BRUNSCHWIG, *art. cit.*, pp. 56-57.
511. S. Y. LAMM, *op. cit.*, p. 197.
512. *Ménil*, ... I, p. 190; référence à Henry SIMONSFELD, *Der Fondaco dei Tedeschi und die deutsch-venetianischen Handelsbeziehungen*, 1887; Hans HAUSSNER, *Wirtschaftsgeschichte der Neuzeit vom Ende des 14. bis zur Höhe des 19. J.*, 3^e éd. 1954, p. 28.
513. William CROOKE, *Things Indian*, 1906, pp. 195 sq.
514. Pour les détails qui suivent, cf. Abbé PRÉVOST, *op. cit.*, I, p. 414 et VIII, pp. 139 sq.
515. W. HEYD, *Histoire du commerce du Levant au Moyen Age*, 1936, t. II, pp. 662-663.
516. Denys LOMBARD, *Le sultanat d'Atjéh au temps d'Iskandar Muda, 1607-1636*, 1967, p. 46; référence à John DAVIS, *A briefe relation of Master John Davis, chief pilot to the Zelanders in their East India Voyage...* 1598, Londres, 1625.
517. François MARTIN, *Description du premier voyage fait aux Indes Orientales par les Français de Saint-Malo, 1604*, cité par D. LOMBARD, *op. cit.*, p. 25, n. 4.
518. D. LOMBARD, *op. cit.*, pp. 113-114; référence à Guillaume DAMPIER, *Supplément du voyage autour du monde...*, 1723.
519. D'après les indications que m'ont fournies Michel CARTIER, Denys LOMBARD et Étienne BALAZS.
520. Étienne BALAZS, « Les foires en Chine », in : *Recueils de la Société Jean Bodin*, V : *La Foire*, 1953, pp. 77-89.
521. *Encyclopedia britannica*, 1969, X11, p. 124.
522. Louis DERMIGNY, *La Chine et l'Occident. Le commerce à Canton au XVIII^e siècle*, 1964, I, p. 295, III, p. 1151.
523. *La Tradition scientifique chinoise*, 1974.
524. « Le marché monétaire au Moyen Age et au début des Temps modernes », in : *Revue historique*, 1970, p. 28.
525. C. VERLINDEN, J. CHAEYBECKX, E. SCHOLLIERS, « Mouvements des prix et des salaires en Belgique au XVI^e siècle », in : *Annales E.S.C.*, 1955, n^o 2, p. 187, note 1 : « Dans l'état actuel de la recherche, on peut même se demander si le XVI^e siècle ne se caractériserait pas par la concentration du grand commerce entre les mains de quelques-uns... »
526. « Rue de Quincampoix und Exchange Alley », in : *Vierteljahrschrift*, ... *art. cit.*, 1963.

Notes du chapitre 2

1. Pour ne pas dire *lois* selon le conseil de Georges GURVITCH.
2. Je pense avant tout aux Archives de Simón Ruiz à Valladolid et de Francesco Datini à Prato.
3. MAILLEFER, *op. cit.*, p. 102.
4. F. BRAUDEL et A. TENENTI, « Michiel da Lezze, marchand vénitien (1497-1514) », in : *Mélanges Friedrich Lütge*, 1956, p. 48.
5. *Ibid.*, p. 64.
6. L. DERMIGNY, *La Chine et l'Occident...*, II, p. 703 et note 5.
7. A.N. 62 AQ 44, Le Havre, 26 mars 1743.
8. F. BRAUDEL et A. TENENTI, *art. cit.*, p. 57.
9. *Mémoires...* I, pp. 560 sq.
10. *Ibid.* I, p. 285.
11. Tout le passage ci-dessous d'après le long rapport de Daniel Braems (1687) à son retour des Indes, où il avait longtemps occupé un poste de premier plan dans la Compagnie. A.N., B', 463, f°s 235-236, 253, 284.
12. *Ibid.*, f° 125.
13. *Supra*, I, éd. 1967, p. 366.
14. Felipe Ruiz MARTIN, *Letras marchandes échangées entre Florence et Medina del Campo*, Paris, 1965, p. 307.
15. A.N., 62 AQ 33, 12 mai 1784.
16. A.N., 62 AQ 33, 29 novembre 1773. Ce Dugard est le fils de Robert Dugard, le fondateur de la grande teinturerie de Darnetel qui avait fait faillite en 1763.
17. *Ibid.*, 34, 31 octobre 1775.
18. Le sens de cet adjectif est à comprendre d'après celui d'*extinction* : « Acte qui met fin à une obligation » (LITTRE).
19. A.N., 62 AQ 34, 14 mars 1793.
20. A.N., 94 AQ 1, dossier n° 6.
21. A.N., 94 AQ 1, dossier n° 6, f° 35.
22. Jean CAVIGNAC, *Jean Pellet, commerçant de gros, 1694-1772*, 1967, p. 37.
23. A.N., P¹², 721, 25 février 1783.
24. A.N., 61 AQ 1, f° 28 v°, 4 avril 1776.
25. A.N. 94 AQ 1, dossier, 11, lettre de Pondichéry du 1^{er} octobre 1729.
26. Pierre BLANCARD, *Manuel de commerce des Indes orientales et de la Chine*, 1806, pp. 40-41.
27. Ferdinand TREMEL, *Das Handelsbuch des Judenburger Kaufmannes Clemens Körber, 1826-1848*, 1960.
28. J. CAVIGNAC, *op. cit.*, p. 152.
29. *Ibid.*, p. 153.
30. *Ibid.*, p. 154.
31. *Ibid.*, p. 37.
32. Romuald SZRAMKIEWICZ, *Les Régents et censeurs de la Banque de France nommés sous le Consulat et l'Empire*, 1974,
33. Clemens BAUER, *Unternehmung und Unternehmungsformen im Spätmittelalter und in der beginnenden Neuzeit*, 1936, p. 45.
34. Raymond de ROOVEN, *Il Banco Medici dalle origini al declino (1397-1494)* (éd. anglaise, 1963), 1970, pp. 127 sq.
35. A.N., 62 AQ 33.
36. Ils sont de toute évidence, pour cette affaire, associés à moitié avec Dugard, ce qui s'écrit, dans les correspondances, 2/2. De même 3/3 est une association au tiers entre trois personnes.
37. Fernand BRAUDEL, « Réalités économiques et prises de conscience : quelques témoignages sur le XVI^e siècle », in : *Annales E.S.C.*, 1959, p. 735.
38. A.N., G', 1698, 132, 12 avril 1713.
39. Sur les *medeoires*, E. W. DAHLGREN, *Relations commerciales et maritimes entre la France et les côtes de l'Océan Pacifique*, *op. cit.*, I, p. 42. Sur les *cargadoes*, John EVERAKHT, *De internationale en coloniale handel der vlaamsse Firma's te Cádiz, 1670-1740*, 1973, p. 899.
40. R. GASCON, *op. cit.*, pp. 204-205.
41. Armando SAPORI, *Saldi di storia economica*, 3^e éd. 1955, II, p. 933.
42. Jean-Baptiste TAVENNIER, *Voyage en Perse*, éd. Pascal Pia, 1930, p. 69.
43. P. D. de PASSENIANS, *La Russie et l'esclavage*, 1822, I, p. 129, note 1.
44. L. BRENTANO, *Le Origini del capitalismo*, 1954, éd. allemande, 1916, p. 9.
45. Hektor AMMAN, « Die Anfänge des Aktivhandels und der Tucheinfuhr aus Nordwesteuropa nach dem Mittelmeergebiet », in : *Studi in onore di Armando Sapori*, 1957, I, p. 276.
46. H. PIGEONNEAU, *op. cit.*, I, p. 253.
47. *Mémoires...*, I, p. 458.
48. La formule est de Richard EHRENBURG, *Das Zeitalter der Fugger. Geldkapital und Kreditverkehr im 16. J.*, 1896.
49. Pierre VILAR, *La Catalogne dans l'Espagne moderne*, 1962, III, p. 484.
50. Mesroub J. SETH, *Armenians in India from the earliest times to the present day*, 1937.
51. L. DERMIGNY, *Mémoires de Charles de Constantin...*, *op. cit.*, p. 150, note 5.
52. L. KHACHIKIAN, *art. cit.*, pp. 239 sq.
53. L. DERMIGNY, *La Chine et l'Occident...*, *op. cit.*, I, p. 35.
54. Pierre CHAUNU, *Les Philippines et le Pacifique des Ibériques*, 1960, p. 23.
55. V. A. PARSAMIANA, *Relations russo-arméniennes*, Erivan, 1953, doc. n° 44 et 48-50.
56. F. LÖRGE, *op. cit.*, p. 253.
57. *Mémoires...*, I, p. 264.
58. Archives de Malte. Liber Bullarum, 423, 1^{er} 230, 1^{er} mars et 1^{er} avril 1553.

59. *Gazette de France*, 30 janvier 1649, p. 108.
P. JOSEPH BOUGEREL, *Mémoires pour servir à l'histoire de plusieurs hommes illustres de Provence*, 1752 pp. 144-173.
60. LOUIS BERGASSE et GASTON RAMBERT, *Histoire du commerce de Marseille*, IV, 1954, p. 65.
61. Simancas, Estado Napoles, 1097, f° 107.
62. Traduction du titre : Trésor des mesures, poids, nombres, et monnaies du monde entier; ou connaissance de toutes [les] sortes de poids, mesures et monnaies qui régissent le commerce du monde entier, rassemblées... par les soins du vil luminier Lucas de Vanand aux frais et à la demande du Sieur Pierre fils du Xac'atur de Djulfu. Imprimé par les soins et avec l'agrément du très grand et sublime docteur et saint évêque Thomas de Vanand de la maison de Golt'n. En l'an du Seigneur 1699, le 16 janvier. A Amsterdam.
63. ALEXANDRE WOLOWSKI, *La Vie quotidienne en Pologne au XVI^e siècle*, 1972, pp. 179-180.
64. L. DERMIGNY, *La Chine et l'Occident*, I, p. 297.
65. PAUL SHAKED, *A tentative Bibliography of Geniza Documents*, 1964; S. D. GOITEIN, « The Cairo Geniza as a source for the history of Mulsim civilisation », in : *Studia islamica*, III, pp. 75-91.
66. S. Y. LABIN, in : *Journal of Economic History*, 1969, p. 84.
67. H. PIGRONNEAU, *op. cit.*, I, pp. 242-245.
68. *Métil*, ..., II, p. 151; ATTILIO MILANO, *Storia degli Ebrei in Italia*, 1963, pp. 218-220.
69. H. INALCIK, in : *Journal of Economic History*, 1969, pp. 121 sq.
70. *Sephardim an der unteren Elbe*, 1958.
71. F. LUTGE, *op. cit.*, pp. 379-380, et surtout H. SCHNEER, *Die Hoffmanz und der moderne Staat*, 3 vol., 1953-1955.
72. PIERRE SAVILLE, *Le Juif de Cour, histoire du Résident royal Berend Lehman (1661-1730)*, 1970.
73. WERNER SOMBART, *Die Juden und das Wirtschaftsleben*, 1922.
74. H. INALCIK, *art. cit.*, pp. 101-102.
75. LEWIS HANKE, « The Portuguese in Spanish America », in : *Rev. de Hist. de America*, juin 1961, pp. 1-48; Gonzalo de REPARAZ hijo, « Os Portugueses no Peru nos seculos XVI e XVII », in : *Boletim da Sociedade de Geografia de Lisboa*, janv.-mars 1967, pp. 39-55.
76. PABLO VILA, « Margarita » en la colonia 1550 a 1600 », in : *Revista nacional de cultura*, Caracas, octobre 1955, p. 62.
77. A. P. CANABRAYA, *O Comércio português no Rio da Prata*, *op. cit.*, pp. 36-38, et, en note, références à L. HANKE et autres.
78. *Ibid.*, pp. 116 sq.; L. HANKE, *art. cit.*, p. 15.
79. L. HANKE, *ibid.*, p. 27.
80. A. P. CANABRAYA, *op. cit.*, pp. 143 sq.;
- EMANUEL SOARÉS da VEIGA GARCIA, « Buenos Aires e Cadiz. Contribuição ao estudo do comercio livre (1789-1791) », in : *Revista de historia*, 1970, p. 377.
81. L. HANKE, *art. cit.*, p. 7.
82. *Ibid.*, p. 14. Citation de José TORIBIO MEDINA, *Historia del Tribunal del Santo Oficio de la Inquisición de Cartagena de las Indias*, Santiago de Chile, 1899, p. 221.
83. Gonzalo de REPARAZ, « Los Caminos del contrabando », in : *El Comercio*, Lima, 18 février 1908.
84. Note communiquée par Alvaro JARA, d'après les comptes de Sebastián Duarte, conservés à l'Archivo Nacional de Santiago.
85. JAKOB VAN KLAVEREN, *Europäische Wirtschaftsgeschichte Spaniens im 16. und 17. J.*, 1960, p. 151, n. 123.
86. GENARO GARCIA, *Autos de Fe de la Inquisición de México con extractos de sus causas*, 1910; GUTJO, *Diario, 1648-1664*, Mexico, 2 vol., 1952, chronique au jour le jour qui relate l'auto de fe du 11 avril 1649, I, pp. 39-47, 92-93.
87. Au sens de João Lúcio de AZEVEDO, *Epocas do Portugal económico, esboços de historia*, 1929; l'auteur entend par-là les périodes successives pendant lesquelles domine une production, le sucre, le café, etc.
88. L. DERMIGNY, *La Chine et l'Occident*, ..., *op. cit.*, I, p. 77.
89. Johann Albrecht MANDELSLO, *Voyage aux Indes orientales*, 1659, II, p. 197.
90. Balthazar Suárez à Simon Ruiz, le 15 janvier 1590; Simon Ruiz à Juan de Lago, 26 août 1584; S. Ruiz aux Buonvisi de Lyon, 14 juillet 1569, Archives Ruiz, Archivo histórico provincial, Valladolid.
91. Voir *infra*, III, ch. 4.
92. M. CAPELLA et A. MATILLA TASCÓN, *op. cit.*, pp. 181 sq.
93. *Métil*, ..., I, 195.
94. G. AUBIN, « Bartolomäus Vialis. Ein nürnbergischer Grosskaufmann vor dem dreissigjährigen Kriege », in : *Viertelj. für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1940, et Werner SCHULTHEISS, « Der Vertrag der nürnbergischen Handelsgesellschaft Bartholomäus Vialis und Martin Peller von 1609-15 », in : *Scripta mercatorum*, I, 1968.
95. Archives de Cracovie, Itai. 382.
96. *La Novela picaresca*, *op. cit.*, Estebanillo Gonzalez, pp. 1812, 1817, 1818. Marchands italiens à Munich, à Vienne, à Leipzig, E. KROKER, *op. cit.*, p. 86.
97. *Op. cit.*, p. 361.
98. *Europe in the Russian mirror*, 1970, pp. 21 sq.
99. *Diarii*, 9 nov. 1519.
100. H. SIEVEKING, *op. cit.*, p. 76.
101. FRANCESCO CARLETTI, *Ragionamenti sopra le cose da lui vedute ne' suoi viaggi 1701*, p. 283.
102. François DORNIC, *L'Industrie textile dans le Maine (1650-1815)*, 1955, p. 83.

103. F. LUTER, *op. cit.*, p. 235.
104. G. LOHMANN VILLENA, *Las Minas de Huancavelica en los siglos XVI y XVII*, 1949, p. 159.
105. Gérard SIVERY, « Les orientations actuelles de l'histoire économique du Moyen Âge, dans l'Europe du Nord-Ouest », in : *Revue du Nord*, 1973, p. 213.
106. Jacques SCHWARTZ, « L'Empire romain, l'Égypte et le commerce oriental », in : *Annales E.S.C.*, XV (1960), p. 25.
107. A. SAPIORI, *Una Compagnia di Calimala ai primi del Trecento*, *op. cit.*, p. 99.
108. Federico MELIS, « La civiltà economica nelle sue esplicazioni dalla Versilia alla Maremma (secoli X-XVIII) », in : *Atti del 60° Congresso internazionale della « Dante Alighieri »*, p. 26.
109. Pierre et Huguette CHAUNU, *Séville et l'Atlantique de 1504 à 1630*, 1959, VIII-1, p. 717.
110. H. CANTILLON, *Essai sur la nature du commerce en général*, *op. cit.*, p. 41.
111. F. MELIS, art. cit., pp. 26-27, et « Werner Sombart e i problemi della navigazione nel medio evo », in : *L'opera di Werner Sombart nel centenario della nascita*, p. 124.
112. R. GASCON, *op. cit.*, p. 183.
113. G. P. GEMELLI CARICHI, *Voyage autour du monde, 1727*, II, p. 4.
114. *Ibid.*, IV, p. 4.
115. F. CARLETTI, *op. cit.*, pp. 17-32.
116. CONDILLAC, *Le Commerce et le gouvernement*, éd. E. Daire, 1847, p. 262.
117. Michel Morineau a eu la gentillesse de me communiquer le microfilm de la correspondance de la maison de Sardi à Livourne avec Benjamin Burlamachi, conservée aux Archives municipales d'Amsterdam (Familie-papieren I. Archief Burlamachi).
118. A.N., 62 AQ 33, Amsterdam, 27 mars 1766.
119. Archives de Paris, D⁹B¹ 4433, f^o 48.
120. Archives Voronsov, Moscou, 1876, vol. 9, pp. 1-2. Venise, 30 décembre 1783, Simon à Alexandre Voronsov : « Tout est ici, hors les étoffes de soie, d'une cherté prodigieuse. »
121. Claude MANCERON, *Les Vingt Ans du roi*, 1972, p. 471.
122. *Métil...*, I, p. 471.
123. Barthélémy JOLY, *Voyage en Espagne, 1603-1604*, p.p. L. BARRAU D'HIGNY, 1909, p. 17.
124. Bohrepans, Londres, 7 août 1686 (A.N., A.E., B¹, 757); Anisson, Londres, 7 mars 1714 (A.N., G 7, 1699); Carlo Ottone, déc. 1670 (A.d.S. Gênes, Lettre Consoli, 1-2628); Simolin, Londres, 23 mars/3 avril 1781 (Moscou, A.E.A. 35/6, 320, f^o 167); Hermann, 1791 (A.N., A.E., B¹, 762, f^o 461 v^o).
125. Fynes MONYSON, *An Itinerary containing his ten yeeres travell*, 1908, VI, p. 70, cité par Antoine MACZAK, « Progress and underdevelopment in the ages of Renaissance and Baroque Man », in : *Studia Historiae Oeconomicae* IX, 1974, p. 92).
126. I. de l'INTO, *op. cit.*, p. 167 : « Là où il y a plus de richesses, tout y est plus cher... C'est ce qui me fait conjecturer que l'Angleterre est plus riche que la France. », François Quesnay et la physiocratie, éd. de l'INED, 1966, II, p. 954.
127. *Voyages en France*, 1931, I, p. 137.
128. *De la monnaie*, tr. fr. de G. M. BOUSQUET et J. CRISAFULLI, 1955, p. 89.
129. Léon H. DUPRIEZ, « Principes et problèmes d'interprétation », in : *Diffusion du progrès et convergence des prix. Études internationales*, 1966, p. 7.
130. Voir *infra*, III, ch. 1. Et J. AGGARIAS DE SÉRIENNE, *op. cit.*, 1766, I, pp. 270 sq.
131. TURGOT, *Œuvres*, I, *op. cit.*, pp. 378-379.
132. Pierre DES MAZIS, *Le Vocabulaire de l'économie politique* 1965, p. 62.
133. H. et P. CHAUNU, *Séville et l'Atlantique de 1504 à 1630*, *op. cit.*, 12 vol.
134. *Ibid.*, VIII-1, p. 260, note 2, 293, note 1.
135. Felipe RUIZ MARTIN, *El Siglo de los Genoveses*, à paraître, Ruth PIKE, *Enterprise and Adventure. The Genoese in Seville*, 1966.
136. *Gazette de France* 14 février 1730, de Madrid, p. 102.
137. Je tiens ce détail important de J.-P. BERTHE.
138. D. DEFOE, *op. cit.*, I, p. 354.
139. Thomas GAGE, *Nouvelle Iritation contenant les voyages de Thomas Gage dans la Nouvelle-Espagne*, 1676, 4^e partie, p. 90.
140. A.F., F¹, A. 21.
141. W. L. SCHUNZ, *The Manila Galleon*, 1959, p. 363.
142. Ragnar NURKSE, *Problems of capital formation in underdeveloped countries*, 1958.
143. François Quesnay... *op. cit.*, II, p. 756.
144. Pierre de Boisguilbert ou la naissance de l'économie politique, éd. de l'INED, 1966, II, p. 606.
145. François Quesnay... *op. cit.*, II, pp. 664 et 954-955.
146. Au sens où Pierre Gourou emploie l'expression.
147. *Métil...*, I, p. 409.
148. *Ibid.*, I, p. 233.
149. H. et P. CHAUNU, *op. cit.*, VIII-1, p. 445.
150. A.N., G¹, 1695, 252.
151. *Ibid.*
152. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, IV, 1762, col. 1023, arrêts du 5 septembre 1759 et du 28 octobre de la même année, col. 1022 et 1024.
153. Paul BAINOCHI, *Revolutions industrielle et sous-développement*, Paris, 1963 p. 201.
154. R. M. HARTWELL, *The Industrial Revolution and economic Growth*, 1971, pp. 181-182.
155. Cf. *infra*, III, ch. 4.
156. Thomas SOWELL, *The Say's Law*, 1972; Ch. E. L. MCKINTY, *Essai sur la théorie des débouchés de J.-B. Say*, 1942.
157. *Œuvres*, *op. cit.*, I, p. 452.

158. Cité par R. NURKSE, *op. cit.*, p. 16.
159. D'après J. ROMEUF, *op. cit.*, I, p. 372.
160. HENRI GUITTON, *Les Fluctuations économiques*, 1952, p. 173.
161. I. de PINTO, *op. cit.*, O. 184.
162. ELI F. HECKSCHER, *La Epoca mercantilista*, 1943, p. 653.
163. D. RICARDO, *op. cit.*, 1970, p. 66.
164. *Ibid.*, chapitre sur les profits, notamment pp. 88-89.
165. « Tawney's Century », in : *Essays in Economic and social history of Tudor and Stuart England*, 1961.
166. MICHELET, *Le Peuple*, 1899, pp. 73-74.
167. Sur les Ghanigiazzi, Armand SAVORI, *Studi di storia economica* 3^e éd. 1955, II, pp. 933 sq. Sur les Copponi, registre possédé par Armando Savori qui a eu la gentillesse de m'en communiquer le microfilm.
168. Archives conservées à l'Université Bocconi de Milan.
169. B. COTRUOLI, *op. cit.*, p. 145.
170. In : *Mélanges Hermann Aubin*, 1965, I, pp. 235 sq.
171. ERNST HEERING, *Die Fugger*, 1940, pp. 23 et 27.
172. F. MELIS, « La civiltà economica nelle sue esplicazione dalla Versilia alla Maremma », art. cit., pp. 21 et 35.
173. F. LOTUE, *op. cit.*, p. 288.
174. F. GESTRIN, *op. cit.*, p. 116.
175. HERMANN KELLENBENZ, « Le front hispano-portugais contre l'Inde et le rôle d'une agence de renseignements au service des marchands allemands et flamands », in : *Estudios*, XI, 1963; C. R. BOXER, « Uma raridade bibliográfica sobre Fernando Cron », in : *Boletim internacional de bibliografia luso-brasileira*, 1971.
176. *Das Meder'sche Handelsbuch und die Welser'schen Nachträge* 1974.
177. JOHANNES MÖLLER, « Der Umfang und die Haupttrouten des nürnbergischen Handelsgebietes im Mittelalter », in : *V. Jahrschrift für S.-und W. Geschichte*, 1908, pp. 1-38.
178. E. KROEBER, *op. cit.*, pp. 71, 163 et passim.
179. J.-C. PERROT, *op. cit.*, pp. 181 sq.
180. F. MAURETTE, *Les Grands Marchés des matières premières*, 1922.
181. H. GASCON, *op. cit.*, I, p. 37.
182. Cf. supra, I, pp. 187-190.
183. Voir supra, I, édit. 1967, p. 162.
184. *Ibid.*, p. 165.
185. JACOB BAXA et GUNTWIN BRUHNS, *Zucker im Leben der Völker*, 1967, pp. 24-25.
186. *Ibid.*, p. 27.
187. *Ibid.*, p. 32.
188. *Supra*, I, éd. 1967, p. 166.
189. J. SAYARY DES BRUSLONS, IV, col. 827.
190. J. BAXA et G. BRUHNS, *op. cit.*, p. 27.
191. *Ibid.*, pp. 40-41 et passim.
192. 1759, p. 97.
193. *Pierre de Boisguilbert...*, *op. cit.*, II, p. 621.
194. R. CANTILLON, *Essai sur la nature du commerce en général*, *op. cit.*, p. 150.
195. JOSEPH SCHUMPETER, *History of economic analysis*, 1954, éd. italienne, 1959, p. 268.
196. L. DERMIGNY, *op. cit.*, I, p. 376.
197. B. E. SUPPLE, « Currency and commerce in the early seventeenth century », in : *The Economic Historical Review*, janv. 1957, pp. 239-264.
198. G. de MANTEYER, *Le Livre-journal tenu par Fazy de Rame*, 1932, pp. 166-167.
199. LÉON COSTELGADE, *Mentalité gévaudanaise au Moyen Age*, 1925, compte rendu par Marc BLOCH, in : *Annales d'histoire économique et sociale*, I, 1929, p. 463.
200. Public Record Office, 30/25, Portfoglio 1, 2 novembre - 2 décembre 1742.
201. A.d.S. Naples, Affari Esteri, 796, La Haye, 28 mai 1756.
202. Moscou A.E.A. 50/6, 470.
203. *Ibid.*, 84/2, 421, 1^o 9^{vo}, lettre de Facius.
204. ABBÉ PREVOST, *Histoire générale des voyages...*, *op. cit.*, III, p. 641. Voyage de Compagnon, in 1716.
205. A. P. CANABRAVA, *O Comércio português...*, *op. cit.*, p. 13; LEWIS HANKE, *La Villa imperial de Potosí. Un capítulo inédito en la historia del Nuevo Mundo*, 1954.
206. P. V. CAÑETE y DOMÍNGUEZ, *Guía histórica*, p. 57, cité par Tibor WITTMAN, « La riqueza empobrecer; problemas de crisis del Alto Peru colonial en la Guía de P. V. Cañete y Domínguez », in : *Acta historica*, Szeged, 1967, XXIV, p. 17.
207. SÉRGIO BUARQUE DE HOLANDA, *Monções*, 1945.
208. J.-B. TAVERNIER, *op. cit.*, II, p. 293.
209. Fondateur en 1844 de la zone caoyuère de l'ilehor, PEDRO CALMON, *Historia social do Brasil*, 1937, p. 190.
210. AZIZA HAZAN, « En Inde aux XVI^e et XVII^e siècles : trésors américains, monnaie d'argent et prix dans l'Empire mogol », in : *Annales E.S.C.*, juil.-août 1969, pp. 835-859.
211. C.R. BOXER, *The Great Ship from Amacom. Annals of Macao and the old Japan Trade, 1555-1640*, Lisbonne, 1959, p. 6, note 1, 12 septembre 1633, lettre de Manuel da Câmara de Noronha.
212. ANTONIO de ULLOA, *Mémoires philosophiques, historiques, physiques, concernant la découverte de l'Amérique*, 1787, I, p. 270.
213. J. GERNET, *Le Monde chinois*, *op. cit.*, p. 423.
214. P. CHAUNU, *Les Philippines*, *op. cit.*, pp. 268-269.
215. Par exemple, vers 1570, la ratio est de 6 environ en Chine, contre 12 en Castille; vers 1630, respectivement de 8 contre 13. PIERRE CHAUNU, « Manille et Macao », in : *Annales E.S.C.*, 1962, p. 568.
216. W. L. SCHURZ, *op. cit.*, pp. 25-27.
217. *Ibid.*, p. 60.
218. GEORGE MACARTNEY, *Voyage dans l'intérieur de la Chine et en Tartarie fait dans les années 1792, 1793 et 1794...* Paris, 1798, I, p. 431.
219. *Mérid.* ..., I, p. 299. Lieux encore l'ar-

- ticle d'Ömer L. BARKAN, « Les mouvements des prix en Turquie entre 1490 et 1655 », in : *Mélanges Braudel*, 1973, I, pp. 65-81.
220. A.N., 94 AQ I, dossier 11, Pondichéry, 1^{er} octobre 1729.
221. M. CHERIF, « Introduction de la piastre espagnole (« ryäl ») dans la régence de Tunis au début du XVIII^e siècle », in : *Les Cahiers de Tunisie*, 1968, n° 61-64, pp. 45-55.
222. J. EON, (en religion P. MATTHIAS de SAINT-JEAN), *Le Commerce honorable*, 1646, p. 99.
223. A.d.S. Venise, Senato Misti, reg. 43, f° 162.
224. *Ibid.*, reg. 47, f° 175 v°. Je dois ces renseignements à R. C. Mueller.
225. Musco Correr, Donà delle Rose, 26 f° 2.
226. A.N. A.E., B¹, 235, et Ch. CAHIERE, *op. cit.*, II, pp. 805 sq.
227. E. F. HECKSCHER, *op. cit.*, p. 695.
228. *State Papers Domestic, 1660-1661*, p. 411, cité par E. LIPSON, *The Economic History of England*, 1948, III, p. 73.
229. *Gazette de France*, 16 janvier, p. 52; 6 mars, p. 135; 20 mars 1721, p. 139. Annonces analogues : 6 mars 1730, p. 131; 16 septembre 1751, p. 464.
230. Moscou, A.E.A., 50/6, 472, pp. 26-27.
231. *Le Journal d'émigration du comte d'Esplanai* a été publié par Ernest d'Hauteville, 1912. Le passage cité, resté inédit, se trouve dans le manuscrit, Bibl. Universitaire de Clermont-Ferrand, f° 297.
232. F. C. SPOONER, *L'Économie mondiale et les frappes monétaires en France, 1493-1680*, 1956, éd. anglaise augmentée en 1972.
233. M. MARION, *Dictionnaire...*, *op. cit.*, p. 384.
234. Jean-François de BOURGOIN, *Nouveau Voyage en Espagne, ou Tableau de l'état actuel de cette monarchie*, Paris, 1788, II, p. 87.
235. E. F. HECKSCHER, *op. cit.*, p. 466, attribue l'ouvrage à John HALES, d'après les études d'Edward HUGHES (1937), et Mary DEWAR (1964), il faut l'attribuer à sir Thomas SMITH. Voir E. SCHULIN, *op. cit.*, p. 24.
236. E. SCHULIN, *op. cit.*, p. 94.
237. M.-J. D. MARTIN, *op. cit.*, pp. 105-106.
238. A.d.S., Venise, Inghilterra, 76 et Londres, 13/34, août 1703.
239. B.N., Paris, Ms. 21779, 176 v° (1713).
240. René GANDILHON, *Politique économique de Louis XI*, 1941, pp. 416-417.
241. N. SANCHEZ ALBORNOZ, « Un testigo del comercio indiano : Tomás de Mercado y Nueva España », in : *Revista de historia de América*, art. cit., p. 122.
242. TUNGOT, *op. cit.*, I, p. 378.
243. Moscou, A.E.A., 35/6, 765.
244. Thomas MUN, *A Discourse of trade from England unto the East Indies*, 1621, p. 26.
245. A.N., G¹, 1686, 53.
246. René BOUVIER, *Quebedo, « homme du diable, homme de Dieu »*, 1929, pp. 305-306.
247. France-Piémont, A.N., G¹, 1685, 108. Sicile-République de Gênes, Geronimo de UZTARIZ, *Théorie et pratique du commerce et de la marine*, 1753, pp. 52-53. Perse-Indes, *Voyage de Gurdane*, manuscrit de la Bibliothèque Lénine, Moscou, p. 55.
248. A.d.S. Gênes, *Lettre Consoli*, I, 26-29.
249. Margaret PRIESTLEY, « Anglo-French Trade and the Unfavorable Controversy, 1660-1685 », in : *The Economic History Review*, 1951, pp. 37 sq.
250. A.E., C.P. Angleterre, 208-209.
251. A.N., G¹, 1699.
252. Moscou A.E.A., 35/6, 381.
253. E. SCHULIN, *op. cit.*, pp. 308 sq et surtout 319-320.
254. A été utilisée toute la correspondance du consul russe à Lisbonne, J. A. Borchers, de 1770 à 1794, Moscou, A.E.A., à partir de 72/5, 217, 58. Le traité de Methuen a duré jusqu'en 1836, E. Schulin, *op. cit.*, p. 290.
255. Moscou A.E.A. 72/5, 226, 73 v°, 10 novembre 1772; 273, 25 v°.
256. H. E. S. FISCHER, *The Portugal Trade*, 1971, pp. 38 et 35.
257. Pierre-Victor MALOUET, *Mémoires*, 1874, t. I, pp. 10-11.
258. Moscou, A.E.A., 72/5, 226, f° 59, Lisbonne, 6 octobre 1772, Borchers à Ostermann.
259. *Ibid.*, 72/5, 270, f° 52 et v°, 23 avril 1782.
260. *Ibid.*, 72/5, 297, f° 22, 13 décembre 1791.
261. H. E. S. FISCHER, *op. cit.*, p. 136.
262. Moscou, *ibid.*, 72/5, 297, f° 25, 20 décembre 1791.
263. Sur l'ensemble, Ingomar BOO, *Der Aussenhandel Ostmitteleuropas, 1450-1650*, 1971.
264. S.A. NILSSON, *Den ryska marknaden*, cité par M. HROCH, « Die Rolle des zentral-europäischen Handels im Ausgleich der Handelsbilanz zwischen Ost und Westeuropa, 1550-1650 », in : Ingomar BOO, *op. cit.*, p. 5, note 1 : Arthur ATTAMANN, *The Russian and Polish markets in international Trade, 1500-1600*, 1973.
265. M. HROCH, art. cit., pp. 1-27.
266. L. MAKKAÏ, semaine de Prato, avril 1975.
267. Ernst KROCKER, *op. cit.*, p. 87. est formel sur ce point.
268. Archives de Cracovie, Ital., 382.
269. Voir *infra*, III, ch. 3.
270. A noter la présence de monnaies polonaises en Géorgie (R. KIKRISNOWSKI, Semaine de Prato, avril 1975). En 1590, le roulage polonais porte à Istanbul des réaux d'Espagne (Tommaso ALBERTI, *Viaggio a Costantinopoli, 1609-1621*, Bologne, 1889; *Méditerranée*, I, pp. 183 sq.). Des marchands de Pologne et de Moscovie gagnent les Indes avec des rixdales d'Allemagne (TAVERNIER, *op. cit.*, II, p. 14).

271. Voir *infra*, III, ch. 5.
272. A.N., G⁷, 1686, 99, 31 août 1701.
273. E. SCHULIN, *op. cit.*, p. 220.
274. R. GANCON, *op. cit.*, p. 48.
275. Albert CHAMBERLAND, « Le commerce d'importation en France au milieu du XVII^e siècle », in : *Revue de géographie*, 1892-1893, pp. 1-32.
276. HOISGHEMERT, *op. cit.*, II, p. 586, J. J. CLAMAGNER, *Histoire de l'impôt en France*, II, 1868, p. 147.
277. Henryk SAMSONOWICZ, *Untersuchungen über das dänizger Bürgerkapital in der zweiten Hälfte des 15. Jahrhunderts*, Weimar, 1969.
278. Anders CHYDENIUS, « Le Bénéfice national (1765) », trad. du suédois, introd. de Philippe COUTY, in : *Revue d'histoire économique et sociale*, 1966, p. 439.
279. Référence malheureusement égarée, fleche en provenance de Moscou, A.E.A.
280. A.N., A.E., B¹, 762, f^o 401, lettre d'Hermann, consul de France à Londres, 7 avril 1791.
281. S. VAN RECHTEREN, *Voilage aux Indes Orientales*, 1706, V, p. 124.
282. K. M. PANIKKAR, *L'Asie et la domination occidentale du XV^e siècle à nos jours*, pp. 68-72.
283. *Ibid.*
284. *Ibid.*, pp. 95-96.
285. Frédéric MAURO, *L'Expansion européenne*, 1964, p. 141.
286. William BOLTS, *État civil, politique et commercial du Bengale, ou Histoire des conquêtes et de l'administration de la Compagnie anglaise de ce pays*, 1775, I, p. XVII.
287. G. UNWIN, « Indian factories in the 18th century », in : *Studies in economic history*, 1958, pp. 352-373, cité par F. MAURO, *op. cit.*, p. 141.
288. *Gazette de France*, 13 mars 1763, de Londres, p. 104.
289. A.E., Asie, 12, f^o 6.
290. Moscou, A.E.A., 50/6, 474, f^o 23, Amsterdam, 12/33 mars 1764.
291. *Gazette de France*, avril 1777.
292. PANIKKAR, *op. cit.*, pp. 120-121.
293. G. d'AYENEL, *Découvertes d'histoire sociale*, 1920, p. 13.
294. In : *Finanzarchiv*, I, 1933, p. 46.
295. A. HANOTEAU et A. LETOURNEUX, *La Babylone et les coutumes babyloniennes*, 1893; plus l'admirable livre de Pedro CHALMETTA, *op. cit.*, pp. 75 sq.
296. Roger BASTIDE et PIERRE VERGER, art. cit.
297. Pierre GOUROU, *Les Paysans du delta tonkinois*, 2^e éd. 1965, pp. 540 sq.
298. Voyages personnels en 1935.
299. Bronislaw MALINOWSKI, *Les Argonautes du Pacifique occidental*, 1963, p. 117.
300. Karl POLANYI, toute son œuvre et spécialement, K. POLANYI et C. ARENSBERG, *Les Systèmes économiques*, 1975.
301. Voir *infra*, p. 409.
302. Walter C. NEALE, in : K. POLANYI et C. ARENSBERG, *op. cit.*, p. 342.
303. *Ibid.*, p. 336 sq.
304. *Ibid.*, p. 341.
305. « Markets and Other Allocation Systems in History : the Challenge of K. Polanyi », in : *The Journal of European Economic History*, 6, hiver 1977.
306. W.C. NEALE, *op. cit.*, p. 343.
307. Maxime RODINSON, in : Pedro CHALMETTA, *op. cit.*, p. LIII sq.
308. *Ibid.*, pp. LV sq.
309. In : *Annales E.S.C.*, 1974, pp. 1311-1312.
310. Tr. française, 1974.
311. *Ibid.*, p. 22.
312. *Œuvres*, t. XXII, 1960, pp. 237, 286 sq. 322. sq.

Notes du chapitre 3

1. François PERROUX, *Le Capitalisme*, 1962, p. 5.
2. Herbert HEATON, « Criteria of periodization in economic history », in : *The Journal of Economic History*, 1955, pp. 267 sq.
3. Notamment Lucien FEBVRE, « Les mots et les choses en histoire économique », in : *Annales d'histoire économique et sociale*, II, 1930, pp. 231 sq.
4. Pour de plus amples explications, voir le livre clair et méticuleux, malheureusement difficile à consulter, d'Edwin DESCHERPER, *L'Histoire du mot capital et dérivés*, thèse dactylographiée, Université libre de Bruxelles, 1964. Je l'ai largement mis à contribution dans les lignes qui suivent.
5. Archives de Prato, n^o 700, *Lettere Prato-Firenze*, document communiqué par F. Mellis.
6. Edgar SALIN, « Kapitalbegriff und Kapitallehre von der Antike zu den Physiokraten », in : *Vierteljahrschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 23, 1930, p. 424, note 2.
7. R. GASCON, *Grand Commerce et vie urbaine. Lyon au XVI^e*, 1971, p. 238.
8. E. DESCHERPER, *op. cit.*, pp. 22 sq.
9. François RAHELAI, *Panlagruel*, éd. La Pléiade, p. 383.
10. A.N., A.E. B¹ 531, 22 juillet 1713.
11. J. CAVIGNAC, *op. cit.*, p. 158 (lettre de Pierre Pellet, de la Martinique, le 26 juillet 1726).
12. François VÉRON DE FORBONNAIS, *Prin-*

- cipes économiques (1767), éd. Daire, 1847, p. 174.
13. A.E. Mémoires et Documents, Angleterre, 35, 1^{re} 43, 4 mai 1696.
 14. TURGOT, *op. cit.*, II, p. 575.
 15. J. SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire*, II, 1760, col. 136.
 16. A.N., G 7, 1705, 121, après 1724.
 17. A.N., G 7, 1706, 1, lettre du 6 décembre 1722.
 18. CONDILLAC, *op. cit.*, p. 247.
 19. J.-B. SAY, *Cours complet d'économie politique*, I, 1828, p. 93.
 20. SISMONDI, *De la richesse commerciale*, 1803.
 21. *Op. cit.*, p. 176.
 22. DU PONT DE NEMOURS, *Maximes du docteur Quesnay*, éd. 1846, p. 391, cité par Jean ROMEUF, *Dictionnaire des sciences économiques*, au mot « capital », p. 199.
 23. C. MANCERON, *op. cit.*, p. 589.
 24. MORELLET, *Prospectus d'un nouveau dictionnaire de commerce*, Paris, 1764, cité par F. DESCHEPPER, *op. cit.*, pp. 106-107.
 25. E. DESCHEPPER, *op. cit.*, p. 109.
 26. *Ibid.*, p. 124.
 27. A.N., K 1349, 132, 1^{re} 214 v^o.
 28. E. DESCHEPPER, *op. cit.*, p. 125.
 29. Lucien FEBVRE, « Pouvoir et privilège » (Louis-Philippe MAY : « L'Ancien Régime devant le Mur d'Argent »), in : *Annales hist. éc. et soc.*, X (1938), p. 460.
 30. E. DESCHEPPER, *op. cit.*, p. 128.
 31. A.N. Z 1, D 102 B.
 32. A.d.S. Naples, Affari Esteri, 801.
 33. Pierre-Victor MALOUEZ, *Mémoires*, 1874, I, p. 83.
 34. A.F., M. et D., Angleterre, 35 1^{re} 67 sq.
 35. A.N., F 12, 731, 4 juillet 1783.
 36. Luigi DAL PANE, *Storia del lavoro in Italia*, 2^e éd., 1958, p. 116.
 37. Cahier de doléances, Tiers État de Garde-Figanières.
 38. Cahier de doléances de Saint-Pardoux, Sénéchaussée de Draguignan.
 39. D. MATHIEU, *L'Ancien Régime dans la province de Lorraine et Barrois*, 1879, p. 324.
 40. C. MANCERON, *op. cit.*, p. 54.
 41. Henry COSTON, *Les Financiers qui mènent le monde*, 1955, p. 41; 25 septembre 1790, *Moniteur*, t. V, p. 741.
 42. *Moniteur*, t. XVII, p. 484.
 43. H. COSTON, *op. cit.*, p. 41. RIVAROL, *Mémoires* 1824, p. 235.
 44. A. DAUZAT, *Nouveau Dictionnaire étymologique et historique*, 1964, p. 132. Mais je n'ai pas retrouvé cette indication dans l'*Encyclopédie*. S'agirait-il d'une erreur?
 45. J.-B. RICHARD, *Les Enrichissements de la langue française*, p. 88.
 46. Louis BLANC, *Organisation du travail*, 9^e éd., 1850, pp. 161-162, cité par E. DESCHEPPER, *op. cit.*, p. 153.
 47. J. ROMEUF, *Dictionnaire des sciences économiques*, au mot « capitalisme », p. 203 et J.-J. HÉMARQUINQUER, in : *Annales E.S.C.*, 1967, p. 444.
 48. Jean-Jacques HÉMARQUINQUER, compte rendu du livre de Jean DUBOIS : *Le Vocabulaire politique et social en France de 1869 à 1872, à travers les œuvres des écrivains, les revues et les journaux*, 1963, in : *Annales E.S.C.*, 1967, pp. 445-446. Mais ENOELS l'utilisera et, dès 1870, *Kapitalismus* est sous la plume de l'économiste allemand Albert SCHÄPPE (Edmond SILBENER, *Annales d'histoire sociale*, 1940, p. 133).
 49. H. HEATON, *art. cit.*, p. 268.
 50. Lucien FEBVRE, « L'économie liégeoise au XVI^e siècle (Jean LELIÈVE : *La Formation du capitalisme moderne dans la principauté de Liège au XVI^e siècle*) », in : *Annales E.S.C.*, XII, pp. 256 sq.
 51. Andrew SHONFIELD, *Le Capitalisme d'aujourd'hui*, 1967, pp. 41-42.
 52. *Annales E.S.C.*, 1961, p. 213.
 53. Alexandre GERSCHENKRON, *Europe in the Russian mirror*, 1970, p. 4.
 54. K. MARX, *op. cit.*, I, p. 1170.
 55. *Histoire de la campagne française*, 2^e éd. 1974, pp. 71 sq.
 56. Cité par SALIN, *art. cit.*, p. 434.
 57. J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, I, p. 20.
 58. J.-P. CATTEAU-CALLEVILLE, *Tableau de la mer Baltique*, II, 1812, pp. 238-239.
 59. Ernst FITZ, « Studien zur Entstehung des Kapitalismus », in : *Festschrift Hermann Aubin*, I, 1965, pp. 19-40.
 60. A.E., Moscou/A, 35/6 341/71 v^o 72, Londres, 26 mai-6 juin 1783.
 61. *Cours d'économie politique*, 1823, I, pp. 246-247.
 62. A.d.S. Venise, Notatorio di Collegio, 12, 128 v^o, 27 juillet 1480.
 63. Alice HANSON JONES, « La fortune privée en Pennsylvanie, New Jersey, Delaware (1774) », in : *Annales E.S.C.*, 1969, pp. 235-249, et *Wealth estimates for the American middle colonies, 1774*, Chicago, 1968.
 64. J'ai surtout utilisé ici son rapport au congrès de Munich (1965), « Capital formation in modern economic growth, and some implications for the past », in : *Troisième Conférence internationale d'histoire économique*, I, pp. 16-53.
 65. *British economic Growth, 1688-1989*, 2^e éd., 1967.
 66. S. KUZNETS, *art. cit.*, p. 23.
 67. *Théorie générale de la population*, I, 1954, notamment, p. 68.
 68. QUIQUERAN DE BEAUJEU, *De laudibus Provinciarum*, Paris, 1551, œuvre éditée en français sous le titre *La Provence louée*, Lyon, 1614, cité par André BOUNDE, *Agronomie et agronomes en France au XVIII^e siècle*, p. 50. Cf. aussi A. PLAISSE, *La Baronnie de Neubourg*, 1961, p. 153, qui cite Charles Estienne : « Il faut tant de fois labourer et relabourer que la terre soit tout en poudre si possible. »
 69. Jean-Pierre SOSSON, « Pour une approche économique et sociale du bâtiment. L'exemple des travaux publics à Bruges aux XIV^e et XV^e siècles », in : *Bulletin de*

- la Commission royale des Monuments et des Sites, t. 2, 1972, p. 144.
70. Samuel H. BARON, « The Fate of the Gostî in the reign of Peter the Great. Appendix : Gostî Afanasii Olsov's reply to the government inquiry of 1704 », in : *Cahiers du monde russe et soviétique*, oct.-déc. 1973, p. 512.
 71. Traian STOIANOVICH, Colloque de l'Unesco sur Istanbul, oct. 1973, p. 33.
 72. S. KURNETS, art. cit., p. 48.
 73. R. S. LOPEZ, H. A. MISKIMIN, « The Economic depression of the Renaissance », in : *The Economic history Review*, 1962, n° 3, pp. 408-426.
 74. Indications fournies par Felipe Ruiz MARTIN.
 75. Ce fait est mentionné par Alois MIKA, *La Grande Propriété en Bohême du Sud, XIV^e-XVI^e siècles*, Sbornik historický I, 1953, et par Josef PETRAM, *La Production agricole en Bohême dans la deuxième moitié du XVI^e et au commencement du XVII^e siècle*, 1964; (ces informations m'ont été communiquées par J. JANAČEK).
 76. SCHNAPPER, *Les Rentiers au XVI^e siècle*, Paris, 1957, pp. 109-110.
 77. CAVIGNAC, op. cit., p. 212, 13 novembre 1727.
 78. J. MEYER, op. cit., p. 619.
 79. D. MATHIEU, op. cit., p. 324.
 80. Archivio di Stato Prato, Arch. Datini Filza 339, Florence, 23 avril 1408.
 81. D'après les nombreux papiers de l'A.d.S. de Venise sur la faillite de cette banque, la liquidation de la banque n'est pas encore terminée, 31 mars 1592, CORNER, Donà delle Rose, 26^e 107.
 82. C. LAVEAU, op. cit., p. 340.
 83. H. SOLY « The "Betrayal" of the Sixteenth-Century Bourgeoisie : A Myth? Some Considerations of the Behaviour Pattern of the Merchants of Antwerp in the Sixteenth Century », in : *Acta Historiae Neerlandicae*, vol. VIII, pp. 31-39.
 84. Robert MANDROU, *Les Fugger, propriétaires fonciers en Souabe, 1560-1618*, 1969.
 85. Gilles CASTER, *Le Commerce du pastel et de l'épicerie à Toulouse, 1450-1561*, 1962.
 86. A.N., B¹¹, 406, long rapport du 23 janvier 1816.
 87. G. GALASSO, *Economia e società nella Calabria del Cinquecento*, p. 78.
 88. A. BOURDE, op. cit., pp. 1645 sq.
 89. Gérard DELILLE, « Types de développement dans le royaume de Naples, xviii^e-xviii^e siècle », in : *Annales E.S.C.*, 1975, pp. 703-725.
 90. Moscou, Fonds Dubrowski, Fr. 18-4, f° 86^v-87.
 91. László MAKKAJ, in : *Histoire de la Hongrie*, Budapest, 1974, pp. 141-142.
 92. Georg GRÜLL, *Bauer, Herr und Landesfürst*, 1963, pp. 1 sq.
 93. André MALRAUX, *Anti-mémoires*, 1967, p. 525.
 94. A. BOURDE, op. cit., p. 53.
 95. Wilhelm ABEL, *Crises agraires en Europe (XIII^e-XX^e siècles)*, 1973, p. 182.
 96. Wilhelm ABEL, *Geschichte der deutschen Landwirtschaft*, 1962, p. 196.
 97. Paul BOIS, *Paysans de l'Ouest*, 1960, pp. 183-184.
 98. SOMBART, II, p. 1061.
 99. F. GESTRIN, op. cit., cf. résumé en français, pp. 247-272.
 100. A.d.S. Naples, Sommaria Partium 565; GALASSO, op. cit., p. 139.
 101. Elio CONTI, *La Formazione della struttura agraria moderna nel contado fiorentino*, Rome, 1965, I, p. VII.
 102. Guy FOURQUIN, *Les Campagnes de la région parisienne à la fin du Moyen Age*, 1964, p. 530.
 103. Otto BRUNNER, *Neue Wege der Verrassungs- und Sozialgeschichte*, éd. ital. 1970, p. 138.
 104. M. GONON, *La Vie familiale en Forez et son vocabulaire d'après les testaments*, 1961, p. 16.
 105. *Ibid.*, p. 243.
 106. E. JUILLARD, *Problèmes alsaciens vus par un géographe*, 1968, p. 110.
 107. *Ibid.*, p. 112.
 108. G. FOURQUIN, op. cit., pp. 160 sq.
 109. G. GALASSO, op. cit., pp. 76-77.
 110. *Ibid.*, p. 76.
 111. Georg GRÜLL, op. cit., pp. 30-31.
 112. Evamaria ENGEL, Benedykt ZIENTARIA, *Feudalstruktur, Lehnbürgertum und Fernhandel im Spätmittelalterlichen Brandenburg*, 1967, pp. 336-338.
 113. Marc BLOCH, *Mélanges historiques*, Paris, 1963, II, p. 689.
 114. Jacques HEERS, *Le Clan familial au Moyen Age*, Paris, 1974.
 115. Vital CHOMEL, « Communautés rurales et casanov lombardes en Dauphiné (1346). Contribution au problème de l'endettement dans les sociétés paysannes du Sud-Est de la France au bas Moyen Age », in : *Bulletin philologique et historique*, 1951 et 1952, p. 245.
 116. Georges LIVET, *L'Intendance d'Alsace sous Louis XIV, 1648-1715*, 1956, p. 833.
 117. André PLAISSE, *La Baronnie de Neubourg*, 1961.
 118. G. DELILLE, art. cit., 1975.
 119. Yvonne BÉZARD, *Une Famille bourguignonne au XVIII^e siècle*, Paris, 1930.
 120. J. MEYER, op. cit., p. 780.
 121. VAUBAN, *Le Projet d'une dixme royale* (éd. Coornaert, 1933), p. 181, cité par J. MEYER, op. cit., p. 691, note 1.
 122. A. PLAISSE, op. cit., p. 61.
 123. Y. BÉZARD, op. cit., p. 32.
 124. Gaston ROUPNEL, *La Ville et la campagne au XVII^e siècle*, 1955, p. 314; Robert FORSTER, *The House of Saulz-Taovanes*, 1971.
 125. Albert SONOUL, *La France à la veille de la Révolution*, I : *Economie et Société*, p. 153.
 126. A. PLAISSE, op. cit., 1974, p. 114.
 127. Louis MERLE, *La Métairie et l'évolution agraire de la Gâtine poitevine*, 1958, pp. 50 sq.

128. G. GRÜLL, *op. cit.*, pp. 30-31.
129. Pierre GOUHET, *Beauvais et le Beauvaisis*, *op. cit.*, p. 180 sq.
130. Michel CAILLARD, *A travers la Normandie des XVII^e et XVIII^e siècles*, 1963, p. 81.
131. Vital CHOMEL, « Les paysans de Terre-basse et la dime à la fin de l'Ancien Régime », in : *Évocations*, 18^e année, n.s., 4^e année, n° 4, mars-avril, 1962, p. 100.
132. Cité par L. DAL PANE, *op. cit.*, p. 183.
133. Michel AUGÉ-LARIBÉ, *La Révolution agricole*, 1955, p. 37.
134. Giorgio DORIA, *Uomini e terre di un borgo collinare*, 1968.
135. Aurelio LEPRE, *Contadini, borghesi ed operai nel tramonto del feudalesimo napoletano*, 1963, p. 27.
136. *Ibid.*, pp. 61-62.
137. Paul BUTEL, « Grands propriétaires et production des vins du Médoc au XVIII^e siècle », in : *Revue historique de Bordeaux et du département de la Gironde*, 1963, pp. 129-141.
138. Gaston ROUPNEL, *op. cit.*, pp. 206-207.
139. Witold KULA, *Théorie économique du système féodal. Pour un modèle de l'économie polonaise, XVI^e-XVIII^e siècles*, 1970.
140. J. RUTKOWSKI, « La genèse du régime de la corvée dans l'Europe centrale depuis la fin du Moyen Âge », in : *La Pologne au VI^e Congrès international des sciences historiques*, 1930; W. RUSINSKI, in : *Studia historiae economicae*, 1974, pp. 27-45.
141. L. MAKKAÏ, in : *Histoire de la Hongrie*, *op. cit.*, p. 163.
142. A. von TRANSEHE-ROSENECK, *Gutsherr und Bauer im 17. und 18. Jahr.*, 1890, p. 34, note 2.
143. J. ZIEKURSCH, *Hundert Jahre Schlesischer Agrargeschichte*, 1915, p. 84.
144. F. J. HAUN, *Bauer und Gutsherr in Kursachsen*, 1892, p. 185.
145. I. WALLERSTEIN, *op. cit.*, p. 313 et note 58. A la fin du XVI^e siècle, les corvées atteignaient rarement 4 jours par semaine; au XVIII^e siècle, les exploitations paysannes de même taille étaient obligées de fournir, en règle générale, 4 à 6 jours de corvée par semaine. Ces chiffres se rapportent aux exploitations paysannes de plus grande taille, les corvées fournies par les autres étaient moindres, car elles variaient en fonction de la taille de l'exploitation. Mais la tendance à l'accroissement des charges et notamment des corvées était générale. Cf. Jan RUTKOWSKI, *art. cit.*, pp. 142 et 257.
146. Fiche égarée.
147. Charles d'ESZLARY, « La situation des serfs en Hongrie de 1514 à 1848 », in : *Revue d'histoire économique et sociale*, 1960, p. 385.
148. J. LESZCZYŃSKI, *Der Klassen Kampf der Oberläusitzer Bauern in den Jahren 1635-1720*, 1964, pp. 66 sq.
149. Alfred HOFFMANN, « Die Grundherrschaft als Unternehmen », in : *Zeitschrift für Agrargeschichte und Agrarsoziologie*, 1958, pp. 123-131.
150. W. KULA, *op. cit.*, p. 138.
151. Jean DELUMEAU, *La Civilisation de la Renaissance*, 1967, p. 287.
152. Sur le caractère capitaliste ou non des entreprises seigneuriales, voir la controverse entre J. NICHOT et J. KUCZYŃSKI, in : *Z. für Geschichtswissenschaft*, 1953 et 1954.
153. Jean de LÉRY, *Histoire d'un voyage fait en la terre de Brésil*, p.p. Paul GAFFAREL, II, 1880, pp. 20-21.
154. Gilberto FREYRE, *Casa Grande e Senzala*, 5^e éd. 1946.
155. Frédéric MAURO, *Le Portugal et l'Atlantique au XVII^e siècle*, 1960, p. 213 sq.
156. Alice PIFFER CANABRAVA, *A indústria açucar nas ilhas inglesas e francesas do mar das Antilhas*, thèse dactylographiée, São Paulo, 1946, pp. 8 sq.
157. Gabriel DEBIEN, « La sucrerie Galbaud du Fort (1690-1802) », in : *Notes d'histoire coloniale*, I, 1941.
158. *Guildivierie* vient de *guilde*, l'eau-de-vie tirée des « sirops de sucre et de l'écume des premières chaudières », *Tafia*, mot synonyme, serait employé par les Noirs et les Indiens. LITTÉR.
159. J. CAVIGNAC, *op. cit.*, p. 173, note 1.
160. SAVARY, cité par CAVIGNAC, *op. cit.*, p. 49, note 3.
161. G. DEBIEN, *art. cit.*, pp. 67-68.
162. G. DEBIEN, « A Saint-Domingue avec deux jeunes économistes de plantation 1777-1788 », in : *Notes d'histoire coloniale*, VII, 1945, p. 57. L'expression « plastre gourd », ou grosse plastre, vient de l'espagnol *gordo*, grosse.
163. Pierre LÉON, *Marchands et spéculateurs dauphinois dans le monde antillais, les Dole et les Haby*, 1963, p. 130.
164. François CROUZET, in : Charles HIGOUNET, *Histoire de Bordeaux*, t. V, 1968, p. 224; Pierre LÉON, in : BRAUDEL, LABROUSSE, *Histoire économique et sociale de la France*, II, 1970, p. 502, figure 52.
165. Gaston RAMBERT, in : *Histoire du commerce de Marseille*, VI, pp. 654-655.
166. François CROUZET, in : *Histoire de Bordeaux*, *op. cit.*, p. 230 et note 40.
167. Pierre LÉON, *Marchands et spéculateurs...*, *op. cit.*, p. 56.
168. Marten G. BUIST, *Al spes non fracta, Hope et Co 1770-1815*, 1974, pp. 20-21.
169. R. B. SHERIDAN, « The Wealth of Jamaica in the Eighteenth Century », in : *Economic Historical Review*, vol. 18, n° 2, août 1965, p. 297.
170. *Ibid.*, p. 296.
171. Richard PARRIS, *The Historian's Business and other essays*, Oxford, 1961. Id., *Merchants and Planters*, *Economic History Review Supplement* n° 4, Cambridge, 1960, cité par R. B. SHERIDAN, *art. cit.*
172. R. B. SHERIDAN, *art. cit.*, p. 305.
173. *Ibid.*, p. 304.

174. *Ibid.*, pp. 306 sq.
175. Roland Dennis HUSSEY, *The Caracas Company 1728-1784*, 1934.
176. J. BECKMANN, *Beiträge zur Oekonomie, Technologie, Polizei und Cameralwissenschaft, 1779-1784*, I, p. 4. Sur cette diversité foncière de l'Angleterre, cf. Joan THIRSK, in : *Agrarian hist. of England*, op. cit., passim et pp. 8 sq.
177. *Encyclopédie*, t. IV, 1754, col. 560 sq.
178. Karl MARX, *Le Capital*, Ed. sociales, 1950, t. III, p. 163.
179. Cf. Jean JACQUANT, *La Crise rurale en Ile-de-France, 1550-1670*, 1974.
180. André BOURDE, op. cit., I, p. 59.
181. Émile MIREAUX, *Une Province française au temps du Grand Roi, la Brie*, 1958.
182. *Ibid.*, p. 97.
183. *Ibid.*, p. 103.
184. *Ibid.*, p. 299.
185. *Ibid.*, pp. 145 sq.
186. V. S. LUBLINSKY, « Voltaire et la guerre des farines », in : *Annales historiques de la Révolution française*, 1959, pp. 127-145.
187. Pierre GOUBERT, in : BRAUDEL, LAROUSSE, *Histoire économique et sociale de la France*, II, p. 145.
188. Édité par Jean MISTLER, 1968, pp. 40 et 46.
189. *Méditerranée*, op. cit., I, pp. 70 sq.
190. Jean GEORGLIN, *Venise au siècle des Lumières*, 1978, pp. 232 sq.
191. Jean GEORGLIN, « Une grande propriété en Venétie au XVIII^e siècle : Anguillara », in : *Annales E.S.C.*, 1968, p. 486 et note 1.
192. *Ibid.*, p. 487.
193. MIREAUX, op. cit., pp. 148 sq.
194. P. MOLMENTI, op. cit., pp. 138 sq et 141.
195. Cité par Jean GEORGLIN, *Venise au siècle des lumières*, op. cit., pp. 758-759.
196. J. C. Léonard SISMONDE de SISMONDI, *Nouveaux Principes d'économie politique ou de la richesse dans ses rapports avec la population* (1819), 1971, p. 193.
197. A. REUMONT, *Della Campagna di Roma*, 1842, pp. 34-35, cité par DAL PANE, op. cit., p. 53.
198. DAL PANE, *ibid.* pp. 104-105 (et note 25) ; N. M. NICOLAI, *Memorie, leggi ed osservazioni sulle campagne di Roma*, 1803, cité par DAL PANE, *ibid.*, p. 53.
199. *Ibid.*, p. 106.
200. Adam SMITH, *La Richesse des nations*, réédition Osnabrück, 1966, I, pp. 8-9.
201. Olivier de SERRES, *Le Théâtre d'agriculture et mesnage des champs*, 3^e éd. 1605, p. 74.
202. Chants populaires italiens, *I dischi del Sole*, Edizioni del Gallo, Milan (s.d.).
203. Giovanni DI PAOLO MORELLI, *Ricordi* par Vittore BRANCA, 1936, p. 234. Cette chronique personnelle porte sur les années 1393-1421.
204. Elio CONTI, *La Formazione della struttura agraria moderna nel contado fiorentino*, I, p. 13.
205. *Ibid.*, p. 4.
206. Renato ZANGHERI, « Agricoltura e sviluppo del capitalismo », in : *Studi storici*, 1968, n° 34.
207. Renseignements fournis par L. MAKKAJ.
208. Rosario VILLARI, *La Rivolta antispagnola a Napoli*, 1967.
209. Cité par Pasquale VILLANI, *Feudalité, réforme, capitalismo agrario*, 1968, p. 55.
210. *Ibid.*, pp. 97-98.
211. Jean DELUMEAU, *L'Italie de Batticelli à Bonaparte*, 1974, pp. 351-352.
212. Pierre VILAN, *La Catalogne dans l'Espagne moderne*, t. II, p. 435.
213. Pierre GOUBERT, in : BRAUDEL, LAROUSSE, op. cit., pp. 12 et 17.
214. Jean MEYER, *La Noblesse bretonne au XVIII^e siècle*, 1966, t. II, p. 843.
215. Eberhard WEISS, « Ergebnisse eines Vergleichs der grundherrschaflichen Strukturen Deutschlands und Frankreichs vom 13. bis zum Ausgang des 18. Jahrhunderts », in : *Vierteiljahrsschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1970, pp. 1-74.
216. E. LE ROY LADURIE, « Révoltes et contestations rurales en France de 1675 à 1788 », in : *Annales E.S.C.*, n° 1, janv.-févr. 1974, pp. 6-22.
217. Pierre de SAINT-JACQ, *Les Paysans de la Bourgogne du Nord au dernier siècle de l'Ancien Régime*, 1960, pp. 427-428.
218. *Civilisation matérielle*, I, éd. 1967, p. 88.
219. René PILLONGET, « Essai d'une typologie des mouvements insurrectionnels ruraux survenus en Provence de 1596 à 1715 », in : *Actes du quatre-vingt-douzième Congrès national des Sociétés Savantes*, Section d'histoire moderne, 1967, t. I, pp. 371-375.
220. P. CHAUNU, *La Civilisation de l'Europe classique*, 1966, p. 353.
221. Paul HARSIN, « De quand date le mot industrie? », in : *Annales d'histoire économique et sociale*, II, 1930.
222. Hubert BOURGIN, *L'Industrie et le marché*, 1924, p. 31.
223. Pierre LÉON, *La Naissance de la grande industrie en Dauphiné (fin du XVIII^e siècle-1869)*, 1954, t. I, p. 56.
224. W. SOMMART, op. cit., II, p. 695.
225. Luigi BULFERETTI et Claudio COSTANTINI, *Industria e commercio in Liguria nell'età del Risorgimento (1700-1861)*, 1966, p. 55.
226. T. J. MARKOVITCH, « L'industrie française de 1789 à 1964 », in : *Cahiers de l'ISEA*, série AF, n° 4, 1965 ; n° 5, 6, 7, 1966, notamment n° 7, p. 321.
227. Federigo MELIS, Conférence faite au Collège de France, 1970.
228. Hubert BOURGIN, op. cit., p. 27.
229. *Méditerranée*, I, p. 396.
230. Voir *infra*, pp. 287 sq.
231. W. SOMMART, op. cit., II, p. 732.
232. Henri LAPEYRE, *Une Famille de marchands, les Ruiz...*, 1955, p. 588.
233. Jacques de VILLAMONT, *Les Voyages du seigneur de Villamont*, 1600, f° 4 v°.

234. Hubert BOURGIN, *op. cit.*, p. 31.
235. W. SOMBART, *op. cit.*, II, p. 731.
236. Otfulf REUTER, *Die Manufaktur im frankischen Raum*, 1961.
237. François CORRELL, *Relation des voyages de François Correal aux Indes occidentales... depuis 1666 jusqu'en 1697*, Bruxelles 1736, p. 138.
238. Otto von KOTZEBUE, *Entdeckungs-Reise in die Süd-See und nach der Herings-Strasse...*, 1821, p. 22.
239. M. CARTIER et TENG T'o, « En Chine, du XVI^e au XVIII^e siècle : les mines de charbon de Men-t'ou-kou », in : *Annales E.S.C.*, 1967, pp. 54-87.
240. Louis DERMIGNY, *op. cit.*, I, p. 66; Jacques GERNET, *op. cit.*, p. 422.
241. Louis DERMIGNY, *op. cit.*, I, p. 65.
242. *Ibid.*, p. 65.
243. Lord MACARTNEY, *Voyage dans l'intérieur de la Chine et en Tartarie... fait dans les années 1792, 1793 et 1794*, Paris, 1798, IV, p. 12; J. GERNET, *op. cit.*, p. 422.
244. P. SONNERAT, *Voyage aux Indes orientales et à la Chine fait par ordre du Roi depuis 1774 jusqu'en 1781*, 1782, t. I, p. 103.
245. *Ibid.*, pp. 104-105; gravures pl. XX et XXII.
246. Guy PATIN, *Lettres*, I, p. 2.
247. *De l'Esprit des Lois*, XXIII, p. 15.
248. Marc BLOCH, *Mélanges historiques*, 1963, t. II, pp. 796-797.
249. A.D.S., Gênes, *Lettre Consoli*, 1/2628.
250. Charles de PIERRE, *Une Grande Dame dans son ménage au temps de Louis XIV, d'après le journal de la comtesse de Rochefort (1689)*, Paris, 1889, pp. 142-147.
251. Witold KULA, *op. cit.*, p. 156, note 84, Ukraine en 1583-Lithuanie en 1788.
252. A.N., F 12, 681, f° 112.
253. J. BECKMANN, *op. cit.*, III, pp. 430-431.
254. Jean LEJEUNE, *op. cit.*, p. 143.
255. C. et S. Suárez à Cosme Ruiz, Florence, 1^{er} juin 1601. Archives Ruiz. Valladolid. « ... que todos acuden a la campaña ».
256. A.N., G 7, 1706, f° 167.
257. Ange GOUDAR, *Les Intérêts de la France mal entendus*, Amsterdam, 1756, t. III, pp. 265-267, cité par Pierre DOKES, *L'Espace dans la pensée économique, op. cit.*, p. 270.
258. Roger DION, *Histoire de la vigne et du vin en France des origines au XIX^e siècle*, 1959, p. 33.
259. Germain MARTIN, *La Grande Industrie sous le règne de Louis XIV (plus particulièrement de 1660 à 1715)*, 1898, p. 84.
260. E. TALLÉ, *L'Industrie dans les campagnes de France à la fin de l'Ancien Régime*, 1910, p. 45, note 3.
261. Renseignements qui m'ont été fournis par I. SCHÖFFEN.
262. Ottensio LANDI, *Paradosi, cioè sentenze fuori del comun parere, novellamente venute in luce*, 1544, p. 48 recto.
263. Joan THIRSK, in : *The Agrarian History of England and Wales*, 1967, IV, p. 46.
264. Jacqueline KAUFMANN-ROCHARD, *op. cit.*, pp. 60-61.
265. Heinrich BECHTEL, *op. cit.*, I, p. 299.
266. Joan THIRSK, in : *op. cit.*, IV, p. 12 et *passim*.
267. DEFOE, *op. cit.*, I, pp. 253-254.
268. Isaac de L'INTO, *op. cit.*, p. 287.
269. A.N., G 7, 1704, f° 102.
270. MIRABEAU, *L'Ami des hommes ou traité de la population*, 1756-1758.
271. P. S. DUFONT DE NEMOURS, *De l'exportation et de l'importation des grains*, 1764, pp. 90-91, cité par Pierre DOKES, *L'Espace dans la pensée économique du XVI^e au XVIII^e siècle*, 1969, p. 288.
272. François VÉRON DE FORBONNAIS, *Principes et observations économiques*, 1767, t. I, p. 205, cité par Pierre DOKES, *op. cit.*, p. 288.
273. *Mémoires de Oudard Coquault (1649-1688) bourgeois de Reims*, éd. 1875, II, p. 371.
274. *Gazette de France*, 1730, p. 22.
275. Moscou, Bibl. Lénine, Fr. 1100, f° 76-77.
276. Enrique FLORESCANO, *Precios del maíz y crisis agrícolas en México (1708-1810)*, 1969, p. 142.
277. Germain MARTIN, *op. cit.*, p. 80.
278. A.N., F 12, 149, f° 80.
279. DEFOE, *op. cit.*, p. 125.
280. E. TALLÉ, *op. cit.*, p. 43.
281. Semaine de Prato, avril 1968.
282. Domenico SELLA, *European industries (1500-1700)*, 1970.
283. *Ibid.*, pp. 88-89.
284. « Archéologie de la fabrique : la diffusion des moulins à soie » alla bolognese » dans les États vénitiens du XVI^e au XVIII^e siècle », in : *L'Industrialisation en Europe au XIX^e siècle*, p.p. P. LÉON, F. CROUZET, R. GASCON, 1972.
285. E. SCHULIN, *op. cit.*, p. 220.
286. « The unmaking of the Mediterranean trade hegemony », in : *Journal of economic history*, 1975, p. 515.
287. Aloys SCHULTE, « La lana come promotrice della floridezza economica dell'Italia nel Medio Evo », in : *Atti del Congresso di scienze storiche*, vol. III, Rome, 1906, pp. 117-129, notamment p. 119.
288. A.N., G 7, 1685, 76 (Mémoire de 1684).
289. Louis DERMIGNY, *op. cit.*, II, p. 756, note 3.
290. Louis-Félix HOURQUELOT, *Études sur les foires de Champagne*, 1865, I, p. 102.
291. Pierre DANDEL, *Commerce, industrie et navigation à Rouen et au Havre au XVIII^e siècle*, 1966, pp. 108-109.
292. *Gazette de France*, 1783, p. 351.
293. 5 sept. 1759. SAVARY DES BRUSLONS, IV, col. 1023.
294. Geneviève ANTHONY, *L'Industrie de la toile à Pau et en Béarn de 1750 à 1850 (études d'économie basco-béarnaise, t. III)*, 1961, p. 41.
295. A.N., F 12, 151, 148 v°, 29 avril 1729.

296. A.N., F 12, 682, 29 août 1726.
297. A.N., G 7, 1706, f° 81, 19 janvier 1723.
298. A.N., F 12, 721.
299. A.N., 62 AQ 7.
300. Variétés, op. cit., V, p. 345, note 2.
301. A.N., G 7, 1700, f° 86.
302. Johann BECKMANN, op. cit., III, introduction non paginée.
303. Pierre CHAUNU, *La Civilisation de l'Europe classique*, 1970, p. 332.
304. Bertrand GILLE, *Les Forges françaises en 1772*, 1960, p. XII.
305. Par exemple, les officiers-rouleurs de vin à Paris ont fourni en six ans (1703-1709) presque un million et demi de livres et sont en difficulté. A.N., G 7, 1510.
306. LÜTGE, op. cit., pp. 205-206 et 258.
307. Hektor AMMAN, « Die Anfänge des Aktivhandels und der Tucheinfuhr aus Nord-westeuropa nach dem Mittelmeergebiet », in : *Studi in onore di Armando Sapori*, 1957, I, dépliant, p. 308 bis.
308. Erich MASCHKE, « Die Stellung des Reichsstadt Speyer in der mittelalterlichen Wirtschaft Deutschlands », in : *Vierteljahrsschrift für Sozial-und Wirtschaftsgeschichte*, 1967, pp. 435-455, notamment p. 436.
309. *Paris sous Philippe le Bel d'après des documents originaux...*, pub. par H. GÉRARD, 1837.
310. B.N., Fr., 21557, f° 9.
311. F. MELIS, *Aspetti della vita economica medievale, studi nell'Archivio Datini di Prato*, I, p. 458.
312. Archives communales de Gênes, 572, f° 4.
313. Moscou, Bibl. Lénine, Fr, 374, f° 171.
314. *Ibid.*, f° 121.
315. Diego de COLMENARES, *Historia de la insignia ciudad de Segovia*, 2^e éd. 1640, p. 347.
316. Hermann KELLENBENZ, « Marchands capitalistes et classes sociales », p. 14 (dactylogramme).
317. Gino LUZZATTO, « Per la storia delle costruzioni navali a Venezia nei secoli XV e XVI », in : *Miscellanea di studi storici in onore di Camillo Manfroni*, pp. 385-400.
318. Museo Correr, Donà delle Rose, 160, f° 53 et 53 v°.
319. Hermann KELLENBENZ, art. cit., note 316.
320. François DORNIC, *L'Industrie textile dans le Maine*, 1955.
321. Raoul de FÉLICE, *La Basse-Normandie, étude de géographie régionale*, 1907, p. 471.
322. Johann BECKMANN, op. cit., I, pp. 109 sq.
323. F. DORNIC, op. cit., p. 307.
324. Moscou, Bibl. Lénine, Fr, 374, f° 160 v°.
325. Londres, Victoria-Albert Museum, 86-HH, Box 1, sans date.
326. *Barchent* = tuitaine.
327. Forme d'entreprise minière qui remonte au Moyen Âge jusqu'aux *Tridentiner Bergwerksbrüche* de 1208.
328. Gunther v. PROBST, *Die niederungarischen Bergstädte*, 1966.
329. Antonina KECOWA, *Les Salines de la région de Cracovie du XVI^e siècle au XVIII^e siècle*, en polonais, 1969.
330. Danuta MOLENDĄ, *Le Progrès technique et l'organisation économique de l'extraction des métaux non ferreux en Pologne du XIV^e au XVII^e siècle*, p. 14. Du même auteur, *Gornictwo Kruszwice na terenie zloz slaskokracowskiach do Polowy XVI wieku*, 1963, p. 410.
331. F. LÜTGE, op. cit., p. 265.
332. *Zur Genesis des modernen Kapitalismus*, 1935.
333. G. LOHMANN VILLENA, *Las Minas de Huancavelica en los siglos XVI y XVII*, pp. 11 sq.
334. A. MATILLA TASCÓN, *Historia de las minas de Almaden*, I (1958), pp. 181-202.
335. F. LÜTGE, op. cit., p. 304; *Encyclopédie italienne*, au mot « Idria ».
336. Enrique FLORESCANO, *Precios del maíz y crisis agrícolas en México (1708-1810)*, 1969, p. 150, note 33.
337. F. LÜTGE, op. cit., p. 378.
338. L. A. CLARKSON, *The preindustrial economy in England*, 1971, p. 98.
339. *Ibid.*
340. *Gazette de France*, 6 août 1731, p. 594.
341. A.N., F 12, 682, 9 janvier 1727.
342. Marcel ROUFF, *Les Mines de charbon en France au XVIII^e siècle*, 1922, p. 245, note 1.
343. Germain MARTIN, *La Grande Industrie en France sous le règne de Louis XIV*, 1900, p. 184.
344. A.N., A.E., B', 531, 18 février 1713.
345. A.N., F 12, 515, f° 4, 23 mai 1738.
346. Département des Ardennes. C'est le village d'Illly qu'illustrera la guerre de 1870.
347. A.N., F 12, 724.
348. A.N., G 7, 1692, 101.
349. J. A. ROY, *Histoire du patronat du Nord de la France*, 1968, dactylogr.
350. H. SÉE, « L'État économique de la Champagne à la fin du XVII^e siècle, d'après les mémoires des intendants de 1689 et de 1698 », in : *Mémoires et documents pour servir à l'histoire du commerce et de l'industrie*, dir. J. Hayem, X^e série, 1966, p. 265.
351. Guy ARBELLOT, *Cinq Paroisses du Val-de-lage, XVII^e-XVIII^e siècles*, 1970, thèse dactylogr.
352. Orluf REUTER, op. cit., pp. 14-15.
353. SAVARY DES BRUSLONS, op. cit., t. III, colonne 721.
354. F. L. NUSSBAUM, *A History of the economic institutions of Modern Europe*, 1933, p. 216.
355. *Cf. infra*, p. 294 sq.
356. F. L. NUSSBAUM, op. cit., pp. 212-213.
357. F. LÜTGE, op. cit., p. 366.
358. DEFOR, op. cit., II, pp. 271-272.

359. Federigo MELIS, *Aspetti della vita economica medievale*, 1962, pp. 286 sq., 455 sq., et *Tracce di una storia economica di Firenze e della Toscana*, p. 249.
360. F. LÖTGE, *op. cit.*, p. 366.
361. Eckart SCHREMMER, *Die Wirtschaft Bayerns*, 1970, p. 502.
362. René GANDILHON, *op. cit.*, p. 176.
363. Cité par Pierre DOKES, *L'Espace dans la pensée économique du XVI^e au XVIII^e siècle*, p. 108.
364. Claude PRIS, *La Manufacture royale des glaces de Saint-Gobain, 1663-1830*, 1973, thèse dactylogr. en 5 vol., introduction.
365. A.N., G 7, 1697, 2, 3 janvier 1712.
366. A.N., F 12, 682.
367. A.N., G 7, 1706, 126, mars 1723 (pour tout le paragraphe qui précède).
368. L'étude de base est M. COURTECUISE, « La manufacture de draps fins Vanrobaix aux XVII^e et XVIII^e siècles », in : *Mémoires de la Société d'émulation d'Abbeville*, t. XXV, 1920.
369. Voyage d'Angleterre, document cité, t. 4.
370. Georges RUHLMAN, *Les Corporations, les manufactures et le travail libre à Abbeville au XVIII^e siècle*, 1948.
371. F. L. NUSSBAUM, *op. cit.*, p. 215.
372. *Ibid.*, p. 213.
373. *Ibid.*, p. 213.
374. *Ibid.*, p. 216.
375. L. A. CLARKSON, *op. cit.*, p. 99.
376. A.N., G 7, 1697, 6.
377. *Ibid.*
378. A.N., F 12, 681, 9.
379. A.N., F 12, 516, 13.
380. Claude PRIS, *op. cit.*, dactylogr., a fourni toutes les données qui suivent.
381. Sidney HOBEN, *A History of interest rates*, 1963.
382. J'entends par point imparfait quelque chose d'analogue au « chapeau » des relèvements topographiques, les lignes de visée se recoupant imparfaitement.
383. D'après W. KULA, le renseignement m'est retransmis par Andrej WICZANSKY.
384. Raymond OBERLÉ, « L'évolution des fortunes à Mulhouse et le financement de l'industrialisation au XVIII^e siècle », in : *Comité des travaux historiques, Bulletin des travaux historiques*, 1971, p. 151 et note 32, référence à *Histoire documentaire de l'industrie de Mulhouse et de ses environs au XIX^e siècle*, 1902, pp. 287 et 698.
385. D'après le travail inédit de R. ZUBER qui a dépouillé les archives Montgolfier (Bibliothèque de la Sorbonne).
386. *Handbuch der Deutschen Geschichte*, p.p. AUBIN et ZORN, 1971, t. 1, p. 550.
387. J.-C. PERRHOT, *Genèse d'une ville moderne : Caen au XVIII^e siècle*, 1975, t. 1, p. 372.
388. Ludwig SCHEUERMANN, *Die Fugger als Montanindustrielle in Tirol und Kärnten*, 1929, p. 27.
389. *Daily life in Portugal in the late Middle Ages*, 1971, notamment p. 198.
390. Walther G. HOFFMANN, *British industry, 1700-1950*, 1955.
391. *Cambridge economic history of Europe*, IV, 1967, p. 484, figure 33.
392. Jean-Claude PERRHOT, *op. cit.*, t. 1, p. 400.
393. *Ibid.*, p. 408.
394. Sidney POLLARD, David W. CROSSLEY, *The Wealth of Britain*, 1968, pp. 134 sq.
395. Information communiquée par F. RUIZ MARTIN.
396. Beauvais et le Beauvaisis..., *op. cit.*, p. 327.
397. Orazio CANCELA, « I prezzi su un mercato dell'interno della Sicilia alla metà del XVII secolo », in : *Economia e Storia*, 1956, p. 188.
398. Basile KERBLAY, « Les foires commerciales et le marché intérieur en Russie dans la première moitié du XIX^e siècle », in : *Cahiers du monde russe et soviétique*, 1966, p. 424.
399. Archives Voronsov, 10, p. 129. Simon Voronsov, Southampton, 12-24 septembre 1801.
400. CANTILLON, *Essai sur la nature du commerce en général*, éd. INED, 1952, p. 36. Faux dilemme, me dit Pierre Gourou. Beaucoup de chevaux, c'est beaucoup de fumier, et donc de meilleures récoltes.
401. GALIANI, *Dialogue sur le commerce des blés*, cité par Pierre DOKES, p. 321.
402. W. SOMMART, *op. cit.*, II, pp. 357 sq.
403. A.N., G 7, 1510.
404. DUTENS, *Histoire de la navigation hauturière en France*, 1828, cité par J.-C. TOUTAIN, *Les Transports en France, 1830-1965*, 1967, p. 38.
405. TOUTAIN, *ibid.*, p. 38.
406. A.N., G 7, 1646, Orléans, 26 décembre 1708.
407. Jacob STRIEDER, *Aus Antwerpenen Notariatsarchiven*, 1930, p. XXV, note 4.
408. Émile COORNAERT, *Les Français et le commerce international à Anvers*, I, pp. 269-270.
409. Aloys SCHULTE, *Geschichte des mittelalterlichen Handels und Verkehrs*, I, pp. 357 sq.
410. A.N., F 12, 721.
411. Stockalper Archiv, Brigue, Sch. 31, n° 2939, 2942, 2966.
412. A.D., Haute-Savoie, C 138-307, f° 92 v°.
413. A.N., H 3159/2.
414. W. SOMMART, II, pp. 330-332.
415. *Méditerranée*, t. 1, p. 191.
416. A. EVERITT, in : *op. cit.*, IV, p. 559.
417. A.N., G 7, 1510.
418. Jacques SAVARY, *Le Parfait Négociant*, 1712, t. 2^e partie, pp. 208-209.
419. « Relazione ... de Bernardo BIGONI, in : *Viaggiatori del '600*, p. Marziano Guglielminetti, 1967, pp. 309-310.
420. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, IV (1762), colonne 1251.
421. SULLY, *Mémoires*, III, p. 42.
422. Wilfrid BRULEX, *De Firma della Faillie en de internationale Handel van vlaamse Firma's in de 16^e Eeuw*, 1959, p. 577.

423. H. KELLENBENZ, *Der Meder'sche Handelsbuch und die Welser'schen Nachträge*, 1974, p. 121.
424. A.N., G 7, 1685, 77.
425. W. SOMHART, *op. cit.*, II, p. 334.
426. J.-P. RICARD, *Le Négociant d'Amsterdam*, p. 218, cité par W. SOMHART, II, p. 338.
427. Ray Bert WESTERFIELD, *Middlemen in English business, particularly between 1660 and 1760*, 1915.
428. W. SOMHART, *op. cit.*, II, p. 329.
429. J.-C. TOUTAIN, *op. cit.*, p. 14.
430. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, I (1759), colonne 429.
431. A.N., G 7, 1646.
432. A.N., G 7, 1633.
433. Toutes les indications qui suivent sur Hoanne ont été prises au mémoire dactylographié de Denis LUYA, *Batellement et gens de rivière à Hoanne au dernier siècle de l'ancien Régime*, Université de Lyon, 1972.
434. A.N., H 3156 et H 2933 (en particulier mémoire de 1789 reprenant l'historique du problème).
435. Michel de BOISLIE, *Mémoires des Intendants*, I (1881), pp. 5-6.
436. A.N., K 1352, n° 63, f° 1.
437. SAVARY DES BRUSLONS, I, colonne 430.
438. B.N., Fr., 21702, f° 71-73.
439. *Ibid.*, f° 120-126.
440. A.N., G 7, 1532, août 1705.
441. A.N., F 12, 681, 60 et 44.
442. P. DEVON, *Amiens, capitale provinciale*, 1967, pp. 91 sq.
443. Voir *supra*, note 433.
444. DEFOE, *op. cit.*, II, pp. 254-256.
445. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, I, colonne 429.
446. K. KELLENBENZ, « Bânerliche Unternehmertätigkeit im Bereich der Nord- und Ostsee vom Hochmittelalter bis zum Ausgang der neueren Zeit », in : *Vierteljahrschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, mars 1962.
447. *Ibid.*
448. *Ibid.*
449. L.-A. BOITEUX, *La Fortune de mer, le besoin de sécurité et les débuts de l'assurance maritime*, pp. 45 sq.
450. *Ibid.*, p. 48.
451. Ralph DAVIS, *Alipho and Devonshire Square*, p. 34, note 2.
452. A.N., K 1351.
453. SEIGNELAY, *Journal de voyage en Hollande*, éd. 1867, pp. 293 et 297.
454. A.N., F 12, 724.
455. A.N., F 12, 724, 25 septembre 1788.
456. A.N., A.E., B¹, 627, 2 août 1725.
457. A.N., Colonies F 2 A 16.
458. Yasaburo TAKEKOSHI, *The Economic aspects of the political history of Japan*, 1930, I, pp. 223-224.
459. Les documents utilisés m'ont été communiqués par Jean MEYER.
460. Frédéric C. LANE, « Progrès technologiques et productivité dans les transports maritimes de la fin du Moyen Age au début des Temps modernes », in : *Revue historique*, avril-juin 1974, pp. 277-302.
461. Germain MARTIN, *La Grande Industrie sous le règne de Louis XIV*, p. 213.

Notes du chapitre 4

1. MENENDEZ PIDAL, *Historia de España*, III, pp. 171-172.
2. In : *Boll. Senese di Storia Patria*, VI, 1935.
3. H. PIGEONNEAU, *Histoire du commerce en France*, 1885, p. 237.
4. *Op. cit.*, p. 230.
5. Georg von BELOW, *Probleme der Wirtschaftsgeschichte*, 1926, p. 381. Voir également pour les confusions honorables entre négociants et « négociateurs détaillants », J. AGGARAS DE SÉRIENNE, *Les Intérêts des nations de l'Europe*, 1766, II, p. 372.
6. P. CHALMETTA, *op. cit.*, pp. 103 et 117.
7. F. Sebastián MANNIQUE, *Itinerario de las Misiones*, 1649, p. 346.
8. Sur *tradesman et marchand*, cf. D. DEFOE, *op. cit.*, I, pp. 1-3; sur *mercatura et mercanzia*, cf. COTRUGLI, *op. cit.*, p. 15.
9. CONDILLAC, *op. cit.*, p. 306.
10. Sur les Génois à Madrid, cf. *Méditerranée*, I, p. 462 et note 4; sur Charles Lion, cf. Paul DECHARME, *Le Comptoir d'un marchand au XVII^e siècle d'après une correspondance inédite*, 1910, p. 11.
11. Florence EDLEN, « The Vandermoelen, commission merchants of Antwerp: Trade with Italy 1538-1544 », in : *Essays in honor of J. W. Thompson*, 1938, p. 90, note 34, Anvers, 7 décembre 1539.
12. D. DEFOE, *op. cit.*, II, p. 135.
13. B.N., Fr., 21702, f° 14 et 40.
14. TURGOT, *Œuvres*, *op. cit.*, I, p. 262.
15. P. RUIZ MARTIN, *Lettres marchandes...*, *op. cit.*, pp. XXXVI-XXXVII.
16. Pierre VILAR, *op. cit.*, III, *passim* et pp. 384-422.
17. Jean-Claude PENHOT, *op. cit.*, I, pp. 435-437.
18. Sur la firme d'A. Greppi, cf. Bruno CAZZI, *Industria, commercio e banca in Lombardia nel XVIII secolo*, 1968, pp. 203, 206, 210; sur la firme des Trip, cf. P. W. KLEIN, *De Trippen in de 17^e Eeuw*, 1965, pp. 474 sq.
19. *Middlemen in English business*, 1915.

20. C. CARRIÈRE, *op. cit.*, I, p. 251.
21. D. DEFOE, *op. cit.*, I, p. 102.
22. S. POLLARD et D. W. CROSSLEY, *op. cit.*, p. 169, note 65.
23. *Variétés*, *op. cit.*, III, pp. 41 et 56-57.
24. A.N., G 7, 1686, n° 156.
25. Claude-CARRIÈRE, *Barcelone, centre économique...*, 1967, I, p. 143.
26. Claude-Frédéric LÉVY, *Capitalistes et pouvoir au siècle des Lumières*, 1969, p. 354.
27. Jean SAVANT, *Tel fut Quovard*, 1954, pp. 11 sq.
28. Remy Bensa à P. F. Delessart, Francfort, 14 septembre 1763, A.N., 62 AQ 34.
29. M. G. BUIST, *op. cit.*, p. 13.
30. Œuvres, I, p. 264.
31. 1759, p. 57.
32. DEFOE, *op. cit.*, I, pp. 354-357.
33. *Ibid.*, I, p. 368.
34. *Ibid.*, I, p. 364.
35. *Ibid.*, I, p. 358.
36. *Ibid.*, I, p. 46.
37. *Ibid.*, II, p. 10.
38. *The Trading world of Asia and the English East India Company*, 1978.
39. MARX, Œuvres, édition La Pléiade, I, p. 1099.
40. Ch. CARRIÈRE, *op. cit.*, II, pp. 916-920.
41. Ch. CARRIÈRE, *op. cit.*, I, p. 88.
42. *Variétés*, V, p. 256.
43. Robert BIGO, « Une grammaire de la Bourse en 1789 », in : *Annales*, 1930, p. 507.
44. G. B. CARDINALE DI LUCA, *Il Dottor vulgare*, 1673, V, p. 29.
45. Daniel DESSERT, « Finances et société au XVIII^e siècle : à propos de la chambre de justice de 1661 », in : *Annales E.S.C.*, 1974, n° 4, pp. 847-885.
46. Museo Correr, référence exacte non retrouvée.
47. C. LAVEAU, *op. cit.*, p. 154.
48. Violet BARBOUR, *Capitalism in Amsterdam in the seventeenth century*, 1950, p. 44.
49. S. POLLARD et D. W. CROSSLEY, *op. cit.*, pp. 149-150.
50. Isaac de PINTO, *op. cit.*, pp. 44-45, 77 sq., 95-96.
51. A.N., 62 AQ, fonds Dugard.
52. Passer debout, sans doute (dans le sens de passe debout) passer sans s'arrêter.
53. Ch. CARRIÈRE, *op. cit.*, II, p. 918.
54. A. P. USHER, *The Early history of deposit banking in Mediterranean Europe*, 1943, p. 6.
55. Federigo MELIS, « Origines de la Banca Moderna », in : *Moneta e credito*, n° 116, 1971, pp. 3-18, notamment p. 4.
56. Cf. *supra*, pp. 72-73.
57. M. MORINEAU, in : *Anuario de historia económica y social*, 1969, pp. 289-362.
58. P.R.O. Londres, 30/25, 4 janvier 1687.
59. 9 août 1613, cité par J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, p. 350, note 46.
60. Carlo M. CIPOLLA, « La prétendue "Révolution des prix" : réflexions sur l'expérience italienne », in : *Annales E.S.C.*, 1955, pp. 513-516.
61. Isaac de PINTO, *op. cit.*, pp. 46 et 77-78.
62. Cité par S. POLLARD et D. W. CROSSLEY, *op. cit.*, p. 169.
63. A.N., G 7, 1691, 35 (6 mars 1708).
64. A.N., A.E., B¹, 331, 25 novembre 1713.
65. A.d.S. Venise, Consoli Genova, 6, 98, Gènes, 12 novembre 1628.
66. A.G. Varsovie, fonds Hadziwill, Nantes, 20 mars 1726.
67. A.N., G 7, 1622.
68. A.N., G7 1622 « Mémoire sur les billets de monnaie », 1706 (7).
69. Marcel ROUVY, *Les Mines de charbon en France au XVIII^e siècle*, 1922, p. 243.
70. C. CARRIÈRE, *op. cit.*, II, pp. 917 sq.
71. B. CAZZI, *Industria, commercio e banca in Lombardia...*, *op. cit.*, pp. 149, 206.
72. Guy CHAUSSINAC-NOGARET, *Les Financiers du Languedoc au XVIII^e siècle*, 1970, pp. 40 et 103-104; *Gens de finance au XVIII^e siècle*, 1972, *passim* et pp. 68 sq.; compte rendu du livre de Yves DURAND, in : *Annales E.S.C.*, 1973, p. 804.
73. Pierre VILAN, *op. cit.*, t. II, pp. 482-491.
74. TURGOT, Œuvres, *op. cit.*, I, p. 381.
75. L. DERMIGNY, *Le Commerce à Canton*, *op. cit.*, II, p. 774.
76. C. GLAMANN, *Dutch asiatic trade, 1620-1740*, 1958, p. 261.
77. LA BRUYÈRE, *Caractères...*, VI, 39.
78. Léon SCHICK, *Un Grand Homme d'affaires au début du XVI^e siècle*, Jakob Fugger, 1957, p. 416.
79. Pierre VILAN, in : *L'Industrialisation en Europe au XIX^e siècle*, 1972, p.p. LÉON, CROUZET, GASCON, p. 423.
80. J. CAVIGNAC, *op. cit.*, p. 156, 12 avril 1725.
81. Jean MAILLEFER, *op. cit.*, p. 179.
82. MABLY, Œuvres, XIII, *Du commerce des grains*, pp. 291-297.
83. Jean-Baptiste SAY, *op. cit.*, I, p. 176.
84. Jacques HEERS, in : *Revue du Nord*, janv. 1964, pp. 106-107; Peter MATTHIAS, *The First industrial nation, an economic history of Britain, 1700-1914*, 1969, p. 18.
85. F. LÖTZE, *op. cit.*, p. 294.
86. *Méditerranée*, I, p. 386.
87. Pierre GOUBERT, *Louis XIV et vingt millions de Français*, 1966.
88. Enrique OTTE, « Das Genuesische Unternehmertum und Amerika unter den Kattolischen Königen », in : *Jahrbuch für Geschichte von Staat, Wirtschaft und Gesellschaft Latein-amerikas*, 1965, Bd 2, pp. 30-74.
89. Maurice Dobb, *Studies in the development of capitalism*, 4^e éd. 1950, pp. 109 sq., 191 sq.
90. A.N., G 7, 1865, 75.
91. H. H. MAURUSCHAT *Gewürze, Zucker und Salz im vorindustriellen Europa...*, cité par Wilhelm ABEL, *Einige Bemerkungen zum Land Stadtprobleme im spätmittelalter*, p. 25.
92. Baltasar Suárez à Simón Ruiz, 26 février 1591, Archives Ruiz, Valladolid.

93. *Encyclopediu britannica*, 1969, XIII, p. 524.
94. SAVARY DES BRUSLONS, V, colonne 668.
95. Moscou, Archives Centrales, Alex. Baxter à Voronov..., 50/6, 1788.
96. C. R. BOXER, *The Great ship from Amazon*, 1959, pp. 15-16.
97. Abbé de BELIARDY, *Idée du Commerce*, B.N., Fr., 10759, f° 310 v°.
98. G. F. GEMELLI CARERI, *op. cit.*, IV, p. 4.
99. DENYS LOMBAUD, *op. cit.*, p. 113.
100. Johan Albrecht MANDELSLO, *op. cit.*, II, p. 346.
101. F. GALIANI, *Dialogues sur le commerce des bleds*, éd. p. Fausto Nicolini, 1959, pp. 178-180 et 252.
102. Simón Ruiz à Baltasar Suárez, 24 avril 1591, Archives Ruiz, Valladolid.
103. D. DEPOE, *op. cit.*, II, pp. 149 sq.
104. Pour les détails qui suivent, voir Christian BEC, *Les Marchands écrivains à Florence, 1375-1434*, 1967, pp. 383 sq.
105. Richard EHRENBURG, *Das Zeitalter der Fugger*, 1922, I, p. 273, n. 4.
106. J.-P. PALEWSKI, *Histoire des chefs d'entreprise*, 1928, pp. 103 sq.
107. Ralph DAVIS, *Aleppo and Devonshire Square*, 1967, p. 66.
108. Publiées par V. von KLARWILL, *The Fugger News-Letters, 1924-1926*, 2 vol.
109. Paolo da CERTALDO, cité par C. BEC, *op. cit.*, p. 106.
110. A.N., A.E., B', 623.
111. A.N., 61 AQ 4, f° 19.
112. *Ibid.*
113. A.N., 61 AQ 2, f° 18, lettre du 18 décembre 1777.
114. Texte de Paolo da CERTALDO, cité par C. BEC, *op. cit.*, p. 106.
115. A.E., C.P., Anglettere 532, f° 90-91, Beaumarchais à Vergennes, Paris, 31 août 1779.
116. Bonvisi à S. Ruiz, cité par J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, p. 559.
117. Sur cette crise prolongée, correspondance de Pomponne, A.N., A.E., B' Hollande, 619 (1669).
118. James BOSWELL, *The Life of Samuel Johnson*, 8^e éd. 1816, II, p. 450.
119. Le mot est de l'auteur d'une brochure de 1846 dénonçant le ministre des Travaux publics qui avait prononcé l'adjudication des chemins de fer du Nord à la Banque Rothschild frauduleusement, en acceptant qu'elle soit seule soumissionnaire. Cité par Henry CUSTON, *Les Financiers qui mènent le monde*, 1955, p. 65.
120. Voir *supra*, p. 32 sq.
121. A.N., F 12, 681.
122. A.N., G 7, 1707, p. 148.
123. A.N., G 7, 1692, pp. 34-36.
124. *Ibid.*, f° 68.
125. A.N., F 12, 662-670, 1^{er} février 1723.
126. A.N., G 7, 1692, f° 211 v° (1707 ou 1708). La vallée de la Biesme, en Argonne.
127. A.N., F 12, 515, 17 février 1770.
128. A.N., G 7, 1685, p. 39.
129. A.N., F 12, 681, f° 48, 97, 98, 112 et A.N., G 7, 1706, n° 237 et 238. Une lettre du 26 décembre 1723 fait allusion à des mesures gouvernementales de 1699 et 1716, annulant tous les marchés précédemment passés, afin d'empêcher « ces sortes d'accaparements », en matière de commerce des laines.
130. A.N., F 12, 724, n° 1376.
131. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, IV, col. 406, poids respectifs des razières ou rasnières, 280-290 livres contre 245.
132. A.N., G 7, 1678, f° 41 et f° 53, nov. et déc. 1712.
133. Jean EON (P. Mathias de Saint-Jean), *Le Commerce honorable*, *op. cit.*, p. 88-89.
134. John NICKOLLS (Plumard de Dangeul), *Remarques sur les avantages et les désavantages de la France et de la Grande-Bretagne*, 1754, p. 252.
135. Henri PIRENNE, *Histoire économique de l'Occident médiéval*, 1951, p. 45, note 3.
136. Joseph HÖFFNER, *Wirtschaftsethik und Monopole*, 1941, p. 58, note 2.
137. Hans HAUSHERR, *Wirtschaftsgeschichte der Neuzeit*, 1954, pp. 78-79.
138. Ulrich de HÜTTE, *Opera*, éd. 1859-1862, III, pp. 302 et 299, cité par HÖFFNER, *op. cit.*, p. 54.
139. Violet BARBOUR, *op. cit.*, p. 75.
140. *Ibid.*, p. 89. (Déclaration de De Witt aux États-Généraux en 1671. Ce blé n'est pas stocké à Amsterdam seulement, mais dans plusieurs villes de Hollande.)
141. Samuel LAMBE, *Seasonable observations...*, 1658, pp. 9-10, cité par V. BARBOUR, *op. cit.*, p. 90.
142. J. SAVARY, *Le Parfait Négociant*, *op. cit.*, éd. 1712, II, pp. 135-136.
143. A.N., A.E., B', 619, La Haye, 25 septembre 1670.
144. *Ibid.*, 4 juillet 1669.
145. *Ibid.*, 26 septembre 1669.
146. J. SAVARY, *op. cit.*, II, pp. 117-119.
147. A.N., G 7, 1686-99.
148. Marteng G. BUIST, *op. cit.*, pp. 431 sq.
149. P. W. KLEIN, *op. cit.*, pp. 3-15, 475 sq.
150. Jakob van KLAVEREN, *Europäische Wirtschaftsgeschichte Spaniens*, *op. cit.*, p. 3. « ... Erstens ist es für die Wirtschaft an sich von keiner Bedeutung, ob das Geld aus Silber, Gold oder aus Papier besteht. »
151. Marcel MARION, *Dictionnaire des institutions*, p. 384, 2^e colonne, Louis DERMIGNY, « La France à la fin de l'Ancien Régime, une carte monétaire », in : *Annales E.S.C.*, 1955, p. 489.
152. MALESTROIT, « Mémoires sur le fait des monnoyes... », 1567, in : *Paradozes inédits*, éd. L. EINAUDI, 1937, pp. 73 et 105.
153. F. C. SPOONER, *L'Économie mondiale et les frappes monétaires en France, 1493-1680*, 1956, pp. 128 sq.

154. C. M. CIPOLLA, *Studi di storia della moneta : i movimenti dei cambi in Italia dal sec. XIII al XV*, 1948, et c.r. par R. DE ROOVER, in : *Annales*, 1951, pp. 31-36.
155. Geminiano MONTANARI, *Trattato del valore delle monete*, ch. III, p. 7, cité par J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, p. 400.
156. C. M. CIPOLLA, *Mouvements monétaires de l'État de Milan (1580-1700)*, 1952, pp. 13-18.
157. Marquis d'ARGENSON, *Mémoires et Journal inédit*, éd. 1857-1858, II, p. 56. Pour que le lecteur refasse le calcul, qu'il se souvienne qu'un sol vaut 12 deniers et que le liard représente 3 deniers. On a donc dévalué de 6 deniers une pièce de 24 deniers, soit à un taux de 25 %.
158. J. GENTIL DA SILVA, *Banque et crédit en Italie au XVII^e siècle*, I, pp. 711-716.
159. Gio. Domenico PERI, *Il Negoziante*, éd. 1666, p. 32.
160. F. RUIZ MARTÍN, *Lettres marchandes de Florence*, *op. cit.*, p. XXXVIII.
161. R. GASCON, *op. cit.*, I, p. 251.
162. J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, p. 165.
163. Jean EON, *op. cit.*, p. 104.
164. Isaac de PINTO, *op. cit.*, pp. 90-91, note 23.
165. *États et tableaux concernant les finances de France depuis 1758 jusqu'en 1787*, 1788, p. 225.
166. J. BOUVIER, P. FURET et M. GILLET, *Le Mouvement du profit en France au XIX^e siècle*, 1965, p. 269.
167. M. G. RUIST, *op. cit.*, pp. 520-525 et note p. 525.
168. Louis DERMIGNY, *Cargaisons Indiennes. Solier et Co, 1781-1793*, 1960, II, p. 144.
169. Giorgio DORIA, in : *Mélanges Borlandi*, 1977, p. 377 sq.
170. F. RUIZ MARTÍN, *El Siglo de los Genoveses*, à paraître.
171. J. MEYER, *L'Armement nantais*, *op. cit.*, pp. 220 sq.
172. *Ibid.*, p. 219.
173. Jacob M. PRICE, *France and the Chesapeake*, 1973, I, pp. 288-289. Ces calculs n'ont été communiqués par J.-J. Hémarquiner.
174. A.N., 94 AQ 1, 1^o 28.
175. L. DERMIGNY, *Cargaisons Indiennes*, *op. cit.*, pp. 141-143.
176. J. MEYER, *op. cit.*, pp. 290-291.
177. M. HOGUCKA, *Handel zagraniczny Gdansk...*, 1970, p. 137.
178. A.N., Colonies, F 2 A 16.
179. Thomas MUN, *A Discourse of trade from England into the East Indies*, Londres, 1621, p. 55, cité par F. DICKES, *op. cit.*, p. 125.
180. HACLUTY (1885), pp. 70-71, cité par J.-C. VAN LEUR, *op. cit.*, p. 67.
181. Jean GRONGELIN, *Venise au siècle des Lumières (1689-1797)*, p. 436 du ductylogramme.
182. *Ibid.*, p. 435.
183. Voir la façon dont les capitaux libérés par l'abandon de grandes industries à Caen, se réinvestissent ailleurs. J.-C. PENROT, *op. cit.*, I, pp. 381 sq.
184. Stephan MAROLIN, in : *Le Nouvel Observateur*, 9 juin 1975, p. 37.
185. J. KULISCHER, *op. cit.*, trad. ital., I, p. 444.
186. Cf. *infra*, III, ch. 2.
187. J. KULISCHER, *op. cit.*, I, p. 446.
188. J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, p. 148.
189. Jean MAILLEFER, *op. cit.*, p. 64.
190. C. BAUER, *op. cit.*, p. 26.
191. F. MELIS, *Tracce di una storia economica...*, *op. cit.*, p. 29.
192. A.-E. SAYOUS, « Dans l'Italie, à l'intérieur des terres : Sienne de 1221 à 1229 », in : *Annales*, 1931, pp. 189-206.
193. Hermann AUBIN, Wolfgang ZORN, *Handbuch...*, *op. cit.*, p. 351.
194. J. KULISCHER, *op. cit.*, éd. allemande, I, pp. 294-295.
195. A. SCHULTE, *Geschichte der grossen Ravensburger Handelsgesellschaft, 1380-1530*, 1923, 3 v.
196. H. HAUSHEER, *op. cit.*, p. 29.
197. Françoise BAYARD, « Les Honvisi marchands banquiers à Lyon, 1575-1629 », in : *Annales E.S.C.*, nov.-déc. 1971, p. 1235.
198. Jean MEYER, *L'Armement nantais...*, *op. cit.*, p. 105, note 8.
199. *Ibid.*, p. 112, note 2.
200. *Ibid.*, pp. 107-115.
201. F. MELIS, *Tracce di una storia economica*, *op. cit.*, p. 50-51.
202. Jean MEYER, *L'Armement nantais...*, *op. cit.*, p. 107 et note 6.
203. Archives de la Ville de Paris (A.V.P.), 3 B 6, 21.
204. J.-P. RICARD, *op. cit.*, p. 368.
205. Titre IV, article 8, cité par Ch. CARRIÈRE, *op. cit.*, II, p. 886.
206. *Ibid.*, p. 887.
207. J. SAVARY, *Le Parfait négociant*, éd. 1712, seconde partie, pp. 15 sq.
208. Eric MASCHKE, « Deutsche Städte am Ausgang des Mittelalters », in : *Die Stadt am Ausgang des Mittelalters*, 1974, tirage à part, pp. 8 sq.
209. L'organisation toulousaine est admirablement mise en lumière par Germain SICARD, *Aux Origines des sociétés anonymes : les moulins de Toulouse au Moyen Age*, 1953.
210. *Ibid.*, p. 351, note 26.
211. E. F. HECKSCHER, *op. cit.*, pp. 316, 385 et *passim*.
212. A.V.P., 3 B 6, 66.
213. A.N. Z'D 102 A, f^o 19 v^o-20 v^o.
214. Jean-François MEYON, *Essai politique sur le commerce*, 1734, pp. 77-78.
215. Jean MEYER, *L'Armement nantais...*, *op. cit.*, p. 275.
216. A.N., Z'D 102 A.
217. Jean MEYER, *L'Armement nantais...*, *op. cit.*, p. 113.
218. Ch. CARRIÈRE, *op. cit.*, II, pp. 879 sq.
219. D. DEFOE, *op. cit.*, I, p. 215.

220. Le mot apparaît à peine. Cité par LITTRÉ : « *Entreprise* », p. 1438, dans FÉNELON, *Trésmque*, XII, 1699.
221. D'après une réflexion incidente d'Isaac de Pinto, *op. cit.*, p. 335.
222. GUY ANTONETTI, *Greffulhe, Montz et Co, 1789-1793*, p. 96; cf. J. EYMAERT, *op. cit.*, p. 875. Les firmes allemandes à Cadix vers 1790 peu nombreuses.
223. GEORGE LILLO, *The London merchant, with the tragical history of George Barnwell*, 1731, p. 27.
224. W. SOMHART, *op. cit.*, II, p. 580.
225. MANUEL NUNES DIAS, *O Capitalismo monárquico português (1415-1549)* São Paulo, 1957, Tese de doutoramento.
226. CHARLES VERLINDEN, *Les Origines de la civilisation atlantique*, 1966, pp. 11-12 et 164.
227. LOUIS DERMIGNY, *La Chine et l'Occident, Le commerce à Canton...*, *op. cit.*, I, p. 86.
228. A.N. A.E., B¹, 760, Londres, juillet 1713.
229. CHARLES WILSON, *England's apprenticeship, 1603-1763*, 3^e éd. 1967, pp. 172-173.
230. Cf. à ce sujet la mise au point (qui renvoie à une large bibliographie) de JURGEN WIEGAND, *Die Merchants Adventurers' Company auf dem Kontinent zur Zeit der Tudors und Stuarts*, 1972.
231. E. F. HECKSCHEN, *op. cit.*, p. 310.
232. *Ibid.*, pp. 362-363.
233. M. M. POSTAN, *Medieval trade and finance*, 1973, pp. 302-304.
234. F. LÖTGE, *op. cit.*, p. 342.
235. Selon les explications de J. U. NEF, de K. W. TAYLOR, d'I. WALLERSTEIN et de Th. K. RABIN, *Enterprise and Empire*, 1967, pp. 19 sq. 26 sq.
236. Pour la Compagnie du Nord, cf. A.N. G 7, 1685, I, pour la Compagnie des Indes occidentales, cf. A.E., M et D., 16.
237. *Études d'histoire économique*, 1971, p. 33.
238. S. POLLARD et D. W. CROSSLEY, *op. cit.*, p. 150-151.
239. *Ibid.*, pp. 143, 146, 147, 163.
240. P. JEANNIN, *L'Europe du Nord-Ouest et du Nord aux XVII^e et XVIII^e siècles*, 1969, p. 192.
241. S. POLLARD et D. W. CROSSLEY, *op. cit.*, p. 149.
242. Lettre de Pontchartrain à Tallard (6 août 1698), cf. A.E., CP. Ang., 208, f^o 115; lettre de Tallard à Pontchartrain (21 août 1698), cf. A.N., A.E., B¹, 759.
243. *Op. cit.*, éd. française, p. 172.
244. CHARLES BOXER *The Dutch Seaborne Empire, 1600-1800*, 1965, p. 43.
245. MAURICE DORN, *Studies in the development of capitalism*, 4^e éd. 1950, p. 191, note 1.
246. A.N., G 7, 1686, f^o 85.
247. A. N., Marine, B 7, 230, cité par Charles FROSTIN, « Les Pontchartrain et la pénétration commerciale française en Amérique espagnole (1690-1715) », in : *Revue historique*, 1971, p. 311, note 2.
248. A.N., K 1349, f^o 14 v^o et f^o 15.
249. PAUL KÄPPPELIN, *La Compagnie des Indes orientales et François Martin*, 1908, pp. 135-136.
250. *Ibid.*, p. 593.
251. A.N., G 7, 1699.
252. CHARLES MONTAGNE, *Histoire de la Compagnie des Indes*, 1899, pp. 223-224.
253. M. LÉVY-LEBOYER, *op. cit.*, p. 417, note 2.
254. *Civilisation matérielle*, I, éd. 1967, pp. 10-11 et 437.
255. WALTER ACHILLES, « Getreidepreise und Getreidehandelsbeziehungen europäischen Raum in XVI. und XVII. Jahr. » in : *Zeitschrift für Agrargeschichte*, 59, pp. 32-55.
256. E. MASCHKE, art. cit., p. 18.
257. J.-P. RICARD, *Le Négoce d'Amsterdam*, 1722, p. 59.
258. *Schriften*, 1800, I, p. 264, cité par W. SOMHART, 2, p. 500.
259. E. ZOLA, *L'Argent*, éd. Fasquelle, 1960, p. 166, cité par P. MIQUEL, *L'Argent*, 1971, pp. 141-142.
260. GALIANI, *op. cit.*, pp. 162-168, 178-180, 152.

Notes du chapitre 5

1. Cité par Louis DUMONT, *Homos hierarchicus*, 1966, p. 18.
2. Je me reporte à une conversation de novembre 1937.
3. Émile DURKHEIM (1858-1917) prend la relève d'Auguste COMTE, passe sa thèse *De la division du travail social*, en 1893, et fonde l'Année sociologique, en 1896. C'est cette dernière date que nous avons retenue.
4. In : *Revue de synthèse*, 1900, p. 4.
5. Malgré d'anciens essais comme ceux d'Alfred - WEBER, *Kulturgeschichte als*

Kultursozologie, 1935, ou d'Alfred von MARTIN, *Soziologie der Renaissance...*, 1932; ou, plus récemment, la puissante synthèse d'Alexander RUSTOW, *Ortsbestimmung der Gegenwart*, 3 vol., 1950-1957.

6. *Op. cit.*, p. 9.
7. JOSEF SCHUMPFETER, *op. cit.*, I, p. 23.
8. NOVALIS, *Encyclopédie*, 1966, p. 43.
9. Des remarques analogues chez René CLEMENS, Raymond ARON, Wilhelm RÖPKE, Jacques ATTALI, Joseph KLAZMANN, Marcel MAUSS.

10. *English Social History*, 1942; trad. espagnole, 1946.
11. De nombreuses opinions contraires. Ainsi Edward J. NELL, « Economic relationship in the decline of feudalism : an economic interdependence », in : *History and theory*, 1957, p. 328 : « considérer davantage les relations entre les variables que les variables elles-mêmes ». Pour Evans PRITCHARD, la structure sociale se réduit aux inter-relations des groupes, d'après Siegfried Frederik NADL, *La Théorie de la structure sociale*, 1970, p. 30.
12. I. WALLERSTEIN, *op. cit.*, p. 157.
13. Jack H. HERTER, *Reappraisals in History*, 1963, p. 72.
14. *Variétés*, III, p. 312, *Advis de Guillaume Hottelux à Halles*.
15. *L'idéal historique*, 1976.
16. Karl BOSL, « Kasten, Stände, Klassen in mittelalterlichen Deutschland », in : *ZBLG* 32, 1969. Impossible d'employer le mot dans un sens strict.
17. A propos des castes de l'Inde, voir l'article de Claude MEILLASSOUX, « Y a-t-il des castes aux Indes? », in : *Cahiers internationaux de sociologie*, 1973, pp. 5-29.
18. *La Vocation actuelle de la sociologie*, 1963, I, pp. 365 sq.
19. *Pour la sociologie*, 1974, p. 57.
20. PNEVOST, *op. cit.*, t. I, p. 8.
21. Van HECHTEREN, *Voyages*, 1628-1632, V, p. 69.
22. A.N. K 910, 27 bis.
23. Ainsi Arthur Boyd HIBBERT, in : *Past and Present*, 1953, n° 3, et Claude CAHEN, in : *La Pensée*, juillet 1956, pp. 95-96, le féodalisme n'est pas la négation du commerce, l'point de vue orthodoxe, Charles PARAIN et Pierre VILAR, « Mode, de production féodal et classes sociales en système précapitaliste », 1968, *Les Cahiers du Centre d'Études et Recherches marxistes*, n° 59.
24. Date au plus de la Restauration, pas encore dans *La Néologie*, de L. S. MENCHER, 1801; dans N. LANDAIS, *Dictionnaire général et grammatical*, 1934, II, p. 26.
25. Armando SAPORI et Gino LUZZATTO.
26. Georges GURVITCH, *Déterminismes sociaux et liberté humaine*, 2^e éd., 1963, pp. 261 sq.
27. Marc BLOCH, *La Société féodale*, 2 vol., 1939-1940.
28. Jacques HEERS, *Le Clan familial au Moyen Age*, 1971.
29. A. TIERS, *De la propriété*, 1848, p. 93.
30. Jean-François MELON, *op. cit.*, p. 126.
31. Charles W. MILLS, *The Power Elite*, 1959.
32. *Delle lettere di Messer Claudio Tolomei*, Venise, 1547, f° 144 v°-145. Ce passage m'a été signalé par Sergio BERTELLI.
33. Frederic C. LANE, *Venice, a maritime Republic*, 1973, p. 324. Voir aussi K. J. BELOCH, *Bevölkerungsgeschichte Italiens*, I, III, 1961, pp. 21-22.
34. F. C. LANE, *op. cit.*, pp. 429-430.
35. SAINTOLON, *Relazione della Repubblica di Genova*, 1684, Venise, Marciana, 6045, c. 11-8.
36. Gerald STHAUSS, « Protestant dogma and city government. The case of Nuremberg », in : *Past and Present*, n° 36, 1967, pp. 38-58.
37. C.A.B.F. de BAERT-DUHOGLAND, *Tableau de la Grande-Bretagne*, an VIII, IV, p. 7.
38. C. R. BOXER, *The Dutch seaborne Empire, 1600-1800*, 1965, p. 11.
39. R. GASCON, *op. cit.*, I, p. 407.
40. G. D. RAMSAY, *The City of London*, 1975, p. 12.
41. E. W. DAHLGREN, *Les Relations commerciales et maritimes entre la France et les côtes du Pacifique*, I, 1909, pp. 36-37, note 2.
42. François DORNIC, *op. cit.*, p. 178.
43. Jacques TENEUR, « Les Commerçants dunkerquois à la fin du XVIII^e siècle et les problèmes économiques de leur temps », in : *Revue du Nord*, 1966, p. 21.
44. Cité par Charles CARRIÈRE, *op. cit.*, I, pp. 215-216.
45. *Ibid.*, p. 265.
46. Référence égarée.
47. Emilio NASALLI ROCCA, « Il Patriziato piacentino nell'età del principato. Considerazioni di storia giuridica, sociale e statistica », in : *Studi in onore di Cesare Manaresi*, 1952, pp. 227-257.
48. J. M. ROBERTS, in : *The European Nobility in the Eighteenth Century*, éd. par A. GOODWIN, 1953, p. 67.
49. J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, pp. 369-370, note 92.
50. Phyllis DEANE et W. A. COLE, *British economic growth*, 2^e éd. 1967, pp. 2 sq.; S. POLLARD et D. W. CROSSLEY, *op. cit.*, pp. 153 sq.
51. S. POLLARD et D. W. CROSSLEY, *op. cit.*, p. 169.
52. André PARREAUX, *La Société anglaise de 1760 à 1810*, 1966, p. 8.
53. Pierre GOUBERT, *L'Ancien Régime*, 1969, I, pp. 158-159.
54. P. LÉON, in : *Histoire économique et sociale de la France*, II, 1970, p. 607; Jean MEYER, *La Noblesse bretonne au XVIII^e siècle*, p. 56.
55. W. DWONIAZK, « Perméabilité des barrières sociales dans la Pologne du XVI^e siècle », in : *Acta Poloniae Historica*, 1971, 24, pp. 30 et 39.
56. M. N. PEARSON, « Decline of the Moghol Empire », in : *The Journal of Asian Studies*, février 1976, p. 223 : 8 000 hommes privilégiés dans un Empire de 60 à 70 millions d'hommes... « The 8 000 men were the empire ».
57. *Op. cit.*, I, p. VIII.
58. Cité par Julien FREUND, *op. cit.*, p. 25.
59. Lawrence STONE, « The anatomy of the Elizabethan aristocracy », in : *The Economic History Review*, 1948, pp. 37-41.
60. H. KELLENBRENZ, *Der Merkantilismus in Europa und die soziale Mobilität*, 1965, pp. 49-50.

61. Peter LASLETT, *op. cit.*, p. 44.
62. Pierre GOURENT, *L'Ancien Régime*, *op. cit.*, I, p. 105.
63. *Handbuch der deutschen Wirtschafts- und Sozialgeschichte*, *op. cit.*, p. 371.
64. Pour Venise, *La Civiltà veneziana nell'età barocca*, *op. cit.*, p. 307, février 1685; *La Civiltà Veneziana del Settecento*, pp. 244 et 274.
65. *Ibid.*, p. 244.
66. Sur Longleat, cf. *New Encyclopedia Britannica*, 15^e éd., VI, p. 319; sur Wollaton Hall, *ibid.*, X, p. 729; sur Burghley House, cf. J. Alfred GOTCH, *Architecture of the Renaissance in England*, I, 1894, pp. 1-3; sur Holdenby, cf. Henry SHAW, *Details of Elizabethan Architecture*, 1839, p. 8.
67. Peter LASLETT, *op. cit.*, p. 166.
68. Cf. H. R. TREVON-ROPER, « The General crisis of the seventeenth century », in : *Past and Present*, n° 16 (nov. 1959), pp. 31-64, et discussion de cet article par E. H. KOSMANN, E. J. HOUSHAM, J. H. HEXTEN, R. MOUSNIER, J. H. ELIOTT, L. STONE et réponse de H. R. TREVON-ROPER, in : *Past and Present*, n° 18 (nov. 1960), pp. 8-42. Le livre d'ensemble de Lawrence STONE, *Les Causes de la Révolution anglaise*, tr. fr., 1974; J. H. HEXTEN, *Reappraisals in History*, 1963, pp. 117 sq.
69. P. BOURDIEU et J. C. PASSERON, *La Reproduction. Éléments pour une théorie du système d'enseignement*, 1970.
70. In : *Histoire de la Savoie*, p.p. GUICHONNET, 1974, p. 250.
71. Daniele BELTRAMI, *Storia della popolazione di Venezia*, 1954, pp. 71, 72, 78. Les proportions, par rapport à l'ensemble de la population, sont pour 1581 de 4,5 % de nobles et 5,3 % de cittadini, et, pour 1586, de 4,3 % et 5,1 % respectivement.
72. Werner SCHULTHEISS, « Die Mittelschicht Nürnbergs im Spätmittelalter », in : *Städtische Mittelschichten*, p.p. E. MASCHKE et J. SYDOW, nov. 1969.
73. « Marchands capitalistes et classes sociales » dactylogramme, p. 9; à Lübeck, au XVI^e siècle les *Fernhändler* sont de 50 à 60 maisons pour une ville de 25 000 habitants.
74. *Verfassungs- und Wirtschaftsgeschichte des Mittelalters*, 1928, p. 329.
75. Th. K. RABB, *Enterprise and Empire*, 1967, pp. 26 sq.
76. D'après André PIETTRE, *Les Trois Ages de l'économie*, 1955, p. 182, cité par Michel LUTFALLA, *L'État stationnaire*, 1961, p. 98.
77. G. CHAUSSINAND-NOGARET, « Aux origines de la Révolution : noblesse et bourgeoisie », in : *Annales E.S.C.*, 1975, pp. 265-277.
78. [Bourgogne] : Henri DROUOT, *Mayerne et la Bourgogne, étude sur la Ligue (1587-1596)*, 1937, I, pp. 45, 51; [Rome] : Jean DELUNEAU, *op. cit.*, I, p. 458 : « Lorsque s'ouvre le XVII^e siècle, les grands seigneurs d'autrefois [dans la campagne romaine], écrasés par leurs dettes, liquident leurs biens fonciers et s'effacent devant une aristocratie nouvelle et docile, sans passé guerrier. »
79. B.N., F. Esp., 127, vers 1610.
80. Beauvais et le Beauvaisis..., p. 219; F. BRAUDEL, in : *Annales E.S.C.*, 1963, p. 774.
81. Raymond CARR, « Spain », in : *The European Nobility in the Eighteenth Century*, *op. cit.*, p. 44.
82. Henri PIRENNE, *Les Périodes de l'histoire sociale du capitalisme*, Bruxelles, 1922.
83. H. KELLENBENZ, dactylogramme, *op. cit.*, p. 17.
84. Claude CARRÈRE, *op. cit.*, I, p. 146.
85. Friedrich LUTKE, *op. cit.*, p. 312.
86. J. H. HEXTEN, *op. cit.*, pp. 76 sq.
87. G. TAYLOR, « Non capitalist Wealth and the Origins of the French Revolution », in : *American Historical Review*, 1967, p. 485.
88. Pierre DARDEL, *op. cit.*, pp. 154-155.
89. ACCARIAS DE SÉRIENNE, *La Richesse de la Hollande*, *op. cit.*, II, p. 31.
90. F. DORNIC, *op. cit.*, p. 161.
91. R. de ROOVER, *The Medici Bank*, 1948, p. 20, note 50.
92. Guy CHAUSSINAND-NOGARET, *Les Financiers du Languedoc au XVIII^e siècle*, 1970.
93. Paolo Norsa, « Una famiglia di banchieri, la famiglia Norsa (1350-1950) », in : *Bollettino dell'Archivio storico del banco di Napoli*, 1953.
94. André RAYMOND, *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle*, 1973, II, pp. 379-380.
95. Titre primitif du livre que j'ai utilisé en dactylogramme, paru en 1977 sous le titre : *Les Bourgeois-gentilshommes*.
96. Guy PATIN, *op. cit.*, II, p. 196.
97. Romain BARON, « La bourgeoisie de Varzy au XVII^e siècle », in : *Annales de Bourgogne*, 1964, p. 173.
98. M. GOUTURIER, *op. cit.*, pp. 215-216. Parmi les tanneurs par exemple, on distingue les « maîtres tanneurs » et les « marchands tanneurs », ces derniers seuls étant dits « honorables hommes ».
99. C. LOYSEAU, *Cinq Liures du Droit des Offices*, 1613, p. 100.
100. *Op. cit.*, pp. 43-44.
101. G. HUPPERT, *op. cit.*, dactylogramme.
102. *Op. cit.*, pp. 128-129.
103. Publié par L. Raymond LEFEBVRE, 1943, pp. 131-133.
104. Joseph NOUAILLAC, *Villeroi, Secrétaire du roi*, 1909, p. 33.
105. Son astrologue, Primi Visconti, si l'on en croit Henry MEKIER, *Une Vie d'ambassadeur du Roi-Soleil*, 1939, p. 22.
106. G. HUPPERT, *L'idée de l'histoire parfaite*, 1970.
107. R. MANDROU, *La France aux XVII^e et XVIII^e siècles*, 1970, p. 130.

108. Dans le *Cuyer présenté au roy par ceux du tiers état de Dauphiné*, Grenoble, 1^{re} éd. 1603, cité par Davis BITTON, *The French Nobility in crisis - 1560-1614*, 1969, pp. 96 et 148, note 26.
109. Cité par BANGAL, Proudhon, I, p. 85, n° 513.
110. A.N., G 7, 1686, 156.
111. SAINT-CYR, *Le Tableau du siècle*, 1759, p. 132, cité par Norbert ELIAS, *La Société de Cour*, 1971, p. 11.
112. Manuel FERNÁNDEZ ALVAREZ, *Economía, sociedad y corona*, 1963, p. 381.
113. *Variétés*, V, 235 [1710].
114. Voir *infra*, I, III, ch. 3.
115. Witold KULA, « On the typology of economic systems », in : *The Social sciences, Problems and Orientations*, 1968, p. 115.
116. TOMMASO CAMPANELLA, *Monarchia di Spagna*, in : *Opere*, 1854, II, p. 148, cité par Carlo de FREDE, in : *Studi in onore di Amintore Fanfani*, V, pp. 5-6 et 32-33.
117. Giuseppe GALASSO, *op. cit.*, p. 242.
118. FÉNELON, *Dialogues des Morts*, II, 1718, p. 152.
119. R. PERNOUD, *Histoire de la bourgeoisie en France*, II, 1962, p. 10.
120. Paolo CARPEGGIANI, *Mantova, profilo di una città*, 1976, appendice : *Sabbioneta*, pp. 127 sq. Le mot *casino* (p. 139) désigne la villa privée du prince et son jardin.
121. Pour le paragraphe ci-dessus, cf. : A. de S. Venise, à titre d'exemples : *Senato Terra*, 24, 9 janvier 1557 ; 32, Padoue, 9 janvier 1562 ; P. MOLMENTI, *op. cit.*, II, p. 111.
122. Jürgen KUZINSKI, *op. cit.*, p. 71.
123. Archives VONSOFF, VIII, p. 34, 28-29 déc. 1796.
124. André PARREAUX, *La Société anglaise de 1760 à 1810*, 1966, p. 12. Abingden sur la Tamise dans le Berkshire.
125. Entre 1575 et 1630, la moitié environ des *peers* a investi dans le commerce, soit un sur deux alors que la proportion est de un sur cinquante si l'on considère l'ensemble de la noblesse et de la *gentry*, Th. K. HABB, *Enterprise and Empire*, 1967, note 16 et p. 27.
126. R. GASCON, *op. cit.*, I, p. 444.
127. Intervention de Pierre VILAN, Congrès international des sciences historiques, Rome 1955.
128. P. MOLMENTI, *op. cit.*, II, p. 75.
129. Jerónimo de ALCALÁ, *El donador hablador*, 1624, in : *La Novela picaresca española*, 1966, p. 1233.
130. Pour les exemples qui suivent : Y.-M. BENCÉ, *op. cit.*, II, p. 681 [Aquitaine] ; E. MASCHKE, *art. cit.*, p. 21 [villes allemandes] ; René FÉOUD, « Le cycle médiéval des révoltes lyonnaises », in : *Cahiers d'histoire*, 3, 1973, p. 240 [Lyon].
131. *Les Soulèvements populaires en France de 1623 à 1648*, 1963.
132. Carlo de FIDE, in : *Mélanges Fanfani*, V, 1962, pp. 1-42.
133. Ingomar BOG, in : *Z. für Agrargeschichte*, 1970, pp. 185-196.
134. *Variétés*, VII, p. 330, 7 juin 1624.
135. Y.-M. BENCÉ, *op. cit.*, p. 300.
136. B.N., Fr., 21773, f° 31.
137. Henri GACHET, « Conditions de vie des ouvriers papetiers en France au XVIII^e siècle », *Communication à l'Institut français d'histoire sociale*, 12 juin 1954.
138. Tout le paragraphe qui suit d'après Nathalie ZEMON DAVIS : « Strikes and salvation at Lyons », in : *Archiv für Reformationsgeschichte*, LV1 (1965), pp. 48-61, et Henri HAUSER, *Ouvriers du temps passé*, 1927.
139. H. HAUSER, *op. cit.*, p. 180 et note 1.
140. *Ibid.*, pp. 203 et 234, note 1 et A. FIMMIN-DUNOT, *Aldo Manuce et l'hellénisme à Venise*, 1875, p. 269.
141. N. W. POSTHUMUS, *De Geschiedenis van de Leidsche lakenindustrie*, 3 vol., 1908-1939 ; Emile COORNAERT, « Une capitale de la laine : Leyde », in : *Annales E.S.C.*, 1946.
142. A.N., A.E., B¹, 619, 8 et 29 octobre 1665.
143. Pour les trois paragraphes ci-dessus, cf. : POSTHUMUS, *op. cit.*, III, pp. 721-729 ; 656-657, 674 ; 691-696 ; 869 sq. ; 722-724 ; 876-878.
144. Paul MANTOUX, *La Révolution industrielle au XVIII^e siècle*, 1959, pp. 57-59. Carlos GUILLERME MOTA, « Conflitos entre capital e trabalho : anotações acerca de uma agitação no Sudo-este inglês em 1738 », in : *Revista de História*, São Paulo, 1967, m'a donné le désir de faire un sort à l'incident ci-dessus rapporté.
145. Peter LASLETT, *Un Monde que nous avons perdu*, 1969, pp. 172-173 ; A. VIERKAND, *Die Stetigkeit im Kulturwandel*, 1908, p. 103 : « Moins l'homme est développé, plus il est sujet à subir cette force du modèle de la tradition et de la suggestion. » Cité par W. SOMMART, *Le Bourgeois*, p. 27. Mais qui expliquera les violences des mouvements populaires en Russie ?
146. Emile COORNAERT, *Les Corporations en France avant 1789*, 10^e éd. 1941, p. 167.
147. *Ibid.*, pp. 168-169.
148. R. ZANGHERI, in : *Studi Storici*, 1968, p. 538 ; Jérôme BLUM, « The condition of the European peasantry on the Eve of Emancipation », in : *J. of Modern History*, 1974.
149. Roland MARR, *La Révolution industrielle en Grande-Bretagne*, 1970, p. 19.
150. SULLY, *Mémoires...*, *op. cit.*, III, p. 107. Ou l'expression « mendians de mendicité publique », *Variétés*, V, p. 123. En Espagne, les *hampones*, J. van KLAVEREN, *op. cit.*, p. 187, note 38 ; en Italie, les *oziosi*, Aurelio LEONE, *op. cit.*, p. 27.
151. 21 juin 1636. *Civiltà Venetiana*, *op. cit.*, p. 285.
152. *Mémoires*, *op. cit.*, 1875, I, p. 215.
153. A.N., G 7, 1647, 1709.
154. Mémoire dactylographié de M^{me} BURIEZ, *L'Assistance à Lille au XVIII^e siècle*. Faculté des lettres de Lille.
155. Richard GASCON, « Économie et pauvreté aux XVI^e et XVII^e siècles : Lyon, ville

- exemplaire et prophétique », in : *Études sur l'histoire de la pauvreté*, 1975, p.p. M. MOLLAT, II, 1974, pp. 747 sq. Cf., dans le même sens, une remarque de ROLF EDELING, art. cit., p. 27.
156. P. LASLETT, *op. cit.*, pp. 54-55.
157. F. LÖTGE, *op. cit.*, p. 382.
158. D'après les renseignements qui m'ont été fournis, à Cracovie, par M. KULZYCKOWSKY et M. FRANCIG.
159. Mémoire de M^{me} BUREZ, *op. cit.* A. Cahors, en 1546, 3 400 pauvres pour 10 000 habitants, Marie-Julie PAIM, Mémoire inédit, Toulouse, dactylogramme, p. 53; dans les Causses, à Chanae, 80 mendiants contre 338 taillables, Paul MAHRES, « L'économie des Causses du Gévaudan au XVIII^e siècle », in : *Congrès de Mende*, 1955, p. 167; à La Rochelle, en 1776, 3 668 pour 14 271 habitants, LAVEAU, *op. cit.*, p. 72; les pauvres sont un sixième de la population à Avallon (1614), Yves DURAND, *op. cit.*, p. 42; sur les *Habenichtse*, les « sans avoir », à Augsbourg, en 1500, H. BECHT, *op. cit.*, II, p. 52, note 6—D'un intérêt général, Olwen HUFTON, « Towards an Understanding of the poor of eighteenth century France », in : *French government and society, 1580-1850*, p.p. J. F. BOSMER, 1975, pp. 145 sq.
160. Nombreuses références pour 1749, 1759, 1771, 1790, dans les archives départementales de Haute-Savoie, C 143, f^o 29-38; C 135, H.S.; C 142, 194, f^o 81; C 165, f^o 81 v^o; IC III, 51, f^o 40 A à 47.
161. Car ils existent, ils surabondent, M. COURTEN, *op. cit.*, Châteaudun, 1697; Abel POIRINEAU, *op. cit.*, p. 608 : « les mendiants constituant la couche inférieure de toute population villageoise ».
162. VAUBAN, *Projet d'une dîme royale*, éd. Daire, 1843, p. 34.
163. Yves DURAND, in : *Cahiers de doléances des paroisses du bailliage de Troyes pour les États généraux de 1614*, 1966, pp. 39-40. La distinction pauvres-mendiants et pauvres-chômeurs est à ne jamais perdre de vue. Jakob van KLAVEREN, « L'oblation y ocupación », in : *Económica*, 1954, n^o 2, signale avec raison que Malthus parle des pauvres, non des chômeurs.
164. Dans les villes d'Allemagne en 1384, 1400, 1442, 1446, 1447.
165. E. COYEQUEUR, « L'Assistance publique à Paris au milieu du XVI^e siècle », in : *Bulletin de la Société de l'histoire de Paris et de l'Île-de-France*, 1888, p. 117.
166. *Ibid.*, pp. 129-230, 28 janvier 1526 : 500 pauvres de Paris envoyés aux galères.
167. *Variétés*, VII, p. 42, note 3 (1605). Envoi de « gueux » irlandais qui se trouvent à Paris, au Canada, Vagabonds de Séville envoyés au détroit de Magellan. A. d. S. Venise, Senato Spagna Zane au Doge. Madrid, 30 octobre 1581.
168. C.S.L. DAVIES, « Slavery and Protector Somerset; the Vagrancy Act of 1547 », in : *Economic History Review*, 1966, pp. 533-549.
169. Ogier Ghislain de BUSBECQ, *Ambassades et voyages en Turquie et Amasie, 1748*, p. 251.
170. Cf. Olwen H. HUFTON, *The poor of the 18th century France*, 1974, pp. 139-159.
171. A.N., A.E., B¹, 521, 19 avril 1710. Cf. AD XI, 37 (1662), Autour de Blois, « ... il y a peu de chemins qui ne soient bordés de corps morts ».
172. A.d.S. Venise, Senato Terra, 1 [Venise]; DELAMARE, *op. cit.*, 1710, p. 1012 [Paris]. 3 000 pauvres devant Chambéry, François VERMALLÉ, *Les Classes rurales en Savoie au XVIII^e siècle*, 1911, p. 283.
173. Suzanne CHANTAL, *La Vie quotidienne au Portugal après le tremblement de terre de Lisbonne de 1755*, 1962, p. 16. Nombreuses indications dans la correspondance du consul russe à Lisbonne et notamment Moscou, A.G.A. 72/5, 260, 54 v^o, Lisbonne, 30 mai 1780.
174. C. MANCERON, *op. cit.*, I, pp. 298-299, d'après P. GROSCLAUDE, *Maïshesherbes*, p. 346.
175. J.-P. GUTTON, *La Société et les pauvres. L'exemple de la généralité de Lyon*, 1970, pp. 162 sq.
176. J.-P. GUTTON, « Les mendiants dans la société parisienne au début du XVIII^e siècle », in : *Cahiers d'Histoire*, XIII, 2, 1968, p. 137.
177. *Variétés*, V, p. 272.
178. Les deux postes — consuls français de Rotterdam et de Gènes — pour la récupération des marins « dégradés », mis à terre, offrent une correspondance surabondante notamment : A.N., A.E., B¹, 971-973 (Rotterdam) et A.E., B¹, 530 et la suite pour Gènes. Des hommes misérables, sans souliers, sans chemise, dépénalisés, au milieu desquels sur l'espoir de toucher quelques secours et d'être rapatriés se glissent une série d'aventuriers, de « coureurs », B¹, 971, f^o 45, 31 décembre 1757; « ... plusieurs étaient couverts de vermine, il a fallu les faire nettoyer, mettre leurs hardes au four ... ».
179. *Variétés*, V, p. 222.
180. A.d.S. Napoli, Affari Esteri, 796.
181. *Ibid.*
182. Comte de LA MESSELIÈRE, *Voyage à Saint-Petersbourg, an XI-1803*, pp. 262-263.
183. A.N., Marine, B¹, 48, f^o 113.
184. Nina ASSONOROBRAJ, *Les Origines de la classe ouvrière* (en polonais), 1966; résumé en français, pp. 321-325.
185. Cité par J.-C. PERROT, *op. cit.*, I, p. 423, note 232.
186. Robert MOLIS, « De la mendicité en Languedoc (1775-1783) », in : *Revue d'hist. écon. et sociale*, 1974, p. 483.
187. J. MAILLIER, *Mémoires*, pp. 120 et 122.
188. Gaston ZELLER, *Aspects de la politique française sous l'Ancien Régime*, 1964, pp. 375-385.
189. *Méditerranée*, I, pp. 425, 438, 512, etc.
190. De LINGUET, cité par MANCERON, *op. cit.*, I, p. 169 : « Dans l'armée on estime

- bien moins un pionnier qu'un cheval de caisson parce que le cheval de caisson est fort cher et qu'on a le soldat pour rien... » Chiffrer vaudrait mieux que décrire, mais les chiffres se dérobent. Un ordre de grandeur peut-être : d'après une nouvelle de Francfort-sur-le-Main, 9 août 1783, les effectifs militaires s'élèveraient en Europe à deux millions d'hommes, soit un peu plus de 1,3 % de la population en supposant que l'Europe ait alors compté 150 millions d'habitants. *Gazette de France*, p. 307.
191. R. GASCON, *op. cit.*, I, p. 400.
 192. Jêze, *Journal du Citoyen*, 1754, p. 1.
 193. Extrait des Registres du Parlement de Paris, années 1750-1751, f° 427. Arrêt du 14 août 1751 condamnant le domestique Pierre l'izel.
 194. Marius MITTRE, *Les Domestiques en France*, p. 14. *Variétés*, V, p. 253 en note : référence au *Traité de la Police*, titre 9, chapitre 3.
 195. Pierre-Victor MALOUEY, *Mémoires de Malouet*, 1874, t. I, pp. 48-49.
 196. Claude VEIL, « Phénoménologie du travail », in : *L'Évolution psychiatrique*, n° 4, 1957, p. 701. « Même lié à la machine, l'homme n'est pas esclave de la machine. Il n'est jamais esclave que d'autres hommes. A cet égard, et *mutatis mutandis*, il y a toujours des galères. »
 197. Abbé C. FLEURY, *Les Devoirs des maîtres et des domestiques*, 1688, p. 73. C'est une réflexion analogue, presque un siècle plus tard (1771) qui fait écrire à I. de PINTO, *op. cit.*, p. 257 : « Imaginons, pour un moment, un État où tout le monde fut riche ; il ne pourrait subsister sans faire venir des étrangers indigènes pour le servir. » Phrase prophétique si l'on songe à l'avenir. Mais dès avant le XVIII^e siècle, et au XVIII^e siècle, n'y avait-il pas déjà d'innombrables migrations compensatoires de pauvres ?
 198. *Op. cit.*, p. 58. Des déclarations analogues et bien plus tardives sous la plume de BAUDRY DES LOZIÈRES, *Voyage à la Louisiane*, 1802, pp. 103 sq.
 199. P. DECHARME, *op. cit.*, p. 119.
 200. *Literatura europea y Edad Media*, 1955, I, p. 40.
 201. A.-S. Mantoue, Archivio Gonzaga, Donatus de Bretis au marquis de Mantoue, B. 1438.
 202. *Le Savant et le Politique*, 1963, p. 101.
 203. *Gazette de France*, p. 599.
 204. MAX WEBER, *Economia e società*, 2, p. 991.
 205. *Diarii*, *op. cit.*, I, pp. 184 et 196.
 206. British Museum, Mss Sloane, 42.
 207. Élie BRACKENHOFFER, *op. cit.*, p. 111.
 208. Louis-Sébastien MERCIER, *op. cit.*, III, p. 278.
 209. *Ibid.*, III, p. 279.
 210. *Diarii*, *op. cit.*, I, p. 111.
 211. *Libre de main des Du Pouget (1522-1598)*, éd. critique par M. J. PAIN, D.E.S., Toulouse, 1964, dactylogramme.
 212. Voyageur anonyme, 1728, Victoria-Albert Museum, 86 NN2, f° 196 sq.
 213. D'après la copie conservée au F. Fr. de la Bibliothèque Lénine, à Moscou, f° 5 et 54.
 214. *Gazette de France*, 29 février 1772, p. 327.
 215. FRANÇOISE AUTHRAND, *Pouvoir et société en France, XIV^e-XV^e siècles*, 1974, p. 12.
 216. R. GASCON, in : *Histoire économique et sociale de la France*, BRAUDEL-LABROUSSE éd., 1976, I, p. 424 ; Claude SEYSSSEL, *Histoire singulière du roy Loys XII*, 1558, p. 14.
 217. L. STONE, *An Elizabethan : Sir Horatio Pallavicino*, 1956, p. 42.
 218. L'expression est de MARX.
 219. Jean IMBERT, *Histoire économique*, 1965, p. 206.
 220. *Ibid.*, p. 207 et LE BLANC, *Traité historique des monnaies de France*, 1692, pp. 175-176.
 221. *Ordonnances des Rois de France de la troisième race*, éd. de Laurière, 1723, t. I, p. 371 (instruction sur l'ordonnance touchant la subvention à cause de la guerre de Flandre, 1302).
 222. Gabriel ARDANT, *Histoire de l'impôt*, 1971, I, p. 238.
 223. C. BEC, *op. cit.*, p. 62.
 224. G. LUZZATTO, *Storia economica di Venezia*, *op. cit.*, p. 208.
 225. « Origin and growth of the national debt in Western Europe », in : *American Economic Review*, n° 2, mai 1947, p. 118.
 226. Dès le XIII^e siècle, II. PIRENNE, *op. cit.*, p. 35, note 2. Le premier grand emprunt en France serait celui de 1295 pour la campagne de Guyenne contre l'Angleterre : Ch. FLORANCE, *Curiosités financières...*, 1928, p. 1.
 227. Je n'ai pas voulu multiplier les références qui peuvent se retrouver aisément dans *La Méditerranée*, ni donner les références à l'ouvrage à paraître de Felipe RUIZ, *El siglo de los Genoveses*, dont j'ai pris connaissance, il y a quelques années.
 228. Dans *La Gitanilla*, *Novelas Ejemplares*, éd. Nelson, p. 100.
 229. P. G. M. DICKSON, *The Financial revolution in England. A study in the development of public credit, 1688-1756*, 1967.
 230. A.N., G 7, 1699.
 231. Varsovie, A.G., F. Radziwill, 26 déc. 1719.
 232. I. de PINTO, *op. cit.*, p. 1, note 2.
 233. Communication de Jorjo TADIÉ.
 234. Thomas MORTIMER, *Every man his own broker*, 1775, p. 165.
 235. Isaac de PINTO, *op. cit.*, qui en 1771 se flatte (p. 13) d'être le premier à avoir soutenu « que la dette nationale avait enrichi l'Angleterre » et qui explique admirablement l'avantage du système, en le comparant d'ailleurs à celui de la France, il indique que les Anglais en général et non les moindres en ignorent la nature » et s'y opposent sottement (p. 43).
 236. Moscou, AEA, 35/6, 390, 114.

237. Moscou, AEA, 35/6, 320, 167, Lettre de Simolin, Londres, 23 mars-3 avril 1781.
238. *Bilanci generali*, Seria seconda, Venise, 1912.
239. Michel MOLLAT, *Comptes généraux de l'État bourguignon entre 1416 et 1420*, 1964.
240. *Méditerranée*, II, p. 33 et graphique.
241. *Ibid.*, II, p. 31.
242. Voir la traduction par S. J. SHAW (*The budget of Ottoman Egypt, 1596-1597*, 1968) d'un budget de l'Égypte ottomane. Et surtout les travaux en cours d'Omer Lufti BARKAN.
243. Ainsi MACARTNEV, *op. cit.*, IV, p. 119 (1793, 66 millions de £; ainsi, R. VIVERO, British Museum, Add. 18287, f° 49, 1632, 130 millions d'écus d'or).
244. Abbé PRÉVOST, *Voyages*, *op. cit.*, X, pp. 238 sq.
245. A.N., K 1352 (1720) ou A.E., Russie M. et D., 7, f° 298-305 (vers 1779).
246. Roger DOUCET, *L'État des finances de 1623*, 1923.
247. Francesco CARACCILO, *Il regno di Napoli nei secoli XVI e XVII*, 1966, I, p. 106.
248. VÉRON DE FORBONNAIS, *Recherches... sur les finances de France*, 1758, pp. 429 sq.
249. Emmanuel LE ROY LADURIE, *Les Paysans du Languedoc*, 1966, I, pp. 295-296.
250. Cardinal de RICHELIEU, *Testament politique*, p. Louis ANDRÉ, 1947, p. 438. Texte cité par [J.-F. MELON], *Essai politique sur le commerce*, 1734, p. 37.
251. Cf. *infra*, III, chapitre 2.
252. Selon C. M. CIPOLLA, Semaine de Prato, mai 1976.
253. Philippe CONTAMINE, Semaine de Prato, avril 1974.
254. François l'ÉTRAI, *Le Financier*, 1931, p. 2.
255. Michel MOLLAT, *Les Affaires de Jacques Cœur. Journal du Procureur Dauvet*, 2 vol., 1952.
256. Germain MARTIN et Marcel BESANÇON, *op. cit.*, p. 56.
257. G. CHAUSSINAND-NOGARET, *Les Financiers du Languedoc au XVIII^e siècle*, 1970, et *Gens de finance au XVIII^e siècle*, 1972. Nombreuses références. Voir : « Castanier » à l'index.
258. *Richesse de la Hollande*, *op. cit.*, II, p. 256.
259. J. G. van DILLEN, Munich V, pp. 181 sq.
260. *Ibid.*, p. 182.
261. *Ibid.*, p. 184.
262. P. G. M. DICKSON, *op. cit.*, pp. 253-303.
263. *Ibid.*, pp. 289-290.
264. *Ibid.*, p. 295.
265. J. P. BOSHEM, *French Finances 1770-1795. From Business to Bureaucracy*, 1970, p. XI. Son insistance sur les réformes institutionnelles de Necker, pp. 150 sq.
266. *Ibid.*, pp. 304, et 17 note 2.
267. M. MARION, *Dictionnaire*, *op. cit.*, p. 236.
268. Daniel DESSERT, « Finances et société au XVIII^e siècle à propos de la chambre de justice de 1661 », in : *Annales E.S.C.*, n° 4, 1974.
269. Daniel DESSERT et Jean-Louis JOURNET, « Le lobby Colbert : un royaume ou une affaire de famille? », in : *Annales E.S.C.*, 1975, pp. 1303-1337.
270. Mais avec une série d'accidents de parcours : 1522, exécution de Semblançay et mise à l'écart des officiers de finance; recours ensuite aux capitaux des places de Paris et de Lyon; banqueroute de 1558 qui ramènera à la fin du XVI^e siècle une oligarchie de financiers, etc. Cf. R. GASCON, in : *Histoire économique et sociale de la France*, *op. cit.*, I, pp. 296 sq.
271. Marcel MARION, *op. cit.*, p. 232.
272. G. CHAUSSINAND-NOGARET, *op. cit.*, p. 236.
273. L.-S. MERCIER, *op. cit.*, III, p. 201.
274. Sur l'ensemble du problème, l'excellent petit livre de Pierre DEVON, *Le Mercantilisme*, 1969.
275. In : *Z. für Nationalökonomie XVII*.
276. *Der Merkantilismus*, 1965, p. 5.
277. Henri CHAMBRÉ, « Posokov et le mercantilisme », in : *Cahiers du monde russe*, 1963, p. 358.
278. Le mot échappe à Paul MANSELLI, Semaine de Prato, avril 1974.
279. Adam SMITH, *op. cit.*, III, p. 1.
280. H. BECHTEL, *op. cit.*, II, p. 58.
281. Henri HAUSER, *Les Débuts du capitalisme*, 1931, pp. 181 sq.
282. In : *Revue d'histoire économique et sociale*, 1959, p. 394.
283. Franz von POLLACK-PARNAU, « Eine österreichische-östendische Handels-Gesellschaft 1775-1785 », in : *Vierteljahrsschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1927, p. 86.
284. A.N., G 7, 1698, f° 154, 24 juin 1711.
285. Werner SOMMART, *op. cit.*, I, p. 364.
286. J. KULISCHER, *op. cit.*, éd. allemande, II, p. 203.
287. H. HAUSHER, *op. cit.*, p. 89.
288. Eli F. HECKSCHER, *op. cit.*, p. 480.
289. ISAMBERT, *Recueil général des anciennes lois françaises*, 1829, XV, p. 283 (Édit d'établissement d'une manufacture d'habits de draps et toiles d'or, d'argent et de soie à Paris, août 1603).
290. A. KLIMA, J. MACUREK, « La question de la transition du féodalisme au capitalisme en Europe centrale (XVI^e-XVII^e siècles) », in : *Congrès international des sciences historiques*, Stockholm, 1960, IV, p. 88.
291. A.N., G 7, 1687.
292. W. SOMMART, *op. cit.*, I, p. 366.
293. Cardinal de RICHELIEU, *Testament politique*, éd. de 1947, p. 428.
294. A.N., A.E., B¹, 754, Londres, 1^{er} juillet 1669.
295. Ch. W. COLE, *Colbert and a century of French mercantilism*, 1939, I, p. 337.
296. SIMANCAS, *Consultas y juntas de hacienda*, leg. 391, f° 542.
297. A. D. LABULSKAYA, *Lettres et mémoires adressés au chancelier Séguier (1633-1649)*, 1966, II, p. 83.
298. H. KELLENBENZ, *Der Merkantilismus*, *op. cit.*, p. 65, c'est l'opinion de van DILLEN.

299. A.d.S. Naples, *Affari Esteri*, 801, La Haye, 2 septembre et 15 novembre 1768.
300. Isaac de Pinto, *op. cit.*, p. 247.
301. *Ibid.*, p. 242.
302. Voir *supra*, p. 310.
303. *El siglo de los Genoveses*, malheureusement encore inédit.
304. A.N., G 7. 1725, 121, 6 février 1707.
305. A.N., 94 A Q 1, 28.
306. John Francis, *La Bourse de Londres*, 1854, p. 80.
307. Daniel Dessert, *art. cit.*
308. Les exceptions confirmant la règle, LAVISSE, *Histoire de France*, VII, 1, pp. 5 sq.; *Méditerranée*, II, pp. 34-46.
309. Roland Mousnier, *Les XVI^e et XVII^e siècles*, 1961, p. 99.
310. British Museum, Add. 18287, f^o 24.
311. J.-F. BOSHER, *op. cit.*, pp. 276 sq.; le mot *bureaucratie* apparaît pour la première fois chez GOURNAY, 1745, cf. B. LESNODOWSKI, *Congrès international des sciences historiques*, Moscou, 1970.
312. A. G., Varsovie, Fonds Radziwill.
313. Ou reféodalisation, dans le sens où Giuseppe GALASSO emploie le mot, *op. cit.*, p. 54, à savoir un certain retour vers une féodalisation antérieure.
314. J. van KLAVEREN, « Die historische Erscheinung der Korruption... », in : *Verteilschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1957, pp. 304 sq.
315. Selon Mousnier et HARTUNG, c'est seulement après la guerre de Succession d'Autriche que la vénalité en France est devenue insupportable. *Congrès international des sciences historiques*, Paris, 1950, cité par L. WALLERSTEIN, *op. cit.*, p. 137, note 3.
316. J. van KLAVEREN, *art. cit.*, p. 305.
317. Voir le tableau brillant de Régine PERNOUD, *op. cit.*, II, pp. 8 sq.
318. Pierre CHAMPION, *Catherine de Médicis présente à Charles IX son royaume 1564-1566*, 1937.
319. British Museum, Add. 28368, f^o 24, Madrid, 16 juin 1575.
320. L. PFANDL, *Philipp II. Gemälde eines Lebens und einer Zeit*, 1938; trad. fr. 1942, p. 117.
321. *Variétés*, II, p. 291.
322. *Op. cit.*, p. 55.
323. E. LABROUSSE, *Le XVIII^e siècle*, in : *Hist. générale des civilisations*, p.p. M. CROUZET, 1953, p. 348.
324. D'après Pierre GOUBERT, *Beauvais...*, *op. cit.*, p. 338.
325. *Op. cit.*, II, 698.
326. Moscou, A.E.A., 72/5-209, 22, Lisbonne, 22 février 1791.
327. Sur cette fragmentation de l'appareil du pouvoir, cf. F. FOURQUET, *op. cit.*, notamment pp. 36-37.
328. « De l'importance des idées religieuses », in : *Œuvres complètes de M. Necker*, publiées par le baron de Staël son petit-fils, 1820, t. XII, p. 34, cité par Michel LUTFALLA, « Necker ou la révolte de l'économie politique circonstancielle contre le despotisme des maximes générales », in : *Revue d'histoire économique et sociale*, 1973, n^o 4, p. 586.
329. F. MELIS, *Tracce di una storia economica...*, *op. cit.*, p. 62.
330. E. ASITOR, *Semaine de Prato*, avril 1972.
331. S. LABIB, « Capitalism in medieval Islam », in : *Journal of Economic History*, mars 1969, p. 31.
332. Hans HAUSHERR, *op. cit.*, p. 33 et Philippe DOLLINGER, *La Hanse*, 1964, pp. 207 et 509.
333. Halil INALCIK, « Capital formation in the Ottoman Empire », in : *The Journal of Economic History*, 1969, p. 102.
334. *Ibid.*, pp. 105-106.
335. M. ROBINSON, *Islam et capitalisme*, *op. cit.*, p. 34.
336. C'est la date de la frappe du florin d'or, Cf. F. MELIS, article « Florino », in : *Enciclopedia Dantesca*, 1971, p. 903.
337. H. DU PASSAGE, article « Usure », du *Dictionnaire de théologie catholique*, t. XV, 2^e partie, 1950, col. 2376.
338. *Ibid.*, col. 2377-2378.
339. TURGOT, *Mémoire sur les prêts d'argent*, éd. Daire, 1844, p. 110. In : *Œuvres*, éd. Schelle, III, pp. 180-183.
340. Ch. CARRIÈRE, « Prêt à intérêt et fidélité religieuse », in : *Provence historique*, 1958, p. 107.
341. Loi du 3 septembre 1807 et décret-loi du 8 août 1935. Cf. le *Nouveau Répertoire Dalloz*, 1965, au mot « usure », IV, p. 945.
342. Benjamin N. NELSON, *The idea of usury from tribal brotherhood to universal otherhood*, 1949. Voir, pour l'ensemble du problème, Gabriel LE BRAS et H. DU PASSAGE, article « Usure », du *Dictionnaire de théologie catholique*, t. XV, 2^e partie, 1950, col. 2336-2390.
343. G. LE BRAS, *art. cit.*, col. 2344-2346.
344. ARISTOTE, *Politique*, I-III, 23.
345. MAX WEBER, *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, 1964, p. 76, note 27.
346. SCHUMPKER, *Storia dell'analisi economica*, p. 10, note 3.
347. KARL POLANYI, in : K. POLANYI et Conrad ARENSBERG, *Les Systèmes économiques dans l'histoire et dans la théorie*, 1975, p. 94.
348. B. BENASSAR, *Valladolid au siècle d'or*, p. 258.
349. R. de ROOVER, *The Medici Bank*, 1948, p. 57.
350. Marc BLOCH, *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française*, 1952, I, p. 5.
351. Léon POLIAKOF, *Les Banquiers juifs et le Saint-Siège, du XIII^e au XVII^e siècle*, 1965, p. 31.
352. *Diarii*, 9 novembre 1519, cité par L. POLIAKOF, *op. cit.*, p. 59, note 5.
353. L. POLIAKOF, *op. cit.*, p. 96.

354. C. BEC, *Les Marchands écrivains à Florence, 1335-1434*, p. 274.
355. R. de ROOVER, *op. cit.*, p. 56, note 85.
356. Charles de LA RONCIÈRE, *Un Changeur florentin du Trecento...*, 1973, pp. 25, 97, 114, note 5, 172, 197.
357. B. NELSON, « The Usurer and the Merchant Prince: Italian businessmen and the ecclesiastical law of restitution, 1100-1550 », in: *The Tasks of economic history* (supplemental issue of *The Journal of economic history*), VII (1947), p. 116.
358. *Ibid.*, p. 113.
359. G. von VÖLNITZ, *Jakob Fugger*, 1949, I, p. 317 et B. NELSON, *The Idea of usury*, *op. cit.*, p. 25.
360. J. A. GONIS, *Les Colonies marchandes méridionales à Anvers*, 1925, p. 507.
361. Pierre JEANNIN, *Les Marchands au XVI^e siècle*, 1957, p. 169.
362. Archivo provincial Valladolid, fonds Ruiz, cité par H. LAPEYRE, *Une Famille de marchands, les Ruiz*, 1955, p. 135 et note 139.
363. Le P. LAINEZ, *Disputationes tridentinae...*, t. II, 1886, p. 228 (... subtilitas mercatorum, ducentes eos cupiditate... tot technas invenit ut vix facta nuda ipsa perspicui possint...).
364. Giulio MANDICH, *Le Pacte de Ricorsi et le marché italien des changes au XVII^e siècle*, 1953, p. 153.
365. J. HÖFFNER, *Wirtschaftsethik und Monopole*, 1941, p. 111 et B. NELSON, *Idea of usury*, p. 61, note 79.
366. Dans une conversation.
367. Ph. COLLET, *Traité des usures...*, 1690, dans l'« avertissement ».
368. Isaac de PINTO, *Traité de la circulation et du crédit*, 1771, p. 36; L.-S. MERCIER, *Tableau de Paris*, 1782, III, pp. 49-50.
369. Moscou, A.E.A., 35/6, 370, p. 76.
370. C. CARRIÈRE, *op. cit.*, p. 114.
371. I. de PINTO, *op. cit.*, pp. 213-214.
372. A. RENAUDET, *Dante humaniste*, 1952, pp. 255-256.
373. Werner SOMBART, *Le Bourgeois*, 1926, p. 313.
374. H. HAUSER, *Les Débuts du capitalisme*, 1931, pp. 51 et 55.
375. C. M. CIPOLLA, « Note sulla storia del saggio d'interesse, corso, dividendi e sconto dei dividendi del Banco di S. Giorgio nel sec. XVI », in: *Economia internazionale*, vol. 5, mai 1952, p. 11.
376. *Économie et religion, une critique de Max Weber*, éd. suédoise 1957, française, 1971.
377. F. BRAUDEL, *Le Monde actuel*, 1963, pp. 394-395.
378. *Studies in the development of capitalism*, 1946, p. 9.
379. O. BRUNNER, *op. cit.*, pp. 16-17.
380. Aldo MIELI, *Panorama general de historia de la Ciencia*, II, pp. 260-265.
381. Édition de H. PROKSEN, 1934.
382. W. SOMBART, *op. cit.*, II, p. 129 et note 1.
383. F. MELIS, *Storia della Ragioneria*, 1950, pp. 633-634.
384. W. SOMBART, *op. cit.*, II, p. 118.
385. Oswald SPENGLER, *Le Déclin de l'Occident*, 1948, II, p. 452.
386. C. A. COOKE, *Corporation Trust and Company*, 1950, p. 185.
387. Cité par Basil S. YAMEY, « Accounting and the rise of capitalism », in: *Mélanges Fanfani*, 1962, t. VI, pp. 833-834, note 4. Sur la lenteur de la pénétration en France, R. GASCON, *op. cit.*, I, pp. 314 sq.
388. W. SOMBART, *op. cit.*, II, p. 155.
389. F. MELIS, *Tracce di una storia economica di Firenze e della Toscana dal 1252 al 1550*, 1966, p. 62.
390. B. S. YAMEY, *art. cit.*, p. 844 et note 21.
391. R. de ROOVER, in: *Annales d'hist. économique et sociale*, 1937, p. 193.
392. W. SOMBART, *Die Zukunft des Kapitalismus*, 1934, p. 8, cité par B. S. YAMEY, *art. cit.*, p. 853, note 37.
393. K. MARX, *Le Capital*, in: *Œuvres*, II, pp. 1457 sq. et 1486-1487.
394. *Ibid.*, p. 1480.
395. LÉNINE, *Œuvres*, 1960, t. 22, p. 286.
396. Otto HINTZE, *Staat und Verfassung*, 1962, II, pp. 374-431: *Der moderne Kapitalismus als historisches Individuum. Ein kritischer Bericht über Sombarts Werk*.
397. W. SOMBART, *Le Bourgeois*, p. 129.
398. W. SOMBART, *ibid.*, pp. 132-133.
399. M. WEBER, *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, p. 56, note 11, et pages suivantes.
400. C. BEC, *Les Marchands écrivains à Florence 1375-1434*, pp. 103-104.
401. Otto BRUNNER, *op. cit.*, pp. 16-17.
402. Gilles DELEUZE, Félix GUATTARI, *Capitalisme et schizophrénie. L'anti-Œdipe*, 1972, p. 164.
403. Denys LOMBARO, *Le Sultanat d'Atjeh au temps d'Iskandar Muda (1607-1636)*, 1967.
404. J. SAVARY, V, col. 1217.
405. PNEVOST, *op. cit.*, VIII, p. 628.
406. TAVERNIER, *op. cit.*, II, p. 21.
407. A.N., Marine, B 7 46, 253. Rapport du Hollandais Braems, 1687.
408. Gautier SCHOUTEN, *Vaigeurs aux Indes Orientales, commencé en l'an 1658 et fini en l'an 1665*, II, pp. 404-405.
409. Jean-Henri GROSSE, *Voyage aux Indes orientales*, 1758, pp. 156, 172, 184.
410. Michel VIE, *Histoire du Japon des origines à Meiji*, 1969, p. 6.
411. De LA MAZELIÈRE, *Histoire du Japon*, 1907, III, pp. 202-203.
412. D. et V. ELISSEFF, *La Civilisation japonaise*, 1974, p. 118.
413. N. JACOBS, *op. cit.*, p. 65.
414. Y. TAKEKOSHI, *The Economic aspects of the political history of Japan*, 1930, I, p. 226.
415. N. JACOBS, *op. cit.*, p. 37.

416. Y. TAKEKOSHI, *op. cit.*, I, p. 229.
417. Denis RICHET, *Une Famille de robe à Paris du XVI^e au XVIII^e siècle, les Séguier*, Thèse dactyl., p. 52.
418. D. RICHET, *ibid.*, p. 54. Toute une série d'exemples dans le livre de George HUYPERT, *Les Bourgeois gentilshommes, op. cit.*, chapitre V.
419. PING-TI HO, « Social Mobility in China », in : *Comparative Studies in society and history*, I, 1958-1959.
420. *Méditerranée*, II, p. 65.
421. Nicolai Tononov, « Sur quelques aspects du passage du féodalisme au capitalisme dans les territoires balkaniques de l'Empire ottoman », in : *Revue des études sud-est européennes*, I, 1, 1963, p. 108.
422. François BERNIERI, *Voyages... contenant la description des États du Grand Mogol*, 1699, I, pp. 286-287.
423. Lord CLIVE, Discours à la Chambre des Communes; les extraits donnés ici d'après une traduction française, Cracovie, Fonds Czartorisky.

محتويات الكتاب

صفحة

٧- ٥

- مقدمة

١٣

- الباب الأول : أدوات التبادل

أوروبا : الآليات عند أدنى حدود المبادلات

أسواق عادية كنسواقنا الحالية . المدن والأسواق . الأسواق تتزايد وتخصص . على المدينة أن تتدخل . حالة لندن . خير لنا أن نعد . حقيقة إنجليزية .. حقيقة أوروبية . أسواق وأسواق .. سوق حتى للعمل . السوق حد ولكنه متغير . ما تحت السوق . الدكاكين . التخصص والتدرج يشقان طريقهما . الدكاكين تغزو العالم . أسباب الازدهار . السريحة ونشاطهم المتزايد . هل نشاط السريحة نشاط عتيق ؟ .

أوروبا : الآليات عند الحد العلوي للتبادل .

الأسواق .. أدوات قديمة تناولتها تعديلات بلا نهاية . مدن في حلة العيد . تطور الأسواق الموسمية . الأسواق الموسمية ودوراتها . زوال الأسواق الموسمية . مخازن ، مستودعات ، حواصل ، شوان . البورصات . في أمستردام سوق للأوراق المالية . كل شيء يبدأ في لندن من جديد . هل من الضروري الذهاب إلى باريس ؟ . البورصات والتقود .

والعالم خارج حدود أوروبا ؟ .

في كل مكان أسواق ودكاكين . المساحة المتغيرة لمناطق الأسواق البدائية . عالم من الباعة الجائلين أم من التجار الكبار ؟ . الصرافون الهندي . قليل من البورصات وكثير من الأسواق الموسمية . هل كانت أوروبا تقف مع العالم على قدم المساواة ؟ .

وختاماً بعض الافتراضات .

١٦٥ - الباب الثاني : الاقتصاد في مواجهة الأسواق

التجار والرباط التجارية .

رحلات الذهاب ورحلات العودة . الدوائر والكمبيالات . استحالة قفل الدائرة يعني استحالة إتمام العملية التجارية . صعوبة عودة رأس المال . التعاون بين التجار . شبكات ومحطات وغزوات . الأرمن واليهود . البرتغاليون وأمريكا الإسبانية بين عامي ١٥٨٠ و ١٦٤٠ . شبكات تتصادم وشبكات تتأشى . أقليات شديدة البأس . القيمة التجارية المتزايدة . العرض والطلب . القيمة التجارية المتزايدة . العرض والطلب : المحرك الأول . الطلب وحده . العرض وحده .

الأسواق وجغرافيتها .

البيوت التجارية ومجالاتها . المجالات الحضرية ، أسواق المواد الأولية . المعادن الثمينة .

النظم الاقتصادية القومية والميزان التجاري .

الميزان التجاري . الأرقام ومعناها . فرنسا وإنجلترا قبل وبعد عام ١٧٠٠ . إنجلترا والبرتغال . أوروبا الشرقية ، أوروبا الغربية . نحو موازين تجارية شاملة . الهند والصين .

تحديد مكان السوق

السوق التي تنظم نفسها بنفسها . من خلال آلاف السنين . شهادة زماننا المعاصر .

٢٩١ - الباب الثالث : الإنتاج أو الرأسمالية عند الآخرين.

رأس المال ، الرأسمالي ، الرأسمالية

كلمة رأسمال . الرأسمالي والرأسماليون . الرأسمالية : كلمة حديثة جداً . حقيقة رأس المال . رؤوس الأموال الثابتة ورؤوس الأموال المتداولة . رأس المال في داخل شبكة من الحسابات . فائدة التحليل القطاعي .

الأرض والمال

الشروط الأولى للزراعة الرأسمالية . الفلاحون بين الكثرة والبلادة وضعف الإنتاجية . البؤس والبقاء على الحياة . طول الزمن لا يعني عدم حدوث تغير . نظام السادة لم يمت في الغرب . في مونتاليو . اجتياز السنود . من هوامش أوروبا إلى قلبها . الرأسمالية والاستعباد الثاني . الرأسمالية والمزارع في أمريكا . مزارع جامايكا . عودة إلى قلب أوروبا . على مشارف باريس : منطقة بري في عصر لويس الرابع عشر . البنديقة وأرض القارة . المنطقة الريفية حول روما . حالة شاذة في القرن التاسع عشر . عزب توسكانا . المناطق المتقدمة أقلية . وماذا عن فرنسا .

الرأسمالية والصناعة المبكرة

هيكل ريعي . هل ينطبق هيكل بوجان الرباعي على المناطق خارج أوروبا ؟ لا طلاق بين الزراعة والصناعة المبكرة . الصناعة قَدَر . مواقع متقلبة . من الريف إلى المدينة ومن المدينة إلى الريف . هل هناك صناعات دالة ؟ . التجار والتحادات الحرفية . نظام التشغيل في البيوت . نظام التشغيل في البيوت في ألمانيا . المناجم والرأسمالية الصناعية . المناجم في العالم الجديد . ملح حديد فحم . المصنع اليدوي «المانوفاكتوري» والمصنع الآلي «الفابريكة» . مصنع فانروييه في أبينغيل . رأس المال والمحاسبة . الأرباح الصناعية . قانون ولتر هوفمان في كتابه الصادر في عام ١٩٥٥ .

وسائل النقل والمشروع الرأسمالي

وسائل النقل البري . النقل النهري الداخلي . النقل البحري . حقائق بالحساب : رأس المال والعمل .

حساب ختامي نتيجته سلبية

٤٨٥ - الباب الرابع : الرأسمالية في عالمها

على قمة مجتمع التجار

تخصص على مستوى القاعدة فقط . نجاح التاجر . الممولون . الانتماء والمصارف . المال ، إما أن يختبئ وإما أن يدور .

الخيارات والاستراتيجيات الرأسمالية

روح الرأسمالية . التجارة البعيدة أو الحظ الأوفى . التعليم والمعلومات . منافسة
بغير منافسين . الاحتكارات على المستوى الدولي . محاولة احتكار فاشلة : سوق
القرمز في عام ١٧٨٧ . خيانة النقود . الأرباح العالية مع الأجل الطويلة .
الشركات

الشركات بدايات تطور . شركات التوصية . الشركات المساهمة . تطور بطيء .
عود على بدء . قاعدة الأسس الثلاثة . الشركات الإنجليزية . الشركات والموجات
الاقتصادية . الشركات وحرية التجارة . التقسيم الثلاثي مرة أخرى .

٥٩٥

- الباب الخامس

المجتمع أو الإطار الأكبر

الهياكل الهرمية الاجتماعية

تعددية المجتمعات . نظرة أفقية إلى الهيكل الهرمي للمجتمع : قلة المحظوظين .
الحراك الاجتماعي . كيف نحيط بالتحول . تزامن الحركات الاجتماعية في أوروبا
 . نظرية هنري بيرين . فرنسا : جنتري أم نبلاء الروب ؟ . من المدن إلى النول :
ترف وأبهة . ثورات وصراعات طبقية . بضعة أمثلة . النظام المستتب والنظام
المختل . تحت خط الصفر . الخروج من الجحيم .

الدولة قادمة

مهام الدولة . حفظ النظام . المصروفات تتجاوز الموارد : اللجوء إلى القروض .
قشتالة : سندات الخوروس والأسينتنوس . الثورة المالية الإنجليزية :
١٦٨٨-١٧٥٦ . الميزانيات والموجات الاقتصادية والنتائج القومي . رجل المال .
من الالتزام المحدود إلى الامتياز الاحتكاري العام . السياسة الاقتصادية للنول :
الميركانتيلية أو المذهب الاستثنائي .

الدولة قبل اكتمالها في مواجهة المجتمع والثقافة

الدولة .. الاقتصاد .. الرأسمالية .

الحضارات لا تقول دائماً لا

الإسهام في نشر الثقافة ، نموذج الإسلام ، المسيحية والتجارة ، شقاق حول الربا . هل التطهريّة تساوي الرأسمالية ، جغرافية استرجاعية تشرح الكثير من الأمور الغامضة . الرأسمالية والعقل ، فن حياة جديد : في فلورنسة في القرن الرابع عشر . لكل زمن رؤيته للعالم .

الرأسمالية خارج أوروبا

معجزات التجارة الخارجية البعيدة . حجج وتأملات نورمان چاكويس . السياسة ، وأكثر منها المجتمع .

المؤلف فى سطور :

فرنان برودل (١٩٠٢-١٩٨٥)

Fernand Braudel

- ولد المؤرخ الفرنسى القدير فرنان برودل فى عام ١٩٠٢ وتوفى فى عام ١٩٨٥ ، تذكر المراجع الموثوق بها أنه بعد أن وصل فى دراساته الجامعية إلى مرحلة الإعداد للدكتوراه تعرضت فرنسا بين ١٩٣٩ و ١٩٤٤ فى مواجهة ألمانيا النازية وسعير الحرب العالمية الثانية للهزيمة والاحتلال النازى ، ووقع فى الأسر وظل فى معسكر الأسرى فى لوبيك شمال ألمانيا سنوات عديدة تعلم فى أثنائها اللغة الألمانية وعكف فى رسالة الدكتوراه فأتتها وكان موضوعها تاريخ "البحر المتوسط وعالمه فى عصر فيليب الثانى" ، فلما انتهت الحرب عادل إلى فرنسا ونال بها درجة الدكتوراه فى عام ١٩٤٧ ثم نشرها كتاباً فى عام ١٩٤٩ تعددت طبعاته وحظى باهتمام العلماء لأنه تضمن أساسيات مفاهيمه الفلسفية ومناهجه البحثية وتوجهاته الفكرية علاوة على أهمية الموضوع فى حد ذاته وفقد حفل. اتخذ ولا نلاحظ .

- وجدير بالذكر أن برودل كان وثيق الصلة بأستاذين من كبار أساتذة التاريخ هما مارك بلوك Marc Bloch ولويسيان فيقر Lueien Febvre مؤسسى المجلة العلمية المرموقة "الحوليات" اختصار "حوليات التاريخ الاقتصادى والاجتماعى" التى ظل برودل يكتب فيها من عام ١٩٤٦ حتى وفاته.

- واختير فى عام ١٩٨٤ قبيل وفاته عضواً فى "الأكاديمية الفرنسية" نقديراً لريادته فى مجال البحوث التاريخية الحديثة.

- مؤرخ فرنسى شهير.

- أعد رسالة دكتوراه حول "البحر المتوسط وعالم في عصر فيليب الثاني ونشرت في كتاب عام ١٩٤٩. وقد خطى هذا الكتاب باهتمام العلماء لأنه تضمن أساسيات مفاهيمه البحثية وتوجهاته الفكرية.

- كان وثيق الصلة بأستاذين من كبار أساتذة التاريخ هما مارك بلوك Mare Bloch ولوسيان فيفر Lucien Febvre مؤسسي المجلة العلمية المرمومة "الحوليات" اختصار "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" الى ظل برودل يكتب فيها من عام ١٩٤٦ حتى وفاته.

- اختير في عام ١٩٨٤ قبيل وفاته عضواً في "الأكاديمية الفرنسية" تقديراً لريادته في البحوث التاريخية الحديثة.

المترجم فى سطور :

مصطفى ماهر

- مصطفى ماهر (من مواليد القاهرة فى عام ١٩٢٦) حالياً "أستاذ متفرغ" بكلية الألسن جامعة عين شمس التى أسس فيها منذ مطلع الستينيات قسم اللغة الألمانية وأدائها والترجمة على المستوى الأكاديمى، وأدخل فى برنامجها علم الترجمة الحديث الذى حظى باهتمام مستحق وازداد ترسخاً بمرور الزمن.

أهم ترجماته :

- ترجمة القرآن الكريم كاملاً إلى اللغة الألمانية (نشرتها وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية).

- مختارات من القصص القصيرة (من أعمال ألفونس دوديه، موباسان، بولانجيه) ومن الروايات "رحلة العمر" تأليف إينيس كانياتى و"الطبق الطائر" تأليف رينيه فالليه و"ثمار الشتاء" تأليف برنار كلافيل و"تل العشاق" تأليف بولانجيه ومن المسرحيات "إيفيجينى" فى مشروع طه حسين لترجمة أعمال راسين الكاملة، ونبوه على نحو خاص بكتاب "مدخل إلى الأدب" تأليف إميل فاجيه، "مبادئ علم الجمال.. الإستطبيقاً" تأليف شارل لالو، "السياسة فى الشرق القديم" تأليف إيف شمائل، "فلسفة العصر الوسيط" تأليف ألان دى ليبيرا، "حيل الذكاء.. دهاء الإغريق الميتيسى" تأليف مارسيل ديتين وچان پيير فرنان، موسوعة "الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر" فى ثلاثة مجلدات تأليف فرنان برودل، "تاريخ فرنسا الثقافى من العصر القديم إلى العصر الحاضر" تأليف پاسكال جوتشيل وإيمانويله لوابيه.

- كُرم المؤتمر الدولى الأول للترجمة الذى أقامه "المركز القومى للترجمة" بمشاركة المجلس الأعلى للثقافة فى القاهرة فى مارس ٢٠١٠ له تقديراً لعطاءه وجهوده فى إثراء حقل الترجمة من وإلى العربية.

الإشراف اللغوى: حسام عبد العزيز
الإشراف الفنى: حسن كامل
التصميم الأساسى للغلاف: أسامة العبد

تم طبع هذا الكتاب من نسخة قديمة مطبوع

